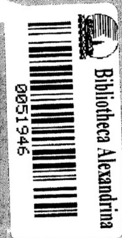
صبري أبو المجد

سنوات ما قبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٣٣

الجزء الرابع





سنوات ما قبل الثورة

صبري أبو المجد

الجزء الرابع



١٩٩١

مقدمة الجزء الرابع

عندما أعددت خطة هذه السلسلة من الكتب ـ والتي أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعطيني الصحة لاستكمالها ـ قد وضعت في ذهني أن تكون كل مقدمة كتاب مستقلة تماما ، بحيث يمكن أن تكون كل أجزاء هذه السلسلة مستقلة فيما لو شاء أحد أن يطبعها مستقلة • وقد كان هدفي من هذه المقدمات أن أضيف للدراسات المصرية دراسات أرى أنها جديدة ومتماسكة ، وان كانت محيطة من بعيد أو قريب بموضوع جوهر هذا الكتاب وأصوله وجذوره •

وهكذا حرصت في الجزء الأول من الكتاب ـ سنوات ما قبل الثورة ـ على معاني معينة ، تختلف عن تلك التي جاءت في الكتاب الثاني ، وكذلك الكتاب الثالث •

ولقد اخترت لمقدمة الكتاب الرابع أربعة محاور هامة ، أو على الأقل أرى من وجهة نظري أنها محاور هامة يمكن أن تكون موضوعا لكتابات هذه المقدمة •

وأول هذه المحاور تلك السلاسة والترابط بحيث نجحت سلسلة سنوات ما قبل الثورة في ربط الشارع المصري بالتاريخ المصري • ولقد قلت انه لأول مرة يجرى ربط الشارع المصري بكتابة تاريخه ، بمعنى أنه لأول مرة في تاريخه يقوم هو بكتابة تاريخه بنفسه ، فلم يحدث مرة من قبل أن قام شعب بتسجيل تاريخه على النحو الذى أتحته له في هذه السلسلة •

كان الكتاب ، ومن مكاتبهم الفاخرة وسياراتهم المطعمة وبأقلامهم المذهبة ، يصدرون الأحكام كيفما يشاءون • هذا زعيم خائن ، وذاك زعيم تابع • وهذا ملك الأغلبية ، وذلك عدو الشعب ، وهكذا وهكذا ، تماما كما يريدون ، دون أن يتقبلوا نقدا ، أو ينشروا ردا ، أو يصححوا واقعة • تصدر تلك الكتب أو تلك المقالات في الصحف وكأنها أقوال منزلة لا يستطيع أحد مناقشتها أو التصدى لها • فالأسياف غالبا مسلطة ... والصحافة دائما متخذة صفوف أبنائها وكتابها أو حتى الذين يتعاملون

معها • فاذا بى أفتح الباب على مصراعيه • كل صاحب حق له حقه فى الرد بأى أسلوب وبأية لغة ، حتى لو كان فى ذلك سبا شخصيا لى • وأذكر ذات مرة اننى قلت للأخ الصديق دكتور محمد بلال رحمه الله ، وهو من زعماء شباب مصر الذين لم يأخذوا حقوقهم شبابا أو شيوخا ، قلت له فى بداية كتابتى لسنوات ما قبل الثورة : فلنتفق على أسلوب الحوار ، وبعد ذلك فلتكتب كل الذى تكتبه • واتفقنا أنا وهو رحمه الله ، وكتب ما يريد أن يكتبه فى صحيفته هو •

ومرة قلت لصديق كنا نسير معا فى الشارع : ماذا حدث ؟ لقد صدرت الأجزاء الثلاثة ، وفيها عشرات من الشتائم الخاصة بى • فماذا حدث لى ؟ هل راح الأطفال يرددون ما جاء فى هذه الكتب من شتائم ؟ هل تأثر لها أحد ؟ هل ضايقتنى فى حياتى ؟ هل أفادت أصـــحابها ؟

لا شىء من هذا ، فقد بقيت سطور فى كتاب لمن يريد أن يقرأها ويعرفها ويتذكر ويرى • وستظل نافذة الحـوار التى فتحتهـا فى هذا الكتاب موصولة ان شاء الله كواحدة من نوافذ الفكر الجدى التاريخى الأدبى الأصيل •

وقد أثرت أن أترك لأخوتى كعادتى فى مقدمات هــذه الكتب ، تتمة الحديث عن مثل هذا القرار الذى قمت به • وأقول اننى فى كل مرة أجد تعبا ونصبا فى اختيار من اختار من الزملاء فى كل كتاب ، فالعشرات من الأخوة قد طوقنى جميلهم فى مصر والبلاد العربية بما كتبوه عنى وعن هذه السلسلة ، حتى لقد تضاعف ما كتب عن هـــذه الكتب نفسها •

وفى هذه المرة ، آثرت أن أختار فى البداية ابنا حبيبا على النفس ، له فى قلبى منزلة الابن حقيقة ، هو أحمد زكى عبد الحليم الذى كتب فقال :

يروى لنا الكاتب والمؤرخ الصحفى الكبير صبرى أبو المجد قصة أخطر اثنتين وعشرين سنة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى قصة تلك الفترة التى بدأت عام ١٩٣٠ مع بداية الأزمة العـالمية • والتى انتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ •

وقد شهدت هذه السنوات أحداثا كثيرة وعميقة وحيوية ، لعل أخطرها قيام الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من انقسام السياسيين فى مصر ما بين المحور والحلفاء ، وما وقع خلال ذلك من أحداث جسام شهدت نهاية أكثر من زعيم سياسى •

ثم جاءت حرب فلسطين · وما ترتب عليها من حالة غليان فى الوطن العربى كله ، وما تولد عنها من ثورة فى مصر ·

وخلال هذه السنوات التى نتحدث عنها ، مات الملك أحمد فؤاد وتولى عرش مصر الملك فاروق · وهو الملك الذى ولد قبل موعد ولادته بأيام ، فأثار ذلك أحاديث وهمسات ، كانت أصخبها تلك القصيدة التى قالها بيرم التونسى ، وترتب عليها نفيه من مصر · وهو أيضا الملك الذى انتهت على يديه الملكية فى مصر · بعد أن فقد ما كان يحظى به من حب وتقدير فى بداية ولايته ·

ولأن الأحداث كبيرة وكثيرة ، فقد اختار المؤلف المؤرخ أن ينهج أسلوبا متميزا ، وهو أن يكتب عن الحياة الخاصة لبعض الشخصيات التاريخية فى هذه الفترة ، باعتبار أن هذه الحياة كان لها أثرها المباشر أو غير المباشر فى صنع الأحداث ·

وهو ينهى مقاله بقوله : وبعد · فهذه صفحات من تاريخ سنوات ما قبل الثورة · وهى بالتأكيد ليست أجمل الصفحات ، لأن مصر تعودت أن تنجب الرجال الكبـار الذين يصنعون الأحداث والمواقف ، ولكننا أخذنا من صفحات هـذا الكتـاب الموسـوعة ، وهى تقترب من الألف صفحة ، قصة أحمد حسنين باشا ، الرجل الذى كان لتاريخه دور كبير فى تغيير الأحداث فى مصر ، بما مهد لقيام ثورة يوليو ، وانتهاء عصر ورجال ، وبداية عصر آخر ·

ويبقى أن نقول ان المؤرخ والكاتب صبرى أبو المجد قد حرص على الحياد قدر الامكان ، بحيث ترك للأحداث وحدها أن تقول كل شىء ، ولكنه تخلى عن هذه الحيدة ازاء رجالات مصر الأبطال ، فقد حاول قدر الامكان أن ينصفهم وينصف تاريخهم ·· بانحياز شديد ·

وهذا موقف يحسب له ، ولا يحسب عليه ·

***

ثم اختار مقالا للأخ محمود عبد المنعم مراد ، وهو رفيق جيل وان لم نلتق فى مدرسة ،ولم نتعارف فى حزب ، ولم نتعارف معا فى حلقة دراسية واحدة · كل ما فى الأمر أن أقطارنا على البعد هى أقطار متطابقة أو على الأقل متقاربة ، وخاصة فيما يتعلق بمجانية التعليم وغيرها ، فقد تقاربت بل نمت وأصبحت تشكل جوهرا واحدا ·

كتب الأخ محمود عبد المنعم مراد يقول :

الأخ الزميل والصديق صبرى أبو المجد يواصل تسجيله لأحداث « سنوات ما قبل الثورة » . ها هو ذا الجزء الثالث من هـذا السفر الضخم القيم . ويقع فى نحو تسعمائة صفحة من القطع الكبير ، يتلوها نحو مائة صفحة أخرى من صور الشخصيات التى ورد ذكرها . وميزة هذا الكتاب انه يجمع بين دفتيه الرأى والرأى الآخر ، اذ يضم آراء أفراد كثيرين عما ورد فى الجزءين السابقين من أحداث تطلبت ـ تعقيبهم .

***

صبرى ابو المجد .. له كل المجد !

الأحـد :

اذا كان من مسـئوليات جيلنـا أن يلقى الأضـواء على التاريخ المعاصر .. فعلينا أن نقدم كل الشكر والعرفان والتقدير لزميلنا الكاتب الوطنى المخضرم صبرى أبو المجد ..

ان ما قدمه صبرى أبو المجد ، الى مكتبة التاريخ المصرى ، من مؤلفات سياسية ، جدير بأن يكتب له المجد فى هذا المضمار ..

دائما أداعبه كلما التقينا .. ان قراءة مؤلفاتك تحتاج الى تفرغ .. وأنا أتساءل ، كيف تجد الوقت للاطلاع ، والتسجيل ، ثم الكتابة !

ويبتسم صبرى أبو المجد فى تواضع .. اننى أحاول فقط ، أن أشغل وقتى ..

والذين يزورون صبرى أبو المجد فى مكتبه بدار الهـلال ، يروعهم المشهد النادر .. المكتب .. والمقاعد .. والمناضد .. والدواليب .. كلها فائضة بمجموعات الصحف والمراجع عن تاريخ مصر .. حتى ليكاد الزائر لا يرى أين صبرى أبو المجد ! .

وقد احتجت الى مرجع فى مكتبة ، دار الهلال .. واتصلت بصديقنا مكرم محمد أحمد رئيس مجلس الادارة .. ورئيس تحرير المصور .. ورجوته فى مطلبى . ووعدنى أيام يعد لى ما طلبت على الفور ..

وبعد أيام تحدثت اليه : أين وعدك ؟ ..

وقال مكرم : آسف ·· كل المراجع فى مكتب صبرى أبو المجد ؟

قلت : ومتى ينتهى منها ؟ ··

قال : لا أحد يدرى !!

وقد صدر أخيرا بقلم صبرى أبو المجد ، الجزء الثالث من مؤلفه التاريخى الضخم « سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٢ ·· وهذا الجزء فقط ، يقع فى ٨٨٠ صفحة من الحجم الكبير ·· وكثيرا ما رأيته فى مجلس الشورى ، ينتهز فرصة الوقت القصير قبل بداية الجلسة ، لكى يصحح البروفات !

والفصل الأول من هذا المرجع الرائع ، يصلح وحده مؤلفا مستقلا فى ١٢٠ صفحة · هذا الفصل شاء له الكاتب القدير أن يكون مدخلا يوضح منهجه فى البحث وتسجيل التاريخ · وهو منهج جدير بالاحترام · انه ينشر فى أحداث التاريخ ، الرأى والرأى الآخر · فاذا سجل أحداث ٤ فبراير الشهيرة ، التى أنذر فيها الانجليز الملك فاروق ، بأن يؤلف النحاس باشا وزارة جديدة ، أو يكون الجزاء هو طرده من العرش ·· فانه يسجل هذه الأحداث من وجهة نظر كل الأطراف ، ويحرص على ابراز رأى الوفد الذى اتهم بأنه تولى الحكم على أسنة الحراب الانجليزية ··

كما أن المؤلف ، لا يدين تاريخ سياسى ، لأنه أخطأ أو حتى أجرم فى موقف وطنى ·· أنه يسجل هذا الموقف بكل تفصيلاته ، وبرأيه ·· ولكنه أيضا ينشر دفاع هذا السياسى عن نفسه ·· كما ينشر مواقفه الوطنية الأخرى التى يجب أن تسجل له ··

لقد استمتعت بقراءة هذا الفصل ، بعمق وتأن ·· وأشهد أنى رغبت فى قراءته · مرة ثانية ، ومعى القلم كى أسجل ملاحظات لم أكن أعرف عنها شيئا ، رغم أننى من هواة قراءة التاريخ المصرى منذ فجر شبابى ·· ألقى صبرى أبو المجد الأضواء على جوانب عديدة فى شخصيات تاريخية ، يجب علينا جميعا كمواطنين مصريين أن نلم بها ، حتى لا تستقر فى عقولنا أحكام ظالمة ··

ان منهج أبو المجد فى تسجيل التاريخ ، هو اذن منهج انسانى ·· يعترف بالضعف البشرى ·· وليس كل الأبطال أبطالا كل الوقت · ولكن أخطاء الضعف الانسانى لا تخلع عنهم أثواب البطولة ··

ويعبر عن ذلك صبرى أبو المجد بقوله : « قد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان · وقد أبدو رحيما فى أحيان أخرى · وفى كل من حالتى

القسوة أو الرحمة ، لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق ، والمنطق والعدل » ..

ومن أمثلة ذلك ..

● ابراهيم الهلباوى .. أجيال عديدة عرفت عنه فقط ، أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى .. التى أقام لها الانجليز محكمة خاصة ، لادانة الفلاحين المصريين الذين اصطدموا بجنود الاحتلال .. ولكنهم تجاهلوا أنه كان قطبا من أقطاب المحاماة فى مصر ، كان نقيبا للمحامين من أبرز النقباء لأكثر من دورة ، وكان له دور رائع فى لجنة اعداد الدستور عام ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ..

● حسين رشدى باشا .. الذى كان من أبرز رجال القضاء فى مصر ، وكان رئيسا للوزراء فى أخطر مراحل التاريخ المصرى .. الحرب العالمية الأولى وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ .. ومع ذلك فقد عرف فى أذهان الجماهير أنه رئيس الوزراء الذى كان مغرما بالمطربة منيرة المهدية ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها ، والذى غنت له وحده منيرة المهدية .. تعال يا شاطر نروح القناطر ..

وتكشف رسالة تاريخية ، من حفيد حسين رشدى باشا (رشدى غالب) ، الى صبرى أبو المجد ، عن حقائق فى حياة الرجل .

حصل حسين رشدى على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السوربون بفرنسا .. وتدرج فى مناصب القضاء ، وأصبح وزيرا للحقانية (العدل) والخارجية والمعارف ، والداخلية ، ثم رئيسا للوزارة (٥) مرات ، ورئيس مجلس الشيوخ .. ثم كان رئيسا للجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ .. وقد وقف لولى الأمر « الملك فؤاد » عندما أراد أن ينص فى دستور ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر على أن « الأمة هى مصدر كل السلطات » .. وقال كلمة مشهورة « والله لو أصر ولى الأمر على وجهة نظره فيؤسفنى أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

وتقول الرسالة :

— حسين رشدى المحرك الأول لثورة ١٩١٩ الذى عرض عنقه لحبل المشنقة حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز اليد الطولى على البلاد ..

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الدفاع عن القضية العربية باسم جماهير الأمة ..

هو نفسه الذى كان يأمر فى الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات والسكك الحديدية . لعرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة الثوار ، وهو الرجل الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى سفر المفاوضين المصريين الى لندن ..

وتسجل الرسالة ، موقفا تاريخيا ، لحسين رشدى أثناء مفاوضات المطالبة بالاستقلال فى لندن ..

لقد احتد على اللورد كيرزون صارخا فى وجهه :

ــ « يبدو يا جناب اللورد ، انك تجهل تاريخ بلادك ، لأنك لو رجعت بذاكرتك للماضى القريب ، لتذكرت أن الشعب المصرى الذى نستخف به ، وجنود جيشه الذين تستهين بهم ، سبق أن ألقوا بقيادة جدى « طبو زادة الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم فى البحر فى معركة الحماد ومعركة رشيد » .

ثم قال حسين رشدى باشا أيضا فى هذه المفاوضات :

ــ وسيجىء قريبا اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه ، وربما سأكون فى هذا الوقت شيخا هرما لا يقوى على الحركة ، ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حملى أثناء قتالكم .. كلا . فلن أعطل هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس .. بل سأزحف بنفسى على بطنى ، وأتقدم الصفوف ، ولن نرجع من معركة المصير ، الا بعد أن نسحقكم ونمحو هذه الوصمة من جيش مصر .. !!

★ ★ ★

وبعد هذا ... ما هى حقيقة حكاية غرامه بالمطربة منيرة المهدية ، وعقده لمجلس الوزراء فى عوامتها !!

هذه هى القصة كما جاءت فى الرسالة التاريخية :

قضى حسين رشدى ، طفولته وشبابه فى أوربا ، تلميذا فى رياض الأطفال ، حتى حصل على اجازة القانون ، وكان الأول بامتياز مع مرتبة الشرف .. وكان يبهره احترام المواطن الأجنبى وتقديسه للفن .. فى الوقت الذى كان يعتبر الفن فى مصر ، مهنة غير محترمة .. وأراد حسين رشدى أن ينصف الفن فى مصر .. وأن يكرمه فى شخص القائمين عليه .. ومن هذا المنطلق بدأت علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها

السيدة منيرة المهدية ·· وكان يحضر فى المقصـورة المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى ، وينحنى ليقبل يدها على الطريقة الغربية ، فى مصافحة السيدات ·· وكان يرى فى ذلك ، قدوة تحتذى من المواطنين ، لرفع الفن والفنانين نحو النهوض والارتقاء ··

وقد دعته السيدة منيرة المهدية فى عوامتها ، بمناسبة ختام موسمها الغنائى بملهى « الهمبرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريما له ، وعرفانا بأياديه البيضاء على الفن ·· وكان طبيعيا أن تدعو جميع الوزراء لتوفير الصحبة المتآلفة ، وكوسيلة زكية من وسائل الدعاية لفنها الراقى ·· ولما كان حسين رشدى باشـا رجـلا خفيف الظـل ، مليح الفكاهة ·· فقد نظر الى المنضدة التى يجلس عليها وحوله الوزراء ·· وقال مداعبا زملاءه ، الآن يا سادة ، وقد حضر الجميع ، فلنفتتح الجلسة »·

وهكذا قيل ان حسين رشدى عقد مجلس الوزراء فى عوامة منيرة المهدية !



وبعد ·· ان قراءة التاريـخ المصرى ، بقلم صبرى أبو المجد ، متعة حقيقية ·· وكم تمنيت أن تعمم مؤلفات « سنوات ما قبل الثورة » على جميع المدارس والمعاهد ·· وكذلك كل الهيئات المهتمة بشبابنا ·· فما أجدر كل الأجيال أن تعرف التاريخ الصحيح ، بعيدا عن المزايدات الصحفية ، التى شوهت فعلا حقائق تاريخ مصر ·

وشكرا ·· ومزيدا من الشـكر ·· الى الكاتب الجليل صـبرى أبو المجد ··

★ ★ ★

وبقيت كلمة لابد منها ··

لقد كان صبرى أبو المجد ، من شـباب الحزب الوطنى الجديد ، الذى قاد مسـيرة الحزب الوطنى القديم بزعامة مصـطفى كامل ثم محمد فريد ··

واستمر الشاب الملتهب حماسة ووطنية ، فى نضال الجامعة ، وبعدها ، نزيل السجون ، مرات ومرات ·· وقدم الى تحقيقات النيابة العامة فى أكثر من مناسبة ·· ولم يضعف صبرى أبو المجد ·· ولم يتراجع ·· وامتهن حرفة القلم والصحافة ، ولعب أدوارا فى الارتقاء بنقابة الصحفيين ·· وعلى محيط التعاون العربى فى ساحة الصحافة ··

ولم يسقط القلم الشريف من يده أبدا ٠٠ ولا يزال يواصل رسالته بنقاء وطهارة ٠٠ كاتبا في صحف دار الهلال ، وعضوا بمجلس الشورى ٠

أعرف من شباب الحزب الوطنى ، من سقط فى هاوية الاغراءات المادية ، وباع ضميره . واستهان بالقيم الوطنية والانسانية فى سبيل كسب رخيص ٠٠ مثل هؤلاء لفظهم قاموس الوطنية ٠٠ مهما تحايلوا على ستر أسلوب المرتزقة الذى نهجوه ٠٠ ودائما هناك مهزومون فى المعركة ٠٠

ويبقى صبرى أبو المجد ٠٠ قدوة طاهرة مثلى ٠٠

أما أخى موسى صبرى ، رفيق الشباب وزميل الحقوق والصحافة والجهاد الحقوقى فى بواكير أروقة الصحافة المصرية الحديثة ، فلست أملك وأنا أنقل كلماته الا أن انحنى له وأنا فى مستشفى جوستاف روس بباريس بين الأمل والحياة ، بكل حب واعجاب وتقدير ٠ فقد هزتنى كلماته حتى لقد كتبت له بعدها معقبا ، كما كتبت الى محمود عبد المنعم مراد ، والى أستاذنا الكبير الذى لم ينس هذه السلسلة فى يوم من الأيام ، مجزأة أو مستكملة فى كتب ، الا أن يحييها ويبعث فيها الأمل ويدفعها الى الأمام ، وهو أستاذنا الكبير حافظ محمود الذى أبى بعلمه وحنوه وأدبه ورعايته لى ، الا أن يقوم بتشجيع كل عمل قمت به ٠

هذا عن المحور الأول ٠ أما المحور الثانى فهو اننى أومن منذ بداية صباى بأن مصر منذ بداية التاريخ القديم ، قبل العروبة وقبل الاسلام ، مصر اليوم وغدا وبعد كل غد تمثل وشيجة واحدة ، ولحمة واحدة ، وسداة واحدة ، وأرضية واحدة ، لا تتجزأ ولا تنقسم ولا تنفصل ٠ يضاف اليها ولكن لا يؤخذ منها ، تضم ولا تضم ٠ حكاية الأطراف لا وجود لها ٠ فمن يقول اننا طرف والآخرون طرف آخر ، هم ليسوا منا ونحن لسنا منهم ٠ فنحن أبدا لسنا بلدة الأطراف ، وانما نحن بلدة الجسم الواحد ٠ ومن أراد أن يكون طرفا ، فليذهب الى أى بلد يمكن أن يكون به طرف الا نحن ، فنحن نرفض الأطراف ٠ والذين يريدون أن يكونوا جزءا من كل لن يسمح لهم أبدا بذلك ٠ فالكل عندنا لا يتجزأ ٠ ومن أراد أن يتجزأ أو أن يكون جزءا ، فليبحث عن جزء آخر يكون مكملا له ٠ وبعبارة قصيرة موجزة : مصر الكل ومنذ آلاف السنين لم ولن تقبل أى تجزئة ، لا بقوة داخلية ولا بقوة خارجية ٠ وقد جربت عشرات القوى الخارجية ذلك التقسيم أو ذلك التجزىء عشرات المرات ، على امتداد مئات السنين ، دون أن يتحقق لهم شىء من هذا ٠ كما قامت عشرات المحاولات فى هذا الميدان ، فلم يتحقق لها شىء من النجاح ٠

وقد كان من بين هذه المحاولات التى بذلت ، تلك التى دارت فى صعيد مصر وفى القاهرة قبل أن تقوم الحرب العالمية الأولى ، حيث أريد لأول مرة ايجاد شقة بين أبناء الأمة ، ولا أقول بين طرفين من أطرافها ، وبذلت محاولات مضنية على النحو الذى فصلنا بعضه ، ومن الممكن أن نفصل بعضه الآخر فيما بعد • ولكنها كانت محاولات فاشلة •

وفى هذه المناسبة فقط ، أذكر نصا لرسالة بعث بها الأستاذ فلان الى مدام فلانة ، عندما اعتقل ابراهيم ناصف الوردانى فى قضية مقتل بطرس غالى • ويمكن الرجوع فى ذلك الى ما جاء على لسان شيخنا أمين الخولى فى بعض أوراقه المطبوعة عام ١٩١٩ •

ومن ذكرياتى أو طفولتى • وكيف كان يقيم فى منزلنا بقريتنا صراف القرية ، وهو مسيحى يأكل من حيث نأكل • ويشرب من حيث نشرب ، وينام من حيث ننام ، بل كان يبعث بمن يستدعى أبناءه ليقضوا أجازتهم معنا فى الصيف فى القرية أكثر من شهر كامل • وما أذكره أنه كان متبعا فى ذلك الوقت أن يتم اختيار شخص ما يكون بمثابة ولى الأمر فى البندر الذى توجد به المدرسة • فكان والد هذا الصراف هو ولى أمرى فى هذه المدرسة •

أشياء كثيرة لا أريد أن أذكرها ، لأن ذكراها فى رأيى يمس جوهر القضية التى أتحدث عنها ، وهى قضية الكل لا قضية الأفراد •

أما المحور الثالث ، فهو أن مصر كلها كما قلت سابقا سدة واحدة ولحمة واحدة • قلت وسأقول الى أن ألقى وجه ربى انها بلد الكل فى مواجهة الفرد والجزء • وستظل كذلك تتصدى بكل قوتها لمن يريد أن يقسمها ، أو لمن يريد أن يدخل عنصر الضعف اليها عن طريق التبعيض • وان كانت هى كذلك فى مواجهة أفراد الداخل ، فهى بالتالى أقوى آلاف المرات فى مواجهة الذين يريدون اضعافها من الخارج •• مصر فى مواجهة الخارج قوة واحدة لا تتجزأ ، ولا تتبعض ، ولا تضعف ، ولا تلين • هى فى مواجهة الغير مهما كانت الخلافات قائمة بينها أقوى من أى شىء آخر . أقوى من تلك الخلافات مئات المرات •

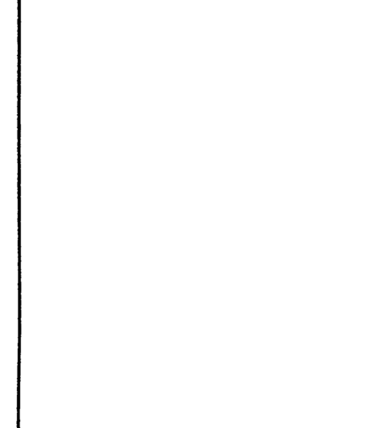
أذكر مرة ، وليس هذا تباهيا ، فى ذلك أبدا بعمل يمكن أن أتباهى به ، أن الرئيس الراحل أنور السادات ، كان بسبيل اعداد أمر ليوم الجيش بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • وقد طلب من المشير الجمسى أن أعد مشروعا لرسالة يبعث بها فى ذلك اليوم عن الحدود الثورية والدستورية للجيش ، بحيث يكون

بحثا خاصا بالأمور التاريخية • وقد شغلت نفسى أكثر من بضعة أشهر ، أنهيت فيها بحثا تاريخيا لازلت أعتز به فى مقدمة ما أعتز به من أعمالى الوطنية • فى هذا البحث تجلى موقف مصر العظيم الدائم المتجدد فى كل المواجهات لأية قوة أجنبية • ان مصر كلها أمام الغزاة • أمام الفاتحين • أمام المتآمرين من الخارج ، كانت دائما ولا تزال قوة واحدة لا يمكن أبدا أن تنفصل ، ولا أن تتراجع ، وعندى أمثلة كثيرة من خلال ما درسته فى هذه الفترة • وقد أستطيع أن أضرب بها ومنها بعض الأمثال •

صبرى ابو المجد

● ملحوظة : كانت هـذه هى آخر السطور التى أملاها الكاتب الكبير ، المؤرخ الوطنى ، صبرى أبو المجد ، أثناء رحلته العلاجية الأخيرة فى باريس • ونحن قد تعودنا فى مقدماته أن تكون فى حد ذاتها درسا من دروس التاريخ الوطنى والانسانى • ومن المؤكد أنه كان ما يزال لديه ما يمـكن أن يقوله ، وما يجب أن يضـيفه ، ولكنه آثر أن يلبى دعوة الله على أية دعوة أخرى • ندعو الله أن يقبله فى رحمته ، وأن يجزيه جزاء الصابرين ، الصادقين ، المؤمنين •





البــــاب الأول

الفصل الأول

مفاتيح السفارة البريطانية وسراى عابدين

وثائقنا ــ السفارة والسراى ــ يتقاسمان السلطة الفعلية والسلطة الرسمية

فى السنوات السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : وجدت على المسرح السياسى والاقتصادى شخصيات « هامة وخطيرة » كانت تلعب عادة ، أدوارا أكبر من أحجامها الحقيقية ٠

بعض هذه الشخصيات كانت على علاقات قوية ، ووثيقة ، ومستمرة بالسفارة البريطانية ومن تلك السفارة كانت تستمد القوة التى تستطيع أن تفرض بها ما تريد على السراى وعلى الحكومة وعلى أية جهة مصرية أخرى داخل نطاق العمل المحلى ٠

وبعض تلك الشخصيات كانت تعمل بصورة علنية أو سرية فى السراى ، وكانت تربط مصيرها بمصير السراى ، وكانت السراى تعتمد عليها فى تنفيذ كل ما تريد ، فى داخل مصر أو فى خارجها ٠

وبطبيعة الحال لم تكن تلك الشخصيات رغم توغلها فى كثير من الأمور الداخلية والخارجية مسئولة ، أمام أحد : لا أمام البرلمان ولا أمام السلطة القضائية ولا أمام أية سلطة أخرى ، أى أنها كانت تملك القوة وليس من سلطة أحد محاسبتها على ما يصدر عنها من تصرفات ٠

ومن بين تلك الشخصيات التى كانت على علاقات وثيقة بالسفارة البريطانية أمين عثمان باشا الذى كان ــ حتى عندما كان وكيلا لوزارة

المالية ـ أقوى من أى وزير ، بل أقوى فى بعض السنوات من أى رئيس للوزارة ٠٠ ذلك لأنه كان يملك « المفاتيح » التى تؤدى الى رضا ، أو غضب الحكومة البريطانية على أى سياسى مصرى يريد أن يلعب دورا سياسيا معينا ، ومن تلك الشخصيات التى كانت متصلة بالسراى ـ وكانت تابعة لها ـ كريم ثابت باشا ، والياس اندراوس باشا ، وعمر فتحى باشا ٠

وهناك شخصيات أخرى تميزت الى حد ما « بالعبقرية » والقدرة على اللعب على كثير من الأحبال فى وقت واحد ، فكانت تسير فى فلك السياسة البريطانية وفى فلك السراى معا ، وذلك عندما لا تكون التناقضات بين هاتين الجهتين قوية وبارزة ٠ وعندما يشتد الخلاف بين السراى والسفارة كانت هذه الشخصيات تختار الجهة التى تستطيع أن تحقق لها ما تريده أكثر من غيرها ، ومن بين هؤلاء فيما أعتقد ـ وأرجو ألا أكون ظالما فى ابداء رأيى ـ حافظ عفيفى باشا وحسين سرى باشا ٠

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة العالمية كقوة عظمى وجدت بعض الشخصيات التى راحت تتطلع الى الولايات المتحدة الأمريكية وتتصل بها وتغازلها بين فترة وأخرى ، ولكن بحذر شديد خشية اغضاب السفارة البريطانية أو السراى ، وأستاذ هذه اللعبة فيما أعتقد كان على ماهر « باشا » الذى رأى بثاقب نظره أن بريطانيا كقوة دولية عظمى فى طريقها الى الغروب وأن القوة الجديدة التى سوف تلعب أخطر الأدوار فى السياسة العالمية هى الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ هو والعديد من تلاميذه يتقربون اليها ولكن فى اطار ضيق للغاية : ومثل هؤلاء وأولئك كثيرون ، كثيرون وسوف نتحدث عنهم ، وعن أدوارهم بالتفصيل عندما نتحدث عن « التفصيلات » لا « العموميات » ٠

والذى لا شك فيه ـ ونحن لا نزال نكتب عن العموميات ـ أن السفارة البريطانية بسفرائها ، لورد كيلرن ، وسير رونالد كامبل ، وسير رالف ستيفنسون وبكل العاملين فيها وكانوا كثيرين كثيرين ٠٠ كانت تلعب الدور الأول فى توجيه السياسة المصرية ٠ حتى المسائل الصغيرة اليومية والروتينية : كان لها فى البوليس ـ وبعد احالة رسل « باشا » الى المعاش « عيونها » فى كل ادارة بل فى كل قسم ، ـ بل فى كل نقطة بوليس ، وعن طريق هذه « العيون » كانت تعرف كل صغيرة وكبيرة تحدث فى مصر ، بل ان هذه « العيون » كانت ـ مثلا ـ تنقل الى السفارة عدد الذين اشتركوا فى أية مظاهرة وأسماء البارزين من المتظاهرين والهتافات ـ وبالتفصيل ـ التى كانوا ينطقون بها ٠

وكانت بعض تلك « العيون » لا تكتفى بأن تنقل كل شيء عن أية مظاهرة ـ قل عدد المشتركين فيها أم كثر ـ بل كانوا يشاركون فيها بالفعل من أجل افسادها أو من أجل تحويلها عن الغرض الذى قامت لتحقيقه ٠

ان مظاهرة ما ـ كما حدث فعلا ذات مرة ـ انطلقت لتأييد وحدة وادى النيل وكان الاجماع بين كل القوى الوطنية الطلابية التى نظمت المظاهرة وتحملت مسئوليتها عدم اقحام أية أغراض حزبية فى تلك المظاهرة ، وأن تكون كل الهتافات فى المظاهرة لوحدة مصر والسودان معا ٠ ومضت المظاهرة فى سلام بدءا من جامعة القاهرة مارة بشارع المدارس وفى ميدان الجيزة اندست عناصر غريبة فى المظاهرة وراحت تنادى بشعارات أخرى « الخبز ، الخبز ، التموين ، قبل كل شيء ٠٠ تسقط الحكومة الحاضرة » ولو لم يتدارك قادة المظاهرة الأمر لحدث هرج ومرج بل لوقعت معارك بين المتظاهرين وبين المشتبه فيهم من الدخلاء على المظاهرة ولانتهت المظاهرة بفشل ذريع ٠

وكان للسفارة البريطانية عيونها فى كل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية ، ولم تكن تلك « العيون » تكتفى بنقل كل ما يدور وراء الكواليس فى اجتماعات تلك الأحزاب والمنظمات بل كانت تحاول ـ وباستمرار ـ أن تبث الفرقة داخل كل حزب وداخل كل تنظيم كما كانت فى نفس الوقت تحاول أن تزيد من حدة الخلافات والاختلافات بين كل الأحزاب وكل المنظمات ٠

ومن الأمور التى كانت تبعث على دهشتنا كشباب أننا كنا ـ فى بعض الحالات ـ نكتشف أن بعض من يدعون التقدمية واليسارية بل وبعض من كانوا يكتبون باستمرار عن الشيوعية كانوا على اتصال بالسفارة البريطانية وعندما كنا نناقشهم فى ذلك الاكتشاف كانوا يقولون لنا « نحن نتصل بالسفارة البريطانية لأننا نلعب عليها ، ونحاول أن نعرف أخبارها » وبعض هؤلاء الذين يدعون اليسارية أو التقدمية كانت السفارة البريطانية تختارهم من العناصر القادرة على ادارة الحوار ، والقادرة فى نفس الوقت على اكتشاف العناصر الوطنية التى تعمل تحت الأرض بعد أن تكون تلك العناصر قد اطمأنت تماما اليها ٠٠

ومما نذكره جيدا أن السفارة البريطانية كانت تتولى فى بعض الأحيان طبع كتب ومنشورات ـ فى لندن أو فى القاهرة ـ وتنسبها الى بعض المنظمات ٠ وفى الأعوام السابقة على الثورة كانت التعليمات والكتب والمنشورات « الشيوعية » تأتي من لندن ومن جهات لا شك فى

أنها كانت ذات صلة ، وصلة وثيقة ، بالحكومة البريطانية والمخابرات البريطانية .

وفى بعض الأحيان أيضا كانت السفارة البريطانية تدس بعض عيونها بين المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وبعض هذه العيون كان يدخل الى السجون والمعتقلات كمسجونين وكمعتقلين ليسهل عليهم معرفة كل شيء عن هؤلاء المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ويطول بنا الحديث لو رحنا نحصى الأساليب والوسائل التى كانت السفارة البريطانية تستخدمها لا لنقل كل ما كان يحدث فى مصر خارج أبوابها من معلومات ، وانما للتدخل في كل أمر من أمور البلاد صغيرها وكبيرها ، بصورة علنية أو بصورة سرية .

وحسبنا هنا أن نذكر أن تعيين مأمور قسم من أقسام البوليس غير مرضى عنه من السفارة البريطانية لم يكن ليتم بأية صورة من الصور . حتى لو تم فان بقاءه فى منصبه لم يكن ليستمر طويلا .

وما قيل – أو ما يمكن أن يقال – عن السفارة البريطانية فى مصر يمكن أن يقال ولكن بصورة مصغرة أو بصورة مخففة الى حد ما عن السراى فى مصر .

لقد كان للسراى – « عيونها » فى كل حزب وفى كل تنظيم وكان لها أهدافها أيضا فى زرع الفتنة والشقاق والخلاف داخل كل حزب وزرع الفتنة والشقاق والخلاف – بل والاختلاف – بين كل الأحزاب والتنظيمات السياسية .

وكان للسراى – كما للسفارة البريطانية – موظفوها فى كثير من الوزارات والمصالح الحكومية وكان هؤلاء يتصرفون وكأنهم مستقلون تماما لا يتبعون الا السراى ولا ينفذون الا التعليمات الصادرة من رجال السراى بل كانوا يجاهرون باستمرار بعصيانهم لأوامر الوزراء ورؤسائهم المباشرين .

وكان للسراى أيضا – كما كان الأمر بالنسبة للسفارة البريطانية – عملاؤها الكثيرون الذين يوافونها كل يوم تقريبا بالتقارير عن كل ما يحدث فى أنحاء مصر ، وغالبا ما كانت تلك التقارير تقف عائقا دون حصول من كتبت ضدهم التقارير على حقوقهم أو على المناصب التى يستحقونها أو حتى كانت تحول بينهم وبين الحصول على بعض الرتب والنياشين ، ولقد أخطأ بعض « مؤرخينا » – وهم بكل أسف أساتذة

فى بعض الجامعات ـ عندما اعتبروا تلك التقــارير وثائق ادانة لبعض السياسيين القدامى بالرغم من أن قيمتها لا تتعدى ـ اذا تصورنا مجرد تصور أن لها قيمة ـ أن تكون مجرد دردشة سياسية أو غير سياسية تتم عادة فى الملاهى أو المقاهى ٠

وقد تميزت سنوات ما قبل الثورة بكثرة عدد الانتهازيين والوصوليين والأفاقين ـ من مشارق الأرض ومغاربها ـ الذين كانت لهم سلطات مطلقة فى داخل السراى وخارجها وعن طريق هؤلاء كانت تتم بعض الصــفقات المالية المريبة كما كانت تقع عن طريقهم الكثير من التصرفات الســياسية التى كانت ـ فى الغالب ـ عدوانا على الدســتور وعلى القوانين المصرية والدولية أيضا ٠

وفى مقدمة الشخصيات التى لعبت أسوأ الأدوار فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ السراى أنطون بوللى « بك » مدير الشئون الخصوصية لفاروق، ومحمد حسن أمينه الخاص ، وكريم ثابت ٠

وملفات كثيرة عن هؤلاء المفسدين فى الفســاد والافساد لم تفتح بعد ، كما ينبغى ، وجرائم ابتزاز أموال الشعب وتهريبهــا الى الخارج أكثر من أن تعد أو تحصى ٠ ولم يتم أيضا التحقيق فيها كما يجب ٠

والى جانب هذه الأسماء ـ ولو أنها أقل منها خطرا ، وخطورة ـ أسماء أخرى « نجحت » فى الاساءة الى سمعة نظام الحكم ومن بين هؤلاء « جارو » الحلاق الخاص للملك السابق ومساعده ـ مساعد الحلاق الخاص لا الملك بالطبع ـ « مسيو بترو » ، و « كالافاس » مدرب الكلاب الخصوصية للملك ، وغيرهم ، ممن كانوا فى السراى يملكون الحل ، والربط والاعزاز والاذلال ٠

وكلنا نعرف أن رؤساء وزارات سابقين ووزراء ، بل ورؤساء ديوان لم يكونوا بقادرين على أن يتصلوا بالملك الســابق الا عن طريق بعض هؤلاء وفى مقدمتهم محمد حسن ، كما أننا نعرف أيضا أن بعض الطامعين فى الحصــول على الصفقات المريبة ، ذات الأرقام الخيالية ، لم يكونوا يستطيعون الحصول ، على الاذن بانهاء تلك الصفقات الا عن طريق بعض هؤلاء أيضا ، ومن بينهم جارو ، وبترو ، وكالافاس وكل ذلك يؤكد ما رواه أحد رؤساء الديوان الملكى السابقين ذات مرة من « أن مصر كانت تحكم بالخدم » ٠

وما دمنا قد تحدثنا ـ فى تلك الصورة الاجمــالية ـ عن السراى والسفارة البريطانية ـ وهما القوتان اللتان كانتا تتنافسان على السلطة فى مصر ـ فان الأمانة الوطنية والتاريخية تقتضــينا الاشارة الى أن

السياسة البريطانية كانت تعمل وفق مخططات مدروسة ، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أيضا وكان كل العاملين فى السفارة البريطانية يتسابقون لخدمة بلدهم بينما كانت السراى مرتعا للفساد والمفسدين وكان كل واحد من العاملين فيها لا يهتم الا بمصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصلحة الآخرين ، أو مصالح بلده ولذلك نجحت مخططات السياسة البريطانية الى حد ما ، وفشلت السراى فشلا ذريعا فى كل الأمور صغيرها ، وكبيرها ، ولابد من أن نشير ـ ولو أن ذلك الرأى سوف يبدو غريبا ، عند البعض ـ الى أن السفارة البريطانية والسراى كانتا تختلفان فى كثير من الأمور ، وكانتا تلتقيان أيضا فى كثير من الأمور ، ووجه الغرابة فى هذا الرأى أنه اذا كانت السراى تعمل وفق مخطط استعمارى فكيف يمكن أن تختلف مع من يضعون ذلك المخطط ؟ ووجهة نظرى أنه ما دام الهدف الكبير المشترك واحدا ، فانه ليس هناك ما يمنع من وجود خلاف ، أو اختلاف فى وجهات النظر حول التفاصيل ٠

ولعل فى مقدمة الموضوعات التى التقت فيها السفارة البريطانية مع السراى موضوع اضعاف شعب مصر ، واشغاله ، بالمعارك الجانبية والحيلولة بينه وبين الانطلاق لأداء دوره التاريخى ٠

وكانت وسائل السراى والسفارة البريطانية للوصــــول الى ذلك الهدف الكبير ، هى محاولات اضعاف القوى الشعبية المصرية وخاصة تلك القوى التى تستمد قوتها الحقيقية من الشعب والتى تمتـــد جذورها الى أعماق الشعب ٠

ولعلى لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت ان السراى والسفارة البريطانية فى مصر قد لعبتا أخطر الأدوار بطرق مباشرة ، أو غير مباشرة فى اضعاف الوفد المصرى ، باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القـــادرة على الوقوف بقوة ، وصلابة فى سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية فى مصر ٠

وفى مجال تحديد المسئولية فيما يتعلق بمحاولات اضعاف الوفد المصرى عن طريق احداث ، انشــــقاقات هامة وجوهرية بين صـــفوفه ، لا أملك الوثائق الكافية الخاصة ، بهذا الموضوع ، كما أنه لم تتح لى فرص لقاء العناصر ، الوطنيـــة التى خرجت أو أخرجت من الوفد والتى كان خروجها أو اخراجها من أهم العوامل التى ساعدت على اضعاف الوفد ٠٠٠ ان من أهم الأسباب التى أضعفت الوفد ، الى حد كبير وشغلته بالمعارك الجانبية وجعلت بعض القوى الأخرى بايعـــاز من السراى والســــفارة البريطانية تتجرأ عليه حدوث العديد من حركات الانقسام الداخلى فى

صفوف الوفد بدءا بتلك الحركة التى تمت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ حيث تضامن مع الغرابلى باشا فى موقفه من الوفد ، كعضو فيه كل من : فتح الله بركات ، أحمد الباسل ، ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، وبعدهم كان بهى الدين بركات ، وعلى الشمسى ، وماهر والنقراشى ، الى آخر عمليات التصدع الداخلى فى صفوف الوفد تلك التى وقعت فى يوليه ١٩٤٢ وأدت الى فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد المصرى وكانت بلا شك من أسباب اضعاف الوفد كقوة شعبية رئيسية •

ولا يخفى على أحد ، أن الجهتين الرئيسيتين اللتين استفادتا ، الى أبعد حدود الاستفادة من اضعاف الوفد ومن احداث تصدع فى قيادته هما السراى والسفارة البريطانية فبالرغم من وجود فترات هادن فيها الوفد السراى ، أو السفارة البريطانية الا أن العداوة بين الوفد وبين هاتين القوتين الرئيسيتين ، كانت عداوة جذرية وتقليدية • ولست أريد أن أجعل من نفسى محاميا للدفاع عن الوفد المصرى الذى طالما اختلفت فى شبابى كواحد من أبناء مدرسة الحزب الوطنى مع بعض قادته وبعض قواعده فالوفد كقوة شعبية جماهيرية لعبت أخطر الأدوار فى تاريخنا الوطنى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليس بحاجة الى دفاعى • كما أننى لست فى نفس الوقت راغبا فى الحديث ، وبالتفصيل الآن عن علاقات الوفد المصرى – كقوة شعبية رئيسية – بالسفارة البريطانية وبالسراى ، تلك العلاقات التى أثرت ان سلبا ، وان ايجابا على مجريات الأمور فى مصر فى الفترة التى امتدت من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، اعتقادا منى بأن مثل هذا الحديث ، لم يحن بعد أوانه ، كل الذى أستطيع أن أقوله الآن وباختصار شديد ان السراى والسفارة البريطانية معا ، أو كلا منهما على انفراد – قد لعبا أخطر الأدوار فى اضعاف الوفد ، وفى تشجيع حركات الانقسام ، التى وقعت فى صفوفه •

والذى أستطيع أن أقوله وعن ثقة تامة مما لدى من معلومات وربما سمعته شخصيا من كثير من الساسة القدامى ، الأحياء أو الذين انتقلوا الى جوار ربهم أن أحمد حسنين باشا رجل السراى الأول فى مصر قد لعب الدور الرئيسى فى خروج ، أو اخراج مكرم عبيد من الوفد كما لعب أيضا الدور الرئيسى فى تشويه سمعة الوفد بعد أن وصل الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكانت وسيلته الفعالة للوصول الى تحقيق هذا الهدف بذل كل الجهود لقطع العلاقة بين مصطفى النحاس ، وبين مكرم عبيد ، بالرغم من أنهما ظلا ، ومنذ عام ١٩١٩ يمثلان نموذجا رائعا للأخوة والزمالة ، ورفقة السلاح ، وكان أحمد حسنين – كما قرأت وسمعت – هو أول المشجعين

لمكرم عبيد على نشر الكتاب الاسود ذلك الكتاب الذى كان بلا جدال من العوامل الهامة والخطيرة فى ضرب الوفد فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من مراحل الكفاح لست أريد الآن تقييم ما جاء فى ذلك الكتاب الذى حظى على المستوى الشعبى ، والرسمى بشهرة ، لم يحظ بها أى كتاب سياسى حتى ذلك التاريخ ، ولكن الذى أريد أن أقوله الآن ـ وبدون دخول فى التفصيلات ـ ان مكرم عبيد ، لم يكن ليقبل أن يلجأ الى مثل ذلك الأسلوب القاسى العنيف الذى استخدمه فى كتابه الأسود ، لو لم يكن أحمد حسنين قد « مناه » برئاسة الوزارة وكانت حلما عزيزا بالنسبة لمكرم عبيد ، الذى كان يرى ـ كما روى د. محمد حسين هيكل فى كتابه وكما صرح ، أكثر من مرة لبعض أصدقائه ومعارفه ـ أنه أحق برئاسة الوزارة من أحمد ماهر ، ومن النقراشى باعتبار أنه كان سكرتيرا عاما للوفد ورئيسا عليهما ، بينما أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، لم يكونا سوى عضوين عاديين فى الوفد ، وقد سمعت أكثر من مرة من مكرم عبيد شخصيا وفى مكتبه فى شارع قصر النيل أن القصر لم ينفذ كل ما كان قد وعده به وان جزاءه منه كان جزاء سنمار .

وقبل أن أدخل فى التفاصيل بعد أن أسرفت فى الحديث فى العموميات أريد أن أركز على أننى أحاول فى كل ما أكتبه هنا أن أكون قاضيا وقاضيا منصفا لا يبدى رأيا فى أمر ما الا بعد أن يطمئن ضميره تماما ، فان اطمأن وبصورة لا تحتمل أى شك أو ريبة انطلق مدافعا عن رأيه لا يلوى على شىء ولا تقف أمامه عقبة أو تصده عن ابداء رأيه قوة .

وقد جربت هذا المنهاج طويلا ففقدت فى فترة من الفترات غالبية الأصدقاء والأساتذة والسياسيين وبعد فترات من الزمن كان بعضها يطول وبدون مبرر وبعضها يقصر كنت أسترد بعض ما فقدته من معارف وأصدقاء وزملاء وأساتذة وسياسيين وفى البداية حمل على بعض الوفديين حملات شديدة ولكنهم بعد أسابيع ظهر لهم أننى أقول عنهم وفيهم مالا يقولونه هم عن أنفسهم وفى أنفسهم .

وفى البداية أيضا غضب منى بعض أصدقائى وأساتذتى فى الحزب الوطنى عندما تجرأت وخرجت على رؤاهم التاريخية بالنسبة ، مثلا ، لأحمد عرابى وسعد زغلول كما انتقدت دخولهم برلمان اسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠ وعدم مقاطعتهم للنظام الذى أقامه اسماعيل صدقى برمته ، كما غضب منى بالذات عبد الرحمن بك الرافعى ، وعبد الخالق فريد ـ نجل الزعيم الوطنى محمد فريد بك ـ عندما « تمنيت لو أن الزعيم العظيم محمد فريد لم يهاجر من مصر فى أعقاب سجنه ستة أشهر وفضل

البقاء فى مصر ، ولو دخل السجن بعد ذلك مرات عديدة ، فمكان الزعيم العظيم ، قائد الشعب بين صفوف الشعب وعلى أرض المعركة ، الى أن ينفيه الاحتلال الأجنبى فيكون الوضع مختلفا •

وكان من بين ما قلته أنه لو بقى محمد فريد فى مصر فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر وشهد ـ ولو فى السجن ـ أحداث الحرب العالمية الأولى ـ لكان وحده الزعيم المؤهل ـ وبدون منازع ـ لثـــورة ١٩١٩ وقد عرف الجميع ، أننى كنت وحدى وطوال ثلاثين سنة الذى تصـــــدى للهجمات الشرسة التى استهدفت « سمعة » محمد فريد وبخاصة الاعتماد ـ فى تلك الحملات على مذكرات مدام دى روشبرون التى ادعت ـ زورا وبهتانا أنها تزوجت ، لبعض الوقت ـ محمد فريد : اننى أفضل أن أظلم فى البداية مادمت موقنا بأن الانصاف سيكون من نصيبى فى النهاية !

على أية حال فتلك كانت مقدمة للحديث عن أحزابنا بعد الحديث عن السراى والسفارة البريطانية مصدرى كل قوة فى مصر ! •

الفصل الثاني

الأحزاب المصرية :
الدستوريون ، الوطني ، الوفد المصري ، الأحرار
بعض ما لها ، وبعض ما عليها

القراء وحدهم هم أصحاب الفضل الأكبر في كتابة هذا الفصل ، فقد طالبني كثير منهم أن أكتب موجزا لتاريخ أحزابنا يتسم بالموضوعية والحيدة حتى يكون القارىء على بينة من أمور تلك الأحزاب وحتى يمكن أن يحكم عليها أو لها ، وحتى يستطيع أن يؤصل بعض ما يقع من تصرفات لهذه الأحزاب .

وقد عدت الى جذور تلك الأحداث قارئا ، ودارسا ومحللا ، وراويا فكانت تلك السطور التي أضعها أمام قارئي العزيز ، وقارئتي العزيزة أيضا ..

● كان مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية المصرية ، التي أعقبت الاحتلال البريطاني لمصر ، والتي استهدفت مقاومته والعمل على اخراجه من البلاد يرى عدم انشاء أحزاب سياسية حتى لا تتفتت القوة الوطنية في وقت تواجه فيه تلك القوة عدوا ، عنيدا ماكرا هو الاحتلال البريطاني وكان مصطفى كامل ، قد اكتفى باصدار اللواء ليقود عبر صفحاته الحركة الوطنية المصرية التي تمثل غالبية الشعب المصري ، ولما كانت صحيفة المؤيد ، التي كان يصدرها الشيخ على يوسف تمثل مصالح السراي ، مصالح الخديو عباس حلمي الثاني ، فقد رأى كرومر ، ومن معه من غلاة المستعمرين ضرورة تنفيذ مبدئهم العتيد ، « فرق تسد » فحرضوا من كانوا يطلقون عليهم « الأعيان » أو أصحاب المصالح الحقيقية ، الذين كان كرومر ، ومن معه من الانجليز يصفونهم بأنهم راضون عن الاحتلال

البريطانى ، ساكتون عن حقوق مصر ، على انشاء صحيفة تعبر عن مصالح تلك الطبقة فكانت « الجريدة » التى ساهم فى اخراجهـــا أحمـــد لطفى السيد ، ومحمود سليمان وحسن عبد الرازق الكبير ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازى ، ومحمود عبد الغفار و ٠٠ و ٠٠ وبعد انشاء تلك الجريدة ، وانقسام الرأى العام المصرى الى ثلاثة اتجاهات ، الاتجاه العام ، يمالىء اللواء ، الاتجاه المناصر للاحتلال البريطانى ، يؤيد ، الجريدة ٠ الاتجاه ، الممالىء الخديو يقرأ المؤيد ويتأثر بها ، ثم تحولت تلك الصحف الثلاث ـ وربما كان ذلك للمرة الأولى فى تاريخ الأحزاب السياسية فى العالم ـ الى أحزاب ثلاثة ٠

فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٧ ظهر حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف منفذا لسياسة الخديو ، عباس حلمى ، وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ ـ أى بعد أسبوع فقط ـ تأســـس حزب الأمة من العقلاء ، أصحاب المصالح الحقيقيـــة المعادون لمصـــطفى كامل والحركة الوطنية » ، وكان لابد لمصطفى كامل ، من أن ينشىء حزبا يعبر عن مصالح الشعب كله : كتب مصطفى كامل من أوروبا الى محمد فريد رسالة يقول فيها : ان ظهور حزب الأمة المؤلف من أولئك الذين خبرنا نفسيتهم وميلهم الى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين ، والتدرج وان ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد ، على تأليف حزب باسم حزب الاصلاح ، لخدمة سياسة السراى هذان الأمران ، يحتمان علينا كل « التحتيم » أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم منا بمظهره الحقيقى حتى يعلم العالم ، كافة ، أن للوطن المصرى حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور ،. أى أنه لا يقبل : لا حكم الأجنبى ولا حكم الفرد ، عاملا ، لاستقلال بلاده وحرية أمته باسترداد حقها ، فى الاشراف على أمورها العامة : نعم ، انى أرغب الآن كل الرغبة فى ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من أن وطنيتى التى ترى فى تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها ، حربا تعوق ، ولو الى حين ما نرمى اليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا ، ولكن ما العمل ، ونحن لوسكتنا أمام هذه الحال ، التى ما أوجدها الا دهاء سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين لفقدنا كل شىء ولأصبحت الوطنية المصرية ، عدما بتغلب المبادىء السقيمة عليها ، وتقاعس المخلصين عن نصرتها وانمائها ٠٠

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ـ تم انعقاد المؤتمر الوطنى ، بدار اللواء وضم ١٠١٩ مندوبا ، يمثل كل واحد منهم مائتى عضو ، وألقى مصطفى كامل آخر خطبة له ، تم على اثرها الموافقة على المبـــادىء العشرة للحزب الوطنى ٠

ومنذ ذلك التاريخ قاد الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد ـ الحركة الوطنية المصرية التى كانت مهيأة للقيام بثورة مصرية شاملة فى بدايه عام ١٩١٢ ٠

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، ومعها حرب أخرى داخلية ضد الحزب الوطنى حيث اعتقلت كل قياداته ، طوال مدة الحرب ، وحيث حيل بين قواعد الحزب وبين الاجتماع بقوة الأحكام العرفية ٠

وتضع الحرب العالمية الأولى أوزارها وأوضـــارها ويرتكب الحزب الوطنى أخطر أخطائه ، فلا يحاول ـ وهو وحـــده المؤهل لذلك ـ ضم صفوف القوى الوطنية والاستعداد للانتقال بالحركة الوطنية ٠ من مرحلة الى مرحلة أخرى ، وقد يرد البعض على هذا الرأى بالقول بأن قيادة الحزب المتمثلة فى محمد فريد كانت فى الخارج منذ عام ١٩١٢ وكان وجود محمد فريد بالخارج طيلة تلك الفترة قد أوجد انقسامات خطيرة ، فى صـفوف الحزب كما أن قيادات أخرى من قيادات الحزب ، كانت تقيم وقت اعلان الهدنة فى أوربا اما لأنهـا قد نفيت بأمر الاحتلال البريطانى واما لأنهـا آثرت أن تنفى نفسها بنفســها خارج مصر ، خوفا من السجن والتشريد داخل مصر ، هذا بالاضافة الى أن الكثير من القيادات الحزبية كانت لا تزال فى السجون والمعتقلات فى القاهرة وفى الاسـكندرية وغيرهما من المدن وقت اعلان الهدنة ٠

ومهما يكن هذا الرأى منطقيا الا أننــــا لا نبرىء الحزب الوطنى ـ قيادته ، وقواعده ـ من تهمة عدم القيام باعادة تنظيم الحركة الوطنية من جديد ، الأمر الذى جعل الكثيرين يفكرون فى أن يتولوا هم قيادة تلك الحركة مثل الأمير عمر طوسون الذى حاول أن ينشىء وفدا جديدا ومثل كثيرين من أعضاء حزب الأمة ، وغيرهم من المستقلين ، الذين ركبوا وبسرعة موجة ثورة ١٩١٩ ، التى قام بها شعب مصر ، تلقائيا ، وبدافع من وجدانه الوطنى الثورى وبدون أن يدفعه اليها أحد من الزعماء والقادة فثورة ١٩١٩ بكل تأكيد هى التى صنعت الوفد المصرى ، وليس الوفد المصرى هو الذى صنع ثورة ١٩١٩ كما يقول بعض السياسيين والغريب أن عمر طوسون عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من أعضاء الحزب الوطنى بينما سعد زغلول عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من حزب الأمة والأعيان ولم يقع اختياره على أحد من الحزب الوطنى الا على مصطفى النحاس الذى كان وقتئذ قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه حافظ عفيفى ٠

واذا كان لابد من ملاحظة عابرة • نقولها حول تشكيل الوفد المصرى فاننا نرى أن السرعة التى تم بها تشكيل الوفد المصرى ، ووجود كثير من الشخصيات غير المتجانسة ضمن أعضاء الوفد ، قد حمـــل ومنذ العام الأول ، لمولد الوفد الكثير من بذور الانشقاق والانقسام التى ابتلى بهـا الوفد المصرى وبصورة لم تحدث بالنســـبة لأى حزب ســـياسى آخر فى مصر •

وكانت أولى حركات الانقسام والانشقاق فى الوفد خروج عدد كبير من أعضاء الوفد أثر اختلافهم مع سعد زغلول وهى تلك الحركة ، التى نتج عنها تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختيار عدلى يكن ـ العدو اللدود لسعد زغلول ـ لزعامة ذلك الحزب ومما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تعقيبا على تكوين ذلك الحزب الذى جمع الكثيرين من خصوم سعد زغلول ، والذى يعتبر امتدادا طبيعيـــا لحزب الأمة : « عيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة للتساهل مع الانجليز للوصول الى حل القضية المصرية وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها كياسة » وثمة عيب آخر فى تكوينه وهو أنه تألف لا استنادا ، الى تأييد الشعب ، بل ارتكازا على سلطة الحكومة وقد لازمه هـــذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا شعبيا يرتكز على ارادة الشعب بل هـو حزب حكومى يعتمد على قوة الحكم ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب وميله الى اهدار سلطة الأمة لكى يصل الى مناصب الحكم ويقول د• محمد حسين هيكل فى مذكراته ـ عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين « علمت أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ وان أعضاء لجنة الدستور جميعا سيكونون أعضاء فى هذا الحزب وان الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه وان خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا يكن تأليف الحزب ، يعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشتهم وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب وانتهينا الى تسمية حزب الأحرار الدستوريين وعن اسم الجريدة التى ستنطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها السياسة وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسين باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم ، من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى : لم أهتم كثيرا بالأشخاص

الذين ينضمون للحزب فقـــد كانت معرفتي بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ، ومناقشاتها ان من لهم وزن حقيقي من حيث المبادىء والآراء ومن لهم اطـــلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة في أوربا قليلون ، وان الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم في المعرفة ، ويقول هيكل انه اهتم بخطاب الافتتاح الذي تبنى عليه سياسة الحزب وكان لطفي السيد ، هو الذي كتب ذلك الخطاب الذي جاء قطعة بارعة من الأدب السياسي « في اعتداله وفي تصويره المبادىء التي يزمع الحزب تحقيقهـــا وكان أساس المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التي اشتمل عليها الخطـــاب النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح ، وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة الى الوحدة القومية وتحذير أبناء مصر ، من مغبة الخلاف بينهم و ٠٠ و ٠٠ » ولم ينجح من مرشحي الأحرار الدستوريين في أول انتخـــابات نيابية « ابريل ١٩٢٣ » سوى محمد محمود ، ومحمود عبد الرازق ، وعبد الله أبو حسين ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وعبد الحليم العلايلي ، وتوفيق اسماعيل وقد اشترك حزب الأحرار الدستوريين في وزارة زيور باشا ـ وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ـ كما كان يقال ـ أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه كما هو الواقع ، ثم استقال وزراء الحزب منهـــا اثر الخلاف الذي نشب في الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم لمؤلفه الشيخ علي عبد الرازق وكان وقتئذ قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية ، كما شارك الحزب في بعض الوزارات الائتلافية وزارة عدلي يكن « ٧ يونيـــو ١٩٢٦ » وزارة ثروت « ٢٦ ابريل ١٩٢٧ » وبعد اقالة الوزارة الأولى لمصـــطفى النحـــاس « ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » جاءت وزارة محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين لتحل البرلمان وتعطل الدستور ، وتحكم البلاد بيد من حديد ، وقد رأس الحزب عدلي يكن ، ومحمد محمود ، وعبد العزيز فهمي ومحمد حســـين هيكل الذي بقي رئيسا له الى أن حلت الثورة الأحزاب السياسية .

وعندما ألف مصطفى النحاس وزارته الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٦ ، كان الوفد المصري في قمة قوته وسلطته وكان هو المســـيطر على كل الأمور الداخلية حيث كان الملك فاروق لا يزال صبيا ، وكان مجلس الوصاية المؤلف من الأمير محمد علي توفيق « رئيسا » وعزيز عزت باشا وشريف صبري باشا عضوين ، كان ضعيفا أمام الوفد حيث كان أعضاء المجلس مدينين باختيـــارهم في مناصبهم ، للوفد المصري وحيث كان القصر ، مهيض الجناح ، لوفاة الملك فؤاد وكان الانجليز يريدون مهادنة الحكومة ، التي وقع رئيسها معاهدة الصداقة والتحالف والتي عرفت بمعاهدة ١٩٣٦،

غير أن الظروف المواتية للوفد المصرى ، لم تستمر طويلا فقد تولى فاروق سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ، وراح ، ومن ورائه بعض مستشاريه ، وعلى رأســهم على ماهر يكيدون للوفد ويحــاولون انقاص سلطات الوزارة واعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات للقصر ، وقد كان الوفد يقوى باستمرار من وجود الخلافات بينه وبين القصر ، غير أن أمرا قد طرأ على الوفد ، من الداخل أثر فيه تأثيرا خطيرا وأعنى بذلك الأمر ، ظهور خلافات حادة فى داخل قيادة الوفد ظهرت على السطح بعد أن بذلت جهودا شاقة لاخفائها ، عندما ألف مصطفى النحاس وزارته الرابعة فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ بعد أن أخرج منها أربعة وزراء هم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى وحل محلهم أربعة وزراء جدد هم محمود بسيونى ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل وكان القصر قد رفض ـ وباصرار ـ تعيين يوسف الجندى وزيرا للزراعة ، لا لشىء الا لتوجيه ضربة قاتلة الى هيبة مصطفى النحاس ، وكان اخراج محمود فهمى النقراشى وهو من أهم دعائم الوفد بمثابة شرخ هائل أصاب الوفد ، وكان النقراشى ـ يعارض ـ فى داخل الوزارة الوفدية ـ بعض تصرفات تلك الوزارة وخاصة معارضته لتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التى ارتأتها الوزارة ٠

« كان محمود فهمى النقراشى يرى ـ ومعه ، محمود غالب ، ومحمد صفوت ـ ضرورة طرح المشروع فى مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين ، وأن يعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات وكانت وزارة الوفد تريد اعطاء المشروع لشركة معينة هى شركة الكهرباء الانجليزية دون عرضه على خبراء عالميين ودون طرحه فى مناقصة عالمية وكان مثل هذا الخلاف يقع كثيرا داخل الوزارات الحزبية ، دون أن يؤدى الى اعفاء عضو هام وخطير من الوزارة لأنه اختلف فى الرأى مع رئيسه وبعض زملائه ومحمود فهمى النقراشى له فضل على رئيس الوفد لأنه هو الذى رشحه لرئاسة الوفد ، كما أنه من أهم الشخصيات النظيفة فى الوفد ، الذى لا يعرف المحسوبية أو المحاباة ، وأثبت النقراشى أنه مثال الرجل النزيه صاحب المبدأ فلقد رفض ما عرضه عليه مصــــطفى النحاس من تعيينه عضوا بمجلس ادارة شركة قنال السويس وكان ذلك التعيين يدر على صاحبه ثراء عريضا كما أن راتب هذه الوظيفة كان أكبر بكثير من راتب رئيس الوزراء ، رفض النقراشى ، وهو الرجل الفقير هذا العرض المغرى وأثبت أنه فعلا يمثل السياسى النزيه النظيف أصــــدق تمثيــل ، ويصــدر النقراشى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بيانا يوضح فيه

سلامة موقفه من المعارضة فكان جواب الوفد ، أن قرر فى ١٣ سبتمبر أى بعد ستة أيام فقط - اعتبار النقراشى منفصلا من الوفد ، ولم يوافق أحمد ماهر عضو الوفد على هذا القرار وبمجرد فصل النقراشى من الوفد هرعت جموع كثيرة من الوفديين للانضمام الى النقراشى وتأييده فى موقفه من القيادة الوفدية بينما كان د ٠ أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب مصرا على اعتبار النقراشى لا يزال عضوا فى الوفد وأنه مندهش لقرار الفصل ، وانتهز القصر الفرصة ، للاستيلاء على الوفد من الداخل ، وبذل القصر محاولات مضنية لاسقاط مصطفى النحاس ، واحلال زعامة جديدة مكان مصطفى النحاس ، يدين بالولاء للقصر وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقيلت وزارة مصطفى النحاس « لأن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ولأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وأنه كان لابد من اقالتها - كما جاء فى الأمر الملكى الخاص باقالة الوزارة - تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة ، والصفاء فى البلاد » ويؤلف محمد محمود باشا وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ويفصل الوفد من عضويته د٠ أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تاليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأجيل البرلمان شهرا ، وكان الوفد يريد مناقشة هذين المرسومين ويؤلف أحمد ماهر والنقراشى الهيئة السعدية ، التى تدخل الانتخابات الجديدة التى أجرتها وزارة محمد محمود لتحصل على ثمانين مقعدا من مقاعد المجلس ولا يشتركون فى الحكم الا فى يونية ١٩٣٨ حيث أصبحت وزارة محمد محمود مكونة من الأحرار الدستوريين والسعديين الى أن نحى محمد محمود عن رئاسة الوزارة ، فى أغسطس ١٩٣٩ ليؤلف الوزارة على ماهر باشا وتكون وزارته من السعديين وبعض المستقلين دون الأحرار الدستوريين وتبقى وزارة على ماهر فى الحكم الى يونية ١٩٤٠ ثم يؤلف الوزارة الجديدة حسن صبرى ، من الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى ، حيث اشترك رئيسه حافظ رمضان باشا ، وكان اشتراكه فى الوزارة سببا فى حدوث انقسام كبير فى صفوف اللجنة الادارية للحزب لم ينته الا فى نوفمبر ١٩٤٦ ، وفى سبتمبر ١٩٤٠ يخرج السعديون من الحكم لأن الوزارة لم تأخذ برأيهم فى ضرورة اعلان الحرب على ايطاليا وعندما مات حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة وهو يلقى خطاب العرش فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، خلفه حسين سرى باشا فى وزارته التى اشترك فيها الأحرار الدستوريون ، ولم يشترك فيها

السعديون الا فى أواخر يولبو ١٩٤١ وبقيت الوزارة فى الحكم الى أن قبل الملك استقالتها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ليعهد ــ أثر أحداث ٤ فبراير ــ بها الى مصطفى النحاس ، رئيس الوفد المصرى ٠

●●●

وبعد تلك المقدمات التاريخية عن أحزابنا المصرية التى لعبت أدوارا سياسية هامة فى سنوات ما قبل الثورة اما سلبا ، واما ايجابا ، نركز على بعض نقاط نراها هامة وجوهرية :

● لم يكن الحزب الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ ، كغيره من الأحزاب القائمة ، له مقاره فى العاصمة وفى المدن الكبرى ، له نظامه الداخلى ولديه سجلات بأعضائه المنتسبين اليه ، ولكنه كان أكبر من ذلك بكثير فكان فكرة وطنية نستطيع أن نقتنع بها وتعمل من أجل تنفيذ أهدافها دون أن تقدم استمارة انضمام الى الحزب ، بل دون أن تعرف ، أى عضو من أعضائه ولذلك فان أنصار مبادىء الحزب الوطنى كانوا أكبر بكثير من أعضائه المنضمين اليه وكان انتساب المرء للحزب الوطنى ــ مجرد انتساب ولو من بعيد ــ كان يعطيه حصانة وطنية قوية تجعله باستمرار فيما يتعلق بالوطن ومصالحه وآماله وتطلعاته ، يعطى ولا يأخذ يضحى بكل شىء ولا يستفيد من أى شىء كما أن الانتساب الى الحزب الوطنى ــ مجرد الانتساب ــ كان يدفع المنتسب الى اعتناق نوع من الصوفية الوطنية التى لا مثيل لها يعشق بلده كما يعشق أية فتاة يحبها ٠٠ يقف كل جهوده من أجل تحقيق آمال شعبه ولو كلفه ذلك حياته ٠

●●●

● وكانت نظرة الشعب الى الحزب الوطنى ، ومريديه ولا أقول أعضائه نظرة حب وتقدير واحترام : قد لا تنتخب الجماهير مرشحيه فى الانتخابات لأنهم لا يملكون عادة الوسائل ، والامكانات التى تكفل النجاح فى مثل تلك الانتخابات وقد لا يقبل على الحفلات التى يقيمها فى ذكرى مصطفى كامل أو محمد فريد أو ١٤ سبتمبر « دخول القوات البريطانية القاهرة » أو ١١ يوليو « ذكرى ضرب الاسكندرية » وقد لا يقرأ الكتب التى ينشرها ويوزعها بالمجان عن الاحتلال البريطانى والحياد ٠ ووحدة وادى النيل وزيلع ، وبربر ومصوع و ٠ و٠ ولكن الشعب ــ كل الشعب ــ لا يختلف أبدا حول مبادىء الحزب الوطنى وان اختلف حول بعض قياداته : فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت الجامعة المصرية هى التى تحكم الشارع السياسى ولم تكن الجامعة تتحرك لأى عمل وطنى الا اذا شارك ، فيه شباب الحزب الوطنى : أية حركة يبدأ بها الوفديون أو

السعديون أو الدستوريون أو الاخوان المسلمين هى حركة حزبية بحتة وعلى خصوم ذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أن يبادروا فورا للقضاء عليها ، حتى لا يتحقق لذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أى كسب سياسى ، لذلك فقد كانت كل الحركات الوطنيـة القومية التى تنطلق من الحرم الجامعى تبدأ أولا بكلمة من أحد شبان الحزب الوطنى ٠ ومن بعده الشباب المنتسبون الى بعض الأحزاب وقد كان لى شرف افتتاح المؤتمر الطلابى الذى انعقد فى ٩ فبراير ١٩٤٦ والذى كان من بين نتائجه مذبحة كوبرى عباس ٠

●●●

● كانت العلاقات التى تربط بين مريدى الحزب الوطنى علاقات حب ومودة وتضحية ونكران ذات ولذلك لم تكن هناك بين هؤلاء المريدين مجالات تظهر فيها الأحقاد أو الخصومات لأن الجميع يضحون ولا ينتظرون أية مكاسب على الاطلاق من انتمائهم ــ من بعيد أو من قريب الى صفوف الحزب الوطنى ــ وكان أفضل هؤلاء المريدين والأنصار هو من يضحـى أكثر من غيره وكان مجال الترقى الوحيد فى الحزب ، هو مجال التضحية ، فعندما تقوم بتضحية كبيرة من أجل وطنك ، ترتقى فى قلوب زملائك وأصدقائك درجة كبيرة ، وكلما زدت تضحية زدت رقيا أدبيا لا ماديا ٠

●●●

● كثيرون لا يعرفون بعض قيادات الحزب التى كان يحترمها ويقدرها الى أبعد حدود التقدير والاحترام كل أنصار الحزب ومريدوه من بين تلك القيادات التى كانت مغمورة ، أستغفر الله ــ بل كانت غير معروفة لأنها تريد ذلك ــ د٠ حسن نور الدين انه أشبه بالحوارى الذى يعبد بعد الله ، شعبه ووطنه ، تعرفت به ذات ليلة فى مكتب الأستاذ عبد المقصود متولى ، محمد فريد رقم ٢ وفى اليوم التالى ، كان يدعونى الى زيارته فى بيتـه فى الحلمية ، وبدون تضييع وقت راح يدربنى على استخدام السلاح : المسدس والبندقيـة ، والقنبلة ولم يكن أحد يعرف شخصية د٠ حسن نور الدين الا القليلون جدا حتى جيرانه لم يكونوا يعرفونه ، وعندما سألته ذات يوم : لماذا أمنت لى بعد أول لقـاء وأدخلتنى بيتك وعلمتنى كيف أضرب النار وكيف أفجـر القنبلة رغم أنك لا تعرف عنى شيئا ؟ ضحك الرجل وهو يقول ، أنت واهم يابنى اننا نكتشف العناصر ، الطيبـة أو الصالحة أو التى يمكن أن يجىء الخير للبـلد عن طريقها وبعـدها ، نراقبها طويلا لنتأكد من صلاحيتها وبعدها نأمن لها ، ونقوم بتدريبها ٠

● لم يكن من مبادىء الحزب الوطنى المكتوبة مقاطعة الحكم فى ظل أى احتـلال أجنبى حتى يتوفر الوطنيون للعمل الوطنى دون أن تشغلهم

أعباء الحكم أو دون أن تعوقهم ظروف الحكم فى الداخل أو فى الخارج ولكن كان من المعروف ومن المستقر فى أذهان الجميع أن يرفض الوطنيون الحكم وقد عرض الحكم على محمد فريد وهو فى الخارج من قبل أحد الوسطاء البريطانيين فأبى أن يقبل العرض رغم أنه كان مغريا ، رئاسة الوزارة مع صلاحيات هائلة ، وكان أول من خرج على هذا التقليـــد هو الأستاذ حافظ رمضان « باشا » عندما قبل أن يكون وزير دولة فى وزارة محمد محمود « باشا » « ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ » · وعندما قبل أن يكون وزير دولة فى وزارة حسن صبرى « ٢٨ يونية ١٩٤٠ » وعندما اشترك حافظ رمضـــان باشا للمرة الأولى لم يثر اشـــتراكه فى الوزارة خلافا كبيرا فى صفوف اللجنة الادارية للحزب بدعوى أن الوقت لم يكن متسعا لعقـد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، ولأن حافظ رمضان لم يدخل وزارة محمد محمود بعد تعديلها ، ولكن عندما اشترك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى نشب خلاف عنيف جدا داخل اللجنة الادارية كاد يؤدى الى انقسام الحزب الى حزبين وقد ظل الوسطاء بين الفريقين يقومون بالعمل من أجل عودة الوفاق الى الحزب وكان فى مقدمة هؤلاء الوسطاء الأستاذان محمد زكى على وفكرى أباظة ، الى أن تم الصلح بين الفريقين فى نوفمبر ١٩٤٦ « نظرا للظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها وحتى تكون دعوة أبناء الحزب الوطنى الى وحدة صفوف الأمة أدعى الى الاستجابة » ، ثم اشترك الحزب الوطنى فى وزارة حسين سرى الائتلافية يوليو ١٩٤١ باثنين من أعضائه هما محمد زكى على وعبد الرحمن الرافعى ، وحتى فى هذه المرة لم يوافق الكثيرون على اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة واعتبر الاشتراك خطأ كبيرا وأذكر أن بعض شباب الحزب من الأنصار والمريدين قطعوا كل علاقاتهم بالوزيرين الوطنيين رغم ما لهما من مكانة عظيمة فى نفوس الجميع ، بل ان حركة المقاطعة قد امتدت الى غير الشباب وقد حدث أن زار الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وكان وزيرا للتموين ، زميله وصديقه الحاج رمضـــان زيان عميد الوطنيين بالاسكندرية وأحد تجارها المعروفين وقال الأستاذ رمضان للأستاذ الرافعى : « أنت تعرف رأيى فى رفض الاشتراك فى الحكم بالنسبة لنا نحن الوطنيين ورغم زيارتك لى فاننى مصر على رأيى وأنـا أستقبلك هنا كصديق قديم لا كوزير من الوزراء » ·· ان قبول الحزب الوطـــنى للحكم كان استثناء من قاعدة وكان موضع خلاف عنيف فى صفوف الحزب قيادة وقواعد ، ولذلك ، فان المدة التى اشترك فيها بعض أقطاب الحزب الوطنى فى الحكم حتى يوليو ١٩٥٢ لم تزد على ٣٦ شهرا ، بينما الأحرار الدستوريون حكموا لمدة ١٣٠ شهرا والسعديون ٩٨ شهرا ، والكتـلة

الوفدية المستقلة لم تحكم أكثر من ١٥ شهرا والوفد لم يحكم سوى ١١٧ شهرا فقط ! ٠

● كانت تعمل الى جانب الحزب الوطنى ــ ولا نقول من داخله ــ مجموعات كثيرة ومتعددة من الفدائيين المصريين الذين تخصصوا فى العمل السرى تحت الأرض ، وبعض قيادات تلك المجموعات كانت معروفة لدى بعض قيادات الحزب ، ولكن معظم قيادات العمل السرى وقواعده كانت مجهولة تماما بالنسبة لقواعد الحزب وقياداته ٠ ولم نكن تلك المجموعات تتلقى أية تعليمات من قيادات الحزب : بل ان بعض تلك القيادات الحربية كانت ترى فى بعض ما تقوم به بعض المجموعات الفدائية من أعمال خروجا على الخط السياسى الذى رسمه الحزب أو كانت ترى ــ فى بعض الأحيان ــ ان تلك الأعمال تمثل احراجا لها ، وتسميما للآبار التى فى طريقها ٠

وقد تميزت تلك المجموعات الفدائية بميزات كثيرة قلما توافرت فى غيرها من المجموعات الفدائية الاخرى ٠ فمثلا ، كانت تلك المجموعات رغم اختلافها فى أمور كثيرة ٠ من بينها أساليب العمل ووسائله ٠ تلتقى حول منبع فكرى واحد ، ولذلك فان قيام أية مجموعة من تلك المجموعات بعمل ما كان يلقى ــ تلقائيا ــ التأييد والتعضيد من بقية المجموعات الأخرى ٠ وكانت بعض المجموعات الفدائية تترك ميدان العمل الداخلى الى ميدان آخر أكثر اتساعا كالميدان العربى لتعمل فيه بعض الوقت ، ثم تعود لتعمل فى الميدان الداخلى فلا يحس أحد بأنها تركت هذا الميدان أو عادت اليه وكانت بعض المجموعات ــ مثلا ــ تجمد نشاطها سنوات قد تقصر وقد تطول دون أن يسمح أحد أفراد تلك المجموعات لنفسه حتى بعد مرور ربع قرن من الزمان أن يبوح بما يعرفه من أسرار مجموعته أو غيرها من المجموعات ، ومن ميزات تلك المجموعات الفدائية أنها كانت كلها بارعة الى أبعد حدود البراعة ، فيما يتعلق بالعمل السرى ، وبعض هذه المجموعات ظل يعمل فى الحقل المصرى ، والحقل العربى أكثر من ثلاثين سنة دون أن يكشف أمرها أحد ٠

ومن بين قيادات تلك المجموعات من حققهم معهم عشرات المرات ، ومن قدموا للمحاكمة مرات ومرات ، دون أن يثبت عليهم شىء ما بالرغم من تيقن رجال البوليس بأنهم فاعلون أصليون فى بعض الأحداث ٠ ولكن قدرة هؤلاء ، على التخفى ، وعلى التنصل من تبعة الأعمال التى يقومون بها كانت فائقة ، بل ورائعة وسوف نزيح الستار فى الفصول القادمة عن بعض تلك القيادات بعد أن نستأذن الأحياء منهم أطال الله حياتهم ، وجزاهم عن وطنهم الجزاء الأوفى ٠

فقط أشير الى حادث واحد هو حادث اغتيال أحمد ماهر باشا ، بيد محمود العيسوى · فلقد كان البوليس متأكدا من وجود شخصين أو ثلاثة مع محمود العيسوى داخل دار البرلمان عند وقوع الحادث مهمتهما — أو مهمتهم — العمل على اطفاء أنوار الدار حتى يتمكن القاتل من الهرب · وأنا أعرف أن مجهودات شاقة ، ومضنية بذلت من الملك السابق فاروق ومن محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء وقتئذ لمعرفة مصدر المسدس الذى ارتكب به العيسوى الحادث ، بل ان تعهدات خطية بالعفو عن العيسوى قدمت له من الملك السابق ومن رئيس الوزراء اذا ما أفصح عن صاحب المسدس الذى ارتكب به الجريمة ، ولم يعرف البوليس ولا الملك ولا رئيس الوزراء ، ولا غيرهم حتى الآن من كان مع العيسوى فى دار البرلمان ، ولا صاحب المسدس الذى استخدمه العيسوى فى الجريمة ·

● لم تلتق السراى ، ودار المندوب السامى حول نقطة واحدة طوال نصف قرن من الزمان الا فى نقطة العداء العنيف للحزب الوطنى :

لقد كان الانجليز منذ عهد كرومر الى عهد كيلرن يضعون الحزب الوطنى — قيادة وقواعد — فى صفوف أعدائهم · ولم يحدث أبدا أن تراخت دار المندوب السامى فى عداوتها للحزب الوطنى ، ولم يحدث أن تراخى الحزب الوطنى فى عداوته للانجليز · فالحزب الوطنى — مثلا — دون بقية الاحزاب الاخرى هو الذى رفض الاشتراك فى معاهدة ١٩٣٦ بل انه هو — وحده — دون بقية الاحزاب المصرية ، الذى حمل فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، وفى الشارع السياسى لواء معارضة تلك المعاهدة · وكان الحزب يقوم بطبع بعض البيانات والمنشورات التى تهاجم تلك المعاهدة بعنف ، ويوزعها سرا وجهرا · ومن بين تلك البيانات والمنشورات كتيب صغير أصدره الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تحت عنوان : « معاهدة ١٩٣٦ حماية أم استقلال » · وأذكر أن بعض طلاب الجامعات والمدارس كانوا يتهافتون على الحصول على ذلك الكتيب الذى صادرته الحكومة ، بل كانت تعتقل ، كل من توجد لديه نسخة من هذا الكتيب · كما أن الحزب الوطنى — رغم الاختلاف الذى نشب بين بعض قياداته — فى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٦ كان يرفع لواء الدعوة الى ضرورة ابطال تلك المعاهدة ، ولا يشترك فى أى عمل سياسى ، اعتمد على تلك المعاهدة · بل انه لم يكف يوما واحدا حتى عام ١٩٥١ عن الدعوة لالغاء تلك المعاهدة ·· حتى عندما أخطأ بعض قيادات الحزب واشتركوا فى الوزارة ·· وكانت حجتهم الوحيدة ، انهم لم يشتركوا فى الحكم الا من أجل التأكيد على ضرورة الغاء المعاهدة وضرورة العمل على تحقيق المطالب الوطنية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية عن مصر

والسودان ، وتحقيق الوحدة بين شطري الوادي .. السودان ومصر .
بل ان الحزب الوطني كان هو الحزب الوحيد الذي عارض كثير من قياداته الاحتكام الى المنظمات الدولية ، كمجلس الأمن لعرض القضية المصرية على اعتبار أنه لا « احتكام فيما يتعلق بالجلاء » ، « ولا يصح أن يكون الاستقلال موضع تحكيم » .. « وأن أية أمة لا تقبل أبدا أن يكون استقلالها موضع تحكيم دولي » .

وكذلك الأمر بالنسبة لمعاداة السراى للحزب الوطني ، فلقد ظلت السراى تعادى الحزب الوطني الى أبعد حدود المعاداة ، حتى بعد أن اشترك بعض أقطاب الحزب الوطني في الوزارة . وفي مذكرات خطية كتبهـا الاستاذ عبد الرحمن الرافعي قبل أن تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات وسنوات وائتمنني عليها وترك لى ـ رحمه الله ـ تقدير الظروف المناسبة لنشر تلك المذكرات .. كتب أستاذنا الرافعي بحثا عنوانه : « الحزب الوطني والسراى » يقول فيه :

« لم تتحسن يومـا من الأيـام علاقـة الحزب الوطني بالسراى ، بل كانت دائما علاقة عداء وسوء ظن متبادل ، وهذا شرف كبير للحزب الوطني لأن السراى لم ترد يوما ما مصلحة البلاد الحقيقية . لقد أخطأ الحزبان المتنازعان على الحـكم « السعديون والأحرار الدستوريون » في استعانتهما بالسراى في نضالهما ، فكانا سببا في تعـاظم سلطـة الملك وطغيان السراى وهكذا كان الصراع الحزبي سببا في الاضرار بمصالح البلاد الجوهرية : كانت السراى بمعزل عن الحياة السياسية العامة في البلاد ، وكانت التطورات الهامة التي تعاقبت على مركز مصر السياسي ، من يوم تأليف لجنة ملنر الى صـدور تصريح ٢٨ فبراير ، تتم بعيـدا عن تدخل السراى ، ولكن السراى بدأت تظهر على المسرح السياسي لمـا حصل الانقسام بين سعد وعدلى سنـة ١٩٢١ فاضطر العدليون الى الاستنجاد بالسلطان فأيد عدلى ووزراءه ولكنه ، وقد كان لم يزل سلطانا تحت الحماية ، لم تكن له في الشعب منزلة ما ، ولا نفوذ مرهوب لأن الشعب كان معرضا عنه . ولم يبدأ نفوذه الخطر الا من يوم أن تقرب الوفد للسراى في عهد وزارة ثروت ، وكان الغرض من هذا التقرب اسقاط وزارة ثروت . كان هذا خطأ كبيرا من الوفد لأن اكساب السراى نفوذا شعبيا خطر كبير على الديمقراطية في مصر وعلى الحياة الدستورية فيها . ولأن السراى لم تتحالف مع الوفد الا بقصد التخلص من ثروت

باشا الذى كان بلا جدال ، عاملا على تأسيس الحياة الدستورية فى البلاد على قواعد ديمقراطية ٠ أما السراى فكانت ترمى الى وضع نظام بيروقراطى نكون الكلمة العليا فيه للسراى ، ولذلك كانت ناقمة على لجنة الدستور العامة فى تقريرها مبادىء سلطة الأمة ، وكانت السراى تحاول ان ترجع لجنة الدستور عن مشروعها فلم نفلح ووسطت عدلى باشا فى هذا الشأن فلم يقبل أن يتحمل هذه التبعة ، لذلك سعت السراى سعيا حثيثا الى اسقاط ثروت لتضطرب الأمور من بعده وتأتى وزارة طوع ارادة السراى فى مسخ الدستور وتشويهه ٠ ومن الأسف أن الوفد ساعد السراى على تحقيق غرضها نكاية فى ثروت باشا ومن ذلك الحين عظم نفوذ السراى بين الشعب بما أسبغه عليها الوفد من مظاهر الوطنية والاخلاص ٠ ومن الصعب على أية هيئة سياسية أن تسترد المركز الذى سعت فى تكوينه حتى ولو انقلب هذا المركز عليها شرا ، ووبالا وهذا ما حصل بين الوفد والسراى ، فان الوفد هو الذى أكسب السراى نفوذا عظيما ، فلم يلبث هذا النفوذ أن انقلب خسرانا على الوفد ٠ فالاحرار الدستوريون من جهة والسعديون « الوفد » من جهة أخرى هم الذين ساعدوا السراى على تقوية سلطاتها وتنمية طغيانها ثم جاء الاحـــرار الدستوريون بعد أن قلبت السراى للوفد ظهر المجن يساعدونها من جديد على استعادة سلطتها ، لتحارب الوفد فوقعوا فى نفس الخطأ الذى وقعـــوا فيه أول مرة ٠ ولم يعتبروا بما حصل لثروت باشا فى وزارته ٠ والحق انه فى جميع هذه التقلبات لم ينخدع الحزب الوطنى فى نيات السراى ، ولذلك لم يشترك فى هذه المناورات العقيمة الضارة بالبلد : انه كان ضد سعد باشا ولكنه فى نفس الوقت كان ضد السراى ، لأنه ضد الاستبداد وضد التساهل فى حقوق البلاد » ٠

● كان الحزب الوطنى باستمرار يدعو الى وحدة الصف ، كما يدعو الى ائتلاف الأحزاب المصرية ٠ ولم تكن دعوده تلك مناورة سياسية ، يلجأ اليها بين حين وآخر لاسترداد ما فقده من تأييد الشعب ، ولكن كانت تلك الدعوة متفقة أصلا مع مبادئه الأساسية ، التى ترى فى تفريق شمل الأمة أكبر مصلحة للاستعمار ٠ كما ترى فى اشتداد حدة الصراع الحزبى خطرا جسيما ، على مستقبل الأمة وحاضرها ٠ وكان الحـــزب الوطنى ، رغم محاربة بقية الاحزاب السياسية له ، واجماعها على ضرورة

ابعاده عن الحياة السياسية ينادي باستمرار بأنه على أتم الاستعداد للتلاقى مع تلك الأحزاب حول عمل وطنى محدد يستهدف تحقيق آمال الشعب فى الحرية والاستقلال . والتاريخ يذكر له أنه بذل جهودا مضنية من أجل نجاح تلك الفكرة الرائدة التى دعا اليها أمين الرافعى ، من ضرورة اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بعد أن حلت وزارة زيور باشا البرلمان ولما يمض على انعقاده أكثر من ساعات قلائل : عندما انتخب النواب سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها منافسه ومرشح الحكومة ثروت باشا . وقد اجتمع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بعد أن اتفقت كلمة الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، والاحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة اذا أجريت الانتخابات طبقا للقانون الجديد . وقد اضطرت الحكومة ـ تحت ضغط الرأى العام واستجابة لمطالب الأحزاب المؤتلفة ـ الى وقف العمل بذلك القانون والعودة الى القانون القديم « قانون رقم ٤ لسنه ١٩٢٤ » وهو قانون الانتخاب المباشر . وكذلك كان الحزب الوطنى أول الاصوات ، التى دعت الى وحدة الصف فى عام ١٩٣٥ وهى الدعوة التى أدت الى قيام الجبهة الوطنية .

● كان الحزب الوطنى باستمرار مع الديمقراطية . ومما يجدر بنا أن نذكره .. انه عندما أصدرت حكومه زيور باشا فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ قانون الجمعيات والهيئات السياسية كان الحزب الوطنى أول من عبر عن رأيه فى هذا القانون فى بيانه الذى أصدره بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ والذى قال فيه : « ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لايقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادىء الصحيحة ، التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم ، وحارب الغاصب وأعوان الغاصب .. لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم ، لذلك يعلن الحزب الوطنى صراحة ان هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية نرتكز على قوة الغاصبين ، وتنفذ سياستهم وتجر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل .. تاركا للحكومة ان تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة فهى وان استطاعت أن تغتصب حق التشريع ، وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

وأنقل أيضا فقرات من المذكرات الخطية للأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن موضوع قانون الجمعيات السياسية والهيئات السياسية :

يقول الأستاذ الرافعى :

« كان الحزب الوطنى أول من رفع صوته ضد هذا القانون واتخذ موقفا جريئا حياله ، لانه أعلن عدم خضوعه لهذا القانون الباطل · وانى أذكر ليلة أن كنا مجتمعين فى نادى الحزب لوضع قرار اللجنة الادارية فى شأن هذا القانون ان تكلم عبد القادر حمزة بالتليفون بعد أن انتهينا من وضع القرار وطلب من حافظ بك رمضان ان يؤخر نشر القرار حتى يصدر قرار مشترك بين الأحزاب الثلاثة بالاضراب عن تنفيذ القانون فلم نقبل ذلك لاننا رأينا من الواجب مادمنا قد احتملنا مسئولية الدعوة الى مقاطعه هذا القانون ، أن ننشر قرارنا · وقد نشر فعلا ، فكان له أثر كبير فى الرأى العام ·· وكان غرض عبد القادر حمزة من كلامه أن يحرم الحزب الوطنى فضل اعلان التمرد على قانون الجمعيات السياسية ولكننا لم ننخدع بكلامه ، فقرار الحزب الوطنى فى قانون الجمعيات السياسية كان الخطوة الثانية الجريئة التى خطاها الحزب الوطنى فى العهد الأخير ، والخطوة الثالثة هى دعونه البرلمان للاجتماع وكانت هذه الخطوة الثالثة أبعد الخطوات مدى وأكبرها أثرا · وقد أخذت الأمة تراجع نفسها وتشعر بخطئها فى اعراضها عن الحزب الوطنى ·· » ·

● لم يعرف الحزب الوطنى ، عبر تاريخه الطويل ، الانقسامات الخطيرة ، التى نهدد كيان الاحزاب السياسية ، كما حدث — مثلا — بالنسبة الى الوفد المصرى · فعندما كان يختلف أحد قيادات الحزب مع زملائه يحتفظ برأيه ، الى أن تزول الظروف التى أدت الى قيام ذلك الخلاف دون أن ينضم الى حزب آخر ، أو دون ان ينشىء حزبا جديدا ·

حتى عندما وقع الخلاف بين فريقين من أعضاء اللجنة الادارية فى الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٦ وكان هذا أخطر خلاف فى تاريخ الحزب تمسك كل فريق برأيه الى أن زالت الأسباب التى دعت الى هذا الخلاف والتأمت صفوف الحزب فى عام ١٩٤٦ أما عن ذلك الذى حدث فى عام ١٩٥٠ فهو ليس انقساما فى داخل الحزب بل هو يتلخص فى أن مجموعة من خيرة الشباب المصرى كانت منضمة الى حزب ما آثرت أن تنضم الى الحزب الوطنى برمتها ، وباشرت نشاطها السياسى كمجموعة مستقلة أو شبه مستقلة ·

وقد كان الحزب الوطنى حقيقة بحاجة ماسة ، الى مجموعة شابة نشطة ، متفتحة تحرك بعض قواعـده الجامدة ، أو المتجمـدة، كما أن تلك المجموعة الشابة النشطة المتفتحة كانت أيضا بحاجة ماسة الى ميدان عمل ، وطنى شريف نظيف تعمل فيه لتحقيق أهدافها الوطنية ، غير أن التوفيق قد جانب الطرفين معا ، فلم يتقبل الحزب ما تقوم به تلك المجموعة من أعمال اعتبرها غير متفقة مع تقاليد الحزب الوطنى في العمل الوطنى ، كما أن تلك المجموعة لم تقبل الاستمرار فى العمـل تحت امرة القيادات القديمة وكان الأمر الذى لا بد من وقوعه ان آجلا ، وان عاجلا ، وهـو الانفصال الذى كان اشبه ما يكون بعملية رفض الجسم لبعض اجـــزاء جديدة أريد اضافتها اليه وبذلك خسر كل من الجانبين ما كان يمكن أن يستفيد منه لو انهما عملا ، معا كقوة واحدة ، لا كقوتين منفصلتين تريدان العمل في ميدان واحد بأسلوبين مختلفين وبأهداف غير موحدة !! ٠

● وأخيرا وليس أخرا كما يقولون فاننا ونحن نكتب للتـــاريخ وللتاريخ وحده نقول ان فى مقدمة ما يؤخذ على الحزب الوطنى ــ بالاضافة الى ما سبق أن سجلناه ــ أن الحزب الوطنى حتى نهاية الحرب العالميـة الثانية قصر كفاحه على القضية الوطنية دون أن يهتم ــ كما ينبغى بمعالجة المشاكل الداخلية اليومية : لقد أعطى العملالسياسى الخارجى كل جهده ، ولم يحاول مثلا ، أن يتبنى مشاكل الشعب الاقتصادية ويعمل على حلها : لم ينزل ــ مثلا ــ الى الجماهير فى القرى ، والكفـور ، والنجـوع حيث يلتحم بالجماهير الكادحة ويعيد تنظيم خطوطه ٠ كما أنه لم يحاول ــ كما ينبغى ــ أن يعتمد كما كان يعتمد فى أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد على العمال والفلاحين بل اعتمد ــ وفى القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم المديريات فقط ــ على الفئات المثقفة وحدها فكان أن عزل نفسه عن الجماهير الكادحة وحرمها من أخلص نصير لها ، وحرم نفسه ــ أى الحـــزب ــ من قوة ضخمة طالما اعتمد عليها لبناء شعبيته القوية فى ســـنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى ٠

● وأحب ــ وأنا اقترب من نهاية الحديث عن الحزب الوطنى ــ أن أشير الى رأى الكاتب جاكوب لاندو جـاء فى كتابه « الحياة النيابية والأحزاب السياسية ، فى مصر ، من ١٨٦٦ ــ ١٩٥٢ » قام بترجمتـه والتعليق عليه الزميل سامى الليثى وهذا الرأى جاء فى فصل مستقل من الكتاب عن الحزب الوطنى استغرق أكثر من ثلاثين صفحة من صفحـــات الكتاب ٠ هذا الرأى الذى أثرت الاشارة اليه يتعلق ببعض الانتقادات التى وجهها جاكوب لاندو الى الحزب الوطنى ولست بحاجة الى القول بأن الكاتب كان متجنيا الى حد كبير على الحزب الوطنى ، يقول جاكوب لاندو وهو

يتحدث عن الحزب الوطنى فى أول انتخابات برلمانية خاضها شعب مصر عام ١٩٢٣ : « لأن سياسة الحزب وجهت كلها لمقاومة الوفد فلم يحصل الحزب في الانتخابات الا على عدة مقاعد بسيطة ومنى بعض زعماء الحزب أنفسهم بالهزيمة وركز الحزب جهوده في برلمان ١٩٢٤ على نقد سياسة سعد زغلول الخارجية التى وصفوها بالتهاون فيما يختص بالسودان ، واستمر تضاؤل الحزب في التأثير السياسى حتى أصبح صفرا في السياسة المصرية بلا فعالية ولا نشاط وقد كان أمرا عجيبا من وجهة النظر العلمية أن ينتهى مثل هذا الحزب ، وقد كان أكثر الاحزاب المصرية تنظيمـــا بلجنته المركزية وفروعه المنتشرة في جميع أنحاء القطر ونظامه الدعـائى الممتاز ليفتشل بهذا الشكل البائس فى كل ما تناوله من أمور بعد الحرب العالمية الأولى : لا يمكن تصور ان هذا الفشل يعود الى أسباب شخصية فقط ، فقـــد تلقى الحزب ضربته الأولى بالمكيدة المؤامرة ، التى اوقعت الشقاق بين الاقباط والمسلمين داخله ثم ظلت تنخر عظامه حتى عام ١٩١٨ وفى الفترة التالية والتى اشتبك فيها مع الوفد لم يكن هناك فـــارق أيديولوجى كبير بين سياسته وبين سياسة حزب الوفد بما يميزه عليه وحول اسباب تفوق الوفد على الحزب الوطنى بين الجماهير وتضـــاؤل شعبية الحزب الوطنى ، يرى جاكوب لاندو انها تعود الى الأسباب الثلاثة التالية :

● أن سعد زغلول ، استطاع أن يقنع المصريين بعدم جدوى ، العناد فى موضوع لا مفاوضة الا بعد الجلاء الذى كان الحزب الوطنـى يتمسك به طالما أن بريطانيا أقوى من مصر .

● بينما كان الحزب الوطنى ، يعتمد على « الانتلجنسيا » المثقفة وحدها فى القاهرة والاسكندرية فقط انتشر الوفد فى الأرياف يقدم نفسه لجماهير الفلاحين حتى أصبحت له لجنة نشطة فى كل قرية صغيرة فى مصر ، وكان الفلاحون انفسهم قد أصبحوا على درجة معقولة من الوعى ، السياسى يمكن أن يكون بها الوفد قاعدة له .

● كان زغلول نفسه من أهم أسباب تفوق الوفد فى الوقت الذى يفتقر فيه الحزب الوطنى الى الشخصية الكبيرة الكفء بعد موت مصطفى كامل ، ثم نفى محمد فريد ففى الشرق يقـــرر الرجال الأكفاء مســـيرة التاريخ وفى التاريخ الحديث يعطى سعد زغلول أكبر الدلائل على ذلـك فمع أن سعد زغلول لم يقدم الى المصريين الا البرنامج الذى كان قـــد وضعه الحزب الوطنى فان الوفد هو الذى قاد مصر لعدد من السنين بعد ذلك .. » .

على أية حال فنلك وجهة نظر « جاكوب لاندو » ، وهى وجهة نظر ، لها احترامها على أية حال ٠

● وقبل أن نتحدث عن النقاط الخاصة بحزب الأحرار الدستوريين أبادر فأعبر عن وجهة نظر شخصية خاصة تتعلق بأحزابنا السياسية المصرية التى قامت قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهى أن تلك الاحزاب رغم ما كان بين بعضها والبعض الآخر ، من خلافات واختلافات شديدة ، بل وعنيفة فى الأسلوب ، والمنهج ، والفكر ، كانت كلها ــ وتلك حقيقة أومن بها ــ أحزابا مصرية وطنية ، منطلقاتها مصرية ، امكاناتها المادية ، والادبية مصرية ، أهدافها القريبة والبعيدة ، أيضا مصرية ، ولم يكن من بين تلك الأحزاب ، ما يمكن اعتباره عميلا ، بالمعنى المتعارف عليه الآن بالنسبة للعمالة للأجنبى : بعض هذه الأحزاب قد يقبل أن يهادن المستعمر ، أو يرى عدم الفائدة من مواجهته أو مجابهته وبعض هذه الأحزاب قد يرى ــ وفى ظروف خاصة ٠ ضرورة التعاون مع المحتل الأجنبى لاجتياز مرحلة صعبه ولكن صوابا كانت رؤية تلك الأحزاب ، أم خطأ ، فان الرؤية كانت مصرية ، ومن منطلق مصرى بحت على أن مصرية الاحزاب لم تمنع أبدا ولا يمكن أن تمنع أبدا وجود أفراد عديدين فى بعض الاحزاب المصرية ، أو كلها يمكن اتهامهم بالعمالة ، وعمالة الاحزاب شيء ، وعمالة بعض أفرادها شيء آخر ٠

● وانطلاقا من وجهة نظرى الخاصة تلك أرى ان ما قيل عن حزب الاحرار الدستوريين ، من أنه كان عميلا لبريطانيا أو أنه كان « بردعة من برادع » الانجليز ، أو كان ممثل الاستعمار البريطانى فى مصر ، قول خاطيء لا أعتقد أبدا أن الاحداث التاريخية ، أو الوثائق المصرية الأجنبية يمكن أن تؤيده ، صحيح ان مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ممن شاركوا ، أو شارك آباؤهم فى حزب الأمة الذى أنشيء بتحريض من الانجليز فى بداية القرن العشرين وصحيح ان حزب الأحرار الدستوريين يمكن أن يكون أو هو بالفعل ، امتداد لحزب الأمة ، ولكن لدى اعتقادا راسخا بأن مؤسسى هذا الحزب ، عدلى يكن ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، حسن عبد الرازق ، وغيرهم ، وغيرهم لم يكونوا فى عملهم السياسى ، الا مصريين : قد يؤمن بعضهم بالدكتاتورية ، وقد يكفر بعضهم بالديمقراطية ، وقد يكون لبعضهم الآخر علاقات وثيقة ببعض السياسيين البريطانيين ، وقد يرى بعض هذه الشخصيات التى شاركت فى تأسيس الحزب ان خطأ وان صوابا ، ان خير طريق للحصول على الحقوق مهادنة مغتصبى تلك الحقوق ، ولكن الذى أومن به ، على ضوء ما سمعت ، وما قرأت ، والذى يؤمن به كثيرون مثلى ، أن تلك الشخصيات

كانت تستوحى خططها السياسية ـ مخطئة كانت أم مصيبة ـ من فكر وطنى ، دون أن تقبل على نفسها مهانة تلقى الأوامر من الخارج •

● ولقــد كان من بين الاخطاء التى ارتكبها ـ مثلا ـ الاحــرار الدستوريون بل كان أكبر أخطائهم التى ارتكبوها فى تاريخهم الحزبى ، أنهم لم يحسنوا اختيــار الوقت المناسب الذى ينشئون فيه حزبهم ، اذ اختاروا وقتا كان كل ما فى مصر ، ومن فيها سعديا وفديا ، الى الدرجة التى تدعو طبيبا مصريا مثقفا الى القول بأنه عندما وضع سماعته على مكان الجنين فى بطن واحدة من الابقار التى يملكها سمع الجنين يهتف « يحيا سعد » وانه عندما سمع هذا الهتاف ، دعا الكثيرين من اقاربه واصدقائه الى أن يسمعوه مثل ما سمع ، وكان امتداد خطئهم السياسى انهم وقفوا كل جهودهم على محاربة سعد زغلول ، والوفد المصرى بالرغم من أنهم فى محاربتهم تلك كانوا أشبه بناطح صخرة يوما ، ليوهنها ، ومن بين أخطاء حزب الاحرار الدستوريين أنه كان واثقا فى نفسه الى أبعد حدود الثقة ، بل كانت الثقة زائدة بل مبالغ فيها ، الى حد كبير كما أنهم كانوا غير مقدرين تماما خطورة عدوهم ـ الوفد المصرى ـ ومدى ازدياد شعبيته، يوما بعد يوم •• صحيح انهم كانوا يمثلون ، كثيرا من البيوتات الكبيرة ، والأصيلة وكانوا يحكمون أو يتحكمون فى مساحات شاسعة من الاراضى وفى كثير من الفلاحين المصريين باعتبارهم من كبار الملاك ولكن متى كان ذلك كله يؤثر فى الناخب الذى اتيحت له الفرصة ـ ولأول مرة ـ لكي يبدى رأيه فيمن تقدم لترشيح نفسه ، ولذلك كانت نتيجة الانتخابات النيابية الأولى «١٩٢٣» صدمة قاسية لهم ، لقد كانوا يتصورون ، أن الأغلبية يمكن أن تكون لهم ، فاذا بهم لم يحصلوا الا على بضعة مقاعد ولكنهم بعد زوال أثر الصدمة الأولى ، تماسكوا أعصابهم ـ وهذا مما يسجل لهم ـ لم يضعفوا، ولم يلينوا ولم يخشوا عنف الحملات التى وجهت ضدهم من الوفــد ، ومن الحكومة ، راحوا فى ثبات عجيب يفلسفون النتيجة وفقا لافكارهم ، فأبرزوا ـ مثلا ـ الفرق بين عدد نواب المعارضة وعدد الأصــوات التى نالوها فى الانتخابات ، مما يدل على أن التمثيل النسبى فى البرلمان ، لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وان الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وان المعارضة خارج البرلمان ســيكون لها أثرها الفعال ، كما ان قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم ، عن تقويم المعوج « فبرلمان الامبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط لكن هؤلاء الخمسة هم الذين اوصلوا فرنسا الى النظام الجمهورى •

ظل نواب الحزب على ولاء لحزبهم لم يتنقلوا كما تتنقل قطــع الشطرنج خوفا من هجــوم الحكومة ، أو تحسبا من طعن ضــدهم فى

الانتخابات يمكن أن يقبل أى رغبة فى الحصول على منصب وزارى يلوح لبعضهم به !

ورغم أن الاغلبية الشعبية والبرلمانية قد أسكرتها خمـــرة النصر فوجهت حملاتها « المسلحة » بالنبابيت الى مقر الحزب أكثر من مرة ، ورغم أن صحف الوفد راحت تحمل لبضعة أيام العنوان التالى :

« كان هنا حزب ، كانت هنا جريدة » الا أن أعضاء الحزب قيادات ، وقواعد ، ازدادوا تماسكا وقوة ، بل ان بعض تلك القيادات ، لم تمنعها حملات الوفد ، العنيفة ضدها فى الشارع وفى الصحف من أن تنادى بأن تعيين خمسى أعضـــاء مجلس الشيوخ ليس من حق الوزارة ، التى أجرت الانتخابات وانما من حق الوزارة التى حصلت على الأغلبية البرلمانية أعنى الوفد ، أى أن الأحرار الدستوريين كانوا يطالبون لعدوهم اللدود وخصمهم الأوحد ، بأن يتولى هو تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ رغم تأكدهم من أن حزب الوفد لا يمكن أبدا أن يختار واحدا منهم ٠

● على أنه اذا كان دور حزب الأحرار الدســـتوريين فى السياسة المصرية ، دورا باهتا ، كما يرى البعض ، ودورا معاديا للشعب ، كما يرى آخرون ، فانه لا خلاف على الاطلاق على أن الدور الثقافى الذى لعبتـــه صحيفة السياسة اليومية ، لسان حال الأحرار الدستوريين ، والسياسة الأسبوعية كان من أهم الادوار التى لعبتها أية صحيفة مصرية على الاطلاق، فى تلك المرحلة من مراحل تاريخنا الوطنى وخاصة فى العشرينات بل ان البعض ـ وأنا من أنصار هذا البعض ـ يرى أن صحيفة السياسة اليومية ، ومجلة السياسة الاسبوعية قد أثرتا فى حياتنا السياسية ، والفكرية ، أكثر مما أثر حزب الاحرار نفسه : كانت السياسة اليومية ، والسياسة الاسبوعية بحق من أهم النوافذ الفكرية ، التى عرفنا من خلالها الكثير من ثقافات الغرب وكانت الصحيفتان بمثابة معبرين عبرنا بهما ـ وبنجاح ـ الى كل الثقافات الأوربية والأمريكية بل والعالمية ، هذا الى جانب الأسس والمبادىء ، الصحفية المؤمنة بالحرية ، والتقدم ، التى قام العاملون فى هاتين الصحيفتين بارسائها فى حياتنا الصحفية ٠ وكان د٠ محمد حسين هيكل وزملاؤه فى السياسة بحق ، عمالقة صحافة ، لم يكونوا يوما أقزاما ، لم يتحولوا أبدا الى أبواق حتى للحزب الذى يصـــدر الصحيفتين وينفق عليهما من تبرعات أعضائه ٠

اننى أذكر ـ كيف وقف د٠ محمد حسين هيكل رئيس تحـــرير السياسة لسان حال حزب الاحرار الدستوريين من محمد محمود باشا ، وكيل حزب الاحرار الدستوريين موقفا تاريخيا رائعا هو بلا جدال من أخلد المواقف الصحفية والوطنية على الاطلاق ، كانت الوزارة القائمة وقتئذ ـ

بعد زوال عهد زيور ـ « وزارة ائتلافية » وكان حزب الاحرار الدستوريين مشتركا فى تلك الوزارة التى كان يرأسها عبد الخالق ثروت باشا ، وكانت الألاعيب التحتية تجرى من أجل زعزعة هذا الائتلاف وكانت صحف الوفد ، ومناقسات البرلمان أشبه بالسوس الذى ينخر عظام الائتلاف ورأى د٠ محمد حسين هيكل وبعض زملائه أن تكاشف السياسة الناس ، بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف خاصة ، بعد أن وصل الأمر ان مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا رئيس الوزراء لافتتاح الدورة البرلمانية ليسيئوا استقباله ، كتب محمد حسين هيكل مقالا عنوانه « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، وأترك للدكتور هيكل يروى فى مذكراته صدى ذلك المقال : ظهرت السياسة واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا لذلك قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير بأحداثها ، وصدق حسى ٠٠ » ٠

ونستكمل ـ فى الفصل التالى ـ الحديث عن أحزابنا السياسية بعض ما لها وبعض ما عليها ٠



الفصل الثالث

● احزابنا السياسية عندما تتآلف وعندما تتحارب
● لا فوارق تذكر بين أحزابنا وهى فى المعارضة

سبق لى التركيز على بعض الدروس المستفادة من تاريخ احزابنا السياسية التى لعبت ـ كما سبق أن ذكرت ـ أدوارا هامة ، فى سنوات ما قبل الثورة ، ان سلبا وان ايجابا وكنت قد ذكرت فى نهاية الفصل السابق موقفا رائعا ، للدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة ، الناطقة بلسان حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يشترك فى وزارة ائتلافية يرأسها عبد الخالق ثروت باشا وكان هيكل وبعض زملائه فى الحزب قد رأى أن مناورات تحاك للقضاء على ذلك الائتلاف الحكومى من قبل الوفد المصرى الذى كان أيضا مشتركا فى الوزارة الائتلافية وكيف آثر هيكل أن يكاشف الرأى العام المصرى بما يراد بذلك الائتلاف فكتب مقالا عنيفا تحت عنوان : « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ٠

وكان هيكل قد توقع عندما كتب مقاله هذا أن يحدث المقال ضجة كبيرة هو جدير باحداثها وأدع للدكتور هيكل يصف ـ فى مذكراته ـ بعض ما أحدثه المقال من ضجة داخل حزب الأحرار الدستوريين نفسه ، قال هيكل :

فى الساعة العاشرة ، أو نحوها من الصباح دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا وكان وزيرا للمالية فى وزارة الائتلاف ورجانى فى ان اقابله بالوزارة ، فلما ذهبت اليه ، لقيت عنده سيد باشا خشبة

وآخرين وسألني محمد باشا هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال، الذى نشرته السياسة اليوم • وأجبته فى هدوء : نعم • وكان تعقيبه : طيب خلاص • ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم المجلس فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون • فلما كان المساء ، وكانت الساعة التاسعة ، أو ما بعدها •• جاء الى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود طلب الى نشرها ، وفيها ان المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب • ورفضت نشر الكلمة وقلت له : أرجوك ، أن تذكر محمد باشا اننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فاذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب فليجتمع مجلس الادارة ، وليصدر قراره بما يشاء ومتى صدر هذا القرار ، نصرفت بما أرى ، وألح عبد الجليل بك على فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب لكن الحاحه ذهب عبثا لاننى كنت مصمما كل التصميم على عدم نشرها ، فتركنى وعاد الى الباشا ثم رجع الى مرة أخرى يلح ويذكر اننى ان لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الاهرام • قلت فليكن لتنشر فى الأهرام ، وان كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شىء محافظةعلى تضامننا وعلى مكانة الباشا منا • ولما رأى عبد الجليل بك أن الحاحه غير مجد نفعا ، تركنى وانصرف وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل جاء عبد الجليل مرة ثالثة وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف الى جانب الباشا ولم يتكلم أما محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة • قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر والا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئا وأن تجمع مجلس ادارة الحزب وتعرض عليه الأمر فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الادارة ، ولم يعترض ، على مقال السياسة فماذا يكون الموقف ، اننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك آملا بأن تقتنع برأيى ، قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى وأنا رئيس شركة السياسة وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا • فقلت محتفظا بكل هدوئى : اذا كان رئيس شركة السياسة هو الذى يطلب النشر ، فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير السياسة ، واننى قطعت كل صلة لى بها • فأجاب : كلا • يا سيدى •• لا تنشر كلمتى ولا تستقيل سأنشرها فى الأهرام ، ياللا يا عبد الجليل •

فقلت : أرجوك مرة أخرى ، يا معالى الباشا ألا تنشر شيئا قبل أن تجمع الحزب • فخرج وعليه سيما الغضب وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه الى الأهرام فنشرت العبـــارة التى يقول فيها : « ان مقال السياسة لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين • ظهرت الكلمة فى أهرام

الجمعـة ولم تكن السياســة تظهر يوم السبت فخاطبت محمود باشا عبد الرازق ، والدكتور حافظ عفيفي واجتمعنا ومعنا اسماعيل صدقي باشا صباح السبت نتدبر الموقف واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب الباشا لى أن أنشر الكلمة في السياسة ، وعن امتناعى نشرها ، وسبب هـذا الامتناع وأن أعلق بما أشاء في حـدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد ، من مودة وان اختلفوا رأيا • وكتبت هذه الكلمة ، وأعددتها للطبع وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ، ضرورة للاطلاع عليها ، وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق • ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد •

موقف عظيم ، لا يسجل فقط للدكتور محمد حسين هيكل وحسب وانما يسجل أيضا لمحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين : رئيس التحرير استخدم حقه القانوني والسياسي ، في ألا ينشر ما يراه وكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة ، ووكيل الحزب ، ووزير المالية ، ورئيس شركة السياسة ، لا يجبر رئيس التحرير على اتخاذ موقف يرفضه، ثم لا يتخذ بعد ذلك أية خطوة للنيل من رئيس التحرير الذى يتقاضى مرتبه من الشركة التى يرأسها هو ، والذى يرفض أن ينشر فيها رأيا لوكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة !!

وحتى عندما خلا مركز رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد أن تخلى عنها ، عبد العزيز فهمي باشا لم يتذكر د• محمد حسين هيكل المشادة التى وقعت بينه وبين محمد محمود باشا بل كان أول من دعا لكى يترأس محمد محمود باشا الحزب ، وعندما أصبح محمد محمود باشا رئيسـا للحزب ، ورئيسا للحكومة ، لم يشأ أن ينتقم من ذلك الذى رفض أن ينشر كلمته فى صحيفة الحزب !

بل ان د• هيكل لم يشأ أن يخفي استياءه فيما بعد عندما علم ان وزارة محمد باشا محمود تفكر فى احالة بعض مستشارى الاستئناف الى المعاش ، بل ولم يخف استنكاره لهذا الاجراء ، وعلى ضرورة منعه ، ان أمكن ، وكان د• هيكل وقتئذ ، مسافرا خارج البلاد ، تحدث فى هـذا الأمر مع بعض الوزراء ، مثل لطفي السيد ، وحافظ عفيفي ، وكانت حجته فى استنكار هذا الموضوع ، وفى سعيه لضرورة منعه ان كان ذلك ممكنا •• ان المساس بقدسية القضاء خطير النتائج وان اشاعة القول فى الناس بأن هذا الاجراء يتخذ لان من المستشارين الذين يتحكمون فى رقاب الناس ، وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، اضعاف لثقة الناس بالقضاء كله • وان اقناع المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير احالة من يرون

احالته الى المعاش من زملائهم ، أكرم للقضاء ، وللوزارة ولجمهور المتقاضين، وللشعب كله •• » ولكن كانت الوزارة ، قد قطعت فى هذا الاجراء شوطا بعيدا وكانت قد اتفقت مع الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم أمرا مقررا ، مرتقبا بين يوم وآخر « وان عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن » •

ويصر د• هيكل على ألا يدافع فى جريدة الحزب ، عن هذا الاجراء الذى اتخذه حزبه بل يصر على ألا ينشر دفاعا عنه أيا كان مصدره الا أن يكون بلاغا رسميا ، لا حيله فى منعه ، ويبقى عند رأيه لم يكتب فى الموضوع كلمة ولم ينشر شيئا مما كتبه غيره ، ولم يستجب لرجاء فى نشر شىء فيه دفاع عن المساس بالقضاء •• موقف رائع آخر لصحفى كبير •

● هـذا بعض ما لحزب الأحرار الدستوريين فى بداية عهـدهم ، أما بعض ما عليهم فيكفى أن نشير الى قبولهم الحكم بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية الأولى « ٢٦ مارس ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » بعد مناورات حزبية اشترك فيها محمد محمود باشا نفسه وكان وزيرا للمالية ، عندما اسـتقال من تلك الوزارة ، المـؤيدة من البرلـمـان والمكروهة من الملك أحمد فؤاد •

وقد قيل ان استقالة محمد محمود باشا كانت باتفاق مع الملك أحمد فؤاد الذى كان يرى اقالة الوزارة الائتلافية التى يرأسها رئيس الوفد ، مصطفى النحاس قبل أن يستفز حزب الوفد ويقدم على استصدار تشريعات تستهدف اضعاف سلطته ، وليس صحيحا ، ان عدم تأليف صدقى باشا للوزارة وكان قد شرع فى تأليفها اثر اقالة النحاس ، وتكليف محمد محمود باشا بتأليف الوزارة بدلا منه كان بناء على تدخل المندوب السامى البريطانى اللورد جورج لويد ـ كما يقول صدقى باشا فى مذكراته ـ اذ الثابت ـ كما تقول الوثائق المصرية والبريطانية ـ ان اختيار محمد محمود باشا كان فى النهاية اختيـارا ملكيا محضا ، وان المندوب السامى البريطانى حتى اللحظة الأخيرة لم يكن يعرف ما استقرت عليه نية الملك وفى تقرير للسير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الذى خلف لورد لويد بفترة وجيزة ان وزارة محمد محمود باشا هى من الوزارات التى تتشكل من ساسة ذوى خبرة ، الا أنهم يعادون الوفد ، وان هذه الوزارات تعانى من عداء الوفد من ناحية ومن المناورات الملتوية للملك فؤاد من ناحية أخرى ، والذى تتناقض شهيته الفائقة للسلطة الشخصـية ، مع الادارة المستقلة التى تنتهجها أى حكومة تحترم نفسها » •

● وبالرغم من أن محمد محمود باشا كان قد ذكر فى خطاب تشكيل وزارته « ٢٧ يونيو ١٩٢٨ » ان الدسـتور سيظل فى حمى الملك « ركن

الحكم الركين وعماده المتين » فان أول قرار اتخذته وزارته هو انها استصدرت مرسوما آخر بحل البرلمان مدة شهر ، وقبل أن ينتهى الشهر - فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ - استصدرت مرسوما آخر بحل مجلسى البرلمان والشيوخ وتعطيل الحياة النيابية ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والذى لا شك فيه ان حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية كان أفظع جريمة سياسية ارتكبت حتى ذلك التاريخ فالدستور الذى صدر فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ كان نتيجة كفاح شعبى مرير استمر سنوات وسنوات كما أن حكومة محمد محمود قد ارتكبت أعنف الوسائل - بما فيها استخدام الجيش - للقضاء على مقاومة الشعب لدكتاتورية الوزارة والسراى ، وكان الشعب بجميع طوائفه وهيئاته وأحزابه - عدا حزب الأحرار بالطبع - قد ثار ثورة عارمة ضد تعطيل الحياة النيابية حتى لقد اضطرت الوزارة الى سن قوانين تفرض عقوبة الحبس ، أو الغرامة ، أو هما معا على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم ، غير الدستورى الذى كانت وزارة محمد محمود تحاول فرضه - وبالقوة - على الشعب ، وكذلك كل من يزدرى هذا النظام وكانت وزارة محمد محمود قد توقعت ان بريطانيا التى أيدت تعطيل الحياة النيابية سوف تمهد السبل أمامها ، لعقد معاهدة صداقة وتحالف غير ان بريطانيا بعد أن حركت حزب الأحرار الدستوريين تخلت - كما هى عادتها - عن تأييده ، خاصة بعد أن كره الشعب الى أبعد الحدود حزب الأحرار الدستوريين ، وسياسته ، الدكتاتورية العنيفة المعادية للديمقراطية وذلك بالرغم من بعض الاصلاحات الاجتماعية ، والاقتصادية التى قامت بها وزارته ، وكان الوفد المصرى قد لجأ فى محاربته وزارة محمد محمود باشا الى وسيلة جديدة فأرسل سكرتيره العام مكرم عبيد الى انجلترا ، ليقود حملة قوية مكثفة ضد وزارة محمد محمود التى انتزعت الحريات الدستورية ، « فقامت بتفتيش المنازل وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمال المخصص للمصروفات السرية » « وان كل هذه الاجراءات تقع مسئوليتها على عاتق الحكومة البريطانية لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية وكل انسان فى مصر يعرف ذلك » ، وبصرف النظر عن الانتقادات العنيفة التى وجهت - فى مصر - الى هذا الأسلوب الوفدى ، الذى وصف بأنه دعوة من الوفد المصرى الى بريطانيا للتدخل فى الشئون الداخلية ، الا أن الرأى العام البريطانى قد وجه النقد الى حكومته لتدخلها فى الشئون الداخلية المصرية ولحمايتها الدكتاتورية المصرية ، وكان محمد محمود قد أجرى - بمناسبة ذهابه الى انجلترا لتسلم درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد باعتباره أحد خريجيها - مفاوضات مع مستر هندرسون

وزير الخارجية البريطانية أحرزت بعض التقدم بالنسبة الى الجانب المصرى وقد فوجيء محمد محمود ، بعد أن توصل الجانبان الى ما سمى بمشروع اتفاق ـ محمد محمود ـ هندرسون ـ بأن الجانب البريطـانى ، يصف المشروع بانه مجرد اقتراحات ويؤكد ان الاتفاق لابد من عرضه على البرلمان المصرى في وقت كانت فيه الحياة النيابية قد توقفت لمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد ، وكانت أيه انتخابات حرة جديدة لابد أن تكون نتائجهـا لصالح الوفد المصرى ، وأيقن محمد محمود ، ان الحكومة البريطانية قد سممت الآبار فى طريقه وانها تخلت عنه تماما ، وكذلك القصر لم يجد فى وزارة محمد محمود ما كان يأمله من الانصياع الكامل لتعليماته وكان محمد محمود بحق ـ وهذه شهادة للتاريخ ـ رجلا لا يقبل أبدا أن يكون ذنبا لأحد ، ولقد كان الملك أحمد فؤاد فى زيارة لباريس ، عنـدما كان محمد محمود فى لندن وتصادف أن حجز محمد محمود لنفسه ولمن معه على الباخرة الايطالية اسبيريا ليستقلها من نابولى ، وكان الملك فؤاد قد أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على الباخرة اسبيريا التى حجز عليهـا محمد محمود وبهذه المناسـبة سأل ـ كما يقول د. هيكل فى مذكراته ـ أحد الصحفيين الانجليز محمد باشا محمود عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ؟ فكان جوابه : كلا ، بل اختار الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر » ، فلما رأيت هذه العبارة وتناقلها اخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت اننا ذاهبون الى مصر ، فى جو ملبد بالغيوم » وكما هى العـادة وضعت العراقيل من قبل السراى ومن قبل الانجليز أمام وزارة محمد محمود التى كانت الى أمد قريب تحظى برضاء السراى ، والانجليز معا ، واستقال محمد محمود ليخلفه عدلى يكن فى ٣ أكتـوبر ١٩٢٩ وليجرى انتخابات حـرة يقاطعها الأحرار الدستوريون وتجيء نتيجتها محققة لأهداف الوفد ويستقيل عدلى يكن ليؤلف مصطفى النحاس وزارته الثانية التى تحكم مصر فى الفترة من أول يناير ١٩٣٠ حتى ١٧ يونيـو ١٩٣٠ ، وكانت وزارة النحـاس قد جاءت ومشـكلتها الرئيسـية بل وهدفها الأول التفاوض مع بريطـانيا فلما فشلت تلك المفاوضات بالرغم من أن مصطفى النحاس قد صرح بأننا « كسبنا الانجليز وخسرنا المعاهدة » راح الانجليز يكيدون للحكومة الوفدية وكان حزب الأحرار الدستوريين قد راح يتصل بدوره بنواب حزب العمال ـ الحزب البريطانى الحاكم وبدار المندوب السامى ، البريطانى فى القاهرة لاقناع بريطانيا بأنها مسئولة عن مجيء وزارة النحاس وبخطورة استمرار تلك الوزارة فى الحكم ، وانه من الظلـم بل من المستحيل تسليم البلاد التعسة لديمقراطية جامحة ، وغير متعلمة وراح أقطاب الأحرار الدستوريين يشكون لدار المندوب السامى البريطانى من تدخل الحكومة الوفدية فى انتخابات

مجلس الشيوخ وتدبيرها لبعض المظاهرات التى هاجمت دور بعض أولئك الأقطاب وتقول وثيقة بريطانيـة ، ان الشيخ مصطفى المراغى ، اتصل بالسكرتير الشرقى فى دار المندوب البريطانى ليبلغه أن مصر ، فى طريقها الى حالة من الفوضى ، الماليـة ، والادارية شبيهة بتلك التى حدثت أيام اسماعيل ، وعرابى ، وان مسئولية الانجليز عن هذا الوضع لا مراء فيها طالما أن سياستهم هى التى أدت الى تشكيل الوزارة الأخيرة وانهم اذا لم يتدخلوا فلن نستبعد احتمالات الحرب الأهلية .

وهكذا عامل « الأحرار الدستوريون » الوفد المصرى بالمثل عندما ذهب مكرم عبيد الى لندن ليكيد لوزارة محمد محمود .

وينتهز الملك أحمد فؤاد ، الفرصة لضرب حزب الوفد ، الذى حاول أن يقص أجنحة السراى ، ويقوم ، الملك أحمد فؤاد بهجوم مضاد ضد الوفد يتحرك فيه الأحرار الدستوريون بهمة ونشاط فيقدمون الى الملك عريضة يطلبون فيها أن « يتلافى الأمر بحكمته » لأن الحالة فى مصر منافية للدستور ، وللقانون ولأبسط قواعد العدل ، ولان الأغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد ، هى أغلبية انتخبت لغاية ، خاصة ، ولم يعد لوجودها مبرر ، بعد فشل تلك الغاية .. » وكان حزب الأحرار الدستوريين قد قاطع الانتخابات البرلمانية ليستغل تلك الحجة فيما بعد أى بعد فشل الوزارة الوفدية فى اجراء المفاوضات ! وكانت وزارة النحاس قد أصرت على اصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه ، أو تغييره أو تبديله ، بغير الطريقة التى رسمها الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة ، العامة ، ولم يكن مثل هذا القانون يتفق وسياسة السراى أو السياسة البريطانية لأن من أهدافهما معا خلق طبقة من « المستوزرين » ، الذين لا يعملون « الا ما من شأنه الاضرار بالشعب والقضاء على الدستور » ويرفض الملك توقيع المرسوم الخاص باحالة مشروع هذا القانون الى البرلمان ويرفض التوقيع على مراسيم أخرى كثيرة كما يرفض فى نفس الوقت الأسماء ، التى عرضتها الحكومة الوفدية لشغل المناصب الشاغرة — بالتعيين — فى مجلس الشيوخ ويضع أسماء مرشحين آخرين من قبله !

ويجد مصطفى النحاس ، أن الأبواب موصدة فى طريقه فيستقيل من الوزارة ، نظرا لعدم تمكنه وزملاؤه — كما كتب فى خطاب الاستقالة — من تنفيذ البرنامج الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » وتقبل استقالة الوزارة ، بالرغم من أنها حظيت بثقة اجماعية من مجلس النواب !! ويحاول الوفد اثارة الجماهير لصالحه وضد السراى فلا يكتب له النجاح لأن الملك

فؤاد عهد فى نفس الوقت الذى قبل فيه استقالة الوزارة الوفدية بالحكم الى « خبير خطير » فى الحكم الديكتاتورى ، والى عدو لا يستهان به للشعب وللنظام ، الدستورى وهو اسماعيل صدقى ، الذى لا يرضى بتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد كما فعل محمد محمود وانما يلجأ الى الغاء الدستور ذاته والى « تفصيل » دستور جديد ينقل السلطة من الشعب الى الملك ويتيح للوزارة القائمة أن تحكم البلاد بيد من حديد » ٠

● عندما قام الملك أحمد فؤاد بتكليف اسماعيل صدقى باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ـ وكان فيما يبدو ، متأهبا ، للقيام بهذه المهمة منذ أكثر من عامين ـ كان أول ما فعله أن زار السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في مصر ليتأكد من موقف بريطانيا من وزارته ، وقد ذكر له المندوب السامي البريطاني أنه فوجىء باختياره لرئاسة الوزارة وأنه لا اعتراض للحكومة البريطانية على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة « ما دامت تلك رغبة الملك » وان كان سير برسي لورين ـ يعتقد انه ـ أى اسماعيل صدقى ـ جاء فى وقت غير مناسب ٠٠

ويتجه اسماعيل صـــــدقى أول ما يتجه الى أصـــــدقائه ، وحلفائه الدستوريين ليشركهم معه فى وزارته ويفاتح فى ذلك صديقه محمد محمود باشا مؤكدا له انه ما جاء الى الحكم الا ليحقق ما كان الأحرار الدستوريون ينوون القيام به لو أنهم استمروا فى الحكم غير أن محمد محمود وكان يعتقد انه قد أصبح ضحية للسراى وللانجليز وانه بمثابة جريح سياسى لم يجمع مجلس ادارة الحــزب ليعرض عليه موضــوع اشــتراك الأحرار الدستوريين فى الحكم بل قد رفض من الوهلة الأولى فكرة اشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، وهدد كل من يشترك فيها بأنه سيعتبر متخليا عن عضوية الحزب ٠ واستقال اسماعيل صدقى ـ وهذا مما يذكر له ـ من عضوية مجالس ادارة احدى عشرة شركة كبرى كانت عضويتها تدر عليه أضعاف أضعاف مرتبه كرئيس للوزارة وراح يؤكد ، للجماهير ، أنه رجل دستورى بطبعه ، كما راح يذكر الجماهير أيضا ، بأنه كان عضوا فى لجنة الثلاثين ، التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ وأن نزاهة أغراض وزارته وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلات الثقة ، ومظاهر التعاون وأنها ـ أى الوزارة ـ تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة الملك على هذه الثقة وذلك التعاون وان خطة الوزارة قول قليل موجز ، وعمل كثير مبارك مسدد الوسيلة محمود النتيجة » ٠ ولم يكد يجف مداد هذه الكلمات حتى أخذ يلوح بسلاح التهديد : انى وزير الداخلية ، أى اننى الرئيس الأعلى للبوليس ، وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج ، فهو لا يقتصر على الشدة وحدها ، بل يتناول الوقاية أيضا ، ولقد صرحت فى

ابلاغ الرسمى ، الذى نشرته الصحف أن الحكومة تلقى حمل المسئولية على عاتق كل فرد أو جماعة تتخطى حدود القانون ولا تخدم أوامر الحكومة وانى محتفظ بالعمل بما جاء فى هذا الانذار كاملا ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات ، التى اعتزم رئيس الوفد ـ اذا كان صدقا ، ما نشر فى بعض الصحف ـ أن يقوم بها عاجلا وفى مدن أخرى من الأقاليم . ومهما يكن فى الأمر ، وأيا كانت التحريضات التى يسعون بهـا لاضطراب النظام ، والأمن العام ، فانى أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعا مطلقا بأن الحكومة ، التى أدير دفتها ستقبض على ناصية الحال ، ولن نسمح بأن تكون مصر فريسة لمثيرى القلاقل » ، وفى ٧ يوليو ١٩٣٠ ـ ولما يمض سوى أسبوع واحد حتى كانت مذبحة المنصورة اذ أصاب البوليس سينوت بك حنا الذى كان يرافق مصطفى النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه وقتل أربعة من الأهلين ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وجرح ١٤٥ شخصا ، وقامت مظـاهرات عديدة فى بور سعيد ، والاسماعيلية ، والسـويس ، وطنطا ، والاسكندرية ، والقاهرة ، احتجاجا ، على حكومة اسماعيل صدقى ، التى استخدمت أعنف الوسائل ، لمقـاومة مظاهرات الشعب ، وتتدخل بريطانيا ، فى الأمر ، وتحمل ، الحكومة البريطانية ـ فى تبليغ رسمى ـ الحـكومة المصرية والوفد المصرى معا مسـئولية حمـاية أرواح الأجـانب وممتلكاتهم فى مصر وتأمر الحكومة البريطانية بارجتين بريطانيتين ، بالتوجه الى ميناء الاسكندرية ، ويصرح مصطفى النحاس رئيس الوفد بأن مسئولية الأحـداث الأخـيرة انما تقع على الوزارة ، التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها ، وان موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ، ضـد وزارة معتدية ، على سـلطة الأمة ، ويبعث اسماعيل صدقى ، برد الى الوزارة البريطانية يقول فيه ان التبليغ البريطانى لا يتفق ، ومقتضيات الحياد الدقيق وان التبليغ البريطانى لا يمكن أن يحمل الا على أنه تدخل معيب فى شئون مصر الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر ، المطلق فى التصرف فيها وان المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ اللحظة الأولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من المشاغل ، وأن عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فان الحـكومة المصرية وان كانت لم يهمها طبعـا الا الحرص ، على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها التى تسأل ، عن حالة البلاد ، وتخاطب فى هذا الشان » وبدأ اسماعيل صدقى ، يضع دستورا جديدا ، بدلا من دستور سنة ١٩٢٣ وأشرك معه حزب الأحرار الدستوريين ولم يكن الخلاف الا على ثلاث نقاط ، وفوجىء اسماعيل صدقى بقرار لحزب الأحرار الدستوريين يوضح أنه « بذل كل

ما استطاع من مجهودات لكيلا تمس الحكومة أسس الدستور » ويعلن أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة ، ويشكك البرلمان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها ويعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال وتحظى معارضة الأحرار الدستوريين لوزارة اسماعيل صدقي باهتمام كبير : في داخل مصر وخارجها ، حتى ان صحيفة الديلي ميل البريطانية تقول في افتتاحية لها : يلوح ان موقف الأحرار الدستوريين الجديد ، يرجع السبب به الى تطور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش وبالأكثر الى دسائس دعاة الوفد الذين حملوا محمد محمود على الاعتقاد ، باحتمال عودته ، الى منصة الحكم ، كزعيم لحزبي الوفد ، والأحرار الدستوريين كهيئة مؤتلفة ، ويصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ، ويعلن الوفد المصري عدم الاعتراف بالدستور الجديد ، ولا بقانوني الانتخاب الجديدين وعدم الخضوع لهما ، ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها وكذلك يسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرف الوزارة الحاضرة في وضع دستورها الحكومي ، وافتئاتها على حقوق الأمة المقدسة ، كما يعلن أنه لن يؤيد دستورا لن يحقق سلطة الأمة في أجلى مظاهرها ، وليس من وضع يدها » .

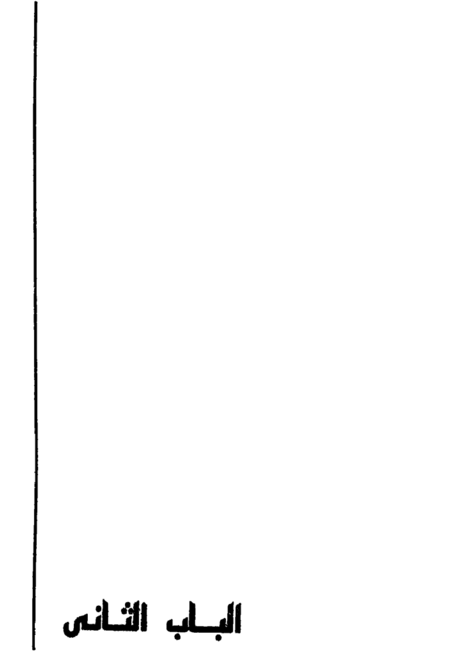
● ويلتقي الأحرار الدستوريون ، والوفد المصري ، يلتقي العدوان اللدودان وقد قال كل واحد منهما في الآخر ، الشيء الكثير ، نسي الوفد المصري ما كاله للأحرار الدستوريين من اتهامات خطيرة ، وكذلك نسي الأحرار الدستوريون كل ما وجهوه للوفد من اتهامات خطيرة أيضا ، كل ذلك من أجل مقاومة حكومة اسماعيل صدقي وربما لو كان كل من الحزبين قد توقع ، من قبل مثل هذا الالتقاء ، لاقتصر على قادته وصحافته ، في توجيه الاتهامات الخطيرة للحزب الآخر ، ويقول د. هيكل في مذكراته : اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقي باشا ، وبطشه ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا . وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا ، وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك ، وأقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون : ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة ، والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة أما ان اقتصرت على عبارات تنشر في الصحف بالغة ما بلغت قوتها ، وصدق تعبيرها عما يعانيه الشعب في حريته ، وفي حقوق وطنه فلن يكون من أثر لها الا أن تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها لكنها لم تحرك الشعب الى عمل ايجابي عنيف منتج .

وكان الوفد ، والأحرار الدستوريون قد وقعوا فى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ميثاقا قوميا سموه « عهد الله والوطن » وكان فى مقدمة الموقعين على ذلك الميثاق عن الوفد المصرى : مصطفى النحاس ، حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالى ، مكرم عبيد ، محمد فتح الله بركات ، محمد علوى الجزار ، مراد الشريعى ، نجيب الغرابلى ، فخرى عبد النور ، مرقص حنا ، على الشمسى ، محمد سلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، عطا عفيفى ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى • وعن الأحرار الدستوريين : محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، محمد على علوبة ، ابراهيم الهلباوى ، جعفر ولى ، أحمد محمد خشبة ، كامل جلال ، صالح الشريعى ، على عبد الرازق ، محمد كامل البندارى ، عبد الحليم العلايلى ، محمد محفوظ ، رشوان محفوظ ، سيد محمد خشبة ، عبد الجليل أبو سمرة ، غبريال سعد ، على راتب ، حامد العلايلى ، محمد سامى كمال، ابراهيم الطاهرى ، عبد العزيز الحسينى سعده ، توفيق اسماعيل ، عبد الله أبو حسين ، عباس أبو حسين ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، محمد الفقى ، أحمد على علوبة ، أحمد عبد الغفار، حفنى محمود ، اسماعيل راتب ، محمد حسين هيكل •

وقد حرصت على نشر أسماء كل الذين وقعوا على هذا الميثاق الوطنى، ليرى أبناء هؤلاء ، وأحفادهم بل ليرى شباب اليوم ، وشباب الغد كيف أن الكفاح الوطنى لم يكن مقصورا على فئة دون أخرى ، وعلى طبقة دون غيرها من الطبقات وانما كان ميدان الكفاح الوطنى لجميع أبناء الشعب ، كل أبناء الشعب •

وأكتفى بهذا القدر من الحديث عن الأحزاب المصرية ، فمعظم باقى هذه الأجزاء من كتابى «سنوات ما قبل الثورة» يحتوى على الكثير من تاريخ تلك الأحزاب •

●●●



البـــاب الثــانى

الفصل الأول

وقبل الحديث عن الكتاب الأسود وملحقه والكتاب الأبيض لابد من مقدمة مطولة

عندما بدأت أتاهب للكتابة عن « سنوات ما قبل الثورة » كنت متوقعا ـ بل ومتأكدا ـ أن كتابتى هذه بالمنهاج الوطنى ، الذى وضعته لنفسى منذ أن حملتها رسالة الكلمة الأمينة المخلصة : المجردة عن الهوى ، والغرض ـ ستجر على الكثير من المتاعب ، والمصاعب وستفقدنى بعض الأصدقاء ، والمعارف ، بل وستعرضنى ـ فى بعض الحالات ـ لموجات من النقد ، أو التجريح أو هما معا وذلك لأسباب ، كثيرة ، لا مجال لتفصيلها : من بينها ـ مثلا ـ أن كثيرين ممن شاركوا فى الحكم ، أو كانوا من القيادات الحزبية ، القديمة ، لا يزالون ـ أو لا يزال بعض أنصارهم وأصدقائهم ـ على قيد الحياة ، وبعض هؤلاء ـ ولا أقول كلهم ، أو جلهم ـ قد لا تروقهم بعض الآراء ، التى تصدر فى بعض تصرفات الماضى ، البعيد ، رغم أن تلك التصرفات قد مضى عليها ، أكثر من ربع قرن من الزمان ، كما أن البعض منا لا يزال يشك فى حرية الكتابة التى ننعم بها فى هذه الأيام أكثر من أية أيام مضت ، ويرون أن أى كاتب مهما بلغ صدق حسه الوطنى ، لا يمكن أن يكتب مادحا ، أو ناقدا ، من وجهة نظره الخاصة بل لابد أن يكون وراء مدحه ، أو نقده ، هدف سياسى يستهدف منه ، النيل من الماضى ، أو تجريح بعض الشخصيات التى لعبت أدوارا تاريخية ، وذلك لصالح

شخصيات موجودة بيننا هذا بالاضافة الى أن البعض منا ـ من الأجيال القديمة والأجيال الحديثة على حد سواء ـ لا يتقبل منك الا الرأى ، الذى يتفق ووجهة نظره فاذا أنت اتفقت معه فى الرأى ، كنت «صادقا» ، و «عادلا» ، و « غير مغـرض » واذا أنت خالفته فى الرأى فأنت « كاذب » و « ظالم » و « انتهازى » ، كما أن البعض ـ وبكل أسف لا يقرأ ، كل ما يكتب بل يكتفى بقراءة بعض السطور ، فان كانت متفقة مع آرائه استمر فى القراءة ، فاذا خالفت آراءه ، لم يكمل القراءة ولو أن هؤلاء ، قراوا كل شىء يخص الموضوع ، الذى يهمهم قراءته بتمعن ، ووعى ، لمـا أصـــدروا أحكاما خاطئة ومتسرعة على من يقرأون لهم ، ولأراحـوا ، غـــيرهم ، واستراحوا هم أيضا ٠

وقد كنت متوقعـا ـ بل متأكدا ـ ان البعض ممن تخصصـوا فى « التأويل » ، « والتخريج » ، « والتفسير » سينتهزونها فرصة ، ليلصقوا بى ما أنا برىء منه ، أو للايقاع بى ، عند البعض أو على الأقل ، لتشويه صورتى أمام البعض الآخر ، ورغم ذلك كله مضيت فى الكتابة ، ثقة منى ـ أولا ـ بنفسى ثم فى الخط الوطنى الذى رسمته لنفسى ورغبة صادقة منى فى أن أعطى لشباب اليوم ، صـورة أمينة لتلك السـنوات بكل ايجابياتها وسلبياتها ، وايجابياتها كما أرى أكثر من سلبياتها٠ان كل مواطن له الحق فى أن يبدى آراءه فى أى حدث وقع فى الماضى ، أو فى الحاضر وليس معنى ابداء رأيك فى تصرف ما أنك وحدك صاحب الحق ، فى الحكم ، على هذا التصرف بأنه خطأ ، أو صواب ، فكما أن كل رأى من الآراء يحتمل الصواب، فانه ـ فى نفس الوقت ـ يحتمل الخطأ أيضا ، وكل ماهو مطلوب منك ، وأنت تبدى رأيك فى تصرف ما ، أن تكون متجردا من كل عواطف ، وأهداف شخصية وأن تحاول ـ ما استطعت الى ذلك سبيلا ـ أن تكون قاضيا عادلا ٠٠ فان كان رأيك يتفق مع الحق ، فأنت به سعيد ، وان جانب رأيك التوفيق فحسبك أنك حاولت ، التعرف ، الى جوانب الحق ، والحقيقة ، بل انك فى حالة مجانبة التوفيق لك يجب أن تكون مستعدا ـ ودون اصرار على حكم معين ـ لأن تستمع الى الأدلة والبراهين التى قد تساعدك على أن تقـــول رأيا آخـر يـــكون أكثر ، اتفـــاقا مع الحـق ، ومـع الحقيقـــة ٠

وقد كان أول ما اصطدمت به من مشاكل ومتاعب ما تعلق بما كتبته عن مكرم عبيد ، (باشا) ، وعن الوفد المصرى ٠ فما أكثر الذين ناقشونى

حول ، هاتين النقطتين ، وما أكثر ، الذين كتبوا ، الى حول هاتين النقطتين أيضـــا .

وكنت أقول لمن تفضلوا بمناقشتى فى الآراء التى أبديتها ــ وليس فى الأحكام ، التى أصــدرتها ، فقد قلت منذ البداية ، اننى لا أصــدر الأحــكام ولكنى ، فقط ، أبدى بعض الآراء ، التى تحتمل الخطــأ ، أو الصــواب ــ ان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وغيرهما من القيادات ، الوطنية المصرية ، التى لعبت أخطر الأدوار فى تاريخنا المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد أدت واجبها وقد ذهبت ، للقاء ربها ولا يهمها أبدا ، أن نقول انها أخطأت ، أو أصابت فهى لن تستفيد أبدا من الذى من المدح ، كما أنها لن تضار من النقد ، الذين يستفيدون أولئك الذين هم على قيد الحياة لأنهم سوف يتجنبون الأخطاء ، التى وقع فيها من سبقهم فى ميدان العمل ، الوطنى ، وســوف يحاولون الاســتفادة من الأعمال الطيبــة المجدية ، البنـــاءة التى قام بها غيرهم ، ثم ان تاريخنـــا الوطنى ــ هكذا كنت أقول لمن تفضلوا بالدخول معى فى حوار حول ما كتبت ــ وخاصة بعد مرور تلك الحقبة الطويلة نسبيا من الزمن ، التاريخ ليس ملكا لحزب معين ، أو لشخص معين ممن شاركوا فى صنع أحداث ، تلك الفترة ، كما أنه ليس ملكا لأصدقائهم وأنصارهم وانما هو ــ أى تاريخنا الوطنى ــ ملك للشعب بكل طوائفه وهيئاته وتياراته الوطنية ، انه تراث شعبى مملوك ، للشعب كله ، ومن واجب الشعب أن يستفيد الى أبعد حدود الاســتفادة .

حول موضوع مكرم عبيد « باشا » ناقشنى كثيرون فيما أبديته من آراء حول دور أحمد حسنين باشا ــ رجل السراى الأول ــ فى الاعــداد للكتاب الأسود ، وتلقيت حول هذا الموضوع ، الكثير من الرسائل بعضها بتوقيعات صريحه وواضحة وبعضها ــ ولســت أدرى لماذا ؟ بتوقيعات مستعارة ، وبعض من ناقشونى فى رأيى ، كانوا متشبثين بآرائهم ، الى أبعد حدود التشبث ، وبعض الرسائل ، التى وردت الى من بعض هؤلاء ، كانت تحمل عبارات قاسية ، وجارحة لابد أن يتقبلها المرء ، بحسن نية طبعا ، وقد لا يعرف هؤلاء ، أو هؤلاء ، اننى كنت ــ رغم اختلافى فى الرأى مع مكرم عبيد باشا ، عندما كان سكرتيرا ، عاما للوفد ، وبعد أن خرج أو أخرج من الوفد ــ من غلاة المعجبين به خطيبا ، وكاتبا ، وما أكثر المرات ، التى كنت أذهب فيها الى السرادقات ، التى تقام لكى يخطب فيها مكرم عبيد لأستمتع بل لأمتع نفسى بعبقرية مكرم عبيد الخطابية ، وما أكثر المرات التى كنت أذهب فيها الى مكتبه ، فى شارع قصر النيل ، لأناقشه فى آرائه ، أو ليملى على بعض المقالات أو الأحاديث التى كنا نطلبها منـــه فى المصور وقد قلت فى أحد فصــول هذا البحث ، ان مكرم عبيد باشا

كان من أخلص أبناء مصر ، لمصر ، رغم ما وقع فيه من أخطاء سوف يغفرها له تاريخنا الوطني ، لصدق احساسه الوطني ، ولشدة تعلقه بمصر ، وعندما قلت انه « علق في سنة ١٩٤٢ الآمال على الملك السابق » قلت « نحن لا نلومه ، على تلك الآمال التي علقها على الملك وقتئذ فقد كانت آمال الشعب كله » ولكن هذا الكلام لم يعجب البعض من أنصار وأصدقاء ومعارف ، مكرم عبيد ، وان كان بعض هؤلاء قد سحبوا بعض كلامهم ، بعد أن أفردت فصلا خاصا بل فصولا كثيرة ، عن الكتاب الأسود ٠

وما حدث بالنسبة لمكرم عبيد ، حدث مثله ، أو قريب منه بالنسبة للوفد المصرى ، ولقد سبق أن قلت مرارا وتكرارا ، انني رغم انتمائي ، الى الحزب الوطني ، الذي كان يختلف الى حد كبير مع الوفد ، في كثير من الأمور السياسية ، ورغم أنني كنت من أشد المعارضين ، للوفد وخاصة في فترة سنوات ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، وفي بعض الفترات ، التي كان الوفد فيها في الحكم ، فيما عدا ، الفترة الأخيرة التي ألغى فيها معاهدة ١٩٣٦ الا أنني أعتبر ، الوفد المصرى ورئيسه مصطفى النحاس ، القاعدة الشعبية الصلبة التي طالما وقفت أمام مطامع الانجليز والسراى وقد سبق أن كتبت عن مصطفى النحاس ــ يرحمه الله ــ سلسلة من المقالات تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات ــ مصطفى النحاس زعيم وطني شجاع كان قائد مصر وضميرها » بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة مصطفى النحاس في أغسطس وسبتمبر ١٩٧٥ كانت باعتراف الكثيرين أول دراسة موضوعية جادة منصفة عن مصطفى النحاس ، وبالرغم من أنني قلت ، ان السراى والسفارة البريطانية قد لعبتا أخطر الأدوار ــ بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ــ في اضعاف الوفد المصرى باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القادرة على الوقوف بقوة وصلابة في سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية في مصر ، وبالرغم من أنني عندما بدأت أكتب عن الكتاب الأسود ، انتقدته لأنه امتلأ ، بكثير من الأمور الصغيرة ، ورغم انني ــ قلت بعد أن قمت بجولة سريعة جدا ، في الكتاب الأسود ــ انه ليس معنى اشارتي الى كثير من الموضوعات التي وردت في الكتاب الأسود أنني أسلم بها كلها فان التسليم بمثل هذه الموضوعات يقتضى ، أن نسمع الطرف الآخر وهو الوفد ، الذي رد على كل ما جاء بالكتاب الأسود ، جملة وتفصيلا ، كما أنني قلت أيضا اننا يجب أن نلفت النظر الى اننا ونحن نتحدث عن أحداث سنوات ما قبل الثورة ٠ ونتحدث عن بعض التصرفات التي وقعت من بعض السياسيين القدامى لا نحكم عليهم فان الحكم ، على هؤلاء السياسيين ليس من حقنا ، رغم كل ذلك الوضوح فلقد غضب الكثيرون وكان أكثرهم غضبا الصديق الوطني الكبير د٠ محمد بلال الذي لعب الكثير من الأدوار في الحركة الوطنية المصرية ، وخاصة في ثورة

١٩٣٥ ، وكانت غضبته واضحة فى كلمات كثيرة عنيفة سلمها لى ، وأسعدنى ، أن أنشرها كما هى ، ولقد كنت أود ، أن أحذف بعض ما فيها خاصا بى ولكنى اعمالا ، لحق الرد ، رفضت أن أحذف كلمة واحدة .

ويجب هنا أن أوضح قضية هامة وهى اننى عندما أنقل ، وفى بعض الحالات بالتفصيل الذى يكاد يكون مملا بعض الأحداث - كما رواها بعض أساتذتنا ، وفى مقدمتهم أستاذنا عبد الرحمن الرافعى ، ود. محمد حسنين هيكل ، يرحمهما الله ، لا يعنى ، اننا نوافق أصحاب الآراء التى أبديت على آرائهم ، ولكننا ننقل بعض وجهات النظر الأخرى - دون التزام من جانبنا بها - اتماما لبعض متطلبات عملية التاريخ الوطنى ، ومن تلك العبارات التى نقلناها عن أستاذنا الكبير ، عبد الرحمن الرافعى ما جاء عن بهى الدين بركات باشا - وهو رجل كان موضع ثقة الجميع وموضع احترام الجميع ، بلا نقاش ، أو جدال - والعبارة تقول ان بهى الدين بركات باشا قد أوحى اليه عن طريق سليمان حافظ بالاستقالة من مجلس الوصاية وقد سعدنا سعادة بالغة لأن كريمات بهى الدين بركات باشا - وهن من فضليات السيدات - قد أطلعننا على مذكرات والدهن - الرجل الذى لا خلاف عليه ، وعلى ما أداه لبلده من خدمات - بهى الدين بركات باشا - وهى من أفضل المذكرات السياسية على الاطلاق ، وفى هذه المذكرات ، الصادقة الأمينة كلام كثير عن هذه الواقعة ، وانه ليسعدنا أن ننشر بعض ما جاء فى تلك المذكرات التى نعتبرها بحق كنزا تاريخيا ، رائعا .

على أية حال ، نحب أن نؤكد ما سبق أن أكدناه من قبل اننا لانستهدف من كتابة تلك السلسلة من الكتب ارضاء أحد ما ، أو اغضاب أحد ما - بل اننا نستهدف أن نقول ما نعتقد ، انه الحقيقة فى فترة هى - بلا جدال - من أخصب فترات تاريخنا الوطنى على الاطلاق فان وفقنا الله الى الحق ، والى الحقيقة فاننا نكون من أسعد الناس وان جانبنا التوفيق - وكل امرئ منا معرض لأن يجانبه التوفيق - فان من حق أى مواطن ، أن يشترك فى توضيح وجهة نظره بما يراه ، ونحن نعد الجميع بأن حق الرد سوف يكون مكفولا ، لهم ، لأننا من أشد الناس ايمانا بأن حرية الصحافة التى ننعم بها الآن - كما سبق أن ذكرت - لا يمكن أن تكتمل الا مع الالتزام بحق الرد ، فحق الرد ليس مكفولا ، من الدستور وقوانين النشر ، وحسب بل ان كل المبادئ ، والقيم الانسانية ، التى ندين بها تكفله .

تلك كلمة - وان جاءت طويلة - آثرت ان أوضح بها بعض الأمور ، التى أثارت بعض الجدل ، وآمل أن أكون قد نجحت فى توضيح ما أردت توضيحه ..

ومرة أخرى أعتذر عن هذه التداخلات وأدخل فى التفاصيل بعد أن طال الحديث فى العموميات :

لقد سبق لى ان أشرت الى آراء بعض السياسيين والكتاب والمؤرخين فى الخلاف الذى نشب بين رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس وبين سكرتيره العام مكرم عبيد والى حكومة الوفد التى جاءت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأقيلت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وكان من بين من اعتمدت عليهم مارسيل كولومب الذى يعتبر كتابه تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ من خيرة الكتب التى تناولت تلك الفترة بالتاريخ الصــادق الواعى وكان آخر ما نقلناه قوله عن مصطفى النحاس : لقد كان بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ولثقته أيضا فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه ، وبرغم ذلك كان يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وأعداء الدستور وعن طريق رحلاته العديدة احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له ، وربما كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا الذى سبق أن أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ : لقد طرد مكرم عبيد من الوفد كما طرد من قبل ذلك عام ١٩٣٧ محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر : انفصل مكرم عبيد عن الوفد وكون جماعة سياسية جديدة ، هى الكتلة الوفدية وقد أدى هذا الانشقاق الى زعزعة قواعد الحزب فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة ،لسكرتير العام للحزب وكان يعــرف كافة شــئون الوفد وخباياه ، كما كان نفوذه داخــل الحزب قويا حيث اكتسب ســمعة طيبة لنزاهته وهى سمعة من شأنهــا ، أن تعطى لهجماته ضــد رئيس الوفد ثقلا خاصــا ، وسرعان ما اتخذ فى المناقشــات البرلمانيــة - وهو الخطيب المفوه - موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه وفى بداية ١٩٤٣ ألف كتيبا جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذى صدر باسم الكتاب الأسود عبارة عن عريضة اتهام الهدف منها بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة بذر الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى اخلاص المحيطين به ويقول مارسيل : « وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت يبذر بذور الشك فى النفوس ، وأخذ الرأى العام يولى ثقة أكبر بما يذاع من دعايات معادية للحكومة كما أن عنف الاجراءات ضد مؤلف الكتاب الأسود قد شجعت المعارضة وطمع زعماؤها الى أن يجعلوا من الرأى العام العالمى شاهدا على شكاياتهم بنفس الوسيلة التى سبق أن لجأ اليها الوفد » « وقد استطاع زعماء المعارضــة - بتقديمهم براهين أكثر وضوحا - أن ينموا الأحقاد

والضغائن ضد بريطانيا العظمى أما ازاء النحاس باشا فقد اتخذوا مظهر أبطال الاستقلال المصرى وظلوا يطالبون بلا انقطاع فى كتاباتهم وفى الاستجوابات التى يقدمونها فى البرلمان بالغاء ما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ ماسا باستقلال مصر وأصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع وباء الكوليرا فى ٢٨ ابريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سخريتها المرة ، ذلك العداء الشديد للحكومة .
« أيها السادة أن مصر تعيش ساعات عصيبة : لقد جاءتنا الملاريا كما جاءتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملاريا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى » لم تنشر هذه الكلمات فى الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تتناقل من فم لفم ينشرها الهمس فى كل مكان وفى نفس اليوم أصدرت الجمعية العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها الى « صاحب الجلالة المليك المحبوب » والى ممثلى الدول الديمقراطية الأجنبية والى دول الشرق الشقيقة تدين فيها سياسة انجلترا التى تضع مصر فى مصاف « احدى مستعمرات » التاج وتقدم بذلك للعالم مثالا ، ملموسا على ما ينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلنطى » وانتهت المذكرة بتوجيه نداء الى الشباب النقى المستقيم الذى يحتم عليه الواجب أن ينهض لابعاد الأجنبى المستعمر وعملائه المصريين ..

وذهبت الجبهة الوطنية الى أبعد من ذلك فوجهت فى أول مايو نداء جريئا تداول نصه سرا ، ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس ملىء بالمرارة ضد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر متعلقا برئيس الوزراء بقدر ما كان يهدف الى أن يبين للشعب كيف أمكن لانجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر ، وأن ترغم الملك بأقسى التهديدات على أن يأتى به الى الحكم من غير طريق الانتخابات ثم يمضى النداء قائلا :
أيها المصريون : لقد انكشف السر ، وأعلن الانجليز حقيقتهم ، لقد بينوا . أنهم ليسوا بالحلفاء ولا بالأصدقاء لبلادكم وانهم مخادعون أقوياء بينما أنتم عبيد مستذلون . لقد بلغ الخطر مداه وبرهنت الأزمة ، التى تعانى منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الانجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الاسلامية والشعوب الشرقية : ان المبادىء النبيلة التى أعلنتها مبادىء حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى قناع أسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية » ولقد أدت هذه الحملة الى اعتقال مدبرها مكرم عبيد ومع ذلك فقد بدأ الرأى العام - تقوده فى ذلك المعارضة - يولى ابتداء من يونيو ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الانجليزية المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا فى المشاكل التى لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والاتحاد مع السودان واعادة النظر فى وضع

فناه السويس وخلصت فى النهاية الى المطالبة بالاعتراف التام والمطلق باستقلال مصر فى مؤتمر السلام وهكذا أصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يمض على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

ويقول مؤلف كتاب تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ : « وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أخذت تضعف حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التى أفقدته اياها مهادنته للانجليز وحاول أن يكسب تأييد طلاب الازهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية الى ٨٥٠٠٠٠ جنيه وبأن قرر لخريجيها العاملين فى مصالح الدولة نفس رواتب خريجى جامعتى فؤاد وفاروق ، وزاد انعطافه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للمشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراى ، وان يعقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنه سوى ذهابه هو من الحكم فقد ظل تشدد الملك فاروق ثابتا ، وكان على مصطفى النحاس باشا سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر ـ أن يواصل صراعه معه فى الوقت الذى كان يتحتم عليه فيه أن يقهر المعارضة .. ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد ـ الصراع حدة وكف الملك عن استقبال رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاقت سير العمل فى الادارات الحكومية ، وتكدست المراسيم فى انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا بل وصل الأمر الى حد وقف مدير الأمن العام فى ٢٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بازالة اسم رئيس الوزراء الذى كتب بجانب اسم الملك فى اللافتات المرفوعة حول جامع عمرو ، والذى كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه » .

ويقول : « جاكوب لاندو » فى كتابه الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ : فى عام ١٩٤٠ أرسل الوفد مذكرة قوية الى انجلترا يطلب فيها جلاء القوات البريطانية واعادة المباحثات السودانية فور انتهاء الحرب وبصرف النظر عن هذه المذكرة ، فان الانجليز كانوا يعتبرون الوفد الحزب الأقوى فى مصر والذى لا يؤيد الألمان وقد هيأ الانجليز الفرصة ، ليرأس النحاس باشا وزارة وفدية يكرهها الملك بأن أجبروه بمحاصرة القصر بالدبابات فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وقاوم الملك فاروق فى أول الأمر ثم رضـــخ دون أن ينسى ذلك للانجليز : من المميزات التى لا تنسى لهذه الحكومة الوفدية حقيقة هو أنها أعطت اهتماما كبيرا للتعليم فأصدرت قانون .. التعليم المجانى الأول فى عام ١٩٤٢ . كذلك اهتمت بتكوين الجامعة العربية وتشجيع التعاون المصرى وقد رفعت هذه الأعمال من رصيد الوفد فى هذه الفترة وكان قد هبط قليلا بخروج سكرتيره مكرم عبيد الذى أنشأ حزب الكتلة الوفدية ضد الانجليز والوفد .

وفى نهاية عام ١٩٤٤ وعندما تحركت الحرب بعيدا عن مصر طرد الملك فاروق النحاس باشا وعزل الوفد بعيدا عن مشاكل الشعب لعدة سنين ٠

وأخيرا ، وليس آخرا ، لابد من الاشارة - وبشيء من التفصيل أيضا - الى بحث هام وخطير ، عن « الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » ٠ وكان الدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش قد تقدم به الى كلية آداب عين شمس للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث وكان قد أشرف عليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠

وقبل الاشارة الى ما جاء فى هذا البحث عن أسباب الخلاف بين « النحاس ومكرم » وعن « الايجابيات والسلبيات » ، التى قامت بهـا وزارة الوفد « ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ » أبادر فأقول اننى كنت مترددا وباستمرار فى الزج باسم السيدة زينب الوكيـل حرم مصطفى النحاس فى أمر الخلاف بين النحاس ومكرم وفى بعض الأمور السياسية الأخرى لاعتبارات خاصة غير أن ترددى قد زال تماما عندما وجدت اسم السيدة زينب الوكيل يتردد عشرات المرات فى تلك الرسالة الجامعية : يقول د٠ حشيش :

« لا شك أن السيدة زينب الوكيل كانت تشعر وهى السيدة الجميلة والذكية وزوجة لزعيم سياسى كبير ، ورئيس للوزارة أن من حقها ان تبرز الى المكان اللائق بها فى المجتمع المصرى القائم حينئذ على المظاهر ، والوجاهة ٠ الا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك أن الزوجة الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد فكان لهـا تأثيرها عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هـذه الحقيقة ويبررونهـا بأن النحاس باشا بحكم طبيعته ورغم عظمته كان من النوع الذى لابد أن يوجد الى جانبه شخص قوى يستطيع السيطرة عليه ويقرر الدكتور محمد صـلاح الدين وقد كان من أخلص الوفديين لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته : « ان هذا الشخص كان فى وقت ما مكرم عبيد وبعد ذلك كانت زوجته زينب هانم التى سيطرت عليه وسيرته كما تريد » ٠

ويستخلص من هذا د٠ حشيش بأن زينب الوكيل استطاعت أن تؤثر فى زوجها وتتسلط عليه بالاضافة الى طبيعة المرأة وحبها للتسلط على من بجوارها ولا سيما الزوج وهذا بالاضافة أيضا الى عامل هام وهو

ظهور فؤاد سراج الدين فى حلبة الوفد مسلحا هو الآخر بأسلحته الكثيرة كل هذا يؤدى ـ وهو طبيعى فى اعتقادنا ـ الى نشوب معركة بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن ـ ويا لسوء حظ مكرم هذه المرة ـ كانت أسلحة المعركة غير متكافئة فبينما كان مكرم يقف وليس معه الا سلاحه القديم ، « سلاح الجهاد » ، والوطنية بمفهومه وصـداقة الزعيم ، والاسلوب الديماجوجى كانت السيدة زينب تملك الأسلحة الكثيرة ، أهمها قوة وارادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ على زوجها ، وبالتالى أن تزيح مكرم من طريقها ، الا أنه ـ ورغم تقديرنا لعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ ، وقد استمر لفترة طويلة ـ كان النحاس أثناءهـا يعانى هو الآخر ، صراعا لا يقل ضراوة عن صراعهما ، لكن صراع النحاس ، كان بين ذكريات ماضيه ورفيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة ، التى يبدو أنها أخذت بمجامع قلبه ، وعواطفه ، نقول رغم تقديرنا لهذا العامل فى هذا الخلاف الذى أدى الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا انه لم يكن هو العامل الوحيد ، فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيأت وساعدت على اشعال هـذا الخلاف ، فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عاملا كان فى اعتقاده مبعثا للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس فى هذه الوزارة « ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ » استن سنة جديدة لتلافى ما حدث فى وزارة ٣٦ ـ ١٩٣٧ وخروج ماهر ، والنقراشى من الـوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم على مصطفى باشـا واستشارته بكل النفوذ والحظوة لديه ، ومن ثم فان النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء الوفد « الكبار » حتى لا يتوهم بعضهم ـ كما حدث سابقا ـ أن مكرم يطغى عليهم أو انه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات · وينتهى الأمر الى انشقاق جديد · وقد فوجىء مكرم بهذه الخطة وهو لماح ذكى ، الى حد بعيد ولكنه أخطأ تفسيرها فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح · اعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو ، عند النحاس ولم يستطع مكرم ـ وهو المعروف بعصبيته وعنفه ـ كما يذكر فؤاد سراج الدين ـ أن يتمالك أعصابه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوهامه ، ولأقوال السوء من بعض المتصـلين به يضـخمون له الأمر ويستثيرونه ويفهمونه أن الأمر خطة مرسومة لزحزحته عن مكانه فى الوفد والهيئة الوفدية فاندفع حتى وقعت الواقعة » · وينقل د· حشيش رأيا للدكتور محمد صـلاح الدين عن دور فؤاد سراج الدين فى اذكاء الخلاف بين النحاس ومكرم ملخصه أن فؤاد كان ينبغى عليه أن ينتظر بعض الوقت الا أنه يبدو أنه كان طموحا ومتسرعا للوصول الى تحقيق طموحه الواسع فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت تسنده مؤهلاته فى كونه شابا ،

وسيما ، وغنيا • الأمر الذى فتح مجالا للشائعات والشكوك وينتهى صلاح الدين الى : « أن لفؤاد يدا فى اخراج مكرم من الوفد » ويتناول الأستاذ فؤاد سراج الدين هذا الاتهام لينفيه ويدفعه عن نفسه مدللا على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جدا و •• و •• وانه لم يكن هناك ثمة داع اطلاقا لمحاربة مكرم أو زحزحته من مكان لأنه ـ أى فؤاد ـ لم يكن يطمع فى مكانه بالوفد اذ لم يكن عضوا فى الوفد حينئذ « ١٩٤٢ » •

●●●

ويؤكد د• حشيش ما سبق أن تناولناه فى هذه الدراسة من سعى القصر عن طريق أحمد حسنين لازدياد الفجوة بين النحاس ومكرم فيشير الى مقابلة الملك لمكرم عبيد ـ وكان وقتئذ وزيرا للمالية ، والتموين ـ فى ١٣ مارس ١٩٤٢ وكيف خرج مكرم من هذه المقابلة ليدلى الى الأهرام بتصريح يشيد فيه ببساطة الملك وديمقراطيته وأنه ملك الجميع و •• و •• » وقد تحدث النحاس الى مكرم فى أمر هذا التصريح ، وطلب منه تفسيرا له ولامه ـ كما يقول الأستاذ محمد التابعى ـ عن عدم عرض التصريح عليه قبل نشره بل ان النحاس أظهر لمكرم امتعاضه مما نشره ، وأن ما نشره لا يأتى الا على لسان العبيد » وكان الذى دبر هذه المقابلة أحمد حسنين وكان هدفه منها توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم •

ويخرج د• حشيش من كل هذا بحقيقتين : الأولى أنه كانت هناك سحب خلاف يحجبها النحاس ويظهرها مكرم ، وهى من صنع زينب الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية ان القصر ـ أحمد حسنين وخلفه فاروق ـ كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرها بأن القصر ، كان يعتقد ـ وهذا حق ـ أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد • وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساما كبيرا فى الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف ، أن الوفد هو الخصم الأول للقصر ، الذى يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه •

●●●

ويروى فؤاد سراج الدين أنه قال لأحمد حسنين أثناء اشتداد الخلاف بين النحاس ومكرم : « كيف يؤيد القصر ، مكرم عبيد بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه • وينسبون كل خلاف بين القصر ، والوفد اليه » وأن أحمد حسنين ضحك وقال له بالحرف الواحد : « ان رأينا فى مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره برطوشة قديمة نضرب الوفد بها » ••

وينتهى د• حشيش الى أن الخلاف بين النحاس ومكرم لم يكن

وليد شخص بمفرده ، فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها ، وراءه ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين يصول ويجول منفردا ، كما أنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين فى السياسة المصرية ، غاية الأمر ، ان هذه العناصر ــ وهى ليست بالهينة ــ كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود فى انتظار شرارة توقده ، ليلتهب ويشب نيرانا حامية فوق السطح » وأن فؤاد سراج الدين لم يكن وحده الذى يرى التعجيل بفصل مكرم عبيد من الوفد ، وانما كان يرى رأيه هذا بعض أعضاء الوفد الآخرين الذين كانت تحدوهم نفس الرغبة فى اخراج مكرم من الوفد • فقد آن له أن يخرج لكى يصبحوا أرقاما صحيحة لا تقبل الكسر » •

وبعد اخراج مكرم من سكرتارية الوفد ثم من الوفد ، استقال ثلاثة من شيوخ الوفد هم : اسماعيل فواز ، زكى ميخائيل بشارة ، وميشيل رزق ، و ١٤ نائبا هم : السيد سالم ، محمد فريد زعلوك ، عبد الله فواز ، جلال الحمامصى ، د• فهمى سليمان ، أبو المجد الناظر ، نجيب ميخائيل بشارة ، حسين الهرميل ، لبيب جريس ، محمد عثمان عبد القادر ، الفريد قسيس ، أو الغيث الأعور ، مهنى القمص وجورج مكرم عبيد » •

استقال هؤلاء من الهيئة الوفدية التى يرأسها مصطفى النحاس بعد أن رفعوا اليه استقالتهم وذلك « احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادىء الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برياسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، وقد رأينا ــ كما جاء فى خطاب الاستقالة ــ من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة ، بعد أن اقتنعنا بأنكم ــ أى مصطفى النحاس ــ خالفتم مبادىء الوفد السامية فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامة رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ، ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين » •

ولم تقبل استقالة هؤلاء الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وانما فصلوا منها بقرار من الوفد « بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء وزملائه بالتفريط فى حقوق البلاد » •

ويقول د• محمد فريد حشيش بعد عرض مستفيض لأسباب الخلاف بين النحاس ومكرم ، ولمظاهر ذلك الاختلاف وصوره ، ان الوفد بلجانه وشبابه وفلاحيه وعماله ، كان بعيدا فالخلاف كما رأينا كان شخصيا ، لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية ، أو مذهب من

مذاهب الحكم ، وهذه احدى الآفات التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر ورغم ذلك فقد كان الكتاب الاسود حينئذ موضع اللهفة والكتاب الأسود ـ رغم كل شيء كان بمثابة ناقوس نبه الأذهان ، صحيح آن دقاته كانت عالية ، ولها صدى أجوف الا أنها أثارت ضجة كبيرة فى البلاد مع أن الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، فاهتزت له دوائر الحكومة ، وحزب الوفد وتلقفه الناس فى لهفة وشوق وتبادلته الأيدى فى سرعة حتى أصبح حديث الناس جميعا كما كان مبعثا لدهشة السياسيين حينئذ وذلك لما احتواه ، وقد وصفه نجيب الهلالى الذى كان ـ متعاطفا مع مكرم فى خلافه مع النحاس والذى فصله الوفد فى عام ١٩٥٠ ـ بأنه لم يكن صحيحا كله ، كما أنه لم يكن باطلا كله .

●●●

وفى ختام تلك الرحلة الشاقة ، الطويلة ، التى استغرقتها عملية انتزاع مكرم ، والتى لم تكن سهلة باعتبار أنه كان أشبه باخطبوط تغلغل فى كل ثنايا جسم الوفد وزواياه وبالتالى كان من الصعب استئصاله ، ولا مندوحة لنا من الاشارة الى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميدية معا ، والتى ان دلت على شيء فانما تدل على مدى ما وصلت اليه الحياة السياسية فى مصر من الديماجوجية والفساد . فكيف كان مكرم ملء السمع والبصر والمهيمن على اقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد ، التى لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة الكيذبان والأفعوان وأسوأ مثل للنائب فى مصر الى آخر ما أخذت طبول الوفد تدقه ليلا ونهارا ثم من ناحية أخرى ، كيف كانت زعامة النحاس زعامة مقدسة ، من يجترىء عليها يستحق الطرد من جنة الوفد وكيف كان الزعيم الأوحد فى نظر مكرم ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتنطلق أبواق مكرم تذيع أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات لزعيم وزملائه » .

ولعل من الأمور المحزنة ، والباعثة على الأسف معا ، أن تقع تلك الخلافات العنيفة فى صفوف الوفد ـ حزب الأغلبية الشعبية ـ وأن يتبادل الصديقان القديمان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، أعنف الاتهامات وأفظعها وأن يشتد ويرسل السفير البريطانى خطابا شخصيا الى مصطفى النحاس مؤكدا له أن غزالى بك ظل يتعاون تعاونا جديا مع السلطات البريطانية وتقع الحكومة فى ورطة !

●●●

وهكذا تمضى الأمور : المسئولون المصريون يضرب بعضهم بعضا والمسئولون البريطانيون يضربونهم جميعا وبلا استثناء ، الى أن تمر

العلاقات بين الوزارة الوفدية والسفارة البريطانية كما يقول مارسيل كولمب بحالة من فقدان المودة ، وزيادة على هـذا فان وجود « حـكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيـا العظمى فالقوات الحليفة بدأت تستعد لأن تجلى عن كريت والبلوبونيز آخـر فلول القوات الايطاليـة الألمانية وفكر الملك فاروق فى اسناد رئاسة الوزارة الى أحمد ماهر باشا الذى لم يكف مطلقا عن تحبيذ دخول مصر الحرب · وكان هذا بالنسبة الى لندن ، ضمانا كافيا وسحب مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيلت الوزارة ، وللمرة الثانية منذ تولى الملك فاروق العرش ، كان على الوفد أن ينحنى أمام الارادة الملكية ·· ويقول مارسيل كولومب وهو يحلل أزمة ١٩٤٤ ، التى أدت الى اقالة وزارة مصـــطفى النحاس لحرص الملك ــ كما جاء فى خطاب الاقالة ــ على أن تحكم بلاده وزارة ديمقراطية تعمل للوطن ، وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغـذاء والكسـاء لطبقات الشعب » يقول مارسيل كولومب : ان أزمة ١٩٤٤ · تختلف عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافا بينا ففى الأزمة السابقة استطاع الملك بما له من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح فى التخلص من رئيس وزراء معتمدا على نفوذه وحده ، ولكنه على العكس فى عام ١٩٤٤ وكانت شعبيته هو الآخر قد أخذت بدورها تتدهور لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة ، التى استقبل بها الرأى العام سقوط الزعيم الوطنى القديم : فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعمق ، أن الوفد لم يعد هو ذلك الوفد الذى اســتطاع فى الماضى أن يحوز اجماع مصر ، فى ساعات الثورة العصبية فانشقاق العديد من أعضائه بشكل الخلاف بل الصراع بين الوزارة والسراى الى حد المجابهة الصريحة الواضحة ، هذا فى الوقت الذى تمر فيه البلاد بأخطر الظروف وأدقها وفى الوقت الذى أنشب فيه الاحتلال البريطانى أظافره فى كل مرفق من مرافق البلاد وفى الوقت الذى يقوم فيه الاحتلال ممثلا فى عميده لورد كيلرن كل يوم بل كل ساعة بالاعتداءات الجسيمة على كرامة المصريين وعلى حقوقهم وبالعمل الدائب على اذلالهم والنيل منهم ·

كان ــ مثلا ــ الملك ورئيس وزرائه يظهران كل يوم أمام الشعب وبصورة لافتة للنظر وكأنهما غريمان يتنافسان على شىء ما ·· يظهر ــ مثلا ــ وباء الملاريا فى الصعيد فتهون الحكومة من خطورة الأمر ، الى ان يزور الملك الصعيد لبحث هذا الموضـــوع ، فيبادر النحاس بدوره هو الآخر بزيارة الصعيد ، مقلدا جولات الملك ·

●●●

● تصل العلاقات بين الملك ورئيس حكومته الى حد القطيعة فيمتنع الملك عن استقبال رئيس وزرائه ويفكر فى ابريل ١٩٤٤ فى التخلص من وزارة النحاس ويبلغ السفير البريطانى بنيته فى اجراء تغيير وزارى بحيث تكون الوزارة الجديدة غير حزبية ، وبرئاسة أحمد حسنين وعضوية حسن صادق وسابا حبشى وعبد الفتاح عمرو ، ويجىء رد ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بأنه لا تغيير » ٠

● تشرف قرينة رئيس الوزراء ، على اسبوع البر فيتبنى الملك مشروع يوم المستشفيات ، لا يحضر الملك حفلة لاسبوع البر ويحضر حفلة لهدى شعراوى فتنشب أزمة ، توقف حكومة الوفد مدير الأمن العام محمود غزالى بك لأنه أمر بازالة اسم رئيس الوزراء فى اللافتات المرفوعة حول جامع عمرو ، الذى كان مقررا أن يصلى به الملك ، وينشر خبر الايقاف فى صبيحة اليوم التالى فى الصحف وتعرف السراى العلاقة التى تربط غزالى بالسلطات البريطانية فيصمم الملك على ابقاء غزالى بك فى منصبه ، وقد ألحقت به آخر هذه الانشقاقات ـ التى انتهت بخروج أحمد ماهر ، والنقراشى ، ثم مكرم عبيد ـ ضررا حقيقيا ولقد كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية : لقد بعد به العهد الأول عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن ـ كما حدث ١٩٣٥ ـ أن نرى فيه شابا أصيب بجرح قاتل أثناء احدى المظاهرات الوفدية ، يغمس منديله فى دمه ليرسله حبا وتقديرا الى مصطفى النحاس قبل أن يلفظ آخر أنفاسه ، لقد فقدت الجماهير ، المصرية شيئا فشيئا ، وبطريقة غير محسوسة حماسها الذى لم يعد يدفعها للالتفاف حول زعيمها ، أما ايمانها بخلفاء سعد ذلك الايمان الذى ظل لمدة طويلة لا يتزعزع فقد ضعف شيئا ، فشيئا ، كذلك بدأ الشك يتسلل الى النفوس ، ولم يعد الوفد سوى حزب سياسى ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت فى صفه فى مواجهة مناورات حكومات الأقليات ومع ذلك فلا شك أنه ظل لديه أتباع كثيرون ، كما كان لا يزال يتمتع بتنظيم داخلى متين عنده فروعه على كل أرض مصر ولكنه لم يعد يواصل ادعاءه ، من حيث كونه تجسيدا ، للأمة نفسها وبرغم ذلك فان تقهقره لا يعنى النصر لخصومه ، فهؤلاء لن يستطيعوا أن ينجحوا كلية فى ان يسلبوه دوره الا اذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غداة الحرب واشباع المطالب الاجتماعية ٠

وبعد ذلك كله ، ننتقل الى أخطر الأحداث التى وقعت فى الفترة من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ ونعنى به الكتاب الأسود للعهد الأسود ٠

الفصل الثاني

كان نشر الكتاب الأسود سببا فى انزلاق حكومة الوفد الى كثير من الأخطاء السياسية

● فى مقدمة الضربات العنيفة ولا أقول القاتلة ، التى منى بها الوفد المصرى ـ حزب الأغلبية الشعبية ـ لأكثر من ثلث قرن من الزمان ، اقالته من الحكم اثر اغتيال السيرلى ستاك ، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وذلك بعد أشهر قلائل من اكتساحه أول انتخابات شعبية حرة فى تاريخنا النيابى كان شعارها : « لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه .. » وبعد تلك الضربة العنيفة التى هزت كيان الوفد وبنيانه الى حد كبير جاءت وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ ـ اى منذ خمسين عاما ـ وسعد زغلول من الزعامات الشعبية التى لا مثيل لها فى تاريخنا الوطنى : رجل شارك فى صنع ثورة ١٩١٩ وصنعته ثورة ١٩١٩ كنا فى الريف مثلا ، نسمع ان العجل عندما ينزل من بطن امه [الجاموسة او البقرة] يهتف : يحيا سعد ، وأن بعض أوراق نبات الفول كانت تحمل عبارات : عاش سعد زعيم الأمة ، و .. و .. الى غير ذلك من الأمور ، التى ان دلت على شيء فانما تدل على مدى الشعبية الجارفة ، التى كانت من نصيب سعد ، وبعد هاتين الضربتين العنيفتين فى مدى ثلاث سنوات فقط ، جاءت ضربة أخرى وكانت من صنع الوفد ذاته وأعنى بها توقيعه هو وكل الأحزاب المصرية ـ فيما عدا الحزب الوطنى ـ معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ التى سماها معاهدة الشرف والاستقلال

وقد يعتبر البعض توقيع معاهدة ١٩٣٦ من اهم الأعمال البارزة فى حياة الوفد وقد يوجد كثيرون من خارج الوفد يرون هذا الرأى ، ولكننى أرى وقد سبق أن قلت هذا الرأى فى كتابى « الرجعية العربية » الذى صدر فى بداية الستينات - ان جيل ثورة ١٩١٩ أو كثيرين من أفراده قد انفضوا من حول الوفد لأنه وقع تلك المعاهدة ، التى أجلت فى رأيهم معركة الجلاء عشرين عاما ، على الأقل والتى جعلت بقاء قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، قانونيا بعد ان كان غير قانونى و ... و .. و ...

ثم كانت ضربة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومهما يكن الرأى فى حادث ٤ فبراير ومهما كانت ملابساته والظروف التى سبقته أو قادت اليه فان الوفد حقيقة قد تأثر شعبيا بدرجات متفاوته - يراها البعض كثيرة ويراها الآخرون قليلة - وخاصة فى محيط الشباب ، فليس أبدا من الهين أن تخرج سكرتيرا عاما ، لحزب كبير ، ظل منذ أن أختير مصطفى النحاس ، لرئاسة الوفد ، خلفا لسعد زغلول فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ يعمل سكرتيرا للوفد وفى المنصب الذى كان يشغله من قبل مصطفى النحاس ، رئيس الوفد كما ظل لأكثر من خمسة عشر عاما يمثل القوة الضاربة فى الوفد ، ويحتل أهم الوزارات عندما يكون الوفد فى الحكم ، ونعنى بها وزارة المالية : صحيح أن مكرم عبيد « باشا » ، لم يحسن - تكتيكيا - اختيار الوقت المناسب للخروج من الوفد الأمر الذى تمثل فى ذلك العدد الضئيل من النواب والشيوخ الذين خرجوا معه وكانوا ، لا يتجاوزون العشرين بأية حال من الأحوال ، فلقد خرج مكرم عبيد فى وقت جاء فيه الوفد الى الحكم بعد غيبة طويلة ، وخرج فى وقت لم يكن الوفد قد ارتكب من الأخطاء الحزبية ما يجعل جماهيره تنفض من حوله ، كما أنه خرج فى وقت اشتدت فيه نيران الحرب العالمية الثانية وقويت فيه سطوة الحكم العرفى بحيث أصبح غير قادر على أن يشرح للناس موقفه الجديد بل أصبح - وخاصة بعد اعتقاله - عاجزا حتى عن حماية نفسه ! واذا كان مكرم عبيد ، لم يحسن اختيار وقت خروجه من الوفد كما فعل أحمد ماهر . والنقراشى الا أنه استطاع - رغم قلة امكاناته السياسية والدعائية - أن يصيب الوفد بشرخ هائل ، أو أن يدفع الوفد الى الوقوع فى أخطاء كثيرة ، ما كان يمكن أن يقع فيها لو لم يستدرجه مكرم اليها لقد شارك مكرم عبيد فى وزارة الوفد التى تشكلت عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كوزير للمالية حتى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث رفع مصطفى النحاس استقالة وزارته الى الملك فاروق نظرا لما قام بينه - أى

مصطفى النحاس ـ وبين حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية من اختلاف جوهرى ، طال أمده وتعددت مظاهره وتعذر على علاجه ، بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد أدى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فانى أتشرف بأن أرفع الى جلالتكم استقالة الوزارة ، وبذلك أخرج مكرم عبيد من الوزارة ، ودخلهـا ـ لأول مرة ـ محمـود سليمان غنام ، وأسـندت وزارة المالية ـ وزارة مكرم عبيد ـ الى كامل صدقى ، الذى بقى فى وزارة المالية لأسباب « خاصـــة » حتى ٢ يونيو ١٩٤٣ ، لتقبل استقالته ويعين بدلا منه أمين عثمان باشـا وكان ذلك التغيير الوزارى قد شمل اخراج محمد عبد الهادى الجندى وزير الأوقاف مع كامل صدقى كما شمل تعيين فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وزيرا للداخلية مع قيـامه مؤقتـا بأعمال وزارة الشئون الاجتمـاعية ونقل عبد الحميد عبد الحق ـ أحد أصـدقاء مكرم عبيد ـ من وزارة الشئون الاجتماعية الى وزارة الأوقاف « ارضاء للجاليات الأجنبية » ، « لأنه كان ـ أى عبد الحميد عبد الحق ـ يحدث المتاعب للحكومة بمعارضته بعض تشريعاتها ، كما يقول سير مايلز لابيسون السفير البريطانى فى بعض أوراقه الرسمية » !!

ويقول د. يونان لبيب رزق فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ان من أسباب الخلاف بين النحاس ومكرم اشراك بعض العنـاصر ، الطمـوحة وبالذات فؤاد سراج الدين فى الوزارة الوفدية ولا شك أن هذه العناصر برغم تنصلها من كونها قد شاركت بأى جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين لا شك : أنها قد أضافت عنصرا جديدا زاد الأمور تعقيدا بين النحاس ومكرم سبب آخر كان وراءه القصر الذى لم يدخر جهدا لضرب الوفد بعد ما أصابه فى ٤ فبراير ولا شك أن تفتيت تماسك زعامة الحزب الكبير ممثلة فى النحاس ومكرم كانت من أهم الأهداف الملكية . ويقدم واحد ممن اتصلوا بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى آنذاك شهادته فى هذا الصدد ـ محمد التابعى فى كتابه « من أسرار الساسة والسياسة » ـ يقول لم يكن أحمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ، السيد مصطفى النحاس والأستاذ مكرم عبيد ولكن كان أحد الذين عملوا بمهارة وشطارة على توسيع شقة الخلاف : وهناك سبب آخر يتمثل فى طموح مكرم لنفسه الذى يكون قد رأى فى خروجه من الوفد لحساب القصر قد يصل به الى رئاسة الوزارة بغض النظر عن انتمائه للأقلية الدينية وقد عبر عن هذا الطموح ـ كما يقول محمد حسين هيكل ـ فى أكثر من مناسبة بعد ذلك ، ويمضى د. يونان لبيب رزق قائلا : هـذه هى أهم أسباب الصدام بين الرجلين أما ميدان هذا الصدام فقد كان فى جانب منه فى الاستثناءات التى طلبها النحاس لبعض العـاملين معه فى وزارة الداخلية فكان مصيرها الرفض فى اللجنة المالية بوزارة المالية التى يرأسها

الوزير وهو مكرم عبيد ثم أردف ذلك بنشر مذكرة اللجنة المذكورة وكانت اشبه بوثيقة تشهير بالنحاس باشا ثم كان الكتاب الاسود ، والكتاب الأسود - كما سبق أن ذكرنا كان عنيفا - الى أبعد حدود العنف في الأسلوب ، وفي العبارات وقد شمل أمورا صغيرة ما كان يجب أن يشملها هذا الكتاب الرسمي وأسهب في أمور خاصة كنا نفضل لو أن مكرم عبيد لاعتبارات انسانية ، وللعلاقات القديمة التى كانت تربطه بمصطفى النحاس قد تجاوزها ،ثم ان الكتاب الاسود ، في ضوء ما جاء بالكتاب الأبيض قد بالغ في كثير من الأمور ، وحمل بعض الوقائع ، أكثر مما تحتمل ، واذا كان الكتاب الأسود لم يخدم مكرم عبيد باشا كثيرا ، الا انه أضر بالوفد ضررا بليغا ، وعندما أقول بهذا الرأى ، أقصد تأثيره علينا كشباب : لقد نجح الكتاب الاسود في خلق فجوة كبيرة بين كثير من الشباب وبين الوفد وربما كان في مقدمة الأسباب التى جعلتنا كشباب يتأثر ببعض ما جاء في الكتاب الاسود ، رغم معارضتنا لاسلوبه ، العنيف أن حكومة الوفد لم تكن عادلة أبدا وهي تعالج بعض ما جاء في هذا الكتاب في مجلسى البرلمان : لقد كانت تتولى الرد على بعض وقائع وردت في الكتاب الاسود ، دون أن يكون بين أيدى الجماهير الكتاب الأسود ذاته : كنا نتساءل وقتئذ - وكان معنا الحق في تساؤلنا - كيف تجيز الحكومة لنفسها أن تنشر في الصحف ردودا على كتاب سرى لم ينشر بصفة رسمية : وكان البعض يرى أن الحكومة تحسن صنعا لو أنها منعت نشر الردود ، ما دامت قد منعت نشر الكتاب ، وربما يرد البعض على هذا الرأى بقولهم : أما كانت أسئلة الشيوخ والنواب حول الكتاب الاسود تحتوى على الوقائع التى تتضمنها ردود الحكومة ؟ ثم ألم تكن ردود الحكومة ذاتها شاملة لما جاء في الكتاب الاسود ؟ والرد على هذا الرد يؤكد ، أن أسئلة الشيوخ وأسئلة النواب ، وردود الحكومة ، لم تكن تنقل الا بعض عبارات قصيرة من الكتاب الأسود ، دون نقل الوقائع كاملة ، وفي مثل حالات الرقابة على الصحف والمطبوعات يتعاطف الرأى العام عادة مع الآراء ، التي لا تنشر ، ويتشكك دوما في الآراء ، التى تنشر وقد خسرت حكومة الوفد كثيرا جدا لا بسبب ما جاء في الكتاب الاسود ، وحسب وانما بسبب أسلوبها العنيف في تتبع الكتاب الاسود وفي القائها ، القبض على كل من شارك في عملية توزيعه ، بل على كل من وجدت لديه نسخة من ذلك الكتاب ، وكأنه كوكايين أو حشيش ، أو أية مواد ممنوعة أخرى ، ومن رأيي ، أن وزارة الوفد قد خسرت كثيرا أيضا بسبب فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، لقد كانت تستطيع ولديها الأغلبية الساحقة الماحقة ، أن تبقى عليه في المجلس بعد أن حصلت على قرار الثقة من مجلس النواب وبعد أن أدان المجلس مكرم عبيد باعتباره أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت في البلاد حياة نيابية عام ١٩٢٤ ، خاصة

وان ما نسب الى مكرم عبيد لم يكن خيانة وطنية بل كان اتهام خصومه السياسيين باستغلال النفوذ ، وبعدم نزاهة الحكم .. غير أن الحكومة الوفدية فصلت مكرم عبيد من مجلس النواب ثم اعتقلته في السرو ، على مقربة من مدينة المنصورة ، ثم اعتقلت الكثيرين من أنصاره ، وكل من شارك في اعداد وطبع وتوزيع الكتاب الاسود بل كان مجرد ذكر اسم الكتاب في أى حديث بين اثنين ـ كما يقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى ، أحد الذين ساهموا فى اعداد الكتاب وتوزيعه فى كتابه « معركة نزاهة الحكم » ـ كافيا لأن يؤدى بهما الى المعتقل !! وكانت محاربة حكومة الوفد لكل من كان له صلة ما فى اعداد الكتاب الأسود ، سببا لوقوع تلك الحكومة فى سلسلة من الأخطاء الفاحشة من بينها ذلك الخطأ ، الذى أشار اليه الأستاذ جلال الدين الحمامصى ، فى كتابه معركة نزاهة الحكم ، يقول الأستاذ الحمامصى : « ان محاضر جلسات مجلس النواب التى سجلت مناقشات الكتاب الاسود ، وهى ملك التاريخ الآن حافلة بأسوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب أو افتراءات » ، « ان كل من يراجع محاضر مجلس النواب فى الفترة التى تلت صدور الكتاب الاسود وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب يحكم فورا بأن الحياة السياسية فى مصر فى الفترة ، التى حكمت فيها الأغلبية كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التى أضعفت فى الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر فى ذاته قبل أن يفكر فى بلاده » بل حدث أكثر من هذا : حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الانجليز : فلقد أحست الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الاسود ، وانه كان أحد العاملين على اصداره وتوزيعه فبدأت تهاجمه وتوعز الى بعض النواب أن يتقدموا بأسئلة ، ليلوثوا بها سمعة الرجل ، وغضب الأستاذ فكرى أباظة من هذا الاتجاه وأنذر النواب بانهم يشعلون نارا لابد أن تصليهم ويصيبهم شيء من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة ، السماح للأستاذ فكرى أباظة أن يستمر فى هذا الكلام . وانتهى الأمر باخراجه من المجلس بالقوة ، وسمع الانجليز بهذا الذى يثار فى مجلس النواب وعلموا ، أن الملك يوشك أن يحمى رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم . فذهب مستر والتر سمارت ، السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النواب . وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر ، الذى يترتب على استمرار المجلس فى محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس وطلب من النواب أن يستمعوا اليه . وصمت المجلس ، وساد السكون وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجهورى يقول : حضرات النواب المحترمين ، عنت لى فكرة ، هى أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات

النواب قالوا بعد ذلك موافقون • موافقون • ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرحت الحياة النيابية فى الصميم اذ لم يسبق ؟ ان دخل أحد ممثلى الاستعمار الى دار النيابة ، دار الشعب ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين • ولقد خضع رئيس النواب وخضع النواب لرغبات الانجليز ، وكان فى استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ولكنهم جبنوا ، ولم يفعلوا •

وهكذا كان الكتاب اسود والطريقة التى عولج بها موضوعه ، والأسلوب الذى أتبع مع صاحبه ومع أنصاره سببا فى انزلاق الوفد ، فى الوقوع فى كثير من الأخطاء ، التى تقع عادة عندما يشتد سيف الحكم العرفى •

وحتى لا نستأثر برأينا فى الكتاب الأسود وفى اخراج مكرم عبيد من الوزارة والوفد من مجلس النواب ••• ننقل بعض الآراء ، التى تؤكد أو تعارض وجهة نظرنا التى سبق أن أشرنا اليها • يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى :

فى يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد ، كان اقصاء مكرم سنة ١٩٤٢ ، بعد اقصاء النقراشى سنة ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد ، طريق النزاهة ، والاستقامة فى الحكم مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات فى النفوس ، فمكرم كان على حق • فى معارضة النحاس ، فى تصرفاته التى مست نزاهة الحكم : على أن الذى يؤخذ عليه ، بعد انفصاله ، انه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقعه بل انضم بكل قوته ، الى خصوم الوفد وهاجم النحاس ، والوفد مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق فى ضجة العنف ، والخصام ولو بقى بعد انفصاله مستنكرا مساوىء حكومة الوفد ، فى اعتدال ، وبأسلوب غير أسلوب الكتاب الأسود ، لكان محتملا ، أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين ، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقر مسلك حكومة الوفد في تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل: حقا ان هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان لأن معظم الوفديين يهمهم أول ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من « الزعامة » فى الخطأ والصواب ، على السواء ، حرصا على منافعهم الشخصية ، التى نالوها ، تحت لواء هذه الزعامة ، ولكن فى هذه الحالة يكون مكرم قد أدى واجبه ويدع للظروف أن تؤيد حقه ، وتظهره مع الزمن ، وهذا هو المسلك السديد

الذى قد يفيد فى اصلاح مساوىء الحياة السياسية والحزبية فى هذه البلاد ٠٠ » ٠

ويقول الأستاذ عبد العظيم رمضان : يعتبر الكتاب الأسود عربون الانتقال من صفوف الوفد الى صفوف القصر ، وثمرة من ثمار التآمر ، البعيد من مكرم عبيد وأحمد حسنين باشا ومأساة خلقية سبق أن أدانها مكرم عبيد باشا نفسه أثنـــاء دفاعه عن النحاس ، باشا فى قضـــية سيف الدين ١٩٢٨ ، وهو على كل حال حلقة فى سلسلة المؤامرات التى كان يدبرها القصر ضد الوفد عندما أراد التخلص منه وهو فى الحكم ٠ وأولها مؤامرة سيف الدين سنة ١٩٢٨ والثانية مسألة توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان عام ١٩٣٧ ، والثالثة الكتاب الأسود سنة ١٩٤٣ : وآخرها حريق القاهرة ١٩٥٢ » ٠

ويقول د٠ محمد حسين هيكل : ان اتجاه مكرم عبيد باشا لمعارضة الوفد فى موضوع نزاهة الحكم ، كان اتجاها بارعا » لكن هيكل باشا يأخذ على الكتاب الأسود انه يتناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد ، من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الاسود أكثر مما أفادته ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه التحريف وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة » ٠

ويقول الأســتاذ محمد التابعى ـ وكان على صــلات طيبة ببعض الوفديين وبمكرم عبيد ، وبأحمد حسنين ـ ان مصطفى النحاس ذهب الى القصر طالبا اقالة مكرم عبيد ، وأن الملك فاروق حاول تهدئته كما حاول أن يسوى ويصلح ما بين الرجلين الصديقين القديمين ٠٠ ولكن عبثا » ٠

ثم يقول الأستاذ التابعى تعقيبا على ذلك :

« وما من شك فى انها مناورة ، أو سياسة مرسومة ٠ وان فاروق ، مثل رئيس ديوانه أحمد حسنين كان يريد التفرقة بين الرجلين الصديقين القديمين ، واضعاف الوفد وقسمته شيعا ، واحزابا » ٠

ويضيف التابعى : « ان الملك رفض فكرة الاقالة وان النحاس اضطر الى التراجع ، والاذعان ، وقدم استقالته ثم أعاد الوزارة بدون مكرم عبيد٠

خرج مكرم عبيد ـ كما يقول التابعى ـ من الوزارة ولكن خروجه لم يهدىء من ثورة مصطفى النحاس ، بل على العكس فقد ازداد حنقا وغضبا لأن خصومه الآن ـ على حد تعبيره ـ الذين فى السراى وعلى رأسهم رئيس

الديوان أحمد حسنين حالوا بينه وبين طرد مكرم عبيد ، ولم يمكنوه من اقالة مكرم عبيد ٠

ويقول التابعي ان مكرم عبيد ، كان يعرف مقدما ومن حسنين وشلته ان الملك سوف يرفض ان يقيله من الوزارة وان النحاس قال للملك : أحمد حسنين هو اللى تخن ودن مكرم عشان بعث له مع حسن الأعور يطلب منه الا يستقيل ، وان مكرم قال لبعض الشيوخ والنواب ان مصطفى النحاس طلب اقالته من الوزارة وان الملك رفض ، وان الذى بلغ الرفض لمكرم عبيد هو أحمد حسنين « وهى - كما يقول مصطفى النحاس بالحرف الواحد ، نقلا عن لسان التابعى - : « مؤامرة بينه وبين مكرم ، وان أحمد حسنين قال للتابعى ٠ أنا لا يد لى فيما حدث وليس فى برنامجى ان أحارب النحاس باشا ، ولكن اذا كان عايز يهاجمنى فسوف أضطر الى ان أشب على قدمى وأرد الضربة ضربتين » ٠

ويلخص التابعى سياسة أحمد حسنين كما أوضحها له ذات مرة : فيقول :

ان سياسة أحمد حسنين قائمة ، على أن الأغلبية - وهم الوفديون - تحكم وهذه سياسته منذ أن تولى رئاسة الديوان الملكى وانه عمل ومن قبل ان يجيء الوفديون الحكم على اقناع الملك بأن الوفديين ، قد ساعدوه ، لا طمعا فى الحكم ، وانما اعترافا منهم بخطئهم فى الماضى (أى فى وزارة ١٩٣٧) ، وانه - أى أحمد حسنين - صارح حسين سرى ، وحسين هيكل والسعديين بأن سياسته تقوم على ان يتولى الوفديون - وهم الأغلبية - الحكم - بينما الأحرار الدستوريون والسعديون يقومون بمعارضة قوية نزيهة ، وانه - أحمد حسنين - قد ذلل الكثير من الصعاب التى اعترضت وزارة الوفد ، ٠ و ٠

ويقول التابعى : انه كان من رأى على ماهر أنه كان على أحمد حسنين ان يشير على الملك فاروق يوم قدم اليه النحاس باشا استقالة الوزارة باستدعاء زعماء الوفد وزعماء الأحزاب الأخرى لاستشارتهم فى الموقف ٠ على أساس ان هناك انشقاقا فى الوفد وهو الهيئة التى تستند اليها الوزارة فى الحكم ، ثم يشير - أى أحمد حسنين طبقا لما يراه على ماهر على الملك باخراج النحاس ، ومكرم معا من الوزارة ولكن أحمد حسنين لم يعرف كيف ينتهز هذه الفرصة وكانت الاشاعات - كما يقول التابعى - الذائعة يومئذ فى دوائر القصر ، وبين أنصار وأصدقاء على ماهر ، ان رفعته هو المرشح الوحيد ، لرياسة الوزارة بعد دخول جيوش المحور مصر ، وهزيمة الجيش البريطانى وانسحابه من مصر ، وكان الرأى السائد يومئذ ، ان الانجليز لابد مغلوبون على أمرهم ، وان روميل سوف يدخل مصر » ٠

واستأذن القراء في أن أنقل ـ وبأمانة بعض ما كتبه مارسيل كولومب في كتابه « تطور مصر ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ » الذى ترجمه الاستاذ زهير الشايب وقدم له د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

يقول مارسيل كولومب :

« ان الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » كانت بالغة الصعوبة فقد سرى ، الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم الى الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة تنازل عن العرش وانه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك ، الى مكان مأمون اذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس ، الى تولى الحكم ، وفى العاصمة نمت لدى الضباط ، مشاعر النقمة على بريطانيا العظمى ، وفي ظل هذه الظروف الحرجة ـ ظروف الحرب على حدود مصر ، الغربية ودخول قوات المحور المدرعة سيدى براني ـ أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط ، والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة ، شكره العميق الى حكومة لندن وفى ٢٣ فبراير أعفى رئيس الجيش المرابط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه وفى ١٨ ابريل اعتقل على ماهر بعد ان طلب اليه ان يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت اقامته . وزيدت اجراءات الأمن ـ فى كل انحاء مصر ، وادان النحاس باشا الطابور الخامس الذى بذر القلق ، فى النفوس ... وكانت الحملة ضد المهيجين ، والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت الأحكام ضد مروجى الأخبار الكاذبة بعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه سواء بالحق ، أو بالباطل انه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء ، كما اعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام ، والهدوء ، فى الشوارع ، وألقى القبض على آخرين ، ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية » .

وهكذا انحازت مصر ، للمرة الأولى وبشكل واضح ، تحت قيادة مصطفى النحاس باشا ـ الى جانب الحلفاء دون ان تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا ..

ويقول مارسيل كولومب أيضا : ان وزارة الوفد كان عليها أن تتحمل عداء القصر والحاشية الملكية اذ لم ينس الملك فاروق قط ، ذلك الضغط

الذى تعرض له فى فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزراء يقوم من تلقاء نفسه بجولات دكتاتورية وتستقبله فى رحلاته مظاهرات ترحيب موحى بها ، كما أن رئيس الوزراء من جانبه وهو الذى كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التى تلقاها فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ كان يبذل كل ما وسعه ليؤكد « لمولاه » فى كل المناسبات ان الملك فى مصر يملك ولا يحكم ٠٠ ثم تحولت المعركة الصامتة الى صراع عنيف ، وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى ، والوزارة ، وكانت الاحتكاكات بين الملك والوزارة كفيلة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعاونين ، ولقد ظل مصطفى النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا له يستخف بخصومه السراى له كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يرفض أو يقبل مناقشة أى منها حسبما يتراءى له ٠ وكان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ، لطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ولثقته أيضا فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين رجلا يصعب النيل منه ٠

ولكن ماذا فى الكتاب الأسود الذى أثار كل هذه الضجة ؟



الفصـــل الثـــالث

ملخص لبعض ما جـاء بالكتـاب الأســود من اتهامات لوزارة النحاس باشا وللنحاس باشا

بين يدى الآن وأنا أكتب هذه الصفحات نسخة من الكتاب الأسود فى العهد الأسود ، بقلم الأستاذ مكرم عبيـــد باشا وهو نص العريضـــة ـ كما جـاء فى صفحة غلاف الكتاب ـ المرفوعة باســم الكتلة الوفدية المستقلة ، الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظـــم فاروق الأول ملك مصر » والكتاب موجه فى الأصـــل الى الملك الســابق ومقـــدمته قطعة من الأدب وخاصة عندما تحدث عن علاقاته بمصطفى النحاس ، واشفاقه على ما كان بينهما من صداقة ، نشفق أن تمس بســوء تلك الصـــداقة الحلوة التى بزت الأخـــوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا فتحابا ، وكانت محبتهما ـ فى نظرى على الأقل ـ نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبـة ، أو الرحمة » التى شاء الرحمن الرحيم ، ان ينفثهـــا مع الحياة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ، لا بل نشـــفق من أن نتنكر لماضينا فنجعل من ماضينا قاضينا ثم نشفق من عملية البتر فى ذاتها فهى تجرح مهما تنجح ، واخيرا فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن انفســـنا من ان تطلق عليها الذئاب الجارحة والشهوات الجائعـــة ، الجامحة » لعل الأستاذ الكبير مكرم عبيد ـ رحمه الله ـ الذى كان فعلا من اخلص ابناء مصر ، لمصر ، رغـــم ما وقع فيه من أخطاء ســـياسية سوف يغفرها ، له

تاريخنا الوطنى لصدق احساسه الوطنى ، ولشدة تعلقه بمصر ، لعله أحس بأن الكثيرين سوف يأخذون عليه انه ملأ كتـابه بالحديث عن كثير من الأمـور الصغيرة ، التى ما كان ينبغى ان يكون كتابه مليئا بها فكان رده على ناقديه « ما كنت يا مولاى لاشـير الى هـذه الصـغائر وغيرها من مثيلاتها مما سـيأتى تفصيله لولا انها صغائر تدل على كبـائر وأولى هذه الكبـائر ان الحـكم قد أشرف على الفوضى فى أيدى أشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو نفسـه محكوما بجمـاعة من التفعيين لا يملك من أمره نفعا ، ولا ضرا » •

وفى الصفحات الأربعين الأولى من الكتاب يلقى مكرم عبيد ، نظرة عامة على أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجـه من الوزارة ومن الهيئة السياسية التى يرأسها رئيس الوزراء •

ويلاحظ المتتبع لأفكار مكرم عبيد ، أنه لم يشـأ أن يطلق على تلك الهيئة اسـم الوفد ، لأنه ، لم يكن يـرى ان الوفد بصفته وفدا لايزال وفى الباب الأول من الكتاب الذى يحمل عنوان نزاهة الحكم : كان الفرع الأول عن استغلال النفوذ للحصـول على الثراء عن طريق الشراء والبيع والتأجير والتنظر على الأوقاف ويلخص مكرم عبيد تلك العمليات فيما يلى :

● شراء ١٤ س و ٧ ط ، ٨٠ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل من معالى فؤاد سراج الدين باشا بعقد وقع عليه أمام كاتب العقود بتاريخ ١٨ مارس ١٩٤٢ وسجل بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٢ •

● شراء ٢٢ س و ١٨ ط و ٧٤ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل من الخواجة اميل نسيم عدس بعقد وقع عليه ودفع الثمن فورا ومقداره ٥٨٢ مليما ، ٨٩٧٤ جنيها عدا مصاريف التسجيل •

● شراء سيارة من المسيو كوتيسيكا ثمنها ٣٠٠٠ جنيه الى غير ذلك من مشتريات ونفقات بلغت مع ثمن السيارة بضعة آلاف من الجنيهات•

● صفقات شراء لصبحى أفندى الشوربجى وشركائه من الأنسباء بمئات الألوف من الجنيهات •

ويتحدث مكرم عبيد عن كل موضـوع من الموضوعات التى سبقت الاشارة اليها بالتفصيل ثم يتحدث عن التنظر على الأوقاف واسـتغلال

النفوذ والبيع منه واليه : بيت النحاس باشا في سمنود ، لقد باع النحاس باشا منزله في سمنود الى وقف من المال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرون جنيها ثمن قمح وأرز ومسلي الخ على أن للزوجة المستحقة عشرين جنيها منها وفى عبارة أخرى فان النحاس باشا هو البائع والمشترى فى نفس الوقت ولقد يكون ذلك بدعة ولكنها بديعة وصفقة رائعة ولكنها مريعة وواقعة الحال انه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فردا من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفضه بصفته هذه أو بما استجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكري أو اذا شاء كزعيم شعبى غير انه قد بقى لرفضه صفة أخرى لها وزنها ولها ثمنها وهى صفة ناظر للوقف وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيلا عن الوقف لكى يسكنه رفعته كناظر الوقف طبقا لنصوص الوقف وقبض رفعته فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنا سخيا كريما ولم يتورع النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين من الوقف وهى أيضا رحمة من النوع المبتكر التى ينتفع منها الرحيم دون المرحوم ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها مثيلا من نظائرها فى استغلال النفوذ ضرب رفعته عشرة عصافير بريئة بحجر واحد ويستمر مكرم عبيد باشا فى الكلام عن تلك الصفقة فى أربع عشرة صفحة من كتابه الأسود يبتدع فيها عبارات أدبية جميلة أن رفعة النحاس باشا قد بلغ به الحنان والتحنن مبلغ الفن والتفنن هل هناك من هو أقدر من النحاس باشا على الجمع فى مسلك واحد بين النصيحة والتهديد والوعد والوعيد وانه فى نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى في منزله كناظر للوقف بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ووضعناه كما وضعه النحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم والحكمة ولو أنها حكمة من نوع « الرحمة » التى تسعى الى نفع أصحابها وتدخل البيوت من غير أبوابها : برافو مصطفى النحاس ومسكين مصطفى النحاس ٠٠ »

وينتقل مكرم عبيد بعد ذلك كله الى الحديث عن التنظر على وقف أحمد باشا البدراوى ويستفيض كما هى عادته فى الحديث عن هذا الموضوع معتبرا انه لا يقل خطورة عن سابقه فى ابراز معنى الاستغلال «استغلال النفوذ » لا استغلال المال بل لعلها أفضح لأنها أفصح فى معنى التحايل على الباطل بالباسه لباسا من الفضائل ثم يتساءل : أفلا تقوم النفس ولا تقعد بل لعلها تقعد مشمئزة أكثر مما تقول مستفزة لهذا

التلاعب السافر ، الساخر بالعقول وبالمشاعر بل وبمجرد الألفاظ والمظاهر ثم يتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن تاجير مصطفي النحاس لمنزل بالاسكندرية من أحد موكليه السابقين بايجار سنوى يبلغ حوالى مائتى جنيه والى صفقة الأطيان التى اشترتها حضرة صاحبة العظمة حرم النحاس باشا من آل عدس بسعر الفدان الواحد ١٢٠ جنيها مصريا وان هذا الثمن يقل كثيرا عن قيمة الأرض الفعليـــة التى قدرت فعلا بسعر يتراوح بين ٢٣٥ جنيها و ٢٥٠ جنيها للفدان الواحد و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ » ثم ينتقل من الفرع الثانى من الكتاب الى الحديث عن الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون فيتحدث مثـــلا عن اقامة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحـــكم فى أماكن متعددة مختلفة الانحاء والأجواء والأهواء : الباخرة محاسن وفندق « ميناهاوس » ثم استقراره أخيرا فى جاردن سيتى فى دار فاخرة زاهرة أرسلت صور من نقوشـــها وحجراتهـــا ومعداتها الى جنيف لتكون دعاية لرقى معاهد التربية وفخامتها فى مصر ، فى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات هانئات ولكن معهدهن الفاخر خاضـــع للحكومة التى يقوم على شئونها رفعته فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشـــية وضحاها ليهنأ رفعته بالمسكن الهنى المنشود : لا شىء وذهب رفعته ومن معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظنت التلميذات البريئات انها نفحة من نفحات الاهتمام العظيم بالعلم والتعليم لولا ان فاجأهن رفعته بنظرات فاحصة لما فى الدار من زخـارف وطرائف ومضى يتلمس ذا الجدار وذا الجدار ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه بســـــكان الدار وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة اللهفة على اختلاء الدار فى الحال وبلا اهمال أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيهـــا فى الشهر لا تزيد وهو ايجارها القديم الذى كان مقدرا قبل ارتفاع الأسعار ولم يكتف رفعة الحاكم العسكرى بهذا وحده بل استبقى من معـــدات المعهد ثلاجة ضخمة باهظة الثمن بحجة انها لا تصلح للعمل فى حى بولاق كما قيل انه استبقى ستارين جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بثمن كبير وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق •

ويتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن استئجار رئيس الوزراء للباخرة الحكومية محاسن ليقيم فيها هو وأسرته وكذلك استئجار ووزير المواصلات للباخرة كريم ليقيم فيها وأسرته أيضا » ٠

●

ثم ينتقل بعد ذلك كله الى التستر على التهم المنســـوبة لبعض الأقارب كرخص تصدير الزيت والجلود والسكر والسردين كما يتحدث

عن التموين وصفقاته وفساد ادارته وتفشى الوساطات وتفشى الرشـوة معها فى الصفقات التجارية والوظائف الحكومية والغاء الأحكام العسكرية وتعيين العمد وفصلهم بل وقبول الطلبة فى المدارس وفى هذا البـاب يشير الى عثوره على بوليصتين من مصلحة السكة الحديدية احداهما مؤرخة فى ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع والأخرى مؤرخة فى ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه أما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتـور محمود فكرى كان شقيق زوجته فكرى أفندى حامد زاهر من سعداء الطلبة الذى قبلوا فى الكلية الحربية هذا العام ومعاذ الله ان أذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشـوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية الحربية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام وهل هنـاك ما يمنع المجاملة كمظهر من مظاهر المعاملة ومهما يكن من أمر القيل والقال وسوء التجريح والتأويل فان الذى لاشك فيه ان هناك تصرفات خطيرة وقعت فى قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة وان فى هذه التصرفات خرقا جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والقوانين ويقول مكرم عبيد ان وزير المعارف قد أساء اسـتخدام مجانية التعليم كما انه أتاح لافواج من الشيوخ والنواب فرص قبول من يريدون فى المدارس ثم بقبوله وبهـذا الاسـلوب الذى ارتضته الوزارة وشـجعته ففتحت أمام بعض الشيوخ والنواب الوزاريين أبواب التدخل والوساطة والشفاعة فى كل صغير وخطير من شـئون الدولة سـواء منها صفقات التموين ومسـائل الموظفين وقبول الطلبـة فى المدارس واعفاؤهم من المصروفات وتعيين العمد وفصلهم فاذا وقفت فى مجلس النواب أطلب بيانا بالرخص التى أعطيت أو باسماء العمد الذين فصلوا أو عينوا وقف النحاس باشا يعلن امتناعه عن تقديم البيان المطلوب محتجا بأن تعيين العمد وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية وفى ظل هذه الذريعة وأمثالها يخرج بعض شيوخ العمد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يرتدون عما هم فيه من سعى : أو سعاية بل يزدادون فى تيارهم اندفاعا ، وانتفاعا ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستغلال نفوذهم : واستغلال مراكزهم الحزبية النيابية : حتى لقد عين بعضـهم فى لجان توزيع السكر ، بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثـاله أن تضـاعفت الوساطات ومن ورائها صنوف الروايات والاشاعات فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والاصلاح ، الى شىء آخر هو أبعد الأشياء عن طبيعة العمل ،

النيابى الصحيح .. ويخصص مكرم عبيد بعض صفحات كتابه للحديث عن الورود والزهور التى ترسل كل أسبوع الى منزل حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة . وعن البوكس ، الذى يحمل تلك الزهور وعن الأسطى حسن نوفل الذى يجب عليه اعداد البنزين الكافى فى البوكس ليكون تحت تصرف معاليه : كما يخصص صفحات أخرى عديدة . عن فضائح المحسوبيات والاستثناءات وعن المليون ونصف مليون جنيه لزيادة المرتبات وعن تخصيص ربع مليون جنيه لانشاء وظائف جديدة فى وزارتى التموين ، والوقاية وكلتا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب ، فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمرم الجديد ، بعد الحرب واذا قيل ان هناك منشآت جديدة ، تستلزم موظفين جدد فأين طريقة الندب والنقل من سائر الوزارات التى جرى عليها العمل حتى الآن ؟ لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية ، والاستثناء ، وحشر المقربين والأقارب فى وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتح الأبواب على مصاريعها فى ميزانية المرتبات والاجور ، للسنة القادمة !! ويعطى مكرم عبيد باشا الأمثلة الصارخة للاستثناءات : ومن تلك الأمثلة الصارخة ما أغدقه النحاس باشا ، ومن ورائه مجلس وزرائه ، على حضرة جورج دومافى بك مراقب الادارة الأوربية بمجلس الوزراء ، ويظهر أن الوزارة رأت من البر أن تشمل بنظرتها أمين صندوق مشروع ، البر وهو دومافى بك « اذ زادت معاشه ٢٤ جنيها فى الشهر فقط لا غير ومنحته الوزارة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه يستعين بها على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن مدة فصله السياسى ، ومد خدمته ثلاث سنوات أخرى نظير مكافأة شهرية توازى الفرق بين مرتبه الحالى ، ومعاشه » ومن تلك الأمثلة الصارخة أيضا اصدار وزير الزراعة عبد السلام جمعة باشا قرارا بتعيين الأستاذ على محمود طه وكيلا لمتحف فؤاد الأول الزراعى ، وترقيته الى الدرجة الرابعة مع ندبه سكرتيرا برلمانيا ، ثم نقله ـ أى الأستاذ على محمود طه ـ بعد ان انتخب عبد السلام جمعة باشا رئيسا لمجلس النواب ـ ليكون مديرا لمكتبه فى المجلس وترقيته الى الثالثة ، ولما يمض على ترقيته من الخامسة الى الرابعة ، شهران مع أن كادر الموظفين يحرم الترقية للذين لا يحملون شهادات عليا لأكثر من الدرجة الرابعة » وحضرته لا يحمل شهادة عليا » ولو انه أديب نابه ! ومثل ثالث للاستثناءات هو الأستاذ مأمون الريدى أمين ضريح المغفور له سعد زغلول اذ كان مرتبه حوالى ٣٠ جنيها فزيد الى ٤١ جنيها ثم يقول مكرم عبيد : انه استثناء متواضع اذا قيس الى ما صحبه من استثناء نادر ، حتى بين الاستثناءات الحاضرة النادرة ذلك أن الأستاذ مأمون كان قد عين أمينا للضريح حين تم بناء الضريح ، فى سنة ١٩٣٧ ، ولكن النحاس باشا رأى ـ ورأى وزراؤه

المساكين لأنه رأى – أن يرجع تاريخ تعيينه الى تاريخ وفاة الزعيم الراحل أى الى سنة ١٩٢٧ وبذلك أضاف الى معاشه عشرا من السنين هل سمع ، أحد أن شخصا يعين فى سنة ١٩٣٧ ويحتسب معاشه ، من سنة ١٩٢٧ ، وهل سمع أحد أن ضريحا انشىء فى سنة ١٩٣٧ يرجع به الى سنة ١٩٢٧ فيوجد الأمين قبل أن يوجد الضريح : وقد طلب منى النحاس باشا ، قبل خروجى من الوزارة ، أن أقر هذا الاستثناء العجيب ، فضحكت فى وجهه ورفضت ، ويروى مكرم عبيد – وباختصار فى هذه المرة – بعض نماذج للتحايل الفاضح فى حالات صارخة من حالات الاستثناء يذكر – مثلا – أسماء توفيق أبو علم ، وعلى أبو علم ، وعبد السلام عثمان ، ومحمد أبو الفتح ، والدكتور محمد فطين ، وعبد السلام الزقم أفندى ، وعبد الفتاح أفندى العريف ، والدكتور محمد نصر .. ثم ينتقل الى الحديث عن القرعة التى أجريت بين الأستاذين زكى عبد المتعال ، وحامد زكى لاختيار أيهما يكون عميدا ، لكلية حقوق الاسكندرية لأن الاثنين متعادلان فى درجة القربى لدى وزير المعارف : ماذا يفعل الوزير الخطير لحل هذا الأشكال الصغير الكبير ؟

تفتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ الى وسيلة لم يفطن لها أحد قبله من رجال العلم ، رفعا لمستوى العلم ، فعمد الى القرعة لتقول كلمتها الفاصلة ، فى المفاضلة بين الكفايتين العلميتين أيتهما أليق بالعمادة ، من غير اخلال بصلات الصداقة ، والمودة ، وفعلا اجتمع وزير المعارف بمدير الجامعة وسكرتيرها العام وألقى ورقتين فى طربوشه ثم التقط احداهما ، فاذا بالعمادة ، الرفيعة العماد ، من نصيب الأستاذ زكى عبد المتعال وبناء عليه ، كانت له العمادة فى غير ابطاء ، ولا هوادة ، ولكن للمحظوظين أرزاق لو فى العراق فقد تبين أن هذا البلد الشقيق فى حاجة الى عميد لكلية الحقوق ، بحيث لايختلف فى فرص الكفاية عن زميله فى جامعة فاروق ، فعين الوزير ، لتلك العمادة ثانى الاثنين الذى بقى هو حضرة الأستاذ حامد زكى وهكذا أسعفه النصيب رغم اليانصيب .

ويكتب مكرم عبيد عن واقعة حدثت للأستاذ على بك بدوى – ولعلها من الوقائع ، القليلة المشرفة ، التى وردت فى الكتاب الأسود لأن الكتاب كان مخصصا للواقع الأسود ، يقول مكرم عبيد باشا ، الأستاذ على بك بدوي هو ذلك العميد الحق والرجل الحق ، الذى جردته الوزارة من العمادة ودفعته دفعا الى الاستقالة . لأنه اجترأ أن يناقشها الحساب فى نظام الاحتساب ولقد اعترض حضرته على تخطى بقية الأساتذة فى الكلية مستندا فى اعتراضه الى أن خمسة من الأساتذة هم أسبق فى الأقدمية من الأستاذين اللذين وقعت عليهما القرعة فرقيا الى الدرجة الأولى ، عن طريق

الاستثناء ، وطلب حضرة العميد للكلية ، أن يتساوى الأساتذة الأقدمون مع زملائهم المحظوظين ان لم يكن فى المرتبة ففى المرتب ، ووعده بعضهم خيرا ولكن الوزارة ، التى تحتفظ بالخير لمحسوبيها من أهل الخير رفضت أن ينصف بقية الأساتذة وأخطر العميد على بك بدوى بهذا الرفض فاحتج عليه مصرا على المساواة فى الحقوق على الأقل بين أســـاتذة الحقوق : يا للمسكين ، أيعترض على المحسوبية فى وزارة رأس مالها المحسوبية ؟ وهل فات هذا المعلم ، أن يتعلم من المثل الذى ضربه فضرب به مكرم ثار الوزير وثارت الوزارة بنقل العميد على بك بدوى رغم اللوائح ، والقوانين الى جامعة فاروق ليكون أستاذا وأستاذا فقط بكلية الحقوق فيها والويل لاستقلال الجامعة والتقاليد الجامعية من مخالفة قانون المحسوبية فانه لقانون فوق كل قانون ذلك الذى يقول له الحاكم العسكرى « كن فيكون» استقال الأستاذ على بك بدوى احتجاجا على هذا العبث بكرامته وباستقلال الجامعة وأضرب الطلاب واحتج الأساتذة متضامنين مع عميدهم المستقيل ولكنهم فيمـــا يظهر لم يقدروا مقدرة الوزارة فى التنكيل فلقــــد أخذت وزير المعارف العزة بالاثم ، فعمل على فصل أحـــد الأساتذة المحتجين الجريئين ، هو الدكتور محمد هاشم ، واعتقل ، أى والله اعتقل أستاذا آخر هو الاســـتاذ بدر لا لسبب الا لأنه فى نزق الشــــباب لم يحسب ، ولو بعض الحساب ، لقانون الاحتساب وعندما يتحدث مكرم عبيد باشا عن ديوان المحاسبة ورئيسه أمين عثمان باشا ، يسميه ديوان المحسوبية ، ويفرد مكرم باشا ، بعض صفحات الكتاب لسكرتيرى أمين عثمان وعددهم ١٧ سكرتيرا وقد أغدق عليهم العلاوات والدرجات ، ثم يتحدث أيضـــا عن أقارب ومحاسيب أمين عثمان باشا وعددهم ٢٢ شخصا ، ويذكر حالة كل قريب أو « محسوب » والعلاوات ، والدرجات ، التى حصـــل عليها وكان من بين الحالات التى ذكرها مكرم عبيد باشا حالة « ٠٠٠٠ » زوج ابنة مرضعة أمين عثمان باشا الذى لا يحمل شهادات ، وقد رفع مرتبه من ٦ جنيهات الى ١٥ جنيها وكذلك حالة أخ زوج بنت المرضعة وقد منح درجة وأربع علاوات ، وكذلك حــــالة « ٠٠٠ » المحسوب الأعظـــم ، للمحتسب الأعظم الذى وثب مرتبه فى بضعة أشهر من حوالى ثلاثين جنيها الى سبعين جنيها فى الشهر ، ثم تحدث عن محسوبيات مصطفى النحاس باشا ويقسمهم الى عدة فروع ١ ـ الانسباء والأقرباء ٢ ـ المحسوبون من الموظفين ٣ ـ محسوبو مشروع البر ٤ ـ الموظفون الذين أدوا خدمات ، خاصة ، أو أقاربهم بصدد رفقى عبد العال والبندراوى ٥ ـ الأطباء الذين يعـالجونه ٦ ـ خـدم المنزل ٧ ـ محســوبو الصـدقة ٨ ـ محســـوبو المحسوبين ، وعدد هؤلاء الاقارب والانسباء أربعون شخصا أما محسوبو النحاس من الموظفين ومن محسوبية الخدمات الخاصة ، ومحسوبو لجنة

السيدات ومحسوبية الأنصار ، و « محســـوبو السفاهة » ومحسوبو المحسوبين ، فان عددهم ، ستون شخصا من بينهم شفيق أفندى ، الذى قام بعملية اصلاح راديو رفعة الباشا فمنح علاوة استثنائيـــة قدرها ٢٤ جنيها وحسن المراسلة فى خدمة الباشا ، وقد رقى الى كونستابل فملازم ثان ولعلها ، كما يقول مكرم باشا ـ الحالة الوحيدة فى بابها ، الفريدة بين أترابها أن يتحول المراسلة الخادم الى ضابط أما محسوب السفاهة ، فهو أحـــد كتاب الوفد : الكاتب السفيه ، الذى يكتب فى جريدة المصرى تحت امضـــاء « ع » ويهاجم باســـم الوزارة الحاضرة معارضيها الشرفاء ٠٠ وقد يكون غريبا أن يسمح لموظف بالاشـــتغال بالسياسة علانية ، وفى وضح النهار ولكن الأغرب منه أن تسخره حكومة تحترم نفسها لكى يشتغل بالسياسة القذرة السبابة ٠ ضد خصومها الكرماء ، على أنفسهم و ٠٠ و ٠٠ ويقول مكرم باشا : يكون مجمـــوع الأقارب والمقربين للنحاس باشـــا مائة من الموظفين وهو رقـــم لايدل على حقيقة الواقع ولو أنه يكفى من باب التمثيل على فضـــائح المحسوبيـــة وما تنطوى عليه من أسباب ودوافع ، واذا كان من الطبيعى أن يختص رفعة رئيس الحكومة ، بنصيب الأسد فمن الطبيعى أيضـــا ، أن يختص الوزراء بنصيبهم فى المحسوبيات مع الاحتفاظ بالنســـبة فى العدد ٠٠ ويتحدث مكرم عبيد باشا عن محسوبيات عثمان محرم « ٦ حـــالات » ومحسوبيات حمدى سيف النصر « ٨ حـــالات » ومحسوبيـــات صبرى أبو علم « ٨ حالات » ومحسوبيات نجيب الهلالى « ٨ حالات » ومحسوبيات عبد الفتاح الطويل « ٥ حالات » ومحسوبيـــات عبد الهادى الجنـــدى « ٥ حالات » ومحسوبيات فؤاد سراج الدين « ١٠ حالات » ومحسوبيات كامل صدقى ، حالتان ومحسوبيات عبد الحميد عبد الحق ٣ حالات ٠

وكنموذج لمحســـوبى الصدفة ، يروى مكرم عبيد أن الدكتـــور محمود رمزى ، كان يسكن بالعمارة التى يسكنها وزير الشئون فرقى الى الدرجة الخامسة ، وأن كامل أفندى جرجس هو محسوب الصدفة الخاطئة لأن أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة ، ظن خطأ ، أن كامل أفندى من طرف الدكتور عبد السيد باشـــا فعينه فى ديـــوان المحاسبة ومنحه علاوات استثنائية ثم تبين له فيما بعد أن الدكتور عبد السيد باشـــا لم يبذل أية وساطة لمصلحة هذا الموقف ، ولكن سبق السيف العذل فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان وكان ما كان جريا على الخطط المأثورة عن سالف العهد والأوان ٠

وبعد مجىء دور محسوبى الأستاذ غنام « حالتان » ودور عبد السلام فهمى جمعة الذى لا يسعى الى المحسوبية فحسب ، بل انها تسعى اليه

سعيا حثينا وخبيثا معا ذلك ان للوزارة مصلحة فى خطب وده ، كما أن لسعادته مصلحة فى خطب ودها ، والأخذ بيدها «١٢» ثم محسوبو الأستاذ أحمد حمزة « أربع حالات » بالاضافة الى « ٢٥ حالة أخرى » ثم حالات أخرى « ٣٣٠ حالة استثناء من الاستثناءات الصارخة ، الخارقة ، لكل قاعدة ، ولكل عدل ، ولكل عقل ، وما خفى كان أعظم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ ثم يفرد ، مكرم عبيد باشا صفحة ونصف صفحة تحت عنوان ، آخر فضيحة قصة حرم ، سفيرنا بلندن ، ترسل له برقية بالشفرة لشراء قرد ، لحرم النحاس باشا ، بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ويقول مكرم فى مقدمة تلك الفقرة : لقد عنيت فى هذه العريضة عناية خاصة بألا أعرض لشئون النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام ٠ ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص ، والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ، ولأهله ، ووزرائه ، فهو يهيىء لهم البيوت يسكنونها أو يؤجرونها والأطيان يشترونها والأوقاف يتنظرون عليها والمحسوبية يوظفونها والبنوك يحتلونها والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها والخمور ، والبضائع يستوردونها ، وأخيرا وليس آخرا ، فها هى ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية ، فى مصر ، وسفارتنا ، المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها ، وفى نهاية الفقرة ، الخاصة بالفراء يسائل النحاس باشا من أين لك كل هذا يا سيدى النحاس باشا ، وقد كنت الفقير ، الى وجه الله تعالى ؟ ثم يقول دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكى عليك ، ولك ٠

ويكون الباب الثانى من الكتاب تحت عنوان القسم السياسى ورغم انه من أهم أبواب الكتاب ، الا أنه لا يحظى من مكرم باشا بأكثر من ٢٢ صفحة وأول موضوعات هذا الباب : طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستورى وفيه يقول ، سار النحاس باشا فى استغلال السلطة العسكرية ، الى مدى لم يصل اليه أحد قبله ، ويتحدث عن اعتقال النحاس باشا ، لعلى ماهر باشا ؛ ولمحمد طاهر باشا ، ولعباس حليم وكذلك ، اعتقاله للدكتور فهمى سليمان ، ولعدد من طلاب الجامعة والأزهر الشريف ، من غير ما تهمة الا مناصرتهم للكتلة الوفدية ولكى يبرهن النحاس باشا ، للناس انه حاكم عسكرى بز أسلافه من الحكام العسكريين البريطانيين حينما قبضوا علينا أصدر أمره الى البوليس المصرى باقتحام المنازل قبل الفجر ، ويا ويل الآمنين الوادعين ٠

ويستمر مكرم عبيد باشا ، فى الحديث عن الاعتداء المنقطع النظير ، على الحريات الدستورية ، وديمقراطية الحكم : يتحدث عن العبث بالحكم

النيابى ، وتقاليده ، عن خنق حرية الصحافة والعبث بحرية الجماعات وبحرية الانتخابات ، وبنزاهتها ، ثم عن التفريط فى حقوق البلاد السياسية ، ثم يختتم كتابه بكلمة يعبر فيها عن مشاعره الشخصية عندما كان يكتب ذلك الكتاب وتلك العريضة فيقول : ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسى ، وأجاهد ، حتى لكأننى شخصان فى واحد ، هذا يمنعنى وذاك يدفعنى ، هذا ينادى ، ألا رحمة بالصديق وان غدر وذاك يصيح ألا عونا للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشرر ، هذا يذكرنى وذاك يحذرنى : هذا يذكرنى بماضى الألفة والوداد ، وذاك يحذرنى ألا أهدر فى سبيل الصديق ما بذلته فى سبيل الوطن من نصيحة وجهاد » .

ولكن ماذا فى الكتاب الأسود بالتفصيل ، وقبل هذا التفصيل .. لماذا كان الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد باشا أيضا بالتفصيل ومن وجهة نظر مكرم عبيد باشا نفسه ؟ .





البـاب الثـالث

الفصل الأول

من وجهة نظر مكرم عبيد باشا :
لماذا كان الخلاف بيني وبين النحاس باشا

الكتاب الأسود ، رضيت عنه أم غضبت منه وافقت على كل أو بعض ما جاء فيه أو اعترضت • جزء من تاريخ مصر فى الأربعينات ، لايمكن أن يقتطعه ولايمكن أن نتجاوز عنه •

ولعلها المرة الأولى أن تقرن الكتابة عن الكتاب الأسود بالكتابة عن الكتاب الأبيض •

ولعلها المرة الأولى أن ينشر معا ـ وفى وقت واحد ـ ملخصات وافية شافية لكل ما فى الكتابين الأسود والأبيض ، الشيء ونقيضه ، الاتهام والدفاع ولعلنا اردنا بذلك كله أن نسجل بالموضوعية والحيدة أهم حدث سياسى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ : يقول مكرم عبيد باشا :

يدفعنا الواجب المرير ـ وهل من واجب أمر وأقسى من ذلك الذى يضطر الانسان الى أن يقتطع لصالح المجموع قطعة من نفسه ، ولصالح اليوم والغد بضعة من أمسه ـ يدفعنا ذلك الواجب العام الى أن نعرض على جلالتكم مساوىء الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله • وما كنا علم الله لنجد من أنفسنا دافعا ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن أداة الحكم فى البلاد قد فسدت على أيديهم الى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس من انتاجها ، ومن علاجها •

ومن ثم لم نجد أمامنا سبيلا توحى به أحكام الدستور ، بل وطبائع الأمور ، الا أن نفزع الى ساحة ملكك انقاذا للوطن المعـــذب بدائه ـ وما أوجع داؤه الا من أبنائه ! ٠

ولقد رأينا أن نتقدم فى هذه العريضة بالوقائع مفصلة ، ومع كل واقعة دليلها ، تبيانا لأسباب الخلاف الوزارى الأخير وما ترتب عليه من آثار خطيرة مخزية ، لا تزال قائمة ومستمرة ٠

وحسبك يامولاى ان تلقى بنظرك الكريم على الوقائع الخطيرة المبينة فى هذه العريضة ، فهى ناطقة بذاتها من غير ما ناطق ٠ ولكنا ندرك أن الكلام مهما تكن قيمته الموضوعية فقد يتلون بعض الشىء بلون واضعه ، فهل نحن فيما نعرض مدفوعون بدافع الغيظ أو الحنق ، فترانا نقول فى غضبة قولة الصدق ؟

كلا يا مولاى ، فما كنا لنقبل حتى هذا التلوين لصدقنا والتهوين من حقنا ٠٠

ففيم وعلام نحنق ، وقد كنا فى كل أدوار الخلاف نشفق ، ونأبى الا أن نشفق ٠

نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشامخ الذى ساهمنا فى تشييده حجرا فوق حجر ، وفى تخليده أثرا بعد أثر ، معتصرين فى ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين ٠

نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى فى عهد الاســـتقلال لوثة تدنسه ، بعد أن طهره الشهداء بدمائهم ، وصهره المجاهدون بدم القلب وعرق الجبين ٠

نشفق من أن تمس بســـوء تلك الصداقة الحـلوة ، التى بزت الأخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا ، وكانت محبتهما ـ فى نظرى أنا على الأقل ـ نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة أو الرحمة التى شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر ، ليستعين بهـــا الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ! ٠٠

لا بل نشفق من أن نتنكر لماضينا ، فنجعل من ماضينا قاضينا !!

ثم نشفق من عملية البتر فى ذاتها ، فهى تجرح ، مهما تنجح ٠٠

وأخيرا ، فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا ، من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة ، والشهوات الجائعة الجامحة ٠

بذلك كله كنت يامولاى ـ وما كان لى الا أن أكون ـ ناصحا لا فاضحا فى كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينى .

فلما كنت فى الوزارة واستفحل بيننا ذلك « الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره » ـ على حد تعبيره فى كتاب استقالة الوزارة ـ لم أدخر جهدا فى نصحه وتحذيره مما كنت أراه ـ ويراه الوزراء أنفسهم ويتهامسون به فى مجالسهم دون أن يجرأوا على الجهر به أمامه ـ من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته فى الصميم ، ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتموين والهدف المباشر لهذه التصرفات التعسة التى أريد بها أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والأنسباء ، حتى لا تفلت الفرصة السانحة ، فتفلت الصفقات الرابحة ، من أيدى طلاب الربح والثراء ، ولو على حساب الفقراء والجائعين .

ولم تكن تلك المطامع الأشعبية لترضى ـ أو لتقدر ـ أن تصبر ، فتبقى طى الكتمان والأوراق ـ بل راح أصحابها يرسلون الصيحة بعد الصيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين ، متململين، متوددين ، متوعدين ، فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ، وليس مثل الطمع يامولاى شهوة هى أقوى ماتكون ضد صاحبها منها ضد غيره .. فلفرط ما يطمع الطامع فى مال الغير دون وزن أو تقدير تراه وقد اختلت موازين تقديره ، ولفرط ما يصبو الى مطمع عز أن يوجد ، أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ ، تراه يجزع بقدر ما يطمع فيستنفد الجزع ما بقى من صبره ، ويفضح الطمع ما خفى من أمره !!

ومن ثم ، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانسباء المتحكمين ـ أو الحكام غير المسئولين ـ صبرا على مطمعهم فى الثراء السهل ـ والجزل ـ فكان البعض منهم يأتون الى وزارتى المالية والتموين ويصيحون أمام كبار الموظفين (١) انى اذا ما أصررت على خطتى فى منع رخص التصدير عنهم ـ مع أن هذا المنع كان عاما يسرى عليهم كما يسرى على غيرهم ـ فانهم سيخرجوننى من وزارة التموين ، بل من الوزارة ، أصلا وفصلا !!

وما كنت يامولاى لاشير الى هذه الصغائر وغيرها من مثيلاتها مما سيأتى تفصيله لولا أنها صغائر تدل على كبائر ـ وأولى هذه الكبائر أن الحكم قد أشرف على الفوضى فى أيدى أشخاص غير مسئولين ، وأن الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النفعيين ، لا يملك من أمره نفعا ولا ضرا .

ولكنني لم أكن لأعبأ بهؤلاء ، ولا بما وعدوا أو توعدوا ، لولا أن جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصيا يتصل من وراء ظهرى بالمرؤوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء أنسبائه السكر والأرز الخ ۰ من غير علمى (وسيأتى تفصيل ذلك مؤيدا بالمستندات فيما بعد) كما حاول رفعتــه جهده أن يمنعنى من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد أنسبائه وتقديمهم الى المحاكمة العسكرية (وهى فضيحة سأفرد لها بابا خاصا فيما يلى) ـ الى غير ذلك من محاولات ، فشفاعات ، فمحسوبيات ، فتعهدات ، فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين ، وتجعـل من اسلوب الحكم ألعوبة ومفسدة معا ۰

حيال ذلك ، لم يكن أمامى الا أن أتخير بين سبيلين أسهلهما وعر : اما أن أشترك فى الوزر ، أو ألا أشترك فى الوزارة ـ اما حياة الوزير ، أو حياة الضمير ـ ولقد آثرت يامولاى هذه الحياة الأخيرة لأنها حيـــاة الشرف ولو فى عينى نفسى ۰۰ ولكن الله فى عدله ورحمتــه أبى الا أن يشرف موقفى فى عيون الناس أيضا ۰۰ ، فالحمد لله الذى قضى ولطف، وأولانى شرفا ليس بعده من شرف !

لم أجد بدا اذن ، وقد أعيتنى وسائل النصح والتحذير ، من ان ابرىء ذمتى بتقديم استقالتى ، وأعربت له عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة ، وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له وغيرتى على سمعته ، وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وســـيلة بقيت لى الا أن استقيل من منصبى ، على أن يتخير هو صيغة الاســـتقالة ومناسبتها ، ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به ان يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء ۰

وهل أنا فى حاجة يامولاى الى التدليل على انى لم أقصد من وراء اســتقالتى احراجــا بل علاجــا ؟ فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من انى ما كنت أختلى به فى أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذنى ذكرياتى ، فتخنقنى عبراتى ، فأبكى ويبكى ، ثم يعدنى باصلاح الحال فاعدل عن فكرة الاستقالة ۰۰ ثم نفترق متوادين ، متعاهدين ، ولكن الى حين ! ۰۰

أجل ، الى حين يتسنى للعوامل التى كانت تكتنفه ، وتستهدفه . أن تفعل فعلها فيه ، فاذا بالرجل يتبدل ، واذا بالعزيمة تتخاذل فتتضاءل ، واذا باللاحق التالى شر من السابق الأول ۰

اجل ، الى حين يجدون المستحل للمستغل ·· فالثراء اللين الهين في متناول اليد ولا يحتاج الا لرخصة من وزير المال ، ليدخل فى الرزق الحلال ! ·· والوظائف الضخمة الدسمة ليس بينها وبين ذوى الحظوة ، الا خطوة ، فاذا ما مهد لها الطريق أيضا مع وزير المال ، أصبح الاستثناء هو القاعدة ، وفتح باب الرحمة لذوى الأرحام والهمم القاعدة ·· وبهذا يكون الاستثناء فى منطق الوزارة هو الحلال عين الحلال ، وان يكن فى منطق القانون هو أبغض الحلال !!

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة فى سبيل استرضاء وزير المالية بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت معى كل وسائل الاكرام والاغراء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان لى ان أشير الى شيء منها لولا أنها تلقى ضوءا على حقيقة الخلاف وتطوراته ، ولولا أن بعض الخادعين أو المخدوعين قد تعمدوا أن يصوروا من الخلاف صورة شوهاء لا تشف عن حقيقة ، ولا ينفذ النظر منها الى خبيئة ·

ولعلهم وقد أعيتهم الحيلة فى تصوير الخلاف للناس على النحو الذى ترتضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو فى القليل يشفى الغلة ، راحوا يتلمسون له علة خلاف ما يعرفون عن العلة !

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداء شخصى بين النحاس ومكرم ؟ كلا فمن يصدق مثل هذا العداء المفاجيء من غير ما سبب جدى يدعو الى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجاريب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضع وعشرين من السنين ، حتى بلغت مبلغ الاخاء ·

أم هل يصورونه خروجا على مبدأ من مبادىء الوفد أو خلافا على نظام الحكم نفسه ؟ كلا فأين هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج على الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأييد الزعامة عليه ؟ ·

اذن فليصوروه تنازعا شخصيا على السلطة فى الحكم — ومادام الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما فى الحكم فلعل فى مظهر الأمر ما يغنى عن نبش الحقائق ، والتحرى الدقيق للدقائق ! ··

هذا ما صوروه للناس للتضليل ، وقليل من الناس من لا يصل اليه ، أو يسهل عليه ، التضليل !!

ولكن هل أنا حقا قد جردت من كل سلطان — أو بعض السلطان — فى الوزارة الأخيرة فلهذا غضبت وحنقت ؟ ··

ولعل الرد البسيط على هذه السخافة انى اذا كنت قد غضبت لنفسى أو لسلطتى لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجى منها فى كل مرة أتيحت لى فيها الاستقالة وقدمتها فعلا ·· أو لخرجت من الوزارة بعد تعيين وزير آخر للتموين احتجاجا على انتقاص سلطتى ! ·· وعلى البواعث المخزية التى دعت الى هذا التعيين ، وسيأتى تفصيلها ·· ولكن الأمر كان على النقيض من ذلك ، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد ان ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة السامية التى بدت من جلالتكم للتوفيق بينه وبينى ، ولكنه رفض وأصر على رفضه ، فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا ، وهو الذى أراد ان يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ، ويستثنى كما يشاء ــ الا أن يشاء الله غير ما يشاء ! ·

هذا هو المنطق الحق ، وللمنطق دلالته وحكمه ·

ولكنى لا أقنع به وحده ، وللوقائع منطق يكون أسمع قيلا ، وأقطع دليلا ، من كل منطق نظرى ·

وحسبى للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته الأخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لى فى أية وزارة سابقة أن أذكر الوقائع الآتية :

١ ــ عهد الى بوزارتى المالية والتموين وهما محور الوزارة ونقطة ارتكازها فى أى وقت ، ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب ناشبة على الأبواب ·

٢ ــ كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى انى اعترضت ــ لأسباب لا تمس شخصه ــ على ادخال نسيب له فى الوزارة ــ هو حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ــ فقبل منى اعتراضى وسلم بوجاهته ·

٣ ــ كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب من سعادة السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة احتفاظا بكرامة العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا تأخير هذا المسعى الى ما بعد تمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة اذا لم يصدر التصريح البريطانى أولا وقبل كل شىء ، وقد تم ذلك فعلا واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر اجتماعنا رفعة النحاس باشا وأحد حضرات الوزراء ·

٤ ـ الحث في وجوب حظر المحسوبية والاستثناءات حظرا تاما حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذة في سنة ١٩٣٧ ، وأصررت على أن نضمن خطاب تشكيل الوزارة عهدا صريحا منا بمنع الاستثناءات ، وفعلا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمي في وثيقة تشكيل الوزارة التي رفعت الى مقامكم السامي ، فنصت على أن الوزارة تيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الا وجه ربك ذي الجلال .

٥ ـ عهد الى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها ، فكان من نصيبي وضع هذا الخطاب وتحريره .

٦ ـ عهد الى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له .

٧ ـ وضعت سياسة التموين على اختلاف فروعه ومواده ، واقترحنها على مجلس الوزراء فأقرني عليها ـ ثم أنشأت مجلس التموين الاستشاري وأعدت تكوين اللجنة المشتركة فضممت اليها ممثلي أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان ، وكنت أتصل بالسفير البريطاني مباشرة في هذه الشؤون ـ وكان من عملي أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت في خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التي تضمنها على مجلس الوزراء ، وتوجت جهوداتي المتواضعة في هذا الصدد بأن أتيح لي الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتي المالية والتموين على جلالتكم فلقيت من حدب جلالتكم وتشجيعكم الكريم ما شد من أزري ، وأعانني على أمري ، وأطلق لساني بالشكر والدعاء وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتي في هذا السبيل .

فأين أين يامولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتي ، وقد كدت أنوء بما حملني اياه من أعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها في حدود مهمتي .

★★★

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

كلا ، بل كان جونا صفاء لايشوبه كدر ، وثقة لا يعدوها حذر ، الى أن نزغ شيطان المال بيننا فشاء وقدر !

ذلك اننا لم نكد نستهل عهدنا في الحكم متصافين ، متضامنين ، حتى بدا لأهل النحاس باشا وأنسبائه أن يغتنموها فرصة لطلب الثراء ، على يدي صديق النحاس في الضراء فكيف بالسراء ..

فجاءنى بعض هؤلاء الأنسباء يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع ألصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كميـــة هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات ، وأيد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكننى انتهيت بعد بحث الى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التى منحت فى عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ـ ثم تلت هذه المحاولة محـــاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا اعطاءهم الســـكر والأرز الخ · من وراء ظهرى ـ ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشـــأ النحاس باشا أن ينسى شخصه متفردا ، كما لم ينسه مزدوجا ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر ـ وان يك غير مشكور الأثر ـ لاستدرار الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدراوى بسمنود منتفعاً من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة فى مثل هذه الشؤون ـ واقترنت هذه المساعى جميعها بمسعى خطير آخر هو محاولة منعى من السير فى تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أنسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا ـ كل هذه الأسباب متلاصقة متلاحقة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال ـ وقد أسعف الحال ـ اثارت الخلاف بيننا ونفخت فيه ·

حينئذ ، وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر المجن للصديق القديم ، الذى أراد للحكم ولهم خيرا ، ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصيا ماديا ، وفهمته وطنيا معنويا ·

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس فى صدره أن انظر الى مكرم يمنع عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى ســـمعة الخير ·· ، فلم يكتف بمنع خيرات التموين عن الأهل والأقربين ، بل راحت الجرائد تلهج باســـمه فى حماسة ، ولو فى غير كياســـة ، انه هو الذى انقذ البلد من المجاعة وضمن لها المؤونة والتموين ·

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نبتت فكرة الدس فى الصحافة ضدى ـ ثم تلتها فكرة التخلص منى كوزير للتموين ـ وأخيرا لما لم يفلح ضدى الدس ، أو يثمر معى الدرس ، استقر الرأى على اخراجى من الوزارة أصلا ·· ولكن الناس لم يقيموا وزنا لما قال أو فعل النحاس ـ اذ لم يعد هو النحاس ـ فراح الوفديون شبانا وشيبا يهتفون لمكرم النزيه ! ·

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد الهمته غريزته الى أسباب الخلاف فجمعها فى كلمة واحدة « مكرم النزيه » ·· ولما كانت

النزاهة فى وقت ما وقفا على رئيس الوفد ٠٠ فليفصـــل اذن مكرم من الوفد سكرتيرا ، ثم عضوا ، وليمح اسمه ورسمه من الصحافة ، والبرلمان؛ ومن أذهان العباد ، بل ومن تاريخ الجهاد ! ٠٠

ولم لا ؟ أليس النحاس باشا حاكما عسكريا عاما ، يأمر فيفزع منه البشر ، أو فيفزع اليه القدر ! ٠

وفيما يلى يامولاى بيان موجز لتلك المراحل التى مرت بها عقلية النحاس ومن الى النحاس ـ حينما بدأوا يتنمرون لى ، ويأتمرون ضدى ، لاستمساكى بنزاهة الحكم :

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى فى الصحافة ، وعلى الصحافة ٠٠ فان الصحافة كانت تعنى اذ ذاك ـ كما تعنى الآن ـ بشؤون التموين فتنشر الشىء الكثير عن الاجراءات التى اتخذها أو سيتخذها وزير التموين ازاء المهربين أو المختزنين أو لتوفير مؤونة الشعب ولباسه ، ولكن هذا النشر الطبيعى عن وزارة هى أولا وقبل كل شىء وزارة للجمهور لم يرق فى أعين الأهل والانسباء الذين منع عنهم وزير التموين خيرات التموين ، وصفقات التموين ، ولم يكتف بذلك بل راح يحقق معهم فى مخالفاتهم ضد التموين ٠

وكانت اليد التى غللتها عن اقتناص المال هى هى التى امتدت أولا بالدس ضدى كوزير للتموين والمال ٠٠ فاستدعى بعض الصحافيين الوفديين الى الباخرة محاسن واتصل بالبعض الآخر وصدرت اليهم جميعا الأوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده ، وأن لاتبرز أحاديثه ، وأن لا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير !

انزعج أصحاب الصحف الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير والمفاجىء ـ ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علل ومعللات ـ فافضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة التى لم يفصم الزمن عراها بين رئيس الوفد وسكرتيره العام ، وكان المساكين يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الأوامر الجديدة والتقاليد القديمة ٠٠ ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت الى الصحف بيانا عنوانه : (بيان رسمى من وزارة المالية) يشير الى رفع سعر قصب السكر لمصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصرى البيان فى مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشارى للسكر » ثم نشرت البيان بحروفه كما ورد لها وفى مستهله : « جاءنا

من وزارة المالية ما يلى » ٠٠ وهكذا وفقت المسكينة ما أمكن التوفيق بين العنوان والبيان ، وبين الوقيعة والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفديين الذين أبت وفديتهم ، ورجولتهم ، أن يطيعوا الأوامر الصادرة ضد سكرتير الوفد حضرتا الأستاذين محمد جلال الحمامصى فى « المصرى » وأحمد قاسم جوده فى « الوفد المصرى » ، وقد لقى كل منهما الجزاء وفاقا باخراجه من البرلمان ! ٠٠ وكان اخراجا له مظهره الفاضح ، وثمنه الفادح ، ودفع الثمن كله أو جله رئيس الحكومة شخصيا وبالذات ـ اذ بذل المسكين نفسه فى ذلك اليوم وأيما بذل ، فى سبيل الظفر بجعل وأيما جعل ! ـ هو أن يحمل الى بيته رأسى قاسم وجلال على طبق ٠٠ حتى ولو ظل قابعا فى البرلمان الى ما بعد منتصف الليل ، فاطبق الظلام وانطبق ! ٠

وفى ذات يوم جاءنى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح « صاحب المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقا مما حدث له ، وقص على ما دار بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من اللياقة ذكره ، ثم استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه بعد ذلك ، فقال ان رفعته أرسل يطلبه الى ميناهاوس وأمره بأن لا ينشر أى خبر عن أى وزير من الوزراء فى العامود الذى تنشر فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ولا فى العامود المجاور له ، بحيث لا ينشر تحت « الرئيس الجليل » ولا فى جواره أية اشارة الى وزير من الوزراء ! ٠٠

وكانت الحكمة من هذا الأمر الجديد غير خافية عليه ولا على ، فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين حين وآخر أخبارا عنى تحت عنوان « المجاهد الكبير » فى عامود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو أريد له أن يمنع هذا التقليد الشكلى الذى جرت عليه الجرائد سنوات عديدات ، فاطلق المنع وعممه على الوزراء جميعا حتى لا ينفضح ما كان مفضوحا من غرض ، ومن مرض ! ٠٠

وفعلا نفذت الأوامر بدقة متناهية ، فمنذ ذلك الوقت حتى خروجى من الوزارة لم يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العامودين المقدسين ، لا بجوار « الرئيس الجليل » ولا تحته ، رغم أن التشريفات الملكية نفسها بما لها من مقام سام كانت ولا تزال تنشر على رأس عامود ثم يليها أو يجاورها أى خبر عن عباد الله الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من أفراد الشعب الأمين ٠

وما كان المجال ليتسع يامولاى للاسترسال فى تحليل هذه العقلية الجديدة التافهة وما ترتب عليها من أمثلة تافهة كالتى ذكرتها ، لولا أن

هذا التحليل النفسانى يفسر الكثير مما خفى عن الناس وما يعانيه الشعب من آثار حكمه ، فقد اقتنع الرجل ـ أو أقنعه المحيطون به ـ أنه قد أصبح الحاكم بأمره وان حلفاءنا الانجليز يؤيدونه فى هذه المرة لشخصيته كمصطفى النحاس ـ لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية ـ وقد صرح هو بذلك كما رأينا فى احدى الولائم التى أقامها له بعض الشيوخ والنواب الوفديين ـ فلم يكن بد اذن من أن ينتفع هو وأهله من هذه الفرصة الذهبية التى قد لا تسنح فيما بقى من العمر ـ والدوام لله ـ ولم يكن من بين أنصاره رجل يخشى الخاشون مقاولته ونفوذه الشخصى والسياسى عليه الا مكرما ، فحاولوا استرضائى المرة بعد المرة فرفضت .

ماذا ؟ هل يأتى مكرم ويتكبر ، ويمنع عنا وعنك جنة الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الأكبر ! .. من هنا ومن هنا فقط تولدت فى صاحب الرفعة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الانتفاع !!!

أما الانتفاع فقد أشرت اليه اشارة موجزة فى هذا التمهيد .

أما الارتفاع ـ ولو فى غير رفعة ـ فهو الذى ذكرت بعض الأمثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذى يلمحه الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث فى هذه الأيام ، فما من واحد منهم يجرؤ أن يتكلم عن شأن من شؤون وزارته ، مهما تكن تفاهته ، الا ويقدم له بمقدمة فحواها أنه لم يفكر أى تفكير ، ولم يدبر أى تدبير الا بناء على تعليمات الرئيس الجليل ، أو ارشاده ، ويذهب البعض فى الملق الصغير الى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة الى معالى الوزير .

وكان السم قد سرى الى نفس النحاس باشا قبل خروجى من الوزارة ، وحسبنى أن أضرب على ذلك مثلا من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام .. فقد حدث أننى قابلت سعادة السفير البريطانى وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادى فى شؤون التموين وما نرجوه من معاونة الحليفة فى نقل المواد الضرورية ـ الغذائية والزراعية ـ الى مصر عن طريق البحار فوعدنى جنابه خيرا ، واتفق أن أقيمت فى مساء ذلك اليوم وليمة فى وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير ، فلما لمحته واقفا مع النحاس باشا ذهبت اليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السير مايلز فقد وعد أن يبذل كل جهده معنا فى شئون التموين وبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فاذا بالنحاس باشا يسحبنى من يدى الى ركن من أركان الغرفة قبل أن ينتهى السفير من كلامه .. وقال لى وعلائم الخجل مرتسمة على وجهه أرجوك يا مكرم ألا تنسى ذكر اسمى

فيما تنشره الصحف عن هذه المقابلة فأجبته وأنا أشد منه خجلا ــ وكان خجلي له علم الله لا لنفسي ــ وقلت له كن مطمئنا ياباشا فما أنا بحاجة الى تذكيرى بالاشادة بذكرك وأنت تعلم والناس يعلمون أنى لا أترك فرصة تمر من غير أن أشيد بفضلك ٠٠ وهذا فعلا ما كان !

هذا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك المبكى الذى وقفه فى البرلمان ــ من غير ما مناسبة ــ صارخا بأعلى صوته « أنا وحدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التموين » !!

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بيني وبينه هو تعيين وزير تموين جديد ــ وتعديل الوزارة تبعا لذلك ــ وما أحاط هذا التعيين من ملابسات ، ومساومات ، واقدام واحجام ، وتوسل وزجر ، وكر وفر ٠٠٠

وذلك أن الدس فى الصحافة لم يشف لهم غليلا ، ولم يغن عن رخص التصدير فتيلا ٠٠٠ ووزير التموين ما زال العقبة الكؤود فى تمويل الأهل والأنسباء ٠٠٠ فما من سبيل لاتقاء شره الا بالاقصاء ، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اغراء ٠٠٠

وأن مولاى ليذكر أن الوزارة أعلنت فى خطاب تشكيلها ــ كجزء من برنامجها ــ أنها ترى لأسباب تمت الى المصلحة العامة الغاء الوزارات الثلاثة ــ التموين ، والشئون الاجتماعية والوقاية ــ واسناد أعمال هذه الوزارات الى الوزراء القائمين ــ التموين لوزير المالية ، والوقاية لوزير الأشغال ، والشئون الاجتماعية لوزير الصحة ٠

كان هــذا فى ٦ فبراير ، فى خطاب تشــكيل الوزارة المرفوع الى سدتكم العلية ٠

ولكن ما كاد يمضى شهر وبعض الشهر حتى أعلن النحاس باشا فى خطاب العرش بتــاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعــات اعادة الوزارات الثلاث الملغاة !

كانت دهشة ، وكانت همهمة ، بين النواب والشيوخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض الى النقيض ٠٠٠ ترى ما الذى جعل الأسود أبيض ، والأبيض أسود ، فى نظر الوزارة نفسها وفى الظروف نفسها ، فجعلها تعيد اليوم ما فاخرت بالغائه بالأمس ! ٠٠٠

هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثــلاثة عن مواجهتها ، كل فى وزارته ؟؟

من سوء حظ النحاس باشا ، كان الأمر على عكس هذه الدعوى ، وباعترافه هو نفسه ٠٠٠

ففى التموين ، كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه فى ذلك الوقت ، ووقف النحاس باشا فى خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة فى التموين ، وكيف انها أنقذت البلاد من المجاعة ـ وكان الوزير القائم بشئون التموين عند القاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد ٠٠٠ وكان الثناء عاما بين الناس وفى الصحافة على جهوده ـ بل كان الشرف الأعظم أن حظى بعطف المليك وتقديره السامى لجهوده المتواضعة فى التموين بالذات ـ فما الذى دعا اذن الى تغيير وزير كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ؟؟ لا شك أن الذى دعا الى التغيير هو شىء غير مصلحة التموين ٠٠٠ فلنفتش عن ٠٠٠ السبب !!

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر ـ بل كادت تكون منقطعة لسوء حظ النحاس باشا ـ نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد ، لأنه لو تصادف حصول غارات شديدة فى ذلك الوقت لغطت موقفه وبررت دعواه أن التبعات قد ازدادت ، فى حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ٠٠٠

وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشئون الاجتماعية ، فلا تبعات ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هـذا الانقلاب المفـاجىء الا شيئا واحدا ، هو التخلص من مكرم عبيد وزيرا للتموين ، لأنه كان مستمرا فى التحقيق ضد الأنسباء الكرام فى تهمة تهريب الغزل رغم الرجاء والاستعطاف حينا والتهديد حينا آخر ولأنه وقف فى وجه صفقات التموين التى أريد عقدها لاشباع الشبعانين من قوت الشعب المسكين ٠

ولو انى فى حاجة الى دليل آخر غير ما قدمت ، ففيما يلى الدليل القاطع ، الجامع المانع ٠٠٠

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فأعلننا فى مجلس الوزراء انه يرى انتداب الوزراء الأصليين للوزارات الثلاثة ، عثمان محرم للوقاية ، وعبد الفتاح الطويل للشئون ، ومكرم عبيد للتموين ٠٠٠ فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن فى الصحف ٠٠

ماذا جرى اذن لدعوى ازدياد التبعات ؟ ٠٠٠ ولماذا الاعادة بعد الالغاء ، ثم الاكتفاء بالانتـدابات ؟ ٠٠ لماذا كل هـذا الكر والفر ، ولمـاذا الالغاء ، فالابقاء ، فالعود الى اجراء هو فى حكم الالغاء ؟؟

ثم لو أن الأمر كان متعلقا بمصلحة البلد ـ وبمصلحة التموين والوقاية والشئون ـ فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس الى

النصف الأخير من مايو ـ أى قرابة الشهرين ... وشئون التموين لا يصح الانتظار عليها يومين فما بالك بشهرين !

كلا ، لم يكن للمصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب في مسألة تغيير وزير التموين ، بل كانت المصلحة الخاصة هي الهدف الأول والأخير ، وكانت المساومات معى هي العلة الوحيدة في الاقدام والاحجام ، والتقديم والتأخير ...

ولهذه المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجنحة الغزل وسأذكر هذه التفصيلات في حينها منعا للتكرار ، وحسبى الآن أن أقول ان النحاس باشا نظرا لموقفى من أهله في هذه المسائل جاءنا في أواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا أنه عرض على جلالتكم أمر اعادة الوزارات الثلاثة فتفضلتم بالموافقة ، فكانت قنبلة ألقاها على غير انتظار ومن غير مقدمات ، واعترض وزير العدل متسائلا لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء في مسألة أقرها مجلس الوزراء من قبل ، وانضم اليه الوزراء الحاضرون ، وكان الخلاف بينى وبين النحاس باشا معروفا لبعضهم فأدركوا الغرض من هذه الحركة المفاجئة ، أما أنا فاكتفيت بتسجيل احتجاجى على هذا التصرف في شكله وفي موضوعه لان فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء واعتداء مقصودا على وزير التموين بالذات للتخلص منه للأغراض المعروفة فأجاب النحاس باشا : « أنت مش موافق ونحن موافقون » وأمر السكرتير العام بالبدء في جدول أعمال المجلس ...

« نحن موافقون » ـ ألقى النحاس باشا هذه العبارة في وجه وزرائه في الوقت الذى كانوا فيه يعترضون ! ...

لم يسعنى ازاء ذلك الا أن أقدم استقالتى ، وتضامن معى في الاستقالة وزير المعارف اذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لى ان النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا للأزمة وكان هو منهم صاح في وجههم « اللى مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة » .. وانه لا يرتضى لنفسه هذه الاهانة ...

لم يسع النحاس باشا الا الخضوع ، خشية الفضيحة ، فجاءنى بعض الوزراء كما جاءنى أمين عثمان باشا وأخبرونى انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزاراتهم ، وانتهى الأمر في الظاهر .

أما في الخفاء فكان شيئا آخر ... فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله في وليمة غذاء أقامها لنا صديق للطرفين .. وبعد الغذاء خلونا للتفاهم وقيل الى بصراحة أثناء التعاتب أن السبب في محاولة تغيير وزير التموين هو اصرارى على تقديم حضرات الأنسباء للمحاكمة فقلت الى انما

أحقق القضيه بواسطة الرجال الفنيين وانى سأنظر الى المسألة كقاض لا كممثل للاتهام فاذا تبينت البراءة حفظتها ، أو الادانة قدمتها ، وسمحت للمحامين عن الأنسباء ــ وكان أحدهم زميلى وصديقى الأستاذ فريد زعلوك ــ بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق .

سكنت مخاوف الخائفين قليلا بناء على هذا التوكيد منى ، وقيل لى فى اجتماع النعانب هذا انى « عبيط » وأن وزير المعارف الذى تضامن معى قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم أصدقائى .

فكان ردى بسيطا ، انى اذا فقدت صداقة النحاس فى سبيل ارضاء ضميرى . فلا يهمنى بعد ذلك أية صداقة أخرى .

تلطف الجو بعد ذلك بين النحاس باشا وبينى فى انتظار تصرفى النهائى فى جنحة الغزل .

وفى هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضوننى بكل وسائل الاسترضاء والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفاء ، بل وعملت على توثيقه ، راجيا أن لا تتكرر المحنة ولا تكرر أسبابها ولعل الناس يذكرون ما نشرته الصحف فى حينه كيف وقف النحاس باشا فى البرلمان يحيينى بكلتا يديه ويهنينى على خطاب الميزانية تهنئة حارة .

وكذلك فى هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى فى شئون وزارته الخاصة فكنت أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى للاسكندرية عندما استشارنى فى الأمر بينى وبينه ، وكذلك كلفنى بشئون أخرى خاصة بوزارة الداخلية ، وكنت كذلك مطلق اليد فى عمل وزارتى المالية والتموين، فما من أمر يعرض على مجلس الوزراء أو على رفعته كحاكم عسكرى الا ويقر فى عينه .

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الخرافة التى أذاعها النحاس باشا بعد خروجى من الوزارة لكى يبرر ما لا سبيل الى تبريره ... وهى انى غضبت للانتقاص من سلطتى ، فى حين انى منذ تكوين الوزارة ــ وحتى بعد ظهور الخلاف بيننا فى العمل ــ بل وبسبب هذا الخلاف نفسه ــ كنت على الدوام محل استرضاء وثقة وثناء .. لانى كنت محل الرجاء !

ولكن الرجاء عاد فانقطع ... لأن الداء عاد فرجع ! ...

ذلك أن التحقيق أثبت ادانة الأنسباء ، وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه !..

عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ··· وكان أول خبر وصلنى عن هذه النية نقلا عن أحد الأنسباء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين ان النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر ··· وانهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه ! ··· ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجارة حديثا وقديما ، أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالاسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ···

أحس المحقق هذا التلاعب وأثبته فى تقريره (ونص التقرير مرفق مع هذا لاطلاع جلالتكم عليه) فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه قاعا صفصفا ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضا أفرغ من فؤاد أم موسى ···

لم أجد بدا اذن حيال هذه الأدلة المادية القاطعة ــ وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبتة للادانة ــ من أن أثبت رأيى بالموافقة على احالة القضية على النيابة العسكرية ــ ولكى لا أتهم بالتعسف أو التعنت أمرت فى الوقت نفسه باحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه ·

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير التموين ···

ولو انى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لقدمت استقالتى من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصد به الا التخلص من سلطتى ، ولكنى لم أفعل ، واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لا خبرة له بطبيعة الحال بشئون التموين ــ فى وقت من أشد الأوقات خطرا على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذى خبرة ومران ··

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يعتمدون على ارشادى للوزير الجديد ، وقال عثمان باشا محرم متحمسا ــ وكنا مجتمعين فى منزله عند البحث فى تعيين الوزراء الجدد : « مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد » !!

وهكذا ابتدع فى الفقه الدستورى الجديد منصب « معلم وزير » ··· ولا خطر بل هناك كل الفائدة فى التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل ويا له من أمل ! ···

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن معالى على باشا حسين وزير الأوقاف اذ ذاك ـ ولم يكن واقفا على سر الآلهة لأن النحاس باشا كان مبيتا النية على اخراجه ـ تدخل فى أثناء المناقشة واعترض فى صراحة القاضى النزيه على تعيين وزير جديد لا خبرة له بشئون التموين وقال بكل بساطة لماذا نبحث عن وزير جديد للتموين ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق فى عمله وأصبحت له خبرة واسعة فى العمل فى حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة التموين ، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الأخريين ، ولكن النحاس باشا أجاب قائلا : لابد من تعيين الثلاثة لأنه وعد بالثلاثة !

ثم يشير مكرم عبيد باشا الى أزمة الاستثناءات التى كانت القشة التى قصمت ظهر العلاقة بين النحاس ومكرم ، كما يشير الى الاستجواب الذى تقدم به النائب المحترم فكرى أباظة واصرار النحاس باشا على مناقشته فى ذات الجلســة رغم أن المستجوب طلب بيانا ـ ورغم اكفهرار الجو واقتراب الخطر من الاسكندرية ٠

ويذكر مكرم عبيد باشا انه وزملاؤه طلبوا عقد جلسة سرية للهيئة البرلمانية الوفدية يناقش فيها موضوع الاستثناءات وغيره من الموضوعات التى أخذت على الوزارة ولكن النحاس باشا رئيس الوفد رفض عقد الهيئة البرلمانية قائلا : أمامكم طريق الاستجواب فى البرلمان ٠

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن العريضة التى اعتزم تقديمها وزملاؤه الى البرلمان لمناقشتها :

« لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قبيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب فى غرفته ببعض الوزراء ، ثم افتتحت الجلسة فاذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية ، وانعقد المجلس فى جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانا واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه بطلب المناقشة فى بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه ٠٠٠ وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق فى مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين ، رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة ٠٠٠ فكان احتجاج ، وكان لجاج ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التى ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس ، لحماية مصطفى النحاس !!

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة ، فالعريضة قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر . وكان الله بالسر عليم » ...

بقى اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير مناقشة أيضا ... ورغم أنى وزميلى المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد لوفاة قريبة لى ولمرض زميلى ، فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها فى غيبتنا ، ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعونا ، فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ، ولكن النحاس باشا كسب ولا شك المعركة ، فقد فاز بمنع ممثل الاتهام من الادلاء بأسباب التهمة وأسانيدها ، ولو بين أربع جدران ، اذ أن « للحيطان آذان » !!

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى ... فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة ! ولقد انتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها ، تدل الدلائل على أصلها ! ...

ومن أروع ما يذكر فى هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين ثبتوا معى فى الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى النحاس باشا استقالة مسببة وقعوا بامضاءاتهم احتجاجا على قرار الوفد الذى صدر ضد زميلى وضدى ، وفيما يلى نص هذه الاستقالة :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادىء الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول .

ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بانكم خالفتم مبادىء الوفد السامية فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين .

ولقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد

الأمين لكى نبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التى اذكاها سعد ويحييها اليوم أبناء سعد •

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام ؟

القاهرة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢ ••

السيد سليم نائب البوها • محمد فريد زغلوك نائب صندلا • اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ • زكى ميخائيل بشارة عضو مجلس الشيوخ • عبد الله محمد فواز نائب أولاد حمزة • ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ • جلال الدين الحمامصى نائب الصحراء الغربية • الدكتور فهمى سليمان نائب محلة روح • ابو المجد الناظر نائب أرمنت • نجيب ميخائيل بشارة نائب قوص • حسين الهرميل نائب محلة مرحوم • لبيب جريس نائب صنو • محمد عثمان عبد القادر نائب أبو حماد شرقية • ألفريد قسيس نائب مركز المنصورة • أبو الغيث الأعور نائب أبو جرج • مهنى القمص نائب ديروط المحطة • جورج مكرم عبيد نائب أولاد عمرو •

وممن كان لهم شرف الفصل فى التوقيع أيضا الشيخ المحترم شارل بك حنا والنواب المحترمون الأستاذ أحمد الألفى عطية وألبرت حياط بك والدكتور اسكندر الجرجاوى والأستاذ مرقس بطرس •

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خافت حتى من نشر هذه الاستقالة ، وذهب بها الخوف الى ما هو شر منه ، وهو تشويه الحقيقة وتزييفها فى قرار أصدرته هيئة الوفد التى يرأسها رئيس الوزراء ومن أعضائها أكثر الوزراء ، فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء السبعة عشر الذين ذكرت أسماءهم ، دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة بكلمة واحدة ، ودون أن يسمح للصحف بالتنويه عنها •

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فصلهم بناء على أنهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا فى التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق البلاد ، اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ •

وزيادة فى التمويه ، والسبك والحبك ، ذكر القرار أسماء حضرات الأعضاء من غير ألقاب دون أن يشير الى أنهم شيوخ أو نواب !! •••

وهكذا إرتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى غير حق أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلا وكان فى مقدوره لو توخى الأمانة فى ذكر الوقائع أن يقول ان الوفد قد قبل استقالتهم ··· أما أن يقول هو والهيئة التى يرأسها أنهم فصلوا ـ وهم يستقيلون قبل الفصل ـ وانهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام ـ فهذا هو الزيف بعينه ·

ويجمل مكرم عبيد ما فصله قائلا :

هذه نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجى من الوزارة ومن الهيئة السياسية التى يرأسها رئيس الوزارة ، أما ما تلا ذلك من مساوىء الحكم والعبث بالحريات على اختلاف أنواعها فسيأتى الكلام عنه ·

ولقد عنيت بذكر أسباب الخلاف وملابساته وتطوراته حتى تكون الحقيقة بأكملها ماثلة أمام نظر جلالتكم السامى فتتبينوا العوامل الظاهرة والخفية التى أدت بالحكم الى سوء المصير ، وانى فيما يتعلق بى لم أكن الا الفريسة الأولى لهذا الانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنيا ولا معتديا ، بل ناصحا ومشيرا ـ وكانت الفريسة التالية هى الحكم نفسه وقد ساء مصيرا ···

لم أتعجل اذن المعارضة ، كما قال البعض وقد شوهت لديهم الحقائق ···· بل على العكس فقد كنت متمهلا فوق تحمل ، وحسبى أن أعدد هذه الوقائع فى ايجاز :

فاولا : ظللت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر ، وأرجو وأنذر ، دون أية جدوى ، فتمهلت ثم تمهلت ···

وثانيا : قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صغار ، ولكنى تمهلت ثم تمهلت !

ثالثا : حاول رئيس الوزارة اقالتى فحمانى الله منها ، فاستقال وأخرجنى من الوزارة ·

رابعا : كان من حقى أن أغضب لكرامتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية ، وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه ·

خامسا : نقض هو هذا العهد فادلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية فمديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت ·

سادسا : فرض الرقابة الخانقة على الصحف فى كل ما يتعلق بى ، فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى ، فتمهلت ثم تمهلت ···

سابعا : صودرت البرقيات الواردة لى واحيط منزلى بالجواسيس ، وروقبت حركاتى ومواصلاتى التليفونية ، فتمهلت ثم تمهلت ···

ثامنا : فصلنى من سكرتيرية الوفد ، بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الأمر على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ، ورغم ذلك تمهلت ···

تاسعا : تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين ليحاربنى حتى فى شئون مهنتى ، فتمهلت ثم تمهلت ···

عاشرا : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بالفاظ جارحة غير لائقة ، فتمهلت ثم تمهلت ···

حادى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى التأجيل ، ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل ان الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل ، وقلبوا التأجيل الى تنويم ، ومع ذلك تمهلنا ثم تمهلنا ···

ثانى عشر : منعنى واخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية، مخالفا فى ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت ثم تمهلت ···

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية التى شرفناها فشرفتنا ، وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا ، دون أن تسمع لنا أقوال ، فتمهلنا ثم تمهلنا ···

رابع عشر : وأخيرا حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا النيابية ، بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل بعد ذلك اننا تعجلنا المعارضة ، أم اننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهل ، وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! ···

على العكس يا مولاى ، فاننى لأتهم نفسى باننى تمهلت أكثر مما وجب التمهل ·· ولى فى ذلك عذرى ، أستمده من حنايا صدرى ، فقد غلبنى شعورى على أمرى ···

أليست هى صداقة العمر ؟ ·· أوليست هى ذكريات غالية صحبتنا فى النفى وفى الأسر ، وفى الهزيمة وفى النصر ··· فهل من عجب اذا ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟

وينبغى بعد ذلك الانتقال الى الحديث عن أهم الموضوعات التى تناولها الكتاب الأسود ، وبالتفصيل ···



الفصل الثانى

استغلال النفوذ للكسب غير المشروع
عن طريق البيع والشراء والتنظر على الأوقاف

أعطى مكرم عبيد باشا اهمية بالغة في كتابه الأسود للحديث عن استغلال النحاس باشا ـ من وجهة نظره هو ـ وجهة نظر مكرم عبيد باشا ـ واقاربه ووزرائه ، وقد ترددت أكثر من مرة فى ذكر اسماء من شملهم اتهام مكرم عبيد باشا ولكنني وجدت ان الاتهامات بنفسها ونصها واردة فى الصحف وفى مضابط مجلسى النواب والشيوخ فلا تترتب على من ذكرها اذن مادمت قد قرنت الدفاع بالاتهام .

كان فى مقدمة ما قاله مكرم باشا فى هذا الخصوص ان السيدة زينب الوكيل ـ حرم النحاس باشا قد اشترت من حضرة صاحب العزة فؤاد سراج الدين (معالى فؤاد سراج الدين باشا بعدئذ) ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدانا بناحية دمداش مركز شربين تبع تفتيش بلقاس التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ـ مقابل مبلغ ٥١٩ مليم و ٤٢٨٣ جنيها (أى بسعر ٥٣ جنيها تقريبا للفدان الواحد) ـ وقد جاء فى العقد أنه قد دفع من الثمن عند التوقيع على العقد مبلغ ٨٤٠ مليم و ١٤٢٧ جنيها والباقى وقدره ٦٧٩ مليم و ٢٨٥٥ جنيها تتعهد المشترية بسداده الى خزينة مصلحة الاملاك الأميرية رأسا على جملة أقساط سنوية ينتهى آخر قسط منها فى سنة ١٩٥٥ ، ويبلغ معدل القسط السنوى ٢٠٠ جنيها الى ٢٥٠ جنيها .

وقد أعطى هذا العقد تاريخا عرفيا ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ وأما تاريخ توقيع العقد رسميا فهو ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد أثبت فى نهاية العقد التأشيرة الآتية : ـ

« قد تم توقيـــع هذا العقد من حضرة صاحب العزة فؤاد بك سراج الدين البائع وحضرة صاحبة العصمة زينب هانم عبد الواحد الوكيل المشترية المتعـــاقدين أمامنا وأمام حضرة أحمد بك الوكيل المقيم بمصر الجديدة ... وأحمـد أفنــــدى زكى المقيم بمصر ... بصفتهما شاهدين على صحة شخصية المتعاقدين وهذا تصدق منـا بذلك ـ مصر فى يـوم الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ بمينا هاوس الساعة الثـانية والنصف بعد الظهر حيث انتقلنا بتصريح من جنـاب رئيس محكمة مصر المختلطة مرفق بدفتر التصديقات » .

وقد يبدو غريبا يا مولاى هذا الانتقال المفاجىء من صفقة بيع أطيان الى مشروع البر ، ومن الجمع بين مشروع البر والباشـــوية ... ولكن الغريب فى هذا العهد هو انعدام الغريب !

ذلك أن رفعة النحاس باشا حدثنى فى خلال المدة السابقة على اجراء الانتخابات عن نيته فى القيام بمشروع بر يطلب فيه من الأغنياء التبرع بمبالغ كبيرة وتنتهز هذه الفرصة لالتماس الانعـــام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها ... ثم تردد لحظة وقال ما معناه انى أريد أن أطلب الباشوية لصديقك فؤاد سراج الدين وذكر لى ســببا لا علاقـة له بصفقة الأطيان التى لم أكن أعلم عنها شيئا أصلا وكانت على ما يظهر محل تكتم شديد ـ ولكننى اعترضت على الفكرة فى ذاتها لأسباب أبديتهــا له وظننت انه اقتنع بها .

على أثر ذلك نبتت فكرة ـ أو مناورة ـ أخرى ناقشتها هى أيضا على علاتها لانى لم أكن أدرى السر فى هذا التحمس المفاجىء لمصلحة أحد أصدقائى .

فقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحــد الوزراء ـ وهو عبد الفتاح الطويل باشا ـ على رفعة رئيس الوزراء وباقى الوزراء أن يعين فؤاد بك سراج الدين وكيلا للداخلية بدلا من حمدى محبوب باشا الذى كان فى النية نقله من وظيفته ، وقال معاليه فى تبرير اقتراح تعيينه أن فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرفه ويعرف مؤهلاته وانتسابه الى أسرة غنية كبيرة فما كان منى الا أن اعترضت بكل براءة على هــذا التعيين لأسباب مصلحية وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين .

وكان ذلك كله قبل الانتخابات ، وكان من محاسن الصدف أن عقد بيع الأطيان من حضرة فؤاد بك سراج الدين الى صــاحبة العصمة حــرم

رئيس الوزراء تم توقيعه رسميا قبل الانتخابات أيضا ـ أو في ١٨ مارس على سبيل التحديد ـ وسبق ذلك بطبيعة الحال العقـــد الابتدائي الذي أعطوه تاريخا عرفيا قبل التوقيع الرسمي بشهرين ·

ولـــكن الخير في التـــأخير ··· فلئن فاتت الفرصتان السابقتان للحصول على الباشوية ووكالة الوزارة ، فلقد سنحت أخرى ـ أسخى وأجدى ـ هي خلو منصب وزير ، بعد انتخاب وزير الزراعة رئيســا لمجلس النواب الجديد ، ولمـا يمض اليوم الأخير من شهر مارس الموعود ، والمليء بالوعود ···

بقيت الباشوية ، وقد كان لها دور ، ومع الدور مداورة ، ماهرة ، ماكرة ··· فقد التمس النحاس باشا لمناسبة عيد التولية السعيد الانعام بالباشوية على خمس من الوزراء بينهم وزير الزراعة الجديد ، وبنياشين مختلفة على بقية الوزراء ··· وكان قد استقر رأيه في ذلك الوقت بالذات على تعيين الوزراء الجـــدد لوزارات التموين والشـــؤون الاجتماعيـــة والوقاية ··· وهنا قامت صعوبة في وجه النحاس المسكين ··· فانه اذا ما عين الوزراء الجدد قبل الانعام بالباشوية على الوزراء الخمسة أصبح وزير الزراعة الجديد معتبرا كواحد من الوزراء الجدد الذين لم يكن من المعقول التماس الانعام عليهم أثر تعيينهم ··· فلم يكن بد اذن من التماس الرتب والنياشين والاصرار على هذا الالتماس قبل تعيين الوزراء الجدد ··· وفعلا أنعم بالرتب والنياشين في ١٣ مـــايو على الوزراء القائمين ، وفي اليوم التالي (أي في ١٤ مايو) عين الوزراء الجدد ، فكان السبق للاولين بساعات تبلغ الأربعة فوق العشرين !

وهكذا انفرجت الأزمة ، وكانت شديدة حادة ··· فاستطاع النحاس باشا أن يوفق بين القديم والجديد ، وأن يجمع بينهما في هذا الحـــل السعيد ···

لقد تشرفت يا مولاي فبينت كيف نبتت فكرة مشروع البر في ذهن النحاس باشا بمناسبة صفقة الاطيان سالفة الذكر وما كان لها من صلة بفكره الرتب والنياشين والتماس الانعـــام بهـــا على بعض المقـــربين المحظوظين ··· ومن ثم فلم يكد يمضي أسبوع على الانعامات السامية في ١٣ مايو حتى بدأ اسبوع البر في ١٩ مايو ، وكان قد بقي بعض المحظوظين المقربين من أمثال صبحي افندي الشوربجي والأستاذ توفيق مفرج وغيرهما الذين رؤي من البر بهم التماس الباشوية لهم ، حتى يجمـــع البر بين فكرتي الانعـــام والنعمة ، تلك للاغنيـــاء المحظوظين ، وهـــذه للفقراء المساكين ! ···

وبهذه المناسبة ــ والشيء بالشيء يذكر ــ فقد سبق للنحاس باشا أن عرض على مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية لنسيبه صبحي أفنـــدي الشوربجي ، تمهيدا لطلب تعيينه في مجلس الشيوخ :

ويقول مكرم عبيد عن صفقة أخرى بعد الاطلاع على العقد المرفق بالعريضة تبين ان الخواجة اميل نسيم عدس بصفته وصيا لشركة نسيم عدس وأولاده باع الى حرم النحاس باشا ٢٣ س ، ١٨ ط ، و ٧٤ فدانا واقعة بزمام ناحية البركة مركز شبين القناطر وكان ثمن الفدان الواحد ١٢٠ جنيها وكان قد وقع على العقد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ الساعة الرابعة بعد الظهر بالمنزل رقم ١٠ شارع أحمد باشا بقصر الدوبارة ثم سـجل العقد بقلم رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٢ ثم يقول مكرم عبيد باشا : هى من غير شك صفقة رابحة فقد اشترى النحاس باشا (أو حرمه) الفدان بسعر ١٢٠ جنيها فى المرج القريبة من القاهرة فى وقت كان يباع فيه الفدان بمائتين من الجنيهات فى أقصى الصعيد من أرض أقل قيمة وأضعف غلة ... بل ان صبحي أفنـــدي الشوربجي اشترى قبل ذلك ببضعة شهـــور ــ أى قبل فترة الرواج الاستثنائي ــ أرضا مجاورة لها من حضرة صاحب السعـادة بهى الدين بركات باشا بسعر الفدان ١٦٠ جنيها وكانت هذه الصفقة تشمل أطيانا أكثر من تلك ويبلغ مقدارها ٢٥٠ فدانا ، مما كان له اثره ولا ريب فى تقدير السعر ــ هذا فضلا عن ان الأرض التى اشتراها رفعة النحـــاس باشا لحرمه قد مهدت لها سبل الرى قبل الأخرى .

بل ما لنا نذهب بعيدا ... فـان السمسار الذى اشترى الأرض سافر الى فلسطين وعرض على كبير آل عدس سعرا هو ١٤٠ جنيها للفدان وأقنعه بالقبول لاعتبارات لا تخفى ، فلما عاد السمسار الى مصر ظافرا بهذا القبول طمع النحاس باشا فى تخفيض جديد ونجح بعد ضغط جديد فى الحصول على ثمن ١٢٠ جنيها للفدان ! ... وهو سعر عجيب حقـا لأن هذه الأرض بالذات سبق ان قدر للفدان الواحد منهـا ٢٣٥ و ٢٥٠ جنيهـا .

فما هى الأسباب التى دعت آل عدس وهم من كبار التجـــار من اخواننا الاسرائيليين الى عقد هذه الصفقة غير الرابحة ؟ ... ولكن هـل هى حقا غير رابحة ؟ ــ هذا هو السؤال ! ...

ويقول مكرم عبيد باشا تحت عنوان (سيارة كوتسيكا) :

لعل الاشارة الى شراء هذه السيارة وما اليها من أدوات الترف أبلغ فى الدلالة على العقليـــة الجديدة التى حازهـــا النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته ... فلقد رأينا

ان معيشة الترف كانت من العوامل التى أدت بالنحاس باشا واهله الى الرغبة فى الثراء ، فلا عجب أن يؤدى الثراء فى دوره الى الاستزادة من الترف ••• وهكذا دواليك ، فلن تكـــون الحلقة الا مفزعة ، ما دامت الأموال تتوالى سابغة مسبغة !

ولقد كان للنحاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات حكومية يستعملها فى شؤونه الحكومية والمنزلية ، ولكنه أبى الا أن يشترى لرئاسة مجلس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز باكار يبلغ ثمنها الأصلى ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات « الديموقراطية » بان بها جهازا لتكييف الهواء ، فيبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ••• الى غير ذلك من معدات الراحـــة والفخفخة التى يستمتع بها ذوو الثراء •••

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهى سيـــارة حكومية ، ولرفعة رئيس الوزراء صفة أخرى منزليـــة تقتضى ســيارة منزلية ، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن اختها الحكومية ! ••• ومن ثم استقر الرأى على شراء سيارة باكار من نفس الطراز ، فخوطب صاحب السيارات فى هذا فتبين ان للسيارة الحكومية اختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا •••ولم يكن مفهوما أن يفضل المسيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتفظ لنفسه بسيارة لا تملك مثلها الا الحكومة ••• وقد يملك المـــال الوفير ، شـــخص ليس بالمليونير ••• وبناء عليه طلب الى التاجر أن يتصل بالمسيو كوتسيكا ويرجوه التنازل عن شراء الســيارة ، فما كان من المسيو كوتسيكا الا أن قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء ، وتنازل فعلا عن شراء السيارة وأخذها النحاس باشا لنفسه ملكا خاصا •

ولمـا كان التاجر صاحب السيارات قد ارتضى ـ طبقـــا لرواية النحاس باشا ـ أن يبيعها له بمبلغ أقل من ٣٠٠٠ جنيه فيظهر ان رفعته أراد أن يرد له الجميل ولو على حســـاب الحكومة ••• وكان قد حدث ان استولت وزارة التموين على أكثر من عشرين سيارة باكار استوردها التـــاجر صـــاحب السيـــارات فطلب الى النحاس باشـــا (وكنت اذ ذاك وزيرا للتموين) أن ارد له السيارات المستولى عليها ، فأخبرته أن هذه السيارات قد سلمت للجيش مقابل قيمـــة الاستيلاء ، فألح على النحاس باشا فى أن أجد وسيلة لاستردادها من

الجيش وتسليمها للتاجر ليتجر بها ويربح من ورائها ... فرفضت ذلك بطبيعة الحال ، وفي اليوم التالي جاء الى الوزارة المذكور راجيا ملحا ، وفهمنا منه السر في الحاح رفعة النحاس باشا وحكاية سيارة كوتسيكا ...

وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات جديدة لهم هم أيضا من طراز باكار يقدر ثمن الواحدة منها بأكثر من ١٦٠٠ جنيه ...

ولما كان الخير الصميم هو الخير العميم ، فقد قررت الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء ٣٥ سيارة ، ثم قرأنا في الصحف بعد ذلك انه قد اعتمد مبلغ ينوف عن السبعين ألف من الجنيهات لشراء سيارات واصلاحها ... واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارىء ...

ولم تكن هذه السيارة الفخمة التي اشتراها النحاس باشا لنفسه هي وحدها من أدوات الترف التي كلفته آلافا من الجنيهات، ولكني ذكرتها دون غيرها من المشتريات (كالأثاثات وغيرها مما لدينا دليله • ولا يصح تفصيله) من باب التمثيل على ما يبذر بذرا ، وتبذيرا ، من المال الوفير ...

وليست مظاهر الثراء مقصورة على الشراء ، فهناك مستوى المعيشة اذا ما ارتفع عن الحد المألوف فانه يستتبع حتما الطفرة في الانفاق غير المألوف ــ وبخاصة اذا كان الثراء طارئا جديدا لم يتعوده صاحبه ــ وحسبي في ذلك أن أشير اشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائري النحاس باشا واهله من بذخ في المعيشة وفي الانفاق ، لا يتوافر الا لثرى لا يخشى الاملاق ... ولقد كان الناس يعجبون كيف يقضي النحاس باشا وأهله شهورا في ميناهاوس ينفق فيها ما لا يقل ــ ان لم يزد ــ عن ألف من الجنيهات ، ثم يستأجر لسكنه غير مسكنه في مصر الجديدة قصرا في جاردن ستي كان ايجاره الشهري قبل صدور الأمر العسكري برفع الايجارات خمسين جنيها غير ما يتكلفه من نفقات ! ... ولكن لو انهم وقفوا على ما يعرفه العارفون ــ ولا محل لتفصيله ــ من نفقات تنفق من غير حساب على ما يسميه الفرنسيون Train de vie لعجبوا كل العجب من أين والى أين هذه النفقات والألوف المؤلفات ...

ولكننا لم نشا يا مولاى الا ان نسجل هنا بعض الوقائع والصفقات التي قدمنا عليهـا الدليل ، وهى كافيـة لمجـرد التمثيل ... وسنرى فيما يلى من أدلة على ما اقتناه الانسباء الشركاء من مئات الألوف من الجنيهات ان ما ذكرناه واقمنـا الدليل عليه لم يكن الا جزءا من كل لا شك فى وجـوده وان عز السبيل اليه ...

وينتقل مكرم عبيد الى الحديث عن مئات الألوف من الجنيهات التى حظى بها الأنسباء والشركاء ، فيقول :

ان صبحى أفندى الشوربجى صاحب مصانع الغـزل والنسيج سـورى الأصل والجنسية وكانت أعماله فى حدود اختصاصه أى فى الغـزل والنسيج ثم زوج ابنتـه من حضرة احمد أفندى الوكيل الموظف بسكرتارية مجلس الشيوخ وشقيق حرم النحاس باشا وما أن تم الزواج حتى اتسع ـ مكـرم باشا ـ نطاق الأعمال والآمال للطرفين معا وشاءت التطورات السياسية أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزارة ولما يمض على هذا الزواج أكثر من عام فاذا بالآمال التى تحددت اتساعا قد تصاعدت ارتفاعا فبلغت الآمال حد الخيال .

واذا بالأستاذ احمد الوكيل يستقيل ـ ويا للعجب ! ـ من وظيفته فى سكرتارية مجلس الشيوخ ، مع أن مرتبه فيها كان حوالى الخمسة وعشرين جنيها شهريا ، وكان له فـوق شهادة التجارة المتوسطة من المؤهلات أضخمها ، وأعظمها ، فهو نسيب وأى نسيب للنحاس باشا .. ، ولو انه ظل موظفا لارتقى المناصب درجات ، تعلوها علاوات !

ولقد جاءنى الاثنان معا عقب تاليف الوزارة ـ كمـا سابين ذلك تفصيلا تحت باب رخص التصـدير ـ يطلبـان الترخيص بتصدير الزيت والجلود ، وتلا ذلك الأرز والسكر ... وراح الاثنان ـ ومعهما شريك خفى ثالث ـ يتجـرون ويسمسرون فى كل ما يقبل الاستغلال ، ويدر المال ...

وما أن اتسع النطاق ، حتى اتسعت الآفاق ، فتقـدم النحاس باشا الى مجلس الوزراء يطلب منح صبحى افنـدى الشوربجى الجنسية المصرية ، تمهيـدا لكرسى الشيـوخ وللباشوية .. ثم كان صباح وكان مساء فاذا الأستاذ أحمد الوكيل نائب محترم لباب الشعرية ...

غير أن المناصب والالقاب ، هي الى المال بمثابة القشور الى اللباب ، ومن ثم راح حضرات الأنسباء الشركاء يسعون الى المال بكل وسيلة ، حتى تضخمت الحصيلة ، فبلغت مئات الالوف من الجنيهات ، وقيل ان ثروة الشوربجي اخوان تقدر الآن بحوالى المليونين من الجنيهات ...

ولكني يا مولاى قد أخذت على نفسي بأن لا اتقدم الى جلالتكم الا بالوقائع التى قام عليها الدليل ، وفيما يلى بعض ما وقفت عليه ، وتحققت منه ، من وقائع وأسانيد : ـ

اشترى حضرة صبحى أفندى الشوربجى من حضرة صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا عزبة بجوار المرج تبلغ حوالى ٢٥٠ فدانا ، ودفع عن كل فدان ثمنا مقداره ١٦٠ جنيها مصريا ـ أى أن مجموع الثمن يناهز الأربعين ألفا من الجنيهات ـ وهذه الصفقة غير منكورة وقد تأكدنا خبرها من سعادة البائع نفسه .

وكذلك اشترى حضرته عن نفسه وعن أخيه بمقتضى عقد بيع رسمي محرر في ١١ مايو سنة ١٩٤٢ أمام قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة عمارة ضخمة بشارع الملكة نازلى من ورثة المرحوم على بك محمد صادق مقابل ثمن اجمالى قدره ٥٠٥٨٥ جنيه خمسين ألف وخمسمائة خمسة وثمانين جنيها ، دفع منه عند العقد الابتدائى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٥٨٥ جنيها كما دفع فى مجلس العقد المذكور مبلغ ٨٣٤ مليما و ٨٤٣٠ جنيها وهو قيمة نصيب القاصر ، ودفع باقى المبلغ وقدره ٣١٧١٠ جنيها بموجب شيك رقم ١٣٠٧٢٦ بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ على البنك العثمانى بالقاهرة .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد ان الطرفين حررا عقدا ملحقا بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ نمرة ٨٣٣٨ مصر أشارا فيه الى دفع سمسرة الى أحمد بك الوكيل ، وفيما يلى نص ما جاء فيه : ـ

« حضر الطرفان ومعهما نفس الشاهدين فى العقد الأول ـ وقررا ان ما يجب خصمه من باقى الثمن هو مبلغ ٦٠٩ مليما و ٩٢٧ جنيها وهو عبارة عن مجموع مبلغ السمسرة المستحقة لأحمد بك الوكيل والأموال الأميرية الخ ... »

وعقد البيع مسجل فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ نمرة ٣٣٤٠ مصر تسجيل •

هذه الصفقة ـ وصفقة الأطيان سالفة الذكر ـ يبلغ ثمنهما وحدهما حوالى المائة الف جنيه دفعت عدا ونقدا ، وتمت الصفقتان كما تمت الصفقات الاخرى التى ستأتى الاشارة اليها خلال قيام الوزارة الحاضرة •

وفوق ذلك فان حضرات الانسباء ، الشوربجى اخوان يقومون الآن ببناء عمارتين كبيرتين فى الزمالك •

وقد علمت من مصدر نبأ له دلالته البالغة وهو أن أحد السماسرة قد عرض أخيرا بالنيابة عن صبحى أفندى الشوربجى وشركائه شراء عمارة ايموبيليا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ولكن الصفقة لم تتم •

ولا يحسبن أحد أن النصف مليون من الجنيهات تستنزف ما أدخره الانسباء المحظوظون من أرباح الصفقات المتواليات ، فقد علمت أن حضراتهم قد عرضوا أخيرا شراء أكثر من ستمائة فدان صفقة واحدة فى مديرية المنيا معروض بيعها فى احدى التفليسات على أن يكون ثمن الفدان الواحد حوالى ٢٢٠ جنيه وعلى أن يدفع الثمن باكمله عن الصفقة كقطعة واحدة لا تجزئة فيهـا •

هـذا يا مولاى بعض من كل وفصل من أصل ••• عـدا ما يتحدث الناس عنه من صفقات لم نر محلا للاشارة اليها ••• وعدا صفقات التموين والغزل التى سيأتى الكلام عنها ، والتى كان محورها صبحى أفندى الشوربجى ، ومحور المحور حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد الوكيل ، الموظف السابق ذو المرتب الضئيل ، شقيق حرم رفعة الرئيس الجليل •

وحسبنا أن نذكر هنا من غير تعليق أن حضرة صبحى أفندى الشوربجى النسيب المحظوظ الذى وقف رفعة رئيس الوزراء فى مجلس النواب يترافع عنه مرافعة حارة ، والذى توافرت له الآن مئات الألوف من الجنيهات يدفعها أو يعرضها عدا ونقدا ـ هذا الرجل بالذات كان قد اقترض منذ عهـد قريب لا يزيد كثيرا على السنتين مبلغ عشرة آلاف جنيـه كسلفة صناعية للمصانع التى يملكها ، وقد اقترض هـذا القرض الضئيل من الحكومة القائمة اذ ذاك •

فاين اين العشرة آلاف قرضا ، من مئات الألوف يقتنيها ذهبا وأرضا ••• واين موقفه من الحكومات الغابرة بالقياس الى موقفه من الحكومة الحاضرة ! ••• سبحان مغير الاحوال ، ومغير الرجال •••

ويطيل مكرم عبيد باشا ـ وما كان له أن يطيل فى هذا الموضوع ، فى الحديث عن بيع منزل النحاس باشا الى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه والى تنظير النحاس باشا على وقف البدراوى بسمنود عقب تأليف الوزارة •

ويفصل مكرم عبيد بين العمليتين قائلا :

باع النحاس باشا منزله فى سمنود الى وقف عبد العال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف ••• وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرين جنيها ثمن قمح وأرز ومسلى الخ • ، على أن يكون للزوجة المستحقة عشرون جنيها منها •••

وفى عبارة أخرى ، فان النحاس باشا هو البائع والمشترى فى نفس الوقت ـ ولقد يكون فى ذلك بدعة ، ولكنها بديعة ••• وصفقة رائعة ، ولكنها مريعة !

وواقعة الحال أنه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فردا من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفعته بصفته هذه ، أو بما استجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكرى ، أو اذا شاء كزعيم شعبى ••• غير أنه قد لقى لرفعته صفة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صفته كناظر للوقف ••• وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيلا عن الوقف ، لكى يسكنه رفعته كناظر للوقف طبقا لنص الوقفية ، وقبض رفعته فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ثمنا سخيا كريما ، ولم يتورع النحاس باشا عن القول بانه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين من الوقف ـ وهى أيضا رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التى ينتفع منها الرحيم دون المرحوم !!

وانى يا مولاى لأتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة مستخرجا رسميا من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية ، والآخر من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات وما تضمنته من المناورات والأساليب التى لجأ اليها رفعة الناظر تبريرا للحصول على مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنا لبيع منزله للوقف — يكفى الاطلاع على هذه المحاضر لكى تثور النفس مستفزة ، مشمئزة ، من أساليب التحايل على الاقوال ، فكيف بالأموال ! ...

ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها مثيلا من نظائرها فى استغلال النفوذ — ضرب رفعته عدة عصافير بريئة بحجر واحد ... وفيما يلى تلخيص موجز لأوزار هذه العملية : —

لعل الوزر الأول — أو التحايل الأول — هو نفس التنظر على الأوقاف ... فان محاسن الصدف قد شاءت — ومازالت تشاء حتى الآن كما سنرى — ان لا تكتشف محاسن رفعة النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون فى الحكم ؛ ولذلك فلم يعين رفعته ناظرا على وقف من الأوقاف الثلاثة التى يتنظر عليها فى بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين له كناظر لوقف البدراوى فى عهد توليه الوزارة الأخيرة — ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

وقد كانت الصحف المعارضة تحمل عليه فى سنة ١٩٣٧ حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الأوقاف فى ابان توليه الحكم ، ولكن رفعته كان يعتذر بشتى المعاذير مبينا ان فى تنظره مصلحة للوقف وتحقيقا لشرط الواقف ، فكنا نحن أنصاره نتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره ، ولو أن الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتعاده عن مواطن التجريح فى مسائل مالية من هذا القبيل .

ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملائه أن رفعته كان سيتخذ من تنظره على الأوقاف سبيلا للتحايل على الثراء ، ولولا انى استخرجت أخيرا المحاضر الرسمية الدالة على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة ، مهلهلة ، لما صدقت ما كانت تلوكه الالسنة المذياعة ، وتهمس به الاشاعة ...

وتشاء المصادفات العجيبة أيضا أن تبدأ الخطوة الأولى التى أدت الى صفقة بيع منزل رفعته للوقف الذى هو ناظر

عليه ، فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ : « أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة واقعة على البحر الأعظم بسمنود ••• وقد أرصد عليها الواقف مبلغا كبيرا يصرف شهريا فى الوجوه التى عينها الواقف ، وأن العمارة المذكورة اخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير مبلغ ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥ جنيها » •

اذن فقد نزعت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنا سخيا مبلغ ينوف على الخمسة آلاف جنيه ـ وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا •••

وتشاء المصادفات الطيبة يا مولاى ـ وكل طيبتها منصرفة الى مصلحة النحاس باشا ! ـ تشاء هذه المصادفات أن يبنى النحاس باشا عمارة جديدة لنفسه فى سمنود فى الوقت الذى آخذت فيه عمارة الوقف للمنافع العامة ! ••• فقد كان للنحاس باشا واخوته منزل الاسرة الذى ورثوه عن المغفور له والدهم ، وقد تراضى رفعته مع بقية الورثة على أن يكون المنزل ملكا خاصا له ، ثم راح يبنى البيت من جديد لحسابه الخاص فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لسكنه الخاص ، ولكن ما فهمه الناس لم يفهمه على ما يظهر النحاس باشا ، كما يتبين من تصرفاته التالية •

وهنا يسوقنا الحديث الى مصادفة ثالثة ـ أو هل هى رابعة ؟ ـ هى أن المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بدر حمودة بك الأعسر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، وانها قد تزوجت منذ بضعة سنوات بحضرة الأستاذ مسعد السمرة الذى تشاء المصادفة الخامسة ـ أو لعلها السادسة ـ ان يكون زوجا لاحدى قريبات النحاس باشا وأن يضم الى زوجته الأولى زوجته الثانية ، ونعنى بها السيدة المستحقة فى وقف عبد العال الذى يتنظر عليه رفعة النحاس باشا •

هذا ما شاءته المصادفات لمصلحة النحاس باشا ونأتى الآن الى ما شاءه رفعته لمصلحة المصادفات ! ••• فلقد اتفق رفعته مع السيدة المستحقة ، التى اتصلت به بصلة النسب ،

على تقديم طلب الى المحكمة الشرعية تطلب فيه الاذن للوقف بشراء منزل النحاس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التى نزعت ملكيتها فى عهد النحاس باشا رئيس الوزارة ...

وفيما يلى نص الطلب الذى تقدمت به السيدة المستحقة الى المحكمة الشرعية نقلا عن المحضر الرسمى : —

قالت السيدة بعد أن أشارت الى نزع ملكية عمـارة الوقف فى سنة ١٩٣٧ ... « ان الطالبة يهمها تحقيق شروط الواقف على الوجه الأكمل وقد بحثت عن سراى للوقف بسمنود ووقفت الى سراى واقعة على البحر الاعظم منشأة على الطـراز الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحـاس باشا وتفاهمت مع رفعته على اعطائها للوقف بالثمن الذى تراه المحكمة مناسبا ، وقد قبل ان ياخذ قطعة الأرض الفضاء الباقية من سراى الوقف التى هدمت بعد ان نزعت ملكيتها بما فى ذلك الأرض المحكرة للوقف وأخذ أنقاض السراى على أن يخصم ثمن ذلك من ثمن سرايه التى سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة اجراء اللازم لذلك » ...

اذن قد أصبح المنزل الريفى المتواضع الذى بناه الزعيم الشعبى المتواضع (سرايا) من السرايات الفخمة التى لا يرتضى النحاس باشا لها ثمنا أقل من عشرة آلاف من الجنيهات ! ... وسيأتى الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته ...

وليس ابرز فى معنى الحيلة والتحايل من اجابة رفعـة الناظر بلسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا أترك الكلام أيضا لمحضر الجلسة : —

« وقال وكيل رفعة الناظر ان رفعته يقدر الظروف التى ذكرتها الست الطالبة فى طلبها ويعطف عليها كل العطف نظرا لما جبل عليه رفعته من حب الخير لمصلحة الوقف والمستحقين جميعا بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتـع بالمزايا التى قصدها الواقف من وقفه عليهم ، ولذلك فان رفعة الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغـم مـا فى ذلك من تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراى المطلوب شراؤها هى مقر ذكريات مسقط راسه واهله وتراث المرحوم والده .... وقبل ذلك عن طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها باسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهـة

وليقوم من جهة اخرى بتنفيذ ما قرره الواقف بكتاب وقفه ... الخ . »

أفلا يرى مولاى أن رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الحنان والتحنن ، مبلغ الفن والتفنن ... فهو انما يبيع منزله بمبلغ عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التى تحتاج الى سراى تقيم فيها باسرع ما يمكن مراعاة لصحتها ... فى حين أن هذه السيدة المشار اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد الى اخرى ، بعيدا عن سمنود ، وبعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق بالغ انها فى حاجة اليها لتقيم فيها باسرع ما يمكن ! .. وما كنا علم الله لندرى أن سكنى السرايات عمل من أعمال الرحمة ، لولا أن القائل بذلك هو زعيم فى الأمة ، وللأمة !..

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن النحاس باشا ذهب به الامعان فى التحايل الى حد التصريح على لسان وكيله فى الجلسة بما يأتى :

« ان الذى يهون عليه هذه التضحية نوعا ما انه قد يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بانشاء سراى مقابلة لها على ارض الوقف الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف ، وهى التى كان مزمعا أن يقام عليها سراى للوقف بدل السراى التى نزعت ملكيتها » .

اليس هذا التدليل فريدا فى نوعه ؟ ... فان النحاس باشا يقول انه كان مزمعا ان يقام على الأرض الباقية للوقف سراى للوقف ، ولكنه من باب التضحية العزيزة عليه يبيع سراى والده للوقف ويأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من ملك الوقف ، عسى أن يبنى عليها منزلا له فيما بعد !! ولسنا وأيم الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة التى يعترف أنه كان مزمعا بناء سراى عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من الجنيهات ، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية ؟ ... ثم اذا لم يكن بد من اعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفعته بتأجير منزله للوقف بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد . لا سيما وأن عمارة الوقف نزعت ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان

فى مقدور رفعته أن يبنى منزلا للوقف فى الوقت الذى يبنى فيه منزلا لنفسه ... وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب ...

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل والا ضاعت الصفقة ، وضاعت الحكمة من كل هـذه الخطط المرسومة ، والتدابير المحكمة ...

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية تساءلت فى احدى جلساتها (جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠) اذا كانت شروط الواقف تقضى بانشاء سراى بدلا من التى هدمت ، فوعد وكيل المستحقة بتقديم مذكرة فى هذا الموضوع ، وفى الجلسة التالية ـ أى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ـ جاء الطرفان متوافقين على الاجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا « انى موافق على ما قرره حضرة زميلى وان فى شراء سراى للوقف توفيرا لمصلحة الوقف نظرا لأن ادارة الوقف كانت تشغل جزءا من السراى التى نزعت ملكيتها وهى الآن تستاجر منزلا لا يقل أجره عن أربعة جنيهات » ...

ياله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشترى الوقف منزلا بعشرة آلاف من الجنيهات ، توفيرا لايجار شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ! ...

ومما يدل على احكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستحقة ، أن المحكمة فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر تقديم كشف باسماء المستحقين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستحقين أصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى أعيان الوقف وعليه فلا داعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة أصرت على تقديم الكشف المذكور وأجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسة المقبلة (التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢) نظرت المحكمة فى مذكرة مقدمه من رفعه النحاس باشا بوجوب عدم أخذ رأى المستحقين ، واثبت محضر الجلسة ما ياتى حرفيا : ـ « وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعـة الناظر على وكيل الطالبة المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين فقال انه يوافق على ما جاء بها » .

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها ، وحبكها ، بين رفعة الناظر والسيدة المستحقة فاتفق الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المنتفعين الآخرين رغم الحاح المحكمة وتأجيل الجلسة خصيصا لتقديم كشف بأسمائهم ··· ولعل هذه الواقعة وحدها تكفي للتدليل على التحايل المعيب ضد مصلحة الوقف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوقف وعلى الثمن الباهظ الذى يريد أن يتقاضاه ·

كان الثمن هو الهدف الذى رمى اليه كل تحايل سبق أو لحق ··· أى منذ أن تقدم الطلب فى يونيو سنة ١٩٤٠ الى محكمة طنطا الشرعية بالاذن بشراء « سراى » النحاس باشا ، الى أن صدر قرار المحكمة فى مارس سنة ١٩٤٢ باقرار الشراء واقرار العشرة آلاف جنيه ثمنا يتقاضاه رفعة الناظر ، الذى شاءت المصادفة أن يصبح رئيسا للوزراء حين صدور القرار المذكور ·

وقد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده ـ أو قصده ـ بأسلوب متدرج ومتعرج معا ··· ولو انه يا مولاى تقدم الى المحكمة سافرا ، لعذرناه تاجرا ··· ولكنه بدأ المرحلة الأولى فى طريق المساومة بالادعاء انه لا يبغى من بيع منزله الا العطف بالمستحقة والرحمة ··· وفوض للمحكمة الثمن المناسب · ثم أحيل التحديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعاينين بتقدير ثمن المتر المسطح من أرض منزله البالغ مساحتها ١٧ سنتى و ٨١٧ مترا بمبلغ جنيهين ونصف للمتر الواحد ـ فيكون مجموع ثمن الأرض ٩٢٥ مليما و ٢٠٤٢ جنيها ـ وقدر للمبانى (وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ مترا من الأرض المذكورة) مبلغ سبعة آلاف جنيه وبذلك تكون قيمة المنزل جميعه ٩٢٥ مليما و ٩٠٤٢ جنيها ··· ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير ينصب على منزل فى حى من أحياء سمنود ، وليس فى القاهرة ···

غير أن النحاس باشا لم يرضه هذا التقدير السخى فوق السخاء ، فجاء وكيله أمام المحكمة وقال انرفعته يرى ألا يبخس السراى فى قيمتها مع رعايته للوقف ومصالحه ! ···

ورأت المحكمة « أن التقرير الوارد من قومسيون الأوقاف

مجمل لم يشتمل على ما يشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل هذه المامورية من التفاصيل الضرورية » ... وانتهى الأمر أخيرا بالنحاس باشا الى طلب مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنـــا لمنزله ، ولعله من المفيد أن اورد هنا نص الطلب الذى تقدم به رفعة النحاس باشا بلسان وكيله الى المحكمة طالبا مبلـغ يزيد ألف جنيه على تقدير الأوقاف ، وواصفا هذه الزيـــادة بانها « تضحية » ... وفيما يلى نص ما ورد فى محضر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ : ـ « قال وكيل رفعة الناظر انى اطلعت على مذكرة الأوقاف وأعددت مذكرة برأى رفعة الناظر فى ذلك وهى تتضمن أن رفعته رأى أخيرا أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه على أن تفصل الهيئة فى هذه المادة اليوم والا فرفعته فى حل من عدم قبول ذلك » ...

أليس بديعا ومبدعا معا هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟ ... وهل هناك من هو أقدر على الجمع فى مســلك واحد بين التضحية والتهديد ، والوعد والوعيد !!

انظر اليه يا مولاى وهو يقول انه قد رأى أخيرا أن يضحى فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه ... ضاربا فى ذلك المثل الأعلى فى التضحيـــة الذهبية ! ... ثم تفضل يا مولاى فانظر اليه وهو يقـــرن هذا العرض بشرط قبوله فى جلسة اليوم ، فورا وفى غـــير تمهل ، والا فهو فى حل من عدم قبول البيع ، وليتحمـــل الوقف تبعة هذا التحلل !

ولكن المحكمة لم تتعجل ، والنحاس باشا لم يتحلل ... بل استمرت المحكمة فى نظر المادة وهى تؤجلهـا من جلسة الى جلسة حتى تولى رفعـة ناظر الوقف رئاسة الوزارة فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكانت الجلسة السابقة على ذلك فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ ـ وأجلت الى أول مارس ١٩٤٢ ـ وفى هذه الجلسة وهى الجلسة الأولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمة أن تسأل رفعة الناظر « هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احلاله محل وقف السيد بك عبد العال على وقف عنبه أولا » ... فطلب وكيل النحاس باشا التاجيـل اسبوعا واحـدا للجواب عن ذلك ، وأجلت الجلسة فعلا الى ٨ مارس ، وفى هذه الجلسة الأخيرة

اعلن وكيل رفعة الناظر ـ وقد أصبح الآن ناظرا للنظار !! ـ « أن رفعة الناظر يرى انه وان ضحى بأعز شيء لديه فان ذلك لا يمنعه من أن يقيم مبانى فى بلده وان قطعة الأرض الفضاء التابعة لوقف السيد عبد العال لا تكفى للبناء عليها بل لابد من ضم قطعة الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصمم أن يحتسب من ثمن السراى حـــق الانتفـــاع بالتحكير على قطعة الأرض المذكورة » ...

وفى الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول تضحيـــة النحاس باشا بأعز شيء لديه ـ وقررت شراء هذا المنزل العزيز بالصيغة الآتية : ـ « فلهذا قررنا الموافقة على شراء السراى المذكورة بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب المدون بمحضر جلسة اليوم واجلنا المادة للمعاينة وتوقيع الصيغة » .

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعـز شيء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيــه ... ولــو انه يعسر على الشخص العادى أن يفهم كيف يكون هــذا المنــزل أعز شيء عليه ، فى حين أنه لم يسبق له السكنى فيه ـ كمـا اعترف وكيله بذلك أمام المحكمة .

ثم قامت عقبة فى طريق البيع هى عدم توافر هذا المبلغ الجسيم فى خزانة الوقف .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

هى اذن صفقة مبروكة ، وان تكن غير مباركة ... فقد قدر النحاس باشا لمنزله ثمنا يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم تأييدا لذلك تقريرا من خبراء استشاريين استأجرهم ، فرأوا فى هذا التقدير تواضعا محمودا ، وعطفا ممدودا ... ولكن هل هى عشرة آلاف جنيه فعلا ؟؟ الحق يا مولاى أن النحاس باشـــا قـد ابتكر فى المعنويات أحاسيسا ، وفى المـــاديات مقاييسا ، تختلف عما اصطلح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبر المساومة رحمة ، والاستغلال تضحية ، ومن ثم قدر للماديات مبلغا مقداره عشرة آلاف جنيه ، فى حين أن حقيقته تبلـــغ حوالى الخمسة عشر ألفا من الجنيهات ، لأن الأنقـــاض التى قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتهـــا اضعاف هذا المبلغ ، وكذلك الأرض فقد قدر المتر منها بمبلغ ٥٠ قرشا ـ على ان يشتريها هو ـ وبمبلغ ٢٥٠ قرش ـ على أن يبيعها هو ...

ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ـ اذا سلمنا بانها عشرة ـ لا تبلغ قيمته الحالية ـ على أساس الأسعار الحاضرة ـ أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، أما اذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ ، وفى بلدة كسمنود ، فلن تزيد كثيرا على ألفين وخمسماية من الجنيهات ... ولسنا نظن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر ـ وكنا معه نفاخر ـ بانه لا يملك من حطام الدنيا الا مرتبه ، وانه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنفقات زواجه ـ لسنا نظن أن رفعته يدعى انه كان يملك فى سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات ، وانه أنفقها بأكملها على بناء « سراى له فى سمنود » !!

اذا ثبت هذا ـ وهو ثابت ـ فكيف ساغ للنحاس أن يدعى أمام المحكمة بدل المرة مرات أنه انما ضحى تضحية كبيرة اذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة آلاف جنيه ؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمحت له ذمته بان يدعى فى خطبة حديثة له انه باع المنزل بثمن يقل عن نفقاته ؟؟

يا سيدى الباشا ... اذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات أو أكثر منها ـ فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم ؟ ...

واذا لم يكلفك الا الفين أو ثلاثة آلاف من الجنيهات ، فكيف استسغت مطالبة الوقف الخيرى الذى انت ناظره بثمن يبلغ خمسة أضعاف التكاليف !؟ وكيف أطاعك ضميرك ـ بل كيف أطاعك تعبيرك ـ فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين والمساكين ، حين انك لم ترحم أحدا الا نفسك ، بل ولم ترحم حتى نفسك أيها المسكين ...

وأخيرا ... وليس آخرا ، فان الثمن ليس ١٠ أو ١٥ ألف من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين ... كلا ، فللصفقة ثمن آخر ـ فى شكل مرتب شهرى يبلغ المائة جنيه وقد نصت الوقفية على انفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكل ووقود وخدم ، فضلا عن عشرين جنيها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة .

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهريا موقوفا على منزل الوقف نفسه ، فقد انقطع صرفه حينما نزعت ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧ ، وحينئذ ـ وحينئذ فقط ـ فتقت الحيلة لرفعة

ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع ثلاث صفقات نادرات فى صفقة واحدة :

(أولا) يقبض مبلغ عشرة آلاف جنيه (وحقيقته ١٥ الفا كما رأينا) ثمنا للمنزل ـ بصفته بائعا .

(ثانيا) يقبض شهريا ١٠٠ جنيه لانفاقها على حاجيات المنزل ـ بصفته ناظرا للوقف .

(ثالثا) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر للوقف ـ طبقا لنص الوقفية ـ من غير أن يدفع مليما واحدا نظير سكنه ـ أستغفر الله فقد انساق قلمى الى التحدث عن النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة لأصحابها ـ أو يعفى منها على أحسن الفروض ـ وفاتنى أن رفعته يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنه مائة من الجنيهات فى الشهر ، أى أن المالك لا الساكن هو الذى يدفع الأجر ! ..

فاذا أضفنا الى هذا كله ، يا مولاى ، ان النحاس باشا كان رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٣٧ حينما صدر الأمر بنزع ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيها دفع لخزينة الوقف ، وأن رفعته شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزعت ملكيته ـ وانه نجح فى لعبته هذه نجاحا فاق المأمول ، والمعقول ، فقبض فى وزارته الحاضرة مبلغ الخمسة آلاف وثلثماية وخمسا وعشرين من الجنيهات مثنى وثلاث ورباع ، ثمنا اجمالية ومرتبا دوريا ... وانه فى نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف ! ـ اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس باشا ، بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا ـ بل ووجب علينا ـ أن نعجب بالنحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم والحكمة ... ولو أنها « حكمة » من نوع « الرحمة » تسعى الى منفعة أصحابها ، وتدخل البيوت من غير أبوابها ...

وعن واقعة التنظر على وقف البدراوى ، يقول مكرم عبيد باشا ان له مقرا فى سمنود وهو يشمل أطيانا مقدارها ٢٢ س و٢٣ قيراط و١٣٧٦ فدان أوقفها المرحوم أحمد باشا البدراوى فى ١٧ ينـاير سنـة ١٩٠٧ واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وذريته بالثلاثة أعشار الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبى ومن

بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعلى بك المنزلاوى ثم من بعده للشيخ محمد النحاس ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ، ثم من بعده لحسن أفندى خيرى البدراوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى ٠

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس باشا ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى ان يفصل نهائيا فى عزل النـــاظر السابق ـ وظل رفعته ناظرا طوال مدة توليه الوزارة ، ثم صدر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائيا ، وعقب ذلك طلب بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظرا على الوقف بصفة دائمة ، فعارضت وزارة الأوقاف فى هذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف ، وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ ٠

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا الى الحكم من جديد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة ، حتى عاوده داؤه القديم ، فحن الى النظارة وقد واتته الوزارة ! ٠٠

نعم يا مولاى ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ـ أى بعد تشكيـــل الوزارة بخمسة أيام ـ تقدم بسحر ساحر ، أو بقدرة قادر ، طلب من بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية باقامة رفعة النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ناظرا دائما لوقف البدراوى ٠٠٠

وعلى أثر هـــذا الطلب اتخذت المحكمة الاجراءات المعتادة فطلبت الى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على الوقف ان تبدى رأيها فيـــه ، وكانت هى التى عارضت فى اقامة النحاس باشـــا ناظـــرا فى سنة ١٩٣٨ ٠٠٠ ولكن النحاس لم يكن وقتئذ رئيسا للوزارة ٠٠٠ أما الآن فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر السبيل وما أهون العقبات ! ٠٠٠

ومن ثم لم يلبث فضيلة رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من معالى وزير الأوقاف فى وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة :

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية ٠

ردا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤ نفيد بأن الوزارة لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام

الرفيع مصطفى النحاس باشـــا فى النظر على الوقف المبين بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها .

وزير الأوقـــاف

ها هى ذى العقبة الأولى قد ذللت ، وها هى ذى نظارة الوقف بعد أن حرمت قد حللت ... وها هى ذى وزارة الأوقاف فى عهد النحـاس باشا لا ترى مانعا ـ كما أن رفعته لا يرى وازعا ـ من أن يستغل رئيس الوزارة نفوذه ازاء الوزير ، فيسجل الوزير الوفدى على وزارته سـوء الادارة ، ويعترف لرئيس الوزراء بالأولوية فى استغلال النظارة ! ...

تلك كانت الخطوة الأولى فى سبيل الاستغلال ، ويليهـا أخرى ، أدهى وأنكى :

ففى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطـا الشرعية الخطـاب الخطـير التالى نصـــه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء :

« نمرة القيد ٣٤٥٦ ـ حرر فى ١٩٤٢/٣/٢٣ .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم احمد باشـــا البدراوى تعيين رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمانع وزارة الأوقاف فى ذلك .

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة هذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحقيه ، ونرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بمـــا عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٢ والله يجزيـكم على أعمالكم خـــير الجزاء ويحفظـكم ويبقيكم .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ؟

رئيس محكمة طنطا الشرعية

محمد الجداوى

وهكذا ذهب النحاس باشا فى استغلال نفوذه ، وفى التحايل على هـذا الاستغلال ، الى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضـاء ، ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء ٠٠ وانى مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه ، فبدلا من أن يسأل فى حيدة القاضى هل يقبل النحاس باشا التنظر على الوقف أو لا يقبل ، نراه يضرع اليه ويتوسل راجيا منه وملحا عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعة عملا آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بمـا عملت فيقبل التنظر على هذا الوقف خدمة للوقف والمستحقين ؟! ٠

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة الى قرارها فى قضـية قائمة لم يتم الفصل فيها ، كما يؤخذ من خطابه الذى جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا افادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ ابريل ٠٠٠ ولكن اذا كان رئيس المحكمة قد أساء التصرف فان رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبى يا مولاى أن أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذى أرسله النحاس باشا الى رئيس المحكمة ، ونشره فى الصحف جنبا الى جنب مع الخطاب ـ وفيما يلى نص الرد : ـ

« فنـدق ميناهاوس ـ فى يوم السـبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ (٢٨ مارس سنة ١٩٤٢) ٠

حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعيـة الابتدائية ٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه افيد فضيلتكم انى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقى والتى تستغرق معظم أوقاتى فضلا عن مهامى الخاصة ، لا يسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم أحمد باشـا البدراوى وما تفضلتم به من تاييده وذكرتموه مما سبق لى اسداؤه للوقف ومستحقيه ومناشدتى أن أضيف الى أعمـالى النافعة عملا آخر أجزى عليـــه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ـ ازاء ذلك كله لا يسعنى الا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتـــامى والمسـاكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد ـ وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

مصطفى النحاس

ويقول مكرم عبيد باشا :

فى أى عرف ، وفى أية لغة يتوسل الى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الألف وخمسمائة جنيه سنويا ــ (اذ الأطيان الموقوفة تربو على الـ ١٣٥٦ فدان) ــ وفى أى عرف وفى أية لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه « أنه لا يسعه الا أن يحمل نفسه على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين » ! ·· وفى أى عرف وفى أية لغة يصح لانسان أن يقول انه سيجزى من الله الجزاء الحسن على قبض مرتب ينوف على المائة جنيه شهريا ، مضافا الى ما يقبضه أصليا ! ·

اذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ ؟ ···

لماذا لم يفكر المستحقون فى ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة ؟ ··· ولماذا تبادر وزارة الأوقاف الى قبول هذا الترشيح وقد رفض نهائيا من قبل ؟ ·· واذا كان النحاس باشا يعتقد معنا ان قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام ؟ ·· ولماذا يا مولاى ــ وفى أية حكومة متمدينة أو غير متمدينة ــ يحاول رئيس الحكومة أن يسند الى شخصه عملا يقوم به رسميا وزير من وزرائه ، فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمى ، ليكون له من ورائه نفع شخصى ، له فى تقديره كل الاعتبار ، لأنه يقدر بالدانق والدرهم والدينار ···

انها لهزلة ، وانها لمأساة ، وقديما قيل ان بعض الضحك كالبكاء ···

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها فى الخلاف الذى نشب بينى وبين النحاس باشا أثناء الوزارة ·

ففى يوم الجمعة ٢٧ مارس قبيل افتتاح البرلمان ــ دعانى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى وبعض أفراد أسرتى ، كما دعا معنا الأستاذ ابراهيم فرج وأسرته ، لتناول الغذاء فى فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم ــ وفى طريقنا الى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق ميناهاوس فوجدنا حضرة عبد العزيز بك النحاس فى ردهة الفندق وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة الجمعة فسرنا فى طريقنا حتى وصلنا الى بركة قارون ·· وهناك اجتمع بى الأستاذ ابراهيم فرج ــ ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقيته تلك الترقية

الاسبانيه المعروفة ــ وأخبرني بمناسبة وجود عبد العزيز بك النحاس في ميناهاوس عن قصة وقف البدراوى وتفصيلاتها المخزية ، فقال ان عبد العزيز بك النحاس قد ذهب الى ميناهوس ومعه خطاب رئيس المحكمة الى النحاس باشا وانهم سيردون على المحكمة بقبول النظارة ٠٠ ثم قال انه عقب تاليف الوزارة سعى النحاس باشا بواسطة آخيه لدى بعض مستحقى وقف البدراوى بسمنود (والاستاذ ابراهيم فرج من أهالى سمنود) ــ فقدم المستحقون طلبا الى المحكمة باقامة النحاس باشا ناظرا للوقف بدل وزارة الأوقاف ــ وان رئيس المحكمة رأى قبل تقرير التعيين أن يسأل النحاس باشا هل يقبل النظارة أو لا يقبلها ــ وان عبد العزيز بك النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم فى ميناهاوس ــ وأن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به ٠

قال لى حضرته ذلك بلهجة المتألم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا ــ كما ذكر لى بعض تفصيلات أخرى عن تعيينات طلبت اليه من ألصق الناس بالنحاس باشا وذكر لى بالتحديد شابين طلب تعيينهما فورا بمرتب شهرى لا يقل عن عشرين جنيها فلما اعتذر بوجوب مراعاة القوانين المالية أستعين بالنحاس باشا عليه ٠٠٠ الى آخر القصة المحزنة يا مولاى ٠٠٠

وفى مساء اليوم نفسه اجتمع بى فى منزلى حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزارى على أشده بينى وبين النحاس باشا فى ذلك الوقت وأذكر من بين الوزراء الذين زارونى فى منزلى للتوسط فى الخلاف حضرات (عثمان باشا محرم ــ وحمدى باشا سيف النصر ــ وصبرى أبو علم باشا ــ ونجيب الهلالى باشا ــ وعبد الفتاح الطويل باشا ــ وكامل صدقى باشا) ــ وفى أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التى كانت محل شكواى واعتراضى ، وجهت حديثى الى صبرى باشا أبو علم وقلت له انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدراوى وأنه قد اتصل به شخصيا فى هذا الصدد ٠٠٠ ثم قصصت على الوزراء ما سمعته من تفصيلات وقلت لصبرى باشا غاضبا قل للنحاس باشا على لسانى ان فى تصرفه استغلالا لا يليق به وبنا ، وأنه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الغير المآخذ فى حين أننا نرتكب الكبائر ٠٠٠

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال فى ابلاغ النحاس باشا ما قلته عنه وأخذته عليه بهذا الصدد ٠٠ وأن النحاس باشا حفظها فى نفسه !! ٠

الى أن يقول مكرم باشا فى نهاية كلامه عن هذين الموضوعين :

ختمت هذه المأساة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده الا بضعة شهور قليلة .. وحاشاى أن أقصد من وراء هذه الاشارة الى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن النحاس باشا هو الذى يوخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق بأموال الدولة على كل من ينتفع من ورائهم ، ومادامت الدولة هى التى تعطى فلا باس من اعطائهم ...

ولقد رأينا أنه فى صفقة البيع منه واليـــه فى وقف عبد العال كافأ زوج المستحقة عن استحقاق .. فانعم عليـه بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد البراق ، أو اذا توخينا الدقة فمن نقد الأوراق ! ...

وتشاء المصادفة ـ وهى محض مصادفة ولا شك ـ ان يكون رئيس الهيئة التى اقرت صفقة البيع فى وقف عبد العال هو نفسه رئيس الهيئة التى اقرت التنظر على وقف البدراوى ، وأن تتم الصفقتان فى شهر واحد هو شـــــهر ابريل سنة ١٩٤٢ ...

هاتان هما الصفقتان العجيبتان ، يا مولاى ، وان يكن العهد كله عجبا ! ...

ولكن ماذا عن أمور التموين والتصـــدير ، والاستيراد التى ورد ذكرها فى الكتاب الأسود للعهد الأسود ؟ :

الفصل الثالث

مكرم عبيد باشا يتهم وزارة النحاس باشا بالعبث في أمور التموين والتصدير لصالح الانسباء والأقرباء ، والمقربين

تحت عنوان « قصر جديد » يقول مكرم عبيد باشا في عريضته :

أقام صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحكم في اماكن متعددة قضى فترة من الزمن في الباخرة الحكومية محاسن ..

وقضى فترة اخرى بفندق (ميناهاوس) ، وامتدت هذه الفترة الى بضعة شهور وأنفق فيها ما انفق ريثما تتم شتى الاصلاحات ، والتعديلات ، في داره الأولى بمصر الجديدة . وطلب منى بالحاح كميات من خشب (الأبلاكاج) المستولى عليه في وزارة التموين لاستعماله في اصلاحات داره هذه ، فرفضت لأن الكميات المستولى عليها انما خصصت للمصالح الحكومية ، وقد كلفته عملية الاصلاح والتحسين هذه مئات عديدة من الجنيهات ، في دار يسكنها بالايجار !! ومع ذلك لم يكد يعود اليها رفعته بعد غيبة شهور عدة حتى ظهر له أن هذه الدار التى اقام فيها سنوات طويلة غابرة ، والتى انفق في اصلاحها وتحسينها كل هذه النفقات ، لم تعد تفى بالمرام .

ولم يطل بحث مقامه الرفيع ، اذ أعجبه حى هادىء جميل ، هو حى (جاردن سيتى) وتمنى لو وجد مسكنا في هذه الديار ، يسكنه على سبيل الاستقرار ، وما أسرع ما تحققت الأمنية ، حين ترامى الى سمع رفعته أنه توجد في

الحى دار فاخرة ، زاهرة ، أرسلت صور من نقوشها وحجراتها ومعداتها ، الى جنيف لتكون أعظم دعاية لرقى معاهد التربية وفخامتها فى مصر •

وفى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات ، ولكن معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التى يقوم على شؤونها رفعته •

فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها ، ليهنأ رفعته بالمسكن الهنىء المنشود ؟ •

لا شىء ! وذهب رفعته ومن معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظنت التلميذات البريئات أنها نفحة من نفحات الاهتمام العظيم ، بالعلم والتعليم • لولا أن فاجأهن رفعتـــه بنظرات فاحصـــة لما فى الدار من زخارف وطرائف ، ومضى يتلمس ذا الجدار وذا الجدار ، ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمـامه بسكان الدار !! •

وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شـدة اللهفة على اخلاء الدار فى الحال ، وبلا أمهال ! •

وصدع وزير المعارف بأمر رئيس الحكومة ، فاذا مراقبة تعليم البنات تضع مذكرة ذات ثمانية بنود ، يتضمن أحدها اخلاء المعهد والتطويح بتلميذاته من حى (جاردن سيتى) الى حى بولاق ، وتتضمن بنوده الأخرى حركة تنقلات بين مدارس بأكملها فى حى العاصمة ، لكى يتيسر الاستغناء عن دار المعهد التى أعجب بها رئيس الوزراء •

وفى نوبة حازمة ، حاســـمة ، من نوبات النشـــاط الحكومى ، وضعت مراقبـــة تعليم البنات مذكرتهـــا فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، وعرضت على وكيل الوزارة المساعد فوقعها فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، ثم رفعت الى وزير المعارف فوقعها أيضا فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، أى أن حركة التشتيت وضعت ووقعت كلها فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد !! •

وفى نشاط مثالى لا يقل فى مظهره عن هذا النشاط ، تمت عملية الاخلاء ، والاجلاء ، بالليل والنهار ، على يد جنود من الجيش وضابطين ، مستعينا فى ذلك بسيارتين من سيارات مصلحة النقل الميكانيكى !! وظلت السيارتان الحكوميتان كما

ظل المستخدمون من رجال الحكومة تحت أمره حوالى شهر من الزمان ؟ ...

أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيها فى الشهر لا تزيد ، وهو ايجارها القديم الذى كان مقدرا قبل ارتفاع الأسعار ، ولم يكتف رفعة الحاكم العسكرى بهذا وحده بل استبقى من معدات المعهد ثلاجة ضخمة باهظة الثمن بحجة انها لا تصلح للعمل فى حى بولاق !! كما قيل انه استبقى ستارين جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بثمن كبير ، وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ثم لم يكتف رفعته بهذا أيضا ، بل نهضت وزارة المعارف بعملية أخرى كلفتها مبلغا طائلا ، تحت ستار التعهد باعادة الدار الى حالتها الأولى ، وبهذا خرج من اعتماد البناء مبلغ ضخم انفق على الحمامات الفخمة ، (والأرضيات) الثمينة ونحو ذلك من ضروب الانفاق ! .

ولكى تقفوا جلالتكم على مدى التقلقل الذى أصاب عددا من المدارس لكى يتسنى لرفعة الحاكم العسكرى أن يقيم فى الدار التى أعجبته بحى (جاردن سيتى) أتشرف بان أثبت القرار الوزارى الذى أشرت اليه سابقا وهذا نصه :

المراقبة العامة لتعليم البنات
١٩٤٢/٩/٢٢

مذكرة

بمناسبة ضم معاهد التربية الخاصة بالمواد الفنية فى مكان واحد تحت اسم معهد التربية الفنية للبنات وانشاء مدرسة للبنات بحى الجمالية واستجابة لرغبات الأهالى فى مدارس الثقافة النسوية اقترح الآتى : ـ

١ ـ يكون مقر معهد التربية الفنية للمعلمات المبنى الذى تشغله الآن مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ببولاق .

٢ ـ تنقل مدرسة الأميرة فوزية الى المبنى الذى تشغله الآن مدرسة عباس الابتدائية للبنات وتنقل تلميذات مدرسة عباس الابتدائية الى مدرسة شبرا الابتدائية للبنات .

٣ ـ يفصل قسم الروضة عن مدرسة الأورمان الابتدائية

ويكون روضة مستقلة يطلق عليها « روضة الأورمان » مقرها المبنى الذى يشغله الآن معهد التربية للفنون الجميلة •

٤ ـ تنقل مدرسة الأورمان الابتدائية للبنات الى المبنى الحالى لمعهد الموسيقى بالجيزة •

٥ ـ تفتح مدرسة ثقافة ثالثة بالقاهرة يكون مقرها المبنى الذى يشغله الآن مدرسة الأورمان الابتدائية ويطلق عليها اسم « مدرسة الثقافة النسوية بالأورمان » •

٦ ـ تبقى مدرسة الفنون الطرزية الابتدائية فى مكانها الحالى بشبرا •

٧ ـ تخلى مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين من تلاميذها بتوزيعهم على مدارس باب الشعرية والجمالية والسلحدار القريبة منها حسب رغبات الأهالى ويجعل مبنى مدرسة النحاسين مقرا لمدرسة ابتدائية للبنات يطلق عليها اسم « المدرسة الحسينية الابتدائية للبنات » •

٨ ـ يفصل القسم الثانوى لمدرسة مصر الجديدة عن القسم الابتدائى ويدبر مكان لنقل احدهما اليه •

المراقب العام ؟   أوافق ؟

الكردانى   ١٩٤٢/٩/٢٢ شفيق غبريال

موافق ؟

٤٢/٩/٢٢ الهلالى

وبهذا يكون رفعة رئيس الوزراء قد استغل نفوذه للانتفاع الشخصى على حساب الدولة فيما يتعلق بمسكنه على الوجه الآتى :

١ ـ أخرج معهدا كاملا من معاهد التعليم من دار أعدتها الحكومة لهذا الغرض بعد انفاق آلاف من الجنيهات ، لا لشىء سوى رغبته فى سكنى هذه الدار •

٢ ـ استخدم فى هذا الغرض ، ولحسابه الخاص ، جنودا وضابطين ، وسيارتين من سيارات النقل الحكومية !!•

٣ ـ كلف خزانة الدولة مبالغ تصل الى الوف الجنيهات بين

نفقات نقل المدارس ، واصلاح الدار التى قرر أن يتخذها لسكنه الخاص ...

٤ ـ سبب رفعته فى سبيل منفعته الشخصية حركة تقلقل واضطراب بين المدارس والتلميذات والعائلات التى تناولتها حركة التنقلات التى يتناولها القرار الوزارى السالف الذكر .

وبعد أن يطيل الأستاذ مكرم عبيد فى الحديث عن انتفاع بعض الوزراء بممتلكات الدولة وتسخير المال العام لخدمة المال الخاص ينتقل الى الحديث عن التستر على التهمة المنسوبة لبعض الأنسباء فيقول :

● حدث اثر تاليف الوزارة أن جاءنى حضرة صبحى افندى الشوربجى ومعه نسيبه الأستاذ كمال الوكيل ـ أو هذا ومعه ذاك ـ وطلب الى حضرته أن ألحقه بمكتب الغزل بصفته صاحب معمل للغزل والنسيج أسوة ببنك مصر ، فلم أر بأسا من اجابة هذا الطلب على أن يعين هو وغيره من أصحاب المعامل للاستعانة بخبرتهم الفنية وللتسوية بينهم فى المعاملة ، ولكن الموظفين المختصين لفتوا نظرى الى أن بعض أصحاب هذه المعامل ـ وبينهم الشوربجى أفندى ـ متهمون فى جنحة تهريب غزل أمام المحكمة العسكرية وأنه لا يصح بطبيعة الحال ـ قبل الفصل فى القضية ـ الاستعانة بهم كأعضاء استشاريين للهيمنة على شؤون الغزل ومنع التهريب ، فى حين أنهم متهمون بالتهريب !

فى ذلك الحين كان النحاس باشا شغوفا بمعرفة ما تم فى مطالب حضرات الأنسباء بصدد تصدير الزيت والجلود ، وكلما عاوده أو عاودهم الشغف عاوده الالحاح على ، فحدثنى ذات مرة بالتليفون وكنت فى مكتبى بوزارة المالية وسألنى عما اذا كنت قد قررت منح أنسبائه الرخص المطلوبة فقلت له انى لم أستكمل البحث بعد فقال بلهجة الغاضب العاتب أفلا زيت ولا جلود وحتى لا تعيين فى مكتب الغزل ؟ فاجبته ان لتاخير التعيين سببا سأدلى به اليه شخصيا ، وتوجهت فعلا لمجلس الوزراء واخبرته بما علمته عن الجنحة العسكرية المرفوعة ضد انسبائه ووجوب الانتظار حتى تفصل فيها المحكمة العسكرية .

ولكانى ألقيت قنبلة كان لها قعقعة ففرقعة .. وما كدت أشير الى المحكمة العسكرية حتى أخذته صيحة من الغضب ، وكان منظرا من المناظر التى ترى ، ولا تروى ..

فقد صاح فى وجه حضرة السكرتير العام لمجلس الوزراء وأمره بسحب القضية من المحكمة العسكرية .. فاعترضت فى رفق على مثل هذا الاجراء الشاذ فقال أنا الحاكم العسكرى وهذا من سلطتى فقلت لا بل أنت قاض قبل أن تكون حاكما عسكريا فلنترك الأمر للقضاء وليستعين المتهمون بأحسن المحامين .. فصاح مكررا أنا الحاكم العسكرى ولن أسمح بنظر القضية أمام المحكمة ، ثم أمر السكرتير العام بسحبها وقال فى تعليل ذلك أنه علم من أنسبائه أن الوزارة السابقة التى أمرت برفعها قصدت الى النكاية بهم فقلت له ان القضية مرفوعة عليهم وعلى غيرهم من أصحاب معامل الغزل فلا نكاية اذن ، ولا غرض ، وأن الأمر على أى حال متروك للقضاء ، فهو وحده الذى يفصل فيما اذا كانت التهمة صحيحة أو ملفقة ، أو باطلة ..

ولكن رفض وأصر على الرفض فى لهجة تعذر معها كل نقاش مستندا الى سلطته العسكرية ثم عاد فأمر السكرتير بسحبها ، وأخيرا نفد صبرى وقلت له انى لا أوافق على هذا السحب بحال من الأحوال لأنى أنا الوزير المختص ولا أرتضى لنفسى كما لا أرتضى له هذا الاجراء الشاذ ..

وفى خلال الضجة دخل علينا وزير العدل ، والمعارف وتساءلا عن الخبر فرويت لهما واقعة الحال ووجهة نظرى فيها ، فاجاب وزير العدل اجابة ما أسرع ما سررت ـ وما أسرع ما ثرت ! ـ لها ، اذ قال له ان مكرما معه الحق يا باشا .. لا يستحسن سحب القضية العسكرية من المحكمة .. ثم سالنى الى أى دور وصلت القضية وهل حققتها النيابة وانتهت منها فقلت له انى لا أعرف من الأمر أكثر مما أبلغنيه الموظف المختص من أن القضية أحيلت الى المحكمة العسكرية فقال اذن سأتصل بوكيل النيابة العسكرية وأطلب منه حفظها !! .

عندئذ ثرت يا مولاى ـ واعترف ، بل يسرنى أن أعترف ، بهذه الثورة ! فقلت ما هذا ؟ رئيس الوزراء يطلب

سحب القضية من أمام القضـــاء ووزير العدل يتدخل فى سلطة القضاء فيامر وكيل النيـــابة ـ وهو قاضى تحقيق ـ باتخاذ قرار معين لمصلحة شخص معين ٠٠ وهل تريدون منى ان احمل ضميرى كل هذا الوزر ؟ فوالله ما دمت وزيرا للتموين لن يكون هذا ، وخرجت غاضبا من الغرفة ٠٠ وذهبت الى مكتبى بوزارة المالية وطلبت على الفور استحضار دوســـيه القضية للاطلاع عليه فتبينت أن هنـــاك تقريرا من مفتش التموين يثبت فيه التهمة على المتهمين وأن الأمر باحالة القضية الى المحكمة العسكرية انما صدر شفويا من الوزير السابق ولم ينفذ لسقوط الوزارة قبل تنفيذ الاحالة ٠ فبادرت باخبار النحاس باشا بذلك تليفونيا وقلت ملاطفا ان الله أراد للوزارة خيرا فانقذها من وزر سحب القضية أو التـــدخل فى قرار النيابة لأن القضية لم تقدم حتى الآن للنيابة العسكرية ، فقال اذن فاحفظها ٠٠ فقلت كيف يـــكون ذلك وأمامى تقرير من المفتش الفنى يثبت التهمة على المتهمين ويتطلب تقديم القضية للنيابة ٠٠ فهل يرضيك أن أكون اقل أمانة لعملى من الوزير السابق ؟! ووعدته انى ساصدر أمرا بتحقيق التهم من جديد ويكون التحقيق تحت اشرافى مباشرة وانى سانظر الى الأمر نظرة القاضى لا كممثل للاتهام ٠٠ وفعلا أصدرت الأمر باعادة التحقيق فى قضـــية انسباء النحاس باشـــا وقضايا أصحاب المعامل الأخرى المتهمين بنفس بنفس التهمة ، ولكن هذا الأمر لم يرض النحاس باشا وأهله ، وكان محل مناورات ومداورات أشرت اليها فى مستهل هذه العريضة وانتهت الى تفاقم الأزمة كما اسلفت ٠

وكان من حسن الحظ أن القائم بشؤون وكالة التموين هو حضرة صاحب العزة محمد بك توفيق ابراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية فرجوته أن يدرس الملفات بما أعرفه عنه من دقة البحث ونزاهة التقدير ، وبعـــد أيام عرض على حضرته نتيجة بحثه فى قضية معمل الشـــوربجى وقال ان التقارير الفنية فى القضية تشير الى مسئولية أصحاب المعمل ولكنه يرى زيادة فى التدقيق أن تحال أوراق هذه القضـــية ـ كما أشار من قبل باحالة أوراق قضية أخرى مماثلة ـ الى حضرة محمود بك زكى مراقب مصـــلحة التشريع التجـــارى والملكية الصناعية ليعيد التحقيق فيها من بعض نواحيهـــا

الفنية النهائية ، وقد أحيلت الأوراق فعلا على حضرته فقـــدم لى تقريرين عن قضية مصنع الشوربجى بتاريخ ٤ و ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ وتقريرا فى قضية مصنع سباهى بما ارتكب من مخالفات تقتضى تحقيقها من النيابة .

وحسبى أن أقتطف بعض فقرات من هذه التقـــارير الرسمية ، وقد أرفقت صورا حرفية منها فى هذه العريضة :

ففى التقرير المقدم من حضرة محمـود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى بتاريخ ٤ مايو ١٩٤٢ بصدد مصنع سباهى بالاسكندرية ، يقول حضرته ما ياتى :

« لذلك مازلنا نرى ــ لامكان القيـــام بتحقيق أوفى بواسطة السلطة القضائية المختصــة ــ أنه من الأوفق احالة الموضوع للنيابة العسكرية المختصة » .

وكذلك قدم تقريرا بهذا المعـنى وفى نفس التاريخ عن المخالفات المنسوبة لمعمل « نزهة » للغزل الخاص بالشوربجى أفندى وشركائه .

ولكنى لم أكتف بهذه التقارير وحرصـت على أن أحقق دفاع المتهمين من شتى نواحيه ، كما يبدو ذلك جليـــا من التقرير اللاحق المؤرخ ١٢ مايو الذى قدمه الينا حضرة مراقب التشريع التجارى ــ وقد جاء فيه ما ياتى :

« وقد أبديتم معاليكم أنه قبل ابداء أى رأى فى الموضوع يجب التحقق من وجود كمية الغزل البالغ مقدارها ١٤٥٢٠ رزمة التى تقول الشركة ان لها الحق فى اختزانها باعتبار أنها تمثل استهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر » .

وفعلا انتدب حضرة شريف أفنـــدى حسن مدير ادارة التخزين للقيام بهذه المامورية وقدم تقريره الى حضرة مراقب التشريع وهذا الأخير رفع تقريره الى ــ وهو تقرير ١٢ مايو الذى سبقت الاشارة اليه ــ وقد أيد فيـــه رأيه الذى أبداه بتاريخ ٤ مايو ــ مشيرا الى مسئولية أصحاب المصنع ، وقال فى ختام تقريره ما ياتى حرفيا :

« .... وهذه الكميات (١٣٩١٩ رزمة لغاية ١١ مايو سنة ١٩٤٢) عجزت الشركة عن اثبات وجودها فى مخازنها

مما يحتمل معه أن تكون قد تصرفت فيها بمـــا يخالف الأمر العسكرى رقم ٧٦ والقرار الوزارى رقم ١٤٨ لســنة ١٩٤١ كما سبق البيان » •

وبهذا ثبتت المسئولية على أصحاب مصانع الغزل ووجب احالتهم على النيابة العسكرية للتحقيق معهم كما اشار بذلك الموظف الفنى المختص وهو حضرة مراقب التشريع التجارى ، بناء على بحثه الخاص وتقارير مفتشى التموين •

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه التقارير التى قدمت فى مـــدة قيـــامى باعمـــال وزارة التموين • جاءت مؤيدة للتقارير التى قدمها مفتشو التموين المختصون فى عهد سلفى حضرة الأستاذ محمد حامد جودة وزير التموين الأسبق •

وأخيرا فقد تضمن تقرير آخر رفعه الى المفتش المختص تحت عنوان (تقرير عن حالة الانتـــاج فى مصـــنع النزهة بالاسكندرية) اشارة خطيرة الى التلاعب فى أجور العمـــال ونصها كما ياتى :

« كانت البيانات التى تقدم الينا عن أجور العمال فى قسمى البرم الأولى والشلل خاطئة قصد بها التضليل وعـدم الوصول الى الحقيقة •••• وليس ادل على ذلك من أنه قـدم لنا بيانا باجور العمال فى قسم الشلل يندهش لارتفاع فئاتها جميع اصحاب المصانع الأخرى •••• أى ان فئات الأجور فى مصنع النزهة هى ضعف ما هى عليه فى مصنع سباهى ، وهذا غير معقول ولم نقبله بتاتا وانكره العمـــــال واعترفوا بالأجور الحقيقية وهى نصف تعريفة الأجور المذكورة بعاليه » .

لم يبق لدى شك فى مسئولية أصحاب المصانع بعد الاطلاع على التقارير المقدمة فى عهد سلفى وفى عهـــدى ، ولكنى احتفاظا بوعدى وحرصا على مصلحة الدفاع رأيت أن احيل الأوراق على حضرة المســــتشار الملكى لوزارة الماليـــة لاستطلاع رايه فيما رايته وراه الموظفون المختصون معى من وجوب احالة اصحاب مصنعى الشوربجى وسباهى على النيابة العســــكرية ، ومن ثم اثبت فى ذيل تقرير حضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى رايى فى هذه المخالفات وفى وجوب الاستئناس برأى حضرة المستشـــار الملكى ، بالصيغة التالية :

« بعد الاطلاع على تقارير مكتب الغزل والمفتش المنتدب وحضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية التى يؤخذ منها وقوع مخالفة صريحة ــ وبعد الاطلاع على دفاع أصحاب المصنع أنفسهم الذين أفسح لهم مجـــال الدفاع الى أقصى حدوده ــ أرى أن هناك مخالفة للأمر العسكرى تستدعى تبليغ النيابة العسكرية لتحقيقها واتخاذ قرار بشانها ، غير انى أرى زيادة فى الضمان للمنسوب اليهم المخالفة ان يؤخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا ؟ » .

١٢ مايو سنة ١٩٤٢ — مكرم عبيد

وكانت هذه التاشيرة خاصة بمصنع الشوربجى ، واثبت مثلهــا فيما يختص بمصـــنع ســـباهى ، فى نفس التـــاريخ ، وبالصيغة التالية :

« أوافق وأرى زيادة فى الضمان للمنسوب لهم المخالفة أخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا » .

وقد رفع الى حضرة المستشار الملكى مذكرة أثبت فيها رأيه صراحة بوجوب ابلاغ النيابة العسكرية لكى تتـــولى التحقيق ، فى شان المخالفات المنسوبة الى مصنعى الشوربجى وسباهى ، ولما كانت هذه المذكرة محل تحريف وتشويه من رفعة رئيس الحكومة فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب ، حتى انه زعم فى جراة مدهشة ان المستشار الملكى لم يوافق على احالة الأوراق الى النيابة العســـكرية ــ فانى أستاذن جلالتكم فى اثبـــات نص مذكرة حضرة المستشار الملـــكى بحروفها :

* * *

اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب مصلحة التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهى » للغزل وعلى تقريره المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج ــ وعلى التقارير والمذكرات الســـابقة التى وضعت فى هذا الموضـــوع ونرى أن نوافق على ما اقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابة العسكرية كى تتولى التحقيق ، اذ يتضـــح من مذكرة ادارة الغـــزل والمنسوجات والتحقيق الادارى الذى أجرى فى هذا الشان ان

اصحاب المصنع الأول لم يوردوا لمكتب بيع الغزل جميع ما أنتجه فى الستة أشهر الأخيرة من العام الماضى ، فيكونوا بذلك قد خالفوا القرار الوزارى رقم ١٤٧ الخاص بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل ، والقرار رقم ١٤٨ الخاص بتنظيم التداول فى خيوط الغزل القطنية ، كذلك يتضح من الأوراق أن أصحاب المصنع الثانى قد ارتكبوا نفس المخالفات ويمتاز المذكورين بادعائهم ان لهم الحق فى اختزان ما يكفى حاجة مصانع النسيج التابعة لهم مدة أربعة شهور ، وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ وقرار وزير التموين الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ - وقد طولبوا بالارشاد عن الكمية التى يعترفون بحيازتها فلم يقوموا بما طلب منهم •

ونرى أنه لا يجوز لهم قانونا أن يختزنوا ما يكفى حاجة مصانعهم مدة اربعة شهور اذ بديهى أن نص القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤١ بسريان المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ على خيوط الغزل أصبح معطلا بالقرار رقم ١٤٧ الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها سواء كانت مستوردة من الخارج أو من انتاج المصانع المحلية ، وان هذه الخيوط توزع ببطاقات على أصحاب مصانع النسيج ، تبعا لحاجتهم الأسبوعية ، وقد أيدت هذا بصراحة لجنة الغزل المركزية المشكلة وفقا للقرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ اذ قررت بشأن مصانع الغزل الملحقة بمصانع النسيج أنها « تأخذ كل شركة من الشركات المنتجة لغزل القطن والموجود بها مصانع للنسيج ما تحتاج اليه لتشغيل مصانعها - دون أن يصرح لها بأن تختزن أى غزل يكون فائضا عن الحاجة الفعلية لمصانعها - » •

ولا يصح الاحتجاج بالقرار الصادر من اللجنة بعد ذلك فى ١٩٤١/١٠/٢٨ الذى سمح لهم بالاستيلاء على ٦٥٪ من انتاج مصنع نزهة للغزل ، « والباقى يصرف لهم ببطاقات » اذ لا يتصور أن يكون مفهوم هذا القرار السماح لهم بالتخزين فضلا عن ان هذا قرار لم يصدق عليه وزير التموين فلا قيمة له قانونا (م ١٣ من القرار الوزارى رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١) •

على انه حتى مع التسليم جدلا بان لأصحاب المصنع حق تخزين الغزل الذى يكفى مصانعهم مدى اربعة شهور ، فانهم

لم يستطيعوا الارشـاد عن الكميـة التى اعترفوا بأنها فى حيازتهم .

المستشار الملكى
(محمد على نمازى)
١٨ مايو سنة ١٩٤٢

وعن فضيحة أخرى كما يقول مكرم باشا هى شر من الأولى يقـول صاحب الكتاب الأسود :

فى شهر يونية الماضى وصل الى علم أحد حضرات مفتشى التموين ان غزلا يهرب فى الاسكندرية بأسعار فوق التسعيرة فانتدب حضرته (واسمه صالح أفندى ناشد) لضبط الغزل الذى قيل انه يهرب من مصنع سباهى (مصطفى أفندى سباهى وشركاه) ـ وهنا أترك الكلام لحضرة مفتش التموين نقلا عن تقريره لمعالى وزير التموين ، فقد جاء فيه حرفيا ما يأتى :

« ولما كان موضوع السوق الأسود للغزل من المواضيع الحرية باهتمام وزارة التموين الجديدة بمنتهى عنايتها فقد عرضت على مسامع معاليكم فى الاسبوع الثالث من شهر يونيو سنة ١٩٤٢ ما وصـل الى علمى فتفضلتم وامرتمونى باتخاذ الاجراءات السرية لتحقيق مبلغ ذلك من الصحة لكبح جماح لصـوص الحروب والأزمات والراغبين فى الغنى والثراء على حساب الطبقة الفقيرة من الشعب ...

ويمضى التقرير الذى قدمه مفتش التموين قائلا انه بعد التحريات اللازمة والاتصال . بالأميرال ماركوبك رئيس الجهـاز السرى والصـاغ صفوت أفندى مساعده وبعد الاتفاق مع بوليس اسكندرية ووكيل المحافظة ومساعد الحكمدار و . و . انتهى الأمر الى ضبط البضائع المهربة من مصنع النزهة ـ مصنع الشوربجى ـ

وطبقا لتقرير بوليس الاسكندرية الذى وضع الخطة والشرك الذى نصب لضبط المهربات تم تسليم فهمى بك الحلبونى صاحب المصنع مبلغ ١٣١٠ جنيه نظير البضاعة المهربة بالاضافة الى تسليم (المرشد) لاذن خروج السيارة بالبضاعة وهو يطابق فاتورة البيع والبضـاعة المهربة عبارة عن ٢٧ بالة غزل .

ويقول مكرم عبيد ان الاتجاه كان يقتضى ـ فى البداية ـ بضبط مصنع سباهى ولكن المصـادفة التعسة قضت بضبط مصنع آخر يديره

الحلبونى والحلبونى شريك للشـــوربجى ومصنع الحلبونى هو مصـــنع الشوربجى بالاسكندرية • وقد قامت الوزارة لهذا الوضع الجديد فأرسلت فى طلب مفتش التموين ، الذى عهد اليه بالتفتيش واتصلت به فى نيابة الاسكندرية طالبة عودته فورا الى القاهرة ، فعاد فعلا بعد استئذان النيابة كما هو ثابت من الخطاب الرسمى الذى سيأتى الكلام عنه •

وفى اليوم التالى قابل المفتش المذكور معالى وزير التموين فى مكتبه بالوزارة وهناك رأى صبحى أفندى الشوربجى فى الانتظار ، ولم يلبث هنيهة حتى حضر معالى عبد الفتاح الطويل باشا ومعه الأستاذ أحمد الوكيل ••• وقص المفتش على معالى وزير التموين القضية من أولها الى آخرها مبينا أنه لم يقصد سوءا بتفتيش مصنع الشوربجى ••• ثم انصرف الجميع الى مكتب وزير العدل ••• وكانت حركة ، وكانت مخابرات ، فمداولات ••• وظهر أثر هذه المداولات والتحريات فى أقوال الشهود من رجال البوليس فى التحقيق التالى ، فقد اختلفت اختلافا تاما مع أقوالهم فى التحقيق الأول بل ومع التقارير الرسمية المقدمة من رجال التموين والبوليس أنفسهم •

وانى على استعداد يا مولاى لأن أذكر اسم الموظف الذى روى لى خبر هـذه المداولات وما ترتب عليهـــا من نتـــائج وتطورات •

ولكن الذى يعنينى ـ ويكفينى ـ هو التقارير الرسمية التى أشرت اليها والتى أرفق مع هذه العريضة صورا منها ، فهى تدل على أن هناك جريمـة بل وتلبســا بالجريمة ، فقد ضبطت البضاعة بحضور وكيل النيابة نفســه ، وضــبطت النقود فى جيب الحلبونى أفندى ـ وهى النقود التى سبق للبوليس أن أخذ بيانا بأرقامها ـ وحققت النيابة مع المتهم وسمعت أقوال شهود الاثبات من رجال البوليس ولم تفرج عن المتهم الا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصرى ـ فكيف ولماذا نامت القضية بعدئذ فلم يقدم المتهم الى المحاكمة ؟ ـ هذا هو السؤال !

ومما يدعو الى الدهشة والحسرة معا أن نجد فى تقارير رجال التموين والبوليس عبارات ، تنطوى على اعتذارات ، لا لسبب الا لأن المصنع الذى ضبط هو لسوء الحظ مصنع الشوربجى وليس مصنع سباهى ! •••

فقد جاء فى تقرير حضرة البكباشى مدير ادارة التسعير

الجبرى بمحافظة الاسكندرية أن حضرة مفتش التموين قرر أن المحل المقصود بالذات هو شركة سباهى ... واستطرد واضع التقرير الى القول بانه علم من حضرة ضابط المباحث أن صاحب المصنع يدعى الحلبونى وليس سباهى ، وهنا يقول حضرته : « وقد ناقشت ذلك مع حضرة الصاغ محمد مصطفى افندى وحضرة صالح ناشد أفندى فعلمت أنهما مكلفان بضبط أى مصنع بصرف النظر عن أى اعتبار وأن الكل فى القانون سواء » ...

وكذلك يعتذر مفتش التموين فى تقريره المرفوع لوزير التموين عن ضبط مصنع الحلبونى شريك الشوربجى فيقول ما يأتى بالحرف الواحد :

« يتعين على اجلاء نقطة هامة فى هذا الموضوع وهو كيف قمنا بضبط مصنع الحلبونى مع أن المتفق عليه هو ضبط مصنع السباهى ـ صحيح ان الجميع أمام القانون سواء ـ ولكن فى هذا الاجراء خروج على أو تبديل لنظام مامورية محددة » ... ثم يحاول المسكين تفسير هذه المفاجأة التى فوجىء بها والتى عرضته لسخط الساخطين !

ومن حسن الحظ فان تحت يدى الدليل الرسمى على استدعاء مفتش التموين الى القاهرة على أثر ضبط مصنع الحلبونى وما ترتب على الضبط من وزر لا يغتفر ، حتى اضطر المفتش الى المبادرة بالعودة الى القاهرة قبل استكمال تحقيق النيابة ، وفيما يلى نص خطاب حضرة وكيل النيابة العسكرية بالاسكندرية الى سعادة وكيل وزارة التموين .

« محكمة الاسكندرية العسكرية

الاسكندرية فى ١٤/٧/١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة التموين

نرجو التكرم بالتنبيه على حضرة صالح ناشد افندى مفتش التموين بالوزارة بالحضور بالنيابة العسكرية باسكندرية صباح يوم السبت القادم الموافق ١٨/٧/١٩٤٢ لحضور التحقيق فى القضية الخاصة بضبط مصنع الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج والمتهم فيها محمد فهمى الحلبونى افندى وآخرون مع التشرف بالاحاطة باننا قد سمحنا

لحضرته بالسفر اليوم كطلبه على ان يعود إلينا فى الموعد المذكور ٠

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

وكيل النيابة العسكرية
بالاسكندرية

هذا ما وصل الى علمى من بيانات معززة بتقارير واوراق رسمية أتشرف برفعها جميعا الى سدتكم ولجلالتكم الرأى الأعلى فى الأمر بتحقيقها لاستكمال وقائعها وتطوراتها ، فان المسألة جد خطيرة ، وهذه هى المرة الثانية التى يحقق فيها مع الشوربجى اخوان ثم ينام التحقيق الى غير يقظة حتى الآن !

ويذكر مكرم عبيد باشا ٠ وهو يتحدث عن تصدير الزيت والجلود ٠ أنه لم نكد نتولى الحكم حتى جاءنى فى منزلى الأستاذ أحمد الوكيل وصهره صبحى أفندى الشوربجى وطلبا الى الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت والجلود ، وحددا كمية الزيت المطلوب تصديره بستة آلاف طن ، قائلين ان الربح من تصديره يبلغ حوالى السبعين ألف جنيه وقد يصل الى مائة ألف ــ ولو انى تحققت بعد ذلك ان الربح فى الطن الواحد يبلغ حوالى التسعين جنيها أى أن مجموع ما يكسبونه فى الكمية كلها يبلغ حوالى النصف مليون من الجنيهات !٠٠٠

دهشت يا مولاى ، ولم يسعنى الا أن أبدى دهشتى مقرونة بشىء من الامتعاض ، فأراد الأستاذ أحمد الوكيل أن يهدىء من روعى ويزيد من تشجيعى ، فقال ان الجلود لصهرى ، وأما الزيت فلى ومن تعرف ! وغمز بعينه وضحك أما أنا فلم أضحك !

وفى الأيام التالية كان النحاس باشا يلح على فى اعطائهم الزيت والجلود ، ولكننى انتهيت بعد دراسة الى رفض الترخيص لهم ولكل من طلب الاذن بتصدير الزيوت ــ وانى على استعداد للتحديد بالاسم اذا لزم الأمر ٠٠ بل انى اضطررت آخر الأمر نظرا لتفاقم أزمة الزيت الى الغاء الرخص القائمة التى تقرر الاذن بها منذ العهد السابق لمعامل الزيت وتجاره ، وقد أشرت الى وقف هذه الرخص والغائها فى خطاب ألقيته فى مجلس النواب ردا على استجواب خاص بالزيت ، حتى انى أمرت بانزال ما كان قد شحن منه على المراكب ٠

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن السكر :

اذا كان موقف النحاس باشا معيبا فى مسألة تصدير الزيت فموقفه من تصدير السكر والأرز لمصلحة الأهل

والأنسباء هو موقف الرجل المتلبس بالعيب، المرتكب بشخصه للوزر ··· فانه لما رأى أن لا سبيل الى الثراء من طريق صديقه وزير المال والتموين سعى هو شخصياً الى تصدير هذه المواد لمصلحة اهله من وراء ظهرى ، ومن غير الطريق الطبيعى ـ وهو طريق الجهة المختصة !

وفى ذات يوم تفضل بزيارتى صديق كبير هو حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وقال لى فى خلال حديثه انه سمع من كبير اننى قد سمحت لانسباء النحاس باشا بتصدير مائتى طن من السكر فابديت لدولته دهشتى من هذا النبأ وأكدت له انى لا أعرف عنه شيئاً ، لأن التصدير لم يكن اذ ذاك باذن من الوزير ·

ولما بحثت الأمر فى وزارة المالية بحثا دقيقا تبين لى أن شركة السكر قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية من السكر مقدارها ٢٠٠ طن ، ومن هذه الكمية مائة طن سكر ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن ومائتى طن « روس » بسعر ٥٥ جنيها للطن ··· واطلعت فى ملف الأوراق على خطاب من سعادة وكيل وزارة المالية أرسله الى الشركة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ وتبين منه ان الشركة قد وضعته أمام الأمر الواقع فلم تخطره قبل اتمام التعاقد وقد لفت نظرها الى وجوب مراعاة ذلك فى المستقبل · ولما تساءلت كيف اجترأت الشركة على مخالفة الاجراءات المتبعة فى مثل هذه الأحوال فلم تخطر وكيل المالية المختص بالأمر ، قبل نفاذه ، فتبين لى ويا للأسف ان رفعة النحاس باشا نفسه اتصل باحد الموظفين المختصين ـ فضلا عن اتصاله بسعادة أحمد عبود باشا مدير الشركة ـ وكان لهذا الاتصال أثره الفعال فى التعجيل بهذه الصفقة وتسهيلها ! ···

وكان معالى وزير المالية السابق قد سمح للشركة بتصدير حوالى ٢٤ الف طن من السكر فى وقت كان السكر فيه موفورا وظل باقيا من هذا القدر ٤٤٠٠ طن لم تصدر فعلا فمنعت الوزارة تصديرها كما منعت تصدير جميع المأكولات طبقا لما اقتضته حالة التموين ، ويظهر أن حضرات الانسباء لما أحسوا هذا الاتجاه منى استخدموا النحاس باشا للتعجيل بالصفقة قبل أن يقع المحظور ··· وكان النحاس باشا يعلم ذلك بطبيعة الحال قبل غيره فلو انه كان حسن النية لخاطبنى فى الأمر بصفتى الوزير المختص ولكنه لما تبين

اتجاهى بالمنع فى مسألة تصـدير الزيت رأى أن مخـاطبتى ليس من ورائها زيت ... ولا سكر ... فكان ما كان .

ومن المضحك المبكى ان رفعته وقف فى البرلمان يترافع عن أنسبائه قائلا ان التصدير كان مسموحا به لهم ولغيرهم قبل وزارتنا - وهل أنا منكر لذلك يا مولاى ؟ ! كلا ، بل أنا به فخور - اذا صح الفخر فى أمر يقضى به الواجب المر - فقد كانت السياســة التى وضعتهـا بالاتفاق مع الموظفين المختصين علاجا لأزمة التموين التى واجهناها فى أشد حالاتها عندما تولت الوزارة الحكم - كانت هذه السياسة تحتم علينا التشدد الى أقصى حدود التشدد فى حظر تصدير المأكولات ، توفيرا للغذاء ومنعا لتفاقم الغلاء ... ولو انى تركت للنحاس باشا وانسبائه الحبل على الغارب لجاع الفقراء فوق جوع ، وشبع الانسباء فوق شبع .

ويبعث مكرم عبيد لعبود باشا الرسالة التالية :

حضرة صاحب السـعادة عضـو مجلس الادارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير بالقطر المصرى .

بمناسبة ما عرضتموه علينا أثناء مقابلتكم لنا فى أوائل الشهر الجارى بخصوص التصريح للشركة بتصدير عشرة آلاف طن من السكر الى الخارج - أتشرف باحاطة سـعادتكم انى بحثت موضوع تصدير السكر وتبين لى أمران : -

أولا : أن الحالة لا تسـمح الآن بتصدير كميـات من السكر ويستحسن الانتظار الى أن تنتهى المصانع من عملها ويعرف على وجه الدقة مقدار الانتاج فى الموسم الحالى .

ثانيا : تبين لى أثناء الاطلاع على النظام الذى أتبع فى تصدير السكر والكميات التى تم تصديرها من قبل أن الشركة قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع حضرة صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية مقدارها ٢٠٠ طن سكر منهـا ١٠٠ طن ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن و ١٠٠ طن روس بسعر ٥٥ جنيها للطن .

وقد لاحظنا على الاجراءات التى اتبعت فى هذه الصفقة ما يأتى : -

١ - ان الشركة قد أبرمت العقد فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة وكيل الوزارة فى ٢٨ فبراير سنة

١٩٤٢ بحصول التعاقد ـ وقد اضطر سعادته بعد أن وضعته الشركة أمام الأمر الواقع أن يخطرها بخطابه المؤرخ فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته مع لفت نظر الشركة الى ضرورة الحصول على موافقة الوزارة قبل اتمام التعاقد ٠

٢ ـ تبين ان حضرة صبحى بك الشوربجى لم يقم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد أفندى أديب السراقبى وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا ـ ونظرا لارتفاع ثمن السكر فى الخارج وبصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشوربجى بك من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت هذه العملية بربح وافر على السراقبى أفندى وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها ٠

ولما كانت سياستى فى تصدير السكر تخالف هذا النظام من أساسه فقد عنيت ببحث ظروف هذه الصفقة وهى الوحيدة التى تمت فى عهد هذه الوزارة ولم أعلم بها الا الآن ، وذلك لكى يتبين مدى الخسارة التى تعود على الحكومة والشركة من جراء تدخل الوسطاء فى عملية التصدير ٠

ولهذا اهتممت بأن أوجه نظر الشركة الى أن المقصود من عملية التصدير هو أن تستفيد الحكومة والشركة من الفرق بين سعر السكر محليا وسعره فى الخارج لا أن يستفيد به الغير أو يقاسم الحكومة فيه ـ وخصوصا اذا كان هذا الغير ممن لا علاقة لهم بتجارة السكر ٠

والسياسة التى أرغب فى اتباعها اذا ما سمحت الظروف بالتصدير هى أن تتولى الشركة بنفسها ـ وبالاتفاق مع وزير المالية ـ عملية التصدير بدون وسيط أيا كان سواء أكان تاجرا من تجار السكر أم لا ، حتى يتحقق لها وللحكومة كامل الربح ، وحتى تصان أموال الدولة التى يقضى واجبى كوزير للمالية أن أكون حفيظا عليها ٠

وتفضلوا سعادتكم بقبول احتراماتى ؟

تحريرا فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢ — وزير المالية

مكرم عبيد

ويطيل مكرم عبيد باشا فى الحديث عن تلك الصفقة ثم ينتقل بعد العديد من الصفحات الى صفقة أخرى بل الى فضيحة أخرى كما يقول مكرم عبيد باشا هى صفقة الأرز أو فضيحة الأرز فيذكر أن كامل صدقى باشا وزير التجارة كان قد زاره فى مكتبه بوزارة المالية ليبلغه ان النحاس باشا قد اتصل به وطلب اليه ان يصدر الى بلاد الشام - بناء على طلب الجنرال كاترو - عشرة آلاف طن من الأرز مقابل استيراد عشرة آلاف طن من البطاطس وليطلب منه - كامل باشا - ان يحجز من الأرز ٢٠٠ طن لأحمد الوكيل ليصدرها هو ويقول مكرم عبيد باشا :

وهنا أبدى لى كامل باشا دهشته من أن يخاطبه النحاس باشا فى مسألة التصدير مع أن التصدير من اختصاص وزير المالية ، وقال انه بحث كوزير للتجارة مسألة حاجة البلاد للبطاطس وترك مسألة تصدير الأرز التى هى من اختصاصى ، وسألنى اذا كان النحاس باشا قد فاتحنى فى الأمر ، فقلت له انه لم يفعل ولن يفعل ... لأنه يعلم انى سارفض حتما هذا التصدير لعدم توافر الأرز فى البلاد .

تلك فضيحة أولى فى مسألة الأرز ، أن يتهرب رئيس الوزراء من الوزير المختص ويلجأ الى الوزير غير مختص لاعطاء انسبائه رخصة بالتصدير ، وبالثراء الوفير ... ولكن الفضيحة تزداد افتضاحا اذا ما رأينا رئيس الحكومة المسئول يسير جنبا الى جنب مع انسبائه غير المسئولين ، ويتحايلون جميعا - هم وهو معهم ! - على الفرار من وجه الوزير المختص للحصول على رخصة بتصدير مادة أولية من مواد التموين !.

ولكن هذا ما وقع يا مولاى ، وها هو ذا الدليل الكتابى عليه أتشرف بارفاقه مع هذه المذكرة - وهو عبارة عن خطاب موقع عليه بامضاء « محمد صبحى الشوربجى » نفسه وموجه الى وزير التجارة ، وفيما يلى نصه حرفيا .

« حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة .

أتشرف بأن أرجو من معاليكم اصدار ترخيص باسمى لتصدير ٥٠٠ طن أرز الى فلسطين وسوريا فى مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها فى القيمة وذلك اسوة بما اتبع مع آخرين . هـذا مع الاحـاطة بأنى أتعهد بتوريد كميـة البطاطس المشـار اليهـا فى شهر يونيو سـنة ١٩٤٢ مع استعدادى لتقديم ٥٠٠٠ جنيه أو ضمان بهذا المبلغ على احد

البنوك المعتمدة كشرط جزائي يكون تحت تصرف الوزارة ان لم تصل كمية البطاطس في الموعد المذكور .

١٩٤٢/٣/١٨ محمد صبحي الشوربجي

اذن ، تصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ! ... حقا ان التاريخ يعيد نفسه ! ... وكما اتجه النحاس باشا الى كامل باشا صدقي طالبا الاذن بالتصدير لأحمد الوكيل فقد اتجه أيضـا صبحي الشوربجي - وهو شريك من باطنه شركاء ! - اتجه هو أيضا الى وزير التجارة طالبا الترخيص بتصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ، ناسيا أو بالأحرى متناسيا ان الوزير المختص بالتصدير والاستيراد معا هو وزير المالية دون غيره - ووزير المالية هو مكرم عبيد !!

ولكن ذلك كله لم يجدهم نفعا ، فقد انتهى المسعى وانتهى الخطاب الى في آخر المطاف ، رغم محاولة التهرب مني - وكانت النتيجة الرفض البات البتار ، في أدب جم يخالطه شيء من الاحتقار ...

وعن الجلود أيضا يقول مكرم باشا :

سبق أن قلت يا مولاى ان الشوربجي اخوان طلبوا الى عقب تأليف الوزارة أن أسمح لهم بتصدير كمية من الجلود ، فرفضت التصريح بذلك تنفيذا لقرار منع تصدير الجلود الى الخارج ... ورغم ذلك فقد جاءتني البطاقة التالية بامضاء حضرة النائب المحترم خليل بك الجزار (عديل النحاس باشا) ، موصى فيها حضرته بمنح ترخيص بالتصدير للخواجه لوكاس كالوجيروس ، وفيما يلي نص التوصية كما وردت في البطاقة (وهي مرفقة مع هذه العريضة) : -

« حضرة صاحب المعالي مكرم باشا

بعد التحية حامل هـذا الخواجة كالوجيروس من أعز أصدقائنا وأرجو قضاء مأموريته ولمعـاليكم جزيل الشكر وتفضلوا بقبول فائق التحية »

خليل الجزار
١٩٤٢/٤/٢٣

وبعد ذلك قـدم لي الخـواجات كالوجـيروس ولوكاس كرستوفيدس طلبـا باسم لجنـة مصـدري الجلود الخامة

بالاسكندرية يطلبون فيه التصريح بتصدير من ٥٠ الى ٦٠ طنا من الجلود المصرية الخامة ٠

وما من حاجة الى القول بانى رفضت هـــذا الطلب ، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود على اختلاف أنواعها ٠

ولم أكد أنظر فى توصية حضرة خليل بك الجزار حتى تلتها توصية أخرى من رفعة النحاس باشا بالسماح بتصدير الف حذاء من النعل الجلد لمصلحة محمد أفندى محمود وعلى افندى عبد الحميد ، ويقول النحاس باشا فى بيانه البرلمانى انه خاطبنى فى تظلمهما وخلاصته انه قد تصرح لهما وتعاقدا ومنحا أجلا للتصدير ولكن فى خلال فترة الأجل صدر قرار بمنع التصـــدير ـ ويزعم رفعته انى أقررتهمـــا على تظلمهما وطلبت منه ارسال أوراقهما كلها الى فارسلها ولكنى لم أشا ان أجدد التصريح وخرجت من الوزارة والأوراق معى ! ٠٠٠

وهى أكذوبة أخرى من الأكاذيب الصغيرة ٠٠٠ فانى فى الواقع طلبت الى النحاس باشا ارسال تظلمهما لبحثه ، وبحثته فعلا فـوجدت ان حالتهمـــا تدخل تحت قرار مجلس الوزراء الذى منع التصريح بتصدير الجلود من جميع الأنواع سواء أكانت خاما أم مشغولة ـ أما قول النحاس باشا فى بيانه المطبوع انى أخذت الأوراق معى ولم أردها فقد أغنانى عن الرد عليها ما قاله كامل باشا صدقى فى أثناء القاء البيان (ورواه لى أحـد النواب الحاضرين) ان الأوراق قـد عثر عليها !! ٠٠٠

والذى يعنينى اثباته هنا هو انى ما كدت أخرج من الوزارة حتى أصدرت وزارة المالية فى أول يونية سنة ١٩٤٢ تصريحا بتصدير الألف حذاء للتاجرين اللذين أوصى بهما خيرا رفعـة رئيس الحكومة ٠٠٠ أما قـرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود بتاتا فعليه العفاء !!

ولم يعرض النحاس باشا فى بيانه لتصدير السردين ، لأن المسألة دقيقة « وحساسة » بالنسبة له ٠٠٠

فقد طلبت احدى الشركات أثنـــاء وجودى فى الوزارة السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين (والصندوق من الحجم الكبير يحتوى على ٤٠٠ علبة فى المتوسط) فرفضت الاذن بالتصدير ، تطبيقا لقـــرار منع تصـــدير المأكولات ٠

ولكن ما كدت أخرج من الوزارة حتى تقدم الى الوزارة تاجر يدعى الخواجه (جورج باتينو) وطلب الاذن له بتصدير الف صندوق من السردين فتردد وزير الماليــة فى السماح بالتصدير بعد أن لفت نظره الى قرار منع تصدير المأكولات ، والى انى منعت الاذن بتصدير السردين مع أن الكمية التى طلب منى تصديرها تبلغ نصف الكمية التى يطلبها الخواجه جورج باتينو ·· ولكن كامل صدقى باشا لم يسعه الا أن يستمع الى توصية خاصة أبلغت اليــه بلسان الأســتاذ حسن كمال (السكرتير الخصوصى للنحاس باشا قبل توظيفه) ·· فاصدر معاليه التصريح ، وكان الله يحب المحسنين ··

وبمناسبة الاحســان والمحسنين ، فان الخواجــه جورج باتينو قد تبرع لمشروع البر بمبلغ مائة جنيه ـ وهى ولا شك اريحية جديرة بالشكر ·

ويبقى الحديث ـ بالتفصيل ، عن الكتاب الأسود موصولا ، لنعرف ماذا يقول مكرم عبيد عن التسعيرة وتفشى المحسوبية والرشوة و · و ·



الفصل الرابع

اتهامات محددة باستخدام التسعيرة لصالح الأقرباء واتهامات أخرى بتفشي المحسوبية والرشوة واستغلال القضاء

يقول مكرم عبيد باشا في فصل من فصول كتابه الأسود :

« اذا كان للتموين ويلاته ، فله أيضا صفقاته ـ تلك لمجموع الشعب المرهق المسكين ، وهذه للأقرباء والمقربين ... وليس في مقدوري بطبيعة الحال أن أحصر هذه الصفقات فان مثلها لا يمكن حصره من باب التحديد ... ولكني قد وقفت على بعضها فاذا هي وحدها تلوث العهد بأكمله ، واذا باليسير يدل على الكثير واذا بالصغير يدل على الكبير ! ...

ولعل فضيحة التموين الكبرى هي تلك التي يتحدث الناس عنها في مختلف المقامات وأعني بها صفقات الأرز وما لابس هذه الصفقات من اجراءات حكومية لم يسبق لها مثيل في مصر ، مما أعاد الى الذهن بعض الفضائح الكبرى في فرنسا وغيرها ، وكان له دوى مزعج ومحرج للمدنية والمتمدينين ...

ذلك أن بعض الأقرباء والمقربين لرجال الحكم في البلد قد عقدوا صفقات هائلة كسبوا فيها عشرات ـ ولا أقول مئات ـ الألوف من الجنيهات استغلالا لمحصول الأرز الجديد وللاجراءات الشاذة التي اتخذتها الحكومة الحاضرة بصدد هذا المحصول .

فقد كان من المنتظر ـ جريا على الخطة التي اتبعتها الحكومة نفسها بصدد القطن وبصدد القمح حينما كنت وزيرا

للمالية والتموين ــ أن تحدد الحكومة سعر المحصول الجديد للارز وهو بعد قائم على الأرض حتى يتسنى للزارع أو الفلاح أن ينتفع من السعر الجديد فلا يضطر الى بيع محصوله بسعر بخس تسديدا لما عليه من أموال والتزامات ٠٠٠ كان من المنتظر ــ وكان من الواجب ــ أن تتخذ الحكومة هذا الاجراء الطبيعي الذى لابد منه صيانة للزراعة ورحمة بالمزارعين ، بل كان عليها فوق ذلك أن تعلن كما أعلنا نحن أن كل تعاقد يخالف هذا السعر يبطل فعله وأثره ــ ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك !٠٠٠ لماذا ولأية حكمة ؟ سنرى ويالله مما سنرى !٠٠٠

ظهر محصول الأرز الجديد فى سبتمبر ، والمتأخر منه فى أوائل أكتوبر ــ وأدخله الزارعون فى مخازنهم ــ ورغم ذلك لا تحديد للسعر ولا شبه تحديد ! ٠٠٠ بل على العكس صدرت فى هذه الأثناء قرارات من الحكومة تفرض ضريبة كبيرة على تصدير الأرز (حوالى ٥ جنيه على الشوال و٥٠ جنيه على الطن) وكان من أثر هذه الضريبة التى لا غبار عليها فى ذاتها انها هبطت بسعر الأرز فى السوق ، لازدياد الكميات المتداولة واعتقاد الجميع أن المحصول الجديد سيكون من الوفرة بحيث يزيد على حاجات البلاد ٠

وفى هذه الأثناء ظلت الحكومة ساكنة من غير ما حركة فلم تخط خطوة واحدة نحو التسعير ــ وكان السعر القائم اذ ذاك يبلغ حوالى ثمانية جنيهات ونصف للضريبة ٠

لم تتحرك الحكومة ولكن الأصهار والأنصار تحركوا٠٠٠ فمشوا فى الأسواق يشترون الأرز بثمن بخس ويذيعون بين الفلاحين أن الحكومة اذا ما رفعت الأسعار فلن ترفعها الا قليلا ٠٠٠ مع أنهم كانوا يعلمون جيد العلم أن الحكومة ستحدد التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها للضريبة !

لست ألقى الكلام على عواهنه فلقد أخبرنى رئيس سابق للوزراء عرف بصدق الرواية أنه وصل الى علمه قبل نشر التسعيرة الجديدة بحوالى أسبوعين أن الحكومة ستحدد للأرز سعرا هو ثلاثة عشر جنيها للضريبة ٠٠٠ وقد كان !٠٠٠ وما من شك أنه اذا كان هذا مبلغ علم رجل بعيد عن الحكومة فكم يكون علم الأصهار والأنصار ٠٠٠ انهم ولا ريب من الراسخين فى العلم !

انتظرت الحكومة اذن وظلت منتظرة حتى النصف الثانى من شهر أكتوبر ، وحينئذ فقط أصدرت التسعيرة الجديدة فاذا هى ـ ويـا للعجب أو لغـير العجب ! ـ ١٣ جنيهـا للضريبة ! ٠٠٠

وكان الأصهار والانصـار ـ وغيرهم من الشطار ـ قد اشتروا الألوف المؤلفة من أطنان الأرز ، هذا بتسعة جنيهات وذاك بعشرة ، وذلك بأحـد عشر جنيهـا للضريبة ٠٠٠ ولما كان السعر المحدد من الحكومة هو ١٣ جنيها للضريبة فقد كان معدل ربحهم فى الضريبة الواحدة من اثنين الى ثلاثة جنيهات ، ومجمـوع كسبهم فى مجمـوع ما اشتروا عشرات الألوف من الجنيهات ٠

ويشاء الله أن نقف على بعض وقائع معينة لا يأتيها الباطل من أمامها أو من خلفها ٠٠٠ فهناك شخص يدعى محمد ابراهيم فريد وكيل الأستاذين أحمد الوكيل وحنا فوزى (ومكتبهما معروف بين التجار والسماسرة بالمكتب نمرة ٣٣) ـ هـذا الشخص عقد الصفقات الآتية من الأرز قبل ظهور التسعيرة الجـديدة :

فقد اشترى فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ من الخواجة الفريد حسونة بالمنصورة ١٠٠٠ ضريبة من الأرز بسعر ١١ جنيها و٢٥ قرش للضريبة الواحدة وتسليم محطات للشحن (أى بما يوازى ١١ جنيه بالمزرعة) ، وبعد ظهور التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها نازع البائع فى التسليم فانذره الأستاذ حنا فوزى شريك الأستاذ أحمـد الوكيل بوجـوب التسليم بانذار بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ـ محكمة المنصورة ٠

واشترى أيضا حضرة الوكيل عن الأستاذين حنا فوزى وأحمد الوكيل ـ قبل صدور التسعيرة ـ ١٠٠٠ ضريبة من السعيد أفندى وهبة التاجر بالمنصورة و٤٠٠ ضريبة من حسن أفندى الوكيل بالسنبلاوين و٥٠٠ ضريبة من أحمـد أفندى البرعى ببلقاس و١٠٠ ضريبة من محمد أفندى اسماعيل عوض ببلقاس ـ كما اشترى كمية من الأرز من الشيخ عوضين التاجر بشربين ٠٠ وهذا بعض ما وصل الى علمنا من مصادره !

وبعد صدور قرار الحكومة بتسعير الأرز جبريا بسعر ١٣ جنيها للضريبة بالمزرعة صدرت على الفور خطابات مطبوعة

باسم أحمد الوكيل وحنا فوزى أخطر بها البائعون بأن عقود البيع التى باسم محمد ابراهيم قد صار التنازل عنها لهما ، وطولب البائعون بالتسليم ٠

اخذ البائعون المساكين بهـذه المفاجاة السيئة واحسوا بأن اللعبـة مكشوفة ، والخسارة مضمونة ، فابوا التسـليم وتلكأوا فيه ٠٠ وعنـدئذ سـافر الأستاذ أحمد الوكيـل الى المنصورة وصحب سفره اعلان من جريدة البلاغ بتاريخ ٢٥ أكتوبر بأن الحكومة قد قررت اعتماد جميع عقود الأرز المبرمة قبل صدور التسعيرة الجـديدة ٠٠٠ رغم هـذا أبى البائعون التسليم ، فلم يكن من أحمد أفندى الوكيل الا أنه هاج وماج وهدد البائعين بمختلف أنواع التهـديد ، ولكنهم أبوا أن يعتقدوا أن الحكومة الرشـيدة ستعتمد العقـود السـابقة على التسعيرة ، وجابهوا الأستاذ أحمد الوكيل بذلك ، معتمدين على سابقتى القمح والقطن ٠

حينئذ يا مولاى وحينئذ فقط اتصل احمد أفندى الوكيل تليفونيا أمام جماعة من زبائنه وغيرهم بحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشـا ، وطلب اليه فى لهجة الواثق أن يصدر تصريحا بأن الحكومة لن تلغى أصلا أى عقد من العقود التى أبرمت ببيع الأرز قبل صدور التسعيرة الجديدة ، سواء أكان الأرز قد سلم للمشترى أم لم يسلم ٠٠٠

وفى اليـوم التالى يا مولاى ـ والتالى فقط ـ صـدرت جريدة الأهرام مصدرة بحديث من صاحب المعالى وزير الزراعة فؤاد باشا سراج الدين ، يعلن فيه التجار والزارعين بأن جميع صفقات الأرز من غير ما تمييز ولا تفريق ستظل قائمة محترمة من غير أن تمسها الحكومة بسوء ٠٠٠ وان عقود بيع الأرز التى عقدت قبل صدور التسعيرة الجديدة ستظل نافذة ولن تتدخل الحكومة بشأنها مهما يكن من أمرها ، تم التسليم أم لم يتم ! ٠٠

وزير الزراعة ؟ ٠٠٠ وما شأن وزير الزراعة فى تحديد الأسعار واعتماد العقود وتأويل النصوص ؟ ٠٠٠ دهش الناس يا مولاى وظن حسنو الظن منهم أن الحـاكم العسكرى لابد متدخل لمصلحة الزارعين والفلاحين ، ان لم يكن من باب الغيرة عليهم ففى القليل من باب الغيرة على سلطته العسكرية وسمعته الشعبية ٠٠٠ وقال بعض السـذج بل هى من سلطة وزير

المالية ... وفاتهم جميعا ان أحمد الوكيل اذا ما قال فعل ، واذا ما تدخل فقد دخل !

الى ان يقول مكرم عبيد باشا أيضا :

للسكر أيضا قصة وقصص ... ولكنى خشية الاطالة أقتصر على ما كان من أمر الاستيلاء العسكرى وما صحب هذا الاستيلاء وتلاه من تصرفات واجراءات من الشذوذ بمكان .

وكنت قد أعلنت فى خطاب الميزانية ان الوزارة قررت الغاء نظام المتعهدين والوسطاء وانشاء مخازن فى كل المديريات لتوزيع السكر على تجار التجزئة ، وفى هذا وفر على الحكومة يبلغ حوالى التسعين ألفا من الجنيهات وضمان لتوزيع السكر على الأهالى من غير ما تخزين أو تهريب ، وفوق ذلك فانى لم أعلن هذا النظام الا بعد الاتفاق مع شركة السكر ممثلة فى سعادة عبود باشا والمسيو سيانس . وهو اتفاق سبقته مخابرات بين الشركة وموظفى المالية المختصين .

ولكن قبيل خروجى من الوزارة جاءنى سعادة عبود باشا منكرا تارة أنه اتفق مع الوزارة ، ومعتذرا تارة أخرى بان الاتفاق عسير التنفيذ ... فلما واجهته بزميله المسيو سيانس أيد هذا الأخير حصول الاتفاق معى ومع سعادة رسمى بك وكيل المالية ... ولكن عبود باشا أصر على عدم تنفيذ هذا الاتفاق مؤكدا لى حسن نيته ومستشهدا عليها برفعة النحاس باشا نفسه الذى شرب فى اليوم السابق نخبه ، على حد تعبيره ـ وما أنا فى ذلك الا راوية وناقل الكفر ليس بكافر .

غضبت يا مولاى لهذه المحاولة المكشوفة واتصلت بالنحاس باشا تليفونيا أمام عبود باشا واخبرته بما قال ، فاذا برفعته هين لين على غير المعهود ، ومن ثم فقد اضطررت فى آخر جلسة حضرتها فى مجلس الوزراء الى الاصرار على وجوب الاستيلاء بأمر عسكرى على انتاج شركة السكر وتوزيعه بمعرفة الحكومة على النمط الذى فصلته فى خطاب الميزانية وقوبل بالتحبيذ والتأييد من الوزارة ومجلس النواب معا ، ولكن كم كانت دهشتى اذ رأيت النحاس باشا يدافع عن نظرية عبود باشا ويتساءل عن الحكمة من الغاء نظام المتعهدين والوسطاء ... وأخيرا بعد مناقشة عنيفة انتهى المجلس الى الموافقة على اقتراحى بالاستيلاء على السكر وتوزيعه بالطريقة التى أشرت اليها .

خرجت بعد يومين او ثلاثة من الوزارة وظللت حتى آخر الشهر أترقب صـدور الأمر العسـكرى بالاستيلاء ولكنه لم يصدر !

وفى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى أول يونيه سألت معالى وزير المالية لماذا لم يصدر أمر الاستيلاء حتى الآن ؟ وبعد تهامس وتشاور بين الوزراء أعلن رفعة النحاس باشا ان الأمر العسكرى قد صدر وانه وقعه أمس (أى فى ٣١ مايو) ... دهشت يا مولاى ودهش كثيرون من النـواب لهـذه المفاجأة وتساءلنا كيف يصـدر الأمر العسـكرى دون أن ينشر فى الصـحف ، ولكنى قلت فى نفسى لعـله نشر فى الجـريدة الرسمية ولم تتمكن الصحف اليومية من نشره بعد ...

غير إنى رجعت الى الجريدة الرسمية الصادرة فى ٣١ مايو فلم اجد هذا الأمر العسكرى المزعوم ، رغم أنه قد صدر فى نفس اليوم أمر عسكرى رقم ٢٦٥ بامضاء مصطفى النحاس بتعيين مراقب للنشر ... فقلت لعـل الأمر تاخر الى اليـوم التالى ... ولكنى وجدت عدد أول يونيو خلوا منه ، كما وجدت للعدد ملحقا وملاحق ليس فيهـا اية اشارة للأمر العسكرى المزعوم ، أو الموهوم ! ...

فقلت لعله صدر فى اليوم التالى للتالى ... ولكنى رجعت الى عدد ٢ يونيو فاذا هو عدد خاص يشمل أمرا لمصطفى النحاس صـادرا بتاريخ ٢ يونيـو ... فعجبت يامولاى كل العجب كيف ينشر أمر تاريخه ٢ يونيو ولا ينشر أمر الاستيلاء على السكر وتاريخه ٣١ مايو ! ... وكيف صدرت أوامر عسكرية وادارية أخرى بتاريخ ٣١ مايو وأول يونيه ونشرت جميعها ولم ينشر الأمر العسكرى المزعوم صدوره فى ٣١ مايو ؟ ...

وأخيرا طلبت الأعداد التالية ، فاذا بى أرى فى عدد ٣ يونيو الأمر العسكرى الصادر فى ٣١ مايو !!

عجبا ، أليس هذا تزويرا ــ بل فلنكن رحماء ونصفه بأنه تزييف رسمى ، للحقائق الرسمية ، من هيئة رسمية !..

وتفصيل ذلك هو أننى حينما سألت الوزراء فى جلسة أول يونيه عن الأمر العسكرى بالاستيلاء على السكر لم يكن هذا الأمر قد صدر فادعوا كذبا انه صدر أمس ، ثم عادوا الى مكاتبهم فى اليوم التالى ــ أى فى يوم ٢ يونيه ــ وبادروا بوضع

الأمر العسكرى وتوقيعه ثم ارسلوه للمطبعة ، فنشر فى الغد ، اى فى يوم ٣ يونيه وأرخوه بتاريخ ٣١ مايو ، وبهذا صدر الأمر ، وافتضح الأمر فى وقت معا ! ..

ولم يكن هذا التزييف مجانا يا مولاى ، فان حكمته ظهرت على لسان وزير المالية حينما أعلن فى البرلمان انه يخالفنى فى طريقة التوزيع وأنه سيعود الى نظام تجار الجملة ونصف الجملة ــ ولو انصف لقال نظام الوسطاء والمتعهدين ! ..

وهذا النظام ــ نظام الوسطاء والمتعهدين ــ هو السر كل السر فى أزمة السكر التى ظلت قائمة حتى الآن ، فضلا عن فوضى التوزيع التى يتحدث بها المتحدثون . وسأبين يا مولاى فى موضع آخر كيف أدى هذا النظام الى تفشى الرشوة بين الموظفين وغير الموظفين ، وكيف اصبح بعض النواب ورجال الادارة من وسطاء السكر والموزعين ! وحسبى أن أذكر هنا بعض الوقائع الرسمية للتدليل على المحسوبية فى صفقات السكر .

فقد نشرت الصحف أسماء تجار الجملة فى القاهرة الذين عهد اليهم بتوزيع السكر فاذا من بينهم هذا المحسوب وذاك المحسوب ... وفى مقدمتهم أحد أقرباء وزير المالية ، فقد أعطى تعهدا بألف طن من السكر ، وآخر اعطى مثل هذه التعهد وهو عضو فى لجنة الوفد بالأزبكية ... الخ .

وأمر مر الكرام على أسماء من ذكرهم مكرم عبيد باشا فى عريضته ذلك أن الأسماء كثيرة وذكرها يتطلب صفحات وصفحات كما أننى لا أحب أن يشتمل كتابى على هذه الأمور الفرعية مكتفيا بالأصول لا الفروع وان كان مكرم عبيد فى كل ما ذكره ــ كما قال عنى بذكر الدليل على هذا القليل وفيه ما يغنى عن كل تفصيل ، اذ هو كما يقول مكرم باشا ــ يدل دلالة قاطعة مفجعة على الأحوال التى تمر بها البلاد والتى خلقت حول نزاهة الحكم جوا قاتما كله سواد فى سواد ..

وعن تفشى الوساطات وتفشى الرشوة معا قال مكرم باشا :

يعلم الله والمصريون ، وغير المصريين أيضا مع بالغ الأسف ــ ان كل محاولة لتصوير الهاوية التى انحدرت اليها سمعة الحكم فى هذه البلاد على يد الوزارة الحاضرة ، انما هى محاولة قاصرة لا يمكن أن ترقى ــ أو على الأصح تهبط ــ الى المستوى المروع الذى يحسه الناس ويشهدون عليه شتى القرائن وعديد الظواهر !

ولعل أخطر هذه الظواهر وأفجعها ، يا مولاى ، ذلك اللفظ الذى يكاد

يكون اجماعيا ـ يستوى فيه المتعلم والجاهل ، والكبير والصغير ، والحزبى والمحـايد ، والحضرى والريفى ، والموظف والتـاجر ـ حـول الوساطات والشفاعات ، وسيطرتها على الدولة بشتى فروعها الى حد تضاءلت الى جانبه كلمة القانون والنظام ، وأصبح كل حديث عن مصلحة تقضى ، أو صفقة تبرم ، أو حق يطلب ، مقترنا بحـــديث الرشاوى والمســاومات ، وما ينبغى أو لا ينبغى أن يتذرع به طلاب المصالح والحاجات !!

وهذه الظاهرة الخطيرة ، يا مولاى ، ليست سرا من الأسرار ، ولكنها محسوسة ملموسة ، الى حد حمل بعض الصحف المعروفة على محاولة التنبيه الى خطورة الحال ، رغم قيود الرقابة وأغلالها الثقال • وقد تذرعت مجلة المصور بأسلوب فكاهى سمح لها بالاشارة الى ذلك فى عددها الصادر فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقالت بالحرف الواحد :

« كل من له حاجة فى ديوان أو مصلحة ويوسطك فيها لترجو وتسعى وتفنع ينتهى دائما حديثه بمحفظته ؟!

ـ ما هـــذا •

ـ لا ••دول بس مصاريف الأوتوموبيل و « ومصاريف الأوتوموبيل » هذه تصل تارة الى ٥٠ جنيها وترتفع تارة أخرى الى ٢٠٠ جنيه ! •

الذين يعرضون عليك الآن « مصاريف الأوتوموبيل » هم الأغلبيـــة شاع فى الأذهان ان كل عمل بأجر • فاذا أحرجت من يعرض النقـــود ودافعت على نفسك ، وعن سمعتك ، وعن كرامتك ، بدا له انك تمزح ؟! فاذا اشتددت معه وأفهمته بالمنطق انك لا تقبل فلوسا غمزك غمزة فنية وهمس قائلا : استعملها •• فلان بياخد •• وفلان بياخد ••

هذا الداء الاجتماعى وهو داء عرض الرشوة استفحل أمره • والأذهان المريضة التى لا تقبل الا هذا الاعتقاد عمت وشاعت فى هذا البلد • حتى المثقفين المتخرجين من جامعات أوربا يعرضون فلوسا •

لا حول ولا قوة الا بالله ••• » •

ولست أريد ، يا مولاى ، أن آخذ بهذه الأقوال كلها ، أو بعضها ، على اطلاقه ، وقد كان لى أن أستند الى الحديث الشريف « ألسنة الخلق أقلام الحق » • وانما أتشرف فى هذا الصدد بتســجيل حالة نفسية ، ومعنـــوية ، سائدة بين الأمة على اختــلاف طبقاتها ، وهى حالة لا تشرف القائمين بالحكم بل تلقى عليهم مسئولية خطيرة جديرة بالمؤاخذة والحساب العسير •

ولعل من أبلغ الأمثلة فى ابراز النظرة السائدة الى أساليب الحكم وسمعته فى هذا العهد أن رجلا من كبار رجال الأعمال تعاقد مع سمسار على صفقة (وصـورة العقـد فى يدى أتشرف بضمها الى مجموعة الوثائق والمستندات المرفقة بهذه العريضة) وبمقتضى هذا العقد يتعهد السمسار لرجل الأعمال المشار اليه وهو أحد أصحاب البنوك ٠٠٠ بماذا ، يا مولاى ؟ بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على اذن بتصدير كمية تتراوح بين خمسة آلاف وعشرين ألف طن من الأرز الى الخارج ، ثلاثة أرباعها الى تركيا وربعها الى سوريا !!

وفى أى مقابل ؟ فى مقابل خمسة عشر جنيها عن كل طن يصدر الى سوريا ، و٢٥ جنيها عن كل طن يصدر الى تركيا !

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن مجموع السمسرة التى يتناولها السمسار المحترم ، أو على الأصح متعهد الترخيص ، بمقتضى العقد ، يصل الى ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه ــ أى نحو نصف مليون جنيه !!

فهل توجد حكومة أخرى فى الدنيا غير حكومة النحاس باشا يتعهد السماسرة بالحصول منها على ترخيصات على هذا المثال ؟! ٠

وهل يصح فى عقل أحد أن تقدر السمسرة بمثل هذا المبلغ الجسيم لكى يستولى عليها السمسار وحده ، أو أن هناك عنصرا خفيا من عناصر التقـــدير ، هو أن السمسار يعلم أنه لابد من دفع مبلغ أو مبالغ جسيمة لأصحاب الشأن أو النفوذ للحصول على أذون التصدير ؟!

على ان أقل ما ينطوى عليه تبـادل عقود من هذا القبيل فى عهـد النحاس باشا ووزارته ، هو أن شئون الدولة الخطيرة ، كالتصدير ، قد أصبحت هدفا للسمسرة بأضخم المبالغ ، كما أصبحت مطامع الطامعين فى طارىء الثراء على حساب الاجراءات الحكومية شيئا عاديا لا يتجاوز حدود الميسور ، والمألوف !!

ويقول مكرم باشا ان مكتب الأستاذين أحمد الوكيل وحنـا فوزى بشارع سليمان باشا هو محور النشاط الاقتصادى فى هذا العهد ! ٠

وكيف لا يكون الأمر كذلك ، يا مولاى ، وقد رأى الناس أحد الشبان من صغار الموظفين ، الذين لم يعرفوا يوما بثروة موروثة أو مكسوبة ، ولم يشتغلوا يوما أو بعض يوم فى تجارة نافعة أو كاسدة ــ يظهر على مسرح الأسواق فجأة حين يظهر زوج شقيقته على مسرح الحكم ، فاذا الموظف الرقيق الحال ، أحمد أفندى الوكيل ، يترك وظيفته الحكومية الصغيرة ، ليقفز سلم الثروة الطارئة ، فى شهور معدودات ، باعتباره تاجرا يشار

اليه بالبنان ، وخبيرا فى شئون التموين والتصدير والحراسة ، لا يجود بمثله الزمان !!

كيف لا يذهب الناس بسمعة الحكم كل مذهب ، يا صاحب الجلالة ، وهم يشهدون فى كل يوم ، وفى كل مجال تجارى أو غير تجارى ، عملا من أعمال الوساطة أو التصدير أو التوريد أو التموين باسم أحمد الوكيل تارة ، وباسم « أحمد الوكيل ـ حنا فوزى تارة » ، وباسم أحمد الوكيل ـ صبحى الشوربجى » ثالثة ، أو باسم قريب مقرب لهذا أو ذاك بالتزوير ، وهكذا الى آخر الأسماء والمسميات ؟!

ولعل زيارة الى المكتب نمرة ٣٣ ـ الذى يقصد اليه القاصدون ـ تكفى فى ابراز المعنى الذى اليه نقصد ...

فاذا قال قائلهم ان كل ما شاع وذاع ، وزلزل الأسماع ، عن سمعة الحكم ، ونزاهة الحكام ليس الا ضربا من أكاذيب الكاذبين وأوهام الواهمين، واذا ما ذهبنا مع هذا القائل الى أبعد ما يفترض من فروض ، فهل يقع اللوم على المحكومين وهم يرون بأعينهم مثـــل هذه المظـاهر الواضحة ، والشواهد الفاضحة على استغلال النفوذ بأسوأ معانيه ، أم اللوم على أولئك الذين عملوا وما زالوا يعملون على جعل سمعة الحـكم مضـغة فى أفواه المصريين والأجانب على السواء ؟!

وفى مكان آخر من الكتاب الأسود يقوم مكرم عبيد باشا :

وهذا ، يا مولاى ، مكتب محام شاب آخر من ذوى الحظوة ، لأنه من ذوى القربى ، وهو حضرة النائب المحترم حسين فهمى أفندى زوج كريمة حضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك ، شقيق رئيس الوزراء. وقد كان محاميا براتب صغير فى بنك التسليف فرفع راتبه بعد انتخابه عضوا بمجلس النواب ، ولم يلبث حتى قفز به ميدان التعهدات والتوريدات والوساطات الى مراتب الثروة الطارئة ، المفاجئة ، فاذا هو يفتتح مكتبا ويطبع (بطاقات) يعلن فيها انه « محام ومتعهد الجيش » ! .

واذا تحت يده حـوالى خمســين مخبزا فى مديرية الشرقية لكثرة التعهدات التى نزعت من التجار والمتعهدين سواء فى الغلال أو السكر وأعطيت لحضرته ! ـ (وقد تشرفت بالاشارة الى ذلك فى باب صفقات التموين ، وذكرت ما تيسر لى من مستندات) .

أما وساطاته وشفاعاته فهى محل الحديث فى مديرية الشرقية بوجه خاص ويذكر أهلها فى هذا المقام أسماء تجار بالمديرية صدرت عليهم أحكام عسكرية بالسجن ثم ألغيت أو خففت الى الغرامات البسيطة بفضل تدخله ونفوذه الذى لا يخيب .

وفى هذه الفترة الوجيزة من الزمان استطاع المحامى النابه ، صاحب الوساطات ، والتعهدات أن يشترى قدرا طيبا من الأطيان .

واذا كنت قد أشرت اشارة عابرة ، يا مولاى ، الى ما تلوكه الألسنة بشأن بعض الأحكام العسكرية ، فانى أرى حتما على أن أشير اليها مرة أخرى ازاء ما تفيض به الأحاديث عن تدخل بعض ذوى النفوذ من المحامين النواب والشيوخ الوزاريين لدى السلطات المختصة ، والوصول من هذا الطريق الى تعديلها أو الغائها أو وقف تنفيذها الى حد أثار اللغط والشكوى حتى بين رجال القضاء أنفسهم .

ومن الوقائع التى تروى أن تاجرا من تجار الجواهر حوكم لتهريب جواهر قيمتها ألوف من الجنيهات ، وبينها خاتم واحد بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه ، ثم صدر الحكم بحبسه سنة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المهربة . فلم يلبث الحكم أن عدل لأسباب لا أحب أن يرددها قلمى وان لم يمنع ذلك من رجاء التحقيق فى هذا الشأن ، لازالة ما ذاع هنا وهناك من أثقال القيل والقال !

ويلوك العارفون حكاية محام فتى نخرج اخيرا ــ وهو نجل موظف كبير وكبير جدا ــ قبض ٤٠٠ جنيه نقدا وعدا لالغاء حكم عسكرى ... وقد ساعده التوفيق أيما مساعدة ، وفقا للقاعدة !!

ومن هذا القبيل ما يروى الرواة ، نقلا عن الثقــاة ، أن هنــاك حكمين صدرا على اثنين من أهل الفيوم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا ، فامتدت يد العهــد الحاضر اليهما بالوقف والتعــديل ــ والأمثلة يا مولاى عديدة ، مديدة ... ولا علاج لمثل هذا العبث الخطير الا التحقيق الدقيق .

أما الوساطات بشأن فصل العمد وتعيينهم فحديثها يملأ أرجاء البلاد، ولا سيما فى بعض مديريات الصعيد ، حتى لقد وصل الأمر الى فصل أكثر من عشرين عمدة فى مركز واحد ! والناس يذهبون فى أنواع الوساطات الخاصة بهذا الموضوع شتى المذاهب ، ويقسمونها حسب أهميتها وفئاتها الى درجات ومراتب !!

ومن طريف ما يذكر أن عمدة احدى القرى عين للعمودية فى الوقت الذى قررت فيه اللجنة المختصة نفيه الى الطور ! ... وصدر القراران فى وقت واحد ...

وهذه قصص لا تحصى ولا تستقصى ، عن قبول الطلبة فى المدرسة الحربية ، وكيف قفز العدد الســنوى الذى جرت العادة بالحاقه بهــذه

المدرسة من ثمانين طالبـــا الى ٢٥٠ قبـــلوا أولا من بين حملة الشـــهادة التوجيهية ، ثم قبل ٢٥٠ آخرون من حملة شهادة الثقافة ، بل وصـــل الاخلال الفاضح بشروط القبول الى حد التجاوز حتى عن شهادة الثقافة ، كما حدث في حالة شقيق حرم رئيس الوزراء واسمه (حسين عبد الواحد الوكيل) ...

وقد كان من شأن هـذه الفوضى المحزنة فى قبول الطلبة بالكليـة الحربية أن يشجع على رواج شتى الأقاويل عن وساطات الشيوخ والنواب والأقارب والأصحاب وتفاقمت الأقاويل الى حد الدخول فى أدق التفاصيل عن أسعار دفعت لأصحاب الوساطات طبقا لشهادة الطلبة المتقدمين ، فقيل ان هذا السعر تراوح بين مائة وخمسين جنيها ومائتين !

وعلى ذكر حكاية القبول فى الكلية الحربية بشهادات وبلا شهادات على يد وزارة النحاس باشـا أتشرف بأن أسوق هنا مثـــالا من طرائف المصادفات والمفارقات ...

فقد عثرت بمحض المصـادفة على (بوليصتين) من مصلحة السكك الحديدية احداهما مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/٤ ، وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع ـ والأخرى مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/١٣ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه . أما مصدر القفصين ، فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى ، كان شقيق زوجته (فكرى أفندى حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا فى الكلية الحربية هذا العام !

ومعاذ الله يامولاى ، أن أذهب الى أن قفصـــا من السـمك الطازج أو السمان الفاخر ، يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية الحربية ، ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول ، وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام .

وهل هناك ما يمنع المجاملة ، كمظهر من مظاهر المعاملة ؟

ومهما يكن يا مولاى من أمر القال والقيل ، وسوء التخريج والتأويل، فان الذى لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وقعت فى قبول الطلبـة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة ، وأن فى هذه التصرفات خرقا جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والقوانين ! .

الى أن يقول مكرم عبيد :

وبهذا الأسلوب الذى ارتضته الوزارة وشجعته ، تفتحت أمام بعض

الشيوخ والنواب الوزاريين أبواب التدخل والوساطة والشفاعة ، في كل صغير وخطير من شئون الدولة ، سواء منها صفقات التموين ، ومسائل الموظفين ، وقبول الطلبة في المدارس ، واعفاؤهم من المصروفات ، وتعيين العمد وفصلهم ـ فاذا وقفت في مجلس النواب أطلب بيانا بالرخص التي أعطيت أو بأسماء العمد الذين فصلوا أو عينوا ، وقف النحاس باشا يعلن امتناعه من تقديم البيان المطلوب ، محتجا بأن تعيين العمد وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية !!

وفي ظل هذه الذريعة وأمثالها يمرح بعض شيوخ العهد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يرتدون عما هم فيه من سعي أو سعاية ، بل يزدادون في تيارهم اندفاعا ، وانتفاعا ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستعمال نفوذهم ، واستغلال مراكزهم الحزبية والنيابية ، حتى لقد عين بعضهم في لجان توزيع السكر بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن ورائها صنوف الروايات والاشاعات ... فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والاصلاح ، الى شيء آخر هو أبعد الأشياء عن طبيعة العمل النيابي الصحيح !

***

بل لقد امتدت الأيدي الى أملاك الدولة نفسها ، ولما كان محرما على الوزراء أن يشتروا شيئا من الأملاك الأميرية فلقد اشترى بعض الأقرباء المقربين للوزراء مئات من الفدادين من أملاك الدولة ... كما استأجر بعض المحظوظين أطيانا زراعية من الأوقاف كانت مخصصة لصغار المزارعين ، وكانت لها ضجة رددتها الصحف وترتب عليها تأجير أكثر من خمسمائة فدان منها .

وينتقل مكرم عبيد باشا الى ما أسماه بفضيحة الورق ، وكانت موضع اللغط الذي وصل الى حد تراشق اثنين من الصحفيين الحكوميين (هما محرر « آخر ساعة » وصاحب جريدة « المصري » بمقالات علنية يؤخذ منها ان الأخير قد عمد على الغاء قرار الاستيلاء على ورق الصحف واخراجه من التسعيرة لكي يكسب مبالغ طائلة من ارتفاع الأسعار وبيع المخزون عنده أو عند شركائه من التجار وغير التجار ...

والواقعة المؤكدة في هذا الصدد يا مولاي هي أن سعر الطن من ورق الصحف كان محددا في التسعيرة بما لا يزيد عن ستين جنيها في الشهر . ثم ذهب حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح ، وهو شيخ وفدي وثيق الصلة بوزير التموين ووزير التجارة فضلا عن صلته برفعة رئيس الوزراء ـ ذهب حضرته الى مجلس نقابة الصحفيين فعرض على أعضائه اقتراحا وصفه بأنه حكومي ، مؤداه اخراج ورق الصحف من التسعيرة ، ورفع الاستيلاء عليه ،

بحجة أن فى ذلك تشجيعا للتجار المختزنين على اظهار ما لديهم من ورق ، وبذلك تجد الصحف حاجتها من الورق وتستطيع أن تدفع فيه ثمنا معتدلا بعد أن تظهر الكميات الكبيرة المختفيه عند المختزنين والتجار .

وكان حضرة الشيخ الحصيف قد مهد لذلك الاجراء باعلانات فى جريدته يقول فيها انه على استعداد لشراء الورق بأسعار عالية ، والمخابرة مع صندوق البريد رقم ٥١٢ ! والصندوق المذكور هو رقم صندوق جريدة المصرى التى يملكها حضرة الصحافى الحصيف !

ولم يكد الاستيلاء يرفع عن الورق ، ولم تكد أسعاره ترفع من التسعير الجبرى حتى ارتفع الطن الواحد الى مائتى جنيه ... فقط لاغير !

وفى هذه الفرصة الذهبية، تروى بعض المصادر العليمة أن كمية من الورق وصلت الى أحد الأنسباء المحظوظين ، وأن كسبه فيها بلغ ألوفا عديدة من الجنيهات .

وفى هذه الفرصة الذهبية أيضا قيل ان صحفيا حكوميا حصيفا باع كميات وفيرة من الورق وجنى من بيعها ألوفا أخرى من الجنيهات .

وقد بلغ الأمر يا مولاى ــ كما قلت ــ الى حد التراشق بالمقالات ، وقيل ان نقيب الصحافة فى هذا العهد ذهب يستنجد بالرقابة والرقباء ، والوزارة والوزراء ، ليحولوا بين صاحب آخر ساعة وبين متابعة حملته الشعواء !!

هو موظف فى ادارة جريدة المصرى ، يختلف عن الأستاذ حنا فوزى فى أن هذا الأخير شريك مكشوف للأستاذ أحمد الوكيل ، بينما الأول همزة وصل خفية بين تجار الورق وصاحب المصرى الذى يقوم صاحبنا الوسيط المستور عنده بدور الوكيل ! ..

والصحفيون يتحدثون عن صفقات ضخمة ، دسمة ، عقدت فى سوق الورق باسم العميل المستور ، ويتساءلون انى له وهو مجرد موظف بجريدة المصرى ذلك الثراء الطائل ، الحائل ، الذى يجعله يبيع ورقا يقدر بآلاف الجنيهات ، بينما يتناول من جريدة المصرى أجرا متواضعا ومعدودا من الجنيهات ...

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن مجلس نقابة الصحافة أصدر ــ كما علمت ــ قرارا اجماعيا بتوجيه خطاب الى صاحب مجلة « آخر ساعة » لسؤاله عما لديه من معلومات بنى عليها هجومه ضد نقيب الصحفيين بصدد الورق ، والتلاعب بأسعار الورق ، وقد انقضت أسابيع ومازال قرار مجلس النقابة حبرا على ورق ! ...

وعن فضائل المحسوبيات والاستثناءات يقول مكرم عبيد باشا :

ان كلمة الاستثناءات هينة ، لينة ، اذا أريد بها التعبير عما ترتكبه الوزارة الحالية من فضائح المحسوبية بين الموظفين ، وأسميها يا مولاى بالفضائح لأنها تجاوزت حدود الاستثناء المألوف ، بحيث لا يكاد يذكر الى جانبها كل ما سبق في أى عهد آخر ، من ناحية النوع أو من ناحية العدد على السواء ....

وحسبى يا مولاى أن أبين هنا كيف تتنافى هذه الاستثناءات :

أولا : مع القانون .

ثانيا : مع الأمانة للعهد .

ثالثا : مع الذمة والنزاهة .

***

أولا ــ مخالفة القــانون :

يدعى النحاس فى جرأة لا يحسد عليها ، أن فى استطاعته أن يقدم على ما يشاء من ضروب الاستثناء ، بحجة أن ذلك حق مقرر لمجلس الوزراء !

فهل هذه حجة تقوم على قدميها وتثبت لحظة واحدة أمام التحليل القانونى والمنطقى البسيط ؟!

لنسأل أنفسنا أو ليسأل النحاس باشا ما هو الحق فى ذاته ؟ أهو سلاح يستعاذ به على تأييد الباطل وتدعيمه وتعميمه ؟! ان كان هذا هو المقصود بالحق فانه يكون مرادفا للقوة الغاشمة ، الظالمة !

ونسأل مرة أخرى : ما هو حق الاستثناء الذى أعطى لمجلس الوزراء ؟

ان حق الاستثناء الوحيد الذى يملكه مجلس الوزراء هو الاستثناء الحق ، الاستثناء الذى يقصد من ورائه الى تحقيق عدالة خاصة أوفى من عدالة القانون العام الذى وضع ليسرى على الجميع . فاذا تبين أن تطبيق القانون العادى لا يرقى الى مستوى العدالة الواجبة فى بعض الحالات ، تدخــل مجلس الوزراء فى الأمر لتحقيق هــذا الغرض النبيل من طريق الاستثناء الحق ...

وللتدليل على ذلك نفرض أن موظفا توفى فى سبيل عمله وفى أثناء أداء واجبه ، فاذا ترك أهله وأبناءه لحكم القانون العادى لهلكوا فى بعض الحالات من آلام الفاقه والجوع ، وهنا تتجلى حكمة الاستثناء ظاهرة ، سافرة ، اذ يتدخل مجلس الوزراء لاستعمال حقه باعطاء أبناء الموظف وعائلته معاشا مناسبا من طريق الاستثناء .

وعلى هذا القياس وأمثاله تكون النظرة السليمة ، الكريمة الى حق الاستثناء ، من ناحية مداه ، ومقتضاه سواء فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو تعديل المعاش ، توخيا لانصاف أولئك الذين يظلمون ، ويحرمون اذا أخضعت حالاتهم للقواعد العامة والقوانين العادية ٠٠٠

هـذه هي الحكمة النبيلة ، الجليلة التى من أجلها شرع القـانون الاستثناء ووضع حق استعماله فى عنق مجلس الوزراء ٠

أما الذى فعله النحاس باشا وجماعته ، وما زالوا ماضين فيه من ضروب الاستثناءات ، فليس من الحق فى كثير ولا قليل ، ولكنه اساءة صريحة ، قبيحة ، لاستعمال حق الاستثناء ، وانحراف شنيع عن الأهداف السامية التى من أجلها أقر الشارع مبدأ الاستثناء ! واذا كان فى الاستثناء تعارض مع العدالة كان باطلا حتما ، لأن القانون وهو مظهر العدالة لا يقر شيئا يتنافى معها ٠٠٠

والى هذه الحقيقة المحزنة ، وجهت نظر النحاس باشا ، عنـدما أثير استجواب الاستثناءات فى مجلس النـواب ، فوقف يلقى بيـانا تضمن استشهادا بما قلته فى ١٩٣٧ ، حتى اذا وصل الى الفقرة الخاصة باساءة استعمال الحق ، قلت له « هذا هو بيت القصيد ٠٠٠ ! » فاذا هذه الكلمة البسيطة الصادقة ، تقع على رأس رفعته كالصاعقة ، واذا به يثور ثائرة ، وتأخذه نوبة قاسية من الهياج ويقول اننى لم أعد سكرتيرا للوفد ٠٠٠ الى آخر ما حدث ليلتئذ بما تشرفت بسرده فى صدر هذه العريضة ٠

وأعود يا مولاى الى حق الاستثناء فأقول انه شتان بين الأغراض التى شرع من أجلها هذا الحق ، وبين انتحال هذا الحق لتعيين أناس فى الوظائف الحكومية أو فى وزارة الأوقاف أو فى ديوان المحاسبة أو فى غيرها من الوظائف العامة بلا مؤهلات ولا صفات ترشحهم لهذه الوظائف ، أو تبرر اقحامهم فى مختلف الدرجات وتخطيهم رقاب الموظفين الآخرين — لا لشىء سوى ارضاء شيطان المحسوبية واشباع شهوة الاحتساب !!

فاذا كان هذا الذى يجرى فى العهد الحاضر حقا يباح ، فلا كان الحق ولا استحق المجاهدون فى سبيل العدالة شرف المناضلة والكفاح !!

وأدع النظريات العامة ، والقوانين العامة ، يا مولاى ، وهى قاسية فى حكمها على محسوبيات النحاس باشا وبطانته ، لأنتقل الى ما هو أشد نكرا ، وشرا من تخطى القانون أو سوء استعماله ، بقصد استغلاله ، وأعنى به التلبس بنكث الوعد وخيانة العهد المسطور ، المسئول ! ٠

فلقد كان النحاس باشا ، وأنا معه بوصفى وزير المالية ، مسئولين

أمام جلالتكم ، وأمام الأمة ، وأمام البرلمان ، وأمام أنفسنا ، وأمام الله سبحانه وتعالى من فوقنا ، عن عهدنا الذى سجلناه فى كتاب التشكيل الوزارى الى جلالتكم ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد :

« ... وتيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الكبير والصغير ، والغنى والفقير ، من غير ما ميل ولا محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الا وجه ربك ذى الجلال » .

هذا هو العهد العظيم الذى سجلناه يا مولاى فى كتاب تشكيل الوزارة ، وقيدنا أنفسنا به ، وجعلنا منه دستورنا الخاص ، فى سياسة الحكم منذ اليوم الأول ، وقد أتيح لى بعد ذلك أن أذكر النحاس باشا واخوانه بهذا العهد الخطير ، وقلت فى تفسيره ، كما جاء فى محضر جلسة مجلس الوزراء الذى أذاع النحاس باشا خلاصة منه ، ما يأتى :

لست أبغى من موقفى هذا الا مصلحتنا جميعا ، تلك المصلحة التى أصابها ضرر كبير من جراء الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، حتى أسقطتنا وكانت نقطة سوداء ضدنا ... » .

قلت هذا يا مولاى رغم أن الاستثناءات التى تمت اذ ذاك لم تكن الا قطرة من بحر الاستثناءات الفاحشة ، الطائشة التى وقعت منذ خروجى من الوزارة حتى الآن !!

فهل للنحاس باشا أن يتفضل فيبين لجلالتكم وللأمة كيف سولت له نفسه أن يرتكب هذه الجناية المخزية لذلك العهد الكتابى المقطوع ؟!

ولعل النحاس باشا لا يتخبط هذه المرة ، كما فعل فى بيانه أمام البرلمان ، اذ قال اننا أقدمنا على الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، وخصنى بسبعة من تلك الاستثناءات ...

وليس لى يا مولاى أن أرد على هذا التخبط بمثله ، فأقول اننى حتى اذا سلمت بسبعة استثناءات فى ذلك العهد ، أستطيع أن أحصى للنحاس باشا بدل السبعة سبعين بل مئتين ، ولكننى أعيد الى ذاكرة رفعته وجماعته ما يحاولون أن ينسوه أو يتناسوه ، وهو أننى تقدمت فى سنة ١٩٣٧ بمذكرة رسمية لمنع الاستثناءات وقد وافق عليها يومئذ مجلس الوزراء !

فليست مذكرتى التى قدمتها الى مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٢ الا عودا على بدء واستئنافا للخطة وللمبدأ وللسياسة التى دعوت اليها فى مذكرتى سنة ١٩٣٧ ، وان كنت قد وجدت من ناحية أخرى تأييدا وتعزيزا للمذكرة الجديدة بالعهد الكبير ، الخطير ، الذى قطعناه على أنفسنا فى

كتاب التشكيل الوزارى – فموضوع البحث اذن هو عهدنا الذى قطعناه على أنفسنا فى سنة ١٩٤٢ ، وعلى يديكم الكريمتين ...

يهمنى – يا مولاى – أن أبرز هذا المعنى على حقيقته فى هذه الكلمات الموجزة ، ليتبين بوضوح مطلق كيف تنطوى الاستثناءات الحاضرة على أسوأ صور الخروج على أبسط مقتضيات الذمة والأمانة ونزاهة الحكم ...

وذلك أن النحاس باشا وجماعته يرتكبون أوزار الاستثناء التى يرتكبونها فى هذا العهد مستعينين على كتمانها بخنق الصحافة ، وتجريد البرلمان من رقابته على نحو لم تر البلاد مثله فى يوم من الأيام ...

أما الصحافة فمحظور عليها بحكم الرقابة أن تنشر عن مسائل الموظفين واستثناءاتهم خبرا ولا اشارة ، فاذا أغضينا عن ذلك استنادا الى حجة من الحجج المتعلقة بالنظام أو غير النظام فكيف يمكن الاغضاء عن تمزيق الرقابة الدستورية ، بحرمان أعضاء البرلمان من حقهم فى طلب البيانات والاحصائيات وقد كان هذا هو الضمان العملى الوحيد لمحاسبة السلطة التنفيذية على اساءة استعمال حقها فيما تقرر من استثناءات ؟!

وبهذا كفل النحاس باشا وأصحابه لأنفسهم سبل الخلاص من رقابة الأمة ، سواء من طريق الصحافة ، أو من طريق البرلمان ، وانطلقوا فى شره ظاهر يغترفون من مال الدولة ما يشاءون لأقاربهم وأصهارهم وأنسبائهم ومقربيهم ، بلا خجل ، ولا تورع ، ولا تقوى ولا رعاية لمصلحة الخزانة ، أو مصلحة البلاد ، أو مصلحة سائر الموظفين ...

وكان أن ترتبت على هذه الجرأة الخارقة نتائج فى الدرجة القصوى من الخطورة ، بعضها يمس معنى العدالة بين الموظفين ويتناول بالتالى روح الأداة الحكومية بأذى جسيم – فضلا عن مساسها بالنزاهة فى ذاتها .

ومن النتائج التى تمس خزانة الدولة يا مولاى ارهاق الميزانية ، باضافة مليون ونصف مليون من الجنيهات الى الباب الأول من أبواب الميزانية الجديدة وهو باب الأجور والمرتبات . ولم يسبق أن نكبت أى ميزانية سابقة بمثل هذه الزيادة الفاحشة مرة واحدة فى باب الأجور والمرتبات . بل لقد أنقص من هذا الباب فى ميزانية صاحب الدولة سرى باشا الأخيرة حوالى ٤٨ ألف جنيه عن السنة السابقة . ولم يضف الى هذا الباب نفسه فى الميزانية التى تشرفت باعدادها سوى ٦٠ ألف جنيه تقريبا زيادة على الميزانية التى سبقتها ، وذلك سدا للحاجات وللضرورات التى لم يكن بد من مواجهتها ، بعد التخفيض السابق .

ولكن أين ستون ألف جنيه يا مولاى من مليون ونصف مليون تزاد دفعة واحدة فى باب واحد ، وهو باب الأجور والمرتبات ؟!

ومن العجيب أنهم خصصوا ربع مليون جنيه لانشاء وظائف جديدة فى وزارتى التموين والوقاية · وكلتا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب . فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمرم الجديد بعد الحرب ؟! واذا قيل ان هناك منشآت جديدة تستلزم موظفين جديدين ، فأين طريقة الندب والنقل من سائر الوزارات التى جرى عليها العمل حتى الآن ؟ ولماذا لم تقتض المنشئات الجديدة كل هذه الأموال الطائلة زيادة على مرتبات الموظفين فى أى عهد من العهود السابقة ؟! ·

لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية والاستثناء وحشر المقربين والأقرباء فى وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتيح الأبواب على مصاريعها فى ميزانية المرتبات والأجور للسنة القادمة !! وسيكون لهذه الزيادة بطبيعة الحال أثرها المتزايد فى المرتبات وتضخم المعاشات فى السنين المقبلة ··· كان الله لنا ولميزانيتنا حتى تنتهى الحرب وينتهى معها الرواج الوهمى ! ···

هذا عن المستقبل يا مولاى ، أما عن الماضى وما صرف فيه بالفعل تنفيذا لما تم من استثناءات فحسابه كله عند الله !!

على أن هناك نتيجة من أخطر النتائج التى تواجه خزانة الدولة بسبب الاسراف الفاضح الذى جعلته الوزارة الحاضرة دينها وديدنها فيما يتعلق بطائفة المحظوظين والمقربين من الموظفين ، وهى تضخيم المعاشات ، على نحو يزيد عبئها على الميزانية زيادة مرهقة · وقد نبهت الى هذا الخطر بالفعل قبل خروجى من الوزارة ، وقلت بالحرف الواحد نقلا عن خلاصة محضر مجلس الوزراء الذى أذاعه النحاس باشا على الصحف :

« هذه الاستثناءات لا تؤثر على المرتبات وحدها ، بل أيضا على المعاشات التى تعمل قدر الامكان على تخفيف عبئها عن الميزانية ، وذلك فى حين اننا ذكرنا بصريح العبارة فى برنامج الوزارة ألا استثناء ولا محسوبية ! » ·

ولكن النحاس باشا وجماعته مضوا فى استثناءاتهم ، وغرقوا الى الآذان فى محسوبياتهم ، وانصرفوا بتفكيرهم وتدبيرهم الى تفتيح موصد الأبواب ، لاشباع شهوة الاستثناء والاحتساب ، غير عابئين بما يصيب المرتبات والمعاشات من تضخم ، وما يقع على الميزانية من فادح الأعباء ·

عروضة سخية :

ولهذا هرعت الوزارة الى باب المعاشات تفتحه على مصراعيه لمن يشاء الخروج وأسرعت الى المترددين تستحثهم وتستهويهم الى اعتزال مناصبهم لقاء استعدادها لتلبية ما يطلبون من تسويات ومكافآت ···

فمن بقى له فى خدمة الحكومة عامان أو بضعة أعوام زيد له مرتبه ، وزيد بالتالى معاشه ، وأعطى فى أكثر الحالات فرقا بين المرتب والمعاش !

وفى أى مقابل كل هذا ؟

فى مقابل اخلاء الوظائف للأقارب والمحسوبين ، سواء منهم الطامعون فى الترقية وأصحاب الحظوة من طالبى التعيين !!

والأمثلة على ذلك ، يا مولاى ، كثيرة ، وفيرة ، بحمد الله الذى لا يحمد على مكروه سواه !

ولن نشير الى أى اسم من الأسماء التى ذكرها مكرم باشا فى عريضته وان كان عدد الصفحات التى ذكر بها الأسماء قد تجاوز ٦٠ صفحة من بينها ٩٣ حالة خاصة بالنحاس باشا ، وأكثر من ثلاثين حالة لابن عثمان باشا وأكثر من عشرين حالة للمحسوبين على النحاس باشا وسبع حالات لعثمان محرم باشا ومثلها لحمدى سيف النصر باشا وثمانية لصبرى أبو علم باشا وسبعة لنجيب الهلالى باشا ومحسوبيات أخرى كثيرة كتعيين الوزراء ووكلاء الوزارات والشيوخ والنواب ، بالاضافة الى المحسوبيات المشتركة التى يتقاسمها الوزراء فى هذا العهد على قاعدة « شيلنى وأشيلك » .

ويطيل مكرم عبيد باشا فيما أسماه فضيحة وزير العدل فيقول :

لا يكاد يمضى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فضائح جديدة ، ومديدة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص ، وفيما يلى بعض تلك الفضائح المخزية التى وقفت أخيرا على بياناتها ، وفى مقدمتها فضيحة لوزير العدل .

فلقد أشرت فيما تقدم الى مد أسلاك الكهرباء الى عزبة معاليه ببهتيم والى اشراف موظفى وزارة الأشغال أنفسهم على تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال وثيق ... ولكن وزير العدل ما كان ليقنع بهذا الاستغلال المتواضع للحكم وما يغله من المنافع ... ومن ثم فقد انتهزها معاليه فرصة وافدة ، غير عائدة ، ليجمع المال لنفسه من طريق الاستغلال الحلال ...

فقد اشترى صبرى باشا أبو علم أخيرا مائة فدان (١٠٠ فدان) فى بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيه للفدان الواحد ـ اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين المكبلين بالديون ، فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠ جنيه ـ اذا لم تزد ...

ومن عجب يا مولاى أن تباع أطيان فى هذا الوقت ، وبهذا السعر ، ولكن المشترى هو وزير من وزراء الحكومة ، وللحكومة على افراد الشعب ألف سبيل وسبيل ••• ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلا مع نفسه اذا ما أضاع هذه الفرصة السانحة ، الرابحة !

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدينين ، المساكين ؟ •• كلا فقد استخدم معاليه ممثل الحكومة فى القرية ـ وأعنى به العمدة ـ لكى يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فافلح مسعاه ، واشترى لمعاليه الأطيان بالثمن اليسير ••• وليس مثل العمد فى المقدرة على تهوين العسير !

ولكن لكل صفقة سمسرة ، فهل يدفعها وزير العدل ، وهل يقبلها منه العمدة ، عدا ونقدا ؟ كلا ، فهناك السمسرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية ••• ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ••• وقد كان !!

نعم يا مولاى ، ففى الفترة بين العقد الابتدائى والعقد الرسمى لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قرارا بتعيين الأستاذ عبد المجيد زناتى المحامى الحديث العهد بالمحاماة وكيلا للنائب العمومى•••واذا عرفنا أن حضرة الأستاذ المشار اليه هو شقيق حضرة العمدة الذى سعى فاشترى الأطيان لوزير العدل، ادركنا مبلغ ما اوتيه معاليه من غيرة على استقلال ولا اقول استغلال القضاء ••• وأدركنا الى أى حد تتسع الذمة ، فى عهد وزارة الأمة ••

وهناك يامولاى فضيحة اخرى من فضائح حركة « استقلال القضاء » التى كانت محل دعاية معيبة مريبة من وزير العدل••• فلقد رأينا أنه عين محاميا فى النيابة من باب « السمسرة العينية » مكافاة على خدمة شخصية لمعاليه ـ وفيما يلى مثل آخر على تعيين معيب آخر لمصلحة الأستاذ احمد الوكيل •••

فان احد حضرات المحامين (هو الأستاذ عبد اللطيف صادق) كان قد رشح نفسه فى الانتخابات العامة لدائرة باب الشعرية فلما رشح لها الأستاذ أحمد الوكيل امتنع حضرة المحامى من ترشيح نفسه ضده ••• ومن ثم وجبت المكافأة ••• فعينه صبرى باشا أبو علم قاضيا فى الحركة القضائية الأخيرة •

ولو أن الأمر اقتصر على ذلك لهانت الفضيحة بعض الشيء، ولكن الفضيحة كل الفضيحة هي أن حضرة المحامي الذي اختير بين الألوف من المحامين ليعين قاضيا كان قد حكم عليه تأديبيا في ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بالايقاف ستة شهور ٠

وأكثر من ذلك فقد حكم على حضرة المحامي نفسه بتاريخ ١٨ مايو ١٩٣٦ فى قضية تأديبية أخرى رقم ٥/٦/ق بالتوبيخ ٠

هذا المحامي الذي حكم عليه تأديبيا بدل المرة مرتين هو الذي اختاره صبري باشا أبو علم قاضيا في حركة استقلال القضاء استرضاء للأستاذ أحمد الوكيل ومن اليه ممن يهم الوزير المسكين العطف منهم والرضاء ٠

ثم يتحدث مكرم عبيد باشا عن صفقة ٥٣٠ فدانا من الأملاك الأميرية اشتراها الأستاذ يس سراج الدين شقيق وزير الزراعة ٠٠ ويتساءل مكرم عبيد باشا قائلا أليس مدهشا يامولاى أن تتوالى هذه الصفقات فى ابان الحكم لمصلحة الحاكمين ومن الى الحاكمين ؟ انها لفضائح متوالية نكراء لم تنكب بمثلها البلاد ، في غير هذا العهد الأسود ، والقاتم السواد ٠٠٠

الى أن يقول مكرم عبيد :

ووزير التجارة – والتسعيرة – يعتزم شراء عزبة لوزير سابق قريبه من القاهرة ٠٠ ولمعاليه قريب يشتغل بتجارة (الكسب) يرجو أن يكون قد انتفع من تضاعف سعر الكسب في التسعيرة ، ولو على حساب الجمهور المسكين ٠٠٠

ولمعالى وزير الشئون الاجتماعية صهر يشتغل بتوريد التبن للجهات الرسمية ، وقد عومل معاملة خاصة دون غيره من الموردين كسب من ورائها الألوف من الجنيهات ٠

ويذكر مكرم عبيد باشا :

بيانات جديدة عن القضايا العسكرية التى وكل فيها الأستاذ حسين فهمى صهر عبد العزيز بك النحاس فأفلح مسعاه لدى الحاكم العسكرى ولم يصدق على الأحكام الصادرة فيها : وهى :

١ ـ قضية عطية غنيم نمرة ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ جلسة ١٩٤٢/٦/١٧ ٠

٢ ـ قضية محمد نجيم جلسة ١٩٤٢/٦/١٧ ٠

٣ ـ قضية الحاج عفيفى بسام جلسة ١٩٤٢/٨/١٩ ٠

٤ ـ قضية داود سليمان جلسة ١٩٤٢/٦/٢٤ ٠

الى أن قال :

وهناك محامون آخرون محسوبون أو مقربون قد جعلوا من مسألة التصديق على الأحكام العسكرية مورد رزق لهم ، ومصدر فضيحة للعهد بأكمله ، وانى أرفق مع هذا خطابا وصلنى بالبريد من تاجر بالمحلة الكبرى وكل حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوى ـ وهو الذى اختص بالتهجم على مكرم فى جريدة المصرى فاختصته الوزارة بعطفها الأدبى ، والذهبى ! ويقول حضرة التاجر انه وكل الأستاذ المذكور فى الغاء حكم عسكرى صادر ضده وقد نجح حضرته فى مهمته فلم يصدق الحاكم العسكرى على الحكم ولكن التاجر شكى من اصرار المحامى على أتعاب يرى التاجر أنه لا يستحقها ونحن نرى أنه يستحقها ٠

أما ما أسماه مكرم عبيد بفضيحة الفضاحة فيتعلق باستخدام الشفرة بشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ٠

وقد روى مكرم باشا حكاية الفرو على النحو التالى :

لقد عنيت يا مولاى فى هذه العريضة عناية خاصة بأن لا أعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام ٠

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يهيىء لهم البيوت يسكنونها ، أو يؤجرونها ، والأطيان يشترونها ، والأوقاف يتنظرون عليها والمحسوبية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ، وأخيرا وليس آخرا فها هى ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية فى مصر وسفارتنا المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها !!!

ولقد وصل الى علمي من أوثق المصادر ـ وانى أتحدى الحكومة أن تكذبني اذا اجترأت ـ أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية الى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ٦ قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه (ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه) لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية !!

اى عبث بعد هذا يامولاى بكرامة الدولة ؟ واعمال الدولة ؟ ووظائف الدولة ؟ ثم من أين لك كل هذا ياسيدى النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى ! ٠
واذا ما انفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف والزينة ، فانت اذن رجل ثرى ، وثرى جدا ؟

فهل لى أن أسالك كيف تنفق مبلغا كهذا على شىء كمالى كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا ، وآلاف أخرى من الجنيهات لشراء النفائس والأثاثات ـ فضلا عن شراء المئات من الفدادين ـ هل لى أن أسالك كما سالنا نسيبك المليونير ، من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟ ٠

دعنى ، دعنى اسالك ، وابكى عليك ولك !

● ● ●

الفصل الخامس

وأخيرا لا آخرا

مكرم باشا يتهم وزارة النحاس باشا
باستغلال الأحكام العرفية لصالحه
كما يتهمه بتزوير الانتخابات
واعتقال خصومه السياسيين
ويخنق حرية الصحافة

ويخصص مكرم عبيد باشا الباب الثانى من عريضته أو بمعنى أدق كتابه الأسود بما أسماه الاعتداء الفظيع على الحريات والعبث بالديمقراطية، واستغلال الأحكام العرفية فيقول :

أما عبث النحاس باشا وزملائه بالحكم النيابى وتقاليده فى هذه الفترة القصيرة من الزمان ، فقد بلغ حدا لم تشهده مصر فى أى عهد من العهود ، حتى التى شهدتها مصر قبل أن تظفر بدستورها الحديث . وانما يقع الوزر فى ذلك على الوزارة الحاضرة وسلطانها الباطش الطائش سواء على نوابها ، أو على رئيس مجلس نوابها ، بحيث أصبحت مشيئة الحكومة وحدها هى النافذة ، وكلمتها وحدها هى المسموعة دون أن يتاح لصوت معارض أن يرتفع بكلمة واحدة فى سبيل الله والحق والدستور .

وقد اتخذ هذا العبث الدستورى المحزن أشكالا شتى أتشرف بأن أذكر منها : أولا ـ طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستورى . وقد بدأ هذا الطغيان فى صورته الملموسة فى أول جلسة من جلسات الدورة البرلمانية الأخيرة ، التى استهلها النحاس باشا ووزراؤه استهلالا مشئوم الطالع بسلب البرلمان حق مناقشة الحاكم العسكرى فيما يتخذ من اجراءات وما يصدر من أوامر القبض حتى على أعضاء البرلمان ، وايداعهم غياهب السجون أو نفيهم الى أقاصى البلاد ، بلا اتهام

ولا تحقيق ولا مناقشة ولا سؤال ـ وهو ما حدا بالمعارضة على اختلاف نزعاتها الى الانسحاب من الجلسة التى جرت فيها هذه المأساة الدستورية ، ومن نكد الأقدار أن يجيء رئيس مجلس النواب فى تلك الجلسة نفسها فلا يكتفى بما قدمت يداه من مساهمة فى اقرار هذا الوضع الدستورى المهين ، بل يستبيح لنفسه أن يتكلم من منصة الرياسة فيصف احتجاج المعارضة على ذلك ونسحابها بانه « سبة للحياة البرلمانية » !!

وهكذا سار النحاس باشا فى استغلال السلطة العسكرية الى مدى لم يصل اليه أحد قبله . فالواقع المسجل أن رفعة على ماهر باشا وهو الذى أعلن قيام الأحكام العرفيـة وتولى سلطة الحاكم العسـكرى قد وعد ، ثم حقق ما وعد ، بأن لا يصدر أمرا عسكريا دون عرضه على البرلمان ، وقد كانت أوامره العسكرية تتعرض للتعديل والتبديل فى معظم الاحيان طبقا لما يراه أعضاء البرلمان وبينهم رجال المعارضـة الوفدية اذ ذاك .. ولم يكن الوفد رغم ذلك يخفى قلقه واعتراضه على الأحكام العرفية حتى فى دائرة تلك الوعود ، والقيود ! .

ولكن النحاس باشا لم يكد يلى الحكم حتى ألقى القبض على رفعة على ماهر باشا دون تحقيق ولا محاكمة ، ولكنه على كل حال سمح بالمناقشة البرلمانية فى مسألة اعتقاله .

ثم تقدم رفعة النحاس باشا فى اسـتغلال سـلطة الاعتقال خطوة ثانية . فأباح لنفسه أن يعتقل من أعضـاء البرلمان من يشاء دون أن يبعث الى المجلس الذى ينتسب اليه العضو المعتقل حتى بمجرد الاخطار . كما حـدث فى شأن صاحب السعادة محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ ـ وقد اعتقل سعادته مع حضرة صاحب السمو الأمير عباس حليم دون أن يسمح بنشر شيء عن اعتقالهما أو بتقديم استجواب عنـه فى البرلمان ! ...

ثم تلت هذه الخطوة ثالثة الاثافى ، اذ ألقى النحـاس باشا القبض على أحد أعضاء مجلس النـواب وهو الدكتور فهمى سـليمان ، وأبى على المجلس أن يناقشـه فى ذلك الحساب ، متذرعا بان المجلس حين أقر سلطته العسكرية قد أعطاه فى الوقت عينه تفويضا يفعل بمقتضاه ما يشاء وان له

من سلطة الاعتقال ما يسمح له كل يوم بالقبض على من يشاء من النواب وغير النواب ، دون أن يكون للبرلمان أن يناقشه فيما فعل أو يفعل فى الماضى أو فى الحاضر ، فى المستقبل !!

وقد رأى نواب المعارضة أن ينسحبوا بعد احتجاجهم على هذه الدكتاتورية العسكرية التى تجعل الحياة النيابية أثرا بعد عين ، فانتهز أحد الوزراء ـ وهو وزير العدل ـ فرصة خلو الجو ، كما فعل رئيسه من قبل ، وراح يحذو حذو رئيسه فى قلب الحقائق التى لا تكذب ، وزعم أننى وافقت على اعتقال رفعة ماهر باشا ، ولكن من سوء حظ الوزير والوزارة التى يمثل معاليه مبلغ أمانتها للحق والواقع ، أن المناقشات التى دارت فى هذا الشأن بينى وبين رفعة النحاس باشا ومعنا بعض الوزراء قد أتيح حضورها حينئذ لبعض الكبراء ، وكلهم بحمد الله أحياء ، ففى احدى المناقشات كان صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ اذ ذاك وصاحب السعادة عبد القوى أحمد باشا من شهود المناقشة والجدل .

وقد شهد الأخيران مشادة بينى وبين رفعة النحاس باشا ، حينما اقترح سعادة عبد القوى أحمد باشا بالنيابة عن على ماهر باشا بقاء رفعته فى عزبته ، بقبول منه فوافقت أنا على هذا الحل الذى ارتضاه على ماهر باشا واعترضت على اصرار النحاس باشا على الأخذ بقرار الاعتقال ، وكان يحتج فى اصراره بأن المسألة من اختصاص الحاكم العسكرى دون سواه ، بينما أصررت من جانبى على أن المسألة ليست عسكرية بحتة ، ولكن لها ناحيتها السياسية والدستورية ، وابى النحاس باشا مع ذلك الا أن يتمسك برأيه وقراره ، وفيما يلى نص خطاب أرسله الى شاهد عدل هو حضرة صاحب السعادة عبد القوى باشا أحمد ، وفيه فصل الخطاب فى هذه الاكذوبة الكبرى :

١٩٤٢/١٢/٩

حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا

عزيزى الباشا

بعد التحية : ردا على خطاب سعادتكم أذكر جيدا أننى عندما رجوت رفعة النحاس باشا بمكتبه بمجلس الوزراء ـ بحضوركم وحضرات أصحاب المعالى زكى العرابى باشا وزير

المواصلات يومئذ ونجيب الهلالى باشا وصبرى ابو علم باشا وسعادة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ السابق - أن لا يقبض على رفعة على ماهر باشا وأن يسمح له بالبقاء بداره بمصر ، أو بالعودة الى عزبته ، تفضلتم سعادتكم وقلتم انى موافق عبد القوى باشا على رأيه فهو يقول كلاما معقولا ، واذا سمح هو ومحمد بك محمود خليــل بالانتظار قليلا بمكتب السكرتير فاننا نبحث الأمر سويا مع رفعتكم وحضرات الزملاء الوزراء » فاجاب رفعته : اسكت أنت يا مكرم لأنى الحاكم العسكرى والمسئول عن هذه الشئون فما كان من سـعادتكم الا أن طلبتم من رفعته بأن يستمع لرأيك ، وفى نهاية الأمر التفت الى رفعة النحاس باشا وقال أنا مصر على رأيى وسأعيد النظر فى الأمر باكر اذا سـلم على باشـا نفسه بلا قيـد ولا شرط .

هذا ما وقع أسجله ردا على خطاب سـعادتكم راجيا التفضل بقبول تحياتى واحتراماتى ؟

المخلص

عبد القوى احمد

ومما هو جدير بالذكر أن النحاس باشا كان قد اتخذ اجراءاته الأولى لالتزام رفعة على ماهر باشا بالسفر الى عزبته دون أن يطلعنى أو يطلع الوزارة على ما فعل . فلما علمت بما حدث سألته كيف اتخذ مثل هذه الخطوة الخطيرة دون أن يستشيرنا فكان جوابه أن هذه من السـياسة العليا التى يختص بها دون الوزراء ! .. ، فاعلنت لرفعته أننى أرفض أن تكون السياسة الدنيا وحدها هى التى تدخل فى اختصاص الوزراء ، واحتججت على مواجهتنا بسياسة الأمر الواقع دون مناقشة ولا مشاورة ! .

ومع هذا كله ، يأبى وزير العـدل الا أن ينهج نهج رئيسه ، حينمـا تكلم فى غيبتى بمجلس النواب وروى من الوقائع ما بينت فى الباب الأول مجافاته للصـدق والحق ، ولا يتحرج وزير القضـاء أن يلقى من منبر البرلمان أكذوبة صريحة فى مسألة كهذه كان موقفى بشأنها معروفا فى حينه ، لجميع الجهات وللكثيرين من الشـيوخ والنواب على اختلاف أحزابهم .

وليس يعنيني فى هذا المقام أن أكذب قوما ثبت عليهم الكذب بالأدلة والشهود ، انما يعنيني أن أبين أن النحاس باشا تدرج فى طغيانه العسكرى على حساب الحياة الدستورية ، حتى وصل الى حرمان البرلمان من حق مناقشة تصرفاته العسكرية على الاطلاق !! فاختفى الحكم الدستورى فى ظلال الحكم العسكرى ..

ومن سوء حظ النحاس باشا وحظ البلد معه أن الحكم العسكرى طغى أول ما طغى على الحاكم العسكرى نفسه ! فحكمته العقلية العسكرية قبل أن يحكم بها غيره شأنه فى ذلك شأن كل ضعيف يقوى ، وان الانسان ليطغى ..

صاحب العلم !

وليس أدل على هذه العقلية مما بدا للناس من بعض الصغائر الى جانب ما سيأتى بيانه من الكبائر ، بلغ برفعته الأمر أن يتخذ لنفسه من مظاهر الحكم والسلطان ، علما يرتفع وينخفض على سطح داره اشعارا بوجوده أو بغيبته عن البنيان ! ...

وعلى اثر الضجة التى اثيرت اخيرا حول « صاحب العلم ! وترتب عليها اغلاق مجلة روز اليوسف لمدة ثلاثة شهور ، اختفى العلم عن الأنظار ـ وقد رأيته ورآه غيرى ، لأننا ابينا ان نصدق ، قبل أن نحقق !! .

ويتمشى مع العلم الخفاق فى أعلى البنيان ، وجود عساكر « الحرس » حول الجدران .. ولقد كان لكل رئيس وزارة وحاكم عسكرى فى سالف العهد والأوان ، عسكرى واحد يحويه « كشك » خشبى واحد أو على الأكثر حارسان » ..

ولكن حاكمنا العسكرى الديمقراطى يأبى أن يكون له من الحراس العسكريين الواقفين بأبواب داره الا ستة ، تحويهم أكشاك ستة ! .. فاذا ما خرج من الدار فى المساء أو فى الصباح ، زلزلت الأكشاك زلزالها ، وقال الجيران مالها ... ثم قعقع السلاح ، وعلا الصياح ، قره قول سلاح .. قره قول سلاح ؟ .. ولقد قيل لى ان بعض موظفى السفارة البريطانية الذين تطل مكاتبهم على دار النحاس باشا قد أزعجهم هـذا

الصياح المتكرر ، حتى كاد هذا الفجر الانسانى ، أن ينسيهم التحالف المصرى البريطانى ! ..

يالنـــكبة الديمقراطيـــة فى بعض انصـــارها من الديمقراطيين !! ..

ولو أن هذه العقلية انحصرت فى شخص رئيس الوزراء وفى المظاهر المحيطة به ، لهان الأمر بعض الشىء ، ولكنه تعدته ويا للأسف الى حكم هذا الشعب الأمين ، والى حرياته المقدسة التى جاهد لهـــا وبذل فى ســـبيلها « الدم والتعب وعرق الجبين » ! ...

وعن اهدار حق الاستجواب يقول مكرم عبيد باشا :

والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب أن يزاول عمله فى محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان . فاذا ســلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لا قيام للحياة الدستورية بغيرها على أى وجه من الوجوه .

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البديهى ، فلجأت الى أغلبيتها العددية من جهة كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية ، فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوســـائل متعددة ، منها : استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبــل ان يسمح بمناقشة كلمة واحدة منه ، ومنها : ألا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت فى الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، أحدها عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص التصدير والاستيراد وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ، ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأى ، وسادس عن المعتقلين ، ومع خطورة الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجوابات أو على الأصح لخطورة هذه الموضوعات أبى رئيس النــواب أن يدرج أحدها فى جدول الأعمال ، بل عمدت رياسة المجلس الى مناورة

طريقة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الأعمال من استجوابات ، فكانت مواعيد الجلسات تحدد فى غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة فى الاستجوابات ٠٠ ومن المضحك المبكى أنه بعد أن القى رئيس الوزراء بيانه فى استجواب الاستثناءات أجل المجلس بيانى ورد الزميل المستجوب (النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظة) الى جلسة يحددها مكتب المجلس ٠٠ ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين أنه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة ! ٠٠

ولم تضق الوزارة ، ومن ورائها رياسة النواب ، ذرعا بالاستجوابات وحدها ، ولكنها لم تطق كذلك أن تواجه ماهو أخف منه وأهون ، ونعنى به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية ، فلم يكد ستة وثلاثون عضوا من المجلس ، وكلهم من الممثلة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حددوها ، وعددوها ، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد احدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير ، واخذ من الأغلبية الوزارية قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى أسماع الرأى العام !! ٠

وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا الحكومة تستعين بنوابها ورياسة نوابها وتقرر أخطر المبادىء لكى تخنق فى المهد الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظة ، حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات ٠

عن حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا يقول مكرم عبيد باشا :

● حدث منذ أيام أن قدمت مع جماعة من اخوانى عريضة لمناقشة الحكومة فى حوادث الأزهر الأخيرة التى وقعت فى ١٣ فبراير وفى انتخابات جرجا الأخيرة ــ وهى حوادث اقل ما يقال فيها انها تمس حرية الجماعات والأفراد ، فضلا عن حرية الانتخاب ، مساسا خطيرا ٠

وقد قصرنا العريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث من حيث مساسها بالحريات .

وحسبنا أنها وقد خلت من الألفاظ التى يعدها رئيس المجلس « نابية » ـ والألفاظ فى قاموس العهد الحاضر هى الألفاظ الصريحة ، والصراحة هى القاسية النابية ! ـ حسبنا ان العريضة ستنظر أو فى القيل تعرض .. ولكن سعادة رئيس المجلس أبى علينا ذلك لأنه رأى فى العريضة اتهاما للحكومة ، وعبثا حاولنا الاحتكام الى المجلس فى هذا العهد الديمقراطى هو المجلس ، كما ان رئيس الحكومة هو الحكومة ! ..

ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أصيب عدد كبير من الجرحى بين طلاب المعاهد واعتقل عدد من الطلبة ، بل والأساتذة ، بل ومن أصحاب الفضيلة مشايخ المعاهد ! .. ولكن أنى لنائب أن يسأل ، ولو مجرد السؤال ، عما يمس معاهد العلم وأساتذتها وطلابها .. وأنى له أن يناقش ولو مجرد المناقشة تلك الفضائح الانتخابية المنقطعة النظير التى حدثت فى جرجا تاييدا لمرشح الحكومة فيها والتى ترتب عليها ارسال أكثر من ألف جندى بمدافعهم ودباباتهم وطياراتهم . حرمان الناخبين من التذاكر ، وضرب وجرح كل معارض لهذا الحكم الزاهر ؟ .

وبعد لأى ، فقد طلب منى رئيس المجلس تقديم استجواب فى هذين الموضوعين فقدمته ولكنه لم يدرج حتى الآن ، ولعله لن يدرج ..

ياموﻻى ، اذا كان قد جنى على الحياة النيابية القائمة فى مصر رجل واحد ، فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا ، واذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين ، فالثانى بلا مراء هو عبد السلام فهمى جمعة باشا ، الرئيس الحاضر لمجلس النواب الحاضر ...

وعن اهدار حق طلب البيانات من الحكومة يقول صاحب الكتاب الأسود :

وهو حق دستورى لم ينكر من قبل على أى نائب مستجوبا كان أو غير مستجوب ، ولكنه انكر على النواب جميعا ، وتمسكت الحكومة الحاضرة بانكاره لأن (مكرما) طلب

بيانات عن الاستثناءات التي أغدقت ، ورخص التصدير التي منحت ، وكل ما هنالك أن الوزارة تحتمى بهدم هذا التقليد وانكاره لكي تتهرب من تبعة التسليم بما يجرى من وراء الستار من محسوبيات واستثناءات في التوظيف والتصدير على السواء !! •

ويقول مكرم باشا عن انتهاك الحصانة البرلمانية :

لم تتردد الوزارة في انتهاك الحصانة البرلمانية على وجه لم تسبقها اليه وزارة سابقة ، ولا يمكن أن تدركها فيه وزارة لاحقة ! فمن تفتيش منازل النواب الى اعتقال أى عضو من أعضاء المجلسين دون استئذان البرلمان في حالتي التفتيش والاعتقال ، بل دون مجرد اخطار المجلس المختص ، بينما كان ممثلو الوفد في البرلمان الماضي ، وبينهم وزيران حاليان ، ينعون على صاحب الدولة حسين سرى باشا مجرد الأمر بتفتيش ضيعة أحد النواب دون استئذان المجلس في ذلك ، وكانوا يرون في ذلك خروجا صريحا على الحصانة البرلمانية !

وعن اسقاط عضوية النواب بعد اقرار صحتها يقول مكرم باشا :

وكما أدى طغيان الوزارة على نوابهـا واذعان النواب لمشيئتها الى اهدار الحقوق السالفة كلها على أيدى هؤلاء النواب أنفسهم ، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادىء الدستور وأصول الحياة النيابية الى حد اهدار قرارات البرلمان ذاتهـا فيما يتعلق بصحة نيابة أعضائه ، خلافا لكل ما يقرره فقهاء الدستور ، وما تؤيده أعرق التقاليد الدستورية • فما هو الا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب ، وهو الأستاذ أحمد قاسم جوده ، بسبب اصرارها على مهاجمة (مكرم عبيد) وأنصاره والطعن عليهم في جريدة (الوفد المصرى) التي كان يدير تحريرها ويكتب فيها الأستاذ أحمد قاسم جوده ، في حين رفض هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه ـ كما يدل على ذلك الخطاب الذى أرسله الى وزير العدل ، والذى أتشرف بارفاق صورة منه ومما تلاه من مراسلات في هذا الصدد ـ ما هو الا أن دب هذا الخلاف حتى استدعى وزير المعارف في اليوم التالى أحد نواب الوزارة وسلم اليه ملف الأستاذ قاسم جوده بالجامعة المصرية ـ وكان الوزير يعلم بكل ما فيه ، كما

تعلم به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب ، عندما وافق المجلس على صحة نيابته ورفض الطعن المقدم في سنه ـ وسرعان ما طلبت الوزارة بلسان احد نوابها أن يعاد النظر في الطعن المرفوض ، على أساس السبب المرفوض ، وأصر رئيس الوزراء على اهدار المبادىء الدستورية ، والتقاليد الدستورية ، والحقوق الدستورية التى تجعل لقرار البرلمان في مثل هذا الطعن قوة الحكم الذى لا ينقض •••• فكل هذا لا يساوى شيئا عند الوزارة مادامت تصل من ورائه الى التنكيل بالنائب الكاتب الذى رفض أن يجارى كتاب الوزارة في التهجم الباطل على (مكرم عبيد) ! •

وقد كان للوزارة ما أرادت ، وهدم البرلمان بأيدى أعضائه قيمة قراراته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة ، واخرج الأستاذ قاسم جوده بعد جلسة استغرقت سبع ساعات ، ثم رأت الوزارة في عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تصب جام غضبها على نائب شاب جرىء تجرأ على أن يقف في صف مكرم عبيد وهو الأستاذ جلال الحمامصى ، فاصدر المجلس في غيبة النائب قرارا باخراجه في عشر دقائق لا تزيد ، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور !! •

وكذلك أمات شهوة الانتقام على الوزارة خطوة جديدة ، في طريق العبث بالحياة النيابية على أيدى نواب أكثريتها المرغمين ! وكانت سابقة لم يسبق لها مثيل ••

وعن تحريم نشر الاستجوابات أو ملخصها فى الصحف يقول مكرم باشا :

أخيرا ، وليس آخرا ، عمدت الوزارة الى التهرب لا من مناقشة الاستجوابات وحسب بل من اذاعتها بنصها ، أو نشر خلاصة عنها منقولة من جدول الأعمال ، او حتى مجرد الاشارة الى موضع استجواباته في الصحف ، قبل يوم مناقشتها ، في حين جرت جميع الوزارات السالفة ، بالاتفاق مع البرلمان ، على أن تنشر خلاصة لموضوعات الاستجوابات ، تثبت في جدول الأعمال ويصرح بنشرها في الصحف •

ولكن الوزارة التى تتمسح بالشعب اليوم ، هى بعينها التى تأبى على هذا الشعب أن يعرف كثيرا أو قليلا مما يدور تحت قبة البرلمان من مناقشات بين ممثلى الشعب !! .

ويخصص مكرم باشـــــا جزءا من كتابه عن خنــق حرية الصحافة فيقول :

هذه أمثلة تشرفت بسردها أمام أنظار جلالتكم ، لأبين كيف اعملت الوزارة الحاضرة معاول الهدم فى بناء الحيـــاة النيابية ودكت قوائمها من الأساس . وما كان مفهــوما ، ولا معقولا ، أن يكون هذا مبلغ تنكيل الوزارة بالســـلطة التشريعية ثم يكون للسلطة الرابعة ، وهى سلطة الصحافة ، حظ أسعد من حظ البرلمان فى ظلال هذا العهد الغاشم .

وقد بلغ من اشتداد وطأة الأغلال التى ترسف فيهـــا الصحافة على يد النحاس باشا ووزرائه ، ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى ، مذكرا رفعته بمـــا جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخــة فى أول أبريل ســـــنة ١٩٤٠ ، من أنه : « .... لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صـــوت فى شئون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » ! .

وقد سرد مجلس نقابة الصحافة فى أحد احتجاجاته هذه صنوفا من أمثلة الارهاق التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما يجاوز كل ما كان فى عهود الوزارات السابقة ، ثم اختتم مذكرته بقرار صريح هذا نصه :

« من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشـــــديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتـــكم احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة لها ومخالفتها النص وروح الأحكام العرفية ، وما جرى عليه العمل فى العهود السابقة ، وما أعلنتموه رفعتـــكم أيضا فى اجتماع الصحفيين ويقرر أن الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة مادية ومعنوية تمنعها من أداء واجبها » .

وتلا ذلك الامضاءات الآتية :

« فكرى أباظة • محمد عبد القــادر حمزه • ابراهيم عبد القادر المازنى • حافظ محمود • محمد خالد • مصــطفى أمين • جلال الحمامصى • كامل الشــناوى • مصـــطفى القشاشى » •

وفى عبارات هذا القرار الواضـــح ، الذى قدمه أعضاء نقابة الصحفيين الى النحاس باشا بعد طول يأسهم من سماع صيحاتهم المختنقة ، غير تصوير روح الطغيان التى تنشر ظلها على كل أداة من أدوات الرأى والحرية فى البلاد •

وقد بلغ من تمادى النحاس باشا فى استغلال سلطته العرفية ان اختفت كلمة المعارضة من الصحف ومحيت محوا ، وحرم على الكتاب أن ينقدوا عملا من أعمـــال الوزارة جل أو هان ، وصودر حق الناس الأولى ، الذى كفله القـــانون العادى ، فى الرد على ما يكتب عنه وتفنيد ما يفترى عليهم من الأعمال أو الأقوال ، وحرم على الصحف أن تنشر أســـماء أشخاص بعينهم ولو فى مناسبة من المناسبات العادية ، أو فى مناسبة كريمة ، كتقييد أسماء مكرم وزملائه من أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى دفتر التشريفات ، واعلان ولائهم لشخصـــكم المعظم • وحذفت الرقابة على كل ذكر لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجى من الوزارة وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة الشيخ أبو الوفاء الشرقاوى ••

وانى لأكتفى يا مولاى باضافة امثلة قليلة أخرى لا تكاد ينقصها التعليق :

١ ــ حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضـــاء الكتلة الوفدية المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وهو المغفور له الأستاذ عبد الوهاب البرعى المحامى • فرأيت واجبا على أن أنعاه فى جريدة الأهرام • ولكن النعى لم يكد ينشر فى الصباح حتى هاج هائج النحاس باشـــا ، وثارت ثورته لأن النعى تضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة !!

وترتب على هذه الثورة أمران :

(أولهما) اصدار تعليمات الى الرقباء بمراجعـــة اعلانات

الوفيات ، حتى لا يقيض الله الى جواره رجلا آخر من رجال الكتلة الوفدية المستقلة فيذاع فى نعيه أنه لقى ربه على عقيدته الوفدية المستقلة !! •

(وثانيهما) ترتب على هذه الثورة كذلك أن صودرت برقيات التعزية فى الفقيد الذى أهاج نعيه أعصاب الحاكم العسكرى العتيد !! وكان من تلك البرقيات المغضوب عليها تعزية من صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ، فلما تأخر ردى عليها ، تحدث الى حضرة باشكاتب دائرة سمو الأمير ، وسألنى عما اذا كانت البرقية قد وصلت الى ، وعندئذ فقط علمت بما كان من مصادرة البرقية ، فبادرت الى ابلاغ عذرى وشكرى الى سمو الأمير ، وخشيت أن تحول الرقابة العسكرية مرة أخرى دون وصول هذه البرقية ، فبعثت بصورة منها فى خطاب بالبريد الى حضرة باشكاتب دائرة الأمير !! •

٢ – جرت بعد ذلك انتخابات تكميلية لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة منشاة سلطان • وتقدم للانتخاب فيها مرشح للوفد هو حضرة عبد القادر المناسترلى بك ، ومرشح مستقل هو حضرة الدكتور فؤاد سلطان بك ومرشح أعلن الوفد أنه لا يؤيد ترشيحه هو حضرة عبد الرحمن شادى بك •

واشتدت دعاية الوزارة لمرشحها فى هذه الدائرة ، الى حد سفر اثنين من الوزراء هما صبرى أبو علم باشا وزير العدل ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية ، وقد خطب أولهما فى تأييد مرشح الوفد واعلان حرص الوفد على انتخابه دون الآخرين •

ثم ظهرت النتيجة فاذا المرشح الوفدى يكاد يفقد التأمين •• واذا المرشح الذى أعلن أنه لا يرشحه ، وذكر اسمه صراحة فى بيان أذيع فى الصحف ، وهو عبد الرحمن شادى بك يفوز بضعف الأصوات التى نالها مرشح الوفد ! أما المرشح المستقل الذى أبى أن يقبل الترشيح على مبادىء الوفد وهو الدكتور فؤاد سلطان بك فقد فاز بالأغلبية الساحقة ، ونال من الأصوات أكثر من ستة أضعاف حضرة المرشح الذى سافر من أجله وزير العدل فى أسبوع الانتخاب فجنى عليه وهو لم يجن على أحد ••

وكان للنتيجة بطبيعة الحال وقع الصاعقة على رأس الحاكم العسكرى الذى عاجلته هذه الضربة فى ميدان الانتخاب الشعبى بعد الضربة السابقة التى تلقاها فى انتخابات نقابة المحامين • فاذا هو يلجأ الى سلاح الرقابة يشهره فى وجه الصحف حتى لا تذيع الأرقام التى أسفر عنها الانتخاب بينما سمح بنشر أرقام انتخاب فرعى آخر فى اليوم نفسه بدائرة شباس الشهداء فاز فيه مرشح الوفد بعضوية مجلس النواب !! •

بل ان النحاس باشا أبى على الشيخ الفائز أن يقال فى مقال فى مقام تهنئته باحدى الصحف ان نجاحه لقى ارتياحا عند الناس • وكل ما سمحت به الرقابة النحاسية فى هذا المقام أن يقال ان فوزه قوبل بالارتياح « من أصدقائه وعارفيه » !! ومن هذا القبيل ما نشرته الصحف من انتخابات جرجا ، فقد سمح لها بأن تشير الى فوز مرشح الوفد دون أن تشير الى تنازل المرشحين الآخرين فى ظروف لا تشرف الحكومة فى شىء •• وهكذا ظن النحاس باشا ـ كما ظنت النعامة من قبل ـ انه خدع النحاس اذ خدع نفسه !! •

٣ ـ وأخيرا ، وليس آخرا ، جاءت الدعوة الاجتماعية المتواضعة التى تشرفت بتوجيهها لتناول الشاى فى دارى يوم ٢١ يناير الماضى • وتفضل بتلبيتها من تيسر له الحضور من حضرات المدعوين من الأصدقاء ، من كبار رجال السراى الملكية العامرة ، والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، ورجال المفوضيات الأجنبية ، وزعماء الأحزاب والمستقلين ورجال الشركات والبنوك •••

هذه الدعوة المتواضعة طارت بأعصاب الحاكم العسكرى ، الى حد يمنعنى الواجب المقدس من أجل أن ادخل فى تفصيله ضمن هذه العريضة ، وانما أكتفى بأن أشير فى صدده الى تسخير الرقابة فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين • ولم يستح النحاس باشا أن يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية للرقباء أجمعين !! •

والرجل الذى يسير بالرقابة هذه السيرة ، ويستغل سلطانه العسكرى على هذه الوتيرة ، هو النحاس باشا الذى

خطب فى انتقاد ما هو شبيه بذلك بل دونه ، حينما كان فى المعارضة وكان غيره فى الحكم ، فقال فى خطاب له برأس البر :

« وأخرى لا تقل صغارا وسخافة ... هى منعهم الصحف من أن تذكر أسماء زائرى أو تنقل أحاديثى أو تشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم والدعـــاية المغرضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كأنما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق أو كأنما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التى فرضتها الاحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولـة ومقتضيات الأمن والدفاع ، فراحوا يستخدمونها فى حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى صاق بهـــذه الحال بعض الصحفيين المحايدين قبـــل المعارضين فتوالت الشكوى ولكن بدون جدوى ! نعم هو صغار لا طعم له ولا معنى وان كان كبير الدلاله على ما ترزح تحته البلاد فى هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان . واستهتار صـــارخ بالحقوق والحريات ! صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد وبعض أصحابه (وكنت وزميلى مكرم من بينهم) الى جزائر سيشل وحرم على الصحف أن تذكر أسماءهم أو أبناءهم أو اسم الجهة التى نفوا اليهـا فلم تزدد مصر الا ذكرا لهم وحبا فيهم وجهادا تحت لواءهم حتى ردتهم سالمين غانمين ! »

والذى يفعـل ذلك هـــو نفسه الذى قال فى الخطبة نفسهـــا :

« .... ولكن هل يحسب رئيس الوزارة أن الأمر بهذه البساطة المتناهية وأنه فى حل من أن يقول ما يشاء ويتهرب من سماع الرد كما يشاء . فيقتنع الناس بأقواله ويبررون جميع أعماله ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟ ألا يعرف دولته أن فى الناس رؤوسا تفهم ، وقلوبا تعى وعقـــولا تميز الخبيث من الطيب وتدرك النافع من الضار ! لعمر الحق انه اذن لفى ضلال بعيد » !

بهـــذا الأسلوب كان النحـاس باشا ينتقد الرقابة وامتدادها الى الشؤون الداخلية والمسائل الشخصية ، وينـــدد باهدار حق الرد على ما يقول الوزراء ونقد ما يعملون ... ولكن أين يوم النحاس باشا من أمسه ، وأين هذا الذى يقوله مما يفعله الآن بوطنه وبنفسه ؟!

وكأنما لم يكف النحاس باشا أن يستعين بسلطان الحكم العسكرى ليسخر الرقابة فى كتمان مساوىء حكمه بين الموظفين والأهلين أو فى انتقاد اجراءات التصدير والاستيراد والمحاباة فى شؤون التموين ...

ولم يكفه أن يسخر الرقابة فى حماية تصرفاته وتصرفات وزرائـه وأقاربه وأصهاره من كل نقد أو لوم أو مهاجمة ...

ولم يكفه أن يستغل الرقابة كيفما شاء هواه فى تعقب أنباء خصومه ومعارضيه ولو لم يكن فيها ما يمس السياسة من قريب أو بعيد ...

لم يكف النحاس باشا هذا الاستغلال التعس باسم السلطة العسكرية للقضاء على حرية الصحافة وخنقها ، فلجأ الى استغلال المصروفات السرية يغدق منها ما يشاء على الذين يقبلون أن يشتركوا فى كيل الشتائم والتهجم البذىء بالباطل على مكرم عبيد وأنصار مكرم عبيد ! أما الذين أبوا أن ينزلوا بأقلامهم الى هذا الدرك فجزاؤهم ما حل بالأستاذ جلال الحمامصى أو بالأستاذ قاسم جوده الذى تبين من صور الرسائل المتبادلة بينه وبين وزير العدل كيف جعلت الوزارة مهاجمة مكرم عبيد حجر الأساس فى دعايتها الصحفية المأجورة ...

ولم تتحرج الوزارة فوق ذلك من أن تخرق القانون المالى خرقا صريحا بالسماح لموظف فى الحكومة بكتابة المقالات السياسية المليئة بالشتائم والسباب ، تارة باسمه الصريح ، وأخرى بتوقيع (ع .) فى جريدة المصرى وبعض الصحف الأسبوعية القليلة الانتشار — وليس هو مع الأسف الوحيد من نوعه ...

هذا هو أسلوب الوزارة ، يا صاحب الجلالة ، فى خنق حرية الصحافة ، سواء باستغلال الرقابة العسكرية أو بتسخير المتكسبين من كتابها الموظفين وغير الموظفين ، مما كانت نتيجته البديهية تشجيع الفوضى الحكومية ، وإخفاء الوقائع الصحيحة عن أنظار الشعب ، وتشويه قضية الرأى على مثال ليس له نظير فى بلد من بلاد العالم ، محاربا كان أو غير محارب . . .

ومن طريف ما يذكر هنا أن بعض كبار الساسة البريطانيين الذين زاروا مصر أخيرا كانوا يعلنون على مسمع من وزرائنا بأن حرية الصحافة والحريات الاخرى ظلت فى انجلترا على ما كانت عليه قبل الحرب من غير تعديل ولا تبديل ، ويسمع النحاس باشا ووزراؤه ذلك محبذين مهللين ، غير خجلين ! ... ولو ان هيرودوتوس قام باذن ربه من بين الأموات ، لتبين صدق نظره فى مصر بلد المتناقضات ! ...

وفى الهند — وهى مستعمرة انجليزية لم ينعم الله عليها بحاكم عسكرى كحاكمنا ينفذ معاهدة استقلال كمعاهدتنا — فى تلك البلاد يعتقل الزعيم غاندى فتنشر الصحف الخطابات التى يتبادلها فى سجنه مع حاكم الهند العام ، كما تنشر خطب الزعماء وآراؤهم بل وتهجمهم على الدولة البريطانية فى ابان الحرب القاسية التى تهدد وجودها ...

اما نحن ــ والحرب بعيدة عن أبوابنا ، وخطر الغزو لم يعد يهددنا ــ فقد وجد بيننا رجل مصرى يأبى الا أن يعلن الحرب على حرياتنا باسم الحرب ··· فيعتقل ألسنتنا ، وصحافتنا ، وأمراءنا وعلماءنا وكبار رجالنا وشبابنا كأنما نرى أسرى الحرب ، ولسنا مجرد محايدين أو حتى غير محاربين فى هذه الحرب ·

انها لجريمة وطنية يا مولاى أن نحرم أمة ناهضة ناشئة ، مما كسبت من حريات أولية فى وقت هى أحوج ما تكون فيه لاستكمال حريتها ، ومتابعة نهضتها ···

راق للنحاس باشا فى الأيام الأخيرة ، أن ينشر على الملأ صورة ·· هى صورة رجل عالمى كبير (وأعنى به جناب المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية) ··· هذا ولو انه قد قصد بهذا النشر الى ابراز ناحية عظيمة فى الصورة · أكثر من ابراز ناحية من نواحى العظمة فى صاحب الصورة !! ··· ذلك أن الصور تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا ، وفى هذا الاهداء ، تقدير واطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء ·

الى هنا لا بأس ·

ولكن يشاء سوء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل ــ فى نفس الوقت ــ نفس الصورة ، وعليها نفس العبارة ، الى صديقه صاحب الدولة حسين سرى باشا ··· ان لجنابه من بين المصريين أكثر من صديق واحد !

وظنت صحافتنا البسيطة ، العبيطة ، ان لا بأس أيضا من الاشارة الى الصورة الثانية ، وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ، لصديق آخر كان رئيسا للوزراء ·

وهنا ــ وهنا فقط ــ رأت الرقابة النحاسية أن البأس كل البأس ، فى نشر هذا الخبر على الناس ، فمنعت حتى مجرد الاشارة ، الى الصورة الشمسية ــ وهى نفس الصورة ــ والى العبارة الخطية ــ وهى نفس العبارة ! ··

قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ، ولكنى يا مولاى اعترف للنحاس باشا بحكمة هى كل الحكمة !! ···

بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر ، فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن وكل الخطر ، فلست أفهم لماذا شرفنى النحاس

وأنا الصغير بمنع صورتى عن الناس ··· فقد عن لاحدى المجلات الأدبية ـ هى مجلة منبر الشرق ـ أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى ، فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقـــال ، وكان فى ذلك طبقـا للمقاييس الحكومية معتدلا كل الاعتدال ··· ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تنميق · وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها :

(لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار اليها فى الكلام) ـ وكان فى ذلك مسك الختام !!

وينهى مكرم عبيد باشا عريضـــــته الى الملك ، أو كتابه الأســود للعهد الأسود فيقول :

فيم كل هذه العناية التى بذلنا من صنوفها ما بذلنا ، وفيم كل هذا العناء الذى احتملنا من ألوانه ما احتملنا ، لتصوير حالة البلاد فى ظــلال الحكم الحاضر ، وازاحة الستار عن شتى سيئاته ، وجناياته ؟

ولماذا توجهنا الى مقامكم السامى بهذه العريضة المستفيضة ، مدعمة بالوقائع والبيانات والمستندات ؟

وماذا نرجو وترجو معنا البلاد ازاء هذه الحالة التى قلبت فيها كل الموازين ، واضطربت المقاييس ، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته الى أعماق الحضيض ؟

هذه أسئلة تدور بالخاطر بل تكاد تفرض نفسها فرضا فى ختــام هذه العريضة التى أتشرف عن نفسى وعن زملائى أعضاء الهيئة البرلمانيـة للكتلة الوفدية المستقلة ، برفعهـــا الى مقامكم الكريم ·· وانى لأسارع بعد كريم اذنكم الى الاجابة عنها فى عبارات موجزة ، مركزة ، أرجو أن تكون وافية ، شافية ·· ،

وأبدأ فأتحدث عن شخصى فيما عسى أن يكون الدافع ، والوازع · لى فى كتابة هذه العريضة ، ووقوفى فيها الموقف الذى وقفته ، وتسجيل ما سجلته ·

لقد تضمنت هذه العريضة اتهامات خطيرة ، حاولت فيها علم الله أن أبرز الحقائق ظاهرة سافرة ··· ولكن أكثر الناس لا يدركون كم تكون الحقائق فى بعض المناسبات والملابسات قاسية جائرة ··· بل لعلها رغم صحتها ، وضرورتها ، أشد جورا على الشاكى منها على المشكو ، ولا سيما

اذا كان المشكو قسيم العمر للشاكى ، كلما أبعـــده عنه رآه يدنو ٠٠٠ وكلما قسى القلب عليه أحس قلبه يحنو !!

ولئن شكا الرجل السياسى لجلالة مليكه مساوىء الحكم الحاضر ومبلغ ما تعانيه البلاد من مظالم وشرور فادحة فاجعة ، فهو لا يسعه كانسان أن يثير من أعماق نفسه كوامنها وأشجانها دون عبرة دامعة ٠٠٠ ولعل الله فى رحمته قد أودع الدمع مـا أودعـه من حرارة ، لكى يغسل ما تخلفه الكوارث فى النفس من مرارة !

ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسى وأجاهد ، حتى لكأننى شخصان في واحد ٠٠٠ هذا يمنعنى ، وذاك يدفعنى ــ هذا ينادى ألا رحمة بالصديق وأن غدر ! وذاك يصيح ألا غوثا للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشرر ٠٠٠

هـــذا يذكرنى ، وذاك يحذرنى ٠٠٠ هذا يذكرنى بماضى الألفـة والوداد ، وذاك يحذرنى أن لا أهدر فى سبيل الصديق ما بذلته فى سبيل الوطن من تضحية وجهاد !

ولقد انتهيت بعد صراع عنيف مع نفسى الى النتيجة المحتومة التى لم يكن لى مناص منها ، أو محيص عنها ، فآثرت مصلحة الوطن على كل مصلحة، ومحبة الوطن الباقية على كل محبة ماضية ــ حتى ولو تخلفت عنها آثار باقية ــ مؤمنا بأن السكوت مجرد السكوت عن مصلحة الوطن انما هـو الخيانة كل الخيانة ، لا تقارن بها ، ولن تبلغ اليها ، أية تضحية بمصلحة صديق ولو كان أمينا للود ، فكيف به وقد أهدر حتى تلك الأمانة ! ٠٠٠

ماذا أقول ؟ ٠٠٠ فما هى مجرد مصلحة للوطن تلك التى نأبى أن نخونها ، بل هى حياة الوطن نسعى جاهدين لكى نصونها ! ٠٠٠ ألا ليتها كانت مجرد أزمة سياسية خارجية تعانيها البلاد ، فلقد عرفنا فيما مضى السبيل اليها ، والسبيل عليها ! ٠٠٠

بل ليتها أزمة داخلية قائمة بين الأحزاب على نظام الحكم فى البلاد ــ فما كان أهونها لو انها كانت ٠٠٠ فان صاحب العرش لكفيل بها ، أمين عليها ، يقلب كل انقلاب الى مصلحة شعبه ٠

كلا فلا هى هذه ولا تلك ، بل هى أزمة وجود ، لأنها انتهت الى أبجدية الوجود القومى ، أو على الأصح الأدبى ، لهذه الأمة الكريمة القديمة التى علمت الأمم آداب الوجود ، ومجد الوجود ٠٠٠ نعم يا مولاى فقد انحدرت الأزمة بنا فى هذا العهد الأسود الى تلمس المبـــادىء الأولى للآداب القومية والفردية ، فأصبحنا كمجموع نبحث عن مجرد النزاهة ، والاستقامة ،

والعدالة ، والحرية ، والمسئولية فى الحكم ٠٠ وأصبحنا كأفراد يعنى كل واحد منا بقوت يومه هل يجده فيشتريه ، أو لا يجده فيستجديه ٠٠٠ وبتعليم أولاده وتوظيفهم ـ هل له من حظوة أو رشوة تيسر له العسير ٠٠٠ وبقضاء مصالحه هل له وساطة الى هذا أو ذاك الوزير أو الكبير ٠٠٠ وبحرية شخصه وأهله ومسكنه هـــل هو أو هم فى مأمن من اعتقال أو تفتيش فى جنح الليل لا يدرى عنه أحد ، وان درى فليس له أن يسأل ، وان سأل فلا جواب !!

أى مولاى الملك ٠٠٠ أفى عهدك أنت الملك الديمقراطى الحر الذى لم يتح لمصر ملوك كثيرون من مثلك ، يســـام أفراد الشعب كالسوائم ـ بل أين نحن من السوائم ، فان لها جميعات ترفق بها ! ـ فلا سبيل للمجموع أن يحس وجوده فيتنفس ٠٠٠ ولا سبيل للفرد أن يعيش الا أن يتلمس العيش ويتحسس ٠٠٠ أو يتدنس ويتجسس !!

الى أن يقول مكرم باشا :

والحق ، أننا فى عهد « الأباحية » بأكمل معانيها ٠٠٠ وليس يعنينا هنا الحاكم بقدر المحكوم ، فقد سرت جرثومة الفساد أو كادت تسرى فى جسم الأمة السياسى ، وأصبح المجتمع سوقا تباع فيه الذمم وتشترى ، وغدت المحسوبية وسيلة هينة ، وان كانت مهينة ، الى الرزق يسعى الى المحســـوب دون أن يســـعى ٠٠٠ بل لقد نشر هذا العهد المشئوم نظام الاحتساب والوساطة بين الناس ، فتنقلت المحسوبية من بين الموظفين الى الأهلين ، ومن الديوان الى السوق ، حتى أصبحت لدى الكثيرين من الناس حالة نفسية ، أكثر منها نظامية ٠٠٠ وهنا يا مولاى موضع الحذر ، ونذير الخطر ، فأخوف ما نخافه أن تقتل روح الاستغلال فينا روح الاستقلال ٠٠٠ وأن يستبدل الناس بصلابة الخلق ، طراوة الملق ، فيكون النفاق بضاعتهم المزجاة فى الأسواق وفى المجتمع ـ يبذلونه وماء الوجه معه خشية املاق ، أو فى سبيل مجرد الاستزادة من ترف أو توسع فى انفاق ٠٠٠

وليس أقتل لوجود الشعب الأدبى ، والقومى ، من روح النفاق التى تتولد من روح المحسوبية ، فالمحسوب على الدوام ذليل مغلوب ٠٠ فكيف به اذا كان محكوما حكما استبداديا عسكريا كالحكم الحاضر ـ اننا اذن بفضل هذا الحكم أمة من المحسوبين ، المغلوبين ، وحاشا لله أن تكون ٠٠٠ فان بيدك وحدك يامولاى أن تنفذ روح الرجـولة فى رجالنـــا ، وروح الاستقلال فى استقلالنا ٠٠٠

انى أكتب هذه الكلمات الختامية فى قنـا وكنت قد زدت فى خلال الأسبوع الزقازيق والمنيا ـ والمصريون جميعا حيثما نلقاهم فى العاصمة أو فى الأرياف ، هم أمة واحدة ، وكلمة واحدة ، ورغبة واحدة ، لا يتبرمون

من شيء الا من مساوىء الحكم الحاضر ، ولا يرجون من الله شيئا الا الخلاص من الحكم الحاضر ٠٠ ٠ولقد أخبرنى بعض مواطنى القنائيين أن أمرا عسكريا صدر أخيرا باغلاق ناديهم الاجتماعى الذى ظل مفتوحا طوال العشرات من السنين حتى جاء النحاس باشا فأغلقه بأمر عسكرى ، متعللا بلونه السياسى ٠٠٠

ولا حديث لأهل الصعيد الا انتخابات جرجا بدباباتها ، وطياراتها ، ومدافعها الرشاشة ، وما صحب هذه الانتخابات من وسائل الاكراه والتزييف التى لم يعهدوا لها من قبل مثيلا ، وكلما زاد الوزراء والوزاريون مسعاهم فى تكذيبها ، زاد الناس اقتناعا بكذبهم ٠٠ فالناس هنا لا يروون المخزيات التى وقعت كمجرد رواية ، بل عن رؤية ، وليت الحكومة وأبواقها فى البرلمان يسمعون ما به الناس يتندرون ـ فليس أظرف من المصريين مرحا ، وأخفهم روحا ، فهم كالفرنسيين يتندرون بما هم منه متذمرون ! ـ فهذا يروى أن جرجاويا بلباس العمال راح ينتخب وبيده تذكرة انتخاب لقسيس قبطى فلما خاطبه رئيس اللجنة فى ذلك اجابه العامل الظريف « يا سيدى أنا لابس مدنى » ! ٠٠٠ ويروى آخر أن سقاء من حملة المياه دخل غرفة الانتخاب يحمل « قربته » ويحمل معها تذكرة انتخاب لمحام معروف فلما قيل له كيف يكون محاميا وهو يلبس لباس السقائين أجاب « كيفى كده وانت مالك » ! ٠٠٠ وثالث كان يحمل تذكرة انتخاب لطبيب يعرفه رئيس اللجنة فلما ناقشه هذا الأخير فى ذلك أصر الناخب على الانتخاب فلم يجد رئيس اللجنة بدا من السماح له باعطاء صوته تنفيذا « للتعليمات المشددة » ٠٠٠ وبعد أن انتهى الرجل من اعطاء صوته همس رئيس اللجنة فى أذنه « من فضلك سلم لى على الدكتور » ! ٠٠٠ ولقد أخبرنى أنجال المغفور له فخرى بك عبد النور أنهم هم الثلاثة انتخبوا مرشح الحكومة ولم ينتخبوا أخاهم (وهو أحد المرشحين الآخرين) فلما أبديت دهشتى قالوا أن تذاكرهم الانتخابية وزعت على آخرين فأعطوا أصواتهم لمرشح الحكومة ٠٠ وأن بعضهم تضاعفت شخصيته بدل المرة ثمانين ، فانتخب بدل المرة ثمانين ! وأن القليلين الذين لم تمنع عنهم التذاكر الانتخابية كانوا اذا انتخبوهم ينتخبهم البوليس للضرب والتنكيل ، فيخرجون من غرفة الانتخاب الى المستشفى ذاكرين للحكومة الشعبية هذا العطف الشعبى النبيل ٠٠٠

حقا أن شر البلية ما يضحك !

وجمعية الاخوان المسلمين ؟ قد أغلقت الحكومة فرعها فى قنا بأمر عسكرى ٠٠٠ فقلت لعل النحاس باشا قصر أمره على قنا لانها قنا ! ٠٠٠ ولكننى علمت ان الحاكم العسكرى قد أصدر أمره ـ والأمر لله ! ـ باغلاق

عدد كبير من فروع الجمعية وهى تربو على الخمسين فى شتى بلاد المملكة المصرية ... لماذا ؟؟ وهل لأحد أن يسأل حاكما غير مسؤول ، واذا سأل فجواب السؤال الاعتقال !!

ويتحدث الناس جميعا عن حوادث الأزهر الشريف ، وعن التنكيل بطلبته الأبرياء حينما كانوا يهتفون لملك البـــلاد فى طريقهم الى القصر العامر ، بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصاخبة لمصلحة حكمه .. وتساءل المصريون الآمنون الوادعون هل بقى أى ضمان للأفراد فى هذا العهد بعد القبض على مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم فى الجامعتين دون ذنب أو جريرة ، ودون ان يعلم أهلوهم بمصيرهم أو حتى بمحل اعتقالهم ، هل نحن فى عهد التفتيش .

أما صفقات التموين وغير التموين التى تردد الناس صداها ويحددون أشخاصها وأرقامها ومداها ... فحديث الناس عنها لا يكاد ينتهى — فهذا القريب أو هذا المقرب لوزير أو كبير يحتكر السكر فى المنطقة ، وذاك ينعم بالسماد ، وغيره بالغلال الى آخر المظاهر التعسة لأتعس أنواع الاستغلال ، هذا فضلا عن الرشوة الظاهرة ، الفاجرة ، التى تعلن عن نفسها وعن أوليائها فى غير ورع ولا تورع ...

وتتواتر الأنباء الموثوق بها ان الاملاك الأميرية تباع تباعا لأعضاء الحكومة من طريق زوجاتهم وأصهارهم وأقربائهم وقد أشرت الى صفقة عقدها شقيق معالى وزير الزراعة مقدارها أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضى الحكومة في شمال الدلتا ... وانى لعلى ثقة يا مولاى أن مجرد تحقيق بسيط يكشف عن كثير من أمثال هذه التصرفات التى ترتكب فى الخفاء ، ولا يكاد يغطيها غطاء ...

اذن ، هو مكروب الفساد قد دب دبيبه في كياننا المصرى ، فلم يترك فضيلة ، أو حرية ، أو كرامة ، أو مسؤولية ، أو نظاما حكوميا أو شعبيا ، سياسيا أو اقتصاديا ، الا وتغلغل فيه ، أو فى القليل تسرب اليه ، أو على الأقل القليل حاول وما يزال يحاول العبث به ، والفض منـــه ...

واذن ، لا يكتفى أن تخلف هذه الحكومة أخرى تنهج على غير نهجها فى المستقبل ، وتبقى على سيئات الحكم الحاضر دون ان تعرض لهـــا بالتغيير والتبديل — فلو انها أقرت هذه الســـيئات لأبقت على جرثومة الفساد بين الموظفين والأهلين ، تفعل فعلها ، وتأكل أكلهـــا ، فاذا هى تتعدد وتتعدد ، واذا بالأرض تنهار تحت أقـــدام الحكومة الجديدة رغـــم أنفها ، ورغم حسن نيتها — وذلك لأنه اذا كانت الأعمال بالنيات بالنسبة

للأفراد ، فان النيات بالأعمـــال بالنسبة للحكومات ، وما من حكم بين الناس تبرره نيات أو أقوال ، بل أعمال ، ثم أعمال ، ثم أعمال ! ...

ومن ثم يا مولاى فالسبيل الوحيد لانقاذ البلاد فى رأينا ــ والرأى الأعلى لعالى حكمتكم ــ هو العمـــل على استئصال السيئـات الى جانب استبدالها بالحسنات .

ولعل المظهر العملى لتلك القاعدة يكون فى المقترحات التالية نرفعها الى مقامكم السامى عسى أن تحظى بسامى نظركم ، فتكون رهنا لسـامى تقديركم ، وهى تتلخص فيما يلى : ــ

(أولا) التخلص من حكم الوزارة الحالية ، بأسرع وأنجع الوسائل ، حرصا على مبادىء الدستور ، والعدل والنزاهة .

(ثانيا) الغاء مختلف التصرفات ، سواء فى الأداة الحكومية أو فى شؤون التموين وغيرها من أبواب الاغداق على الأقارب والمحسوبين .

وفيمـــا يختص بالاستثناءات والمحسوبيات بين الموظفين نلتمس أن تلغى جميعها الغاء تاما ، بحيث يعود الموظف المستثنى الى الحالة التى كان عليها عند تأليف الوزارة ، فتخصم من مرتبه على توالى السنين المبالغ التى قبضها من طريق الاحتساب علاوة على مرتبه الأصلى ــ وليس فى ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب ، فان هذه النظرية تقتضى أن يكون هناك « حق » وأن يكون « مكتسبا » فى حين أن هذه الاستثناءات الجائرة هى انتهاك لكل حق ، واغتصاب لا اكتساب ، ورحم الله سعدا اذ قال « ان ما تسمونه الحق المكتسب ، ان هو الا الحق المغتصب » ...

وليس الغاء الاستثناءات اجراء انتقاميا ، بل نظاميا ، فما من سبيل لضمان نظامنا الحكومى والادارى الا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، اللازمة ، والا فقد قضينا على أداتنا الحكومية قضاء لا مفر منه ...

(ثالثا) اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق واسع النطاق ، على أيدى هيئات ذات صبغة قضائيـــة ، تنظر فى التهم التى وجهت أو توجه الى المسئولين عن كل تصرفات مخالفة للعدالة والنزاهة على أن ينزل بأولئك المسئولين والمستغلين ما يستحقونه من قصاص عادل ، عاجل ، ان لم يكن بالطرق المادية ، فبالعقوبات الأدبيـــة ، أو السياسية ، ليكون مصيرهم عبرة ، وتذكرة ، وليتطهر المجتمع المصرى سياسيا وأدبيا مما أصابه أو ألم به من وصمة تلو الوصمة ...

(رابعا) استصدار تشريع يسأل فيه الوزير أو الموظف ومن اليه

عما ملك أثناء القيام بأعمال وظيفته ، على النحو المتبع فى بعض الممالك الأخرى ٠

(خامسا) الغـــاء جميـع ما اتخذ من اجراءات ضد حرية الأفراد والجماعات ، والأفراج عن المعتقلين السياسيين جميعا ، وتعويض ضحايا هذا العهد عما أصابهم من ضرر ، وحاق بهم من ظلم ٠

(سادسا) تدعيم الحياة النيابية الصحيحة فى البلاد ، واطــلاق الحريات الدستورية ، وفى مقدمتها حرية الصحافة ، وحرية الخطــابة والاجتماع ، بحيث لا تستغل الاحكام العرفية ــ اذا ما بقيت ــ لأى غرض يخرج عن نطاق المسائل العسكرية البحتة التى تقتضيها حالة الحرب ٠

والحق أن الاحكام العرفية ــ بشكلها الحالى على الأقل ــ لم نعـــد تتفق مع الحالة التى صارت اليها الحرب بحمد الله ، فقـــد أكد رئيس الحكومة البريطانية ورجالها المسؤولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال عن مصر من ناحيتيها ، فلماذا اذن تبقى الاحكام العرفيـة ناشرة ظلها القاتم الجاثم علينا ، وعلى حرياتنا الناشئة ، التى تحتـــاج احوج ما نحتاج ، الى جو حر تعيش وتنمو فيه ، فاذا لم يتح لها النمـــاء كتب لها الفناء ٠٠٠

لماذا ثم لماذا ؟ ــ فى حين أن حليفتنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة الى جانبها تستمتع جميعا بأقصى الحرية ، فلا حكم عرفى ولا شبه عرفى عندها ــ وفى حين اننا على أتم استعداد لاتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية ــ دون الاحكام العرفيـــة ــ لصيـــانة مصالح حليفتنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها ٠

تلك بعض أمانى شعبكم الكريم نتشرف برفعها الى ملاذكم الأسمى باســـم الكتلة الوفدية المستقلة ، عسى أن تحظى بكريم عطفكم فتنظروا فيها ، وفى أمثالها مما ترونه لمصلحة شعبكم ، بما أوتيتم من الحكمـــة وفصل الخطاب ٠

وما كان لى أن أتحدث عن اخوانى أعضاء الكتلة الوفدية المستقلـة بشىء الا أنهم مصريون يدينون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم ، ورجـــال تعتز الرجولة بهم ٠٠٠ وحسبهم أنهم علموا النحاس ومن لديه معنى الاباء وحكمة الجهاد ، غير عابئين بما يلاحقهم به ذلك الرجل الحقود الجحود من صنوف الاذى والاضطهاد ٠

فاذا كانوا قد تضامنوا معى فشرفونى برفع هذه العريضة باسمهم الى مقامكم الأسمى ، فهم مثلى ، وأكثر منى ، لاتدفعهم أية منفعة شخصية

أو مادية بل على العكس ، فهم يعلمون أن النفع كل النفع فى هذه الأيام لا يكون بمناوأة الحكام ، ولا سيما اذا كانوا كالنحاس باشا من الطغاة العظام ! ... فمن كانت له مصلحة شخصية فى هذا العهد وجب أن يلتمسها من طريق المساومة ، أو المسالمة أو الاستسلام ...

ولقد أبى زملائى وأبيت معهم أن نساوم أو نرفع راية التسليم !!

بل لقد أبينا جميعا أن نطمع فى مركز أو منصب ، وقد كنا بحمد الله فى المراكز التى نريد ، بل فوق ما نريد ، حتى لم تبق عندنا حاجة لمستزيد ...

بل أننا أبينا أن نكون من طلاب المال الطائل ، والعرض الزائل ، ولو أننا شئنا لما احتاج الأمر الى كبير عناء ، فما كان علينا سوى الاغضاء ، بل بعض الاغضاء !!

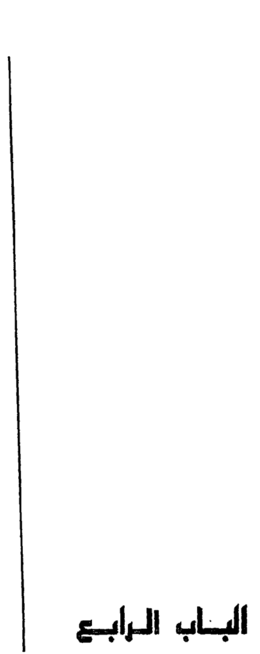
كلا ، ما كان لنا الا أن نترك النحاس باشا فى مفترق الطريق ، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق التروة والسطوة ، ... وهانحن أولاء نستأنف طريقنا الى خدمة مصر تلك الأم الرؤوم ، التى تتضاءل الى جانب محبتها كل ما فى الدنيا من عوامل الصداقة ، والمزاملة ، والمجاملة ، والمصلحة الذاتية ، والراحة الشخصية ...

ها نحن أولاء — وقد تبينا خطورة الحال ، وسوء المآل — نهرع الى ملاذ العرش باسم هذا الشعب الأمين ، راجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتأخذ بيده ، وان يحفظك له ذخرا ليومه ولغده ، فترفع عنه ما يلقى من شقاء وعناء ، وتعيد الأمور الى نصابها ، فترد الحقوق الى أصحابها ، حتى يعرف المصريون مرة أخرى ما كادوا ينسونه على يد هذه الوزارة من معانى الحكم العادل ، وحرية الرأى ، ونزاهة اليد والنفس ، ويدركوا ما كادوا يفقدونه من معانى الكرامة الوطنية والشخصية ، والتزام الحدود ، وحفظ الكرامات ورعاية الحرمات .

وليس تحقيق ذلك على حكمة جلالتكم بعزيز .

وتفضلوا بقبول أصدق آيات الولاء ، والمحبة والوفاء ؟

ويتوقف مكرم عبيد فى كتابه الأسود عند هذه الكلمات ..



البـاب الـرابـع

الفصـــل الأول

ولماذا لم يلق الكتاب الأبيض شهرة الكتاب الأسود؟
قصة الكتاب الأبيض ردا على الكتاب الأسود

● عندما اهتممت بالكتابة عن هذا الكتـــاب الأسود آثرت أن أعطى شبابنا نموذجا حيـــا للمعارك السياسية : العنيفة فى سنوات ما قبل الثـــورة كما اننى آثرت ـ فى نفس الوقت ـ أن اضع أمام الجماهير العربية ـ ولأول مرة ـ وثيقة سياســـية لم تنشر من قبل اذ لم يتداولها ـ اثر مصادرتها ـ الا بضع مئـات من المصريين وهذه الوثيقة مهما يكن الرأى فيما احتوته من موضوعات وبصرف النظر ، عن صـــحة او عدم صحة ماجاء فيها الا أنها كانت بلا جـــدال ذات تأثير كبير على مجريات كثير من الأمور الســـياسية : فى سنوات الحرب العالميـــة الثانية وما بعدها ، ولســـنا بحاجة الى القول ، بأننا عنـــدما نشرنا جوهر ذلك الكتاب ، لم نكن أبدا نهدف التشهير باحد ، أو الاساءة الى أحد ، فذلك من الأساليب التى نرفضها بل نمجها ونزدريها وحتى تكتمل الصورة نحب أن نشـــير ـ وبنفس القدر من اقتباسنا من الكتـــاب الأســـود بل وبنفس الأسلوب ـ الى الكتـــاب الأبيض ، الذى تـــولى الرد على ما جاء فى الكتاب الأسود والكتـــاب الأبيض يحمل على غلافه الأول قوله تعالى « فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه » وعلى غلافه الآخير البيت التالى :

واذا أراد الله نشر فضيلة
طويت أتاح لها لسان حسود

والكتاب الأبيض ـ كما جاء فى صفحته الأولى ـ عبارة عن بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد فى العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا ، وما يتعلق بها من مسائل ، سبق اثارتها فى مجلس البرلمان .

وبالرغم من أن ما طبع من الكتاب الأسود لم يزد على مائتى نسخة وبالرغم من ان الكتاب الأبيض طبع فى الطبعة الأبدية وبكميات كبيرة الا أن الكتاب الأبيض لم يحظ بأية شهرة على الاطلاق ، وكنت عندما أسأل واحدا من السياسيين القدامى عما اذا كانت لديه نسخة من الكتاب الأبيض كان يقول لى مستغربا : أى كتاب تعنى !

وكانت حكومة الوفد قد رفضت الالتجاء الى القضاء للاقتصاص من صاحب الكتاب الأسود « لأن أحبال المحاكم ـ كما قالت ـ طويلة » ولاحتمال أن يتخذ مكرم عبيد باشا ـ وهو المحامى القدير ـ من ساحات المحاكم منابر يكسب بها رأيا عاما الى جانبه خاصة وقد كانت الصحافة ممنوعة بحكم الرقابة من أن تنشر حرفا واحدا لمكرم عبيد باشا يهاجم من الحكومة .

كما أن حكومة الوفد رفضت التحقيق مع مكرم عبيد باشا فيما جاء بالاتهامات التى ذكرها فى كتابه الأسود حتى لايتخذ مكرم عبيد باشا من التحقيق معه ذريعة لتوسيع رقعة اتهاماته وقد فضلت حكومة الوفد ـ ولها الأغلبية المطلقة فى مجلسى الشيوخ والنواب ـ أن تثير موضوع الكتاب الأسود فى المجلس لأنها تضمن الأغلبية فى هذين المجلسين ، كما انها قادرة على اتخاذ كل الاجراءات التى ترى اتخاذها لدرجة اللوم الى مكرم عبيد باشا بل وفصله من مجلس النواب .

فضلت حكومة الوفد أن يتوجه بعض شيوخ أو نواب يختارون بالاسم ، للتوجه باسئلة الى رئيس الحكومة أو الى أى وزير من وزرائها حول واقعة معينة أو وقائع معينة وردت فى الكتاب الأسود حيث يتولى رئيس الحكومة أو أى من الوزراء الاجابة على السؤال أو الأسئلة الموجهة اليه :

وبعد توجيه السؤال ، أو الأسئلة ـ فى بعض الأحيان ـ يقوم الشيخ السائل ، أو النائب السائل بالقاء كلمة شكر وثناء على الحكومة

يؤكد أنه ما تقدم بسؤاله ، أو أسئلته أو استجوابه عن شك ، فى رئيس الوزارة أو فى أحد من وزرائها وانما تقدم ، مما تقدم به لتتاح الفرصة أمام رئيس الوزراء أو الوزراء ، لايضاح بعض ما جاء فى الكتاب الأسود .

ولابد من أن يوجه الشيخ السائل أو النائب السائل فى نهاية تعليقه على الرد قسطا من السباب فى حق مكرم عبيد باشا صاحب الكتاب الأسود وقد كان أول من توجه بسؤال الى رئيس الحكومة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن بعض النشرات التى طبعت ووزعت فى الكتاب الأسود ، متضمنة اسناد أمور معينة لبعض الوزراء وقد جاء فى هذا السؤال : نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه اليكم ، والى بعض زملائكم الوزراء أمورا معينة .. فاذا كان ما جاء بهذا الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على حقيقة ، وهو ما نريد ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب الكتاب الأسود خصوصا ، وانه لجأ الى الهيئات الأجنبية من أمريكية وانجليزية ، وغيرها مقدما لهم نسخا من هذا الكتاب .. أفلا يرى رفعة الرئيس ، ان يرفع غموض هذه المسألة السوداء ، بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احقاقا للحق ، وازهاقا للباطل ، واذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا ينفرد مكرم باشا بمحاباة القانون فلا يسأل عن غلطاته » ويلقى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بيانا يقول فيه ، يقتضى نص الدستور ، مسئولية الوزراء أمام البرلمان وهذا الحكم هو أخص خصائص ، الحياة الدستورية بل هو محور النظام الدستورى كله والحكومة تقديرا منها لهذه المسئولية ، على أتم استعداد ، لأن تفند أمام البرلمان ، الممثل للأمة كل ما جاء بالعريضة ، التى رفعها مكرم عبيد باشا ، الى ديوان جلالة الملك فى يوم ٢٩ مارس ١٩٤٣ والتى أحال الديوان الينا صورة منها فى يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال واستجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أو غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين ، أو المؤيدين ، وقد كان بوسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل باظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المداورة ، أو المناورة مكشوفة القصد ، ظاهرة الغرض » ويرد مصطفى النحاس باشا على ما نادى به مكرم عبيد باشا من انه مستعد لأن يحاكم على ماكتب أمام القضاء فقال : قصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع ، التى سودها خياله ، الكاذب ، تقتضى تحقيقات ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد الى سنة ، أو سنوات وتبقى فيها الوزارة فى ظلال

ما افترى من شبهات ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيـــانات ، حتى لا نتهم بالتأثير على القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لاكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة ، على مفترياته تحقيقا ، لمبدأ ، فصل السلطـات وما من عاقل ، يقبـــل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضـــع العجيب » ويقول مصطفى النحاس وهو يخاطب الشيوخ : انى لأدعوكم جميعا الى الحرص ، على احترام المبادىء الدستورية الصحيحة ، لتكون جميع أعمالنا ، هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية ولا تنسوا ، أن أمم الشرق العربى ، والعالم الاسلامى ، أجمع تتطلع الى مصر دائمـــا وتدعوها الى قيادتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القدوة الحسنة والمثل الأعلى كما اهيب بكم جميعا على اختـلاف ميولكم وأحزابكم وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز ، على وحدة الأمة المصرية الكريمة ــ وهى الوحدة ، التى مكناها ــ بجهـادنا ان تقفوا كل محاولة يدفع اليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصريها اللذين جمـع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس فان هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه ، فى حركتنا القومية نضالا عن الديمقراطية والحرية الصحيحة ، والدستور والاستقلال « تصفيق من اليمين » فاذا لعب رغم هذا التحذير لاعب بالنار ، ومثير ، للفتنة وقعت عليه ،التبعة كاملة من غير رحمة ، ولا هوادة « تصفيق من اليمين » ــ هكذا فى الأصل ــ ويعتبر مقدم السؤال ما جاء فى رد رئيس الوزراء كافيا جدا ويكون السؤال الثانى من الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح عما نسب الى حضرة صـــاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من اصدار أمر عسكرى بعدم تنفيذ حكم صادر ضد الخواجه توفيق مفرج باخلاء الشقة المؤجرة له ، وكانت تلك الواقعة ، التى أشار اليها الأستاذ محمود أبو الفتح ، آخر ما جاء فى الكتـــاب الأسود تحت عنوان « محسوبية التشريع » ووصفها بأنها فضيحة جديدة من الصنف الذى تميز به هذا العهد ، وكأنها تأبى ، الا ان تلاحقنـــا اذا لم نلحق بها وبأنها مهزلة وانهـــا مأســـاة • و • و •و - ويقول مصطفى النحاس ، ان التفكير فى الأمر العســـكرى ، الخاص بتعديل الأمر ، الخاص بالايجارات قد بدأ ، ومكرم باشـا عضو بالوزارة وان توفيق مفرج لا شأن له بهذا التعديل » •

وتتوالى الأسئلة من الشيوخ المحترمين ، وتتوالى الردود من رئيس الوزراء والوزراء : يوجه مثلا سؤال من حسين الجندى عن المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبد الرازق •

ويرد وزير الأشغال قائلا : لم أستطع أن أتبين وجه المحاباة في عملي

مصرف او مصارف ينتفع بها أهالى مديرية المنيـــا وآل عبد الرازق ، وغيرهم ، ومن بينهم صديقى محمد زكى عبد الرازق باشا وسؤال آخر من حسين الجندى ، أيضا عن صحة موضـــوع ، اختـــلاس ، أدوات هندسية ، فى مصلحة الطبيعيات وينفى وزير الأشغال حدوث أى اختلاس « لا سبعة عشر ألف جنيه ولا جنيه واحد ، وانه لا وساطة ولا شـــفاعة ولا تغيير للاتهام ، ولا للدفاع ، وان الأمر ، لم يكن كما صوره الخيـــال للنيل من سلامة تصرف وزارة الأشغال » • •

وسؤال من الشيخ محمود أبو الفتح الى وزير العدل عما نسب اليه من شراء مائة فدان ببلدة ظهر شرب مركز منيـا القمح ، وانه فى الفترة بين العقد الابتدائى ، والعقد الرسمى أصدر معاليه قرارا بتعيين شقيق العمدة وكيلا للنائب العـام ، ويقول وزير العدل ، فى رده انه لم يشتر وهو فى الوزارة قيراطا واحدا من الأرض ، وان كان من حقه ــ بطبيعة الحال ، ان يشترى ، والصفقة المشار اليها تمت قبـــل دخوله الوزارة بثلاثة عشر شهرا وانها ــ أى الصفقة لم تحدث وأنا وزير ، ولا دخل فى روع البائعين فى يناير ١٩٤١ ، اننى سأكون وزيرا من وزراء ، الدولة بعد ثلاثة عشر شهرا ، ولم يكن العمدة سمسارا فى هذه الصفقة بل هو البائع لأكبر نصيب مع اخوته ومنهم طبيب مشهور ومحـــام محترم • ايودع وزير العدل العقد الرسمى فى المجلس ليطلع عليه من يشاء » •

وبعد دور الأسئلة فى مجلس الشيوخ ، يأتى دور الاستجوابات : يتقدم الشيخ المحترم عباس الجمل ، باســـجواب لوزير الأوقاف عن موضوع نظارة وقف البدراوى ويجىء رد وزير الأوقاف بأن رفعة مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل هذا الوقف ، من قبل فى سنة ١٩٣٦ ، كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعته من المحكمة ، وعندما بدأ وزير ، فى قراءة الكتب المتبادلة بين رفعة النحاس والمحكمة الشرعية انطلقت أصوات تنادى : « لا داعى لذلك » ويكتفى الوزير بايداعها المجلس ثم ينهى وزير الأوقاف كلمتـه بقوله : ان رفعة النحاس باشا حينما اقتطع من وقتـــه الثمين فترة لخدمة أهل بلده ، ومسقط رأسه ، لم يكن بذلك الا مضـــيفا خدمة عامة لأهله ، ومواطنيه ، الى خدماته الكبرى لمصر » (٣٦) •

ويتحدث مصطفى النحاس قائلا ، ان من حقه وهذا الاســـتجواب خاص بوقف يتولى نظارته أن يقول كلمة لا يرمى من ورائهـــا النيل من أحد ، أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا يقصد الدفاع عن تصرفاته مدة كان الوقف المشار اليه مشمولا ، بنظارته أو بعد أن عاد اليه مره أخرى

ثم يقول، بعد تلاوة الرسائل المتبادلة بينه وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الشيخ أحمد الجداوى : « لقد اتخذ خصومنا السياسيون من هذا الموضوع ميدانا يصولون فيه ويجولون ولكن من أسف كانت صولاتهم في الهواء ، وجولاتهم هباء ، فى هباء » ثم يقول مصطفى النحاس « لقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم فى تعييني ناظرا ، على هذا الوقف أن ينالوا منى منالا ، ولكن أنى لهم هذا ، ورأس مالى النزاهة والشرف ، وثروتى التى أفخر بها هى الأمانة وطهارة اليد ، والزهد فى حطام الدنيا الفانية ولو اننى عجزت في يوم من الأيام عن ان أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت الى التخلى عنه وتركه ، لمن هو أجدر به وأحق . فانهم مع ما أتعبوا أنفسهم لم يجدوا منفذا ينفذون منه ، أو مطعنا ينالون به من شخصى الضعيف : لقد اتخذت هذه المسألة ذريعة للنيل منى ولكن لا يمكن لمخلوق أن ينال منى منالا ، لأنى أرى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد ، والمحرومين الذين اشتد بهم الضنك والحرمان » وبعد الرد من وزير الأوقاف ومن رئيس الحكومة ، يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

ويدخل د. محمد حسين هيكل حلبة الصراع ، كعضو فى مجلس الشيوخ ويوجه الى رئيس الوزراء استجوابا عن البيان الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ ردا على سؤال للشيخ المحترم ، محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها فيه من حيث مخالفتها للمبادىء والتقاليد الدستورية ، ويرد مصطفى النحاس على استجواب د . محمد حسين هيكل ببيان ضاف عن دستورية خطة الحكومة فى مناقشة موضوعات الكتاب الأسود تحت قبة البرلمان وينفعل مصطفى النحاس ، وهو يخاطب د . هيكل قائلا : اذن فعطلوا ، اختصاص البرلمان في الاستجواب ؟ اذن فعطلوا اختصاصه فى التحقيقات ؟ اذن فعطلوا البرلمان ياسيدى » .

وعن ترك الموضوع ، للقضاء ، وعدم مناقشته أمام مجلسى البرلمان يقول مصطفى النحاس : لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان وانما يكون الحكم للقاذفين والمفترين وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاغين فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة ان تصل بالبلاد اليه ؟ انى لأربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصير ، كهذا فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .

وكان أول من توجه بالأسئلة فى مجلس النـواب النائب المحترم عمر عمر وقد تولى رئيس الحكومة الرد عليه بنفس رده على سـؤال الشيخ العبد ويرد - ذات يوم - وزير العـدل على سـؤال للاتربى أبو العز باشا عن عدم تصديق الحاكم العسكرى على سـبعة احـكام عسكرية ، فينفى الوقائع نفيا باتا ، ويرد كذلك وزير الأشـغال على سؤال للأستاذ عمر عمر عن مداخـل توريد ١٠ آلاف طن من الخشب وقطع أشجار فى شارع العجوزة لأحمد الوكيل وشريكه فيقول : بعـد بيان طويل يتضح أنه لا بيع فى أخشاب الأشجار ولا شراء وان كل ما قيل فى هذا الشأن ليس الا محض افتراء !

وحول السؤال الذى تقدم به النائب المحترم ابراهيم مكاوى عن نقل مدرسة التدبير المنزلى من جاردن سيتى ليسكن مبناها رئيس الوزراء ، يقول وزير المعارف العمومية ان أحمد عبد السلام الكروانى مراقب بقلم البنات كان قد تقدم باقتراح خاص بضم أربعة معاهد فنية ووضعها تحت ادارة ناظرة واحدة على ان تكون جميعها فى مكان واحد وتحت ادارة ناظرة واحدة ، وان د . طه حسين بوصفه مستشارا فنيا للوزارة قد وافق على الاقتراح ، وان السيدة عائشة اقبال راشد مديرة معهد التدبير المنزلى قد عارضت الاقتراح وذهبت الى النحاس باشا وكان يقيم وقتئذ فى منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد تشكو اليه وزارة المعارف طالبة منه ان يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعته المعهد فعلا واقتنع برأيها وكان ذلك كله بعد صدور القرار وان رفعة رئيس الوزارة قد ناقشه أى وزير المعارف العمومية - فى الموضوع محاولا اقناعه بالعدول عن القرار ، فأكد له رأى وزير المعارف - ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزارى وليس فى وسعى أن الغيه وبخاصة لأننى درسته بعد دراستكم ، واقتنعت فيه برأيهم ، وقد جـاء فى الرد أيضا أن النحاس باشـا قد دفع ٨٦٠ جنيهـا و ٢٢٣ مليما قيمة ما أنفقه وزارة الأشغال من اصلاح المبنى ، قال وزير المعارف ان رئيس الوزارة قد استبقى ثلاجة ضخمة وبعض ثريات كهربائية .

وحول استبقاء رئيس الوزارة لثلاجة وبعض ثريات كهربائية قال وزير المعارف ، ان مثل هذه الأمور تتلف بالنقل كما انهـا لا يمـكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج . ونفى وزير المعـارف ان يكون رئيس الوزارة قد استبقى أيضا ستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات و .. وان نقل عفش رئيس الوزراء لم يتم بواسـطة سيارات حكومية بل تم بواسطة محل على خليل والشنتناوى ! .. وقال وزيـر المعارف : من سخرية الأقدار ان يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان

بمثل هذه السفاسف ، وان يضطروا الى الرد على صغائر لا تصدر الا عن نفوس مريضة فى الوقت الذى يهتز العالم فيه لعظائم الأمور » .

وينفى كذلك وزير المعارف العمومية وجود استثناءات فى جامعة فاروق الأول ، وان جميع التعيينات والترقيات لم تشبها أية شائبة من محسوبية أو شهوة لوزير المعارف وانه لم يستأثر بها طبقا لحقه المستمد من القانون ، بل تركها للمختصين وحول موضوع الأستاذ على بدوى عميد كلية الحقوق ، قال وزير المعارف ان العميد لم يستقل من وظيفته احتجاجا على الاستثناءات ، بل انه هو الذى طلب احالته على المعاش بسبب نقله الى الاسكندرية . مجرد أستاذ بعد أن كان عميدا بمصر ، وانه طلب لنفسه ترقية استثنائية فرفض الطلب ، وانه رضى لنفسه ان يكون مطية للمحرضين من السياسيين أمثال مكرم عبيد وكنا ـ هكذا قال وزير المعارف ـ على علم بهذه الصلة ولكننا لم نشأ أن نؤاخذه عليها ومع ذلك قام يعارض سياسة الحكومة وسياسة البرلمان بشأن التوسع فى التعليم الجامعى فرفض أن يقبل عدد الطلبة المتفق عليه معه فى كلية الحقوق ، على رغم وجود المحال الخالية بها » .

وتتوالى الأسئلة وتتوالى الردود ، ويتوالى تعليق النواب وكل الأسئلة وكل الردود ، وكل التعليقات كانت تستهدف النيل من مكرم عبيد ، ومن كتابه الأسود .

ويستغرق الرد على سؤال الأستاذ كامل يوسف صالح عن الأوامر الادارية الخاصة بنقل الزهور الى منزل وزير الزراعة ومنزل رئيس الوزراء ، ١٢ صفحة من الكتاب الأبيض ، ينفى وزير الزراعة فى رده هذا صدور أى أمر ادارى خاص بهذا الموضوع ، ويتهم مكرم باشا باصطناع هذا الأمر .

ويقول وزير الزراعة ان الزهور ترسل للكبراء والشخصيات العامة ، وحتى لمن هم فى المعارضة ! والزهور ترسل لمن يطلبها وبأثمان محددة ، ويقول وزير الزراعة وهو يخاطب النواب : هبوا يا حضرات النواب المحترمين أن صهر رئيس الحكومة انتقل الى جوار ربه ، وهبوا ان وزارة الزراعة قدمت باقة من الزهور باسم الوزارة ، فهل فى هذا ما يتنافى والمجاملة من وزارة لرئيس الورزاء ومع هذا فشىء من ذلك لم يحصل ، انما هو الافتراء وشهوة الانتقام حتى من الأموات .. ويقول فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وهو ينقل عبارة وردت عنه فى الكتاب الأسود : تحت عنوان قصة الزهور : وابدأ يا مولاى بقصة الزهور التى يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالى معالى فؤاد سراج الدين باشا

وهى قصة تحتوى فى مغزاها على مزيج مدهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة بالغة ما بلغ من هوان » • ومكرم الذى يقول عنى هذا ــ كنت أتمنى أن يكون موجـــودا الليلة ، لأقول له فى وجهه ، اننى الشخص الذى تنازل لك عن ٢٠٠ فدان كنت شـارعا فى شرائها ثم تركها لك طائعا مختارا بمجرد أن رأى منك رغبة فى شرائها ، بل سافر الى الاسكندرية لينجز لك الصفقة بل دفع عنك العربون لبضعة أشهر وان شخصا هذه أخلاقه لا يمـــكن أن ينقلب بين يوم وليلة هذا المنقلب • ويسأل نجيب الهلالى باشا وزير المعارف عن قيمة العربون الذى دفعه فؤاد سراج الدين باشا فيقول انه ٢٠٠٠ جنيه •

والكتاب الأبيض ــ كما سبق أن ذكرت • فى ٦١٠ صفحة وقد طبع فى المطبعة الأميرية فى ٨ من شهر رمضـــان سنة ١٣٦٢ (٨ من شهر سبتمبر ١٩٤٣) وكان مدير المطبعة الذى حرص على ان يدون اسمه فى نهاية الكتاب بخط أنيق ، الأستاذ محمد بكرى •

وللكتاب الأبيض ملحق يشـــتمل على بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت أراؤهم بالاسم ووافقوا على الاقتراح المقدم بفصل النائب المحترم مكرم عبيد باشا من مجلس النواب •

وفى مقدمة هؤلاء النـــواب : أحمد أبو الفتح بك ، وعبد الحميد عبد الحق وأحمد حمدى سيف النصر باشا وعبد الفتاح الطويل باشا وعزيز انطون ، وميخائيل غالى ، والشيخ عبد العظيم عيد وعلى الشناوى بك ومصطفى نصرت وحامد طلبة صقر وعوض الجندى وعنتر المنشاوى ورفعة مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز محمد البدراوى وعثمان محرم باشا وعمر عمر ، وفؤاد سراج الدين باشا وجميل سراج الدين بك ، ومحمد مصطفى يونس وعبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ الوكيل بك وأحمد محمد الوكيل بك ومحمود سليمان غنام ، وعبد البرتغالى وأحمد نجيب الهلالى باشا ومحمد قرنى بك وحسن يس وعباس حلمى طلعت وعبد الخالق زعزوع والسيد حسن القاياتى ومعوض جاد المولى ، ومحمد الدمرداش تونى وأحمد قرشى بك وعبد الرحمن الطرزى بك ومحمد محمد قراعة وأحمد عبد الكريم أبو شفه ، وشاكر غزالى بك وجميل فانوس وبسابانسى بك وبطرس حليم ومحمد كامل حسن الأسيوطى ويس أحمد باشا وأبو الخير الناظر بك وسليمان عجيب وعبد السلام فهمى جمعة باشا (رئيس المجلس) •

وقد رفض الموافقة على الاقتراح الخاص بفصل مكرم عبيد باشا حضرات النواب المحترمين • جلال حسين محمد عبد الرحمن نصر ، محمد فكرى أباظة ، الفريد مسيس السيد سليم ، مرقص بطرس ، عبد السلام الشاذلى باشا ، سعد اللبان ، محمد فريد زغلول ، على على بسيونى ، محمد محمـــود جلال ، أبو الغيث الأنور ، مهنى القمص بك ، لبيب جرجس ، محمد فؤاد أبو شبت ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، وجورج مكرم عبيد •

الفصل الثاني

الوزراء الوفديون ورئيسهم يدفعون عن أنفسهم اتهامات مكرم عبيد

في مجلس الشيوخ ، كان العضو الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد أول من أثار قضية الكتاب الأسود في المجلس حيث تقدم بالسؤال التالي .

« نشر مكرم عبيد باشا كتابا اسود نسب فيه اليكم ولبعض زملائكم الوزراء أمورا معينة . فاذا كان ما جاء بهذا الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على حقيقة ، وهو ما نريده ونرجوه ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب هذا الكتاب الأسود خصوصا وأنه قد لجأ الى الهيئات الأجنبية من أمريكية وانجليزية وغيرها مقدما لهم نسخا من هذا الكتاب ، وكأنى به ينتظر رأيهم أو يلتمس عطفهم ، وهذا جموح عن الوطنية وأمر يجب أن يؤخذ بحزم ويعالج بعزم . أفلا يرى رفعة الرئيس أن يرفع غموض هذه المسألة «السوداء» بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احقاقا للحق وازهاقا للباطل ؟ واذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا ينفرد مكرم باشا بمحاباة القانون فلا يسأل عن غلطاته ؟ » .

وقد تضمن رد رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ما يلي :

يقتضي نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وهذا الحكم هو أخص خصائص الحياة الدستورية ، بل هو محور النظام الدستوري كله . والحكومة تقديرا لهذه المسئولية على أتم استعداد لأن تفند أمام البرلمان الممثل للأمة كل ما جاء بالعريضة التي رفعها مكرم عبيد باشا الى ديوان جلالة الملك

فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتى أحال الديوان الينا صورة منها فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض ، سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين .

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ، ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل باظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المداورة أو المناورة مكشوفة القصد ظاهرة الغرض ، فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضه مكذوبة جملة وتفصيلا ، وأن القاء النور عليها يفضحه ويفضحها ويظهر الناس جميعا على افكه وبهتانه ، ولذلك تجنب الطرق الطبيعية التى رسمها الدستور لمحاسبة الوزراء ، وأخذ يوزع فى الخفاء الكتاب الذى أشار اليه حضرة الشيخ المحترم ، ويلقى فى روع الناس أنه مستعد لأن يحاكم على ما كتب أمام القضاء ، وقصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع التى سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ، ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد الى سنة أو سنوات ، وتبقى فيها الوزارة فى ظلال ما افترى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لا تتهم بالتأثير فى القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لأكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة على مفترياته تحقيقا لمبدأ فصل السلطات . وما من عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضع العجيب . وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب ، وتفنيد ما جاء فيه تفنيدا حاسما سريعا . وعندئذ يستطيع شيوخ الأمة ونوابها أن يحقوا الحق ويدمغوا الكذب والباطل . وعندئذ يمكن أن ينظر فى مسئولية العرائض أو المنشورات ويمكن أن تسأل الحكومة كما سأل حضرة الشيخ المحترم عن اخذ المسئولين بالحزم والعزم .

هذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى احتوى فيما احتوى مفتريات سياسة كثيرة لا يمكن أن يشغل بها القضاء ، والشأن الأول والأخير فى نظرها والمحاسبة عليها

شأن البرلمان ، وقد اعتاد موزع العريضة أن يهرب من مثل هذه المواقف الصريحة ، لأن كل هذه التشنيع والافتراء ، فما من مرة قدم استجوابا الا وهرب فى دور المناقشة لسبب أو لآخر ، ناكلا عن شرح استجوابه ، أو مواجهة البيانات التى تلقيها الحكومة : والحكومة لن تعبأ بمثل هذه المناورات ، وهى معتزمة أن تقدم للبرلمان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قاطعة حاسمة مؤيدة بالأدلة والمستندات ، وهى تدعو معارضيها وانصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لالقاء النور على حملة التضليل والكذب •

أما ما أشار اليه حضرة الشيخ المحترم من أن صاحب العريضة قد لجأ الى الهيئات الأجنبية من أمريكية وانجليزية مقدما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرأيهم أو التماسا لعطفهم ، ومن أن هذا العمل من جانبه جنوح عن الوطنية ، فالحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم رأيه فيه ، وتأسف لوقوعه من نائب تولى الوزارة عدة مرات ، وكان نقيبا للمحامين الأهليين ، ثم يجىء الآن فيهدر صفته النيابية بل كرامته الوطنية على هذه الصورة • وكذلك تأسف الحكومة لاسفافه فى لهجته وعباراته اسفافا كبيرا لا يتفق مع ما ينبغى لنائب ، بل لأى فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من التزام مقتضيات اللياقة وتجنب الاسفاف فى عريضة تقدم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك • ولا يخامرنى شك فى أن هذه الخطة التى اعتزمتها بازاء هذا الكتاب هى الخطة المثلى التى تلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها ، وتحرص على أن تتقدم بحسابها أمام شيوخ الأمة ونوابها ، وعلى أن تأتى البيوت من أبوابها ، وتضع الأمور فى نصابها فى أقرب وقت •

فاذا ما تم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم فى حدود واجبهم وحقهم ، أمكن أن تسأل الحكومة عما تعتزمه فى شأن المفترين والقضاء على حملة المغرضين والمضللين •

ويتوجه الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح بالسؤال الثانى :

« قال مكرم عبيد باشا فى ملحق للعريضة الذى رفعها الى جلالة الملك فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ انه وقف فى آخر لحظة على فضائح جديدة منها ما سماه محسوبية التشريع ، فقد زعم ان رفعتكم بصفة كونكم حاكما عسكريا استصدرتم فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ أمرا عسكريا خاصا لمصلحة

الخواجة توفيق مفرج وذلك عقب صدور حكم ضده فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ باخلاء الشقة المؤجرة له • وقد قال انه لم يكد يصدر الحكم فى ١٢ أغسطس حتى غضب توفيق مفرج وغضبتم له فاصدرتم أمركم العسكرى المذكور بعد أربعة أيام من صدور الحكم حتى لا يطرد الخواجة مفرج من المنزل المؤجر له •

فهل صحيح أن الأمر العسكرى المذكور صدر خصيصا لعدم تنفيذ الحكم الصادر ضد الخواجة توفيق مفرج وانكم لم تفكروا فيه الا بعد صدور هذا الحكم ؟ » •

وقد ورد فى رد النحاس باشا ما يلى : زعم مكرم عبيد باشا أن الأمر العسكرى الصادر فى ١٦ أغسطس ١٩٤٢ برقم ٣١٥ كان استجابة لطلبه الخواجة توفيق مفرج الذى حكم عليه باخراجه من المسكن المملوك للخواجة الياس مالوك ولما كان قسم قضايا الحكومة هو الذى قام باعداد الأمر العسكرى فقد طلبت منه مذكرة ببيان الظروف التى استدعت صدور ذلك الأمر • فجاءتنى منه مذكرة وافية ويقرأ النحاس باشا المذكرة وفيها أن المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ تنص على ان المستأجر الذى يرغب فى طلب امتداد الاجازة القائمة فى أول مايو ١٩٤١ أن يعلن المالك بخطاب موصى عليه الخ ، وقد مكن هذا النص بعض الملاك من قطع السبيل ، على بعض المستأجرين فى الانتفاع برخصة التجديد فكانوا يعلنون المستأجرين برغبتهم فى فسخ عقود الايجار قبل نهاية الشهر بخمسة عشر يوما فيفوتون على المستأجرين الفرصة فى طلب الامتداد ، وتقدمت شكاوى كثيرة بعد صدور أحكام عديدة الى مكتب الحاكم العسكرى وحولت الشكاوى الى رياسة لجنة قضايا الحكومة التى بحثت الأمر ورؤى تعديل الأمر العسكرى والنص فى مشروع التعديل الى سريان أحكامه على الحالات التى يكون قد وقع فيها دعاوى الى المحاكم بسبب عدم قيام المستأجرين بالاخطار المنصوص عليه فى المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ اذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائى بالاخلاء قبل تاريخ نشر الأمر الجديد •

● عرض مشروع الأمر على مجلس الوزراء بجلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٤٢ فوافق على صيغته الا فيما يتعلق بنسب الزيادة التى يتحملها المستأجرون فقد ترك تحديدها للجنة تشكل لهذا الغرض من أصحاب المعالى وزير العدل ووزير المالية ووزير الشئون الاجتماعية ووزير الوقاية المدنية وحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة • وبعد ان اتمت تلك اللجنة مهمتها أرسل رئيس لجنة قضايا الحكومة بتاريخ

١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ الكتاب رقم ٦٥٩ ، الذى نصه كما يأتى :

« الحاقا بكتابى الى مقامكم الرفيع رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٤٢ المرسل معه مشروع أمر عسكرى بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستاجرين للأمكنة ، أتشرف بأن أنهى الى مقامكم الرفيع أن اللجنة التى عهد اليها مجلس الوزراء باعادة النظر فى مشروع هـذا الأمر فرغت من بحث أحكامه ووافقت على صياغتها الواردة فى المشروع الا فيما يتعلق بالمادة ٤ وهى الخاصة بتحديد نسب الزيادة فى الأجور . فقد رأت تعديلها على الوجه المبين فى المشروع المرفق بهذا وعهدت الى بابلاغ هذا التعديل الى مقامكم الرفيع حتى اذا وافقتم عليه تفضلتم باصدار الأمر بالصيغة المعدلة » .

وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع الأخير المرسل مع كتاب رئاسة لجنة القضايا المتقدم ذكره وصدر تحت رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

وما الحكمة فى تقرير المبدأ الوارد فى المادة ٩ سوى مواجهة الحالة الناشئة عن العدول عن نظـام الاخطار المقرر بالمادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ الى النقيض منه الذى أتى به الأمر رقم ٣١٥ حين قيد حرية المالك فى اخراج المستاجر من المكان المؤجر له بشروط وفى ظروف معينة ليس من بينها عدم قيام المستاجر بالاخطار عن رغبته فى تجديد الاجارة ؟ ولذلك لم يكن من المنطق فى شىء أن تترك الاجراءات القضائية المترتبة على اغفال هذا الاخطار والتى لم تختتم بحكم نهائى تأخذ سيرها بعد التعديل المشار اليه .

من هذا يتضح :

أولا : أن التفكير فى اصدار الأمر العسكرى رقم ٣١٥ لم يبدأ فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ وانما هو سابق لهذا ، فهو سابق على يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ أى فى الوقت الذى كان مكرم باشا لا يزال فيه عضوا بالوزارة .

ثانيا : أن الذى حرك البحث فى اجراء تعـديلات فى الأمر العسكرى رقم ١٥١ هو شكوى قدمت قبـل يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ من أحد الموظفين بوزارة الخارجية ، فلم يكن لتوفيق مفـرج شـأن فيه ، فالدعوى التى رفعت ضده تاريخ صحيفتها ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ثالثا : أن هـذه الشكوى ان كانت قد حركت هـذا الموضوع قبل اصدار الأمر العسكرى بثلاثة شهور الا أنها أثارت البحث فى تعديل الأمر الخاص بالايجارات كله ، مما اقتضى تداول الأمر بين لجنة قضايا الحكومة ومجلس الوزراء ، وتشكيل لجنة وزارية خاصة لبحث كثير من المسائل التى تضمنها الأمر رقم ٣١٥ •

ويسأل ـ فى مجلس النواب ـ النائب الأستاذ عمر عمر ، رئيس مجلس الوزراء عن رأى الوزارة فيما تضمنه الكتاب الأسود من أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية الى سعادة سفير مصر بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فروة ثعلب أبيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه لصاحبة العظمة حرم رفعة رئيس الوزراء ويرد رفعة رئيس مجلس الوزراء ردا مطولا جاء فيه :

● حقيقة الأمر فى الموضوع كله أننا عندما كنا مع نشات باشا فى برلين سنة ١٩٣٦ وكان وزيرا مفوضا لمصر فيها كان واسطة فى شراء فراء لنا ولزملائنا ومنهم مكرم باشا وحرمه ولمن كانوا مرافقين لنا كذلك • فلما حضر نشأت باشا الى مصر أخيرا سألناه قبل سفره عما اذا كان يوجد فى لندن فرو من فراء الثعلب الأبيض وعما اذا كان ثمنه مناسبا لأثمان قبل الحرب •

وفى أول أكتوبر الماضى وصلتنا برقية من نشأت باشا يقول فيها انه عرضت عليه فراء ثعالب بيضاء من نوعين . نوع ثمن القطعة منه أربعة عشر جنى أى اربعة عشر جنيها مصريا واربعين قرشا والآخر ثمن القطعة منه ١٦ جنى اى ستة عشر جنيها مصريا واربعين قرشـا ، وقد طلب نشأت باشا فى برقيته موافاته فى حالة الموافقة على الثمن ، بعدد القطع التى يشتريها ثم سأل نشأت باشا بعد ذلك عن صحتى فى أثناء مرضى الأخير ، وفى مارس الماضى كلفت سعادة وكيل وزارة الخارجية الابراق اليه شاكرا سؤاله عن صحتى واجبا منه شراء ست قطع من الفرو الأبيض ، فارسل شراره باشا برقية بالشفرة ، هذا نصها :

« يشكرك رفعة الرئيس شـكرا جزيلا على تفضـلك بالسؤال عن صحته ويرجوك أن تعمل على شراء ست قطع من فراء الثعلب الأبيض للسيدة حرمه » •

وظاهر مما تقدم أن قيمة القطعة من الفرو المذكور تتراوح بين أربعة عشر جنيها وثلاثين قرشا ، وستة عشر جنيها وأربعين قرشا ، وأن قيمة القطع الست تتراوح بين ٨٥ جنيها و ٨٠ قرشا وبين ٩٨ جنيها و ٤٠ قرشا ، وأن مجموع ثمن القطع الست لا يبلغ آلافا ولا مئات بل ولا مائة واحدة ٠

ولما نشر الكذاب الأشر كتابه ، بحثنا عن برقية نشأت باشا التي يعرض علينا فيها شراء الفرو وأثمانها فلم نجدها ، ولذلك كلفنا وكيل وزارة الخارجية أن يرسل اليه يرجوه موافاته بصورة طبق الأصل من هذه البرقية لتحل محل البرقية التي لم نعثر عليها ، فابرق اليه في ١١ أبريل ببرقية هذه ترجمتها :

« يرجوك رفعة الرئيس أن تبرق اليه عاجلا صورة طبق الأصل من البرقية التي سبق أن أرسلتها اليه الخاصة بشراء فرو الثعلب الأبيض والتي تطلب اليه فيها أن يحدد الكمية المطلوبة لتحل محل البرقية التي فقدت ٠

وفي اليوم التالي وصل من نشأت باشا هذا الرد وهو أنه أرسل لرفعته البرقية في أول أكتوبر الماضي وهذا نصها :

« لدينا عرضان من فراء الثعلب الأبيض بأربعة عشر جنى وستة عشر جنى كل قطعة ، فاذا كان الثمن موافقا أرجو افادتنا ببرقية عن عدد القطع المطلوبة » ٠

ويسرني أن أودع جميع هذه الأوراق المجلس ليطلع عليها حضرات النواب المحترمين ، وليتبينوا قيمة الكتاب الأسود وما فيه من كذب ولجاجة ، وقبح وسماجة ، ولكن الكذوب المفترى لا يقف عند حد ، لأنه لا من الله يتقى ، ولا من الناس يستحي ، وقد أراد أن يوهم أننا سخرنا وزارة الخارجية في شأن خاص وحملناها نفقات البرقيات في هذا الشأن الخاص ٠ وفي هذا أيضا يكذب الدجال ٠ فقد اعتادت وزارة الخارجية أن تقوم للمصريين ولغيرهم من المقيمين في مصر بتولي الاجراءات الخاصة بمصالحهم في الخارج ، واذا كان صاحب الشأن من الشخصيات المعروفة للوزارة أو كانت هناك أحوال استعجال فان الوزارة في مصر والبعثات في الخارج تقوم بالعمل ثم تطالب صاحب الشأن بتسديد ما صرف في سبيله بعد ورود المستندات ، ونحن نودع مع ما أودعنا

من الأوراق مذكرة بذلك من وزارة الخارجية ممضاة من سعادة وكيلها توضح هذا التقليد المتبع وتضرب عليه الأمثال ببرقيات أرسلت من حضرة صاحب العزة سابا حبشى بك الوكيل عن معالى واصف غالى باشا ، ومن أسرة خياط بك وبرقيات بناء على طلب سعادة توفيق دوس باشا بشان تحريات ومعلومات وصيانة مصالح ، وكذلك برقيات متعددة من معالى محمود فخرى باشا وزيرنا المفوض فى الخارج بشأن مصريين عديدين ومن قنصلية مصر بنيويورك بشان نجل فؤاد سلطان بك والآنسة عايدة ، وجميع أولئك عوملوا هذه المعاملة ولم تحصل منهم أجور البرقيات مقدما بل سددت قيمتها بعد ذلك وبعد ورود مستنداتها ٠

وطبيعى أن تكون أجور البرقيات المتعلقة بالفراء على حسابنا الخاص وأن تتولى الخارجية ارسالها أسوة بكل مصرى آخر يقصد اليها فى مثل ذلك ٠

ولكن الكذوب المحتال داب على الكذب والتهويل والتشنيع فجعل عشرات الجنيهات آلافا ليشكك فى أمانة مصطفى النحاس الذى عرف بالتعفف عن الحرام فى كل شأن خاص أو عام (تصفيق حاد متصل) وستتبينون من الردود على الأسئلة المتتابعة من كتابه أن أكاذيبه لا تحصى بالعدد ، كما أنها لن تنقضى مدى الأبد ٠ وسيسيل لعابه بالمفتريات حتى يغرق فيه ، ويقتله سمه المنبعث من فيه ٠ وعندئذ يعلم أن كذبه كالسراب قد يلمع ، ولكنه لا ينفع ٠ ولعله يدرك وقتئذ قوله تعالى « ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا » ٠

ويسأل النائب عبد الفتاح الشلقانى عن حادثة وردت فى الكتاب الأسود عن ضبط غزل لمصنع النزهة بالاسكندرية وعن حادثة أخرى وردت أيضا فى الكتاب الأسود يحقق فيها مع صبحى الشوربجى ثم قام التحقيق الى آخر السؤال ، ويجيب معالى وزير العدل بما يلى :

ردا على سؤال حضرة النائب المحترم أتشرف بأن أقدم للمجلس القرار الذى اتخذته النيابة العمومية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليوب فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد تضمن هذا القرار ٠

أولا : أن لا جريمة فى وجود بالات الغزل عند محمود خضر فقد تبين أنها مرسلة من مصانع النزهة الى مصانع

اسبـــابه فى حدود القانون (والمصنعان ملك الشـــوربجى وشركاه) ٠

ثانيا : لم يثبت من هـذا التحقيق أن أحدا من الذين ذكرت أسماؤهم فى الدفتر المطلوب يتجر اتجارا غير مشروع فى الغزل أو ارتكب جريمة أو جرائم معينة يمكن توجهها اليه٠

ثالثا : أن لا جريمة فى احراز الأرز والدقيق المضبوط٠

وقرار الحفظ يقع فى ست صفحات وانى على استعداد لتلاوته ٠

أما بالنسبة للغزل المضبوط بمصنع النزهة بالاسكندرية فقد طلبت بمناسبة السؤال البيانات عنه من سعادة النائب العام فجاءنى الرد يتضمن :

« ان النيـــابة رفعت الدعوى العمومية على محمد فهمى الحلبونى أفندى الذى ثبت لها من التحقيق أنه هو المسئول وحده عن الجريمة وقدمته للمحاكمة (لأنه باع خيوط غزل قطنية الى آخر وهو غير مرخص له من وزارة التموين بالبيع وأعطاها الى المشترى بغير تقديم بطاقة التموين ـ كما باعها بثمن يزيد على الأسعار المحددة بجداول التسعيرة) » ٠

وارى بهذه المناسبة أن أشير الى مسالة الغزل الخاص بمصنع النزهة المملوك لصبحى الشوربجى بك وشركائه وهو الذى قدم عنه مكرم باشا استجوابا رد عليه رفعة رئيس مجلس الوزراء فى مجلس النواب بجلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ التى انسحب فيها ٠ مكرم باشا ولم يقو على مواجهة الحقائق ولا يزال الرد الذى أدلى به رفعته قائما يرجع اليه من يشاء ٠ وقد حاول مكرم باشا أن يناقشه فلم ينقض واقعة أساسية أو حقيقة رئيسية من الحقائق التى تضمنها البيـان وكل ما ادعاه أن المستشار الملكى لوزارة المالية وافـق على رأيه الذى قرره بشأن تبليغ النيابة بعد ما اطلع على التقارير والمذكرات ٠٠٠ وفرق ظاهر بين موافقته على رأى الوزير الذى تسرع فأبداه وبين أن ينسب للمستشار أنه هو الذى طلب تبليغ النيابة ٠ واذا كان مكرم باشا يرى فى هذه الجزئيـة التافهة سلوى لنفسه فانى أسلم له بها أما الحقائق كلهـــا فباقية ٠

فمكرم باشا ينسى أنه قدم للمستشار الملكى مذكرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ عليها تأشيرة من نفس مكرم بأنه يرى أن هناك مخالفات ارتكبت وأنه يرى أن تتولى النيابة العسكرية التحقيق وما كان أولاه أن ينتظر رأى من يستشيره لا أن يسبقه ففيم الاستشارة اذا كان الوزير قد قر قراره واستقر رأيه .

ومكرم باشا ينسى أن المستشـــار الملكى لم يطلع على برقية ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ التى يقرر فيها الشوربجى أن كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخـازن الشركة وانه يطلب معاينتها . وهذه البرقية التى استوقفت مكرم باشـا نفســه من يوم وصولهـا فى ١٩ مايو حتى يوم خروجه من الوزارة فى ٢٤ مايو فلم ير مع قيامها محلا لتبليغ النيابة .. هى التى رأى فيها نفس مستشار ملكى وزارة المالية بعـد ما حققت وثبت وجود الغزل بالمخازن ، مانعا من القول بوجود مخالفات تستدعى تبليغ النيابة .

ويكفينى هنا أن أعيد تلاوة خلاصة رأى المستشار الملكى الذى أبداه بعـد أن تمكن من الاطـلاع على جميع الأوراق والحقائق والتحقيقات الادارية :

كان لغموض القرارات وقصـــورها وتمسك أصـحاب المصنع بحق الاختزان أن أشار معالى وزير التمـوين بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٢ بضرورة التحقق من وجود الكميات التى تقول الشركة ان لها حق اختزانها باعتبار أنها تمثل كميـة الغزل اللازم لاستهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر .

وقد تعذر على المحقق اتمام مأموريته لعدم تمكينه من معاينة المخزون وانتهى التحقيق الى احتمال أن تكون الشركة قد تصرفت فى تلك المقادير على الوجه الوارد بكتاب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ١٢ مايو سـنة ١٩٤٢ ولكن حدث بعد ذلك أن أرسل أصحاب تلك المصانع الى مصلحة التشريع التجارى تلغرافا بتاريخ ١٩ مايو سـنة ١٩٤٢ جاء فيـه أن كميـة الغزل المقررة للتخزين موجـودة بمخازنها وطلبوا معاينتها ... الخ .

والمستفاد مما تقدم أن التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه الغموض لعدل اشـتماله على قـواعد صريحة فيما يتعلق بمنتجات مصانع الغزل التى تكون تابعة

لمصانع النسيج كما قدمنا • وظواهر الحال تدل على ان أصحاب مصانع «نزهة» كانوا على اعتقاد بأن من حقهم اختزان ما يكفى لسد حاجة مصنع النسيج لمدة أربعة أشهر • وقد أثبتت المعاينة أخيرا وجود هذا المخزون بالقدر المذكور • أما امتناع بعض أصحاب المصنع عن الارشاد الى الغزل المخزون عند المعاينة الأولى فلا يخرج عن كونه مجرد سوء دفاع •

وتلقاء غموض القرارات وقصورها على الوجه المتقدم وحسن نية أصحاب المصنع للأسباب المتقدمة يتعذر القول بوقوع المخالفة عن المدة التى جرت عنها المحاسبة والمعاينة المشار اليهما •

وبناء على هذا الرأى أصدر معالى وزير التموين قراره بحفظ الشكوى •

هذا هو القرار الذى اتخذه وزير التموين فى حدود اختصاصه بعد ما استطلع رأى كبير المستشارين الملكيين والمستشار الملكى المختص •

يخلص من هذا (أولا) أن مكرم باشا كان قد جعل المسئولية الجنائية متوقفة على وجود كميات الغزل حين أمر بالبحث عن الغزل ووصلته برقية من صاحب الشأن الأول فى الشركة بتاريخ ١٩ مايو ••• فكان واجبا عليه ان كان ينشد الحقيقة لا مجرد التشهير باصهار رفعة رئيس الوزراء وبرفعته شخصيا أن يحقق ما جاء فيها أو يترك للمختصين تحقيقها » وما كان يجوز له فى آخر لحظة بوزارة المالية أن يحرر خطاب ٢٤ مايو الى وزير التموين بابداء الرأى ليقطع الطريق عليه فى تصرفه فى شأن هو وحده صاحب الرأى فيه •

ثانيا : على أن الوزير الجديد حين قام بواجبه فأمر بتحقيق ما جاء ببرقية ١٩ مايو لمعرفة ان كانت كميات الغزل موجودة بالفعل فى مخازن الشركة أم لا وقد ثبت له وجودها ومجرد وجودها كاف •

وكانت هذه الوقائع الجديدة لم تطرح من قبل على المستشار الملكى الذى وضع مذكرته يوم ١٨ مايو ، فى حين أن برقية الشوربجى بطلب معاينة الكميات ارسلت يوم ١٩ مايو ••• ولا يخفى انه لكى يكون الرأى القضائى صحيحا

وعلى اساس فيجب ان يصـــدر عن علم تام واحاطة بجميع الظروف .

ولكن مكرم باشا لم يكن يبغى تحقيقا . بل تشهيرا . لذلك حرر وصيته لوزير التموين قبل خروجه من الوزارة بساعات (تصفيق حاد) يوم ٢٤ مايو .

ثالثا : على أنه اذا احتكم الى المستشـــار الملكى لوزارة المالية فى وقت لم تكن أمامه كل البيـــانات وبالأخص برقية ١٩ مايو فقد رفعت وزارة التموين الأمر كله الى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة وكبير مستشاريها الملكيين والمستشار الملكى لوزارة المالية « لفحص الموضوع من جميع وجوهه من الناحيـــة القانونية والموضوعية » فانتهيـــا الى الرأى بألا مسئولية على الشوربجى وبعدم وقوع ما يستوجب الاحالة الى النيابة .

اذن كان الفصـــل فى مسالة غزل الشـــوربجى لرجال التشريع والقانون لا للشهوات الحزبية والأحقاد السياسية .

ويتلو النحاس قرار النيابة العسكرية بالحفظ بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليوب .

وقرار الحفظ مطول جدا ، وفى عديد من الصفحات ولا داعى لنشره ونتوقف عند هذا الحد فيما يتعلق بخيوط الغزل وننتقــل الى الوقائع الخاصة باتهام مكرم باشا للنحاس باشـــا شـــخصيا باستغلال نفوذه كرئيس للوزراء



الفصل الثالث

رئيس الوزراء ـ رفعة النحاس باشا ينفى عن نفسه استغلال نفوذه كرئيس للوزراء ويدحض اتهامات مكرم عبيد باشا

كان الكتاب الأسود فى جوهره اتهاما صريحا لرفعة النحاس باشا ، بانه استغل نفوذه لصالحه ، ولصالح زوجته زينب هانم الوكيل ، ولصالح أقاربها وانسبائها وقد تولى النحاس باشا فى عدة جلسات فى مجلسى النواب والشيوخ الدفاع عن نفسه ضد كل هذه الاتهامات عن طريق طرح النواب والشيوخ الأسئلة ليقوم رفعته بالردود عليها على النحو التالى :

● يوجه النائب المحترم ابراهيم مكاوى الى وزير المعارف العمومية السؤال التالى :

« زعم مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود انكم أمرتم بنقل مدرسة التدبير المنزلى من حى جاردن سيتى ليسكنها رفعة رئيس الوزراء وان اجراءات هذا النقل تمت فى يوم واحد هو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بحيث وضعت مراقبة تعليم البنات مذكرتها فى هذا اليوم ورفعت الى الجهات العليا بالوزارة فى هذا اليوم أيضا وأمضاها الوزير فى نفس اليوم كذلك ، وأخرج الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها وان وزارة المعارف تحت ستار اعادة الدار الى حالتها الأولى أجرت اصلاحات ينتفع منها رئيس الوزراء · الى آخر ما جاء بهذا الكتاب من المزاعم ·

فما هى حقيقة الحال فى هذا الموضوع ؟ » ·

ويرد معالي وزير المعارف العمومية بما يلي :

زعم المفترى فى كتابه الكاذب أن رفعة رئيس مجلس الوزراء أخرج مدرسة التدبير المنزلى من مكانها ليهنأ بسكنى دارها ، وأنه أمر وزير المعارف باخلاء الدار ، وصدع الوزير بهذا الأمر ، وفى نوبة حازمة حاسـمة ، بل فى صباح يوم واحد ، أخليت الدار ، وقال فى كتـابه كذلك ان التوقيع والتشتيت حصل كله فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد ، وأن الحكومة انفقت على البيت مبالغ طائلة لانشـاء حمامات فخمة وأرضيات ثمينة وغير ذلك من ضروب الانفاق .
وحقيقة الحال فى هذا السؤال ، أن معاهد التربية للتدبير المنزلى والفنون الجميلة والموسيقى كانت لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ مجرد أقسام ملحقة بمعهد التربية للمعلمات بالزمالك .
أى أن هذه المعاهد كانت موحدة ضـمن معهد آخر لغـاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وكان بالمعهد وقتئذ ثمانية أقسام ، وقد ضاقت مبانيه عن تلك الأقسام الثمانية ، فرأت الوزارة فى سنة ١٩٣٩ أن تفصل عنه لهذا السبب الأقسام الفنية الثلاثة ، وهى التدبير المنزلى والفنون والموسيقى ، وبخاصـة لأن هذه الأقسام ذات طابع فنى خاص وجو خاص ، وقد وضع كل قسم فى مبنى خاص ، ولكن الوزارة قدرت ما بين هذه الأقسام من الروابط والمشاركات الفنية ، فألفت لهـا هى ومعهـد التربية البدنيـة مجلسا أعلى للاشراف عليهـا جميعا اشرافا فنيا وماليا .

ولما تولى المراقبة العامة للبنات الكردانى بك المراقب السابق فى سنة ١٩٤١ كان أول من فكر عندئذ فى ضم المعاهد الفنية الأربعة بعضها الى بعض ، واليه وحده يرجع هـذا الاقتراح ولذلك طلب منه سـعادة المستشار الفنى للوزارة كتابة مذكرة تبين كيف نبتت فكرة ضم المعاهد الأربعة فى معهد واحد فكتب اليه يقول ما نصه :

« حضرة صاحب السعادة المستشار الفنى »

بناء على طلب سعادتكم أتشرف برفع هذه المذكرة مبينا بها كيف نبتت فكرة ضم معـاهد التربية الأربعـة للبنات فى مكان واحد تحت اشراف واحد . وتتلخص الأسباب التى حملتنى على التفـكير فى هـذا الضم فيما يلى :

أولا : الاسراف العظيم الذى أدى اليه استقلال كل معهد بمبنى خاص وهيئـة تدريس مستكملة وعدد وافر من الخدم ومقدار كبير من الأثاث والأدوات الخ من أجل عدد قليل من الطالبات بكل معهد . وذلك

فى الوقت الذى كنا نبحث فيه عن مبان لفتح مدرسة ابتدائية أو روضة مستقلة أو ثقافة نسوية الخ لا نجد فى أى حى من أحياء القاهرة ٠

ثانيا : كانت تصادفنا صعوبات جمة فى أول كل عام دراسى لايجاد العدد الكافى من المدرسين والمدرسات (ولو بطريق الانتداب الذى كثيرا ما كان محل اعتراض من جانب الجهات المالية والفنية بالوزارة) ولاسيما فى المواد التى يقل عدد المتخصصين فيها بمصر كالتربيـــة وعلم النفس والصحة المدرسية الخ من المواد التى لو جمعت المعاهد وضمت الطالبات لنقص عدد المدرسين اللازمين فى كل منها الى الربع أو الثلث ٠ هذا الى ان التباعد العظيم بين المعاهد بعضها والبعض كان يحول دون جمع المدرس الواحد بين أكثر من معهد ٠

ثالثا : اضطراب الأعمال الفنية والادارية فى تلك المعاهد بسبب قلة خبرة معظم العميدات والوضـــع الشاذ الذى وضعت فيه المعـــاهد باعطائها استقلالا لا قبل لهـــا باستغلاله استغلالا يحول دون اشراف المراقبة العامة عليها ويجعل مهمتها قاصرة على اصلاح الأخطاء التى تقع من العميدات والأخذ بيدهن من المآزق التى يتورطن فيها ٠

كل ذلك جعلنى أفكر فى ضم المعاهد عقب نقلى الى المراقبة ووقوفى على سير العمل بها (ويلاحظ أن حضرته عين مراقبـا للبنات فى العهد الماضى) وقد انتظرت حتى قمت بزيارة جميع المدارس والمعـــاهد التابعة للمراقبة وأخذت أفكر فى حل مشكلة المبانى لتنفيذ هذا الضم ٠

وعقب انتهاء العام الدراسى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ كنت قد كونت فكرة عن الخطة التى ينفذ بها الضم ويتحقق للوزارة بها فى الوقت نفســـه انشاء المدارس التى كانت تريد انشاءها ولا تجد لها مبانى صالحة ٠ وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ وضعت مذكرة عن عدة أمور تتصل بالسياسة التى كنت أرجو أن أسير عليها فى العام الدراسى ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ تناولت مسألة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة وكيفية تعيين الناظرات الجدد والغاء وظائف كبيرات المفتشات الخ وتناقشت مع البك الوكيل المساعد مرات عديدة بشأنها فى أواخر أغسطس ٠ وفى أوائل سبتمبر تكلمنا نحن الاثنان مع سعادتكم بشأنها فى عدة جلسات واتفقنا على نقط بعضها ترك لى تنفيذه كتعيين الناظرات وبعضها وضع به محضر للعرض على معالى الوزير كمسألة ضم المعاهد ٠

هذا ما يحضرنى الآن كتبته وأرجو أن يكون وافيا بالغرض ٠

(أحمد عبد السلام الكردانى)
١٣ أبريل سنة ١٩٤٣

والواقع أن مراقب البنات عبد السلام الكردانى بك ووكيل الوزارة المساعد شفيق غربال بك اجتمعا مع مستشار الوزارة الفنى عدة مرات ، ولما انتهوا الى رأى عملوا محضرا برأيهم ، وقد وقعه الكردانى بك غربال بك ، وكتب عليه المستشار الفنى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ « أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك » .

وبعد ذلك أعد القرار الوزارى وعرض على ، ولم يكن أحد منهم قد فاتحنى فى هذا الموضوع ، ولم أفاتح أحدا منهم فيه الا بعد عرض القرار ، وعندئذ درست الموضوع ووافقت عليه ، وصدر القرار الذى يشير اليه الكتاب الكاذب فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

وقد وافقت اللجنة العليا على هذا الرأى لما يتحقق من ضبط لادارة هذه المعاهد ومن اقتصاد فى النفقات وفى عـــدد مدرسى المواد الخاصـــة كالتربية وعلم النفس والصحة واللغات ومن تسهيل فى ترتيب النظام الداخلى للطالبات .

وترى اللجنة أن أنسب مكان يضم هذه المعاهد هو مدرسة الأميرة فوزية ببولاق التى تضم فى الوقت الحاضر أحد هذه الأقســـام (معهد التربية البدنيـــة) على أن ننقل مدرسة الأميرة فوزية الى المكان الحالى لمدرسة عباس بالسبتية وعندئذ يسهل نقل تلميذات مدرسة عباس الى مدرسة شبرا القريبة منها أماالقسم الابتدائى بمدرسة الفنون الطرزية الذى كان مزمعا نقله الى مدرسة عباس فيبقى فى مكانه الأصلى ويختار للقسم الراقى بمدرسة الفنون الطرزية بشبرا المكان المناسب من الأمكنة التى ستخلو بضم المعاهد ونقلها كلها الى مكان مدرسة الأميرة فوزية .

التوقيع (أحمد عبد السلام الكردانى) التوقيع (شفيق غربال) .

أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك .

تحريرا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ — المستشار الفنى

طه حسين

وعندما أعلن القرار تضايقت السيدة عائشة اقبـال راشد مديرة معهد التدبير المنزلى ، وأرغت وأزبدت ، ثم ذهبت الى رفعة رئيس الوزراء ، وكان يقيم وقتئذ فى منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد مباشرة ، تشكو اليه وزارة المعارف . ومجمل شكواها أن ضم المعهد الى المعاهد الأخرى قتل له ، وقد رجت من رفعته أن يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعته المعهد فعلا واقتنع برأيها ، وكان ذلك كله بعد صدور القرار ، ثم كلمنى رفعة الرئيس تليفونيا مبلغا اياى شكوى مديرة المعهد ، وناقشنى فى الموضوع طويلا كعادته محاولا

اقناعى بالعدول عن القرار ، فقلت لرفعته ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزارى وليس فى وسعى أن ألغيه وبخاصة لأنى درسته بعد دراستهم واقتنعت فيه برأيهم فسألنى عما اذا كنت قد زرت المعهد من قبل ، فقلت له اننى لم أزره ، فألح على فى زيارته معه ، وحدد لذلك يوم ثلاثاء فى أواخر شهر رمضان ، واتفقنا على أن أمر عليه فى وزارة الخارجية حوالى الساعة الثانية لهذا الغرض ، وقد أخطرت مراقب عام البنات بكل ما وقع ، وطلبت منه أن يعد مذكرة أخرى تفصيلية لاطلاع رفعة الرئيس عليها ، وأن يرافقنا فى هذه الزيارة ٠

وفى يوم الزيارة خشيت أن تقع مشادة بين مديرة المعهد وحضرة المراقب وكنت أعلم أن بينهما شيئا وأنها دائمة الشكوى منه ، فاكتفيت بالمذكرة وقلت له اننى سأتولى الدفاع عن الموضوع بنفسى ، وها هى بين يدى المذكرة التى قدمها الى حضرة المراقب العام فى يوم ٢٩ سبتمبر ، أى بعد صدور القرار بأسبوع ، لاطلاع رفعة الرئيس عليها دفاعا عن نقل المعهد ، وهى مذكرة من ثلاث صفحات كاملات ، ومجملها أن الوزارة منذ أن فرقت الأقسام الفنية بعضها عن بعض تبدت لهـــا عيوب كثيرة يمكن تلافيها اذا ما دبر لها مكان واحد ، وبهذا يمكن الافتصاد فى النفقات والمدرسين والمدرسات ، ويمكن توفير الأماكن لسكنى الطالبـات ، ثم عرضت المذكرة لنفقات معهد التدبير المنزلى فى المكان الذى يقيم فيه ، وما فى هـذه النفقات من البذخ والاسراف والتغـالى فى الأعداد ، مما لا يناسب الروح المطلوب فى تخريج المعلمات ، وأفاضت فى هذا المعنى ضاربة الأمثال على هذا البذخ وضرره بالتعليم ، وبعد أن فصلت المذكرة أسباب الضم والنقل قالت ان هذا الضم قد مكن الوزارة من الاقتصاد فى الميزانية والأمكنة ، بحيث أمكنها أن تنفذ ثلاثة مشروعات على جانب عظيم من الأهمية :

أولا : فتح روضـــة مستقلة بحى الجيزة ، وهو أمر طالما تمنت الوزارة تحقيقه ٠

ثانيا : فتح مدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين تحقيقا لرغبة أهالى ذلك الحى وعلى رأسهم بعض حضرات أعضاء مجلس النواب ٠

ثالثا : فتح مدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة استجابة للاقبال الشديد على هذا النوع الجديد من التعليم ٠

رابعا : فصل القسم الراقى للفنون الطرزية عن القسم الابتدائى لأن مكانهما ضاق بهما فى العام الدراسى الماضى ٠

... وقد أردت التحقق من فكرة الاسراف وضمان الاقتصاد بالالغـاء ، فطلبت من الحسابات بيانا بالنفقات وعدد الطالبات ، فاتضح أن النفقات

تبلغ ثمانية آلاف جنيه فى السنة وأن مجموع ما يتحصل من الطالبات ٢٨٠ جنيها وعدد طالبات المعهد ٩٨ طالبة معظمهن بالمجان ٠

ولما زرت المعهد مع رفعة الرئيس ناقشته وناقشت مديرة المعهد مناقشة اجمالية فى أسباب الضم والنقل ، وكان رفعة الرئيس يلح على فى بقاء المعهد أمام الناظرة والمدرسات ، وكنت بطبيعة الحال معارضا فى هذا الرأى ، وبعد هذه الزيارة كلمنى رفعة الرئيس مرة أخرى فى الموضوع ، فقلت له اننى لو كنت معارضا قبل الآن مرة فسأعارض ألف مرة ، لأن مدرسات المعهد قدمن لى عريضة احتجاج شديدة اللهجة ولابد من معاقبتهن ٠ فضحك رفعة الرئيس وقال : « تصدق بالله هذه العريضة كتبت عندى وباشارة منى » وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، وعلم رفعة الرئيس أن وزارة المعارف لا تعدل عن قرارها ، وانها فى غنى عن المبنى الذى يشغله معهد التربية ، وعندئذ نفاوض مع مالكة المكان فى أن تؤجره له عندما تخليه وزارة المعارف فى شهر أكتوبر ٠

ومما تقدم تتبينون حضراتكم قيمة الكتاب الأسود وكذبه الفاضح المخزى عندما زعم أن الفكرة جاءت من قبل رفعة الرئيس وأن وزارة المعارف أتمت اجراءات الموافقة والاخلاء فى يوم واحد بل فى ساعات معدودات ٠

أما استغلال رفعة الرئيس لهذا الاخلاء وانتفاعه منه بعمل اصلاحات وترميمات والاستيلاء على أثاث مما يقدر بالألوف من الجنيهات فافتراء دنىء وحقيقة الحال أن عقد الايجار ينص فى البند الحادى عشر منه على أن مصلحة المبانى هى وحدها التى تقرر ما اذا كانت الوزارة ملزمة باصلاح المكان أو رمه نتيجة اساءة استعماله ، وهى التى تقرر مقدار النفقات التى تلزم لذلك ، وللوزارة الخيار بين اجراء الرم والاصلاح بنفسها أو اعطاء المؤجر المبلغ الذى تقدره مصلحة المبانى ٠ ولذلك سلمت وزارة المعارف ملف الموضوع لوزارة الأشغال عند اخلاء المكان ، واتفقت مع وزير الأشغال ومع رفعه الرئيس ، من أول أن فكر فى استئجار المكان ، فى أن توزع النفقات بين رفعته والمالكة والوزارة طبقا لشروط العقد ، فلا تحتمل الوزارة الا حصتها بمقتضى العقد ، ورفعته وشأنه مع المالكة فى حصتها ٠ ولما وردنى بيان ببعض النفقات كتبت الى وزير الأشغال فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ خطابا أرجوه فيه توزيع النفقات التى تصرف على المنزل بين المالكة والوزارة ورفعة المستأجر طبقا لنصوص العقد ٠

وقد أحصت وزارة الأشغال قيمة النفقات ووزعتها على مقتضى نصوص العقد فخص رفعة الرئيس منها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليما دفعها بمقتضى شيك لوزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ (تصفيق) ٠

وظاهر من ملف وزارة الأشغال أن الحكومة لم تتحمل الا قيمة ما أتلفته المدرسة وكذلك رفع المعامل وغرف التدبير المنزلى والغسيل والكى وارجاع الحمامات لأصلها واعادة الانارة ورفع الغاز ، وتحمل رفعة الرئيس جميع ما اقتضته الترميمات التى لا تلزم بها الحكومة بمقتضى العقد .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم أن المفترى لم يتورع عن الكذب فى هذا الموضوع أيضا ، شأنه فى جميع الموضوعات الأخرى ، وقد سبق أن شنع فى مجلس كان يضمنا وبعض زملائنا الآخرين على دولة حسين سرى باشا وكان وقتئذ رئيسا للحكومة لأن الحكومة قامت بتعديل واصلاح المنزل الذى يقيم به فى الزمالك بمبالغ طائلة ، وقال انه يعلم سر الموضوع من موظف مسئول من أقربائه ، وحقيقة الحال فى ذلك أن الحكومة أنفقت على المنزل الذى يقيم فيه سرى باشا فى سنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ مبلغا قدره ٣٩٧٣ جنيها و ١٢٩ مليما ليكون منزلا لائقا برئيس الحكومة ، ولما علم المفترى ذلك طعن فى نزاهة دولة سرى باشا على مسمع منى ومن اخوانى ، وقد أرسل اليه دولة سرى باشا من يلومه على ذلك ، وكان رد المفترى « أنا لم أطعن ولا أطعن مطلقا فى نزاهة سرى باشا وكله الا النزاهة » فما باله الآن ، وهو يعلم أن الحكومة لم تتحمل مليما واحدا فى اصلاحات لا تجب عليها لمنزل رفعة النحاس باشا ، يطعن فى نزاهة النحاس ، الا فليعلم المفترى أن صاحب اللسانين كصاحب الوجهين لا يمكن أن يقوم له عذر ، وان أعمته الشهوة والغضب عن الحق والأدب .

وقد جاء فى الكتاب الكاذب أيضا أن رفعة الرئيس استبقى فى الدار ثلاجة ضخمة باهظة الثمن ، كما استبقى بعض ثريات كهربائية وستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات ونقدران بثمن كبير ، وفى ذلك جميعه عمد الكاذب الى اختلاق بعض الوقائع وتشويه الوقائع الأخرى شفاء لأحقاده ، وهو فى الاختلاق والتشويه كاذب كذبا مفضوحا .

أما استبقاء ستارتين ثمينتين فأمر لا حقيقة له أصلا ، وأما باقى الأشياء التى أشار اليها فحقيقة الواقع فيها أن معهد التدبير عندما انتقل وجد أن بعض متعلقات المعهد تتلف بالنقل ، فالثلاجة والثريات مثلا لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج ، وهناك أشياء أخرى لم يذكرها المفترى مثبتة بالحيطان بحيث لو نقلت تركت ثقوبا فيها ووجب ترميمها ودهان الغرف جميعها بالبوية مما يتكلف أكثر من أثمانها ، مثال ذلك مرآة لحوض غسيل ، وأذرعة من نحاس وصينى ، وأحواض زنك ، وسخانة حمام ، وقد رأت مديرة المعهد ومصلحة المبانى ان رفع هذه الأشياء يترتب عليه تلف يتكلف اصلاحه أكثر من ثمنه . ولذلك رئى لمصلحة الحكومة أن تترك فى مكانها على أن تقوم المالكة ورفعة المستأجر

بدفع ثمنها كاملا للحكومة · وفعلا حصل ذلك فجردت هـذه الأشياء وكشف عن أثمانها بما فيها التلاجه والنريتين فظهر أنها بمبلغ ١٦٠ جنيها و ٧٧١ مليما قام رفعة الرئيس بدفعها بمقتضى شيك لمعالى وزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ ·

ومما يذكر فى هذا الشأن أن مديرة المعهد نقلت فيما نقلت فرنا من أفران الكهرباء فلم يمكن استعماله فى المكان الجديد وهو الآن معطل ·

على أن هذا الكذاب المفترى قد نسى أن جميع متعلقات المعهد عهدة لمديرة المعهد ، فاذا خرج شيء منها من ملك الحكومة أصبحت هى الملزمة لا الحكومة ، وهى لا يمكن أن تسكت على ذلك ، ولابد لها من استكمال عهدتها ، والا ألزمت هى بدفع الأثمان ، ومن غير المعقول أن تقبل موظفة مثل هذا الوضع ، وأن تدفع من جيبها مبلغا كبيرا كهذا المبلغ · ولكن المفترى يريد أن يفترى ولا شيء يمكن أن يقف فى سبيله ·

وقد زاد المفترى على ما تقدم أن عملية الاخلاء أو الاجـلاء بالليل والنهار قد تمت على يد جنود من الجيش وضـــابطين مستعينا فى ذلك بسيارات من سيارات النقل الحـكومية ، وظلت السـيارات كمـا ظل المستخدمون تحت أمره حوالى شهر من الزمان ·

وحقيقة الحال أننى طلبت من معالى وزير الدفاع أن تتولى لوريات من لوريات الوزارة نقل أثاث المدارس لأمكنتها الجديدة حتى لا يتعطل افتتاح الدراسة بهـا عن الموعد المقرر ، وذلك أسوة بما قرره مجلس الوزراء من استعمال هذه اللوريات لخدمة الوزارات المختلفة كوزارة التموين مثلا ، ولما فى ذلك من اقتصاد فى النفقات لوزارة المعارف ، اذ أنها بهذه الوسيلة توفر مصاريف النقل ، وقد تفضل معاليه فأجاب هذه الرغبة ، وتولت لوريات وزارة الدفاع نقل الأثاث على ثلاثة أيام ، لا على مدى شهر من الزمان ·

أما أثاث رفعة الرئيس فقد تـولى نقله من منزله محلا على خليل والشنتناوى ، ويمكن لمن يشاء أن يرجع اليهما فى ذلك ·

وقد كتب سعادة اللواء عبد الحميد حافظ باشا وكيل وزارة الدفاع مذكرة بين فيها هذه الحقائق ، ونفى فيها أن لوريات الحكومة نقلت شيئا من الأثاث الخاص برفعة الرئيس ·

وزيادة فى الحيطة استفهمنا من مصلحة النقل الميكانيكى ، فقال لنا مدير هذه المصلحة أن ياور رفعة رئيس الوزراء طلب سيارة ذات مرة من الجراج ، وقد استعملت هذه السيارة فيما بين ٤ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقد أرسل الجراج هذه السيارة أسوة بالمتبع فى مثـل هذه

الأحوال . فسألناه عما استعملت فيه هذه السيارة ، وعن هذه العادة الجارية ، فقدم لنا مذكرة هـذا نصها : « اللوريات المستعملة بالنقل الميكانيكى لوريات مكشوفة ولا تصلح لنقل مفروشات أو موبيليات ثمينة لأنه يخشى من نقلها فى هذه اللوريات أن تتلف وقد جرت العادة بأن بعض رؤساء الوزارات ومعالى الوزراء يطلبون الى جراج الحكومة أن يقوم بنقل شنط أو عفش من المحطة الى منازلهم أو بالعكس أو الى جهات أخرى ومنهم من طلب نقل أدوات أخرى غير ذلك كحدايد وخلافه » .

وتأييدا لكلامه اطلعنا على دفتر الاشارات التليفونية الخاصة بالمدة من ١٩ يناير الى ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ، أى مدة ثلاثة عشر يوما ، فتبين من الدفتر أن رفعة ماهر باشا طلب مثل هذه السيارة ثلاث مرات فى هذه المدة ، وأن أحد وزراء وزارته طلب سيارة لنقل حدايد من الشرابية الى عمارة له كان يقوم بانشائها .

وقد بحثنا عن موعد نقل المدرسة فتبين لنا أن معهد التدبير المنزلى كان فى ذلك الوقت يقوم بالنقل الى المكان الجديد ، وأن هذا الموعد لا يتفق مع موعد نقل أساس رفعة الرئيس الى منزله ، لأن الوزارة لم تخل المنزل الا فى ١٩ أكتوبر ، ولم يبدأ نقل أثاث رفعة الرئيس الا فى أول نوفمبر ، وبخاصة لأن ترميم المنزل لم يبدأ الا بعد نقل المدرسة ، ولا يعقل أن ينقل رفعة الرئيس أثاثه أثناء العمارة . فالسيارة التى طلبت اما أن تكون قد طلبت للمعاونة فى نقل المدرسة ، واما لشئون مصلحية أخرى .

ومن ذلك يتبين لحضرات النواب أن المفترى قد نزل الى أسفل درك فى الافتراء ، ومن سخر الاقدار أن يشـــغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان بمثل هذه السفاسف ، وأن يضطروا الى الرد على صغائر لا تصدر الا عن نفوس صغيرة مريضة فى الوقت الذى يهتم العالم فيه لعظائم الأمور والذى يقتضى من الحكومة والبرلمان جهدا كبيرا فى رعاية مصالح العباد والبلاد » .

ويسأل الأستاذ عمر عمر :

« نسب مكرم باشا الى رفعتكم فى كتاب وزعه أنكم قد غيرتم طريقة معيشتكم وعمدتم الى البذخ والتبذير وظهرت عليكم نعمة الثراء الطارىء ، فمن سيارة يبلغ ثمنها ثلاثة آلاف جنيه نزل عنها لكم المســيو كوتسيكا المليونير ، الى سكن ميناهاوس بمبلغ لا يقل عن ألف جنيه ، الى تأجير مسكن فى جاردن سيتى بخلاف مسكنكم فى مصر الجديدة وما يتكلفه ذلك من نفقات .

وقال ان هذه مجرد أمثال تدل على ما يقتضيه هذا المستوى الجديد في المعيشة من انحراف في طريقة الحكم ·

فهل لرفعتكم أن تردوا على تلك المزاعم بما يضع الأمور في نصابها ويفندها تفنيدا قاطعا حاسما ؟ » ·

يجيب رفعة النحاس باشا ــ مثلا ــ عن موضوع سيارة كوتسيكا بما يلي :

« منذ تولينا الوزارة في فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السيارات التي يقدمها النقل الميكانيكي لرئيس الحكومة عاطلة جميعها تقف في الطريق من وقت الى آخر · ولم تنفع فيها التصليحات الميكانيكية ، فكنا اذن في حاجة ملحة لشراء سيارة جديدة أينما وجدت حتى لا نتعطل أعمالنا ولا تقف بنا مرارا في أثناء سيرنا ···

وفي شهر أبريل سنة ١٩٤٢ حضر الينا مسيو لانيادو وكيل محل ميشيل بناكي وعرض علينا سيارة باكار سوبر ليموزين موديل سنة ١٩٤٢ قائلا ان ثمنها ثلاثة آلاف جنيه ، فأجبته ان مسألة الثمن تنظر الحكومة فيها ، وعرضت أمر هذه السيارة على مجلس الوزراء وكان مكرم باشا اذ ذاك وزيرا للمالية فوافق الوزراء على شرائها وترك تقدير ثمنها للنقل الميكانيكي ···· ثم قلت لوكيل بناكي اني أرغب في شراء سيارة أخرى مثلها تكون خاصة لي ، فأجاب انه لم يرد مع هذه السيارة الا سيارة أخرى مثلها حجزناها للمسيو كونسيكا صهر بناكي ، وهي من نفس الماركة والموديل · فطلبت اليه أن يستفهم من كوتسيكا عما اذا كان يمكنه الاستغناء عنها لأشتريها أنا وبعد أيام قال لي وكيل بناكي ان كوتسيكا وافق على الاستغناء عن السيارة وكانت اذ ذاك في الاسكندرية ثم أحضرها الي ، فأخبرت الوزراء بشأنها ومنهم مكرم باشا ، فنصح الي مكرم باشا أن أتريث في دفع الثمن الى محل بناكي حتى تبت الحكومة في ثمن السيارة الحكومية لأن قواعد الشراء خاضعة لنظام خاص تسير عليه الحكومة · فوافقت على ذلك وأخبرت وكيل المحل أني سأقوم بدفع ثمن سيارتي الخاصة مثلما يتقرر للسيارة الحكومية ·

وقد رأيت جعل السيارة التي وصلت الى أخيرا هي السيارة الحكومية على أن تكون الأولى هي الخاصة بي ، وسجلت ذلك بقلم المرور ، وفي النقل الميكانيكي ·

وبعد ذلك قدم بناكي طلبا الى الحكومة يطلب فيه ثمن سبع سيارات باكار منها السيارة الخاصة برئيس الحكومة وست سيارات أخرى كل واحدة منها ذات خمسة مقاعد مقدرا لها جميعها ١٢ ألفا و ٧٠٠ جنيه ·

وكان الثمن الذى قدره بناكى للسيارة التى أخذتهـا ثلاثة آلاف جنيه . يضاف اليه ٧٥ جنيها ثمن ملحقات بها .

أخذت المفاوضات بين الحكومة وبين محل بناكى شـوطا طويلا فى تقدير الثمن لهذه السيارات السبع ، وقد عرضت الحكومة عليه فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٥٢٨٢ جنيها و ٥٠٠ مليم ثمنا للجمبع ، رفض قبول هذا المبلغ بخطاب فى ٢٥ منه فأمر معالى وزير المواصلات بتأليف لجنة يرأسهـا حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين للنظر فى تقدير الثمن المناسب ، فقررت للسيارات السبع ٧٥٤٠ جنيها ، وأرسـلت الحكومة لمحل بناكى فرق الثمن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٣ الا أنه عاد فأرسل خطابا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ يطلب فيه أن يكون الثمن ٨٠٩٠ جنيها لتسوية هذا الموضوع نهائيا .

فلمـا رأيت الأخذ والرد قد طالا دفعت أنا ثمن السـيارة التى اشتريتها مبلغ ١٥٥٠ جنها وهو الثمن الذى يتناسب مع تقدير اللجنة فى فبراير سنة ١٩٤٣ بايصال تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٤٣ .

ثم أخذ رأى حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين فى الفرق الذى طلبه محل بناكى كصلح للموضوع نهائيا ، فوافق عليه فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ لأن هذه السيارات من نوع فاخر يخرج عن المألوف استعماله فى التجارة العادية ، ودفعت الحكومة للمحل باقى مطلوبه على هذا الأساس فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعـــد أن دفعنا ثمن سيارتنا ، وخلصنا ذمتنـا .

لم يكن فى السيارة الخاصـــة ، ولا فى السيارة الحكومية التى اشتريناها جهاز تكييف للهواء ، يبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ، وليس فيها العجب العجاب ، كما ادعى الكذاب ، صاحب العريضـــة والكتاب ، بل ليس فيها ما يميزها عن غيرها من السيارات الا أن نوافذها تفتح أوتوماتيكيا ولا تتعطل فى الطرقات ، ولكن مثل صاحب الكتاب من تخيل ثم خال ، فغرق فى الكذب والضلال .

أما من أين أتينا بالثمن الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه بل نصف هذا المبلغ زائدا خمسين جنيها فقط ... أما من أين لنا هذا المال الكثير الوفير فاليكم البيـان مفصـــلا ، مستندا الى الوقائع ، مدعما بالمستندات .

كانت السيدة حرمى تملك سـيارة بويك ليموزين ذات سبعة مقاعد تمتـاز عنها ماركة باكار التى اشتريناها ببعض الشىء وبأنها جديدة ، أما السـيارة بويـك فكانت

مستعملة من قبل وكانت نيتنا متجهة الى بيعها لشراء سواها فعرضناها للبيع وجعلنا السيارة باكار لحرمى مكانها ، وتم ذلك النقل فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٣ واستخرجنا رخصة بها فى ذلك التاريخ .

وبيعت السيارة البويك بواسطة محل جورج كنج الى زكى الشناوى بك فى ٢٢ أكتوبر بثمن قدره ١٠٩٥ جنيها و ١٢١ مليما دفعها الينا جورج كنج شيكا على بنك باركليز بالقاهرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقبض فى ٢٨ منه .

وهذا الثمن هو الذى دفعناه فى ثمن السيارة الباكار ولم نتحمل سوى الفرق بين الثمنين الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه ولا الفين بل ولا الفا ، ولكن كان ٤٥٤ جنيها و ٨٧٩ مليما جعلها الغارق فى بحر الضلالات ، ألوفا من الجنيهات كما جعل الثمانين جنيها من قبل فى مسالة الفراء الوفا مؤلفة ليستدل بها على البذخ والثراء ! الا ساء ما اختلق ، وبئس ما به نطق .

وان تحت يدى الآن جميع مستندات هذا الموضوع وأوراقه الرسمية أودعها مكتب مجلسكم الموقر ، لتطلعوا عليها فتتبينوا قيمة الافتراء ، ومبلغ الادعاء !

وسترون من بينها مذكرة من وزارة المواصلات موقعا عليها من وكيلها حضرة صاحب العزة توفيق أحمد بك يتبين منها انه استعراض حالة السيارات المخصصة لخدمة حضرات اصحاب المعالى الوزراء فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ وجد أن هناك مايستدعى تغييره لقدمه ، وبالاتصال بوزارة التموين علم انه يوجد سبع سيارات باكار منها ٦ ذات خمسة مقاعد و ١ ذات سبعة مقاعد لدى التاجر ميشيل بناكى ، فامر معالى وزير المواصلات فى ٢٨ منه باتخاذ الاجراءات نحو الاستيلاء عليها كما طلب من وزارة التموين حجز تلك السيارات ، وقام قسم النقل الميكانيكى باستلامها طبقا للتعليمات الصادرة اليه ، كما يستفاد من هذه المذكرة أيضا التطورات والمفاوضات التى دارت بين المحل وبين الحكومة وما استقر عليه الرأى .

كذلك ترون مذكرة رفعت الى مراقب وزارة التموين

العام فيها تفصيل عن سيارات الركوب التى وردت الى القطر المصرى وأسماء مستورديها والتوزيع الذى تقترحه الوزارة ، ومن هذا العدد ٢٨ سيارة باكار باسم المسيو باناكى ويطلب فيها المراقب العام الموافقة على الافراج عن السيارات المخصصة لمن اشتروها فيما عدا سيارات الباكار الواردة باسم ميشيل بناكى . فاقترح تخصيص ١٩ سيارة منها للسلطات العسكرية البريطانية M.E.S.C. وكان المقرر لها عشرين سيارة و ٦ للسرايات الملكية و ٣ لمحمد طاهر باشا وعلاء الدين مختار بك والسيدة روحية هانم حلمى ، على أن تؤخذ العربة الباقية للسلطات العسكرية البريطانية من الشركة المساهمة للمحاريث ، وبأمر من مكرم باشا أبلغه مدير مكتبه الأستاذ على أمين عدلت المذكرة بأن تركت سيارة للنحاس باشا وهى التى كانت قد عرض أمرها على مجلس الوزراء بحضور مكرم باشا على أن يخصص للسلطات العسكرية البريطانية ١٨سيارة بدلا من ١٩ وتعطى لها العربتان الباقيتان من الشركة المساهمة للمحاريث وصححت المذكرة بذلك ووقعها مكرم باشا بامضائه .

وكذلك ترون مذكرة أخرى من وزارة التموين تتلخص فى أن الوزارة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ استولت على ثمان وعشرين سيارة باكار موديل سنة ١٩٤٢ واردة من الولايات المتحدة باسم المسيو ميشيل بناكى على الباخرة « ستاراف الكسندريا » وسلمت الى المستورد بعد أن تعهد بالا يتصرف فيها الا باذن من وزارة التموين .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ تقدم المحل الى الوزارة يطلب الترخيص له بتسليم ٦ سيارات للركائب الملكية فوافقت الوزارة على ذلك وكلفته الاحتفاظ بالباقى .

وبعد ذلك تقدم بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع سيارة لكل من سعادة محمد طاهر باشا وعلاء الدين مختار بك والسيدة روحية حلمى . ووافق على ذلك معالى وزير المالية باعتباره وزيرا للتموين فى ١٥ أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٤٢ وتلا ذلك تقدم المحل بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع بعض السيارات لأشخاص عينهم ومن بينهم المسيو كوتسيكا ، فرفعت مذكرة تضمنت بيان ما وزع

من هذه السيارات ومقترحات المستورد بتوزيع عدد آخر منها ، وكان بيانها كالآتى :

٦ للسرايات الملكيـة
١ محمد طاهر باشـا
١ علاء الدين مختار بك
١ السيدة روحية هانم حلمى
٩

وسلمت سيارة عاشرة لرفعة النحاس باشا بناء على تعليمات من سعادة مكرم باشا بواسطة مدير مكتبه ٠

ولما عرض هذا الموضوع على مكرم باشا بوصفه وزيرا للتموين فى ٤ مايو سنة ١٩٤٢ رفض مقترحات المستورد ومن بينها الترخيص ببيع سيارة للمسيو كوتسيكا (يلاحظ أن السيارة المذكورة لم تكن سيارتنا بل سيارة صغيرة ذات مقعدين اثنين) ٠

وجاء فى هذه المذكرة ما يأتى نصه :

« ومن ذلك يتبين أن لا علاقة لمحل كوتسيكا مطلقا بالسيارة التى تسلمها رفعة النحاس باشا ـ وأن الموضوع لا يتعدى أن محل بناكى طلب الترخيص له ببيع احدى السيارات المستولى عليها لمحل كوتسيكا ضمن طلبات أخرى ورفض ذلك سعادة مكرم باشا ، فلم تكن هناك سيارة لمسيو كوتسيكا ليتصرف فيها بالبيع أم بالتنازل » ٠

اذن تعلمون حضراتكم من هذا البيان الرسمى أننى عندما حضر الى وكيل محل بناكى وتحدثت معه فى شأن السيارتين لم أكن أعلم أن هناك استيلاء على سيارات محل بناكى ، ولا أن محل بناكى كان يملك حجز سيارة لكوتسيكا أو لا يملك ٠ ولقد تبين لكم من هذا البيان أنه انما كان فى انتظار الترخيص له ببيعها اليه ، شأنه فى ذلك شأن كل مشتر : اما أن يقبل طلبه أو يرفض ، وقد رفض ضمن المرفوضين ٠

واذن ضل صاحب الكتاب وغوى ، حينما كذب وافترى ، قائلا ان للسيارة الحكومية **أختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا وان كوتسيكا قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء وتنازل فعلا عن شراء السيارة ٠**

فها هى ذى الوقائع الرسمية تدحض مفترياته ، وها هو ذا مكرم وزير التموين ، يكذب « مكرم » أكذب الكاذبين !!

يعيب علينا صاحب الكتاب أننا أقمنا فى مينا هاوس مدة من الزمن للاستروواح والاستجمام ، ويعتبر هـــذه الاقامة ثراء طارئا ، وبذخا غير مألوف ، كأنما كانت سكنانا فى مينا هاوس حدثا جديدا علينا ، أو أمرا لم نتعود عليه من قبل ، وكأن رياستنا للحكومة هى التى جلبت لنا هذا المسكن الفاخـــر ، وأظهرتنـــا بهذا المظهر النـــادر . ما أكثر بهتانه ، وأكثر نسيانه ؟!

ألم يفكر قبل أن يسود ويسيطر ، أن اقامتنا فى مينا هاوس أو فى غيرها من الفنادق الكبرى فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو فى غيرهما من بلاد الصعيد ومصايف القطر المصرى ومشاتيه وأوروبا ــ ليست بنت عام ولا عامين وانما هى حياتنا تعودناها ونظمناها طبقا لدواعى راحتنا وانتجاعا لصحتنا ، وأننا نعيش هذه العيشة على قدر طاقتنا .

أو لا يذكر الكتاب الأشر أننا طالما أقمنا شهور الصيف كلها فى جناح خاص بفندق سان استفانو بالاسكندرية قبل زواجنا ، وكان هو يسكن فى حجرة الى جانبنا ، ولم نكن اذ ذاك فى الحكومة ، ولا حاكمين ؟

وماذا يقول ، أو يقول شيطانه فى اقامتنا بمينا هاوس فى سنة ١٩٤٠ وفى رأس البر والاسكندرية وبور سعيد والأقصر وأسوان ومصايف أوروبا ، ونزولنا فى الفنادق اللائقة بكرامتنا وظهورنا بالمظهر المتناسب مع حالتنا ، لا مقترين على أنفسنا ، بل محترمين مركزنا ، مراعين صحتنا .

وهل كنا اذ ذاك وهو معنا يرى مبلغ ما ننفقه ومقدار ما نتكلفه ؟ هل كنا اذ ذاك فى الحكم نستغله ؟ ولدينا البأس والسلطان نستعمله ؟ أم كنا أطهارا أعفاء ، لا ننظر الى الحرام ، بل نعيش من الحلال ، يبارك الله لنا فيه ويظللنا بعميم ستره ووافر بره .

على أن اقامتنا فى مينا هاوس فى المرة التى يشير اليها فى كتابه كانت لاعتبارات صحية وكان بدارنا فى مصر الجديدة عمارة .

ولقد أقمنا فى مينا هاوس أربعة وتسعين يوما لم تكلفنا ألف جنيه وتزيد كما ادعى الكذاب ، ولكن جميع ما دفعناه فى هذه المدة كلها هو مبلغ ٣٢٣ جنيها و ٣١٥ مليما ، منه أربعون جنيها دفعناها للخدمة .

ومن الايصال الذى نودعه وتاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٤٢ يتبين لكم صحة ما نقول . ولعلنى لست فى حاجة الى أن أوجه أنظار حضراتكم الى أن هذا المبلغ لا يصل الى مصاريفنا العادية ونحن فى دارنا !!!

لكنه معذور ، فهو كظيم مقهور ، صعقته الواقعة ، فتهوش فكره واختل توازنه !

لقد عرض نفسه على كل سوق ، وفى كل جهة ، فباء بصفقة المغبون .

وهل ينسى أحد الماضى القريب حيث كانت جيوش المحور على الحدود المصرية ، ورأى بقصر نظره أن بارقة من أمل برقت وأن سرابا خداعا لمع فسرعان ما شمر عن ساعد الجد هو ومن على شاكلته ، وقام بستجوب الحكومة فى هذا المجلس عن التفريط فى حقوق البلاد ، والتقصير فى الدفاع عن البلاد فى ذلك الوقت الحرج الذى كنا ندافع فيه عن حقوق بلادنا والعمل على صيانة حياتنا الدستورية ، حتى اذا ما أخفق ظنه ، وخاب رجاؤه وابتعد الخطر عن الوطن فكر فى طريق آخر وأسلوب آخر يحارب به الوفد فى نزاهته ، فلم يجد الا أن يفترى على رئيس الوفد ويطعن فى أمانته ويلطخ صفحات سوداء فيمن كانوا بالأمس له زملاء ، لعله بذلك يشفى حقده الدفين . أو يفرج عن غيظه الكمين ، ولكن العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير ، وقد خاب من حمل ظلما .

وانه ليملأ نفسى أسفا وألما أن ينزل هذا الانسان الى مستوى لا يليق بكرامة الانسان . فبدل أن يتقدم فى جرأة الشجاع وكرامة الرجل الى النضال ــ نضال الرجال للرجال ــ ينحط الى درك سحيق ، فيحارب سيدة شريفة طاهرة ، يطعنها فى الظلام ، طعنات الرعديد الجبان (تصفيق) . ولكن لاعجب فتلك خلته ، وهذه خصلته ، ولن ينال من مصطفى النحاس ، ولا من حرم مصطفى النحاس ، الا كما ينال عابث من جبل أشم ، أو بحر خضم .

وليس يضيرنا أن يطعن كذاب فينا ، فهذا كتابنا فى أيدينا ، ينطق عنا بالحق : اننا الأبرار الأطهار ، لا تصل الينا دنايا الكذبة الفجار .

يتحدث المختلق المضطرب عن سكنانا فى منزل بجاردن سيتى ايجاره الشهرى خمسون جنيها ، وأننا أثثناه بالأثاث الفاخر ، والرياش النادر ، وأن هذا مظهر من مظاهر الثراء الوفير ، والغنى الكثير .

ولو كان غير صاحب الكتاب قالها أو ادعاها لالتمسنا له عذرا لأنه لايعرف داخليتنا ، ولم ير من قبل أثاثنا ولا رياشنا . ولكن مكرم الكذاب الذى رأى كل هذا وعرفه ، بل هو الذى فكر حينما رأى اشتداد الغارات على المدن فأشار علينا أن نهاجر الى جهة أمينة لا تغشاها غارات ولا قنابل . وكلما فكرنا فى بلد لاح لنا منه الخوف والفرق لاحتمال أن تقع غارة ، وهو لا يطيق صوت الزمارة .

وأخيرا فكرنا فى الهجرة الى كفر عشما عند الشيخ المحترم حسن شعير بك خال حرمنا ، وسرعان ما رحب بالفكرة ، واستعد للهجرة .

وفاجأنا ، وما كنا رتبنا أنفسنا ولا نظمنا أمرنا ، وأخذ يلح ويلحف ويتعجل بالسفر • فاتصلنا بحسن بك ورجوناه أن يعد جناحا خاصـــا لضيافة مكرم باشا الى جانب الجناح الذى سيعد لنا وما لبث أن سبقنا بمدة قصيرة الى كفر عشما وكنا قد أعددنا أثاثنا ورياشنا فسبقتنا الى هناك ، ورآها مكرم وعرفها بل انتفع مدة اقامته ضيفا علينا بجزء منها وكان يرى كيف كانت معيشتنا هناك ، وكيف كنا نقيم المآدب للزائرين العديدين فى كل أسبوع بل فى معظم الأيام ، وكنا دائما على اســتعداد لهذه المفاجآت السارة لنا • وما كان يدور بخلدنا أنها تكمده فتوغر صدره وتحز فيه ، ولما أن تركنا كفر عشما كنا نتنقل بين المصـايف والمشاتى وننزل فى فنادقها الكبرى الى أن حضرنا الى القاهرة فنزلنـــا فى فندق مينا هاوس ، لأن بيتنـــا لم يكن معدا لنزولنا بعـد أن نقل أثاثه الى كفر عشما •

ولما أن قررنا العودة نهائيا الى القاهرة أعدنا أثاثنا من كفر عشما الى منزلنا بمصر الجديدة ، ونظرا لاستحداث بعض حجر فيه جددنا بعض الأثاث اللائق بنا • وما كنا فى هذه الأيام حكاما ولا كانت هناك مظنة أن نكون حكاما !!

أما عن منزل جاردن سيتى وتأجيره لنـا ، فان لذلك قصـــة قد سمعتموها تفصيليا من زميلى وزير المعارف حين أجاب عن السؤال الخاص بذلك أول أمس فلا داعى للافاضة فيها ، ولكن لا بأس من أن أذكر لكم طرفا منها •

ذات يوم حضرت الينا مديرة المعهد الذى كان يشغل هذه الدار ورجتنا أن نتوسط لدى معالى وزير المعارف فى ابقاء المعهد فيها ، وطلبت الينا زيارته • ولما زرناه أعجبت به حقا ، وأظهرت دهشتى كيف تفكر وزارة المعارف فى اخلاء معهد كهذا • وفعلا رجوت معاليه كما سمعتم منه أن يعيد النظر فى هذا الأمر وطلبت اليه أن يزور المعهد بصحبتى فانه عندما يراه لا شك سيعدل عن فكرة النقـــل ، وتحدد للزيارة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وفى أثناء الزيارة أوعزت الى مدرسى المعهـد ومدرساته أن يقدموا تظلما كتابيا من هذا النقل الى الوزير •

ولكن الوزير غضب من التظلم الذى وصل اليه وانتوى مجـازاة موقعيه فكلمته بهذا الشأن ، راجيا عدم معاقبتهم لأنى أنا الذى أوعزت اليهم بذلك • ثم كررت له رجائى أن يبقى المعهد فى مكانه فلم يقبل وقال ان النقل قد تقرر من قبل توليه الوزارة وان من المصلحة العـامة توحيد المعاهد المتماثلة فى مكان واحد •

ولما أخفق سعي وأخطرت وزارة المعارف مالكة المنزل بخطاب في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بفسخ عقد الايجار المحـــرر بينهما ابتـــداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وكتبت المالكة الى الوزارة تطلب اليها تسليم الفيلا ومحتوياتها المبينة بالعقد وبالقائمة الملحقـة به في ١١ أكتـــوبر سنة ١٩٤٢ على ان يكون ذلك بالحالة الجيدة التي تم التسليم بها وطبقا لما هو مشترط في العقد ٠٠ بعد ذلك كله اتفقت مع المالكة على استئجار الفيلا لسكنى وتحرر بيني وبينها عقد ايجار مؤرخ ٣ أكتـــوبر ســـــنة ١٩٤٢ على أن يبدأ التنفيذ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بالأجرة التي كانت تستأجر بها الوزارة وهي مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا ٠ واتفقنـــا على أن تدفع الثلاثة الشهور الأولى للعقد دفعة واحدة عنـــد تسليم الفيلا ، ثم يصير الدفع مقدما شهرا بشهر ٠

ولما حان موعد استلام الفيلا لم تكن قد تمت اعادتهـــا الى الحالة الأولى ولكنا اضطررنا الى اســـتلامها طبقا لارتباطنـــا بالعقد بينما كانت الاصلاحات تجرى فيهـــا بمعرفة الوزارة بنـــاء على طلب المالكة وتنفيذا للشروط المحررة بينهما ٠

وقد استدعى الاصـــلاح ترميمات وتعـــديلات ألزمت بهـــا المالكة والمســـتأجر معا فدفعت قيمتها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليما بتحويل مني على بنك مصر نمرة ج ٨٦٥٠٠٢ الى معالي وزير الأشغال في ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ ٠ كذلك تركت بالفيلا بعض أشياء من مخلفات المعهد مستعملة وقديمة استحال على المعهد نقلها فدفعت ثمنها حسب تكاليفها ولو أنها لم تكن تساوي هذا الثمن لمرور وقت طويل عليها وسبق استعمالها سنين عديدة ٠ وقد بلغ ثمنها ١٦٠ جنيها و ٧٧١ مليما دفعتـــه بتحويل مني كذلك على بنك مصر الى معالي وزير الأشـــغال في نفس التـــاريخ بنمرة ج ٨٦٥٠٠٤

أما من أين لنا ايجار هذا المنزل الجديد ونحن نستأجر منزلا آخر بمصر الجديدة كما يقول صاحب الكتاب ٠٠ فاستمعوا ثم احكموا ٠

لكي نستطيع أن ندفع ايجار المنزل الجديد الذي يدعون علينـــا زورا وبهتانا ما يدعون ، اضطررنا الى أن نعيد تأثيث منزلنا في مصر الجديدة ببعض الفائض لدينا من الأثاث مضافا اليه قليل غيره ، وأجرناه الى من يستخدمه لسكنى ضباط الحلفاء بأجر مناسب ، لنستطيع القيام بدفع ايجار المنزلين ، ولتظل عيشتنا في مستواها الطبيعي ٠

أما ما يتحدث به صاحب الكتاب عن دارنا في الاسكندرية ، وتولينا نظارة الأوقاف وبيع منزل سمنود ، وغير ذلك من مفترياته علينا وعلى

ذوينا ومن تربطهم صلة المصاهرة بنا • فسيأتى تفصيل ذلك عند الرد على الأسئلة والاستجوابات الموجهة الينا بشأنها طبقا للطريقة المرسومة فى الدستور الذى هو عماد الديموقراطية ، والحد الفاصل بينها وبين الديكتاتورية سافرة كانت أو مقنعة •

تلك الطريقة التى بها دون غيرها توضع الأمور المتصلة بمثل هذه المناورات السياسية فى نصابها من أقصر طريق ، وفى أقرب وقت ، حتى لا تتعطل شؤون الدولة الهامة زمانا طويلا ، فيلزم كل رجل سياسى طائره ، ويعرف مستقره ومصيره ، وبذلك تستقر الأمور وينصرف الناس جميعا الى العمل المجدى ، بدل هذا الصغار المخزى ، وبخاصة فى الظروف الدقيقة التى تحيط بالعالم أجمع ، سواء المكتوون مباشرة بنيران هذه الحرب المفجعة ، أو من يكتوون بمصائبها وأوجاعها ومقتضياتها ولو كانوا بعيدين عنها ، حتى يقضى الله بالخروج منها بسلام دائم ، وعدل شامل ، وتعمير عميم •

لقد اضطررت الى أن أكشف عن أسرار حياتنا ، وطريقة معيشتنا ، وتكميل نفقاتنا من طريق حلال مشروع ، حتى لا يأتى متجر بالكذب كمكرم المفترى على الله وعلى الناس ، فيقول « كيف يعيش مصطفى النحاس » ؟

هذا بعض ما افتراه مكرم عبيد مخترع الاباطيل ، ملفق الأضاليل ، على مصطفى النحاس ، وحرم مصطفى النحاس ، وآلهما وذويهما •• وقد رأيتم الآن مما تلى عليكم من الوقائع المدعمة بالأسانيد والمستندات ، المعتمدة على الأرقام والتواريخ • ان هذا المفترى قد أمعن فى الاختراع امعانا ، وافتن فى الكذب افتنانا ، ناسيا أنه مهما صال فى خلق الأكاذيب ، وجال فى الدس والألاعيب ، فان حبل الكذب قصير ، وان ضياء الحق ساطع منير ، تغشى منه الابصار الخاسئة ، وتنقشع أمامه ظلمات القلوب الحاقدة ، متجاهلا أن فى الرؤوس عقولا ، وأن فى الناس ادراكا ، يميز بين الخبيث والطيب ، ويزن بين الرجل العف ، والرجل القلب ، (تصفيق) •• وانه ان فر من ميدان البرلمان ، وتستر وراء الظلام ، فانا له بالمرصاد ، نكشف عن دخيلته ، ونعلن عن خبيث طويته ، حتى يزداد الناس من أمره علما فوق ما يعلمون (تصفيق) •

لقد افترى علينا فى مسألة الفراء ، وجعل أقل من مائة جنيه مئات بل ألوفا ، ثم أمعن فى الافتراء ، فاتهمنا بأننا نستغل الدولة لمصالحنا ومصالح أهلنا وذوينا •• ثم لم يكن له من ضميره وازع ، ولا من الوقائع الملموسة رادع فراح يتساءل : كيف يعيش النحاس عيشة البذخ والترف

الا أن يكون أثرى من غير طريق الشرف ٠٠ ألا ساء ما به كذب ، وسحقا لما خطت يمينه وكتب ٠

مكرم عبيد ٠٠ يتساءل الآن كيف يعيش النحاس هذه العيشة ، ناسيا أو متناسيا ، جاهلا أو متجاهلا ، أن حياة النحاس المعيشية هى هى لم تتغير وأنه يحيا فى غير الحكم وفى الحكم حياة تتناسب مع مكانتـــه ومركزه ، بقدر ما تسمح به حالته ، والستر من الله الرحمن الرحيم ، والفضيحة والخزى على الشيطان الرجيم ٠

لقد نسى البائس غير الموفق أنه طالما صحبنا فى رحلاتنا فى داخل البلاد وخارجها ، كما صحبنا غيره ورآنا ، واننا كنا نحيا حياتنا كما هى الآن ، ولم نكن اذ ذاك حكاما ولا متوقعا أن نكون حكاما ، ولكنا نعيش بالحلال من مالنـــا ، وبالمشروع من كدنا وتفكيرنا ، لا بوسائل غير مشروعة ، ولا بأساليب غير شريفة ٠

وننتقل الى حكاية الأوقاف « والتنظر » على الأوقاف ٠

●●●

الفصل الرابع

حكاية وقف البدراوى ووقف السيد عبد العال وحكايات بيع النحاس باشا منزله بسمنود

وقد وجه الأستاذ عمر عمر سؤالا الى النحاس باشا بخصوص ما جاء فى الكتاب الأسود عن بيع النحاس باشا منزله بسمنود لوقف السيد عبد العال الذى يتنظر عليه مستغلا فى ذلك نفوذه الحكومى ٠

ويكون من بين ما جاء فى رد النحاس باشا على سؤال الأستاذ عمر عمر ما يلى :

أما بصدد بيع منزلى بسمنود وعلاقته ببيع منزل الوقف وما حشاه كاتب العريضة بالمفتريات وتشويه الوقائع وتحريفها ، وخلق ما استطاع خلقه منها ، فليس لدى ما يفند هذه الادعاءات ولا يدحض تلك المفتريات أكثر من الرجوع الى المستندات بل الى الوقائع الصحيحة ملخصة من التاريخ ومن نفس المستندات ٠

لقد اجترأ مكرم عبيد على كل شىء وادعى العلم بكل شىء ، حتى ليتحدث بلهجة العارف دخائل الأمور ، ثم لا يلبث أن يقيم البرهان من تناقضه واضطرابه على جهله بالأوليات ، فضلا عن انكاره المحسوسات ٠

لقد نال تنظرنا على الأوقاف وبيع منزلنا بسمنود لوقف السيد بك عبد العال من كتابه الأسود نصيب الأسد ، فاخذ يحبر ويسطر ، ويطول ويكرر ، ويقول وتشاء المصادفات العجيبة ان تبدأ الخطوة الأولى التى أدت الى صفقة بيع منزل

رفعته للوقف الذى هو ناظر فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة على البحر الأعظم بسمنود وقد أرصد عليها الواقف مبلغا كبيرا وأن العمارة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعلق على هذا بقوله ، اذن فقد نزعت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنا سخيا مبلغ ينوف على خمسة آلاف جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا ٠

يا للاجتراء على الافتراء ، بل يا للمقدرة على الفجر فى الادعاء ؟

استمعوا حضراتكم الى الوقائع بلا تزويق ولا طلاء ٠

فى ٦ مايو سنة ١٩٣٧ صدر العدد ٣٨ من الوقائع المصرية وبه المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ باعتبار انشاء كوبرى على فرع النيل الشرقى بمديرية الغربية من المنافع العامة وبنزع ملكية الأراضى اللازمة لذلك ومعه كشف ببيان الأراضى وما عليها من المبانى التى تقرر نزع ملكيتها لانشاء مدخل كوبرى سمنود مشروع رقم ٤٣٣٨ ، ومنه يتبين أن الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية ما أدخل فى هذا المشروع من وقف السيد بك عبد العال كانت متخذة فعلا وقت تولى حضرة عبد المعطى افندى حسين الأعصر ناظرا على الوقف فى سنة ١٩٣٦ لا فى مدة مصطفى النحاس ٠

ووصلت الى نهايتها قبل أن اتنظر على الوقف فى سنة ١٩٣٧ ولم يستجد عليها شىء حتى أعلن المرسوم فلم يشعر الذين اتخذوا اجراءات نزع الملكية بأن الناظر قد تغير فأعلنوا عبد المعطى الأعصر أفندى بنسخة من المرسوم المشار اليه ٠ وتقدم ضمن ما تقدم من مستندات عدد الوقائع المصرية الذى ذكرناه لعله يدحض الكذاب فيما أفك به وادعاه ٠

ثم يخلط بين التناقض والكذب مرة أخرى ، اذ يقول فى موضع من العريضة ان المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بدر حمودة الاعصر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، ويذكر فى موضع آخر ان هنالك

مستحقين آخرين لم يؤخذ رايهم فى بيع المنزل كطلب المحكمة مع أنهم منتفعون من الوقف •

ولعل فى تناقضه واضطرابه أبلغ رد على افترائه •

لقد غرق البائس فى بحر من الخيال ، أو ان شئتم فى بحر من الخبال ، حينما أخذ يتخيل فجمح به شيطانه وأوحى اليه : أن لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة التى يعترف بأنه كان مزمعا اقامة بناء سراى عليها الى آخر ما جاد به خياله الذى نشهد أنه خصب كل الخصوبة فى خلق الأكاذيب ، فياض كل الافاضة فى حبك الألاعيب •

لماذا لم يبن النحاس باشا سرايا للوقف ؟؟

اسمعوا حضراتكم منطق المستندات ، بدل منطق الخيالات •

فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ تقدمنا الى محكمة طنطا الكلية الشرعية ــ بعد أن تمت عملية هدم سراى الوقف ، وأعددنا العدة لتحضير مشروع البناء وما اقتضى ذلك من شراء منازل أخرى بجوار الفضاء الباقى ليصلح المجموع لبناء السراى المشروطة فى كتاب الوقف ــ تقدمنا بطلب الاذن بانشاء سراى للوقف على الأرض الباقية من أرض سراى المرحوم الواقف والاذن بشراء سبعة منازل مجاورة لها ، وقد جاء فى هذا الطلب أن ناظر الوقف أحرص الناس على مصلحة الوقف ومستحقيه وهو لم يأل جهدا فى البحث عن مكان يبنى عليه سرايا للوقف بدل السراى التى هدمت ، مراعيا انتقاء مكان يكون مجاورا للمكان الذى كانت عليه السراى التى أزيلت تحقيقا لرغبة الواقف • وقد نظر هذا الطلب بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فى المادة رقم ٣٠٣ سنة ١٩٣٧ ــ ١٩٣٨ وفيها رأت الهيئة ندب قومسيون الأوقاف لمعاينة المنازل المراد شراؤها بجهة الوقف وأجلت المادة لجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم الى جلسة أول يناير سنة ١٩٣٩ لعدم ورود المعاينات ، واستعجلتها •

وفى هذه الجلسة قال وكيل رفعة الناظر ان وزارة الأوقاف تتعمد تعطيل مصلحة الوقف لأن المادة أجلت مرتين لتنفيذ المعاينة ، وأطلب الى الهيئة اما سحب المأمورية منها

أو أن تعتبر هذا آخر تأجيل • وتقرر التأجيل لجلسة ٥فبراير سنة ١٩٣٩ والتحرير الى وزارة الأوقاف باستعجال المعاينة مع اخبارها بأنه سبق التأجيل لذلك • لكن المعاينة لم ترد فى هذه الجلسة أيضا فتأجلت المادة مرة رابعة لجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ وجاء في محضرها أن الهيئة اطلعت على كتاب وزارة الأوقاف رقم ٤٢٤١ المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ المتضمن طلب ارجاء النظر فى هذه المادة ريثما تتم المعاينة المطلوبة وقال وكيل رفعة الناظر سبق أن ذكرت بمحضر هذه المادة أن وزارة الأوقاف تعمل على تعطيل السير فيها والقانون صريح فى أنه اذا تأخر المهندس أو الخبير أكثر من ثلاث مرات تؤخذ منه المامورية وتحال على غيره •

ورأت الهيئة مخابرة وزارة الأوقاف لسرعة عمل المعاينة المطلوبة أو رد المامورية لامكان ندب من يقوم بها ممن سواها من الخبراء وأجلت المادة لجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، وفى هذه الجلسة ورد كتاب الوزارة رقم ٤٦٦٨ المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ومعه محضر المعاينة المرافق له المتضمن أثمان المنازل المرغوب شراؤها لوقف المرحوم السيد بك عبد العال وعددها سبعة وقرر وكيل رفعة الناظر أن رفعة ناظر الوقف سيرجع الى الملاك الراغبين فى البيع وستفيد المحكمة بعد ذلك فأجلت المادة لجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٣٩ (وقد اتضح أن الأثمان التى قدرها القومسيون زهيدة جدا لم يقبل أصحاب المنازل البيع بها) • وبجلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٩ تقدمنا بالاقرارات التى يرغب أصحاب المنازل البيع بها فرأت الهيئة مخابرة جهة الادارة لاستحضار مالكى المنازل المجاورة لأرض السراى المطلوب شراؤها وأخذ رأيهم فيما قدموه لوكيل رفعة الناظر من الخطابات الدالة على عدم رغبتهم فى البيع بالثمن الذى قدرته وزارة الأوقاف بواسطة قومسيونها وعرض الأوراق المذكورة عليهم وأجلت المادة لجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٣٩ وفيها أجلت اداريا لجلسة ١٢ يونيه ١٩٣٩ التى قرر فيها وكيل رفعة الناظر أن رغبة رفعته فى شراء سبعة المنازل المجاورة للجزء الباقى من سراى الوقف التى هدمت هو تحقيق غرض الواقف من جعل السراى على البحر الأعظم وأن التقدير الذى قدرته وزارة الأوقاف اذا ضم اليه موقف الوزارة فى هذه المادة تبين أنها تريد تعطيل شرط الواقف •

وبما أن أصحاب المنازل لم يقبلوا بيع منازلهم بالثمن الذى قدرته الوزارة فالتمس من المحكمة ندب من تثق به لاعادة معاينة هذه المنازل وتحديد ثمنها مع سؤال وزارة الأشغال عن ثمن المتر فى المنازل التى آخذت لمشروع الكوبرى حتى يظهر للمحكمة بجلاء القيمة الحقيقية للمنازل . والذى حدا برفعة موكلى الى تقديم هذا الطلب هو تنفيذ شرط الواقف ورأت الهيئة مخابرة وزارة الأشغال للاستفهام منها عن ثمن المتر من الأرض المجاورة لمشروع كوبرى سمنود والتى أخذتها الوزارة فى هذا المشروع وثمن المتر من البناء وأجلت المادة لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة الأشغال المتضمن أن وزارة المواصلات هى الجهة المختصة بالنظر فى جميع الاجراءات المتعلقة ببناء كوبرى سمنود فتطلب المعلومات منها . وفى هذه الجلسة صمم وكيل رفعة الناظر على طلب موكله وأجلت المادة لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لمخابرة وزارة المواصلات وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة المواصلات المتضمن أن مصلحة المساحة التفصيلية هى المختصة بالموضوع المستفهم عنه .

ورأت الهيئة مخابرتها وتأجيل المادة لجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وفيها قررت الهيئة تأجيل المادة لجلسة ٧ يناير سنة ١٩٤٠ لمفاوضة أصحاب الأملاك المراد شراؤها وفيها قال وكيل رفعة الناظر انه امتثالا لقرار المحكمة فى الجلسة الماضية قد فاوض المالكين للسبعة المنازل المجاورة للقطعة الباقية من سراى الوقف فورد من بعضهم ثلاثة اقرارات أقدمها لعدالة المحكمة . ولما كان الطلب المقدم يتضمن أمرين الأول الاذن بانشاء سراى للوقف على الأرض الفضاء الباقية والأرض المحكرة من وقف أبى عنبة ، والثانى شراء سبعة منازل ، فيرى رفعة الناظر وللمحكمة الرأى الأعلى حرصا على مصلحة الوقف وتنفيذا لشرط الواقف أن تتخذ المحكمة الاجراءات بندب من تثق به لعمل رسم على أرض السراى التى نوهت عنها وصرف النظر مؤقتا عن سبعة المنازل حتى لا يضيع الوقت ويمكن الانتفاع بمال البدل . ولكن الهيئة قررت فى هذه الجلسة الموافقة على عدم انشاء السراى الآن للأسباب التى وردت فى قرارها ، ومنها أنه لا توجد ضرورة ملحة تدعو لاجابة الطلب فى هذا الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة

مواد البناء الى ضعف ما كانت عليه من قبل وانه لا مصلحة للوقف ومستحقيه فى الاسراع بانشاء السراى فى هذه الظروف الحاضرة بل المصلحة فى تاخير انشائها ريثما تعود قيم الأشياء الى حالتها الطبيعية •

ولم تكتف حرم الواقف بهذا القرار بل استأنفته امام المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٠ وحدد لنظره جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٠ ونظرا لعدم اعلانه قررت المحكمة تأجيل المادة لجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ وفيها فوض وكيل رفعة الناظر الرأى للمحكمة فيما تراه وتأجلت المادة لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٠ وفيها قرر الحاضر عن المستأنفة التنازل عن الاستئناف فقبلت المحكمة تنازله •

والذى حدا بالمستأنفة الى هذا التنازل هو يأسها من الاذن ببناء السراى وبخاصة بعد اطراد ارتفاع الأسعار بل وتعذر الحصول على معظم مواد البناء الممتازة اللائقة لبناء سراى كهذه ، فاتجهت بنظرها الى السعى فى شراء غيرها •

هذه هى الأدوار ، بل هى الأطوار البعيدة المدى التى مرت على طلب انشاء سراى للوقف بدل التى هدمت ، ومنها يتبين بجلاء لا غموض فيه ، ووضوح لا شبهة فيه ، أننا لم نتوان لحظة ، ولم نضيع فرصة فى طلب الاذن بانشاء سراى للواقف تنفيذا لشرطه وكنا نتعجل الفصل مرارا ، ونلح ونكرر على هيئة التصرفات أن تبت فى هذا الطلب آملين الموافقة عليه لتنفيذ شرط الواقف قبل أن تنشب الحرب وترتفع الأسعار ويتعذر الحصول على مواد البناء •

ولعل فيما تلوته على مسامعكم من النصوص الرسمية مأخوذة من محاضرها الرسمية ، حجرا يلقمه ذلك الأفاك المدعى ، فلا يتساءل بعد الآن لماذا لم يبن النحاس ناظر الوقف على الأرض الموقوفة ؟

أما قصة بيع منزل للوقف ، فهى قصة يضطرنى ذكرها الى أن أعود بكم الى ماض بعيد ، وتاريخ تليد ، يجرنى اليه افتراء المفترى ، وادعاء المدعى •

ترجع ملكيتى لمنزل سمنود الذى قام له مكرم وقعد ، وهبط من أجله وصعد ، الى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ فقد باعه لى المغفور له والدى فى هذا التاريخ بعقد مسجل فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ١٧ فبراير سنة

١٩١٤ عند ما بدىء الترشيح للجمعية التشريعية ، وفكرت فى أن أتقدم مرشحا وكان من شروط الترشيح أن يكون للمرشح ملك فى الدائرة التى يتقدم عنها .

وظل هذا المنزل مملوكا لى ، حتى اذا ما انتقل المغفور له والدى الى جوار ربه فى سنة ١٩٢٠ ولحقت به المرحومة والدتى فى سنة ١٩٢٨ حرر عقد قسمة بين الورثة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وسجل بمأمورية طنطا المختلطة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وفيه صادق الورثة على الملكية النهائية لى للمنزل المذكور .

ولقد كان قسم كبير من المنزل مسدودا من الناحية القبلية ، كما كانت صالته مسدودة من الناحية القبلية كذلك ، ففكرت فى طريقة فيها بعض الترويح فاشتريت من ابراهيم افندى محمد منصور بن المرحوم محمد منصور شفتر حصة من المنزل الذى يجاورنى من الناحية القبلية قدرها ١٣ قيراطا و١٧ سهما و $\frac{1}{7}$ وكان ذلك الشراء فى أول أبريل سنة ١٩٢٨ وسجل عقدها بمحكمة اسكندرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ثم اشتريت باقى حصة هذا المنزل وقدرها ١٠ قراريط و ٦ أسهم و $\frac{6}{7}$ فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٥ من زاكية محمد منصور وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

كذلك اشتريت من ورثة المرحوم الشيخ محمد النسيخ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ قطعة أرض فضاء معدة للمبانى متداخلة فى منزلى وتجاوره من نواح ثلاث ، القبلى والشرقى والغربى ، قدرها ٤٠ مترا و ٨٤ سنتيمترا ، سجل عقدها بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٣١ كما اشتريت من أمين حسن عشرى فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ منزله المجاور لمنزلى من الناحية الغربية من جهة الشارع السلطانى ، وسجل عقد الشراء فى ٤ يوليه سنة ١٩٣١ بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، واشتريت من ورثة المرحوم مصطفى حسن شلبى دكانا أقيمت عليه مبان من دور واحد بجانب الشارع السلطانى يجاورنى من الجهة الغربية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ولما فتح الشارع السلطانى وصدر المرسوم بانشائه فى سنة ١٩١٩ واعتمدت خطوط تنظيمه ونزعت ملكية المنزل الملاصق لمنزلى من الجهة البحرية المملوك لمرسى الحبشى وهدم فى سنة ١٩٢٩ ولم يبق منه سوى الحائط ...

تجمعت كل هذه العوامل لدى فاتجهت فكرتى بطبيعة الحال الى تجديد منزلى مراعيا التمتع بوجهته البحرية ، وكان الرأى قد استقر على أن يكون

موقع كوبرى سمنود الذى تقرر انشاؤه على امتداد محور الشارع السلطانى لأسباب فنية بينت تفصيليا فى قرار اللجنة المختصة ونزعت لهـذا السبب ملكية عدة منازل وأنشىء خط للتنظيم فى هذا المكان ، فقدمنا طلبا للترخيص لنا بالبناء على خط التنظيم ، ونظرا لوجود زوائد تنظيم المنزل توقف صرف الرخصة حتى اجراءات بيع الزوائد ولم نتم اجراءات مشترى الزوائد الا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٧ وأن لبيعها لنا لقصة ، هى قصة بسيطـة فى ذاتها ، ولكنها كبيرة فى محتوياتها ، وحسبها أنها تكشف لكل مكـابر أعمى الحقد قلبه ، فحاول التشكيك فى نزاهة مصطفى النحاس وأن ترده خاسىء الطرف وهو حسير .

ولمـا عرض الطلب المقدم منى بطلب شراء زوائد التنظيم على مجلس محلى سمنود ، اقترح أحد حضرات الأعضاء موافقة المجلس على التنازل عنها لى تقديرا للخدمات التى أديتها للأمة عموما ، ولسمنود خصوصا ، ووافق المجلس بالاجماع على هـذا الاقتراح ، فلما أبلغت هذا النبأ أرسلت الى المجلس أشكر له الروح الطيبة التى أملت عليه هذه الرغبـة واعتذر عن قبولها ، ودفعت ثمن الزوائد كما يدفعه كل فرد يشترى أية قطعـة من الحكومة ، لا كما يبيع منزلا منه واليه ، كما يقول صاحب الكتاب الأسود والعقل الأخرق .

وانى أقدم فيما أقدم لحضراتكم صورة رسمية من المكاتبات التى دارت بينى وبين المجلس المحلى بهذا الشأن عسى أن يكون مقنعا ، لمن لم يكن حتى الآن قد اقتنع .

استطرد بنا الحديث الى ذكر ما ذكرناه ، فلنعد الى المنزل وكيف جددناه .

ولعلنى لست فى حاجة بعد أن شرحت لكم ما شرحت ، وبينت لكم بالتواريخ والوقائع ما بينت ، الى أن أقول اننى فى كل هذه الأدوار ، بل تلك الأطوار ، لم أكن حاكما ولا ناظرا على وقف ، ولا جال فى خاطرى أن أتولى فى يوم من الأيام نظارة وقف من الأوقاف ، فابنى منزلى من جـديد لأبيعه لحسـاب الوقف ، فأكسب من ورائه الثروة الطائلة والألـوف المؤلفة ، وآخذ الأسلاب والغنـائم ، وأضمن الرزق يدر على ، والسكنى بالمجان مدى الحياة .. .. ولكن هو الحقد الكمين ، والداء الدفين ، يودى بصاحبه الى أسفل سافلين !! فلندع الحاقد يتخبط فى ضلاله ، ويتأرجح فى خياله ، ولنمض فى سرد وقائعنا ، ففيها غنية لنا عن كل سفسطة ، أو خلق أو ادعاء .

بعد أن اشتريت من المنازل ما اشتريت ، اتجهت فكرتي بادىء ذي

بدء الى تجديد منزلى مراعيا التمتع بوجهاته ، لكننى عندما هممت بذلك وجدت أن التجديد لن يفيد ، وأنه يحسن بناؤه من جديد ٠

ولقد اتجهت نيتنا أولا الى الانتفاع بالمنزل قدر المستطاع مع التعديلات التى يتطلبها هذا الانتفاع ٠ فبدأنا بحفر أساسات السور المقام حول المنزل ولكنا اصطدمنا بعقبات فنية لوجود مجار قديمة تحت الأرض موصلـــة لمجرى النيل ، فوقف العمل وأشار الفنيـــون المختصون ان لا سبيل الى الانتفاع المطلوب الا بهدم المنزل كله وبنائه من جديد ٠

وعندما اختمرت لدى فكرة البناء من جديد أخذت فى هدم المنزل وكانت عملية شاقة جدا ، لأن البناء الأصلى كان متبنا متداخلا فى الأرض الى أكثر من خمسة أمتار ، ولم نكن متفقين مع أحد المقاولين ، ليعمل لنا بل كان العمل على حسابنا وبمصاريف باهظة من جيبنــا لا نستطيـــع حصرهـــا ٠ ولا عدها ، فما كنا لنحسب أنه سيأتى يوم يسألنا فيه أمثال مكرم عبيـــد كم كلفت بيتك ؟ وبكم بعت بيتك ؟ ولقد استغللت نفوذك ، واستعملت سلطانك ، والله يعلم والأمة تعلم ، انه لمسرف كذاب ٠٠٠ ٠٠٠

ولـمـا انتهت عملية الهدم وضعنا الأساس أيضا على حسابنا حتى اذا ما انتهينا منه اتفقنا بعد ذلك كله مع المقاول فريد بك المصرى على اتمامه ، وكنا ندقق فى الصغيرة والكبيرة ، ونغير ونبدل عدة مرات ، ليأتى النظام وفق المطلوب ، وحسب المرغوب ، لأننا نبنى لأنفسنا ولسكنانا ، لا للاتجار ولا للاستغلال ، كما يدعى الأفاك الكذاب ٠

ولقد ظللت أدفع دفعات مختلفة للمقاول كلما انتهى من عمل حتى اذا ما تجمد على بعد ذلك كله مبلغ كبير ، اتفقت معه على تقسيطه وسددت له بضعة أقساط على سنوات ترون حضراتكم فى المستندات التى أقدمها بعض ايصالات عنها ، ولا يزال له فى ذمتى القسط الأخير حتى الآن يستحق دفعه له فى أبريل سنة ١٩٤٤ والحمد لله على كل حال ٠

يكذب مكرم فى جرأة الجاهل أو المتجاهل حينما يقول : (ان حرم المرحوم الواقف لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف يتنقل من بلد الى أخرى بعيدا عن سمنود وبعيدا عن السراى التى يقول رفعتـــه فى صدق بالغ انها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن) ٠

نعم يكذب كذبا جريئا وقحا ، فان هذه السيدة لم تقم طول حياتها فى بلد غير سمنود ، حتى انها لـمـا هدمت سراى الواقف بنزع ملكيتهـا استأجرت منزلا بسمنود لسكناها ولتنفيذ شروط الواقف به ، وقامت

بدفع اجرته من مالها الخاص . ولسنا نقول هذا خبط عشواء ، أو كلاما يلقى على عواهنه كما يفعل غيرنا ، ولكن صورة القرار الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ والتى ترونها ضمن المستندات المودعة لدى حضراتكم تقول هذا قولا صريحا . فلقد جاء فيها أن رفعة ناظر الوقف أذن بصرف مرتب السراى الى الست بدر حمودة الاعصر لانفاقه على ما شرط الواقف انشاءه على الجهات المذكورة بالقرار ، وقد تقدم ناظر الوقف الأسبق راغب أفندى الأعصر وهو شقيق السيدة المذكورة لمحكمة طنطا الشرعية بدعوى قيدت بجدولها نمرة ١٥ سنة ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ يطلب فيها حرمانها من استحقاق سراى الواقف لأسباب منها زواجها بغير الواقف وانتقالها معه لجهات أخرى بحكم وظيفته ، وقد ثبت للقضاء بعد بحث وتحقيق أنها لم تترك الاقامة بسمنود ، بل كانت تغادرها أحيانا كما يغادر كل شخص محل اقامته مدة ما بصفة مؤقتة ، وهذا لا يستوجب حرمانها من استحقاقها للنفقة من مرتب السراى ، فلا يكون لزواجها بغير الواقف ولا لخروجها من السراى بصفة مؤقتة أى تأثير لاستحقاقها للنفقة .

ولذلك حكم لها بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ برفض دعواه . واستأنف الناظر الأسبق هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية وقيد هذا الاستئناف بنمرة ٦ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وضم اليه الاستئناف رقم ٢٣ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وحكم فيهما بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ بالغاء الحكم الابتدائى وعدم استحقاق الست بدر لشىء من استحقاق السراى . فرفعت الست بدر حمودة الأعصر التماسا فى هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية قيد بنمرة ٨٥ سنة ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ بالغاء حكم الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائى ، ولم يكتف الناظر الأسبق بهذا بل رفع دعواه أمام هيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية قيدت بنمرة ١٤٢ سنة ١٩٣٣ ــ ١٩٣٤ طلب الحكم له فيها بعزل الست بدر حمودة الأعصر من الولاية على صرف ما هو مشروط صرفه بمعرفتها على السراى وأمرها بعدم التعرض للناظر فى ذلك . فحكمت المحكمة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ برفض الدعوى واستأنف الناظر الأسبق هذا القرار أمام محكمة مصر العليا الشرعية فرفض الاستئناف وتأيد القرار فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ .

اذن كانت حرم الواقف فى حاجة قصوى لبناء دار تسكن فيها وتنفيذ شروط الواقف ، فلما أعيتها الحيلة فى الوصول الى ذلك اتجهت وجهة أخرى وكنا اذ ذاك قد انتهينا من انشاء دارنا فطلبت شراءها وألحت فى طلبها فوقعنا بين أمرين ، أحلاهما مر ... دارى التى بنيتها لسكناى ، هى دار

الذكريات بل دار الطفولة والصبا ، ودار الأم الحنون ، والأب الحدب ، ودار الأخت العزيزة ، والأخوة الأحباء .

ولكنى من ناحيه أخرى ، أنا ناظر الوقف المهيمن على تنفيذ شروط وقف ، الموكل الى مصلحة الوقف .. أأعطل شرطه ، وأحول دون تنفيذ جهة خير فيه ؟ أم أعمل ما استطعت ولو ضحيت على أن أرضى الواقف فى ثراه ؟ وأنال بعد ذلك رضا الله ... وأخيرا قبلت أن أبيع دارى ، لاحبا فى مال أقبضه ، ولكن رغبة فى مصلحة للوقف ومستحقيه ، أحققها على ألا أفرط فى ذكرى ورثتها عن أبى ، هى لى مدخر وفخر ، فاشترطت فى الموافقة على بيع دارى أن آخذ من بعض ثمنها الأرض التى بقيت من سراى المرحوم الواقف مضافا اليها بعض المنازل التى نزعت ملكيتها حتى اذا ما تهيأت الظروف ، وزالت الموانع أنشأت دارا عليها ...

فما كان مصطفى النحاس بالمستهتر بالذكريات ، تلقاء ألوف أو ملايين من الجنيهات ، ولكن الذى لا يعرف الوفاء ، هو ذلك الذى يتلون كالحرباء ، وهو ذلك الذى كان بالامس يرى فى قبول مصطفى النحاس تولية نظارة الوقف تضحية تضاف الى مفاخره وتضحياته ، وأما اليوم فيراها احدى سيئاته ، ألا قاتل الله الغرض ، فهو مرض عضال ، ويا له من مرض .

والى حضراتكم تفصيلات هذه المسألة من واقع المستندات :

تقدمت الست بدر حمودة الأعصر حرم المرحوم الواقف بطلب لمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ تطلب فيه الموافقة على شراء السراى المملوكة لنا بسمنود لجهة الوقف بالكيفية المبينة بالطلب وفيها أن الثمن يكون من مال البدل وبيع الأرض الفضاء والأرض المحكرة وأنقاض السراى التى نزعت ملكيتها .

ولم يسعنا ازاء هذا الطلب — وقد رفضت المحكمة انشاء سراى للوقف — الا أن نوافق عليه .

وطلبنا فى الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ سرعة الفصل فى هذه المادة ولم نكن اذ ذاك على رأس الحكومة ولا حاكمين وفى ذلك دليل على أننا نريد الفصل بوجه العدالة ، سواء بالموافقة أو الرفض لأنه لا يعنينا الا تقرير المصير على أى وجه كان .

واستغرق نظر الطلب عدة جلسات حتى قررت المحكمة بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ معاينة السراى المراد شراؤها لجهة الوقف بمال البدل بواسطة قومسيون وزارة الأوقاف الذى قام بالمعاينة ، وقدر للسراى أرضا وبناء مبلغ ٩٠٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

ولما كانت الطالبة تعرف أنها ستسأل عن رأيها في هذا التقـــدير لجأت الى خبيرين استشاريين لتستنير برأيهما فى تقدير ثمن السراى ، فندبت لذلك الدكتور شرينيان المهندس ، كمـــا ندبت مكتب فن العمارة فقاما بالمعاينة والمقاس وحصر المقادير والكميات المكونة منها العمارة ، وقدر لها الأول مبلغا قدره ٣٩٠ مليما و ١١٩٦١ جنيها بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ وقدر الثانى مبلغا قدره ١٢٢٠١ من الجنيهات و١٩٥ مليما ٠

وقررا فى كتابيهما المرافقين للتقريرين أن أسعار الأدوات فى ارتفاع عظيم وأنه لم يحسب حساب فى صعوبة الحصول على أدوات فى السوق مماثلة لما فى السراى فى الوقت الحاضر (أوائل سنة ١٩٤١) وأنه اذا أريد بناء منزل كالمنزل المعاين بالمبلغ المقدر لا يمكن مطلقا لتعسر وجـود الأصناف والكميات التى تكون منها هذا المنزل ٠

وقد رأت المحكمة بجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٤١ عرض التقريرين الاستشاريين المقدمين من وكيل الطالبة على قومسيون وزارة الأوقاف لابداء رأيه فيهما وعمل تقرير تفصيلى لما تساويه الأرض والبناء طبقا للأصول الفنية مع بيان أوصاف السراى وعمل مقايسة تثمينية عن كل ما يتعلق بها أرضا وبناء ، حيث ان التقرير الوارد من القومسيون مجمل ولم يشتمل على ما تشتمل عليه عـــادة تقـارير الخبراء فى مثل المأمورية من التفاصيـــل الضرورية ٠

وأعيدت المعاينة وتقدم تقرير تفصيلى بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤١ من القومسيون بالثمن الذى يتفق فى جملته مع ما قدر أولا وأرفق هـذا التقرير بخطاب وزارة الأوقـــاف رقم ٦٦٨٩ المؤرخ ١٠ أغسطس ســنة ١٩٤١ ، وقد تبين منه أن القومسيون أهمل ثمن أساسات المنزل ولم يقدر كميتها ٠

ولذلك قررت المحكمة بجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ مخابرة وزارة الأوقاف لانتداب حضرة المهندس الذى حرر الكشف التفصيلى لتقدير ثمن الأساس واضافته الى الثمن ٠ فقام المهندس بما عهد اليه وعاين الأساسات التى تحت الأرض بواسطة الحفر حولها وجسها والكشف عليها من جملـة مواضع ، وقدم تقريره فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو يتضمن ضم مبلـغ ٥٠٠ جنيه الى الثمن وهو قيمـــة مـا ظهر من اعادة المعاينة أنه فرق فى الأساسات ٠ وأرفق هذا التقرير بكتاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ ٠

ويتبين من هذا أن قومسيون وزارة الأوقاف قدر ثمن المنزل بمبلغ ٩٥٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما قبل تولينا الحكم ٠

مع ملاحظة أن هذا التقدير كان في سنة ١٩٤١ ، وقد تطورت الأسعار الى ارتفاع كبير عقب هذا التاريخ ، وتعذر الحصول على مواد البناء بل استحال الحصول على بعضها ، ولكننا لم نحسب حسابا لهذه التطورات الفاحشة وقبلنا بيع المنزل بالثمن الذى بيع به وهو عشرة آلاف جنيه بفرق ٤٥٧ جنيها و٧٥ مليما ، وهذا الفرق هو فرق اختلاف فى المساحات باعتراف القومسيون نفسه .

أما رأى المستحقين فخلاصة ما ورد فيه أنه بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ حضر وكيل الطالبة وحضر وكيل رفعة الناظر وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة ، المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين وقال انه يوافق على ما جاء بها .

هذا ما ورد بمحضر الجلسة .

وقد اقتنعت المحكمة فى هذه الجلسة بما ورد فى المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر التى تضمنت أن رفعته يرى أن للمحكمة الحق فى طلب رأى المستحقين اذا كان فى هذا التصرف مساس بهم . أما ورفعته يهمه الوقف ومصلحة المستحقين وعدم المساس باستحقاقاتهم ، وقد رأى رفعته للوصول الى هذه الغاية التى يحرص عليها أن يدبر الثمن بطريق استدانة مبلغ ألفي جنيه من مال البدل لجهة الوقف على أن يسدد مستقبلا على أقساط متناسبة حتى لا يرهق المستحقون ويقول النحاس باشا :

وقد اقتنعت المحكمة بذلك ، كما ان الطالبة صاحبة النصيب فى الاستحقاق وصاحبة الشأن الأول فى مسألة السراى ونص بموافقة بلسان وكيلها ويذكر النحاس أنه تلقى مذكرة من المستحقين بعد نشر الكتاب الأسود جاء فيها .

« يا صاحب المقام الرفيع — ان الحسد والحقد الدفين ، وقاك الله شرهما ليقلبان الأوضاع ويصوران الحسنات سيئات ويجعلان من التضحية مغنما ومن الخير شرا ، وأى دليل على هذا أعظم مما سطره يراع ذلك الحسود الحقود فى شأن سراى المرحوم السيد بك عبد العال ، فجعل من تضحيتكم بمنزل له فى نفسكم أعظم الذكريات بمبلغ زهيد ، هو دون ما تكلفه فى سنى الرخاء ليحمل اسمه ، فآثرته على نفسك وقدمت لوقفه منزلا لو جهد الواقف نفسه أعواما وأعواما وحرم مستحقيه سنين وأياما ، ما استطاع أن ينشىء باسم الواقف بيتا يضاهى هذا المنزل فخامة ولا ضخامة ولا موقعا ولا صقعا ، اذ أنه لو عرض للبيع الآن لبلغ ثمنه أضعافا مضاعفة للثمن الذى بيع به لجهة الوقف ، وهذه تضحية كبيرة من رفعتكم خدمة للوقف ومستحقيه ، فأى انسان يرى فى هذا العمل استغلالا لا تضحية وأثرة

لا ايثارا ، اللهم الا انسان أعمى الله بصره وبصيرته وطمس على قلبه فرأى الحسن قبيحا ، والخير شرا ولن يكون ذلك الانسان أحدا فى مصر سوى مكرم ومن لف لفه من الشياطين الماكرين الذين لا يمشون الا فى الظلام ولا يعملون الا فى السواد الحالك ٠

« ألا فليرح مكرم وعصبته أنفسهم من البكاء أو التباكى على المستحقين فنحن والحمد لله بخير منذ تولى رفعتكم النظر على هذه الأوقاف ، وان ما أقدمت عليه حرم المرحوم الواقف من طلب شراء منزلكم للوقف ليحمل اسم الواقف ويخلد ذكره، كان ذلك بوحى وتأييد منا وقد صادف اتمام هذه الصفقة منا قبولا ورضى وتقديرا واكبارا » ٠

★★★

ومما يجدر ذكره أننا طلبنا من المحكمة من أول جلسة نظرت فيها هذه المادة وهى جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ ورجوناها سرعة الفصل فيها ، كما كررنا هذا الرجاء فى جلسات أخرى آخرها جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ حيث طلبنا من الهيئة الفصل فى هذه الجلسة والا فنكون فى حل من عدم القبول ، فليس الذنب ذنبنا فى تاخير الفصل فيها الى ما بعد ذلك ، فقد كان طلبنا هذا فى وقت لسنا فيه على راس الحكومة ولا محتملا أن نكون حكاما ، أما مسالة التحكير من وقف أبى عنبة فقد ورد ذكرها فى الطلب الأصلى المقدم من حرم الواقف ، وفى أول جلسة من جلسات هذه المادة أى أنها لم تستجد فى جلسة أول مارس سنة ١٩٤٣ كما ادعى بذلك الكذاب الأثيم ٠

وأما مفردات الثمن فيلاحظ أن ثمن الأنقاض لم يكن من تقديرنا وانما كان بمعرفة لجنة انتدبتها المحكمة الشرعية ، وقد استعمل الكثير منها باذن من المحكمة فى مواد التصرفات رقم ٣٢ و٧٧ سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ فى انشاء مدفن للفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الواقف الذى لم ينفذه النظار السابقون وفى انشاء تسعة دكاكين جديدة وتعمير واصلاح عقارات للوقف كانت مخربة من عهد النظار السابقين وأتى انشاؤها وتعميرها بالخير الوفير ، فقد احتسبت أثمان ما استعمل فى ذلك كله بالثمن الأساسى الذى قدرته لجنة التثمين وهو جزء من الثمن الاجمالى ٠ وان ادارة الوقف باعت جزءا منها قبل اتمام صفقة السراى بناء على اذن سابق من المحكمة الشرعية ٠ ومن هنا يتبين أننا لم نربح من هذه العملية شيئا ٠

وأما الأرض التى كانت باقية لوقف السيد بك عبد العال والتى يذكر مكرم لها فى العريضة ثمنا وفى الكتاب الأسود ثمنا آخر فاليكم بيانها :

١ ـ لم يكن تقدير ثمنها من جانبنا بل كان تقدير لجنة انتدبها مركز سمنود بناء على طلب المحكمة الشرعية ٠

٢ ـ لم تكن معاينة اللجنة فى عهد رياستنا للوزارة بل كان فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ أفكان أعضاء اللجنة يطلعون على الغيب ، فيجاملوننا على أمل أن سنتولى الحكم وأن المادة ستظل من غير فصل حتى نعود اليه ، مع أن المحكمة قد طلبت أن تتم مامورية المعاينة الى جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ ؟

أما فيما يتعلق بالفرق بين ثمن الأرض التى أقيم عليها منزلنا والأرض التى بقيت من سراى المرحوم الواقف ، فلا أجد ردا على ما افتراه المفترى أبلغ مما قرره أعضاء اللجنـة التى قامت بالمعاينة فى يـوم ١٥ سبتمبر سـنة ١٩٤١ حيث قالوا حرفيـا :

« ان هـذه القطعـة مستطيلة الشكل مع عرض ضيق لا يتناسب مع طولها وهى من قسمين أحدهما شرقى مستطيل طوله ٢٦ مترا و٧٠ سنتيا والآخر قبلى مستطيل طوله ٢٤ مترا ، والوجهة البحرية فيها ٦ أمتار و٦٠ سنتيا ، ووجهتا القطعتين غير مرغوب فيهما عادة لعدم جودة هوائهما » ٠

فهل يقول عاقل ان قطعة هذا شأنها تتساوى فى الثمن مع قطعة أخرى مربعة الشكل تقع على ميـدان فسيح وأربعة شوارع ولا يحجب هواءها أو ضوءها حجاب ؟ ومن ذا الذى يقول ان قطعة مكونة من قسمين طول أحدهما ٤٤ مترا وعرضه ٧ أمتار والآخر طوله ٢٦ مترا ونصفا وعرضه ستة أمتار ونصف وليس لها الا وجهتان غير مرغوب فيهما تساوى فى الصقع والثمن قطعة واحدة طولها ٣٥ مترا وعرضها ٢٣ مترا تقريبا فى أحسن صقع وأجمل موقع ؟ اللهم الا أن يقول ذلك مكرم٠٠٠ وهو لا يعلم أننا اشترينا بعض الأملاك التى أقيمت على أرضها هذه السراى بعد أن أزلنا ما عليها من مبان متخربة ومتهدمة بثمن يزيد على ستة جنيهات مصرية للمتر الواحد ٠

وكذلك تقدير ثمن المبانى المقامة على الأرض المحكرة من وقف أبى عنبـة فهو يدخل ضمن التقـدير الذى تم فى ١٥

سبتمبر سنة ١٩٤١ بمعرفة اللجنة التى انتدبها مركز سمنود بناء على طلب المحكمة الشرعية ، وغاية ما فى الأمر أن تقديرها كان جملة واحدة للأرض والمبانى ، فأعادت المحكمة المأمورية للجنـــة لتوضح بالتفصيل ثمن المبانى على حدة ، والأرض على حدة ٠

على أننى قد تحملت مبلغا قدره ١١٣ جنيها و٦٠١ مليم نظير احلالى محل وقف السيد بك عبد العال فى حق تحكير أرض وقف أبى عنبـة مع قيامى بسداد الحكر السنوى عن هذه الأرض ٠

أما عن مبلغ ١٣٢٠ جنيها الباقى من الثمن ، فلا اجد ردا أبلغ من أنى قبلت تأجيله وتقسيطه تيسيرا على الوقف فى الدفع ، ناظرا الى عدم ارهاقه أو تعطيل شىء من مصاريفه ، مع أن الوقف قد وضـــع يده على هـــذه العمارة واستعملها فيما خصصت له من ســـكن حـــرم الواقف وايواء الضـــيوف والأغراب واحياء ليالى المواسم والأعياد ، عقب توقيع الصيغة الشرعية مباشرة كما انتقلت اليه ادارة الوقف ٠

أما قوله ان المنزل فى الوقت الحاضر لا يساوى أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، فهو قول هراء ، ويكفى لتفنيده أن تقدير قوميسيون وزارة الأوقاف الذى وقع فى أوائل سنة ١٩٤١ كان تقديرا مبنيا على أساس المعاينات والمقاييس وحصر الكميات من الطبيعة وتقدير الأسعار بحسب دفاتر الوزارة فى ذلك الوقت التى كانت تعطى بها أشغالها للمقاولين عن أبنية عادية تنشئها لغرض الاستغلال أو لسكنى صغار الموظفين ، وأن تقدير الخبيرين المنتدبين من قبل حضرة السيد حرم الواقف ، لا من قبلنا كما يقول الكذاب ، كان مبنيا كذلك على أســـاس معاينتهما بالطبيعة وتقدير الكميـــات بعد الحصر والقياس بالأسعار التى كانت سائدة وقت التقدير ٠

وقوله انه اذا احتسبت التكاليف الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ فانها لن تزيد على ٣٥٠٠ جنيه ، فهو قول لا يصدر الا عن جرىء ، يكابر فى المحسوس ، فاجر لا يبالى بما يقول ٠

أما أكذوبة المائة جنيـــه التى يزعم اننى اقبضها شهريا لانفاقها على حاجات المنزل بصفتى ناظرا للوقف ، فاليكم الدليل على امعانه فى الاختلاق والادعاء ، والكذب والافتراء ٠

شرط المرحوم الواقف أن يصرف للسراى سكن حضرة المشهد وحرمه وخدمها كل شهر مائة وعشرون جنيها مصريا فى ثمن قمح وأرز ومسلى وسكر وشمع ولحم وصابون وغاز وحلاقه من ماكول ومشروب حرم حضرة الواقف والعائلة التى معهـا والفقهـاء المرتبين من قبل المرحوم والده عبد العـال وماهية الطاهى ومساعد له والفراش والقهوجى وسقا للمياه وبواب وخفير ليلا ، ويكون الصرف على ما ذكر بمعرفة الست بدر حرم المشهد المذكور كريمة المرحوم حمودة بك الأعصر الشهيرة بذلك مدة حياتها ، وبعد وفاتها يكون بمعرفة من يكون ناظرا على الوقف المذكور •

ومن هذا النص يتبين أن مرتب السراى يصرف بمعرفة حرم الواقف ما دامت على قيد الحياة ، وهى ما زالت ولله الحمد على قيد الحياة (تصفيق حاد) متمتعة بكامل الصحة والعافية ، وقد جاء ذكرها كثيرا على لسان المضلل ، وما ذلك الا دليل حسى على افترائه وبهتانه ، ولا يزال المرتب يصرف اليها وهى تنفقه على ما شرطه الواقف •

ومما يجدر ذكره أن السيدة المذكورة كانت محرومة من هذا الاستحقاق فى عهد تنظـر شقيقها حضرة راغب أفنـدى الأعصر ، الذى كان ناظرا على هذا الوقف والذى استمر ناظرا من عهد وفاة الواقف فى سنة ١٩٢٧ الى أن عزل فى سنة ١٩٣٥ وقامت بينهما منازعات طويلة ومتعـددة بشـأن هذا الاستحقاق أمام القضاء بين الشرعى والأهلى ، ووصلت الى أعلى درجات القضاء •

وقد ذكرنا فيما سبق بعض أدوار النزاع أمام المحاكم الشرعيـــة الذى انتهى باستحقاقها لمرتب السراى ليصرف بمعرفتها •

أما أدوار النزاع أمام المحاكم الأهلية فتتلخص فى أن السيدة المذكورة رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الأهلية تقيدت بجدولها تحت رقم ١٣٨ سنة ١٩٢٩ كلى طلبت فيها الحكم لها بالزامه بدفع مبلغ ٢١٦٠ جنيهـا مرتب السراى من تاريخ وفاة الواقف لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ ومبلغ ٣٦٠ جنيها مرتبها الشخصى عن هذه المدة وما يستجد من مرتبها الشخصى بواقع ٢٠ جنيها شهريا ومن مرتب السراى بواقع ١٢٠ جنيهـــا شهريا من أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ •

فحكمت محكمة طنطا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بالزامه بأن يدفع للست بدر ٣٨٠ جنيها متجمد مرتبها الشخصى من يوليه سنة ١٩٢٧ لغاية يناير سنة ١٩٢٩ و٢٠ جنيها شهريا من أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ واحالة الدعوى على التحقيق فيما يختص بمرتب السراى ٠

فاستأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئنافين رقمى ٧١١ و١٠١٢ سنة ٤٧ قضائية ٠

وحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ ينـاير سنة ١٩٣٥ برفض الاستئناف المرفوع من النـاظر ، وفى استئناف المستحقة بتأييد الحـكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من الزام الناظر بأن يدفع لها مرتبها الشخصى البالغ ٢٠ جنيها شهريا ، على أن يكون بدء استحقاقها له أول فبراير سنة ١٩٢٩ وبالنسبة لمرتب السراى بالزام الناظر راغب أفندى الأعصر بصفته بأن يدفع للست بدر حمودة الأعصر مبلغ ٥٦٤٠ جنيها قيمة باقى المرتب عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٢٩ لغاية مايو سنة ١٩٣٤ والزامه بأن يودع خزانة محكمة مصر الأهلية ٦٣٠ جنيها قيمة مرتب السراى عن المدة من يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية نوفمبر ١٩٣٤ مع ما يستجد من هذا المرتب بواقع الشهر الواحد ١٠٥ جنيهات الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الشرعية المرفوعة بطلب عزل الست بدر من ولايتها على مرتب السراى مع الزامه بالمصاريف والأتعاب ٠

وقد طعن راغب أفندى الأعصر فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٥ وحكمت محكمة النقض والابرام المدنية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٦ فى هذا الطعن المقيد بنمرة ٢٨ سنة ٥ قضائية وبجدول النيابة نمرة ٤٤ سنة ٣٥ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا برفض الطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه خاصا بمرتب الست بدر الشخصى وبرفضه كذلك فيما قضى به من مرتب السراى بالنسبة لمبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ مليم الذى أقر الطاعن بأحقية الست بدر فيه على أنه هو الباقى المستحق لها لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٣ وثانيا بنقض الحكم المطعون فيه فيما زاد عن مبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ مليم المذكور من مرتب السراى من مبدأ استحقاقه واعادة القضـية لمحكمة استئناف مصر للفصـل فى ذلك وفى المصـاريف الخاصة به بما تراه من جديد ، وثالثا بالزام الطاعن بثلثى مصاريف هذا الطعن والزام الست بدر المطعون ضدها بالثلث الباقى ثم بالمقاصة فى أتعاب المحاماة أمام هذه المحكمة ٠

وقد عجلت الست بدر حمـودة الأعصر الاسـتئناف فى مواجهـة عبد المعطى أفندى الأعصر الناظر السابق وطلبت بعريضتها المعلنة فى ٢٩

يناير سنة ١٩٣٦ الحكم فيما يختص بمرتب السراى بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٨٩ جنيها و٣٠٠ مليم قيمة الباقى لها من هذا المرتب حتى ديسمبر سنة ١٩٣٥ مع ما يستجد ابتداء من يناير سنة ١٩٣٦ بواقع ١٠٥ جنيهات شهريا وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٥٣ قضائية ٠

وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ طلب راغب أفندى الأعصر الناظر الأسبق دخوله خصما فى الدعوى ، اما بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا سبق عزله وقررت المحكمة قبوله خصما فى الدعوى ٠

وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٦ حكمت المحكمة بندب خبير لمراجعه حساب الناظر الأسبق (راغب أفندى الأعصر) ٠

وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٧ أدخلنا فى هذا الاستئناف على أثر عزل عبد المعطى أفندى الأعصر من النظارة وباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره لمحكمة الاستئناف ، وقال فيه ان راغب أفندى الأعصر أهمل وقصر كثيرا فى أثناء ادارته للوقف وخالف قرارات لجنة المحاسبة ٠٠٠

وقدمنا مذكرة فى هذا الاستئناف لجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ أثبتنا فيها عدم الزام الوقف بأى حق من حقوق المستأنفة وعلى أثر وصول هذه المذكرة قررت المستأنفة فى مذكرتها ردا على ما جاء بهـذه المذكرة بأنها تقصر طلباتها على مدة نهايتها أكتوبر سنة ١٩٣٥ « أى لغاية عزل راغب أفندى الأعصر من النظر فى الوقف » ٠

ولكن الاستئناف ما زال منظورا الى الآن وكان مؤجلا أخيرا لجلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٣ وفيها تنازلت المستأنفة عن مخاصمة رفعة ناظر الوقف وقصرت طلباتها ضد شقيقها الناظر الأسبق ، وقد اضطرت الست بدر حمودة الأعصر فى عهد تنظر شقيقها راغب أفندى الأعصر الى أن ترفع ضـده دعوى حراســة قضائية على الوقف لتتمكن من قبض استحقاقها واستحقاق السراى (وهى القضية الأهلية نمرة ٣٢٦٤ سنة ١٩٣٤ المحلة الكبرى المستأنفة بنمرة ٢٩٧ سنة ١٩٣٤ أمام محكمة طنطا الأهلية) ٠

ولما أقيم عبد المعطى أفندى الأعصر ناظرا مؤقتا لهذا الوقف حرمها من هذا الاستحقاق مدة ثلاثة أشهر مع انه لم يمكث فى التنظر على الوقف سوى سنة واحدة ٠

ولما تعينا فى النظر صرفنا اليها هذا المرتب ولا يزال يصرف اليها حتى الآن ، وعندما أزيلت سراى الوقف القديمـة بناء على قرار المحكمة الشرعية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بسبب نزع ملكيتها وأقامت حرم

الواقف في منزل آخر استأجرته في سمنود عرض الأمر على هيئة التصرفات بمحكمة طنطا الشرعية لتقرر ما تراه بشأن هذا الاستحقاق الذى جعله الواقف للسراى وفوضنا الرأى للمحكمة في ذلك ، فقررت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى المادة رقم ١٦٢ سنة ٣٦/٣٧ الاذن لنا بصرف المرتب المذكور الى الست الطالبة (الست بدر حمودة الأعصر حرم الواقف) لانفاقه طبقا لشرط الواقف على الجهات المذكورة ٠

ومن هنا يتبين أن هذا المبلغ يصرف فى عهد تنظرنا الى السيدة المذكورة سواء كان قبل ازالة السراى القديمة أو بعد ازالتها ، وقبل أو بعد بيع منزلنا لجهة الوقف ٠

وفى الوقت الذى نزعت فيه ملكية سراى المرحوم الواقف لم نكن قد فكرنا بعد فى انشاء منزل جديد لنا ، حتى يتدرج التفكير الى بيعه للوقف بل كان فى هذا الوقت لا يزال منزلنا القديم على حاله

أما حق السكنى وان كان منصوصا عليه فى كتاب الوقف ، الا أننا لم نستعمل هذا الحق ترفعا منا ، واذا قصدنا الى سمنود فلا ندخل منزل الوقف الا للاشراف على ادارته وللنظر فى مصالحه وتصريف شئونه ، واذا دعا الأمر الى الاستراحة أو المبيت ففى بيت شقيقى أو بيوت أحد أصهارى العديدين ٠

وليسمع الكل ، مؤيدون ومعارضون ، ما قالته لجنة فحص حساب الوقف عن سنة ١٩٤٢ فى محضر جلستها المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ وفى تقريرها المرفوع لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أحمد عوض رئيس محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ والمصدق عليه من فضيلته بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ قبل أن يظهر فى الوجود ذلك المولود ، الذى يسمى بالكتاب الأسود ، وقبل أن يعرف الناس شيئا عن ذلك الكتاب ، البغيض عن بيع منزلنا لجهة الوقف ، وقد قالت اللجنة ما قالته بعد معاينة دقيقة وفحص وتنقيب ، لا عن سماع وظن وتخمين

« وما راء كمن سمع » ٠

واليكم ما قالته حرفيا :

« وقفت اللجنة على الشروط الواردة بكتب الوقف والتغيير مما دل على حرص الواقف الشديد وتمسكه بوجود سراى للوقف ٠ وقد أرصد عليها مبالغ كبيرة يصرف بعضها على حرمه وحاشيته وبعضها فى سبيل البر والاحسان وجعلها سكنا لحرمه وللضيوف ، ومقرا لتلاوة القرآن ودلائل الخيرات واحياء المواسم والأعياد ٠

وقد شاهدت اللجنة بنفسها وبكامل هيئتها السراى التى آلت للوقف وتبينت كل ما فيها ، وترى أن ما ورد بالاشهاد الشرعى دون ما عليه السراى من فخار ومن عظمة ، وأن الوقف قد ربح ربحا وفيرا بهذه الصفقة . وأنه لو أريد الآن بناء مثل هذه السراى لبلغت التكاليف أضعافا مضاعفة لذلك الثمن الذى بيعت به . على أنه يستحيل استحالة مادية الحصول على ما اشتملت عليه من مواد وأدوات ، فمعظمه استورد من أنقى ما يرد من الخارج .

هذا الى التضحية العظيمة التى ضحاها رفعة الناظر ، اذ نحس جميعا بأن الحرص على تراث الآباء ومسقط الرأس صفة لازمة للانسان وغريزة متأصلة فيه ، ولا يضحى بكل هذا ولا يؤثر غيره على نفسه الا من امتلأ قلبه بالايمان ومن ساير صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » .

على أنه فوق هذا وذاك نرى أن رفعته قد ضحى بمبلغ وفير لمصلحة الوقف والمستحقين ، اذ تنازل حفظه الله عن نحو ألفى جنيه مما قدره الخبراء فى سنة ١٩٤١ بل فى مستهلها — ولا يضحى بهذه التضحيات العالية الغالية الا مثل رفعة الناظر الذى أؤتمن على حقوق ملايين البشر ، فأدى الأمانة حقها (تصفيق حاد) واذا راعينا أن شرط الواقف كان يعطل حتما بالسراى لو لم يتقدم رفعة الناظر بهذه المكرمة ، اذ قد ثبت أنه قدم طلبا فى سنة ١٩٣٧ لبناء سراى بدل التى أخذت للمنافع العامة واستمر نظره حتى رفض فى سنة ١٩٣٩ لتعذر البناء — اذا راعينا هذا حكمنا بعظم ذلك العمل الجليل الذى أنقذ به رفعة الناظر انهيار شرط أساسى من شروط الواقف الذى قصد به تخليد ذكراه .

واللجنة ازاء هذا كله تجد نفسها عاجزة عن أن تقدم لرفعة الناظر ما يستحقه من اجلال واكبار — وانها لتتوجه الى الله العلى القدير أن يكلأ رفعته بعين رعايته ، وأن يحفظه ذخرا للفقراء والمساكين ، وأن يشمل بعنايته من عاونه فى هذه الصفقة ، فلكل من ساهم فيها وسهل أمرها أجر عظيم ... » .

واننى مع اجلالى للقضاء كما قلت وارتفاعى به عن أن يكون محل شبهة أو نقاش أو جدال ، فها هى ذى قضية بيع منزلى للوقف التى أشرت اليها وشرحت ما جاء بها من تصرفات ، أودعها مكتب مجلسكم المحترم للاطلاع عليها واستخراج الحقيقة الناصعة منها .

بعد الذى تلى عليكم اليوم مدعما بمستنداته ، مستخرجا من سجلاته ، وبعد ما سمعتموه فى الأيام الماضية منى ومن زملائى المفترى عليهم ، من حقائق ناصعة ، وحجج دامغة قاطعة ، بل وبعد الذى ستسمعونه فى حينه ، وتطلعون عليه من تفنيد افك المرتاب ، وتكذيب المسرف الكذاب ... بعد كل ذلك ، أظن أنه لم يبق بعد فى هذا البلد رجل يزن الرجال ، ويحكم على الأشياء ، ويتجرد عن الغرض ، ويبتعد عن مواطن الريب ، الا ويبرأ الى الله والى الوطن ، والى الناس من مكرم الذى كان أول من سمى نفسه الدساس .

لقد طار من المسكين كرسى الوزارة ، وكان له فيه المغنم والامارة ، وفقد مركزه فى الوفد ، وكان فيه المقرب والمدلل ، فطاش عقله وطار صوابه ، فعمد الى كل حيلة ، ولجأ الى كل وسيلة ، عسى أن يعود اليه بعض ما كان عليه ، فلما فقد الأمل ، وأعيته الحيل ، غلبت عليه طبيعته ، واستولت على عقله شهوته ، فأخذ يلقى التهم على أشراف الرجال ، ذات اليمين وذات الشمال ، واختص زعيمه الذى كان بالأمس يقدسه ، بما ظن أنه يدنسه ، ورمى زملاءه الذين كانوا لديه الأطهار الأبرار ، بأشنع الأوحال والأقذار ، ولم يسلم منه عمل خيرى ولا مشروع يقصد به وجه الله ... الا ما أضله وما أغواه ، حتى أعمال الخير والبر لم تنج من لسانه وأذاه !!!

لقد ركب رأسه ، فخسر نفسه ، وفقد حسه ، وأصبح انسانا اصطلاحيا ليس له من الانسان الا اسمه ، وهيكله ورسمه ، أما العقل ، أما الضمير ، اما الوازع ، أما الخلق ، أما شرف الرجال ، أما الصدق وتحرى الوقائع ... فذلك شىء مضى وانقضى ، وأصبح اليوم فى خبر كان ... (تصفيق حاد) .

يحكى أنه كان فى مصر رجل يسمى مكرم عبيد ، نال من الشهرة أقصاها ، ومن الثقة به منتهاها ، قربه رئيسه ، واصطفاه زعيمه ، وظل يدفعه ويرفعه ، حتى سول غروره أنه بلغ القمة ، وأن لا أحد فوقه ، فطغى وبغى ، وآثر المصلحة الدنيا ، واستغل كل شىء لشخصه ، حتى سقط من حالق ، مهشم الرأس ، مضعضع العقل ، مضطرب الحواس ، فلما أفاق ، لم يجد الا الذى أكرم مثواه ، وقربه وآواه ، يعض فيه بنابه ، ويسود بسببه صفحات كتابه ، ويرميه بالكذب والافتراء ، والاختراع والادعاء .

كان فى العاملين لمصر رجل يسمى بهذا الاسم ، فامحى من السجلات هذا الرسم — رحمه الله .

وان ما سمعتموه حضراتكم الليلة طرف من قصة طويلة عريضة ، وحملة ساقطة دنيئة ، دبرت للنيل من مصطفى النحاس ، وزملاء مصطفى النحاس ، وتلويث سمعتهم ، والولوج فى طهارتهم ، ولكن أنى للمحاولين ذلك ؟ وصحائفنا بيضاء ، ناصعة لا شبهة فيها ، وثقة الشعب العارف بأقدار الرجال تحوط بنا ، وتأييدكم ممتليه يغمرنا ، والله فوق هذا كله حافظنا وراعينا ، من كل ضر يراد بنا ، أو سوء يدبر فى الخفاء لنا ٠

(ربنا عليك توكلنا ، واليك أنبنا ، واليك المصير) ٠

ويوجه النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا الى رفعة النحاس باشا السؤال التالى :

« ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه وفى العريضة التى رفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك أنكم باستغلالكم لنفوذكم تعينتم ناظرا على وقف البدراوى باشا كما ذكر وقائع أخرى وتفاصيل فى هذا الموضوع فهل لمقامكم الرفيع أن يجلو وجه الحقيقة فى هذا الامر ببيان يرد الأمور الى نصابها » ٠

ويعيد النحاس باشا مرة أخرى ما ذكره مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود عن هذه الواقعة ، ثم يقول :

قبل أن أخوض فى هذا الحديث أكرر لحضراتكم ما سبق أن قلته فى مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضى وردا على سؤال وجه الى بشأن بيع منزلى بسمنود للوقف ٠٠٠ أود أن أكرر لحضراتكم أن مكرم عبيد وقد كان وزيرا ومحاميا وكان وكان الى آخر الألقاب والصفات ، لم يتورع فى عبارة بذيئة ومنطق أعوج واستنتاج أخرق ، عن أن يتعرض لسمعة القضاء والأحكام نهائية فصل فيها القضاء وهو يعلم أن الدستور قد فصل بين السلطات ، وانى لأقولها صريحة مدوية فى قاعة هذا المجلس المحترم ان القضاء لن يضيره أن يمسه مكرم عبيد ببذاءة لسانه ، واننا لن نبتئس بما فعل مكرم عبيد أو يفعله فقد انكشف أمره ، وانفضح ستره ، واضحى هو وكتابه الأسود حديثا يشمئز منه ، وصونا تنصرف الأسماع عنه ٠

لقد ظل أياما طوالا وليالى حالكة الظلمات يخترع من أباطيله ، ويحبك من أضاليله ، بما ظن أنه يحدث فى النفوس أثرا ، ويبلغ به أمرا ، واذا به بعد كل ذلك التعب المضنى

والأمـــل الخلب لا يجد من ورائه الا السراب ، ولا يتقلب الا في التراب •

كتب عـن كل شيء : ولفق في كل شيء ، وكذب في كل ما ادعى ، حتى ضل وغوى ، ولكن ذكاءه المصطنع الذى ظل يخدع به طويلا قد خانه في هذه الفرية الدنيئة ، والكذبة الوضيعة •

والى حضراتكم الوقائع من مستنداتها وسـجلاتها بل وقضاياها التي قال فيها القضاء كلمته الأخيرة ، ولتوقنـوا أنني حفظا لحق الدســـتور واحتراما لنصوصه لن أتعرض لما فصل فيه القضـــاء الا بقدر ما يتبين به وجه الحقيقـة ، فاسمعوا ثم احكموا •

لوقف البدراوى قصة يرجع تاريخها الى سنين مضت ، وعهود مختلفة انقضت ، فلقـــد تعاقب عليه طبقـــا لشرط الواقف نظار عديدون ، فيهم المحسنون ومن بينهم المسيئون ، وما كنت وأنا ابن سمنود لأهتم كثيرا بشؤون هذا الوقف والمستحقين فيه ـ لا لأن عاطفتي نحو أبنـــاء بلدى ومسقط راسى قد قلت ، ولكن لأنني مذ حملت الأمانة بعد ســـعد ، وخلفته على رياســـة الوفد كنت أنا وزملائي الذين يعملون معى نخرج من حرب الى حرب ، ومن انقلاب الى انقلاب •

وكانت الشكاوى من المستحقين في هذا الوقف تترى على ، والظلامات من المحرومين ترفع الى ، ذاكرين فيها وقائع تغضب لها النفوس العفة ، وتتألم لذكرها القلوب الرحيمة ، وكنا نناضل أبطال الانقلابات الســـياسية ، والمتألبين على الدستور ، والماسخين نصوصه والمستبدليه بسواه ، حتى اذا ما انتصرت كلمة الأمة ، وانجاب عنها ما كانت فيه من غمة ، تقـدم مستحقو وقف البـدراوى والذين يهمهم أن تصرف خيراته الكثيرة فيما رصدت له ـ تقدم كل هؤلاء وأولئك يرجون في الحاح ، ويلحون في رجاء أن أقبل التنظر عليه ، وقدموا الى محكمة طنطا الشرعية طلبا يطلبون فيه تعييني ناظرا مؤقتا على هذا الوقف حتى يفصـل في أمر عزل على المنزلاوى بك نهائيا ـ وكان اذ ذاك ناظرا على الوقف ونسبت اليه تهـم كثيرة في تصرفاته ومخالفتـــه شروط الوقف ،

ورفعت عليه عدة قضايا فى هذا الشأن ونسب اليه اغفاله وجهات الخير المنصوص عليها ٠

وفى أول مارس سنة ١٩٣٦ ، قررت محكمـــة طنطا الشرعية عزل على المنزلاوى بك من النظر ، وأرسلت الى كتابا من فضيلة رئيسها تطلب الى فيه أن أقبل التنظر على هذا الوقف تلبية لرغبة المستحقين وخدمة لأبناء بلد ولدت فيه ونشأت بين أهليه ، وجاءنى أبناء سمنود منهم المستحق فى هذا الوقف وغير المستحق يلحفون فى الرجاء أن أقبل هذه النظارة برا بهم ، وحرصا على الخيرات التى اشترطها الواقف لجهات متعددة ، فلما اعتذرت اليهم لكثرة ما لدى من المهام والأعمال ألحوا طالبين تضحية جزء من الوقت لهم فهم أولى بخدماتى قبل غيرهم ٠

وحسبى هنا أن أتلو على مسامع حضراتكم نص الخطابين المتبادلين بينى وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية فى ذلك الوقت ، ومنهما تتبينـون أن مستحقى الوقف من علماء وأعيان سمنود وأبى صـــير ــ بلد على المنزلاوى بك ــ هم الذين سعوا الى وألحوا على ، وأننى قبلت لا طمعا فى مال ، ولا سعيا وراء منفعة الا منفعة المستحقين وتنفيذ شرط الواقف للفقراء والمساكين ، ورضا الله رب العالمين ٠

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل ٠

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد : فاظن أنه قد وصل الى علمكم ما آل اليه وقف المرحـــوم البدراوى باشا ، وأن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه قد تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل ــ وغير خـــاف على دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى ما عدا مرتبـــات لذرية الواقف ، ولا يصلح للنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ ٠ وقد تقدم للمحكمة أخيرا أحـــد علماء ســـمنود الذين لهم استحقاق فى الوقف طالبا اسناد النظر الى دولتكم وقدم عرائض من علماء سمنود وأعيان أبى صير طلب فيها موقعوها اسناد النظر اليكم ٠ وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة ، أرجـــوكم أن تفيدونى بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبهذا تقدمون خدمة عظيمة

لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لايعوقكم عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال ، لأنه يمكن انتظام حال الوقف باسناد أعماله الى وكيل تثقون به يدير شؤونه تحت اشرافكم ٠

ويكفينى أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا مبلغ ٥٠ جنيها لم يرسلها الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ وقد ساءت حالة أهل المدينة فى السنوات الأخيرة وتشتت أكثر فقرائها فى الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض حقوقهم ٠ فاذا تكرمتم بقبول النظر أحييتم المستحقين واستوجبتم مثوبة الله وعظيم أجره ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا ٠

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجداوى

الـرد

ولقد أجبته بعد أن تحققت من كل ما ذكر بالكتاب التالى :

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدراوى باشا نزولا على رغبة علماء سمنود وأعيانها وأعيان أبى صير ٠ وبالرغم من المهام الكثيرة التى تشغلنى وأشرتم فضيلتكم اليها لايسعنى الا تلبية هذه الرغبة وقبول نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات وأقدمها على كل الاعتبارات الأخرى ، والله أسأل أن يوفقنا الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين ٠

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام ٠

مصطفى النحاس

تنفيذا لرغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى تلوت على حضراتكم نصه ، وأرسل الى فضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الكتاب الذى ذكره صاحب العريضة ورددت عليه ، فلا داعى لأن أعيده عليكم ·

وهنا تصل الجرأة والكذب بالكذاب الأشر الى أن يتجنى على الواقع ويكذب على التاريخ ـ حتى القريب ـ ويقول فى لهجة الواثق المتأكد الساخر المستنكر ، بسجعه المرذول الذى مجته الأسماع : « ولم تكد تمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم فحن الى النظارة ، وقد واتته الوزارة » ! ··

نعم يا مولاى ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ـ أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام ـ بسحر ساحر أو قدرة قادر ـ طلب بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية اقامة رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ناظرا دائما لوقف البدراوى » · الى آخر زوره واختلاقه ، الذى ينم عن سوء أخلاقه ·

فلم يطلب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ولا فى شهر فبراير كله ، بل ولا فى النصف من مارس شيئا مما ذكره الكذاب بلهجة المالىء يده مما يقول ، بل كان ذلك فى ١٦ مارس أول ما طلب ·

أردت بذكر هذا التاريخ ومقارنته بالتاريخ الذى ذكره المخترع المضلل أن أبين لحضراتكم مبلغ تحريه الوقائع ، وثقته بما يلقى اليه أو يطلع عليه من بيانات ·

ثم لا يتورع الكذاب حتى ليكذب فى الوقائع الملموسة المحسوسة ويجرؤ فيقول ان الخطابين اللذين تبودلا بين فضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية وبينى قد نشرا على الناس فى الصحف جميعا جنبا الى جنب ويعلق على ذلك بما شاء له خياله أو اختباله بأن النحاس ذهب فى استغلال نفوذه وفى التحايل على هذا الاستغلال الى أبعد الحدود مستهترا بجلال القضاء ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء · فان الخطابين لم ينشرا فى الصحف بل ظل أمرهما مكتوما حتى تقدم أحد شيوخ الانقلاب باستجواب الى معالى وزير الأوقاف عن اخلال الوزارة بالمادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية وقبولها التنازل عن نظارة وقف تتولاه الى آخر الاستجواب الذى لم ينل شيئا من مصطفى النحاس ولا من نزاهة مصطفى النحاس ·

اذن لم يتوسل الى على صفحات الجرائد ، بل لقد خاطبنى رئيس

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامتنى محكمة طنطا المشار اليها ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى أن يفصل فى دعوى العزل نهائيا ٠

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليـــا الشرعية تأييد قرار عزل على المنزلاوى بك نهائيـــا فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى اقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف اقامتى ، وفوضت وزارة الأوقاف أولا الرأى الى المحكمة فى خطاب مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ثم عادت بعد ذلك فطلبت اقامتها هى ناظرة دائمة وعارضـــت اقامتى فى خطاب مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ٠

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى اول أكتوبر سنة ١٩٣٨ ٠

ولعلى لست فى حاجة الى أن أوجه أنظار حضراتكم الى اننى فى كل هذه المراحل لم أتقدم طالبا التنظر النهائى على هذا الوقف ، بل ان المستحقين هم الذين طلبوا ولما سـئلت وزارة الأوقاف فى ذلك فوضـــت الرأى أولا ثم عدلت ثانيا وتمسكت بان تكون هى الناظرة متخطية فى ذلك شرط الواقف الصريح الفصيح الذى نص على ما ياتى (ليس لديوان عموم الأوقاف او فروعه او أية مصلحة تابعة له او حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال) ٠

بل هبونى تقدمت من تلقاء نفسى طالبا التنظر على هذا الوقف برا ببلدى ومسقط راسى فاى ضير على فى هذا ، واذا لم يكن لى خير فى اهلى وعشيرتى ، وقد رايت خيرات بلدى نهبا مقسما بين الدخلاء والطامعين ومن ورائهم أبطال الانقـــلابات يحرضون ، اذا لم يكن لى خير فيهم فلا خير فى جهادى ولا فى وطنى ٠

بل لعلى لست فى حاجة الى أن أقول لحضراتكم ان عهـد الانقلاب الأخير كان اذ ذاك فى عنفوانه ، وكان مصطفى النحاس هو الهدف لسهام المتآمرين بالدستور جميعا ، فاتخذوا من هذه المسالة تكأة يتكئون عليها وسخروا من الامعات الطامعة ،

والنكرات الشائعة أناسا نفثوا فيهم من سمومهم وأخذوا يحضرون لهم المذكرات ويحفزونهم الى رفع القضايا الكيدية ، والدعاوى الهزلية مما كان حديث الناس فى المجالس وسخريتهم بالعهد ورجاله فى المنتديات .

ومن العجب العاجب ، ان مكرم عبيد كان أشد الوفديين حماسة وأعنفهم ثورة ضد هذا التآمر الوضيع ، بل كان دائم الاتصال بحضرات المحامين الشرعيين الذين تطوعوا بالدفاع عنى ذودا عن الحق وحربا للباطل حينما سخر الذين سموا أنفسهم رجال (الحكم الصالح) مخلوقا اسمه بدير ليرفع ضدى دعوى عزل من نظارة أوقاف البدراوى وعبد العال بك وولده السيد بك ! ولما يمض على اقالة الوزارة خمسة أيام .

ولقد قال القضاء الحر النزيه كلمته وجهر بالحق والحرب ضدى على أشدها ، ولم يبال بتهديد أو وعيد ، أو أن ينال من حكموا فى هذه القضية نقل أو تشريد .

قال القضاء فى درجتيه الابتدائية والاستئنافية كلمة الحق صريحة ورفض الدعوى فى وجه الصنيعة المسخر ومن ورائه الناخسوه جهرة ، وكان لهذا الحكم أثره الحسن فى شتى مناحى البلاد .

وعجب أى عجب أن يتعرض مكرم للأوقاف وتنظرها وهو الذى صفق لهذا الحكم وطرب - ولكن الشيطان أغواه وصرفه عن هداه . فتردى فى هوة سحيقة . وبالسوء المنقلب .

وانه ليؤسفنى كل الأسف أن أصرح بأن مستحقى وقف البدراوى وجهات الخير المشروط لها معظم هذا الوقف قد جاروا جميعا بالشكوى طيلة عهد الانقلاب كما جهروا بها فى عهد تولى المنزلاوى بك ووصل الأمر الى التقاضى فى المحاكم فلما أن زال كابوس الانقلاب هرع المستحقون طالبين الوصول الى حقوقهم ورد المأخوذ منهم اليهم .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت الأمة قد تنفست الصعداء ، تقدمت الست عديلة بيومى البدراوى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين اقامتى ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف فطلبت المحكمة الى وزارة الأقاف ابداء رأيها فى هذا المطلب فأجابتها بأن لا مانع لديها من اقامتى ناظرا على الوقف المذكور بدلا عنها

المحكمة خطابا خاصا لا متعديا في ذلك حقوقه ولا مخالفا القانون ولا مستبقا القضاء الى الحكم في قضية منظورة أمامه كما يدعى الجاهل الكذاب ٠

وصدقوني يا حضرات النواب المحترمين اذا قلت لكم ان هذا المسكين قد برهن على جهل بأبسط الاجراءات ، بل وأوليات القوانين ، ولست أدرى في هذه الواقعة بالذات أذلك جهل منه أم تجاهل ، فمن ذا الذى في مصر يشتغل بالمحاماة بنوعيها الأهلية والشرعية ، ويجهل أوليات القوانين أو لا يعرف أن للقاضى الشرعى الولاية العامة على الأوقاف ، وأنه بحكم هذه الولاية الطبيعية له أن يختار أصلح المرشحين وأنفعهم للوقف وله أن يلح عليه ويرجوه ويبين له الفوائد التى تعود من وراء تنظره ، ولقد جرى القضاء الشرعي منذ نشأته على هذا العرف فحرر مئات ومئات من الخطابات والرجاءات الى مختلف الناس فى شتى المناسبات يطلب اليهم أن يعاونوه على تنفيذ شروط الواقفين وجلب الخير والمنفعة للفقراء والمساكين ، ولم نسمع أن أحدا اعترض على قاض فى هذا أو قال له انك تعديت حدود اختصاصك ولم تلتزم الحيدة حينما ألححت ورجوت رجلا تعتقد فيه الصلاحية والصلاح لادارة وقف من الأوقاف ٠٠٠ ٠٠٠ اللهم الا مكرم عبيد صاحب الكتاب الأسود ، والعقل الأسود ٠٠٠ ٠٠٠

لقد أكثر مكرم فى عريضته وكتابه من ذكر القضاء والمساس بالقضاء فى غير موضع وسلط عليه بذاءته غير مرة ولكن هل نال من القضاء ونزاهة القضاء مأربا ؟ وهل بلغ من وراء النيل منهم مطلبا ؟ ٠

كلا ٠٠ فان للقضاء فى نفوس الأمة من الاكبار والاجلال منزلة لا تؤثر فيها تلك الترهات ، ولا تنال منها أمثال هذه المناورات ، فان لهم من ضمائرهم ونزاهتهم ومراقبة أعدل الحاكمين درعا تقيهم طعنات الرعديد المسكين ٠

أما ما ذكره قليل الحياء من أن ما سماه مأساة وقف البدراوى قد ختمت بترقية رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رياسة محكمة اسكندرية الشرعية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده الا بضعة أشهر قليلة ، ويعلق عليها بما شاء فاسمعوا واضحكوا ساخرين ، أو اسخروا ضاحكين ، وشر البلية ما يضحك ٠

لما أجريت الحركة القضائية الشرعية وخلا منصب رئيس محكمة اسكندرية الشرعية بنقله الى رياسة التفتيش الشرعى كان طبيعيا أن ينقل الى محكمة الاسكندرية رئيس أكبر محكمة بعدها ، والنظام المتبع فى وزارة

العدل منذ أن خلقها الله وأنشىء شيء اسمه القضـــاء الشرعي ان يكون الترتيب فى نقل رؤساء المحاكم كالآتى :

ينقل رئيس محكمة قنا الى أسيوط ٠

ورئيس محكمة أسيوط الى بنى سويف ٠

ورئيس محكمة بنى سويف الى المنصورة ٠

ورئيس محكمة المنصورة الى الزقازيق ٠

ورئيس محكمة الزقازيق الى طنطا ٠

ورئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية ٠

وقد نقل رئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية تبعا لهذا التقليد ، وكان قد بقى له على الاحالة على المعاش أقل من ثلاثة أشهر وأحيـــل فى سنه المحددة دون أن يستفيد من هذا النقل شيئا أو يأخذ علاوة أو يرقى الى درجة أعلى ولم تفكر الوزارة فى أن تستبقيه انتفاعا بخدماته ومكافأة له على حسناته ٠

أما كونه هو الذى تعرض عليه شؤون أوقاف البدراوى وعبد العال بك وولده فهذا أمر طبيعي أيضا ، لأن هذه الأوقاف فى سمنود وسمنود تابعة فى اختصاصها الى محكمة طنطا الشرعية ٠

على أن كثيرا من المواد المتعلقة بهذه الأوقاف والتى رفعت الى محكمة طنطا الشرعية لم تستأثر هذه المحكمة بالنظر فيها وحدها ، بل استؤنفت أمام محكمة الاستئناف العليا الشرعية وتأيدت ٠

ولم يكن رئيس محكمة طنطا الذى ناله من مكرم ما نال هو الرئيس الوحيد الذى عرضت عليه مسائل تلك الأوقاف فلقد تقلب عليها رؤساء غيره كثيرون ٠

واذا كان هو بنفسه الذى كان رئيســا للمحكمة عند بيع منزل للوقف وتنظرى على وقف البدراوى ، فليس هذا ذنبه ولا ذنبنا ، فان مسألة بيع المنزل ظلت كمـا شرحت لحضراتكم من قبـل معروضـة أيام القضاء حول العامين ، ومسألة وقف البدراوى لم يتعد رئيس المحـكمة اختصاصه كما شرحت لكم ، ولا حابى رئيس الوزارة وتملقه فما كان القضاء ليتملق أحدا ولا مصطفي النحاس ليقبل التملق من أحد ٠٠٠٠٠ فلعنة الله على الكاذبين ٠

لقد بلغ التبجح والقحة بالأفاك أن يقول أن محاسن الصدف قد شاءت ومازالت تشاء حتى الآن كما سنرى ألا نكشف محاسن النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون في الحكم ٠٠٠٠ ولن أجاريه في تأليفه أو أعقب عليه من نوع تصنيفه ، ولكن اسمعوا ما تقوله لجان فحص حساب وقف المرحوم السيد بك عبد العال المؤلفة برياسة حضرتي قاضيي محكمتي المحلة الكبرى وسمنود الشرعيتين على التعاقب في تقريرها المصدق عليها من حضرات أصحاب الفضيلة رؤساء محكمة طنطا الشرعية أيام لم نكن متقلدين زمام الحكم بل كنا هدفا لضر الحاكمين ٠

اسمعوا حضراتكم طرفا من هذه التقارير في مختلف السنين ابتداء من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٤١ وبعد أن تستمعوا لما سيلقى عليكم ، متخذا من سجلاته ، قولوا ما شئتم عن ذلك الجرىء ومفترياته ٠

جاء في التقرير المؤرخ في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ عن حساب سنة ١٩٣٧ ما يأتي تحت عنوان شرط الواقف :

١ ــ ما صرف للمستحقين ووجهات الخير كان طبق شرط الواقف بالنسبة التي يتسع لها ريع الوقف وكان الصرف في مواعيده بانتظام وعلى وتيرة واحدة ٠

٢ ــ ما صرف في سبيل التعليم بالمدارس العالية قد روعي فيه ما حتمه الواقف من عدم نقص عدد الطلبة عن عشرة دائما أبدا ــ وقد أكمل هذا العدد في أثناء مدة هذا الحساب الى عشرة بعد أن كان أقل من ذلك في السنين السابقة وصرفت للطلبة الكسوة المنصوص عليها بعد أن كانت مقطوعة عنهم ٠

٣ ــ أنشىء المدفن المنصوص عليه بكتاب الوقف لدفن الفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الواقف ٠

٤ ــ اتخذت الاجراءات اللازمة لانشاء المعهد الديني بسمنود وطرحت المناقصة ورسا عمله على أحد المقاولين واشترط أن يتمه في بحر ستة أشهر تبتدىء من أبريل سنة ١٩٣٩ ٠

٥ ــ قدم لهيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية طلب الاذن بانشاء سراى للواقف بدل التي هدمت وكان تقديم الطلب في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ ٠

٦ ــ قدم طلب لهيئة التصرفات بتعمير عقارات الوقف بسمنود واستعمال ما يصلح لها من أنقاض السراى ٠

٧ ـ قدم طلب لهيئة التصرفات فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بالاذن بانشاء عزبتين للوقف بأطيان بنا أبو صير وشـــبرا يابل من العزبتين المهدمتين •

وجاء فى تقرير هذه اللجنة تحت عنوان الادارة العامة ـ وكان ذلك فى سنة ١٩٣٩ كما قدمت لحضراتكم ولم أكن حاكما ولا ذا ســـلطان ، وشاء الله ولم تشأ محاسن الصدف أن تكشف محاسن النحاس كناظر للوقف وهو فى غير الحكم !! ولكن قديما قالوا اذا لم تســـتح فاصـــنع ما شئت !! •

قالت اللجنة ، لقد كان من نعم الله وتوفيقه أن أقيم رفعة الناظر الحالى ناظرا على هذا الوقف وقد عادت اقامته على الوقف ومستحقيه بالخير والبركة •

ولو قارنا بين الادارة فى عهد رفعته وبينها فى العهود السابقة نتبين مقدار هذه النعمة •

ثم قالت فى مكان آخر : وبالجملة لقد كانت الادارة فى هذه السنة موفقة فى جميع أعمالها ، ولم يلاحظ أحد من أعضاء هذه اللجنة شيئا يؤخذ عليها لا شكلا ولا موضوعا ، واللجنة بكامل هيئتها تقرر بصراحة تامة أن هذه الادارة لا نظير لها فى ابتكار الوسائل الناجعة لاصلاح حال الوقف وأعيانه واراحة مستحقيه ، والعمل على زيادة غلته وتنفيذ شروط الواقف وتحقيق رغبات اللجان السابقة ، ولذلك فانها تستحق مزيد الشـــكر والثناء ، وترجو اللجنة من الله أن يديم لها التوفيق والسداد •

وجاء فى تقرير آخر للجنة حساب سنة ١٩٣٨ المؤرخ فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تحت عنوان الادارة العامة ما يأتى :

« لقد ثبت للجنة من بحث هذا الحساب ومن مراجعة تقريرات اللجان السابقة ومن عقد المقارنة بين حساب السنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن تقريرات الخبراء الذين انتدبتهم لمعاينات أو مأموريات ، **ومن الوقوف على تصرفات الادارة فى عهد الناظرين السابقين وفى عهد رفعة الناظر الحالى انه فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، قد تحسنت حالة الوقف بدرجة كبيرة فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا •**

واستدلت على هذا التحسن بزيادة غلة ايرادات الوقف والايرادات المتحصلة وزيادة نسبة المتحصل من المربوط ومن المتأخرات وزيادة الأطيان المستغلة رغم ما أخذ فى هاتين السنتين منها للمنافع العـــامة وتحصيل بعض الايجارات قبل مواعيد استحقاقها واستنباط موارد جديدة للايرادات وقلة المصاريف القضائية وقطع دابر المنازعات ـ وانشاء مصرف عمومى

لأطيان الوقف بزمام بنا أبو صير واصلاح أطيانها بعـد أن كانت بائرة ومهملة وشق مصارف ومراوى فى أطيان أخرى فتحسنت طرق ريهـــا وصرفها ، وصرفت الخيرات بعد أن كانت معطلة ٠

وبعد أن سردت اللجنة كثيرا من الاصلاحات التى استجدت في الوقف قالت : ولهذا فان اللجنة تسجل لأوراق وقف هذا التقدم المطرد ويسرها أن تعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك وكيل رفعته لما أبدياه من حسن الادارة والحرص الشديد والحزم والحكمة والمبالغة فى المحافظة على حقوق الوقف ولا يسعها الا أن تشكرهما شكرا جزيلا وتثنى عليهما ثناء مستطابا وترجو اللجنة أن يجزيهما الله عن الوقف وأهله خير الجزاء ٠

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٣٩ المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ أن اللجنة تأكدت من حسن ادارة الوقف فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، واستدلت بارتفاع نسبة المتحصل من مربوط ايجار الأطيان الى ٩٩٪ ومربوط ايجار العقار الى ٤ و ٩٨٪ قائلة ان هذه النسبة لم يبلغها التحصيل فى سنة ما من عهد وفاة المرحوم الواقف الى الآن ، كما استدلت بارتفاع أسعار ايجار الأطيان التى أجرت سنة ١٩٣٩ وزيادة قيمة الأطيان المنزرعة زيادة محسوسة واصلاح أعيان الوقف وتحصيل بعض الايجار مقدما والعمل على تنفيذ شروط الواقف وأهمها انشاء المعهد الدينى وصرف استحقاق المستحقين فى مواعيـدهم بانتظام وتقديم الحساب فى موعده ٠ ثم علقت على هذا بقولها :

« لذلك يسر اللجنة أن تثبت فى هذا التقرير تلك الأعمال الجليلة وأن تختم تقريرها هذا بالثناء الحسن المستطاب على أعمال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظر الوقف وتشكره على حسن الادارة وتقرر أن جميع أعمالها كانت مبنية على الحزم والحكمة والسداد ومطابقة لشروط الواقف » ٠

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٤٠ المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٤١ أن اللجنة بعد مراجعة كتب الوقف والتغيير وتقريرات اللجان في الحسابات السابقة ووقفت على تصرفات ادارة الوقف فى هذا العام ـ قد تأكدت من حسن الادارة فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأنها سائرة الى الأمام عاما بعد عام ٠

وأشارت الى نواحى الاصلاح والتقدم فى مناسبات شتى عند الكلام على كل باب من الأبواب ، واختتمت تقريرها بقولها :

« لذلك فان اللجنة تسجل مع عظيم السرور والارتياح تلك الأعمال الجليلة والتصرفات الحكيمة وتثنى ثناء عاطرا على مجهودات حضرة صاحب المقام الرفيع ناظر الوقف وتشـــيد بعهـــد ادارته التى أتت بأطيب الثمرات » ٠

هذا بعض ما جاء فى تقارير لجان الحساب المختلفة فى عهد الانقلاب وقد كان من أعضائها من يخاصموننا فى السياسة وليس بيننا وبينهم من صلة ولكنهم أعضاء فى اللجنة شهدوا بحسن ادارتنا وبالخير الذى أجراه الله للوقف على أيدينا ، والفضل ما شهدت به الأعداء ٠

وان تحت يدى دفاتر الوقف وحساباته وفيها النصوص الصريحة للتقارير التى أشرت اليها وتلوت عليكم بعض ما جاء بها ، وهى تحت أمر مجلسكم الموقر فى كل وقت وحين ٠

ذلك بعض ما لمسه أبناء بلدى سمنود ، وما أحســـه المستحقون والمنتفعون من الأوقاف التى أشرت اليها ، والذى قررته لجان لا صلة لنا بها ، ولا سلطان لنا عليها ، ولكنها سجلت الحق ودونت الواقع ، فلم يكن عجيبا أن ينتهز مستحقو وقف البدراوى فرصة زوال عهـــد الانقلاب فيسارعوا الى تعيين ناظر الوقف الذى لمسوا اصلاحاته وانتفعوا بخدماته فى الفترة القصيرة التى قضاها متوليا شؤون وقفهم ٠

لا عجب أن يطلبوا تعيينه وأن ينبهوا وزارة الأوقاف الى الخطأ الذى ارتكبته ويطلبوا الى المحكمة اصلاحه ٠

ولقد استجوب زميلى معالى وزير الأوقاف فى مجلس الشيوخ فى الدورة الماضية عن هذا الموضوع وأجاب اجابة شافية بأن الوزارة لم تتعد اختصاصها ولم تتنازل عن حق لها ، بل لم تزد على أن وقفت موقف الحياد مفوضة الرأى للقضاء وهو جهة الاختصاص بازاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم ٠ وكان لى فى هذا الاستجواب كلمة تلوتها على مسامع حضرات الشيوخ المحترمين وسردت فيها مقارنة بسيطة بين عهد نظارتى ونظارة غير مدعومة بالأرقام والوقائع قائلا اذ ذاك انى أريد أن تكون هذه الوقائع والأرقام ســجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدثت أحدا نفســه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذريعة للنيـــل منى أو الطعن فى ، عاد الى ذلك السجل فاقلع عن غيه ، ورجع خاسىء الطرف وهو حسير ، وذكرت فى تلك الكلمة أعمال الاصلاحات التى قمت بهـــا فى الفترة القصيرة التى توليت فيها النظارة ومنها ضم مدرسة الوقف الى وزارة المعارف العمومية

وضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة مقابل دفع ألف جنيه من ايراد الوقف سنويا مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب ضمه مقابل ٣٠٠٠ جنيه سنويا ولم يتم لأنه أخل بتعهده ووقف العمل فى المستشفى من سنة ١٩٣٤ الى أن توليت النظارة فسار العمل وأنشئت بها عمارة وقسم للرمد واصلاح وترميم عقارات الوقف وأطيانه البائرة واصلاح الآلات الزراعية وصرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام فى غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه . وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر لهم الدفع حوالى أربعة أشهر فيضطرون الى التنفيذ بواسطة المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثاته . فيناوئهم الناظر السابق ويعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وغيرها .

وكذلك نفذت صرف جميع الخيرات فى مواعيدها كنص كتاب الوقف ومنها اعانة الحرمين الشريفين التى ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٦ .

ودفعت اعانة الأزهر الشريف ونفقات احياء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف .

وسددت الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعيدها وقد كانت من قبل تؤخر نحو ثلاث سنوات فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها وتعيدها كما هو مدون تفصيليا فى محاضر قضية نزاهة الحكم ... الى غير ذلك وذلك من الاصلاحات التى لمسها المستحقون من هذا الوقف والمنتفعون به مما يطول بى شرحه .

وختمت بيانى فى مجلس الشيوخ قائلا : أدليت اليكم بهذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر وليطلع الناس عليه ، ولا أقصد من وراء ذلك – كما قلت – النيل من أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء .

قلت هذا يا حضرات النواب المحترمين فى العام الماضى ، ولم تكن هناك عريضة رفعت الى جلالة الملك ولا كتاب أسود أو أزرق حبره مكرم عبيد .

فلم يكن الحكم اذن هو الذى حدا بالمستحقين الى طلب نظارتى على وقف البدراوى ولم أكن أنا الذى استعملت مركزى وتأثيرى على وزارة الأوقاف تارة ، وعلى المستحقين بواسطة أخى تارة أخرى ليتقدموا الى المحكمة طالبين اقامتى ناظرا على الوقف ، ولكنها المصلحة وحدها التى يعرفها

أصحابها ، ويحسها أربابها ويقدرها المنتفعون من ورائهـا من الفقراء والمساكين هي التي دفعتهم الى ما طلبوا ، وحدت بي الى الرضاء بما أرادوا .

المصلحة العامة كما أعرفها ويعرفها العقلاء ، لا كما ينظر اليها من آكل الحقد قلوبهم ، وطمس الحسد أبصارهم ، وأصبحوا وعلى قلوبهم أقفالها ... ...

أما ما ذكره الكذاب من أنني كافأت زوج السيدة التي اشترت منزلي في سمنود بزيادة في مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد الخ ... ويقصد بقوله هذا الأستاذ مسعد السمرة ـ اذ ذكره صراحة في موضع آخر ـ فاسمعوا حضراتكم الى هذه الواقعة :

تخرج حضرته في كلية الحقوق سنة ١٩١٧ ، ومن زملائه من هم الآن مستشارون ومديرون كراغب دكرورى بك وقد عين مديرا في غير عهدنا ، وكان الأستاذ مسعد مرشحا في وزارة العدل لوظيفة من الدرجة الثانية تسوية له بزملائه ، وقد جرت وزارة الداخلية على منح حضرات رجال القضاء الذين ينقلون الى التفتيش بها درجات أكبر مما كانوا بها في الكادر القضائي تعويضا لهم عما يفقدونه من امتيازات في هذا الكادر ، منهم الأساتذة أحمد لطفي ، وكمال الديب ، وشافعي اللبـان وغيرهم وقد منحوا جميعا مثل ما منح الأستاذ مسعد السمرة ، فلم يكن في ترقية مسعد السمرة شيء من الانعام كما قال الكذاب ، بل لم يكن ملحوظا يوم تقدم طلب الاستبدال سنة ١٩٤٠ أن وزارة الوفد ستعود الى الحكم فتكافىء مسعد السمرة في سنة ١٩٤٢ وفوق هذا فقد ظهر لحضراتكم من البيانات التي أدليت بها في هذا المجلس أن عملية استبدال منزلي وبيعه لوقف السيد بك عبد العال لم يكن فيها أية محاباة في الثمن ولا في الاجراءات مما يستدعي الاغداق على مسعد السمرة .

بقيت مسألة ذكرت في العريضة وفي الكتاب تحت عنوان « **واقعة حال** » زعم فيها الكذاب الدجال أن حديثا دار بينه وبين الأستاذ ابراهيم فرج ببحيرة قارون بشأن وقف البدراوى ، وأن بعض حضرات الوزراء اجتمعوا به بعد ذلك الى آخر ما سود وكتب .

ولا أجد ما يدحض هذا المفترى ويسقطه أكثر مما سقط الا أن أتلو على مسامع حضراتكم ما كتبه من نسبت اليهم تلك الوقائع بخطهم وما تحدثوا الى به في هذا السبيل .

فهذا كتاب وصل الى في ٢ مايو سنة ١٩٤٣ من الأستاذ ابراهيم فرج وهذا نصه :

« مصر الجديدة في ٢ مايو سنة ١٩٤٣

حضرة صاحب المقام الرفيع الزعيم الجليل

أقبل يديكم الطاهرتين وبعد فقد ذكر مكرم باشا الدسـائس فى كتابه الأسود فى سياق ما ردده من الأكاذيب عن وقف البدراوى باشـا بسمنود أن الأستاذ محمود أبو الفتح دعانا لتناول الغذاء فى بحيرة قارون بالفيوم يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وهناك يزعم أنى أخبرته قصة وقف البدراوى وبأن حضرة عبد العزيز بك النحاس ذهب الى مينا هاوس ومعه كتاب المحكمة الشرعية ليأخذ الرد عليها بقبول النظارة ثم ذكر أنه اجتمع فى مساء ذلك اليوم ببعض أصحاب المعالى الوزراء وأنه قال لمعاليهم انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدراوى وانه قد اتصل به شخصيا فى هذا الصدد . وانى أعلن لمقامكم الرفيع أن كل ما افتراه على فى هذا الكتاب كذب فى كذب ومحض اختلاق من نسج الخيال .

وحقيقة الحال أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح دعا فريقا من أصدقائه لتناول الغذاء فى بحيرة قارون بالفيوم وكان ذلك قبل ظهور الخلاف بينه وبين رفعتكم وقبل أن يعلن للناس . ولقد اعتذرت يومئذ للأستاذ أبو الفتح بكثرة مشاغلى فألح على الحاحا شديدا وأرسل سيارته الخاصة الى منزلى لأحضر بها فى أى وقت تسمح به ظروفى وفعلا توجهت بها أنا وعائلتى متأخرين اذ وصلت نحو الساعة الثانية بعد الظهر قبيل تناول الطعام . وحدث بعد تناول الطعام مباشرة أن ذهب مكرم باشا الى مكتب التليفون واستغرق وقتا طويلا ثم عاد وقال انه كان يتحدث الى بعض الوزراء ، وعلى ما أذكر أنه قال ان حديثه كان مع معالى وزير الأشغال وقال انه مضطر للعودة فورا . فعدنا جميعا من فورنا وركبت أنا وعائلتى السيارة التى جئنا بها وركب معنا فيها حضرة الأستاذ أبو الفتح .

تلك زيارة الفيوم لم تستغرق أكثر من ساعتين ولم يجر فيهـا حديث على الاطلاق منى أو من غيرى فى الشؤون العامة أو الخاصة ، بل الذى أذكره أن الشخص الوحيد الذى تحدث على المائدة واستغرق حديثه فترة تناول الطعام كلها هو مكرم باشا نفسه اذ أخذ يسرد تفاصيل مملة عن موضوع الغزل وصبحى بك الشوربجى وقد تحاشى ــ بسبب وجودنا ــ أن يعرض بأحد .

ولشد ما كانت دهشتي لهذه الجرأة في الافتراء واصطناع الروايات للدس الوضيع والتلفيق والايقاع .

أما المصدر الوثيق الذى ذكر في كتابه الأســـود أنه اتصل به شخصيا وروى عنه هذه الأكاذيب بشأن التنظر على الأوقاف فهو « الأستاذ محمد بدير المحامي الشرعى » فقد كان هذا الشخص دائم الاتصال بمكرم باشا « وهو وزير » كثير التردد عليه في منزله يغذيه بالمفتريات ويحمل اليه صور الملفات ليشوه منها ما يشاء وقد استعمله مكرم باشـــا كما استعمله الأحرار الدستوريون والسعديون من قبل عندما اتخذوه صنيعة لهم في المحاكم الشرعية . وقد شاهده صديق الأستاذ محمد الشافعى البنا في منزل مكرم باشا أكثر من مرة وأخبرنى الأستاذ الشافعى أنه أبلغ مكرم باشا وقتئذ عدم ارتياحه لتقريبه هذا الشـــخص وتساءل كيف يسمح بلقائه ومعه صور ملفات القضايا الشرعية وسرد له ما يعرفه عن تاريخ هذا الشخص وموقفه في قضايا الأوقاف . وذكر لى أن مكرم باشا رد عليه بأنه لا يرى بأسا من تقريب الشيخ بدير لأنه مكسب للوفديين . وبعد ذلك بزمن رآه الأستاذ الشافعى وغيره من كبار الوفديين رأوه في منزل مكرم يتناول الشاى مع بعض أصحابه من جماعة مصر الفتاة وذلك عقب اخراج مكرم باشا من الوزارة وقبل فصله من الوفد .

هكذا تصيد مكرم باشا هذا الشيخ بديرا ليعاونه في تدبير الأكاذيب وتشويه الحقائق المشرفة في التنظر على وقف البدراوى . وهذا المحامى هو صنيعة الأحرار الدستوريين في قضايا أوقاف أحمد باشا البدراوى كما هو معروف .

يا رفعة الرئيس الجليل .

ليس فضلك وجميلك على أوقاف البدراوى والســـيد عبد العـال بسمنود بحاجة الى شهادة منى أو من غيرى ، ولكنى كواحد من أبناء سمنود أعلن للملأ أن خدماتك وأفضالك على مرافق الأوقاف ومستحقيها أشهر من أن تذكر وأكبر من أن يحصيها البيان فقد نفـــذت شروط الواقفين بالدقة والذمة التى اشتهر بها القاضى مصطفى النحاس ، عمرت بيوت الله وأنشأت المعهد الذى ظل شرط الواقف بشأنه خمسة عشر عاما حبرا على ورق . كفلت للفقراء والمعوزين البر والرحمة والأمن من الجوع .

ان البداهة وطبيعة الأشياء التى لا غرابة فيها ولا سبيل سواها أن ينتهز مستحقو الأوقاف المشار اليها فرصـــة زوال عهود الانقـــلاب واطمئنـــانهم الى اسماع صـــوتهم وابلاغ شكواهم الى جهـــات الاختصاص

فيلجأوا الى المحكمة الشرعية طالبين الانصاف والانقاذ ملتمسين تفضلكم بقبول التنظر على هذه الأوقاف لتردوا الأمور الى نصابها وتعيدوا الحقوق الى أصحابها فى سياج من الحرية والحق والقانون .

وقد كان موضع الغرابة والعجب ، بل وسوء المنقلب أن ينكص هؤلاء المستحقون ويقبعوا فى بيوتهم مستسلمين للهوان تاركين مصالح الوقف ومصالحهم للعبث والبوار .

ألم يكن مستشفى البدراوى بسمنود مغلق الأبواب فى وجه المرضى ، بل ذهبوا فى الاستهتار الى حد أن استخدموا فناء المستشفى مأوى للمواشى فى بعض العهود السابقة ! فأصبح فى عهد رفعتك الميمون يضارع أكبر المستشفيات المركزية فى بلاد القطر ويؤدى رسالته الانسانية على أكمل وجه . والمدرسة الابتدائية ألم تكن قاب قوسين من الاغلاق فأصبحت بفضلك ورعايتك تضم نحو ألف تلميذ وأنشىء فيها قسم ثانوى يذكره السمنديون لمقامكم الرفيع ولحضرة صاحب المعالى وزير المعارف الجليل بالشكر العظيم .

والمستحقون ، ألم يحرمهم النظار السابقون شهورا وسنين وفى عهود مختلفة من مرتباتهم ، حتى اضطر بعضهم أن يتنازلوا كتابة عن متجمد استحقاقهم مكرهين تحت تأثير العوز والفاقة مقابل الحصول على جنيهات معدودات ليردوا عن أنفسهم غائلة الحاجة والجوع فأصبحوا بفضلك وعدلك يتقاضون مرتباتهم بانتظام وفوقها علاوة غلاء المعيشة .

كذلك البر بالفقراء والمساكين ورعاية مصالح الأوقاف من جميع الوجوه اذ أعملت فيها يد الاصلاح وأبعدت عنها الفساد والخلل والاضطراب مما شهدت به لجان المحاسبة فسجلت لمقامك الرفيع فى محاضرها الرسمية الشكر والامتنان والتقدير . وما أدراك ما لجان الحساب فالأغلبية العظمى من أعضائها من خصومنا السياسيين : منهم على سبيل المثال :

الحاج غريب يونس عمدة سمنود وهو خصمنا السياسى من سنة ١٩١٩ الى الآن ، وعمد آخرون لا داعى لذكر أسمائهم من صنائع على المنزلاوى بك ، ومنهم أحمد أفندى أبو عضمه صديق المنزلاوى بك ومندوبه فى الانتخابات واللجان من سنة ١٩٣٠ الى الآن . وكثير غير هؤلاء . والفضل ما شهدت به الأعداء .

« فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

وتفضلوا يا رفعة الرئيس الجليل بقبول آيات وفائى واخلاصى المقيم ..

« ابراهيم فرج »

ولقد اتصلت ببعض اخوانى الوزراء الذين جاء ذكرهم فى العريضة بصدد هذه المسألة وعلمت منهم تفاصيل ما دار بينهم فى هذا الشأن ، وانى لأتشرف أن أتلوه عليكم .

وحقيقة الأمر أن بعضا من زملائى الوزراء الذين أشار اليهم أخبرونى أنهم اجتمعوا عنده فى مساء ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وسبب ذلك أن مشروع خطاب العرش كان يتضمن اشـارة الى اعادة وزارات التمـوين والوقاية والشئون الاجتماعية لما تبين من ازدياد الأعباء على الوزارات الأصلية بسبب ظروف الحرب ووجوب تفرغ وزرائها لأعمال وزاراتهم .

وكنت قد عرضت على جـلالة الملك اعتزامى اعادة هـذه الوزارات وبخاصة وزارتى التموين والوقاية ولما تبينته من سوء حالة التموين ، تلك الحالة التى كشفت أمرها للبرلمان ، ولما علم مكرم باشا بذلك غضب أشد الغضب وصرح لبعض اخوانه بأنه لا يطيق سماع خطبة العرش وفيها الاشارة الخاصة باعادة الوزارات الثلاث فذهبوا اليه بغير علمى ليهدئوا من ثائرته ويقنعوه بما فى هذه الاعادة من تحقيق للمصلحة العامة وأنه لا محل لغضبه أسوة بزملائه الذين رحبوا بالتخفيف عنهم ليتفرغوا للأعمال المتزايدة عليهم ، ولما ذهبوا اليه قال لهم ان فصل أعمال التموين عنه دليل عدم الثقة به وحكم عليه بعدم النجاح ، وهو يعلم أن أحوال التموين سيئة وأن مستقبل التموين شر من ماضيه وحاضره للصعوبات المتزايدة فيه وسنرى أياما سوداء ، ولكنه لا يقبل أن يفهم الجمهور أنه غير ناجح ولذلك فقد أقسم ألا يحضر حفلة افتتاح البرلمان لأنه لا يطيق سماع هذه الاشارة فى خطبة العرش ، ولا يطيق أن يسمع أهله هذه العبارة فصمم هو وأهله على عدم الحضور لأنه يخشى اذا ما حضر سماع هذا الحكم أن يقضى عليه كما قضى على المرحوم حسن صبرى باشا ، وكان مدار الحديث، أخذا وردا ، موضوع التموين وبقاءه فيه ولو بعض الوقت خوفا من تعليل الناس باخراجه منه بأنه فشل فيه .

وكان مكرم باشا فى هذه الليلة هائجا مائجا يهدد من حين لآخر .

هو عايز يخرجنى من الوزارة ؟ أنا أعرف كيف أخرج ومتى أخرج ، ويجوز أن أمسح من الوجود ولكننى مصمم ، وفى أثناء هياجه وبعد ذكر هذه العبارة سأل صبرى باشا ، هل كلمك على حسين باشا فى مسألة التنظر على وقف البدراوى فنفى صبرى باشا ذلك نفيا باتا ، ولم يبلغنى هو ولا أحد من اخوانه شيئا عما دار فى هذا الاجتماع ولم أعلم بشىء مما جرى فى تلك الليلة الا بعد خروج مكرم من الوزارة ، اللهم الا رجاء من بعضهم بأن أبقى مكرم باشا فى التموين بعض الوقت حتى لا يجرح احساسه كما يظن ويقوم فى الأذهان بأنه غير ناجح فى التموين .

هذا ما ألقاه الى زملائى الوزراء الذين قال عنهم انهم كانوا يحضرون اجتماع الليلة المشار اليها ، وليس لى بعد ذلك من تعليق أكثر مما سمعتم ففيه الغناء كل الغناء ٠

الآن وقد سمعتم ما أدليت به من بيانات ، وما أقمته على كذب الكذاب من أدلة بينات ٠ فماذا تقولون في مفتر أثيم ، هماز ، مشاء بنميم ، لم يترك شريفا الا حاول تلويثه ، ولا طاهرا الا أراد تدنيسه ، حتى ربات الخدور لم يسلمن من بذاءاته ، ولم يبرأن من سلاطته !!

ولقد طعن في الأخلاق وفى الأعراض وفى الذمم ، وفى القضاء ، وفى الوزراء وفى الجماعات وفى الهيئات ٠٠٠ كلما خاصم انسانا ، نضح عليه من طينته القذرة ألوانا ، وافترى عليه زورا وبهتانا ، أرونى فى مصر أحدا ، عظيما أو حقيرا ، كان لدى المجاهد الكبير سابقا ، والكذاب الكبير حاضرا ولاحقا ، فى مكان الحب والاجلال ، والنزاهة والاحترام ، ثم اختلف واياه ، أو حال بينه وبين مشتهاه ، وسلم بعد ذلك من وقاحته ، أو نجا من تبجحه وسماجته ؟! انه يظل يتهم ويتهم ، ويكذب ثم يكذب ، لعل كذبه محدث فى الناس الغاية المرجوة والأثر المطلوب !! ولكن المسكين قد انكشف وظهر ، فامحى بعد ذلك واندثر ، وأصبح فى الناس حديثا يروى وذكرى سيئة يستعيذون منها ويبتعدون ما استطاعوا عنها !!!

لقد دخل سوق السياسة تاجرا متسترا ، وخرج منها خاسرا سافرا ، مضيعا كل شىء من الكرامة والرجولة والشهامة ، وان كان قد خرج منها بالأصفر الرنان ، والقصور والأطيان ٠ ويمينا لولا انتسابه الى الوفد ، وتقريبنا اياه ، خدأعا بأمره ، وحسن ظن منا بمن يجيد أمثاله التمثيل٠٠٠ لولا هذا لظل مخلوقا عاديا ، شأنه شأن سواد الناس لا يحس به أحد . غاب أو حضر ، بان أو استتر ٠٠٠٠٠ ولكن الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، كشف عن دخيلته ، ورفع السجف عن طبيعته ، فأقصيناه عن حظيرتنا ، فأصابه من هول الصدمة السعر ، وأخذ يعض بالناب والظفر ، ويستعين بمن كان بالأمس يكيل لهم الضربات ويطعنهم أشد الطعنات ٠٠٠ كانوا خصومه الأعداء ، فأصبحوا اليوم أصدقاءه الألداء ٠٠ فليأنس بعض الى بعض ، وليهنأ بعضهم ببعض (والله يهنى سعيدة بسعيد) ٠

والحمد لله الذى طهرنا من هذا الرجس ، وأبعدنا عن الخبائث والدنس ٠

لقد تلوت عليكم منذ ظهر شأن العريضة والكتاب ما فند أكاذيبها ، وأدحض رواياتها ، وتلا عليكم زملائى الوزراء ، كل فيما يخصه ، من

الأكاذيب ما كشف النور عن ظلامها ، وجلى الغياهب عن ضلالها ، وعما قريب ستسمعون حضراتكم تفنيد كل ما جاء فى العريضة والكتاب ، من مفتريات الجرىء الكذاب ٠

وانه ليحزننى ويحز فى نفسى ، أن نضيع أوقاتنا وأوقاتكم ، ونشغل أنفسنا وأنفسكم بمثل هذه الصغائر والمهازل ، والعالم فى جد بكبريات المشاغل ٠٠ ولكن هكذا أراد مكرم عبيد ، أستغفر الله بل أريد لمكرم عبيد ، فلو كان الأمر أمر مكرم وألف وألفين من أمثال مكرم ، ما عنانا ذلك فى قليل ولا فى كثير ٠٠ ولكنه أمر الأخلاق وأمر مصر وسمعتها ، بل ودستورها وكرامتها ٠٠ فهم من أجل ذلك يتألبون بحكومة الشعب ويطعنون فى نزاهتها !!

ولكن هيهات هيهات ، فلن ينال أحد منا غايته ، أو يدرك بغيته ، فان البرلمان ينصرنا ، والشعب يؤيدنا ، والله معنا مطلع على أعمالنا وأسرارنا ٠

ومن تكن بالله قوته ، ومن الشعب نصرته ، فلا يهوله من يتربص به الدوائر ، أو يضع فى طريقه العقبات ٠

(قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوى ومن اهتدى) ٠

ويوجه الأستاذ المعوض الباز سؤالا عن مشروع انشاء كورنيش بسمنود ، واعطاء مزاد بناء قرية المهاجرين بالمحلة الى المقاول الذى بنى منزل رئيس الوزراء ٠٠ ويرد النحاس باشا بما يلى ليس لدى ما أبديه فهذه الأكاذيب المتتالية والمفتريات المتعاقبة الا أن أعلن لحضراتكم الوقائع الآن بلا تعليق ولا تنميق ولا تزويق :

● أما عن كورنيش سمنود وعلاقته بالأرض المملوكة لى ، كما يقول صاحب الكتاب ، فانى لا أجد أبلغ من الأوراق والوثائق الرسمية فى الرد على هذه المفتريات ٠٠٠ فها هى ذى صورة من مذكرة أرسلها معالى زميلى عثمان محرم باشا الى سعادة وكيل وزارته يقول له فيها « تأييدا للمناقشات التى دارت بينى وبين سعادتكم وحضرة صاحب العزة مفتش تفتيش النيل عما يجب عمله لتهذيب النهر وصيانته وتجميله وسط المدن التى يمر فيها أرجو سرعة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبدء تنفيذ المبادىء التى قررتها فى جهات بنها وطلخا وشربين ، وتعميم تنفيذها بعد ذلك وعلى مدار سنوات فى البلاد المشابهة ٠ ان هذه السياسة التى بدأتها مذ كنت مديرا للأعمال ثم مفتشا للرى قد بدأ أثرها واضحا فى واجهة ميت غمر على النيل وما نشاهده في شارع البحر بمدينة المنصورة ٠

اذن فسياسة تهذيب النيل وتجميل المدن التى يمر فيها وجعل أجزاء جسره المستطيلة متصلة بعضها ببعض ليست بنت اليوم ولا بنت عام أو عامين وانما هى سياسة مرسومة على أساس تبين نفعه العام ، وروعيت فيه مصلحة ملايين المنتفعين من ماء النيل ٠

ولما كانت مدينة سمنود لا تقل عن المدن التى أشار اليها معالى وزير الأشغال فى رسالته وضرب بها المثل ، بل انها تمتاز عنها بوجود الكوبرى الذى يصل بين مديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، أى يربط مديريات شمال الدلتا بعضها ببعض ، وهى معدودة من المدن الكبرى التى كانت مقرا للملك فى أيام قدماء المصريين ، لما كانت سمنود مدينة هذا شأنها ، قد رأت وزارة الأشغال تنفيذا لسياستها ـ لا تحسينا لصقع أرض نملكها ـ أن تنشىء كورنيشا على النيل لتحسين مجرى النيل وجسوره ، وأرسل معالى وزيرها الى الوكيل مذكرة جاء فيها :

« أرسل لسعادتكم مع هذا شفافا مبينا عليه شارع البحر أمام سمنود تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى كما ذكرت ذلك فى مذكراتى السابقة عن هذا الشأن ٠ وقد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة المجلس المحلى واشراف حضرة صاحب العزة مدير الغربية بموافقتى » ٠

تمت هذه الاجراءات التمهيدية ، وكلفت الجهات المختصة ومنها مصلحة المساحة ـ باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ٠

والى حضراتكم نص مذكرة مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ أى اليوم وموقع عليها من كبير مفتشى نزع الملكية بمصلحة المساحة ومراقب عام المصلحة جاء فيها :

(الخطوات التى تمت فى مشروع تعديل جسر فرع النيل الشرقى ببندر سمنود « كورنيش سمنود » تتلخص فيما يأتى :

أولا : تمت جميع الاجراءات الفنية لهذا الموضوع من حيث تحديد العقارات المطلوب نزع ملكيتها ورفعها من الطبيعة ثم عمل مسطحاتها ، وكذلك حصر محتوياتها وأوصافها تمهيدا لمعاينتها بمعرفة لجنة التثمين وتقدير أثمانها حسب حالتها الراهنة ٠

ثانيا : لم يبدأ للآن فى تقدير أثمان العقارات المتداخلة بهذا المشروع سواء كانت أرضا أو بناء ، وبالتبعية ٠٠٠ لم تعرض أثمان على ملاكها بالكلية ٠

اذن فنزع ملكية ٧٦ منزلا قدر للمتر فيها ثمن يتراوح من أربعة

الى تسعة جنيهات للمتر ، قول جرىء وادعاء أقل ما يوصف به أنه ادعاء دنىء ٠

أما عن المصادفات العجيبة التى كررها مكرم فى عريضته حتى أصبحت ممجوجة مرذولة ، من أن لرفعة رئيس الوزراء أرضا تفيد الفائدة كلها من انشاء هذا الكورنيش العجيب ، فلتعلموا حضراتكم أن الأرض التى يقول عنها المفترى الجرىء ليست على الطريق الذى تقرر فتحه للكورنيش (تصفيق) بل أن أملاكنا تحجبها عن هذا الطريق عدة منازل لابد من شرائها فضلا عن شراء زوائد التنظيم التى تتخلف عنها وعن غيرها اذا أردت الانتفاع بهذا الكورنيش ككل عباد الله ٠ وان فى الخريطة التى خططتها وزارة الأشغال واعتمدتها رسميا عن كيفية مرور الكورنيش لدليلا ماديا ليس فى حاجة الى مناقشة ، بل هو كاف كل الكفاية لادحاض مفتريات المختلق الجرىء ٠ فليس ما قاله فى هذا الباب الا كذبا رخيصا ليس بالعجيب ، أن يصدر عن الكذاب المريب ٠

وان نظرة فاحصة الى الخريطة التى خطط فيها هذا المشروع لتغنينى وتغنيكم عن الاطالة فيما لا يحتمل التطويل ٠

أما ما يدعيه من أن فريد المصرى بك كان قد رفع على قضية يطالبنى فيها بتكاليف بناء منزلى فى سمنود ، وتنازل عنها وانتهت صلحا فى العهد الأخير ، ويعد ذلك مصادفة عجيبة من مصادفاته التى لا عداد لها ويربطها باعطائه مقاولة انشاء بيوت للعمال بمبلغ يزيد على مائة ألف جنيه الى آخر هذيانه ، فما حيلتى فى كذاب يخلق ويختلق ، ويزور ويلفق ٠

وانى أقرر لحضراتكم فى هذا المجلس انه لم تقع بينى وبين فريد بك المصرى منازعة ما على تكاليف بناء منزلى فى سمنود ولا على غيره ولم ترفع منه على قضية ما لا فى هذا الشأن ولا فى غيره ٠٠٠٠٠ ومن ثم لم يتنازل عن القضية الموهومة ، ولم تنته صلحا أو غضبا فى العهد الأخير ، كما يقول الفاجر الكبير ٠

وانى أتحداه أن يذكر تاريخ القضية ، والمحكمة التى رفعت اليها والموعد الذى حصل التنازل فيه ٠٠٠٠ فان فعل كان صادقا فى كل ما يدعيه ، وان لم يفعل ـ ولن يفعل فلكم وللأمة الكلمة الأخيرة فيه ٠

أما مقاولة انشاء بيوت العمال بالمحلة الكبرى ، فلها قصة فاستمعوا اليها حضراتكم من واقع المستندات المحفوظة فى سجلات وزارة الوقاية والتى سيتلوها على حضراتكم زميلى معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية الآن ـ ومنها سترون أأعطيت هذه المقاولة الى فريد بك المصرى فى عهدنا

أم فى عهد غيرنا ، وهل صرف له تعويض أم لم يصرف ، وهـــل كانت ملاحظات معالى زميلى عثمان محرم باشا بوصفه وزيرا للوقاية منصبة على المقاول ، أم على الطريقة التى اتبعتها الوزارة السابقة ، وهل خسر المقاول من وراء هذه العملية أم كسب ؟ وهل صدق مكرم فيما سوده أم كذب ؟

وقد جاء فى بيان حضرة صاحب المعالى وزير الوقاية :

جاء فى الكتاب الأسود عن هذا الموضوع ما يأتى :

« أعطى فريد أفندى المصرى مقاولة انشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ يربى على مائة ألف جنيه وكان رسو هذه المقاولة محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادىء الأمر ولكن ما أسرع ما انقلب الأمر من النقيض الى النقيض فان الوزارة قد قررت له أخيرا مبلغا كبيرا بمثابة التعويض ... ومن المصادفات العجيبة هنا أيضا أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالبه فيها بتكاليف بناء منزل رفعته بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحا فى العهد الأخير » .

وحقيقة هـذا الموضوع هى أن هـذه العملية عهـد بها الى مكتب الانشاءات الدائمة المكون من بعض موظفى مصلحة الشئون القروية التابعة لوزارة الصحة العمـومية الذين خصصوا لأعـداد وتنفيـذ مشروع قرى المهاجرين .

وقد أشهر المكتب العملية فى المناقصة فى أغسطس سنة ١٩٤١ على أساس اتمامها فى أربعة أشهر فقدمت عنها ستة عطاءات كان ترتيب الثلاثة الأول فيها كالآتى :

١ ــ محمد حسن العبد بك بمبلغ ١١٥٫٥٩٣ جنيها و١٠٠ مليم لكل الأعمال وفى نفس المدة واشترط مساعدته فى استحضار جميع الأدوات اللازمة بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف منها (وانى أودع مكتب المجلس كتاب المقاول المرفق بعطائه المتضمن هذه البيانات) .

وهنـا يلاحظ انه لم يكن يدخل فى التسعيرة فى ذلك الوقت غير الخشب والحديد والأسمنت أما الطوب والأدوات الصحية فكانت خارج التسعيرة .

٢ــ السعيد محمد وحش أفنـدى بمبلغ ١١٨٫٠٠٠ جنيهـا لكل الأعمال والمدة سبعة أشهر للعملية كاملة وذكر أن أسعار الحديد والخشب وضعت بفئات التسعيرة يوم تقديم العطاء واشترط الاستيلاء على الكميات اللازمة من هذين الصنفين وأضاف أن أسعار الأعمال الصحية سارية لمدة أسبوع ان لم يجدد امتدادها .

٣ ـ حامد فريد المصرى بك بمبلغ ١٢٤٫٥٢٥ جنيها و٩٠٥ مليمات لكل الأعمال واشترط أن تقوم المصلحة بتسهيل ايجاد الأخشاب والحديد والأسمنت اللازم لهذه العملية مع استعداده لدفع قيمتها حسب التسعيرة الجبرية •

أما بخصوص المدة المحددة لتنفيذ العملية فقد قرر أنه سيبذل كل ما فى وسعه لاتمام العملية فى ميعادها المحدد (أى أربعة أشهر) الا اذا حدثت طوارىء غير منظورة وقت التعاقد بسبب عدم وجود المهمات المسار اليها فى ميعادها المناسب أو غير ذلك من الطوارىء التى لم نكن فى الحسبان فالميعاد ينعدل طبقا للحالة الطارئة •

وقد أوصى مدير مكتب الانشاءات الدائمة على كشف تفريغ العطاءات بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطاء فريد المصرى بك بشرط أن يصحح قيمة البند رقم ٢٢ عن الأخشاب بجعل فئته ٧٠٠ مليم فقط بحيث يصبح العطاء ١٢١٫٥٢٥ جنيها و ٩٠٥ مليمات وأشار باستبعاد العطاءين الآخرين لأسباب ذكرها فى اشارته على كشف التفريغ الذى أودع صورة منه مكتب المجلس •

وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ اعتمد وزير الوقاية الأسبق ـ بناء على هذه الأسباب اسناد العملية الى فريد بك المصرى الذى أخطر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطائه على أساس توصية مكتب الانشاءات على أن يبدأ العمل من ١٠ منه ويتمه فى أربعة أشهر •

وعلى أثر ذلك شكا محمد حسن العبد بك بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ الى كل من دولة رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الوقاية الأسبق فأحيلت هذه الشكاوى على مكتب الانشاءات الدائمة الذى أوضح بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ تبريرا لرسو العطاء على فريد بك المصرى ـ أنه وان كان عطاء العبد بك هو الأقل الا أن اشتراطه مساعدة الحكومة فى الحصول على الأدوات اللازمة للعملية بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف هو شرط يخلى المقاول من مسئولية التأخير فى العمل (أى الزمن) وهو أهم عامل فى هذه العملية ، يضاف الى ذلك أنه من الجائز زيادة تسعيرة المواد وعندئذ يطالب المقاول بزيادة الفئات ، لهذا قد رئى عدم اسناد العمل اليه وبناء على ذلك حفظت الشكوى بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ •

وقد حدثت هذه التصرفات جميعها فى عهد الوزارة السابقة كما هو واضح مما تقدم •:•

وباتمام النظر فى التحفظات التى أبداها مقدمو العطاءات المشـار اليها ومقارنتها ببعضها يتبين أنه لم يكن هناك فى واقع الأمر فارق يدعو لاستبعاد العطاء الأقل استنادا للأسباب التى ذكرت تبريرا له •

وعندما تولت الحكم الوزارة الحاضرة وصلت الى معـالى عثمـان محرم باشا وزير الأشغال والوقاية وقتئذ شكوى من تصرفات مكتب الانشاءات فى هذه العملية وبناء على ذلك طلب معاليـه جميع الملفـات والعطاءات والأوراق المتعلقة بها وبعد أن اطلع عليها أبدى بشأنها بعض ملاحظات يتلخص أهم ما تناولته مما يتصل بهذا الموضوع ما يأتى :

أولا : أن الأسباب التي استبعد من أجلها عطاء محمد حسن العبد بك موجودة فى عطاء فريد بك المصرى الذى أوصى عليه مدير مكتب الانشاءات الدائمـة •

ثانيا : عـدم اشتراك قسـم حسابات الوقاية فى فحص المناقصة وتعريغ كشف العطاءات ، بل تركت كلها لمكتب الانشاءات •

وقد طلب معاليه الوقوف على أسـباب هذه الاجـراءات ومعرفة مبرراتها كما طلب وجوب تقوية الادارة الحسابية بالوزارة وأن تتبع فى نظمها القواعد المتبعة بوزارة الأشغال لضـمان انجـاز الأعمال بالسرعة المطلوبة وبدون خطأ •

ومما تقدم يتضح أن ملاحظات معالى وزير الأشغال والوقاية لم تكن تتصل بسير العملية أو بسحبها من المقاول وانمـا كانت تنصـب على الاجراءات المصلحية الداخلية التى اتبعت عند التوصية بهذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة •

فلما أسندت الى وزارة الوقاية فى منتصف شهر مايو سنة ١٩٤٢ عملت على تلافى النقص الذى أشار اليه معالى عثمان محرم باشا •

أما عن العملية نفسها فكان من الطبيعى أن تستمر فى طريق التنفيذ بعد أن ارتبطت الحكومة السابقة مع المقاول وبعد أن قطع التنفيذ شوطا بعيدا ولم يكن من المستطاع بعد أن تم الارتباط تلافى ما وقع من الاجراءات الخاصة باسناد هذه العملية والتعاقد عليها •

أما ما جاء بالكتاب الأسود عن التعريض المزعوم فحقيقة الواقع فيه ما يأتى :

صـدر الأمر للمقاول فى ١٩٤١/٩/٧ على أن يبـدأ العمل فى ١٩٤١/٩/١٠ ويتمه فى أربعة أشهر كنص الشروط ولكن لما كانت هذه

القرية تبنى باشتراك الحكومة مع شركة مصر للغزل والنسج لاستعمالها فى أغراض الهجرة الآن ثم تخصيصها لسكنى عمال الشركة بعد الحرب ، ولان الشركة بعد أن صدر الامر للمقاول بالعمل طلبت ادخال تعديلات رئيسية تكفلت بتكاليفها سواء فى موقع القرية أو فى مساحتها أو فى تصميم بعض أجزائها أو تغيير فى بعض المواد ليتفق كل ذلك مع أغراض التخصيص المشار اليها ، فقد ترتب على كل ذلك تأخير فى البدء فى العمل وبطء فيه لأسباب لاترجع كلها لتصرفات المقاول مما حمله على أن يتقدم فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ مطالبا بتعويض مستندا فى ذلك الى الأسباب الآتية :

١ ـ تأخير الوزارة السابقة فى تسليم الرسومات التنفيذية لامكان البدء فى العمل فى الموعد المحدد له فى الأمر ٠

٢ ـ تعديل الموقع نظرا لما رأته شركة مصر للغزل والنسج من التوسع فى المساحات المخصصة للقرية ٠

٣ ـ التفكير فى تغيير بعض المواد الأولية ثم العدول عن ذلك ٠

٤ ـ عدم تمكين المقاول من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت فى الوقت المناسب ٠

٥ ـ ارتفاع أثمان المهمات ومصاريف النقل وأجور العمال ٠

وقد أخذت الوزارة فى بحث هذا الطلب ودراسة الأسباب التى استند اليها المقاول ورجعت الى قسم القضايا فيما هو من خصائصه فافتى بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ بأن سياسة الحكومة التى أقرتها لجنة القضايا ووزارة المالية وجرت عليها الوزارات المختلفة فى تسوية هذه المسائل منذ قيام الحرب وتصاعد الأسعار ـ هذه السياسة قد جرت على تعويض المقاولين بما يجعل أعباء العقود محتملة فلا ينفرد المقاول بالخسارة وحده ، بل تشاطر الوزارة فى قدر منها يعيد الى عقد المقاول توازنه ٠

وأشار القسم بالنسبة لدعوى المقاول الخاصة بعدم تمكينه من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت فى الوقت المناسب بالسعر الجبرى المقرر الى « ان المقاول كان معذورا فيما فهمه من صيغة التحفظ الذى أرفق به عطاءه لأن سعى الوزارة أو وساطتها لتمكينه من المواد التى يتعذر وجودها فى السوق بالسعر المناسب لايمكن أن يؤخذ على أنه سعى ووساطة عادية ، وانما يغلب فى تقدير المقاول أن يكون سعيا ووساطة مما تملكه الحكومة من وسائل الاستيلاء بسعر التسعيرة ، ويكون معذورا

كذلك اذا رتب فئات عطائه على هذا التقدير وأشار القسم الى رأيه فى أن يلحظ فى تقدير التعويض عن الحديد والخشب والأسمنت هذه الاعتبارات جميعها » •

هذه هى الأسباب التى استند اليها المقاول فى طلب التعويض ورأى قسم القضايا فيها ومع ذلك فلا تزال موضع الدراسة والفحص الدقيق ولم تصل الوزارة الى رأى نهائى فيها الى الآن ، كما انها بالطبع لم تصرف أى تعويض للمقاول •

ويظهر بكل جلاء مما تقدم :

أولا : أن التصرفات الخاصة باسناد هذه العملية للمقاول فريد بك المصرى وقعت جميعها فى عهد الوزارة السابقة •

ثانيا : أن ملاحظات معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوفايه ، وهى منبتة فى مذكرة مؤرخة ٤ مايو سنة ١٩٤٢ (أودعها بمكتب المجلس) ، لم تكن ترمى الى اتخاذ أى اجراء استثنائى ضد المقاول أو سحب العمل منه حتى يمكن أن يقال ان اتجاه الوزارة نحو هذا المقاول قد انقلب من النقيض الى النقيض كما يدعى صاحب الكتاب الكاذب ، وانما كانت تلك الملاحظات تشير الى نقص فى الاجراءات المصلحية الداخلية التى مرت بها هذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة (أى وزارة دولة حسين سرى باشا) •

ثالثا : أن بحث الوزارة الحاضرة لطلبات المقاول وهى لاتزال موضع الدراسة يجرى طبقا للمعاملة العادية التى يعامل بها غيره من المقاولين الذين تصادفهم ظروف مشابهة وهى مستندة الى رأى لجنة قضايا الحكومة والقواعد التى وضعتها فى هذا الشأن واتبعت بالنسبة لجميع المقاولين الذين ارتبطوا مع الحكومة وتأثرت عقودهم بظروف الحرب الحاضرة • وبالفعل فان الوزارة تنظر الآن فى شكاوى عدد من مقاولى القرى الأخرى والمخابىء العامة لتنظر فى تعويضهم عن بعض خسائرهم الحقيقية تمشيا مع المبدأ المتقدم •

واذن فان فريد بك المصرى لم يعامل من هذه الوزارة معاملة استثنائية فلا هى التى بحثت عطاءه ، ولا هى التى أسندت اليه العملية ، ولا هى التى اتخذت نحوه اجراءات ثم عدلت عنها ، ولا هى التى عوضته ، اذ لا يزال أمر التعويض قيد البحث بالوزارة • فأين كل هذا مما يدعيه صاحب الكتاب الأسود الذى يعلم هذه الوقائع تمام العلم وانما يأبى عليه حقده الا أن يشوه حقائقها ويقلب أوضاعها امعانا فى تضليله واطفاء لجذوة غليله •

والقى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها :

لعل حضراتكم بعد أن تلى عليكم هذا ، لستم فى حاجة الى أن أدلكم على مبلغ افتراء المفترى ، وادعاء المنجنى المدعى ، ولكنى أتلو عليكم بعض فقرات من خطاب وصل الى فى أول مايو الحالى من المقاول فريد المصرى بك قال ٠٠٠ ٠ ٠ ٠

« تعلمون رفعتكم ويعلم الجميع ، أنه لم يحصل بينى وبينكم أى خلاف فى مقاولة بناء سرايكم بسمنود ، لا فى أثناء عملية البناء ولا بعد انتهائها ، ولا فى أثناء المحاسبة ولا بعدها ، وأنكم سددتم لى جميع مطلوبى ، ولم يبق لى الا القسط الأخير المستحق سداده فى أبريل سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم لم يحصل أنى رفعت دعوى على رفعتكم أطالبكم فيها بتكاليف بناء السراى ، حتى ولا شرعت فى رفع دعوى على رفعتكم لأى سبب كان ، ولم يكن اذن لتقرير وزارة الوقاية مبلغا لى كتعويض عن عملية مقاولة قريه المهاجرين والعمال بالمحلة الكبرى أية صلة بتكاليف بناء سراى سمنود ، مع ملاحظة أن بناء سراى رفعتكم قد انتهى العمل منه والمحاسبة على تكاليفه فى ابريل سنة ١٩٤١ ٠

أما مقاولة بناء المستعمرة فقد رسا عطاؤها على بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤١ فلا ارتباط اذن بين المشروعين ولا صلة بين العملين فضلا عن أن ذلك جميعه قد تم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا قبل أن تسند لرفعتكم مقاليد الحكم ٠

وبعد أن سرد تفصيلات النزاع الواقع بينه وبين وزارة الوقاية قال ٠٠ « ويؤسفنى أن أقرر أنه حتى الآن لم يصرف الينا التعويض الذى طالبنا به مع فداحة الخسائر التى ألمت بنا ولا نزال نسير بالعمل على أكمل وجه ٠٠٠ » ٠

هذا هو بعض ما جاء بكتاب المقاول خاصا بالقضية ومقاولة قرية المهاجرين ، وقد اكتفيت بأن أسرد عليكم الوقائع لأنها غنية عن كل تخريج أو تعليق ٠

الآن وقد سردت عليكم تفاصيل هذا الادعاء وملابساته ، وفندت بالدلائل المادية كذب الكذاب ومفترياته ، فماذا عساى أن أقول فى مخلوق أصبحتم الآن أعلم به منى ، فلا أزيدكم عنه علما ٠٠ وانتهى من الأفق السياسى ، فأصبح لا يقيم أحد له وزنا ٠٠٠ وعما قريب ستسمعون حديث انتهائه من الوجود الانسانى ، فلا يدرى هل هو من بين أهل القصور ، أو من سكان القبور !!!

قتل المسكين جحوده ، وقضى عليه كنوده ، فقال على وعلى أعدائى يارب •

ولكن الله لم يستجب له ، فنزلت الصاعقة عليه وحده ، وهدت كيانه وحده ، وسلم من عاداهم لأنهم أصدقاء الملايين ، وأحباء المصريين ، وبينهم وبين ربهم ومواطنيهم صلات العارفين ، ورابطة المخلصين •

أما هو فقد أصبح معزولا ، مرذولا ، لايملك لنفسه نفعا ، ولايستطيع لمكروهه دفعا •• يرثى له حتى الشامتون فيه ، ويتحسر عليه حتى الساخرون منه ••• لم يبق منه الا نفس خافت ، وعقلية تفكيرها باهت •••

ترثى له أعداؤه رحمة يا ويح من يرثى له الشامت

أصبح عبرة لمن يعتبر ، فهل من مدكر ؟!!

« وأملى لهم ان كيدى متين » صدق الله العظيم •





البـاب الخـامس

الفصل الأول

اسنغلال رخيص ، أقفاص سمك ، وسمان وتأجير منازل حكومية بأسعار رخيصة ومتاجرة في الرتب ، والنياشين

لم يكن الكتاب الأسود يستهدف ـ كما سبق أن ذكرنا ـ الهجوم على رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ـ وانما كان يستهدف الهجوم على بعض الوزراء ، الذين كان مكرم باشا يعتقد أن لهم اضلعا فى اخراجه من الوفد أو الذين كانوا يشنون عليه حملات عنيفة ومن أولئك الوزراء الذين قسا مكرم عبيد باشا عليهم حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى فقد اتهمه مكرم عبيد باشا فى ذمته وكان اتهاما مضحكا لقد تسلم وزير الدفاع قفصا من السمك وآخر من السمان رشوة ليقبل طالبا فى الكلية الحربية وقد رد وزير الدفاع على سؤال للاستاذ احمد أبو الفتوح عن هذا الموضوع فقال :

لقد نزل المفترى الى الدرك الأسفل عندما قال فى كتابه الأسود ما يأتى :

« عثرت بمحض المصادفة على (بوليصتين) من مصلحة السكك الحديدية (أتشرف بضمهما الى مجموعة الوثائق) احداهما مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/٤ وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى حضرة صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع ، والأخرى مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/١٣ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه ، أما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور

محمود فكرى كان شقيق زوجته (فكرى افندى حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا بالكلية الحربية هذا العام ٠

ومعاذ الله يا مولاى ، أن أذهب الى أن قفصـــا من السمك الطازج أو السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام ٠

« وهل هناك ما يمنع المجاملة كمظهر من مظاهر المعاملة » ٠

هذا ما نضح به اناء المفترى ٠

ولايمكن لعاقل ان يتصور أن أمر القبول بالكلية قد هان الى هذا الحد ، والواقع ياحضرات النواب أن الدكتور فكرى صديق قديم ومن أهل دمياط وقد تعودت أن أكلفه شراء بعض ما احتاج اليه من منتجات المدينة ـ واعتـــاد هو أن يلبى طلبى مشـــكورا وأن يقبض منى ثمن المشتريات ـ ولا أزال أكلفه مثـــل ذلك الى الآن ـ ولكن صاحب القلب الأسود والكتاب الأســـود لم يتورع من النزول الى هذا الحضيض من الكذب وقلة الأدب ٠

وحقيقة الحال فى موضوع هذا الطالب بالذات أن الدكتور فكرى لم يكلمنى فى شأنه ولم يكتب لى شيئا عنه ولم أكن أعلم الصلة التى بينه وبين الدكتور ، وقد قبل بالكليـــة لأنه ابن ضـــابط مايزال فى الخدمة العاملة حتى الآن والأولوية فى القبول طبقا للقواعد المقررة لأبناء الضباط، وأؤكد لحضراتكم أن الدكتور محمود فكرى ليس هو الذى اهتم بشـأن الطالب أو تولى اتخاذ الاجراءات لالحاقه بالكلية ، أما الذى اهتم بشأنه وتولى هذه الاجراءات لدى الكلية فهو ابن عمه ومراسله الرسمى حضرة البكباشى محمد توفيق زاهر أفندى الضابط العامل بالجيش وهو فى الوقت ذاته ياور حضرة صاحب الجلالة الملك ٠

وها هى استمارة دخول الطالب فى الكلية تثبت صـحة ما أقول ، وأودعها مكتب المجلس » ٠

ويوجه النائب المحترم خليل بك الجزار سؤالا عن استئجار لوزير الدفاع وكذلك زميله وزير المواصـلات مسكنين من مبانى وزارة الزراعة المعدة للسكنى رغم مخالفة ذلك للدستور ويوجه السؤال الى وزير الزراعة الذى يرد بما يلى :

لقد تعرض مكرم باشا فى كتابه الى واقعة خاصة بتأجير مسكن متحف فؤاد الأول لمعالى وزير الدفاع ولم يتعرض لواقعة مماثلة لها بل سابقة عليها وهى تأجير مسكن قسم البساتين لمعالى وزير المواصلات • وانى سأتطوع بسردها أيضا على حضراتكم ، فقد وردت فى سؤال حضرة النائب المحترم ، ولعل فى اغفاله هذه الواقعة ، مع أنها ثابتة ولها ملفات كأختها وسابقة على تأجير متحف فؤاد الأول ، حكمة ستتبينونها بعد قليل ، وسأذكر لحضراتكم كلمة موجزة عن كل مسكن من هذين المسكنين ، ثم أعرض لمناقشة الوقائع التى وردت فى كتاب مكرم باشا ، بعد أن أتلوها كاملة كما وعدت حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد زعلوك •

لوزارة الزراعة مسكن ملحق بقسم البساتين وهو مخصص أصلا لسكنى مدير قسم البساتين ، وهو نظام قديم اتبع فى الوقت الذى كان فيه مديرو هذا القسم من الأجانب ، وقد سكنه مستر براون المدير السابق للقسم حتى فبراير سنة ١٩٣٩ حيث ترك خدمة الحكومة المصرية، وبعد ذلك بقى المنزل المذكور خاليا ولم ينتقل اليه مدير القسم الجديد الذى خلف المستر براون مع ثبوت هذا الحق له ، لأنه استكثر الايجار الشهرى الذى كان لابد أن يخصم بنسبة ١٠٪ من مرتبه • ثم ظل المسكن خاليا بعد ذلك حتى ١٩٤١/١٠/١٦ اذ سكنه الأستاذ حامد جودة وزير التموين الأسبق ووافق وزير المالية فى التاريخ الذى ذكرته وحرر كتابا الى سعادة محمد راغب عطية بك وزير الزراعة اذ ذاك لتأجير هذا المسكن للأستاذ حامد جودة فسكنه عزته حوالى تسعة أشهر ثم أخلاه فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٢ ، وكان الجزء الأول من هذه المدة أثناء توليه وزارة التموين •

ثم سكنه معالى وزير المواصلات الحالى فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقد قدرت له لجنة الايجارات الحكومية ايجارا قدره ١٠ جنيهات و ٢٥٠ مليما فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ أى قبل أن يسكنه معالى وزير المواصلات وقبل أن يخليه الأستاذ حامد جودة •

ولا زال معاليه يسكن هذا المسكن الى الآن ويدفع الايجار الذى كان يدفعه سلفه •

لما فكر فى انشاء متحف فؤاد الأول رئى تخصيص الطابق العلوى لمبنى الادارة ليكون سكنا لمديره وكان فى ذلك الوقت أجنبيا ، فشغله مسيو « الاجوس دى بنيكرت » من يناير سنة ١٩٣١ الى أواخر سنة ١٩٣٢ ثم شغله مسيو « ايفان ناجي » من فبراير سنة ١٩٣٣ الى فبراير

سنة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك عين صاحب العزة محمد بك ذو الفقار مديرا لهذا المتحف فى سنة ١٩٣٦ وطلبت وزارة الزراعة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ أى قبل تأليف الوزارة الوفدية موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء على ترقية مدير المتحف الى الدرجة الثانية ومنحه حق السكنى بالمجان فى هذا المسكن ، ولكن اللجنة المالية رفضت هذا الطلب ، وأقر مجلس الوزراء هذا الرفض وبنى الرفض على أن حق السكنى بالمجان قاصر على المديرين الأجانب وبعد موافقة مجلس الوزراء ٠

أما الموظفون المصريون اذا أرادوا التمتع بالسكنى فى مساكن حكومية فيجب أن يدفعوا ايجارا يعادل ١٠٪ من مرتباتهم ٠

وفى ١١ ـ ٥ ـ ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على اعفاء ذو الفقار بك من دفع الايجار ومنحه حق السكنى مجانا ، كما قرر أن ترد اليه قيمة الايجار والمصروفات الخاصة بالمياه والنور والكسح التى دفعها منذ أن سكن هذا المسكن الى تاريخ القرار ٠

وصدر قرار وزير الزراعة بتنفيذ ذلك فى ٢١ ـ ٥ ـ ١٩٣٨ وبعد أن سكن ذو الفقار بك قدرت لجنة الايجارات سبعة جنيهات ونصف ايجارا شهريا لهذا المسكن ، وذكرت أن هذا التقدير يسرى لمدة ٨ سنوات، أى أن يعمل بهذا التقدير حتى سنة ١٩٤٤ وكان فى استطاعتنا أن ينتفع معالى حمدى باشا بالتقدير الذى ربط فى ذلك الوقت والذى يستمر أجله الى أغسطس سنة ١٩٤٤ ٠

وقد جاء فى كتاب مكرم صراحة أن هذا المنزل أجر لحمدى باشا بنفس الايجار وهو سبعة جنيهات ونصف ولهذا قصة طريفة ٠

بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٨ شغل حامد سرى بك مدير المتحف الحالى المسكن معتقدا أنه سيفيد من الامتياز الذى منح لسلفه ذو الفقار بك ، ولكن مالبث أن تبين له ، بعد حوالى ٢٠ يوما من سكنه ، أن هذا الامتياز شخصى لمحمد ذو الفقار بك ، اذ أن قرار مجلس الوزراء قد عين اسمه بالذات وعندما أبلغته وزارة الزراعة صراحة أنه لا يفيد من ذلك الامتياز بل سيطالب بالايجار أخلى عزته المسكن فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ وكان قد سكنه فى ١٩٣٨/١٢/٨ أى أنه مكث به ١٨ يوما حوسب عن ايجارها ، فدفعه ، وأثبت هذا فى الخطاب الذى أخطر به الوزارة عن اخلاء المسكن ، وبعد ذلك التاريخ لم يشغله أحد حتى رغب معالى حمدى باشا سيف النصر فى استئجاره ، فقدم طلبا بذلك الى معالى وزير المالية فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ فرأيت أن أتيح الفرصة من جديد لمدير المتحف الحالى لشغل

المسكن اذا أراد ، فأصدرت قرارا اداريا بمنح مدير المتحف حق سكنى هذا المسكن وأن الوزارة لا تمانع فى سكناه اذا شاء ، فاعتذر عزته عن قبول ذلك لنفس الأسباب التى من أجلها أخلى المسكن فى سنة ١٩٣٨ فوافقت على تأجيره لمعالى وزير الدفاع ٠

يقول مكرم باشا ان هذه الأوامر صورية وان مدير المتحف لم يستغن عن السكنى وان كل هذا تحايل يقصد من ورائه اعتبار وزير الدفاع فى مركز مدير المتحف حتى يسكن بنفس الايجار ٧٪ جنيهات وسيتبين لحضراتكم أن شيئا من هذا لم يقع ، وأن وزير الدفاع لم يعتبر فى مركز مدير المتحف ، وأن الأوامر الادارية لم تكن صورية ، وأن المدير لو كان راغبا فى السكنى لما ظل صامتا من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى أربع سنوات ٠ ومدير المتحف كما ذكرت لحضراتكم هو حامد سرى بك شقيق دولة حسين سرى باشا وهو موظف بالدرجه الأولى أى أنه من كبار الموظفين الذين يجرءون على ابداء آرائهم بكل صراحة ٠

وعندما وافقت على أن يؤجر المسكن لحمدى باشا لم أقتصر على هذا ، بل أصدرت فى الحال أمرا باخطار وزارة المالية ومصلحة الأملاك لاعادة تقدير الايجار ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية ، كما أصدرت أمرا اداريا بفصل عدادى النور والمياه عن العدادات الخاصة بالمتحف وجعلهما مستقلين خلافا لما كان عليه الحال فى عهد سكنى المدير السابق ، اذ كانت الوزارة تحاسبه على قيمة مئوية ثمنا لما يستهلك من النور . بلغت ٥ر٠٪ من المرتب ــ أى بضعة قروش ــ بينما بلغت نسبة ما يدفعه معالى حمدى سيف النصر باشا فى الشهر الواحد ثمنا للنور ١٢٪ ، علاوة على قيمة الايجار وها هى ذى الفاتورة المثبتة لذلك تحت يدى ٠

فنحن ــ كما تبينتم ــ لم نبتدع هذا الأمر ، ولم نكن أول من أجر أو استأجر من الوزراء ، فالسوابق متعددة ، والعرف قائم ، والتقليد متبع من قديم ، ولم نفعل نحن أكثر من أن جئنا فاتبعنا ما كان متبعا ٠ على أنه ينبغى أن تلاحظوا حضراتكم أن الظروف لم تكن كما هى الآن ، من حيث أزمة المساكن ، وارتفاع الأجور ، وقلة مواد البناء ، وتعذر الحصول على الأماكن الخالية مهما عرض على أصحابها من أجور ، ولو كان العرض من الوزراء ٠ فماذا يفعل وزير المواصلات ، وقد جىء به من الاسكندرية ليتقلد منصبه ؟ ان سكن فى باخرة اتهم بعدم النزاهة ! وان سكن فى دار اتهم بعدم النزاهة ، ايراد أن يسكن فى عرض الطريق ؟!!

على أن الأستاذ حامد جودة لم يكن هو وحده الذى سكن هذا المنزل ، ومع ذلك فانى اذكر لكم كيف استأجره حضرته : لقد طلب ،

قبل سكناه ، اجراء تعديلات وترميمات بلغت تكاليفها حوالى ٥٠٠ جنيه ، فأجرتها الوزارة وتحملتها خزانة الدولة . وسأسمعكم هذا الخطاب ، ثم أسأل الأستاذ نصير بعد أن أتلوه : ماذا يظنه لو أننا اتبعنا القاعدة التى جاءت فيه :

« حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا ، أتشرف بابلاغ معاليكم أن وزارة المالية لاترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جودة بك وزير التموين – نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لايزيد ما يحصل على ١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الماليـــة

١٩٤١/١٠/١٦

عبد الحميد بدوى – امضاء

ولقد كان سعادة عبد الحميد بدوى باشا فى ذلك الوقت محتفظـا لنفسه برياسة لجنة قضايا الحكومة ، فكان مستشارها الأول ، ورئيس لجنة قضاياها ، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزيرا للمالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ سيد سليم – ولكن الخطأ لا يبرر الخطــأ .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة – نعم أن الخطأ لا يبرر الخطأ ، ولكنكم لم تتهموا واحدا من هؤلاء بعدم النزاهة حين اســتأجروا وحين أجــروا .

قلت ان هذا الخطاب أرسل من بدوى باشا الى وزير الزراعة فى ١٦ أكتوبر ســنة ١٩٤١ – وأعــود فأذكركم بأنه كان مستشار الحكومة الأول ومفتيها الأكبر – وكان وزير الزراعة اذ ذاك هو ســـعادة الأستاذ محمد راغب عطية بك ، فكتب سعادته فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ الى وزير الأشغال فى ذلك الوقت – الأستاذ ابراهيم عبد الهادى – كتابا نصه :

« حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ – ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقــة على أن تؤجــر

لمعالى وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين ، فأرجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ٠

وزير الزراعة

« محمد راغب عطية »

وقد أشر وزير الأشغال على هذا الكتاب بعبارة « سعادة الوكيل » وامضى « ابراهيم عبد الهادى » وفى الوقت ذاته أبلغ وزير الزراعة راغب عطية بك وزير التموين ما يأتى :

« حضرة صاحب المعالى وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم ١٠٣ ـ ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير تحصيل ايجار المثل منكم ٠

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ٠

وزير الزراعة

« محمد راغب عطية »

فلعلكم أدركتم الآن السر فى أن يغفل مكرم باشا ذكر شىء عن هذا المنزل ، مكتفيا بالكلام عن منزل متحف فؤاد الأول ، ومع ذلك فان الأستاذ حامد جودة لم يكن ـ كما قلت ـ الوزير الوحيد الذى شغل مسكنا حكوميا ، فقد كان توفيق الحفناوى بك يسكن منزلا حكوميا ظل فيه طوال مدة توليه الوزارة ، بل أكثر من هذا أن دولة حسين سرى باشا وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء كان مستأجرا منزلا حكوميا فى الزمالك وساكنا فى الوقت ذاته الباخرة الحكومية « محاسن » كما ذكر لكم معالى وزير الأشغال ، ومما يذكر هنا أن دولة حسين سرى باشا طلب اجراء تعديلات وترميمات فى المسكن الذى يستأجره من الحكومة ـ ولعل هذا هو سبب انتقاله الى الباخرة محاسن ـ وقد بلغت نفقات تلك الاصلاحات ٣٩٠٠ جنيه ، وكان من بينها نقل حمام من مستشفى حكومى بحلوان

ووضعه فى منزل دولته ، وعمل سلم خلفى من الرخـام ، وتغيير البـاب العمومى من خشب الى حديد مزخوف وبلور ، واقامة بوابتين جديدتين عند المدخل الخارجى للسور ، احداهما للمدخل العمومى والأخرى للخدم ، وتغيير (دفايات) الصالون ، الى آخر ما جاء بكشف طويل لا أرى داعيا لاكمال تلاوته ، ولكنى أحب أن أبين لحضراتكم أن القاعدة الحكومية فى مثل هذه الأحوال تقضى بأن يضاف الى الأجر المقدر مبلغ يعادل ٦٪ من قيمة التعديلات التى تجريها الحكومة بناء على طلب الساكن ، وعلى ذلك زيد الأجر الذى كان يدفعه دولته من ٣٩٦ جنيها سنويا الى ٤٢٢ جنيها و ٤٠٠ مليم فى السنة ، أى بزيادة قدرها ٢٦ جنيها فى السنة ، ويظهر من هذا أن الحكومة قدرت التعديلات التى أجرتها بمبلغ يقل عن ٥٠٠ جنيه ، واعتبرت باقى النفقات التى بلغت كما ذكرت ٣٩٠٠ جنيه ، من تكاليف الترميمات ، كيلا تدخل فى تقدير زيادة الأجر •

وأحب أن أذكر أيضا أن معالى حمدى سيف النصر باشا اسـتأجر منزل متحف فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٦ أثناء توليه وزارة الزراعة ، وكان مكرم باشـا حين ذاك وزير للماليـة ، ولكنه لم يحتج فى ذلك الوقت ، ولم ير فى هذا المسلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم •

على أننى لا أريد أن أجرح سرى باشا أو أحدا ممن ذكرت فى هذه الأمثلة ، ولا أن أتهم أحدا منهم فى نزاهته ـ فكلهم أصـدقائى أجلهـم وأوقرهم ـ ولكننى سقت هذه الأمثلة لأبين أننا لسـنا أول من أجـر أو استأجر ، وأن غيرنا قد أجر واستأجر فى ظروف غير ظروفنا لم تكن فيها أزمة مساكن ، ولا أوامر عسكرية متعلقة بها ، ومع ذلك لم يتهم أحد منهم بعد النزاهة ، ولم يجرؤ ـ بل لن يجرؤ ـ مكرم باشا أن يتهم أحدا منهم بعدم النزاهة •

ليس ذلك فقط ، ياحضرات النـواب المحترمين ، بل اسـمعوا واحكموا •

كان حمدى باشا سيف النصر وزيرا للزراعة فى سنة ١٩٣٦ ومكرم باشا وزيرا للمالية ، وقد سكن حمدى باشا فى مسكن متحف فؤاد الأول فلم ير مكرم باشا فى ذلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحـكم • فما الذى حدث بعد ذلك ، حتى تغيرت مقاييس النزاهة عند مكرم باشا ؟ لم يحدث الا ان مكرما كان وزيرا سنة ١٩٣٦ ، وهو اليوم غير وزير ، ومن أجل هذا تغير كل شىء فى نظره فأصبح الأبيض أسود •

لقد تبينتم من اجابة معالى عثمان محرم باشا أن دولة عبد الفتاح يحيى باشا ورفعة ماهر باشا ودولة صدقى باشـا والأسـتاذ ابراهيم

عبد الهادى كل هؤلاء سكنوا بواخر حكومية ، وهى من أملاك الدولة التى ينطبق عليها نص المادة ٦٤ من الدستور ٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير ـ هؤلاء لم يكونوا مستأجرين ٠

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة ـ لقد أوجدتمونا فى حيرة ، فاذا أجزنا الايجار قلتم مخالفة دستورية ، واذا منعناه قلتم أن هذا تهرب من الايجار ٠

حضرة النائب المحترم يوسف الشريعى ـ كان حضرة الزميل الأستاذ نصير معارضا فى العهود الماضية فلم يعترض على هذه التصرفات٠ فما باله يعترض عليها اليوم ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة ـ يقول صديقى الأستاذ نصير ان هؤلاء الذين ذكرتهم وذكرهم معالى محرم باشا سكنوا البواخر الحكومية ٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير ـ أقول انهم استعملوا هذه البواخر مددا قصيرة للمصلحة العامة ٠

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة ـ هم لم يسكنوها مددا قصيرة بل أشهرا وسنين ٠

الغريب أن وزارة الأشغال اذا عملت برأى لجنة قضايا الحكومة وقالت ان الايجار غير جائز طبقا لنصوص الدستور وان العقد لا وجود له من الناحية القانونية قال مكرم باشا أن هذه الفتوى صدرت خدمة لمعالى عبد الفتاح الطويل باشا ، واذا أردنا تحصيل مقابل لما تتكلفه هذه البواخر اعتبر هذا تحايلا ٠ فمن الناحية الدستورية يرى مكرم باشا أن الاجراءات التى اتبعت كانت مخالفات صريحة لنصوص الدستور ٠

لا أريد أن أشغل وقتكم ببحث دستورى طويل انتهى فيه آخر الأمر الى رأى مكرم باشا ، ولا أريد أن أذكر لحضراتكم تفصيل المناقشات التى دارت فى لجنة وضع الدستور بصدد المادة ٦٤ ، وان هذه المادة ليس لها نظير فى جميع دساتير العالم عدا الدستور البولونى (المادة ٦٩) ٠

ترددت لجنة وضع الدستور طويلا فى شأن المادة ٦٤ فاثبتتها ، ثم حذفتها ، ثم عادت فاثبتتها ، وقد كان الحظر مقصورا أول الأمر على شراء الأطيان واستئجارها ، كما هى الحال فى النص البولونى ، ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية استبدلت بلفظ أطيان كلمة أملاك ، وهذا يشمل

فى رأى مكرم باشا الأطيان والمبانى ، وانى أسلم معه ومع أنصار ذلك الرأى بأن العبارة عامة تشمل الأطيان والمبانى • وأريد أن أربين الآن لحضراتكم ماذا حدث عندما طلب معالى وزير المواصلات استئجار مسكن قسم البساتين •

طلبت الملف الخاص بهذا المسكن فوجدت أنه كان مؤجرا للأستاذ حامد جودة بناء على رأى صريح أبداه عبد الحميد بدوى باشا ـ وقد ذكرت لحضراتكم أن كثيرين من الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا يستأجرون أماكن حكومية ـ فهل رغم كل هذه السوابق فى السنوات الطويلة الماضية ورغم الفتوى التى أصدرها رئيس لجنة قضايا الحكومة ومستشارها الأول أكون قد خالفت الدستور ؟!

لمن أرجع اذن اذا أشكل على الأمر وأردت أن أتبين حقيقته ؟!!

ان أمامى خطابا صريحا من سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، الذى كان عضوا فى لجنة وضع الدستور واشترك فى المناقشات الطويلة التى دارت حول نص المادة ٦٤ ، وهو يجيز تأجير هذه المساكن ، فكيف أكون اذا اتبعت هذا الرأى مخالفا للدستور ويكون هذا التصرف عدم نزاهة منى ومن الساكنين فنستحق الصحائف العشر التى كلها طعن وتجريح وأخف مافيها عدم النزاهة •• الخ ؟!

وانى أودع مكتب المجلس كتاب سعادة بدوى باشا وكتابين من وزير الزراعة السابق لوزيرى التموين والأشغال المتضمنين الموافقة على التأجير ليطلع عليها من يشاء من حضراتكم وهذا نصها :

« حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا ـ أتشرف بابلاغ معاليكم أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى يشغله مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جودة بك وزير التموين ـ نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لايزيد ما يحصل على ١٥٪ من ماهيته •

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام •

١٦/١٠/١٩٤١

وزير المالية

« عبد الحميد بدوى »

« حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ ـ ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر لمعالى وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين .

فأرجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

(محمد راغب عطية) .

سعادة الوكيل ؟

(ابراهيم عبد الهادى)

١٩٤١/١١/٣

« حضرة صاحب المعالى وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية كتاب رقم م ١٠٣ ـ ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة أن تؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير تحصيل ايجار المنزل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

(محمد راغب عطية)

ونحن اذا كنا قد قبلنا أن نؤجر لوزيرى الدفاع والمواصلات فقد كان ذلك بناء على تلك الفتوى . ولكنى علمت أخيرا ـ وقد يكون الفضل فى ذلك (للكتاب الأسود) ـ أن فتوى أخرى صدرت من أحد المستشارين الملكيين مناقضة لفتوى بدوى باشا مؤداها أن حضرة المستشار يرى أن الحظر ينصب على البواخر وغيرها ، فلا يجوز بحكم الدستور أن تؤجر ،

فأرسلت كتابا الى حضرة صاحب المعالى رئيس لجنة قضـــايا الحكومة لأتبين حقيقة الأمر ، نصه :

« حضرة صاحب المعالى رئيس لجنة قضايا الحكومة

نظرا للأزمة الشديدة فى المساكن وصدور أوامر عسكرية تحد من حرية الملاك فى تأجير أملاكهم وافقت الوزارة على تأجير المبنى المخصص للسكن بمتحف فؤاد الأول الزراعى الى معالى وزير الدفاع الوطنى ، وكذلك المبنى المخصص للسكن بقسم البساتين الى معالى وزير المواصلات ، وقد استرشدت الوزارة فى موافقتها المذكورة بموافقة صريحة سابقة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ لوزير المالية الأسبق عبد الحميد بدوى باشا ، وصورتها مرافقة لهذا - وكان محتفظا لنفسه فى نفس الوقت برياسة لجنة قضايا الحكومة - بخصوص تأجير مسكن قسم البساتين الى وزير التموين وقت ذاك الأستاذ حامد جودة بك .

وقد علمت أخيرا بصدور فتوى من أحد حضرات المستشارين الملكيين بعدم جواز تأجير مثل هذه المساكن للوزراء عملا بالمادة ٦٤ من الدستور .

ولما كانت هذه الفتوى تناقض الرأى الصريح السابق الاشارة اليه الصادر من سعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق .

لذلك أرجو معاليكم التفضل بعرض هذا الموضوع على لجنة قضايا الحكومة لتعرف الرأى الصحيح لاتباعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣

وزير الزراعة

وبناء على هذا الكتاب أفتت لجنة قضايا الحكومة مجتمعة بأن رأى المستشار الملكى المناقض لرأى بدوى باشا هو الرأى الصحيح وانه من الممكن - نظـرا للظـروف الحاضرة - أن يحصـــل من وزيرى الدفاع والمواصـــلات أجر المثل حتى يتيسر لهما الحصول على منزلين للسكنى . وحين علمت ذلك لم أتأخر لحظة واحدة فى تصحيح الموقف فأخطرت وزيرى الدفاع والمواصلات بحقيقة الوضع بناء على الفتوى الأخيرة وبأن عقد الايجار يعد ملغى فقبلا ذلك كتابة .

واذا كنا ياحضرات النواب المحترمين قد وقعنا فى خطأ من الناحية الدستورية فما ذلك الا لأننـــا أخذنا برأى كبير مستشـــارى الحــــكومة

بدوى باشا ، ولكن حين تبينا أن فتواه غير صحيحة لم نتردد لحظه واحدة في العدول عنها والرجوع الى الحق ٠

ان مكرم باشا لا يكتفى بذكر الوقائع ، بل أنه يعرض وقائع غير صحيحة وهو يفعل ذلك متعمدا ، لأنه يعلم أن ذكر ما حدث ، وهو أن وزير الزراعة وافق على سكنى وزيرى الدفاع والمواصلات بناء على فتوى سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، يسهل الرد عليه ، فضلا عن أن الوقائع الصحيحة لاتخلق القصة التى يريد مكرم باشا أن يؤلفها ، ولا الحالة التى يريد أن يصورها ، فيستنتج منها ما يشاء ، ويحكم علينا كما تشاء له استنتاجاته وأدبه وكرامته ، والى حضراتكم ما يقوله فى كتابه صفحة ٢٠٢ :

« وتنتهى المهزلة الجريئة بأن يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا المسكن (بأثاثه ومفروشاته) الى زميله وزير الدفاع بايجار شهرى مؤقت يذهب فى التواضع الى حد لا يكاد يتصوره العقل ٠٠ وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا شهريا ٠

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير ؟

على أساس طريف يشهد لواضعيه بحسن التفكير والتدبير ، فقد قالوا ان الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف ٠ وهذا صحيح وان مدير المتحف الذى سكنها كان يحاسب على ايجار بواقع جزء من عشرة من راتبه وهذا أيضا صحيح ، ولما كان راتب مدير المتحف الحالى يسمح له اذا أراد أن يسكن الدار بأن يدفع ايجارها على أساس عشر المرتب فليسكن اذن حمدى سيف النصر باشا هذه الدار على الأساس الذى كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى ووظيفته مدير المتحف الزراعى وراتبه راتب المدير لا الوزير ٠

وهنا قامت صعوبة فنية فان حسين سرى باشا كان قد ألغى بقرار منه بعض هذا المبنى لسكن مدير المتحف ، فلم يجد وزير الزراعة بدا من اصدار أمر منه بالغاء هذا الالغاء وتلاه بعد قليل أمر آخر بمنح السكن لوزير الدفاع على اعتبار أنه وزير فى حكم المدير » ٠

معنى ذلك أن الأمر الذى صدر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ باعادة حق السكنى لمدير متحف فؤاد الأول والأمر الآخر الذى وافقت فيه على سكنى معالى وزير الدفاع بناء على استغناء مدير المتحف عن السكنى ، كل ذلك لم يكن الا ليتقمص حمدى باشا سيف النصر شخصية حامد سرى فيسكن المنزل ويدفع ما كان يدفعه حامد سرى وهو سبعة جنيهات ونصف

جنيه . فهل هذا صحيح ؟ وهل تعمد مكرم باشا ذكر هـذه الواقعة ، والباسها هذه الصورة الروائية وهذه الألفاظ التهكمية ، وهو يجهـل حقيقتها ، أم ان الوقائع الحقيقية كانت بين يديه ، وكان يعلمها ، لأن الملف كما هو ظاهر من ذكر الأرقام والتواريخ والنصوص الحرفية للأوامر الادارية كان فى متناول يده ؟!! فما له ترك الحقيقـة وتنـاسى الاجراءات التى اتبعت ، والايجار الذى يدفعه حمدى باشا ، وهو ضعف ما كان يدفعه حامد سرى بك ، وادعى أن حمدى باشا تقمص شخصية حامد سرى بك فاستأجر وهو وزير باعتباره مديرا ؟!!

واذا ثبت أن مكرم باشا كان يعلم هذا ، بل كان فى امكانه أن يعلم هذا ، لأن الملف كان فى متناول من قدم له المعلومات ، ومع ذلك تعمـد ذكر هذه الواقعة مكذوبة ومزورة فى عريضة قدمها لجلالة الملك ، فانى اترك لحضراتكم تقدير هذا التصرف والحكم عليه .

لقد كان فى الامكان دون أن نتحايل ونصدر هذه الأوامر الصورية أن نؤجر هذا المنزل لمعالى وزير الدفاع بنفس الايجار الأول وهو ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، ذلك لأن اللجنة التى قدرت هذا الايجار فى سنة ١٩٣٦ قالت « ان هذا التقدير يسرى مفعوله لمدة ثمانى سنوات تنتهى فى سنة ١٩٤٤ » . ولو انى اتبعت هذا القرار ، قرار وزارة المالية المبلغ الى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٣٦ حرفيا ، لما كنت فى ذلك مخالفا للقانون ، ولما كنت فى حاجة الى التحايل كما ذكر مكرم باشا ، ولكن الحقيقة أن حمدى باشا لم يفكر فى هذا ولا فكرت أنا فيه ، بل اننا قدرنا أن الظروف قد تغيرت من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٢ ، فرأينا من الواجب اعادة التقدير من جديد ، فكتبت الى وزارة المالية بهذا ، واجتمعت لجنة تقدير الايجارات فى فبراير سنة ١٩٤٣ ــ بعـد معاينة قام بها مندوبون من مصلحة المبانى ووزارتى الزراعة والمالية ــ فقدرت مبلغ ١١ جنيها و ٥٠٠ مليم ايجارا شهريا خلاف المياه والنور .

ولا يفوتنى أن أذكر لحضراتكم أن أول علم للحكومة بكتاب مكرم باشا كان فى ليلة ٢٢ مارس سـنة ١٩٤٣ وهى الليلة التى ضبط فيهـا جورجى نجيب الراهب الموظف بالمتحف ومعه آلاف من الحوافظ ثابت بها بعض وثائق الكتاب ، أى أن تقدير اللجنة وتبليغه الى وزارة الزراعة كان سابقا لعلم الحكومة بالكتاب بشهر وعشرين يوما ، ولم نكتف باعادة تقدير الايجار ، بل أمرنا بفصل النور والمياه (مع أنه كان فى الامكان أن نتبع نفس القاعدة التى اتبعت مع محمد ذو الفقار بك وهى احتسـاب نسبة

مئوية من المرتب) فكانت نتيجة ذلك أن حمدى باشا يدفع شهريا حوالى ١٢ جنيها لاستهلاك الكهرباء خلاف المياه ومصروفات الكسح • دفعنا الى هذا نزاهتنا التى يتجاهلها مكرم باشا •

ومن ذلك يثبت رسميا أن مكرم باشا لم يكن صادقا فيما ادعاه من أن حمدى باشا يدفع نفس الايجار الذى كان يدفعه مدير المتحف سنة ١٩٣٦ •

الادعاء الثانى — يقول مكرم باشا فى كتابه ص ٢٠٤ :

« وأضيف الى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى مسكن الوزير على أن تدفع أجورهم وقدرها ٨٥ مليما لكل منهم فى اليوم من ميزانية المتحف بطبيعة الحال » •

وهذا ادعاء مكذوب من أساسه لأن حمدى باشا فى غنى عن هؤلاء الخدم الثلاثة بمقتضى ما له من حق فى استخدام سبعة من رجال الجيش ، ولعلكم تذكرون أن معاليه سبق أن أعلن ترفعه عن هذا • فالذى له الحق فى أن يستخدم سبعة من رجال وزارته ليس فى حاجة الى أن يستخدم ثلاثة من رجال المتحف جهارا نهارا أمام الموظفين وأمام الناس • واذا كان هذا الادعاء صحيحا فما بال مكرم باشا لم يذكر أسماءهم ، مع أنه لا يشير الى موظف الا ويذكر اسمه ومرتبه — كما ذكر أسماء العربجى وسائق الموتوسيكل والجناينى فى واقعة أخرى حتى يكون دليله قويا •

على أننى أؤكد لحضراتكم أن حمدى باشا ليس فى حاجة الى استخدام موظفى المتحف ولا سعادته ، وانما الذى يستخدمهم هو شخص آخر يعلمه مكرم باشا لأنه هو مكرم ذاته ، وما قصة جورجى نجيب الراهب وموريس جرجس ببعيدة •

وأما الادعاء الثالث الذى تعمد مكرم باشا ابرازه فى كتابه ، فهو أنه أراد أن يشعر أن مدير المتحف لم يستغن فعلا عن سكنى المتحف وانما كان الاستغناء صوريا قصد به خدمة حمدى باشا وتهيئة الفرصة له لسكنى المتحف ، وانى لن أذكر شيئا من عندى بل سأتلو عليكم بعض سطور من مذكرة رسمية من مدير المتحف فى هذا الشأن :

« لما عينت مديرا للمتحف سنة ١٩٣٨ حررت خطابا للوزارة رقم ٣٣٥٨ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٨ باننى سأشغل المنزل المخصص لسكن مدير المتحف ابتداء من يوم الخميس ٨ منه وأننى سأتقدم للوزارة بخطاب فيه تحفظات ورغبات خاصة بسكنى فى هذا المنزل وأن معالى الوزير نفسه

وافق على سكنى كالمديرين السابقين ، وكنت أعتقد أنه سيكون مجانا أسوة بحضراتهم ، ولكنى فهمت فيما بعد أن حق السكن المجانى لا ينطبق على لأن قرار مجلس الوزراء الذى منح هذا الحق لحضرة صاحب العزة محمد ذو الفقار بك نص على اسم عزته فيه ، وقررت الوزارة أننى اذا استمررت فى السكن وجب على أن أقوم بدفع الأجرة وتوابعها التى كانت مطلوبة أصلا كما تقدم .

ولما كان منزلى الخاص يقع على مقربة من المتحف الأمر الذى لا يعوق دوام اتصالى به فى أى ساعة من ساعات النهار أو الليل فضلت اخلاء سكن المتحف والبقاء فى منزلى فوافقت الوزارة على ذلك وأخلى المنزل فعلا ابتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

وبتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧ صدر أمر الوزارة رقم ٤٩٦ باعادة حق السكن بالمتحف الى وجعل الحق خاضعا للقواعد المقررة لمحاسبة الموظفين فى أجرة السكن وتوابعها ونصه كالآتى :

« يعاد الى حضرة صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى حق السكنى فى المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة بمحاسبة الموظفين على أجرة السكنى وتوابعها » .

وبذلك أعاد حقى لسكنى بالمتحف بالشروط التى ذكرت فى القرار فاعتذرت عن هذا السكن بهذه الشروط » .

بعد ذلك صدر أمر الوزارة رقم ٥١٥ فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ونصه كالآتى : « الحاقا بالأمر رقم ٤٩٦ الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبما أن صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى مستغن عن السكن فى المنزل المخصص له بالمتحف ، ونظرا لأن حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى (معالى حمدى سيف النصر باشا) قد طلب تأجير هذا المسكن فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقا للقواعد المقررة » .

ثم شغله حضرة صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٣ وأخطرت الوزارة بذلك بالخطاب رقم ٢ ــ ١/٢/١ بتاريخ ١٩٤٣/١/٣) .

من هذا يتبين أن اعتذار مدير المتحف الحالى عن السكن كان حقيقيا مبنيا على أسباب ظاهرة وقائمة من سنة ١٩٣٨ وأنه لم يتقدم فى خلال هذه السنوات الأربع بطلب السكنى فيه مطلقا .

ومن هذه الوقائع يتبين لحضراتكم :

اولا ـ ان التأجير لوزيرى الدفاع والمواصلات كان وفقا لتقليد متبع فى جميع الوزارات وجميع العهود وأجازه ووافق عليه صراحة رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق عبد الحميد بدوى باشا وكان فى نفس الوقت وزيرا للمالية وترجع اليه الكلمة الأخيرة فى الموافقة على التأجير ٠

ثانيا ـ أن حسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا والاستاذ ابراهيم عبد الهادى والأستاذ حامد جودة والحفناوى بك قد استأجروا وسكنوا وهم فى كراسى الحكم منازل وبواخر حكومية ، ولم يطعن أحد فى نزاهتهم ولا أنا أيضا ٠

ثالثا ـ ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن قيمة الايجار الخاصة بحمدى باشا كذب وافتراء وتزوير للوقائع والأرقام الرسمية كما هو ثابت فى الملفات التى كانت تحت اطلاعه ٠

رابعا ـ ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن تعيين خدم من عمال المتحف لخدمة حمدى باشا كذب وافتراء ٠

خامسا ـ أن مكرم باشا حين رفع عريضة الى مقام جلالة الملك منضمنة هذه الأكاذيب كان يعلم بافك ما افترى ، ومع ذلك فقد اجترأ على تقديمها الى مقامه السامى فى غير خجل ولا حياء ٠ ولكن المثل يقول (اذا لم تستح فاصنع ما شئت) ٠

والله لو أن رجلا غير مكرم قبل هذا لما تورع من آن يذكره بأنه شيطان أو دجال ٠

لقد ذكر مكرم باشا فى ختام هذا الفصل من كتابه هذه العبارة « فأية نزاهة هذه التى تنزل بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضيع » وليسمح لى ، أن أسأله بدورى أى حقد هذا الذى ينزل بالرجل الى هذا المستوى المتواضع الوضيع ؟!

ويوجه النائب المحترم عبد المجيد الرمالى الى رئيس الوزراء السؤال التالى :

« جاء فى الكتاب الذى وزعه مكرم عبيد باشا فى أكثر من موضع أن مشروع البر قصد من ورائه فرض ضرائب غير رسمية والانعام برتب ونياشين على اغنياء المتبرعين ومكافاة الذين اشتغلوا فيه من الموظفين ٠ كما أشير اشارات غير مستحسنة يشتم من ورائها بعض الشك فى هذا المشروع الخيرى ٠

فنرجو من رفعتكم أن تبينوا لنا هذه المسألة بما يجلو وجه الحق فيها » ٠

ويجيب النحاس باشا بما يلي :

لم يتورع مكرم عبيد باشا فيما سود من صفحاته ، واختلق من أكاذيبه وترهاته ، لتسوىء سمعة مصطفى النحاس وآله ، وهدم الوفد والوزارة أن ينال باصبع الشر مجال الخير ، وبلسان السوء روح البر ، وقد أعوزه اختلاق البرهان والدليل ، فلجأ هذه المرة الى الغمز واللمز والتضاليل ٠

فهنا وهناك فى كراسة تدجيله وأباطيله ، اشارات عابرة غادرة ٠ يقول فى بعضها ان مشروع البر لم يقصد به الا فتح الباب ، لخلع الرتب على الأحباب والأصحاب ، ويقول فى مواضع أخرى ان السر فى ترقية بعض الموظفين ، انما يرجع لما اضطلعوا به من أعباء فى أمانه صندوق أسبوع البر ، أو ما برهنوا عنه من كفاية استثنائية فى مراجعة حساباته وأن لمثلهم شرع الاستثناء فوق الاستثناء ٠

وهكذا لم ينق الله ، فيما قصدنا به وجه الله ، ولم يتورع فى ظلام ما ابتلى بـه من حقد وشنآن ، أن يتجرد حتى من حب فعل الخير لبنى الانسان ٠

لقد نبتت فكرة أسبوع البر عند السيدة حرمى فى أوائل قيـام الوزارة سنة ١٩٤٢ بمناسبة عيد الجلوس الملكى وصادفت لدينا قبولا ، اذ رأينا أن وزارة الشعب كعهدها على الدوام جديرة بألا تقصر جهودها فى خدمة الشعب على الميدان الحكومى ، وأن من واجبها أن تدعو القادرين والموسرين أجـانب ومصريين الى المساهمة فى عمل خـيرى كبير ، يبقى ذكره ، ويدوم أثره ، ليخفف عن الطبقات الفقيرة ، بعض ما تقاسيه من شظف العيش وشدائد الحياة ٠

ومع استطاعتنا جعل ذلك المشروع وفديا لحما ودما ، فاننا لم نشأ كما لن نشاء ، ان نلبس الخير لباس الحزبية ، أو رداء الجنسية ٠ فدعونا لرعايته ، ووضع خطته والاشراف على جمع تبرعاته واقامة حفلاته ، لجنة تمهيدية من كرائم السيدات وأفاضل الرجال ، فكان فيها من السيدات حضرات صاحبات العصمة حرم مصطفى النحاس باشا ، والليدى لامبسون ، ومدام كوتسيكا ، ومدام قطاوى باشا ، ومدام الفريدليان ، وحرم عبود باشا ، وحرم يوسف صيدناوى باشـا ، ومن الرجال مصطفى النحاس باشـا ، وأمين عثمان باشـا ، وفؤاد سراج الدين باشـا ، والدكتور

عبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ عفيفي باشا ، وأحمد عبود باشا ، والفريد ليان بك ، ومحمد السيد شاهين باشا ، وأحمد كامل باشا ، وعبد الخالق حسونة بك .

وقد رحب حضراتهم جميعا بفكرة هذا البر متهللين متحمسين واتفقت الآراء على السبل التى تتبع للحصول على موارد هذا المقصد الانسانى الجليل ، وكانت تلك السبل هى ما يأتى :

١ ـ جمع التبرعات والاشتراكات .

٢ ـ توزيع طوابع باسم قرش البر .

٣ ـ اقامة حفلات تمثيلية وسينمائية وحفلات شاى بتذاكر ذات قيمة .

٤ ـ بيع شارات وأزهار .

ألفت لتنفيذ هذا البرنامج لجان فرعية احداها فى القاهرة والأخرى بالاسكندرية وثالثة فى بورسعيد . وما ان تمت الاستعدادات وبدأت هذه الحركة المباركة فى يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٢ حتى أقبل على المساهمة فيها سكان مصر أجمعون ، مصريون وغير مصريين ، موظفون وغير موظفين ، تحدوهم جميعا روح من التعاون الاجتماعى امتاز بهـا والحمد لله عهد وزارة الشعب أكثر من سواها ، بدليل ما وصل اليه مشروع ذلك البر من نجاح ، وما أقبل عليه الأغنياء من تبرعات كبيرة لمشروعات نافعة أخرى كالمجموعات الصحية القروية والمطاعم الشعبية وسواها .

ولما أن رأينا نجاح أسبوع البر منذ ولادته ، ومستهل طلعته ، ككل عمل سداه الرأفة ، ولحمته العطف والاخلاص ، قررنا أن يمتد ويطول حتى بلغ الأسبوع شهرا ثم شهرين ، وحتى بلغت موارده الصافية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٨٠٤١ جنيها و ١٤٤ مليما أودع فى البنك ما عدا جنيها و٥٦ مليما فى الصندوق ــ بل لقد زادت بعد ذلك المتحصلات الى ٩٨٫٨٧٠ جنيها ثم الى ١٠٠٫٥٣٩ جنيها و ٥٢٧ مليما ثم زادت بعد ذلك الى ١٠١٫٧٥٠ جنيها ٤٠٦ مليمات وهو رصيد حساب مشروع البر الى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ طبقا لسجلات بنك مصر بالقاهرة الذى أودعت فيه تلك الأموال من أول الأمر وفوق ذلك ٥٨٤ جنيها و ٣٤٠ مليما قيمة المصروفات التى صرفت على المطبوعات والحفلات وسواها .

غير أنه لم تكد تظهر بوادر نجاح تلك الفكرة الانسانية السامية ، واقبال جميع الطبقات عليها حتى روع من نجاحها الحاقدون والحاسدون ، وصعق منهـا المرجفون والدساسون . ولكن لا عجب فكيف ترضى

نفوسهم ، أو تطمئن قلوبهم الى عمل خالد جليل كهذا العمل ، ندعو اليه حكومة الشعب ويقوم به مصطفى النحاس وحرم مصطفى النحاس (تصفيق) .

وكيف تهدىء ثائرتهم لنجاحه نجاحا ماديا وأدبيا منقطع النظير ، وهم الذين يتشدقون بانقطاع الصلة بين الوفد ومن يسمونهم أصحاب المصالح الحقيقية ، بل بين الوفد والأمة جميعا ، ويرمونه بالعجز والتقصير في أعماله ، حكومية كانت أو شعبية .

اذن فلتنطلق الألسنة الكاذبة ، ولتتحرك حزازات الصدور الموغرة ، بالافتراء والادعاء والدس في الظلام ، وكيل التهم جزافا ذات اليمين وذات الشمال ، فمن قائل ان هناك عزبة اشتريت من ذلك المال الحرام ، أو أن عمارة كبرى تنشأ في طريق الأهرام ، وغير ذلك مما أبرىء نفسى عن تكراره ، وارتفع بالآذان عن سماعه .

وهى شنشنة عرفناها من خصومنا السياسيين ، اختصونا . دون سوانا من المصريين يحاولون بها بين حين وحين ، التشكيك فى ذمتنا ، وهم فى ذلك ، علم الله ، من المفترين الخاسرين ، يأخذ علينا المدعى فى كتاب أباطيله أننا فكرنا فى مطالبة الأغنياء بالتبرع بمبالغ كبيرة وانتهاز الفرصة لالتماس الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها ، ويتهمنا كذلك بأننا فرضنا ضرائب غير رسمية على الأهلين باسم مشروع البر ، فبالله انظروا الى أى مدى سخيف من التعنت انحط هذا الجاحد لوطنه ، المتنكر لانسانيته فى سبيل غوايته .

نعم لقد فكرنا فى أن نلتمس الانعام على كرماء المحسنين لأسبوع البر وأى عيب أو ضير فى ذلك التفكير ، وقد تفضل من قبل جلالة الملك فاروق فأنعم بمثل تلك الألقاب على المحسنين فى مشروع مكافحة الحفاء وغيره من المناسبات الكريمة التى قصد بها الى خير الطبقات العاملة الفقيرة فى البلاد . بل أى عجب فى ذلك ومثل تلك الانعامات كانت ولا تزال من خير تقاليد الأسرة العلوية من عهد محمد على الى اسماعيل الى فؤاد الى جلالة الملك فاروق ، كما هى من تقاليد الملوك والحكومات فى مختلف الأمم من أقدم العصور .

وكذلك أى عيب هناك فى أن تساهم هذه الحكومة وأى حكومة أخرى ، فى حركة الخير ، بأن تسمح بعرض تذاكر التبرعات والاشتراكات والحفلات ، وطوابع البر والشارات فى كل مكان حكومى ، أو غير حكومى فى العاصمة أو المدن أو الأقاليم ، أو تسمح بدعوة رواد الملاهى والمسافرين بالسكك الحديدية لدفع ملاليم فوق تذاكرهم دون ضغط أو اجبار . ألم يكن هذا أمرا سبق له مثيل بل مائة مثيل ، لأعمال بر سابقة باهرة كجمعية

الهلال الأحمر التى كونت لها مالا كثيرا من ملاليم جباها لها أصحاب الملاهى ، وكجمعية المواساة بالاسكندرية التى كانت تبـاع تذاكر يانصيبهـا فى شبابيك مصلحة البريد ومصلحة السكك الحديدية ، وكالجمعية الخـيرية الاسلامية وجمعية العروة الوثقى وسواها وسواها من الجمعيات النافعـة التى ما كانت لتنشأ أو تعيش لولا مساعدة الحكومة وتشجيعها بهـذه الصفة وسواها . وها أنتم أولاء ترون حضراتكم مشروع يوم المستشفيات كيف يطوف المتطوعون به على دور الحكومة وفى الطرقات فيحصلون التبرع له من كل من يصادفون .

ان العيب الحقيقى هو أن تتقاعس الحكومة عن مثل هذه المساعدة الأدبية فى مثل تلك الظروف ، ولكنه الحقد قد جعل صاحب العريضـة والكتاب ومن على شاكلته يرون فى الخير شرا وفى النـور ظلامـا ، بل يتوهمون القذى فى عين جارهم ، ولا يرون الخشبية فى عيونهم ومآقيهم .

فلندعهم اذن فى غيظهم يضلون ، وفى ضلالتهم يعمهون ، ولنعد الى ايرادات أسبوع البر ومصروفاته ونظمه وأعماله .

حرصت اللجنة من مبدأ الأمر على أن تفتح لاسبوع البر حسابا جاريا فى أحد المصارف المـالية وهو بنك مصر بالقاهرة وأن تودع فيه أولا فأولا التبرعات وما يجمع من أموال الحفلات وغيرها من الموارد التى قررتهـا اللجنة التمهيدية .

واختارت اللجنة لها سكرتيرا عاما هو حضرة صاحب المعـالى أمين عثمان باشا للاشراف على حركة المـوارد المشـار اليها يساعده فى ذلك حضرتا جورج دومانى بك ، والأستاذ عبد المقصود حمزة .

وحينما قفلت حسابات المشروع فى ٢٠ يوليه سنـة ١٩٤٢ دعت اللجنة لمراجعة الحسابات والمستندات أحد المحاسبين القانونيين وهـو المستر ر.أ. مور أحد شركاء الهيئة الحسابية المسماة برايس ووتر هاوس بيت وشركاهم ، فراجع تلك الحسابات ومستنداتها وقدم فى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ التقرير الآتى تعريبه :

« حضرات أصحاب المعالى والسعادة رئيسة وأعضاء لجنة أسبـوع البر بالقاهرة » . . . . .

قد فحصت البيانات المرفقة عن ايرادات أسبوع البر فى المدة المنتهية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ كما فحصت المستندات والايصالات المتعلقة بذلك وكذلك البيان الممضى الذى وصلنا من رئيس لجنة الاسكندرية .

وقد تأكدت شخصيا من أن الرصيد الصافى وهو ٩٨٠٤١ جنيهـا و٩٤٤ مليما مودع فعلا فى بنك مصر كما تبينت من صحة التذاكر والطوابع

الباقية فى أيدى الموزعين حتى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ وتبلغ قيمتها ٢٦٤٣ جنيهـا ٠

واننى أشهد بأن البيانات المرفقة تبين بحق وصدق خلاصة ايرادات أسبوع البر الى نهاية ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ » ٠

٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

ر٠أ٠ مـور

مراقب فخرى ومحاسب قانونى

وفى الوقت نفسه قدم حضرة الأستاذ عبـد المقصـود حمزة تقريرا نصه كالآتى :

« الى حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة أسبوع البر

والى حضرات الأعضاء المحترمين

فحصت البيان الحسابى الموضح أعلاه عن المدة المنتهية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ مستقلا عن المستر ر٠ أ٠ مور وحلصت من فحصه الى نفس النتيجة التى وصل اليها جنابه من حيث صحة الحسابات وصدقها ٠ وهده شهادة منى بذلك » ٠

٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

عبد المقصود حمزة

محاسب قانونى

وبعد أن قدم المحاسبان القانونيان المشار اليهما تقريريهما أعلنت حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة مشروع البر البيان الآتى فى الصحف بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ ٠

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة مشروع البر ، يسرهـا أن تعلن أن عملية جمع التبرعات للمشروع قد انتهت وقام بفحصها حضرتا المستر ر٠أ٠ مور المحاسب القـــانونى بمكتب برايس ووترهوس وبيت وشركاهم ، والأستاذ عبد المقصود حمزة المحاسب القانونى بوزارة المالية كل منهما على حدة ٠ وبعد أن استوثقا من المبالغ المودعة فى بنـــك مصر لحساب المشروع وقارناها بالمستندات الموجودة تحت يد اللجنة قدم كل منهما تقريرا منفصلا مؤيدا لصحة الحساب ٠

ورئيسة اللجنة تنتهز هــذه الفرصـــة وتقدم وافر شكرها الى جميع حضرات أعضاء اللجنة الذين عاونوها معاونة قيمة فى القيام بهذا المشروع الخيرى الجليل وكان للمشقة التى تكبدوها والمجهودات التى بذلوها أكبر

فضل فيما صادفه من النجاح والتوفيق ، كما تقدم شكرها الجزيل الى جميع حضرات المتبرعين الكرام على كبير عطفهم ، وكريم اريحيتهم ، وعظيم برهم بالفقراء المعوزين وتدعو الله أن يجزى الكل عن الانسانيـــة خـير الجزاء .

هذا وقد بلغ المتحصل حتى الآن ٩٨٫٨٧٠ جنيها ، وهو كما سبق البيان مودع ببنك مصر باسم مشروع البر . وقد رأت رئيسة اللجنـــة تكوين لجنة خاصة لفحص المقترحات المختلفة التى قدمت أو تقدم لاستخدام هذا المبلغ واختيار أصلحها للتنفيذ فى القاهرة وفى الاسكندرية وغيرهما والاشراف على تنفيذه والصرف عليه من المبلغ المذكور .

وقد قبل عضوية هذه اللجنة كل من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة ، الليدى لا مبسون ، مدام جوزيف صيدناوى باشا ، عبد الواحد الوكيل بك ، أمين عثمان باشا ، حافظ عفيفى باشا ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، المسيو كوتسيكا ، صبحى بك الشوربجى ، محمد حسين الشامى بك ، جورج دومانى بك ، الأستاذ عبد المقصود حمزة .

واختاروا من بينهم حضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا سكرتيرا وحضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا أمينـــا للصندوق ، وحضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة مراقبا للحسابات .

وقد أخطر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بنك مصر بذلك وبأن يكون المبلغ المودع تحت تصرف هذه اللجنة ، على أن تكون شيكات وأوامر الصرف موقعا عليها من رئيسة اللجنة ومن أمين الصندوق ومراقب الحسابات ومؤشرا عليها بالاعتماد بتوقيع مقامه الرفيع » .

ولم تكتف اللجنة فى حرصها على سلامة أسبوع البر من كل تهمـة أو عيب بهذه المراجعة القانونية بل أنها قامت فى شهر أغسطس سنـــة ١٩٤٢ بنشر تفاصيل الحساب الختامى وتقريرى المستر مور والأستاذ عبد المقصود حمزة المشار اليهما فى الصحف عامة عربية وأجنبية بل نشرت كذلك قوائم كاملة بأسماء المتبرعين الذين لم يأخذوا تذاكر اشتراكات أو حفلات واحـدا واحـدا مع ذكر المبـــالغ التى تبرع بها كل من حضراتهم ، وقدمت اللجنة ذلك بنداء فى الصحف من رئيســـة أسبوع البر فى ١٦ اغسطس سنة ١٩٤٢ ، هذا نصه :

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة أسبوع البـر بعـد أن أعجزها المصاب الفادح (تشير الى وفاة المغفور له والدها) فترة عن اصدار بياناتها الخاصة بالمشروع تتشرف بأن تعلن أنهـــا ستنشر يوم الخميس

الموافق ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٢ فى جميع الجرائد العربية والافرنجية التقريرين المقدمين من حضرتى المحاسبين القانونيين المستر أ٠ مور ، والأستاذ عبد المقصود حمزة عن حساب المشروع لغاية ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ مضافا اليهما ما جد من الحساب لغاية يوم النشر ومسفوعين بأسماء جميع حضرات المتبرعين للمشروع فى جميع نواحى البلاد ٠

وهى ترجو اذا رأى أحد حضراتهم أن اسمه لم يظهر فى القائمة أن يبادر الى ابلاغ ذلك لحضرة صاحب المعالى أمين عثمان باشا سكرتير اللجنة بعنوانه بديوان رياسة مجلس الوزراء للتحقق من الأمر واصلاح الخطأ ان كان ٠

هذا وستدعى اللجنة التنفيذية التى سبق الاعلان عنها عقب ذلك مباشرة للقيام بمهمتها » ٠

وقد وردت خطابات بعد ذلك من عشرين شخصا فقط لم يقرءوا أسماءهم بين مئات المتبرعين ، ومن أولئك العشرين تسعة من الاسكندرية تبرعوا بمبلغ ٨٠٠ جنيه واتضح وجود تبرعاتهم فى البنك وان سبب عدم ذكر أسمائهم كان لعدم استيفائها فى نشرة التبرعات الأولى والثانية المرسلة من لجنة الاسكندرية ، و١١ من جهات أخرى جملة تبرعاتهم ١٩٩ جنيها و٩٠٠ مليم وجد أن ستة منهم تبرعوا بتذاكر اشتراك أو حفلات مقدارها ٥٧ جنيها وثلاثة تبرعوا بمبلغ ٦٧ جنيها و٩٠٠ مليم وسقطت أسماؤهم سهوا مع وجود المبالغ فى البنك وواحد لم يذكر اسمه لأن الشيك الذى كتبه بمبلغ ٢٠ جنيها لم يقبض وواحد بمبلغ ٢٠ جنيها نشر التبرع تحت اسم الشركة المتبرعة دون اسم أصحابها وواحد بمبلغ ٣٥ جنيها نشر التبرع باسم تلاميذ بدلا من كلمة معلمين فى المدارس ٠ ٠ ٠

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ دعيت اللجنة التنفيذية لعقد أول جلسة لها للنظر فى حالة المشروع من الوجهة المالية وما تقترحه من وجوه البر التى توجه لها تلك الأموال ٠ وفى تلك الجلسة قدم حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا أمين الصندوق بيانا عن مالية المشروع الى أول سبتمبر سنة ١٩٤٢ ٠ وقررت الهيئة بعد مناقشة عامة أن تشكل لجنة فرعية من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة : أمين عثمان باشا ، الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، جناب المسيو تيودور كوتسيكا وذلك لبحث الاقتراحات العديدة التى قدمت من الهيئات المختلفة والأفراد وكذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية لاختيار أصلحها للتنفيذ ٠

وقد قامت تلك اللجنة الفرعية بدراسة وافية وقدمت تقريرا

مستفيضا ٠ باقتراحاتها النهائية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتمد هـذا التقرير فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وتقرر فيه ما يأتى :

(أولا) أن توجه أموال أسبوع البر الى خدمة الطفولة من الوجهات الصحية والاجتماعية والخلقية والمهنية بين الطبقات العاملة والفقيرة فى المدن على أن يشمل ذلك الطفولة فى مختلف أدوارها ٠

(ثانيا) أن تنشأ لذلك الغرض ١٦ مؤسسة منها ٧ دور لكفالة الطفل ، أربعة فى القاهرة و٢ باسكندرية و١ ببورسعيد و٧ مبرات اجتماعية للصبيان و٤ بالقاهرة و٢ باسكندرية و١ بطنطا ، وداران لكفالة الفتيات احداهما بالقاهرة والأخرى بالاسكندرية ٠

(ثالثا) أن يخصص من أموال أسبوع البر مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه للاستغلال بشراء أطيان زراعية من الحكومة توقف للانفاق على المشروعات ، وأن تطلب اللجنة الى الحكومة مساعدتها سنويا بمبلغ من المال وغير ذلك من المساعدات التى تقدمها للهيئات الخيرية والاجتماعية الأخرى ٠

وقد شرعت الهيئة فعلا فى تنفيذ هذه المشروعات كما أنها قررت فى النهاية تغيير صفتها الى جمعية دائمة باسم « الجمعية المصرية لأسبوع البر » مع وضع قانون لها صار تسجيله رسميا لاعطائها الشخصية المعنوية ٠ وصار مجلس ادارة الجمعية مكونا من ١٢ عضوا هم حضرات :

حرم مصطفى النحاس باشا	رئيسة
أمين عثمان باشا	سكرتيرا عاما
الدكتور عبد الواحد الوكيل بك	سكرتيرا عاما مساعدا
الدكتور حافظ عفيفى باشا	أمينا للصندوق
الليدى جاكلين لامبسون	أعضـاء
حرم يوسف صيدناوى باشا	
فؤاد سراج الدين باشا	
محمد السيد شاهين باشا	
أحمد عبود باشا	
محمد أحمد فرغلى باشا	
المسيو تيودور كوتسيكا	
جورج دومانى بك	

وهكذا ترون أن مشروع البر ولد وشب ونهض بريئا خالصا لوجه الله تعالى ، بعيدا عن السياسة والحزبية والعنصرية والجنسية ٠ ولا غرو فهو ميدان خير للانسانية المعذبة ما كان أجدر أن ينأى المغرضون بجانبهم عن تناوله بالغمز واللمز والدس والتضليل ٠

وانى أودع فى مكتب المجلس ملفا عن هذا المشروع النبيل الكـريم شاملا للمستندات المالية التى ذكرنها فى هذا البيان ومجموعة من الصحف العربية والافرنجية التى نسرت فيها نداءات رئيسة الأسبـوع وحساباته الختامية وتقارير المحاميين القانونيين وشاملا كذلك لمحاضر جلسات اللجان وقانون الجمعية الخيرية التى كسبتها البلاد من هذه الحركة المباركة وهى الجمعية المصرية لأسبوع البر .

هذا هو أسبوع البر الذى غمز فيه الغماز ما شاء له حقده الدفين ، وغله الكمين ، وهذه هى تطوراته ، بل حساباته التى سئلنا عنها أكثر من مرة كأننا كنا لها من المختلسين ، أو بها من المنتفعين .... وهذه هى أعماله تنطق عنا بالحق ، هل نعمل لوجه الله وخدمة الشعب الوفى ، أم نقصد التجارة ووجه الدعاية كما يأفك الأفاك الدعى !!

لقد قال فينا ما قال ، وعاب فينا بما أراد ، حتى بلغت سفاهتـه حد الفجر ، طعن فى كل شريف وفى كل مشروع ، وخاض فى الأطهار وفى جليل الأعمال .... وقام البرهان الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، على كذبه وسفاهته ، بل على اجرامه وسوء نيته .

يقول بعض العلماء ان المنتفع بالجريمة أو محاول الانتفاع من وراء مجرم ... ... ولا شك فى هذا القول ولا مراء ... ... اذن فمكرم عبيد الذى لم يسىء الى شخص مصطفى النحاس وحده ولا الى وزراء مصطفى النحاس وحدهم ، ولا الى برلمان الأمة وحـــده ، ولا الى مختلف الطبقـات والرجال من قضاة ومحامين وموظفين ومهندسين وعمال ورجال ونســاء فقط ، مكرم عبيد الذى اساء الى هؤلاء جميعا ... الخ .

الفصل الثانى

استجوابان هامان
والنتيجة كالعادة الانتقال الى جدول الأعمال

رأى الشيخ المحترم محمد حسين هيكل أن يستجوب الوزارة عن بيانها الخاص الذى ألقى بجلسة ١٩٤٣/٤/١٢ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد عبد المجيد العبد وذلك على النحو التالى :

« أرجو أن تتفضلوا فتبلغوا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أننى سأستجوب رفعته فى البيان الذى ألقاه بمجلس الشيوخ يوم الاثنين الماضى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها رفعته فى البيان المذكور بخصوص ما نسبه حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا اليه والى زملائه فى العريضة التى رفعها الى مقام جلالة الملك وأذاعها فى الناس بعنوان « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » .

وسيتناول استجوابى مناقشة البيان والخطة التى رسمها فيه من حيث مخالفتها للمبادىء والتقاليد الدستورية .

ويجيب رئيس الوزراء ـ مصطفى النحاس ـ على استجواب الدكتور هيكل باشا ببيان جاء فيه :

عندما طلب منى تحديد موقف الحكومة بشان مسئولية واضع الكتاب الأسود ، وتشرفت بالقاء الجواب عن ذلك بمجلسكم الموقر ، عنيت كل العناية ببيان خطة الحكومة وأوضحت مبلغ انطباقها على المبادىء الدستورية ، وقد رأى سعادة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا مع

ذلك أن يستجوب الحكومة فى دستورية هذه الخطة ، مدعيا أنها تخالف الدستور وتقاليده ، ومبدأ انفصال السلطات .

وانه ليسرنى أن أعود الى مناقشة هذا الموضوع حتى لا أدع مجالا لقائل . فالأمر من الوضوح والجلاء بحيث لا يحتمل أى مراء .

فمن حق كل حكومة ــ بل من واجبها ــ أن تطمئن دائما الى رضا البرلمان عنها وعن سياستها ، والى ثقة مجلس النواب بها ، واطمئنانه الى تصرفاتها ، فاذا ما وجه اليها نقد أو اتهام بشأن تصرف من تصرفاتها فى شئون الدولة سواء كان ذلك فى صورة سؤال أو استجواب أو غير ذلك ، كان حقا عليها أن تتقدم الى البرلمان فورا بحسابها ، فاذا رضى عن سياستها ووثق بها استمرت فى مباشرة شئون الدولة .

هذا هو الوضع الطبيعى الذى رسمته مواد الدستور ، وهو الوضع المتفق مع روحه ، والحكم فى ذلك واحد ، مهما اختلفت الوسائل التى تهاجم بها الحكومة ، وسواء أكان ذلك داخل البرلمان أم خارجه .

قال حضرة المستجوب : لقد اتهمكم كاتب العريضة وموزع الكتاب بتهم ، فان كانت كاذبة فحاكموه وبلغوا القضاء المختص وحده بمحاكمة القاذفين ، فاذا فصل القضاء فى موقفه منكم كان قوله فصل الخطاب .

ناقشت هذا فى بيانى السابق منطقيا وسياسيا ، واليكم اليوم مناقشته من الوجهة الدستورية . فالمادة ٦٦ من الدستور المصرى تنص على « أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم » .

فالدستور المصرى كالدساتير الأجنبية ، وبخاصة الدستور البلجيكى والفرنسى ، لا يبيح أن ينتقل الى القضاء العادى أمر النظر فيما يوجه الى الوزراء من اتهامات بشأن تصرفاتهم فى أثناء تأدية وظائفهم .

وبالرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، عند ما تناقشت فى اتهام الوزراء ومحاكمتهم ومسئوليتهم ، نجد أن حضرة محمد على بك اقترح أن يكون لمجلس النواب حق الاتهام ، ولمجلس الشيوخ حق المحاكمة .

وعلى أساس هذا الاقتراح جرت المناقشات التالية :

« حضرة توفيق رفعت بك ــ انى أميل الى رأى حضرة محمد على بك لأن الجرائم التى تنسب الى الوزير فى هذه الحالة انما هى جرائم سياسية ورجال السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات المسئولية ، كما أنه يحسن ابعاد القضاء بقدر الإمكان عن الدخول فى المسائل السياسية .

هذا الى أن المحاكم انما ترجع فى تعيين المسئولية وتوقيع العقوبة الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، والجرائم السياسية ليس لها قانون يضبطها ويحدد أنواعها ، فالعقوبة على الجرائم الوزارية انما يعينها البرلمان طبقا للظروف وطوعا لمقدار المسئولية السياسية .

حضرة طلعت باشا ـ تريدون الجرائم التى تقع من الوزراء بسبب وظائفهم ؟

حضرة رفعت بك ـ لذلك أرى أن يكون القضاة قضاة سياسيين أى أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم تمرنوا فى الأمور السياسية وحذقوها وهم الذين يحسنون تقديرها وايقاع العقوبة المناسبة لها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك ـ بدأت مسئولية الوزراء جنائية ولكن المسئولية السياسية نسختها تقريبا . ونظرا لما فى المسئولية الوزارية من السهولة والمرونة والكفاية مع ذلك تدرج للعرف فى أوربا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية اكتفاء بمسئوليتهم السياسية أمام البرلمان . والوزارة التى يكون فى عملها ما يوقفها موقف المسئولية الجنائية تسقط ولا تحاكم » .

(جلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

هذه هى المبادىء التى على أساسها وضعت المادة ٦٦ من الدستور وما بعدها .

وقد كلفت سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ببحث هذا الموضوع من جميع نواحيه ، فقدم الى مذكرة استخلص فيها من أحكام الدستور ما يلى :

« (أولا) أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم المشار اليها .

« (ثانيا) ان لمجلس الأحكام المخصوص فيما يتعلق بهذه الجرائم اختصاصا مطلقا من شأنه جعل السلطة القضائية العادية غير مختصة بالنظر فيها .

« (ثالثا) ان مجلس الأحكام المخصوص يظل بالنسبة للوزراء السابقين الهيئة المختصة وحدها بالنظر فى الجرائم التى تكون قد وقعت منهم فى أثناء تأدية أعمال وظائفهم .

« ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الاجراءات الجنائية لا تتبع فى هذا الصدد ، فلا يكون للنيابة العمومية

الحق فى مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الأفراد . كذلك لا يكون لهؤلاء الحق فى رفع دعوى الجنحه المباشرة .

« والحكمة فى تقرير هذا النظام الخاص ايجاد الضمان الكافى للوزراء وصون المصلحة العامة وأعمال الدولة من الطعن والتشهير من أى فرد كان تحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية . كما أن التهم التى توجه الى الوزراء بسبب تأدية وظائفهم هى فى الغالب تهم سياسية ، ومجلس النواب بصفته هيئة سياسة أقدر من غيره على وزنها وتقدير النتائج المترتبة عليها .

« وفيما يتعلق بسلطة المحاكمة ينص الدستور فى المادة ٦٧ على تأليف مجلس الأحكام المخصوص الذى له وحده حق محاكمة الوزراء من رئيس المحكمة الأهلية العليا (محكمة النقض الآن) ومن أعضاء من الشيوخ ومن قضاة هذه المحكمة .

« ومما لا شك فيه أن توزيع الاختصاص بين الهيئات القضائية على الوجه المبين فى القانون يعد من النظام العام ، ويكون الأمر كذلك من باب أولى اذا كان الاختصاص محددا بنص الدستور ذاته .

« ومما يترتب على ذلك أن عبارة الدستور التى عنيت بتحديد اختصاص مجلس النواب وحده فى اتهام الوزراء واختصاص مجلس الأحكام المخصوص وحده بمحاكمتهم تنفى بطريقة قاطعة امكان اتخاذ الاجراءات الجنائية قبل الوزراء ومحاكمتهم بمعرفة أية هيئة أخرى .

« وبديهى أن للوزير الحق فى التقدم الى المحاكم العادية بطلب محاكمة أحد الأفراد عن جريمة تكون قد ألحقت بالوزير ضررا ، شأنه فى ذلك شأن باقى الأفراد . أما الوزير الذى أسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها فى أثناء تأدية وظيفته فانه اذا آثر رفع الأمر الى المحاكم العادية فى صورة تهمة قذف بدلا من الاتجاه الى البرلمان يكون قد خالف روح الدستور ، ذلك لأن دعوى القذف فى حق موظف عام تنطوى على مرحلتين متميزتين احداهما عن الأخرى . فالمتهم له الحق فى اقامة الدليل على صحة الوقائع موضوع الاتهام ، الأمر الذى يوجب على المحكمة تحقيق الوقائع المسندة الى الوزير قبل الوصول الى مرحلة البت فى تهمة القذف وتقرير العقوبة الملائمة لها ، ومما لا شك فيه أن تحقيق الوقائع فى جرائم القذف يعد أهم عنصر فى الدعوى .

« ومن المسلم به أن الحكم على تصرفات الوزير لا يمكن أن تباشره الا الهيئة الخاصة المشار اليها فى الدستور ، وأن تقديم القاذف الى النيابة

العمومية والسلطة القضائية العادية من شـــأنه سلب البرلمـان حقه فى الرقابة على أعمال الوزراء وتفويت الأغراض التى توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم » • (انتهى رأى سعادة رئيس لجنـــة قضايا الحكومة) •

وليس هذا القول بجديد • فقد ورد فى مذكرة ايضاحية لمشروع خاص بمحاكمة الوزراء كانت وزارتى فى سنة ١٩٣٠ قد شرعت فى وضعه ما نصه •

« اذا كان لابد من وضع القانون الذى يشير اليه الدستور يجب عند تحديد هذه الأحوال « أى أحوال مسئولية الوزراء » الاكتفاء منها بما يعد ارتكابه عدوانا على سيادة الأمة وسلامتها ، أو ضارا بمصلحة عامة كبرى ، وأن يترك ما دون ذلك للمسئوليتين السياسية والمدنية يؤخذ بهما الوزراء على حسب الأحوال ، وهذه هى الغاية التى رأت الحكومة أن تحققها بوضع مشروع القانون المرافق » •

حتى صدقى باشا نفسه عندما نسخ دستور سنة ١٩٢٣ وضيق من اختصاص البرلمـان فنقل الى القضاء ما نقل من اختصاصات المجلسين ، لم تبلغ به الجرأة أن ينقل الى القضاء اختصاص البرلمـان بمحاكمة الوزراء (المادة ٦٧ وما بعدها) وعلل ذلك فى مذكرته بأن « تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسئولية السياسية محل المسئولية الجنائية ولم يعـــد لها ذكر أو تطبيق فى هذا العصر » • وجاء بالمذكرة أيضا « واذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن ينص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغى ألا تكون العقوبة غير سياسية ولا تتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيـا ، وذلك للملاءمة بين العقوبة والجـرم الذى هو بطبيعة عمـل سياسى » •

ان النص الوارد فى الدستور المصرى بالمادة (٦٦) أصرح النصوص من جميع دساتير العالم ، فهو يجعل لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء كما يجعل لمجلس الأحكام وحده حق مقاضاتهم ، ولعله فى ذلك أقرب الى النظام البلجيكى •

أما النظام الفرنسى ، فان المـادة ١٢ من الدستور الفرنسى تنص على جواز اتهام الوزراء بالنسبة للجرائم التى يرتكبونها فى أثناء تأدية وظائفهم أمام مجلس الشيوخ ، ومع هذا فانه فى غضون العشرين سنة الأخيرة أثيرت فى فرنسا عدة حملات بالغة منتهى الشدة تنطوى على قذف موجه الى بعض الوزراء ، وبوجه خاص للمسيو فلاندان ، والمسيو شوتان ، والمسيو بلوم ، والمسيو سالانجرو بشأن بعض تصرفات لهم • وفى كل ذلك لم تتخذ أية اجراءات أمام المحاكم القضائية العادية بل رفع أمرها الى البرلمان حيث كانت موضوع مناقشات حادة دون أن تصل الى مرحلة طلب الاتهام •

فاذا كان هذا يجرى فى فرنسا مع الصيغة الجوازية بالمادة ١٢ . فهل يجوز أن يجرى فى مصر غير ذلك والنص عندنا قاطع صريح ؟

وهل يجوز أن يطلب بطريقة ملتوية جواز تعليق الأمر فى وقت واحد أمام القضاء بالنسبة للقاذف وأمام البرلمان بالنسبة للوزير فى حين أن القول الفصل والأخير بالنسبة لتصرفات الوزراء فى شئون الدولة هو البرلمان على النحو الذى تشرفت ببيانه ؟

أمام هذا كله ما كان لى ولا لغيرى أن يخرج على حكم الدستور فينقل اختصاص البرلمان الى القضاء • واذا كان صاحب الكتاب قد هرب من ساحة البرلمان ، فليس هذا بمضيع على البرلمان حقا ، ولا مضيق عليه اختصاصا ، فالقول هنا قول الدستور ، واذا قال الدستور وجب علينا احترام أحكامه لأنها من النظام العام •

هبوا حضراتكم أن التهم التى قذف بها صاحب الكتاب كانت بصدد تنفيذ مشروع عام هام كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مثلا ، فهل كنا ننتظر فصل القضاء فى مثل هذه التهم ، ويعطل اقرار الموضوع وتنفيذه مدة نظره أمام المحاكم وقد تمتد الى سنين ؟

يذكرون السوابق ، ولا أرى أية سابقة تنطبق على حالتنا •

لقد حرصت قبل تقرير خطتى بازاء العريضة التى رفعت الى جلالة الملك على أن أدرس الموضوع من جميع نواحيه وأن أرجع الى السوابق البرلمانية فى البلاد العريقة فى النظام الدستورى ، وانتهيت من بحثى الى الخطة التى قررتها •

أشار حضرة المستجوب الى سابقة فى النظام الدستورى البلجيكى ، وهى سابقة المسيو فان زيلاند • وردا عليه أدلى اليكم بالبيان الصحيح عنها •

كان المسيو فان زيلاند وكيلا لمحافظ البنك الوطنى ببلجيكا ، وفى أول سنة ١٩٣٥ أسندت اليه رياسة الحكومة لمعالجة الأزمة المالية •

وفى سنة ١٩٣٧ — ولم يكن المسيو فان زيلاند اذ ذاك عضوا فى البرلمان — انتهز فرصة انتخابات جزئية فعرض على الناخبين سياسته وكانت محل طعن شديد من أحزاب المعارضة ففاز على منافسه فى الانتخابات ، وهو زعيم المعارضة ، وانتخب بأغلبية كبيرة جدا •

بدأت المعارضة بعد هذا الانتخاب حملة صحفية عنيفة على أعمال مجلس ادارة البنك الوطنى أيام كان المسيو فان زيلاند عضوا فيه ، وقد أخذت على المسيو فان زيلاند أنه بقى يتسلم مكافأة من البنك لخضوز

جلساته بوصفه وكيلا لمحافظ البنك بعد أن كان قد استقال من هـــذا المنصب ليتولى رياسة الوزارة • فأقام مجلس الادارة دعوى على أصحاب الحملة الصحفية غـــير أن المسيو فان زيلاند طلب الى مجلس النواب فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ عقد جلسة غير اعتيادية للنظر فيما كان من تلك الأمور يتصل به شخصيـــا • فدفع عنه التهمة فى هذه الجلســة وانتهى النقاش فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقرار من المجلس أولاه فيه الثقة باغلبية ١٣٤ صوتا ضد ٣٤ •

من ذلك ترون حضراتكم أن الموضوع كله نظر فى البرلمان البلجيكى وأن البرلـــان قد انتهى فيه الى الثقة بالوزارة بأغلبية ساحقة ولم يوكـل للمحاكم أن تنظر فى هذا الموضوع •

واليكم سابقة أخرى فى النظام الدستورى الانجليزى أقوى وأصرح دلالة فى هذا الموضوع :

فى سنة ١٩١٢ أثارت بعض الجرائد المعارضة للحكومة الانجليزية بصدد عرض مشروع اتفاق بين الحكومة الانجليزية وشركة ماركونى على البرلمان ، أثارت هذه الجرائد حملة على ثلاثة من الوزراء فى وزارة المستر اسكويث اتهمتهم فيهـــا **بالرشوة وباستغلال النفـــوذ وباستغلال أسرار الدولة** • فلم يحول الموضوع الى المحاكم ، بل فحص فى البرلمان (فى مجلس العموم) وطلب أحد الوزراء وهو الوزير الذى أمضى مشروع العقد تأليف لجنة برلمانية لتقرير ما اذا كان الاتفاق مرضيا ويجب اقراره أم لا ، وأن يضاف الى مهمتها فحص الملابسات المتصلة بالاتفاق •

فعينت لجنة لفحص ذلك ، وقد استبعدت اللجنة تهمة الرشوة وقدمت تقريرا عن مشروع العقد وملابسات التعاقد •

وقد أقر الوزراء الثلاثة أمام اللجنة البرلمـــانية وأمام المجلس بخطئهم فى شراء أسهم فى شركة ماركونى الأمريكية •

وبخطئهم فى اخفاء هذه الواقعة عندما نوقش المشروع فى المجلس قبل احالته على اللجنة •

وكذلك تعهدوا بانه لا يمكن أن يتكرر مثل ما وقع منهم •

وقد استغرقت مناقشة الموضوع يومين كاملين فى مجلس العموم •

وفى أثناء المناقشة اقترح أحد أعضاء المعارضة **أن يصدر المجلس قرارا بتسجيل الخطأ والأسف والوعد •**

فعارض فى ذلك المستر اسكويث رئيس الوزارة •

ثم أخذ الرأى فكانت النتيجة ٣٤٦ صوتا مع الوزارة و٢٦٨ ضدها ، واعتبر الموضوع منتهيا بذلك ، وبقيت الوزارة فى الحكم ٠

ويلاحظ أن اللجنة التى عينت لفحص هذا الموضوع هى لجنة برلمانية مكونة من أعضاء مجلس العموم دون غيرهم ٠ وهذه اللجنة هى مـا تسمى باللجنة المختارة (Select Committee)

ويلاحظ أيضا أنه يوجد فى النظام الانجليزى لجنتان أخريان احداهما تسمى باللجنة المستديمة Standing Committee وهى اللجنة التى تنتخب كل عام كما يحصـــل عنـدنا وتتألف من أعضاء برلمانيين دون غيرهم ، والثانية تسمى باللجنة المقررة بمقتضى قانون Statutory committee وهذه اللجنة هى التى تعين بمقتضى قانون لأحوال خاصة ، ويجوز أن يعين فيها مع أعضاء البرلمان أعضاء من غير البرلمـان ، وهـذه ليست بالحالة التى شرحناها فى سابقة الاتفاق مع شركة ماركونى ٠

ان الكتاب يشمل مسائل سياسية مما يدخل فى باب الجدل السياسى بين الأحزاب والهيئات ، كما يشمل مناقشة تصرفات منسوبة للوزراء فى أثناء قيامهم بشئون الدولة ٠

فأما الجدل السياسى ، فلا شأن للمحاكم به ، ولا يصح أن يقحم عليها وعلى ساحتها ٠

وأما مناقشة التصرفات المنسوبة للوزراء ــ سواء أكانت تهما جنائية أم ادارية ــ فالقول الفصل فيها للبرلمـان ، يستوى فى ذلك الأخذ بحـكم القوانين أو بحكم الدستور ٠

أما القوانين فلا تجعل للمحاكم اختصاصا فى الأوامر الادارية والأعمال الحكومية ٠

وأما الدستور فنصه وروحه كما رأيتم يجعـــل البحث فى تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمـان وحده الذى تسأل أمامه الوزارة المسئولية السياسية والمسئولية الجنائية ٠

ان جاز أن ينقل الفصل فى هذا الى القضاء لكان معناه أن تصبـــح ساحة القضاء ساحة سياسية وتصبح الوزارة مسئولة ، لا أمـــام ممثلى الأمة ، بل أمام القضاء ، وهذا منتهى الخلط بين السلطات ومنتهى التشويه لأحكام الدستور ومبادئه ٠

يقولون ان صاحب الكتاب اتهمكم ، فلماذا لا يحاسب ــ ان كان كاذبا ــ أمام القضاء ؟ ٠

ان الشأن الأول الذى يعنى البـــلاد ويعنى البرلمـــان ، بل ويعنى الوزارة هو معرفة سلامة تصرفاتها . أما محاسبة واضع الكتاب ، فتأتى فى المرحلة الثانية ، وليس لأحد أن يحط من شأن البرلمـــان فيدعى أنه غير أهل للفصل فى هذه الأمور .

ألم يجعل الدستور منه الهيئة القضائية التى تفصل فى الطعـــون الانتخابية ؟ ألم يجعل الدستور من مجلس النـــواب سلطـــة التحقيق والاتهام ، ومن مجلس الشيوخ سلطة الحكم بالاشتراك مع محكمة النقض والابرام ؟

أيضع الدستور هذه المسئولية ، بل هذه الأمانة فى عنق البرلمـــان ، فيأتى من يشكك فى هذا النظام ، ويشكك فى صلاحيـــة البرلمـــان لأداء هذه الأمانة ؟ أفيجوز أن يقال تلميحا أو تصريحا ان البرلمـــان لا يؤتمن على هذا الاختصاص ؟

أو يؤتمن البرلمان على شئون البلاد وتشريعها وماليتها وميزانيتها ، ثم يقال اليوم انه لا يؤتمن على بحث تصرفات الحكومة ؟

أيكون من حقه أن يقرر عدم الثقة بالوزارة حين يختلف معها على أمر من الأمور فتسقط ، ولا يكون له أن ينظر فى تصرف من تصرفاتها لأنه على حد زعمهم من اختصاص القضاء ؟

اذن فعطلوا اختصاص البرلمـــان فى الاستجوابات .

اذن فعطلوا اختصاصه فى التحقيقات . ويتوجه النحاس باشا الى هيكل باشا :

اذن فعطلوا البرلمان « ياسيدى » .

وأخيرا اذا جاز لمجرد اقدام كاتب ــ أيا كانت صفته ــ على اتهـــام وزارة فى تصرف من تصرفاتها ــ اذا جاز رفع الأمر فورا الى القضاء ، توصلا الى القول بأنه متى رفع الأمر للقضاء وجب تنحى الوزارة الحائزة على ثقة البرلمـــان بمجلسيه ــ حتى لا يؤثر قيامها فى سير التحقيق .... أليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام البرلمـــان ، ولا أمام القضاء ، بل أمام كل قاذف وطاعن حيث تهيأ له لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى أو قذف أن يصل الى تخلى ممثلى الأغلبية عن كراسى المسئولية . وهـــذا هو بيت القصيد ياسيدى .

ماذا يكون مصير الحكم فى البلاد ، اذا تم هذا وجاءت وزارة ثانيـــة فاتهمها نفس الكاتب أو أى كاتب آخر ورماها بافك جديد ، ألا يجب عليها هى الأخرى أخذا بهذه الخطة تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا ؟

وهكذا لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان .....

وانما يكون الحكم للقاذفين والمفترين ، وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاعنين ، فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة أن تصل بالبلاد اليه ؟ انى لأربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصير كهذا . فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .

ياحضرات الشيوخ :

الحلال بين ، والحرام بين ، وما كنا عادين ولا مخطئين حين أعلنا فى جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ أن الخطة التى سلكناها هى الخطة المثلى ، وهى الخطة التى لا أحيد عنها » .

ووافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

ويتوجه الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الى وزير الأوقاف بالاستجواب التالى :

« لم تحسن وزارة الأوقاف تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية المصدق عليها من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ وقد أخلت بأحكام هذه المادة فى كتابيها المؤرخين ١٩٤٢/٣/٢١ ــ ١٩٤٢/٤/٨ وأيدت المطالبين بعزلها من النظر على وقف مشمول بنظرها ورضيت بما قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاءة ونزاهة وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الوقف ولا مصلحة المستحقين فيه .

عن هذه الوقائع التى لا تتصل بأية قضية قائمة سأستجوب معالى وزير الأوقاف » .

٣ مايو سنة ١٩٤٣ .

ويلقى صاحب المعالى وزير الأوقاف البيان التالى :

قال حضرة المستجوب الأستاذ عباس الجمل فى بدء استجوابه ان وزارة الأوقاف ليست لها صفة حكومية أو عمومية ولا لأموالها ولا لخزانتها صفة العمومية فى نظر القانون . وهذا التعبير مخالف للواقع لأن كل من يختلس من أموال الوزارة يقدم لمحكمة الجنايات . كنت أود أن يعرف حضرة المستجوب هذا قبل أن يقوله .

هذا ولقد تقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الى وزارة الأوقاف يستوجبها لأنها لم تحسن تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية وأخلت بأحكامها في كتابين أحدهما بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٢ والثانى بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ورضيت الوزارة بما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها على وقف مشمول بنظرها الى آخر ما جاء فى استجوابه ٠

والوقف الذى يشير اليه حضرة المستجوب هو وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى ٠ وقبل الرد على الوقائع التى نسبت الى وزارة الأوقاف لا أرى بدا من ذكر نبذة عن هذا الوقف فقد وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى بمقتضى اشهاد صادر من محكمة الدقهلية الشرعية فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ عقارات وأطيانا مقدارها ١٣٧٦ر١ فدانا و ٢٣ قيراطا و ٢٢ سهما على جهات خيرية وعلى ذريته وشرط النظر عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لحضرة السيد حسين القصبى ثم من بعده لحضرة محمد بك عثمان ثم من بعده لحضرة على بك المنزلاوى ثم من بعده لحضرة الشيخ محمد النحاس وهو والد رفعة النحاس باشا ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدراوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى ٠

وقد كان هذا الوقف مشمولا بمقتضى شرط الواقف بنظر حضرة على بك المنزلاوى ثم قررت محكمة طنطا الشرعية عزله عن النظر فى أول مارس سنة ١٩٣٦ بعد أن رفعت عليه عدة قضايا تتعلق بتصرفاته واهماله شئون الوقف وتقصيره مع المستحقين واغفاله جهات الخير المنصوص عليها ٠

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت المحكمة المذكورة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا مؤقتا الى أن يفصل فى دعوى العزل نهائيا ٠

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار العزل ، فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى اقامته ناظرا على هذا الوقف بصفة دائمة فطلب المستحقون من ذرية الواقف اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا وفوضت وزارة الأوقاف أولا الرأى الى المحكمة بخطابها المؤرخ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ولكنها عادت بعد ذلك فطلبت ثانيا اقامتها ناظرة وعارضت فى اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى خطابها المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ٠

وفي ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا

الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القـــرار فى أول أكتـــوبر سنة ١٩٣٨ ٠

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ تقدمت السيدة عديلة بيومى البدراوى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين اقامة حضرة صـــاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف ، فطلبت المحكمة الى الوزارة ابداء رأيهـا فى هذا الطلب ، فأجابتها فى كتابيها المشار اليهما فى الاستجواب بأنه لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على الوقف المذكور بدلا عنها ، وأن الذى دعاها الى تقرير ما ذكر هو رغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى نص على ما يأتى ٠

« ليس لديوان عموم الأوقاف أو فروعه أو أى مصلحة تابعـــة له أو حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال » ٠

على أن وزارة الأوقاف بعد النص الشديد الذى نصه البدراوى باشا لابعادها وابعـــاد فروعها عن التسلط على وقفه كانت خليقة بألا تقبل النظارة يوم عرضت عليها ولو الى أجل مسمى ٠ ولكنى يلوح لى أنها انما قبلت القيام بهذا العمل احتســابا ، وتقديما لخدمة الله والمصلحة العامة على ما كان يدعوها اليه الاباء الطبيعى فى الجمـاعات والأفراد من رفض الاشراف على وقفية مشترط فيها ضد الوزارة ذلك الشرط الذى هو غل موتور نفثته نفثة مصدور ٠

نعود بعد هذا الى المادة ٣٤٧ التى يقول حضرة المستجوب ان وزارة الأوقاف لم تحسن تطبيقها ٠ فقد نصت هذه المادة على ما يأتى :

« الأوقاف التى تختص الوزارة بادارتها لاتخرج منهـا الا بأحكام واجبة التنفيذ ، وكذلك الأوقاف التى تديرها مؤقتا ، الا فى حالة ما اذا طلب مستحق النظر رد الوقف اليه فلا مانع من التنازل له عنه بشرط أن يكون الوقف قد أحيل على الوزارة بناء على طلبه وألا يكون قد طرأ على المستحق ما ينفى أهليته للنظر وأن توافق المحكمة الشرعية على التنازل »٠

والواقع الذى لايحتمل المراء أن الوزارة لم تخالف أحـــكام المادة المذكورة فى هذا الوقف اذ أنها لم تتنازل عن النظر على هذا الوقف وهذا التنازل وحده هو الذى منعته تلك المادة ، وانما الذى فعلته الوزارة هو أنها كتبت الى المحكمة ردا على خطابها تقول انها لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشـــا فى النظر على هذا الوقف بدلا عنها تنفيذا لرغبة المستحقين ، وعملا بشرط الواقف ولم ترد على ذلك شيئا ، وهذا لايدل على التنازل عن النظر لا من جهة اللغـــة

ولا العرف ولا الشرع ، يدل على ذلك أن المحكمة نفسها سألت محـامى الوزارة عقب تقـرير ما ذكـر ـ هل الوزارة متنـازلة عن النظـر أو متمسكة به ؟ .. فأجاب بأن ليس لدى ما أزيده على خطاب الوزارة . فلو كان فى كتابها أو فى تقرير ممثلها ما يدل على التنازل لما كان ثمة محل لهذا السؤال .

ولا يمكن أن يقال بعد هذا ان الوزارة قد تنازلت عن النظر وأخلت بأحكام المادة المشار اليها . بل ان الذى وقع ليس الا تفويضا من الوزارة الرأى الى المحكمة التى لها الولاية العامة على الأوقاف والتى تعتبر الوزارة وكيلة عنها بتنصيبها ناظرة على هذا الوقف وتفويض الوكيل الرأى الى موكله ليس ممنوعا ولا محظورا لأن الموكل هو صاحب الشـأن والأمر . وقد جـرت الوزارة فى كثير من قضـايا الأوقاف على أن تفوض الرأى للمحكمة متى لم يكن لديها بيانات أو أوراق تقتضى المعارضـة . ومتى وثقت واطمأنت الى طالب النظر أو الى من طلب اقامته .

فضلا عن هذا فان وزارة الأوقاف لم تزد فى تصرفهـا بازاء هذا الوقف الا أن أبدت بأن لا مانع لديها من تصحيح أمر مناف لشرط الواقف.

أما القول بأنها أيدت المطالبين بعزلها عن النظر على وقف مشمول بنظرها ورضيت بما قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاية ونزاهة ، وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الواقف ولا مصلحة المستحقين فيـه ، فهـو قول ليس بصحيح ولم يأت ذكره لا فى محاضر القضية ولا فى حيثيات حكم المحكمة ولا فى كتب الوزارة أو مرافعة محاميها ولم نسمع به . اللهم الا عندما ذكره حضرة المستجوب فى استجوابه مما جعلنـا نظن أنه من بنـات أفكاره ونسج خياله هو وحده وليس لنا أن نجـرى وراء الخيـال أو نتعلق بالأوهـام .

على أننى لا يسعنى وأنـا أرد على هذا الاسـتجواب الذى يتبين لحضراتكم من ملابساته أنه لم يقصد من ورائه الا غرض واحد أنتم تعلمونه فلا حاجة بى الى ذكره ، لا يسعنى الا أن أقرر الحقائق مجردة عن كل ثوب ليعلم كل انسان ان لم يكن يعلم أن رفعة مصطفى النحاس باشا لم يقبل هذا الوقف من قبل فى سنة ١٩٣٦ كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعته من المحكمة .

وهذه صورة الكتب المتبادلة بين رفعته وبين المحكمة فى هذا الشأن أتلوها عليكم .

لم يقبل رفعته نظارة هذا الوقف الا بعد تبادل كتب ورجاء شديد من المستحقين ، ذلك أنهم لمسوا اصلاحاته المتعددة وأمانته ونزاهته التى لايتطرق اليها مطعن ولا ينال منها استجواب فقد أجرى رفعته فى المدة التى تولى فيها نظارة هذا الوقف مؤقتا اصلاحات عديدة منها أنه اتفق مع وزارة الصحة على مبلغ من المال نظير اقامة المستشفى الخيرى الذى أنشأه الواقف وسلمها ادارته فسارت على أحسن ما يكون وانتفع به المرضى والضعفاء وتحققت بذلك رغبة الواقف والغرض الذى أنشىء من أجله المستشفى ، وكذلك فعل فى مدرسة البدراوى الابتدائية بسمنود ، وقد سلمها لوزارة المعارف نظير مبلغ من المال فسارت وفق نظمها وادارتها حتى عدت فى طليعة المدارس الابتدائية •

وظل المستحقون مدة تولى رفعته النظارة على الوقف يتقاضون استحقاقاتهم كاملة غير منقوصة ، بل لقد كان استحقاقهم يزداد فى كل مرة عن سابقاتها طبقا للتحسينات التى ادخلت على الوقف وكان من نتيجتها أن تحسن الايراد • وكذلك الخيرات التى نص عليها الواقف كانت تصرف فى الجهات المخصصة لها مما جعل الجميع ينتفعون بها ويطمئنون الى القائم بادارتها •

وعندما تعينت الوزارة ناظرة على الوقف فى سنة ١٩٣٨ تسلمته من ادارة رفعة النحاس باشا مليئا بالنقد والأعيان المهمات والزراعات والآلات المكانيكية مما لم يكن لنظيره وجود قبل ادارة رفعته •

من هذا كله يتبين لكم ياحضرات الشيوخ المحترمين أن رفعة النحاس باشا حينما اقتطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ومسقط رأسه لم يكن بذلك الا مضيفا خدمة عامة لأهله ومواطنيه الى خدماته الكبرى لمصر ، وأن وزارة الأوقاف حينما وقفت موقفها الذى وقفته فى هذا الشأن لم تكن الا منفذة شرط الواقف عاملة على رغبة المستحقين مفوضة الرأى للمحكمة فيما تراه ، وهى فى ذلك كله لم تخالف المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية ولم تعتد على القانون ، وانما هى رضيت أن تقف موقف الحياد بازاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيديهم وشرط الواقف يسندهم •

ويلقى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بيانا يقول فيه :

أرى من حقى – وهذا الاستجواب خاص بوقف أتولى نظارته – أن أقول فيه كلمة لا أرمى من ورائها الى النيل من أحد أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا أقصد الى الدفاع عن تصرفاتى مدة كان الوقف المشار اليه

مشمولا بنظارتى أو بعد أن عاد الى مرة أخرى • لا أبتغى شيئا من هذا فانى ما سعيت الى نظارة وقف البدراوى أو غير وقف البدراوى وما يكون لى أن أسعى وراء شىء من ذلك ولكن أصحاب المصلحة فى الوقف وهيئة المحكمة الشرعية وهى صاحبة الولاية العامة على الأوقاف ـ رأوا أن يسندوا الى النظارة لأعطى لكل ذى حق حقه وليعم النفع جهات البر التى قصد المرحوم الواقف حبس وقفه عليها • وهأنتم أولاء قد استمعتم الى بيان زميلى معالى وزير الأوقاف ولم يتل على حضراتكم نص الكتب المتبادلة بينى وبين هيئة المحكمة الشرعية فى سنة ١٩٣٦ ، ولكنى أرجو أن تسمحوا لى بأن أتلو نص هذه الكتب التى تبودلت فى هذا الموضوع بينى وبين المحكمة الشرعية •

هذه الكتب التى سأتلوها على حضراتكم يتبين منها أن مستحقى الوقف وهيئة المحكمة هم الذين سعوا الى ولم أسع الى أحد • فهذا خطاب وصلنى من حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية سنة ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فأظن أنه قد وصل الى علمكم ما آل اليه أمر وقف المرحوم البدراوى باشا وأن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص ، من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل ، وغير خاف على دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى عدا مرتبات لذرية الواقف ولا يصلح للنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ ـ وقد تقدم للمحكمة أخيرا أحد علماء سمنود الذين لهم استحقاق فى الوقف طالبا اسناد النظر الى دولتكم ، وقدم عرائض من علماء سمنود وأعيان أبو صير طلب فيها ، موقعوها اسناد النظر اليكم ، وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة أرجوكم أن تفيدونى بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبذا تقدمون خدمة عظيمة لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لايعوقكم عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال لأنه يمكن انتظام حال الوقف باسناد أعماله الى وكيل تنفون به يدير شئونه تحت اشرافكم •

ويكفينى أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا مبلغ خمسين جنيها لم يرسله الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ ، وقد ساءت حالة أهل المدينة فى السنوات الأخيرة وتشتت أكثر فقرائها فى الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض

حقوقهم . فاذا تكرمتهم بقبول النظر أحييتم المستحقين واستوجبتم مثوبة الله وعظيم أجره والله لا يضيع أجر من أحسن عملا ؟

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجداوى »

فرددت عليه بما نصه :

« حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدراوى باشا نزولا على رغبة علماء سمنود وأعيانها وأعيان أبى صير وانى بالرغم من المهـــام الكثيرة التى تشغلنى وأشرتم فضيلتكم اليها لا يسعنى الا تلبية هذه الرغبـة وقبول نظـارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العـامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات وأقدمها على كل الاعتبارات الأخرى . والله أســـأل أن يوفقنا الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام ..

مصطفى النحاس »

هذان الكتابان عن الوقف تبودلا فى أثناء النظر المؤقت ، ذلك النظر الذى طلبته منى المحكمة عند نظر القضية المرفوعة على حضرة المنزولاى بك الناظر السابق بطلب عزله من النظـارة ولعلكم تبينتم منهما حضراتكم الحافز الذى دفعنى الى تولى نظارة هذا الوقف ، ولعلكم تبينتم أن خصومنا السياسيين اتخذوا منه ميدانا يصولون فيه ويجولون ، ولكن من أســف كانت صولاتهم فى الهواء وجولاتهم هبـاء فى هبـاء فانهم مع ما أتعبوا أنفسهم لم يجدوا منفذا ينفذون منه أو مطعنا ينالون به من شخص هذا الضعيف المتشرف بخطابكم .

اتخذت هذه المسألة ذريعة للنيل منى . ولكن لا يمكن لمخلوق أن ينال منى منالا لأنى أرعى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد والمحرومين الذين اشتد بهم الضنك والحرمان .

حكم فى قضية العزل نهائيا ، وانتهى النظر الموقت برفع طلب تعيين ناظر نهائى دائم .

لم أسع لهذا ولم أطلبه مطلقـــا ، ولكن تقدمت القضية بطلب من أناس آخرين ، والذى يهمنى أن أذكره أن القضية عرضت فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفى مبدأ سنة ١٩٣٨ المتفق من تاريخ الانقلاب ، فما الذى جـــرى ؟

جرى أن عرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى اقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف اقامتى ناظـرا ففوضت وزارة الأوقاف الرأى للمحكمة ، وكان ذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ثم عادت بعـد ذلك وطلبت ثانيـــة أن تعين هى ناظـرة على الوقف وعارضـت فى اقامتى ناظـرا وكان هذا العدول فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ٠

فمن هذا ترون حضراتكم أنها فى ٢٣ يناير ســنة ١٩٣٨ فوضت الرأى للمحكمة كما قلت لكم ٠ ولكنها فى فبراير سنة ١٩٣٨ عدلت عن رأيها وعارضت فى اقامتى ناظرا ٠

وكان أن أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على الوقف فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٨٠

هذه هى السلسلة التى جرت فى سنة ١٩٣٨ عقب الانقلاب ولقد استمر الحال على هذا المنوال الى أن ساءت حالة الوقف لدرجة لا يحسن السكوت عليها فجاء المستحقون الى وشكوا من سوء ما يعانون ٠ فرثيت لحالهم وقدمت لهم المعونة من خيرات وقف السيد عبد العال الذى أتولى نظارته ٠ لأنهم أهل بلدى وأنا أدرى بحالهم ٠

هنـاك نص صريح قد ضرب عنه صفحا فى عهد الانقلاب ، فكانت النتيجة السيئة التى وصل اليها هؤلاء المستحقون ٠

ولقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم فى تعيينى ناظرا على هذا الوقف أن ينالوا منى منـالا ٠ ولكن أنى لهـم هذا ورأس مالى النزاهة والشرف وثروتى التى أفخر بها هى الأمانة وطهارة اليد والزهد فى حطام الدنيا الفانية ولو أننى عجزت فى يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت الى التخلى عنه وتركه لمن هو أجدر به وأحق ٠

وانى لأسرد على مسامع حضراتكم مقارنة بين عهد نظـارتى ونظارة غيرى مدعمة بالوقائع والأرقام لتكون سجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدثت أحد نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذريعة للنيـل أو الطعن عاد الى ذلك السجل فأقلع عن غيه ورجع خاسىء الطرف وهو حسير ٠

توليت نظارة الوقف مؤقتا فى سنة ١٩٣٦ فقمت بأعمال الاصلاح الآتيـــة :

١ ـ ضم مدرسة الوقف الابتدائية الى وزارة المعارف العمومية نظير مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا يدفعها الوقف للوزارة ، وكانت تكاليفها سنويا ٢٥٩٢ جنيها ، واشترطت فى قرار الضـم أن يتمتع ٢٠٠ تلميذ كل عام بالمجانية وسارت المدرسة على أحدث نظام وأحسنه ، تخرج كل عام نحو المائة تلميذ فى طليعة الناجحين .

٢ ـ ضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة العمومية مقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه يدفعها الوقف سنويا ، مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب الى وزارة الصحة ضم المستشفى مقابل دفع ٣٠٠٠ جنيه سـنويا ولم يتم الضم لأنه أخل بتعهده ووقف العمل فيها من سنة ١٩٢٤ الى أن توليت النظارة فسار العمل بعد أن سلمتها لوزارة الصحة فأنشأت بها عمارة بلغت تكاليفها نحو الف جنيه . كما أنشأت قسما للرمد . وكان يصرف على المستشفى قبل أن يسلم للصحة مبلغ ٣٨٥٤ جنيها سنويا .

٣ ـ اصلاح وترميم عقارات الوقف وصيانتها عن التلف ومنهـا منزل وقف عزبة الراهبين وقد كان آيلا للسقوط .

٤ ـ اصـلاح أطيان الوقف البائرة والتى أخذت الحكومة منها ردما للمشروعات ثم تأجيرها بعـد أن كانت بائرة بأجـر جلب للوقف مصلحة وكذلك أنشئت المصارف والمراوى ، وأصلحت الطرق ، وتم ردم البرك والمستنقعات .

٥ ـ نقل ماكينة المستشفى من موضعها بعـد ضـمها الى وزارة الصحة فتم بذلك رى أكثر من مائة فدان ريا جيدا أنتجت نتيجة حسنة .

٦ ـ اصـلاح الآلات الزراعية وجعلهـا صالحة للعمل وقد كان معظمها معطلا لا ينتفع به عند استلام ادارة الوقف .

٧ ـ صرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظـام من غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه ، وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر الصرف لهم حوالى أربعة الأشهر ، وكانوا يضطرون الى التنفيـذ بواسطة المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثه ، وكان حضرته يناوئهـم ويعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وعلى قطعة أرض غيرها . وكان الناظر اسـابق لايصرف لهم بعد كل هذه المحاولات سوى مرتب نصف شهر فقط .

وكذلك انتظم صرف مرتبات موظفى الوقف شهريا وكانت تؤخر لهم مدة أربعة أشهر تقريبا ٠

٨ ـ تنفيذ جميع الخيرات فى مواعيدها حسب نص كتاب الوقف ومنها صرف اعانة الحرمين الشريفين بعد أن ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ كما سمعتم حضراتكم فى كتاب محكمة طنطا الشرعية التى أرسلته الى فى سنة ١٩٣٦ وناشدتنى الله أن أقبل نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة ، وعلى الجملة نفذت جمع الخيرات وكانت معطلة كلهـــا فى عهد الناظـر السابق ٠

٩ ـ دفع اعانة الأزهر الشريف واحيــاء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف ٠

١٠ ـ سداد الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعيدها ، وكانت قبـل ذلك تؤخر نحـو الثلاث سنين فتوقع الحـكومة الحجوزات وتؤجلها وتعيدها ، وتفصيل ذلك مدون فى محاضر قضية نزاهة لكم ٠

١١ ـ تحصيل جميع الايجارات حسب المتفق عليه فى العقود ، وكذلك تم تحصيل مبالغ كبيرة كانت متأخرة فى عهد الناظر السابق ٠

١٢ ـ عندما انتهت مدة الايجـــارات التى عقدت فى عهد الناظر السابق وطرحت الأطيان للتأجير فى عهدنا كانت النتيجة أن زاد المربوط السنوى ٢٧٠٠ جنيه ، فكان ما انتفع به الوقف فى مـــدة الثلاث سنين التى حددت للايجار ٨١٠٠ جنيه سنويا ، وكذلك عند اســـتلام هذا الوقف كان جزء من الأطيان تحت يد الغير فاتخذت الاجراءات فورا لرد هذا الجزء الى الوقف وريعه منذ اغتصابه حتى تسلمه ٠

١٣ ـ العمل على زيادة ثمن الأطيان التى أخذت للمنافع العامة فبعد أن كان الفدان تنزع ملكيته بمبلغ ٨٠ جنيها أصبح ثمنه ١٣٠ جنيها ، وقد وضعت المبالغ التى تجمدت من هذه الصفقات فى خزانة المحكمـــة الشرعية على ذمة شراء عين للوقف ، وكاد هذا الشراء يتم لولا أن وزارة الأوقاف عينت ناظرة فى سنة ١٩٣٨ فلم تشتر عين للآن ٠

وهناك ياحضرات الشيوخ المحترمين اصـــلاحات وفيرة سعى لدى الجهات المختلفة من أجلها ، واتفق على الكثير منها ونفذ معظمها مما يطول بى سرده لو تعرضت الى تفصيله ، فلا حاجة الى هذا التفصيل ٠

أما ما قامت به وزارة الأوقاف مدة توليها النظارة زهاء أربع سنين فيكفى أن ألمح اليه فى المامة بسيطة ، وأرجو أن يعمل زميلى معالى وزير الأوقاف وهو الجديد على الوزارة وغير مسئول عن تصرفاتها فى الماضى ـ

أرجو أن يعمل على منع الشكوى ورد الحقوق الى أربابها سواء فى هـذا الوقف أو فى غيره ، فانا لانبغى الا الاصلاح ولا ننشد الا مصلحة الناس وقطع دابر الشكوى •

بدأت وزارة الأوقاف عملها بأن أبطلت الصرف على دار الضيافة ، فعطلت بذلك شرط الواقف ثـم ألغت صرف مبـلغ معين للذين يتلون القرآن الكريم فى شـــهر المولد الشريف ، وأخرت صرف اســـتحقاقات المستحقين فى المواعيــد المحددة حتى لجأوا الى الشـــكوى بالبرق وعلى صفحات الصحف ولم تصرف لأحد أحفاد الواقف اســـتحقاقه ، وكذلك عينت موظفين جددا لهذا الوقف بغير ما حاجة اليهم فكلفت الوقف مبالغ طائلة بلا مبرر لهذا التصرف • ثم نقلت بعض موظفى الوقف للقيـــام بأعمال عامة للوزارة لاصلة لها بالوقف ، وظلت مرتباتهم تصرف لهم على حساب وقف البدراوى •

ومما يؤسف له أنها كانت تؤخر الصدقة المخصصة لتجهيز الموتى وهى التى لاتحتمـــل التأخير ، وقع ذلك عدة مرات ، حتى كانت الجثث تؤخر عن مواراتها التراب الى أن يكتتب لتجهيزها من المحسنين • ولقد تسلمت الوزارة فى ٢٣ مارس ســـنة ١٩٣٨ نحو ١١٧ فدانا وكسورا من الأراضى التى تم اصلاحها وكان بعضها منزرعا والبعض الآخر معدا لأن يزرع ، وكان لديها الوقت الكافى لاستغلالها ، ولكنها تركت حتى الآن بائرة ليس فيها أى زرع حتى عادت الى حالتها الأولى من الضعف وعدم الصلاحية • وكذلك تهاونت الوزارة مع المستأجرين تهاونا أدى الى ضرر بليغ بالوقف فلم تحصل فى مدى الأربع سنين التى تولت فيها النظارة سوى مبلغ ٢٫٠٨٠ جنيها و ٤٦٥ مليما من أصل مبلغ ١٧٫٦٨٢ جنيها و ٤٠٨ مليمات ، بينما حصلنـــا نحن فى مدة تقل عن السنتين ٨٫٨٦٥ جنيها و ١٢٦ مليما من أصل مبلغ ٢٦٫٥٧٧ جنيها و ٥٣٢ مليما • ولقد أجرت الوزارة فى عهدها بايجار أقل مما كان فى عهـدنا فخسر الوقف بذلك ٤١٨ جنيها و ٦٩٣ مليما سنويا • وعنـد اســـتلام الوقف من الوزارة هذا العام رأيناه مدينا بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه ، منها ستة آلاف جنيه لوزارة المعارف وألف جنيه لوزارة الصحة ، وسننظر فى هذا عند محاسبة الوزارة على مدة نظارتها •

والآن أعرض على حضراتكم الكتابين الآخرين اللذين أشـــار اليهما حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف فى بيانه وهما المتبادلان بين حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائيـــة الشرعيـــة وبينى فى هذا العام :

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد طلب المستحقون فى وقف المرحوم أحمد باشا البدراوى تعيين رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمانع وزارة الأوقاف فى ذلك ٠

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمه هذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه ٠

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضــاء السابقــة على هذا الوقف ومستحقيه ، نرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلســة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ ٠

والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم ٠

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ؟

رئيس محكمة طنطا الشرعية

محمد الجداوى »

الـــرد ٠٠

فندق مينا هاوس

فى يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ (٢٨ مارس سنه ١٩٤٢) ٠٠

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية

الســـلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ ، وردا عليه أفيد فضيلتكم أنى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقـــاة على عاتقى والتى تستغرق معظم أوقاتى فضلا عن مهامى الخاصة لايسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم أحمد باشـــا البدراوى وما تفضلتم به من تأييـــدهم وذكرتموه مما سبق لى اسداؤه لهذا الوقف ومستحقيه ومناشـــدتى أن أضيف الى أعمالى النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ازاء ذلك كله لا يسعنى الا أن أحمـــل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد ٠

وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

مصطفى النحاس »

ولست فى حاجة الى أى تعليق بعد هذا ٠

أدليت اليكم بهذا البيـــان المختصر لتكونوا على بينـة من الأمر ، وليطلع الناس عليه ٠ ولا أقصد من وراء ذلك ــ كما قلت ــ النيل من أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء ٠

ولم يقدم حضرة المستجوب اقتراحا كنتيجة لاستجوابه ٠

ووافق المجلس كما هى العادة على الانتقال الى جدول الأعمال ٠

●●●

الفصل الثالث

استجوابان لمكرم عبيد باشا
من أخطر الاستجوابات
فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية

وجه حضرة النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد باشا الى الحكومة الاستجواب الخاص بالنقاط التالية :

١ ـ استناد رفعته فى تصريح علنى بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية ٠

٢ ـ اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب ٠

٣ ـ بقاء حكمدارى البوليس الانجليزى وغيرهم من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فى وظائفهم حتى الآن ٠

٤ ـ السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية ، وعدم تقديم بعض المهربين والمختزنين الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الأهالى ٠

٥ ـ سياسة الوزارة الداخلية فيما يختص بالحريات العامة ٠

وأجابه مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان ضاف قال فيه :

منذ شهر أبريل الماضى انطلقت ألسنة ، وترددت أصوات بمختلف الأراجيف والاشاعات عن مصطفى النحاس ، وقد اقترنت هذه الاشاعات بما حصل فى الوزارة من خلافات ، وكان مصدر الاشاعات معروفا ، والغرض منها ظاهرا مكشوفا • وقد عمد أصحابها الى نشرها بين أصدقاء مصطفى النحاس وأنصاره ، فاذاعوا فيهم أخبارا كاذبة مختلفة لعل الأنصار يصدقون هذه الأخبار ، ويحلونها محل الاعتبار ، فينصرفون عن مصطفى النحاس ويخلو منه الجو السياسى ، أو تصبح سياسته وزعامته فى المحل الثانى • ولم يكن شىء أحب لمصطفى النحاس من أن يلقى النور على هذه الأراجيف فيظهر الناس أجمعين على فسادها وبطلانها وغرض المرجفين من اذاعتها واعلانها • ولكنه نزل على ادارة اخوانه الذين كانت لديهم بقية من رجاء فى تنقية الجو ، وعودة الصفاء فصبر عما يحب ، وبل صبر على ما يكره • ثم تاحت لى الفرصة أن أتحدث الى بعض من اخوانى وأنصارى ، فكشفت لهم حقيقة الحال ، وكذب هذه الأقوال •

واكتفيت بذلك جريا على ما عودنيه العلى القدير من الصبر الجميل على كل قال وقيل ، واطمئنانا الى ما تفضل به على من محبة هذه الأمة وثقتها بشخصى محبة تزيد على مر السنين ، وثقة بلغت حد اليقين ، ولم يكن فيما أرجف المرجفون أن مصطفى النحاس قبل اعلان الحماية على مصر ، أو رضى بعدم تجنيبها ويلات الحرب ، أو فرط فى سيادتها الخارجية ، أو أهدر حقوقها النظامية والدستورية ، لأنها اقتصرت على الطعن فى أمانة مصطفى النحاس ، وأصهار مصطفى النحاس • ولكن شيطان الغضب له وثبات ، ولتطوراته مضاعفات ، ولذلك امتدت الهمة الى وطنية مصطفى النحاس ، فبعد أن كان يعلو فى الوطنية على كل غاية ، وصل فى التفريط الى النهاية ، وبعد أن كانت المطاعن الموجهة لأمانة مصطفى النحاس تذاع بالعشرات فى المحافل والمنتديات ، تضاءلت فى الاستجواب الى بند واحد ، أما التهم المتعلقة بوطنية مصطفى النحاس ووزارة مصطفى النحاس ، فقد شغلت من الاستجواب أربعة بنود كاملة •

★★★

أما البند الأول ، فقد جاء فيه أن مصطفى النحاس استند فى تصريح علنى له فى مجلس النواب الى رسالة تجعل مصر فى موضع البلاد المحمية• وقد سبق أن احتج على مثلها مجلس الشيوخ ، والوفد المصرى نفسه وغيره من الأحزاب المصرية • وبذلك يكون مصطفى النحاس بعد طول الجهاد والتضحيات ، قد أهدر ماضيه ، ووقع فيما لم يقع غيره فيه ، فارتضى لبلاده وضع الحماية ، وهو الوضع الذى قامت الحركة الوطنية وقام الوفد المصرى لمناهضته ، ونجحت البلاد فى التخلص منه • وحقيقة الأمر فى

هذا كله أننى ألقيت بيانا فى مجلس النواب فى يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى أبلغنى تصريحا أصدرته الحكومة البريطانية تؤكد فيه بشكل حاسم أنها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية الى آخر مدى • والنص الذى أبلغته يطابق العبارة التى وردت فى بيانى ، وأصل هذا النص بالانجليزية كما يأتى :

To resist attacks against Egyptian Territory

والترجمة الحرفية لهذا النص هى : تقاوم كل الهجمات الموجهة الى الأراضى المصرية ، ولا أحسب أحدا يقول ان هذا التصريح الذى يعبر عن حقيقة الحال يتضمن أى معنى بالحماية •

وظاهر أن هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر بحال من الأحوال وانما قصد به مجرد الاشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر اذ لا يعقل أن تقصد الحليفة الى معنى الحماية ، وأن تثير مع مصر ، حكومة وشعبا ، مشكلا خطيرا من غير أسباب ، وقوات المحور على الأبواب ، مع أنها تعلن فى كل مناسبة على لسان ممثليها السياسيين والعسكريين أنها تحترم استقلال مصر ، ومع أنها تسلم تسليما كاملا بما رسمته هذه الوزارة لنفسها من سياسة عليا ، هى أن مصر ليست بلدا محاربا وأن سياسة الوزارة تقوم على تجنيبها ويلات الحرب ، ومع أننا فى محادثاتنا مع ممثليها العسكريين والسياسيين انما نتحادث على هذا الأساس وبروح المودة وعلى مقتضى نصوص المعاهدة وروحها •

هذه هى أولى التهم الوطنية التى رأى حضرة النائب المستجوب أن يسندها الى مصطفى النحاس •

***

أما البند الثانى من بنود الاستجواب ، فهو اتهام الحكومة بأنها ، وقد التزمت تجنيب البلاد ويلات الحرب ، لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وقد كان موضوع هذا البند محل مناقشة فى جلسات سرية فى مجلسكم الموقر وفى مجلس الشيوخ كذلك • وقد ألقيت فى المجلسين بيانات وافية لاتدع مجالا للشك فى أن الحكومة أمينة للسياسة التى قامت عليها ، حريصة على حقوق البلاد حرصا كاملا • ومع أنها كانت أمام أمر واقع فى مسائل كثيرة ، فقد تحللت من هذا الأمر الواقع ، ولم يكن له غير وزارتنا من دافع ، ومحادثاتنا مع ممثلى الحليفة السياسيين والعسكريين تجرى كما بينت لكم ، على هذا الأساس ، وتلقى منهم تقديرا تاما ، وتأكيدا حاسما بأن الحليفة ستراعى وجهة النظر المصرية ، والمصالح المصرية بكل ما يدخل من ذلك فى طاقة البشر • ولقد لقيت بياناتى منكم ومن مجلس الشيوخ رضاء واطمئنانا زادنا قوة وايمانا •

وكأنى بحضرة النائب المستجوب يريد منى ومنكم أن نعرض لهذه المسائل الدقيقة وما فيها من أسرار عسكرية ، فى جلسة علنية ، أو يعاود المناقشة فى أمر فرغ منه فى الجلسات السرية ، وهو أمر يدعو للعجب حقا • لأن الحكومة يحق لها ، بل يجب عليهـــا أن تحافظ على الأسرار العسكرية حتى فى الجلسات السرية ، فلا تدلى اليكم الا بمـا يمـــكن الادلاء به من غير ما خطر أو ضرر • وانه وان كانت مصلحة الوزارة فى الاعلان عن جهودها ومفاخرها فى مواقفها ، الا أننى وأنا الحريص على واجبى ، وعلى مصلحة البلاد ، لا يمكن أن أجارى حضرة المستجوب فى هذا المضمار ، حتى لا تتعرض البلاد للأخطار •

●●●

أما البند الثالث من بنـود الاستجواب ، فيتعلق ببقاء حكمدارى البوليس وبعض من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى بالاستمرار حتى الآن فى وظائفهم رغم انتهاء مدة خمس الســـنوات المتفق عليهـا فى المعاهدة •

وحقيقة الحال فى هذا الموضوع أنه على عهد وزارة المغفور له محمد محمـــود باشا قدمت مذكرة من دولته لمجلس الوزراء بتـــاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٩ جـاء فيها أنه تنفيذا للمعاهدة اعتزل خـدمة البوليس فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ من العنصر الأوروبى ١٩ ضابطا و ١٦٧ كونستبلا ، وبذلك أصـبح عـدد وظائف الأوربيين فى مشروع ميزانيـــة البوليس المعروضة على البرلمان فى سنة ١٩٣٩ : ٣٥ وظيفة لضباط و ١٥٧ وظيفة لكونستبلات ، وتقضى ضرورات الأمن العـام باســـتخدام عنصر أجنبى للأعمال التى تتصل بالأجانب ولمقاومة التجسس والعناصر الخطرة منها • وقد رأت وزارة الداخلية لذلك أن الأفضل كثيرا أن تستبقى فى البوليس بعض الكونستبلات الذين يعتزلون الخدمة وفقا لأحكام المعاهدة ، بدلا من أن تلجأ الى استخدام أشخاص جدد لاتتوافر فيهم الخبرة والدراية وان كانت عندهم المؤهلات المطلوبة وفى مقدمتها الالمام باللغـــات الأجنبيـــة المختلفة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ على هذا الرأى ، وعلى استبقاء عشرة من الكونستبلات بعد اعتزالهم الخدمة على أن تحسب ماهيـاتهم من ربط وظائف الكونستبلات المصريين من الدرجـــة الممتازة ، وعلى أن يكونوا خاضعين لشروط استخدام الأجانب بالحكومة المصرية •

وكذلك قدم المغفور له محمد محمود باشـــا مذكرة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ لمجلس الوزراء ، بأن الوزارة لايمكنها الاستغناء عن خدمات الموظفين الأجانب الذين يشغلون الوظائف الرئيســـية فى فرقة مطافىء

القاهرة والذين كان قد تقرر الاستغناء عنهم وفقا لنصوص المعاهدة فى سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ واستند فى هذا الطلب الى أن اعتزال هؤلاء الموظفين سيعود على خدمة المطافىء بضرر كبير ليس فقط لتعذر وجود من يشرف على أعمال فرقة المطافىء ، بل ولمباشرة المهمة الجديدة الملقاة على عاتق مصلحة الوقاية فى مسائل الحرائق التى تحدثها القنابل المحرقة ، واقترح على مجلس الوزراء الموافقة على استبقاء هؤلاء الموظفين كخبراء لا كموظفين ، وقد وافق المجلس على ذلك فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ ٠

وعلى عهد وزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، تقدم رفعته بمذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن عدد وظائف الضباط والكونستبلات الأوربيين فى مشروع ميزانية البوليس لسنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ المعروض على البرلمان أصبح مقصورا على ٢٦ ضابطا و ١٠٥ كونستبلا ، وقد طلب رفعته فى مذكرة الموافقة على استبقاء ١٠ من الكونستبلات المقرر الاستغناء عنهم فى سنة ١٩٤٠ وفقا لنصوص المعاهدة وذلك بعقود لخدمة الأمن العام المتصلة بالقضاء المختلط أسوة بما قرره مجلس الوزراء فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ وقد وافق المجلس على استبقاء ستة من هؤلاء الكونستبلات لمدة خمس سنوات أى لغاية سنة ١٩٤٥ ، وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ أى على عهد وزارة رفعة على ماهر باشا كذلك قرر مجلس الوزراء أنه نظرا للحالة الدولية الحاضرة ، يرخص لوزارة الداخلية فى أن تستخدم بصفة مؤقتة خصما على اعتماد الطوارىء وبصفة ادارية دون حاجة الى العرض على لجنة الموظفين الأجانب ، بعضا من موظفى البوليس الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة فعلا فى سنة ١٩٣٩ ، أو يعتزلونها فى أول يونيه سنة ١٩٤٠ ، وذلك للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب ٠

وفى ٧ أبريل سنة ١٩٤١ على عهد وزارة دولة حسين سرى باشا قرر مجلس الوزراء استبقاء بعض ضباط المطافىء البريطانيين للأسباب المتقدمة وفى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، قدم دولة حسين سرى باشا مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن الحكومة سبق أن قررت فى أبريل مايو سنة ١٩٣٩ وفى مايو سنة ١٩٤٠ استبقاء بعض الضباط والكونستبلات البريطانيين بعد حلول ميعاد اعتزالهم الخدمة طبقا لنصوص المعاهدة ، كما قررت الترخيص باستخدام بعض منهم على اعتمادات الطوارىء ، وكان ذلك بناء على طلب السفارة البريطانية للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب ،

ثم جاء فى مذكرة سرى باشا ، انه نظرا لقرب الاستغناء عن الباقين من هؤلاء الضباط فى المدن فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، قدمت السفارة البريطانية اقتراحات فى هذا الشأن للضرورات الحربيــة التى قضت بوجــود عدد كبير من الجيوش البريطانيــة فى مصر ، ومضمون هذه الاقتراحات أن يستبقى أكبر عدد من من الضبــاط والكونســتبلات الأوروبيين الذين يحل موعد الاستغناء عنهم فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ لمدة أخرى تنتهى فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ على حساب الحكومة المصرية ، على أن يستمروا مباشرين لما كانوا يباشرونه من الأعمال والاختصاصات ، وعلى أن توافق الحكومة المصرية على أن باقى العدد يعمل فى نفس المدة بصفة ضباط اتصال لدى السلطات البريطانية الحربيــة التى ستدفع ماهياتهم ، وأنه فى حالة الموافقة على ذلك فان هذه الترتيبــات تتجدد سنويا بطريقة آلية حتى نهاية الحرب .

ثم جاء فى مذكرة سرى باشا لمجلس الوزراء أن الظروف التى أبدتها السفارة البريطانيــة تدعو كما دعت فى الماضى الى الموافقــة على ملاءمة استبقاء بعض هؤلاء الضباط ، وقد رأت وزارة الداخلية الاكتفاء باستبقاء حكمدار ووكيــل حكمــدار ، ومســاعد الحكمــدار لكل من القاهرة والاسكندرية ، وحكمدار ، ووكيل حكمدار فى بور سعيد ، وحكمدار فى السويس ، أما باقى الضباط والكونســتبلات وعددهم ٦ ضــباط و ٥٣ كونستبلا فليس لدى الحكومة مانع من استبقائهم كلهم أو بعضهم بما كانوا يقومون به من الأعمــال لتحقيق مأمورية الاتصــال بالسلطات الحربية البريطانية ، على أن تدفع تلك الحكومة ماهياتهم ، وقد عرض الأمر على قسم القضايا فوافق على ملاءمة اســتبقاء بعض الضباط نظرا للظروف التى أبداها سعادة السفير البريطانى وجهز كتابا يرسل للسفارة بالأسس التى تتم بها الموافقــة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ على رأى وزارة الداخلية المبين فى المذكرة المقدمة من دولة سرى باشا .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ كتب حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى الى دولة حسين سرى باشا كتابا جاء فيه أنه أخذ علما بما قررته الحكومة المصرية فى قرارها المتقدم ، وأنه يقدر هذا القرار أعظم التقدير وأن الحكومة البريطانية توافق على تحمل مرتبات الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فيما عدا تسعة الرؤساء الذين قررت الحكومة المصرية استبقاءهم على حسابها ثم جاء فى كتاب سعادة السفير ما يأتى :

« ومن المفهوم جيدا أن الحكومة المصرية فى موافقتهــا على استبقاء العنصر الأجنبى فى البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه

فى المعاهدة انما نوافق على ذلك نظرا لظروف الحرب الاستثنائية ، وأنه عند انتهاء هذه الظروف سيعاد النظر طبعا فى الموقف • ونظرا لذلك تقدر الحكومة البريطانية وجهة النظر المصرية فى أن العقود لا تتجدد الا لمدة سنة فى كل مرة ، ومع ذلك فقد طلبت الى الحكومة البريطانية أن أطلب تأكيدا بان هذه الترتيبات سيظل معمولا بها طول مدة الحرب ، وأنها لن تكون محلا لاعادة النظر فى كل عام ، ولى كبير الأمل فى أن دولتكم تستطيعون اعطائى هذا التأكيد الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية أهمية كبرى » •

وفى ٤ يناير سنة ١٩٤٢ رد دولة سرى باشا على سعادة السفير البريطانى بخطاب جاء فيه ما يأتى : « ومع أن الحكومة المصرية لا تستطيع الانحراف عن القاعدة العامة السارية على جميع الموظفين الأجانب من حيث استخدامهم ، أو تجديد عقودهم لوقت محدود ، فاننى أعتبر أن استبقاء الضباط الأجانب بعقود لمدة سنة لا يمنع من استمرارهم فى خدمة الحكومة المصرية الى أن تنتهى الحرب ، وذلك بسبب الحقيقة الواقعة وهى أن ظروف الحرب نفسها هى التى دعت الى بقائهم ، على أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق فى اعادة النظر فى كل عام فى شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ، ولو أن المتوقع أنهم سيبقون فى الخدمة مادامت الظروف الحاضرة مستمرة •

فيما تقدم بيان دقيق لما جرى من المحادثات والاتفاقات • ولما صدر من القرارات بشأن الضباط والموظفين الأجانب فى البوليس المصرى على عهد الحكومات السابقة المتعددة • وما أن توليت الحكم حتى بادرت الى اثارة هذا الموضوع مع سعادة السفير البريطانى ، وقد باحثته فيه أكثر من مرة • وكان من وجهة نظره أن استبقاء هؤلاء الضباط والموظفين قد تم بناء على اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية • وأنه ليس ثمة ما يمنع أى طرف من الطرفين الموقعين على المعاهدة من أن ينزل على حق تقرر له فيها • وقد تم هذا الاستبقاء بموافقة الحكومة المصرية ، ولكننى شرحت له ، وكتبت اليه بأن الحكومة المصرية السابقة ودار السفارة البريطانية قد أغفلتا عند الاتفاق السابق ما كان يجب مراعاته ، وهو أن أى تعديل فى المعاهدة لا يمكن أن يكون صحيحا الا بعد عرضه على البرلمان المصرى والانجليزى والتصديق عليه منهما •

وكذلك كتبت اليه بأننى متمسك بوجهة نظرى التى أبديتها له مرارا ، وهى أن الاتفاق الذى تم مع حكومة سرى باشا باطل من كل وجهة ، لأنه لم يصدق عليه من البرلمان المصرى ، وأنه ما من حكومة

مصرية تملك الانحراف عن نصوص المعاهدة الدقيقـــة بغير تصديق من البرلمان ، وأن كل اتفاق لا يصدق عليه البرلمان لا يمكن أن يكون لازما على مصر ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى لازما فى مدة الحرب ، أود أن تسلموا بالمبدأ العام ، وهو أنه لا يمكن التعديل فى نصوص المعاهدة باجراء من الســـلطة التنفيذية وحدها ، فاذا ما سلمتم بهذا المبدأ ، أمكن أن ننتقل الى البحث الآخر الذى لا يجىء الا فى المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء بعض هؤلاء الموظفين فى مدة الحرب ، وما اذا كانت ضرورات الحرب تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر ، وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع اخلال ما بنص المعاهدة أو بروحها .

هذه وجهة نظرى التى كررتها لسعادة الســـفير البريطانى محادثة وكتابة ، وهى الوجهة التى لا أزال أتمسك بها وأواصل مباحثاتى معه على أساسها .

مما تقدم تتبينون أن هذا الموضوع بدأ منذ سنة ١٩٣٩ على الوجه الذى شرحته واشتركت فيه حكومات متعـــاقبة حتى انتهى الى المرحلة المتقدمة ، وليس لى أن أضيف الى ما تقدم شيئا لأن الحقائق التى أبدتها ناطقة بنفسها ، مبينة أجلى بيان عن مقدار حرص هذه الوزارة على حقوق البلاد ، وحقوق البرلمان ، كما أنها شاهدة شهادة قاطعة على من يتجنون علينا ويتهموننا بالتفريط باطلا .

***

وأما البند الرابع من بنود الاستجواب فهذا نصه :

« سماح الوزارة لأشخاص معينين بتصــــدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم حظر تصديرها وامتناعها من أن تقـــدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين والى جانب ذلك استمر التهريب مما أضر بالاقتصـــاد القومى » .

اتهام لا تنقصه الجرأة وان كانت تنقصه الوقائع ، اتهام بنيت عليه دعاية بدأت سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى ، ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام ، والقضاء على كل اتهام ، يقوم على الافك والبهتان .

اتهام روج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الغموض والابهام ، وحقيقتها توجيه المطاعن الى شخص بقصد اثارة الشكوك التى

يعلم نفس المستجوب أنها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ، ولم تعرف بغير الطهر ٠

واتهام لم يتورع المستجوب من أن يبذر بذرته وهو وزير متضامن معى فى وزارتى . فقد وقف فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ فوق هذا المنبر يعلن أنه كانت هناك محاولات ، ومحــــاولات دنيئة لتصــــدير الزيت اما بموافقة الحكومة او بغير علمها وقد منع ذلك كله ثم قال « على أنى أخذت على عاتقى الغاء جميع الرخص (الخاصة بتصدير الزيت) حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير فعلا وأمرت الجمارك بمنع التصدير ، وكانت هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن فأمرت باخراجها منها » ٠

رمية مبهمة قصد منها اثارة الشكوك حول أشخاص معينين بيتت لتتلقفها المعارضة ، ولقد تلقفتها وقال قائلها اذ ذاك « سـمعتم تصريح وزير المالية وفيه كلام خطير عن محاولات دنيئة جرت فى سبيل تصـدير الزيت ، ولا أكتم المجلس بل أصارحه بأن فى البلد اشـاعات كثيرة عن أن هذه المحاولات قد وقعت فعلا وأنها قد تجعل مركز وزير المالية فى خطر » ، كشفت المعارضة بكلامها هذا مكرم باشا ، فرأى أنها تتعجـل الحوادث فسارع الى تغطية موقفه قائلا « لا ، لا ٠٠٠ ان هذا كلام لا يصح أن يقال ٠٠٠ ٠٠٠ ولو صح لى ذكر أسماء الشركات والتجار والأفراد الذين حاولوا هذه المحاولات لذكرتها » ٠

لو أن وزير المالية اذ ذاك كان يريد ذكر الحقائق مجردة عن التشهير الغامض لذكر الشركات والأفراد المقصودة بكلامه ، ولعلم النـــاس أن صبحى الشوربجى أو أحمد الوكيل ليسا من بين هذه الشركات والأفراد التى كانت لها محاولات دنيئة لتصدير الزيت أو أنها كان لها كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن وأمر معالبه باخراجها منها ٠

ولكنه مع ذلك أطلق الاشاعات فى الجو تسعى خلف الأبرياء ، وتحلق فوق رءوسهم ، وحمّى المقصودين بقوله ٠ اذ الواقع أن أحدا من أقاربى أو أصهارى لم يسع الى تصدير الزيت عن غير طريقه المشروع واذا كان أحد منهم قد طلب التصريح له بتصدير الزيت فى وقت كان التصــــدير جائزا فلم يكن عمله هذا جرما واذا كان أحد منهم قد طلب هذا الطلب فقد كان الرد على طلبه أن أصدر وزير المالية قرارا فى ٩ أبريل ســـنة ١٩٤٢ بمنع تصدير الزيت ٠

ونذكر حضراتكم أنه قبل مجىء وزارتنا للحكم كان هناك اتفاق بين الحكومة السابقة وغرفة صناعة الزيوت المصرية بالاسكندرية على تصدير

كميات من الزيت على ثلاث دفع كل فترة منهسا فى ٤٥ يوما ، وكانت الفترة الأولى تنتهى فى ١٥ فبراير والثانيه فى أواخر أبريل ، وقرار المنع صدر فى ٩ أبريل ، أي أن تصريح تصدير الزيت كان مبساحا فى مدة وزارتي من ٦ فبراير الى ٩ أبريل ، أى خلال أكثر من شهرين ، وصدر كثير من المصدرين زيوتا فى خلال هذه الفترة ، ومع ذلك حرم على اصهاري لا لسبب الا لصلتهم بى حق التصدير ، فحرموا مما أبيح لكل الأفراد الذين تظلهم سماء مصر ، واختصوا بعد الحرمان بالامعان في التشهير بهم فى كل مكان ٠

هذه حكاية الزيت ، كل ما يدعيه حضرة المستجوب أنه طلب منه التصريح بالتصدير فى وقت كان التصدير فيه جائزا وجاريا ، فرفض التصريح ٠

أما عن السكر ، فمن من حضراتكم لم يسمع أن بعض أصهاري ربحوا ثمانية آلاف من الجنيهات من تصدير السكر ، وأن صلتهم بى قد استغلت على أوسع مدى ولقد أطلق حضرة المستجوب فى الجو سـهام الاشاعات حول ما سماه قصة المائتى طن التى قال مرة فى هذا المجلس الموقر انه لا يرى الخوض فيها الآن ٠ فاسمعوا قصة المائتى طن من بدايتهـا الى نهايتها لتروا هل استغل أصـهار مصطفى النحاس صـلتهم به فربحوا حراما ، أم أنهم لصلتهم به شهر عليهم حضرة المستجوب حربا عوانا ، وأوقع بهم الخسارة عمدا ٠

يصدر من مصر السكر المستورد من الخارج لأنه يدخل البلاد بقصد تكريره واعادة تصديره ٠ أما السكر المصرى فان الاتفاق المبرم بين شركة السـكر والحـكومة يبيح للشركة تصـدير مقادير منه بشرط مصـادقة الحكومة ٠

ويرد النحاس باشا ٠ باستفاضة ـ عن موضوعات ، السـكر ، والغزل والجلود والأحذية بما سبق أن رد به على الأسئلة الخاصة بهـذه الموضوعات ، وهو ما سبق أن ذكرناه بالتفصيل الى أن يقول :

***

هذه هى سياسة الحكومة الخاصة بالتموين والتصدير ٠

هل ترون فيها تفريطا فى حقوق البلاد أو مصالح البلاد ؟

والآن فاسمعوا المضحك والمبكى معا ٠ بل اسمعوا عن جهودنا التى

بذلناها لتوفير الأقوات لمصر فى وقت كان شبح المجاعة فاغرا فاه بسبب سياسة التموين السابقة على ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ .

فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ خرج معالى مكرم باشا من وزارة التموين فى الظروف التى تعلمونها ، وكان وهو وزير التموين يحيط نفسه بهالة من النجاح والتوفيق فى اطعام البلاد واشباعها ، وطرد أشـباح المجاعة عنهـــا .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ تولى وزير التموين الجديد أعمال وزارته ، فماذا وجد ؟ وجد مذكرة تنتظره من وكيل الوزارة المنتدب ، يعلن فيها أن مصر والاسكندرية والسويس ليس فيها من الدقيق ما يكفى لاطعام أهلها أكثر من أربعة أيام ، وأنه لا ينتظر أن يرد من الأقاليم قبل هذا الموعد قمح من المحصول الجديد الذى لا يمكن الاعتماد على وصوله للمدن المذكورة قبل نهاية شهر مايو .

لعل وزيرا لم يستقبل تركة كالتى استقبلها زميلى أحمد حمزة حين تولى الوزارة ، ولكنها على كل حال كانت تحية الاستقبال التى أعدها وزير التموين القديم للوزير الجديد .

كان على ، وعلى زملائى أن نواجه هـذه الحالة المروعة ، وأن ندبر القوت لمصر والاسكندرية والســويس فى ظرف ثلاثة أيام والا فغرت المجاعة فاها لتلتهم سكانها .

ولم يبهظنى الحمل ، ولم يقعدنى مقعد العجز والإستسلام ، بل حفزنى الى أن أستجمع كل جهودى وقوتى لأدبر للبلاد القوت اللازم ، ولأجنبها شر المجاعة والقحط ، ولقد أمدنى الله بعونه وتأييده ، ووفقت بمساعدة الدولة الحليفة وحسن استعدادها الى اتقاء هذا الخطر ، ولا أكتم عنكم أننى حين كاشفت ممثلى الدولة الحليفة واتصلت بهم ذهلوا لعدم اكتراث المسئولين عن شئون التموين فى ذلك التاريخ وسكوتهم الى أن وصلت الحالة الى هذا الحد وعدم تنبيههم الى المقـدار اللازم فى الوقت المناسب .

لبت الحليفة ندائى ، وفى هذه الظروف سمح بتصدير ٨٠٠٠ طن أرز مقابل ما وصلنا من قمح الحليفة بعد أن ثبت من الوزارات المختصة أن تصديرها لا يؤثر فى حالة التموين المحلية .

هـذا عملى ، وهـذا عمل حضرة المسـتجوب ، فأى العملين يعتبر اجراما وتفريطا فى حقوق البلاد .

ولعل حضرة المستجوب يشير الى طوابع أسبوع البر التى رأت مصلحة السكك الحديدية أن يقوم بعض عمالها بتوزيعها من شبابيك بيع التذاكر وما كان فى الأمر اكراه ولا اجبار ، ولقد تولت المصلحة الاشتراك فى هذا العمل الخيرى جريا على عادتها من المساهمة فى توزيع أوراق الجمعيات الخيرية المختلفة كجمعية المواساة وغيرها من الجمعيات ، ولذلك سوابق كثيرة اتخذت شكلا أوسع وأقوى ، حتى أن مجلس الوزراء فى عهود ماضية قرر بشأن معاونة جمعية خيرية كالهلال الأحمر بطريقة منظمة ، وذلك باضافة رسم معين على بعض التذاكر والأوراق .

فهل أصبح حراما على القائمين باسبوع البر ما أحل أكثر منه لكثير من المشروعات الخيرية الأخرى ؟ .

ان المشروع خيرى محض وقد أحيط بجميع الضمانات ، ورحب به الجمهور أيما ترحيب ، وتؤكد مصلحة السكك الحديدية أنها لم تتلق آية شكوى فى هذا الموضوع .

وعن سياسة الوزارة الداخلية فيما يختص بالحريات العامة وفى تحقيق المساواة بين الموظفين ، يقول النحاس باشا :

تقدمت استجوابات بشأن الرقابة الصحفية ستناقشها الحكومة فى ميعادها ولا أريد هنا أن أتناولها .

ولقد سبق لمجلسكم الموقر أن تناقش فى أثر اعلان الأحكام العرفية فى الحريات العامة ، وفى الحصانة النيابية . وقدمت الحكومة اذ ذاك للمجلس بيانا عن سياستها فى هذا الشأن ، يتلخص فى أن اعلان الأحكام العرفية يجيز تعطيل أحكام الدستور على الوجه المبين فى قانون الأحكام العرفية وذلك فيما عدا انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بالدستور . وأبنت لحضراتكم الضرورات التى تقضى بذلك ، وكان حضرة المستجوب من أعضاء الحكومة اذ ذاك ، فليس له أن يناقش فى هذا المبدأ ولا فيما يستتبعه من تفصيلات سواء بالنسبة للحريات العامة اطلاقا أو للضمانات التى يتمتع بها النائب .

وأرى من نافلة القول وضياع الوقت أن أعيد عليكم ما قلته اذ ذاك ، ويكفينى أن أقرر هنا أنكم أقررتم هذه السياسة ، بل أقرها البرلمان بمجلسيه .

أما المساواة بين الموظفين ، فلعل فى الحديث فيها عودة الى مناقشة حق مجلس الوزراء فى الاستثناءات ، وفى فصل الموظفين وترقيتهم ، وهى

الجمهور سبق لى كذلك أن حددت مركزنا بشأنها فى بيان واف بجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وهى متصلة باستجوابين مؤجلين بقرار من المجلس ، فلا أرى محلا للبحث فيها الآن .

حضرات النواب المحترمين :

الآن ، وقد ألقيت نور الحق على كل ما قيل هنا وهناك ، الآن وقد وقفتم على الحقائق مؤيدة بأسانيدها الرسمية . وأبنت لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من كل ما أرجف به المرجفون ، فانى أغادر هذا المنبر مستريح الضمير ، قرير النفس ، مطمئنا الى أننى قد بلغت من نفوسكم وقلوبكم موضع الرضا والاعتقاد بأننى لم أفرط فى حق من حقوق البلاد ولم أضيع مصلحة من مصالحها ، وانما كنت كما عهدتنى البلاد ، الأمين على مصالحها ، الحفيظ على حاضرها ومستقبلها ، فذلك عهد قطعته لها قديما ، وأجدده اليوم ، والله على ما أقول شهيد والله من ورائهم محيط » .

قرار المجلس : بالموافقة على الاقتراح المقدم ونصه :

« شكر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء تقديرا لجهوده فى سبيل البلاد ورعاية مصالحها واعلان اغتباطه بالحقائق التى أدلى بها مؤيدة بالمستندات الحاسمة الكفيلة بالقضاء على الدعايات المغرضة » .

أما الاستجواب الخطير الذى أودى بمقعد الأستاذ مكرم عبيد باشا فى مجلس النواب فقد كان نصه كما يلى :

« أريد أن أستجوب رفعة رئيس الوزراء فى الموضوعات والأبواب المتتالية التى أشارت اليها العريضة المرفوعة منى باسم الكتلة الوفدية المستقلة الى مقام جلالة الملك المعظم بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والمحالة على رفعته بتاريخ ١٠ أبريل الماضى .

ويتضمن الاستجواب على وجه التحديد ما يلى :

أولا - استجواب الحكومة عن البيانات التى ألقتها فى البرلمان ردا على الأسئلة المتعلقة بالكتاب الأسود وعما ورد فى هذه البيانات من وقائع غير صحيحة أو مشوهة أو مبتورة فضلا عما انتهت اليه من اعترافات خطيرة أما الشتائم الكريمة التى ازدانت بها تلك البيانات فسأكتفى فى الرد عليها بمجرد الاشارة اليها وابراز المعنى المقصود منها مع تبيان أسباب وملابسات رفع العريضة الى مقام جلالة الملك المعظم .

ثانيا - استجواب رئيس الحكومة فى الأبواب والموضوعات التى

وردت في العريضة متعلقة باستغلال النفوذ والانتفاع الشخصي على حساب الدولة ونزاهة الحكم عامة ٠

وقد عدد الاستجواب في الباب الأول : ما جاء بالكتاب الأسود من استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف وبيع منزل رفعة النحاس باشا بسموود الى وقف عبد العال ، وغيرها من الأمور التي سبق أن رد عليها رئيس الوزراء والوزراء في مجلس النواب والشيوخ ٠

وكان الباب الثاني من الاستجواب قد خصص للانتفاع الشخصي من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون كاخلاء دار معهد التربية الفنية للمعلمات بجاردن سيتي من تلميذاته ، ليكون مسكنا خاصا لرفعة رئيس الوزراء وانتفاع أنسبائه بالسكنى في الباخرة الحكومية (محاسن) بضعة شهور من غير أجر ، وكذا انتفاع وزير المواصلات بالسكنى في الباخرة (كريم) عدة شهور والتحايل على اعفائه من دفع الأجرة المتفق عليها وخصص الباب الثالث في الاستجواب للتستر على التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأصبار ٠

وكان الباب الرابع من الاستجواب عن رخص التصدير ، وصفقات التموين والباب الخامس عن تفشي الوساطات وتفشي الرشوة معها في الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها ، والغاء الأحكام العسكرية وتعيين العمد وفصلهم وقبول الطلبة في المدارس وتعيين المقربين في وظائف البنوك والشركات ٠

أما الباب السادس فقد خصص للاستغلال الصغير مثل منح وزيري المواصلات ورئيس مجلس الشيوخ بصفته وزيرا سابقا للمواصلات الميدالية الذهبية وارسال الورود والزهور دوريا الى منزل وزير الزراعة وتحمليها على بكسفورد حكومي معد لهذا الغرض ، وارسال الزهور يوميا لرفعة رئيس الوزراء ، في سرايه بجاردن سيتي برفقة موتوسيكل من مستخدمي المتحف الزراعي ٠

وخصص الباب السابع من الاستجواب لفضائح المحسوبيات والاستثناءات وقد بين مكرم باشا في هذا الباب أن أساس الاستثناءات والاحتساب يرجع الى القرابة أو الانتساب لرئيس الحكومة ووزرائها المحسوبين عليها كما سيبين ما لجأت اليه الحكومة من وسائل التحايل على هذه الاستثناءات الخطيرة بنقل المحسوبين من مصلحة الى أخرى وتعيينهم أو ترقيتهم الى وظائف لا صلة لها بأعمالهم أو مؤهلاتهم أو بمنحهم

درجات مخصصة لغيرهم أو مكافأتهم على خدمات خاصــة أو اعادتهم الى وظائف فصلوا منها لأسباب تمس الأخلاق أو الكفاية فى العمل أو السماح لبعضهم بالاشتغال فى السياسة والتهجم على خصوم الحكومة السياسيين بل دفعهم الى هذا دفعا فى مقابل الاغداق عليهم بالدرجات والعلاوات كما سنبين أن هذه الاستثناءات قد امتدت الى حرم القضاء فعين المحسوبون فى وظائف قضائية مقابل خدمات خاصة أدوها لوزير العدل أو لغيره من أعضاء الحكومة رغم صدور الأحكام التأديبية ضد بعض من عينوا فى القضـــاء والوظائف الأخرى ٠

وسيتناول هذا الباب بوجه عام جميع مظاهر الاستغلال من طريق الاستثناء والمحسوبية وما لابسها من تصرفات الحكومة واجراءاتها وكذلك ما أقدمت عليه الوزارة من فصل واضطهاد الموظفـــين الحكوميين وغيرهم لأسباب ترجع الى السياسة التى انتهجتها الحكومة ولا يبررها مسوغ من العدل والقانون ٠

١٢ مايو سنة ١٩٤٣

« مكرم عبيـد »

نائب قنا

الفصل الرابع

النحاس يرد بالوثائق على مكرم

ويقول مصطفى النحاس باشا ردا على مكرم عبيد باشا :

من وقت أن طالبنا مكرم باشا وغيره فى ١٢ أبريل الماضى علانية فى مجلسى البرلمان أن يتقدموا باستجواب أو بسؤال عما ورد فى العريضة المقدمة منه الى جلالة الملك وفى كتابه الأسود وفتحنا الباب على مصراعيه لحضرات أعضاء البرلمان جميعا ، منذ هذا الوقت لم يتحرك هو ولا أحد ممن يؤيدونه بشىء الى أن تقدم بهذا الاستجواب ، فرحبنا به كل الترحاب وأعلنا استعدادنا لمناقشته فى الحال ، وقد أقررتم حضراتكم ما عرضه عليكم سعادة رئيس المجلس بوجوب الفراغ من هذا الاستجواب وكل ما يتعلق به من أسئلة ومناقشات فى مدة ثلاثة أيام نهايتها يوم الخميس الماضى ، وقد أعطى لمكرم باشا بناء على طلبه جلستان كاملتان ، هما جلستا الثلاثاء والأربعاء .

ولكن مكرم باشا بدلا من أن يستفيد من هذا الوقت الطويل ويشرح استجوابه بكل ما جاء فيه من تهم وتفصيلات لجأ الى طريقة اختطها لنفسه ظهر لكم بجلاء أنها مبيتة من قبل وقوفه على منبركم .. تلك هى أنه جعل من هذا الموقف أداة لا لشرح استجوابه ، بل للتشهير برئيس الوزارة والوزراء وأعضاء البرلمان ، يعيد ويكرر ذلك فى غير مناسبة لا جريا وراء توضيح تهمة بعينها ، بل تمثيل قصة مسرحية سبابة شتامة بعيدة كل البعد عن موضوع أية تهمة فى ذاتها . فلقد كانت مرة واحدة تكفى لما يريد تفصيله وتبيانه من غير حاجة الى الاعادة والتكرار ، ولكنه مع ذلك

لم يفعل ، بل أخذ يعيد ويكرر مرة ومرات ، بل عشرات المرات فلا يزيد السامعين شيئا عما سمعوه منه أول مرة ولا يأتي اليهم بجديد ، وعلى هذه الطريقة مضت الجلسة الأولى وانفضت الثانية رغم تنبيهه الى أن فى هذا مضيعة للوقت المحدد من غير حاجة ولا داع وحتى اضطررت من ناحيتى فى آخر الجلسة الثانية الى أن أرجو الرئيس والمجلس السماح له بجلسة ثالثة يتم فيها شرحه وكلامه فلا يتعداها الى غيرها بأية حال ولديه من الوقت ما يكفى للاقلاع عن خطته التى اختطها فى الجلســـتين الماضيتين وليحصر شرحه فى الكلام المنتج فى صميم الموضوع ، ولكنه زاد فى اليوم الثالث عما كان فى اليومين السابقين فاستغرق كل الوقت فى تكرار ممل وكلام معاد غير عابىء بما وجه اليه أكثر من مرة سواء من الرئيس أو من الأعضاء حتى انقضى اليوم الثالث واذا به يدعى أنه لم ينته وأن لديه بقية يريد أن يقولها فى يوم آخر وما كان للرئيس ولا للأعضاء أن يسترسلوا معه فى هذا التمثيل المضيع للوقت المعطل للأعمال وكان لزاما على الحكومة أن توافق على وضع حد لهذه القصة المسرحية التى انفضح سرها وبان سترها وانكشف للعيان !! .

لقد مهد مكرم باشا لشرح استجوابه بمقدمة طويلة خرج فيها عن المعروف والمألوف ، بل تجاوز القواعد التى قررها سعادة رئيس المجلس وأقررتموه عليها ... ... ففعل هذا سعادة المستجوب لحاجة فى نفس يعقوب أحسسناها ثم لمسناها .. ثم تبيناها صريحة جلية حينما ساقته الحماسة أو اضطرته السياسة أو أرغمته ظروف موقفه بعد أن لم يستطع مجابهتكم زمنا طويلا فخاطبكم بقوله « انها لمأساة قاسية تلك التى تمثل على المسرح السياسى » ... ... ثم عاد يكرر هذا المعنى مرة أخرى فيقول ان هذا الاستجواب مأساة قاسية لأنها مبكية ومحزنة معا الى آخر ما ذكر أكثر من مرة فى أكثر من موضع مما لا يزال عالقا بأذهانكم ... ... فما هى يا ترى تلك الحاجة التى يبتغيها أو ذلك الغرض الذى يضمره ... أقوله لكم ببساطة ووضوح ، ذلك أن هناك نية بيتت ، وتدبيرات دبرت لمهاجمة حكومة الوفد بكل الطرق والوسائل ابتغاء زحزحتها عن مراكزها من غير الطريق الدستورى ، وهو انما تقدم بهذا الاستجواب بعد فوات وقت طويل على ظهور عريضته وكتابه لا بغية الفصل فيه من الناحيـــة الدستورية ولكن رغبة فى التشهير والتجريح وتسوىء سمعتنا والنيل من شرفنا ونزاهتنا ، ولست هنا متجنيا ولا مدعيا ولكنى أتخذ من كلامه الصريح المكشوف دليلا على ما أقول ... ... ألم يقل لكم ان المســـألة أكبر من هذا ... ... وان لهذا الاســـــتجواب نتيجة ستعرف عاجلا أو آجلا ، وان له موقفا ستعرفه الأمة فيما بعد ، وكلما رده سعادة الرئيس

الى الكلام فى القواعد المقررة سخط وغضب ، وأعاد فى هذه المعانى وكرر وخرج من الموضوع وتكلم فى أن ردودنا على الأسئلة التى وجهت الينا بصدد كتابه اشتملت على أوصاف جارحة له ويتخذ من هذا تكأة للاصرار على شتائمه ، والاستزادة من مطاعنه مع أن هذا فصل فيه قبل البت فى الاستجواب واتفق على ألا يخرج عن الموضوع ولا يتكلم بألفاظ نابية ، لأنه شتان بين استجواب محددة وقائعه وبين الرد على سؤال موجه من صلب كتابه يحمل بين سطوره ألفاظا نابية جارحة وشتائم قاسية طاعنة فينا وفى آهلنا بل وفى معظم طبقات الأمة .

ولقد كنا مضطرين بازاء الاجابة على تلك الأسئلة أن نرد على عباراتها ونفند اتهاماتها ، ونصف الألفاظ التى رمانا بها ، وما تدل عليه النفسية التى سمحت بتوجيهها .... أما الاستجواب فغير هذا قطعا ...

ولقد هون سعادته هنا من شأن ما رمانا به فى عريضته وكتابه وقال انه لا يشمل سبا ولا شتما ولا تعرضا للســـــيدات ولا لكرامات الأسر ولا للشخصيات ، ولكنه تعرض للعمل العام ، فاذا لم يكن ما سمعتموه حضراتكم من كلمات نليت عليكم فى حينها ـ وما كنا لنقتضب شيئا من الموضوع بل نعرضه بحذافيره ـ اذا لم يكن ما قاله ولوغا فى الأعراض والكرامات وفى شرف الأسر وكل شىء خاص وداخلى فأنتم وحـــدكم الذين تقدرون هذا وتحكمون عليــه ، وتفصلون فيما اذا كان ما وصفنا به من هذه المطاعن والمثالب خارجا عن الحد أو متواضعا عن الحد ....

ولقد قال ان كلامنا مملوء بالشتائم ، والشتائم دليل العجز . ولكنا لم نتعرض لوصف شتماته الا بعد أن فندنا بالأدلة والمستندات ادعاءاته ثم يقول اننا لسنا فى مجال حرية الرأى ، ولذلك لجأ الى تحرير كتابه وطبعه فى الظلام مع ان كل الحريات مكفولة الا فيما يبث فى الخفـاء من منشورات ودعايات ضارة بأمن البلاد ، مخالفة لقوانينها ، ماسة بالظروف التى تجتازها .

وكان طبيعيا أن نتخذ الاجراءات الشديدة ضد كتابه الأسود عنـد ظهوره صيانة للنظام ، ولكن لما أحيلت الينا العريضة من ديوان جلالة الملك جئنا الى الميدان الرسمى الذى لا رقابة عليه ولا حذف لما يقال فيه منقولا عن مضابطه وسرنا فى الطريق الدستورى المرتفع عن كل تقييد الى ما يقضى به الدستور نفسه والقوانين المرعية ذاتها ... ...

يقول سعادة المستجوب انه لم يرد التشهير ، بل التطهير ، ويرى أن فى السكوت على الفساد جريمة ، فليكن ما يدعيه صحيحا فى نظره ولكن

ليس له الا طريق واحد هو هذا المنبر المقدس ، فلماذا لم يلجأ اليه من أول يوم ؟ ولماذا لم يقدم بهذا الاستجواب بعد احالة العريضة علينا وظهور الكتاب ؟ ثم يقول فى كلامه ما يستنتج منه ان أحـــدا اعترض على تقديمه العريضة الى جلالة الملك · لا يا سيدى ، لم يؤخذ عليك هذا ولكن الذى أخذ عليك هو أنك تقدمت الى جلالته بعبارات نابية ، خاليـة من الذوق ، بعيدة عن الكياسة واللياقة التى تليق بمقام جلالته الأسمى ، لأنه لا يصح أن يخاطب بمثل ما خاطبته به ، ولا أن تتقـــدم الى جلالته بشىء لا تملك الدليل عليه ، بل تتصيد الكلام عنه اصطيادا ··· ··· ثم لا تكتفى بهذه السقطة الكبرى ، بل تأتى اليوم بعد ما ألحفنا عليك وعلى غيرك فى تقديم هذا الاستجواب أكثر من شهر ــ تأتى اليوم لا لتتكلم فى صلب الاستجواب ولكن لنكرر هذه السقطة .: أستغفر الله · بل لتعيــد المأساة مرة ومرارا ، وتقحم اسم جلالة الملك بشكل غير لائق فى صدد حديثك رغم تنبيه الرئيس عليك أكثر من مرة ورغم ضجة الأعضاء أكثر من مرة ، والاتفاق على ألا تقحم ذاته الكريمة فى هذا الموضوع ··· ··· نعم قلت رغم كل هذا « قيل ان موظفا كبيرا وجارا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، وأعنى به سعادة مراد محسن باشا قد أجر بيته ، ولكنى تأكدت من مصادر سامية عالية أن الخبر غير صحيح » · ولما صددت وقامت الضجة فى وجهك استدركت وقلت انك سمعت من هذا المصدر السامى ، وما كان يجوز لك حتى أن تقول سمعت عنه ، لأن فى هذا اقحاما لاسم جلالة الملك لا يصح ولا يليق !! ·

ثم لم تلبث بعد هذا حينما طولبت بتقديم الأدلة على ما تدعيه فى مسألة الفراء أنك قلت انك أفضيت باسم المصدر الموثوق به الى معالى أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى ، وادعيت أنك وصلت الى حل الشفرة ، وأن حسنين باشا على علم بهذا فأشركته معك فى التستر على عمل غاية فى الخطورة ، ذلك لأن الشفرة عند الحكومات اصطلاح خاص بين المرسل والمرسل اليه وحدهما لا يعرفه غيرهما ، فاذا ما ذاع هذا الاصطلاح وشاع بين الناس وعرفه غير المختصين فلا يمكن بعد هذا أن يكون للدولة سر يظل بمأمن عن الذيوع والانتشار ، ولا يختلف أحد مطلقا فى أن الاباحة بمفتاح الشفرة جريمـــة من الجرائم الكبرى التى تتعلق بسلامة الدولة العليا ، فضلا عن أن الدولة التى لا تستطيع كتمان أسرارها تصبح فى نظر الدول كلها دولة لا يوثق بهـا ولا تؤتمن على سر من الأسرار ، وفى هذا ما فيه من الضرر والأخطار !

فكيف يضع مكرم باشا رئيس ديوان جلالة الملك فى هذا الموضع الشاذ الخطر ، وقد زاده خطرا ما أجاب به عندما سئل هل لا يزال حسنين

باشا مصرا على أن المصدر الذى أسر به اليه صادق فيما يقول حتى بعد أن عرف من الاجابة أن ما جاء بالبرقية لا يشتمل على ما قاله عنه ؟ اذ كان جوابه بنعم ! ٠

لقد قال حضرة المستجوب ان العريضة التى قدمها الى جلالة الملك وكررها فى كتابه الأسود انما تنطوى على قسمين ، ثم تنطوى على أدلته الحاسمة القاطعة وهى التى سيعرضها على المجلس وليس فى حاجة الى تدليل جديد عليها ٠ أما القسم الثانى فتنقصه الأدلة ، ولكن عنده مصادره ويطلب التحقيق فيه ، ولكنه لا يطلب التحقيق أمامكم لأنكم غير مؤتمنين عليه ، اذ أنه يستدعى الاباحة بأسماء أشخاص منهم من يمتون اليه بصلة النسب ، ومنهم من يشغلون وظائف حكومية ويخشى عليهم من عهدنا وعهدكم أن تتخذ معهم اجراءات تعسفية من جانب حكومتنا ، ولكنه طلب الى جلالة الملك بصفته رئيس الدولة ورئيس الهيئة التنفيذية أن يأمر باجراء التحقيق على يد هيئة تحقيق أخرى بعيدة عن الوزارة وعن البرلمان وفى غير بقاء هذه الحكومة فى كراسى الحكم ٠

حسبى أن أقول لكم هذا من غير تعليق عليه ٠

ويتولى النحاس باشا ـ وبالتفصيل وبما لا يكاد يخرج عما سبق لنا ذكره فى الفصول السابقة ـ الرد على كل الموضوعات الوارد ذكرها فى الاستجواب : القراء ، منزل سمنود ، وقف البدراوى ، سيارة كوتسيكا الخ ، الخ ٠

ويرد وزير الزراعة على بعض الموضوعات الواردة فى الاستجواب برد من الذاكرة كما قال ويجىء فى رده :

يريد مكرم باشا أن يقنع سامعيه وقارئيه بأن فكرة مشترى الأطيان لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه مقاليد الحكم ، وأن رفعته رأى أنه بازاء فرصة أخيرة لشغل منصب الوزارة ، فلابد اذن من أن ينتهزها فيثرى خلالها من أى طريق كان ٠

هذا ما قاله فى عريضته بأصرح الألفاظ ٠ فلقد قال ان النحاس باشا ـ وقد تزايدت عليه تكاليف الحياة ـ لابد له من مورد يسد منه هذه التكاليف ، ولابد له أن يثرى من أى طريق مشروعا كان أو غير مشروع ٠ وقال ان النحاس ، ذلك الرجل الفقير الذى نشأ فقيرا ـ على حد قوله ـ ان أعوزه المال يدفعه ثمنا للأطيان، فلن تعوزه الرتب والنياشين يدفعها للبائعين ثمنا لما يبيعون ـ ولو كان منهم فؤاد سراج الدين ذلك الذى يعلم مكرم

باشا من هو ويعرفه حق المعرفة ــ فان طمع البائعون فى زيادة الثمن فلم تكفهم الرتب ولو كانت الباشوية ، فلتقدم لهم المناصــب الكبيرة ثمنا للأطيان ولو كانت منصب الوزير الخطير .

لقد اشترت صاحبة العصمة حرم النحاس باشا صفقتى أطيــان ، احــداهما منى أنا وسأتناولها بالتفصــيل بعــد قليــل ، والأخــرى من عدس .

فأما عن هذه الصفقة الأخيرة فقد قال لكم مكرم باشا ان النحاس قد استغل نفوذه الحكومى فضغط على امبل عدس واشترى منه ٧٤ فدانا فى المرج بثمن بخس لا يتناسب مع قيمة الأطيان ، وأن فى ذلك بلا جدال استغلالا لنفوذه فى الحكم ، وان فيه دليلا على رغبة رفعته فى الوصول الى الثراء عن أى طريق ولو كان غير طريق الشرف .

ثم قال ان فؤاد سراج الدين قد باع للنحاس باشا قطعة من الأرض قبل دخول الوزارة ، ولكن أما كان يحسن بالنحاس أن يبتعد عن هــذه الشبهة فلا يدخل فؤاد الوزارة ؟ هذا ما قاله فى شرح اســتجوابه هنا فوازنوا بينه وبين ما جاء فى عريضته من عبارات .

والآن نتساءل : هل الحق ان فكرة شراء الأطيان هى فكرة جديدة لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه الحكم ، ثم من أين للنحاس باشا المال الذى يدفعه ثمنا لما يشتريه من أطيان .

والحق أن الفكرة قديمة عند رفعة الباشا أو عند صاحبة العصمة السيدة حرمه ، فلقد طرأت لهما منذ أوائل سنة ١٩٤١ وبذلت مساع عدة فى سبيل تحقيقها .

والذى وقع انه فى سنة ١٩٤١ ارتفع ــ كما تعلمون ــ ثمن الحلى والمجوهرات نظرا لظروف الحرب ، ففكر كثير من المصريين ــ وأنا منهم ــ فى بيع ما لديهم من هذه الأشياء الثمينة والافادة بثمنها فى شراء أطيان، وكانت حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس ممن فكرن هذا التفكير السليم، فباعت الكثير من مجوهراتها ، ويعلم ذلك مكرم باشا وتعلمه حرم سعادته علم اليقين فلما باعت هذه المجوهرات كلف رفعة النحاس باشا ــ وهو ليس ذا خبرة بشئون الأطيان ــ أقول كلف رفعته كثيرين من أصدقائه وأنصاره ورجاله أن يبحثوا له عن أطيان ليشتريها .

وحدث فى سنة ١٩٤١ أن عرض مسيو دلبران مدير بنك الأراضى المصرى بالاسكندرية ، على رفعة النحاس باشا أرضا ليشتريها ــ ولاحظوا أن رفعته لم يكن اذ ذاك فى الحكم ، ولا كان يؤمل أن يجىء فيه فى ذلك

الوقت ــ وكانت الأرض المعروضة فى مديرية البحيرة ، فكلف رفعة الباشا سعادة محمد الوكيل باشا بمعاينتها وابداء رأيه فيها ، فعاينها سعادته وأشار على الباشا بعدم شرائها لصعوبة ريها ، فأخذ النحاس باشا باشارته وصرف النظر عن الصفقة .

الى أن يقول وزير الزراعة :

فى سنة ١٩٤١ رسا مزاد أطيان لمصلحة الأملاك قدرها ٥٠٠ فدان تقريبا على حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ــ وكان ذلك قبل تولى النحاس باشا الحكم أيضا ــ فلما علم حضرته برغبة النحاس باشا تقدم اليه بعرض بيع الأطيان التى رسا مزادها عليه ، وكان ثمنها عشرين جنيها للفدان الواحد ، أى أن مجموع الثمن عشرة آلاف جنيه ، يدفع منه الثلث فورا وقدره ٣٥٠٠ جنيه ــ وأذكر هذا الرقم جيدا لأن له أهمية عظمى ــ فكلف رفعة النحاس باشا خليل بك الجزار بمعاينة الأطيان فعاد حضرته بعد معاينتها وأشار على الباشا بعدم شرائها لأنها أرض بور بعيدة عن العمران فى كفر سعد . فلما علمت بذلك خالفت خليل بك الرأى لأنى كنت أعرف هذه الأرض وأشرت على الباشا بشرائها لأن لها مستقبلا مضمونا طيبا . فوافقنى رفعته وعدل عن قراره بشأنها وقبل أن نشرع فى مفاوضة الأستاذ أحمد أبو الفتوح .

غير أن حضرته كان قد اتفق مع عبد العزيز البدراوى بك على أن يبيعه هذه الأطيان ، فلم يكن بد من فسخ هذا الاتفاق . ولقد اشترك فى هذه المفاوضات أشخاص عديدون كلهم أحياء يرزقون ، منهم حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، وخليل الجزار بك ، وعبد العزيز البدراوى بك ، والسيد البدراوى باشا وهو رجل مستقل لا صلة له بالوفد ، فاسألوهم جميعا أن يكذبوا كلمة مما أقول .

بل لعلكم تدهشون اذا علمتم أن مكرم باشا نفسه قد اشترك بشخصه فى هذه المفاوضة ، غير أنه يجىء اليوم ناسيا هذا يتساءل من أين للنحاس باشا هذا المال يشترى به ، ويقول ان فكرة اقتناء الأطيان انما طرأت بعد توليه الحكم . نعم لقد اشترك مكرم بنفسه فى هذه المفاوضات ، وانى لأعلن هذا وأتحداه صراحة أن ينكر هذه الواقعة ــ ان استطاع .

ووجه تدخله فى هذه المفاوضات أن عبد العزيز بك البدراوى وأحمد بك أبو الفتوح كانا محرجين ازاء رغبة رفعة مصطفى النحاس باشا ، فوسطا مكرم باشا لينوب عنهما فى ابلاغ رفعته هذا الأمر . فلما أبلغ رفعته ذلك نزل عن الصفقة فورا ، وترك الكلام فيها . هذا هو وجه تدخل مكرم باشا سنة ١٩٤١ أو فى أوائل تلك السنة . اذن فقد كان مكرم باشا يعلم أنه كان لدى رفعة النحاس باشا فى ذلك الوقت مبلغ لا يقل عن

٣٥٠٠ جنيه ثمنا لتلك الصفقة التى تكلمت عنها ويعلم هذا أيضا سيد بدراوى باشا ويستطيع مكرم باشا أو غيره أن يسأله ٠

كذلك حدثت محاولة ثالثة قبل تولى رفعة النحاس باشا الحكم فقد عاد مدير بنك الأراضى يعرض على رفعة الرئيس من جديد أرضا قريبة من التى اشتريتها لمكرم باشا فوكل الى رفعتـــه أن أباشر المفاوضـــة والاجراءات فأرســل بنك الأراضى لمحاميه بالمنصــورة (مكتب الأستاذ مقصود باشا) خطابا صريحا فى هذا المعنى وها هى ذى ترجمة ذلك الخطاب الذى أودعه مكتب المجلس :

« جلسة المزاد العلنى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ ، فى حالة ما اذا رسا المزاد على الأستاذ فؤاد بك سراج الدين ـ للقطع رقم ٢ و٣ المعروضة للبيع العام بثمن اجمالى قدره ٤٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٢ وهى ٦٠ فدانا و٢١ قيراطا و١٩ سهما و٥٨٣٥ جنيهـــا للقطعة رقم ٣ وهى ٥٩ فدانا و٤ قراريط و٦ أسهم ، بما فى ذلك المصروفات والرسوم ـ نرجو تمكينه من الحصول على الاعفاءات الثلاثة ٠

ويلاحظ أن الأستاذ سراج الدين سيدفع لكم ٤٠٠٠ جنيه قبل المزاد تخصم من ثمن الصفقة ٠

كما يلاحظ أن الأستاذ سراج الدين يشترى لحساب السيدة حرم رفعة النحاس باشا » ٠

فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ٠٠

كان ذلك يا حضرات الزملاء فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كان يدور بخلد أحد اذ ذاك أن رفعة النحاس باشا سيتولى الحكم فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ٠

هناك محاولة رابعة تتعلق بأطيان عدس التى اشتراها رفعة النحاس باشا سنة ١٩٤٢ ، فقد عرضت تلك الأرض على رفعته فى سنة ١٩٤١ بواسطة عثمان محرم باشا وصديق آخر هو عزيز بحرى على ما أذكر ولكن الصفقة لم تتم وسأتحدث عنها تفصيلا ، فى موضع آخر ٠

ويكفى أن أقول هنا انكم يا حضرات النواب المحترمين تتبينون من هذه المحاولات الأربع التى يشهد بصحتها قوم أحياء معروفون ـ لا أشخاص مجهولون ـ وخطابات رسمية لها أصــول فى ملفــات القضايا بالمحاكم المختلطة ، أن رفعة النحاس باشا كان فى سنة ١٩٤١ يستطيع أن يدفع ٤٠٠٠ جنيه وأن أربع صفقات عرضت عليه ولم يتسن له شراؤها ، وأن

فكرة مشترى الأطيان لم تعرض له بعد توليه الحكم رغبة فى الاستغلال والثراء ، وانما هى فكرة قديمة بذلت محاولات عديدة لتحقيقها ، وأن مكرم عبيد نفسه يعلم أمر نلك المحاولات ، وقد اشترك فى احداها فعرف أن رفعة الرئيس كان سيدفع ٣٥٠٠ جنيه عير نفقات التسجيل ٠

فاذا جاء مصطفى النحاس باشا فى يناير أو مارس سنة ١٩٤٢ واشترى من فؤاد سراج الدين ثمانين فدانا ودفع ١٤٧٠ جنيها مقدم الثمن على أن يقسط الباقى على مدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٣٪ أفيكون ذلك محلا لتساؤل مكرم باشا من أين لمصطفى النحاس بهذا المبلغ ، ولقوله ان رفعته لم يدفع الثمن كله لأنه دفع ثمنا معنويا أغلى من المال ، دفع الرتب والنياشين والمناصب ٠٠٠ ؟! أرأيتم التهم وخطورتها يا حضرات النواب المحترمين فمصطفى النحـــاس يتجر فى سبيل الثراء لا بالرتب والنيــاشين فحسب بل فى أهم مناصب الدولة الخطــيرة وهى مناصب الوزراء !

أية تهمة تعادل هذه التهمة ؟ ولكنْ مكرما لم يجرؤ ولن يجرؤ أن يواجه البائع والمشترى هنا فى مجلسكم الموقر، بل انه اتهم فيما كتب وسطر فى الظلام فى كتابه الأسود ٠ لقد قال لكم أما كان الأولى برفعة النحاس ان يبتعد عن الشبهة ، فانظروا يا حضرات النواب الى الفرق الكبير بين تعبيره هنا وتعبيره هناك : ألم يقل أن الطريق الى الباشوية سهل ميسور وأن جلالة الملك قد أنعم بالرتب والنياشين على كبار المتبرعين فى مشروع الحفاء ؟ فليكن مشروع أسبوع البر وطبعا سيتبرع فؤاد سراج الدين باشا بمبلغ كبير ، وسيكون ذلك سبيلا للانعام عليه برتبة الباشوية !

أليس معنى هذا أن رفعة النحاس باشا يتجر فى الرتب والنياشين باسم الله تعالى وباسم الفقراء والمساكين ؟ انظروا الى خطورة هذه التهم الفذة الخطيرة ، ومع ذلك فانكم تعلمون أنه قد أنعم على بالباشوية فى يوم ١٣ مايو ومشروع أسبوع البر لم يبدأ فيه الا فى ١٩ مايو ٠ فاذا كان الأمل المنشود قد تحقق فما كان الداعى لهذه الجهود الجبارة التى بذلتها حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة الرئيس وتلك النخبة المختارة من سيداتنا المصريات ، وبذلها الرجال من جميع الألوان والجنسيات حتى استطاعوا أن يجمعوا أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ جنيه أقول لماذا خرجت هؤلاء السيدات المصــونات من خدورهن الى الطرقات يجمعن المبـــالغ قلت أو كثرت ، ويعرضن ماء وجوههن لهذا أو ذاك ؟ ألا انها خرافة ، بل انهـــا السخائف والصغائر هى التى جعلت مكرم باشا يقول ان مشروع البر لم ينشأ ولم يفكر فيه الا بمناسبة صفقة الأطيان ٠ يقول هذا فى عريضة رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ٠ ويتساءل أية جرأة وأى

اجرام أشنع من هـذا ؟ فاذا جـاء حضرات أصحاب المعالى الوزراء وكذبوا تهمه من فوق منبركم هذا أخذ عليهم أنهم يصفونه بالكذب · أفكان يريد أن نقول ان مكرما صادق فيما ادعاه علينا ، لأن لفظ كاذب كلمة نابية لا يصح أن تقال ؟

وما هى تلك الصفقة الهائلة الكبيرة التى استغرقت عدة صفحات فى الكتاب والعريضة ؟ هى أقل من ثمانين فدانا من أملاك مصلحة الأملاك رسا مزادها على الدكتور الزينى الأستاذ بكلية الزراعة وباعها لى بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٤١ بالثمن والمصروفات التى دفعها · ولاحظوا يا حضرات النواب المحترمين أن هذه الارض لا تقع فى بلدى أو البلد المجاورة لها بل تفصلها عن بلدنا ثلاثة بلاد وحوالى ٢٥ كيلو مترا وليست من ملكى الموروث ، وهى الى الأطيان البور أقرب منها الى المعمور · وفى نفس الوقت الذى اشتريتها فيه سنحت لى فرصة شراء أطيان مجاورة لأطيانى ، فرأيت أن أبيع تلك الأرض ، ولكن مكرم باشا لا يريد أن يصدق أن العقد الابتدائى صحيح ، بل يصر على ان البيع كان فى مارس سنة ١٩٤٢ وهبوا أن ذلك هو الواقع فما قيمته ؟ لقد دفع لى رفعة النحاس باشا الثمن كاملا بل أصر على أن يدفع كل مليم أنفقته ، سواء أكان ذلك فى اصلاح الأرض أم فى التسجيل ·

وانى لأتساءل يا حضرات النواب المحترمين هل كنت الوحيد الذى أنعم عليه برتبة الباشوية ؟ لقد أنعم بهذه الرتبة على خمسة من الوزراء ، وأنعم على باقيهم بالنياشين الرفيعة ومنهم مكرم باشا · فما الذى باعه هو أو باعه هؤلاء جميعا لرفعة النحاس باشا ؟ أتراهم منحوا ما منحوا بالتبعية لشخصى الضعيف ؟ وكيف يقبل مكرم باشا هذا الوضع على نفسه ؟ انها لخرافة ، بل أكذوبة لا تستحق التكذيب ·

قلت لحضراتكم ان رفعة النحاس باشـــا لم يدفع من ثمن الثمانين فدانا الا ١٤٢٧ جنيها وسأثبت بالدليل القاطع ، ومكرم باشا يعلم ذلك ، أن رفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤١ قبل تأليف الوزارة كان يفاوض فى شراء أطيان وكان سيدفع ثمنا لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وأعنى بذلك تلك الصفقة التى قرأت لكم خطاب البنك عنها ، وصفقة أخرى هى التى بلغ مكرم باشا رفعة النحاس باشا أن ينزل عنها ، لأن أحمد أبو الفتوح ارتبط فيها مع عبد العزيز بدراوى ·

اذن لم يكن الشراء دخيلا على رفعة النحاس باشا بعد توليه الحكم ، ان كنتم تعتبرون أن ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف جنيه ثراء يستحق التساؤل أو يستحق اقتراحات بقوانين كما ستسمعون ·

ألا ترون حتى الرتب والنياشين ، تلك الانعامات الملكية السامية ، لم تسلم من لسان مكرم باشا وتشهيره وتجريحه ، مع أنها واجبة التقدير والاحترام والتقديس ؟

كتب مكرم باشا عن صفقة هذه الأطيان البالغة ٧٤ فدانا عدة صفحات فى عريضة استنتج منها :

أولا : أن النحاس باشا اشتراها بثمن بخس ، فيه ربح كبير للمشترى ، اذ كان ثمن الفدان ١٢٠ جنيها ٠

ثانيا : أن النحاس باشا كان قد قبل فى بادىء الأمر ١٤٠ جنيها سعرا للفدان ، ولكن لما عاد الوسيط من فلسطين يحمل قبول البائع ، طمع رفعته فى تخفيض جديد فوصل تحت تأثير الضغط واستغلال النفوذ الحكومى بالسعر ١٢٠ جنيها بدلا من ١٤٠ جنيها للفدان ، لأن آل عدس من أصحاب الملايين وهم لا يبيعون بهذا السعر الا خوفا من سطوة النحاس باشا ونقمته أو طمعا فى محاباته ونعمته ٠

ثالثا : أن هذه الأطيان بالذات عرض فيها لآل عدس ٢٥٠ جنيها ثمنا للفدان ، فرفضوا فى الوقت الذى باعوها الى النحاس باشا بثمن قدره ١٢٠ جنيها للفدان ٠

ويكفى أن تثبت صحة هذه الواقعة ليصدق كل ما جاء بالكتاب ، اذ كيف يتصور أن انسانا عاقلا يعرض عليه مبلغ ٢٥٠ جنيها ثمنا للفدان فيرفضه ، ثم يبيع بعد ذلك بمبلغ ١٢٠ جنيها فقط ، اللهم الا اذا كان فى مقابل ذلك منافع ومصالح يحققها على حساب الدولة !؟

اذا صح هذا كان هناك استغلال للنفوذ ، ولكن ما هو الدليل على ذلك ؟ هل استطاع مكرم باشا ذكر اسم الشخص أو التاريخ الذى عرض فيه هذا الثمن ؟ وقد سألته عن ذلك فلم يجب ، لأنه لا يوجد شخص أحمق يتصرف مثل هذا التصرف الا فى خيال مكرم باشا ، وهذا نوع جديد من طرق الاثبات لم نتعلمه فى كلية الحقوق ٠

وأخيرا يتساءل مكرم باشا عن السبب الذى حمل آل عدس ــ وهم على حد قوله من اخواننا الاسرائيليين الكبار المشهورين بالمهارة فى التجارة ــ على أن يبيعوا أطيانهم للنحاس باشا بهذا الثمن البخس ، ولكن هل كان هذا حقا ثمنا بخسا ، أم أنهم كانوا هم الرابحين ؟

قلت لحضراتكم ان فكرة شراء أطيان عدس لم تطرأ لرفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤٢ ولكنها كانت المحاولة الرابعة ، لأن رفعته كان قد كلف المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بمعاينة هذه الأطيان فقرر ــ بعد أن

عاينها ـ أن الفدان يساوى ٦٠ جنيها وذلك فى سنة ١٩٤١ فكان الأطيان التى قدر سعرها فى سنة ١٩٤١ ورفعة النحاس باشا خارج الحكم بمبلغ ٦٠ جنيها اشتراها رفعته فى سنة ١٩٤٢ وهو داخل الحكم بسعر ١٢٠ جنيها للفدان فهل هذا هو الاستغلال الذى يقول به مكرم باشا ؟!!

ويشهد بهذا التقدير وهذه الواقعة معالى عثمان محرم باشا اذ كان كما قلت لحضراتكم الوسيط سنة ١٩٤١ .

ان معظمكم يا حضرات النواب المحترمين من كبار الزراع ، ولكم مقياس خاص لمعرفة قيمة الثمن وهو القيمة الايجارية ، فاذا عرفتم بكم يؤجر الفدان منها حكمتم هل ال ١٢٠ جنيها ثمن بخس أم لا . عندما اشترى رفعة النحاس باشا الأطيان فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ وجدها مؤجرة، اذ كان صاحبها الأصلى اميل عدس قد أجرها من يونيه سنة ١٩٤٢ لمدة سنة وثلث سنة بايجار قدره ١٦ جنيها فى تلك المدة ، أى بسعر ١٢ جنيها فى السنة . ولكن هل الايجار حقيقة ١٢ جنيها ؟ لا بل الواقع أنه أقل من ذلك بكثير جدا . ذلك لأنه عند كتابة العقد اشترط المستأجر ألا يدفع الايجار الا على المساحة المنزرعة فعلا أو كما يقولون « الأرض اللحم » فلا يدخل فى ذلك المصارف ولا الأرض البور ، وكانت نتيجة تنفيذ هذا الشرط أن قيمة الايجار كله وقدرها ٨٩٧ جنيها فى السنة والثلث كانت تدفع فى الواقع عن ٥٦ فدانا من ال ٧٤ فدانا . وباجراء عملية حسابية بسيطة يكون ايجار الفدان الواحد عن كل المساحة فى السنة ٨ جنيهات . وسيتضح لكم بعملية حسابية أخرى ثابتة ثبوت البديهيات أن قيمة ايجار الفدان كانت فى الواقع ٤ جنيهات . وذلك لأن المستأجر اشترط على المؤجر الأربعة الشروط الآتية أنقلها بحرفها من عقد الايجار :

اولا : الحرث يكون لكل زرعة تزرع حرثة واحدة على مواشى التفتيش .

ثانيا : السباخ اللازم للأطيان يدفع ثمنه المستأجر بواقع ثمن الغبيط عشرة مليمات تسليم الاسطبل .

ثالثا : يشترط أن يقدم المالك لكل فدان عدد ٢٠٠ غبيط سباخ بلدى يدفع ثمنها المستأجر فورا ، كذا الرى على حساب التفتيش تصل المياه أول الأطيان استئجار المستأجر .

رابعا : تطهير المصارف على حساب المصلحة ، والمياه التى تلزم للرى مدة الجفاف تعطى دفعة واحدة من مياه الماكينة .

وهذا هو عقد الايجار أودعه المجلس ليطلع عليه من يشاء .

والطريف أنه بعد أن تمت عملية البيع أرسل محامي المستأجر الى المالك الأصلي ـ اميل عدس ـ انذارا يعلنه فيه بتمسكه بسريان مدة عقد الايجار رغم أنه باع الأطيان الى حرم النحاس باشا وهذا بدوره أرسله الينا واضطررنا طبعا الى تنفيذ الاشتراطات الواردة بعقد الايجار ٠

وأريد أن أوجه النظر الى أن هذه الأطيان رمليه وضعيفه ، ومكرم باشا له العذر ـ لأنه فلاح جديد ـ اذ اعتقد أنها لقربها من القاهرة نعتبر كأطيان شبرا يباع فيها الفدان بمبلغ ٣٠٠ جنيه وفى عريضته التى رفعها الى جلالة الملك أبدى دهشته من أن ارض المرج القريبة من القاهرة يباع فيها الفدان بمبلغ ١٢٠ جنيها بينما يباع الفدان فى اقاصى الصعيد بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقال انه ليس من المعقول أن يقبل البائع هذا الثمن من النحاس باشا الا تحت الضغط وسطوة الحكم وارهابه ٠

كنت أتمنى أن يكون مكرم باشا حاضرا معنا لأقول له ـ وقد أصبح مختصا فى الاطلاع على العقود واستخراج صورها ـ أنه فى استطاعته أن يطلع على عقد البيع المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المصدق عليه بمحكمة مصر المختلطة والمسجل تحت نمرة ١٢٢٣ قليوبية عن ٣٠٢ من الأفدنة و٦ قراريط و٤ اسهم بزمام البركة والبائعان هما شركة بيل وشركاه وشركة كوم أرشولاند والمشترون هم اخوان توتونجى (الياس وجوزيف وجورج وسامى) وأن ثمن البيع للفدان الواحد هو ٣٠ جنيها فى نفس البلدة والمنطقة التى فيها أرض اميل عدس وعلى بعد خطوات منها ٠ وهذا الثمن يشمل الآلات والمبانى وجميع الملحقات التى بها ، واميل عدس هذا لا يزال عنده أرض وهو مستعد أن يبيع الفدان الواحد بمبلغ ٤٠ جنيها فليتقدم مكرم باشا لشرائها وأنا كفيل ـ رغم ما قاله ـ بمساعدته فى شرائها ٠

أراد مكرم باشا فى عريضته أن يقدم دليلا حاسما على أن اميل عدس قد حابى رفعة النحاس باشا فى ثمن هذه الأطيان ٠ وما دليله على هذا ؟ قال ان صبحى الشوربجى اشترى من سعادة بهى الدين بركات باشا قبل أن يشترى النحاس باشـا ببضعة شهور ، بسعر ١٦٠ جنيها للفدان ٠ فكيف يبيع اميل عدس للنحاس باشا الفدان بسعر ١٢٠ جنيها ـ تأذى مكرم باشا حينما قلت فى اجابتى عن السؤال الخاص بالزهور انه قدم للمليك مستندات ووقائع مكذوبة وهو يعلم أنها مكذوبة ٠٠ انى أقولها للمرة الثانية والدليل رسمى لا شك فيه ـ هو يقول ان صبحى الشوربجى اشترى قبل النحاس باشا ببضعة شهور ـ وقد حددها فى الجلسة بسته شهور ـ فما قولكم اذا ما ثبت أن شراء صبحى الشوربجى لاحق لشراء حرم رفعة النحاس باشـا ، وأن الذى اشترى أولا ـ قبل فترة الرواج

الاستثنائى ــ انما كان حــرم رفعـــة النحـــاس باشـــا وليس صـــبحى الشوربجى » ٠

لست ألقى القول على عواهنه فان بيدى العقدين الرسميين ، عقد صبحى الشوربجى ، وعقد حرم النحاس باشا ، وأولهما تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، والبائع فيه سعادة محمد بهى الدين بركات باشا ، والثانى تاريخه ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ والبائع فيه اميل عدس ، فعلى أساس كلام مكرم باشا كان يجب أن يكون عقد الشوربجى قبل أكتوبر بستة أشهر ، أى فى مايو أو يونيه ، وانه يقول ان الأسعار بعد عقد الشوربجى بدأت تثب كل يوم وثبة ٠ فاين هى الوثبة وعقد حرم النحاس باشا سابق على فترة الرواج الاستثنائى التى يقول عنها ؟ وها هما العقدان الرسميان مصدق عليهما من المحكمة ؟!! ومع ذلك يقول مكرم باشا ان عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى !!

ولو فرضنا جدلا أن عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى فلا تستقيم دعواه ، ذلك لأن أطيان حرم النحاس باشا أرض قاحلة جرداء لا دار فيها ولا ماشية ، أما أرض الشوربجى فيتبعها ــ ضمن الثمن ــ ماكينتان أو ثلاث ارتوازية ، وماكينتان أو ثلاث بخارية ، وعشرات الدور للفلاحين ، ومخازن بالطوب الأحمر ، ومواش للعمل وأخرى للتربية عددها ٩٦ عجلا يقدر ثمنها بـ ٢٠٠٠ جنيه ومخازن ومصارف مغطاة ، الى آخر ما هو ثابت بالكشف الطويل العريض الثابت فى عقد الشوربجى ، كل هــذه المنقولات والمواشى والمخــازن دخلت ضمن ثمن الفــدان أى ضمن الـ ١٦٠ جنيها ٠ أما عقد حرم النحاس باشا فانه يشمل أرضا فقط ، لا شىء فيها من مخازن أو مساكن أو ماشية ، فاذا قدرتم حضراتكم قيمة هذه المنقولات والملحقات ، وخصمتموها من الـ ١٦٠ جنيها ــ وأنتم تعرفون كم هى قيمة هذه المبانى والماكينات وكم هو ثمن المواشى فى هذه الأيام ــ لوجدتم أن الثمن يهبط الى ١٢٠ جنيها ، بل الى أقل ٠

وهكذا ترون حضراتكم أننا حتى لو سلمنا جدلا ، وأغمضنا عيوننا ، وطلقنا عقولنا ، وقلنا ان عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى ــ حتى مع هــذا الغرض الذى حرر عنــه مكرم باشا عشرات الصفحات للاستنتاج ــ لما استقامت هذه الدعوى ٠ ومن الطريف أن مكرم باشا ذكر فى عريضـــته تاريخ عقــد حرم النحاس باشا ، ولم يذكر تاريخ عقــد الشوربجى ، فى حين أنه يقول ان تاريخ عقد الشوربجى سابق لعقد حرم النحاس باشا ببضعة أشهر ــ وهو الدقيق فى ذكر التواريخ على ما نعلم عنه ٠٠٠ !! اذا لم يكن مكرم باشا سيىء النية ، فلم لم يذكر لنا تاريخ عقد الشوربجى ، فاكتفى فقط بقوله انه سابق ببضعة أشهر ؟؟ ٠

والى حضراتكم بيان عما كان بعزبة بهى الدين بركات باشا المبيعة للشوربجى بك وذلك بخلاف ما ورد بعقد البيع نفسه .

عـدد	
٢	أتومبيل ديرنج كل واحد قوة ٤٠ حصانا .
١	ماكينة دراس أوفر (قلادة أنطون) ٢ قدم .
١٦	مواشى للشغل (ثيران) .
٥٠	غنـم .
٩٦	عجول تربية (بيعت فيما بعد بألفين واربعمائة جنيه) .

وقدرت كل هذه الملحقات بعشرين ألفا من الجنيهات ، يخص صبحى الشوربجى منها عشرة آلاف جنيه ، فاذا قسمنا هذا المبلغ على ٢٥٠ فدانا كانت النتيجة اربعين جنيها للفدان ، فاذا استبعدناها من الثمن الأصلى وهو ١٦٠ جنيهـا كان الباقى ١٢٠ جنيهـا ، وهو ما يعتبر ثمنا للفدان الواحد المجرد ، هذا اذا فرضنا أن الأرض التى اشتراها الشوربجى معادله فى درجة الخصب للأرض التى اشتراها رفعة النحاس باشا ، وهذا هو غير الواقع ، اذ أن أرض الشوربجى كانت مزروعة من زمن بعيد ، وجرت فيها يد الاصلاح حتى أصبحت سهلة الاستغلال .

يتسـاءل مكرم باشـا لمـاذا يبيع آل عدس ـ وهـم من أثرياء الاسرائيليين ـ هذه الأرض ؟ ويقول : أهم فى حاجة الى المال مع أنهم من أصحاب الملايين ؟ هل يستنتج من هذا انهم باعوها تحت ضغط رفعـة النحاس باشـا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى ، وما باعوها الا وهم مغلوبون على أمرهم . فكيف يقول مكرم باشا هذا مع أن آل عدس لم يتركوا وسيلة للاعلان عن بيع هذه الأرض الا سلكوها ، فان قلت لحضراتكم ان هناك سماسرة كانوا يعرضونها ، تقولون ما هو الدليل ؟ وان قلت ان دائرة سمو الأمير عمر طوسـون عاينتها سـنة ١٩٤٢ بقصـد الشراء ، طالبتمونى بتقديم الدليل أيضا ، لذلك لن أذكر شيئا من هذا ، ولن أتمسك به ، بل سأقدم الدليل وهو ، اعلان من دائرة آل عدس ، منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، يعرضون فيه بيع هذه الأرض ، حتى تتبينوا أنهم الراغبون فى البيع ولم يرغمهم عليه أحد ، ولم يستعمل رفعة النحاس باشا نفوذه فى اقناعهم ، وهذا هو نص الاعلان المذكور :

للبيع : مساحات أطيان زراعية جيدة جدا و ٣٠ فدانا موالح وقشطة بالألج ، المخابرة رأسا لاشكنازى ، المرج ٦٢٣٥٥ » .

واشكنازى المذكور اسمه فى هذا الاعلان هو الوكيل الرسمى لآل عدس وهو الذى يدير هذه الأطيان ويوقع على عقد ايجارها .

يدعي مكرم باشا أيضا ـ وله في كل خطوة أكذوبة لأن دعواه لا تستقيم الا بهذه الأكاذيب ـ ان رفعة النحاس باشا أرسل رسوله الى فلسطين ليقنع آل عدس بسعر ١٤٠ جنيها للفدان ، فلما قبل آل عدس هذا السعر لاعتبارات لا تخفي ـ أقنعهم بها الوسيط ـ وعاد هذا مسرورا يحمل القبول بالسعر المعروض ، طمع رفعة النحاس باشا فى تخفيض آخر واستعمل ضغطا جديدا وصل به الى السعر الجديد ، وهو ١٢٠ جنيهـــا ٠

وهذا استغلال لنفوذه لأنه لو لم يكن فى الحكم لما استطاع الحصول على هذا السعر ٠

فهل هذا الادعاء صحيح ؟! كلا ـ لأنى أنا الذى كنت أباشر هذه الصفقة وأفاوض السمسار فيها ٠ والدليل على كذب هذه الواقعة تلغرافات رسمية : ذلك أن السمسار لما ذهب الى فلسطين ، أراد أن يأخذ منى قبولا، فأرسل لى فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٢ التلغراف الآتى نصه : « قابلت اميل بك عدس ويرحب بسعر مائة وأربعين جنيها للفدان الباشـوات حسب تقديركم ونزولا على ارادتكم وتحقيقا لرغبته وسيحرر عقد البيع بحضوره مبروك » والامضاء (سماحة) ٠٠ ويظهر أن نبأ هذا التلغراف وصل لمكرم عبيد باشا ، وهو يقول انه يرحب بسعر ١٤٠ جنيها ، ففهم من ذلك أننا عرضنا عليه سعر الـ ١٤٠ جنيها وهو قبله ، فكيف يرجع ويقبل سعر ١٢٠ جنيها الا اذا كان قد وقع ضغط على الرجل ٠ لكن الذى أبلغه نبأ التلغراف لم يبلغه نبأ هـذا الرد أو لعله أبلغه اياه وتجاهله ٠ واليكم نصه : « الأستاذ سماحة ٠٠ بنسيون كريتا بالقدس ٠٠

هذا السعر معروض قبل سعركم ولم نقبله ٠٠

١٩٤٢/٩/١٥ « فؤاد سراج الدين »

ومن محاسن المصادفات أن يكون هذا التلغراف مرسلا من مكتب البرلمـــان ٠

ليس هناك اذن اتفاق على السعر ، فبينما كان يطلب البائع ١٤٠ جنيها ثمنا للفدان ، كنا نعرض ١٢٠ جنيها وقد اقتنع اميل عدس بناء على الأسباب التى أوردتها ، فمكرم باشا قد كذب عندما ادعى أن رفعة النحاس باشا عرض ١٤٠ جنيها وطمع فى تخفيض جديد ، فضغط على آل عدس حتى قبلوا ١٢٠ جنيها ، حتى لو صح هذا يا حضرات النواب أليس مصطفى النحاس بشرا ، له أن يسعى حتى يشترى بأقل سعر ؟

ثم لكى تدعى أن النحاس باشا ضغط على آل عدس ، فلابد أن يكون هذا الضغط بأحد طريقين : اما الترغيب واما التهديد ، فهل يستطيع مكرم باشا أن يذكر لنا واقعة واحدة تدل على الترغيب أو التهديد ؟ ليذكر لنا خدمة واحدة أداها رفعة النحاس باشا لآل عدس قبل هذا العقد أو بعده ؟ انه لن يستطيع ·

اذن فما هو الترغيب أو التهديد يا حضرات النواب ؟ انما هي مجرد تهم تكال جزافا ، ومن غير حساب ·

وأخيرا يتساءل مكرم باشا فى عريضته تحت عنوان « من أين لك هذا » فيقول « لو أن لدينا يا مولاى قانونا يجيز سؤال الوزير أو الموظف من أين لك هذا ؟ ــ كما هو الحال فى بعض البلاد الأجنبية ، لهان الأمر أكثر من هونه وافتضح أكثر من افتضاحه ··· ويظهر أن النحاس باشا قد تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم ··· فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد ··· فقال :

ان حرمى قد اشترت ما اشترت من الأطيان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها ، ثم استدرك فقال انه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات ، ولا عيب فى ذلك ولا مأخذ أليس كذلك ؟ قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فأجابوه مؤمنين مصادقين وقد يكونون غير مصدقين ! » ·

هذا ما قاله مكرم عبيـــد باشا ، ثم يقول بعد ذلك هـــل شتمت أو استعملت ألفاظا نابية ؟ كلا !! ان هذا مدح وثناء !!

ان الوفديين وعلى رأسهم مصطفى النحاس باشا هم أول من يرحب بالقانون الذى يقترحه مكرم باشا وهو قانون « من أين لك هذا » بشرط أن يكون له أثر رجعى على الماضى ·

فليذهب اذن مكرم باشا الى حلفائه الجدد ليسألهم عن رأيهم فى هذا القانون ، فان وافقوه عليه ، فليتقدم باقتراح بقانون وهو نائب له حق اقتراح القوانين ، وسيكون الوفديون ورئيسهم أول من يرحب بهذا القـــانون ···

ليت هذا القانون كان موجودا حتى كنا نسأل أحد الوزراء السابقين: من أين لك هذه الدار الفخمة فى مصر ، ومثيلتها فى الاسكندرية ؟ ومن أين لك بمئات الأفدنة التى تشتريها وتدفع ثمنها نقدا وعدا ؟ ان قال

من ايراد مكتبى ومن عملى ، أجبناه انك تحيا حياة البذخ والترف ، وتنفق على معيشتك أكثر مما تكسب • ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله الحساب ، ولنسأل شقيق ذلك الوزير ، وهو حضرة النائب المحترم جورج مكرم عبيد : من أين لك هذه « الفيلا » الجديدة التى بنيتها فى القاهرة وأنت لا تملك الا ٦٤ فدانا فى أقاصى الصعيد موزعة على أربع قطع أو خمس ! وهى أرض ضعيفة بدليل أن مجموع ما يدفع عنها من الأموال هو ٣٧ جنيها و٢٤ مليما أى بحساب ٤٠ قرشا عن الفدان ، وأنا أعلم من أخيك أن أرضه المماثلة لأرضك لا تدر عليه أكثر من أربعة جنيهات للفدان •

ليت هذا القانون كان موجودا لنسأل حضرة النائب المحترم هذا الحساب ، فان قال اننى بنيت الفيلا من مال زوجتى ، كذبناه ، وقلنا له : ان زوجتك صرف لهـا مجلس الوزراء فى أغسطس سـنة ١٩٣٧ اعانة لزواجها قدرها ٣٧٥ جنيها • فان كانت فى حاجة الى الاعانة ، فهى فقيرة لا تستطيع أن تبنى فيلا تتكلف الآلاف من الجنيهات ، وان كانت غنية فهى فى غير حاجة الى الاعانة • فكيف يجاملها الوزير ؟ كلا الأمرين مر ، فان كانت وزارة المالية ـ وأنت تعلم من كان وزيرها وقتئذ ـ قد جاملت زوجتك ، فهذا بلا شـك هو عين الاستغلال الحكومى ، وان كانت لم تجاملها وصرفت لها هذه النقود عن استحقاق ، فمن أين لها اذن المال الذى تشيد به هذه الفيلا ! » •

يمنعنى الحياء يا حضرات النواب المحترمين أن أذكر لكم شيئا عن حالة هذه السيدة المصونة ، مما هو مبين فى مذكرة اللجنة المالية سنة ١٩٣٧ التى اقترحت فيها هذه الاعانة ، أو أن أذكر شيئا عما تركه لها والدها أو ما تملكه حتى لا يقال عنا اننا نجرح الأسر ونقع فى المحظور الذى وقعوا فيه ، ولكن ثقوا أن حالتها كانت تستدعى منحها هذه الاعانة بحق • فاذن لا أنت ولا زوجتك من الأثرياء ، فمن أين لك المال الذى بنيت به هذه الفيلا ؟ نعم ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله هذا السؤال ••

نعود فنقول لمكرم باشا ان رفعة مصطفى النحاس باشا لم يشتر مئات الأفدنة كما اشتريت ، ولم يشيد له قصرا فى مصر ولا فى رمل الاسكندرية كما شيدت ، وانما هو لا يشترى الا اذا باع ، ولا يستأجر الا اذا أجر •

انك تعلم علم اليقين أن ثمن الـ ٧٨ فدانا الأولى دفع من ثمن بيع مجوهرات ، ولقد أثبتنا لك ذلك بأدلة لا تقبل الشـك ، أما الصـفقة الأخيرة ، فانك تعترف بنفسـك بأن مصطفى النحاس باشا قد باع بيته فى سمنود بعشرة آلاف جنيه قبل أن يشتريها ، فعـلام اذن الاستنكار والاندهاش والتساؤل من أين لمصطفى النحاس هذا المال ؟ انك تعلم أن

مصطفى النحاس لا يستغل نفوذه للاثراء ، لأن له من الأنصار من لو علموا أنه يقبل ، لقدموا له المهج والأرواح قبل المال والأطيـــان ، ان لمصطفى النحاس باشا نفوذا شعبيا أقوى وأعظم من نفوذه الحكومى ، فلو كان ممن يستغلون النفوذ ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يستغل نفوذه الشعبى ، قبل أن يستغل نفوذه الحكومى •

لقد فكر نواب البلاد فى سنة ١٩٣٦ أن يقدموا لمصطفى النحاس باشا تذكارا ، دارا يقيم فيها ، فرفض ورفض بإباء ، بل بكى ، وكلكم تعرفون ذلك • فليس مصطفى النحاس اذن هو الشخص الذى يستغل نفوذه الحكومى للثراء عن غير طريق الشرف ؟

اننى أذكر لحضراتكم ، وأنا خجول ، أن مصطفى النحاس باشـــا عندما نزل ضيفا على بمنزلى أبى الا أن يتحمل جميع مصروفات البيت من مأكل ومشرب فكان يتولى الانفاق على وعلى أولادى وأسرتى ، وحضرات زملائى الوزراء يعلمون هذه الواقعة ، فلقد أبت عليه عفته ، وأبت عليه نفسه الكريمة أن يحملنى مليما واحدا • لقد كنت بين نارين ، وحضراتكم فلاحون تقدرون مثل هذه المواقف وحرجهـــا ، فاما أن أرفض فيهددنى بالعودة الى منزله بمصر الجديدة ، حيث كانت تتساقط القنابل ليل نهار ، وتتطاير شظاياها الى نوافذ داره ، واما أن أقبل هذا الوضع وما كان أقساه على نفسى •

دعونا يا حضرات النواب المحترمين نتكلم عن الاستغلال الحقيقى ، وكيف يكون • اذا كان مكرم باشا يريد أن يعرف صورا لهذا الاستغلال ، فانى أرسم له بعض هذه الصور ، وليته كان هنا الآن ليسمع ما أقول : لو أن مصطفى النحاس باشا كان وزيرا للمالية وفرض أحد أشقائه فرضا على بنك من البنوك الوثيقة الاتصال بوزارة المالية ، ليتقاضى مرتبا كبيرا يبلغ ٣٠ جنيها شهريا ، فى عمل لا يدرى عنه شيئا ، فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا التصرف ؟ ! لقد ألحق هو أخاه جورج مكرم غبيد بشركة الدخان التابعة لبنك مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بأجر شـــهرى قدره ثلاثون جنيها • وإنى أتساءل ما خبرته فى الدخان حتى يعين بهذا الأجر الكبير ؟ اذا كنتم تريدون الدليل على أن مكرم باشا فرض أخاه فرضا على هذه الشركة ، فهاكم أدلة ثلاثة على ذلك :

الأول : أنه كان موظفا عاديا حديث التعيين بالشركة ، فلا يجوز تعيينه بمثل هذا المرتب الكبير ، لأن وكيل الشركة نفسه لم يكن يتقاضى مثل هذا المبلغ • ولست أقول الا أن هذا المرتب هو الدليل الباطنى على حد تعبير مكرم باشا •

الثانى : أن وضعه فى الشركة كان يشعر بأنه لا عمل له ، فشركة

الدخان لها مدير ووكيل ومدير للمستخدمين ، فماذا بقى ليعمله بعد ذلك ؟ انها وظيفة بغير عمل ....

والدليل الثالث : هو مبادرة الشركة الى فصله بعد استقالة الوزارة الوفدية بأسابيع ، ومعنى هذا يا حضرات النواب المحترمين أنه عين لغرض خاص ، فلما زال السبب ...

وبديهى انه لم يكن يؤدى أى عمل بشركة الدخان ، لأنه كان فى الوقت نفسه موظفا بشركة شل ، ولهذه الشركة مواعيد محددة صباحا وبعد الظهر ، فلا يستطيع جورج مكرم أن يؤدى عمله فى الشركتين فى وقت واحد . وقد كان يتقاضى من شركة شل مرتبا قدره ٤٥ جنيهـا شهريا ، وتعلمون حضراتكم صـلة هـذه الشركة بوزارة المالية ، فلعلكم تتساءلون : متى عين فى هذه الشركة ؟ قد يقول مكرم باشا ان أخاه عين فيها قبل تولى الوزارة الدفوية الحكم ، ولكننى أقول : لا ، فانه عين فى ١٠ أو ١٢ أبريل من عام ١٩٣٦ ، وكانت الانتخابات يومئذ تجرى فى البلاد ، وقد نجح الى ذلك الحين ٨٠ نائبا وفديا بالتزكية ـ وها هو كشف بأسمائهم ـ وكان مفهوما أن الوزارة الوفدية فى طريقها الى الحكم ، كما كان مفهوما أيضا أن كرسى وزارة المالية ينتظر الوزير الوفدى العتيد !!

كذلك لو أن مصطفى النحاس باشا يا حضرات النواب المحترمين اشترى أطيانا تبعد عن محطة السكة الحديدية بكيلو متر ونصف الكيلو وقام بانشاء محطة جديدة أخرى لهذه الأطيان ، ألا يكون هذا هو عين الاستغلال للنفوذ ؟ ! ماذا كان يقول مكرم النزيه لو أن مصطفى النحاس عمل هذا العمل ؟ ! لقد أنشأ مكرم باشا محطة جديدة فى سنة ١٩٤٢ فى كفر الحطبة ، عند الكيلو ٣٥٠ مترا و ٧١ كيلو حيث توجد أطيان له ، ولا تبعد هذه المحطة عن المحطة القديمة التى تقع عند كفر الدبوس ، عند الكيلو ١٦ مترا و٧٣ كيلو ، بأكثر من كيلو واحد و ٦٥٠ مترا ، أفليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

ولا يفوتنى أن أذكر أن هذه المحطة أنشئت سنة ١٩٤٢ ، قبل أن يتولى معالى عبد الفتاح الطويل باشا شئون وزارة المواصلات .

أليست هذه الصورة ملموسة لاستغلال النفوذ ؟ ! ان القطار لا يكاد يقف حتى يمشى بهدوء ، ثم لا يكاد يسير سيره العادى حتى يقف فى المحطة الجديدة ، التى لها ناظر وعامل محطة وخفير ، وكل ذلك يتطلب نفقات تدفعها الخزانة . أليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

لقد اتهم مكرم باشا عثمان محرم باشـا بعدم النزاهة لأنه شق مصرفا فى المنيا تستفيد منه آلاف الأفدنة ، وينتفع منه آلاف الزراع .

أتهم عثمان محرم باشا بانشاء هذا المصرف ، لمجرد أن من بين المنتفعين به صديقا له هو زكى عبد الرازق باشا ، فكتب عن ذلك صفحات فى الكتاب الأسود • فاسمعوا اذن واحكموا :

لو أن لمصطفى النحاس وهو فى الوزارة شقيقا رشح نفسه فى الانتخاب ، وأراد أحد موظفى الحكومة منافسته ، فوعده مصطفى النحاس بمد مدة خدمته قبيل بلوغه سن المعاش ، وخدعه بذلك ، بل نصب عليه فصدق الرجل ونزل عن ترشيح نفسه فى اليوم الأخير ، ففاز الشقيق — أقول لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك فماذا كان يقول مكرم النزيه ؟!

هذا ما حدث فعلا فى دائرة أولاد عمرو التى نجح فيها جورج مكرم شقيق مكرم باشا ، وقد سمعتم ذلك من معالى نجيب الهلالى باشا •

هل كان يستطيع مكرم باشا أن يقنع ذلك المفتش الذى كان ضحية هذا التصرف الذى عرفتموه ، لو لم يكن مكرم باشا اذ ذاك وزيرا للمالية ؟!

اذن لقد استغل مكرم نفوذه ومركزه فى الحصول على المنفعة الشخصية ، بل فى النصب والتحايل •

اسمعوا ما هو أدهى من ذلك وأنكى : لو أن مصطفى النحاس أقام عرسا لأحد أشقائه وهو فى كرسى الوزارة ، واستقبل مئات الهدايا التى قدرت بعدة آلاف من الجنيهات ، وشغلت عدة غرف وعشرات الفترينات •

لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك وكان وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا ، وكان معظمها من رجال الأعمال وأصحاب البنوك والشركات ممن تربطهم بوزارته أوثق الصلات ••• فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا ؟ !!

ولو أن بعض مقدمى هذه الهدايا من رجال الأعمال كانت بينهم وبين وزارة المالية قضايا واشكالات تتعلق بآلاف الجنيهات ، ومصطفى النحاس وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا الفخمة ، التى لم يجر العرف بتقديم مثلها ، وكان هذا بعد صلح تم فى احدى القضايا — ذات آلاف الجنيهات — بأيام معدودات — أقول لو أن هذا حدث من مصطفى النحاس ، ،فماذا كان يقول فيه مكرم النزيه ؟؟

قال مكرم باشا : أما كان يجب يا مصطفى النحاس ، وقد باع لك فؤاد سراج الدين عزبة قبل دخول الوزارة ، أن تبتعد عن الشبهات فلا تدخله الوزارة ؟

وأنت يا مكرم باشا ما قولك فى هذه الواقعة الخاصة : التى سأذكر نبأها الآن ، وسأتلو عليكم مذكرة المحامى الذى كان فى القضية ، وسأذكر

اسمه ، وهو رجل يعرفون فيه الصدق ، ولا يستطيع مكرم باشا أن يقول الا أنه صادق • وعندما تعرفون اسمه ستحكمون بصدقه • ولن أذكر وقائع مجردة ، بل سأذكر الواقعة والدليل عليها •

اسمعوا يا حضرات النواب هـذه المذكرة وهى مذيلة بتوقيع صاحبها •••

« أقام مكرم عبيد باشا ــ وهو وزير المالية ــ بعض حفلات عرس لأقاربه أو أصهاره ولا ضير عليه ولا على غيره من الوزراء أن يفعل ذلك • ومما تجرى به العادة أن يهدى الأقارب والأصهار والأصدقاء ما يشاءون من الهدايا للعروسين • وليس فى ذلك أى مأخذ على الاطلاق ، وانما المأخذ فى أن يقيم الوزير الأفراح ويقبل الهدايا ممن تتصـل أعمالهم بشئون وزارته • وهذا ما لم يرعه مكرم باشا فى أفراحه • فقد حدث أن أقام ــ وهو وزير للمالية حفلة عرس فخمة لأخيه جورج مكرم عبيد أفندى فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة وقد خصص لعرض الهدايا ــ كما ورد بجريدة (المصور) الصادرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٧ ــ صالونا كبيرا حيث شغلت أكثر من عشر موائد كبيرة قسمت الى أقسام وريونات •

وليس يهمنا من أمر هذه الهدايا ولا من أمر مهديها الا أن من بينها بعض هدايا من أصحاب أعمال لهم بعض مسائل منظورة بوزارة المالية التى يقوم على شئونها صـاحب هـذا العرس العظيم • وهأنذا أروى مسألتين من هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر •

١ ــ اتهم شخصان من الهنود أحدهما يدعى لاندجو بال نهرا والآخر ستياران بأنهما هربا مجوهرات ثمينـة اختلف فى تقـدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه مملوكة لتاجر هندى كبير اسمه مستر جانيشى لال وذلك دون أن يقوما بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها وضبطت لذلك واقعة قيدت تحت رقم ١٢٤٣٣ وفى اليوم التالى لضبط هذه الواقعة أصدرت اللجنة الجمركية ببورسعيد قرارا يقضى بمصادرة هذه المجوهرات مع الزام المتهمين سالفى الذكر متضامنين بغرامة قدرها ١٩٧٦ جنيها و ٦١٦ مليما • وقد عرض على ذلك التاجر قضيته كمحام يبيح له قانون الجمارك صراحة قبول مثلها فدرستها وحررت فيها مذكرة بدفاعى عنه فى موضوعها ثم تحدثت بشأن الصلح فيها وهو أمر يبيحه ذلك القانون مع الموظفين المختصين دون أن أفاتح مكرم عبيد باشا فى أى أمر يتعلق بهذه القضية مع صلتى الوثيقة به • غير أن هؤلاء الموظفين استمسكوا بقرار اللجنة الجمركية • فانتهت مهمتى عند هذا الحد وترك الأمر للقضاء يفصل فيه بما يراه ، اذ أن قانون الجمارك يبيح حق المعارضة فى قرارات اللجان الجمركية أمام المحاكم العادية المختصة •

وكم كان عجبى شديدا ودهشى عظيما أن رأيت ضمن هدايا حفلة العرس سالفة الذكر والتى أقامها مكرم باشا وزير الماليه لأخيه ـ هدايا ثمينة مختلفة مصحوبة باسم ذلك التاجر الهندى الكبير . فالفتت نظرى هذه الهدية العظيمة واستقصيت خبرها فعلمت أن ما استعصى على حله ـ لا لشيء الا لأنى لم أرد كما هى خطتى أن أستغل مركزى النيابى فى عملى القضائى ـ قد حله محام آخر غيرى . وان هذا النزاع قد انتهى صلحا بين هذا المحامى ومدير مصلحة الجمارك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ مؤداه رد المجوهرات المصادرة الى صاحبها وقد حصل الخلاف على تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه وتغريم المتهمين مبلغ ٣٥٨٤ جنيها دفع منه وقت تحرير محضر الصلح ١٤٠٠ جنيه وتأجل دفع الباقى وقدره ٢١٨٤ جنيها الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ .

والمهم أن وزارة المالية صدقت على هذا الصلح .

ولما كنت بطبيعة الحال لا أذكر تفاصيل هذه الهدية الآن فقد استعنت بمن لهم صلة وثيقة بهذا التاجر فى أن يتحرى تفاصيلها وقد وافانى بتقرير بين فيه انها مكونة من :

(أ) دواة كبيرة من جلد النمر الهندى مرصعة بالأحجار الكريمة مع أدوات المكتب من جلد النمر الموشى بالذهب الخالص .

(ب) زهريتين من جلد النمر الهندى صنع ولاية أجرا بالهند مزينتين بالذهب الخالص مع رسوم مختلفة .

(ج) سوار من ماس وأحجار كريمة أخرى صنع فابريقة لال فى أجرا .

ولم يقف وفاء مكرم باشا لأخيه عند هذا الحد من فتح بابه على مصراعيه بقبول كل هدية دون أى تحرز أو تحفظ ، وانما سارع بعد حفلة العرس بقليل ـ على لسان العروس ـ يشكو سوء حالتها ومن ثم تقررت لها اعانة زواج قدرها ٣٧٥ جنيها على ما هو ثابت فى مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

٢ ـ أما المسألة الثانية فلا أستند فيها على الرؤيا والمشاهدة كما حدث فى المسألة الأولى وانما أستند فيها الى ما كتبته مجلة صديقة لمكرم باشا الآن ـ وهى مجلة روز اليوسف ـ فى عددها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٧ حيث قالت بعد أن وصفت حفلة العرس سالفة الذكر ما يأتى :
« وتقدم المدعوون بهداياهم الفخمة من مجوهرات وغيرها بلغت ٣٠ ألف

جنيه من الأصفر الرنان ... وكانت آخر هدية قدمت هي « سولتير » من المسيو سورناجا الوجيه الكبير » .

ومن المعلوم أن المسيو سورناجا هو من كبار رجال الأعمال المعروفين وصاحب مصنع كبير للخزف والفخار .

هاتان واقعتان أذكرهما على سبيل التمثيل لا الحصر كما قلت ، وبديهي أنني لا أرمي بهما مكرم باشا بالرشوة وانما أرميه باستغلال مركزه في أفراحه وعدم تحرزه في قبول أية هدية يهدى بها ولو كانت ممن لا تربطه بهم قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو ممن تربطه بشئون وزارته أوثق الصلات .

وقد كان من جراء تهاونه في هذا السبيل واستغلاله منصبه ان عير في احدى المناسبات بهدية أهداها له في ذلك العرس عبود باشا .

أما المناسبة التي أثير فيها ذلك التعبير فكانت خاصة بالاعانة التي طلبت لشركة البواخر التي كان يملكها ويديرها عبود باشا .

وقد قدرت بعض الصحف التي أثارت هـذا التعيير تلك الهدية بألفي جنيه وقدرها البعض الآخر ببضعة آلاف .

ومما قالته جريدة البلاغ في هذا الصدد في عددها الصادر في ٢٦ يونية سنة ١٩٣٩ : وقد قبل مكرم باشا هذه الهدايا لأخيه وهو يعلم أنها ليست مقدمة لهذا الأخ في الواقع بل مقدمة لمكرم باشا نفسه وسيلة لكسب رضاه وميله .

وقد اضطر العريس بعد ذلك أن ينازع في قيمة هذه الهدية وأن يردها الى مهديها .

وليقارن بعد ذلك من يشاء ممن يلهم أبو مسيلمة هذا الزمان ومن يؤيده بين هذه الهدايا الثمينة الغالية وبين قفص من السمك الطازج أو السمان الفاخر يهدى من صديق الى صديق .

١٨ مايو سنة ١٩٤٣ . « محمود غنام »

سمعتم حضرات النواب هذه المذكرة ، وليت مكرم عبيد باشا كان موجودا بيننا الآن لأسأله في أي قسم من أقسام الفضائح التي ذكرها توضع هذه الواقعة . أفي قسم الفضيحة الوضاحة ، أم في قسم الفضيحة الفضاحة ! ؟

لاحظتم أن معـالي الأستاذ غنـــام أورد في مذكرته وصف مجلة روزاليوسف لحفلة العرس وقيمة الهدايا التي قدمت . وما دام مكرم

باشا قد استشهد بما ورد فى مجلة آخر ساعة وقدمه دليلا فى عريضه مرفوعة الى مقام جـلالة الملك عن مسئلة الأرض التى اشتراها صـبحى الشوربجى تحت عنوان « وشهد شاهد من أهله ، ومع أن آخر ساعة مجلة لها قيمتها ، الا أن ما ورد بها فى هذا الشأن ليس الا رواية ذكرها أحد محررى المجلة — أقول مادام مكرم باشـا قد فعل ذلك فى عريضة مرفوعة الى جلالة الملك ، فليكن ما أوردته مجلة روز اليوسف عن قيمـة الهدايا التى قدمت فى عرس أخيه دليلا آخر من نوع دليله ٠

رأيت يا مكرم باشا أن فى مسألة بيع منزل سمنود ، والتنظر على الوقف ، استغلالا للنفوذ ومساسا بنزاهة الحكم ونزاهة النحاس باشا ، وقد تم بيع المنزل والتنظر على الوقف فى ١٢ و ١٦ ابريل سنة ١٩٤٢ كما تعترف ، فلماذا قبلت أن تبقى فى الوزارة تحت رياسـة النحاس باشا حتى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ؟ ! ولماذا بعثت بالرسل والشفعاء ليشفعوا لك لدى النحاس باشا حتى يبقيك فى الوزارة !؟ ولم لم تفكر فى الخروج منها ؟ ولو أبقاك النحاس باشا لبقيت فيها الى اليوم !!

نعم ، لماذا لم تر فى هذا التصرف أو ذاك ما يمس نزاهة الحكم الا بعد أن خرجت من الوزارة ؟!

ما الذى جرى أو تغير حتى رأيت اليوم قبيحا ما كنت تراه بالأمس حسنا ؟!

ان الذى جـرى هو أنك فى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ كنت وزيرا يحبوه النحاس باشا بحبه واخلاصه ، واليوم أصبحت خارج الحكم ، وصرت منبوذا من مصطفى النحاس ومن الأمة جميعا ٠

ألست أنت الذى أقسمت فى مجلس الوزراء ، قبل خروجك من الوزارة بأيام ، وبعد أن تنظر رفعة النحاس باشا على الوقف ، وبعد أن باع بيته بسمنود للوقف ، بأنك لا تشك فى نزاهة النحاس باشا ؟! ٠ لا سبيل الى انكارك فهذا ثابت فى محضر مجلس الوزراء !! أو لست أنت الذى وقفت هنا وفى هذا المكان بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ أى بعد انقضاء شهر ويزيد على بيع منزل سمنود ، وقلت بأعلى صوتك : « ان مركز كل وزير فى هذه الوزارة يستند الى النزاهة المطلقة » واذن فأنت الشاهد لنا بالنزاهة والشرف قبل سواك ٠

لم يكنف مكرم باشا فى سبيل الوصول الى ما يريد من استنتاجات أن يشوه فى الوقائع الثابتة فيغير من حقائقها ويمسخها مسخا ، بل شاء له خياله أن يختلق الوقائع اختلاقا تاما ، فقد ذكر لحضراتكم أمس أن آل صيدناوى كانت لهم مصلحة فى الحكومة يريدون قضاءها فلما فكروا فى

اسهل الطرق لانهائها لم يجدوا خيرا من أن يعرضوا على رفعه النحاس باشا بيع أرض لهم في شبرا تبلغ مساحتها مائة فدان ، وقد وضعوا للفدان الواحد من هذه الأرض الجيدة مائة جنيه ، وبعد أن قبل رفعته هذا العرض عادوا في اليوم التالي قائلين لرفعته ان الأرض عزت عليهم وأنهم يريدون استردادهـا ثم عرضـوا فرقا مائة جنيه للفدان الواحد ، أي ١٠٫٠٠٠ جنيه قدموها لرفعته ربحا صافيا من هذه الصفقة التي لم يدفع فيها مليما ولم يحرر عنها عقدا !! هكذا شاء خياله أن يختلق الوقائع اختلاقا ، فلما طولب بالدليل على ما يقول أجاب بأن هذا الذي يقوله مستمد من مصدر يثق به .

الرئيس ـ أظن أنه لم يقل ذلك بالدقة وانما قال انها رواية يذكرها على علاتها .

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة ـ هو كذلك ، وقد ورد على لسان مكرم باشا في مضبطة ١٩ مايو سنة ١٩٤٣ : « لعل لنا حكمة في توجيه هذه الأسئلة انتظارا للرد عليها » فلما سأله معالي وزير المعارف ، أتعني أنك تحجز المستند حتى تكذب » ؟

أجاب سعادته « عندما تكذب هذه الوقائع ويعلم ذلك العارفون بحقيقتها ، وهم أناس لهم مكانتهم ، يومئذ يقدرون قيمة بيانات الحكومة » .

فها هي ذي الحكومة تكذب هذه الواقعة تكذيبا قاطعا ، فليتكلم اذن مكرم باشا ان استطاع أن يتكلم ، ولتتول مصادره الدفاع عنه ، فالحكومة تتحداه وتتحدى هؤلاء الذين ينعتهم بأن لهم مكانتهم عنده .

وتشاء المصادفات أن تقف أسرة صيدناوي باشا من أحد حضرات النواب غير الوفديين على حكاية هذه الواقعة المنسوبة اليهم ، فيبادر حضرة الأستاذ ميشيل صيدناوي بارسال الخطاب الآتي نصه الى رفعة النحاس باشا : « حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

أتشرف بأن أرسل الى رفعتكم صورة من خطاب بعثت به اليوم الى حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا تقريرا للحقيقة فيما ذكر بمجلس النواب يوم ٢٠ مايو عن واقعة موهومة وماسة بشرف أسرتنا تتعلق ببيع أطيان أو شرائها بيننا وبين رفعتكم .

« ميشيل صيدناوي »

٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ .

وهذه صورة الخطاب :

القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣

« حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا » :

بعد التحية ، أطلعنى اليوم آل صيدناوى الذين أنوب عنهم على ما اتصل بهم من حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد شعراوى بك وآخرين من أقوال قلتموها فى استجوابكم بمجلس النواب يوم الخميس ٢٠ مايو الحالى فيما يتعلق بمعاملة بيع أطيان وشرائها بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبين آل صيدناوى حيث ذكرتم أن هناك مسألة أريد بها خدمة آل صيدناوى فذهبوا يعرضون على رفعة مصطفى النحاس باشا شراء أطيان لهم فى شبرا قدرها (١٠٠) أو (١٢٠) فدانا بسعر (١٠٠ جنيه) للفدان ، وبعد أيام عادوا فطلبوا استردادها لأن المقصود كان قضاء حاجتهم فلما قضيت بيعت لهم الأطيان ثانية بفرق (١٠٠ جنيه) لكل فدان وقبض رفعة النحاس باشا الفرق وقدره ١٠٫٠٠٠ جنيه .

ومن حيث انه لم تكن قط لآل صيدناوى مصالح يريدون قضاءها فى الحكومة .

ومن حيث أيضا ان آل صيدناوى لا يملكون ولم يملكوا أطيانا فى شبرا ، واذن فلم يكن فى الامكان المادى بيعها أو شراؤها ، فالواقعة التى وجهتم بشأنها استفهاما الى رفعة مصطفى النحاس باشا لا أساس لها من الصحة ، كما أستطيع التأكيد بأنه لم تجر معاملة بيع أطيان أو شرائها فى أى مكان آخر من القطر المصرى بين رفعته وبين آل صيدناوى .

فقد كتبت هذا الى سعادتكم لتقرير الحقيقة آملا أن تصححوا ما ذكرتموه لدى مجلس النواب .

وقد بعثت كذلك بصورة من هذا الخطاب لرفعة مصطفى النحاس باشا للعلم .

« ميشيل صيدناوى »

وتلاحظون حضراتكم أن محامى آل صيدناوى طالب سعادته بأن يصحح الواقعة المنسوبة اليهم .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية ـ هل صحح الواقعة كما طلب اليه ، أم أنه هرب من مواجهة الحقائق ؟!

الأستاذ أحمد ابو الفتوح ـ لقد انسحب الليلة حتى لا يتلو هذا التكذيب .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة ــ نعم ، ولقد صدق حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح حين قال لى : انه لم يكن من السهل على مكرم باشا أن يتلو هذا الخطاب لأن فيه تكذيبا له ، ولهذا آثر الانسحاب الليلة من الجلسة ٠

أنتقل بعد ذلك الى الواقعة الأخرى التى اختلقها أيضا مكرم باشا وهى الخاصة بأطيان توفيق الوكيل بك وتلك أيضا واقعة خيالية ٠

وللتدليل على أن هذه الواقعة مكذوبة ولا أساس لها من الصحة أذكر لحضراتكم أن لا خليل بك الجزار ولا رفعة النحاس باشا ولا السيدة حرمه المصون رغبوا أو قدموا طلبا لشراء أطيان توفيق الوكيل بك مراعاة منهم للشعور العائلى ٠ واذا سلمنا جدلا بصحة هذه الوافعة فأى ضير فيها ؟ على أننى شخصيا أعلم أن البنك باع ثلاثين فدانا لابن توفيق بك الوكيل لأنهم أحجموا عن شرائها مراعاة للعلاقة العائلية ٠

أما وقد انتهيت من هاتين الواقعتين ، فاننى أنتقل الى موضوع الأرز ، ومسألته جد خطيرة فى نظر مكرم باشا فقد شبهها بحوادث الاختلاسات فى فرنسا ، وهو فى ذلك التشبيه يقصد الى القول بأن (فؤاد سراج الدين) ان هو الا « ستافسكى » مصر : قال ان الحكومة تعمدت تأجيل اعلان سعر الأرز فى عام ١٩٤٢ حتى تتيح الفرصة لأحمد الوكيل ليشترى ما يشاء من الأرز بأسعار تقل عن تلك التى حددتها الحكومة ٠ كما قال ان السعر الذى حدد كان معروفا قبل اعلانه رسميا بأسبوعين لأفراد من الأمة ، ودعم قوله بشهادة دولة حسين سرى باشا ٠ كما قال أيضا ان الحكومة لم تلغ العقود القديمة التى أبرمت بين التجار والفلاحين قبل صدور التسعيرة الجديدة وذلك خدمة منها لأحمد الوكيل حتى يستفيد من فرق ثمن ما اشتراه ثم انتهى الى القول بأن الحكومة لم تتبع ما اتبعه هو فيما يختص بالقمح وسعره ، وأنه أعلنه قبل ظهور المحصول بشهر أو يزيد ٠ فهل حقا تعمدت الوزارة التأخير فى اذاعة الأسعار التى حددت للأرز ؟

لا ٠ لم تتعمد الوزارة ذلك ولكن هكذا شاء أن يقول مكرم باشا ، وهو ليس بالرجل الفلاح وليست له خبرة بشئون الزراعة ، فأخطأ أولا حين قال ان ضم الأرز يبدأ فى شهر سبتمبر ثم أخطأ ثانيا حين تدارك نفسه وقال انه يضم فى أوائل شهر أكتوبر ــ وكل زارع يعلم أن لا هذا ولا ذاك صحيح ٠ وقد أعلنت الحكومة الأسعار الجديدة للأرز فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وسعادته يرى أن هذا التاريخ جاء متأخرا عن موعد ظهور المحصول ٠ ولتسمحوا لى حضراتكم ، قبل أن أرد على ذلك ، أن

أبين لكم كيف تحدد الحكومة أسعار المحصولات الزراعية : خطة الحكومه فى تحديد الأسعار هى أن تقدر المحصول أولا وعلى أساسه تقدر متوسط محصول الفدان ثم تحسب تكاليف الانتاج وتضيف اليها ربحا معقولا للمنتج وبعملية حسابية بسيطة تصل الى السعر الذى تعتزم تحديده . فهل كان من المستطاع معرفة متوسط انتاج الأرز قبل أكتوبر الماضى قبل أن يتم نضج المحصول ؟ لا ... لم يكن هذا ميسورا اذ تعذر فى ذلك الوقت على رجال وزارة الزراعة اجراء المعاينات اللازمة للتقدير وذلك بسبب السيل الذى غمر المناطق الشمالية للدلتا ولعلكم لم تنسوا بعد تلك الأمطار التى اكتسحتها وأضرت بزراعتها ضررا بليغا ، والتى كان من نتيجتها أن انهالت على الوزارة الشكاوى التلغرافية . ولهذا اضطرت الوزارة الى اعادة المعاينات لتتحقق من الضرر الذى حاق بالزراعة وليتسنى لها تقدير المحصول تقديرا سليما .

وبين يدى ثلاث أو أربع شكاوى من سعادة شكرى باشا وجندى عبد الملك بك وآخرين طلبوا فيها اعادة المعاينة . فأعيدت فى أوائل أكتوبر وطبيعى أنه لا يمكن معاينة عشرات آلاف الأفدنة فى يوم أو يومين ، فلما تمت المعاينات وكونت الوزارة رأيها ، عرضته على مجلس التموين الأعلى ثم على مجلس الوزراء فأقره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ — كل هذا قد استغرق بضعة أيام فلم يكن مستطاعا اعلان سعر الأرز قبل هذا التاريخ ، من ذلك يتضح لحضراتكم أن الوزارة لم تتعمد هذا التأخير كما يدعى مكرم باشا ، أما القول بأنه وهو وزير المالية كان يعلن أسعار الحاصلات قبل حصادها بشهر أو أكثر ، فهذا أيضا غير صحيح ، فالسعر الوحيد الذى أعلنه هو سعر القمح فى سنة ١٩٤٢ أتعلمون حضراتكم متى أعلنه ؟ انه أعلنه فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ فهل كان هذا التاريخ سابقا حقيقة على حصاد القمح الجديد بشهر أو أكثر كما يقول ويدعى ؟ الجواب لا .

فالاحصاءات الرسمية بوزارة الزراعة تناقض ما قاله ، اذ فى هذا التاريخ الذى أعلن فيه سعر القمح وهو ٢٠ أبريل تنطق هذه الاحصاءات الرسمية بأنه كان قد حصد ٧٥٪ من محصول القمح فى مديرية أسوان ، و٨١٪ فى مديرية قنا ، و٥٣٪ فى مديرية جرجا و٢٢٪ فى مديرية أسيوط ، و١٣٪ فى مديرية الفيوم ، وهكذا فان النسبة تقل كلما صعدنا الى الوجه البحرى ، واذن يكون مكرم باشا قد قدر سعر القمح بعد ظهور المحصول وبعد أن كانت مديريات بأسرها قد حصدت الجزء الأكبر من محصولها ، فهل تعلمون حضراتكم السر فى تأخر مكرم باشا فى اعلان هذا السعر ؟ ! السر فى هذا التأخر هو فى ذاته فضيحة فضاحة وضاحة :

علمت من مصدر أثق به كل الثقة أن السبب فى تأخير اعلان سعر القمح يرجع الى أن أناسا كانوا يرغبون فى مشترى كميات كبيرة من القمح بأسعار تقل عن السعر الرسمى ، فدفعوا ٦٠٠ جنيه لأخيه جورج مكرم عبيد ليحمله على تأخير اعلان سعر القمح ، حتى يتسنى لهؤلاء التجار أن يشتروا أكبر كمية من القمح ، فلما عرضت اسم هذا المصدر على معالى عبد الفتاح الطويل باشا وثق به كل الثقة وقدره كل التقدير ٠٠٠

لا شك أن هذا دليل من نوع الأدلة التى سمعتموها فى الثلاثة أيام الماضية ، فقد ذكر مكرم باشا أن أحمد الوكيل أخذ ٦٠٠ جنيه لتصدير ٦٠٠ جوال كيماوى ، فلما سئل عن المصدر قال انه شخص يثق به ويحرص على عدم ذكر اسمه ، وذكر أيضا أن ثمن الفرو ٣٠٠٠ جنيه فلما سئل عن المصدر قال اننى عرضت اسمه على أحمد حسنين باشا فقال اننى أثق به كل الثقة ٠٠٠

ان كنتم تعتبرون هذا دليلا ، فليعتبر مكرم باشا اذن كلامه دليلا كذلك ٠

يتساءل مكرم باشا لماذا لم تلغ الحكومة أسعار العقود المبرمة قبل اعلان السعر الجديد اقتداء بما فعلته فى القمح والقطن ٠ وجوابى عن ذلك أن السعر المعلن للقطن هو الحد الأدنى له بحيث يستطيع البائع أن يبيع بأكثر منه ٠ وأما الأرز فالسعر المقرر له وهو ١٣ جنيها يعتبر حدا أقصى ، فتستطيع أن تبيع بأقل من ١٣ جنيها كما يستطيع التاجر أن يشترى منك بسعر أقل من ذلك ولا عقاب عليك أو عليه ٠ فالفرق واضح بين حالة القطن وحالة الأرز ، فماذا يحصل لو صدر قرار بالغاء العقود المبرمة قبل تحديد السعر ٠ هب أن تاجرا باع لآخر أرزا بسعر الضريبة ١٢½ جنيهـا ثم ألغى التعاقد وعرض أرزه للبيع فلم يجد مشتريا ، فأين يذهب به ألَلحكومة وكميات الأرز التى تستولى عليهـا من كل القطر بمقتضى قرار الاستيلاء هى ١٥٠ ألف ضريبة من مليون ضريبة ؟ انها اذن غير ملزمة بالشراء الا فى حدود القدر المحدد بهذا القرار ٠

أما فى حالة القطن فان الحكومة عند الغاء التعاقد ، تشتريه بالسعر المحدد ، فهى اذن تضمن عدم نزول سعر القطن عن الحد الأدنى ٠ ولقد سلم مكرم باشا بهذا فيما يختص بالقطن ولكنه قال ٠ وما قولكم فى القمح وقد تحدد له سعر أقصى كالأرز ، والرد أن سعره كان سعرا ثابتا ٣ جنيهات للاردب لا حدا أقصى كسعر الأرز ، فضلا عن أن الحكومة ترحب بكل ما يعرض عليها من القمح فاذا فرض ان منتجا تعاقد على توريد كمية منه بسعر جنيهين ونصف جنيه للاردب ، فان الغاء هذا التعاقد ، لا يضر المنتج ، بل هو يستفيد نصف جنيه من تسليم قمحه للحكومة ، بعكس

حالة الأرز ، فما من جهة رسمية واحدة يمكن أن يباع لها الأرز بالسعر الرسمى على سبيل الالزام كما هو الحال فى حالة القمح • لم يفطن مكرم باشا لهذه القاعدة الاقتصادية وقد بحثها مجلس الوزراء فى جلستين متعاقبتين ، قلبنا فيهما الأمر على جميع وجوهه ، وأخيرا وصلنا الى هذا الرأى ورأينا أنه الرأى الاقتصادى الصحيح • لكن مكرم باشا يقول انكم لم تقرروا الغاء العقود المبرمة قبل التحديد الا ليستفيد أحمد الوكيل مما اشتراه فماذا اشترى أحمد الوكيل ؟ اشترى باعتراف مكرم باشا ٢٢٠٠ ضريبة من الأرز بسعر ١١ و ١٢½ جنيها للضريبة الواحدة ، فلو فرض أن كان مكسبه جنيها واحدا فى الضريبة ، لكانت جملة المكسب ألفى جنيه ، يخص أحمد الوكيل منها ألف جنيه •

فهل يعقل أن تضع الحكومة قاعدة عامة لتحديد السعر بالنسبة للقطر كله ليكسب أحمد الوكيل ألف جنيه !! ؟ انه لو كان محتاجا الى هذا المبلغ لكان أهون على نفسى أن أعطيه اياه ، من أن أغير ذمتى ، باعتباره أخا لى • وهل يعقل كذلك أن تسخر الحكومة نفسها من أجل أن يأخذ أحمد الوكيل ألف جنيه ؟ ! ولو كانت الحكومة تريد أن يستغل مسألة الأرز لما اقتصر كسبه على ألف جنيه بل لكسب أربعين ألفا أو خمسين ألفا بل مائة ألف من الجنيهات • ولو كان يعلم حقيقة سعر الأرز قبل تحديده بأسبوعين ، لما طاف القرى ليجمع مائتى ضريبة من هنا ومائة من هناك وشراء كمية من السعيد وهبه ، وأخرى من حسون ، وثالثة من اسماعيل عوض الخ • ويعرض نفسه اذا ما حان وقت الاستلام الى امتناع هذا وتحايل ذاك تهربا من التسليم • لا ، لا ، هذا ما لا يفعله الأستاذ أحمد الوكيل ولو أنه كان يعرف السعر مقدما وأراد أن يستفيد من ذلك ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يشترى كنتراتات من شركات كبيرة مثل بهرنج وكوهين وغيرهما كثيرون بآلاف الأرادب أو الأشولة من الأرز الأبيض ، وكل ذلك يتم على الورق كما هو الحال فى كنتراتات القطن •• وحسبه ربحا ما يجنيه من فروق الأسعار مما يتجاوز الألوف من الجنيهات وهو جالس فى مكتبه أمام تليفونه دون أن يكلف نفسه أى مشقة •

وأغرب من ذلك أنكم ستسمعون غدا من معالى صبرى باشا أن الأستاذ أحمد الوكيل باع كميات من الأرز فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ بسعر ١١½ جنيها للضريبة الواحدة ، أى أنه كان يشترى ويبيع أرزا بهذا السعر فى ذلك التاريخ الذى يقول حسين سرى باشا ان السعر الرسمى للأرز كان معروفا فيه ، وستقدم لكم العقود التى تثبت صحة ما أقول والتى تقطع بتكذيب مكرم باشا وغيره فى هذه المسألة • والواقع أن أصحاب المعالى الوزراء أنفسهم لم يكونوا قبل تحديد السعر على علم بحقيقته أو كان لكل منا رأى خاص بشأنه ، فكان أحدنا يرى مثلا أن

يكون السعر ١٢ جنيها للضريبة ويرى زميله الآخر ١٣ جنيها وهكذا ونحن كما تعلمون ١٤ وزيرا ، فلم يكن أحد منا يعلم ما تسفر عنه المناقشة وأى سعر سيستقر عليه الرأى • فكيف أمكن الأستاذ أحمد الوكيل أن يعرف حقيقة السعر قبل تحديده بأسبوعين ؟ افرضوا أن أحد الوزراء أخبره أن السعر المحتمل تحديده هو ١٤ جنيها مثلا ، وبناء على ذلك اشترى أحمد الوكيل بسعر ١٣½ جنيها أو ١٣ جنيها ثم استقر رأى مجلس الوزراء كما رأيتم على ١٣ جنيها • لا شك أن خسارة محققة ستلحق بالأستاذ أحمد الوكيل من وراء ذلك •

والناحية الظريفة فى هذا الموضوع أنه كان لابد من ايجاد الحبكة لهذه الرواية • وتلمس الحيلة فى سبكها • فعمد الى الخيال وذكر أن الأستاذ أحمد الوكيل اتصل تليفونيا من المنصورة بوزير الزراعة وطلب أن يصدر تصريحا فى الصحف يعلن فيه أن السعر الرسمى الجديد لا يسرى على العقود التى أبرمت قبل اعلانه • فاذا سألناه أن يقدم لنا دليلا واحدا على صحة ما يقول ، أو يذكر اسم شاهد واحد سمع هذا الحديث التليفونى أعوزه الدليل ولم يستطع أن يتقدم بشىء مما طلبناه رغم ما ادعاه من أن هذا الحديث جرى ــ على حد تعبيره ــ « فى وسط زبائنه » أى زبائن الأستاذ أحمد الوكيل ••• ما هذا ؟ !

هل مجرد رواية يذكرها على لسانه دون أن يقدم أى دليل عليها تكفى لاتهامنا ؟ أين الدليل ، أين البرهان ؟ !! وهل يعقل أن يبلغ الطيش بالأستاذ أحمد الوكيل وبوزير الزراعة الى حد تبادل مثل هذه المحادثة التليفونية على مسمع من « الزبائن » وعلى مسمع من (الترنك) ومن عمال مصلحة التليفونات • واذا كان وزير الزراعة قد أدلى بتصريحه لجريدة الأهرام خدمة للأستاذ أحمد الوكيل ، فما قول مكرم باشا فيما كتبته جريدة البلاغ فى اليوم السابق عما علمته من وزارة التجارة والصناعة من أن السعر لن يسرى على العقود المبرمة قبل اعلانه ؟ اذن وزير التجارة والصناعة متواطىء أيضا مع الأستاذ أحمد الوكيل وأوعز الى مندوب البلاغ أن يذكر ذلك خدمة له !

وهل أكون متجاوزا حدود اختصاصى اذا ما صرحت بمثل هذا التصريح فى اليوم الثانى وأنا وزير للزراعة ولست وزيرا للخارجية ولا للشئون الاجتماعية ولا للدفاع الوطنى ؟؟ والى من يتجه الزراع فى مثل هذا الأمر اذا لم يتجهوا لوزير الزراعة وهو ذو الصلة الوثيقة بهم ؟ بل يكفى أن أكون أحد الوزراء المسئولين لأصرح بتصريح أفسر به قرارا أصدره مجلس الوزراء أضع به الأمور فى نصابها • هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا التصريح لم يغير شيئا من الواقع فهو لم يقرر حكما

جديدا ، وانما هو تفسير لقرار مجلس الوزراء • وقد قدم مكرم باشا نفسه الدليل على أن الحاجة كانت تقتضى صدور مثل هذا التصريح فقد ذكر أن الناس اذ ذاك كانوا فى حيرة من أمرهم يتساءلون عما اذا كان هذا السعر الجديد سيسرى على العقود التى سبق ابرامها قبل اعلانه أم لا ؟ فلهذا السبب نشرت جريدة البلاغ ذلك الخبر ولهذا السبب أيضا أدليت بتصريحى لجريدة الأهرام ، فلم يكن الدافع اليه اذن محادثة تليفونية أو غيرها ، وانما كان الرد على تساؤل الوفود التى انهالت على الوزارة من كل ناحية • وانني أتحدى مكرم باشا أن يقدم دليلا واحدا على صحة ما يقول •

يقول مكرم باشا ان السعر الذى حدده قرار مجلس الوزراء كان مرتفعا جدا ، وهذه المسائل ـ كما ذكرت لحضراتكم ـ لا نقرر فيها شيئا الا بعد الاسترشاد بآراء الدوائر الكبيرة والدوائر الرسمية كالجمعية الزراعية والخاصة الملكية ومصلحة الأملاك • وأمامى رأى الخاصة الملكية وقد قدرت تكاليف انتاج الضريبة الواحدة بمبلغ أربعة عشر جنيها وكسورا واذا أضيف الى هذا التقدير ١٠٪ كربح للمنتج وصل السعر الى ستة عشر جنيها ، وهذا هو السعر الذى اقترحته الخاصة الملكية • ولقد انتهينا ـ كما ذكرت لحضراتكم ـ بعد مناقشة طويلة الى وضع سعر معقول وعادل وهو ثلاثة عشر جنيها للضريبة الواحدة ، فهل بعد هذا يصح أن يقال اننا قررنا هذا السعر ليكسب الأستاذ أحمد الوكيل الفرق بين هذا السعر وسعر الشراء أى ليكسب جنيها واحدا فى الضريبة ؟

أما عن مسألة الزهور : فالواقع ان مكرم باشا اهتم بهذه المسألة اهتماما خاصا وقدم لنا صورة فوتوغرافية لمستند قال عنه انه قاطع • وقد يكون من دواعى الأسف أو حسن الحظ أن هذه الصورة الفوتوغرافية التى قدمها مكرم باشا للأوامر الادارية المزعومة يثبت ما قلته من ان هذه الأوامر غير حقيقية وقد اصطنعت خصيصا لتقدم مع العريضة المرفوعة الى جلالة الملك باعتبارها مستندا له قيمته •

قدم مكرم باشا خمس صور لأوامر ادارية لها مضمون واحد ، فهى تتضمن كلها أمرا للسواق أو الساعى ، بأن يملأ البوكسفورد بنزينا ويحمل فيه الورد الى منزل وزير الزراعة !! والغريب أنه لا يوجد أمر واحد عليه امضاء مدير المتحف ، وهو المختص الأول بالتوقيع أو وكيله الذى يقوم مقامه عند غيابه ، أو رئيس السكرتيرية ، أو أى موظف يشغل مركزا رئيسيا • والمعقول أنه اذا غاب المدير فلا يغيب الوكيل ، واذا غاب الاثنان معا فلا يعقل أن يستمر غيابهما من ٩ أغسطس الى ٩ سبتمبر حتى لا يكون هناك أثر لتوقيعهما على الأوامر التى يقول مكرم باشا انها تصدر كل أسبوع •

ومما يستوقف النظر أن كل أمر عليه توقيعات تختلف عن مثيلاتها فى الأمر الآخر • لكن هناك توقيع مشترك فى هذه الأوامر كلها ، هو توقيع جورج الراهب الذى حدثتكم عنه عند الاجابة عن السؤال الخاص بالزهور ، وقلت لكم انه ضبط مساء ٢٢ مارس بوثائق الكتاب الأسود أما باقى التوقيعات فهى للخدم والسعاة ومن اليهم ، أما امضاء مدير المتحف فغير ظاهرة حتى لم يتمكن مكرم باشا نفسه من قراءتها • وهذا يدل على أن جورج الراهب هو الذى كتب هذه الأوامر بخط يده • ثم لما قدمها للسعاة أو السواقين وقعوا عليها لأنهم أميون ويكفيهم أن يعلموا أن الراهب سكرتير المدير قد وقع عليها ، حتى لا يمانعوا فى وضع امضاءاتهم أيضا • ويدل اختلاف هؤلاء الأشخاص فى كل أمر على أن الراهب كان يتصيدهم فى كل مرة ليوقعوا ، ولم يكن هناك أشخاص مختصون بالتوقيع دائما فى كل الأوامر ، بل لا يوجد امضاء واحد لموظف كبير معروف كما سبق أن ذكرت •

وقد كان أول أمر من غير توقيع أصلا ، وكان يقضى بأن ترسل الزهور غدا الخميس ١٠ أغسطس الى منزل معالى الوزير كالمعتاد • فهل كانت ترسل هذه الزهور قبل هذا الأمر المزعوم بأمر أو من غير أمر ؟ فان كانت ترسل من غير أمر فما الداعى لهذا الأمر الأخير وما تلاه ؟ وان كانت بأمر فأين هذا الأمر السابق على ١٠ أغسطس ؟

ثم يقول ان هذا الورد يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا ، فلماذا لا يفرض أن هذا الورد يرسل الى منزلى ، وما دليله على أنه يرسل من منزلى الى قبر المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا • لا دليل عنده الا أنه يرسل كل يوم خميس !!

قد يكون لدى ضيوف ، أو وليمة ، أو استقبال فى هذا اليوم ، فهل ارسال الورد فى هذا اليوم الخاص يدل على أنه انما يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد باشا الوكيل ؟ ثم هذا يقول انه يجل عبد الواحد باشا الوكيل ويحفظ له أحسن الذكرى • هذه هى الذكرى التى يحفظها له ؟ !!

ولعل أظرف شىء أن الأمر الادارى الخاص بتاريخ ٨/١٩ مذيل بعشرة توقيعات ، فهل يعقل أن أمرا اداريا بارسال كمية من الورد الى الوزير يستوجب التوقيع عليه بعشرة توقيعات منها سبعة أو ثمانية لا يمكن قراءتها ؟؟ ان الفكرة هى تسجيل كل توقيع ، فهذا للسائق ، وهذا للجناينى الخ ••• فلو كان هذا الأمر باعلان حرب لما احتاج الى كل تلك التوقيعات !! كل هذا من أجل باقة ورد لا تساوى قيمتها أكثر من

خمسة قروش أو عشرة ، كما قال مكرم باشا نفسه فى الجلسة حين تساءل : أمن أجل هذه الأوامر يتكلف المبالغ الكبيرة فى طبع صور لها ؟ .

لقد صنع جورج الراهب كل هذه الأوراق ، وها هو يعترف بجرمه فى كتاب وجهه الى معالى وزير المعارف العمومية يحاول أن يثبت فيه براءته ويزعم أنه « كبش الفداء » وقد قرر فى هذا الكتاب أنه منذ اشتغاله بالمتحف فى سنة ١٩٣٨ لم ير أمرا كتابيا بارسال الأزهار الى جهة من الجهات المعتاد ارسالها اليها . ولم نجر العادة باصدار مثل هذه الأوامر ، يقرر جورج الراهب هذه الحقيقة ولكنه ينسى أن امضاءه يزيف كل هذه الأوامر المصطنعة .

والواقع أن الزهور ترسل للجمعيات الخيرية والملاجىء والمستشفيات ، ولكل من يطلبها ، واذا أراد مكرم باشا أرسلت اليه . لا تباع ولا تشترى ، وانما تستعمل للزينة ، ويقصد من توزيعها النشر وحث الناس وتشجيعهم على زراعة الزهور .

كما يرد وزير الزراعة على موضوع مسكن وزير الدفاع بالمنزل الملحق بمتحف فؤاد الأول الزراعى ، ويرد وزير المواصلات عن اقتراح تعيين فؤاد سراج الدين وكيلا للداخلية ويكون من بين رده ، انه هو الذى اقترح — حقيقة تعيين معالى فؤاد باشا وكيلا للداخلية ، كما اقترح — وزير المواصلات تعيين أحد كبار الموظفين الحاليين فى المنصب الذى يشغله ، وكان ذلك فى جلسة مجلس الوزراء لا قبلها ، وأظن أن رواية مكرم باشا فى كتابه الأسود من أننى اقترحت ذلك على رفعة رئيس الوزراء وباقى الوزراء قد تؤدى الى هذا المعنى لولا المقدمة التى وضعت قصدا ، وهى التى قال فيها مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء ... الخ » ليتفادى بوضعها مغبة افشاء أسرار ومداولات مجلس كان هو أحد أعضائه لأن له فى هذا الشأن كلاما أليما وموقفا سجله له علماء الفقه الدستورى وسأذكر سعادته بما قال فى هذا الشأن ان نفعت الذكرى .

ولكننى قبل أن أتلو عليه بيانه فى افشاء أسرار المداولات ألفت النظر الى غرضه من العدول عما فى الكتاب الأسود ونسبة ذلك الاقتراح الى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كما فى بيانه فى هذا المجلس الموقر — والغرض ظاهر وهو الوصول الى ربط عملية شراء الأرض التى تمت فى يناير سنة ١٩٤٢ باقتراح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وكيلا للداخلية وانني أعلن فى هذا المجلس أننى اذ تقدمت باقتراحى لم يكن لا رئيس الوزراء ولا مكرم باشا ولا أى وزير من وزراء الدولة ولا من غيرهم يعلم شيئا عنه ، وانما تقدمت به مقتنعا بأنه يحقق

هذا المجلس الموقر أننى اذ تقدمت بهذا الاقتراح ما كنت أعلم شيئا عن بيع الأطيان الذى أشار مكرم باشا اليه ولو علمته ما تغير موقفى ولا عدلت عن اقتراحى ، لأننى أردت تحقيق المصلحة العامة وما أردت ولا أريد أن أشتهر عند مكرم باشا بالنزاهة لأننى فى غنى عن هذه الشهرة ولأنها لا تعنى شيئا اذا تعارضت مع اقتناع الضمير ، كما يسرنى أن أفاخر بأننى اقترحت تعيين فؤاد سراج الدين باشا فقد عرفتموه وزيرا شرف المصريين ، وشرف المنصب الوزارى وشرف الوزارة التى ينتمى اليها .

أما ما قاله سعادة المستجوب فى افشاء أسرار مداولات مجلس الوزراء فكلام يستحق أن يدون فى مضابط هذا المجلس .

قال سعادته يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ يلوم سعادة محمود غالب باشا « أما الكبيرة الأولى فهى أنه سمح لنفسه بأن يذيع على الملأ المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس فخان الأمانة التى عهدت اليه كوزير وكرجل مسئول ولو أن وزيرا فعل ذلك فى بعض البلاد الغربية لاعتبر عمله جناية يحاكم عليه بمقتضى قانون العقوبات وكذلك فى بلاد العالم أجمع فان افشاء مثل هذه الأسرار محرم اما بحكم القانون أو بحكم الآداب العامة » وقال سعادته « وأخيرا فما الذى دفع بغالب باشا الى نشر بيانه رغما عن كل الكبائر التى ارتكبها فى حق الزمالة . والحقيقة ـ يقول سعادة غالب باشا ان من حقه أن يدافع عن كرامته ، والمفهوم من ذلك بداهة أنه يرى أن كرامته قد مست لأنه خرج أو أخرج من الوزارة ـ والمعروف عند العارفين أن سعادة غالب باشا عندما كاشفه الرئيس بنيته استمسك بشدة مؤلمة بوجوب بقائه فى الوزارة فلما يئس من هذا الطلب استفزه الغضب واستمر به الغضب الى يومنا هذا حتى أنه راح يعرض بالوزارة التى كان يتشبث بأهدابها ويرجو ملحا أن يبقى مستمتعا بمنصبه فيها ... رحمة بنفسك يا سيدى الباشا من ثورة الغضب ولقد أنساك انك بالأمس كنت ترجو أن تكون فى زمرة أولئك الذين تقول عنهم اليوم انهم ليسوا من خدام الأمة وانهم يعرضون مصالحها الى الخطر ـ نريد أن نعرف ما استقر عليه رأيك فهل الخطر على مصالح الأمة فى دخولك الوزارة أم فى خروجك منها ، وهل من المساس بالكرامة أن يخرج الوزير من الوزارة أو أن يغضب لهذا الخروج ؟ تلك أسئلة أرجو أن تتدبرها فى خلوة وفى غير نزوة » انتهى كلام سعادة المستجوب .

أما علماء الفقه الدستورى فقد سجلوا لسعادة المستجوب ما يأتى :
« لا يصح للوزراء الحاضرين والسابقين أن يصرحوا بما دار فى مجلس

الوزراء ولا أن يدلوا ببيانات عن كيفية التصويت على قرار من القرارات او فى موضوع من الموضوعات ، وسرية المداولات قاعدة محترمة فى انجلترا من قديم ومتبعة فى فرنسا وغيرها ولو أن بعض الوزراء يخالفها أحيانا — وقد خالف هذه القاعدة عندنا وزير المالية فى الوزارة النحاسية الثالثة مكرم عبيد باشا فى بيانه الذى أدلى به الى الجرائد عن مسـألة كادر المعلمين ، كما خالفها صراحة محمود غالب باشا وزير الحقانية السابق فى الوزارة النحاسية الثالثة عندما ذكر أسباب عدم اشراكه فى الوزارة الجديدة التى تالفت فى ١٢ اغسطس سنه ١٩٣٧ » وأشار المؤلفان الى أن مكرم عبيد باشا أخذ على غالب باشا افشـاءه المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس قائلا عن غالب باشا « انه خان الأمانة التى عهدت اليه كوزير وكرجل مسئول » ٠

وهكذا يتضح لكم يا حضرات النواب سبب وضع المقدمة التى أشرت اليها نقلا عن الكتاب الأسود وهى قول مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء ٠٠٠ » لأن مكرم باشا يريد فى سنة ١٩٤٣ أن يفر من كلام مكرم باشا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ ٠

● ● ●

الفصل الخامس

نجيب الهلالى الأديب والسياسى
يرد على مكرم عبيد السياسى والاديب
فصل مكرم عبيد من مجلس النواب
فى أول سابقة من نوعها فى التاريخ البرلمانى

ونستأذن فى أن نطيل فى نقل رد نجيب الهلالى على مكرم عبيد فقد كان الرد أدبا وسياسة اتسم بالحدة والعنف على نحو غير مألوف كثيرا فى مجلس البرلمان : قال نجيب الهلالى .

ينعى علينا بعض الناعين أننا اهتممنا للكتاب الأسود أكثر مما ينبغى ، وأننا أضعنا ردحا من الزمن فى مناقشته ، وأن دولاب الأعمال فى البرلمان وفى الحكومة قد تعطل بسببه مع أنه كتاب تافه ، وفى الحق أنه كتاب تافه ، بل انه لتافه نجس ، ولكن لا شىء يعطل أكبر الأعمال وأهمها مثل التافه النجس .

ففى سنة ١٩٣٨ تعطل فى لندن أكبر مركز لتوليد الكهرباء ، فخيم الظلام الدامس على المدينة الكبيرة ، وانقطعت فيها الحركة ، ووقفت القطر فى الأنفاق ، وتساءل أهل المدينة فى خوف وفزع ماذا حدث ، وانصرف المتخصصون والمهندسون للبحث عن المجرم الأثيم الذى شل حركة لندن ، فاذا بالمجرم الأثيم فأر ضخم أسود ، فلا تعجبوا اذن من أن يشل حركتنا الى حين كتاب أسود ، وسننتهى منه هذه الليلة ويعود دولاب الأعمال الى حركته ، وكما احترق الفار الأسود الى جانب الأسلاك ، سينتهى الكتاب الأسود ، ... أستغفر الله ! بل سيبقى وراء مكرم عبيد فى حياته ، وسيلاحقه وراء ظهره بعد مماته ، مصداقا لقوله تعالى فى سورة الانشقاق ــ ومكرم زعيم حركة الانشقاق ــ « وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا » .

عجبت لحال هذا المستجوب ، فلقد اتهمناه في ردودنا بتهم معينة ، وسقنا عليها أدلة قاطعة مانعة ساطعة لامعة ، وكان الأولى به أن يبدأ بتطهير نفسه من هذه التهم قبل أن يندفع فى تيار الاتهام لغيره . ولكنه صمت صمتا بالغا ، ولم يرد على شيء مما اتهمته به ، وهذا اقرار منه بصحته وعجز كامل عن الدفاع . نعم ما كان أولاه وهو المنصف بكل هذه المساوىء أن يسكت عن عيوب الناس ، وألا يبشر بالفضائل وهو عار منها ، وما كان أولاه ـ وهو صاحب الكتاب الأسود ـ أن يتمثل بقول أبى الأسود :

يا أيها الرجل المعلم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذى السقام وذى الضنى
كيما يصح به وأنت سقيم

لقد اتهمته فى قضية الياس باشا عوض بأنه استحل الأتعاب دون أن يفعل شيئا ، بل ضيع الأوراق والجهود التى بذلتها ، ثم لم يقبل أن يرد ما قبض من أتعاب ، فلم ينبس ببنت شفه ردا على ما اتهمته به ، واتهمته بأنه تقاضى أجرا عن الدفاع فى قضية الوفد من زميل له فى الوفد ، هو المغفور له محمود باشا الاتربى ، فلم يرد على ذلك بكلمة ، واتهمته بأنه أول يوم لتأليف الوزارة طلب منى مد مدة خدمة أحد أقاربه على أن يتم ذلك فى أيام ، فلم يحر جوابا ، واتهمته بأنه ألح على ـ بل بالغ فى الالحاح ـ لأعين زوج شقيقته الدكتور لبيب بولس وكيلا لمستشفى قصر العينى ، فرفضت ورفضت الجامعة ، فلم يجب عن هذا بشيء ، واتهمته بأنه أعاد الكرة فى مسألة الدكتور لبيب بولس ، اذ طلب منى أن أنقل مدير مستشفى الحميات للجامعة ليخلو المكان لزوج شقيقته ، فلم يرد على هذا أيضا ، واتهمته أنه هو وأخوه رجوانى أن أرجو معالى عبد الفتاح الطويل باشا فى تعيين جورج عضوا فى مجلس السكة الحديد الأعلى ، لأن هذا يخدمه فى شركة شل ، فلم يجب بغير السكوت ، ثم ذكرت له فضيحة كبرى هى كبرى الفضائح فى استغلال النفوذ ، تلك أنه وشقيقه قد احتالا على مفتش التعليم الأولى فى قنا ليعدل عن ترشيح نفسه ، وتلوت عليكم كتابا من هذا المفتش كتبه ابان الانتخابات ـ فى فبراير سنة ١٩٤٢ ـ وفيه يذكر لمراقب التعليم الأولى ما حدث بينه وبين جورج ، وأن هذا الأخير قد ألح عليه بمختلف الوسائل كى ينزل عن الترشيح ، ووعده وعدا صريحا بأن يمد له مدة خدمته ، وقال له انه سيرجو فى ذلك وزير المعارف وان وزير المالية يعد بهذا أيضا ، ورجوانى فعلا ، وذكرت

أسماء أعضاء الكتلة الذين رجوني أيضا في هذا الشأن · كل هذا يمر به مكرم دون أن يجيب بكلمة !! فما هذا السكوت يا ترى ؟ ·

عندما تسكت الحكومة عن واقعة تافهة لا تستحق الذكر في ردها على سؤال من الأسئلة ، يقول ان هذا السكوت مريب !! فتعـــال أنت يا سيد مكرم وفسر لنا دلالة هذا الســـكوت : أهو اقرار ، أم عجز ، أم استهتار ؟ أم انه يحق لك أن تتهم الناس ، ويجب عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ، وأما أنت فتتهم وليس عليك الدفاع !؟ ·

الواقع أن كل الوقائع التى ذكرتها صحيحة وعليها شهود أحياء من كبار القوم : فعندما أذكر الناس باشا عوض فانما أذكر رجلا على قيد الحياة له مكانته ، وعندما أذكر نجيب باشا محفوظ فانما أتحدث عن رجل على قيد الحياة يعرف مسألته على ابراهيم باشا وغيره من رجال الجامعة ، وعندما أتكلم عن لبيب بولس فانما أتكلم عن قصة عرفها رجال الجامعة جميعا ، ويعرفها الدكتور الدمرداش مدير مستشفى الحميات ، وعنـــدما أقول جورج مكرم فانما أشير الى مسألة يعرفها ويستطيع أن يرويها لكم معالى عبد الفتاح باشا الطويل ، أما مسألة الانتخابات فقد أدليت لكم فيها بالتفاصيل ، وتلوت عليكم الكتب الرسمية التى أرسلها المرشح لمراقب التعليم الأولى ، وأرسلها المراقب الى الوزارة ·

ما كان مكرم باشا بمستطيع أن يرد علينا برد ما ، فكان حقا عليه وهو المهلهل الى هذا الحد أن يتخذ من مساوئه عبرة فلا يختلق على الناس المساوىء ، بل لقد كان واجبا عليه أن يسكت عنهم ، ولو كانت فيهم مساوىء ليسكتوا عنه أيضا ·

لقد كان على مكرم أن يطهر نفسه قبل أن يطهر الحكم ، وأن يفكر فيما دمغناه به من الأدلة القاطعة المانعة الساطعة اللامعة ·

اتهمنى مكرم بالاشتغال بالمحاماة وأنا وزير ، فرددت عليه بوقائع ايجابية ، وبشهود أحياء مثل صليب سامى باشا والأستاذ سابا حبشى بك والأستاذ زكى عريبى والأستاذ عمر عمر والبندارى باشا ·· الخ ، فلم يرد على هذا بأكثر من أنه فى استجوابه المكتوب الذى قدمه للمجلس تملص من ذكر هذه التهمة ·

ادعى مكرم باشا كذلك أنى حرصت فى تعيينات الجامعة ، وتعيينات كلية الطب ، على وجه الخصوص ، على أن أرضى (محاسيب) رفعة رئيس الحكومة (ومحاسيبى) وانى هبطت بمســـتوى التعليم الى حد السقوط

الى آخر الأبد ! » وهكذا يكون الطفيليون السياسيون نكبة على بلادهم وعلى الحكم كما كانوا نكبة على مصطفى النحاس فوق نكبته ! » .

هكذا يقول مكرم باشا ، وقد بينت لحضراتكم كيف نمت التعيينات فى الجامعة وكلية الطب ، وكيف أن وزير المعارف نزل عن اختصاصه وعن ابداء أى رأى بهذا الصدد ، فلم يفعل أكثر من المصادقة على ما فعله الفنيون . فماذا كان رد مكرم باشا على هذا ؟ واذا كان سعادة الرئيس لا يسمح بأن أصفه بأوصافه التى يستحقها فانى أقول : ماذا قال الملاك القديس الطاهر ردا على بيانى ، لم يقل شيئا واذن تبخرت هذه التهمة أيضا ، والمنطق يقول بعد هذا انه كان مفتريا لا محالة حين اتهمنى تهمة استحققت من أجلها أن أكون نكبة على الوطن ، بل كان هو النكبة .

لقد قال عن المجانية انها توزع ذات اليمين وذات الشمال ، حسب رغبات الشيوخ والنواب والأصدقاء والأقارب ، وقد رددت على ذلك أمام حضراتكم ، فلم يجبنى ، بل خرج بالصمت عن لا ونعم ، فلم يبق فى حقيبته الا البيت الذى يسكنه رفعة النحاس باشا . ومادام حقده على مصطفى النحاس لا يتركه أبدا ، بل يستعر فى قلبه ، فلابد له أن يتشبث بهذه المسألة دون غيرها . فلأعرضها على حضراتكم ، ولا أريد أن أكرر ما قلته فى الرد على السؤال ، وانما أرد على ما قاله أثناء نظر استجوابه .

لقد هلل وكبر ، واستعجب واستغرب ، وقرر أن بيت جاردن سيتى هو آية فنية وبناء نموذجى لدور التعليم .

فاسمحوا لى يا حضرات النواب أن أرد عليه كما يرد على الأطفال لأنه فى معلوماته عن المعارف كالأطفال .. ألم يقل ان ذلك المعهد نموذجى ، وان الحكومة أنفقت عليه الألوف المؤلفة من الجنيهات ؟ وأؤكد لكم أنى حين قرأت عبارة الألوف المؤلفة فى الكتاب الأسود وسمعتها فى الاستجواب لعب فى عبى الفار ، كما يقول المثل .

والواقع أنى لم أنشىء هذا المعهد ، ولست مسئولا عن فكرة انشائه فقد تم انشاؤه فى سنة ١٩٣٩ فى عهد غيرنا ، ولذلك طلبت من تفتيش « مبانى قبلى القاهرة » أن يمدنى بكشف يبين تفصيلات النفقات التى صرفت لاعداد هذا المنزل معهدا للتدبير المنزلى ـ وها هو الكشف بين يدى يتبين منه أن كل ما أنفق على هذا المنزل فى سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٩١١ مليما فقط ، فأين هى الألوف المؤلفة ؟ اتضح أنها فرية بلا نزاع ، كما اتضح أن مكرم باشا يرسل الكلام على عواهنه ولا يتحرى الصدق والحق فيما يقول . فاسمعوا تفصيلات هذه النفقات !

اشتريت « أحواص » ليغسل فيها التلميذات أيديهن « ووابور مكوى ووابور مطبخ » فكان ثمن هذه الأشياء ٢٤٢ جنيها و ٣٨٥ مليما ، وهى ملك للمعهد انتقلت معه الى بولاق ، كذلك اشترى « منشر » للملابس المغسولة ثمنه ١٧ جنيها و ٧٧٥ مليما ، وقد نقل أيضا مع المعهد ، كذلك اشترى حوض لغسل الأوانى ثمنه ٢٠ جنيها و ٦٣٣ مليما ثم رخام للمناضد ثمنه ١٧ جنيها و ٣٤٧ مليما ، وكل هذه الأشياء نقلت الى مقر المعهد الجديد ، ومجموع ثمنها ٣٩٨ جنيها و ١٤٠ مليما فلم يبق من المبلغ الأصلى الا مبلغ ١٣٧ جنيها و ٧٧١ مليما أنفق فى نقل المدرجات وتركيبها الخ ، وهذا المبلغ الأخير هو الذى يمكن أن نقول انه قد صرف اعدادا للبيت ليكون مدرسة ، انظروا يا حضرات النواب المحترمين : ١٣٧ جنيها تنقلب فى نظر هذا الملاك القديس الصادق الأمين الى آلاف مؤلفة ! ثم هو بعد ذلك يقول : صدقونى ، ويشكو من الأوصاف التى وصفته بها ٠

لقد اعتبر مكرم باشا نقل هذا المعهد نكبة وخرابا على مصر ، لأنها كانت تفاخر به الشرق كله ونباهى به أوروبا !! ولماذا كل هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟ يجيبكم مكرم باشا بأن مجموعة من الصور « ألبوم » أخذت للمعهد وأرسلت الى مؤتمر التربية فى جنيف ، ولا يعقل أن تفعل الحكومة ذلك الا اذا كان المعهد مما تفاخر به مصر جميع الأمم ٠

هذه الواقعة مكذوبة من ألفها الى يائها ، وأرانى الآن مضطرا الى أن أفعل ما فعله رفعة الرئيس أمس حين عرض عليكم الفرو فها هو ذلكم « الألبوم » فانظروا ٠

ثم ان المعرض الدولى الذى حدثكم عنه مكرم باشا أقيم فى يوليه سنة ١٩٣٩ والمدرسة أنشئت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وبدأت فيها الدراسة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن الملاك والقديس الطاهر الصادق الأمين يأبى الا أن يجعل من الحبة قبة !! ويظهر أن موظفا حدثه فى هذا الشأن فعلق عليه بقدر ما يسمح له ذهنه لأن أفكاره فى التربية والتعليم ليست شيئا مذكورا ٠

وحقيقة المسألة يا حضرات النواب المحترمين أن لدينا متحفا نجمع فيه كل الصور الخاصة بالتعليم ، سواء أكانت حسنة أم رديئة ، ان لم تكن للمباهاة فللتاريخ ٠ فأخذت صورا لمعهد التربية لتوضع فى هذا المتحف استكمالا لتاريخ التعليم فى مصر ، حتى يستطيع المؤرخ بمشاهدة الصور أن يكون فكرته فى الموضوع الذى يعالجه ٠ وقد جرت العادة على أن وزارات المعارف تتبادل هذه الصور مع البلاد الأخرى على طريقة

الاهداء ، فأرسلنا سنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ صورة من « ألبوم » المعهد الى متحف جنيف جريا على هذه العادة ، فلا معرض دولى ! ولا مبـــاهاة ! ولا أكبر معجزة فى الشرق ! وانما هى مجموعة من الصور أرسلت الى متحف ، كما يرسل كتاب من مكتبة الى أخرى •

لقد ألح مكرم باشا فى الكلام عن هذه المسألة وأفرغ جهده فيها ولما كان جو الجلسة وقتئذ مضطربا لم أستطع متابعته ، فرجعت الى كلامه فى المضبطة فوجدته غزلا وتشبيبا بالمعهد واشادة بالفخامة والجمال والذوق والفن !! وهو لا يستمد وحى هذه الأوصاف الخلابة الا مما دنب عليه الصور من أفران وتماثيل وصور وقد صرح بذلك تصريحا ! فهل اخذ رفعة مصطفى النحاس باشا فرنا أو تمثالا أو صورة ؟ كلا ! فجميع تلك الأشياء لا نزال بالمعهد ، ولم يفقد المعهد والحمد لله شيئا مما يدل على الفخامة وجمال الذوق والفن ، ولا يعقل أن يكون مكرم باشا قد تعشق بالجدران والحيطان !

لقد نقل المعهد مع ثلاثة معاهد أخرى الى مكانه الجديد ، فليذهب مكرم باشا الى هناك ليراها مجتمعة كالكواكب تزداد وهى مجتمعة اسرانا وجمالا ، ويقوى بعضها بعضا . ولكن مكرم باشا لا يريد شيئا من هذا ، لأن المعهد فى مكانه القديم كان فى زعمه مضرب الأمثال ، وقد عز على أولياء أمور التلاميذ أن ينقل ، لأن مكانه كان فخما مستكملا كل معدات البذخ والترف ، ألا فلتعلموا يا حضرات النواب المحترمين أن البذخ والترف كانا من أهم الأسباب ، بل لعلهما كانا السبب الوحيد الذى أقنعنى فى نقل المعهد •

نعم كان الأسلوب الذى اتخذه هذا المعهد من البذخ والاسراف والتغالى فى الاعداد لا يناسب الروح المطلوبة فى تخريج المعلمات اللاتى لا يزيد مرتب الواحدة منهن بعد تخرجهن على سبعة جنيهات أو ثمانية ، ووالله لو أراد ابنى أو ابن لأحدكم الزواج باحداهن لما استطاع أن ينفق عليها كما كان ينفق عليها فى هذا العهد • ولقد وجد المراقب العام لتعليم البنات أن الاستمرار على هذا النظام مفسدة لأخلاق المعلمات ومبعد لهن عن البيئة التى تلائمهن • انظروا كيف يسمى هذا المعهد معهد التدبير بينما لا تدل حالته الا على أنه معهد للتبذير ؟! ولكى تتبينوا هذا المعنى تماما أقول لحضراتكم انه وقع فى يدى مصادفة قصاصة من جريدة الصباح الصادرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاسترعت نظرى كلمة جاءت فيها عن وزارة المعارف أتلوها على حضراتكم :

« فى حى قصر الدوبارة ، قصر فخم ، كنت ألاحظ كلما مررت به فى طريقى الى منزلى ، صباحا أو ظهرا ، أو غروبا ، أن روائح المأكولات

الشهية تنبعث منه ، والدخان يتناثر من مطبخ هذا القصر الى حديقته ، فالى الشارع ، فالى أنوف الجيران ، ونحن منهم لحسن الحظ ، وكنت وكان الجيران معى ، نظن أن أحد أثرياء الريف يسكن هذا القصر ، وأن المطبخ يواصل الليل بالنهار ـ فى طهى (المشويات) و (الحلويات) للضيوف الذين يتوافدون على القصر لتحية الساكن العظيم !! ... وأخيرا ظهر لنا أن هذا القصر يسكنه (معهد التدبير المنزلى) وأن وزاره المعارف هى التى تديره وأن المطابخ التى كنا نستمتع بالروائح الزكية المبعثة منها صباحا وظهرا وعصرا لم تكن على حساب أحد أثرياء الريف كما ظننا ـ وبعض الظن اثم ـ انما كانت على حساب وزارة المعارف العمومية ...

قلت لمحدثى ـ وهو عظيم من العظماء الذين يبعثون بفتياتهم الى هذا المعهد العظيم ـ ان طالبات المعهد كلهن من بنات العظماء ولسن فى حاجة الى طعام من المعهد أو شراب ، ووقت الدراسة فى المعهد لا يزيد على ثلاث او أربع ساعات فى اليــوم . فلماذا هــذه النفقات للمطابخ أو لمن تطبخ المطـــابخ ؟!

قال ـ ان كل الحصص فى هذا المعهد عبارة عن تمرينات للفتيات على طبخ الخضر واللحــوم والطيــور والحــلوى والتطريز والكى ، فكل مسريات المطبخ اليومية لصنع الطعام والحلوى على نفقة المعارف وكذلك أثمان الأقمشة التى تستعمل للتمرين على الكى والتطريز ...

ومن هذا يتبين لنا أن وزارة المعارف ربما بلغت نفقاتها على هذا المعهد حوالى المائتى الجنيه شهريا تدفعها ثمنا للطيور واللحوم والخضر فى هذا المطبخ ، فهل كانت المأكولات التى تطبخها الطالبات وكانت تتكلف هذه النفقات الطائلة ترسل الى المستشفيات والملاجىء يوميا ، أو الى أين كانت تذهب ؟؟ » .

فكتبت عليها فى ١٤ أكتوبر « حضرة حسن بك فائق أرجو التكلم معى فى الموضوع بصفة مستعجلة » أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، ولقد بحث المراقب هذه المسألة ، فرأى ان الوزارة تنفق على البذخ والتبذير فى هذا المعهد آلاف الجنيهات ، مع وجوب أن يكون اعداد المعلمات متمشيا مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لطبقة الشعب المتوسط على الأكثر ، ووجوب اتباع نظم وتطبيق طرق التدريس مناسبة للبيوت المصرية العادية ولميزانيتها الخاصة .

لهذا قلت لحضراتكم ان الرجال الفنيين فى وزارة المعارف رأوا أنه لا يصح تعويد المعلمــات معيشة الاسراف والترف ، بل يجب تعويدهن التدبير والاقتصاد ، وقد طلبت بيانا بالنفقات التى تنفق على هذا المعهد

فوجدت أن ايراده يبلغ ٢٨٠ جنيها ، وأن نفقاته تبلغ ٧٨٠٤ جنيهات ، وأن عدد الطالبات ١٢٠ طالبة ، ١٤ منهن تدفعن المصروفات وقدرها عشرون جنيها للطالبة ، وباقيهن يتعلمن بالمجان ، فهالنى هذا المبلغ الكبير .

ولقد بينت لكم فى اجابتى السابقة أنه بضم المعاهد بعضها لبعض أمكننا أن ننشىء أربعة معاهد جديدة دون أن نحمل الميزانية شيئا ، وهى روضة أطفال بحى الجيزة ، ومدرسة ابتدائية للبنات بحى سيدنا الحسين ، ومدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة ، ومدرسة للفنون الطرزية الراقية بعد فصلها عن القسم الابتدائى ، فبهذا الضم أمكن انشاء هذه المعاهد الأربعة التى كانت ستكلف خزانة الدولة ما لا يقل عن عشرين ألف جنيه .

أبعد هذا يقول مكرم باشا ان نقل المعهد كان نكبة على مصر ؟! ولو كان مكرم باشا يريد أن ينتقد حقا لكان واجبا عليه أن يدقق قليلا ، فقد علمتم أن رفعة النحاس باشا هو الذى حرض المعلمات على تقديم عريضة احتجاج على هذا النقل تقع فى ثلاث صفحات ، وكلها أسباب فنية ، ولو أتيح لمكرم باشا أن يطلع على هذه العريضة لخطب فيها ثلاثة أيام ، ولكنها كانت فى مكتبى ، أما استشهادى بهذه العريضة فلأقول لمكرم باشا ان الأحرى به أن يقلل من المباهاة بنفسه الى حد ما ، فلو اطلع عليها لعلم أن هؤلاء السيدات أقدر كثيرا من كبير المحامين .

وقد خلص مكرم باشا من هاتين النقطتين الى نقطة ثالثة ، وهى شكوى مرة من وزير المعارف الذى وصفه بالمفترى والكيذبان !! قال عنى « يخطىء وهو الخاطىء » وظل يعيدها مع أننى أفهمته أن الخاطىء هو المجرم .

قال مكرم باشا ليس صحيحا « اننى قلت فى نوبة حازمة حاسمة أخلى المعهد » بل النوبة الحازمة الحاسمة كانت فى موضع آخر غير الاخلاء ، وهو قرار التشتيت وتنقلات المعاهد ، اذ استغرق الاخلاء شهرا من الزمان ويعجب كيف ذكرنا ان قوله هذا كان منصبا على الاخلاء . ولو كان الأمر كما يدعى لحق أن يكون وزير المعارف هو الكيذبان . ولكن أمامنا مضبطة الجلسة ثابتا فيها قوله « واذا بالبنات تطرد بين يوم وليلة » وليس فى شهر من الزمان ، ولو تجاوزنا عن المضبطة لاحتمال أن يكون ما بها زلة لسان ، لوجدنا أنه ــ فى الكتاب الأسود يقول « فماذا لو أخرج البنات فى الحال وبلا امهال » فهل بعد هذا أكون قد افتريت عليه كذبا ؟!

ولنصدقه جدلا أنه قصد بالنوبة الحازمة الحاسمة القرار لا الاخلاء ، ولننظر أينا الكيذبان ، انه نقل فى الكتاب الأسود قرارا صدر من وزير

المعارف وبه ثمانية بنود ، ووقع عليه من جميع الموظفين المختصين بما فيهم الوزير في يوم واحد ، بل في صبيحة يوم واحد بل في ساعات معدودات. والحقيقة أن كل موضوع من هذه الموضوعات التى ورد ذكرها فى البنود الثمانية بحث على حدة وانقضت شهور وأيام فى درسه وتمحيصه ، وبعد أن عرض وفصل فيه وفى امثاله جمعت كلها فى قرار واحد . ومن المعقول والحالة هذه ان يمضى القرار فى يوم واحد .

لقد سبق أن قلت لكم عن المعهد ان حضرة مراقب تعليم البنات قدم مذكرة قال فيها انه فكر فى ضم معاهد التربية الأربعة للبنات من سنة ١٩٤١ ، وانه عرض الفكرة على المستشار الفنى فى أغسطس سنه ١٩٤٢ عقب انتهاء السنة الدراسية ، وانه اجتمع هو وسعادة المستشار بسعادة وكيل الوزارة المساعد عدة جلسات ولما انتهوا الى قرار كتبوا به محضرا ووقعوه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم عرض هذا القرار على الوزير فوقعه فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فهذه مسألة واحدة من الثمانية ، فانظروا الأدوار العديدة التى مرت بها حتى تحققت . وهاكم الأوراق الرسمية ــ مذكرة المراقب ، والمحضر ، وقرار ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ــ لتتبينوا صحة ما نقول .

وجميع المسائل الأخرى مثلها مثل مسألة المعهد ، أخذت كل منها طريقها فى الدرس والتمحيص ، وأبدى فيها المختصون آراءهم ، ثم جمعت كلها ليكون التبليغ تبليغا واحدا . ولكن مكرم باشا يرى أنه ما دام القرار قد أمضى فى يوم واحد فتكون كل هذه الأدوار قد مرت كذلك فى يوم واحد !!!

والعجيب فى الأمر أن مكرم باشا فسر القرار تفسيرا سمجا ، اذ يقول ان ثمانى مدارس قد شتتت . فاسمعوا ما ذكره فى كتابه الأسود من صورة القرار :

أولا : فتح روضة أطفال بحى الجيزة ، فهل الفتح تشتيت ؟! .

ثانيا : انشاء مدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين فكيف يمكن أن يكون الانشاء تشتيتا ؟!

ثالثا : أن تبقى مدرسة الفنون الطرزية فى مكانها ، ومتى كان البقاء فى نفس المكان تشتيتا ؟!!!

رابعا : مدرسة مصر الجديدة للبنات بقسميها الابتدائى والثانوى . فقد ازداد اقبال الطالبات على المدرسة حتى ضاقت بهن وكان من أثر ذلك أن حول كثير منهن الى العباسية ففصلت الوزارة القسم الابتدائى

عن الثانوى . وأصبحت المدرسة كلها مخصصة للقسم الثانوى ، ونقل القسم الابتدائى الى مكان آخر ، فهل يعتبر هذا تشتيتا مع أن فيه راحة الأهالى والطالبات .

هذه أربعة من ثمانية بنود ، أما الأربعة الأخرى فهى خاصة بالمعاهد الأربعة التى جمعت فى مكان واحد . فهل ايجاد مكان جديد لمدرسة جديدة لم تخلق بعد ، أو بقاء مدرسة فى مكانها يعتبر تشتيتا ؟ أليس هذا دليلا على نية الافتراء وتعمده ؟ وهذا هو القرار الذى يهول فيه مكرم باشا ويقول : يا مولاى انظروا كيف قلقلوا التعليم ، والى أى حد أصابه الاضطراب ؟

لقد ظهر لكم يا حضرات النواب المحترمين أن الحركة التى أجريت ان هى الا حركة عامة قامت بها مراقبة البنات خاصة بمدارس القاهرة جميعها ، وهى عبارة عن السياسة العامة لحضرة الكردانى بك الذى عين مراقبا للبنات فى سنة ١٩٤١ ويلاحظ أن حضرته عين مراقبا فى العهد الماضى . وقد أمضى سنة فى مراقبة البنات ، فكانت هذه السياسة زبدة تجاربه ، فلما استقر رأيه على اجراء هذا الاصلاح تقدم بسياسة عامة اقترحها ، ولذلك جاء فى مذكرته « أنه بمناسبة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة ومنهامدرسة الحسينية وغيرها ... الخ » ولكن مكرم باشا يغفل ذكر هذا كله ويقول ان السبب كله هو سكن النحاس باشا للمنزل ! أليس هذا افتراء صريحا يا حضرات النواب ؟

تكلم مكرم باشا فى الجلسة الماضية عن مدرسة الحسينية وقال انهم يدعون على الأهالى المساكين أنهم طلبوها ، ونحن نحمد الله أن النائب المحترم السيد أمين حسين الصياد حاضر معنا الآن ، فقد قابلنى وتكلم معى بخصوص انشاء مدرسة جديدة بحى الحسينية ، ولكن مكرم باشا يقول ان الأهالى مساكين كما قال عن الوزراء انهم مساكين ، فكأن الكل مساكين ما عداه ، يخربها ويقعد على تلها .

فهل أنا المفترى ؟ يطلب الأهالى انشاء مدرسة فيقول انهم لم يطلبوها مع أن السيد أمين الصياد جاءنى وقال لى انى أعرض عليك رغبة أهالى قسم الجمالية وقدم لى عريضة مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومذيلة بامضاء السيد أمين حسين الصياد نائب الجمالية .

حولت هذا الموضوع على الكردانى بك لبحثه وعرض ما يراه على فى هذا الشأن . وفى يوم ١٤ سبتمبر كتب الى أنه فحص الموضوع فتبين له أن مدارس البنين الثلاث بباب الشعرية والجمالية والسلحدار تسع

بسهولة تلاميذ مدرسة النحاسين التى هى بجوارها ، فيمكن بذلك تحويل مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين الى مدرسة بنات ، وذلك فى حدود الميزانية الحالية للوزارة . وقد أشرت على الطلب بالموافقة فى التاريخ ذاته .

نسأل مكرم باشا : ما علاقة مدرسة الحسينية التى هى فى قسم الجماليه ، وهو يسميه حى سيدنا الحسين ، بمعهد التدبير المنزلى للبنات بجاردن سيتى ، وهو يدعى أننا قلقلنا تلاميذ مدرسة النحاسين وأنشأنا مدرسة للبنات لا لشىء الا لاخلاء سكن للنحاس باشا فى جاردن سيتى ، وما هى العلاقة بين الاثنين ؟ لا أفهم وأعوذ بالله من هذا العقل السخيف .

أنتقل الآن الى مدرسة مصر الجديدة .

تكلم أيضا مكرم باشا عن مدرسة مصر الجديدة فقال انظروا للبند ٨ وهو خطير حيث ينص على ان المدرسة التى تحتوى على قسم ابتدائى وقسم ثانوى يجب أن يفصل فيها القسم الابتدائى عن الثانوى ويدبر له مكان لكثرة الطلبات فى تلك المدرسة . وانى كوزير للمعارف أعلم أن الاطفال أو البنات أو الأولاد بالمدارس يجب أن يكونوا من أعمار متقاربة ، فلا نسمح بالجمع بين الأولاد الكبار والصغار ، أو بنت صغيرة مع أخرى كبيرة فى فصل واحد ، وعدم الجمع هذا ، ان لم يكن لضيق المكان وعدم اتساعه ، يجب أن يتم لدواع فنية . فبدأنا من أجل هذا بايجاد مبنى للمدرسة الابتدائية للبنات فى مصر الجديدة ، فأخذ مكرم باشا هذا علينا قائلا كيف تستأجرون ، ولديكم بيت قد أخلى بجاردن سيتى ؟! تصوروا حضراتكم هذا الكلام الذى يلقى على عواهنه دون تبصر .

كيف أطلب من رجل عنده بنت ، ويقيم بمصر الجديدة أن يرسل ابنته الى جاردن سيتى ؟ ان مكرم لم يقصد بكلامه هذا الا أن يقول ان منزل النحاس باشا كان يغنى عن مدرسة مصر الجديدة وفى هذا كان سخيفا أيضا .

لم يقتصر على ما تقدم بل قال ان الوزارة ـ رغم امكانها استعمال منزل جاردن سيتى مدرسة نموذجية للبنين ـ استولت بمقتضى أمر عسكرى على منزل بحدائق القبة وان الاستيلاء تم بتاريخ ١٠ أكتوبر ، وتدرج من ذلك الى القول بأن الغرض من كل هذا هو تمكين رفعة النحاس باشا من الانتفاع بسكنى منزل جاردن سيتى .

اسمعوا حضراتكم شيئا عن المدرسة النموذجية : أنشأنا منذ عشر سنوات مدرسة نموذجية بحدائق القبة ـ أليس كذلك يا تكلا بك ـ والمدرسة كانت تدعى أولا بالمدرسة التجريبية ، وقصدنا بذلك أن نجعلها

تابعة لمعهد التربية للرجال ، تجرى فيها تجارب فى مختلف طرق التعليم وتبتكر الطرق الحديثة للموازنة بين هذه الطرق وبين الطرق المتبعة بالفعل، حتى اذا ما تبين انها أسلم وأصلح وجب اتباعها دون سواها ٠

ولكن الأهالى لم ترق فى نظرهم تلك التسمية لأن اسم المدرسة فى ذاته يتضمن معنى التجربة ٠ فرفضوا الاقبال عليها ٠ وكان لسان حالهم يردد المثل البلدى « حتتعلموا الحلاقة فى رؤوس اليتامى » فازاء هـذا الامتناع لم تجد وزارة المعارف أمامها الا أن تعمل على ترغيب الأهالى فى هذا النوع من التعلم ، فغيرت اسم المدرسة من « تجريبيه » الى « نموذجية » لكى يفهم معناها على أنها أنموذجية لباقى المدارس أى أحسنها ، وقد نجحت الوزارة فى ذلك اذ أقبل الأهالى على ارسال أولادهم الى المدرسه النموذجية٠

وبعد أن أتموا الدراسة الابتدائية وحصلوا على شهادتها كان ضروريا وطبيعيا أن نهيىء لهم تعليما نموذجيا ثانويا ٠

بناء على ذلك أنشئت فـرقة للسنة الأولى بمدرســـة فاروق الأول الثانوية بالعباسية واشترط ألا يقبل فيهـا الا الأولاد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائيه من المدرسة التجريبية بحدائق القبة ٠

ولكن نظرا لأن المدرسة قائمة بالقرب من مدرسة الفنون التطبيقيه بالعباسية فالمسافة بعيدة جدا على أولاد صغار ـ تتراوح سنهم بين احدى عشرة واثنتى عشرة سنة ـ يسكنون فى حدائق القبة ، اذ فضلا عن صعوبة المواصلات فان فى انتقالهم كل يوم من حدائق القبة الى العباسية تعريضا لهم لأخطار الطريق ـ الأمر الذى شكا منه أولياء أمورهم مر الشكوى ، وعندما وليت أمر وزارة المعارف قدمت الى شكاوى عديدة بهذا الخصوص ، ولذلك صممت على انشاء مدرسة نموذجية ثانوية فى حدائق القبة إبتداء من السنة الدراسية ١٩٤٢/١٩٤٣ حتى اذا انتهى التلميذ من المدرســة الابتدائية انتقل الى المدرسة الثانوية دون أدنى مشقة وفى نفس الحى ٠

هذا ما فكرت فيه وما وعدت بعمله ولكن الأهالى بالرغم من ذلك قالوا ان هذا وزير قد يسهو عن الوفاء لكثرة مشاغله فقابلنى وفد كبير منهم قبيل افتتاح الدراسة راجين سرعة البت فى هذا الموضوع ٠

وان لم أستطع ذكر أسماء جميع من تقدموا من الأهالى الذين يطلبون انشاء قسم ثانوى بحدائق القبة فانى أذكر أسماء بعض العظماء ومنهم سعادة حافظ عفيفى فقد أمضى عريضة مع بعض الأشخاص لهذا الغرض وكذلك تقدم الى سعادة حسين السيوفى باشا وحضرة محمود بك السيوفى يرجوان فيها فتح مدرسة ثانوية بحدائق القبة ، ليس هذا فقط ، بل تقدم

الى بعض الموظفين فى دار السفارة البريطانية ومنهم شكر الله ميخائيل آفندى بعريضه يقول فيها ان عنده أولاد سيحصلون على الشهادة الابتدائية من مدرسة حدائق القبة النموذجية ومن الصعب تكليفهم الذهاب كل صباح ومساء لمدرسة العباسية ولقد أرفقت هذه العريضة الأخيرة بتوصية من السير سمارت يقول فيها انه ما قبل التوصية في هذا الموضوع ، الا لأن المسألة مسألة انسانية ، أما العرائض التى أشرت اليها والدالة على صحة ما ذكرته لحضراتكم فموجودة عند محمد بك رفعت الذى كان متغيبا فى السودان ولكنى علمت اليوم من الصحف أنه حضر ، وسأستحضر منه هذه الأوراق وأودعها مكتب المجلس · وها هى أوراق من الموظفين المختصين تثبت صحة تقديم هذه العرائض ·

يقول مكرم كيف تستأجرون مكانا فى حدائق القبة رغم وجود مكان خال في جاردن سيتى ؟ ان الرد على ذلك بسيط وهو أنه ليس من المعقول أن أنقل الى جاردن سيتى مدرسة يشكو أولياء أمور التلاميذ من وجودها فى العباسية بعيدة عن حدائق القبة · انى لو فعلت كما أراد مكرم لرمانى الناس بالجنـون وكذلك يعيب على مكرم أننى أصـدرت أمرا عسـكريا بالاستيلاء على المنزل وهول بأننى أخرجت منه بالقوة كرام الناس · والواقع أنه لو علم أن بين هؤلاء السكان أقرباء لحضرة النائب المحترم ابراهيم الغنيمى بك وأنسباء رفعة الرئيس لما وصفهم بهذا الوصف ، ولسر بنقلهم ·

صحيح أننى استصدرت أمرا عسكريا باخلاء المنزل ، وهو الأول من نوعه ـ لأن الثانى لم ينفذ ـ وقد استصدرناه بسبب الضرورة القصوى لايجاد مكان لهذه المدرسة بعد أن بحثنا عن مكان لها طوال شهر ونصف· والى حضراتكم تفصيل ما اضطرنا الى الاستيلاء على المنزل المشار اليه :

وفقنا الى استئجار منزل بايجار شهرى قدره ٦٠ جنيها وما زال معالى كامل صدقى باشا ـ رغم اتفاقى مع المالك على الايجار ـ مصرا على أن يكون الايجار ٥٠ جنيها فقط ·

بعد ذلك جاءت مشكلة السكان ، فكلفت صاحب الملك بأن يتفق معهم ، وهم عديدون ، ولكن بعض السكان ـ وليسوا نسايب النحاس باشا ـ لما وجدوا أن الحكومة قد استأجرت المنزل ، أرادوا استغلال الموقف الى أقصى حد حتى ان أحد السكان على الرغم من ايجاد مسكن آخر له ، رفض الاخلاء الا اذا أعطى ٢٠٠ جنيه بصفة « خلو رجل » معتقدا أن هذه فرصة يجب انتهازها ·

لما علمت بهذه الواقعة ، عهدت الى اسماعيل القبانى بك ناظر معهد التربية للبنين بتحقيقها فحققها واتضحت صحتها وكتب تقريرا بذلك ،

ولقد اتصلت تليفونيا بسعادة المحافظ وشرحت له الموضوع وأعلمته بأن اسماعيل القباني بك آت اليه ومعه تقرير ، وأخبرته بأن المقصود من الأمر العسكرى هم السكان لا المالك ، لأن بعض السكان بعدما اتفقوا مع المالك على الاخلاء عدلوا وطمعوا فى أن يأخذوا عوضا مقابل الاخلاء – على الرغم من ايجاد مساكن لهم – مع أننا فى حاجة شديدة الى المبنى لجعله مدرسة ، وبناء على ذلك تم الاخلاء ٠

اعترض علينا مكرم وقال ما هذا العمل السيىء الذى يعمله وزير المعارف ؟ ولماذا لا تنقل المدرسة الى منزل جاردن سيتى بدلا من اخراج السكان من مساكنهم ؟ ثم قال ان هناك جريمة أخطر وهى نقل المدرسة وقلقلة التلاميذ فى شهر أكتوبر أى فى ابان الدراسة مع أن الواجب كان يقضى باجراء النقل فى العطلة الصيفية ، مهلا يا مكرم فأنت – وعقليتك عقلية أطفال فى التعليم – كان يجب – قبل أن توجه النقد – أن تعلم أنه بسبب شهر رمضان ابتدأت الدراسة فى ١٧ أكتوبر فى جميع مدارس وزارة المعارف العمومية على مختلف أنواعها بما فيها الجامعه ، وكان ذلك بمقتضى قرار وزارى صادر فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وكان المعهد موجودا وقتها فى المكان الجديد وابتدأت الدراسة فى ميعادها ، فلم ينتج عن عمل الوزير أى ضرر وانما أنت الذى تفترى عليه ٠

أنا لا أريد أن أكرر ما قلته فى ردى على سؤال سابق وشرحته بالتفصيل ، وتناوله النحاس باشا فى بيانه ولكن لكى أثبت أن عقلية مكرم غير منتظمة فانى أفرض جدلا أنى متواطىء مع النحاس باشا فى أن أسكنه هذا المنزل وان الموظفين كلهم متواطئون معى – وما كنت أريد التعرض لهؤلاء الموظفين – غير أن خبثه هو الذى دفعنى الى ذلك لأنه يقول انه لما قرأ امضاء شفيق غبريال ظنه شفيق غربال وهذا الاسم الذى زعم أنه لم يتبين حقيقته اسم معروف مشهور عندنا نحن المحامين فى قضية البنك التجارى وبخاصة عند مكرم باشا الذى طنطن فيه ، وبنى عليه أهم سبب من أسباب الرد لأنه شقيق عبد اللطيف غربال بك القاضى فى القضية ، وقد بنى سبب من أسباب الرد على ترقيته الى وكيل وزارة مساعد (يكاد المريب أن يقول خذونى) ٠

هل معقول يا مكرم باشا أنى اذا أردت التواطؤ لمصلحة النحاس باشا أتواطأ مع شفيق غربال المونور المشترك معى فى هذه الفضيحة ؟! ولو كان هذا صحيحا فكيف أعمل على ابعاده عن مركزه وارجاعه أستاذا فى الجامعة ، وأحرمه من أن يكون وكيلا مساعدا للوزارة ؟! أظن أنه لم يصل بى الخبل الى هذا الحد ، وانما هو الخبل الذى وصل بمكرم الى هذا الادعاء ٠

ولو كنت متواطئا معه لما نقلته الى وظيفة أقل من وظيفته بعد هذا التواطؤ بأيام ·

اننا نعمل فى وضح النهار ولا نخشى عدوا أو صديقا ، ولا نحابى رئيس الوزراء ·

قال مكرم بعد ذلك ان هناك جريمة من أكبر الجرائم · هناك جريمة الثلاجة التى استولى عليها رفعة النحاس باشا · شىء بارد · ثم انتقل حضرته من محام الى رجل فنى فى الثلاجات والتحويل والكهرباء والفولتاج ومر على الدكاكين وعلى المصريين والأجانب وقال ان الناس اعتبروا ردى على مسألة الثلاجة فضيحة الفضائح وكان شأنه فى ذلك شأنه فى كل شىء عندما يريد التهويش · قلت قد يكون مكرم على حق ففوق كل ذى علم عليم واستدعيت اخصائيا فى مسائل الثلاجات والكهرباء وقلت له اكتب لى تقريرا عن هذا الموضوع ــ وها هو أودعه مكتب المجلس لاطلاع حضراتكم عليه ــ والى حضراتكم خلاصة ما ورد به : ان نقل الفريجيدير من جهة الى جهة أخرى يستدعى احتراسا شديدا فى النقل · وتغيير الفولتاج يتطلب عمل تحويل لا تقل تكاليفه عن عشرة جنيهات اذا كان الموتور صالحا (وقد دهشت من أن مكرم لم يغالط فى تكاليف التحويل كعادته فقدرها بنصف القيمة التى قررها الخبير) أما اذا احتاج الموتور الى تغيير فقد يتكلف وحده ثلاثين جنيها على الأقل فكأن تكاليف الانتفاع بالفريجيدير فى مكانها الأصلى قد تصل الى قيمة ثمنها الأصلى ·

انه من الخبل يا حضرات النواب أن يقال انه كان من جراء هــذا الاستبقاء خسارة على الحكومة · ليس هذا فقط ، بل انظروا الى الأدلة المتهافتة المائعة التى أراد مكرم أن يدلل بها على صحة ما ذكره · أتى حضرته بفاتورة بثلاثين قرشا ذكر فيها أنها أجرة نقل الثلاجة من الدور الأول الى الدور الثانى ، وقال ان هذا المبلغ ربما يكون أجرة نقل الثلاجة من بولاق الى جاردن سيتى ·

يعنى أنها من أهل الخطوة ·

فالذى قاله الخبير هو ما قالته لى ناظرة المعهد بعد نقله الى بولاق سنة ١٩٤١ ، فقد شكت لى من أن الفرن الكهربائى فسد نهائيا بعــد نقله ، عند عمل التحويل اللازم بسبب اختلاف الفولت · وقالت ليتنا تركناه مكانه بمسكن رفعة رئيس الوزراء · ولا يزال هذا الفرن معطلا الى اليوم ، ويمكن مكرم باشا أن يعاينه اذا أراد · فهل خدمنا الحكومة بهذا النقل ؟! ·

بقيت مسألة الثريتين — وهما ليستا من ثريات السماء — فقد أدرج ثمنهما بكشف الحساب المطلوب من رفعة النحاس باشـا ، واحداهما بمبلغ ٥ر٣ جنيه ، والأخرى بمبلغ ٥ر٤ جنيه وهما أقل بكثير من ثريات منزل مكرم باشا .

ولما أريد نقل هاتين الثريتين تبين أنهما ستحتاجان الى لمبات جديدة ، وقد ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا وقد لا يوجد النوع الملائم ، فضـلا عن أن المعهد فى غنى عنهما لان به أثاثات كثيرة وفيرة وغير مستعملة وتزيد على الحاجة بعد أن ضمت المعاهد الأربعة بأثاثاتها بعضها الى بعض فى مبنى واحد . ولا اخال رفعة النحاس باشا اذا طمع فى شىء أن يطمع فى ثريتين لا يزيد ثمنهما على ثمانية جنيهات .

قال مكرم باشا بعد هذا ، ان وزير المعارف أجرم لأنه سكت سكوتا مريبا عما أنفقته الحكومة على الاصلاح والترميم فلم يذكر مقدار ما خص الحكومة وما خص رفعة النحاس باشا فى هذا الترميم والاصلاح .

وقد كان أصل السؤال الموجه الينـا فى هذا الشأن هو : هل قام رفعة النحاس باشا بدفع ما يخصه فى تلك التكاليف أولا ؟ فكان ردى هو أن رفعته قد دفع قيمة ما يخصه فى تلك التكاليف بشيك فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٨٧٠ جنيها مصريا .

ومع أن السؤال لم يكن يقتضى أن أبين حساب الحكومة فيما عمل على نفقتها ، فقد قلت فى الرد ان الحكومة قامت بعمل الاصلاحات التى كانت ملزمة باجرائها بمقتضى العقد ، وأودعت المجلس كشفا بما أنفقته الحكومة وما يخص رفعة الباشا فى هذه النفقات ، فلم أسكت سكوتا مريبا كما قال حضرته ، وانما هو الذى يتصيد التهم وما علم بالمبـلغ الا من الكشف الذى أودعته وكان سببا فى أن يكشف لعينيه كل ما جاء فيه .

قال بعد ذلك ان ما تحملته الحكومة هو مبلغ جسيم جدا ، وانى أقول سواء أكان المبلغ كبيرا أم صغيرا فهو انما صرف تنفيذا لشروط العقد فى أن نعيد البيت ، فى حالة اخلائه ، الى ما كان عليه أى ليكون مسكنا ، وعندما زرنا المعهد وكان معنا معالى عثمان محرم باشا وجدنا فى بعض الغرف أحواضا كثيرة لغسـل الملابس ، وغرفا أخرى مخصصة للطبخ ، وحمامات ، ولابد من رفع هذه الأشياء واعـداد الغرف ليكون المنزل صـالحا للسكنى ، سـواء أسكنه رفعة النحاس باشا أم غيره . أما ما تكبدته الحكومة فى هذا العمل فهو مبلغ ١١٤٤ جنيهـا لا غير ، ويستكثر مكرم باشا هذا المبلغ ولا يستكثر مبلغ ٤٣٧٥ جنيها أنفقته

الحكومة على منزل في سنة ١٩٤١ دون أن تكون مضطرة الى ذلك تنفيذا لشروط عقد أو التزام ، ولو كانت الحكومة قامت بنقل المعهد فى سنة ١٩٤١ لما تكبدت فى سبيل اصلاح المنزل نصف هذه المصاريف أو أقل . ومن هذا يتبين أن نسبة ما صرف على منزل نبلغ حوالى تسعة أضعاف ما صرف على منزل المدرسة .

فهل من العدل أن يتعاضى مكرم باشا عن ذلك المبلغ الجسيم الذى صرفته الحكومة فى سنه ١٩٤١ دون أن تكون ملزمة بذلك ، ثم يستنكر المبلغ الذى صرف تنفيذا للعقد ؟! ليس هذا فقط ، بل يقول مكرم عبيد انه وقعت حوادث هى داهية الدواهى وهى أن النحاس باشا لم يمض الشيك بالمبلغ المستحق الا فى ١٨ مارس ، ثم أخذ يخبط خبطا عشوائيا . ويتكلم عن تاريخ امضاء هذا الشيك ، وتاريخ ضبط حافظة مستندات العريضة التى كانت تطبع ، وتاريخ تحويل العريضة من السراى الى رفعة رئيس الوزراء ويربط هذه التواريخ بعضها ببعض تهويشا للأفكار ، فيجعل من ضبط الحافظة تارة ، ومن تحويل العريضة من السراى تارة أخرى ، سببا فى كتابة السيك مع أن الشيك كتب فى ١٨ مارس أى قبل وقوع هاتين الحادثتين فقد ضبطت الحافظة فى ٢٢ مارس ، وكان تحويل العريضة فى ١٠ أبريل فكيف يكون السبب فى امضاء الشيك هو ضبط الحافظة أو تحويل العريضة ، الا اذا قلنا أن المعلول يوجد قبل العلة وان الأثر يوجد قبل السبب . وهو قول لا يصدر الا عن محام كبير كمكرم عبيد باشا . ولقد قلت له كما قال له أيضا عثمان محرم باشا ان كشوف الاستلام المؤقت مؤرخة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وليست فى مارس أو أبريل ، وان هذه الكشوف مبين بها توزيع ما هو مستحق على رفعة النحاس باشا من النفقات ، وما هو مستحق على المالكة وما هو مستحق على الوزارة ، ولقد أبلغت مصلحة المبانى هذه التفاصيل الى وزارة الأشغال فى أول فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل ١٨ مارس وقبل ٢٢ مارس وقبل ١٠ أبريل فكيف يمكن القول بأن النحاس باشا كان ينوى عدم دفعها ، مع أن الوزارة قد احتسبتها عليه فى أوراق رسمية من يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

كذلك قلت له فى ردى اننى حررت خطابا الى عثمان محرم باشا فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ هذا نصه :

« عزيزى معالى وزير الأشغال

اتشرف بأن أرسل لمعاليكم الملف الخاص باخلاء المبنى الذى كانت تقيم به مدرسة التدبير المنزلى بجاردن سيتى رجاء توزيع المبلغ الذى أنفق

فى الاصلاحات على المالكة والوزارة ورفعه المستأجر طبقا لنصوص العقد مع تدبير المبلغ اللازم على الحكومة بمقتضى العقد من ميزانية وزارة الأشغال لأن وزارة المعارف لبس فى ميزانيتها ما يسمح بخصم المبلغ المذكور ٠

١٦ فبراير سنة ١٩٤٣

فكيف يقال بعد ذلك ان النحاس باشا أخر الشيك لأنه كان ينوى عدم تسديد هذا المبلغ ؟ لقد صدم مكرم باشا بهذه الحجج طبعا ، فأخذ يتهافت ويتخاذل ويتمايع ويستنكر أنه يتهم النحاس باشا بالمماطلة ، فبماذا يتهمه اذن ؟ لقد رأيتم أن الحكومة لم تسكت عما يستحق لها قبل النحاس باشا كما هو ظاهر من الكشـــوف المحررة فى نوفمبر ٠ واذن فالأمر ان هو الا مماحكة من مكرم باشا ٠

حضرات النواب المحترمين :

هذه هى جميع التهم التى كالها لى مكرم ، وها هى ردودى ٠ وقد نزل عن معظمها ، ولم يتشبث فى استجوابه الا بتهمة واحدة تمسك فيها بالفتات البسيط ونسى « الطبخة الأصلية » ٠

وانى لازلت أرى أن مكرم قد هرب من الميدان هروبا مخزيا ، وكان الاولى به أن يدافع عن نفسه فيما وجهناه اليه من تهم صريحة ، قدمنـــا عليها الأدلة القاطعة ، ومن عجب أن يفر من هذه التهم فيكون فراره تسليما واعترافا منه بما فيه من عيوب ، ثم يظل ثلاثة أيام كاملة يبشر بيننا بالفضائل ، وبما يجب وما ينبغى أن تكون عليه الحكومة ، حتى انه لم يتورع عن اتهام مصطفى النحاس باشا ٠ بأنه أعطى رخصة للخمر ٠ وقد ذكرنى موقفه هذا بقول أبى العلاء المعرى فى الخمر ، وهو قول ينطبق على مكرم باشا تماما ٠ ولذلك لم أرد أن أحرم المجلس من ســــماع هذين البيتين وهما :

« يحرم فيهم الصهباء صـــبحا ويشربهـــا على عمد مســـاء »
« اذا فعـــل الفتى ما عنـــه ينهى فمن جهتين لا جهـــــة أســـاء »

ويكون رد وزير العـدل آخر الردود على مكرم عبيـد باشا وتكون العبارات التالية آخر ما جاء فى رد وزير العدل ما انكر مكرم باشا من النحاس الا أنه تغير عليه نعم لم يتغير فى قلب النحاس باشا وفى فى نفسه شىء من مقاييس النزاهة ، وانما تغير شىء واحد هو مقياس النحاس لنزاهة مكرم وكفاءته وبقائه فى الوزارة ٠ هذا هو الذى تغير ٠ فاذا كان مكرم قد أنكر من كان يترنم به ، فلا عيب أن تنكر العين ضوء الشمس ٠

ومن يـك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا

أنكر مكرم باشا على النحاس باشا أنه أقام بالباخرة محاسن ردحا من الزمن ، وتكلم زملائى فذهبوا الى عهد سرى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وعبد الفتاح يحيى باشا وغيرهم • لا يا سادة ، وقفة هنا ، فما كان لرفعة النحاس باشا أن يقلد هؤلاء ، أو أن يتخذ مقاييس النزاهة وتقاليد النزاهة من أحد هؤلاء •

النحاس خليفه سعد ، وقد استمد هذه التقاليد من سعد نفسه ، واليكم البيان •

بتاريخ ١٩٢٦/٩/١٧ الى ١٩٢٦/١١/٨ كانت الباخرة دندرة تحت أمر المغفور له سعد باشا بمسجد وصيف ، وكانت الباخرة محاسن من ١٩٢٧/٨/١٦ الى ١٩٢٧/٨/٢٠ فى مسجد وصيف وعادت بالمغفور له سعد زغلول باسا الى القاهرة • هذه البيانات طلبتها اليـــوم من وزارة الأشغال لأننى صحبت سعدا فى الأشهر الأخيرة قبل وفاته ، وكنت مقيما أنا والدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وعبد الرحمن عزام بك والدكتور نجيب اسكندر حينا من الزمن فى ضيافة المغفور له سعد باشا فى هذه الباخرة •

وما كان لسعد ، وأنتم تعلمون مبلغ حرصه على مبـــادىء النزاهة والكرامة والشرف ، ما كان له أن يستعملها الا لأنه كان يعلم أن له حقا فى استعمالها والانتفاع بها • فالمقياس الذى اتخذه النحاس باشا للشرف والنزاهة كان مستمدا من سعد لا من غير سعد • فاذا حاول مكرم اليوم أن يطعن فى رفعة النحاس باشا فهو انما ينبش القبور ويطعن فى سعد •

اذا انتهينا من كل ذلك فماذا بقى من الكتاب وصاحبه ؟ ان كان لصاحبه أثر هنا فى البرلمان فلكتابه أثر ، وانى لأفتح عينى فلا أجد له هنا أثرا ، ولا أجد له فى قلوبكم أثرا ، ولا لكتابه ذكرا ! •

فليبق الكتاب الأســود ، عنوانا لليل اذا عسعس ، وللكذاب اذا تدنس ، وللشيطان اذا وسوس ، وللسياسى اذا أفلس •

ونعرض على مجلس النواب مشروع القرار التالى :

« بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى أثارها فى استجوابه المبنى على كتابه الأسود •

وبعد سماع الردود والاجابات التى أدلى بها حضرات الوزراء عامة ، وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا وبيانا وتحديدا لما ورد على لســان المستجوب فى استجوابه ، وعلى قلم المستجوب فى كتابه .

وبعد الاطــلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصــة بهذه الموضوعات التى سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا – ان الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك فى المجلسين عقب أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شــهر ، عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الأخرى الواردة فى الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثانيا – يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقـــام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب المعالى الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من بغى ظالم وتجن أثيم : وهم خدام الشعب المخلصون ، والوطنيون الأمناء الصادقون .

وبعد اخــذ الرأى بالمناداة بالاســم أجمع ١٧٦ نائبــا وهم جميع النواب الحاضرين بالجلسة (جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٣) على الثقة بالوزارة ما عدا عشرة وزراء من النواب لم يعطوا أصواتهم ويلقى مصطفى النحاس باشا كلمة بمناسبة اعلان الثقة بالوزارة قال فيها :

اخوانى المحترمين ، فى ختـــام كلمتى أمس قلت لكم : ان الأمر أمركم ، والحكم لكم ، فقولوا كلمتكم ، وعندما تقولونها يفرح المؤمنــون بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .

قلتم الآن كلمتكم ، ونطقتم بالحق ، بل أنطقكم الله به ، فالله هو الحق ، ولا ينطقكم الا بالحق ، لأن فى عنقكم أمانة لاخوانكم ، أمانة لبـــلادكم ، أمانة لأمتكم ، وعلى الخصوص فى هذه الظروف القاسية ، وتلك المحنــة الشديدة .

نعم نطقتم بالحق ، فحق لنا أن نفرح ، ونحن المؤمنون بنصر الله ، هذا النصر المبين · نصر الحق على الباطل ، نصر الحق الوضاح على الباطل الفضاح ·

نرجو الله سبحانه وتعالى ـ وقد أعجزنا عن شكركم ـ أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خيرنا وخيركم ، وخير بلادنا على النهج الذى استننناه لأنفسنا ، نهج الحق · نهج الوضوح · نهج النور · نهج العمل لخدمة البلاد ، وخدمة الحرية ، وخدمة الديمقراطية الصحيحة لوجه الله دون سواه ، والسلام عليكم ورحمة الله ·

وبتاريخ ١٩٤٣/٧/١٢ يعقد مجلس النواب جلسة يفتتحها الرئيس بقوله :

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضى الذى فصل فى استجواب مكرم باشا وما تضمنه كتابه الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر فى أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث فى القرار من جميع النواحى طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التى تأبى الاساءة الى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق · وانتهى الأمر بالمكتب الى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من عضوية المجلس وها هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم الأستاذ عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم ·

ويتلو الأستاذ عمر عمر مشروع القرار التالى :

« بما أن المجلس قد سجل فى قراره الذى أصدره بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكا يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها ·

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ اذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصلحتها العليا ·

وبما أنه كان منتظرا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا فى المعانى التى تستخلص منه وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعا غير طبيعى لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا فى هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره فى الأمر ·

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جديرا بشرف النيابة عن الأمة ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة (١١٢) من الدستور .

لذلك :

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من عضويته » .

الرئيس – أسفر أخذ الرأى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا .

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أى ١٩٨ صوتا ، وقد زادت الأصوات عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة .

وكانت أول سابقة فى حياتنا النيابية اذ تم فصل احد النواب لأنه تجرأ فقدم استجوابا عنيفا ضد الوزارة القائمة بالحكم .

● ●



البـاب السادس

الفصل الأول

من تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة

بنزاهة الحكم فى عهد وزارة النحاس باشا ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ٣ أكتوبر ١٩٤٤

ولم يبق أمامنا لكى ننهى الحديث فى الكتاب الأبيض ، والكتاب الأسود وما أثير فيهما من موضوعات خاصة بسياسة حكومة الوفد التى شكلت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ والتى أقيلت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

لم يبق لنا الا تناول تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة .

وكانت وزارة أحمد ماهر باشا التى شكلت فى ٨ فبراير ١٩٤٤ قد اهتمت بهذا الموضوع بناء على الحاح شديد من مكرم عبيد باشا وزير المالية فى تلك الوزارة وأحد أقطاب العهد الجديد الذى جاء بعد اقالة وزارة النحاس باشا على أن يرد موضوع تاليف لجنة التحقيق هذه ضمن خطاب العرش الذى ألقاه ماهر باشا ونيابة عن الملك فى بداية تشكيل مجلس النواب الجديد .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة مساء يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ على تاليف لجنة التحقيق تلك برئاسة وزير المالية وعضوية وزير التموين والنائب العام لدى المحاكم الأهلية والمستشار الملكى المساعد بأقسام قضايا الحكومة .

وقد نص قرار تشكيل اللجنة على « أنه بعد الاطلاع على مذكرة معالى وزير المالية التى ذكر فيها وقائع محددة وتصرفات خطيرة صدرت من الوزارة الماضية أو وقعت فى عهدها مما له مساس بنزاهة الحكم وبما أن

هذه المذكرة قد أشارت الى وقائع أخرى وتصرفات لا تقل عنهـــا خطرا مما يدعو الى اجراء تحقيق دقيق فيها جميعا حتى يتضح وجه الحق فيها وتتحدد المسئولية ويتعين المسئولون عنها .

ونص القرار أيضا على أن مهمة هذه اللجنة فحص وتحقيق ما ورد في مذكرة وزير المالية وغيرها من التصرفات التي وقعت في عهد الوزارة السابقة وتمس نزاهة الحكم وقد وقع قرار تشكيل اللجنة رئيس مجلس الوزراء أحمد ماهر ، وقد انتدبت اللجنة الأستاذ محمود حسنين مخلوف المحامي بأقسام قضايا الحكومة سكرتيرا خاصا لها ، وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يونيو ١٩٤٥ احالة تقرير لجنة التحقيق الوزارية تلك الى مجلس النواب تطبيقا لنص المادة ٦٦ من الدستور .

وبناء على ما ورد في خطاب العرش في افتتاح الدورة البرلمانيـة وقد جاء في بداية تقرير اللجنة وتحت عنوان نظرة تمهيدية .

وقد وقع هذه « النظرة التمهيـــدية » كل من مكرم عبيد (وزير المالية) ، طه السباعي (وزير التموين) عبد الرحمن الطويل (النائب العام) ، طه السيد نصر (المستشار الملكي المساعد) .

« تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصـادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ســنة ١٩٤٤ بتشكيل لجنة وزارية لتحقق ما أسند الى الوزارة النحاســـية الأخيرة من تصرفات تتنافى مع نزاهة الحكم .

عقدت اللجنة عدة جلسات خلال الشهور الأربعة الماضية ، فحصت فيها ما عرض عليها — أو ما وقفت عليه — من وقائع ومستندات ، كما استدعت من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من مصريين وأجانب ، وكان من بين هؤلاء كثيرون من الموظفين ، فتبين للجنـة من تسلسل الوقائع ، ومن تنوعها وتشعبها ، أن المساوىء التي عهد الى اللجنة القيام بتحقيقها تكاد تنبو عن الحصر — فاذا ما تيسر حصرها على اختلاف وتعدد أنواعها ، تعذر تحقيقها جميعها في الوقت الضيق ، والنطاق الضيق ، اللذين عملت اللجنة في حدودهما .

والواقع الذي لا يسع اللجنة الا تسجيله — مع بالغ الحزن والأسف — أن فضائح العهـــد الماضي ، لفرط جرأة أصحابها واســـتهتارهم بكل مسئولية ، لم تكن مقصورة على الحاكمين ومن اليهم من المحسوبين عليهم من الأقرباء والأنسباء ، بل تعدتهم الى محيط أوسع شمل الكثيرين من أعضاء الهيئات النيابية والموظفين والأهلين — وقد ساهموا جميعا في هذه العمليات — كل بسهمه اما كشريك ، أو كعميل ، أو كوسيط .

ولقد كانت النتيجة المحتومة لذلك النشاط المشئوم أن العهد نفسه صُبغ بطابع الاستغلال المعيب لتلك الفرص العابرة ، والنادرة ـ التى أتاحتها الحرب وساعدت الأحوال الاستثنائية على اقتناصها ، فاقتنصها القناصون توفيرا للثراء من غير أبوابه ، وللجاه من غير أسبابه .

ومن ثم راجت في ذلك العهد الاستثنائى الاستثناءات على اختلاف أنواعها ، فتطرقت بادىء ذى بدء الى مناصب الموظفين على نحو شاذ من المحسوبية المستهترة كالتى قطع فيها قانون الاستثناءات بالغائها ، ثم امتدت عقلية الاستثناء ووليدتها شهوة الاستغلال الى بعض الوزراء والشيوخ والنواب ، أو أصحاب الحظوة ممن يمتون اليهم بنسب أو بسبب ، على صورة بغيضة من الاتجار بالحكم وبالمصلحة العامة فى سبيل ثرائهم الخاص . وأخيرا بلغت الحالة أقصاها خارج الحكم بين افراد الشعب حتى ألف الناس الاتجار بالغذاء والكساء في السوق السوداء ، مطمئنين الى انهم فى منجاة من العقاب ، مادام السبيل الى المال ميسرا ، ومادام فى مقدورهم أن يجزلوا منه العطاء أو الجزاء لأصحاب النفوذ ، على اختلاف أنواعهم وأطماعهم ، الذين ضربوا للناس أسوأ الأمثلة على الاتجار بسلطان الوظيفة ونزاهة الحكم .

ولذلك لم تكد اللجنة تشرع فى عملها ، حتى انهالت عليها شتى التبليغات عن الكبائر والصغائر من المساوىء والتصرفات الشاذة المريبة ، فما كانت لتنتهى من فحص واقعة واحدة حتى تعقبها وقائع غيرها من مثلها ـ هذا الى أن دراسة الملفات الخاصة ببعض الفضائح كانت تكشف عن فضائح تشابهها ، وتنير السبيل الى غيرها ، فتضطر اللجنة الى تحقيقها هى أيضا .. وهكذا تتابعت المخازى وتلاحقت المساوىء حتى أصبحت اللجنة واذا هى أمام وقائع متكاثرة ، متغايرة ، وأصبح همها الأكبر هو الحيدة فى الاختيار ، لا الحاجة الى الاختيار ...

ازاء ذلك رأت اللجنة أن تحصر عنايتها فى تحقيق بعض النماذج البارزة من هذه المساوىء ، وتمحيص الأدلة القائمة عليها ، حتى اذا ما ثبتت الادانة بالأدلة القاطعة ـ وقد كان بعضها بخط المتهمين وتوقيعهم ـ تحددت المسئولية وتحدد المسئولون .

تلك الصعوبة الأولى التى واجهت اللجنة ـ ونعنى بها صعوبة الحصر فيما كاد أن ينبو عن الحصر ـ غير أن اللجنة قد اعترضتها صعوبة أخرى ـ هى صعوبة تتبع بعض الأدلة حتى نهايتها فى جرائم ارتكبها قوم من أولى الأمر وأصحاب النفوذ ـ وما من شك فى أن هذه الصعوبة ترجع الى أن أصحاب النفوذ المشار اليهم كانت تحميهم حصانة مثلثة الجوانب :

أولاً ـ حصانة الحكم : التى مكنتهم من استخدام نفوذهم لا للثراء فحسب ، بل لتغطية وسائلهم المعيبة الى هذا الثراء ·

ثانيا ـ حصانة الخبرة القـــانونية : فان أكثر الوزراء وغيرهم من أصحاب النفوذ كانوا وياللأسف من رجال القانون يستخدمون خبرتهم به للتحايل عليه ، فكانوا يلبسون تصرفاتهم غير المشروعة ، لباس القانون والشريعة ، في غير ما اكتراث بالعبرة الأزلية التى تجعل من باطلهم ومن كل باطل سبيلا الى الحق ، ومن الزور سبيلا الى النور ·

ثالثا ـ حصانة الأحكام العرفية : فقد استخدموا الأوامر العسكرية والأحكام العرفية وسيلة فعالة لا لتيسير مآربهم فحسب بل لاخفاء معايبهم عن أعين الأمة ، فكانوا يستخدمون الرقابة على النشر ليخلعوا على الحرام ثوب الحلال ، وعلى الوزراء رداء الفخر ، حتى يكسبوا فى وقت واحد حرام المتعة ، وحلال السمعة ! ···

وأخيرا ، فقد واجهت اللجنة صعوبة عملية أخرى فى تحقيقاتهـــا ضد المتهمين ـ هى أن بعض الموظفين أنفسهم الذين عاونوهم أو يسروا لهم السبيل كرها أو طوعا ، كانوا يتحاشون الافضاء الى اللجنة بتفصيل ما وقع منهم أو مر عليهم من تصرفات شاذة محوطة بالريب والشكوك ، دفعا للمسئولية ومظنة العقاب ·

وكذلك كان الحال فيما يختص ببعض الشهود الذين اتصلت مصالحهم الخاصة من قريب أو من بعيد بهذه المساوىء ، فقـــد كان الكثيرون منهم يحجمون عن الادلاء بمعلوماتهم الصريحة عما اقترفه ذو النفوذ من جرائم أو ما ارتكبوه من آثام ضد نزاهة الحكم أو نزاهة التعامل ، خشـــــية الاضرار بمصالحهم الخاصة أو التعرض للأذى ، أيا كان مصدره ·

غير أنه بالرغم مما اعترض اللجنة من مختلف الصــــعوبات التى أوجزنا الاشارة اليها ، وبالرغم مما لجأ اليه الحاكمون وشركاؤهم من احكام فى التدبير ، وفى التصدير ـ فقد وفقت اللجنة الى تحقيق واثبات وقائع عديدة ذات مساس خطير بنزاهة أولئك الحاكمين ومن اليهم من المقربين ، الذين شاء الله أن يفلت من أيديهم زمام تصرفاتهم فيثبت عليهم وزرها من الناحية الأدبية ، كما شاء أن يعمى بصائرهم فى البعض القليل منهـــا فيقعوا غير مبصرين فى مسئوليات جنائية ، بالرغم من كل ما تذرعوا به من تحايل على نصوص القانون ، وتحوط ضد أحكام القانون ·

وسنرى فيما يلى أن الأوزار التى نعتناها بأنها أدبيـــة ان لم تزد خطورة عن الأوزار الجنائية ، فمن الناحية الانسانية ـ شخصية كانت

أو نظامية ، وبغض النظر عن كل مسئولية قانونية ــ ليس أشد اجراما من حاكم ارتضت ذمته أن ينتهب غذاء الشعب أو كساءه استنادا الى رخصة قانونية يستبيحها لنفسه أو يصدرها لأهله فلا يجد ســـبيلا الى الثراء والتزيد من الثراء الا من حطام الفقراء أو المحرومين ٠٠٠٠ والى الشـــبع والنهم فى الشبع الا من قوت الجائعين ، والى الكساء والبذخ فى الكســاء الا من لباس العرايا والمعدمين ٠٠٠

نعم ، ليس أشد اجراما من ذلك الحاكم الذى يستغل الحكم لمصلحة الحاكمين دون المحكومين ــ أو قل الخادمين دون المخدومين ــ حتى ولو لم ينص القانون على عقوبة لهذا الاجرام ــ فما كان النقص فى القــانون ليخفف من وزر النقيصة بل لعله يزيدها وزرا على وزر ٠

بناء على ذلك ، وبناء على ما تبينته اللجنة من الخطورة البالغة التي تحوط وقائع استغلال النفوذ وتمس نزاهة الحكم في الصميم ــ رأت اللجنة أن تسجل فى تقريرها ــ الى جانب الأوزار الجنائية التى يعاقب عليها قانون العقوبات ــ تلك الأوزار الأدبيــة الخطيرة عسى أن يلقى أصحابها القصاص الأدبى والسياسى الذى تستحقه جرائمهم ــ كما رأت أن تطلب فى تقريرها استصدار تشريع يعاقب جنائيــا على استغلال النفوذ ، أيا كانت صورة هذا الاستغلال ، ويحاسب الوزراء والموظفين عن مصادر ثرائهم ابان تولى وظائفهم ٠

ولما كان « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » أول نذير بفضائح ذلك العهد ــ وكانت الوزارة الســابقة قد عمدت الى تكذيب الفضائح المسندة اليها فى أجوبتها التى جمعتها فى « كتاب أبيض » ، فقد رأت اللجنة أن تحقق هذه الوقائع الخطيرة على ضوء الاثبات والتكذيب ٠ ورجعت فى ذلك الى المستندات التى استند اليها الكتاب الأسود ، ولم تكتف بها بل استحضرت الملفات الحكومية المتصلة بهذه الموضـــوعات ودرستها دراسة دقيقة فى تقرير مرفق مع هذا ، فتبين لها أن جميع الوقائع الماسة بنزاهة الحكم والتى حققتها اللجنة كانت صحيحة وصادقة جملة وتفصيلا ٠ وانه اذا كان هناك نقص فى بعض وقائعها ، فهو انها لم تلم بجميع المساوىء المحيطة بها كما دلت على ذلك الملفات الحكومية التى اطلعت عليها اللجنة ولم يكن ميسورا لواضع الكتاب الأسود فى ذلك الوقت أن يطلع عليها ٠٠ وسنبين ذلك تفصيلا فى القسم التفصيلى من هذا التقرير ٠

ولقد ثبت للجنة بعد استبعاد كل الوقائع التى يحوطها أي شك فى تكييفها الجنائى أو الموضوعى أن هناك تهمتين جنائيتين لا نزاع في ثبوتهما قانونا وموضوعا ــ احداهما تهمة رشوة ثبتت ضد رفعة مصطفى

النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية سابقا وصـــاحبة العصمة السيدة حرمه زينب هانم الوكيل ، والأخرى تهمة اختلاس أموال أميرية ضد سعادة أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى السابق ـ وكلتا التهمتين تقعان تحت طائلة قانون العقوبات ومعاقب عليهما بعقوبة الجناية ، طبقا للمواد ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٢ و ١١٨ و ٣٤١ عقوبات .

. . وقد وجدت اللجنة أمثلة مختلفة على اختلاس المنفعة أو اســتغلال النفوذ بالاستيلاء على أموال أميرية بغير وجه حق ـ وقد ارتكب بعضها رفعة النحاس باشا والبعض الآخر سعادة عثمان محرم باشا وعبد الفتاح الطويل باشا وغيرهما من المشتركين معهما ـ ولكن اللجنة رأت استبعاد بعضها ممـا يعتبر اختلاس منفعة ، لأن قانون العقوبات المصرى ـ على خـــلاف بعض القوانين الأجنبية ـ لا يعاقب على اختلاس المنفعة ، كمـا استبعدت اللجنة البعض الآخر مما قد يختلف الرأى على تكييفه من الناحية الجنائية ـ رغم ثبوت المسئولية المدنية .

ولذلك قصرت اللجنة الاتهام الجنائى على التهمتين سالفتى الذكر اللتين أجمع الرأى على ثبوتهما ضد مرتكبيهما ـ هـذا فضلا عن التهم الجنائية الأخرى التى ثبتت للجنة ضد بعض المسئولين من غير الوزراء ، وقد أحالتها اللجنة على النيابة العمومية .

وقد جاء فى التقرير تحت « بيان مجمل للوقائع الثابتة » : قبول رشوة ، بيانات غير صحيحة فى ورقة رسمية ، سترا لجريمة رشوة . توزيع الجانيوثا ، قبض ٤٠٠٠ جنيه والتعاقد على ثلث الأرباح للترخيص بكازينو شهرزاد ، تدخل معيب بصدد منزل دعارة (وقف أمر عسكرى من سعادة المحافظ ـ الحاكم العسكرى للقـــاهرة ، بالاستيلاء على شقة أديرت للدعارة وضبطها البوليس وفيها نســوة ورجال يرتكبون الفحشاء وكان هذا التدخل لصالح امرأة كانت ذات صلة بأحـد أقارب حرم رفعة النحاس باشا وكان التدخل فعلا لحسابها) أمر عسكرى خاص لمصلحة الخواجة سرياكس والافراج عن فلين مســـتوود بدون ترخيص وتهريب ذهب وماس وتعاقد مقابل استخراج فتر الأجنبى والاتجـــار فى ورق الصحف واختلاســـات فى وزارة الدفاع الوطنى والتصرف فى اطـارات سيارات الجيش واخفاء مساهمة ابن عثمان باشا فى شركة تجارية وايجار شركة ابن عثمان فى رخص التصدير واحتكار محلات كاسترو المكاوتش المستولى عليه والتحايل على منح الجنسية المصرية واســتغلال السيارات الحكومية واستغلال توزيع الأسمنت وغير ذلك من الأمور التى جاءت فى الكتاب الأسود .

ولأننا سبق ان أشرنا الى معظم هذه الأمور فيما نقلناه عن الكتاب الأسود والكتاب الأبيض فاننا سنكتفى هنا بالاشارة الى ما جاء متعلقا بالتكييف القانونى لبعض الأمور التى ورد ذكرها فى تقرير لجنة التحقيق الوزارية ·

فيما يتعلق ـ مثلا بالقول بأن « النحاس باشا وحرمه يقبلان الرشوة للشراء عن طريق الترخيص بالخمر والميسر فى منزلهما وفى ناد آخر للقمار جاء عن التطبيق القانونى كما ارتاته لجنة التحقيق ما يلى :

● اذا أردنا النظر فى تصرفات رفعة النحاس باشا على ضوء ما تقضى به أحكام قانون العقوبات فيلاحظ أن واقعة تأجير هذا المنزل بظروفها المبينة فيما تقدم اذا صح وصفها بأنها استغلال للنفوذ فانها مكونة بذاتها لصورة أخرى هى الرشوة كاملة بوصفها القانونى ·

واستغلال النفوذ هو الاتجار به مهما يكن قوامه ، وقد يكون النفوذ مستمدا من الوظيفة أو الصفة النيابية أو المركز الاجتماعى أو قائما على غير ذلك من عناصر ومقومات ، ويتناول بالعقاب بعض صور استغلال النفوذ دون الأخرى ·

واتجار صاحب النفوذ بنفوذه المستمد من وظيفته هو تسخيره فى سبيل أغراضه الشخصية أو لخدمة مصلحة فردية ، طالما كان الاستغلال قائما على الاتجار بالنفوذ الذى تسبغه الوظيفة على صاحبها دون الاتجار بالوظيفة نفسها ، ومن قبيل ذلك ما تناوله التقرير من استغلال النفوذ لدى شركة هليوبوليس ووزارة الأوقاف ·

أما أن يؤدى الموظف عملا من أعمال وظيفته مقابل أجر أو فائدة فان أمره ينقلب مباشرة الى الرشوة بعينها ـ فهى اتجار الموظف بوظيفته دائما لا بما تفيضه عليه من نفوذ ··· وهى جريمة وظيفة أكثر من كونها جريمة موظف (جارو جزء ٤ نبذة ١٥٢٦) ·

وقد وضع القانون المصرى بنفسه قاعدة العقاب على الرشوة المستترة فى صورة عقد آخر فى المادة ١٠٥ من قانون العقوبات التى نصت على أنه « تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو شرائه بثمن أنقص منها أو من عقد آخر حصل بين الراشى والمأمور المرتشى) ·

فالرشوة ـ فى نظر القانون نفسه بنصه الصريح ـ عقد قد يستتر فى صورة عقد آخر ـ وهذا شأنها فى أغلب الأحيان عندما تقدم الى موظف كبير ـ فهى قد ترد على صورة عقد بيع أو ايجار أو غيرهما من صور العقود

الأخرى . فمن يشترى من موظف شيئا بأكثر من قيمته ـ أو يبيعه شيئا بأقل منها ـ مقابل أن يؤدى له عملا من أعمال وظيفته هما راشي ومرتشى . ومن يستأجر من موظف أرضا أو منزلا أو ما اليهما بأجرة تزيد على أجرة المثل . أو أجر له شيئا من ذلك بأقل من هذا الأجر ـ وجعل الفرق مقابل أن يقوم الموظف بعمل من اختصاص وظيفته ، انمـــا يرتكبان جريمـــة الرشوة .

وايراد هذين المثلين لم يقع عفوا ولا هو من قبيل تقريب الواقعـــة المعروضة للذهن وتيسير تطبيق القانون عليها ، وانما نص القانون نفسه على المثل الأول ، أما الثانى فقد شاءت الظروف أن يورده كتاب شرح قانون العقوبات لأحمد أمين بك فى طبعته الأولى منذ أكثر من عشرين ســـنة . ونقلته عنه الموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك بك (الجزء الرابع الصادر فى سنة ١٩٤١) .

وقد تناول التقرير تفصيل واقعة تأجير هذا المنزل بأضعاف قيمتـــه الايجارية ـ وبما يوازى أضعاف أضعاف تلك القيمة ـ وانه كان لابد من تحقيق الربح للمستأجر كما تحقق للمؤجر وذلك بتنفيذ ما تضمنته الفقرة الواردة بعقد الايجار وهى (استغلال المنزل فى أغراض تجارية حسبما شاء المستأجر) .

والواقع أن هذه الفقرة كاشفة وحدها عن جريمة الرشوة فى أجلى صورها ـ ذلك أن تفكير المستأجرين بادىء الرأى كان منصرفا الى استئجار المنزل لادارته فندقا ومطعما وبارا ، فهذه هى الأغراض التجارية التى قـــد يتصـــور أن يستغلا فيهـــا منزلا كان معـــدا أصلا للسكنى ، وهما ما كانا ليستأجراه لسكناه حتى ولو كان ايجاره عشر ما قدراه وانما يقبلان على استئجاره من أجل تلك الأغراض التجارية ، كما أنهما بحكم مهنتهمـــا خبيران بأحياء المدينة ومناطقها عالمـــان بأن ذلك المنزل يقع فى منطقة خالية من المحال العامة وبأنه غير مصرح بادارة هذا النوع من المحال فيهـــا ـ ولكنهما يتعاقدان مع وزير الداخلية (بل مع رئيس الوزارة ووزير الداخلية) فهو المؤجر الحقيقى للمنزل رغم أنه ممثل فى العقد بالسيدة حرمه ، وهو من بيده التصريح بادارة المحال العامة والمختص بتحديد مناطقها ، وهـــو قد علم بتلك العقبات القائمة فى سبيل تخصيص المنزل لتلك الأغراض وراءاها ، وقد أجر المنزل غاليا على أساس تذليلها على حساب وظيفته ، وكان من مصلحة الطرفين أن يتم التعاقد : فأحدهما وهـــو المؤجر يريد اقتضاء ذلك الأجر الزائد وهو قادر على أداء ما يقابل الزيادة فيه بما تخوله له وظيفته من سلطة ازالة تلك العقبات واختصاص باصدار الترخيصات المطلوبة فانها جميعا تقع فى اختصاص وزارته ـ والطرف الثانى وهمـــا

المستأجران يرتضيان ذلك كله ويقبلان أن يدفعا الفرق بين الايجار المطلوب والقيمة الايجارية الحقيقية للمنزل لقاء تيسير استغلاله بالطريقـــة التى رسماها ومن هنا جاء النص فى البند الأول من العقد على استغلال المنزل فى أعراض تجارية حسبما يشاء المستأجران ، وكان مقدرا أن يتناول النص بيان هذه الأغراض فسبق القلم وخط عبارة (فندق أو ناد) ولكن عدل عن ذلك ورئى شطبها بعد أن كتبت اكتفـــاء بالتلميح دون التصريح واتقاء للفضيحة الشائنة ، غير أن القدر شاء أن يسفر وأن يفصح ·

وقد أراد المستأجران بذلك النص على الاستغلال التجارى أخذ المؤجر بموجبه ، ليصدر قراراته المنفذة له وهى الترخيصات اللازمة لتخصيص المنزل للأغراض التى استؤجر من أجلها ــ وهى ادارته فندقا ومطعما وبارا وناديا للقمار ، وليتخذ على حساب وظيفته الاجراءات الرسمية المؤدية الى ذلك ·

وقد فعل ــ فقـــد صدرت القرارات والترخيصات تباعا وسارت فى طريقها المرسوم ، كما قام المستأجران بنصيبهما من اجراءاتهما فأرســلا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أسبوع واحد من تاريخ عقد الايجار الكتاب الوارد نصه بالتقرير طالبين الترخيص فى ادارة المنزل كفنـــدق ومطعم وبار ·

ولا شك أن الأمر كان متفاهما عليه ، فكان يسير فى خطة موضوعة ، اذ كتبت المحافظة فى اليوم التالى مباشرة لتقديم الطلب أى بتاريخ ٢٨ مارس سنـــة ١٩٤٣ الى ادارة اللوائح والرخص بوزارة الداخليـــة بطلب الموافقة على جعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فيها فتح محال عامة وذلك ليشمل المنطقة التى يقع فيها المنزل ــ بل أنها وضعت مشروع قرار بذلك وأرسلته مع كتابها الى وزارة الداخلية ·

وبعد يوم واحد من وصول كتاب المحافظة الى الداخلية احالته هــذه الوزارة مع مشروع القرار بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٣ على قسم قضاياها « بأمل التنبيه باعطائه الشكل القانونى » ·

وفى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٣ نشر فى الجريدة الرسمية قرار بتعديل جدول الأحياء التى يجوز فيها فتح محال عامة وقد جاء فى مادته الأولى والوحيدة ما يأتى ·

« تستبدل بعبارة (شارع عباس من أول تقاطعه بشارعى القبة ومصر لغاية شارع اسماعيل) الوارد ضمن الأحياء التى يجوز فيها فتح محال عمومية من النوع الأول بقسم مصر الجديدة ــ العبارة الآتية (شارع عباس بأكمله) » ·

وبهذا اصبح شارع عباس بأكمله مباحا فيه فتح محال عامة ، وهذه الاباحة هى الخطوة الأولى فى سبيل ادارة المنزل للاغراض التجارية المتفق عليها والواردة فى العقد ، وتبعتها الاجراءات المبينة بالتقرير من اخطار المحافظة بافتتاح (بافيون جران أوتيل) بالمنزل المؤجر ، ثم صدور الرخصة رقم ٨٠٠ بالترخيص للمستأجرين فى بيع المشروبات الروحية فيه ، وما كان من ادارته بعد ذلك فعلا لألعاب القمار .

ومما يثبت صلة رفعة المؤجر الوثيقة بذلك القرار المنشور بالجريدة الرسمية وأنه من صنعه أن شركة هليوبوليس لم يرق لها صدوره وساورها القلق لاباحة فتح محال عامة فى حى عائلى بحت ، فاستفسرت من المحافظة عن موضوع هذا القرار ، فأرسل سعادة محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ خطابا الى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية ـ وكان ما زال هو رفعة مصطفى النحاس باشا ـ يشير فيه الى (استفسار من شركة مصر الجديدة عن موضوع القرار الذى جعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فيها فتح محال عامة) ويشير فيه على رفعته (بمخابرة الشركة بأنه العمل بهذا القرار الجديد سيكون بصفة مؤقتة وسوف تعاد الحالة الى ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المحاربة) .

فأرسل رفعته على وجه السرعة بوصفه وزيرا للداخلية الى سعادة المحافظ الكتاب التالى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٣ .

« ردا على خطاب سعادتكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ بشأن استفسار شركة مصر الجديدة عن الموضوع المنشور فى الجريدة الرسمية بالعدد ٤٥ بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بجعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فتح محال عمومية فيها وما تقترحونه سعادتكم للأسباب الموضحة بكتابكم المذكور من اعتبار هذا القرار مؤقتا وباعادة الحالة الى ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المتحاربة ومخابرة الشركة بذلك تفيد بأننا نوافق على اقتراحكم ولا مانع لدينا من ابلاغ الشركة هذا التفسير »

وتنفيذا لهذا الكتاب أرسل سعادة المحافظ كتابا الى الشركة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٤٣ يخطرها فيه بقرار التعديل الخاص بشارع عباس وبالتفسير الذى وافق عليه رفعة النحاس باشا .

ويتبين من ذلك فى وضوح أن رفعة مصطفى باشا النحاس وزير الداخلية انما كان مأجورا على صدور ذلك القرار الخاص بتعديل احياء المحال العامة ، وأن المستأجرين قد اشترياه منه بما ارتضيا دفعه من أجر زائد على قيمة المنزل الايجارية . وكذلك الحال فيما ناله من التصريح بادارة المنزل فندقا والترخيص فى بيع المشروبات الروحية فيه وغيرهما مما اتخذ

من اجراءات رسمية جاءت نتيجة هذا القرار ، فكلها قد اشتريت منه بذلك الثمن ٠

وهكذا قام رفعة وزير الداخلية بتنفيذ عقد الايجار على حساب وظيفته ، فهو قد انجر بهذه الوظيفة اذ قبل من المستأجرين التعاقد على تلك الأجرة المرتفعة نظير أن يؤدى لهما تلك الأعمال التى تقع فى اختصاص وظيفته أو وزارته ــ وقد أداها بالفعل ــ على أنه ليس من اللازم قانونا أن يقوم الموظف بهذه الأعمال بنفسه ويكون هو وحده المختص بها أو أن تكون داخلة فى حدود وظيفته مباشرة بل يكفى أن يكون له نصيب من الاختصاص فيها ولو بابداء رأى استشارى أو أن يكون له علاقة بها (جارسون مادة ١٧٧ نبذة ٧٩ وأحمد أمين بك صفحة ١٨ والموسوعة الجنائية الجزء الرابع صفحة ٢٢ نبذة ٥٢ و ٥٣) ٠

ثم تتلو ذلك التصرفات التى روعى فيها جانب الخواجه طراب فى منازعته مع وزارة الأوقاف التى يشرف عليها أحد أعضاء مجلس الوزراء الذى يرأسه رفعة النحاس باشا ، ثم ما كان من معاونة الحكومة وعلى رأسها رفعة المؤجر للخواجه طراب فى التصرفات الخاصة بملاعب القمار التى حلت محل المنزل المؤجر ٠

ويتبين من مجموع ما تقدم أن تأجير هذا المنزل بذلك الايجار هو اتجار من موظف عام بوظيفته ــ فهو قد قبل رشوة مستترة فى صورة عقد الايجار ليؤدى عملا من مقتضيات وظيفته ، بينما هى فى حقيقتها سافرة كشف عنها غطاءها البند الأول من العقد نفسه وما صدر تنفيذا له من قرارات رسمية واجراءات ادارية ٠

هذا هو التكييف القانونى لواقعة التأجير فى ذاتها ٠٠٠ أما قيام السيدة حرم رفعة وزير الداخلية بالتوقيع على العقد فانه لا يغير من الوضع شيئا بل يزيده رسوخا ودلالة على التحايل والرغبة فى الاستخفاء من هول الأمر ــ وان كان يضيف طرفا ثالثا لجريمة الرشوة ان لم يكن باعتباره وسيطا فيها تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ١٠٨ عقوبات فانه يعتبر شريكا فيها ، وكما اشترك فى الغنم يشترك فى الجرم ٠

٢٧ ــ ثم يلحق بجريمة الرشوة السالفة الذكر الغش والتدليس الذى قام به الخواجه طراب باثبات بيانات كاذبة تتعلق بقيمة الايجار وما ترتب عليها من تقديرات وتأشيرات رسمية ألحقت ضررا بخزينة الدولة ، ويتضح من أقوال الخواجه طراب أن رفعة النحاس باشا وحرمه انما كانا محرضين له فى ذلك (يراجع تقرير رقم ٢) ٠

٢٨ ـ أما فيما يتعلق بتصرفات رفعة النحاس باشا مع شركة مصر الجديدة فانما هى استغلال للنفوذ المستمد من صفته كحاكم عسكرى عام ورئيس لمجلس الوزراء له سلطة تتعلق بالاشراف والمحافظة على ما يتصل بتلك الشركة من علاقات منظمة بالحكومة وبوزاراتها ، ولولا صفة رفعة النحاس باشا العمومية كحاكم عسكرى وكرئيس لمجلس الوزراء اللذين تتصل اعمالهما أسد الاتصال بها لما كان الانتفاع من شركة مصر الجديدة . وقد تجدر الاشارة هنا الى أن اشراف رفعته كحاكم عسكرى انما يتناول تلك الشركة التى يخضع جزء كبير من أموالها لاحكام الأمر العسكرى رقم ١٥٩ والى اشراف وزارتى الأشغال والمالية على جزء من أعمالها ونشاطها .

أما عن مسئولية حرم رفعة النحاس باشا فى ذلك فانه فضلا عما ذكرناه من اعتبارها شريكة فى جريمة الرشوة ، فانه يلاحظ فيما يتعلق بجريمة استغلال النفوذ أن البحث الفقهى قد انتهى فى تحديد المسئولية الجنائية للوسيط أو الشخص الذى يستتر وراءه الموظف عند ارتكابه لجريمة الانتفاع من صفته العمومية الى اعتبار هذا الوسيط الذى استتر وراءه الموظف المنتفع شريكا فى الجريمة وتنطبق عليه أيضا نصوصها .

وفيما يتعلق بموضوع الجانيوتا أو حصيلة الثمار انتهت لجنة التحقيق الوزارية الى ما يلى بالحرف الواحد .

وهكذا أيدت هذه الادلة الكتابية صحة أقوال لم يكن هناك محل للتشكك فيها لصدورها من شركاء مختلفين ومن طراب نفسه الذى ربطته بالنحاس باشا وبحرمه وبسقيق حرمه صلة التجارة ، وابئس بها من تجارة .

وهكذا تعاقبت حوادث الرشوة والاستغلال وتفرعت عن فضيحة الرشوة فضائح الاستغلال تاخذ بعضها برقاب بعض .

وفى موضوع الرخصة الخاصة بكازينو شهرزاد ، انتهى التقرير رقم ٤ من تقارير لجنة التحقيق الوزارية الى النهاية التالية : وبالحرف الواحد أيضا .

تلك هى الوقائع المجردة التى تظهر كيف توصلت احدى العاهرات الى الوقوف فى وجه القانون عن طريق اشراكها فى رذائلها واحدا من المتصلين برفعة الحاكم العسكرى العام فيعترض القرارات النهائية ويوقف تنفيذها .

والى هذا الحضيض هوت نزاهة الحكم ـ بل طهارة الحكم ـ فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ...

وعن واقعة تهريب حرم النحاس باشا وشقيقها أحمد الوكيل الذهب والماس الى سورية وفلسطين فى صالون رفعة رئيس الوزراء جاء فى التقرير رقم ٩ من تقرير لجنة التحقيق الوزارى ما يلى :

أولا ــ لقد تم التهريب فعلا ، وفي صالون رفعة رئيس الوزراء الذى أقل حرم النحاس باشا ومن معها ، وكان الاعفاء من التفتيش الجمركى سواء فى مصر أو فلسطين والرعاية التى أحيط بها المسافرون به ــ سببا فى عدم اكتشاف الواقعة فى حينها ·

ثانيا ــ تبين من التحريات لدى التجار المختلفين أن ما هرب من الماس بيع هناك بمبلغ خمسين ألف جنيه عدا الذهب الذى بلغت قيمته حوالى عشرين ألف جنيه ، بيد أن اللجنة لم ترد الأخذ بمجرد الأقـــوال فأخــذت الاقرارات من بعض التجــار ــ ويستفاد من الاقرار الذى قدمه المسيو موسايوف أن المــاس الذى عرض عليه لمشتراه كانت قيمته حوالى عشرة آلاف جنيه ، بخلاف ما عرض عليه من حلى وسبائك ذهبية ·

ثالثا ــ ان أحمد الوكيل شخصيا قد تولى البيع فعلا فى صفقتين وأن احداهما تمت بعد زيارة من السيدة شقيقته ــ وهذا مستفاد من الاقرار المقدم من المسيو موسايوف ·

تلك هى الوقائع الخطيرة التى وقفت عليها اللجنة ، والتى أســاءت لمصر والمصريين ، حاكمين ومحكومين فى تلك البلاد الشقيقة ، فقد تناقلت الألسن هناك حديث هذا التهريب باسهاب وتدليل ، وكانوا يذكرونه متألمين آسفين ، لمــا جنته هذه الفعلة النكراء على سمعة المصريين ·

ولم يقف الأمر عنــد حــد التهريب والبيع بفلسطين ، بل تبين من التحقيق أن كمية من الذهب الذى هرب بيع فى سوريا أيضا ·

ومما هو جدير بالذكر فى هذه الواقعة أن المسيو جورج باتينو ، وهو من الأشخاص الذين تربطهم به رابطة تجارية قديمة منذ السماح له بتصدير السردين (التى أشير اليها فى تقرير خاص) ــ كان مرافقا لهم فى رحلتهم هذه ، وفى زيارة تل أبيب وقد حصلت اللجنة على عدة صــور فوتوغرافية له ولهم أثناء تنقلاتهم فى أنحاء فلسطين ·

ولمــا كان التهريب أو محاولة التهريب جريمة يعاقب عليها القانون ، فقد أرجأت اللجنــة البت فى هــذه الواقعة الى أن تستكمل جميع الأدلة عليها ··· ولو أن ما فيها من أدلة قد دمغ الحكم النحاسى فى مصر ··· بوصمة مزرية تعدت مع الأسف حدود مصر ·

وينتهى التقرير الخاص بواقعة تحميل خزانة الدولة مصاريف سفر حرم رفعة النحاس باشــا الى فلسطين وقدرها ١٦٠٫٦٠٠ جنيها صرف النظر عن تكييف الواقعة جنائيا والاكتفاء بمطالبة رفعته مدنيا بما أدخله فى ذمته من نفوذ الحكومة وفى واقعة استغلال النفوذ فى الاتجار بالمولاس بتصديره الى فلسطين ترى لجنة التحقيق الوزارية أن الواقعة ــ فضلا عما

فيها من استغلال خطير للنفوذ ـ فان فيها مخالفات صريحة لقانون الضرائب يعاقب عليها » .

وقد رأت اللجنة احالة الأوراق للنيابة العمومية كما هو الحال بالنسبة لموافقة استغلال النفوذ للحصول على تصريحات للمسيو ارتين موتافيان ! واحالت اللجنة أيضا الى النيابة الأوراق الخاصة باستغلال النفـــوذ فى التصدير والاستيراد (الاتجار ببيع الرخص) .

أما فيما يتعلق بالوقائع التى نسبت الى أحمد حمدى سيف النصر باشا من اختلاس للأموال الاميرية وتصرفات فى شأن الاعتمادات الحقيقية للمصاريف السرية واعتماد مصلحة الحدود واعتماد الصحراء الغربية واعتماد اعانة المناطق الصحراوية . فقد كان التطبيق القانونى كمـــا يلى بالحرف الواحد :

أولا ــ من الوجهة المدنية :

تقضى المـادة ١٤٥ من القانون المدنى ، بأن من أخـــذ شيئـا بغير استحقاق وجب عليه رده ، وثابت من جميع ما تقدم أن المبالغ التى استلمها وزير الدفاع السابق انما هى مبالغ مخصصة لغرض معين وطالما أنه لـم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها فى الغرض الذى خصصت من أجلـــه ، فانه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها فى هذه الحالة بدون وجه حق .

ثانيا ــ من الوجهة الجنائية :

تقضى المـادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمنـــاء على الودائع أو الصيارفة المنـــوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شىء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهدته أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط فى تطبيق المـادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصـــة بالاختلاس الذى يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أن تكون وظيفة المختلس الأصلية هى التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفى أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته (أحمد أمين صفحة ٤٤ و ٤٩ ــ والبازيكريزى بلج ١٨٦١ ــ ٢/٣٦٧) .

والصراف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعة وهو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها (جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١٠) .

فاذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف (أو الشخص ذو الصفة العامه) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينفقها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فانه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى أو جرى به العرف المالى ، وذلك لينفقها بعدئذ فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عملية صيرفية هى من مقتضيات وظيفته وتقع فى اختصاصها بالفعل أو على الأقل يؤديها بسبب تلك الوظيفة وان لم يكن هو فى الأصل صرافا .

وانه وان كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظيفة أن يكون الأمين مختصا بتسلم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، الا أنه ليس من الضرورى أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة ادارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقا لقانون عام منظم لمصارف المال كالميزانية ، أو تنفيذا لقرارات الاعتمادات الاضافية ، متى كان من شأن هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال .

وقد قضى بأنه يكفى أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل وبحسب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف (يراجع فى هذا المعنى نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٥١ سنة ٤٤ قضائية) .

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرافا بالفعل لأن الصراف بالفعل قد لا يكون موظفا بل من أتباع الصراف الموظف كابنه أو سكرتيره الخاص أو قد يكون موظفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسلم نقود لانفاقها أو توزيعها ففى مثل هذه الصور قد لا يعتبر صرافا فى حكم تلك المادة (جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١١ ــ ١٢ ــ ١٣) .

أما اذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال ويصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما قضت طبيعة تلك الأموال والعلة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى

يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر فى شأنها صرافا فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات ـ ولو لم يكن كذلك فى الأصل ـ متى كان قد تسلمها لينفقها فى شئون معينة أو يوزعها فى وجوه مقررة لها ـ فاذا هو لم يفعل وأضافها لنفسه أو لغيره واختلسها فانه يقع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب نلك الأموال » .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها ، يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتى :

أولا : اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيها و١٠٤ مليمات من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمصاريف الوزارة السرية فى المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثانيا : اختلس مبلغ ٤٠٠ جنيه من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثالثا : اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة اعتماد اعانة المهاجرين بالصحراء الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت أوجه الصرف فى هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة .

رابعا : اختلس مبلغ ٤١٨١ جنيها و٣٦٤ مليما باقى قيمة اعتمادات قررها مجلس الوزراء فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ و٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و٢٥ يوليه سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيه لمصاريف معتقلات السرو والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ٦٨١٨ جنيها و٦٣٦ مليما .

خامسا : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتماد الذى صدر به القانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم تقدم أى مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا للقواعد المالية فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد .

فتكون جملة المبالغ التى أدخلها فى ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيها و٤٦٨ مليما .

والأفعال سالفة الذكر ينطبق عليهـا حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التى تنص على أن كل موظف أدخل فى ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

الا أن المادة ١١٢ كفيلة برد المبـالغ المختلسة فضـلا عن الغرامة والعقوبة المشددة التى وضعتها لجريمة الاختلاس ...

وقد رأت لجنة التحقيق الوزارية احالة موضوع اتجار يسن سراج الدين فى الكسب وبيعه بسعر يزيد عن التسعيرة الجبرية الى النيابة العسكرية لأن هذه الواقعة ـ بعد التحقيق فيها ـ تشكل جنحة عسكرية كما قررت اللجنة أيضا أن يحيل وزير التموين (الحالى) موضـوع المخالفـات المنسوبة لاخـوان « سباهى » الى النيابة العسكرية لتتخذ بشأنه ما تراه أما التقارير الخاصة بما هو وارد فى الكتاب الأسود والخاصة بنزاهة الحكم وهى التقارير التى حملت أرقام من ٧٣ الى ٩٦ فقـد سبق الاشارة الى ما اتخذ بشأن الوقائع الواردة فيها من اجراءات .

وأخيرا وليس آخـر يتبقى الحديث عن التقرير رقـم ٩٧ والخاص بأموال التبرعات العامة لاعانة فقراء مديريتى قنا وأسوان وهذه التبرعات تبلغ قيمتها ١٧٠٠٠٠ر جنيه وقد قرر مجلس الوزراء ان هذه التبرعات أموال عامة يجب ردها فى الحال الى خزينة الدولة وقد أرسـل وزير المالية الى رفعة النحاس باشا فى ١٨ ديسمبر كتابا قال فيه :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

بعد التحية . يحزننى ، ولا يدهشنى ، أن يبلـغ الأمر برفعتكم ما بلغ فأرانى مضطرا كوزير للمالية الى مطالبة رفعتكم برد مبلغ جسيم من مال الدولة استوليتم عليه خلسة ، ووراء ستار من حكمكم ، فى غير ما تورع حتى عن الأغراض الرخيصة التى رصد لها ، وفى غير مبالاة بما يقضى به القانون وينبته الواقع من أن المال الذى انتزعتموه من خزائن الدولة لم يكن ملكا لكم ولا لحزبكم بل هو مال من صميم الأموال العامة استخدمت الحكومة رجالها ووسائلهـا لتحصيله اسـعافا لمرضى الملاريا ومنكوبيها فى الصعيد الأعلى ـ ولكأنكم لم تكتفوا بما جنته ذوى عهدكم على أولئك البائسين بل ارتضيتم أن تردفوا الجناية بشر منها فسلبتموها مالا جمع لكى يكون للمريض منهم دواء ، وللجوعان منهم غذاء ، وللعريان منهم كساء .

ولعلكم تذكرون من غير ما حاجة الى تذكير أن المال الذى جمع بلغ مبلغا جسيما يربى على ١٧٠٠٠٠ر ألف جنيها وقد استوليتم منه على

معظمه وقدره ١٤٠٠٠٠ر١٤٠ ألف و ٥٠٠ جنيه (مائة وأربعون ألفا وخمسمائة جنيه مصرى) حسب الثابت رسميا من كشوفات بنك مصر — وما كنتم لتبخلوا على نفسكم بالمبلغ الباقى وهو يناهز الثلاثين ألفا من الجنيهات لولا أن الاقالة فاجأتكم فى وقت اطمئنانكم الى الدنيا وأحوالها ، وفاتكم أن الأحوال تتحول — وقد شاء الله فعلا أن تتحول فجأة ليمكننا من انقاذ المبلغ الباقى وتحويله من حسابكم الى حساب الخزينة ·

وليس أدل على وزر تصرفكم فى هذا المال الطائل من أن مجرد الشكل فى سحبه ينهض دليلا عليه ·· فلقد تحايلتم على سحب المبلغ الذى تجمع أولا ومقداره ١٢٧٠٠٠ جنيه ، ثم تحايلتم بمثل تحايلكم الأول على المبلغ المنجمع ثانيا ومقداره ١٣٥٠٠ جنيه ، فسلكتم فى سبيل الاستيلاء على هذين المبلغين (ومجموعهما الضخم ١٤٠٥٠٠ جنيه كما أسلفنا) مسلكا معيبا مريبا دل على أنكم تعلمون حق العلم أن الأموال التى جمعتموها ، ثم انتزعتموها انما هى أموال عامة لا سبيل لكم عليها الا بأن تسلكوا الطريق ملتوية اليها بل دل فوق دلالة على أنكم كنتم مبيتين النية على اغتيال هذا القدر الجسيم من المال ··· فآثرتم أن تسلكوا اليه طريق التكتم ، والتحايل والتواطؤ ·

لست أتجنى عليك فى وصف ما ارتكبت ، بل لعلى أتجنى على الجناية اذ لا أصفها بأوصافها ، وأسميها بمسمياتها ، ولقد كانت جنايتك مزدوجة الوزر فجمعت بين اغتيال المال والاحتيال عليه ، أو بين شر الفعلة وشر الحيلة ·

فأما عن الكتمان : فقد أبقيت رفعتك أمر سحب هذا المبلغ من بنك مصر سرا مكتوما حتى بعد خروجك من الوزارة الى ان اكتشف سره ، وافتضح أمره ، فبدأت تعترف بالحق والواقع ، وأخذت تتصيد المبررات وأنت فى موقف المدافع غير الدافع ·

وأما التواطؤ فهو ثابت من كيفية السحب وظروفه : فقد أحيطت هذه العملية بمحاولات وتصرفات تصل فى مجموعها الى مرتبة التواطؤ والائتمار امعانا فى التستر والتضليل ، ويظهر أن رفعتكم خشيتم السحب العلنى ومحتملاته ، والغد ومخبآته ، فبدلا من أن تتقدموا باسمكم للبنك وتحسبوا المبالغ التى أودعت لحساب التبرعات تحايلتم على سحبهابطريقة توهم موظفى البنك وغيرهم أنها عملية رسمية ، فحولتم الشيك الأول (وتاريخه ١٥ أبريل سنة ١٩٤٤ وقيمته ١٢٧٠٠٠ر١٢٧ جنيه) الى سعادة فؤاد سراج الدين باشا الذى حذا حذوكم فى التهرب والتحايل فحوله بدوره الى حضرة عبد اللطيف بك محمود وكيل وزارة الشئون

الاجتماعية ، وهذا الأخير سحب المبلغ بنفسه كما هو ثابت فى أوراق البنك ثم نقل المبلغ بأكمله فى حقيبة وسلمه لفؤاد باشا فى مجلس الوزراء كما اعترف حضرته لى بذلك حينما سألته .

ولكن الأمر لم يقف عند الشيك الأول ، فبين ١٥ أبريل و ١٩ أبريل تجمع من التبرعات مبلغ ليس بالهين ولا بالقليل - بلغ ١٣٥٠٠ جنيه - ولما كانت الأزمة السياسية لا تزال مستحكمة وضاربة أطنابها ، وكان من غير المعقول عندكم - طبقا للعقلية الجديدة التى ابتليتم بها - أن نصبحوا هدفا لأزمة سياسية وأزمة مالية معا فتخرجوا من الحكم صفر اليدين - سمعة وبضاعة - لما لم يكن هذا المصير مستساغا لكم ، ولمن حولكم أعدتم الكرة للاستيلاء على المبلغ الآخر فسلكتم فى طريقة سحبه نفس الطريقة المريبة التى اتبعت فى صرف الشيك الأول اذ حررتم شيكا ثانيا تاريخه ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بمبلغ ال ١٣٥٠٠ جنيه وحولتموه الى سعادة سراج الدين باشا الذى تحايل هو أيضا على تحويله الى حضرة عبد اللطيف بك محمود وهذا الأخير قام بعملية الاستلام والتسليم .

وها هى ذى أساليبك تتكرر اليوم ، وما كان أغناك عنها لو أنك كنت تؤمن بما تدعى من أن هذا المال هو لحزبكم ، وأن سحبه من البنك لا ينطوى على شبهات مريبة تفضحكم - والا فهل لرفعتكم أن تنبئونا لماذا لم تستخدموا أى سكرتير من سكرتيريكم لسحب هذا المبلغ من البنك فى المرة الأولى وفى المرة الثانية ، أو فى كلتيهما معا ، واذا انعدم لديك السكرتيرون وقد كانوا كالقافلة السيارة لكل منهم سيارة ... فهل انعدموا أيضا لدى وزير الوزارتين فؤاد سراج الدين باشا ثم هل لك أن تتفضل فتوضح للناس الداعى - وما أدراك ما الداعى - الذى جعلك تختار وكيل وزارة معين لمهمة الساعى - يسعى الى البنك ثم يسعى اليك ، ويحمل الحقيبة الثمينة بين يديه ليضعها بين يديك .

وأخيرا فما هى حكمة السحب فى هذا التاريخ من شهر أبريل ؟؟ لا شك أن هذا أيضا حلقة مكملة لحلقات الاغتيال والاحتيال ، التى دبرت للاستيلاء على هذا المال وذاك المال ... ولقد وفرتم رفعتكم علينا مشقة التدليل والاستنتاج بما ذكرتموه فى بيانكم للصحف (الذى سمحت الحكومة أن تنشره لكم بحروفه مع هذا الخطاب ، شاكرة لكم ما تضمنه من اعترافات ومن مغالطات) - فقد أشرتم فيه الى أن « لشهر أبريل من هذا العام حوادث لا يزال يذكرها الناس » واتخذتم من هذه الحوادث مبررا لسحب المبلغ من البنك ليكون كما زعمتم « بعيدا عن أيدى الحانقين المتربصين ... وفى حرز حريز » .

حقا انك لمكشوف حتى فى مغالطاتك ... فهل الحرز الحريز هو خزانة الحكومة التى يشرف عليها المراقبون والمحاسبون . أم هى خزانة الوفد التى لا رقيب عليها ولا حسيب ؟ ... وهل الحانقون المتربصون هم الذين يستولون على الأموال الحكومية والتبرعات الخيرية لمصلحة خاصة شخصية كانت أو حزبية أم هم الذين يحافظون على المصلحة العامة فأرجعوا مال الحكومة للحكومة ، ومال المنكوبين للمنكوبين ، أو ما لقيصر لقيصر وما لله لله .

ألا فاعترف انك أنت دون غيرك المتربص المقتنص ، وأن الدافع الحقيقى لكم فى التعجيل بسحب هذه المبالغ انما كان نتيجة للفزع وللجزع اللذين استوليا عليكم من جراء صدمة الحوادث التى كادت تودى بحكمكم فسارعتم الى سلب المبلغ حتى يتحقق لكم الغنم بل زوال الحكم .

ومما يلفت النظر ، ويؤكد فوق تأكيد أن نيتكم المبيتة نحو هذا المبلغ كانت نية استلامه لمصلحة أنتم بها أدرى ، انكم لم تعيدوا ايداعه فى البنك ثانيـة بالرغم من زوال حوادث شهر أبريل واطمئنانكم الى البقاء فى الحكم ولو الى حين ... وبالرغم من أن التبرعات الجديدة ظلت تتوالى وتودع فى البنك حتى بلغت ما ينيف عن الثلاثين ألفـا من الجنيهات .

لماذا اذن وقد اطمأنت نفسكم الى استبقاء ثلاثين ألفا من الجنيهات فى خزينة البنك ـ لماذا لم تعيدوا الى البنك مبلغ الـ ٥٠٠ر١٤٠ جنيه الذى سحبتموه عند الفزع ـ وقد زال الفزع ـ ورجع ما رجع .

وهل من المعقول أن يستبقى انسان فى خزائنه مائة وأربعين ألفا من الجنيهات ، ولا يبادر الى ايداعها البنك ، خشية الضياع أو السرقة .

أو هل لنا أن نفهم من هذا أنكم قد تصرفتم فى هذا المبلغ الجسيم فى أوجه لم يخصص لها ـ وعلمهـا عند الله والراسخين فى العلم ـ ولذلك لم تردوه للبنك ـ وهو الحرز الحريز حقـا ... ـ بل اقتصر السحب عليه دون ما استجد ايداعه من التبرعات بعد تاريخ السحب .

أفلا ترون رفعتكم مما بيناه من الوجهة الشكلية المحضة ، وما لازم تصرفاتكم من كتمان لسحب المبلغ واحتيال فى طريقة صرفه ، واختيار تاريخ معين لسحبه ، ثم الاحتفاظ به وعدم رده ، انكم كنتم على يقـين فى قرارة نفسكم أن هذا المال ليس ملكا لكم ، ولذلك لجأتم الى هـــذه الطرق الملتوية والأساليب المعوجة للاستيلاء عليه آثمين ، غير نادمين .

هـذا عن الشكل ، وأسوأ منه الفعل ... فان بين أيدينـا فوق ما قدمنا من أدلة مستفادة من الوجهة الشكلية ، أقطع الأدلة والأسانيد

الموضوعية والرسمية ، وكلها تنطق بأن هـذه الأموال أموال حكومية وليست كما ادعيتم أموالا وفدية ، من الوفد والى الوفد ٠

ولما كنتم رفعتكم قد استندتم فى بيانكم على أربعة أمور تبرزون بها ما أقدمتم عليه من الاســتيلاء على أموال البؤساء ، فانا نوردها هنـــا وندحضها واحدة فواحدة بأدلة قاطعة دامغة ٠

وها نحن أولاء نجعل لكم أدلتكم انصافا لكم ـ بل انصــافا لنا ـ فلقد قلتم فى بيانكم ما يأتى :

أولا ـ أن هذه الأموال ليست بأموال حكوميـــة ، وانمـا هى أموال شعبية بحتة اكتتب بها أفراد الشعب لا تلبية لدعوة الحكومة بل اجابة لدعوة الوفد ٠

ثانيا : أن المقصود من تدخل الصيارف ورجال الادارة فى عمليــة الاكتتاب هو ضبط العملية وابعاد كل شبهة عن القائمين بها ٠

ثالثا : ان هذه الحالة تشبه كثيرا الطريقة التى تجمع بها التبرعات لجمعية الهلال الأحمر ومستشفى المؤاساة والجمعية الخيرية الاســلامية ولم يقل أحد فى كل هذه الأحوال أن هذه الأموال أموال حكومية ولا يجوز التصرف فيها الا بمعرفة الحكومة ٠

رابعا : ان الوفد قرر ـ بعد انتهاء الاكتتاب وحصر المبالغ المتجمعة ـ أن ينشىء بهذه الأموال مؤسستين باسم مصطفى النحاس لايـواء أيتـام منكوبى قنا وأسوان وتعليمهم بعض الحرف والصناعات ٠

هذه هى أسانيدكم الأربعة ، أو بالأحرى مغالطاتكم المتجمعة ـ وانها وان كانت لاتستحق ردا جديا الا أننا نردها عليكم ، لنخفف عنـــكم أثر استرداد المال منكم ٠

هل هذه الأموال حكومية ؟

لاشك أن هذه الأموال أموال حكوميـــة وقد اكتتب بها المكتتبون لغرض انسانى ساهمت فيه البلاد حـكومة وشـعبا ، وليس أدل على أن هذه الأموال حكومية ، وان الدافع على الاكتتاب بهـــا حـكومى بحت ، مما يأتى من أسانيد جامعة مانعة ـ بعضهـــا يرجع الى مشروعات قوانين وتقارير وتعليمات رسمية وقرارات لمجلس الوزراء ـ والبعض الآخر الى تلغرافات منكم أنتم ، وتتلخص جميعها فيما يلى :

١ ـ تضمن مشروع القانون الخاص بانشـاء « مال » لاعانة فقراء مديريتى قنا وأسوان نصوصا تشمل الموارد التى يتكون منها هذا المال

فنصت المادة الأولى منه على أن يخصص لاعانة فقراء قنا وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية رأس مال يتكون من الموارد المحددة فى هذه المادة ومن بينهـــا « **التبرعات والهبات والوصــــايا التى تخصص لهذا الغرض** » ٠

اذن فمشروع القانون نفســـه قد اعتبر التبرعات موردا من موارد « المال » الذى أعد لتنفيذ المشروع الحكومى ٠

ويشير خطاب مكرم باشا الى تقرير للجنـــة المالية لمجلس النواب بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٤ كما يشير الى خطاب أرسله مدير الفيوم الى وكيل وزارة الداخلية يفيده فيه بأن المبالغ المتبرع بهـــا قد أرسلت على خمس دفعات باذن صرف على خزينة الدولة باسم وزير المالية ومع كل دفعــــة أسماء حضرات المتبرعين موضحا به الاسم ، والمبلغ والبلدة وصفة المتبرع ويطلب مكرم باشا من النحاس أن يقرأ خطـاب مدير الفيـوم اسـبوعية استيعابا الى أن يقول :

راجع قول المدير « هذا وقد استخرجت قسيمة تحصيل رقـــم ٧ بكل تبرع فى يوم تقديمه **اسوة بالمستحقات الأميرية** » ٠٠ راجع ثم دافع اذا أمكنك ـ ولن يمكنك ـ الدفاع ٠٠

ويجدر بى هنا أن أشير الى واقعة خطيرة تدل على أن نية اغتيال هذه التبرعات قد توافرت لديكم منذ أن توافر المبلغ فبلغ حوالى الـ ٠٠٠ ١٥٠ من الجنيهات ففى ٤ يوليو سنة ١٩٤٤ أرسلتم رفعتكم كتابا دوريا طلبتم فيه ارسال التبرعات الى رئاسة مجلس الوزراء باسمكم شخصيا لايداعها فى بنك مصر دون سدادها لحساب وزارة التموين » ٠

ومع أن قرار الوفد كان يقضى بجمع التبرعات فقط ٠ فان الوفد اجتمع بعد جمع التبرعات وبلوغها عشرات الالوف من الجنيهات ، وقرر انشاء مؤسسات باسم مصطفى النحاس بدلا من اغاثة المرضى والمنكوبين بانفاق المال عليهم ٠٠ ولما كانت المؤسسات تحتاج الى زمن تؤسس فيه فقد سحبتم المبلغ من حساب وزارة التموين لحسابكم الخاص لتتصرفوا فيه حسب رأيكم الخاص ٠ فلا حكومة هناك ولا اسعاف للبؤســـاء من الناس ، بل هناك مؤسسات تنشأ عند ســـــنوح الفرصــــة باســـم مصطفى النحاس ٠

وفاتكم على اى حال أن هذا الكتاب الدورى لا يغير من طبيعة هذه الأموال من أنها حكومية بحتة ، ولو أنه يدل على نيتكم المبيتة اغتيالهـا ٠

ثم يتساءل مكرم عبيد باشا :

هل هناك شبه بين الطريقـــة التى اتبعت فى جمع هذه الاكتتابات وبين ما يتبع فى جمع تبرعات الجمعيات ؟ ويجيب على تساؤله

تراءى لرفعتكم أن قيام موظفى الحكومة بجمع التبرعات لا يمنع من أن تكون هذه التبرعات شعبية وحاولتم أن تبرروا ذلك بأن شابهتم ما بين هذه الحالة والطريقة التى تجمع بها التبرعات لصـالح الجمعيات الخيرية (الهلال الأحمر ـ مستشفى المواسـاة ـ الجمعية الخيرية الاسـلامية) ، وتجاهلتم أن تبرعات مشروع الاغاثة كانت لها الصيغة الحكومية البحتة بدليل جمعها طبقا لتعليمات مالية وبطريقة خاصة روعيت فيها النظم التى تتبع عند تحصيل أى مال أميرى .

على أن المقارنة فى حد ذاتها غير جائزة لأن قيام رجال الحكومة فى بعض الأحيان بجمع التبرعات من الأهالى لحساب بعض الجمعيات انما يكون بدافع من المروءة والانسانية لا بتكليف رسمى حكومى ، وفضـــلا عن ذلك فان هذه الجمعيات خاضعة لرقابة فعلية على شئونها المالية من وزارة الشئون الاجتماعية وديوان المحاسبة فى حين أن الوفد الذى ترأسونه هو هيئة سياسية بحتة بحكم تكوينه وطبيعة عمله ، فلا هو جمعية خيرية ، ولا هو خاضع لرقابة مالية رسمية .

أما عن جمعية الهلال الأحمر فقد ذكرتم رفعتكم فى بيانكم أن مصلحة السكك الحديدية تجمع أموالا تحصلها مع تذاكر السفر لحســـاب هذه الجمعية وأردتم أن تستنتجوا من ذلك أن تدخل الحكومة فى جمع التبرعات لا يعنى أنها أموال حكومية .

ولقد شاء لرفعتكم الحظ العاثر أن تقدموا دليلا تخيلتموه ســـندا لكم وحسبتموه مبررا لتصرفاتكم ، فاذا به يكشف عن فســـاد زعمكم ، ووهن حجتكم .

وحقيقة الأمر أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ على تحصيل اعانة لأسبوع الهلال الأحمر وأيام الأعياد الرسمية ثم عاد مجلس الوزراء فوافق بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ على تخصيص ٢٠٪ مما يجمع من هذه التبرعات لجمعية الاسعاف بالقاهرة . وفى ٢ يونيو سنة ١٩٤٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنـة المالية باســتمرار تحصيل هذه الاعانات لتوجيهها لأعمال البر المختلفـة وتنظيم التحصيل باستصدار قانون نصت المذكرة على ما يأتى :

يضاف ما يحصل الى باب خاص من الايرادات تدرج فيـه أيضـــا

متحصلات المراهنات ويوزع ما يحصل بأكمله كل سنة على جهـــات البر المختلفة بموافقة مجلس الوزراء .

وأضافت المذكرة بأن « هذا التحصيل سيكون طبعا لحساب الحكومة لتوزعه بمعرفتها على الهيئات الخيرية وفقا للطريقة المقترحة » .

فانظر يارفعة الباشا الى هذه القرارات وكيف جاء فيهـــا بصريح اللفظ « أن هذا التحصيل سيكون طبعا لحساب الحـــكومة » رغم أن التحصيل كان لحساب جمعيات خيرية كالهلال الأحمر وغيرها .. وليس لحساب هيئة سياسية كهيئتكم ـ فاستنادكم الى التبرعات التى كانت تحصلها الحكومة لحساب الهلال الأحمر انما هو دليل ضـــدكم وليس لكم ، وليس يجديكم استتاركم وراء الجمعيات الخيرية لتحقيق أغراض هى أبعد ما تكون عن الأغراض الخيرية .

ويتساءل أيضا هل التبرعات جمعت لاغاثة الأسر والعائلات أم لانشــاء مؤسسات ؟ ثم يجيب مكرم باشا

وضع المشروع الأصلى على أساس اغاثة منكوبى الأهالى من مديريتى قنا وأسوان وكان المقرر أن تضاف الأموال المجمـــوعة من الاكتتابات الى الاغاثة الحكومية التى فتح بهـا الاعتماد الاضــافى على أن تصرف هذه الأموال فى اغاثة المنكوبين ـ ولكن رفعتكم قلبتم الأوضاع واستوليتم على هذه الأموال بحجة أنهـا أموال شعبية وأن الوفد قرر أن ينشىء بهـــا مؤسستين باسم رفعتكم فى مديريتى قنا وأسوان لايواء أيتـــام المنكوبين وتعليمهم بعض الحرف والصناعات .

ويالها من جرأة على قلب الحقائق والأوضاع يلوح لنا أنكم تجهلون أو تتجاهلون ما عرض على مجلس الوزراء من مذكرات ، وما أصدره من قرارات فاذا كنتم قد نسيتم فانما نذكركم بما قد قررتم وما ســـطرته أيديـكم ، مما رفع الى مجلس الوزراء من مذكـرات بخصـــــوص هذا الموضـــوع .

١ ـ مذكرة وزيرى التموين والصـحة المرفوعة لمجلس الوزراء فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٣ بشأن مشروع التغذية المجانيـة للفقراء بمديريتى قنا وأسوان ، وفيها الكثير مما يؤكد أن الغرض الأول والأخير من جمع هذه التبرعات لم يكن لانشاء مؤسسات لايواء أيتام المنكوبين بل لاغاثة المنكوبين أنفسهم حتى لايتيتم أبناؤهم .

وفيما يلى بعض فقرات المذكرة .

دلت التجربة على أن مقاومة المرض لايجدى فيها العلاج الطبى وحده

لأن غالبية السكان بتلك المناطق فى حالة شديدة من الفقر المدقع بحيث أصبح ما يجب مكافحته وعلاجه هما الجوع والعرى .

وحرص معالى وزير الصحة على أن تكون الاغاثة عاجلة لتكون مجدية :

وبعد أن نبهت المذكرة الى خطورة الحالة على الوجه السابق أشارت الى أن عدد الفقـراء من أهالى المديريتين بلغ نحـو المليون وأن تكاليف التغذية لهذا العدد من السكان وما يلزمهم من الكساء وما تتطلبه مصاريف المقاومة الطبية يقدر بنحو مليون ونصف مليون جنيه منها مليون للغذاء و ٣٠٠ ألف للكساء و ٢٠٠ ألف للمقاومة الطبية .

ولقد خشى مقدما المذكرة أن يقف المال فى سبيل تنفيذ هذا المشروع الانسانى فاذا بالمذكرة تتضمن الوسائل اللازمة للحصول على هذا الاعتماد الكبير ، **ومن بين هذه الوسائل الارتكان على هذه التبرعات التى تسابق اليهـا أفراد الشعب على اختـلاف طبقاته لاغاثة مواطنيهم المنكوبين . وفيما يلى ما جاء بالمذكرة :**

ويبحث الوسيلة اللازمة للحصول على هذا المبلغ تراءى لنا مبدئيا أنه قد يكون فى الامكان الحصول على جزء منه خصوصا وقد أبدى كبار الممولين فى هاتين المديريتين وفى مقدمتهم خاصة جلالة الملك من الأريحية والرغبة فى الاغاثة ما نسجله بخالص الشكر والتقدير .

٢ ــ مذكرة وزيرى التموين والصحة المرفوعة لمجلس الوزراء عن خطة تنفيذ مشروع الحكومة لاغاثة فقراء مديريتى قنا وأسوان وقد وافق عليها مجلس الوزراء ــ برياسة رفعتكم فى ٨ مارس سنة ١٩٤٤ وجاء فيها ما يأتى :

وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لاصفة الاستمرار لأن الغرض منه الاغاثة ، والاغاثة بطبيعتها عمل مؤقت يراد به أن تعود الأسر المنكوبة الى حالتها العادية .

اذن فمجلس الوزراء قد وافق على تخصيص مايجمـع مـن هذه التبرعات لمواجهـة حالتى الجوع والمرض اللتين أشـارت اليهما مذكرة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٤ كما وافق المجلس أيضا على أن تكون المواجهة للاغاثة وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لاصفة الاسـتمرار كما جاء بمذكرة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ .

فهل بعد هذا يمكن أن يقال ان هذه الاكتتابات انما جمعت لغرض انشاء مؤسسات ؟

طبعا هذا غير معقول ، لأن للمؤسسات صـــفة الدوام ولأن المجال لم يكن مجال انشاء مؤسبســات وتخليد ذكريات ٠٠ وتعليم حـــرف وصناعات ٠٠ بل كان المشروع غوثا لأسر وعائلات ٠٠ وتفادى تيتم أطفال وترمل أمهات ٠

٣ ـ واذا تمشينا مع رفعتكم وافترضـــنا جدلا أن هذه الأموال انما جمعت لانشاء مؤسسات فان هذه يجب أن تتولى الحكومة انشائهـا ومراقبتها والاشراف عليهـا ، وقد تولت بنفســـها جمع التبرعات التى تحاولون انفاقهـا عليهـــم ، وليس أصرح فى ذلك من الدليلين القاطعين التاليين ٠

أولا : تسليم رفعتكم بهذا الوضع يوم قمتم برحلتكم الى مديريتى قنا وأسوان لوضع الحجر الأساسى لهاتين المؤسستين ، فانكم احتسبتم مصاريف الانتقال وما تم من أعمـال (بلغت حوالى ١٢٠٠ جنيـــه) على ميزانية وزارة الأشغال كما يستفاد من الخطاب الرسمى الآتى :

وزارة الأشغال العمومية

ديوان العموم

رقم ١٤ ـ ٣/٤٧ ـ ١٩٣٩٦

حضرة صاحب العزة سكرتير مالى وزارة الأشغال العمومية

نتشرف باحاطة عزتكم علما أن مصلحة المبانى الأميرية قد طلبت من الوزارة قبـــول الخصم بمبلغ ١٢٠٠ جنيـه تقريبا قيمة أجور منقــولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا وأســـوان وفاتورة بناء الحجر الأساسى بمديرية قنا ٠

وبما أن الأعمال المتعلقة بالمؤسستين المذكورتين قد تمت أخيرا فاننا نرجو من عزتكم التفضل بالموافقة على نقل مبلغ ١٢٠٠ جنيه من الاعتماد المدرج لبند صيانة أعمال الرى ضمن التجاوزات التى وافق عليها البرلمان للباب الثانى من ميزانية مصلحة الرى للسنة المالية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ الى الاعتماد الوارد لبند ٥٢ فى التجاوزات المذكورة وذلك ليتسنى لتفتيش عام رى أقاليم مصر العليا قبول الخصم بالمبلغ المذكور ٠

سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية

ثانيا : اخترتم رفعتكم لاقامة هاتين المؤسستين فى بنـدر قنا قطعة أرض تدخل ضمن أراض اتخذت وزارتكم الاجراءات الرسمية لنزع ملكيتها للمنافع العامة ـ فهل لرفعتكم أن تفسروا لنا كيف يتفق الخاص والعام

فتنشأ مؤسستان .لا شأن للدولة بهما على أرض مخصصة للمنافع العامة ؟ اللهم الا اذا كانت هاتان المؤسستان تعتبران من المنشآت العامة التى ينفق عليها من الأموال العامة ؟؟

والخلاصة أن هذه التبرعات التى عنيت الحكومة بجمعها مستخدمة لهذا الغرض رجالها الرسميين ووسائلها الرسمية انما هى أموال حكومية بحتة لا شبهة فيها ، وأما الأسباب التى تذرعتم بها تبريرا للاستيلاء على المبلغ الجسيم الذى أمكنكم الاستيلاء عليه فلا قيمة لها ، ولا طائل تحتها اللهم الا أنها تزيد هذا الاستيلاء بطلانا على بطلان ، ووزرا على وزر • وانى لأجمل لرفعتكم فى ايجاز الأسانيد التى فصلتها فيما تقدم ، وهى تتلخص فيما يلى :

١ ــ قام رجال الادارة وصيارف البلاد بجمع هذه الأموال بناء على تعليمات رسمية أرسلت اليهم من مصلحة الأموال المقررة ، وبمقتضى الاستمارات رقم ٧ أموال مقررة • وقد استخرجت فعلا قسيمة تحصيل رقم ٧ بكل تبرع فى يوم تقديمه أسوة بالمستحقات الأميرية وأعطت صورة القسيمة للمتبرع وحفظت الصورة الثانية مع كشوف التبرعات الأصلية بالمديرية للرجوع اليها كما جاء فى خطاب مدير الفيوم المتقدم ذكره •

وكان بعض القسائم بالجنيهات والملاليم حتى أن الصيارف كان كل يحصل التبرعات على أساس تقدير عرفى بواقع عشرة قروش للفدان •

٢ ــ كانت التبرعات تودع فى خزائن المديريات بناء على تعليمات الأموال المقررة بأن يورد الصيارف المبالغ للمديرية بنفس الطريقة المتبعة فى توريد متحصلاتهم ثم تودع باذن صرف على خزينة وزارة المالية ، وقد صدر كتابان دوريان من وزارة المالية فى ٢٨ مايو و ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٤ بتكليف وزارات الحكومة ومصالحها بسداد كل ما تتلقاه من هذه التبرعات لحساب وزارة التموين •.

وفى عبارة أخرى ، فان هذه التبرعات كانت تجمع كما تجمع الأموال الأميرية بواسطة الصيارف والرجال الرسميين ويعطى عنها للمتبرعين قسائم رقم ٧ أموال مقررة وتودع خزائن المديريات ثم تودع خزينة وزارة المالية لحساب وزارة التموين لتقوم الأخيرة بانفاقها تحت اشراف وزارة المالية •• فاذا لم تكن هذه أموال أميرية جوهرا ومظهرا ــ من حيث المحصلين الرسميين وطريقة التحصيل وقسائم الايصالات ، والايداع فى خزائن الحكومة ، والانفاق بواسطة الحكومة تحت اشراف

المالية ــ اذا لم تكن هذه أموالا حكومية بكل معانيها ومبانيها فماذا تكون ؟

٣ ــ صدر مرسوم بمشروع قانون بانشاء رأس مال لاعانة منكوبى قنا وأسوان ونص فيه صراحة على أن « التبرعات والهبات والوصايا التى تخصص لهذا الغرض » تدخل ضمن الموارد المخصصة لاعانة فقراء قنا وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية ٠

وجاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب اشارة صريحة الى التبرعات التى جمعت لمنكوبى الملاريا وبلغت ١٥٠ جنيه حتى ذلك الوقت، واعتبرت اللجنة هذه التبرعات ضمن الاعتماد المنصوص عليه فى مشروع القانون فقالت حرفيا : « انه بجانب مبلغ المليون جنيه الذى دبر لهذا المشروع يرجى أن يغطى باقى الاعتماد المطلوب من التبرعات ، ويسر اللجنة أن تشير بهذه المناسبة الى أن ما جمع من التبرعات الى الآن بلغ حوالى ١٥٠ ألف جنيه ، وهى واثقة من أن جميع سكان البلاد سيتبارون فى التبرع لهذا المشروع الانسانى » ؟

وأيد ذلك الوضع تقرير مجلس الشيوخ الذى سبقت الاشارة اليه ٠

وأبلغ من ذلك فقد أصدر مجلس الوزراء برياسة رفعتكم قرارين ينطويان على اعتراف صريح بأن هذه التبرعات تدخل ضمن الأموال العامة ــ مما يقطع عليكم كل سبيل وينهض دليلا أقطع الدليل ، كما بينا ٠

٤ ــ أما القول بأن الوفد هو الذى قرر جمع هذه التبرعات ، فهذا لا يغير شيئا من الواقع وهو أن رجال الحكومة هم الذين قاموا بجمعها بالوسائل الرسمية المتبعة فى تحصيل الأموال الأميرية وايداعها خزائن الحكومة ــ ولايخرج قرار الوفد عن قرار أية هيئة غير حكومية تقترح على الحكومة جمع أموال لغرض ما ، فان مثل هذا الاقتراح الصادر من هيئة أهلية اذا أخذت به الحكومة لانقلبت بطبيعة الحال الأموال الحكومية الى أهلية فما بالكم اذا كانت الهيئة المقترحة هى هيئة سياسية تكونت منها هيئة الوزارة الحاكمة ٠٠ ؟

٥ ــ أما تشبيه الوفد بجمعية الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية فهو مع وضوح تفاهته ــ ووجه الفكاهة فيه ــ لا يفيدكم فى شىء الا أنه يسجل عليكم دليلا آخر ضدكم ، وذلك لأن ما تجمعه الحكومة لهذه الجمعيات قد صدر فى شأنه قرار من مجلس الوزراء فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ بالموافقة على مذكرة اللجنة المالية جاء فيها بأصرح اللفظ

« ان هذا التحصيل سيكون طبعا لحساب الحكومة لتوزعه بمعرفتها على الهيئات الخيرية » .

٦ ـ بقى أخيرا قولكم أن هذا المبلغ قد جمع لانشاء مؤسستين باسم مصطفى النحاس ـ وهو لعمرى تجديد فى التقليد ، وفى التخليد .

وللرد على ذلك ، يكفينى الدليل الفعلى ، بل والتسليم الجدلى .

أما الدليل الفعلى ـ والرسمى ـ الذى ينهض حجة على عدم صحة دعواك فهو دليل ينفرع الى عدة أدلة ذكرناها من قبل ، وهى :

القسائم الرسمية التى ذكر فيها صراحة أن التبرعات جمعت لاعانة منكوبى الملاريا ، وكذلك مشروع القانون وتقريرا لجنتى المالية بالبرلمان ، بل وقرارات مجلس الوزراء نفسه ـ وكلها مجمعة على أن هذه التبرعات مخصصة لاغاثة المرضى والمنكوبين ـ وليست لانشاء مؤسسات لتخليد الذكريات ، وتعليم الحرف والصناعات .

بقى الفرض الجدلى ، فهو أيضا لا يشفى غليلا .. فمع التسليم جدلا بأن المبلغ جمع لمؤسسات وتخليد ذكريات ، فان هذه المؤسسات يجب أن تتولى الحكومة انشاءها وهى التى جمعت لها التبرعات ... هذا من ناحية أولى ، ومن ناحية أخرى فانى أعترف لرفعتكم ، بأنكم أقدر الناس على الرد على رفعتكم ، اذ أنكم طالبتم بمصاريف وضع الحجر الأساسى لهاتين المؤسستين وقد بلغت ١٢٠٠ جنيه قيمة أجور منقولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا وأسوان وفاتورة بناء بالحجر الأساسى بمديرية قنا كما جاء فى الخطاب الرسمى المشار اليه آنفا .

وهكذا أجهزت جهيزة على كل تدليل ، وكل تضليل .

وبما أن سعادة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقا مسئول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الأموال اذ أنه بصفة كونه وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقا مسئول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الأموال ، اذ أنه بصفة كونه وزيرا للداخلية ، المهيمن على عملية الاكتتاب للتبرعات قد مكنكم من الاستيلاء على هذه الأموال ، وسهل لرفعتكم سحبها بالطريقة التى اتفق معكم عليها كوزير للشئون الاجتماعية باستخدام وكيل الوزارة المذكورة لهذا الغرض .

فبناء على هذه الأسباب جميعا .

وعلى ما قرره مجلس الوزراء من أن هذه التبرعات هى أموال حكومية يجب ردها فى الحال الى خزينة الدولة والعمل بكل الوسائل على استردادها ، مع تحميلكم وشريككم سعادة فؤاد سراج الدين باشا مسئولية الامتناع عن ردها فانى باسم الحكومة أطالب رفعتكم - برد مبلغ المائة وأربعين ألفا وخمسمائة جنيه مصرى الذى استوليتم عليه بسحبه من بنك مصر فى يومى ١٥ أبريل و ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بواسطة حضرة عبد اللطيف بك محمود - فاذا لم ترد هذه المبالغ الى وزارة المالية فى ظرف أسبوع من تاريخ هذا الخطاب فستضطر الحكومة الى اتخاذ الاجراءات العاجلة باسترداد هذا المال من أموال رفعتكم وأموال زميلكم بالتضامن بينكما - هذا مع عدم الاخلال بأية اجراءات يكفلها الدستور ضدكما فى حالة امتناعكما عن رد هذا المال واصراركما على اغتياله ٠

وتفضلوا رفعتكم بقبول تحياتى ٠

وزير المالية

(مكرم عبيد)

غير أن رفعة النحاس باشا لم يقم برد المبلغ الى خزينة الحكومة رغما من مطالبته بذلك بل عمد الى ايداع المبلغ المتجمد من التبرعات السالفة الذكر والبالغ قدره ١٤٠٥٠٠ جنيه فى البنك الأهلى المصرى بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمقتضى ايصال رقم ١٦٨٤٧ باسم رفعته ولحساب مشروع مؤسستى قنا وأسوان بعد أن استقطع منه مبلغ ٢٩٠ جنيه و ٨٣٥ مليما بدعوى أنه صرف فعلا فى المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ المشروع ٠

ولما كان الغرض من التبرعات انما هو اعانة ومساعدة فقراء مديريتى قنا وأسوان وذلك يستدعى سرعة الحصول على المبلغ لتنفيذ الأغراض التى من أجلها تبرع المتبرعون فقد أصدر دولة الحاكم العسكرى أمرا فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالاستيلاء على هذا المبلغ ووضعه تحت تصرف وزارة المالية ٠

الفصل الثانى

على هامش لجنة التحقيق الوزارية
التى شكلتها وزارة د . أحمد ماهر باشا
برئاسة مكرم عبيد باشا .

فى الفصل السابق ، تناولنا بعض ما جاء فى لجنة التحقيق الوزارية التى شكلها مجلس الوزراء برئاسة د . أحمد ماهر باشا فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ ـ أى بعد تشكيل الوزارة بعشرة أيام تقريبا ـ وذلك للتحقيق فى تصرفات الوزارة النحاسية الأخيرة (من ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤) والماسة بنزاهة الحكم .

ونذكر اليوم جوانب أخرى من هذا التقرير الهام .

ولا أعتقد أن هناك سابقة فى تاريخنا السياسى مثل هذه السابقة ، سابقة تشكيل لجنة تحقيق وزارية تتناول كل أعمال الوزارة السابقة وتشكلها الوزارة القائمة بالحكم : قد يكون قد حدث أن شكلت لجنة تحقيق ما قد تكون وزارية ، وقد لاتكون وزارية للتحقق من حقيقة أمر ما وقعت فيه أو اتهمت بالوقوع فيه احدى الوزارات السابقة أما أن يشمل التحقيق كل أعمال الوزارة السابقة فى كل فترة توليها الحكم فهو ـ من ناحية ـ جديد فى بابه ، كما أعتقد وكما تسعفنى به معلوماتى التاريخية .

وهو ـ أى أمر تشكيل لجنة تحقيق وزارية عامة وشاملة لكل أعمال الوزارة السابقة ـ أمر خطير للغاية يمكن أن يؤدى الى عدم الاستقرار فى الحكم ، والى زيادة حدة الخلافات والاختلافات بين الأحزاب التى تلى الحكم وبين الشخصيات غير الحزبية التى يمكن أن تكون قد ابتليت بالحكم .

وباطلاعى على بعض الوثائق البريطانية وباستماعى الى أقوال من مكرم عبيد باشا ، وبعض أعضاء وزارتى أحمد ماهر باشا ومحمود فهمى

النفراشى باشا تبين لى أن الحكومة البريطانية وممثلها فى مصر لورد كيلرن السفير البريطانى فى مصر كانوا ينظرون الى تشكيل تلك اللجنة نظرة عدائيـــة .

وفى أكثر من مرة ألح تشرشل ـ رئيس الوزارة البريطانية ـ على سفيره فى القاهرة أن يحصـــل على وعد من الملك فاروق ومن وزارته ، بعدم تقديم النحاس باشا للمحاكمة لأنه خدم بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية « ومستحيل أن توافق بريطانيا على محاكمة صديق وحليف لها » .

ولم تكن الحكومة المصرية ولم يكن الملك فاروق بطبيعة الحال ، لتجرؤ ، أو ليجرؤ على مخالفة رغبات تشرشل أو كيلرن ، التى هى ـ تأدبا ، من جانبنا ـ بمثابة أوامر لاتقبل المناقشـــة ، وربما كانت تلك الرغبات ـ الأوامر يعنى ـ هى التى حالت دون تنفيذ ما رأته اللجنة بعد أن قرر مجلس الوزراء فى جلسته المعقودة فى ١٢ يونيـو ١٩٤٥ احـالة تقرير لجنة التحقيق الوزارية الى مجلس النواب ، وذلك طبقا لنص المادة ٩٦ من الدستور .

● مما يؤخذ على أعمال اللجنة ـ دون تعرض لشخصيات أعضائها ـ أنها كانت متأثرة الى حد كبير بآراء مكرم عبيد باشا ، وقد تجلى ذلك جليا فى صياغة التقرير الذى اتسمت عبـاراته بالحدة والأسلوب الأدبى فى نفس الوقت ، الذى يتميز بهما مكرم عبيد باشا .

وكان تشكيل اللجنة ذاته مؤديا الى ذلك فوزير المالية ـ مكرم باشا ـ هو رئيس اللجنة ، وطه السباعى باشا ، وزير التموين هو أحد أقطاب حزب الكتلة الوفدية المستقلة الذى يتزعمه مكرم عبيد باشا حتى سكرتير اللجنة الخاص الأستاذ محمد حسين مخلوف المحامى ـ وقتئذ ـ بأقسام قضايا الحكومة فمن غلاة المؤيدين لمكرم عبيد باشا وقد وقعت اللجنـة فى أخطاء كبيرة ، من بينها ـ مثـلا ، وعلى ســـبيل المثال لا الحصر ـ اهتمامها بالأمور الصغيرة ، التى ما كان يجب أبدا للجنة تحقيق وزارية بها وزيران ، والنائب العام ، لدى المحاكم الأهلية ، وأحـد المستشارين الملكيين المساعدين بأقسام قضايا الحكومة ـ أن نهتم بها ـ وذلك على النحو التالى :

● من تلك الأمور الصغيرة ـ مثلا ـ واقعـة سفر حرم النحاس باشا ومن معها الى فلسطين وكان المبلغ ، مائة وستين جنيها وستمائة مليم واستغلال عثمان محرم باشا ، وزير الأشـغال لوظيفته بشراء اطارات لسيارته الخاصة من الاطارات المخصصة لوزارة الدفاع دون أن يدفع ثمنها الا بعد إلنبشر عنها .

● وسكن عبد الفتاح الطويل ـ وهو أصلا من الإسكندرية وربما لم يكن له سكن خاص في القاهرة ـ في حلوان على حساب السكة الحديد ـ وهو في ذات الوقت وزير المواصلات وكذلك سكناه بالباخرة كريم ، ومن الأمور التافهة في رأيي • والتى ما كان على اللجنة أن تهتم بها كل هذا الاهتمام وكان يجب عليها اذا ما رأت أهمية لتلك الأمور أن تدع التحقيق فيها للجان فرعيه : استيلاء عباس أبو علم ، ومحمد زيد مندوية ـ من أقارب صبرى أبو علم باشا على أقمشة شعبية كانت مفررة أصلا لمركز منوف وكذلك محاباة بعض أنصاره ـ صبرى باشا ـ في مقررات السكر وكذلك شحن بطارية العربة الخاصة بابن وزير الدفاع فؤاد أفندى حمدى سيف النصر بورش سلاح الصيانة الملكى باذن تشغيل رقم ٤٢٩٤ ، ٤٨ بتاريخ ٧ أكتوبر والقيمة مائتان وخمسون مليما لاغير ، وكذلك تنكيل ٤ طاسات عجل لسيارة خاصة مملوكة للوزير وقيمة التنكيل ٤٤٣ مليما لاغير •

وقد يكون لتلك الأمور دلالات خاصة رأت اللجنة اتخاذها وسيلة لاثبات تهم جسيمة ، الا أننا كنا نود لو لم تقم اللجنة بتحقيق تلك المسائل وبتسجيلها في تقريرها النهائي • ونستأذن في الوقوف عند بعض أمور جاءت في التقرير لم نركز عليها في الفصل السابق الخاص بذلك التقرير : من بين تلك الأمور ما تعلق بأحمد حمدى سيف النصر ، وزير الدفاع وما نسب اليه من تجاوزات واتهامات •

● اختلاس مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيها و١٠٤ مليمات •

جرت وزارة الدفاع الوطنى على ادراج مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانيتها ابتداء من سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ ، واستمرت على ذلك في السنوات التالية للصرف منها في شئون المخابرات السرية •

وقد جرى العرف على أن يصرف من هذا الاعتماد المبالغ التى تحتاج اليها المخابرات الحربية ، وذلك بأن يتقدم مدير المخابرات الى الوزير بطلب ما يلزمه منها ، فيحرر شيك بالمبلغ المطلوب باسم الوزير نفسه ، وهو بدوره اما أن يحوله باسم مدير المخابرات ، أو يصرفه بمعرفته ويسلمه اليه نقدا •

وقد احتفظ مدير المخابرات منذ فتح اعتمادات المصاريف السرية بوزارة الدفاع الوطني بدفتر خاص في مكتبه يدون به كل مبلغ يسلم اليه وكذلك المصاريف التى يقوم بصرفها بمعرفته من المبلغ المشار اليه ،

وبذلك يمكنه فى أى وقت أن يحصر المبالغ التى صرفت له لحساب المخابرات والجهات التى صرفت اليها ·

كما جرى العرف على ايداع مبالغ الاعتمادات السرية فى حسابات الوزارة والصرف منها على دفعات عديدة فى الشهر الواحد تبعا لدواعى المصلحة العامة وهو عرف مستقر توجبه الأمانة ويقضى به الاحتياط ·

والمصاريف السرية ، وان كانت لاتخضع للقواعد المالية العامة ، الا أن التصرف فيها يخضع دائما لرقابة معينة ، اذ ليس معنى كونها سرية أن لاتخضع لأية رقابة ، فهى فى الواقع جزء من نفقات الدولة العامة ، مخصص لغرض معين ويجب أن تنفق فى الغرض الذى خصصت من أجله لا أن يترك التصرف فيها بدون محاسبة أو رقابة ·

والمصاريف السرية لوزارة الدفاع الوطنى لم تتقرر لها الا أخيرا لصرفها فى شئون المخابرات السرية ·

وفى فرنسا ، يلتزم كل وزير مخصص لوزارته مصاريف سرية أن يقدم حسابا عن تلك المصاريف لرئيس الدولة ، ويجب على الوزراء فى نهاية السنة المالية أو عند تركهم مقاعد الحكم أن يقدموا لرئيس الجمهورية كشفا بالمبالغ المنصرفة فى الوجوه التى خصصت لها المصاريف السرية ويعتمد رئيس الدولة الكشف المذكور بعد مراجعته ويكلفهم تسليم المتبقى من هذه الأموال ان وجد لمن يخلفهم فى الحكم ·

وقد كان الاعتماد المخصص لوزارة الدفاع الوطنى لاستعماله فى المصروفات السرية المتعلقة بتلك الوزارة عن السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢ مبلغ عشرة آلاف جنيه وهو نفس الاعتماد الذى كان يخصص سنويا للمصروفات السرية ، وقد صرف منه منذ ابتداء السنة المالية المذكورة فى أول مايو سنة ١٩٤١ الى ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى فى خلال مدة أكثر من ٩ شهور مبلغ ٩٠٨٧ جنيها و ٨٠٠ مليم بأذون صرف وشيكات عددها ٣٢ ·

أى أن الوزير السابق استنفد فى يوم واحد هذا المبلغ المفروض أنه انما تقرر لتكملة باقى السنة المالية ·

ويلاحظ أن الوزير السابق كان فى هذا التاريخ (١ يوليو سنة ١٩٤٣) وقبله لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر مريضا ومتغيبا عن عمله ، أى أن جميع الاعتمادات التى صرفت له منذ ابتداء تلك السنة المالية فى ١ مايو سنة ١٩٤٣ ، انما صرفت له فى وقت لم يكن فيه قائما بعمله بالوزارة ·

● **تجاوز ثان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه :**

وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، تقدم الوزير السابق بطلب تجاوز فى هذه المصاريف السرية بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وذكر فى الطلب الذى تقدم منه أن مبررات هذا الاقتراح انما هى امكان صرف المكافأة المقترحة لتشجيع الجنود على مقاومة التهريب .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣

ووافق مجلس الوزراء عليه فى نفس اليوم (٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣) .

وتسلمه الوزير السابق بأكمله فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، بشيك واحد رقم ١٣٨٠١

● **تجاوز ثالث بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه :**

كما تقدم الوزير السابق فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بطلب تجاوز ثالث فى تلك السنة المالية بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه .

ووافقت عليه اللجنة المالية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ووافق عليه مجلس الوزراء فى نفس اليوم(٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣)

وتسلمه الوزير السابق مباشرة فى ٢ يناير سنة ١٩٤٤ باذن صرف واحد رقم ٧٢٧٧١

● **تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه :**

ولما كان الوزير السابق تسلم هذه الاعتمادات بأكملها عقب تقريرها ، ولم تكن السنة المالية قد انتهت بعد ، فانه تقدم فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه علاوة على التجاوزات السابقة ، مبررا هذا الطلب بلزومه لصرفه مكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتى الحدود وخفر السواحل لتعقب المهربين .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ .

ولم يتأخر الوزير السابق عن تسلمه بأجمعه فى اليوم التالى (١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ باذن صرف واحد رقم ١٥٣٦٧) .

فيتضح من ذلك أن الوزير السابق حصل فى تلك السنة المالية على

تجاورات فى المصروفات السرية يبلغ مجموعها ١٢٠٫٠٠٠ جنيه ، أى اثنى عشر مثلا لما كان مقررا لها من اعتماد أصلى ، فكأنه يستنفد من التجاوزات فى شهر واحد مبلغا يساوى ما خصص لوزارة الدفاع الوطنى فى السنة بأكملها ، وكان تسلم مبالغ تلك التجاوزات فورا عقب تقريرها .

	مليم	جنيـه
وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخابرات		
والشئون العامة	٨٣١	١٢٨٠
فيكون الباقى فى ذمة الوزير السابق	١٦٩	١٢٨٧١٩

وتتبين جسامة مسئولية وزير الدفاع السابق (حمدى باشا سيف النصر) وخطورة تصرفاته فى اعتمادات المصاريف السرية من استعراض ما تم بشأنها فى فترة توليه تلك الوزارة وما أدخله فى ذمته منها .

● **مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيها و ١٣٠ مليما من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٢ – ١٩٤٣ .**

الاعتماد الأصلى : كان الاعتماد المخصص للمصاريف السرية فى تلك السنة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد ادراجه لها فى السنوات السابقة .

تجاوز : ولم يمض على ابتداء السنة المالية شهر ونصف شهر ، ومع أنه لم يكن صرف من الاعتماد الأصلى المخصص للمصاريف السرية سوى ١٥٨٠ جنيها ، فقد تقدم الوزير السابق فى ١٨ يونية سنة ١٩٤٢ بطلب تجاوز هذا الربط بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه أى أربعة أمثال الاعتماد الأصلى المخصص للسنة كلها .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب فى ٢٠ يونية سنة ١٩٤٢ .

كما وافق عليه مجلس الوزراء فى ٢١ يونية سنة ١٩٤٢ .

وقد تسلمه الوزير السابق بأكمله فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ .

أى فى اليوم التالى مباشرة ، باذن صرف رقم ٥٤٥٠٦١

ولعل ما تجدر الاشارة اليه ، أنه بصرف النظر عن هذا الاعتماد الاضافى بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه الذى تسلمه الوزير بأكمله مرة واحدة ، فقد تبين من مراجعة حسابات الوزارة أن المبلغ الأصلى للاعتماد ومقداره ١٠٫٠٠٠ جنيه كان كافيا لتلبية طلبات الوزارة طول السنة المالية المذكورة ، فقد تسلم منه الوزير أيضا فى شهر يونية سنة ١٩٤٢ الذى

تسلم فيه قيمة التجاوز مبلغ ٢٢٠٠ جنيه ، وظل يستلم من الاعتماد الأصلى للمصاريف السرية دفعات متعددة فى تلك السنة المالية حتى انه استطاع فى أبريل ١٩٤٣ وهو ختام السنة المالية أن يحصل منه على مبلغ ٢٤٠٦ جنيهات ٠

ولم يتسلم مديرو مصالح الوزارة من جملة هذه المبالغ سوى مبلغ ٢٥٥١ جنيها و ٧٧٠ مليما فيكون ما دخل فى ذمة الوزير السابق من اعتمادات هذه السنة مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيها و ١٣٠ مليما ٠

● مبلغ ١٢٨٧١٩ جنيها و ١٦٩ مليما من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٤ :

الاعتماد الأصلى : كان الاعتماد المخصص للمصروفات السرية فى السنة المالية المذكورة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد ٠

وقد تسلمه الوزير بأكمله فى بدء تلك السنة المالية ، اذ صرف له بشيكين ، أحدهما رقم ٨٩٦١ بمبلغ ١٠٠ ج بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٣ والثانى بمبلغ ٩٩٠٠ جنيه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٣ أى أن الوزير السابق ، فى تسعة أيام ، قد استنفد الاعتماد المخصص للسنة المالية بأكملها ٠

تجاوز اول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه :

وتقدم الوزير بطلب تجاوز فى هذه المصاريف السرية بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج فى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣

وفى نفس اليوم (٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣) وافقت اللجنة المالية عليه ٠

وفى نفس اليوم أيضا (٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣) وافق عليه مجلس الوزراء ٠٠

وفى اليوم التالى (أول يوليو سنة ١٩٤٣) تسلم الوزير السابق هذا المبلغ بأكمله أى بمجرد موافقة مجلس الوزراء ٠٠ اذ صرف اليه باذن صرف رقم ١١١١٧ مؤرخ فى أول يوليو سنة ١٩٤٣ ٠٠

● مبلغ ٦٤٠٨٠ جنيها و ٨٠٥ مليمات من اعتماد السنة المالية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥

الاعتماد الأصلى : كان الاعتماد المخصص لهذه المصروفات السرية ١٠٫٠٠٠ جنيه كالمعتاد .

وقد تسلمه الوزير بأكمله باذن صرف واحد رقم ١١٥٥٦٢ فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٤ .

تجاوز أول بمبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه :

ثم تقدم الوزير السابق فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز فى هذه المصاريف بمبلغ ٤٥٫٠٠٠ جنيه .

ووافقت اللجنة المالية على ذلك فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤

ووافق مجلس الوزراء فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٤

وقد تسلم الوزير السابق المبلغ بأكمله فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ ، أى فى اليوم التالى لموافقة مجلس الوزراء بشيك رقم ١٤٢٣٠٢

تجاوز ثان بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه :

وقد تقدم الوزير السابق فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه بحجة توزيعه لمقاومة التهريب .

ووافقت اللجنة المالية على هذا الطلب فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وتسلمه الوزير السابق بشيك واحد رقم ١٤٢٦٢٩ بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخابرات والشؤون العامة ٩١٩ جنيها و ١٩٥ مليما .

فيكون ما بقي في ذمة الوزير السابق ٦٤٠٨٠ جنيها و ٨٠٥ مليمات .

فيتبين من جميع ما تقدم أن وزير الدفاع السابق قد استلم من اعتمادات المصروفات السرية المخصصة للوزارة خلال الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ المبالغ الآتية :

مليم	جنيه	
ــ	٧٠٠	من اعتماد أصلى وتجاوز السنة المالية ١٩٤١ــ١٩٤٢
١٣٠	٤٧٤٢٦	« السنة المالية ١٩٤٢ــ١٩٤٣
١٦٩	١٢٨٧١٩	« السنة المالية ١٩٤٣ــ١٩٤٤
٨٠٥	٦٤٠٩٠	« السنة المالية ١٩٤٤ــ١٩٤٥
١٠٤	٢٤٠٩٢٦	

وعقب اقالة الوزارة ، لم يوجد بخزينة وزارة الدفاع من المصروفات السرية سوى ١٦٣ جنيها ، فيكون ما دخل ذمة وزير الدفاع السابق من هذه المصروفات مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيها و ١٠٤ مليمات ٠

وعن اعتمادات مصلحة الحدود يقول التقرير :

كان لمصلحة الحدود اعتماد خاص بالمصروفات السرية ، استلم الوزير السابق منه مبلغ ٤٠٠ جنيه بشيكين :

أولهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٤٣٩٧٦ بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٥

ثانيهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٢٤١٣٥ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧

ويلاحظ بشأن التجاوزات التى طلبت للمصاريف السرية أنه لا يوجد فى الأوراق ما يدل اطلاقا على أن هناك طلبا تقدم من الوزارة من أية جهة تابعة لها يبرر طلب التجاوزات المتعددة التى كان يتقدم بها الوزير السابق ، مع أنه كان يشير صراحة فى كثير من هذه الطلبات الى أنها مطلوبة كمكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتى خفر السواحل والحدود ، وكان الواجب أن يكون هناك طلب من احدى المصالح والادارات التابعة للوزارة يشير الى الظروف التى استجدت أو التى تبرر طلب هذه التجاوزات ٠

ومما يلاحظ أيضا أن اعتماد المصاريف السرية انمـــا يقصـــد به تخصيصه للسنة المالية بأكملها ، وأنه اذا كانت هنـــاك حاجة حقيقية لتقرير تجاوز ، فانه انما يقصد منه أن يكون فى هذا التجاوز ما يكمل حاجة الوزارة طوال السنة الماليـــة ، بينما كان الواقع أن الوزير يقوم بتســـليم كل مبالغ التجاوز دفعة واحـــدة ، وهو تصرف ينفى ما كان يتقدم به من مبررات ٠

كمـــا يلاحظ أيضـــا أنه لم تتبين الأوجه الحقيقية لصرف هذه الاعتمادات ٠ والثابت كما سبق ايضاحه أن أغلب التجاوزات المطلوبة انما كان بحجة توزيعه كمكافآت تشجيعية لجنـــود الجيش ومصلحتى خفر السواحل والحدود ، نظير قيامهم بمكافحة المهـــربين ولم يعثر على ما يدل على صرفها لاحدى المصالح التابع لها هؤلاء الجنود ، مما قد يستفاد منه أن تلك الحجة كانت ظاهرية فقط ٠٠٠ ويؤيد ذلك ما جاء بكتاب مراقبة الميزانية العامة بوزارة المالية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عند طلب تجاوز مبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه فى أغسطس ســـنة ١٩٤٣ لمنح المكافآت التشجيعية بأن ذلك المبلغ انما كان مفهوما دخوله ضمن التجاوز السابق الذى تقرر فى ٣٠ يونية ســـنة ١٩٤٣ بمبلغ ٥٠ر٠٠٠ جنيه أى لم يصرف من مبلغ الـ ٥٠ر٠٠٠ جنيه مكافأة تشجيعية ٠ كما يؤيد ذلك أيضا ما تبين من أن مصلحة خفر الســـواحل ظلت شـــهورا طويلة بعد الحصـــول على تجاوز المكافآت تطالب بنصيب فيه وكان مصير كل استعجالاتها الحفظ ، كما هو ثابت فى ملفات الوزارة ٠

وفضلا عن مسئولية وزير الدفاع الســـابق عن الوقائع الســـابق ايضاحها سواء من الناحيتين المدنية والجنائية ، التى تستوجب استرداد المبالغ التى أدخلها فى ذمتـــه بدون وجه حق ، وتطبيق قانون أحـــكام العقوبات بشأنها ، فانه تجدر الاشارة الى مسئولية كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء فيما يتعلق بتجاوز اعتماد المصاريف السرية ، فالثابت أن الاعتماد الأصلى الذى كان يخصص كل سنة لم يطرأ عليه تغيير وهو مبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه ، ولو كانت هناك حاجة حقيقية تدعو لتجاوزه لكان هذا الاعتماد قد تعدل من الوجهة الأصلية فى السنة التالية له ٠

فضلا عما يلاحظ من قصـــور بحث كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء بشـــأن ما يبرر تقـــرير هـــذه التجاوزات ، اذ انه ثابت أن طلب وزير الدفاع السابق انما كان يمر فى أسرع وقت ، بل وتتم موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء عليه فى أغلب الأحوال فى نفس اليوم الذى يتقدم فيه طلبه ، وهو دليل على سوء القصد ومثير للريبة ويؤيد ذلك ما جـاء

فى مذكرة معالى وزير الدفاع الوطنى المرفوعة الى لجنة التحقيق من أنه ..
علم من أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء أن محمد صلاح الدين بك السكرتير العــام الأسبق لمجلس الوزراء كان فى غــيره مرة من المرات التى وافق فيها المجلس على هذه التجاوزات الضخمة لوزارة الدفاع ، يمهد لها السبيل فى وزارة المالية ، كما اتصل بعلمه أن مبلغ الـ ٥٠ر٠٠٠ جنيه التى صرفت للوزير الســابق فى أول يونيــة ســنة ١٩٤٣ قد أرسلت الى منزله بالدقى فى أثناء مرضـــه الطويل ، وهو فى حــالة لاتسمح له بمباشرة أى عمـــل ، ومن هنا يتبين مبلغ خطورة تلك التصرفات ، وقد اتضح من الرجوع الى مضابط مجلس النواب أن الوزير الســابق تغيب عن حضور الجلسات مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل ذلك التاريخ ، وأنه ظل متغيبا بعد ذلك نظرا لمرضه الذى لم يمنح من أجله أجازة ولم يقرر مجلس الوزراء فى خلال تلك الغيبة الطويلة انابة أحد من الوزراء بدله ، بل انه عندما شفى وعاد الى مباشرة عمله كان أول ما اتجـــه اليــه هو الحصول على تجاوز جديد هو مبلغ عشرة آلاف جنيه ، الذى وافق عليه مجلس الوزراء فى ٥سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

ولذلك فان أقل ما يمكن أن توصف به مسئولية اللجنـــة الماليـــة ومجلس الوزراء فى هذا العبث الخطير بأموال الدولة أنها مسئولية أدبية وأخلاقية جسيمة ، بل ان مسئولية مجلس الوزراء فى ذلك قد ترتفع الى حد الاشتراك مع وزير الدفاع السابق فى المسئولية المترتبة على ما قام به من تصرفات فى هذه الاعتمادات .

● وعن الاعتمادات الخاصـــة والوزير بدأ التقرير يتحـدث عن اعتماد الصحراء الغربية .

وافق مجلس الوزراء فى ٢١ يوليــة ســنة ١٩٤٢ على اعتماد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يؤخذ من اعتماد الطوارىء الخاص بالميزانية ويحول الى وزارة الدفاع للصرف منه فى تموين واعانة المهاجرين بالصحراء الغربية ، وقد تسلمه وزير الدفاع السابق على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ .

ومما يجدر ذكره بشأن هذا الاعتماد الاشارة الى تاريخ رحـــلات الوزير السابق فى الصحراء الغربية ، اذ انه سافر الى برج العرب فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والى الحمام فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، والى جانكليس فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومن مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ استلام المبالغ ، يتضح جليا أن الوزير الســـابق تســـلم مبلغ

١٠٠٠ جنيه فقط قبل هذه الرحلات ، أما الباقي وقدره ٤٠٠٠ ج فانه قد تسلمه بعد الانتهاء من الرحلات المتقدم ذكرها ٠

والاعتماد السالف الذكر اعتماد خاص لغرض معين وطبقا للتعليمات المالية يجب تقديم المستندات المؤيدة للصرف في الشئون المرصد لها الاعتماد مع وجوب اتباع القواعد المالية في الصرف وذلك بعمل مناقصات في حالة المشترى ومحاضر لجان في حالة صرف اعانات مالية أو مهمات ٠

ولكن وزير الدفاع السابق بعد تسلمه هذا الاعتماد بأكمله ، لم يقدم للوزارة أى مستند يدل على الجهة التى صرف فيها ٠

● **وعن اعتماد معتقلات السرو والعياط :**

وافق مجلس الوزراء على اعتماد جملة مبالغ فى تواريخ مختلفة للصرف منها على معتقلات السرو والعياط ، والمبالغ لم تتجاوز أحد عشر ألف جنيه ٠

وهذه المبالغ بأكملها قد صرفت بشيكات وأذون لوزير الدفاع السابق بناء على طلبه عقب تقريرها مباشرة ٠

والمبالغ المذكورة يجب أن يتبع فى صرفها النظم المالية ، وتقدم عنها المستندات الدالة على الصرف طبقا لما سبق ايضاحه ٠

ولكن لم تقدم للوزارة مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيها و ٦٣٦ مليما والباقى وقدره ٤١٨١ جنيها و ٣٦٤ مليما ، لم يقدم وزير الدفاع السابق عنه أى مستند يدل على أوجه صرفه ٠

● **اعتماد اعانة المناطق الصحراوية :**

صدر قانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ بفتح اعتماد خاص بميزانية مصلحة الحدود مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه لاعانة أهالى المناطق الصحراوية ٠

وقد جاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عند مناقشة مشروع هذا القانون ما يأتى :

« وقد استفسرت اللجنة المالية عن مفردات هذا الاعتماد ، فأدلى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الدفاع الوطنى بالبيانات الآتية : « سيخصص الاعتماد لشراء نحو ٣٥٠٠ أردب من الحبوب و ٤٠٫٠٠٠ متر من الأقمشة و ٣٠ طنا من السكر والباقى احتياطى لمصاريف النقل

والنوزيع وشراء شاى وغيره من الضروريات . وقد وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد على أن يكون الشراء بواسطة وزارة الدفاع الوطنى والتوزيع بواسطة موظفيها بحيث تشمل الواحات الداخلة والخارجة والبحرية والفرافرة ومنطقة البحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربية وغيرها من المناطق الأخرى التابعة لمصلحة الحدود » .

وقد قامت الوزارة بشراء أقمشة وحبوب وسكر ... الخ ... خصما من الاعتماد المقرر .

غير أن وزير الدفاع السابق طلب مبلغ سبعة آلاف جنيه من هذا الاعتماد وقد صرف اليه بناء على أمره مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ ولم يقدم الوزير السابق للوزارة أى مستند يدل على التصرف فى المبلغ الذى استلمه فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد .

وتجدر الاشارة هنا أيضا الى تاريخ سفر الوزير السابق فى رحلات الواحات الجنوبية ومنطقة البحر الأحمر ، وكانت على الوجه الآتى :

من ١٩٤٤/٢/٢٠ الى ١٩٤٤/٢/٢٥ واحتى الخارجة والداخلة .

من ١٩٤٤/٣/١٥ الى ١٩٤٤/٣/١٨ واحتى البحرية والفرافرة .

من ١٩٤٤/٨/١٤ الى ١٩٤٤/٨/١٩ منطقة البحر الأحمر .

ويتضح من مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ صرف المبالغ التى طلبها الوزير السابق من هذا الاعتماد أن تسلمه لها انما كان بعد انتهاء رحلتى الواحات الخارجة والداخلة والبحرية والفرافرة بأكثر من شهر وكان قبل ابتداء رحلة منطقة البحر الأحمر بنحو أربعة أشهر .

وعن التطبيق القانونى لكل تلك الأعمال :

أولا — من الوجهة المدنية :

تقضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى ، بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده ، وثابت من جميع ما تقدم أن المبالغ التى استلمها وزير الدفاع السابق انما هى مبالغ مخصصة لغرض معين ، وطالما أنه لم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها فى الغرض الذى خصصت من أجله ، فانه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها فى هذه الحالة بدون وجه حق .

ثانيا ــ من الوجهة الجنائية :

تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهدته أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غــرامة مســاوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط فى تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصــة بالاختلاس الذى يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أن تكون وظيفة المختلس الأصــلية هى التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفى أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته .

والصراف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعــة هو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفتــه تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها .

فاذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف (أو الشخص ذو الصفة العامة) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينفقها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فانه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى ، وذلك لينفقها بعدئذ فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عمليــة صــيرفة هى من مقتضــيات وظفته وتقع فى اختصاصها بالفعل أو على الأقل يؤديها بسبب تلك الوظيفة وان لم يكن فى الأصل صرافا .

وانه وان كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظبفة أن يكون الأمين مختصا بتسلم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، الا أنه ليس من الضرورى أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة ادارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقــا لقانون عام منظم لمصارف المــال كالميزانية ، أو تنفيذا لقرارات الاعتمادات الاضافية ، متى كان من شأن

هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال •

وقد قضى بأنه يكفى أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل بحسب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف •

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرافا بالفعل لأن الصراف بالفعل قد لا يكون موظفا بل من أتباع الصراف الموظف كابنه أو سكرتيره الخاص أو قد يكون موظفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسلم نقود لانفاقها أو توزيعها ففى مثل هـذه الصور قد لا يعتبر صرافا فى حكم تلك المادة •

أما اذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال ويصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما قضت طبيعة تلك الأموال والعلة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر فى شأنها صرافا فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات ـ ولو لم يكن كذلك فى الأصل ـ متى كان قد تسلمها لينفقها فى شئون معينة أو يوزعها فى وجوه مقررة لها ـ فاذا هو لم يفعل وأضافها لنفسه أو لغيره واختلسها فانه يقع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب تلك الأموال » •

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها ، يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتى :

أولا : اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيهـا و١٠٤ مليمـات من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمصاريف الوزارة السرية فى المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها •

ثانيا : اختلس مبلغ ٤٠٠ جنيـه من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها •

ثالثا : اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنيـه قيمـة اعتماد اعانة المهاجرين بالصحراء الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت اوجه الصرف فى هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة •

رابعا : اختلس مبلغ ٤١٨١ جنيها و٣٦٤ مليما باقى قيمة اعتمادات قررها مجلس الوزراء فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ و٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و٢٥ يولية سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيه لمصاريف معتقلات السرو والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيها و٦٣٦ مليما ·

خامسا : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتماد الذى صدر به القانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم نقدم أية مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا للقواعد المالية فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد ·

فتكون جملة المبالغ التى أدخلها فى ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيها و٤٦٨ مليما ·

★★★

والأفعال سالفة الذكر ينطبق عليها حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التى تنص على أن كل موظف أدخل فى ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع ·

الا أن المادة ١١٢ كفيلة برد المبالغ المختلسة فضلا عن الغرامة والعقوبة المشددة التى وضعتها لجريمة الاختلاس ······

وقد جاء فى التقرير رقم (٢٧) عن المبالغ التى تسلمها وزير الدفاع السابق مما خصص للترفيه عن جنود الجيش :

تقوم ادارة الشئون العامة بوزارة الدفاع الوطنى بصرف بعض مبالغ للترفيه عن جنود الجيش المصرى ، وبعض هذه المبالغ مما يرد اليها من تبرعات ·

وكان ما خصص للترفيه عن الجنود المصريين من فبراير سنة ١٩٤٢ الى أكتوبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ٣٢٦٨ جنيها و٣٤٥ مليما ، وجملة ما صرف منه فعلا للترفيه عن الجنود مبلغ ١٨٤٩ جنيها و٦١١ مليما ولكن الوزير السابق تسلم من هذا المبلغ ١٤١٦ جنيها و٢٩١ مليما ، وذلك بموجب ايصالين بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ موقعا عليهما من امام سلطان أفندى سكرتير وزير الدفاع الوطنى وموقعا منه عليهما أيضا بأنه « قد تسلم

هذا المبلغ حضرة صاحب المعالى الفريق أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى » •

وقد صرف من المبلغ الذى تسلمه وزير الدفاع السابق مبلغ ٨٠ جنيها لجنود السودان أما الباقى وقدره ١٣٣٦ جنيها و٢٩١ مليما فانه لدى وزير الدفاع السابق ، ولم يثبت أنه قد صرف فى الأوجه المخصصة له •

ولما كانت المادة ١٤٥ من القانون تقضى بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده ، فان وزير الدفاع السابق يعتبر ملزما برد هذا المبلغ الذى استولى عليه بدون وجه حق •

ولما كانت المبالغ المخصصة للترفيه عن الجنود انما تعتبر نقودا مملوكة لوزارة الدفاع الوطنى بصرف النظر عن اعتبار أغلبها واردا بطريق التبرع اذ ان ذلك انما يقصد منه تخصيصها لغرض معين فقط ، ولما كان استيلاء الوزير السابق على المبلغ الذى قبضه بدون أن يثبت صرفه فى الأوجه التى خصص من أجلها يجعل ذمته ملتزمة به•وتقضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات بأن كل موظف أدخل فى ذمته بأى كيفية نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع ، فان ما قام به ينطبق عليه النص السالف الذكر •

وفضلا عن ذلك فان المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تقضى بمعاقبة كل من اختلس أو بدد مالا سلم اليه بطريق الأمانة بالحبس ، والواضح أن هذا المبلغ اذا كان قبضه وزير الدفاع السابق لغرض الترفيه عن الجنود ، فان ذلك عن طريق الأمانة ويجب أن يثبت صرفه فى هذه الأوجه ، والا انطبق عليه نص المادة المذكورة •

وقد اهتم التقرير بأمين عثمان باشا باعتباره الواسطة القوية بين النحاس باشا والسفارة البريطانية وقد جاء فى التقرير عن استغلال أمين عثمان باشا :

كان لاستغلال أمين باشا عثمان لوظيفته مظاهر شاذة :

١ ـ تكوين شركة للاستيراد والتصدير المسماة (الشركة المصرية للتجارة) وقد مر تكوين هذه الشركة بمراحل تنطوى على سلسلة فذة من استغلاله لسلطته فى الوزارة النحاسية ، سواء كرئيس لديوان المحاسبة، أو كوزير للمالية ـ وقد بلغ به هذا الاستغلال الى الجمع بين منصبه

الرسمى وبين الاتجار بنصيب يبلغ ٥٠٠ سهم فى شركة تجارية لشئون الاستيراد والتصدير الخاضعين من الناحية الرسمية لاختصاص وزير المالية.

٢ ـ التصريح لشركته بصفقات ضخمة من صفقات التصدير والاستيراد ، خصوصا وانه لم يكد يتم تكوين هذه الشركة حتى عين أمين باشا وزيرا للمالية وهى الوزارة المختصة بشئون التصدير والاستيراد .

٣ ـ تعيين المسيو كاسترو عضو مجلس ادارة هذه الشركة والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما عضوا بلجنة التصدير بوزارة المالية بقرار من وزير المالية (أمين عثمان باشا) ، وبهذا أصبح للشركة فى الحكومة ممثلان مساهمان فى أرباحها .. هما أمين عثمان باشا الوزير ... وجناب المسيو كاسترو عضو اللجنة الحكومية والتاجر ...

٤ ـ اصطحاب أمين عثمان باشا لأعضاء مجلس ادارة شركته فى رحلة رسمية قام بها الى فلسطين ، بصفته وزيرا للمالية ، لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، حيث سافر معه المسيو كاسترو وفرغلى باشا والخواجة جورج دياب وغيرهم ، مما كان محل دهشة ولغط كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا وهناك .

٥ ـ صدور تعليمات الى مصلحة الجمارك بأمر من أمين عثمان باشا على لسان محسوبه الأستاذ محمد حشمت باعفاء المسيو كاسترو ومن معه من تفتيش عفشهم عند الذهاب الى فلسطين والعودة منها .

٦ ـ احتكار شركة أمين عثمان باشا ، ممثلة فى شخص المسيو كاسترو ، لجميع اطارات الكاوتش المستولى عليها فى جميع الدوائر الجمركية ومخازن الاستيداع مما أدى الى احتجاج شركات الكاوتش والى تساؤل السفارة البريطانية عن حكمة تمييز كاسترو عن غيره من تجار الكاوتش .

٧ ـ تحايل أمين عثمان باشا على منح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو متحديا فى ذلك جميع الاعتبارات القومية ورأى الجهات الادارية ارضاء لشريكه وخدمة لشركته .

٨ ـ استئثار شركة أمين عثمان باشا بكميات هائلة من الأقمشة القطنية والصوفية من شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وقد باعت

هذه الكميات فى سنة ١٩٤٤ حدا كبيرا ، تجاوز ما حصلت عليه الشركات الأخرى • ولهذا التمييز والتفضيل حكمته ، وهى أن شركة أمين باشا تتولى مد شركة الغزل والنسيج بما تحتـاجه من اطارات الكاوتش وقد بلغ ما تسلمته شركة الغزل من الاطارات فى عام ١٩٤٤ ـ ٣٥٠ اطارا خارجيا و٢٥٠ اطارا داخليا ••• هذا فضلا عن أن شركة أمين باشا هى شركة وزير المالية •••

هذه هى مظاهر اتجار أمين عثمان باشا بوظيفته ، ومدى خدماته لشركائه وشركته ، وفيما يلى تفصيل لوقائع هذا الاستغلال والاتجـار الحـــكومى :

وعن شركة أمين عثمان باشا (تريدكو) جاء فى التقرير ، ان فضيحة الشركة تتناول ثلاث مراحل • وعن المرحلة الأولى جاء فى التقرير :

وهى تنطوى على سلسلة فذة منقطعة النظير من أوزار استغلال أمين عثمان باشا الفاضح لسلطته فى الوزارة النحاسية ـ سواء كرئيس لديوان المحاسبة فى أول الأمر ، أو كوزير للمالية فيما بعد ـ وفى سبيل ماذا هذا الاستغلال•••؟!!! فى سبيل الجمع بين منصبه الرسمى وبين الاتجار بنصيب يبلغ ٥٠٠ ســهم فى شركة تجـارية صرفة لشــئون الاستيراد والتصدير ••• الخاضعتين من الناحية الرسمية الحكومية لاختصاص وزير المالية بالوزارة •••

بل تنطوى الفضيحة على ما هو أكثر من هذا ، وأخطر من هذا ، وهو التحايل الرسمى الشائن على اخفاء اشتراك أمين باشا بخمسمائة سهم فى الشركة المذكورة ـ كما يتضح هذا التحايل من الدوسيه الرسمى الخاص بالشركة والذى عــرض على مجلس الوزراء النحـاسى لاستصــــدار مرسوم تكوين الشركة المذكورة •

وتبدأ حلقة هذا الاخفاء فى ١٣ يونية سنة ١٩٤٢ حين رفع اســم أمين عثمان باشا من الملف المقدم لمجلس الوزراء بأسماء أعضاء مجلس ادارة (الشركة المصرية للتجـارة) مع استمرار عمله بالشركة ومساعدته لها بنفوذه من وراء الستار بصفته مساهما فيها ، فضلا عن مساهمة السيدة حرمه فى الشركة بخمسين سهما أخرى • فلم تكد تمضى مدة على تقديم عقد تأسيس الشركة وقانونها النظـامى الى وزارة الماليـة لتبحثها ادارة الشركات ولجنة قضايا الحكومة حتى نفد صبر المساهم الكبير (أمين باشا) ولم يطق بطء وتأخر زميله كامل صدقى باشا فى اعداد العدة لاستصدار مرسوم تكوين الشركة ، فلم يكن من أمين باشا الا أن أرسل لكامل باشا

بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٤٢ ورقة بخطه وتوقيعه يقول فيها ـ على طريقته الخاصة ٠٠ ما يأتي بالحرف الواحد :

« مرســوم الشركة من فضــل معاليكم » ٠٠

٢٣ يوليو ١٩٤٢ أمين عثمــان

وهكذا لم يتورع أمين باشا عن أن يستغل نفوذه على هذه الصورة الصارخة وبهذه الجرأة الفذة ٠٠٠ يستغله لخدمة الشركة التجارية المحضة المؤلفة خصيصا للاستيراد والتصدير والتى يساهم فيها بذلك النصيب الكبير من الأسهم ٠

ولكن جرأة أمين باشا لا تعرف الحدود ، والقيود ، واستهتاره ـ الذى عرفه الناس فى تصريحاته وبياناته الرسمية ـ هو فى نظره موضع الفخر والتحدى ٠٠٠ وهكذا لم يكد يصل الى غرضه السابق ، ويجىء دور عرض أمر استصدار مرسوم تكوين الشركة على مجلس الوزراء ـ كمــا أراد أمين باشــا فكان له ما أراد ، حتى أعد العدة للخطوة التالية الأفضح من سابقتها ـ خطوة اخفاء مساهمته الفعلية فى أسهم الشركة ، تفاديا لنشر علاقته بهــذه الشركة ، فى المرسوم الذى سيصدر وينشر حتما فى الوقائع الرسمية ، والذى يتضمن أسماء حضرات المساهمين ٠

ومن ثم أقدم على تحايل ، دون أن يكلف نفسه عناء اخفاء الورقة التى تحمل الدليل ٠٠٠ واذا بالدوسيه الذى عرض على مجلس الوزراء النحاسى وانتهى منه المجلس الى استصدار مرســـوم الشركة فعلا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ـ يضم فى باطنه الدليل فى صورة ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبــة الافرنجيــة قدمت الى مجلس الوزاراء مضــمنة أسمــاء حضرات المساهمين ونصيب كل منهم من أسهم الشركة المحظوظة ٠٠٠

واذا بالورقة المذكورة ـ الباقية فى الدوسيه حتى الآن ـ تتضمن بين الأسماء الواردة فيهــا اسمى كل من أمين عثمان باشــا ـ وأمام اسمه ٥٠٠ سهم ـ ومحمد فرغلى باشا ـ وأمام اسمه ٥٥٠ سهما ـ ثم اذا بالقلم يجرى على اسم أمين باشا وأسهمه بالحذف ٠٠٠ ثم يجرى على رقم أسهم فرغلى باشا بالتعديل ، فيشطب ال ٥٥٠ سهما الخاصة به ويكتب فوقها ـ وبدلا منها ـ بالخط الافرنجى الواضح رقم ١٠٥٠ سهما أى مجموع نصيب فرغلى باشا وصديقه الحميم المستتر أمين عثمان باشا ٠٠٠ ؟؟

وخرجت الورقة الفذة من مجلس الوزراء ـ بعد الاقرار ـ بهيئتها هذه ، وبقيت فى الدوسيه حتى الآن بهيئتها هذه ٠٠٠ تحمل طابع فساد

العهد على وجه العموم ، ودليل هذه الفضيحة المالية الخطيرة على وجـه التخصيص ....

ثم صدر مرسوم تكوين الشركة وهو خلو في الظاهر من أية اشارة الى مساهمة أمين باشا بخمسمائة سهم أو حتى بسهم واحد ، ولم يبق فيه الا اسم السيدة المحترمة حرمه ونصيبها البالغ خمسين سهما فقط لا غـــير .

ولعل من أبلغ دلائل التحايل والتضليل أن أسهم أمين باشا لم تضف حتى الى أسهم السيدة حرمه وانما أضيفت الى شخص آخر لا يحمل اسم الأسرة ـ هو فرغلي باشا ـ لكي لا يبقى في وسع أي انسان لم تصل يده الى الدوسيه الوزاري ، أن يكشف الصـــلة التي بينهمـا ، وذلك التضليل الخطير .

وعن المرحلة الثانية جاء في التقرير :

تكونت الشركة اذن ، وأصبح لها كيان رسمي ، فلم يبق الا أن يتابع أمين باشا سلسلة خدماته لها ، بل خدماته لنفسه باعتباره مساهما بنصيب كبير في أرباحها .

وفي تلك الأثناء تولى أمين باشا وزارة المالية (في مايو سنة ١٩٤٣) وهي الوزارة المشرفة على شئون الاستيراد والتصدير ، فلم تكد تمضي أيام حتى بدأ ـ في نفس الشهر ـ سيل التصريحات لشركته المحظوظة بصفقات ضخمة من صفقات التصدير ، منها تصدير عشرين ألف بطانية (صوف مع قطن) ومئات الأطنان من المواد الأخرى كالكتان والقطن الطبي والنخالة والبودرة والحناء وآلاف الأزرار الصـدفية وأطنـــان الدوبارة (فضلا عن الاتجار الواسع في الكاوتش ، الذي أوردناه في تقرير آخر) .

ثم جاء ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، فاذا بمعاليه لا يرى محظورا من أن يصدر قرارا بتعيين المسيو شارل كاسترو ـ عضو مجلس ادارة الشركة والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما ـ عضوا بلجنة التصدير الحكومية الرباعية ، وهو العضو الوحيد من غير الموظفين في لجنة التصدير .

وهكـذا أصـــبح للشركة في الحكومة بدل الممثل الواحد ممثلان مساهمان في أرباحها ، هما معالي أمين عثمان باشا الوزير وجناب المسيو كاسترو عضو اللجنة الحكومية الرباعية المختصة بهذه الأمور ... ولم يكد الأخير يعين في اللجنة حتى صدر للشركة ـ في نفس ديسمبر سـنة ١٩٤٣ ـ ترخيص بتصدير ١٠ أطنان قطن طبي و٣٥ طن بودرة تلك ... الخ ... كما هو مبين بالكشف المرفق .

فلم يكن غريبا بعد هذا أن تتضاعف أسعار أسهم الشركة ويتوالى صعودها .

المرحلة الثالثة :

ثم جاءت المرحلة الثالثة .. ويا لها من مرحلة ..

فقد رأى أمين باشا بنشاطه المعهود أن يسافر الى فلسطين لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، فلم يتردد فى أن « يستأنس » بآراء أعضاء مجلس ادارة شركته الموقرة فى مفاوضاته هناك مع القطر الشقيق ...

فما أسرع أن سافر أيضا الى فلسطين حضرات ... المسيو كاسترو وفرغلى باشا والخواجا جورج دياب وغيرهم ... كى يزودوا شريكهم وزير المالية بنصائحهم الثمينة لنفعه ونفعهم ... فكان ذلك محل دهشة ولغط كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا ... وهناك .

وعن تحايل أمين عثمان باشا لمنح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو وكان طلب المسيو كاسترو قد رفض من قبل لأسباب قومية جاء فى التقرير « كان كاسترو ايطاليا ولم يسبق للدولة المصرية أن منحت جنسيتها لأحد أعدائها أو أعداء حلفائها فى أثناء اشتباكها فى حرب معها » .

ومن ملف شارل سلامون كاسترو نختار تلك المذكرة التى كتبها رئيس قلم الجنسية فى وزارة الداخلية فى ١٢ مايو ١٩٤٢ .

« استدعانى اليوم حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة وعرفنى أن ملف الجنسية الخاص بشارل سلامون كاسترو قد أعيد اليه من مجلس الوزراء ، وطلب اليه الأستاذ ثابت بك سكرتير عام مجلس الوزراء المساعد تحضير المذكرة ومشروع المرسوم بمنح الطالب المذكور الجنسية المصرية على اعتبار أن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية قد أمر بذلك .

ولما كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة هذه الوزارة من حضرة صاحب المقام الرفيع الوزير بهذا ، فقد كلفنى سعادة وكيل الوزارة بالتوجه الى حضرة السكرتير العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التى تكتب لمجلس الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التى تبرر استثناء هذه الحالة بالذات وتجعل منح الطالب الجنسية المصرية أمرا واجبا تمليه المصلحة القومية (خلافا لما ورد فى مذكرة الوزارة) .

وعلى ذلك انتقلت ومعى ملف الجنسية المذكور الى مكتب السكرتير العام المساعد لمجلس الوزراء وأبلغته ما طلبه سعادة الوكيل ففهمت من حضرته أن رفعة الوزير لم يصدر له أمرا بذلك وانما كلفه حضرة صاحب

المعالى أمين عثمان باشا الاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة ومشروع المرسوم على اعتبار أن رفعة الوزير موافق ثم ارسال الأوراق لمعاليه لتولى عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

وعدت فعرضت الأمر على صاحب السعادة الوكيل فأمر بتحرير مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجوازات والجنسية » .

وهكذا يتضح من هذه المذكرة الرسمية :

أولا : أن أمين عثمان باشا لكى يتوصل الى تنفيذ غرضه لمصلحة صديقه كاسترو ، لم يتورع عن اللجوء الى المداورة بافهام حضرة سكرتير عام مجلس الوزراء المساعد أن رفعة وزير الداخلية قد وافق على منح الجنسية للمسيو كاسترو - وذلك توصلا الى جعل السكرتير العام يعتمد على هذه الموافقة المزعومة - فينفذ الأمر الذى أصدره اليه أمين باشا فى نفس الوقت ، والذى كلفه فيه بالاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة ومشروع مرسوم منح مسيو كاسترو الجنسية المصرية ... ثم ارسال الأوراق لمعاليه ليتولى عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

ثانيا : فلم يتردد السكرتير العام المساعد فى تصديق رواية أمين باشا عن موافقة النحاس باشا ، وبناء على هذا طلب حضرته من وكيل وزارة الداخلية تحضير المذكرة ومشروع المرسوم ... ولكن وكيل الوزارة كان حريصا فانتابه الشك فى صحة موافقة رفعة وزير الداخلية ، نظرا لأنه « كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة الوزارة من حضرة السكرتير العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التى تكتب لمجلس الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التى تبرر استثناء هذه الحالة بالذات ... الخ ...

ثالثا : فانتقل حضرته فعلا الى السكرتير العام .. وهنا فقط انكشفت حقيقة الدور الذى لعبه أمين باشا بجرأته المعتادة ... فعاد حضرته وعرض الأمر على سعادة الوكيل فأمر بتحرير مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجوازات والجنسية .

وهنا ... هنا فقط ، وبعد أن انكشفت أصبح أمين باشا سافرة كتب سعادة حسن فهمى رفعت باشا وكيل الداخلية على ذيل المذكرة السابقة التأشيرة البليغة التى نثبتها هنا بنصها :

« يعد مشروع مرسوم ويرسل الى معالى أمين عثمان باشا بناء على طلبه » .

(وكيل الداخلية)

وهكذا أثبت وكيل الداخلية بخطه ـ وفى مذكرة رسمية ـ تدخل وتوسط ومداورة أمين عثمان باشا ٠٠٠ بل سعيه الحثيث بكل الوسائل لخدمة صديقه كاسترو ٠٠ ولو رغم أنف الفتاوى والقوانين ٠٠٠ بل رغم أنف السوابق ٠٠٠ والاعتبارات القومية ٠٠٠ والضرر المحقق للدولة ٠٠٠ كما جاء بالحرف الواحد فى مذكرة حضرة مدير ادارة الجنسية التى أثبتنا نصها فيما سبق ٠

وقد أمر سعادة وكيل الداخلية حضرة رئيس قلم الجنسية بتحرير مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجوازات والجنسية ٠٠٠ فكتب حضرته المذكرة السابقة وعرضها ـ مع ملف المسيو كاسترو ـ على مدير الجنسية ٠٠٠

وفيما يلى رأى حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجنسية نوضحه فى مذكرة كتبها على أثر ذلك بتاريخ اليوم التالى (١٣ مايو) ٠

وفى المذكرة المرفوعة لحضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية :

« ايماء الى ما أشرتم به سعادتكم على مذكرة رئيس قلم الجنسية المؤرخة ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ باعداد مشروع مرسوم بمنح شارل سلامون كاسترو الجنسية المصرية وارساله الى أمين عثمان باشا بناء على طلبه ٠٠٠ أتشرف بافادة سعادتكم بأنه لا يتسنى اعداد مشروع مرسوم الآن قبل البت مبدئيا فى مسألة ما اذا كان يرى عدم الأخذ بما ورد فى مذكرتنا المؤرخة فى ٣ مايو سنة ١٩٤٢ بالنسبة لشارل سلامون كاسترو الايطالى الجنسية اليهودى المذهب ٠

وتعلمون سعادتكم أنه قبل اعداد مشروع المرسوم يجب اعداد مذكرة من وزير الداخلية الى مجلس الوزراء بطلب منح الجنسية المصرية الى شخص معين بمقتضى مادة معينة وبعد ذلك يجب أن يذكر فى مشروع المرسوم أنه قد ثبت أن هذا الشخص المعين حائز للشروط المنصوص عليها فى احدى مواد المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وفى حالة شارل كاسترو المذكور لا يتسنى الجزم الآن بتوافر الشروط القانونية فى حالته اذ أوقف النظر فى أمره منذ سنوات بسبب أن حالته لم تكن تحتمل القبول بحسب السياسة المرسومة بمسائل التجنس على العموم والتى شرحناها فى مذكرة اطلع عليها وأقرها حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء ٠٠٠ وانى أرفق منها صورة مع هذا ٠

ولا حاجة لى بأن أضيف الى مذكرة ٣ مايو سنة ١٩٤٢ ما تعرفونه سعادتكم من أن حالة شارل كاسترو هذا لا تمتاز بشىء عن حالة كثير

غيره من الأجانب وعلى الأخص الذين هم فى خدمة مليك البلاد أو كانوا فى خدمة حكومته وكذلك الحال بالنسبة لبعض العلماء وكبار الماليين . فقد طلبوا الجنسية المصرية ولم تمنح لهم محافظة على القومية المصرية واحتراما للأغراض التى رمى اليها المشرع من سن قانون الجنسية المصرية. وقد عرض بعض الماليين على الحكومة مبالغ طائلة للحصول على الجنسية المصرية فلم يمنع ذلك من رفض طلبهم .

امضاء « أحمد زكى سعد »

١٣ مايو سنة ١٩٤٢

هذا هو رأى مدير الادارة المختصة ... بليغ فى ألفاظه ومعانيه ... فماذا كان صداه ونتيجته ... ؟؟؟

كان أن اقتنع أمين عثمان باشا ومن يلوذ به من ذوى الأغراض أن ادارة الجنسية بوزارة الداخلية لن تنزل عن رأيها الذى تقتنع به ، ولن تشرع فى تحضير مشروع مرســوم منح الجنسية لكاسترو المحسوب المحظوظ ... فما هى الوسيلة أو الحيلة التى يتوسل بها أمين باشـا وزعيمه النحاس باشا الى الخروج من هذا المأزق المنكود ، والتحايل على تخطى رأى مدير ادارة الجنسية المختص ، المدعم بالمبررات الوجيهة التى تحول دون منح كاسترو الجنسية المصرية ...

الحيلة هى أن يعمد النحاس باشـا الى طرقه المعهودة وتخريجاته الفذة التى أتقنها رفعته وأتقن الخروج بها من كل مأزق يقف فى طريق رغباته وأمانيه ..

وقد وفق رفعته الى استنباط حيلة للتحايل على العقبات التى تقوم فى وجه منح الجنسية المصرية لكاسترو .. أما الحيلة الفذة فهى التحول من (منح) كاسترو الجنسية المصرية بادىء ذى بدء - وبمرسوم - الى استخراج شهادة تفيد (ثبوت) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو ممـا سيأتى تفصيله فى موضعه مما يلى .

وهكذا - ووفقا لهذه الخطة الموضوعة - تفضل رفعة وزير الداخلية فى اليوم التالى مبـــاشرة لمذكرة أحمد زكى سعد بك (مدير الادارة) المؤرخة ١٣ مايو والتى لم تترك أملا أو منفذا - تفضــل رفعتــه فوقع التأشيرة التالية :

« يعرض على سعادة رئيس قسم القضايا لبحث ثبـوت جنسيته المصرية » (مصطفى النحاس)

١٤ مايو سنة ١٩٤٢

ولسنا فى حاجة الى القول بأن أول ما يؤخذ على هـذه التأشـيرة ـ شكليا ـ هى أنها تخطت الجهة المختصة باصدار الفتوى المطلوبة ـ وهى فى الأحوال الطبيعية سعادة مستشار ملكى وزارة الداخلية ـ الى سعادة رئيس قلم قضايا الحكومة نفسه ٠

ولم يكد رفعته يوقع هذه التأشيرة حتى سارع الأستاذ ابراهيم فرج ـ مدير مكتبه اذ ذاك ـ الى (تفسير) المادة التى يراد الاستناد اليها فى الاعتراف بثبوت الجنسية المصرية لكاسترو ٠ فكتب حضرته تأشيرة بذلك هذا نصها :

« يتبين من الاطلاع على هذا الملف ومن المستندات المقدمة أن المقصود منها التدليل على أنه (أى كاسترو) يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون طبقا للمادة الأولى فقرة ثانية التى تنص على أنه (يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر من تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ » ٠

« والمادة الأولى من الدكريتو المشار اليه تنص على ما يأتى : عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الأشخاص الآتى بيانهم (المتوطنون فى القطر المصرى قبل يناير سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيـه » ٠

« ابراهيـم فـرج »

هذه هى المادة التى أريد بها التحايل لاقرار (ثبوت) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو من قديم الزمن ٠

فهل أقرت فتوى رئيس لجنة القضايا هذا التخريج والتدليل ؟؟؟ ٠

لنترك سعادة رئيس لجنة القضايا يرد على ذلك الزعم ويناقشه فى فتواه الرسمية فيقول بالحرف الواحد :

« انه وان كانت اقامة الطالب وتوطن أجـداده فى القطر المصرى يرجعان الى ما قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وفقا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمـر العالى المشار اليه ، غير أن هذه الفقرة نفسها تضمنت استثناء الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها » ٠

« ويبدو لنا أنه كان فى اسـتطاعة الطالب وقت أن صـدر قانون

الجنسية فى سنة ١٩٢٩ أن ينتفع من حكم المادة السابعة منه وهى التى خولت لكل من ولد لأجنبى فى القطر المصرى وكانت اقامته العادية فيه قبل نشر هـذا القانون أن يتنازل عن جنسيته الأصلية ويقرر اختياره الجنسية المصرية فى خلال السنة التالية لهذا النشر ، وواضح من ظروف الطالب أنه مستوف لشرطى المولد والاقامة المنصوص عليهما فى هـذه المادة وكان فى ميسوره أن يستفيد من أحكامها غير أنه لم يفعل وهو يريد الآن أن يتدارك ما فاته عن طريق التجنس عملا بالمادة الثانية من القانون ، وقدم طلبا بذلك بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٩ » •

هذا ما جاء فى فتوى رئيس قلم القضايا تنفيذا للحيلة التى أراد النحاس باشا بهـا أن يصل الى جعل المسيو كاسترو يتمتع بالجنسية المصرية ، ان لم يكن عن طريق (منحه) الجنسية بمرسوم ـ نظرا لاعتراض ادارة الجنسية وتبريراتها الوجيهة ـ فليكن عن طريق اقرار (ثبوت) الجنسية له من قديم الزمن باعتباره وأحداده من المتوطنين بالقطر المصرى قبل سنة ١٨٤٨ •

نقول ان فتوى رئيس قلم القضايا قد سدت هذا السبيل الأخير أيضا ، اذ يتضح منها :

اولا : أن المادة المراد تطبيقها لا يستفيد منها ـ من بين المتوطنين القدماء فى القطر المصرى ـ أى شخص يكون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها •

والمسيو كاسترو ـ كما هو ثابت رسميا ـ كان وقت طلبه الجنسية المصرية أحد رعايا ايطاليا واذن فلا يمكن بحال أن ينتفع بالمادة المراد تطبيقها •

ثانيا : يستطيع أن ينمتع بالجنسية المصرية فى حالة واحدة وهى حالة ما لو كان قد تنازل فى خـلال سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره للجنسية المصرية ، غير أنه لم يفعل ••• وبذلك ضاع حقه فى التمتع بهذا السبيل نهائيا •

وهكذا قطعت جهيزة قول كل خطيب ••• وقطعت فتوى رئيس لجنة القضايا سبيل التحايل على اقرار (ثبوت) جنسية المسيو كاسترو •••

لم يبق مخرج غير العودة إلى فكرة (منح) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو ، ابتداء ، وبمقتضى مرسوم ، وهى الفكرة التي عارضتها مذكرات ادارة الجنسية وفندتها بالأدلة الدامغة والمبررات القوية الوجيهة • وهكذا

افتى رئيس قضايا الحكومة فى نهاية فتواه السابقة بأنه نظرا لأنه كان فى وسع الطالب عند صدور قانون الجنسية فى سنة ١٩٢٩ أن يفيد من أحكامه باستعمال حقه فى دخول الجنسية المصرية . أرى أن حالة الطالب جديرة بالرعاية من ناحية (منحه) الجنسية المصرية . وهو وان كان تابعا لدولة ايطاليا غير أنه اسرائيلى المذهب وهو بهذه المثابة مستثنى من القيود الموضوعة لرعايا الدول التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ...

ولم تكد تمضى على صدور هذه الفتوى ٢٤ ساعة حتى استصدر النحاس باشا مرسوما نص فيه على أنه (يمنح التجنس بالجنسية المصرية الى شارل سلامون كاسترو) .

فكان للنحاس باشا ، وأمين عثمان باشا ، وللمسيو كاسترو ... ما أرادوا .

نعم أرادوا .... فما هى الحكمة فيما أرادوا ... ؟؟؟ .

ما هى حكمة هذه الحماسة الهائلة والمداورات المتلاحقة والمناورات الخفية المكشوفة فى سبيل منح المسيو كاسترو الجنسية المصرية ؟

ما هى الحكمة ان لم تكن هى حكمة المادة ... حكمة البارة والقرش والجنيه ... لا حكمة التمسك بوضع قانونى معين أو التفاخر بقومية معينة ...

ما هى الحكمة ان لم تكن أنه قد أريد للمسيو كاسترو هذا أن يجد السبل ميسرة أمامه للاتجار على نطاق واسع فى التصدير والاستيراد باعتباره مصريا ، لا تقوم فى سبيل حريته التجارية عقبة أو عائق ...

ما هى الحكمة ان لم تكن أن أمين باشا لم يتردد فى منح شريكه هذا التيسير تفاديا لكثير من التعقيدات فى الاجراءات المفروضة على تجارة غير المصريين .

ما هى الحكمة ان لم تكن انه فى سبيل استئثار أمين باشا وشريكه بالربح الحرام ، لا مانع من تجاهل كل ما تمسكت به ادارة الجنسية من (الاعتبارات القومية) و (مصلحة الدولة وسوابق السياسة المرسومة فى مسائل التجنس) و (احترام الأغراض التى رمى اليها المشرع من سن قوانين الجنسية المصرية) ...

" وعن تحميل أمين عثمان باشا نفقات سفره وعائلته الى فلسطين بالطائرة التى استأجرها من شركة مصر للطيران يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ هربا من أزمة العلمين — وكان وقتئذ رئيسا لديوان المحاسبة — يذكر التقرير أن

شركة مصر للطيران كتبت الى مصلحة الطيران المدنى مطالبة بفاتورة الطائرة وقدرها ١٣٧ جنيها ، ٢٦٠ مليما قيمة رحلة أمين عثمان باشا من القاهرة الى اللد وبالعكس وقد أجابت وزارة الدفاع باعتبار الرحلة مصلحية وأنه يجب أن تحسب على جانب الحكومة طبقا لخطاب وكيل وزارة الدفاع . وينتهى التقرير بالكلام عن هذه الواقعة بالعبارة التالية :

وغنى عن البيان أن أمين عثمان باشا يوم سافر الى اللد مع أسرته لم يكن مندوبا للتفتيش على حسابات فلسطين باعتباره رئيسا لديوان المحاسبة ، ولم تضم مصر شئون فلسطين المالية الى شئونها حتى تصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهابا وايابا «رحلات مصلحية» تحتسب على جانب الحكومة ... وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعي الضرائب المصريين ، لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة ؟

وأخيرا ، فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب ، اذا ما فزعت القلوب ...

وعن تقرير مكافأة لأمين عثمان قدرها ١٤٠٠ جنيه لاخباريته عن ضبط ذهب أثناء تهريبه وتنازله عنها بعد حوالى شهر من تاريخ تقرير المكافأة يقول التقرير رقم ٤٤ من تقرير لجنة التحقيق الوزارية ما يلى :

امتازت الوزارة الماضية بأن من أعضائهـا من كان لا يقنع بجاه المنصب ورانبه ، بل لا يتورع أن يحدث بدعا جديدا فى الأداة الحكومية ، فيزج بنفسه بين مخبرى مصلحة الجمارك الداخلة تحت اشرافه ، ليتقاضى مكافأة عن عمل من صميم مهمته الرسمية . فاذا تم ضبط المهربات وحانت ساعة توزيع المكافآت ، طالب بحصة منها ، ليكون له نصيب فى الغنيمة وان لم تكن له يد فى ضبط الجريمة ...

١ ـ وتفصيل الخبر كما يؤخذ من الوثائق الرسمية أن جمرك القاهرة أبلغ فى أوائل مارس سنة ١٩٤٣ أن هناك من يشتغل بتهريب الذهب بواسطة الطائرات الحربية الأمريكية ، فأخذ يتحرى الأمر وحين قويت لديه الشبهات أبلغ النبأ الى الادارة العامة للجمارك فى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ . ونظرا الى أهمية الموضوع بادر مدير عام الجمارك بايفاد مفتش المباحث بكتاب منه الى مستشار المفوضية الأمريكية بطلب معونتها .

وعلى أثر وصوله الى القاهرة توجه ومعه مدير جمرك القاهرة الى المفوضية الأمريكية لتقديم الكتاب ، والمباحثة مع جناب المستشار فى الموضوع وفيما يجب اتخاذه من التدابير وما يحسن فرضه من الرقابة وعلى طريقة تبادل المعلومات توصلا الى القبض على المهربين .

وبعد أن تم وضع خطة المراقبة حرر بذلك محضر أرسل الى المدير العام فى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ٠

٢ ـ وفى الساعة الثالثة من مساء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أبلغ حضرة أحمد عبد الرحمن بك رئيس المباحث بمحافظة القاهرة أمين وصفى أفندى ، أن السلطات الأمريكية ضبطت فرنسيا فى المطار الحربى الأمريكى وهو يحاول تهريب ذهب وبضائع على متن احدى الطائرات وقد ضبط بالفعل ٠

هـذا مجمل الواقعة ومنه يتضح أنه لم يكن لوزير المالية السابق ولا لأمين سره وموضع ثقته أى ارشاد أدى الى ضبط الذهب والبضـائع المهربة ٠

اتخذت الاجراءات بعد ذلك لتوزيع المكافآت تبعا لما يقضى به النظام المعمول به فوضعت مصلحة الجمارك كشفا بتوزيع هذه المكافآت كانت حصة المخبرين فيه ٣٨٠٠ جنيه بواقع ٤٠٪ ٠

وفى ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ زار مدير الجمارك الأستاذ محمد حشمت المراقب العام للايرادات بوزارة المالية وقتئذ ، بناء على تحديد سابق لهذا المعاد لتقدم البكباشى محمـد امـام ابراهيم للمناقشة فى ظروف ضبط الذهب ، فأبلغه الأستاذ محمد حشمت بأن ضبط الذهب كانت وردت عنه اخبارية لمعالى الوزير أبلغت الى السلطات المختصة فى حينها فأجابه بأن هذا يترتب عليه اعتبار ثلاث جهات مصادر للاخبارية التى بنى عليها الضبط ٠

وعد مدير عام الجمارك بأنه سيدرس الأوراق للتوزيع عند عودته الى الاسكندرية لدرس أوراق التوزيع وانتهى الأمر بأن خصص مبلغ ١٤٠٠ جنيه **لاخبارية معالى الوزير** حرر به شيك رقم ٦٢٣٠٣ بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٤٤ ٠

ظل هـذا الشيك تحت يد الوزير من ٨ يونية سـنة ١٩٤٤ حتى ١٧ يولية سنة ١٩٤٤ أى حوالى ٤٠ يوما ثم أعاده الى مصلحة الجمارك بكتاب جاء فيه أن الأستاذ حشمت لا يقبل هذه المكافأة ولا يقبلها الوزير له ، وأشار بتوزيع المبلغ على صناديق التوفير والاقتصـاد والاعانات الخاصة بمصلحة الجمارك ٠

. . . .

وقد يتساءل فضولى عن السر فى أن يستدعى الأستاذ حشمت مدير الجمرك ليخبره بأن حادثة تهريب الذهب أبلغت الى الوزير الذى أبلغها

الى السلطات المختصة فيجيبه المدير العام للجمارك بأن مصـــادر الأخبار أصبحت ثلاثة بعد أن كان هناك مصدران ، وما السر فى أن يعاد التوزيع مرتين يخصص فى الأولى منها ١٠٠٠ جنيه لمصدر اخبارية الوزير ثم يعاد النظر بعد ذلك فى التوزيع فيرفع نصيب مصدر الوزير من ١٠٠٠ جنيه الى ١٤٠٠ جنيه ، وأخيرا ما السر فى أن تستيقظ كرامة الوزير وكرامة أمين سره وموضع ثقته بعد أربعين يوما من ارسال الشيك فيرده لمصلحة الجمارك لأن الأستاذ حشمت لا يقبل هذه المكافأة ، ولأن الوزير لا يقبلها له ويشير بتوزيعها على وجوه البر والاحسان ٠٠٠٠

هذه الغاز لا نتولى تفسيرها لأن التفسير بسيط فقد ذاع أمر مكافأة الوزير فخشى أن تلوكه الألسن بما لا يحب ولا يشتهى ، فظل حائرا بين الرغبة فى المكافأة الحرام ، وبين الخوف من اذاعة السر ، وافتضـــاح الأمر ٠٠٠ وظل الشيك حائرا معه ، أربعين يوما كاملة ، وأخيرا أدرك الوزير أن المكافأة يجب أن توزع على صناديق التوفير والاقتصاد والاعانات الخاصة بمصلحة الجمارك ٠٠٠

وأشد خطورة مما تقدم أن الوزير سجل فى خطاب رسمى وقائع غير صحيحة ، استند اليها للتهرب من وزر قبول المكافأة ، فقد قال فى خطابه الى مدير الجمارك ما يأتى :

« ولما كان نبأ هذه المحاولة ــ أى محاولة تهريب الذهب ــ قد أبلغنا اياه الأستاذ محمد حشمت مدير عام مصلحة الاحصاء فانه لا يقبل هــذه المكافأة كما لا نقبلها له » ٠

ولقد أرادت اللجنة أن تتحرى صــدق هذه الواقعــة ولنبين مــدى صحة الباعث على رد هذا المبلغ ، فتحققت أن الواقعة مكذوبة ٠٠٠ كما أن الباعث مكذوب ٠٠٠ اذ سألت البكباشى محمد امام ابراهيم أفندى السؤالين التاليين نثبتهما ونثبت اجابته عليهما :

(س) هل كان للأستاذ حشمت صلة بهذه الواقعة ؟

(ج) أنا أخبرته باعتباره صديقى عن واقعة التهريب بصفة عامة ، وباعتبار أن مصلحة الجمارك تابعة لوزارة المالية ٠٠٠ وكان ذلك قبل الحكم فى القضية ٠

(س) هل عندما أخبرت الأستاذ محمد حشمت بواقعة التهريب ، كان يعلم بها أم لم يكن يعلم عنها شيئا ؟

(ج) كان أول معرفته بها منى ، ولم يكن يعلم عنها شيئا من قبل » ٠

هذه الاجابة حاسمة ، تدمغ أمين عثمان باشا ـ وزير المالية ـ بوصمة الكذب الصريح اذ ذكر واقعة غير صحيحة فى خطاب رسمى ، سترا لموقفه المعيب ، فادعى أن الأستاذ محمد حشمت قد وصله نبأ هذا التهريب وأبلغه اياه ··· ولكنه لا يقبل له المكافأة كما لا يقبلها هو ، فى حين أن الواقع المستمد من أقوال البكباشى محمد امام ابراهيم أفندى « أنه هو الذى وصلته الاخبارية وأنه قبل الحكم فى القضية أخبر بها الأستاذ حشمت بصفته الرسمية كموظف فى وزارة المالية لأن مصلحة الجمارك تابعة لها » ·

وبعبارة أخرى ، لقد تلقى الأستاذ حشمت النبأ بصفته موظفا ، ولم يكن هناك محل للتفكير فى مكافأته ، وانما الذى يستحق المكافأة هو البكباشى محمد امام ابراهيم وغيره من المخبرين الذين أرشدوا قبل الضبط ···

أما المبلغ الذى طالبت به اللجنة رفعة مصطفى النحاس باشا عن مصاريف السيدة حرمه عند سفرها الى فلسطين فقد خصص له تقرير فرعى رقم ١٠ جاء فيه : هذا نوع من الاستغلال الصغير والحقير ، اذ تكلفت خزانة الدولة بدفع نفقات سفر حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من مرافقيها فى رحلتها الى فلسطين ···

وتتلخص هذه الواقعة فى أن حرم رفعة النحاس باشا قد سافرت فى أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ورافقها فى رحلتها شقيقها أحمد أفندى الوكيل وآخرون ثم لحق بها فى أوائل يونية رفعة النحاس باشا وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة أيام فى فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة ·

وبعد عودتهم ، طالبت سكة حديد فلسطين فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بنفقات هذه الرحلة وقدرها ١٦٠ جنيها و ٦٠٠ مليم فلسطينى (١٥٦ جنيها و ٥٨٥ مليما مصريا) ومفرداتها كالآتى :

مليم	جنيه	
٢٤٠	١٨	صالون ١٨١١ يقل حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من القاهرة للقدس (٦ تذاكر درجة أولى) بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما للشخص الواحد) ··
٩٨٥	١٢	**اجرة الصالون** نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية ·
٢٨٠	٢١	صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن معه (٧ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما) ·

مليم	جنيه	
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون .
٨٨٠	١	منقولات من القنطرة للقدس .
٧٤٠	٢٧	نقل سيارة من القدس للقنطرة .
٥٢٠	٣٩	الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤ يقلان النحاس باشا وحرمه ومن معهم من القدس للقنطرة (١٣ تذكرة درجة أولى فئة ٣ جنيهات و ٤٠ مليما) .
٩٧٠	٢٥	أجرة الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين .
١٦٠	٦٠٠	

وبدلا من أن يدفع النحاس باشا نفقات هذه الرحلة كلف سكرتير عام مجلس الوزراء أن يطالب وزارة المالية بدفعها من المصاريف غير المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض فى ميزانية الرئاسة .

وكان ذلك فى ٢٧ يناير ١٩٤٤ .

ووافقت وزارة المالية على دلك فى ٢٧ يناير ١٩٤٤ نفس التاريخ وتم الصرف الى سكة حديد فلسطين فى ٣٠ مارس ١٩٤٤ .

وقد رأت اللجنة صرف النظر عن تكييف الواقعة جنائيا ، والاكتفاء بمطالبة رفعته مدنيا بما أدخله فى ذمته من نقود الحكومة .

وتختم اللجنة تقريرها بملحق خاص بالاجابة على سؤال قدمه أحد أعضاء مجلس النواب الى وزير المالية وقد اعتبر التقرير الاجابة على هذا السؤال مرتبطة ارتباطا وثيقا بنزاهة الحكم ، وتكملة لبعض الوقائع التى تناولتها الاجابة خاصة وانها ـ الاجابة ـ تناولت واقعة جديدة لم تكن اللجنة قد وقعت عليها فى التحقيق : وهذا نص السؤال الذى تقدم به النائب المحترم أحمد سليم جابر الى وزير المالية :

« هل صحيح أن سعادة أمين عثمان باشا سافر الى فلسطين مرتين فى رحلتين خاصتين وفى كل منهما كان يستقل طائرة خاصة من شركة بنك مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة ؟ .

وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا كان قد سافر فى سنة ١٩٤٣ الى فلسطين فى رحلة خاصة واصطحب معه السيدة حرمه وشقيقها وبعض الخدم والأتباع وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة المصرية ؟ .

وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربية لنقل ممرضة اسرائيلية لخدمة السيدة حماته من بورسعيد الى الاسكندرية ؟

واذا كان كل هذا صحيحا فما هي الاجراءات التى اتخذتها الوزارة لاسترداد هذه المبالغ الى الخزانة لأنها أنفقت من مال الدولة فى غير الوجه السليم القانونى » ·

وفيما يلى نص اجابة وزير المالية :

« يسألنى حضرة النائب المحترم أسئلة ثلاثة جمع بينها فى سؤال واحد ، وهو على حق فى هذا الجمع بين تصرفات هى فى الواقع أجزاء من كل ، وفروع من أصل ، لأن الاصل فيها هو العبث الجرىء بأموال الدولة واستخدامها لأغراض خاصة لا تمت بصلة الى أية مصلحة عامة ·

فقد سألنى حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا أن سعادة أمين باشا عثمان سافر الى فلسطين مرتين فى رحلتين خاصتين ، وأنه كان فى كل منهما يستقل طائرة خاصة من شركة مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة ·

والجواب المبدئى على هذا السؤال أنه صحيح الى مدى أبعد مما يظنه حضرة السائل المحترم ، فان سعادة أمين عثمان باشا لم يرد أن يقصر خير الحكومة على شخصه ، بل مده الى أفراد أسرته التى عادت معه فى نفس الطائرة ودفعت الحكومة أجرتها ·

وسأدلى لحضراتكم بالتفاصيل والأدلة الرسمية فهى لا تترك مجالا للشك لا فى ارتكاب هذه المخالفة ، ولا فى مسئولية من ارتكبها ·

وكذلك سألنى حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا قد سافر فى سنة ١٩٤٣ الى فلسطين فى رحلة خاصة واصطحب معه السيدة حرمه وشقيقها وبعض الخدم والأتباع ، وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة ؟ ··· والجواب المبدئى هنا أيضا هو أن الواقع أشنع وأقطع من الرواية ، فان رفعة النحاس باشا حين سافر الى فلسطين لم يصطحب معه حضرة صاحبة العصمة السيدة المحترمة وشقيقها ومن كان معهما ، بل سافر هؤلاء وحدهم الى فلسطين ، قبل أن يسافر رفعته ، ورغم ذلك ارتضى رفعته لكرامته ولذمته أن تتحمل الحكومة أجور السفر والنقل الخاصة بهم ·

وأما السؤال الثالث عما اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربيـــة لنقل ممرضـــة اسرائيليـــة من بورسعيد الى الاسكندرية لخدمة السيدة المحترمة حماته ، فالجواب عليه هو الأسف المزدوج ـ أسف على كرامة الحكم وكرامة الجيش فضلا عن الأسف على أموال الخزانة العامة ·· ····

والى حضراتكم تفصيل هذه الوقائع الثلاث مستمدة من الملفات الرسمية ·

وأما سؤال حضرة النائب المحترم عما اتخذته الوزارة من اجراءات فالجواب عليه مترتب على تحديد المسئوليات وقد حددناها فيما يلى من بيانات ·

رحلة أمين عثمان باشا :

أما عن رحلة أمين عثمان باشا الى فلسطين فهى فى الواقع رحلتان لا رحلة واحدة ، وفى كل مرة خصصت للرحلة طائرة خاصة ، قامت الحكومة بدفع نفقاتها ، وبلغت قيمة هذه النفقات فى الرحلة الأولى ١٣٧ جنيها مصريا و٢٦٠ مليما وفى الرحلة الثانية ١١٣ جنيها مصريا و ٤٠٠ مليم ·

ويسرنى قبل أن أتهم أمين عثمان باشا أن أقرأ عليكم دفاعه . فقد كان من محاسن التوفيق أن عرضت على أخيرا خلال عملى الرسمى فى وزارة المالية أوراق بشأن الرحلة الأخيرة التى قام بها عثمان باشا ، فأرسلت اليه الخطاب التالى :

« حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا

أتشرف بابلاغ سعادتكم أن وزارة المالية تلقت أخيرا كتابا من وزارة الدفاع تذكر فيه أنه سبق لها أن صرفت الى شركة مصر للطيران مبلغ ١١٣ جنيها و ٤٠٠ مليم قيمة مصاريف رحلة قمتم بها من القاهرة الى اللد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت أن كنتم سعادتكم رئيسا لديوان المحاسبة ، وأنها خصمت على حساب جارى الديوان بهذا المصروف ولكنه لم يقبل الخصم بهذا المبلغ وأشار بكتابه المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن هذه الرحلة لم تكن خاصة بل تمت فى خصائص شئون الدولة وأنكم توليتموها بأوامر صدرت الى سعادتكم ·

ولما كان يلزم وزارة المالية ــ لتحديد الجهة التى تتحمل هذا المبلغ والاعتماد الذى يخصم عليه به ــ معرفة نوع المهمة الرسمية التى استدعت قيام سعادتكم بهذه الرحلة والأوامر التى صدرت بشأنها ، فرجاؤنا الى سعادتكم التكرم بموافاتنا بهذه البيانات ، هذا اذا كانت المهمة رسمية ، فاذا لم تكن نرجو افادتنا على أى حال ·

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ·

وزير المالية

فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥ — مكرم عبيد

ورغم أنى توخيت فى كتابى الرسمى آداب المخاطبة فأكدت لسعادته مبلغ تشرفى بمخاطبته ، وتركت له الباب مفتوحا ليجيبنى عما اذا كانت الرحلة رسمية أم خاصة ـ مع يقينى أنها رحلة خاصة ـ فقد تفضل سعادته فرد على بالجواب العنيف التالى :

« حضرة صاحب المعالى وزير المالية

تلقيت كتابكم المؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥ بشأن الرحلة التى قمت بها من القاهرة الى اللد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت ان كنت رئيسا لديوان المحاسبة وما تطلبونه من معرفة نوع المهمة الرسمية التى استدعت قيامى بهذه الرحلة والأوامر التى صدرت بشأنها ٠

وأرى من حقى أولا أن أسألكم بدورى كيف سمحتم لصحيفتكم « الكتلة » أن تتخذ من موضوع هذه الرحلة مادة للتشهير بشخصى ومحاولة للطعن فى نزاهة الوزارة الوفدية فى الوقت الذى كانت تنقصكم فيه المعلومات الكافية والبيانات اللازمة للحكم على نوع هذه الرحلة ومعرفة المهمة الرسمية التى قمت بها كما يتبين ذلك بجلاء من كتابكم المشار اليه الذى تستفسرون فيه عن ذلك كله ٠

ألم يكن من الأصوب أن تحجموا عن تغذية تلك الحملة الصحفية الطائشة وعن اثارة الغبار حول أشخاص أنتم أول من يعرف أن نزاهتهم فوق مستوى الشبهات حتى تتجمع لديكم هذه البيانات التى اعترفتم بكتابكم المذكور أنكم كنتم ولا زلتم فى حاجة اليها ٠

على أننى فيما يختص باستفساركم الأخير اكتفى بأن أقرر لكم أن تلك المهمة انما قمت بها بناء على تعليمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشؤون الدولة العامة ٠ وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها أو تفاصيلها ٠ ولو أنها كانت رحلة خاصة لما كان هناك محل لاحتساب تكاليفها على حساب الدولة وما كنت ولا الحكومة الوفدية لتقبل ذلك بحال من الأحوال ٠ .

تحريرا فى ١٠ يونية سنة ١٩٤٥ (أمين عثمان)

ويظهر أن سعادة أمين باشا قد أخذ ببلاغة هذا الخطاب بعد أن قرأه ـ أستغفر الله بل بعد أن كتبه ! ـ فراح ينشر هذا الجواب مع خطابى فى احدى الصحف تحت عنوان (درس فى الواجب) ، والحق أنى لا أدرى الى أى واجب يشير سعادته : هل هو الواجب الشكلى الذى

يمنع من نشر المكاتبات الرسمية والرد عليها بمثل هـذه اللهجة التى لا تتفق مع التقاليد الرسمية ولا العرفية ، أم هل هو الواجب الأدبى الذى يمنع من مخالفة الآداب العامة بذكر وقائع غير صحيحة ...

وانى أربأ بكرامة المجلس الموقر أن أعرض الى ما أشار اليه سعادته من حملة صحفية ضده لم يجترىء هو على الرد عليها فى الصحافة ـ وكانت الرقابة مرفوعة عن الصحف زمنا طويلا ـ ولا أمام القضاء ، ولا يصح لى من ناحية أخرى أن أرد على منطق جوابه العجيب الذى يأخذ على أنى كوزير للمالية طالبته بالبيانات عن نوع هذه الرحلة وعن المهمة الرسمية التى قام بها ، فهو يرى فى ذلك دليلا على أن المعلومات كانت تنقصنى ... وقد نسى حضرته أو تناسى ما جاء فى خطابى بالحرف الواحد (**هذا اذا كانت المهمة رسمية فاذا لم تكن أرجو افادتنا على كل حال**) .

كلا ، انى انما سألته لأعطيه فرصة يدافع فيها عن نفسه قبل اتخاذ الاجراءات القضائية ضده ... فماذا كان دفاعه ؟ اليكم ما قاله حرفيا (انى أكتفى بأن أقرر لكم أن تلك المهمة انما قمت بها بناء على تعليمـات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشئون الدولة العامة وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها أو تفاصيلها) .

هل رأيتم منطقا أعجب من هذا المنطق ؟ ... وزير المالية يطلب المبررات التى قضت بصرف مبلـغ معين من أمـــوال الدولة العلنيـة ـ لا السرية ـ فيقال له « ليس من حقك معرفة هذه الأسباب » ... ولماذا ؟؟ .. لأنها تتعلق بشئون الدولة العامة ! ... وهذه الشئون العامة يجب أن تبقى سرا على الحكومة القائمة ، ويحتفظ به أمين باشا عثمان ورئيسه الجليل ، بحيث لا يشار الى الموضوع ولا الى التفصيل ... وبل ولا يصح لوزير المالية أن يعرف الجهة التى تحتسب عليها هذه النفقات ، لا لسبب الا لأن رئيس الحـكومة أمر رئيس ديوان المحاسبة (المستقل عن الحكومة) بالسفر فى رحلة حكومية رفض ديوان المحاسبة فى عهد الوزارة النحاسية نفسها أن تحتسب عليه ! ...

ولكن مالنا والمنطق الرسمى والمنطق العقلى .. وأمامنا منطق الوقائع وهو قاطع فى تكذيب هؤلاء الناس واثبات الوزر عليهم كما يتبين مما يلى :

فقد رجعنا الى الملفات الرسمية ، والى شركة مصر للطيران ، وتبين لنا ما يلى محددا بوقائعه وتواريخه :

أولا : فى ٢ يولية سنة ١٩٤٢ قامت من مطار الماظة الى اللد طائرة

عبود باشا الخاصة (SUACO) وعليها أمين عثمان باشا وعائلته (عدد الركاب ٤) .

ثانيا : في ٦ يولية قامت من ألماظة طائرة تابعة لشركة مصر للطيران وقامت فارغة وعادت في ٧ يولية (أي في اليوم التالي) وعليها أمين عثمان باشا وحده ـ وأجرة هذه الطائرة ١٣٧ جنيها و ٢٦٠ مليما . وقد دفعتها الحكومة بأكملها ـ هذا عن الرحلة الأولى ! ...

ثالثا : أما الرحلة الثانية التي دفعت الحكومة نفقاتها فكانت على طائرة من طائرات مصر أيضا قامت فارغة وعادت في ١٥ أغسطس وعليها أمين عثمان باشا والسيدات المحترمات زوجته وكريمته وأخت زوجته .

وتبين أنه سافر قبل ذلك بأربعة أيام أي يوم ١١ أغسطس على طائرة عامة من شركة مصر ـ ثم عادت في يوم ١٥ على الطائرة التي أرسلت له خصيصا في ١٥ أغسطس وقامت من مصر فارغة وعادت ملأى بسعادته وأفراد أسرته ، وهذه هي الطائرة الثانية التي دفعت الحكومة أجرتها البالغة ١١٣ جنيها و ٤٠٠ مليم ، والتي يقول سعادته انه استخدمها في مهمة رسمية لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة .

رابعا : تبين أن سعادته استخرج جواز سفر عاديا رقم ٦٤٤٤٧ بتاريخ ٢ يولية ، ولم يكن الباسبور دبلوماسيا .

خامسا : بالرجوع الى ملفات المصاريف غير المنظورة ، وملفات مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ، لم نجد أنه قبض مليما واحدا بدل سفر عن الرحلتين ، مع أنه قضى في الرحلة الأولى أربعة أيام في فلسطين ، وفي الرحلة الثانية أربعة أيام أيضا !

يؤخذ من هذه البيانات الرسمية الأدلة التالية القاطعة في أن الرحلتين خاصتان ولا صلة لهما بالمصلحة العامة من قريب أو من بعيد :

١ ـ كانت الرحلة الأولى في الأسبوع الأول من يولية عند اشتداد أزمة العلمين ، والثانية في منتصف أغسطس عند انفراج الأزمة .

فما هي المصادفة السعيدة التي جعلت هاتين المناسبتين بالذات ـ مناسبة الهرب للخوف والعودة بعد زوال الخوف ـ جعلتهما تتفقان مع تكليف أمين عثمان باشا بمهمتين رسميتين للمصلحة العامة ؟

٢ ـ كانت الرحلة الأولى بمناسبة تسفير عائلة أمين عثمان باشا والرحلة الثانية بمناسبة اعادتهما معه في الطائرة .

فما هى المصادفة السعيدة والمزدوجة التى جعلت سفر العائلة لمصلحة خاصة يتفق مع سفر أمين عثمان باشا لمصلحة عامة ، واذا اتفقت هذه مرة فكيف تتفق مرتين ، وفى فترتين متباعدتين !

٣ ــ اذا كانت الطائرة لم تستخدم الا فى الاياب فى المرتين ٠ فلماذا لم تحتسب مصاريف الذهاب فى المرة الأخيرة وقد سافر سعادته على طائرة من طائرات مصر ــ ولماذا قام فى المرة الأولى على طائرة عبود باشا ، اذا كان مكلفا بمهمة رسمية ولم يكن الرحيل بسبب الفزع الذى جعله يطير على أول طيارة ؟

٤ ــ وكيف يعقل أن تكون مصاريف الطائرة فى المرتين على حساب الدولة ثم لا يدفع لأمين باشا مليم واحد بدل سفر مع أنه قضى فى الرحلتين ثمانية أيام فى فلسطين ؟ أليس ذلك دليلا على كذب دعواه أن الرحلة كانت رسمية ، والا فلماذا هذا التورع عن بدل السفر والاقامة وقد سبق أن اعتمد لزميله صبرى أبو علم باشا بدل سفر يومى ومبلغ اجمالى بمناسبة سفره الى سوريا ولبنان فى رحلة رسمية لا شك فيها ٠

٥ ــ كيف لا يستخرج جواز سفر دبلوماسيا أو اذنا خاصا اذا كانت رحلته فى مهمة خاصة ، بل اقتصر على الباسبورت العادى ، بدلا من باسبورته الذى استخرجه فى سنة ١٩٣٩ ؟

٦ ــ اذا فرضنا لمجرد الجدل أن الرحلة كانت رسمية ، فبأى حق أو بمقتضى أى قانون أو عرف يسمح أمين عثمان باشا لنفسه بأن يصطحب فى عودته أفراد أسرته ، فيحمل الدولة نفقات نقلهم ويحرمها من أجور سفرهم فى مصر ؟ !!

وحسبى أن أقول ان هذا الدليل وحده قاطع فى كذب أمين باشا الذى لا يستحى من القول فى خطابه ان نزاهته هو ورئيسه فوق مستوى الشبهات ٠٠٠ كلا يا سيدى ، بل هذه هى الأدلة على أنها لا ترقى حتى الى مستوى الشبهات ، بل هى بيانات دامغات ، جامعات مانعات !

وما كانت الدولة مكلفة أن تدفع من خزانتها نفقات الهروب حينما تفزع القلوب ٠

أما استشهاد أمين عثمان باشا برئيسه النحاس باشا فلا يزيده الا ادانة فوق ادانة ، لأن النحاس باشا نفسه لم يبخل هو أيضا على أسرته بأموال الدولة ينفقها عليها فى غير تورع كما سنرى فيما بعد ٠

والمستفاد مما تقدم أن سفر سعادة أمين عثمان باشا أولا وثانيا

لا يتصل بعمله الرسمي فى شيء ، ومن ثم يتعين عليه دفع المبالغ التى قامت الحكومة بدفعها عنه • ونظرا لامتناعه عن دفع ما هو مطلوب منه للحكومة فمن واجبى أن أتخذ الاجراءات الموصلة لتحصيل هذا المبلغ طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ باقتطاع ربع معاشه الشهرى لاستيفاء دين الحكومة •

فلذلك قررت اتخاذ هذا الاجراء أو مقاضاته مدنيا ليقول القضاء كلمته الحاسمة •

سفر حرم النحاس باشا :

تتلخص هذه الواقعة فى أن حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة النحاس باشا قد سافرت فى أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ، ورافقها فى رحلتها شقيقها أحمد أفندى الوكيل وآخرون ، ثم لحق بها فى أوائل يونية رفعة النحاس باشا وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة أيام فى فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة •

وبعد عودتهم طالبت سكة حديد فلسطين فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بنفقات هذه الرحلة وقدرها ١٦٠ جنيهـا و٦٠٠ مليم فلسطينى (١٥٦ جنيها مصريا و ٥٨٥ مليما) ومفرداتها كالآتى :

مليم	جنيه	
٢٤٠	١٨	صالون ١٨١١ يقل حرم رفعة النحاس باشا ومن معهـا من القاهرة للقدس (٦ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما للشخص الواحد) •
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية•
٢٨٠	٢١	صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن معه (٧ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما) •
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون •
٨٨٠	١	منقولات من القنطرة للقدس •
٧٤٠	٢٧	نقل سيارة من القدس للقنطرة •
٥٢٠	٣٩	الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤ يقلان رفعة النحاس باشا وحرمه ومن معهم من القدس للقنطرة (١٣ تذكرة درجة أولى فئة ٣ جنيهات و٤٠ مليما) •
٩٧٠	٢٥	أجرة عن الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين •
٦٠٠	١٦٠	

ويبلغ الجزء الخاص بنفقات رحلة السيدة حرمه حوالى النصف ، والباقى خاص برحلة رفعته ٠

وبدلا من أن يدفع رفعة النحاس باشا نفقات هذه الرحلة الخاصة كلف حضرة السكرتير العام لمجلس الوزراء بأن يطالب وزارة المالية بدفعها ، فأرسل حضرته الخطاب الآتى الى سعادة وكيل وزارة المالية !

« حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية :

أتشرف بأن أرسل مع هذا كتاب سكة حديد فلسطين رقم ١٤٦٥ بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٦٠ جنيها و٦٠٠ مليم قيمة مصاريف رحلة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الى فلسطين فى مايو ـ يونية سنة ١٩٤٣ رجاء التفضل باصدار الأمر بدفعها من المصاريف غير المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض بميزانية الرياسة ٠

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ٠

٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ — السكرتير العام لمجلس الوزراء

وتنفيذا لأمر رفعة النحاس باشا : وافقت المالية فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ على صرف هذا المبلغ من ربط المصروفات غير المنظورة وتم الصرف الى سكة حديد فلسطين فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ٠

ومن المزرى أن يشار فى هذا الخطاب الى أن المبلغ يوازى قيمة مصاريف رحلة رئيس مجلس الوزراء الى فلسطين فى مايو ويونية ، ولا يفرق بين رئيس الوزراء وحرم رئيس الوزراء ٠

وهكذا أريد بذلك تسهيل الدفع على الدافعين ، وخدعهم عن الحقيقة الصارخة ، وهكذا دفع المبلغ بأكمله من خزانة الدولة ، فى غير حق ولا ذوق ٠

ولذلك أبلغنا قسم القضايا بمقاضاة رفعة النحاس باشا مدنيا ومطالبته بما حملت به الخزانة من نفقات رحلة أسرته الخاصة ٠

طائرة حربية لنقل الممرضة :

أما هذه المسألة فصحيحة بحروفها نشرتها الصحافة منقولة عن التقارير الرسمية من وزارة الدفاع ، وملخصها أن وزير الدفاع السابق

بناء على طلب النحاس باشا أمر طائرة حربية أن تقوم من القاهرة الى بورسعيد لنقل الممرضة « ربيكا » الى القاهرة ومنها الى اسكندرية فى نفس اليوم ، بناء على توعك السيدة المحترمة حماته ، وكان فى مقدوره بطبيعة الحال أن يحصل على ممرضة من الاسكندرية الى أن تحضر الممرضة المذكورة فى نفس اليوم ولو تأخرت بضع ساعات ، **ولكنه الصلف والاستهتار بكرامة الدولة ومال الدولة ٠**

وقد اتخذت الاجراءات لمقاضاة رفعته ومطالبته بما تكلفته هذه الرحلة من نفقات ٠

ومما يذكر فى هذا الصدد أن القاطرات الخاصة التى استعملها رئيس الوزراء والوزراء السابقون فى وزارته دون أن يدفعوا مقابلا عن أجرتها ودون أن يكون لهم حق فى استعمالها بلغت أجرتها حوالى **٤٨٨٢ جنيها ٠**

حضرات النواب المحترمين

لو أن هذا العبث بأموال الدولة ارتكبه موظف صغير ـ أو ارتكب عشر معشاره ـ لفصل من وظيفته الى غير عودة ٠٠٠ أما هؤلاء السادة من الحكام ـ من رئيس وزراء الى وزير المالية الخ فهم ينتهبون لمصالحهم الخاصة أموال الدولة المودعة أمانة بين أيديهم ويدعون رغم ذلك النزاهة والشرف ، ويصيحون ويتصايحون اذا ما طولبوا برد ما عليهم ، أو كشف الخطأ عن مساوئهم ٠

وفى رأيى أن هذه التصرفات المنافية للشرف لا تخرج عن كونها جنايات ولو لم يعاقب عليها قانون الجنايات المصرى ، وأنه من واجبنا أن نعدل القانون ليسرى على أولئك العابثين بالقانون ٠٠٠ » ٠

وبذلك نكون ـ فيما اعتقد ـ قد أوفينا الحديث عن تقرير اللجنة الوزارية التى شكلتها وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا للتحقيق فى أعمال الوزارة السابقة على تلك الوزارة ـ وزارة النحاس باشا ٠ ونعتقد أننا فيما كتبناه عن هذا التقرير كنا سباقين اذ لم يسبق ان عولج أمر هذا التقرير فيما قرأت عن تلك الفترة من كتب ودراسات ٠ كما اننى أردت أن أكتب شيئا جديدا للغاية فاذا كانت مبالغة تافهة لا تستحق كل هذا اللت والعجن فعذرى واضح وقصدى طيب ٠

الباب السابع

الفصل الأول

وكان للكتاب الأسود ملحق سرى
لم يدر به الكثيرون

رغم أننى عايشت سنوات ما قبل الثورة وعشتها كواحد من العاملين فى الحقل الوطنى الذين أتيحت لهم الفرص لكى يعرفوا معرفة جيدة كل أحداث وحوادث تلك السنوات ، ما كبر منها وما صغر ، ورغم أننى كنت ولثمانى سنوات كاملة نزيلا شبه دائم ، على المعتقلات والسجون كواحد من غلاة أبناء الحزب الوطنى الذين وضعت أسماؤهم فى أول كشوف المغضوب عليهم ، والمشتبه في أمرهم ، الذين ينقلون الى السجون والمعتقلات فور وقوع أى حادث سياسى حتى ولو كان ذلك الحادث يتعارض الى أبعد الحدود مع آرائهم ومعتقداتهم · وفى تلك السجون والمعتقلات كنا نلتقى بالوفديين عندما تكون أحزاب الاقليات هى التى تحكم ، وبأعضاء أحزاب الاقليات عندما يكون الوفد فى الحكم ، وكما هو معروف فان المسجونين السياسيين الذين يقيمون فى سجن واحد ، أو فى معتقل واحد ، وخاصة عندما تزداد فترات الاعتقال أو السجن يتبادلون معرفة الأسرار السياسية التى قد تكون خافية على البعض ورغم أننى كنت على علاقات طيبة ووثيقة ببعض الزعماء والقادة الذين لعبوا أخطر الأدوار فى سنوات ما قبل الثورة ، وكنت موضع ثقة بعضهم ، رغم اختلافى واياهم فى وجهات النظر السياسية ، ورغم أن «هوايتى» الوحيدة طوال الثلاثين عاما الماضية جمع الوثائق السياسية الخاصة بتلك السنوات ، رغم ذلك كله فانى لم أعرف أن مكرم عبيد باشا أعد ملحقا للكتاب الأسود ، لأنه اعتقل قبل أن يقوم باستكمال طبعه وتوزيعه ـ لم أعرف شيئا ما عن ذلك الملحق ، الا عندما بدأت أكتب عن سنوات ما قبل الثورة · وملحق الكتاب الأسود ، كان أساسه الخطبة التى ألقاها مكرم عبيد فى عيد الجهاد الوطنى « ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ » ولم تنشر تلك الخطبة بالطبع لأن الرقابة

على الصحف كانت وقتئذ ، تشطب كل ما يقوله ، وكل ما يكتبه مكرم عبيد ، بل كانت تشطب كل أخباره ، وكل أخبار الهيئة السياسية التي كونها وأعني بها الكتلة الوفدية المستقلة ، وأذكر أن الرقابه وقتئذ كانت تشطب كلمة الوفدية لأن الحكومة الوفدية لم تكن وقتئذ تعترف بالكتلة الوفدية المستقلة ، وان كانت تعترف ـ مضطرة ـ بالكتلة المستقلة فقط ، وحتى أكون مؤرخا يحاول أن يكون منصفا وحتى تكتمل الصورة ، التي نحاول أن نرسمها لتلك السنوات لابد أن نشير الى ملحق الكتاب الاسود ، الذى لم ينشر ولم يوزع ، باعتباره وثيقة تاريخية : أدبية وسياسية ، فتلك أمانة نؤديها بلا زيادة ، ولا نقصان ، أمانة نؤديها للتاريخ ، الذى لا يعرف المحاباة ، ولا المجاملة ، ونبادر فنقول عن ملحق الكتاب الأسود ما سبق أن قلناه عن الكتاب الأسود ذاته من أن اشارتنا الى بعض الموضوعات ، التي جاءت به ، لا تعني موافقتنا على ما جاء به من اتهام ، فنحن من هذه الزاوية مجرد ناقلين وناقلو الكفر ليسوا بكفار كما يقولون .

وملحق الكتاب الأسود مثل الكتاب الأسود قطعة أدبية ممتازة وخاصة فى المقدمة ، حيث يتغلب مكرم عبيد الأديب على مكرم عبيد السياسى .

يقول مكرم عبيد فى البداية :

عيد وجهاد ونهضة وثورة ـ يا لها من معان طالما أزكت وطالما أبكت فاذا هى الآن مجرد ألفاظ تنبو عنها تقاليد هذا العهد وعقلية رجاله ـ نعم هى لديهم ألفاظ يلفظها الفم فيلفظها الفهم حتى لكأنها أوهام يخلقها الوهم .

ولا تعجبوا مما تسمعون ، بل العجب أن لا يكون ـ فما قيمة الألفاظ اذا لم تنطو على معنويات تنطوى فى دورها على مرئيات أو فى القليل على ذكريات ؟ .. وأى معنى للعيد لدى قوم لا يحسون له فى النفس هدى ، ولا يسمعون له فى القلب صدى ، بل يرون فيه يوما كسائر الأيام ، يعود دون أن يعيد ؟ .. وأية قيمة للذكريات الخاليات الغاليات ، اذا ما ذكرت دون أن تحيى أو تجدد ؟ .. وأى أثر للآمال الكبيرة الثائرة اذا ما تصاغرت وتضاءلت ، فاذا هى لا تعدو المطامع الصغيرة الحائرة التى تتأرجح بين الذلة واللذة ـ ذلك الحكم المستضعف المسند ، ولذة الغنم المستوظف والثراء الممهد ...

أما الجهاد ، وأما الثورة ، فاين هما ؟ وماذا دهاهما ؟

ابحثوا عنهما بمصباح ديوجين فى مخلفات الوفد ، بل فى سوق

هذا العهد ـ والعهد كله سوق كما تعلمون ـ فوالله لم تشهد مصر في حكمها تجارة رائجة ممقوتة كالتي تشهدها اليوم في سوق الحكم أو سوق الاستغلال ، وهي سوق كسائر الأسواق الا أن عملتها من المال وبضاعتها ويالَلعار ، مِنَ الرجال !!

تلكم هي السوق السوداء حقا ، فقد استبدلوا فيها بالثورة الثروة • وبالنخوة النسوة وبالحق القوة • ويتساءل مكرم عبيد :

هل انتهت ثورتنا المصرية المجيدة الى مصير الثورة الفرنسية ؟ وهل ابتلينا في رجالنا كما ابتليت هي في رجالها ؟ وهل ثار رجال الثورة على الثورة ، فاستغلوها لحساب جيوبهم ، بعد أن دفعوا ثمنها من حبات قلوبهم ؟ وهل خطونا بها ـ أو خطت هي بنا ـ من دور الفعل الى رد الفعل ؟؟

تلك أسئلة خطيرة ، والجواب عليها مستمد من الواقع المشئوم الذى تحسونه ، بل تلمسونه ، فان النحاس باشا وزملاءه اذا لم يكونوا هم المسئولين الأولين ، فهم في القليل أكبر المسئولين عن الروح النفعية المستهترة التي نشرت جراثيم الفساد ومساوىء الاستبداد في بلادنا ، فأدت الى اهدار مبادىء الثورة المصرية ، لا في انظمتنا فحسب ، ولا في تقاليدنا فحسب ، بل في نفوس الكثيرين منا أيضا ••• ولكنه انهيار الى أجل ، ويأس الى أمل ، فما كان النحاس ولا أشياع النحاس ولا حلفاء النحاس ـ ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ـ ليقضوا على روح الاستقلال المصرية قضاء أخيرا ، وهي التي أنشأت في الشرق مدرسة الجهاد الوطني لقنت كما تلقنت فيها الدرس قاسيا مريرا ، وهو أن النصر لن يتاح الا لمستنصر بالله عرف أن يتخذ من نفسه نصيرا •••

كان يجدر بي أن أحدثكم بمناسبة عيد الثورة عن الثورة المصرية كيف نشأت ، وكيف تطورت ، وكيف انتهت الى ما اليه انتهت ، لا سيما وأن من بيننا شبابا لم يدركها الا في أخرياتها ، ومن حقهم علينا أن نرسم لهم صورة ، مهما تكن مبتورة ، عن بدايتها وتقلباتها ، ولكني أظلم نفسي واظلم التاريخ اذا ما حاولت في هذا المجال الضيق تحليل حالة روحية قد لا تحتمل التحليل أو التعليل ، وان تكن قابلة للتصوير والتسجيل •

ولقد نشأت أنا في الثورة صغيرا ، وعشت فيها بل عشتها زمنا قد يكون بالقياس الى الأزمنة قصيرا • ولكني أرجو الله أن تعيش الثورة في ما عشت فأموت فيها قبل أن تموت في ، فما من حياة جديرة بالانسان في الحياة الدنيا ، الا في ثورة الروح على المادة ، وثورة النفس على الحس •

ولا تحسبوا أن الثورة حالة تعد لها العدة أو تكتسب اكتسابا ، كلا ، بل هي شعور جارف ينتهب النفس انتهابا ، بل ويكاد يغتصبها اغتصابا ... ولقد كانت الثورة المصرية مفاجئة حتى للثائرين أنفسهم ـ ومن ثم كانت الثورة ثورة ـ فلم تكن لها مقدمات وبوادر ، بل ثارت ثورتهـــا وفارت فورتها كالبركان المنفجر الثائر ... ولعل في عنصر المفاجأة الفارق الأكبر بين الثورة والنهضة ، فالنهضة تقتضي نهوضا ، والثورة لا ترتضي الا وثوبا فانتفاضا ، والنهضة نور يضيء فيتوهج ، والثــورة نار تلتهب فتتأجج ....

وعندي أن الناس يخطئون اذ يعتبرون عيد ١٣ نوفمبر عيد النهضة في حين أنه عيد الثورة ، فقد كانت زيارة سعد وزملائه للممثل البريطاني في ذلك اليوم بمثابة مستصغر الشرر للهيب الثورة الذي لم يلبث أن انفجــر ...

أما النهضة المصرية فلاحقة للثورة لا سباقة عليها ، واذا كان هناك مأخذ يؤخذ علينـــا نحن المصريين فهو أن نهضـــتنا لم ترتفع الى مســـتوى ثورتنا ـ كما سنرى فيما بعد .

ولقد سمعتم أن ليس للثــورة عقل ـ وقد يكون ذلك صحيحا اذا فهمنا العقل بالمعنى المصطلح عليه ـ ولكن للثورة قلبا ، ولمـا كان القلب يصدر عن شعور ، في حين أن العقــل يصـــدر عن تفكير ، فان القلب اذا ما أحب وهب ، بينما العقل اذا ما أحب كسب ..

شعــار القلب ـ وشــعار الثــورة ـ هــو اذن البذل والتضحية ، لا الكسب ولا المنفعة ـ ومن ثم كان أبطــال الثورة الأولون السباقون هم الشهداء لا « العقلاء » ، الأبنـــاء لا الآباء ، الضعفاء لا الأقوياء ، الفقراء لا الأغنياء ، الى أن يقول مكرم عبيد :

ليس أروع من العاطفة اذا ما عصفت بها العاصفة ... فلقد سرت الحماسة الثائرة أول ما سرت في قلوب الشباب ـ وهل الشبيبة الا حماسة مشبوبة ! ـ ثم ما لبثت أن امتد لهيبها منهم الى الرجال ـ رجال الدين والدنيا ـ ومنهم الى الفتيات والنساء المحجبات ـ ولا عجب ، فقد جرفت الثــورة كل شيء في طريقها ، متخطية كل صعاب ، ممزقة كل حجاب ـ فالعوائد والتقاليد ، والمراسم والطائفية والعنصرية والحزبية ـ كل شيء وجب أن يبذل ، وكل عائق وجب أن يذلل ، في سبيل ازدهار ذلك النبت الجديد المجيد الذي أنبتته ثورة المجاهدين ، ورونه دماء المستشهدين ـ نبت الحرية ، ولا شيء غير الحرية ، وكل الحرية ـ وما كان للثورة أن ترتضي

غير الحرية كاملة الى منتهاها ، وقد وهبتها الحياة كاملة الى منتهاها ــ ومن ثم كان شعارها الاستقلال التام أو الموت الزؤام ــ أو كمال فى الحياة وفى الممات ! ٠٠٠

ولما كان شعار الثورة هو التضحية ، فقد كانت مصر ميدانا للمباراة بين طلاب التضحية ، فكنا نراهم دافعين متدافعين ، متسابقين متلاحقين ، ولكأنهم كانوا يتزاحمون متنافسين فى سوق ما أعجبها من سوق ــ فى سوق المنايا ، لا سوق الدنايا ــ وكان التنافس على التضحية ملحوظا بين المصريين على اختلافهم ــ شبانا وشيبا ، رجالا ونساء ، أهلين وموظفين ــ فالوزراء أضربوا عن الحكم ، والموظفون عن الوظيفة ، والطلبة عن الدراسة ، والمحامون والأطباء والمهندسون والتجار والعمال والفلاحون ــ الكل أضربوا عن العمل ، وأخيرا وليس آخرا قد كان هناك مصريون أمجاد أضربوا حتى عن الأمل ــ هم الشهداء الذين ضحوا التضحية كلها بتضحية الحياة كلها ٠٠٠

وهكذا شقت الثورة لنفسها طريقا معبدا الى الهدف المنشود ، أثمرت ثمارها العاجلة ، وبقى على النهضة التى تلتها أن تستكمل ثمارها الآجلة ٠

ويقول مكرم عبيد :

ولكن النهضة كانت مع الأسف أبطأ من رغبتنا ، وأضعف من قوتنا ــ وعلة ذلك ان بعض الناس بدأوا يستغلون الثورة ، فحلت روح الاستغلال محل روح الاستقلال ، والنفعية محل التضحية ، ورأينا التكالب على الوزارة من المستوزرين ، وعلى الوظيفة من المستوظفين ، وعلى الكسب من المتكسبين وجاءت الانقلابات المتعددة من حكم الى حكم ، ومن نظام الى نظام ، فأدت الى تزاحم القناصين على القنص ، والنهازين على الفرص ٠٠٠ وما من شك أن يد المستعمرين كانت تعمل من وراء ستار لقلب الحكم أو تغييره عسى أن تلهينا عن مطلبنا الأسمى بما يتساقط من موائدهم من فتات أو بما ورثناه عن الثورة من مخلفات ٠٠٠٠

ومنذ ذلك الحين بدأت النهضة تتخاذل ، وبدأ الايمان بها يتضاءل ، فدب فى النفوس دبيب الشك والحيرة ، فكان ذلك ايذانا بانتهاء الثورة ــ لأن الحيرة والثورة نقيضان لا يجتمعان ٠٠٠ ولكن الشعوب تتغذى من شعورها ، ومن نفثات صدورها ، فلا تفقد ايمانها بمثل السهولة التى تلحظها فى الأفراد ، ومن ثم ظل الشعب يستمسك بأهداب النهضة مؤمنا بسعد وبالوفد كرمز للنهضة ، وكان الوفد المصرى منذ نشأته يمثل

لدى الغالبية من أنصاره فكرتين أساسيتين من مخلفات الثورة .. هما النزاهة والصلابة ، ولذلك ما أن تولينا الحكم فيما مضى وارتكبنا بعض الأخطاء فى الاستثناءات والمحسوبيات ، حتى بدأت هيبة الوفد تسقط فى عيون أنصاره وخصومه معا ، وذلك لأن الشعب كان ينظر الى رئيس الوفد وزملائه نظرته الى أنصاف الآلهة ، فاذا هم قد انغمست أقدامهم ، وان لم تنغمس أجسامهم ، فى الطين ! ...

بيد أن الناس اغتفروا لنا ما ارتكبناه من أخطاء ، اذ لم تكن أخطاؤنا خطايا ، ولم يبلغ ما تدانينا اليه مبلغ الدنايا فظللنا نحمل ثقة الشعب ونستمتع بمحبة الشعب ، وزاد فى استمساك الناس بنا أن المعاهدة ، التى عقدناها لم تحقق عند تنفيذها كل آمالنا ــ بل ولا الجزء الأكبر من آمالنا ــ فاعتقدوا أن النزاهة والصلابة التى اشتهر بها النحاس واخوانه هما صخرة النجاة وركن الزاوية فى بناء استقلالنا التام ، الذى لم يتم ....

الى أن يقول مكرم عبيد :

ولم يكن أحد يتوقع أن يشهد المرحلة الأخيرة من الثورة تدنو منا ، وتطغى علينا ، وأن يرى رجال الثورة يثورون على الثورة ، ولكن هكذا قدر فكان ، فقد فقد المؤمنون الايمان ... وجاءت الحرب بمغرياتها وميئساتها ، فكفر الثائرون الأولون بالثورة ، وثارت فى نفسهم الشهوة الى الثروة فالسطوة .

وهكذا شاء الله ــ بل شاء النحاس واخوانه وأعوانه ــ آن تنتهى الثورة المصرية الى مصير الثورة الفرنسية ، وثورة جمعية الاتحاد والترقى التركية ــ وكان الهدامون لكل هذه الثورات نفر من بنائيها ، والمنتقضون على الأم الرءوم هم ويا للخزى بعض العاقين من بنيها ، وكان شان النحاس شأن بعض البارزين من أتباع دانتون وروبسبير وغيرهم من رجال الثورة الفرنسية ــ وكذلك كان شأنه شأن رجال الاتحاد والترقى فى تركيا ، فقد أبوا جميعا الا أن يستغلوا الحرية الوطنية العامة التى ولدتها الثورة كوسيلة لتحرير أشخاصهم من كل مسئولية وتصرفاتهم من كل رقابة ، فأفلحوا وأيما افلاح فى تحرير نفوسهم من كل ايمان ، وسلطتهم من كل سلطان ، وفى قلب الثورة الشعبية الى ثورة دكتاتورية ، واستغلال الثراء العام لمصلحة ثرائهم الخاص .

الا هنيئا لهم ما اغترفوا ، وما اقترفوا ! ...

وليت الأمر كان مقصورا على الثراء الشخصى ، فقد امتدت الأيدى الى ثرائنا الوطنى ، وكياننا القومى .

ويطلب مكرم عبيـــد من الجمـاهير أن تلقى بأنظـارها يمنة ويسرة متسائلة أين حرية الأفراد من الاعتقال ، وأين حرية المنازل من التفتيش ، وأين حرية الصحافة من الرقابة ، وأين حرية الاجتمـاع والخطابة ، بل وأين حرية العقل من السخافة ؟ ...

أفهل سمعتم فى أى عهد من العهود أنه يصح أن يسمح بالخطابة ويحجر على الميكروفون ، وأن يكتب لمكرم عبيد خطاب رسمى يحظـر عليه الخطابة فى سرادق عام لأنه « لم يسبق لسعادته أن يخطب فى سرادقات » . وأن تصدر التعليمات الحكومية الى المطابع حتى الخاصة منها بأن تحذف من بطاقة الدعوة الموجهة من رئيس الكتلة الوفدية عبارة « الوفدية » فيسمى حزب سياسى كتلة أو هيئة دون أن تكون له صفة أو ميزة تميز كتلته عن سائر الكتل ... كمن يسمى أمة من الأمم دولة دون تخصيص يميزها من بين الدول ! ...

واذا قيل بالاقتصار على تسميتها الكتلة المستقلة فهذا أيضا خطل فوق خطل ... مستقلة عن من ؟ وكيف يجتمع المستقلون عن الأحـزاب جميعا فى كتلة وهم مستقلون عن بعضهم بعضا ؟؟

كلا ، لا يفسر هذا الخبل الا أنه خبل ! ...

ان الميثـاق الأطلنطى ينص على حـرية جديدة طريفة هى الحرية من الخوف ، فهل للنحاس باشا أن يسمح لنا بحرية قيمة فى هذا العهد هى الحرية من السخف !!

واذا أبت عليه عقليته العسكرية الجديدة أن يسوى بين المصريين فى الحرية ، أفلا يرى عدلا أن يسوى بينهم فى عدم الحرية ؟ .. فيحرم نفسه كما يحرم غيره من السرادقات ، والميكروفونات ، والاذاعات استغفر الله ، بل حرام أن يحرم رفعته نفســه ويحرمنـا من اذاعاته ، فبجرد الراديو المصرى من بعض مسلياته ! ...

ويقول مكرم عبيد باشا ان النحاس باشا قد هدم الاستقلال السياسى الذى كان هدف الثورة الأول ، هدمه النحاس باشا من أساسه واتخذ من هذا الهدم سبيلا الى بقائه فى الحكم ومن الاستسلام طريقا الى مؤتمـــر السلم وهكذا اتخذ المسكين وأعوانه من حـريات المصريين ، ومن أمانى المصريين ، ومن دماء المصريين تجارة يستغلونها ، فما ربحت تجارتهـــم وما كانوا يكسبون .

أما المعاهدة فسلام عليها يوم أخذت ، ويوم حبذت ، ويوم نفذت !! حيث امتدت يد النحاس أحد عاقديها الى نصوصها فنقضها نقضا بل انتقض

عليهـــا انتقاضا ، فارتضى بل سعى الى تدخل المستعمرين من الانجليز لاستبقائه فى الحكم يوم أن هز الكتاب الأسود من تحته دعائم الحكم ...

ويقول مكرم عبيد باشا ان ثمن البقاء فى الحكم كان تعيين خبير مالى بريطانى .

ومن دواعى الخجل والزراية أن النحاس باشا « الزعيم الوطنى » قد ارتضى ما لم يرتضه دولة حسين باشا سرى فقد اخبرنى دولته بما كان منه فى مسألة تعيين الخبير الاقتصادى وصرح لى بأن أعلن ما رواه الى ، وهو أن السير مايلز لامبسون طلب الى دولته حينما كان رئيسا للوزراء أن يقبل تعيين خبير بريطانى اقتصادى للحكومة المصرية فأبى دولته رغم الحاح السفير عليه أن يعود عهد المستشارين البريطانيين على يديه ، ورفع مذكرة بحديثه الشفوى مع السفير الى السراى الملكية وأشار فيها الى رفضه تعيين الخبير الاقتصادى المطلوب .

هذه هى الرواية التى رويتها لصديقى النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظة وأشار اليها حضرته فى استجوابه اشارة لطيفة ، فثار النحاس على الراوى ولم يجترىء أن يثور على الرواية ، وهأنذا أذكرها بأسانيدها وأتحداه أن يكذبها ... ولئن ظن النحاس أنه قد نجح فى اخفاء صوتى بفصلى من مجلس النواب وتشديد الرقابة على ما أكتب فى الصحف ، فلن ينجح فى اخفات صوت الحق ، والسنة الخلق ...

وهل أنا فى حاجة الى تعداد الحقوق المصرية التى أهدرت ونصوص المعاهدة التى نقضت ، كنصوص الجلاء — وهى روح المعاهدة — والنص على انقضاء خدمة البوليس البريطانى وغيرها من المسائل التى أشـــارت اليها مذكرة الوفد الى السفارة البريطانية والتى صاح وناح عليها النحاس باشا فى خطبته برأس البر وغيرها من التصريحات والبيانات ... ولكنه كان وقتئذ رجلا شعبيا ، ولم يكن حاكما عسكريا ، وصنيعة للاستبداد والاستعمار معا .

وأخيرا وليس آخرا ، فمن المظاهر التى يعدها النحـاس باشـا من المفاخر ، تعيين معالى السير أمين عثمان باشا وزيرا للمالية وما من شك أن فى بقائه وزيرا للمال ، والى جانبه خبير بريطانى للمال ، أكبر ضمـــان وطنى ، لا يقل ان لم يزد عن ضمان القرض الوطنى ...

ويتساءل مكرم عبيد باشا :

ما الذى أبقاه لنا النحاس باشا من بقايا الثورة المصرية ؟ حكم فاسد ، وحكم عسكرى عرفى ، وتدخل بريطانى ، وانتهاك لكل الحريات الدستورية

والسياسية ، وهدم للحياة النيابية والضمانات الخلقية . كما أنه ــ أى النحاس باشا ــ فى رأى مكرم باشا لم يبق على وحدتنا الوطنية التى لم تسلم من ايذائه .

ويقول مكرم عبيد ان الكتلة الوفدية الوطنية الصحيحة يتصدرهـا كبار رجال الشرع الشريف وكبار المسلمين والمسيحيين بل ماذا أقول فمن مبادىء الكتلة أن صغارها كبارها وكرامها خدامها واذا كان للكتلة أن تفخر بشىء فهى أنها قد أصبحت قبلة الشباب ، وطلبة الطلاب ، وعلم الله أن ليس للشباب الطاهر طلبة الا أن يهبوا الوطن ما فى صدورهم من الطهارة ، فان لهم الصدور ولغيرهم الصدارة !!!

أى مصطفى النحاس لو انك نظرت لا بعيونك بل بعينيك ، لرأيت الأزهريين فى بيت مكرم ، وصحت معى الله أكرم ، الله أكرم !! فما كان الله ليرتضى للأزهر الشريف الا أن يؤيد الشرف ، وما كان الأزهريون ليرتضوا للوطن وللثروة الوطنية وللثروة الخلقية الضياع أو التلف ...

بل ليته يرى الكتلة ممثلة فى أبنـاء الجامع والجامعة ، اذن لشهد القارعة وما أدراك ما القارعة !! ...

ويترحم مكرم عبيد على الثائر الأول ــ فى نظره ــ سعد زغلول فى ذكراه ثم يخاطب سعدا قائلا :

أى سعد :

لقد كان لنا فى ذكراك ألم يطـــارده الأمل ، وسكون يعصف به العمل ، فكانت لأرواحنا فيها هجعة ثم دفعة ، وروعة ثم منعة ...

أما الآن فأين نحن من ذكراك ؟ .. وأين الدمع الطهور الذكور الذى به بكيناك ، وأين وأين تلك المثل الوطنية والخلقية التى بها أحييتنا وبها أحييناك ؟؟ .

لقد حرمنا فى هذا العهد المشئوم حتى ذلك الألم الطاهر الذى اذا أبكى أذكى ، واذا أدمى أحيا ، وأصبح الألم الذى نعانيه من النوع المخجل المزرى ــ ألم كله سواد لا نور منه يشع ولا أمل يسرى ...

وأى ألم أقتل للأمل ، وأدعى الى الخجل ، من أن نشكو الى ســعد خليفة سعد ، وأن يبدد تراث سعد نفر من أبناء سعد ، وأن يأخذ الصلف الحاقد الجاحد مصطفى النحاس ومن اليه فيقاطع بيت الأمة ، بيت سعد ، وأم المصريين شريكة ســعد .. وأن يستبد صريع الاســتبداد بالأمس ــ وصنيعة الاستبداد اليوم ــ بحريات هذه الأمة الكريمة الأصل ، المنكوبة

المثل ، فيهدر البقية الباقية من حقوق استقلالها ، ويستعبد الأحرار من رجالها . محرما عليها أن تتنفس فى الصحافة وفى المجتمعات وفى البرلمان ، وحتى على ضريح سعد ! .

دعونى أستمطر من عيونكم عبرة على مصطفى النحاس الذى عرفناه ففقدناه ... فالرجل الذى يحكم مصر اليوم حكما عســكريا ـ انجليزيا مصريا ـ ليس هو زميلنا فى المنفى وفى الجهـــاد بل هو رجل آخر فى الرجل ... ويالنكبة الرجل الواحد اذا تعددت فيه الرجال ، وتشتتت فيه الرجولة بتشتت المطامع والآمال !! .

انه لرجل آخر ذلك النحاس الجديد الذى أدركته شقوته ، فغلبته شهوته ، فلم يعد له مارب يستهويه ، الا أن يقتنى المال الوفير ، فيجزى من جهاده المضنى ، بالمال المغنى ...

وقد كان معروفا لعارفيه أن النحاس القديم كان هو أيضــــا محبا للمال والثراء ، بل انه معترف فى اجاباته على الكتاب الأسود بأنه كان شغوفا بمعيشة الترف ، فلا يستأجر فى الفنادق الا الفسيح ، والمليح من الغرف ...

وحاشاى أن أطعن على نزاهة النحاس القديم ، فقد كان نزيها ولكنه لم يكن زاهدا .. وكنا نحن المقربين منه نغفر له هذه الناحية من ميوله لأنه مع حبه للترف كان لا يتعدى حدود الشرف . ويروى مكرم عبيد باشا أنه فى عام ١٩٣٧ وكانت الوزارة الوفدية فى الحكم نبتت فكرة بناء منزل للنحاس باشا لسكنه الخاص وقام بعض أعضاء الوفد وفى مقدمتهم الأستاذ محمود بسيونى بجمع اكتتابات من أعضاء العصبة الوفدية وكيف أن أحد المصورين أحضر له صورا زيتية بديعة رسمت فيها أوضاع مختلفة لهذا القصر الموعود وما يحيط به من الجنائن ذات الورود ، فغضب ـ مكرم عبيد ـ لهذه الحركة الغريبة من أساليب الوفديين وعقليتهم وتحدث مع النحاس باشا فى وجوب وضع حد لها ، فيما بيننــا أنه لا يصح أن يستغل نفوذه على أنصاره من الشيوخ والنواب وهو رئيس للوزراء .

وانى وان كنت لا أزال أذكر للمسكين تردده فى الأمر وحيرته بين العوامل المتناقضة فى نفسه وفى محيطه ، فانى لازلت أذكر له مع الثناء قبوله النصح وتغلبه على الشهوة ، رغم سبق الهفوة ، وانى لأصارحكم الحق أن موقفه هذا زادنى تقديرا له ، فأوعزت الى جرائد الوفد أن تشيد بتنازله عن قبول هذه الهدية الثمينة . ولو أنى كنت أعلم الناس بما فى نفس النحاس باشا من مواطن الضعف وما هى جديرة به من أســباب العطف .

ويعود مكرم عبيد باشا ـ مرة أخرى ـ الى الحديث عن بيع منزل النحاس باشا فى سمنود والى سيارة كوتسيكا والى أحمد الوكيل صهر رئيس الحكومة ولكنه يشير هذه المرة الى قصة طريفة اسمها صهر الدولة أو قصة صهر وزير الدولة الفرنسى وهى وان كانت ـ كما قال مكرم عبيد ـ لا تنصرف من قريب أو من بعيد الى تصرفات صهر الدولة المصرى الا أنها توضح خطر استغلال النفوذ على سمعة الحكم وسمعة الدولة .

ويقول مكرم عبيد باشا فى مكان آخر من ملحق الكتاب ان النحاس باشا ـ كان فى بادىء الأمر يتستر وراء أمين عثمان باشا ليظفر بالتأييد البريطانى ـ أو بالأحرى تأييد المستعمرين من البريطانيين ـ ثم انتقل من دور التستر الى التظاهر حتى انه اصطحب بناء على طلب القائد الانجليزى أمين باشا عثمان رئيس ديوان المحاسبة فى استعراض الجيش البريطانى وتلقى تحيته العسكرية ـ وأخيرا انتهى به الأمر الى تحدى الرأى العام الوطنى بتعيين أمين باشا عثمان وزيرا للمالية بعد تعيين الخبير المالى البريطانى ـ ولما ظهر الكتاب الأسود وكادت الأرض تميد من تحت أقدامه لم يلجأ الى التدخل البريطانى فحسب ، بل اتخذ هذا التدخل شكل التظاهر فالتحدى ، وكان أمين باشا عثمان فى كل هذه الأدوار صلة الوصل ، وصاحب القول الفصل .

اذن ضاعت النزاهة ـ وضاعت معها الصلابة ـ والصفتان متلازمتان لا مفر للواحدة من الأخرى ـ لأن الرجل النزيه ليس نزيه اليد فحسب بل نزيه النفس ، نزيه الضمير ، نزيه الارادة ، ومن ثم نراه قوى الخلق قوى الشكيمة ، لا تنال من قوة نفسه لا قوة الحب ولا قوة السخيمة ، وبعبارة أخرى فالرجل النزيه هو الرجل الصلب الذى لا تضنيه مقاومة ، ولا تغريه مساومة ـ ولذلك قلنا ان النزاهة والصلابة صفتان متلازمتان متحدتان ، أو هما بالأحرى وحدة فى جزءين أكثر منهما جزءين متحدين ـ فلما فقد النحاس احداهما فقد الأخرى من حيث أراد أو لم يرد ! ...

ويتهكم مكرم عبيد باشا وهو يتحدث عن المؤتمر الوفدى المزمع عقده أو المؤتمر النحاسى كما يحرص على تسميته بهذا الاسم ، فيقول انه يأمل أن يرحمنا خطباء هذا المؤتمر من السجع اياه : من نوع ما جاء فى خطبة النحاس باشا الأخيرة بالاسكندرية من أنه لم تطلق زمارة ولم تحصل غارة أو ما جاء فى خطبة سابقة لصبرى أبو علم باشا عن الآية الكبرى فى حى شبرا .

ويسبق مكرم عبيد خطباء المؤتمر الوفدى فيعدد من وجهة نظره الأعمال المجيدة التى قامت بها الحكومة النحاسية فى السنتين الأخيرتين ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ويلخص مكرم عبيد باشا تلك الأعمال فيما يلى :

١ ـ تزييف الانتخابات على اختلاف أنواعها ـ وقد بدأت بفضيحة انتخابات المحامين التى فيها ضرب البوليس حضرات الزملاء وطردهم من جمعيتهم ، واختطفت صناديق الانتخاب ، وأجل انتخاب النقيب الى أجل بعيد مكن الحكومة من اتخاذ وسائل أخرى للارهاب والتزييف ، ولئن كان الطعن لم تثبت وقائعه قضائيا بدائرة محكمة النقض التى أحيل عليهـــا الطعن ، بعد أن رفضت المحكمة تحقيق الطعن بالتزوير ، فهذا لا يمنع من ثبوت وقائعه لدى المحامين الذين شهدوا بأعينهم ما لم تشهده محـــكمة النقض •

٢ ـ تزييف انتخابات جرجا والالتجاء الى أحدث وسائل الارهاب من مدافع رشاشة ، وطيارات ، ودبابات ، وســـيارات مدرعة واحاطة الناخبين بها ، وما صحب هذه الانتخابات من وسائل الارهاب والتزييف ـ وقتـــل البعض وجرح الكثيرين ـ وكان نتيجـة ذلك كله أن تنازل المرشحان المنافسان لمرشح الحكومة رغم ما لهما من عصبة ونفوذ كبيرين بجرجا •

٣ ـ محاولة تزييف انتخابات بردين ـ فقد حاولت الحـكومة نقل صناديق الانتخابات الى مقر المديرية لتسهل عملية التزييف ، ولكن أفراد عائلة الأباظية رفضوا هذا مهددين باستعمال القوة ، وقد نقل المدير على أثر ذلك •

٤ ـ ظروف وملابسات انتخاب الدكتور رمزى جرجس لعضـــوية مجلس النواب عن دائرة الأزبكية ••

فالدكتور رمزى جرجس عضو فى الكتلة الوفدية المستقلة وقد شعرت الحكومة بأن الكتلة سترشحه لعضوية مجلس النواب عن هذه الدائرة ، فاستدعاه مأمور قسم الأزبكية واستعمل معه مختلف أنواع التهديد اذا هو رشح نفسه على مبادىء الكتلة قائلا انه سيضطره الى بيع منزله الباقى له من ثروته ، وبذلك أرغم الدكتور رمزى على قبول ترشيح الوفد له عن هذه الدائرة •

٥ ـ انتخابات الســويس الأخـيرة • وما حام حولها من أساليب وتصرفات علمت أنه قد رفعت عنها شكاوى الى جلالة الملك المعظم •

٦ ـ القبض على الأستاذ جلال الحمامصى عضو الكتــلة ـ وابقاء الدكتور فهمى سليمان معتقلا للآن • وقد حاولت الحكومة اغراءهما بالافراج عنهما على أن يحدا من نشاطهما السياسى • ولكنهما رفضا ذلك فى بطولة وكرامة •

وهناك معتقلون آخرون من الطلبة والجنود المجهولين ٠

٧ ـ **حوادث الأزهر الشريف** ، والتنكيل بطلبته الأبرياء واطلاق النار عليهم حينما كانوا يهتفون لملك البلاد فى طريقهم الى القصر العامر ، وقد قبض على بعض حضرات مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطـــلاب العلم ، ولم يفرج عن مشايخ المعاهد الا بعد تدخل جلالة الملك حفظه الله ٠

٨ ـ **تفتيش مكاتب ومنازل أعضاء الكتلة** بدل المرة مرات وذلك بعد ظهور الكتاب الأسود ـ وكان آخرها تفتيش عشتى برأس البر وانتقال ضباط القسم السياسى (الذين قاموا بالتفتيش) بالطيارة ـ والأساليب التى اتخذوها فى قيامهم بالتفتيش ٠

٩ ـ **التجاء النحاس للانجليز بعد ظهور الكتاب الأســـود** وزيارة السفير لجلالة الملك ، وتأييده لبقاء النحاس ٠

١٠ ـ **كتاب معالى حسنين باشا** باحالة عريضة الكتاب الأسود الى الوزارة واستقالة معاليه ونص الأمر الملكى بعدم قبول استقالته ٠

١١ ـ اهدار الحياة النيابية بعد ظهور الكتاب الأسود ، فى تصرفات الحكومة ورئيس مجلس النواب معا ٠

١٢ ـ تدخل الانجليز فى اجراءات مجلس النواب ـ واتصال السفارة برئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب فى هذا الصدد ٠

١٣ ـ فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، ومخالفة جـــدا لكل دستور وكل عقل ، وفصل النواب الوفديين من هيئتهم لأنهم لم يوافقوا على فصله ٠

١٤ ـ فضائح التموين ـ الكاوتش ـ قرارات الأستاذ غنام ورجوعه فيها ، تصدير الأرز بكميات هائلة ـ ندرة الزيت والكبريت والسكر ـ واتفاقية خطيرة بتصدير السكر بين النحاس باشا والسفير البريطانى ٠

ويفصل الأستاذ مكرم عبيد بعض ما جاء فى الكتاب الأسود ويكمل بعض ما حدث بعد صدور الكتاب الأسود من أحداث سياسية وداخلية ٠ ويذكر واقعة غريبة أو فضيحة جديدة كما أسماها فيقول ان أدواتها تبدأ بالخطاب التاريخي الذى أرسله الى النحاس باشا صاحب المعالى أحمد محمد حسنين باشا بوصفه رئيس الديوان الملكى وأرفق به صورة من العريضة التى تشرفت برفعها الى مقام جلالة الملك المعظم ونشرتها فى كتاب أسود ـ ولو أن بعض أجزاء العريضة لم يتيسر طبعها مع الكتاب ٠ وقد عرف الناس يومئذ ان خطاب صاحب المعالى رئيس الديوان أشار الى العريضة قائلا انها

تحوى اتهامات خطيرة تمس نزاهة الوزارة وسمعة الحكم الوطنى ، وخاصة لأن مقدمها مكرم عبيد باشا الذى كان وزيرا للمالية فى هذه الوزارة ، وكان وزيرا عدة مرات ، ونقيبا للمحامين عدة مرات • وقد قدمها بوصفه عضوا فى البرلمان ، ورئيسا للكتلة الوفدية المستقلة وأن له ماضيا طويلا فى العمل معكم ـ وان اتهامات كهذه لها خطورتها •••

ولقد عرف الناس أن خطاب معالى حسنين باشا أشار الى العريضة وصاحبها على هذا النحو ، وما فى معناه ، واذا بالجو الوزارى يضطرب ، ويهرولون الى الأسياد أو الأسناد ، يطلبون الغوث والأنجاد ، فيهرع سعادة السفير البريطانى الى جلالة الملك ، ويشاع ويذاع ، ويملأ الأسماع ، أن سعادته يفزع لحماية الوزارة النحاسية ـ وزارة الزعيم الوطنى الكبير ـ لا لأن التهم التى تضمنتها العريضـــة باطلة أو زائفة ، بل لأنه ينبغى « التجاوز عن مبادىء الأخلاق فى أزمان الحروب » !!

وبهذا التدخل وبهذا الدفاع ، بقى النحاس ، ووزارة النحاس ، وبرلمان النحاس ، وذهبت آخر بقية من السمعة الوطنية عند مصـــطفى النحاس ، والملتفين حول مصطفى النحاس ••••

وفى وسط ذلك الجو الخانق ، جو الترامى الذليل ، والمساومة الحقيرة فى سبيل المناصب ، سرى بين الناس نبأ آخر ، من نوع آخر ، عن رجل آخر •••

لقد رفع صاحب المعالى حسنين باشا الى مليكه كتاب استقالته من منصبه الخطير •

ما سبب الاستقالة ؟ ما نص الاستقالة ؟ ما هو مصير الاستقالة ؟ لم يكن أحد يدرى شيئا عن ذلك كله • ولعل أحدا لم يطلع حتى الآن على هذه الاستقالة التاريخية ونصها الخطير • ولكن ظروفها وملابساتها لم تدع مجالا للشك فى أنها حادث وطنى ، مشرف ، له علاقته الوثيقة بما جرى من أحداث جسام •••

وجاءت شهادة المليك المعظم متوجة لما رسخ فى أذهان النـــاس عن شرف الدوافع التى أدت الى استقالة رئيس الديوان فى تلك الظروف ، فقد رفض جلالته قبول الاستقالة بكتاب ملكى كريم نشر فى الصحف •

على أن المأساة لم تقف بالنحاس باشا عند ذلك الحد الذى أبقاه فى الحكم بفضل تدخل الانجليز حينا آخر من الزمان ، بل دفعت به حفيظته على رئيس الديوان الملكى الى مرحلة جديدة من التحدى والتطاول المنقطع النظير ، فأوعز وزير المعارف الى صنيعة من صنائع العهد الحاضر وسفهاء

كتابه ، وهو الأستاذ ابراهيم مكاوى أن يقدم فى مجلس النواب سلسلة من الأسئلة عن أثاث منزلى كان صاحب المعالى حسنين باشا قد اشتراه من احدى المدارس الصناعية التابعة لوزارة المعارف ولم يسدد ثمنه حتى الآن لأن موعد سداده لم يحن بعد بمقتضى تسوية رسمية ، فلما نشر السؤال الأول وجواب وزير المعارف متضمنا وقائع مشوهة مبتورة ، بادر معالى حسنين باشا الى وضع الأمر فى نصابه ببيان نشرته الصحف ، أثبتت للناس فقر ـ وفخر ـ رئيس الديوان • فأوعز الى النائب نفسه بسؤال آخر يتناول وقائع هذا البيان ، الخ الخ قبل الاجابة عن السؤال يطلب استبعاده ، كما طلبت أنا استبعاد الكتاب الأول ولكن حامى حمى التقاليد الدستورية (وهو بالطبع عبد السلام فهمى باشا رئيس مجلس النواب) أمر باخراج الأستاذ فكرى أباظة من الجلسة والمضى فى السؤال والجواب ، فانسحبت المعارضة احتجاجا •

وألقى نجيب الهلالى باشا ردا مهلهلا ومطولا على السؤال ثم مضى المجلس فى نظر الباقى من جدول الأعمال •• ولم يكد المجلس يمضى فى عمله طويلا حتى لاحظ الحاضرون حركة غير عادية أسفرت عن تسلل وزير المعارف ووزير العدل صبرى أبو علم باشا ووزير المالية أمين عثمان باشا ورئيس المجلس عبد السلام فهمى باشا • وقدر العارفون أن حدثا قد حدث •

وقد حدث بالفعل شيء خطير ، هو الأول من نوعه فى تاريخ الحياة النيابية فى هذه البلاد أو فى أى بلد من البلاد •••

عاد رئيس المجلس بعد انسحابه ، فقال يخاطب النواب فى صوت رنان انه قد عن له ـ أى لحامى حمى الديمقراطية والدستور ـ أن يحذف من المضبطة كل ما يتعلق بالسؤال الخاص بمعالى حسنين باشا والجواب عنه ، والمناقشة التى دارت حوله والحادثة التى ترتبت عليه باخراج الاستاذ فكرى أباظة من الجلسة ، واعتبار هذا كله كأنه لم يكن ••

هذا هو الذى سمعه النواب والحاضرون فى الشرفات ، أما الحلقة المفقودة فقد تسامعت بها المحافل السياســـية وعلمت بها علم اليقين ، لا التخمين • وذلك أن حضرات الاسناد ، سارعوا الى الاتصال بالوزارة فى تلك الليلة الليلاء ، وأصدروا اليها أمرهم الذى لا يناقش ولا يرد بالتراجع الكامل بغير انظام ، خشية العواقب المحتومة التى ينتظر أن تترتب على نشر السؤال والجواب • وصدمت الوزارة بالأمر ممن يملكون عليها النهى والأمر ، وجاء رئيس مجلس النواب ، المهاب ، يعلن ما (عن) له ويتعجل موافقة النواب !!

وجـاء الأستاذ فكرى أباظة فى الجلسة التالية يعلن خطأ المضبطة ويطلب اثبات ما حدث فيها من اخراجه لاعتراضه على السؤال الذى (عن) للرئيس حذفه فى نفس الجلسة ، فقيل للأستاذ المحترم انه واهم ، أو لعله حالم ، وان أحدا لم يقل شيئا مما يقول ، ولا هو أخرج من المجلس ولا هم. ويزيد فى فضيحة الوزارة وبرلمانها فى هذا المقام أن تجىء مهزلة الفصل على أثر تقديم استجوابى الخاص بالانجليز وحقوقنا الضائعة عند حلفائنا الانجليز ! . وقد كان النحاس باشا ونوابه جديرين أن يذكرونى بالفصل لا بالفصل لو كانت الحال غير الحال ، وكانت نظرتهم الى الكرامة والاستقلال باقية على معناها القديم ! .

ولكنهم أرادوه فصلا ، فأراده الله فضلا .. الحمد لله أولا وآخرا .

● مبدأ الكتلة الوفدية هو الجهاد حيثما وجد الى الجهاد سبيل ، لاتمام رسالة الوفد ... وهى الحصول على استقلال البـلاد كاملا غير منقوص ولا مشوب .

● ترى الكتلة الوفدية أن الوضـع الدولى والديمقراطى لمصـر يقتضى التعـاون مع الديمقراطية العالميـة على مبـادىء الميثاق الأطلنطى وحرياته الأربع التى تكفل للشعوب حق تقرير مصـيرها ، وتأمينها من الاعتداء عليها .

● وترى التعاون مع الديمقراطية البريطانية على أساس التحالف الصادق الحر ، لما بين الديمقراطيتين من مصالح مشتركة .

● وترى كذلك وجوب التعـاون مع البـلاد العربية والشرقيـة الشقيقة على أساس التعاضد والتكاتف على استكمال الأمانى القومية لكل منها ، وتمكين النهضـة الشرقية ، ونشر الثقافة المصرية ، على ألا يكون هـذا التعـاون سبيلا الى وضع البـلاد المتعاونة داخل الدائرة المرنة لأية منطقة نفوذ أجنبى ــ وعلى ألا يكون من الناحية الاقتصـادية على حساب مصـر بل لحساب المصلحة المتبـادلة . وعلى ألا تدخر مصـر من ناحيتها ، حكومة وشعبا أى جهد فى مساعدة شقيقاتها العربية والشرقية للوصول الى أهدافها القومية .

كما ترى الكتلة التعاون مع الديمقراطية الغربيـة وفى مقدمتهـا الولايات المتحدة ــ على مبادىء الميثاق الأطلنطى وطبقا للنظام الدولى الذى يستقر عليه الرأى بعد الصلح لضـمان تنفيذ الحريات التى أعلنتهـا الميثـاق .

وترى الكتلة الوفدية تطبيقـا لمبادئها الأساسية تقرير أن مصـر

والسودان اسمان على مسمى واحد هو وادى النيل ، وليس لقوة فى الأرض أن تزعم لنفسها حقا فى تجزئته ، وأنه لا يصح فى الوقت الذى يدور فيه الحديث عن الوحدة العربية أن نهمل شأن الوحدة الوطنية ـ وحدة وادى النيل •

● تقتضى تجربة الحرب المرة وتطور المبادىء الدولية كما أعلنها الميثاق الأطلنطى أن تعدل المعاهدة تعديلا يتفق مع مبادىء هذا الميثاق ومع تحقيق الاستقلال الصحيح للبلاد ـ سياسيا واقتصاديا ـ وترى الكتلة الوفدية أن ذلك يكون على النحو المبين فى المواد التالية :

ـــ يجب جلاء الجنود الانجليز عن أرض الوطن بمجرد أن تضـــع الحرب الحالية أوزارها ـ والغاء نصوص المعاهدة القاضية ببقاء القوات العسكرية البريطانية فى منطقة القنال أو فى أى جزء من الأراضى المصرية وما يتبع هذه النصوص من التزامات فرضتها المعاهدة على مصر •

ـــ يجب الغاء المادة التى تقضى باعلان الأحــكام العرفية فى مصــر بنـــاء على طلب الحليفة ، اذا ما دخلت فى حــروب أو عنــد خطر الحرب ، اكتفاء بما تصدره الدولة المصرية من تشريع عادى يحمى مصالح الحليفة الحربية •

ـــ يجب تنفيذ مواد المعــاهدة التى عطلت حتى الآن تحت ستار الضرورة العســكرية أو غير ذلك من المعاذير ، وفى مقــدمة تلك المواد ما يختص بانتهاء مدة الموظفين الأجانب فى البوليس المصرى •

ـــ يجب استرداد الحقوق التى أضـــاعتها وزارة النحــاس باشا الأخيرة ثمنا للتأييد البريطانى ، ووضع حــد لتدخــل الدولة الحليفة أو أية دولة أخرى فى شئون مصر السياسية أو الاقتصادية ـ فان مثــل هذا التدخــل فى شئون مصر الداخليــة يهــدم الركن الأول من أركان الاستقلال الصحيح وهو السيادة •

ـــ يجب تحقيقا لمركز مصر الدولى ولمساهمتها فى المجهود الدولى العـــام لمصــلحة الانسانية أن تمثل مصر فى النظام الدولى الذى يسفر عنه التنــازع الحيوى الخطير بين الدول المتحاربة ، ويجب تمهيدا لذلك أن تمثل مصر فى مؤتمر الصلح تمثيلا ذاتيا مستقلا ـ على قدم المساواة مع الأمم الحرة ـ كما تمثل فى اللجان والتشكيلات الدولية الخاصـــة بمسائل الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط على وجه خاص •

وعن السياسة الداخلية ، جاء برنامج حزب الكتلة :

● ترى الكتلة وجوب توطيد دعائم النظام الدستورى الملكى فى مصر ، واستنكار كل مساس بهذا النظام وكل مساس بالولاء للجالس على عرش مصر ـ جلالة الملك فاروق الأول ـ ولورثائه من بعده ٠

● يجب مقاومة عناصر الدكتاتورية والطغيان ، سواء باسم الحياة النيابية أو بأى اسم آخر ، والارتفاع بمستوى الحياة النيابية الى المكانة الرفيعة الكريمة التى بلغتها فى البلاد الديمقراطية العريقة ٠ بحيث تكون حرية الانتخابات وحرية الرأى والحرية الشخصية مكفولة كلها فى جميع الظروف والأحوال ، وتكون الرقابة البرلمانية على الحكومات حقيقية ، لا صورية ٠

● الحكم وسيلة لا غاية ٠ ويجب أن يكون نزيها ، وأن يكون الوصول اليه من طريقه الطبيعى ، وعلى يد السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد ، وهى سلطة العرش الدستورية ، أما اليد التى تتلقى الحكم من الأجنبى أو تستند فى الحكم الى حراب الأجنبى فهى يد مجرمة ، وخائنة ٠

● الحكم الديمقراطى الصحيح هو « حكم الشعب ، بواسطة الشعب ، ولخير الشعب » ٠ فليس الحكم اذن غنيمة من الغنائم ، ولا نهبا مباحا للمحسوبين والأقارب والأصهار ، فضلا عن الوزراء وأهلهم الأقربين ٠

● يجب أن يصدر فى مصر تشريع على نمط التشريع المعروف فى بعض بلاد أوروبا باسم « من أين لك هذا ؟ » ويخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاه الوزراء والموظفون وأقرباؤهم وغيرهم من الذين تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم وحصولهم عليها بأساليب ملتوية سواء من طريق المناصب الحكومية مباشرة أو من طريق استغلال النفوذ ٠

وتطبيقا للمبدأين السالفين يجب تطهير سمعة الحكم المصرى مما أصابها على يد الوزارة النحاسية الحاضرة ، وذلك بمحاسبة وزراء العهد وأعوانه على ما اكتسبوا من ثراء غير مشروع ، والغاء آثار المحسوبية والاستثناء التى لم يسبق لها نظير فى أى عهد من العهود ٠

● تطهير سمعة الحكم النيابى فى مصر وتحقيق المبادىء الآتية :

أولا ـ حظر تدخل نواب الأمة ووساطتهم فى الشئون الادارية المحضة التى لا تخضع لرقابتهم النيابية ٠

ثانيا ـ احتفاظا بكرامة النواب وحريتهم يحظر على أعضاء

البرلمان قبول الوظائف الحكومية ابان عضويتهم كما يحظر عليهم — وعلى الوزراء السابقين — استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية .

ثالثا — يحتم استقالة الموظف الذى ينتخب عضــوا فى البرلمان بمجرد انتخابه على أن يحتفظ له بحق العودة الى وظيفتــه اذا لم تصــح عضــويته — ويجب أن يتم النظر فى صــحة عضــويته أو فى الطعن على انتخابه فى مدى شهر على الأكثر من تاريخ بدء عمله البرلمانى .

رابعا — الحد من سلطة رئيس المجلس والمكتب وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الأعضاء فى السؤال والاستجواب والمناقشة ، تحقيقا لسلطة الأمة ممثلة فى نوابها ، ومنعا لما عانته الحياة النيابية فى العهد الأخير من تحكم رئيس المجلس والمكتب فى الأعضاء بحيث انقلبت السلطة النيابية الى سلطة دكتاتورية فى يد رئيس المجلس .

● تعديل قانون استقلال القضــاء تعديلا يكفل للقضــاء استقلالا حقيقيا لا من ناحية العزل فحسب ، بل التعيين والترقية والنقل ، على أن يضمن حمايته التامة من أى تدخل حكومى ، ولا سيما بعد ان تبين فى حادث تعيين رئيس محكمة النقض والابرام أن القــانون الحالى يســمح لوزير العدل بتخطى حقوق المستشارين فى أعلى محكمة فى البلاد ، ويفرض محسوبية مرذولة على السلطة الدستورية الثالثة — وهى القضاء .

● استصدار تشريع يكفل استقلال القضاء الشرعى ، على نمط القضاء الأهلى .

● اعادة النظر فى قانون المحاماة والعمــل على رفع مستواها وتسهيل مزاولة المهنة مقابل أتعاب للمحامين تحت التمرين ، وتقــرير قاعدة اختيار أعضاء النيابة من المحامين وحدهم حتى لا يصل الى منصب القضاء الا من يكون قد مارس المحاماة .

● وضع قانون لاستقلال الجامعتين ، وما ينشأ فى المستقبل من جامعات أخرى ، استقلالا تاما لا شأن للسلطان الحكومى عليه ، وتحسين حالة الأساتذة الجامعيين وعدم السماح بنقلهم الى وظائف أخرى ليتفرغوا للعلم والتعليم .

● العناية بشئون جامعة مصر الاسلامية الكبرى — وهى الجامعة الأزهرية — وتقرير المساواة فى المرتب والحقوق بين خريجيهــا والمعاهد الملحقة بها وخريجى الجامعة المصرية .

● انشاء مدن جامعية للجامعات المصرية وتشجيع الروح الوطنية

والاجتماعية الحرة بتشجيع الاتحادات الجامعية ، والسماح للطلاب فى الجامعات بالاشتغال بالسياسة الوطنية (كما هو الحال فى الجامعات الأوروبية) .

● العمل بكل الوسائل لمعالجة مشكلة المعلمين العاطلين .

● التعليم حق لكل مصرى ، بل واجب عليه ، ويجب أن يتدرج مستواه العام على أن يبدأ بجعل التعليم الابتدائى اجباريا مجانيا ، وانشاء مدارس ابتدائية فى القرى على أن يعاد النظر فى برنامج التعليم الأولى والابتدائى بحيث يتفق مع مصالح البلاد الزراعية ومطالبها الوطنية — وعلى أن يحسن حالة المعلمين الأوليين والمعلمين عامة .

● وضع مشروع عملى اجبارى لتخليص البلاد من ربقة الأمية فى مدى لا يتجاوز عشر سنوات (للبنين والبنات) .

وعن العدالة الاجتماعية جاء فى برنامج الكتلة الوفدية وكان استخدام تعبير العدالة الاجتماعية فى برنامج حزب مصرى من الأمور التى لفتت الأنظار خاصة وقد بدا من البرنامج انحياز تام للفئات الكادحة .

● تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات بحيث يلغى تدريجا وفعلا كل نظام شبيه من بعيد أو من قريب بنظام الطبقات .

● ولما كانت مصر من البلاد التى نكبت حتى الآن بوجود بون شاسع بين الطبقات الغنية والفقيرة — حتى لكأن هناك استعمارا من المصرى للمصرى — ولما كان فقر الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال لا يدانيه فقر الطبقات الفقيرة فى أى بلد من البلاد المتمدينة — فان جهاد الكتلة الاجتماعى يتجه أولا وقبل كل شىء الى تحقيق الحرية الاجتماعية الأولى ، وهى الحرية من الفقر .

ويرى برنامج الكتلة أنه تحقيقا للحرية من الفقر يجب العمل على تحقيق المبادىء المقررة فى المواد التالية :

● يجب رفع مستوى العامل الصناعى والزراعى الى القدر الذى يلبق بصاحب الفضل الأول فى حياة البلاد ووضع حد أدنى لأجر هذا العامل ووضع نظام لتأمينهم ضد البطالة عن العمل .

● يجب تحقيق نظام للتأمين من المرض والاصابات ومنح معاش للعجزة وكذلك منح اعانة حكومية للفقير الذى يزيد عدد أولاده على عدد معين وتعميم الملاجىء للمرضى والعجزة والعاطلين عن العمل الخ .

● يجب اعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب اعفاء تاما والأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية فيما يتعلق بالعقارات فضـــلا عن الثروات الكبيرة والمتوسطة .

● وضع مشروع عملى كبير لتجديد القرى المصرية فى خـلال مدة لاتزيد عن عشرين عاما .

● وضع تشريع يسوى بين الموظفين فى الحقوق بحيث تصـبح وظائف الحكومة وغيرها من الوظائف العامة حقا مكفولا للمصريين جميعا بلا محاباة .

ونستطيع القول اجمـالا لا تفصيلا ان برنامج حـزب الكتلة كان يتميز بتقدميته وانحيـازه للشعب وخاصة الطبقات الكادحة منه كما أنه يتميز أيضا باتجاهه الى التفاصيل دون الاكتفاء بالخطوط الرئيســـية العامة التى يمكن أن تلتقى فيها كل الأحزاب. ونضع خطوطا تحت ما جاء فى ذلك البرنامج عن المساواة بين الجنسين الرجال والنســاء فالنهضـة المصرية ــ كما يقول مكرم باشا ــ مدينة للمرأة كما أنها مدينة للرجل مناصفة واذا كان الرجل هو النصف الأقوى فالمرأة هى النصف الأحلى.

وترى الكتلة أن تستمتع المرأة المصرية بالعدالة الاجتماعية كالرجل على أن تتاح لكل منهما وظيفته الطبيعية السامية التى خلق لها ، وتحذر الكتلة المصريين من أن يقتبسوا من المدنية الحديثة بعض اتجاهاتها التى تؤدى الى تأنث الرجل وترجل المرأة .

وكذلك ترى الكتلة اباحة حق الانتخاب للمرأة على أن يتدرج فى هذا الحق منعا للصدمة باباحته ــ أولا .. للمرأة المتعلمة . لأن من التناقض الواضح أن يسمح بحق الانتخاب للخادم المصرى ولو كان أميا حين يحرم هذا الحق نفسه على مخدومته ولو كانت محامية أو حائزة لأرقى المؤهلات العلمية .

وكان برنامج حزب الكتلة من أوائـل البرامج التى نادت باعـادة النظر فى الأحوال الشخصية والوقف الأهلى بما يكفل معالجة كل نقص كان مثارا للشكوى العادلة .

كما كان برنامج الكتلة من أوائل البرامج الحزبيـــة التى نادت بتمصير الســوق المصرية والبنـوك المصرية والمرافق المصرية ولغة التعامل المصرية العربية .

وينهى مكرم عبيــد باشا كتابه ، أو ملحق الكتاب الأســود بمناشدة

الجماهير المصرية بأن تستن فى جهادها الجديد سنة ذات شطرين : الأول احترام النفس والثانى تضحية النفس • ويكون هذا آخر كلمات ذلك الكتاب بل ذلك المنشور الذى لم يره الا قلة ضئيلة من الناس لأنه صودر بعد أن طبع على الآلة الكاتبة •

ويقول مكرم عبيد باشا ان النواب الذين ثاروا لفصله من مجلس النواب فصلوا ــ وبسرعة من الهيئة البرلمانية الوفدية ، كما فصل زهير صبرى ووهبى أديب ومحمد حمد الباسل كما يقول انه قبض على أخى وصديقى جلال الحمامصى عضو الكتلة وأبقى زميلى الفاضل الدكتور فهمى سليمان فى معتقله الى الأبد ، وقد عرض عليهما الافراج على أن يعتزلا السياسة أو يحدا من نشاطهما السياسى فرفضا رفض الاباة الكرام كما يقول ان العديد من الطلبة والعمال والجنود المجهولين فى الكتلة قد قبض عليهم وان مكاتب رئيس الكتلة وأعضائها قد فتشت ودهمت منازلهم مرات عديدة •

ويتحدث مكرم عبيد عن حزب الكتلة الوفدية فيقول انها الوفد مطهرا وهى الوطن مصغرا وهى الحق منزها محررا : الكتلة الوفدية هى النهضة المصرية مجدد شبابها متصلة أسبابها • حربها وجهادها ، وحرابها شبابها • الكتلة الوفدية هى الوحدة الوطنية ممثلة فى شعب مصر وفى ملك مصر • ويقول مكرم عبيد عن الملك :

لعل أول ميزة للملك أن كل حزب ينتمي اليه وهو فوق الأحزاب •

ولا عجب فكل مصرى يملك نصيبا فى الملك رغم أنه المالك ذلك هو الدستور وذلكم هو الفاروق •

وليس سرا أن المصريين أحبوا الملك فيما مضى وأنهم ازدادوا حبا له فى الوقت الحاضر ، وليس السبب فى ذلك فقط أن الحب ينميه الزمن ، بل أيضا لأن الحب ينميه ما يضنيه من المحن !!!

ولقد أحببنا الفاروق فى مجده ، لأننا أحببنا فيه مجدنا ، وأحببناه فى نضارة شبابه لأنه أحيا الشباب فى مشيبنا ، ولكن الفاروق وقد شاطر الشعب الآلام ، وتحمل عنه ومعه قسوة الأيام ، فنضج شبابه قبل أوانه ، وبرزت رجولته فى شجاعته وسياسته واتزانه ــ قد أصبح محببا الينا فوق كل محبة ، لأننا كنا من قبل منه ، فاذا هو الآن منا نذود عنه فيذود عنا ، ونرتفع اليه فيتنزل الينا •••

الملك فاروق هو اذن ــ شرعا وطبعا ــ الديمقراطى الأول فى مصر ، فليحى الملك •

● ويلقي مكرم عبيد باشا الأضواء على برنامج حزبه ـ حزب الكتلة الوفدية ٠ وعن سياسته الخارجية يقول :

اذا كانت الوطنية من الايمان ، فالايمان مظهره التضحية والحرمان ٠٠ وأول مرتبات التضحية هى تضحية الشهوة ، شهوة المال وشـهوة السلطان ولست أعنى بالسلطان مجرد الحكم بل التحكم ـ تحكم الأقوياء فى الضعفاء والأغنياء فى الفقراء ، والعلماء والمتعلمين فى عقول الجهـلاء وقلوب البسطاء ـ بل يا ويله الانسـان من تحـكم شهوات النفس فى النفس ، وتحكم العاطفة فى العاطفة ٠٠ فلو أنه راض نفسه على التضحية فى سبيل وطنه حاكما كان أو محكوما ، لرأيناه يقوى دون أن يستعبد ، ويغضب دون أن يحقد ، ويتمنى دون أن يحسد ، ويكسب أبرك الكسب مما يفقد ٠٠ فوالله لو اننا ضـحينا فى سبيل مصر حتى الحيـاة ، فلن تغيض فى صدورنا ينابيع الحياة ، ولن تشيخ فى أبصـارنا مصر الفتـاة ٠٠

لقد وددت لو نشرت تلك الصفحات التسعين التى صـاغ فيهـا مكرم عبيد باشا صيحته الثانية بعد صيحته الأولى (الكتاب الأسـود) خاصة وأنا أعرف ان أفرادا قليلين هم الذين أتيح لهم رؤية تلك الصفحات وأنا نفسى ، لم يتيسر لى الحصول على صورة من تلك الصفحات الا بعـد مجهودات شاقة ومضنية كلفتنى الكثير لسنوات عديدة ٠

على أننى رأيت فى النهـاية ـ الاكتفـاء بنشر ما نشرته من تلك الصفحات ، على أن أعود ـ اذا ما كان فى العمر بقية ـ الى نشر ملحق الكتاب الأسود بكامله ضمن الوثائق التى أنوى نشرها عن سنوات ما قبل الثورة كاملة غير منقوصة ٠

الفصـــل الثـــانى

واخيرا يبقى ـ بعد كل هذه الفصول ـ الرد على سؤالين هامين

١ ـ لمـاذا كان هذا الاهتمـام بالكتاب الأســـود ، وملحقه ، والكتاب الأبيض ، وتقرير لجنة التحقيق الوزارية ؟ .

٢ ـ ماذا كانت النتائج ، التى تركها ظهور الكتاب الأسود بالذات ؟ .

تعمدت الاطالة فى الكتابة عن الكتاب الأسود وملحق الكتاب الأسود وكذلك الكتاب الأبيض وتقرير لجنة التحقيق الوزارية التى شكلتها وزارة المرحوم الدكتور أحمد ماهر للتحقيق فى أعمال الوزارة السابقة ـ وزارة النحاس باشا ـ (٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤) .

وقد فكرت فعلا ، فى أن يكون كل ذلك جزءا مســـتقلا من أجزاء سنوات ما قبل الثورة : أما لماذا كان هذا الاهتمـــام « الزائد » بالكتاب الأسود فلدى مبررات كثيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر أهمها :

● أن الكتاب الأســود حظى بشـــهرة هائلة فى بدايات الأربعينات لاعتبـــارات كثيرة من بينها ـ وأيضـــا على ســـبيل المثال لا الحصر ـ أن كاتبه هو الأستاذ مكرم عبيد السكرتير العـام للوفد المصرى ، وأبرز شخصياته بل الشخص الذى كان يطغى على رئيســـه فى بعض الأحيان ، بديناميكيته وحيويته ، ونشاطه وذكائه وعبقريته أيضا وأن الكتاب كان ضد حزب الوفد ورئيسه ووزارته وقد صدر بعد بضعة أشهر من خروج مكرم عبيد باشا من الوزارة ، ومن الوفد ، وبعد أن صار حربا عوانا على الوزارة والوفد : شخصية المؤلف الأسطورية أضفت على الكتاب أهميـــة بالغة ، وكونه ـ المؤلف ـ من أبرز شخصيات الوفد (سابقا) ومن أكثر النـــاس اطلاعا على أسراره ، أضفى على الكتاب أهميـــة خاصة ، ثم أن الفضـــائح التى جاءت فى هذا الكتاب شملت ـ ولأول مرة رئيس الوفد

وحرمه ، وأقاربه ، وأنسبائه وكثيرا من المحيطين به كما شملت العديد من الوزراء وأنصار الوفد ٠

● ظهور هذا الكتاب والأحكام العرفية مسلطة على البلاد والرقابة الصارمة مفروضة على الصحف وظهور رأى واحد معارض أمر غير مألوف فجاء ظهور هذا الكتاب بتلك الصورة السرية ثم انتشاره سريعا بين طبقات الشعب سببا رئيسيا فى لفت الأنظار اليه على أساس أن كل ممنوع متبوع وعلى أساس أنه الشعاع الأوحد الذى حمل أخطاء الوزارة النحاسية وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التى جىء بها عن طريق غير مألوف ورغم أنف الملك رمز السلطة الشرعية ، فالجو العرفى الخانق اذن ، وانعدام الرأى الآخر ، وتسلط الرقابة العاتية على الصحافة المصرية وحرمان المواطنين من أية بيانات ، أو معلومات سياسية صادقة وصحيحة ، كان من بين الأسباب التى أضفت شهرة وأهمية زائدتين على الكتاب الأسود ٠

● القصص الكثيرة المثيرة التى صاحبت ، ان حقا ، وان خطأ — عن عمليات طبع الكتاب سطرا سطرا ، وصفحة صفحة ، وانتقال صفافى الحروف من مكان الى آخر كل ليلة ، بل كل ساعة ، ومساهمة الشباب المثقف فى عمليات الجمع والطباعة ثم القدرة الفائقة على اخفاء كل ذلك عن أعين البوليس ، ثم القدرة المذهلة التى أدت الى توزيع الكتاب فى جميع أنحاء البلاد من أسوان الى الاسكندرية فى وقت واحد ، دون أن يفطن البوليس الى واحد من موزعى الكتاب ، كل ذلك أيضا أضفى على الكتاب أهمية بالغة ٠ لقد كنا فعلا ننظر الى هؤلاء المشاركين فى عمليات جمع مواد الكتاب الأسود ، وكتابته ، وطباعته وتوزيعه نظرة تقدير واجلال لأنهم أصحاب رأى يدافعون عنه ويذهبون للسجن من أجل عملية الدفاع عنه ٠

● كانت نسخ الكتاب التى وزعت قليلة للغاية ، ولكن ما جاء فى الكتاب انتشر بسرعة مذهلة ، وأذكر أننى حصلت على نسخة من الكتاب الأسود لأربع وعشرين ساعة وكان على أن أجلس الى مكتبى طيلة تلك الساعات لكى أنقل بخطى الكتاب الأسود ، رغم أننى كنت على ثقة تامة من أن السجن ، أو الاعتقال اذا كانت الرأفة موجودة من نصيب من يوجد عنده نسخة من الكتاب الأسود مطبوعة ، أو منقولة ، ولا نقول مصورة فعمليات التصوير لم تكن وقتذاك شائعة ، وقد فعل مثلى الكثيرون ، الأمر الذى ساعد على نشر الكتاب الأسود ٠

● وكان للأسلوب الأدبى الذى تميزت به طباعة الكتاب الأسود من أسباب رواج الكتاب وانى لأعرف كثيرين — من غير الممالئين لمكرم باشا — كانوا يحفظون فقرات كثيرة من فقرات الكتاب الأسود عن ظهر قلب ٠

● الفزع ، والجزع ، اللذان أصيبت بهما الوزارة وحزب الوفد من جراء ظهور هذا الكتاب ، والأوامر المشددة باعتقال كل من يوجد عنده نسخة من الكتاب ، ومطاردة الكتاب الأسود بعصبية بالغة والجرى وراء أية معلومات عن وجود نسخة من هذا الكتاب عند هذا الشخص ، أو ذاك ، كل ذلك أيضا كان من الأسباب التى أضفت على الكتاب أهمية بالغة ٠

● كانت صور الفساد التى شملها الكتاب الأسود جديدة فى بابها وكانت كثيرة وكان بعضها كاشفا لجرائم ، ومخالفات كثيرة بل ولاستهتار بعض الوزراء والمسئولين بالتبعات الملقاة على أكتافهم وتهافتهم على المال غير الحلال يأتيهم من أى طريق ماداموا قد ضمنوا أن أحدا لن يستطيع التشهير بهم فالصحافة خاضعة لرقابة عاتية ، والسياسيون المعارضون لا يملكون أية وسيلة لمخاطبة الرأى العام ٠

● عبرت عن مشاعرى تجاه ظهور الكتاب الأسود فى كتابى مذكراتى فى السجن وكان مما كتبته تحت عنوان : الكتاب الأسود للعهد الأسود ، أسرار ، وذكريات واعترافات : كان ظهور الكتاب حديث الجماهير كلها ٠ الكل لا يتحدث عما جاء بهذا الكتاب وحسب وانما كانوا يتحدثون عن الجهد والدقة والسرية البالغة التى جعلت مكرم عبيد ورجاله ، يطبعون هذا الكتاب سرا ويوزعونه سرا ، بينما منزل مكرم عبيد باشا ومنازل أنصاره وأعوانه محاصرة بقوات من البوليس وكذلك مكاتبهم ، أعجبنى فى البداية أسلوب الكتاب الذى تميز بالأدب الرفيع فمكرم عبيد باشا اديب مطبوع كما أعجبنى القدرة على جمع تلك المعلومات الغزيرة ، التى امتلأ بها الكتاب والتى أكدت أن كثيرين كانوا من داخل أجهزة الحكم يمدون مكرم باشا بها ، والا لما وصل الى ما وصل اليه ٠ ولم يعجبنى فى الكتاب حقيقة احتواؤه على كثير من الأمور التافهة التى ما كان يجب أن يشتمل عليها الكتاب ، حتى لقد كاد التافه يذهب بأثر الخطير من الأمور ٠ ولكم تمنيت لو أن مكرم عبيد باشا قد أسقط كل تلك الأمور من كتابه كما أننى أيضا لم أستقبل العبارات العنيفة فى الكتاب استقبالا طيبا ، وكنت أتمنى لو أن مكرم عبيد باشا ، كظم غيظه وكتم حقيقة مشاعره وألجم قلمه قليلا أو كثيرا من أجل أن يكون الكتاب موضوعيا وكنت فيما بعد قد صارحت مكرم باشا بآرائى تلك فقال : « لو أننى فعلت ما تطالبنى به ما كنت فى هذا الكتاب مكرم عبيد : مكرم عبيد لا يمكن أبدا الا أن يكون مكرم عبيد » وعرفت بسرعة ما يعنيه وهو أنه عندما يحب يسرف فى حبه وعندمايبغض يسرف فى بغضه ، لا يوجد وسط بين الحب والبغض عند مكرم عبيد ، وأقول اليوم : خلال الفترة من ظهور الكتاب الأسود حتى اقالة وزارة النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كان الكتاب الأسود هو الذى يشغل بال

المصريين والسياسيين منهم على وجه الخصوص وكان للكتاب الأسود بعد ظهوره مباشرة أخطر الآثار السياسية داخل مصر وخارجها ، حتى لقد اجتمعت ذات مرة وزارة الحرب البريطانية ، لتبحث أمر هذا الكتاب • والخطوات التى أزمع الملك فاروق اتخاذها تجاه مصطفى النحاس ـ رئيس مجلس الوزراء ـ الذى صدر هذا الكتاب ضده •

تقول الوثائق البريطانية التى حرص على الحصول عليها وترجمها الزميل الأستاذ محسن محمد عن الكتاب الأسود وما أعقبه من أحداث ، وتطورات : كان الكتاب الأسود قد ظهر أثناء غياب السفير البريطانى فى القاهرة • فى أجازة ، فى جنوب افريقية • وقد كتب السفير فى مذكراته :
٨ أبريل ١٩٤٣ :

« أثار أحمد حسنين مسألة هذا الكتاب الأسود الذى قدمه مكرم للملك •• وقصة هذا الكتاب كما يلى :

منذ وقت طويل كانت هناك تقارير قوية متتابعة تفيد أن مكرم يقوم بجمع عدد من القضايا مدعمة بالوثائق حول الرشوة والفساد وغيرهما من جانب النحاس وزملائه •

ومنذ وقت قريب نما لعلم الحكومة أن هذه الوثيقة يجرى طبعها •

وقام البوليس بعدة حملات على عدد من المبانى لوقف هذا العمل •

ولكنه ـ كالعادة ـ فشل فى ذلك وتم طبع الكتاب ، ويتم توزيعه الآن على نطاق واسع •

وبالاضافة الى ذلك قام مكرم أخيرا بزيارة حسنين وقدم التماسا للملك متضمنا هذا الاتهام ضد الحكومة •

وطالب بالتدخل لمصلحة البلاد والتخلص من هذه الفئة من السياسيين غير العارفين بالجميل •

وبالطبع أدى ذلك كله الى قدر كبير من الهياج ، لأن أكثر ما يبدو من هذا الكتاب المزعوم أنه يحتوى على شهادات ادانة •

حدث كل هذا قبل عودتى •

وباستثناء ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموضوع فى عبارات عامة فان السفارة لم توضح فى الصورة عن هذا الكتاب •

والليلة ـ كما توقعت ـ أثار حسنين المسألة برمتها •• وكان الملك فاروق متوترا بشدة ويفكر فى اتخاذ اجراء حاد ضد رئيس الوزراء •

وقد أبلغت حسنين ـ بحسم ـ أنه يجب أن يقوم بكبح جماح هذا

الملك الشاب ٠٠ ودون الزام نفسى بشىء فانى أرى على ضوء ما جاء فى الكتاب الأسود أن الملك (فاروق) يجب أن يدرك بالتأكيد خطورة الأمر من كل جـانب لو حاول أن يكرر غلطته عـام ١٩٣٧ عنـدما اتخذ موقفا متعسفا باقالة حكومة تسيطر على أغلبية ضخمة فى البلاد ٠

وفى رأيى أن معظم النكبات الداخلية وعدم الاستقرار الذى حدث فى مصر منذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩٣٧ يرجع الى هذا الخطأ الدستورى الضخم ٠

ان على أحمد حسنين أن يمنع الملك (فاروق) ـ بأى ثمن ـ من تكرار هذا الخطأ مرة أخرى ٠٠

ومن المؤكد أن على الملك فاروق أن يقتنع بأنه لا يجب أن يفعل شيئا يدمغ بأنه عمل متحيز ٠

ان على فاروق بالتأكيد ألا يتصرف بناء على كتاب من عدو سافر للنحاس ولم يثبت حتى الآن صحته أو عدم صحته ٠

واعترف حسنين صراحة أنه كثيرا ما يتصرف على هذا النحو ، الا أن وضعه صعب للغاية وأنه ـ حتى الآن ـ منع الملك من استقبال أى من أعضاء المعارضة لهذا الشأن ٠٠ ونتيجة لذلك فانه يلقب من قبل هذه الدوائر بأنه « رئيس مجلس الوزراء » السفير البريطانى ٠٠

قلت لحسنين :

ـ انى فخور لاحساسى بأن أى شخص عليه أن يقـدم مثل هـذا الاقتراح حتى ولو كان قائما على أساس ضعيف ٠٠

ولكنى متأكد أن حسنين محق تماما فى منع سيده الشاب فاروق من أن تجره لعبة السياسة الحزبية ٠

وقلت من قبل مرارا بأن الملك الدستورى يملك ولكن لا يمارس السلطة ٠٠

وقلت لحسنين انه من الصعب معرفة ما الذى يجب اتباعه ٠

ولا أزعم أننى أمثل سلطة فى اطار الاجراءات الدستورية المصرية ٠

ولكن المؤكد أن الأمر الطبيعى بالنسبة لجلالة الملك فاروق أن يعطى التعليمات لحسنين بأن يحيل الالتماس ـ أى الكتاب الأسود ـ الى رئيس الوزراء للنظر ٠

وقال حسنين انه يحاول العمل فى نفس الاتجاه ٠٠ لكن كبح جماح الملك أمر غاية فى الصعوبة ٠٠

وحذرته من أن نتائج لا يمكن التنبؤ بها قد تحدث اذا اتخذ الملك أى اجراء متهور بالنسبة لهذا الموضوع ٠

وقلت انه على حسنين أن يفعل كل ما بوسعه لمنع حدوث مثل هذا الأمر ٠

وقد غادرنى حسنين وهو يقول انه سيستمر فى عمل كل ما بوسعه » ٠

« اننى أخشى أن يحمل هذا الموضوع بذور نزاع حقيقى بين الملك والحكومة ٠٠

وليس لدى شك فى أن الملك سعيد بأنه وجد الأساس لطرد النحاس ٠

ولا أستبعد أن يكون جلالته حرض – أو على الأقل شجع – مكرم عبيد على ابراز هذه الوثيقة – أى الكتاب الأسود – وأعتقد أن الملك (فاروق) يشعر أنه بعد أن أقام – كما يظن – علاقات طيبة بالسفارة البريطانية أصبح بمقدوره ، وهو آمن ، أن يدفع بالنحاس ليصبح العدو رقم ١ للشعب ٠

وأظن أن لدى جلالة الملك فاروق فكرة مؤداها أن تخلصه من عدو الشعب رقم واحد سيجعله فى موقف أفضل للتخلص منى أو ممن يراه ، العدو رقم ٢ للشعب الذى لا يمكن للشعب أن يغفر ما وقع منه يوم ٤ فبراير من العام الماضى » (أى عام ١٩٤٢) ٠

تقول برقية مرسلة من لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية :

١ – زارنى أمين عثمان ٠٠ شرحت له وجهة نظرنا وهى آن يقوم النحاس ، بطريقة أو بأخرى ، بتفنيد التهم الواردة فى الكتاب الأسود ضده ، فاذا تم ذلك فان عملنا يصبح أكثر سهولة لأننا بحاجة ملحة – فى ظل ظروف الحرب – الى حكومة تقوم فى مصر بتنفيذ المعاهدة باخلاص تسندها فى ذلك أغلبية كافية فى البلاد تمكنها من المضى فى هذه السياسة على نحو فعال ٠

وقد استطاعت حكومة الوفد أن تؤدى هذا الغرض ،

ولسنا الآن فى وضع نبدو فيه وكأننا نغضى عن الفساد أو نحميه ٠

٢ – أثيرت خلال محادثاتنا فكرة الرجوع الى الشعب ، وهى فكرة لها جاذبيتها لكنه من المستحيل تقريبا أن تجىء حكومة محايدة لاجراء انتخابات حرة ٠ وسيعارض الملك قيام النحاس باشا باجراء الانتخابات ٠٠

وأية حكومة أخرى يعينها الملك ســـتعمل ـ بغير شـــك ـ على تزييف الانتخابات .

٣ ـ أخيرا أكد أمين عثمان الرأى القائل بأن أفضل الطرق هو أن يقوم رئيس الوزراء بتفنيد الاتهامات أمام البرلمان ردا على أســـئلة أو استجوابات من الأعضاء .

وقال أمين عثمان ان رئيس الوزراء ـ مصطفى النحاس نفسه ـ يميل الى هذه الطريقة .

٤ ـ استقر رأينا على أن أفضل اجراء فى هذا الشأن هو أن يقوم حسنين باشا باحالة الالتماس الذى رفعه مكرم عبيد « الى الملك فاروق » فى مقدمة الكتاب الأسود الى رئيس الوزراء « للنظر فيه » .

ورأينا أنه ليس من المستصوب أن أقدم بنفسى هذا الاقتراح بل يقترح حسنين على الملك أن يطلب ايضاحات من النحاس باشا .

ووافق أمين عثمان على أن من الأفضل أن يرى النحاس باشا بنفسه حسنين ويناقش معه هذا الاجراء .

وفى ١٤ أبريل يكتب لامبسون لحكومته :

١ ـ « رأيت الملك « فاروق » عصر هذا اليوم واستغرقت المقابلة أكثر من ساعة ، واتسمت بروح الود والطابع غير الرسمى .

٢ ـ بدأت بالاشارة الى أن جلالته ربما يستشعر ما نستشعره نحن من حرج ازاء التطورات الراهنة .

وحددت سياستنا التى وافق عليها باعتبارها سياسة طبيعية وسليمة وليس بوسعنا اتباع سياسة أخرى بينما نحمل عبء الحرب على أكتافنا » .

« أبلغته بنص تعليماتكم الصادرة ببرقياتكم الى ، وتلقاها جلالته بقبول حسن وأعرب عن عدم اختلافه مع أى منها ..

وأعربت لجلالته بشكل صريح عن ضرورة أن يمنح النحاس باشا رئيس الوزراء فرصة تبرئة ساحته وساحة حكومتـــه من الادعاءات الواردة فى « الكتاب الأسود » برغم أن جلالته كان لديه أمل ضئيل فى أن البرلمان ليس مناسبا ولا كافيا ولا مقنعا لأداء تلك المهمة .

وبعد ذلك سلمنى جلالته بشكل غير رسمى تماما ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة أقتطف منها ما يلى :

« تعلمون سعادتكم بتلك الاتهامات الخطيرة التى وجهت الى رئيس الوزراء وزملائه ٠

« وباعتبارى ملكا دستوريا لهذه البلاد فان من واجبى - تأمينا وحفظا لكرامة واستقرار الحياة والمؤسسات السياسية ومن ألزم الأمور اتخاذ خطوات من شأنها تمكين رئيس الوزراء ووزرائه من الدفاع عن أنفسهم ضد هذه الادعاءات ٠

ولكن لا أرى أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق طرح الثقة بالحكومة على البرلمان الحالى » ٠

٣ - فيما يتعلق بالمناقشات فى البرلمان فقد اعترفت أنها ربما تكون متسمة بشىء من العنف برغم أن كثيرا من المسائل يتوقف على المناقشات القادمة وخط سيرها وكيفية تقبل الرأى العام لها ٠

ان الخطأ الأساسى يكمن فى نظام الحركات البرلمانية فى مصر من أساسه وتعمل كل حكومة فى ظله بشكل أو بآخر على التدخل فى سير الانتخابات ٠٠ ولكن البرلمان لا يزال موجودا ولا يمكن تجاهله فى الأزمة الحالية ٠٠

- اذا كان بوسع النحاس باشا أن يعود الى البلاد فيطرح عليها الثقة به فان ذلك سيكون أفضل الحلول ، لكن هل فى وسع النحاس ذلك ؟

وكنت حريصا على ابلاغ الملك بأنى لا أعرف موقف النحاس باشا فى هذا الموضوع ٠

أجاب جلالته ان ذلك غير جائز دستوريا ، ولكن حتى لو استطاع النحاس باشا أن يفعل فان الأمر يكون بمثابة وضع المتهم فى موقع القاضى والحكم ٠

ثم طالت مناقشتنا فى موضوع استشعار رأى البلاد وأحاسيسها الحقيقية ولم يذكر الملك أن تعليقنا الخاص بمكرم عبيد فيه كثير من الوجاهة الخاصة ٠

وهو يستصغر شأن مكرم عبيد كثيرا ٠

٤ - لم تكن هناك اشارة الى حكومة بديلة ٠

ورأيت من الأحوط عدم تنفيذ تعليماتكم فى هذا الشأن فقد يؤخذ الأمر على أنه تشجيع للملك على استبدال النحاس باشا وهو أمر سابق لأوانه قطعا ٠

٥ ـ فيما يتعلق بموضوع « المقاطعة » قال جلالته انه يحاول أن ينأى عن اقحام نفسه مع الناس ، بل يود لو تمكن من القيام برحلات فى الصحراء لمدة خمسة أيام ٠٠ لكن ذلك مستحيل ٠

٦ ـ الانجاز الأكبر الذى تحقق من محادثتنا هو نجاحى فى ازالة خطر طرد النحاس باشا بصورة مفاجئة انتظارا لما يتخــــذه البرلمان من اجراءات ٠

٧ ـ بالنسبة لحسنين باشا ٠٠ أبلغت جلالته أننى أعتقد أن حسنين لم يكن على ما يرام الليلة الماضية ، وانى أرجو ألا يتركه جــــلالته يذهب « يستقيل » ٠

رد الملك فاروق بأن حسنين يتحمل مسئولية كبيرة وشعر جلالته بكثير من القلق فى هذا الصدد » ٠

يرفع الكسندر كادوجان وكيل وزارة الخارجية (الدائم) الى وزير الخارجية البريطانية مذكرة يقول فيها :

« تناقشـــت مع مســـتر سكريفنر ـ رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية ـ حول برقية السفير ، واتفقنا على رأى وزير الخارجية فى أن مقابلة السفير مع فاروق لم تجر على مايرام ولكن أهم ما فيها أن النحاس لن يطــرد » ٠

وكان لزاما على السفير أن يتخذ موقف الدفاع ، فليس بوسع أحد أن يدعى عدم وجود فساد فى حكومة وفدية ٠٠

وبرغم أننا لم نتلق ولو ملخصا لكتاب مكرم عبيد الأســـود ولكن لا شك فى احتوائه على بعض القرائن الدامغة على وجود حالات صارخة من السلوك غير السليم ومن الانتهازية » ٠

« منذ شهور عقبت على تعيين النحاس أحد أبناء اخوته ممن لا خلاق لهم فى منصب قاض خاص ، ينفذ قوانين محاربة السوق السوداء ، الأمر الذى أطلق يد ذلك الشاب الوفدى ـ القاضى قريب النحاس ـ فى أن يلهب ظهر كل تاجر لا يدفع له رشوة » ٠

ومن الصعب على أى انسان يدعى أن أعضاء مجلس النواب المصريين يرضون بالتخلى عن مكافآتهم البرلمانية اذا واجهوا حل المجلس وفيه أغلبية وفدية كاسحة » ٠

« ان النواب الوفديين ليسوا الساحة المثالية التى تطرأ عليهــا اتهامات من هذا النوع كى تبت فيها ، ومع ذلك فان أية مناقشــة فى

البرلمان المصرى من شأنها تخفيف حدة الاتهامات الحقيقية ضد النحاس بنسبة ما .

واذا كان لنا أن نشجب الدرجة التى تمكن الملك بها من أن يشن هجومه فانى أنتهز الفرصة لأختلف مع تعليق وزير الخارجية الذى يحبذ ما فعله السفير من الاحجام عن دفع الملك حتى يصفح عن نواياه .

ولست أدرى كيف نأمل أن نضع الملك فى حالة دفاع بغير أن نحمله على الافصاح عن خططه . وهى خطط يفترض بداهة أنها غير مرضية لنا ، وأفضل منها استمرار الحكومة الوفدية الراهنة برغم كل ما يشن عليها من هجوم » .

« ومن السهل معرفة هل لدى الملك خطة لأن يعود الى الحكم صديق مخلص لنا مثل حسين سرى .

ومن السهل فى الوقت نفسه دحض أى اقتراح للمجىء بصنيعة من صنائع القصر مثل احمد حسنين » .

« ونحن نشعر انه ليس بوسعنا عمل أى شىء الا انتظار الاجراءات البرلمانية » .

وتحت عنوان ٢٧ أبريل كتب سير مايلز لامبسون :

« كنت آمل أن أبقى هنا فى الصحراء طيلة اليوم ، ولكن اتصل كيزى ـ يقصد اللورد كيزى وزير الدولة ـ بى فى الصباح ، وطلب الى أن أحضر اجتماعا خاصا للجنة الدفاع فى الساعة الرابعة .

« ذهبت فى الموعد المحدد فوجدت ثلاثة من القادة العسكريين الى جانب كيزى ووالتر موين (يقصد اللورد موين) .

« بدأ جامبو ويلسون قائد القوات البريطانية الاجتماع فتقدم بتقرير حصل عليه من الجنرال ستون جاء فيه أنه يخشى أن تتحرك الأزمة بحيث يصبح هناك احتمال باستخدام القوة .

« أوضح القادة أن هذا الأمر مستبعد تماما على ضوء وجود قضايا معلقة أهم .

أوضحت أننى لم أذكر فى أى من برقياتى انه يجب استخدام القوة برغم أن هذا الاحتمال لا يمكن تجنبه .

ولم أكن شخصياً أعتقد أنه سيكون ضروريا استخدام القوة . وسيكون هذا صعبا من الوجهة العملية .

وشرحت لهم بالتفصيل كل القضايا القائمة ـ وكان هنـــاك اتفاق عام بينهم على أنه يجب علينا أن نفعل كل ما بوســـعنا ـ عدا استخدام القوة ـ حتى يبقى الوفد فى الحكم باعتبار أن هذا أفضل ضمان للابقاء على مصر كقاعدة عسكرية ٠

واذا كان عليهم أن يختاروا بين ذهاب الوفد وبين استخدام القــوة فلا شك أن عليهم أن يختاروا استخدام القوة » ٠

يبعث تشرشل ببرقية الى جنرالاته فى القاهرة ويبعث بصورة منها الى السفير البريطانى ، يقول فيها :

« بالاشارة الى النتيجة التى توصلت اليها القيادة العامة بأن استخدام القوة فى الأزمة المصرية الحالية يفيد ٠ فانه من واجبكم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتأييد سفير ملك بريطانيا فى تنفيذ سياسة جلالة ملك بريطانيا العظمى ـ ويبدو لى أنه غير محتمل جدا وقوع أى شىء أكثر من المظاهرات ، ولديكم القوة الكافية تحت تصرفكم » ٠

ويعلق لامبسون على برقية تشرشل قائلا :

« هذا ما كنت آمله بصفة خاصة من العبارة التى وردت فى برقيتى من أن الضعف لا يخدم شيئا ٠

انها نفس النوع من العبارات التى تجذب انتباه رئيس وزرائنا ٠

وعلى أية حال فان هذا التطور يؤيد كثيرا فكرة أن المشكلة ستبقى متعلقة بقدرتنا على استخدام القمع اذا لزم الأمر ٠

وأرى أن هذا سيكون صعبا جدا ـ ولكن الأعظم من ذلك أننا نعرف الآن أنه أمر فى أيدينا ويعزز قدرتنا على العمل » ٠

ويكتب لامبسون فى مذكراته بعد ذلك :

« اتصل بى حسنين فى الصباح وأبلغنى أن الملك (فاروق) يريد أن يرانى فى الساعة الخامسة بعد الظهر ٠

ذهبت الى القصر ووجدت (فاروق) فى أحسن حالاته وكان هـذا دليلا على أن الدواء حقق مفعوله ، وتصورت أن ذلك ربما كان راجعا الى الاشارة التى ألمحت بها لحسنين عندما قابلته فى الأسبوع الماضى ٠٠

قلت للملك : انه لو أدى لعبته بطريقة سليمة فسيكون أمامه عمر طويل على العرش ٠ ولكن المهم أن يثبت أنه يعمل معنا باخلاص ٠٠ ويمكن أن تأتى حكومات وتذهب حكومات ولكن بشرط أن يبقى هو ممســـكا باللعبة فى يده بحكمة ليبقى له العرش ٠

وذكرت الملك (فاروق) بما قلته لحسنين فى أرمنت فى شهر مارس الماضى وبالانطباع المؤسف لدى بعض عناصر الشباب فى العائلة المالكة ٠

وقلت له :

ان الأمر بيد جلالته ليتصرف بحكمة ، وأن عليه ان ينجب ولدا ٠

قال : ان هناك أمرا أو أمرين ، يريد منى أن أساعده فيهما ، وأهمهما سوء استعمال الاذاعة فى السياسة الداخلية ، وأخيرا الغمزات التى تثار فى البرلمان ضد العرش ٠

وبالنسبة لى شخصيا فلم ألزم نفسى بأى شىء ٠

رفضت أن أكون رجل بريد لأعمال القصر الحقيرة ٠

قال جلالته انه يأمل أن أكون الآن أكثر استعدادا كرجل بريد ٠ ولكننى لم أبد أى تعليق وان كنت أعتقد أن جلالته على حق تماما ٠

وأما فيما يتعلق بالغمز داخل البرلمان قلت الحقيقة وهى أننى لا أعلم عنه شيئا ٠٠ وقد تحدثنا قليلا عن الهجوم على القصر ٠٠ فى البرلمان ٠

قلت : ان الرجل الوحيد الذى تحدث معى بصورة رسمية أو اقترح شيئا من هذا القبيل هو مكرم نفسه عندما كان وزيرا فى حكومة الوفد السابقة ٠

ضحك الملك ٠ وقال انه يعرف كيف كان مكرم سيئا ٠

قلت : فى هذه الأيام توجد قلة من الملوك باقية فى العالم ، وعليه أن يتصور أننا لسنا بالطبيعة من محبذى انقاص عددهم ٠

أقر بأن هذا مؤكد ٠

وقبل كل شىء فاننى أعتقد أن الحديث كان حسنا ٠ وأملى أن يفتح لنا طريقا للخروج من المازق السياسى الحالى ـ ولكن ورقة الملك بالطبع تضع اللوم كله علينا ، وتظهر أنه يتصرف فقط لمصلحة الحرب ٠

يبعث ايدن وزير خارجية بريطانيا خطابا شخصيا الى كيلرن يقول فيه : « شكرى الكثير لخطابك الذى وصل فى موعده تماما : أؤكد لك أنه كان مفعما بالأمل : هناك تطورات منذ كتبت لى أنا واثق أننا ضمنا الآن وجود هدنة » ٠

ويعقب لامبسون على الخطاب الشخصى لايدن ٠

لم يكن هناك كما أرجو أكثر من الهدنة ٠

رأيت الملك مرتين فى الأسبوع الماضى ، كان هادئا مطواعا ، وليس من شك فى أن رؤية سوط معلقا على الحائط كان لها مفهومها تماما ٠

اننى سهلت عليه الأمر قدر استطاعتى » ٠

« ومنذ ذلك الحين انشغلت بالطرف الآخر ، وضمتنى مساء أمس جلسة مصارحة مع النحـــاس ٠ وكان فى حالة من الانقباض فتقبل ما قلته ٠ وكانت جرعة مفعولها أقوى مما توقعت » ٠

« أما الآن فتشغلنى محاولة ترتيب مقابلة الملك فاروق للنحاس فى الأيام القليلة القادمة ٠

وقد شغلت وقتى كله بالتحرك بين الطرفين ـ القصر ورئيس الوزراء ـ فى محاولة لضمان ألا يتململ الملك فى أثناء المقابلة من اقتراح النحـاس اعادة تشكيل وزارته ، وأنا فى هذا الأمر كمن يسير على حبل مشدود » ٠

« أما ما أهدف اليه فهو احداث تغيير فى وزارة المالية (ربما يتولاها أمين عثمان) ونقل وزير الشئون الاجتماعية الحالى (عبد الحميد عبد الحق) الذى ينظر اليه بشكل عام وخاصة أوساط الجالية البريطانية فى مصر على أنه المصـــدر الرئيسى لتيـــار معاداة الأجانب ـ ذلك التيـــار الذى نمقته جميعـــا ٠

وآمل أن أحصل على هذين التغييرين اذا لعب الملك فاروق الدور الذى حددته له ٠

« فاذا تولى أمين عثمان وزارة المالية فان ذلك كفيل بازالة خمســة وسبعين فى المائة من متاعبنا اليومية ، وخاصة ما يتعلق بالمشاكل ذات الأهمية الحيوية فى الحرب مثل التموين ٠

ان وزير المالية الحالى « كامل صدقى » شخص لا يحتمل أبدا ٠

واذا عدنا ٠٠ الى مصطفى النحاس فقد أبلغتـــه مساء أمس أننى سأكون مسئولا ولا شك أمامك وأمام الرأى العام عن أية أخطاء يقترفها ٠

« وعلى ذلك فان عليه أن يتجنب أية مزالق أخرى وأن يستفيد من الدرس المرير الذى ناله ٠

وتلقى النحاس ذلك بقبول حسن ٠

وأرجو أن يلزم جانب الحذر ـ أما العبارة التى ظللت أشدد عليها أكثر من مرة فهى ، أن ينظف ساحته وأن يبقى عليها « نظيفة » وعلى ذلك فاننى أثق أن هذه العاصفة بالذات تم تخفيف حدتها » ٠

« ولكن متى يكون هبوبها فالله وحده يعلم .

لدى تصور أن المستقبل ينطوى على فترة صعبة ودقيقة .

ولكننا حققنا هدفنا الأساسى وهو عدم احداث تغيير من شأنه أن يهز دعائم الاستقرار الداخلى فى مصر ، وتهتز معه قاعدتنا فى المستقبل القريب » .

« واذا عادت الأمور تسوء ـ وقد يحدث ـ فان بوسعنا دائما أن نلجأ الى وسيلة الانتخابات العامة برغم أن ذلك ينطوى ـ كما نعرف ـ على اجراء متشدد نتخذه حيال الملك ونحن قادرون على مواجهة هذا الموقف اذا لزم الأمر وفى اللحظة المطلوبة » .

« وأخيرا اسمح لى أن أقدم شكرى على التأييد المتين الذى أوليته لى فى هذا الأمر ، فبدونه لم يكن بوسعنا احراز تلك النتائج وكما قلت فى برقياتى : الضعف لا يجدى أبدا .

وفى برقية بعث بها لامبسون الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ مايو ١٩٤٣ ما يلى :

١ ـ سيقدم مصطفى النحاس باشا الذى سيقابل الملك مساء هذا اليوم تعديلا جديدا فى وزارته على النحو التالى :

٢ ـ سينقل فؤاد سراج الدين الى وزارة الداخلية ، وسيتولى مؤقتا أعمال وزارة الشئون الاجتماعية ، ثم يسير التعديل على النحو التالى :

مصطفى نصرت ـ وزيرا للزراعة ، عبد الحميد عبد الحق وزيرا للأوقاف ، أمين عثمان وزيرا للمالية ، فهمى ويصا وزيرا للرقابة المدنية ، كامل صدقى باشا رئيسا لديوان المحاسبة .

٣ ـ السبب الأساسى للتعديل هو الرضوخ أمام اصرارى على أن ينقل عبد الحميد عبد الحق من الشئون الاجتماعية ، وكامل صدقى من المالية ، ودمج الشئون الداخلية بحيث يقوم بأعمالها وزير واحد متفرغ .

٤ ـ ظلت المشاورات بشأن التعديل الوزارى قائمة لعدة أيام .

وأطلعت حسنين باشا بناء على طلبه وبصورة غير رسمية على أفكار رئيس الوزراء فى هذا الصدد .

استجاب النحاس باشا لاعتراضات الملك على عمر عمر وكيل مجلس النواب فاستبعده من الترشيح بسبب اتهام الملك له باستخدام لهجة ينقصها الولاء للملك داخل مجلس النواب .

٥ ـ رغب الملك أيضا فى انتهاز فرصة هذا التعديل لضمان استبعاد

حمدى سيف النصر (من وزارة الدفاع) الذى اتهمه بالحديث فى لهجة تتسم بالخيانة للملك مع ضباط الجيش ، وكذلك استبعاد نجيب الهلالى (من وزارة المعارف) بسبب دوره فى الهجوم على حسنين باشا فى مجلس النواب .. اذ اتهم حسنين بالحصول على منفعة خاصة . وتعمدت ابلاغ حسنين باشا بكل حزم مساء السبت بأن المسألة الوحيدة فى هذا الصدد هى مسألة تعيين وزراء جدد ، وأنه لايمكن استبعاد الوزراء الحاليين ، ويبدو أن هذا الابلاغ كان له مفعوله » .

ويرسل ايدن برقية الى السفير البريطانى فى القاهرة يقول فيها :

« أشكرك على خطابك فى ٢٦ مايو .

تتبعت باهتمام المراحل الختامية للكتاب الأسود وأهنئك على الهدوء الذى أنزل به الستار على ما كان ينتظر أن يكون دراما صاخبة ، وعلى نجاحك فى مسألة التعديل الوزارى . وهذا يسهل ، كما تقول مسألة التموين التى اكتنفتها عقبات .

لذلك أعرب لك عن سرورى بأنك حادثت النحاس فى لهجة مشددة عن موضوع نظافة ساحته » .

وينعم على السفير البريطانى فى مصر ــ سير مايلز لامبسون بلقب لورد وهى أول مرة ينعم فيها على موظف بريطانى كبير بلقب وهو فى الخدمة ، ويكون الانعام بالحاح من ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية الذى كان معجبا الى أبعد حدود الاعجاب بسير مايلز لامبسون ، أو لورد كيلرن السفير البريطانى ، أو الملك البريطانى غير المتوج فى مصر ..

ورغبة منى فى اعطاء صورة أوضح وأكمل كان لابد لى من الاعتماد على العديد من الآراء ومختلف الاتجاهات ، فالى جانب الترجمة الجيدة التى قام بها الزميل محسن محمد ، كان لابد من أن نعتمد على ترجمة أخرى قام بها الزميل كمال عبد الرءوف وهو يلخص مذكرات سير رونالد كامبل « لورد كيلرن » يقول كمال عبد الرءوف نقلا عن مذكرات لورد كيلرن :

عدت من هذه الرحلة أنا وزوجتى : كنت ضيفا أنا وزوجتى : عدت لأجد أن مكرم عبيد الذى كان من أقرب الناس الى النحاس باشا قد انفصل عنه ونشر كتابه المعروف باسم (الكتاب الأسود) وقد عدد مكرم فى هذا الكتاب ما تفعله زوجة النحاس باشا وأسرتها من مساوىء . وانتهز فاروق الفرصة وحاول التخلص من النحاس وحكومته . ولكن

السفير كان يرى أن افول نجم النحاس فى ذلك الوقت لم يكن فى مصلحة بريطانيا • وتدخل السفير مرة أخرى واضطر فاروق الى التراجع •

وتتحدث المذكرات عن قصة الكتاب الأسود فتقول :

فى أوائل أبريل قابلنى حسنين باشا كما توقعت وأثار معى حكاية الكتاب الاسود الذى قدمه مكرم عبيد الى الملك • وكانت المعلومات التى تجمعت لدينا تشير الى أن مكرم باشا كان يجمع الوثائق والمستندات التى تؤكد فساد حكومة الوفد وانتشار الرشوة بينها • وعلم النحاس أن هذا الكتاب يتم طبعه • فأمر البوليس بالاغارة على عدد من الأماكن لضبطه • ولكن البوليس فشل فى وقف طبع الكتاب الذى انتشر بين الناس بشكل واسع •

ولم يكتف مكرم عبيد بذلك • فقد توجه الى قصر عابدين وقابل حسنين باشا رئيس الديوان وسلمه نسخة من الكتاب ومعها رجاء الى الملك فاروق أن يخلص البلد من هذه الحفنة من السياسيين الذين يسيئون الى مصر • كل هذا حدث أثناء غيابى فى الصعيد • ولم تفعل السفارة شيئا ولم تخطر وزارة الخارجية فى لندن • وكان الكتاب يتضمن أدلة تبدو قوية ضد النحاس وحكومته •

وقال لى حسنين باشا ان الملك فاروق مستاء جدا مما جاء فى الكتاب الأسود وانه يفكر فى اتخاذ اجراء خطير ضد النحاس • وقلت لحسنين باشا ان فاروق يجب أن يتريث قليلا وأن يتذكر ما جرى عندما أقدم سنة ١٩٣٧ على عمل تهورى وأقال حكومة كانت تتمتع بتأييد أغلبية الشعب • وقلت له انى لا ألزم نفسى بشىء ازاء ما جاء بالكتاب الأسود من فضائح ولكنى آمل ألا يكرر الملك فاروق خطأ تهوره وانى أعتقد أن معظم ما يجرى فى مصر الآن من قلق وشرور داخلية مرجعه الى الخطأ الدستورى الفاحش الذى وقع فيه الملك باقدامه على طرد الحكومة سنة ١٩٣٧ بقرار من جانبه • وقلت أيضا ان الكتاب صادر من شخص يعترف صراحة أنه عدو النحاس • كما أن محتويات الكتاب لم يجر أى تحقيق رسمى لاثبات صحتها من زيفها •

ووافقنى حسنين باشا الرأى • ولكنه قال انه ظل أخيرا يحاول منع الملك من مقابلة زعماء المعارضة الذين يحرضونه على طرد النحاس • وانهم لهذا يسمونه (حسنين باشا رئيس ديوان السفير البريطانى) • وقلت لحسنين باشا انه يجب أن يمنع الملك بأى ثمن من اتخاذ أى قرار قد يؤدى الى عواقب وخيمة وهناك احتمال كبير أن فاروق هو الذى أوحى

لمكرم عبيد باشا وشجعه على نشر (الكتاب الأسود) حتى يتخلص من عدوه رقم (١) النحاس باشا • وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من عدوه رقم (٢) الذى هو أنا • فاننى واثق أن فاروق لم ولن ينسى ما حدث يوم ٤ فبراير وسيحاول دائما أن ينتقم •

وينقل كمال عبد الرءوف صفحات أخرى من مذكرات لورد كيلرن من بينها – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلى :

تتحدث المذكرات بعد ذلك عن تدهور الموقف الداخلى فى مصر • وعن العلاقات التى لم يطرأ عليها أى تحسن بين الملك والنحاس • وعن ظهور وباء الملاريا فى الصعيد الذى قضى على حياة الكثيرين هناك • ويعتقد فاروق أن هذه فرصة أخرى للتخلص من حكومة الوفد ولكن السفير يقف مرة أخرى وراء النحاس وضد الملك • ويقول السفير فى المذكرات :

« أبلغنى حسنين باشا ان الملك يريد أن يرانى • وعندما وصلت الى القصر قابلنى فاروق وكله ترحيب وابتسامات وعلى الفور لعب فى صدرى الشك أنه يخفى قنبلة سوف يفجرها بعد ذلك • وسلمنى الملك مذكرة طويلة محتواها أنه لم يعد يطيق النحاس أكثر من ذلك • وتبين لى أن الذى أثار فاروق كثيرا تصرفات النحاس أثنـــاء زيارته للصعيد للتفتيش على حملة مكافحة الملاريا • وقال فاروق ان النحاس كان يتصرف أثناء الرحلة وكأنه ملك • وعندما قال لى فاروق :

– « انك توافقنى طبعا أنه لا يمكن أن يكون هناك ملكان فى مصر » •

وأجبت قائلا بسرعة : لا قدر الله •• ان ما نعانيه من ملك واحد يكفينا •

وضحك فاروق بقوة وقال انهـا ملاحظة لطيفـة • وبعد ذلك قال فاروق بطريقة ودية اننا فى الماضى دخلنا فى معارك كثيرة • وان الوقت قد حان لابعاد النحاس وتشكيل حكومة أخرى مؤقتة • وقال ان الرجل الذى اختاره صديق شخصى لى ومخلص للانجليز • وأوضحت لفاروق أنه كان يجب أن يخطرنى أولا حتى أسأل لندن قبل المقابلة • وقلت له أن رأيى الشخصى أن الوقت غير مناسب لاجراء تغيير وزارى • وقلت أيضا ان مصير العالم كله ومصير مصر أيضا يتقرر الآن فى الحرب • وان اجراء تغيير وزارى فى هذا الوقت بالذات غير مناسب لمصر ولنا • واننا مرتاحون للغاية لحكومة النحاس التى تطبق المعاهدة بروحها ونصها •

وفى النهاية سـألت فاروق : وما هو اســم الرجـل الذى اخترته بدلا من النحاس والذى تقول انه صديقنا ؟

وأجاب فاروق بعد تردد : اليك قائمة بالأسماء التى كنت أفكر فيهـا :

وقدم لى قائمة بالاسماء على رأسها حسنين باشا كرئيس للوزراء - وحسنى صـادق كوزير للحربيـة • وحسن رفعت كوزير للداخلية • ود· شوشة كوزير للصحة • وسابا حبشى باشا كوزير للتجارة • وعددا آخر من الأسماء غير المعروفة • ولكن كان من بينهم عمرو باشا الشاب الثرى جدا وبطل الاسكواش راكيت • وقال لى فاروق ان معظم الأسماء التى اختارها من رجال لا ينتمون للأحزاب • وان المهمة الأولى للوزارة ستكون تنظيم عملية الانتخابات القادمة •

وقلت لفـاروق اننى يجب أن أسأل لندن أولا • وانه لمعلوماته الخاصة يجب أن يعرف أن الذى يتولى الشـئون الخارجية فى بريطـانيا الآن ونستون تشرشل نفسه • وانى أتوقع أن يكون الرد قصيرا وحاسما • ووافق فاروق بحماس على أخذ رأى تشرشل الذى كان يعتقد انه صديقه ولكنى حذرته من الافراط فى التفاؤل • وأخذت منه وعدا ألا يقدم على شىء قبل أن يصل رد تشرشل من لندن • وسألته ماذا سيفعل اذا قال تشرشـــل : لا • فأجـاب بأن هذا لا يتفق مع تعهـــدات بريطـانيا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لمصر • واعتقد انه سجل نقطة هامة •

ودعوت لجنة الدفاع البريطانية لبحث الموقف • وأثناء الاجتماع تلقيت مكالمة تليفونية من حسنين باشا يقول فيها :

– لقد وقع الملك فاروق قرارا بطرد النحاس من الحكم •

تشرشل يهدد فاروق والنحاس :

وطلبت أن أقابل الملك فاروق فورا • وسألته لماذا أقال النحاس وخالف الاتفاق الذى وصلنا اليه أن ينتظر حتى يصلنى رد من لندن • وقال فاروق انه يستطيع أن يشرح ذلك • ولكنى طلبت أن أقرأ له نص رسالة تشرشل •• أولا • كانت الرسالة موجهة من رئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) الى فاروق مباشرة وتقول :

« ان المشكلة التى نشأت بين جلالتك وبين حكومة النحاس باشا مهمة جدا وخطيرة جدا لدرجة أنى دعوت مجلس الحرب البريطانى لبحثها فى الأسبوع القادم • وآمل ألا تتخذوا جلالتكم أى تصرف عنيف قبل ذلك الموعد • كما أنى بعثت بتعليمات الى سفيرنا فى القاهرة لكى يتصرف النحاس باشا بنفس الروح •• وان حكومة جلالة ملك بريطانيا ستكون ضد من يضرب أولا •• ولما كانت مصر قد نجت من ويلات الغزو بفضل جهودنا ولم تتحول الى ميدان للمعارك وتعيش الآن فى سلام ورخاء فاننا نجد أن من حقنا أن نخاطبكم حول هذا الموضوع •

ونصحت الملك فاروق ألا يتجاهل رسالة تشرشل . وخاصة الفقرة التى تتحدث عمن يضرب أولا . ولكن فاروق أخذ يشكو من تصرفات النحاس ويقول انه الآن فى طريقه الى الاسكندرية . وسوف ينصرف بنفس الطريقة التى فعلها فى الصعيد وكأنه يحكم مصر . وقلت للملك انه يتسرع فى اصدار أحكامه على النحاس . وتمسكت أن أحصل منه على رد على رسالة تشرشل . ووعدنى أن يصل الرد خلال ساعة .

وفى طريقى الى خارج القصر تحدثت الى حسنين باشا وسألته كيف يترك فاروق يفاجئنا بمسدس مصوب الينا بدون اخطار سابق . وحاول حسنين باشا أن يبرر موقف الملك وأن يقول انه أخطرنا بما قد يحدث عن طريق الجنرال ستون . ولكنى رفضت كلامه وأعدت على مسامعه تحذيرات تشرشل الى الملك والنحاس وقلت اننى سوف أتصرف اذا جد شىء فى الموقف .

وعدت الى السفارة ثم استدعيت أمين عثمان باشا وأبلغته أن القصر ينوى اتخاذ اجراءات ما ضد الحكومة . ولم أشأ أن أذكر له صراحة أن الملك ينوى اقالة الحكومة . ولكنى أخبرته انى حذرت الملك من عواقب هذا التصرف . وطلبت منه أن ينقل تحذير تشرشل للنحاس ايضا الا يضرب أولا ..

واقترح أمين عثمان باشا أن يستدعى النحاس باشا من الاسكندرية فورا . ولكنى لم أشأ أن أعلق على الاقتراح وتركت له حرية التصرف . وعندما توجهت لتناول طعام الغداء تلقيت مكالمة تليفونية من القصر يقول فيها حسنين باشا ان الملك قرر أن ينتظر حتى يصل رد تشرشل من لندن بعد اجتماع مجلس الحرب .

وفى اليوم التالى تلقيت رسالة من تشرشل تقول :

« سوف أعرض على مجلس الوزراء البريطانى غدا الموقف فى مصر . وهناك احتمال كبير فى أن يؤيد المجلس الحكومة الديمقراطية ضد عصابة القصر التى يرأسها ملك شرقى مستبد كان يثبت دائما انه صديق غير مخلص لبريطانيا . وأرجو أن تتخذ مع رؤساء أركان الحرب البريطانيين الاجراءات اللازمة لتوفير القوات التى قد تحتاجون اليها لمواجهة أى متاعب من المصريين » .

وفهمنا رسالة تشرشل على أنها انذار آخر لفاروق أن يستمع الى ما نقوله أو يتنازل عن العرش . ولكنى لم أكن واثقا هذه المرة أن لدينا قوات كافية لمواجهة الموقف . كما أن عددا كبيرا من الذين حولى كانوا

يشكون في هذا التصرف والنتائج التى قد تترتب عليه اذا نحن أقدمنا مرة أخرى على عمل ضد الملك ·

وقررت استدعاء مجلس الدفاع البريطاني الى اجتماع عاجل يعقد فورا · وفي الاجتماع قرأت رسالة تشرشل · وقلت ان الأمر الآن في أيدى العسكريين البريطانيين للتصرف كما يجب · وبدأ النقاش حول موقف الجيش والبوليس المصرى اذا نحن أقدمنا هذه المرة على عزل فاروق · وكان رأيي أن الجيش والبوليس المصرى قد يعارضـــان قلب العرش ولكنهما لن يعارضا بقوة تغيير الملك بملك آخر · وذكرت لمجلس الدفاع حديثا دار بيني وبين الأمير محمد على الذى شكا الى بعد أحداث ٤ فبراير أن السفارة لم تفكر فيه بالمرة بسبب (صديقته الأجنبية) التى تقيم في قصر المنيل معه · وقال لى الأمير محمد على أنه لو أن بريطانيا وضعته على العرش يوم ٤ فبراير لضمن ولاء الجيش المصرى له وبالتالى لبريطانيا في ذلك الوقت ·

وبعد ذلك بدأنا نناقش الموقف بالنسبة للحكومة · وقلت اننى يجب أن أرى النحاس باشا أولا لأعرف موقفه · فمن غير المعقول أن نفعل كل هذا لتأييد رئيس وزراء قد لا يريد منا أن نؤيده · واتفقنا على ضرورة عقد هذا الاجتماع فورا مع النحاس ·

كما اتفقنا على أنه ليس من المعقول تكرار ما حدث يوم ٤ فبراير بالضبط وأن نتوجه مرة أخرى الى قصر عابدين ونحاصره بالدبابات أثناء تسليم انذارنا الى الملك · وتقرر أن أذهب بنفسي وأقابل فاروق وأحاول اقناعه بكل الطرق الممكنة لدى أن يسمع كلام لندن · واذا لم يوافق أقابله مرة أخرى وأسلمه انذارا مكتوبا ومعى الجنرال باجيت · فاذا صمم فاروق على موقفه أسلمه للجنرال باجيت ليتصرف معه · وجلسنا في انتظار تعليمات تشرشل ونحن نتساءل : هل نتخلص من فاروق ·· أو من النحاس ؟

ووصـــل تلغراف تشرشل يوم الجمعـــة ٢١ أبريل ١٩٤٤ · وكان مكتوبا عليه « عاجل جدا » وجاء فيه :

« لقد بحث مجلس الحرب الموقف في الشرق الأوسط · وقرر أنه ليس من الضرورى استخدام القوة ضد الملك فاروق ولو أن ذلك محتمل في المستقبل · وذلك بسبب التمرد في اليونان وضرورة مواجهة ذلك أولا · ولهذا يجب أن نحاول كسب بعض الوقت في مصر حتى نرهق المتمردين في اليونان » ·

ومرفق رسالة أخرى من تشرشل لكى يقوم كيلرن بتسليمها الى الملك فاروق ٠

كانت محتويات رسالة تشرشل الثانية الى فاروق خلال ٤٨ ساعة تقول ان مجلس الحرب يعتقد أن رغبة الملك فى اقالة حكومة يتمتع رئيسها النحاس باشا بأغلبية كبيرة فى البرلمان الذى مازال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعتبر عملا محفوفا بالمخاطر ٠ ولكن اذا أراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط ألا يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية فى البرلمان٠

وكان معنى رسالة تشرشل أن يحتكم النحاس باشا الى الشعب فاذا جدد الشعب ثقته فيه يعود الى الحكم ٠ وسألت فاروق اذا كان مستعدا لقبول ذلك ٠ ولكن الملك اعترض بشدة على هذا الاقتراح ٠ وقال ان لديه السؤال التالى الموجه الى الحكومة البريطانية :

هل أنتم مستعدون للاختيار نهائيا بين الملك فاروق أو النحاس باشا ؟

ـ اما النحاس ٠٠ واما أنا ؟

وسألت الملك مرة أخرى اذا كان مستعدا لاجراء انتخابات جديدة فقال انه لا يستطيع ذلك ٠ ثم سألته هل ينوى اتخاذ أى اجراء ضد حكومة النحاس فقال انه لن يجيب على هذا السؤال قبل أن تجيب لندن على سؤاله : النحاس أو أنا ؟

وبعد ذلك أخذ الملك فاروق ينعى حظه ويقول ان القدر هو الذى وضعه على عرش مصر وجعله يواجه كل هذه المشاكل ٠ وانتهزت الفرصة كى أقول له ان والده الملك فؤاد كان يستقبلنى مرة كل أسبوع واننا كنا أصدقاء ٠ وقلت له أيضا ان والده كان متشائما للغاية من احتمالات نجاح ابنه الملك فاروق فى الحكم ٠ ولكننى كنت أطمئنه وأقول له اننا جميعا سوف نقف بجواره ٠ وبهذه النغمة الطيبة بيننا انتهى اجتماعى مع الملك فاروق ٠

وكعادتى قابلت حسنين باشا رئيس الديوان قبل مغادرتى القصر ٠ ورويت له ما جرى وأبدى ارتياحه الشديد لقرار لندن استبعاده من رئاسة الوزراء ٠ وقال ان فاروق هو الذى ضغط عليه لقبول ذلك ٠ وحاول أن يوهمنى أن أحداث ١٩١٩ سوف تتكرر مرة أخرى اذا ظل الانجليز يؤيدون النحاس ضد الملك ٠ وأكد لى أن فاروق لا يمكنه مطلقا أن يعهد للنحاس باشا باجراء الانتخابات كما طلب تشرشل ٠ وانه لو

استمر النحاس فى الحكم فان فاروق سوف يجد نفسه فى وضع حرج للغاية .

وانشغلت فى الأيام التالية بما كان يجرى فى الاسكندريه من عمليات ضد أسطول اليونان المتمرد وفى برج العرب ضد الفرقة اليونانية . ولحسن الحظ انتهت العملية بسلام واستسلم المتمرودن .. وبعد اجتماعى بالملك فاروق بثلاثة أيام زارنى حسنين باشا وهو يحمل رسالة من فاروق تقول انه قرر أن تستمر حكومة النحاس فى الحكم فى الوقت الحاضر . وطلبت من حسنين أن يشكر الملك على قراره الحكيم . وأبلغت لندن على الفور بما جرى وتلقيت البرقية التالية من تشرشل :

ـ برافو .. قل للنحاس أن يحاول اصلاح ما بينه وبين الملك ..

ونستون تشرشل

وبعد ذلك جاءتنى من تشرشل رسالة ثانية أكثر تفصيلا تقول :

شخصى جدا ..

لا تقلق من محاولة خلط الزيت والخل . فأنا أفعل ذلك دائما فى طبق السلطة . واذا كان النحاس هو الخل وفاروق هو الزيت فأنا واثق انك تستطيع أن تمزجهما معا . ولابد أن يفهم الناس اننا نؤيده لأن استقرار مصر مهم جدا لقضية الحلفاء . وانه اذا أثار المتاعب فاننا نستطيع بسهولة جدا أن نعتمد على الطرف الآخر لأن هدفنا دائما هو السلام والحرية ..

وبعد أسبوع مما جرى سمعت أن الملك والنحاس لم يجتمعا لتصفية الخلافات بينهما . ولهذا بعثت برسالة الى الملك عن طريق حسنين باشا أقول فيها ان ما يفعلانه شىء سخيف واننى لم أقابله طوال اسبوع حتى يستدعى النحاس . وعلى الفور تلقيت رسالة من حسنين باشا تقول ان الملك سيقابل النحاس . وطلبت أن أقابل الملك بعد ظهر نفس اليوم لأعرف ما جرى بينهما .

ومضت ثلاثة أشهر هادئة . حتى جاء شهر اغسطس . وعلمت أن الملك فاروق عثر على لغم من النوع الخطير على شاطىء قصر المنتزه . وانه طلب من البحرية المصرية أن تنتزع المتفجرات من اللغم . وعندما تدخلت البحرية البريطانية للمساعدة ثار فاروق وأمر بشحن اللغم فى لورى يسافر فورا بالطريق الصحراوى . ووصل اللغم الى قصر عابدين . ورجانى قائد أسطولنا أن أتدخل شخصيا خوفا من انفجار اللغم . واتصلت بحسنين باشا فى الاسكندرية وبعد أن أجرى اتصالات عديدة

علمت أن رجال البوليس المصرى نجحوا فى ابطال مفعول اللغم • ولما حكيت لوفد برلمانى بريطانى كان يزور القاهرة ما جرى ابتسموا وقال أحدهم :

ــ ليت اللغم انفجر !

ولن أكتفى فى الحديث عن الكتاب الاسود ونتائجه على وجهات النظر الأجنبية ، ممثلا فى الوثائق البريطانية وفى مذكرات لورد كيلرن ، ولكن أشير مجرد اشارة الى بعض الشخصيات التى لها علاقة بهذا الكتاب أو التى شاركت فى عملية « طبخ » وطبع هذا الكتاب •

● عن الكتاب الأسود يقول د• محمد حسين هيكل باشا :

وانى لفى منزلى ذات صباح اذ دخل على مكرم عبيد (باشا) • ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع الى كتابا ملفوفا فى ورق أزلته فاذا للكتاب غلاف أسود • فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر اذكنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب • وهؤلاء جميعا عدد قليل جدا • ولم أرد أن أظهر أحدا على ما نقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده • ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من اخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا • والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب • وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها اليك بنفسى • وسترى حين تقرأها العجب العجاب •

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب فعلا • لقد كنت أعرف من قبل الشىء الكثير مما احتوته • لكننى ألفيت فيها الى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى • صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحما ودما ، فلا يسند المناصب الرئيسية الا لمن يطمئن الى وفديتهم ، ولا يرى بأسا بأن يطفر الى هذه المناصب باشخاص كل كفايتهم اخلاصهم لهذه الوفدية • وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفديين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم • لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ،

كما انتقل الى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالا هوى فى بعض الأحيان الى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة • ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتى حين قرأته • فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأننى كنت أعرف كل تفاصيله •

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه • ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الانجليزية فى انجلترا تتحدث عنه • واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه ازاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت اليها ، والتى تشعر أن لبعض المقامات يدا فيها •

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : اما أن تبلغ النيابة لتحقيق ما احتواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) اذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، واما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصـحته • ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة •

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ ازاء الكتاب وازاء صاحبه اجراء أيا كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الاشارة الى الموضوع • وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الاجراءات ازاء الكتاب وواضعه • وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة أثناءها خطتها بأن أوحت الى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسـيرا يخرجهـا من دائرة الحظر الى دائرة الاباحـة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحا يلقى فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويرا قصد به الى التشهير ، وبنفى بعض الوقائع أو ابرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردهـا الكتاب • ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الاجابة • وكثيرا ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود •

كان الكثير من هذه الاجابات أدنى الى مرافعات المحامين . وكان في الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعي والوحيد لاظهار الرأى العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى فى البرلمان ، انما يكون بأن يقدم هو استجوابا فى مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت اجابات الوزراء على الأسئلة أن تشوهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) مترددا بادىء الرأى ، اقتناعا منه بأن الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئا فشيئا .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه فى الرأى العـــام انتعاشا عصبيا عجيبا شمل أنصار الوزارة ومعارضيها على الســواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقــد اتجهت الأنظار كلها اليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون فى مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون فى كل جلسة عما كانوا فى الجلسة التى سبقتها . وبح صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم . ولكثرة ما قوطع ، وان شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر فى هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره فى المجلس تصفيقا حادا مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا فى شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنال تصفيق البرلمان ، لكنا لم نكن فى شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر فى الرأى العام وفى الحياة السياسية ما يبعث الى الجو الذى ترزح مصر تحته قبسا من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئا مما احتواه الكتاب الأسود ضنا بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وانما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها

تافه كارسبال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته • ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة • وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة الى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفي فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتا قطعيا لا تتطرق اليه ريبة • هناك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيها فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ، وأصعب منه اقامة الدليل على صحة هذه الوقائع • فاذا ثبت بعض الوقائع ثبوتا قطعيا أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست فى مجموعها فوق مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم • واذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به ، ولا اطمئنان للرأى العام اليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظورا اليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه الى مخالفتهما هوى أو منفعة •

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتقيد بالقانون ما يضيق به الأكثرون ولا يقدرون عليه اذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله • والرأى العام فى الأمم المؤمنة بسلطاتها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزا عن البقاء فى منصبه مضطرا لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات • فقد علمت التجارب هذا الرأى العام أن الظلم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غدا ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عددا محدودا من أبناء الشعب ، لكنه يضر بمجموع الشعب ضررا بليغا ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الادراك حظ عظيم ، الى التذمر والى الثورة •

أباحت التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدها بالاستقلال ، أن يجىء الحزب الذى يتولى الحكم — سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى — بأنصاره الى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأى العام أن الأمور لا تسكن الى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك الى هذا التقلقل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد

وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب الى حزب ، وكذلك كان • واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعا ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصا على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعا كاملا •

فأما الأمم التى يضعف رأيها عن محاسبة الحكم ، فتنبت فيهـــا طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجـرون لاهثين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة الى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم الا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف • ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئا رغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والانتاج • لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدهـا لا تكون الرأى العام • والرأى العام القوى المستنير ، والذى يزدرى قطيع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد الطاغية فيرده عن استبداده وعن طغيانه •



لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب الى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفا لا يجوز معهما أن يبقى عضوا بمجلس النواب • لذلك تقدم الى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمرا نكرا يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه • هنالك ذكرت الحديث الذى دار ، عقب حل مجلس النواب ، بين ابراهيم بك (الطـاهرى) ومكرم (باشا) ، وكان يومئـذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد ، وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشـا) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبيات الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم • فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ،

ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ، جزاء لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود ٠

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا) وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان ٠ فبعد زمن رأى النحاس (باشا) ــ بدافع من نفسه أو من سواه ــ أن لمكرم (باشا) نشاطا ضارا لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا) ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين ٠ وأرسل مكرم (باشا) الى معتقل السرو وظل معتقلا الى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ٠

وكان الأستاذ جلال الدين الحمامصى واحدا من كبار المؤيدين لمكرم عبيد باشا اثر انفصاله عن الوفد أو فصله منه ٠ وقد فصل من عضوية مجلس النواب بدعوى صغر السن ، بعد ما آثر الانضمام الى مكرم عبيد باشا ، وكان للأستاذ جلال الدين الحمامصى دوره الكبير فى اعداد وضع الكتاب الأسـود وقد جاء فيما كتبه جـلال الدين الحمامصى عن الكتاب الأسـود :

كان مولد فكرة الكتاب الأسود فى بداية الأحداث التى صدرت من السيدة زينب الوكيل ٠٠

ومن الذكريات التى لا تبرح ذهنى ، ذكرى اللحظات الأولى التى ولدت فيها فكرة « الكتاب الأسود » ، أو فكرة الوثيقة التى هزت أركان الفساد فى مصر ، ومهدت الطريق لحركة التطهير الشاملة التى أطاحت بالأحزاب السياسية ، ووضعت الأسس وأرست القواعد لبناء عهد جديد فى مصر ٠

لم تكن الفكرة عند مولدها فكرة كتاب ، بل كانت فكرة عريضـة مفصلة « ترفع » الى ملك مصر ، وكان الملك السابق فاروق يرقب هذا الفساد ويمهد لمحاربته ، أو هكذا على الأقل كنت أتصور الملك فى ختام عام ١٩٤٢ ، وفى خلال عام ١٩٤٣ ، يوم ولدت الفكرة ، ويوم كبرت ، حتى أصبحت كتابا ضخما طبع ووزع فى عهد الأحكام العرفية ، وفى خلال فترة من فترات الحرب الثانيـة كان الرئيس السـابق مصطفى النحاس يحكم فيها مسنودا الى حراب بريطانيا ، وتأييد بريطانى مطلق ؛ ولم أكن أتصور أن الملك سيصبح فى خلال عشر سنين واحدا من الذين دمغ عهدهم بمجلدات سود تطفح بالمخازى والفضائح واستغلال النفوذ حتى صار « الكتاب الأسود » الى جانبها ضئيلا هزيلا ٠

ومهما يكن من أمر هذا الانقلاب فى تفكير فاروق ، واتجاهـــاته والأسباب التى دفعت اليه ، حتى تحـول الى صـــورة شائنة من صـــور الفساد ، فالذى لا شك فيه أنه كان فى عام ١٩٤٣ متحمسا لفكرة الكتاب الأسود تحمسا كبيرا وكان يتابع أنباء اعداده ، ويسأل عما تم طبعه ، وعن الاحتياطات التى اتخذت لمنع الحاكم العسكرى من افساد هذه الخطة ، حتى لقد قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق فى احدى خزائن سراى عابدين الى أن يحدد موعد تقديمه اليه واذاعته على الناس .

هل كان الأمر كراهية للنحاس ولعهد النحاس ، أم انه كان صادقا فى نيته فى مهاجمة العهد لأنه اتسم بالفساد ، ولأنه يسىء الى سمعة الحكم اساءة لا تغتفر ، أم أن الملك السابق كان فاسدا كذلك ثم أراد التظاهر بالقضاء على فساد حكومته ليستر بذلك فساده ؟ الذى أستطيع أن أقوله على قدر ما أعرف هو أن تأييد فاروق للفكرة يرجع الى أنه كان لا يزال يعيش فى خريف حكمه الطيب ، وأن فكرة محاربة فساد الحكم كانت هى الغالبة على تفكيره .

ويذكر جلال الدين الحمامصى انه كان بسبيله الى رحلة خارجية ، فقطعها ليعرف ماذا كانت نتائج الكتاب الاسود :

ولم أشأ أن أتم رحلتى بل قطعتهـا وعدت الى مصر ، لأنى كنت اعتبر الكتاب الأسود عاملا له أثره وخطره فى سياسة مصر الداخلية ، وكنت أتوقع أن تظهر نتائجه ولو بعد حين ، وكنت أعتبر نفسى جزءا من هذه السياسة ، فقد كنت اشتركت فى وضع الكتـــاب الأســـود ، وفى طبعه ، وفى تنظيم توزيعه ، بل وفى توزيعه بالفعل أيضا ، ثم اعتقلت بسببه ثمانية عشر شهرا عقب ذلك ، فلم يكن طبيعيا بعد هذا كله أن أرضى بأن يتحطم العمل العظيم على مذبح الأطماع الشخصية .

وعدت الى مصر وذهبت الى الاسكندرية لمقابلة الأستاذ مكرم عبيد ، وطرقت فورا هذا الموضوع الخطير ، وسألته كيف يقف هذا الموقف دون استشارة أحد من الذين ناصروه وضحوا معه ؟ .

وأجاب بأن هذا العمل يعتبر أحسن « أعماله » السياسية كلها ، لأنه ضرب به الملك ضربة لن ينساها .

قلت : « وماذا فعل الملك حتى تضربه هذه الضربة ؟ » .

قال : « ان الملك لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية عنايته السابقة ، وأنه أهملها ورفض أن ينصرها فى مناسبات كثيرة » .

وكان الملك فى بداية عهد الوزارات الائتلافية التى شكلها الدكتور

احمد ماهر عقب اقالة حكومة الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤ يناصر « مكرم » وحزبه مناصرة واضحة مكشوفة على أساس أنهما كافحا ضد عهد النحاس ومهدا لاسقاطه ، وكان هذا التأييد فى حد ذاته سببا فى أن قدم الدكتور أحمد ماهر استقالته أكثر من مرة ، وكان مكرم يعتقد أنه خسر كثيرا من الدوائر الانتخابية بسبب تدخل الدكتور ماهر فى سير الانتخابات ، وأنه لولا هذا التدخل لحصل على أغلبية ، وهذا غير صحيح ، وأغلب الظن أن مكرم كان يعلم أنه يغالط نفسه ، فقد كان حزبه ما زال حديث التكوين لم تكن لديه هذه العصبيات القديمة التى تكفل له عددا محترما من المقاعد ، والواقع أن مكرم كان لا يزال حتى ذلك الوقت يتخيل نفسه سكرتير الوفد القديم وكان يتحدث كما لو كان صاحب أغلبية سلبت منه ، بل كان من الصعب أن تنزع من ذهنه هذه الفكرة ، لتحل محلها فكرة « الجهاد الجديد » بعدد بسيط من النواب والشيوخ ٠

وكانت طلبات مكرم لا تنتهى ، وكانت السراى تحاول اجابة الكثير منها بقدر المستطاع حتى أحست انها أوشكت أن تغضب الأحزاب المشتركة فى الوزارة وكانت السراى تحس الى جانب ذلك أنها خدمت مكرم وحزبه كثيرا ، وأن من حق الأحزاب الأخرى أن تنال حقها ٠

ومن هنا بدأت الحكومة تقف فى وجه مكرم ولا تجامله ، وبدأ الخصام ووجد مكرم ، أو خيل اليه ، أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة « قاضية » هو أن يصالح النحاس أو يهادنه ٠

وكانت جريدة الكتلة فى ذلك الوقت تحتل مكانا مرموقا بين صحف الصباح ، فما كاد مكرم يعلن عن سياسته الجديدة حتى انهارت أرقام توزيعها انهيارا وصل الى أربعة آلاف نسخة يوميا ، وكان هذا الانهيار هو المقياس لحساسية الرأى العام ، فقد كان يقبل على قراءة الكتلة لأن سياستها واضحة محددة معروفة ، فلما انهارت هذه السياسة وبدأت تنتهج سياسة أخرى ، انصرف الجمهور عن قراءة جريدة الحزب ، ولم يقتنع مكرم بهذه النتائج المحسوسة الملموسة ، وتمسك بأن هذا الانهيار راجع الى ضعف فى التحرير ، ومحاربة الحكومة للجريدة فى التوزيع ٠٠ وهذا ما أستطيع أن أؤكد أنه غير صحيح ٠

قال مكرم موجها حديثه الى وهو يصف سياسته الجديدة ، « لقد كانت الهاما من السماء ، سترى أى أثر ستحدثه » ٠

وكنت أرجو لو أن مكرم خاصم الجميع ووقف موقفا يعلن فيه الحرب على الجميع ، الحرب على المفسدين ، والحرب على سياسة السراى ، والأحزاب السياسية كلها ، ولست أعنى بالحرب « الهدم » بل الوقوف

الى جانب الشعب ، فيؤيد ما يستحق التأييد ويعارض ويهدم ما يستحق المعارضة والهدم ، ولو أن مكرم فعل ذلك ، وتحت يده جريدة يوميـــة ناجحة ، لكان وضع حزبه فيما بعد غير الوضع الذى وصل اليه ، ولكانت الحسنات التى حققها هـذا الحزب كافية لأن تجعله مع العهد الجديد الملاك الوحيد للقضاء على كل عناصر الفساد ٠

ولكنه لم يفعل ، لأن سياسة الأحزاب فى ذلك الوقت لم تكن تفكر فى العموميات بقدر ما كانت تفكر فى الخصوصيات ، ولم تكن الخصومات خصومات من أجل المصلحة العامة بقدر ما كانت من أجل المصـــالح الشخصية ٠

ومنذ ذلك التاريخ بدأت أنسحب من الكتلة تدريجيا ، ثم حاولت فى مجلة الأسبوع أن أحفظ لمكرم خط الرجعة ، فأعلنت « أن سـياسة المهادنة التى رسمها مكرم بالنسبة للوفد والنحاس كانت تهدف الى فكرة سياسية ، وأن الواقع أن سياسة مكرم بالنسبة لزعيمه السابق ما زالت هى هى لم تتغير منذ فصل من الوفد وأصدر الكتاب الأسود ٠٠ » ٠

وثار مكرم ثورة عنيفة عندما قرأ هـذا المقال ، ودعا الحزب الى الاجتماع ، وكانت الفكرة أنه يجب أن أصدر بيانا أكذب فيه كل ما نشرت فى هذا المقال ، وكنت أعرف هـذا الاتجاه ، فلم أذهب الى الاجتمـاع ورفضت ما حمله الى رسل مكرم من اصدار هذا التكذيب ، وفى الساعة الواحدة من صباح هذا اليوم أصدر الحزب قرارا بفصلى لخروجى على مبادىء الكتلة ، ولكن على الرغم من هذا القرار لم أقطع علاقتى بمكرم ، لأنى كنت أعتقد أنه ما زال هنـاك أمل فى أن يعود الى سـابق موقفه فيحارب الفساد فى كل صوره ومصادره ، سواء أكان منسوبا الى فاروق أو منسوبا الى النحاس أو منسوبا الى الأحزاب الأخرى ، لقد كنت آمل أن يعود مكرم الى موقفه السابق فيتحقق بذلك حزب مثالى للأمة ، وقد عاد مكرم فعلا ، ولكن كانت هذه العودة بعد أن طرد فاروق وبعد أن حلت الأحزاب وبعد أن أصبح الوضع القائم فى مصر غير الوضع القديم الكريه ٠

ولقد آثرت ان أدع للأستاذ جلال الدين الحمامصى هنا الفرصـة لاعطاء صورة قلمية ممتازة للخلاف الذى نشب بينه وبين مكرم عبيـد ولتبيان ما كان يتمتع به مكرم عبيـد باشا من عصبية سياسية كانت تؤثر على بعض قراراته السياسية ٠

وأخيرا ـ عن الكتاب الأسود ـ يقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى :

وقصة الكتاب الأسود تبدأ فى صيف عام ١٩٤٢ ٠

وكان مكرم يقضى الصيف في الاسكندرية ، وكنت فى ذلك الوقت ممنوعا من العمل ، تركت عملى فى جريدة المصرى بخروج مكرم من الوفد ، وفصلت من مجلس النواب ، ولم يكن هناك مجال لأى عمل صحفى ، واجتمعت فى ليلة من ليالى الصيف بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، وتحدثت عن فضائح الحكم وكيف بدأت تتراكم حتى أصبحت بحيث يراها ويحسها الجميع الا الشعب ، فقد كان يشكو من الغلاء ، وقلة مواد التموين ، ولكنه مع ذلك لم يكن يشك فى أمانة الذين أحاطوا بمصطفى النحاس ويكذب الروايات التى تذكر عن ثراء الأقرباء والأنسباء على حساب قوته وقوت عياله .

وكان الانجليز يرقبون كل هذه الفضائح ، ويفركون أيديهم سرورا ، ذلك لأن هذا الفساد كان لا يعنى الا أن يزداد النحاس اندفاعا فى أحضانهم وفى استجابة رغباتهم ، وكلما حاولت السراى أن تلفت نظرهم الى هذه المخازى والفضائح كان ردهم الوحيد هو أنه فى أوقات الحروب تنسى مبادىء النزاهة والشرف .

وقال أحمد حسنين انه لا سبيل الى وقف هذا النيار .

وقلت : « بل يجب أن تسجل هذه المخازى فى وثيقة ترفع الى الملك » .

ورد بأنه لن تكون لها قيمة في الوقت الحاضر ..

وكان أحمد حسنين يعنى أن هذه الوثيقة أو العريضة سترفع الى الملك ثم لا يقوى الملك على تحريكها أو اثارتها ، ثم يكتفى الديوان الملكى بتحويلها الى الوزارة .

على أنه مع هذا لم يكن أمام المعارضة ، أو بعبارة أصح ، أمام الكتلة الوفدية الا هذا السبيل ، ثم اتفق على أن لا تقدم العريضة الا بعد أن يكون الجو مرضيا لعمل ما من جانب السراى .

وذهبت الى رأس البر ، وبحثت الفكرة مع مكرم ، فلم يتردد فى الموافقة عليها ، وبادر فى اليوم التالى الى شرفة عشته برأس البر ، ثم جلس يضع الأسس التى ستقوم عليها هذه العريضة .

وبدأ مكرم يكتب مقدمة العريضة ، فكانت قطعة من الأدب الرفيع وقد وضح فيها وضوحا لا شك فيه أن مكرم ما زال يحس نحو صديقه القديم بأحاسيس الألم لهذه القطيعة التى نجح خصوم مكرم والوفد معا فى احداثها ، والواقع أن مكرم لم يكن يتصور أن هذه القطيعة يمكن أن تحدث فى يوم من الأيام ولا زلت أذكر يوم جلست اليه فى منزله وكان

لا يزال وزيرا للمالية حكومة الوفد وكان الخلاف على أشده ، ثم طلب من مكرم أن يستقيل من الوزارة فرفض ، وكان مكرم في ثورة غضبه لا يتعرض للنحاس بكلمة واحدة .. ثم دق جرس التليفون وكان المتحدث رئيس تحرير الأهرام .. ونظرت الى وجه مكرم .. وهو يستمع الى ما يقرأ عليه ..

كانت حركاته وقسمات وجهه تدل على أن شيئا ما قد حدث ، شيئا خطيرا أصاب قلب مكرم فحرك أحزانه .. لقد رأيت الدموع تتساقط من عينيه وكانت أول وآخر مرة رأيت فيها مكرم يبكى ..

وعرفت عقب الحديث التليفونى مضمون ما كان يقرأه رئيس التحرير ، كان يقرأ دعوة موجهة الى الوزراء جميعا ، عدا وزير المالية ، للاجتماع فى اليوم التالى بدار رئاسة الوزارة .

ولم تزد الكلمات التى نطق بها مكرم ممتزجة بالدموع عن : « كده يا نحاس » ..

لقد كان مكرم ما زال يأمل فى أن يتحرك قلب صديقه مصطفى النحاس وتتحرك فيه ذكرى الماضى ، ذكريات النفى والاضطهاد ، كان يحرص كل الحرص على أن يستخرج صورا من وثائقها لتدعم كل ما يكتب ويسجل .

ولكن هذا التوسع فى سرد الفضائح كان سببا فيما وقع فى الكتاب من بعض الأخطاء ، ولقد كانت فكرة أحمد حسنين الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل الى أخذ حقائقها بأى مأخذ مهما قل شأنه ، ولكن مكرم لم يوافق على ذلك لأنه كان مطمئنا الى صحة كل ما يكتب .

وانتهى مكرم من اعداد الكتاب ، وانتهت المطبعة من طبعه ، وهنا طرأت لرئيس الكتلة الوفدية « فكرة » أن يطبع فهرست يسهل على القارىء الرجوع الى محتويات الكتاب ، ولقد كان مكرم دقيقا فى عمله ، وأراد أن يكون الكتاب الأسود دقيقا .

وعارضت فى هذه الفكرة بحجة أن طبع هذا الفهرست لن يتيسر بالمطبعة الموجودة عندنا لأسباب ذكرت فيها أننا لن نستطيع شراء كميات أخرى من الورق ، ولكن أحد الزملاء الذين كانوا يعلمون سر الكتاب تطوع فقال انه يستطيع أن يباشر تنفيذ هذه العملية فى مطبعة مضمونة ومأمونة من غير رجوع الى الرقابة ، وان الفهرست يمكن كتابته بحيث لا يفهم منه أنه فهرست لكتاب أسود ، وقبل مكرم هذا الاقتراح لأنه كان مقتنعا

بضرورة هذا الفهرست ، ومتى اقتنع مكرم بفكرة يكون هو صاحبها ، فلا سبيل الى زحزحته عن هذا الرأى .

وطبع الفهرست فعلا ، ولكنه سقط فى يد البوليس .

وكانت الليلة التى ضبط فيها الفهرست ليلة ليلاء ، لم ينم فيها واحد ممن كانوا يعرفون السر ، لا خوفا من اجراءات الحاكم العسكرى وانما لأن هذا المجهود الجبار الذى ظل سرا مكتوما حوالى سبعة أشهر يوشك أن ينهار ويسقط غنيمة باردة فى يد مصطفى النحاس .. المتهم فى الكتاب .

وكان يجب اتخاذ اجراء سريع ..

واتصلت بأحمد حسنين ، واطلعته على هذه التطورات الخطيرة ، وكانت النسخة التى سترفع الى الملك مكتوبة بخط اليد فعلا ومعها حافظة بالوثائق الأصلية .

ورؤى فى تلك الليلة أن يحدد موعد تقديم العريضة بعد أيام .

وأن تودع العريضة بوثائقها فى احدى خزائن قصر عابدين ، وأن تسلم الى أحمد حسنين فى اليوم التالى ، ثم يتولى نقلها الى عابدين .

أما الكتاب فقد رؤى نقل ملازمه من الأماكن التى كان مبعثرا فيها الى مكان مأمون ، لتضم بعضها الى بعض ثم يغلف الكتاب فورا .

وأما التوزيع فقد وضعت خطة بحيث ترسل نسخ الكتاب فى « أقفاص الفاكهة » الى جهات القطر جميعها باسم أعضاء الكتلة ، وبداخل كل قفص تعليمات تقضى بألا تفتح النسخ الا فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ ، وهو اليوم الذى حدد من قبل لتقديم العريضة وتوزيع الكتاب .

وفى تلك الليلة تم نقل ملازم الكتاب الى شقة سيدة من قريبات مكرم فى مصر الجديدة تقع فوق شقق مكاتب يستخدمها الجيش الانجليزى ، وجمعت سيدات العائلة وكلفن بضم الملازم وتجليدها .

وفى اليوم التالى تسلمت العريضة المكتوبة بوثائقها ، ووضعتها فى سيارتى .. وظللت أسير فى شوارع القاهرة أربع ساعات متواليات حتى أيقنت ألا رقابة من البوليس ، واتجهت رأسا الى منزل أحمد حسنين فى « الدقى » وسلمته العريضة .

وكانت السيدات قد بدأن العمل فورا ، وكن لا يغادرن المنزل ، وقد قسمن الوقت فيما بينهن بحيث تعمل كل مجموعة ١٢ ساعة باستمرار .. !

وفى مساء ٣٠ مارس ١٩٤٣ كانت أقفاص الفاكهة قد سلمت الى جميع أعضاء الكتلة الوفدية فى جميع أنحاء القطر ، وفى القاهرة دعى عدد كبير من أعضاء الحزب واطلعوا على السر ، ثم وزعت عليهم قوائم بأسماء الذين سيسلم اليهم الكتاب ، وطلب منهم أن يتسلموا نسخهم فى منتصف الليل من مصر الجديدة ٠٠ على ألا يبيتوا فى منازلهم ٠٠ وأن يبدأوا التوزيع فى الساعة الثامنة صباحا ، وأن يتوجهوا بعد ذلك الى سراى عابدين لانتظار مكرم عند الظهر ٠

وفى الساعة السابعة صباحا غادر مكرم منزله الى مكان مجهول ، على أن يقابل اخوانه فى قصر عابدين فى الموعد المحدد لتسليم العريضة ظهر يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ ٠

وتمت العملية ، تمت بسرعة وبدقة لم تكن متوقعة ، ولم تقع نسخة واحدة فى يد رجال البوليس ٠

وكان مجلس الوزراء مجتمعا فى ذلك اليوم ، وعلم النحاس بهذه العملية فلم يتكلم ، ولم يثر ، ولكنه استدعى مدير الأمن العام المرحوم محمود غزالى فلما حضر هجم عليه يوسعه ضربا ٠

وكان البوليس السرى لا يزال يدرس الفهرس الذى ضبطه ويحاول أن يفهم ما المقصود منه ، وعندما علم بنبأ الكتاب ٠٠ حل اللغز ، ولكن بعد فوات الأوان ، وبعد أن كان مكرم يغادر قصر عابدين ، مطمئنا الى توزيع الكتاب والى تقديم العريضة ٠

كانت هذه العملية أضخم عملية سرية تمت فى ظل الرقابة العسكرية ، وفى ظروف قاسية كانت الصحف فيها لا تجسر على أن تذكر اسم مكرم عبيد تلميحا أو تصريحا ٠

ولزمت الوزارة الصمت فى الفترة التى بدأت بتوزيع الكتاب ، وانتهت بهذا الخطاب المشهور الذى أحيلت به العريضة الى الوزارة ، وظنت انها بهذا الصمت تستطيع أن تقضى على الضجة التى أثارها الكتاب ، وكانت تظن أن السراى لن تجرؤ على تحويل العريضة اليها الا بالخطابات العادية التى لا تتضمن توجيها أو لوما أو طلبا ، اللهم الا مجرد العلم ٠

فلما تلقت العريضة مصحوبة بهذا الخطاب المشهور والذى جاء فيه أن العريضة تحوى اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم الوطنى وخاصة لأن مقدمها مكرم عبيد (باشا) كان وزيرا فى الوزارة الوفدية وكان وزيرا عدة مرات ونقيبا للمحامين عدة مرات وقد قدمها

بوصفه عضوا فى البرلمان ورئيسا للكتلة الوفدية المستقلة وأن له ماضيا طويلا فى العمل معكم وأن اتهامات كهذه لها خطورتها ، بدأت توعز الى نوابها بأن يتقدموا اليها بأسئلة تنطوى على ما فى هذا الكتاب ٠٠ وتقدم النواب بالأسئلة ، ووقف الوزراء يردون بما يشاءون من الأكاذيب عليها ، وبهذا اتسع أثر العريضة وبدأ الناس يتداولون القصص ، ويتخاطفون الكتاب لقراءته سرا ومعرفة ما تضمن من فضائح وحقائق ٠

وكان مكرم عبيد يرى أن هذا الكتاب يمكن أن يعيد ما كان بينه وبين النحاس ، حيث تأتى هذه الحقائق فتشجعه على مواجهة حرمه وأصهاره وأقاربه ، ومصارحتهم بأنه ليس هناك فوق الأرض من يقوى على الفصل بين مكرم والنحاس ٠

ولكن مكرم كان رجلا طيب القلب ، لقد نسى أن القوة التى كانت تواجهه كانت قوة امرأة سلبت زوجها كل عاطفة نحو غيرها ، لتقصرها عليها وحدها ، وأن الحكمة القديمة التى تقول « **لو اراد الشيطان أن يفصل بين صديقين أوجد بينهما امرأة** » هى حكمة اليوم ، وحكمة كل يوم ٠

ومع هذا وبعد أن خرج مكرم من الوزارة كان لا يزال يحن الى الرجل ويعطف عليه ويرثى له ٠

أعود الى قصة الكتاب الأسود فأقول أن مكرم بدأ يكتب مقدمة العريضة ، وظل يكتبها بقية الصيف يغير فيها حرفا ويزيد فيها سطرا ، وينمق فى رثائه لزعيمه وصديقه القديم ، فلما عاد الى القاهرة بعد أن انتهى الصيف كانت مقدمة العريضة هى كل ما كتب ٠٠

وفى القاهرة بدأت الفضائح تتجمع ، وأخذ موظفو الحكومة يختلسون لحظات من ساعات الليل يجتمعون فيها بمكرم ويمدونه بالوثائق والمستندات والمعلومات ٠

وبدأ مكرم المحامى يرى نفسه أمام قضية كبيرة ، قضية نزاهة الحكم ، فوضع قضايا مكتبه جانبا وبدأ يتفرغ لهذه القضية الكبرى ٠

قال لى ذات ليلة : « ان العريضة تتسع ٠٠ »

قلت : « فلتكن كتابا » ٠

قال : « وما رأيك فى طبعه وتوزيعه فى نفس الوقت الذى يقدم فيه الى الملك » ؟

وكانت فكرة عظيمة رائعة ، ذلك لأن الرقابة المفروضة على الصحف

لم تكن لتجعل للعريضــة أية قيمـــة ، الا اذا أمكن أن يقرأها الشعب ، وأن يسمح بها الجميع ، وهذا وحده هو السبيل لارغام الوزارة على الكلام ومواجهة الحقائق الصارخة التى يحملها الكتاب ٠

وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشترى المطبعة والورق وأن نختار عمالا يكتمون السر ٠٠

قال : ان العملية ليست سهلة وليست هناك مطبعة عامة تقبل أن تطبع الكتاب قبل أن يعرض على الرقابة والبوليس وكل هـذا معناه أن تتسع العملية وأن يشترك فيها عدد كبير ٠

ودرست فكرة طبع الكتاب على أســاس أن يشترك فيه عدد كبير من مؤيدى الكتلة وأنصــارها دون أن يعلموا أنهم يشتركون فى طبــع « كتاب » لا تحبذه الرقابة ٠

فكان يكلف البعض بشراء الورق ، من غير أن يعلم « فيم يستعمل هذا الورق » ، ويكلف البعض الآخــر بشراء المطبعة ـ من غـير أن يعلم فيم تستعمل هذه المطبعة ٠٠ أما العمال فرأينا أن نختار ثلاثة يرضون بأن يظلوا بعيدين عن ذويهم فترة غير محدودة ، ويقبلون عن طيب خاطر الا يغادروا المكان الذى سيعملون فيه ٠

وتمت العملية فى فترة قصيرة وبدأ الطبع ٠

وكانت « الملازم » التى ينتهى طبعها تنقل فى فترات معينة من الليل الى جهات مجهولة لتحفظ فيها ٠٠ ولم تكن الكميات المطبوعة توضع فى مكان واحد ، بل كانت توزع فى أماكن متفرقة ، وكان مكان المطبعة يغير من وقت الى آخر ، يوما فى الدور العلوى من شقة مهجورة ، ويوما فى بدروم منزل من منازل السكاكينى ثم استقر بها المقام فى عزبة مجاورة لمعتقل الزيتون ، وأخيرا اتخذت مقامها بجوار آلة من آلات الرى تعمل ليلا ونهارا ليغطى صوتها على صوت المطبعة وهى تعمل دون انقطاع ٠

وكان تقديرنا فى البداية أن يكون الكتاب صغيرا ، ثم أخذ يتضخم أسبوعا بعــد آخر بفضل ما كان يتلقاه مكرم يوما بعد يوم من فضائح ٠
ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى :

وكانت السراى قد بدأت تفكر فى اتخاذ اجراء نحو الوزارة عقب تقديم الكتاب ٠

وبادر السفير البريطانى فاجتمع بالملك ليقول له انه ينبغى التجاوز عن مبادىء الأخلاق فى وقت الحروب ٠ وفى وسط هذا الجو المســموم

استقال أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى استقالة مسببة رفضها الملك بخطاب آخر .

وتقدم كيلرن بانذار حاسم « لاتغيير » ..

وفرح الوفديون بالانذار .. وبدأوا يحسون أن أيدى الانجليز وحرابهم ما زالت تسندهم ، فانقلبوا الى الهجوم ، وبادروا الى استصدار قرار بفصل مكرم عبيد من مجلس النواب لأنه كان أسوأ مثل كنائب كما سأبين فيما بعد .

وأعقب ذلك فتح أبواب المعتقلات لتضم الذين عملوا على اخراج الكتاب ، فاعتقلت فى ابريل ١٩٤٣ واعتقل مكرم بعد فصله من مجلس النواب .

هذا الكتاب الأسود كان أكبر حدث من الأحداث السياسية فى هذه الفترة من تاريخ مصر ، وقد وضح للعالم مدى ما ارتكبه المستعمرون فى حق مصر ، بالاصرار على أن تبقى فيها حكومة فاسدة مفسدة ، لأنه فى أوقات الحروب لا يصح اقامة أى اعتبار لأى مبدأ من مبادىء النزاهة والشرف !

لقد أدت المعارضة واجبها ، فأيدت الأحزاب الأخرى عريضة الكتلة الوفدية ، وفعلت السراى ما كان فى استطاعتها أن تفعله ، ولكنها تفادت محاصرة عابدين بالدبابات مرة أخرى ، فقد كان الانجليز دون شك على استعداد لأن يكرروا العملية الوقحة ثانية ، أما مجلس النواب فقد كان الموقف فى يده ، وكان يستطيع أن يلعب دورا هاما فى هذه الأحداث ، وأن يغير مجرى التاريخ ، كان فى الامكان أن ينقل الوفديون ، من أعضاء البرلمان ، الحكومة الى داخل الهيئة الوفدية ، وأن يناقشوا مصطفى النحاس رغم أنفه فى هذه الفضائح ، بل كان فى امكان أعضاء الوفد أن يضيقوا دائرة الحساب فيجعلوها قاصرة على أعضاء الوفد القلائل ، ولكنهم لم يفعلوا ، ومضت حرم مصطفى النحاس فى خطتها للثراء .

والواقع أنه كان مستحيلا على غالبية الوفديين أن يحاسبوا رئيسهم لأنهم كانوا أنفسهم فى حاجة الى من يحاسبهم ، ولم تكن « ...... » بغافلة عن هذا كله ، ولهذا سهلت للنواب الذين يريدون شيئا أن ينالوه . ولكن الذى لا شك فيه أنه كان بين أعضاء الهيئة الوفدية من لم تلوثه هذه الجرائم ، ولكنه لم يكن من الشجاعة بحيث يواجه جبروت الرئيس ، وابتسامات حرم الرئيس ، وهؤلاء لا يعفيهم الجبن من المسئولية ، وهم فى الواقع شركاء فى الجرائم التى وقعت .

ان محاضر جلسات مجلس النـواب التى سجلت مناقشات وقائع الكتاب الأسـود ، وهى ملك التاريخ الآن ، حافلة بأســوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب وقرارات ، والذى يقرأ التاريخ الذى كشفت عنه محاكمات محكمة الثورة ، ويراجع محاضر مجلس النواب فى الفترة التى تلت صدور الكتاب الأسود ، وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب ، يحكم فورا بأن الحياة النيابية فى مصر ، فى الفترة التى حكمت فيهـا الأغلبية ، كانت صـورة فاضحة لمـا كانت عليه هذه اللعبة النيابية التى أضعفت فى الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر فى ذاته قبل أن يفكر فى بلاده .

هكذا كان زعيم البلاد ...

وهكذا كان برلمان الأمة ..

وهكذا كان رجالات مصر ..

وكذلك كان الشعب يشهد كل ذلك صامتا ، راضيا ، بل كان ينقد بشـدة أولئك الذين يحـاولون أن يكتشفوا الأسرار ، بحجة أن التعرض للسـيدات لا يتفق مع العرف والتقاليـد ، ومعنى ذلك أنه لا ضـير أن تضيع سمعة الحكم ونزاهة الحكام فى سبيل أن نبقى على عرف سخيف أو تقليد قديم .. وهو ألا نتعرض لسيدة انتقل اليها حكم البلاد ، وفتحت لها خزائن الدولة لتغترف منها ما تشاء .

وهذا ما حدث فعلا ..

بل حدث أخطر من هذا ، حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الانجليز ، فقد أحست الوزارة أن أحمـد حسنين وراء الكتاب الأسود وأنه كان أحد العاملين على اصداره وتوزيعه ، فبدأت تهاجمه ، وتوعز الى بعض النواب ان يتقدموا بأسئلة ليلوثوا بها سمعة الرجل .

وغضب الأستاذ فكرى أباظة من هذا الاتجاه ، وأنذر النواب بأنهم يشعلون نارا لابد أن تصليهم ويصيبهم شيئا من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة السماح للأستاذ فكرى أباظة أن يستمر فى هذا الكلام ، وانتهى الأمر باخراجه من المجلس بالقوة .

وسمع الانجليز بهذا الذى يثار فى مجلس النواب ، وعلموا أن الملك يوشك أن يحمى رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم ، فذهب سـير والتر سمارت ، السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النـواب ، وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر الذى يترتب على استمرار المجلس فى محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك .

وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس ، وطلب من النواب أن يستمعوا اليه •

وصمت المجلس وساد السكون ••

وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجهوري يقول : « حضرات النواب المحترمين ، عنت لى فكرة •• هى أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة » •

وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات النواب قالوا بعد لحظات : « موافقون •• موافقون » •

ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرحت الحياة النيابية فى الصميم ، اذ لم يسبق أن دخل أحد ممثلى الاستعمار الى دار النيابة •• دار الشعب — ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين ••

ولقد خضع رئيس النواب ••

وخضع النواب لرغبات الانجليز •

وكان فى استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ••

وكانوا يستطيعون أن يطلبوا من النحاس احالة مكرم بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه الى النيابة لتحقيق هذه الوقائع ومحاكمته ، ما دامت هذه الوقائع التى تضمنها الكتاب الأسود كاذبة كلها ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ••

وكان أعضاء الوفد يستطيعون أن يناقشوا النحاس فى هذه الوقائع ، وأن يطلبوا منه أن يزيح السيدة زينب الوكيل من ميدان الاتجار بقوت الشعب ، وأن يمنعها من التدخل فى شئون الحكم ، ولكنهم جبنوا وخشوا أن يفصلوا من عضوية الوفد ، فيضيع نفوذهم وتضيع الفرص فى الثراء السريع •• !

لقد كانوا يعلمون قوة تأثير السيدة زينب الوكيل على رئيسهم ، وكانوا يعرفون أن كل محاولة من هذا القبيل لن تنجح ، ومن ثم آثروا السكوت ، ورضوا بالذلة والهوان حتى لا يفقدوا عضوية الوفد ، وتناسوا أن المضى فى هذه السياسة الفاسدة لابد أن ينتهى بهم جميعا الى أسوأ نهاية •

وقد حدث •• وأصبحوا بعد قيام الثورة ساسة قدماء لا قيمة لهم

ولا وزن ، في عهد قام للقضاء على الفساد بكل أنواعه ، وحل الوفد .. الحزب الذى كان يمثل الأمة والشعب ، لأنه لم يكن حزبا جديرا بالبقاء ، ولأن أعضاءه أبوا أن يجعلوه قويا .. هؤلاء الأعضاء خرج منهم فيما بعد الأستاذ أحمد نجيب الهلالى ليصبح رئيسا للوزراء وليقود لجان التطهير ضد فساد الحكم .. ترى ماذا كان يمكن أن يكون عليه حال الوفد لو أن الأستاذ نجيب الهلالى وغيره من أعضـــاء الوفد ضربوا ضربتهم الكبرى فى عام ١٩٤٢ وأيدوا مكرم فى دفاعه عن نزاهة الحكم ومهاجمة الفساد الذى تغلغل فيه .

ولكنهم تأخروا .. تأخروا عشر سنوات .. وكان نزولهم الى الميدان بعد فوات الأوان » .

وكما قلت من قبل ، فقد بادرت الوزارة الوفدية فأوعزت الى نوابها بأن يوجهوا الى الوزراء أسئلة معينة تدور حول ما جاء فى الكتاب الأسود من اتهامات ، ووقف الوزراء فى المجلس يجيبون على هذه الأسئلة اجابات كانت تقابل بالتصفيق الحاد ، ثم ينقدم النائب السائل فيعلق على الاجابة بتعليق يكشف فيه عن الرضاء الكامل بهذه الاجابة التى آكدت « نزاهة الحكم الوفدى » .

وهكذا مضت التمثيلية فى طريقها ، وأفسحت الصحف صفحاتهـا للأسئلة والأجوبة دون أن يكون لصاحب الكتاب الأسود أى حق فى الرد أو التوضيح . ولـما كانت الأسئلة فى مجلس النواب من حق الســائل والمسئول فقط ، فلم يكن فى استطاعة مكرم أو أى عضو من أعضاء الكتلة الوفدية أن يتكلم أو يتدخل فيما هو من حق السائل والمسئول وحدهما .

ووجـد مكرم أن الوضع يتطلب أن يتقـدم الى الميــدان باستجواب مفصـــل .

واستعدت الحكومة ونوابهـا ، لا لمناقشة الاستجواب فحسب ، بل اتخاذ الاجراء الأخير بالنسبة لمكرم بعد أن فصل من الوزارة وسكرتيرية الوفد ، وعضوية الحزب ... وهذا الاجراء هو الفصل من عضوية مجلس النـــواب ..

وبنفس الأسلوب الذى ردت به حكومة الوفد على أسئلة النواب ، نوقش اســتجواب مـكرم . ثم اجتمع المجلس فى ٢٣ مايو عام ١٩٤٣ وأصدر قرارا أشار فيه الى أنه يعتبر مكرم عبيد أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ ، وجاء فى هذا القرار :

بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى أثارها فى استجوابه المبنى على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والاجابات التى أدلى بهـا حضرات الوزراء عامة وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا وبيـانا وتحـديدا لمـا ورد على لسـان المستجوب فى استجوابه وعلى كلام المستجوب فى كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبـات والوثائق الخاصة بهذه الموضوعات التى سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا ـ أن الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك فى المجلسين عقب أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شـهر ، بأن الوزارة ترحب بكل سؤال أو استجواب يوجه اليها عن أى موضوع وارد فى العريضة وفى ذلك الكتاب ، وانهـا مستعدة للادلاء بالبيانات القاطعة الحاسمة المؤيدة بالأدلة والمستندات ، بل زاد رفعته على ذلك بأن دعا المعارضين والانصار على السواء أن يدخلوا هذا الباب الذى فتحه لهم على مصراعيه ، رغبة منه فى تنقية الجو فى أقرب وقت مستطاع ـ ومنذ ذلك الوقت أجابت الحكومة على ما يقرب من أربعين سؤالا ومع ذلك فقد ظل مكرم باشا ناكلا عن أداء واجبه البرلمانى فى ميدانه الأصلى ، وأخيرا ، وبعد أساليب عدة استجمع مكرم باشـا كل قوته وشـجاعته فتقدم باستجوابه بعد مطاولة ومماطلة ، وتلكؤ ظاهر وتردد عجيب ، شأن كل من يشعر بحرج مركزه وفساد قضيته وضعف حجته .

ثانيا ـ ان مكرم باشـا قد التجأ « مع الأسف الشـديد » فى استجوابه وفى عريضته وفى كتابه الأسود الى الزراية بالحكومة الشعبية الوطنية وتجريحها بصفة عامة ورفعة رئيسها زعيم البلاد بصفة خاصة ـ تجريحـا باغيا ظالما ، مستخدما فى سبيل ذلك سـلاحين كلاهما شر من الآخر ، وهما سلاح الاختلاق ، وسلاح المسخ والتشويه .

ثالثا ـ ان الحكومة قد وضعت الأمور فى نصابهـا فكشفت عن وجوه الزيف والفسـاد فى شتى الدعاوى ، وبسطت الوقائع الصحيحة مؤيدة بالمستندات الحاسمة ، التى تثبت اثباتا قاطعا سـلامة تصرفاتها واستقامة نهجها فى معالجة الشئون العامة والخاصة .

رابعا — ان مكرم عبيد باشا الذى أصبح يتهجم على زعيمه وعلى الوزارة الحاضرة فى جرأة معدومة النظير ، لم يترك زعيمه ولم يستقل من الوزارة بمحض اختياره ، بل انه ظل حريصا الحرص كله على البقاء فيها والدفاع عنها الى آخر وقت حتى أخرج منها اخراجا وأقصى عنها اقصاء ، وآية ذلك انه وقف فى المجلس فى ١٩ مايو ١٩٤٢ أى قبل فصله من الوزارة بأيام وصرح فى جرأة وثبات وعقيدة وحماسة ظاهرة : « ان مسلك كل وزير فى هذه الوزارة انما يرتكز على النزاهة المطلقة » . فهل كان فى ذلك صادقا أو كاذبا وهو فى هذه الساحة الرسمية المقدسة ؟ ان المجلس ليسجل أسفه اذ يرى رجلا قد تنكر لماضيه ، وتناقض حتى مع نفسه ، فسولت له أهواؤه أن ينقلب من النقيض الى النقيض ، ولا شك أن هذا مسلك أقل ما يقال فيه انه يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة ، وصحة الحكم على الناس والأشياء .

ان الكتاب الأسود لم يكن صالحا للعرض على البرلمان طبقا لأحكام الدستور واللائحة والتقاليد البرلمانية ، فاضطر صاحبه الى تعديله وتهذيبه حتى يصلح للظهور بشكل استجواب يطرح على المجلس ، وهو بالتالى لم يكن يصلح لأن يرفع الى مقام صاحب الجلالة الملك تحت اسم عريضة ، لأنه فضلا عن كونه مليئا بالألفاظ النابية الجارحة التى لا يليق أن ترفع الى مقام الملك ، فانه قد انطوى على أمور مكذوبة أو مشوهة وما كان يليق أن يرفع الى جلالة الملك الا الصادق من البيانات والصحيح من المعلومات والسليم من كل تحريف وتزييف .

ولهذا كله يقرر المجلس القرارات الآتية :

أولا — يستنكر المجلس استنكارا شديدا المسلك الشائن الذى سلكه مكرم عبيد باشا سواء أكان ذلك فى طريقة تسويده كتابه وتلفيق ما فيه ، أم فى طريقة نشره بدل تقديم استجواب مهذب الى البرلمان الذى هو الجهة المختصة ما دام الأمر بين نائب والوزارة . وما دام النظام البرلمانى قائما فى البلاد وما دامت المسئولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من الدستور : **ويعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثال للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية** سنة ١٩٢٤ : ذلك لأن الواجب الأول على كل نائب ألا يتحرك فى الشئون العامة الا والصدق المطلق رائده ، وخدمة المصلحة العامة وحدها قائده ، فلا يستسلم للأحقاد تغله ، ولا لشهوة الانتقام تسيره ، فيعتدى طائشا على الأبرياء ، ويلوث عابثا الأمناء ، شفاء للغل والحزازات الشخصية على حساب سمعة البلاد ، ومصلحتها العليا .

ثانيـا ـ يستهجن المجلس التهمتين الطائشتين اللتين جعلهما مكرم باشا محور دعايته ، وغاية القصد من استجوابه ، وهما تهمة اســتغلال النفوذ ، وتهمة عدم نزاهة الحـكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهـم الأخرى الواردة فى الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثالثا ـ يعلن المجلس من جـديد ثقته التـامة بحضرة صاحب المقـام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصـحاب المعالى الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من بغى ظالم وتجن أثيم وهم خدام الشعب المخلصون .

وهكذا ظن مجلس النواب انه بهذا القرار قد « مسـح » كل التهم التى وجهت الى حكومة الوفد ، .. بل انه حرص على أن يمســح عن « أعضائه » التهم الموجهة اليهم فختم قراره بأن ألبســوا أنفسهم وسام الشرف اذا قالوا انهم هم خدام الشعب المخلصــون والوطنيون الأمناء الصادقون .

ومضت الأيام ..

والنحاس يفكر فى الخطوة التالية ، الخطوة التى تريحه من رؤية مكرم فى الميدان السياسى ...

واجتمع مجلس النواب فى ١٢ يونيــو من نفس العام وقرر فصل مكرم من عضوية المجلس ...

فقد تكلم رئيس المجلس فى بداية الجلسة فقال :

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايــو الماضى الذى فصل فى اســتجواب مكرم باشا وما تضمنه كتابه الأســود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر فى أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث فى القرار من جميع النواحى طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التى تأبى الاساءة الى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق ، وانتهى الأمر بالمكتب الى اتخــاذ قرار باقتراح يقضى بفصـــل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من عضوية المجلس وها هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم . ..

حضرة النائب المحترم عمر عمر ـ أتلو على حضراتكم نص الاقتــراح الذى وضعه مكتب المجلس لتصدروا ما ترونه بشأنه وهو :

« بما أن المجلس قد سجل فى قراره الذى أصدره بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا انه سلك مسلكا يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها ٠

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المســلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحيــاة النيابية فى سنة ١٩٢٤ اذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصلحتها العليا ٠

وبما انه كان منتظرا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا فى المعانى التى تستخلص وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضــعا غــير طبيعى لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا فى هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره فى الأمر ٠

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جــديرا بشرف النيــابة عن الأمة ويتعين فصله من عضــوية المجلس بالتطبيق للمادة ١١٢ من الدستور ٠

لذلك

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشــا من عضــويته ٠

الرئيس ـ اسفر أخذ الرأى عن الموافقــة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا ٠

وبما أن العــدد الواجب توافــره هو ثلاثة أرباع المجلس أى ١٩٨ صوتا ، وقد زادت عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصــل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة ٠

●●●

أما الخطوة التاليــة والأخيرة ، فقــد كانت اعتقــال مكرم عبيد فى السرو ـ بالقــرب من مدينـــة المنصورة ـ حيث انضمت اليه السيدة قرينته ...

ومن الواضـــح أن معركة الكتــاب الأسود كانت أشد معارك نزاهة الحكم عنفا ، اذ امتلأت المعتقلات بالذين اشتركوا فى وضـــع أو توزيع هذا الكتاب . بل كان مجرد ذكر اسم الكتـــاب فى أى حديث بين اثنين كافيا لأن يدفعهما الى المعتقل . كان الارهاب الوفدى بالغ العنف بحيث بدأ الشعب يحس بمدى الجريمة التى يرتكبهــا هذا الحزب الســـياسى الكبير ... ومن الطبيعى أن يحس الشعب بهذه المرارة وهو يشـــــهد مصرع مثله الحزبية العليا ، ويراها وهى تنهار أمامه مثلا بعد الآخر !!

الباب الثامن

الفصل الأول

● حرب الصحراء الغربية من الألف الى الياء

● ● كان مصير العالم كله محددا بمعركة العلمين فى مصر ٠

● ● عندما كان بعض المصريين يهربون من مصر والقيادة البريطانية العليا تعد لاغراق الدلتا فى مواجهة روميل :

كانت القوات الايطالية فى عام ١٩٤٠ بقيادة المارشال جرازيانى قد بدأت الزحف على الحدود المصرية ٠ احتلت ــ أولا ــ السلوم ، ثم بقبق كما احتلت سيدى برانى وقد توقف الزحف فى سيدى برانى لأن القوات الايطالية ــ وقد اجتازت ٨٨ كيلومترا داخل الحدود المصرية ــ رأت أن تتحصن وتسترد أنفاسها ولكن الجنرال ويفيل فى ديسمبر من نفس السنة (عام ١٩٤٠) كان قد هاجم الجيش الايطالى واستولى على سيدى برانى واستولى على ألوف من الأسرى الايطاليين وكميات كبيرة من الأسلحة ثم تابع انتصاراته فاجتاز بقبق والسلوم واحتلت قواته حصن كابوتزو الحصين ثم استمرت القوات البريطانية مع بداية عام ١٩٤١ ــ على ما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى ــ فى تحقيق انتصاراتها فاستولت على البردية وأسرت نحو عشرة آلاف جندى ايطالى واستولت على غنائم كثيرة وواصلت زحفها فى ولاية برقة الى أن اخترقت استحكامات طبرق فاحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يوما ٠

وفى يناير ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية درنة ، وفى فبراير احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها وتبلغ المسافة بين سيدى برانى وبنى غازى نحو ٨٤٠ كيلومترا ثم استولت القوات البريطانية ــ فى مارس ــ على جغبوب ، وتمت اقالة القائد الايطالى جرازيانى وتلقى الايطاليون مددا من الألمان وتولى الجنرال روميل ــ الذى لقب فيما بعد

بثعلب الصحراء ـ قيادة قوات المحور وقد تمكن روميـــل من اســترداد بنى غازى ومعظم ولاية طبرق (عدا طبرق) ٠

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكلنك الذى خلف الجنرال ويفيل ، أى أن الايطاليين والألمان غيروا قيادتهم كما أن الحلفاء غيروا أيضا قيادتهم كما أن كلا من الألمان والايطاليين من ناحيـــة قد دعموا المعركة بأقصى ما لديهم من قوة وعتـاد وكذلك الحلفاء ضاعفوا من دعمهم لقواتهم ، وقد كر البريطانيون على الألمان والايطاليين واحتلوا بنى غازى ثم جاء هجوم جديد قام به روميل أجبر البريطانيين على اخلاء بنى غازى فى يناير ١٩٤٢ وبدأ روميل يستعد للزحف شرقا ففى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدأ هجومه على قوات الجيش البريطانى الثامن بقيادة الجنرال ريتشى ودارت معارك طاحنة انتهت باستيلاء قوات المحور ـ المكونة من الايطاليين والألمان ـ على بئر الحليم التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق وكانت بئر الحليم يدافع عنها الفرنسيون الأحرار ولقد انسحب ريتشى من جسر الفرسان فى ٢٦ يونيو ١٩٤٢ وكذلك من الغزالة ٠

وفى ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق فى أيدى قوات المحور ، وأسرت قوات المحور فى طبرق نحو ثلاثين ألف جندى من البريطانيين ومن جنود جنوب افريقية واستولوا على كميات كبيرة من المعـــدات والذخائر وتولى الجنرال كلود أوكلنك قيادة الجيش الثامن بدلا من الجنرال رينشى ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال ودخلت قوات المارشال روميـــل الحدود المصرية واستولت على مرسى مطروح ثم فوكه ، والضبعة وتوقفت القوات البريطانية عند العلمين التى تبعد أربعة كيلومترات عن ســاحل البحر ومنخفض القطارة الذى تبلغ مساحته ١٩٫٥٠٠ كيلومتر مربع أى ما يقـــارب مساحة الوجه البحرى والبحـيرات ، ويبلغ عمقـه ٦٠ مترا ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه فهو سد منيع فى وجه أى زاحف على مصر من الغرب ، والعلمين أشبه ما تكون بعنق زجاجة تجعل الدفاع ســهلا ، والهجوم صعبا ٠ وكانت أولى معارك الصحراء الكبرى بين القوات البريطانية وبين قوات المحور فى أول يوليو ١٩٤٢ ونجح الجيش البريطانى فى وقف الهجوم الألمانى فى ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور من مراكزها الامامية فى العلمين ولكن روميل عاود الهجوم فى أواخر أغسطس ١٩٤٢ وأوائل سبتمبر وكان هجومه قد بدأ من الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن هجومه لم ينجح بل أكثر من ذلك ارتد جيش المحور عن بعض مواقعه ٠

وكانت القوات البريطانية ومركزها حرج للغـــاية ، قد فكرت فى الانسحاب من ميدان العلمين الى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ، واتخـــذت الاستعدادات لهذا الانسحاب ، ولكن فى أغسطس ١٩٤٢ عين

الجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن والجنرال السير هارولد الكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلنك .. كان هـذا يجرى فى جبهة القتـال فما الذى كان يجرى فى القاهرة والاسكندرية ، ولندن ، والوضع هكذا حرج للغاية ؟

كان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد زار مصر بصفة سرية فى ٣ أغسطس ١٩٤٢ وقابل مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء سرا ، وقابل الملك فاروق سرا ولم يعلم النحاس أن تشرشل قابل الملك فاروق كما لم يعلم فاروق أن تشرشل قابل النحاس .

وزار تشرشل قيادة الجيش البريطانى الثامن فى ١٩ أغسطس ١٩٤٢ عقب عودته من موسكو ــ عن طريق القاهرة ــ ولقد سبق لى أن أشرت فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ــ نقلا عن د. محمد حسين هيكل ــ بعد أن انتقلت القوات الألمانية من السـلوم الى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب الذين يقيمون بمصر يفكرون فى المصير الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البـلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ومن كانوا يقـدرون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا فى المصير المحتوم الذى قدر لهم وظن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ اذا حزب الأمـر ، بل لقـد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلى رغم تقدم الجو الى قيظ الصيف المحرق ، وفكر الأجانب وفكر اليهود فى التخلص من أموالهم بايداعها عند أصدقائهم المصريين أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان .

وفكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية فى القاهرة فيما يجب عليهم عمله فأحرقوا أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا مما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وقد جاء عن لسان اسماعيل صدقى باشا أنه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر اذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها وان مثل هذا العمل ان تم فسيصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تعويضها .

ويقول سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة انه فى ٨ يوليو ١٩٤٢ قابل الملك فاروق فى قصر عابدين . وكم كانت دهشتى ــ لامبسون ــ للتغيير الذى طرأ عليه واعتقد ــ لامبسون ــ أن اقتراب الألمـان من أبـواب مصر قد رفع روحـه المعنـوية وجعله يدرك معنى ذلك

بالنسبة له ، ولنا على أية حال ، فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما مما عهدته فيه ٠

وكان قائد منطقة القاهرة العسكرية قد أرسل خطابا الى وزير الدفاع يسأله عما يجب عمله في حالة دخول الألمان الاسكندرية ، ولم يرد وزير الدفاع لأن الحكومة المصرية لم تكن بعد قد حددت موقفها من هذا الموضوع ٠

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة النحاس وبحث الموقف ، وقدر احتمالات المستقبل ٠ وقرر تكليف الأستاذ نجيب الهلالى كتابة خطاب الى روميل ٠ ويقول الأستاذ التابعي ان الهلالى قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم فى سجلات رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت خلاصة الخطاب – التابعي – التى استقاها من مصادر موثوق بها ، أن مصر دولة غير محاربة وأن الاجراءات العسكرية التى اتخذتها السلطات البريطانية قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية ، وان مصر حكومة وشعبا تحب السلام ، وتتمسك به ، وانها – مصر – قد اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات ، هذا وقد فوض مجلس الوزراء المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أقدم الوزراء مهمة الاتصال بعبد الخالق حسونة باشا محافظ الاسكندرية وأنه – عثمان محرم باشا – قد أجرى هذا الاتصال فعلا وكانت المشكلة كيف يستطيع عبد الخالق حسونة باشا أن يقوم بتوصيل الخطاب – فعلا – الى روميل ؟! .

وتأكيدا لما ذكر من ان كبار المصريين الممالئين للسياسة البريطانية فى مصر فكروا فى المصير الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية أرض مصر ، نذكر أن أمين عثمان باشا وهو فى مقدمة هؤلاء ، أو بمعنى أدق فى مقدمة البريطانيين المقيمين بمصر سافر الى فلسطين بالفعل هو وأسرته بطائرة خاصة مملوكة لشركة مصر للطيران وقد ورد ذكر هذه الواقعة فى تقرير لجنة التحقيق الوزارية التى سبق الاشارة اليها والمؤلفة من مكرم عبيد (وزير المالية) وطه السباعى (وزير التموين) وعبد الرحمن الطوير (النائب العام) وطه السيد نصر المستشار الملكى المساعد ، وقد وردت الواقعة تحت بند – تحميل الخزانة العامة نفقات سفر أمين عثمان باشا وعائلته بالطائرة الى فلسطين ، هربا من أزمة العلمين ، عندما تأزمت أزمة العلمين واستحكمت حلقاتها ، استأجر أمين عثمان باشا – وكان اذ ذاك رئيسا لديوان المحاسبة – طائرة من طائرات شركة مصر للطيران سافرت به يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ ومعه أسرته الكريمة الى اللد (فلسطين) ثم ترك العائلة فى مستقرها الجديد بعيدا عن مصر ، وعاد الى القاهرة ٠ وفى ١٣ يوليو ١٩٥٢ أرسلت شركة مصر للطيران الى مصلحة الطيران المدنى

فاتورة بمبلغ ١٣٧ جنيها ، ٢٦٠ مليما قيمة رحلة خاصة لسعادة أمين عثمان باشا من القاهرة الى اللد ، وبالعكس ، وأحالت مصلحة الطيران المدنى تلك الفاتورة الى وزارة الدفاع فجاءها الرد التالى :

١٩٤٢/٨/٥

حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة الطيران المدنى ..

بالاشارة الى كتاب المصلحة رقم ١/٥/٥٦ بتاريخ ١٩٤٢/٧/٢٩ بشأن (رحلة سعادة أمين عثمان من القاهرة الى اللد ، وبالعكس) أرجو الاحاطة أن هذه الرحلة تعتبر مصلحية وتحسب على جانب الحكومة ، وبناء عليه نرجو موافاتنا باستمارة صرف رقم ٥٠ ع٠ح ، بالمبلغ المستحق للشركة ، لاتخاذ اللازم لصرفه اليها وذلك بعد مراجعة القانون ، وتفضلوا ..

وكيل وزارة الدفاع

عنه : محمد سالم

وغنى عن البيان ــ تقرير اللجنة الوزارية ــ أن أمين عثمان باشا يوم سافر الى اللد مع أسرته ، لم يكن مندوبا للتفتيش على حسابات فلسطين باعتباره رئيسا لديوان المحاسبة المصرى ، ولم تضم مصر شئون فلسطين المالية الى شئونها حتى تصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهابا وايابا رحلات مصلحية ، تحتسب على جانب الحكومة وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعى الضرائب المصريين لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة ٠

وأخيرا ــ ذات التقرير ــ فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب اذا ما فزعت القلوب !!

ولأهمية موضوع العلمين وأثره الخطير ، بل وآثاره الخطيرة فى السياسة العالمية وفى تقرير مصير الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية نحاول أن نتقصى العديد من الآراء التى تتعلق بأزمة العلمين :

يقول عبد الرحمن الرافعى عن معركة العلمين : فى هذا الموقع (العلمين) بدأت معركة كبيرة يوم أول يوليو ١٩٤٢ واستعرت نار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور وتحرج وقتا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر الى الانسحاب من بعض خطوطه ، على اثر خسارته فى الدبابات واضطربت الأحوال فى مصر اذ كان من المتوقع استمرار تفوق جيش المحور ، وزحفه نحو الاسكندرية ، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور

من مراكزها الأمامية في العلمين ، على أن المارشال روميل عاود الكرة في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ٤٢ واستأنف هجومه في الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن بعد قتال بضعة أيام اضطر الى الانسحاب الى خطوطه السابقة ، وتبين من اخفاقه وانسحابه أن قواته التي حشدها لا تكفي لشن هجوم جديد ، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطاني حرجا ، وفكرت قيادته وقتا ما في الانسحاب من ميدان العلمين الى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب •

وقد توقفت حدة القتال في الأسابيع التالية من شهر سبتمبر ، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف ، وارتد عن بعض مواقعه ، وساد الهدوء ميدان القتال في أواخر ذلك الشهر •

وفي أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل في القيـــادة البريطانية في الشرق الأوسط ، فعين (المارشال) مونتجمري قائدا للجيش الثـــامن ، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلنك •

وعن معركة ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ ذاتها يقول عبد الرحمن الرافعي :

تلقى الانجليز الامداد والنجدات من مختلف النواحي ، من الولايات المتحدة ومن جنوب أفريقية ومن الهند وأخذ سيل المهمـــــات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشـــهر من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان ، واستطاع النحول من الدفاع الى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمري ، وكان هذا هو الهجوم البريطاني الثالث •

اختار الجنرال مونتجمري منطقة العلمين ميدانا لهجـــومه ومنازلة المارشال روميل وجيشه في معركة فاصلة •

وتقع العلمين على الطريق الشمالي الواصل من الاسكندرية الى حدود برقة ، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الاسكندرية غربا ، وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية) ، اذ تقع على مقربة من البحر ، ويليها جنوبا منخفض القطارة المتقدم ذكره ، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلا ، وهو الميدان الذي صد فيه الجيش البريطاني زحف قوات المحور في يولية سنة ١٩٤٢ ، ثم نازلها في أكتوبر في المعركة الفاصلة التي سميت « معركة العلمين » •

في هذا الميدان ، في ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر ســـنة ١٩٤٢ ، وقف

الجيش الألمانى الايطالى والجيش البريطانى وجها لوجه ، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندى ألمانى وثمانية وأربعين ألف جندى ايطالى .

أما الجيش البريطانى فكان أكثر عددا وعدة ، اذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندى من البريطانيين وحلفائهم ، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته ، فلديه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة ، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات « جرانت » و « شيرمان » بحيث يمكن القول على وجه التحقيق انه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة ، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة ، وكانت مدفعية الجيش البريطانى وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته .

هذا الى أن جيش المحور كان بعيدا عن قواعد تموينه وامداده ، على غير ما كان عليه الجيش البريطانى ، فان مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة ، فمقدمات الوافعة كانت ولا ريب تنبىء بنتائجها .

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة فى مواجهة خطوط الجيش البريطانى وحلفائه ، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة ، على أنه لم يشهد المعركة من أولها ، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش فى أحد المستشفيات بألمانيا ، ولم يصل الى ميدان المعركة الا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة فى الحال ، ولكن لم يكن فى استطاعته اصلاح الأخطاء التى وقعت فى غيابه .

بدأ الجيش البريطانى هجومه فى ٢٣ أكتوبر ، تؤيده قوة جوية كبيرة ، وبدأ الهجوم باطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة ، فى ضوء القمر ، وكان ستار النيران الذى أسدلته المدفعية شديدا عنيفا ، وقصف المدافع يصم الآذان وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلا خلف خط القتال ، وصار ميدان القتال من ساحل البحر الى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافة والمركبات المشتعلة ، وفتحت قوات الحلفاء ثغرة فى حقول الألغام التى للمحور أمام خطوطه الأمامية ، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية فى بعض مواقعها ، وكان ذلك فى فجر اليوم الثانى من المعركة ، واستمر القتال شديدا فى ذلك اليوم ، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التى بلغوها برغم الكرات الشديدة التى قام بها المحور ، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية فى المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل .

استمرت المعركة عدة أيام ، فقد وقع أول هجوم من ٢٣ الى ٢٥ أكتوبر ، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية ، ثم

ابتدأت المرحلة التانية من المعركة فى ٢٦ أكتوبر ، واستمرت حتى ٣١ منه، ظل الحلفاء خلالها فى تقدمهم رغم الهجمات المضادة التى قام بهـا جيش روميل ، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائى فى المرحلة الثالثة ، وقد دامت من أول نوفمبر الى اليوم الرابع منــه ، أى أن المعركة دامت اثنى عشر يوما ، وانتهت بهزيمة المحور ، وأسر منهم الحلفاء عشرات الألوف ، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق افريقية الألمانى وعدد آخـر من كبار الضباط الألمان والايطاليين .

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربا تقهقرا عاما ، بعد أن فقدت ثلثيها فى ميدان القتال ، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم ، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد ، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور .

وقد منح الجنرال مونتجمرى على أثر انتصاره فى هذه المعركة لقب فيلد مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيـــلد مارشال مونتجمرى أوف علمين .

وعن آثار معركة العلمين يقول الرافعى :

تعد معركة العلمين من الوقائع الفاصلة فى التاريخ ، لأنهـا كانت القاضية على الزحف الألمانى الايطالى فى شمال أفريقية .

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس ، ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل الى ايران للاســتيلاء على منابع البترول فيها ، وقطع خطوط التموين الذى يصل الى روســيا من طريق الخليج الفارسى ـ هكذا فى الأصل ـ ، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان فى آسيا .

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها .

وفتح انتصار الحلفاء فى هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل البحرية التى تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسى .

وكانت معركة العلمين جـزءا من خطة حربية واسعة المـدى وضعها أقطـاب الحلفاء لاجلاء قوات المحور عن شمال افريقيـــة ، فلم تكد تنتهى المعركة حتى نزل جيش كبير معظمــه من الأمريكيين بقيـــادة الجنرال (أيزنهاور) الى سواحل مراكش والجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين

بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير ، لكي يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور ٠

وقد أبدى روميل فى انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعا ، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب فى تاريخ الحروب ، وأخذ الجيش البريطانى الثامن يتعقبه دون أن يحيط به ، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ ، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء معركة العلمين ، وكان سقوط هذه العاصمة ايذانا بانهيار الامبراطورية الايطالية فى شمال أفريقية ، وانسحب روميل الى تونس ، وهناك ثبت لقوات الحلفاء ، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه فى مارس سنة ١٩٤٣ ، وتجدد القتال فى شهر أبريل ، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد الى ألمانيا ، وانتهى القتال فى مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين ، ولجأت فلول المحور الى رأس بون بالشمال الغربى من تونس ، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت فى أسر الحلفاء ، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنيم الذى خلف روميل فى القيادة ، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلول المحور ، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات ايطاليا وألمانيا فى شمال أفريقية (مايو سنة ١٩٤٣) ، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقا وغربا ٠

وكان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقية تمهيدا لغزو ايطاليا من الجنوب ، فقد بدأت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل الى جزيرة صقلية فى يولية سنة ١٩٤٣ ، وبعد أن استولت عليها نزلت الى ايطاليا ، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ ٠

وفى هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطىء افريقيا (٨ نوفمبر ١٩٤٢) وهكذا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات فى حوض البحر المتوسط ٠ وبعد ذلك بعدة أشهر انتهت الحرب فى افريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبنزرت وتونس (مايو ١٩٤٣) ٠ أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر وما لبثت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد الى أفق القاهرة ٠

ويقول الأستاذ محمد التابعى عن معركة العلمين فى الصحراء الغربية ومعركة العلمين بين القصر والوزارة النحاسية وهذا فى حد ذاته يدل على تفاهة ما كان يحدث فى ذلك الوقت العصيب ٠

وفى صباح السبت ٢٧ يونية ١٩٤٢ ــ وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلد ــ زرت حسنين فى داره فلم أجده ٠٠ وقيل لى انه ذهب يعود ابنه هشام فى المستشفى فقد أجريت له عملية الزائدة الدودية ٠٠

وانتظرت حتى حضر حسنين وقلت له اننى سألت هذا الصباح وزير العدل صبرى باشا أبو علم عما اذا كان النحاس باشا قد أبلغ جلالة الملك تطورات الموقف فى الصحراء الغربية وأعطاه صورة صحيحة عن الحالة . أم تركه يستقى الأخبار من الخارج كما حدث يوم اغلاق الحدود .. وهل هو مثلا أبلغ الملك تفاصيل ما دار فى الاجتماع الذى عقده « رفعته » فى يوم الاثنين الماضى ٢٢ يونية مع السفير مايلز لامبسون والجنرال سنون ؟ .. وأن صبرى أبو علم باشا قال لى : ان النحاس باشا قد أدى فى هذه المرة واجبه وأنه أبلغك ـ أنت يا حسنين باشا ـ كافة التفاصيل ..

قلت هذا لحسنين فابتسم بمرارة وقال : أبدا ! ..

ثم مضى يقص على التفاصيل .. قال :

ـ عرفت أن النحاس باشا عقد اجتماعا مع من ذكرت وانتظرت أن يتصل بى فور انتهاء الاجتماع ولكنه لم يفعل ومضى العصر .. ثم المغرب .. وأقبل الليل ورفعته لم يتصل بى .. وسألنى الملك « هل اتصل بك رئيس الوزراء ؟ فقلت كلا .. ولعله يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكن جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف » ..

.. « ولكن هذا كان فى الحقيقة اعتذارا منى عن النحاس باشا لأننى كنت أنتظر أن يتصل بى ويطلب مقابلة الملك لكى يبلغه ما حدث . ولكن الذى حدث أن رفعته أصدر بلاغا رسميا عن الاجتماع المذكور .. ونشرت الصحف البلاغ .. وكان ذلك قبل أن يطلع الملك على شىء ما » .

وهكذا قرأ الملك البلاغ الرسمى فى الصحف مثل سائر الناس .

ومضى حسنين باشا فى روايته يقول :

« وفى صباح اليوم التالى لم أستطع صبرا .. والواقع أننى أهملت أو تهاملت فى أداء واجبى كرئيس للديوان لأنه كان يجب على أن أتصل بالنحاس باشا قبل ذلك وأسأله .. ولكننى راعيت الذوق الحسن فلم أفعل .. ولكنى وجدت أنه لم يبق موجب للذوق .. فكلمت بالتليفون أمين عثمان باشا وبسطت له وجهة نظرى .. وبعدها بقليل اتصل بى النحاس باشا وقال لى .. « انت فين ؟ أنا بافتش عليك » .. وكلمنى كلاما عموميا عن الحالة وأنها مطمئنة . وسألنى ما اذا كنت اريد أن أقابله فقلت له نعم أحب أن أقابل رفعتك .. قال « بس أنا عندى برلمان النهارده » قلت له « اذن ففى أى وقت يناسبك » .. ثم حدثنى عن البيان الذى سيلقيه فى البرلمان وسألنى هل يرسل لى نسخة منه فقلت وأكون شاكرا لو فعل . » .

« وهكذا انتهى حديث النحاس باشا معى بالتليفون .. وبعدها بقليل كلمنى أمين عثمان بالتليفون وقال لى .. « انت مش عايز تقابل النحاس باشا ؟ .. فقلت له « ازاى » بالعكس .. أنا عاوز أقابله .. قال : « هو فهم كده » .. فقلت : « فهم غلط .. وأنا غايته أحببت أن لا أربطه بموعد أو ميعاد وتركت له اختيار الوقت المناسب » .

واتفقنا على موعد المقابلة ثم أبدى حسنين باشا رأيه فى البيان الذى ألقاه النحاس باشا فى البرلمان فقال انه فيما عدا ثلاث أو أربع نقط فان البيان المذكور يبدو كأنما قد كتب فى السفارة البريطانية . وانها لعجيبة أن يقول النحاس باشا فى بيانه انه مطمئن بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث « كارثة » ويصفون الحالة بأنها خطيرة وجرائد اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن ان الزحف الألمانى لو أوقف يكون هبة من الله .. ومع ذلك فان النحاس باشا يقول انه مطمئن .

ولم يقل النحاس باشا فى أول الأمر لحسنين أكثر مما جاء فى البيان الذى ألقاه أمام مجلسى البرلمان وهو أن الحالة مطمئنة وأن الانجليز سوف يدافعون عن مصر .. الى آخر مدى .. ولقد حاول حسنين أن يعرف من النحاس باشا حدود « هذا المدى » ، وهل هو يقف مثلا عند مرسى مطروح ؟ أم أن الدفاع « الى آخر مدى » معناه أن الحرب سوف تجرى فى داخل البلاد ؟ ..

ولكن النحاس باشا رفض المناقشة فى امكان وقوع هذا الاحتمال .. وهنا يقول حسنين رحمه الله .. « قلت له : « نفرض .. لا قدر الله .. لا سمح الله .. يعنى لو دخل الألمان مرسى مطروح أو .. لو زحفوا بعدها ! .. » .

ولكن النحاس باشا قال مش ممكن ...

وعاد حسنين يقول « يعنى لا سمح الله .. لا قدر الله .. وربنا ما يقدر .. انما يعنى لو حصل ... » .

فقال النحاس باشا « يمكن نخلى المدنيين ساعتها يتركون المدن الى القرى .. » .

يعنى الحرب تدخل مصر .. وهذا هو الخراب .

وكان حسنين يروى لى تفاصيل هذا الحديث وهو منفعل وحائر فى فهم عقلية النحاس باشا .. وكيف انه أصبح آلة فى يد الانجليز .. وقد تحدث حسنين طويلا فى هذا المعنى وكان مما قاله .. « النحاس باشا فى

يد الانجليز خالص » لانه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقى فى رياسة الوزارة خمس دقائق ٠٠ » ٠

ثم انتقل حسنين بالحديث الى الشائعات التى تقـــول بأن الجيش الانجليزى فى الصحراء الغربية لا يريد أن يحارب ٠٠ وقارن بين موقفهم اليوم وبموقف الجنود الايطاليين أيام الجنرال ويفل أيام كانت جنود بريطانيا تحارب بشجاعة ٠٠ وجنود ايطاليـــا يهربون ٠٠ وها هى ذى الآية قد انعكست ٠٠ فأصبح الانجليز يهربون ٠٠ وجنود ايطاليا وألمانيا وراءهم .. ثم قال ان طيارا انجليزيا كان زاره فى داره وورطه حسنين فى الحديث حتى اعترف له بأن هناك أمرا مريبا فى استسلام حصن طبرق الحصين فقد قال There is something fishy وان هذا الشىء المريب ــ كما قال حسنين ــ هو أن الجيش البريطانى رفض أن يقاوم وسلم للألمان من غير قتال ومضى حسنين يقول :

ــ فاذا كانت هذه هى الحالة فكيف يكون النحـــاس مطمئنا كما يقول . ٠٠ بل لعل روميل على علم بحقيقة الحالة وانهيار معنوية الجيش البريطانى ولهذا السبب نراه يسرع فى زحفـــه حتى لا يعطى الانجليز فرصة لجمع جموعهم ولم شملهم ٠٠ وقد لا يبعد أن يدخل على ــ فى أى وقت ــ فى مكتبى ضابط ألمانى يرفع يده بالتحيـــــة ويقول ٠٠ هيل هتـــلر ؟ ٠٠

ومضى حسنين « باشا » فى حديثه فقال فى معرض التدليـــل على خطورة الحالة التى يصر النحاس باشا على وصفها بأنها « مطمئنة » قال ان هنـــاك خطـــا قد أنشىء بين أمريكا ومصـــر لنقل الصور الفوتوغرافية باللاسلكى وقد افتتحه مستر روزفلت بارسال صورة له مع محمود «بك» حسن وزير مصـــر المفوض فى واشنطون وقد نشرت الصحف المصـــرية الصورة المذكورة ٠٠

ويذكر التابعى أن حسنين علا صوته وهو يقول :

ــ بأه دى بلد ٠٠ البلد كلها تهتز علشـــــان النحاس اختلف مع مكرم ٠٠ ومفيش حديث فى البلد كلها الا عن خلاف مكرم والنحاس ٠٠ بينما الألمان على أبواب البلد والبلد مهـــــددة بالخراب اذا قرر الانجليز المقاومة فى دلتا النيل وريف مصر ٠٠

ويذكر التـــابعى أن حســـنين اتصل ببعض الزعماء ليجس نبضهم فتحدث معهم فى الموقف وخطورته وصواب الحصول على ضمانات بعـــدم تعريض البلد للخراب ولكن أحدا من الزعماء ــ ولا النحاس نفسه ــ يقبل

أن يخطو هذه الخطوة فيقابل السفير البريطانى ويحدثه فى هذا الموضوع لأنهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم ، أو غضب الألمان وانتقامهم · ثم قال بانفعال :

ــ ودينى وما أملك لقد تحققت من أن البلد دى كلها مفيش فيها راجل واحد ·· وأقسم بربى لو الحالة صفيت وربنا أنقذ البلد وأعطانى الملك « كارت بلانش » فى تأليف الوزارة فاننى لن أختار ولا واحد من هذا الطقم أبدا ·· بل سوف أعمل وزارة من الشباب ·· وأنا متأكد أنهم لو غلطوا فان غلطاتهم تبقى أرحم بكثير من غلطات حضرات الزعماء الكبار ···

ثم قال بمرارة ··

ــ زعماء ايه يا شيخ ؟ ·· دول مفيش فيهم ولا راجل واحد ··

الى أن يقول الأستاذ التابعى :

وانهارت تماما مقاومة الانجليز فى الصحراء الغربية ·· وسقطت خطوط دفاعهم الواحد بعد الآخر وكان الجنود الألمان يجدون مشقة فى اللحاق بالجنود البريطانيين بسبب سرعة انسحابهم ·

وسقطت مرسى مطروح فى أيدى الألمان ···

وتقدمت بعدها قوات المحور ·· ثم توقفت بسبب نفاد الوقود أو البترول الذى لا غنى عنه فى حرب الدبابات ·· وكان توقفها عند « عنق الزجاجة » الذى اختاره البريطانيون خطا لدفاعهم الأخير قبل الاسكندرية ···

وكان « عنق الزجاجة » هذا ــ أو خط الدفاع ــ يمتد ما بين البحر عند محطة العلمين ومنخفض القطارة ويبعد عن المكس ــ احدى ضواحى الاسكندرية ــ بنحو أربعين كيلومترا ·

وبدأ أهالى الاسكندرية يسمعون دوى المدافع وهى تطرق أبواب دلتا النيل ·· وساد الذعر والرعب والفزع وخصوصا بين يهود مصر الذين أسرعوا الى بضائعهم المكدسة فى المخازن يعرضونها للبيع بأرخص الأسعار ·· وكان المارة فى شارع جامع شركس بالقاهرة يشاهدون يومئذ عشرات منهم يحاصرون قنصلية بريطانيا ليحاولوا الحصول على « فيزا » أو اذن بدخول فلسطين أو جنوب افريقيا ·

كانت بحق أيام الذعر والفزع وكان من الصعب أن يصدق أحد أن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألمانى ويحول دون دخولهم الاسكندرية والقاهرة ·

اللهم الا اذا وقعت معجزة .. ولكن سلطات الحلفاء أنفسهم لم تكن فيما يظهر تؤمن أو حتى ترجو يومئذ وقوع هذه المعجزة .. فقد كان المارة فى ميدان قصر الدوبارة والشوارع المحيطة به يرون أعمدة الدخان تتصاعد من مداخن السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية وبعض المبانى والدور والعمارات التى كانت تشغلها ادارات مختلفة تابعة لقيادة الجيش البريطانى ...

وكانت أعمدة الدخان تتصاعد ليلا ونهارا .. أياما متواليــة .. وعرف سكان القاهرة أن رجال السفارتين والقيادة البريطـــانية يحرقون أوراقهم السرية استعدادا لمغادرة القاهرة ...

وسافر بعض كبار الماليين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون يومئذ على هتلر والنـــازية .. أو كانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا الحربى .. سافروا الى أسوان ومنها الى الخرطوم ..

وقابلت ذات صباح الأستاذ محمود أبو الفتح وسألنى ..

ــ راح تودى فلوسك فين ؟ ..

قلت .. فلوسى كلها أحملها فى جيبى ..

وابتسم وقال انه أرسل « فلوسه » الى جنوب افريقيا . وفى مساء نفس اليوم وكنت فى جريدة الأهرام أسأل عن آخر الأخبار سألنى رئيس التحرير الأستاذ أنطون الجميل « باشا » ماذا يفعل بأمواله المودعة فى البنوك ؟ ...

وقلت له ان محمود أبو الفتح أرسل أمواله الى جنوب افريقيا ... وابتسم رحمه الله بمرارة وقال ...

ــ وهو يعنى جنوب أفريقيا اللى مأمون ومضمون ...

وكان الأستاذ أنطون الجميل يعتقد أنه اذا سقطت مصر فى أيدى الألمان فلن يقف بعدئذ شىء فى طريقهم ... بل سوف يكتسحون وادى النيل الى جنوب افريقيا .. ويشقون طريقهم شرقا كما تشق السكين طريقها فى قالب الزبد عبر فلسطين ولبنان وسوريا والعراق .

ويقول التابعى ان السلطات البريطانية فى مصر فكرت فى تهريب نحو خمسمائة فتاة من فتيات الانسا والمجندات البريطانيات الى الأقصر ، فليس من المرغوب فيه ــ كما يقول أحد المتحدثين معه من السفارة البريطانية أن نترك وراءنا فى القاهرة كل هذه النعمة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان ، ويمضى التابعى قائلا :

وفتيات « الانســـا » فرقة كانت مخصصة للترفيـــه عن الجنود البريطانيين فكانت تقيم لهم فى مختلف المعسكرات الغناء والموســـيقى والتمثيل ..

اذن فقد كان الخطر خطرا حقيقيـا .. لا مبالغة فيـه .. وها هى ذى السلطات العليا التى تعرف الحقائق تحرق أوراقها .. وتسرع وترسل الفتيات البريطانيات المجندات بعيدا عن القاهرة ـ الميئوس من انقاذها ـ الى الاقصر منطقة الأمان ولو الى حين ...

ثم انتشرت اشاعة تبين فيما بعد أنها خبر صحيح .. وفحواها أن السلطات البريطانية العسكرية طلبت بالحاح من الحكومة المصرية اغراق غرب الدلتا أو مديرية البحيرة وما الى جنوبها .. لكى تحول هذه الأراضى الى بحر من الطين تغوص فيـــه دبابات الجيش الألمـانى وعربات النقـل وسياراته ومدرعاته ومصفحاته .. وتعرقل زحف روميـــــل على دلتـا النيـــل ...

وبدأت ألوف من المهاجرين تفد على القاهرة من الاسكندرية والبحيرة وشمال الدلتا .. وأرسل الضابط المصرى قائد منطقة الاسكندرية خطابا سريا الى وزارة الحربية المصرية فى القاهرة .. يسألها فيه عما يجب عليه عمله فى حالة دخول قوات المحور من الألمان والايطاليين .. هل يجب عليه أن يقاوم هو وجنوده .. ؟ أم يستسلم ويسلم سلاحه وذخيرته .. ؟

وعرض الخطاب أو السؤال المذكور على وزير الحربية يومئذ المرحوم الفريق حمدى سيف النصر باشا فقال :

ـ ماتردوش عليه ..

ولكن قائد الاسكندرية عاد وأرسل بعد يومين رسالة سرية أخرى كتب عليها (مستعجل جدا) ويكرر فيهـــا نفس الســـؤال ويلح فى الجواب ...

ولما عرضت هذه الرسالة الثانية على وزير الحربية صاح ..

انقلوا ابن ... ده من اسكندرية وأرسلوه حتة تانية وابعتوا واحد تانى محله .. هو عاوز يودينى فى داهية ..

ذلك أن حمدى باشا رحمه الله كان يخشى اذا أمر قائد الاسكندرية بالمقاومة ثم دخل الألمان .. أن يحاكمه الألمان أمام مجلس عسكرى .. واذا أمره بالاستسلام للألمان ثم نجح الانجليز فى صـــد الألمان .. أن يحاكمه الانجليز بتهمة الخيانة .

ومن هنا رفض أن يرد على رسالة قائد منطقة الاسكندرية ..

وفى هذا الجو من التوتر والفزع .. اجتمع مجلس الوزراء برياسة « صاحب المقام الرفيع » مصطفى النحاس باشا وقال رفعتـــه فى بداية الاجتماع انه رأى بسبب خطورة الحالة وتطورها السريع أن يدعو المجلس للنظر فيما يجب عليه اتخاذه لتأمين سلامة البلاد ..

ويقول الأستاذ التابعى انه ذهب مساء ٢٨ يونيو ١٩٤٢ حيث قصد الى مكتب رئيس تحرير الأهرام ليعرف آخر الأخبار الواردة من جبهـة القتـــال ، وأنه قابل – فى مكتب رئيس التحرير الدكتور محمود عزمى والسيدة قرينته وأن السيدة قرينته سألته عما اذا كان قد سمع أن فلانا وهو من نجوم السينما وأبناء الذوات – قد طلق زوجته وانه قال لها انه لم يسمع عن هذا الكلام .

وقالت السيدة حرم الدكتور محمود عزمى ان السيدة فلانة هذه هى الآن « صديقة » الجنرال ريتشى قائد الجيوش البريطـــانية فى الصحراء الغربية .. وأن الجنرال لم يسافر الى الميدان بل يدير المعركة بالتليفون . والى جانبه صديقته فلانة المذكورة ...

وقال المرحوم محمود عزمى :

– على كل حال الثابت أن الجنرال ريتشى كان يزور الاسكندرية مرة فى كل أسبوع وينزل بفندق بوريفاج حيث كانت تقابله فلانة المذكورة ..

وقلت أنا ان الاشاعات كثيرة عن فلانة هذه ومعظمها غير صحيح .

ثم سألت الدكتور محمـــود عزمى عن رأيه فى الحالة وفى دفاع الانجليز فقال ان الانجليز ينوون الدفاع عن مصر الى آخر رمق وان خطتهم وخطوط دفاعهم هى :

١ – مرسى مطروح .

٢ – الضبعة .

٣ – الخطاطبة (فى مديرية البحيرة) .

٤ – من الأهرام الى الزمالك .

٥ – قناة السويس .

قلت : والاسكندرية .. والقاهرة .. ؟

قال لم يتخذ بشأنهما بعد أى قرار .

قلت على أى حال اذا كانت هذه هى خطة الانجليز فانها تعنى خراب مصر ..

قالت السيدة حرم محمود عزمى ..

ـ نعم الدفاع شبرا شبرا كما فعل الروس فى مدينة سباستبول .

ويقول الأستاذ التابعى : فى أول يوليـــو ١٩٤٢ : الذعر شـــديد والاشاعات كثيرة ومن اشاعات اليوم أن الانجليز طلبوا من الملك الانتقال الى فلسطين بل الى أسيوط بل الى السودان ومعه الوزارة .

وقد عقد البرلمان بمجلسيه جلسة سرية أعلن فيها النحاس باشا أن مصر حصلت على غطاء من الذهب ، وأن فى البلد مؤونة تكفيها لمدة شهر واحد وأن الانجليز رفضوا أن تكون القاهرة مدينة مفتوحة .

وقيل ـ التابعى ـ ان الملك والنحاس اتفقا على البقاء فى مصر وعدم مغادرتهم البلاد .

وعن يوم ٢ يوليو ١٩٤٢ قال التابعى ان الذعر قد خف فى الصباح ثم عاد واشتد فى المساء وأن الجنود البريطانية هى التى تتولى حراســة القناطر الخيرية ابتداء من اليوم .

وعن ٣ يوليو ١٩٤٢ قال التابعى ان وزير التموين قال له ، ان الحالة وحشة وربنا يلطف ، وانه ـ التابعى ـ قابل فؤاد سراج الدين فى نفس اليوم وأن النحاس باشا رفض تاليف وزارة قومية بل رفض دعوة الجبهة الوطنية وأنه ـ أى النحاس ـ رفض الاستقالة لأنه ربان السفينة ولا يجوز لربان السفينة أن يترك السفينة وسط الأنواء ويهرب .

ويذكر التابعى أن حسنين باشا قال له انه لم يأت على مصــر يوم كانت فيه محتلة احتلالا تاما كما هى الآن . فقد كان الانجليز يحاولون منذ شهور الحصول على نصيب فى حق حراسة بعض الطرق والمنشآت ولكن طلباتهم فى هذا الشأن كانت ترفض دائما .. ولكنهم الآن وبموافقــة النحاس باشا قد تغلغلوا فى صميم الريف وأصبح كل شىء فى مصر فى قبضة يدهم فاذا أزفت الساعة التى يتبينون فيها أنهم خسروا المعركة فانهم سوف يدمرون كل شىء .. وكل شىء الآن تحت أيديهم وفى حراستهم .. وليس لمصر يومئذ أن تعترض لأنهم سوف يقولون ان ما تم قد تم بالاتفاق مع رئيس الحكومة .

وقال حسنين انه تحدث مع بعض أصدقائه من الانجليز فى هــذا الموضوع فقال لهم (ثقوا اذا دمرتم كل هذا فسوف أكون أنا أول من يهب لقتالكم لأنكم قد خربتم بلدى خرابا تاما . واذا دخل الألمان مصر فسوف

يهرع كل مصرى لاستقبالهم . وليطلب منهم أن يسمحوا بالقتال فى صفوفهم ضدكم أنتم الذين دمرتم بلده .. واذا قدر لكم أن تعودوا الى مصر فسوف يهب المصريون لصدكم وقتالكم) .

ومضى حسنين يقول انه اذا نفذ الانجليز خططهم فان النتيجة هى خراب الدلتا أى الوجه البحرى . ولقد قال لهم قائد من خيرة قواد الجيش الفرنسى وهو الجنرال كاترو ان كل ما يهمهم فى مصر هو قناة السويس .. وان خط الدفاع عن قناة السويس ليس فى الصحراء . بل على ضفاف النيل وفى الدلتا .. ذلك لأن الدلتا تعد من الوجهة الحربية هبة لا تقدر للقائد الذى يدافع عنها اذ انها بعشرات القنوات والمصارف التى تشقها وتخترقها طولا وعرضا .. وبارضها الهشة الطرية وبقناطرها التى يمكن تدميرها عند الحاجة .. تعطل وتعوق سـير الجيش الذى يهاجم ويحاول التقدم .. وهكذا تصبح الدلتا ميدانا للمعارك .. ويحل الخراب وويلات الحرب من كر وفر بكل بلدة . وكل قرية فيها ..

ويقول الأستاذ التابعى ان أحمد حسنين باشا قال له وهو يستكمل حديثه :

ـ اذن ليس هناك أمل الا فى ثورة تنفجر فى البرلمان ويقوم معها الشعب فيضطر النحاس باشا والانجليز أن يتمهلوا ويراجعوا موقفهم ويترددوا فى هذه الخطة .

قال .. ربما كان هذا ممكنا منذ عشرة أيام قبل أن يضع الانجليز أيديهم على كل شىء .. كان هناك أمل فى أن يتمهل الانجليز وأن يحجموا عن التدمير ، أو لو أن الجيش المصرى كان هو الذى تولى حراسة المنشآت .. لأن الانجليز كانوا يفكرون ساعتها طويلا قبل تدمير هذه المنشآت والمجازفة بوقوع تصادم بينهم وبين الجيش المصرى . أما الآن فقد ضاعت الفرصة ولم يبق هناك ما يخشاه الانجليز لأنهم هم الذين يحرسون ويتحكمون فى جميع المنشآت ...

ويقول حسنين باشا موجها كلامه الى التابعى :

ـ اذا قدر لك أن تكتب يوما عن هذه الأيام فاكتب وقل ان شيوخ البلد ونوابها قيل لهم ان هناك خطرا يهدد بيوتهم بالحرق ويهدد أراضيهم بالغرق ويهدد ريف مصر وقرى مصر بالدمار .. ولكنهم سكتوا خوفا على الأربعين جنيها التى تصرف لهم من البرلمان ..

ويذيع الأستاذ محمد التابعى سرا عرفه بعد انتهاء الحرب ، هذا السر هو أن القوات البريطانية فى مصر ، بل والبريطانيين وحلفاءهم جميعا كانوا ينوون فيما لو هزمهم روميل الانسحاب من مصر الى فلسطين والسودان .

وقد ألحت وزارة الاستعلامات البريطانية فى ضرورة خروج أم كلثوم ، ومحمد عبد الوهاب بالرضا أو بالاكراه لأنها كانت تخشى أن تستغلهما الدعاية الألمانية الى أبعد حدود الاستغلال ٠٠ ولقد كان يكفى أن يعلن راديو القاهرة التى يحتلها الألمان ٠٠ ان أم كلثوم أو عبد الوهاب سوف يغنى هذا المساء لكى ينصت العالم العربى كله الى اذاعة راديو القاهرة الذى يسيطر عليه الألمان ٠ وهذا هو الخطر فى حرب الدعاية ٠

وهذا وحده أبلغ دليل على ما كانت تعلقه أجهزة الدعاية فى بريطانيا على الفن المصرى ، والفنانين المصريين٠وأذكر أن الفنان محمود شكوكو كان يلعب دورا هاما فى الدعاية لقضية الحلفاء ، وفى السخرية من هتلر ، ومن موسوليني بمونولوجاته الفكاهية وهو لهذا السبب فكر فيما فكر فيه غيره من ضرورة الجلاء عن مصر ، اذا ما بدرت بوادر انتصار قوات المحور على قوات الحلفاء ٠

وكذلك فعل الأستاذ عباس محمود العقاد ٠٠

● عن معركة العلمين يقول مارسيل كولومب :

وقد حرص النحاس باشا منذ اليوم التالى لوصوله الى الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تناسى عمل القوة الذى حدث بالأمس فى قصر عابدين ٠ كما أوضح المندوب السامى فى نفس اليوم فى تصريح نشرته الصُحف أن السياسة البريطانية تهدف الى « ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها » ٠

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » بالغة الصعوبة ، فقد سرى الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم الى الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش وأنه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك الى مكان مأمون اذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا الى تولى الحكم ٠ وفى العاصمة نمت لدى الضباط مشاعر النقمة على بريطانيا العظمى ٠ وفى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة ٠ وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقه الى الأمام وفى ١١ يونية جلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونج Koeing عن بير حكيم وفى ٢١ يونية سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من

الرجال أسرى في يد العـدو ، وفي ٢٥ يونيـة تم اجتيـاز الحدود المصرية واحتلال السلوم . وفي اليوم التالى دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى.وفى صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين.وفى أول يولية حوصرت العلمين وأصبحت القوات الألمانية الايطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد عن مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وايطاليا الفاشية التزامهما المشهور « باحترام ونأكيد وضمان استقلال وسيادة مصر » بل انهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر « كبلد معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل ضد انجلترا العمليات الحربية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية » . وبالاضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور في الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحى الاسـكندرية . لقد كان وقتا عصيبا حقا . وفى القاهرة هجم الناس بالطوابير على نوافذ البنوك وجرت حركه سحب جماعية للأرصـدة ودب الفزع فى قلوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وكتب أحد شهود العيان يقول : « كانت أعمـدة الدخان تشاهد وهي تعلو فى سماء المدينة ، وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها وملأت قوافل السيارات الطرق الصـحراوية وبدأت هجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر وبالمئات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبجنوبى أفريقيا » .

وفى ظل هـذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة شكره العميق الى حكومة لندن وفى ٢٢ فبراير أعفى رئيس الجيش المرابط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفى ٨ ابريل اعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب اليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت اقامته وزيدت اجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطابور الخامس » الذى يبذر القلق فى النفوس ، وبقوة وحماس كذب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت الى مصر أن تمدها بمعونة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التي سبق أن أعلنها قبل مجيئه الى الحكم لن يقدم على الاطلاق جنديا واحدا مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يفى بالتعهد الذى قطعه على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسـمح لمخلوق أيا كان بان يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شانها أن تطمئن حليفتنا طمأنة تامة فى

الوقت الذى تقاتل فيه دفاعا عن الديمقراطية والحرية . وكانت الحملة ضد « المهيجين والجواسيس » مصحوبة بالعنف كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار الكاذبة » بعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء . كما اعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالنعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامت حولهم الشـــكوك ونشطت المحاكم العسكرية .

وهـــكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشـــكل واضح ـ تحت قيـــادة مصطفى النحاس باشا ـ الى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وان كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ .

« حتى تكسب نهائيا معركة العلمين ويزول الخطر عن مصر ، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم اجدابيا على التوالى فى يد الجيش الثامن .

الفصل الثانى

● أسرار الحرب فى الصحراء الغربية كما يرويها وستون تشرشل

● من يوميات مونتجمرى القائد العبقرى عن الحرب فى العلمين

لم تأسرنى مذكرات ما لسياسى ما ، كما أسرتنى مذكرات ونستون تشرشل • ومهما كانت عناية وعبقرية أولئك الذين ترجموا تلك المذكرات الى العربية فيبقى الأصل بالانجليزية أكثر روعة • وتتميز مذكرات تسرشل الرجل الذى قاد الحلفاء الى النصر من نقطة الصفر ، ان الرجل كان صريحا للغاية فى كل ما كتبه : لم يتورع أن يسجل اخطاءه الخاصة بدقة كما أنه لم يتورع أن يذكر مآثر خصومه وأعدائه • وفى كل صفحة من صفحات تشرشل عظة وعبرة ، لكل الناس ، ولكل الشعوب•وكم وددت لو استطعت ان أقدم ما فى تلك المذكرات من عظات وعبر فى برشامات لأبناء وطنى لعلهم يستفيدون منها • وفى الصفحات الخاصة بالحرب فى الصحراء الغربية ــ فى بلدى ــ أفاض تشرشل ، فقد كانت نتائج تلك الحرب هى التى حددت بصفة خاصة النتيجة النهائية للحرب الثانية ولو لم ينتصر الحلفاء فى الصحراء الغربية ما انتصروا فى أوروبا وآسيا وقد كنت أرى فى كل كلمة كتبها عن تلك الحرب فى الصحراء متعة أود أن أنقلها اليك قارئى العزيز ، وقارئتى العزيزة ، وقد كان أسهل لدى أن أتناول تلك الحرب بقلمى من أن أضع نفسى بوضع الناقل ، والناقد لما سجله تشرشل عن تلك الحرب ولأن كل ما كتب عن الحرب فى الصحراء الغربية، وما نقل عن تشرشل بالذات ليس الا القليل الذى لم يتوافر أبدا لشبابنا الاطلاع عليه ، ولذلك فاننى أستأذن فى الاطالة فى النقل عن مذكرات تشرشل ، لقد أردتها فرصة لا تعوض لشبابنا الذين يجب عليهم أن يقرأوا بتركيز وعناية ، كيف تحول الحلفاء من الهزيمة الى النصر • وقد كان تشرشل رائعا وهو يبدأ حديثه عن الحرب فى الصحراء الغربية بتلك الأبيات :

« وبينما ـ عبثا ـ تتكسر الامواج الواهنة
يائسة من الحصول على شبر من الشاطىء الهادىء
بعيدا ٠٠ هناك ٠٠ عبر الخلجان والمداخل
تأتى الموجة الغامرة ٠٠٠ فى هدوء
وعبر النوافذ الشرقية ٠٠ وحدها ٠٠ لا يأتى الضوء
عندما يشرق نور الصبح ٠٠ وتنسل الأشعة من النوافذ التى تصعد الشمس أمامها الى أجواء الفضاء ٠
بطيئة وعلى مهل ٠٠٠
بل هناك ٠٠ الى الغرب ٠٠ لا تزال الشمس مشرقة ٠٠٠

ما كتبه تشرشل ـ عن خصمه اللدود ـ روميل تعلب الصحراء وكان منصفا له الى أبعد حدود الانصاف ، قال تشرشل انه ـ روميل ـ مقاتل ألمانى سيفرض نفسه كثيرا على أساطير قومه وبطولاتهم ٠

ولد ايروين روميل فى هايد نهايم فى دورتمبرج فى نوفمبر سنة ١٨٩١ وفى الحرب العالمية الأولى اشترك فى معارك الارغون ورومانيا وايطاليا ، وجرح مرتين واستحق أرفع الاوسمة من الصليب الحديدى ومنح وسام الاستحقاق ، وتولى فى بداية الحرب العالمية الثانية قيادة مقر الفوهرر فى الحملة على بولندا ثم تولى قيادة الفرقة السابعة المدرعة (البانزر) من الفيلق الخامس عشر ، وقد سميت هذه الفرقة باسم « الاشباح » وكانت خلال جبهة الموز بمثابة رأس الرمح للاختراق الالمانى ، ونجا من الاسر بما يشبه المعجزة عندما شن البريطانيون هجوما مضادا على أراس فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ، وكانت فرقته ثانية رأس الرمح الذى اخترق السوم متقدما نحو السين فى اتجاه روان مطوقا الجناح الفرنسى الأيسر ، وموقعا عددا كبيرا من الفرنسيين والبريطانيين حول سان فاليرى فى أسره ، واحتلت فرقته شربورج ، بعد أن تم انسحابنا ، واستسلمت له المدينة ، وما بها من القوات الفرنسية التى كان يبلغ تعدادها ثلاثين ألفا ٠

وكانت هذه المهام الجسيمة هى الدافع الى اختياره ، فى بداية عام ١٩٤١ ، قائدا للقوات الألمانية المرسلة الى ليبيا ، وكانت أمانى الايطاليين فى ذلك الحين تنحسر فى الابقاء على مقاطعة طرابلس ٠ وتولى روميل قيادة الفرق الألمانية النشيطة تحت الاشراف العام للقيادة الايطالية ، وحاول أثر وصوله تدبير هجوم قوى وعندما طلب منه القائد الايطالى فى بداية شهر أبريل أن يتعهد له بعدم تحرك القوات

الالمانية الافريقية بدون أوامره قال له رومل محتجا : « بصـــفتي قائدا ألمانيا يجب على اصدار التعليمات حسب ما يملى على الموقف » .

ولقد أبدى رومل في الحملة الافريقيه ضروبا من البراعة في قيادة التنظيمات وتوجيهها وخصوصا في ارجاع التجمع على الفور بعـد أيـة عمليه ، والاســـتمرار في اكتســـاب النصر والغلبة ، ولقد كان مغامرا عسكريا نادرا ، يسيطر بكل براعـــة على شـــئون التموين ويستخف بالدفاع ، وكانت القيادة العليا الالمـانية قد ألفت له الزمام في بداية الأمر فأدهشها بانتصاراته ، وجنحت الى تقييد تصرفاته ، وقـد أنزلت بنا حيويه أضرارا فادحة مؤلمة ، لكنه جدير بالتحية التي أرسلتها في مجلس العموم في يناير ١٩٤٥ ، مع ما جلبته الى من لوم الجماهير فقلت آنذاك ان أمامنا خصما جريئا بارعا ، بل انى لاجد من الجراة في نفسى ما أستطيع به أن أقول : اننا نواجه جنرالا عظيما ، خليقـا بكل تقدير ، لأنه على الرغم من كونه جنديا ألمانيا مخلصا ، بدأ يمقت هتلر ويكره كل أعماله ، واشترك في مؤامرة عام ١٩٤٤ لانقاذ ألمانيا من قبضة الدكتاتور المجنون ، وقد دفع حياته ثمنا لهذا العمل .

ويؤكد ونســـتون تشرشل أن رجاله نفـذوا الى مقـر قيادة رومل (المخابرات البريطانيه) وتولى عميلنا ارسال أدق الأخبار عما يواجهه رومل من مصاعب شتى في موقفه المتجمد الغريب وكنـا ندرك تمامـا الثغرة الوحيدة التى كان يأمل القائد الألمانى في الابقاء عليها ، كما كنا نقف على الأوامر الصارمة والتحذيرات الشديدة التى كانت تصله من القيـادة الالمانية العليـــا ، منذرة اياه بألا تهرب المكاسب التى حازها حتى هـذه الآونة في خضم اعتماده أكثر مما ينبغى على يمن الطالع .

ويقول تشرشل انه تناول العشاء في خيمة أحد الضباط حيث قدموا له عشاء غاليا من المحار النيوزلندى المحفوظ لم يستسغه وان كان قد تظاهر بابتلاعه ، ويقول ان مونتجمرى كان كنابليون بونابرت لا يقبل دعوة أحد من مرؤوسيه حفظا على النظام العام . كما يقول انه قضى مع الجيش ظهيرة ذلك اليوم كله ، وحينما رجعنا الى القافلة حيث أمواج الشاطىء الجميل كانت الساعة قد تجاوزت السابعة ، وقد ارتفعت روحى المعنوية الى حـد تناسيت فيه كل متاعب اليوم ، وظللت أتحدث حتى ساعة متأخرة من الليل وقبل أن يأوى « مونتجومرى » الى فراشه في الساعة العاشرة حسب عادته ، طلب الى أن اكتب له شيئا في دفتر يومياته الشخصى ، وقـد كتبت له في هذه المرة وفي مرات لاحقة طيلة الحرب ، وهذا ما كتبته في هذه المرة :

« آمل أن تكون الذكرى السنوية « لبلنهايم » التى تشير الى بداية القيادة الجديدة ـ بداية خير لقائد الجيش الثامن ورجاله ، وأن تؤدى بهم الى الشهرة وذيوع الصيت والحظ التى يستحقونها » ٠

وفى الثانى والعشرين من أغسطس زرت « كهوف » طرة قرب القاهرة ، حيث كانت تجرى عمليات اصلاحيه واسعه النطاق ، ومن هذه الكهوف ، قطعت الاحجار التى بنيت منها الأهرامات قبل آلاف السنين ، وقد بدت الآن رائعة الشكل كما بدا لى أن العمل يسير سيرا نشيطا دقيقا فى المنطقة ، وان جماهير غفيرة من العمال الفنيين تعمل ليل نهار فى عمليات الاصلاح الضرورية ، ولكن كانت لدى أرقامى وحقائقى ، وكنت باستمرار غير راض عن سير العمل ٠ لضيق المجال الذى يسير فيه ، ولعل العيب الوحيد هو أن الفراعنة لم يشيدوا أهرامات أكثر عددا واضخم حجما ، وكان على أن انحمل مسئوليات أخرى ، فقد قضيت بقية النهار أنتقل بالطائرة من مكان الى آخر أفتش المؤسسات وأخطب فى الجنود وقد رأيت فى المطارات بين ألفين وثلاثة آلاف طيار حشدوا فيه لأتحدث اليهم ، وقد زرت أيضا كل الألوية واحدا أثر الآخر ، كما زرت فرقة الجبايين التى كانت قد نزلت الى البر فى ذلك اليوم ، وعدنا الى السفارة فى ساعة متأخرة من المساء ٠

وفى الأيام الأخيرة من الزيارة تركزت كل افكارى على المعركة المتوقعة : فقد يبدأ روميل هجومه فى آيه لحظه بقوة هائلة مدمرة ، من السلاح الساحق ومن المحتمل أن يصل الى الاهرامات دون ان يواجه أى دفاع حقيقى ـ عدا قناة واحدة ـ ثم يصل الى نهر النيل الذى يجرى عند نهايه المرج « الذى نقوم فيه دار السفارة ثم بدرت من طفل « الليدى لامبسون » ابتسامة عذبة نفتحت لها أسارير وجهه الصغير من عربته الواقفة تحت ظلال اشجار النخيل ، وتطلعت عبر النهر الى الآفاق المستوية القائمة وراءه ، وبدا كل شىء سهلا وادعا ، لكننى اقترحت على الأم أن تمضى بطفلها الى بلد آخر غير القاهرة حيث ان جوها غير مناسب للأطفال ، اذ هو شديد الحرارة شديد الرطوبة ٠ وقلت لها : « لم لا تبعثين بالطفل الى لبنان ليستنشق هواءه العليل ؟ » ولكنها لم تستمع الى نصيحتى ، وليس فى امكان انسان أن يقول انها لم تحكم على سلامة الوضع العسكرى حكما صائبا !

وقد اتخذت بالاتفاق مع الجنرال اليكسندر ورئيس اركان الامبراطورية البريطانية سلسلة من الاجراءات المتطرفة للدفاع عن القاهرة والخطوط المائية المتجهة شمالا واقمنا استحكامات للبنادق

ومراكز للمدافع الرشاشة وقد قمنا ببث الالغام فى الجسور وأقمنا الأسلاك الشائكة على مداخلها واطلقنا مياه السدود على الجبهة العريضة الواسعة وأعطينا كل الموظفين البريطانيين في القاهرة بنادق وقد كانوا يفوقون فى تعدادهم الألوف من ضباط الاركان والكتبة الذين يرتدون الملابس العسكرية ، وأصدرنا اليهم الأوامر بأن يتخذوا مراكزهم حين يحدث أى طارىء عند خط النهر المحصن . ولم تكن الفرقة الجبلية الحادية والخمسون حتى الآن نعد خليقة بالصحراء ، فعهدنا الى هؤلاء الجنود الممتازين ، بالدفاع عن جبهة النيل الجديدة ، وكان الموقع قويا للغايه بسبب ندرة المعابر والجسور التى تعبر منطقة الأقنية أو المنطقة التى يغمرها الفيضان في الدلتا وبدا لنا أن من الممكن ايقاف هجوم مدرع على هذه الطرق الجسرية ، وكان الدفاع عن القاهرة من اختصاص الجنرال البريطانى الذى يتولى قيادة الجيش المصرى الذى اصطفت كل فرقة أيضا للاشتراك فى الدفاع وتراءى لى أن من الأفضل على أية حال أن يعهد بالمسئوليه — اذا حدث أى طارىء — للجنرال « ميتلاند ويلسون جميو » الذى كان قد عين لقيادة العراق — وايران ، والذى كانت قيادته لا تزال — فى هذه الاسابيع الحرجة — فى مرحلة التشكيل فى القاهرة ، وأصدرت توجيها طالبا اليه أن يطلع على كل تفاصيل خطة الدفاع وأن يتحمل المسئولية فى اللحظة التى يبلغه فيها الجنرال اليكسندر أن القاهرة أصبحت فى خطر !

وكان على أن أرجع الى الوطن مساء يوم المعركة ، لأمارس تصريف أمور تتناول آفاقا أوسع — وان كانت لا تقل قطعا عن المعركة المتوقعة — وكنت قد حصلت على موافقة وزارة الحرب على التوجيه الذى قررت اصداره الى الجنرال اليكسندر ، فقد غدا السلطة العليا التى أتعامل معها فى الشرق الأوسط ، وكان مونتجومرى وجيشه الثامن ، يعملان تحت قيادته ، وكذلك كان « ميتلاند ويلسون » وكان قائد الدفاع عن القاهرة ، حين تدعوه الضرورة اليه ، وكان « اليكس » — كما كنت ادعوه منذ أمد طويل — قد انتقل بقيادته الى الصحراء قرب الاهرامات وكان بوداعته ومرحه وتفهمه لكل شىء يوحى بالثقة المطلقة المتزنة لكل انسان .

وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة من مساء الثالث والعشرين من أغسطس غادرت مطار الصحراء وقد نمت نوم من استراح ضميره — لنهجه طريق العدل — الى ما بعد بزوغ الشمس فى الصباح التالى ، وعن المحاولة التى قام بها روميل — وكانت آخر محاولاته للوصول الى القاهرة — يقول تشرشل : كانت أفكارى عالقة بالصحراء .

وقد كنت أثق (تمـام الثقة) فى قادتنا الجـدد كما كنت متيقنا أن تفوقنـا فى العدة والعدد هو الآن أكثر منه فى أى وقت مضى ، ولكن المفاجآت المزعجة التى حدثت فى العامين الماضيين كانت تجعل من العسير استبعاد القلق حتى النهاية ٠

ولمـا كنت قد زرت أخيرا الأرض التى سيدور فيها القتال ، وكانت صورة الصحراء بصخورها المتعرجة ، وبطاريات المدفعية ودباباتنا وقواتنا المختبئة فيها تأهبا لوثبة مضـــادة لا تزال تخطـر بفـكرى فانى كنت أرقب المعركة الضـارية بأفكارى تمام المراقبة ٠ ولا مرية فى أن اية نكسة جديدة لن تحمل فى حد ذاتها كارثة فقط ، بل ستؤدى أيضا الى القضاء على سمعة بريطانيا نهائيا ، فضلا عما يكون لها من تأثـير واضـــح على المحادثات التى نجريها حينئذ مع حلفائنا ، أما اذا صد روميل من الجبهة النانية فان الثقة النامية والاحساس المتزايد ـ بأن الميزان تكاد كفتـــه ترجح الى جانبنا ـ سيساعدان على الوصول بمختلف القضايا الاخرى الى مرحلة الاتفاق ٠

وقد وعد الجنرال أليكسندر أن يخبرنى ببداية المعركة بأن يبعث الى بكلمة « زيب » وهى اسم يطلق على الملابس التى كنت أرتديها وفى الثامن والعشرين من أغسطس أرسلت اليه أسأله : « ما رأيك فى احتمال قيـام « زيب » حينما يكون القمر بدرا فى هـذا الشـــهر ؟ ٠٠ ان المخابرات العسكرية لا تعتقد أن الهجوم الألمـــانى قـد أصبح وشـيكا ٠٠ أطيب تمنياتى ٠ وأتى الى رده يقول : ان « زيب » نســـاوى كل يوم قيمتها من المـال ، وتقوى احتمـالات عدم قيامها حتى الثانى من سبتمبر عندما تصبح غير متوقعة ، وفى الثلاثين من سبتمبر تلقيت برقية من كلمة واحدة هى : « زيب » فأبرقت الى روزفلت وستالين أقول : « لقد بدأ روميل هجـومه الذى كنا نتأهب له ٠٠ وقد تجرى معركة مهمة الآن » ٠

وكانت خطة روميل ـ كما توقعهـا مونتجومرى بالضبط ـ هى أن يجتاز بسلاح المدرعات نطاق الألغام الذى يضعف دفاعــــه فى الطـرف الجنوبى من الجبهة البريطانية ، وأن يتجه بعد ذلك شمالا ليطوق مواقعنا فى الجناح والمؤخرة ، وكانت المسألة الحساسة الحرجة بالنسبة لنجاح هذه المناورة تقوم على احتلال روابى العلم ـ حلفا ، ولهذا فقد وزع مونتجومرى قواته ، بحيث يضمن ـ أولا ـ عدم سقوط الروابى فى قبضة العدو ٠

وفى ليلة الثلاثين من أغسطس اخترقت الفرقتان المدرعتان الألمانيتان حقول الألغام وفى الصباح قصدتا « منخفض الرجيل » وأخذت فرقتنـا المدرعة السابعة تتراجع ببطء بصفة مستمرة أمامهـــا الى أن اتخـــذت

مواقعها فى الجناح الشرقى وقد حاولت فرقتان ايطاليتان مدرعتان وفرقة آليه أخرى اختراق حقول الألغام شمال الفرقتين الألمانيتين ولكنهما لم تحرزا نجاحا يذكر ، فقد كانت الحقول أعمق مما نتوقعه ، وسرعان ما وجدت نفسها تحت وطأة نيران مدفعية شديدة من الفرقة النيوزيلنديه ، لكن الفرقة الألمانية التسعين الخفيفة ، كللت جهودها لاختراق حقول الألغام بالنجاح حتى انها سلكت جناحين مدرعين اندفعا صوب الشمال ، وقد شن الألمان فى الوقت نفسه فى الطرف الثانى من الجبهة هجمات محكمة على الفرقة الهندية الخامسة والفرقة الاسترالية التاسعة ، فى حين أنه قد أوقف تقدمها بعد قتال عنيف ، وقد كان على المدرعات الألمانيه ـ الايطالية ـ بعد اجتياز « منخفض الرجيل » ان تزحف جهة الشمال صوب روابى العلم ـ حلفا « أو الشمال الشرقى « جهة الحمام » . وكان مونتجومرى يرجو ألا تتجه الى الحمام ، فقد آثر أن يخوض المعركة فى الأرض التى اختارها وهى « الروابى » وقد أمكننا أن نوصل الى رومل خريطة زائفة توضح سهولة الانطلاق الى الروابى وصعوبة الاتجاه الى الحمام ، وقد أقر الجنرال « فون نوما » الذى أسر بعد شهرين بأن هذه الخريطة الخادعة قد نجحت فى تحقيق أهدافها ، وهكذا اتخذت المعركة الآن الشكل الذى أراده مونتجومرى .

وفى الحادى والثلاثين استطاعت قواتنا أن تصد زحفا نحو الشمال وفى الليل هدأت مدرعات العدو هدوءا نسبيا بالرغم من أن المدفعية كانت تواصل ضربها بنيرانها فضلا عن قصف الطائرات لها . وفى الصباح التالى تقدمت الى الخط البريطانى حيث كانت الفرقة العاشرة المدرعة فى انتظار لقائها ، وكان الرمل فى المنطقة اكثف مما كان متوقعا ، والمقاومه أعمق مما ارتقبوه ، وبعد الظهر استؤنف الهجوم ، ولكنه فشل وقد وجد رومل نفسه فى مأزق ، فقد أنهك الاعياء حلفاءه الايطاليين ، ولم يكن يأمل فى تعزيز وحداته المدرعة الامامية ، وكانت الاشتباكات العنيفة قد استنفدت ما لديه من وقود ، ولا شك فى أنه سمع أيضا باغراق ثلاث ناقلات أخرى للزيت فى البحر المتوسط وهكذا تحولت مدرعاته فى الثامن من سبتمبر الى موقف الدفاع ، وأخذت تنتظر الهجوم الذى سيشن عليها .

ولم يقبل مونتجومرى الدعوة ، فى حين لم يجد له مفرا من التراجع وفى الثالث من سبتمبر بدأت الحركة فى الوقت الذى اندفعت فيه الفرقة البريطانية السابعة لمضايقته من الجناح ملحقة بالعدو أفدح الخسائر فى سياراته غير المدرعة وفى تلك الليلة بدأ الهجوم البريطانى المضاد على فرقته الخفيفة التسعين وفرقة تريستا الآلية ، وقد قدر مونتجومرى أنه

اذا أمكنه تدمير هاتين الفرقتين فانه بذلك يكون قد سد الثغرة التي فتحها العدو في حقول الألغام قبل أن تنسحب منها المدرعات الألمانية الى الوراء، وقد قامت الفرقة النيوزيلندية ، بهجمات قوية صمد لها العـدو ، وتمكن الفيلق الألماني من النجاة ، ونوقف مونتجومري الآن عن مواصلة المطاردة وقرر تسليم زمام المبادرة حينما تسنح الفرصة ٠

ولم تكن قد أضحت كذلك حتى الآن ، وقد اقتنع بصد آخر هجوم قام به رومل نحو مصر ملحقا به خسائر فادحة ، وقد تمكن الجيش الثامن وسلاح الصحراء الجوى من تسديد ضربة قاصمة للعدو ، دون أن تلحق بهما خسائر فادحة ، أو تحدث له أزمة حادة في خطوط مواصلته وقد أوضحت لنا الوثائق ـ التي صادرناها فيما بعد ـ أن رومل عندما وجد نفسه في مأزق حرج أخذ يلح في طلب العون والمساعدة ، وعلمنا أيضـا أنه كان في هذه الحالة قائدا منهكا لا يكف عن الشكوى وبعـد شـهرين اتضحت نتائج معركة « العلم ـ حلفا » ٠

وبالرغم من سير كل وسـائل الاستعدادات للعمليتين العظيمتين بسرعة في طرفي البحر المتوسـط فان فترة الانتظـار كانت تنطوى على القلق الكثير وكانت الحلقة الداخلية التي تعلم كل شيء تحس احساسـا جارفا بالقلق مما قد يحدث ، أما الذين لا يعلمون فقد أفزعهم ذلك الهدوء الذي ساد الأمور ، وضايقهم اننا لا نؤدي عملا ما ٠

والآن ، وقد مرت ثمانية وعشرون شهرا في تصريف شئون البلاد ـ من الناحية القيادية منينا خلالها بسلسلة متواصلة من الهزائم العسكرية المنكرة ، وقد تحملنا هزيمة فرنسا وانهيارها ، والهجوم الجوى على بريطانيا ونجـونا من الغزو وما برحنـا نحتفظ بمصر ٠ كما اننـا أحياء نقف موقف التحدي ٠٠ هذا هو كل ما في الأمر ، ومن جهة أخرى فقد منينا بسلسلة متلاحقة من الكوارث ، فهناك خيبة الأمل التي تجرعنا مرارتها في «داكار» وهناك أيضا خسارة كل ما كسبناه من الايطاليين في الصحراء ومأساة اليونان وضياع جزيرة كريت ، ونكسات أخرى وأخـرى مع اليـابان ، وضياع « هونج كونج » واحتلال « الهند الهولندية » وكارثة سنغافورة ، وغزو اليابان لبورما وهزيمة أوكنلك في الصـحراء واستسلام طبـرق ، والفشل في « ديبب » ٠٠ كلها حلقات في سلسلة منينا بالفشل فيها ، ورزئنا بها ، فضلا عن أنها لا مثيل لها في التاريخ ٠ على أن الحقيقة القائلة بأننا مازلنا وحيدين وان أعظم دولتين في العالم قد أصبحتا حليفتين لنـا تحاربان معنا محاربة يائسة ٠٠ هذه الحقيقة أضفت علينـا بعض الثقـة بالنصر النهـائي ، ولكن هذه الثقـة صهرت النقـد والحرية وأطلقتهما من

عقالهما وخاصة بعد أن تبددت الأخطار الساحقة · أو ليس من الغريب أن تتعرض طبيعة ادارة الحرب ونظامها الى مثل هـذا التحدى وهمـا فى عهدتى ؟ ··

ومن أبرز الأمور ، اننى فى هذه المرحلة من الجمود الغريب لم أبعد عن السلطة ولم تتعرض لى ازاء هذا رغبات لتغيير أسـاليبى ، ولم أكـن قطعا أرتضى هذه الأمور ولو غادرت الميدان فى هذا الوقت لناءت بكاهلى أعباء الكوارث ولنسبت قطوف الظفر التى كان سيتم جنيهـا الى نركى المسرح ، فقد كادت الحرب وأوضاعها فى هذا الوقت تتحول بصفة عامة ، فمنذ بدأ يحالفنا النجاح المطـرد ـ الذى لا يعكر صفوه بين الفينـة والأخـرى الا بعض النكسات البسيطة ورغم أن النضال سيكون طويلا · ويمضى تشرشل قائلا :

استمرت التدريبات والاعداد التخطيطى دون توقف فى الاسـابيع التى تلت التغييرات التى حدثت فى القيادة بكل من القاهـرة والجبهـة ، وقد عزز الجيش الثامن بشكل لم يشهد التاريخ مثله من قبل ، ووصلت الفرقتان الحـادية والخمسـون والرابعـة والأربعـون قادمتين من الـوطن ومتأهبتين لحرب الصحراء ، وزادت قوتنا فى سلاح المدرعات الى سبعـة الوية تشمل أكثر من ألف دبابة ، كان أكثر من نصفها من طراز «جوانب»، و « شيرمان » الأمريكيتين ، وتضاعف تفوقنا فى العـدد فى حين غدونا متكافئين فى الكيف ، وقد حشدت للمرة الأولى فى الصحراء الغربية قـوة مدفعيـة ضخمة مـدربة أحسن تدريب لتعزيز الهجـوم المتوقع بين لحظة وأخرى ـ وأصبح السلاح الجوى فى السرق الأوسط تابعا لمفاهيم القيـادة البرية العليا واحتياجاتها العسكرية ، دون أن ترغم على اتخـاذ اجـراءات سابقة لأوانها ـ وتفرضها علينا ضرورات الظروف الحرجة بسبب وجـود الماريشال الجوى العظيم على رأسه ، فقد كانت العلاقات بين القيادة الجـوية « والجنرالات » الجـدد أوثق ما تكون ، وغـدا السلاح الجوى الصحراوى الذى يتولى قيادته ماريشال الجو « كوننجهام » ـ قوة تربو على الخمسمائة والخمسين طائرة ، وكان ثمة مع الطائرات العاملة من مالطـة مجموعتـان تضم ما يقرب من ستمائة وخمسين طائرة مهمتها تحطيم موانىء العـدو وطرق تموينه عبر البحر المتوسـط والصحراء ، واذا أضفنا الى المجمـوع مائة طائرة أمريكية من المقاتلات والقاذفات المتوسطة يتضـح أن مجموع الطائرات العاملة غدا ألفا ومائتى طائرة ·

وقد أنبأنا اليكسندر « فى مختلف البرقيات ، أن الرابع والعشرين من أكتوبر هو اليـوم المختـار لعملية الخطوة السريعة ـ وهو الاسم الذى

أطلقناه على الهجوم ـ وقال الجنرال في احدى برقياته : « ولما لم يكن هناك جناح مكشوف ، فان المعركة ستدور بحيث نفتح ثغره في جبهـــه العـــدو سينفذ الفيلق العاشر ـ الذى يضم أكثر دباباتنا ويكون رأس رمح هجومنا ـ من هذه الثغرة ، ثم يتقدم في وضح النهار ، ولن يستكمل هذا الفيلق تسلحه وعتاده قبل الأول من أكتوبر ، وسيفتقر بعد ذلك الى أن يتدرب مدة شهر تقريبا على الدور الذى سيقوم به » واســتطرد الجنرال يقــول : وأرى من المحتم أن يشن الهجوم الرئيسى في منتصف الشهر العربى حين يكون القمر بدرا وسيكون هذا الهجوم رئيسيا ضخما لدعايه مما قـــد يستغرق بعض الوقت ، وخاصة فتح ثغرة مناسبه في خطوط العدو تنفـذ منها قواتنا المدرعة في أكثر ساعات النهار حتى يصبح الهجـــوم حاسمـا تماما » • ومرت الأسابيع • ودنا الموعد ، وكان السلاح الجوى قد بدأ معركته مهاجما قوات العدو ومطاراته ومواصلاته وقد كان في غاراته التى يشنهـا يولى القوات المعادية اهتماما خاصا ، وقد أغرقنا في شهر سبتمبر ثلاثين في المـائة من سفن المحور التى تحمل المؤن الى افريقية الشمالية ، وقـد حققنا هدفنا هذا عن طريق الغارات الجوية • وقـــد ارتفـع هـذا الرقم في شهر أكتوبر الى ٤٠٪ أما خسارة ناقلات الزيت ، فقـد بلغت ٦٦٪ وحطمنا في أشهر الخريف الأربعة ما يربو على مائتى ألف طـن من حمولة بواخر المحور ، وكانت هذه الضربات بالنسبة لجيش روميل ، قاصمـة بل مميتة ، وأخيرا وردت الكلمة المرتقبة فقد أبرق الينــا الجنرال اليكسندر يقول « زيب » •

وفي الثالث والعشرين من أكتوبر انطلق الف مدفع « ليله البدر » حيث كان البدر تماما ، وقد ركزت هذه المدافع قذائفها على مدافع العدو مدة عشرين دقيقة ثم اتجهت الى مواقع مشاته تقصفها قصفا •• وتحت ستار هذه النيران الرهيبه الهائله التى كان يعززها قذف شديد من الجو ، تقدم الفيلق الثلاثون بقيادة الجنرال « ليز » والفيلق الثـــالث عشر بقيادة الجنرال « هوروكس » وقد تقدمت وراءهمـــا فرقتان مدرعتـــان من الفيلق العاشر بقيادة الجنرال « لومسدن » لاحراز النصر ، وقد تمكنت الوحـــدات المتقدمة من أن تحرز انتصارات ساحقة تحت ستار النيران الحاميـــة وأن تشق لنفسها طرقا داخليـــة في صفوف العدو حينما أخذت خيوط الفجر الفضية تنتشر في الأفق ، وتدحـــر جيـــوش الظلام • وقد قام المهندسون بتطهير الألغام خلف القوات الأمامية ولكننا لم نستطع أن نخترق حقــول الألغام اختراقا كاملا على عمقها ، ولم يكن هناك أمل مبكر في أن تستطيع مدرعاتنا اختراق جبهة العدو ، وقد شقت الفرقة الأفريقية الجنوبية طريقها في الجنوب الى الأمام لحماية الجناح الجنوبى المتقــــدم على حين شنت القوة

الهندية الرابعة هجمات من هضاب الرويسات واستطاعت الفرقة المدرعة السابعة والفرقة الرابعة والأربعون من الفيلق الثالث عشر أن تخترقا جبهة العدو الدفاعية المقابلة لهما وقد أرغم هذا الزحف العدو على أن يحتفظ بفرقتين مدرعتين ثلاثة أيام خلف هذا الجزء من الجبهة على حين كانت المعركة الرئيسية تتطور فى الشمال ·

وبالرغم من ذلك لم نتمكن حتى الآن من فتح ثغرة فى صفوف العدو المتوغل فى حقول الالغام والخطوط الدفاعية ، وفى الساعات الأولى المبكرة من صباح الخامس والعشرين من شهر أغسطس عقد مونتجمرى مؤتمرا حضره كبار قادته العسكريين وفيه أصدر أمره الى سلاحه المدرع بمواصلة ضغطه قبيل الفجر وفقا لتعليماته الأصلية ·

وبعد قتال عنيف فى اثناء النهار تم الاستيلاء على أراض جديدة ولكن الحصن الطبيعى الذى يعرف برابية « الكلى » ، أضحى محور الصراع العنيف مع الفرقة الالمانية المدرعة الخامسة عشرة . ولم يضاعف مونتجومرى ضغطه الى مدى أبعد من جبهة الفيلق الثالث عشر حتى يحتفظ بالفرقة المدرعة السابعة سليمة حتى نهاية المعركة ·

وفى هذا الوقت حدثت اضطرابات خطيرة فى قيادة العدو فقد نقل رومل الى المستشفى فى ألمانيا فى آخر شهر سبتمبر ، وخلفه فى القيادة العامة الجنرال « شتوم » لكن الأخير أصيب بعد أربع وعشرين ساعة من بداية المعركة ـ بنوبة قلبية مفاجئة نوفى على اثرها ، وغادر رومل مستشفاه بناء على طلب هتلر وعاد الى قيادته فى الخامس والعشرين من هذا الشهر ·

وقد ظل القتال دائرا طيلة السادس والعشرين من أكتوبر على امتداد الثغرة العميقة التى تم فتحها فى خط العدو وخاصة فى جوار « رابية الكلى » وانطلقت قوة العدو الجوية من عقالها ـ وهى التى كانت هادئة فى اليومين الماضيين وأخذت تتحدى بشكل حاسم تفوقنا الجوى ، وجرت عدة معارك جوية كانت تنتهى دائما بانتصارنا ، وقد أفلحت جهود الفيلق الثالث عشر فى تأخير حركة سلاح المدرعات الالمانى ، وان لم تفلح فى منعه من الانتقال الى ما أصبح يؤلف الآن ·· القطاع الفاصل فى الجبهة ، ولكن سلاحنا الجوى ، صب على هذه الحركة وابلا من قذائفه ·

وفى هذه اللحظة انطلقت الفرقة الاسترالية التاسعة بقيادة الجنرال « مورسهيد » شمالا من هذه الثغرة فى اتجاه البحر ، وسارع مونتجمرى الى استغلال هذا النجاح الواضح ، فأمر القوات النيوزيلندية المتقدمة

نحو الغرب بالتوقف ، وأصدر أوامره الى الاستراليين بمواصلة التقدم صوب الشمال ، وقد هدد هذا التقدم مؤخرة قسم من فرقة المشاة الألمانية فى الجناح الشمالى ، وفى الوقت نفسه أحس بأن قوة هجومه الرئيسى قد بدأت تضغط وسط حقول الالغام ومواقع المدفعية القوية المضادة للدبابات ، ولهذا ، أعاد حشد قواته وقام بهجوم جديد نابض بالحيوية والقوة .

وقد دار قتال فعال طيلة السابع والثامن والعشرين للاستيلاء على « رابية الكلى » تجاه هجمات الفرقتين المدرعتين الألمانيتين : الخامسة عشرة والحادية والعشرين اللتين قدمتا من القطاع الجنوبى ، وقد أرسل الجنرال اليكسندر يصور القتال بالعبارات التالية :

فى السابع والعشرين من أكتوبر بدأ هجوم مدرع مضاد كبير ، وقد كان على النمط القديم ، وقد هاجمنا الألمان خمس مرات بما كان لديهم من دبابات ألمانية وايطالية ، ولكنهم لم يحرزوا أى كسب بل منوا بخسائر بالغة لا توازى ما منينا به من خسائر ، اذ كنا نحارب ونحن فى موقف الدفاع ، غير أنها كانت خسائر طفيفة ، وفى الثامن والعشرين قام العدو بهجوم آخر بعد مناورات استطلاع طويلة بالغة الدقة ـ يبدو أنها استغرقت كل ساعات النهار الباكر ـ لمعرفة المواقع الضعيفة وتحديد مواقع مدافعنا المضادة للدبابات وقد بدأ هذا الهجوم بعد الظهر بصورة مركزة ـ على حين كانت وراءهم الشمس تنحدر الى مغربها ولم تحرر مناورات الاستكشاف فى هذه المرة نجاحا مثلما أحرزته فيما سلف من الأيام لأن دباباتنا ومدافعنا المضادة للدبابات كان يمكنها أن تشتبك مع العدو على أبعد مدى ، وحينما حاول تركيز قواته للقيام بالهجوم النهائى ، تدخل السلاح الجوى الملكى ثانية على نطاق واسع وبشكل مدمر ، وقد ألقت قاذفاتنا فى خلال ساعتين ونصف الساعة ما يقرب من ثمانين طنا من القنابل على منطقة حشوده التى كانت تمتد مساحتها أميالا طولا وميلين عرضا . وقد حالف الفشل هجوم العدو قبل أن يستكمل تشكيله، وكانت هذه هى المرة الأخيرة التى حاول العدو فيها أن يتسلم قيادة المبادرة » .

وفى الفترة التى تمتد بين السادس والثامن والعشرين من أكتوبر ، قذفت طائراتنا بقنابلها ثلاث ناقلات نفط للعدو كان لها أهمية حيوية فأغرقتها . وبذلك جنبنا ثمرة طيبة لعملياتنا الجوية التى كانت جزءا لا يتجزأ من المعركة البرية .

وفى هذا الوقت أعد مونتجومرى خططه ومواقعه للهجوم الحاسم ،

الذى أسميناه « الهجـوم الأكبر » ، وقـد أقصى عن الجبهـة الفرقـة النيوزيلندية والفرقة البريطانية المدرعة وقد كانت الأخيرة فى حاجة ملحة الى التنظيم بعد بلائها الرائع فى صد سلاح المدرعات الألمـانى فى روابى « الكلى » وقد حسدت الفرقتان البريطانيتان المدرعتان السابعـة والحادية والخمسون بالاضافة الى لواء من الفرقـة الرابعـة والأربعين وأدمجت فى قوة احتياطية واحـدة ، وقـد تقرر : أن يكون النيوزيلنديون فى مقدمـة الهجوم ومعهم لواءا المسـاة البريطانيان : (١٥١) و (١٥٢) ، ولـواء المدرعات البريطانى التاسع ٠

وقد كان التقدم الاستراتى الرائع نحو الأمام وهو الذى تحقق بعـد قتال تميز بالضراوة والشدة والعنف ـ هـو الذى حـول المعركـة كلهـا الى جانبنا منذ بدات ٠ وفى الساعـة الواحدة من صباح الثانى من نوفمبر بدأت عملية « الهجـوم الأكبر » وقـد تمكنت الألويه البريطانيـه الملحقة بالفرقة النيوزيلندية فى ظل ستار قوى من المدفعية من ان تنفذ الى المنطقة المحصنة ، وقد مضى اللواء المدرع التاسـع فى زحفـه ولكنه أمكنـه أن يحتفظ بالرواق مفتوحا ، ثم تحركت الفرقة البريطانية فى المعركة فقـد هاجم كل ما تبقى لدى العدو من الدبابات على جانبى المرتفـع ، ولكنـه أمكنه صدها ٠ وهنا كانت « مرحلة القرار الاخير » ولـكن تقارير طائراتنا الاستكشافية قد أثبتت أنه فى الثالث والعشرين من نوفمبر ـ وعلى الرغم من ان العدو بدأ يتقهقر صمدت قوات مؤخرته المستخدمة فى التغطيـة على « طريق الرحمن » فى وجه الزحف الرئيسى لسلاح مدرعاتنا ، كالسد المنيع الذى يحول دون تقدمها ، وقد وصل أمر هتلر يحـذر من التقهقر ، لكن النتيجة أفلتت من أيدى الألمـان ، وكان علينا أن نفتح ثغرة ثانية فى الجبهة ، وقد شن « اللواء الهندى الخـامس » فى الساعات المبـكرة من صباح الرابع من نوفمبر ، هجوما خاطفا بالسيارات على بعـد خمسـة أميـال جنوب تل العقاقير وقد أحرز هذا الهجوم نجاحا ملموسا منقطع النظير ٠٠ وهـكذا كسبنا المعركة وأصبح الطريق مفتوحـا أمـام سـلاح مدرعاتنا المطارد للعدو عبر الصحراء الغربية ٠

وقد بدأ رومل انسحابه الكامل السريع ، ولكن وسـائل النقل لـم تكن متوفرة لديه حتى يحمل كل ما لديه من قوات ، كمـا أن الوقـود كان ينقصه ، وعلى الرغم من ان الألمـان كانوا قد قاتلوا ببسالة ، فانهم كانوا يفاضلون بين أنفسهم وبين حلفائهم الايطاليين فى السيارات ، وترك الألوف من ست فرق ايطالية هائمة فى الصحراء دون غـذاء أو ماء ، ولم يعد لديهم من الأمل سوى أن تقوم قواتنا بجمعهم للزج بهـم فى معسكرات

الاسر .. وبعـد ، فقد امتلات أرض المعركـة بحشـد كبير من الدبابات المحطمة والمدافع والسيارات ، وتقول مذكرات الألمـان انه لم يبق مما لدى الفرقة الألمـانية من مجموع ٢٤٠ دبابة صالحة للاستعمال عنـد بدايـة المعركة ـ الا ثمان وثلاثون دبابة فى الخامس من نوفمبر ، وكان السـلاح الجـوى الألمـانى قد تخلى عن محـاولة الحصـول على التفوق الجـوى فى مجال الموازنة وأصبح فى وسع سلاحنا الآن أن يعمل فى حرية وانطلاق ، لا يمنعه عائق ، مهاجما العدو بما يملك من موارد ، وهو ينقهقر فى قواته الغفيرة من الرجال والسيارات فى اتجاه الغرب ، وقد أثنى رومـل ثناء عاطرا على الدور البارز الذى لعبه السـلاح الجـوى الملكى فى المعركة . وهكذا هزم جيش رومل هزيمة منكرة ، وغـدا الجنـرال « فون تومـا » مع تسعة جنرالات من الايطاليين أسرى فى أيدينا .

وقد راودنا الأمل فى تحويل الكارثة التى نزلت بالعدو الى « عملية ابادة » ، واتجـه الهجـوم النيوزيلندى الى الغوته ، ولكن حينما قدم النيوزيلنديون الى هناك فى الخامس من نوفمبر كان العـدو قد انسحب منها ، وقد راودنا هذا الأمل فى طريق تقهقر العدو فى مرسى مطروح التى كانت هدفا لهجوم الفرقتين البريطـانيتين المدرعتين الأولى والسابعة . وعندما أسدل ليل السادس من نوفمبر سدوله على الكون ، كانت الفرقتان تقتربان من هدفهما على حين كان العدو لا يزال يحاول ـ جاهدا ـ الهرب من الفخ الذى يكاد يحصره ويبيده .. وفجأة هطل المطر ، وتضاءلت كميات الوقود لدى قواتنا الأمامية فتوقفت عمليات مطاردتنا طيلة السـابع من نوفمبر ، وقد حال هذا التوقف ـ الذى استمر أربعا وعشرين ساعة ـ دون اتمام حركة الالتفاف لكن أربع فرق ألمانية وثمانى فرق ايطالية لم تستطع أن تصبح تشكيلات مقاتلة ، وأسر ما يقرب من ثلاثين ألف جندى كمـا استولت قواتنا على كميات كبرى من المعدات الحربية من مختلف الأنواع ، وقد سجل رومل رأيه فى الدور الذى أدته مدفعيتنا فى هزيمته فقال : « وقد أظهرت المدفعية البريطانية مرة أخرى تفوقها الرائع المشهور ، ولعل أبرز ما فيها هو ، قدرتها على الحركة وسرعتها على التكيف وفقا لمقتضيات الهجـوم » .

والخلاف بين معركة العلمين وبين المعارك الأخرى فى الصحراء واضح، فالجبهة محدودة قوية التحصين فضلا عن أنها تضم قوات كبيرة ، ولم يكن هناك جناح يمكن الالتفاف حوله ، وكان على الفريق الأقوى الذى يود الهجوم أن يخترق الجبهة ، وتكاد « معركة العلمين » تذكرنا بمعارك الحرب العالمية الأولى فى الجبهـة الغربية وقد تكررت فى مصر المظـاهر التى سبق أن رأيناها ، من أجل تجربة واختبار القوى التى شهدناها فى «معركة كمبريته

فى اخر عام ١٩١٧ وفى المعارك الكثيرة التى دارت فى عام ١٩١٨ . وأهم هذه المظاهر ، تمتع المهاجمين بطرق مواصلات قصيرة ، واستخدام المدفعية فى أكبر تركيز ممكن والقصف الأجوف وتوغل الدبابات فى هجوم الى الأمام .

وكان الجنرال مونتجومري ورئيسه الجنرال أليكسندر قد أجادا اجادة تامة هذا اللون من الحروب بفضل التجربة والدراسه وكان مونتجومرى نفسه مدفعيا عظيما كما كان يؤمن ـ كما قال برنارد شو عن نابليون : « ان المدافع تقتل الرجال » وسنراه دائما يحاول جمع ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مدفع ثم يشركها فى عمل تحت قيادة واحدة مركزة ، بدلا من اشتباكات البطاريات ـ وهى العمليات التى لا مفر منها والتى ترافق تقدم سلاح المدرعات فى المجالات الصحراوية ـ وبطبيعة الأمر ، كان كل شيء في المعركة أضيق وأقل بكثير من معارك فرنسا « والفلاندرز » . وقد فقدنا أكثر من ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة رجل فى العلمين فى اثنى عشر يوما ، وقد فقدنا فى اليوم الأول من المعركة ستين ألفا ، وقد تضاعفت القوة النازية الدفاعية ـ من الناحية الثانية ـ عما كانت عليه فى الحرب الماضية ، وفى هذه الأيام كان المفروض أن تكون القوات المحتشدة للهجوم ضعفى القوات المدافعة أو ثلاثة أضعافها لا من حيث عدد المدافع فحسب ، بل من حيث عدد الرجال كذلك لتستطيع اختراق الجبهة المحصنة وتحطيمها برغم المدافعين عنها ، ولم يكن لدينا مثل هذا التفوق فى العلمين ، وكانت جبهة العدو تتألف ـ فضلا عن سلسلة الخطوط المتعاقبة من المواقع الحصينة ، من مواقع المدافع الرشاشة العميقة للغاية بكاملها وهى تشكل جهازا دفاعيا كاملا وأمام هذه المنطقة كلها يمتد درع هائل من حقول الألغام ، لم يسبق فى تاريخ الحروب له مثيل فى قوته وكثافته . ولهذه الأسباب كلها ، فان معركة العلمين ستحتل دائما صفحة مجيدة فى التاريخ العسكرى البريطانى .

وهناك سبب آخر لخلود هذه المعركة ، هو أنها تشير فى الواقع الى انقلاب فى « محور الخط » ، وقد يقال : ـ وهو قول صحيح ـ اننا لم نحقق أى ظفر قبل العلمين ، ولكننا بعد العلمين لم نمن بأية هزيمة .

وأستأذن فى ترك حديث الحرب ـ مؤقتا ـ لأتوقف عند معركة من لون جديد ، معركة رائعة من الطراز الأول ، معركة تثبت ان انجلترا لم تكسب الحرب اغتباطا أو مصادفة وانما كسبتها لما لدى الشعب البريطانى من خصال عظيمة .

فى الوقت الذى كانت فيه المعارك محتدمة فى جميع الميادين وكانت الهزائم تتوالى على الحلفاء عرض فى البرلمان الانجليزى اقتراع بالثقة فى

حكومة ونستون تشرشل • وندع تشرشل يتحدث عن تلك المعركة البرلمانية الكبرى التى تؤكد أصالة الشعب البريطانى •

لقد كان لثرثرة الصحافة وانتقاداتها التى صدرت من أقلام لاذعة تكتب ومن أصوات رفيعة تعلو ، بعض أصداء متشابهة فى نشاط عدة عشرات من أعضاء مجلس العموم ، وفى كآبة وعبوس ممثلى الأغلبية الكبيرة التى تتمتع بها •• ولن تبقى الحكومة فى الحكم فى هذه المرحلة اذا كانت حزبية ، وستسقط نتيجة خذلانها فى الاقتراع على الثقة أو بتأثير هذه الأزمة العنيفة التى أثرت على الرأى العام كله والتى ضاهت تلك التى أجبرت المستر « تشمبرلين » على الاستقالة فى مايو عام ١٩٤٠ بيد أن الحكومة القومية الائتلافية ، التى عززها ما جد عليها من تعديل فى فبراير ، كانت متفوقة فى قوتها ووحدتها • وقد أحاط بى كل وزرائها دون أن يداخلهم أى ريب أو انتقاض ، وقد اتضح لى أننى احتفظت بثقة كل المراقبين لسير الأحداث والمطلعين على بواطنها والمشتركين فى مسئولياتها ، ولم يمس أحدهم وهن أو ضعف ، ولم تنبعث همسة واحدة توحى بالريب أو الوقيعة ، بل كنا كلنا حلقة متماسكة قوية لا تنفصم عراها نستطيع أن نقاوم أى هجوم سياسى يشن علينا من الخارج ، وأن نحافظ على وحدتنا تجاه القضية المشتركة برغم كل فشل وخيبة رجاء •

وقد مررنا بسلسلة طويلة من المحن والهزائم فى الملايو وسنغافورة وبورما ومعركة أوكنلك الخاسرة فى الصحراء ، وطبرق التى لم ندركها بعد ، والتى ربما لا ندركها أبدا ، وتقهقر جيش الصحراء السريع ، وفقد كل ما سبق لنا الاستيلاء عليه فى ليبيا وبرقة ، أربعمائة ميل من الانسحاب الى حدود مصر ، وقد قتل وأسر من رجالنا أكثر من خمسين ألفا ، وفقدنا كميات كبيرة من المدافع والذخائر والسيارات والمستودعات المتعددة الأنواع ، وها نحن أولاء قد رجعنا الى مرسى مطروح •• وهو المكان الذى حللنا به قبل عامين مع فارق واحد هو : ان روميل وجنوده الألمان يتغلبون علينا الآن ، ويضغطون علينا مستخدمين سياراتنا التى سقطت فى أيديهم وبترولنا الذى استولوا عليه ، ويقذفوننا أحيانا بذخائرنا • ولو كتب لهم أن يتقدموا مسافة أخرى ويظفروا بنصر واحد فحسب ، فان موسولينى وروميل سوف يدخلان القاهرة أو ما بقى من أنقاضها ••• فكل شىء مافتىء معلقا فى كف القدر ، وكيف يستطيع الانسان بعد ما منينا به من انتكاسات وازاء عوامل الغيب التى تقابلنا أن تتكهن بالصورة التى سيتحول فيها الميزان ؟ ••

لقد استدعى الوضع البرلمانى تحديدا جليا ، وكان من العسير علينا أن نطلب من المجلس أن يقترع مرة أخرى على الثقة بحكومتنا ، بعد ذلك

الاقتراع الذى ظفرنا به قبيل سقوط سنغافورة ، لهذا كان من مصلحتنا تقرير الأعضاء الناقمين فى الخامس والعشرين من يونيو فيما بينهم ، توجيه قرار باللوم الينا ، يضمنونه جدول الأعمال ، ويطلبون الاقتراع على هذا القرار ، وهذا هو نص القرار :

« يقرر المجلس برغم تقديره لما أظهرت قوات التاج المسلحة من بسالة ومقاومة في أوقات بالغة العنف والصعوبة — عدم الثقة بالجهاز المركزى الذى يدير دفة الحرب » .

وقد وقع مشروع القرار السير « جون ووردلو — ميلن » وهو أحد الأعضاء الذين لهم نفوذ فى حزب المحافظين ، ورئيس لجنة الشئون المالية التى تضم أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب التى كنت أدرس بعناية كبيرة تقاريرها عن تبذير بعض الادارات ، وعدم كفايتها ، وكان للجنة الكثير من مصادر المعلومات التى فى حوزتها ، كما كانت لها اتصالات كثيرة بالحلقة الخارجية لجهازنا الحربى ، وحين أعلن ثناء أميرال الأسطول «روجر كيسى» على مشروع القرار وان وزير الحربية السابق المستر « هور بيشا » يعضده بان لنا على الفور ان هناك تحديا حقيقيا للحكومة ، وقد كان الهمس يدور خلف الكواليس ، كما كانت الصحف تتكلم عن « أزمة سياسية منتظرة » قد تكون حاسمة ..

وقد أعلن على الفور أن الحكومة مستعدة لأن تمنح المجلس الفرصة التامة لاجراء مناقشة وحددت الأول من يوليو موعدا لها . واحسست أن واجبى أن أعلن شيئا واحدا على الأقل ، فأبرقت الى « أوكنلك » أقول : « أرى من اللازم حين أتحدث الى المجلس عند مناقشة قرار لوم الحكومة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الخميس — أن أعلن أنك تسلمت القيادة من « ريتشى » بعد أن نحيته عنها فى الخامس والعشرين من يونيو » .

وكانت أزمة المعركة فى مصر تتفاقم وتزداد سوءا يوما اثر آخر ، حتى لقد انتشر الاعتقاد بأن القاهرة والاسكندرية سوف تسقطان عما قريب أمام « سيف رومل القهار » وقد أعد موسولينى فعلا العدة ليطير الى مقر قيادةرومل وهو مصمم على أن يشترك فى الدخول الظافر الى أى من هاتين المدينتين وظهر لى أننا سنبلغ القمة فى معركتى البرلمان والصحراء فى وقت واحد ، وحينما ظهر لأندادنا أنهم سيواجهون حكومتنا الائتلافية — وهى متحدة — تبخر معظم حماستهم وعرض صاحب الاقتراع سحبه ، اذا استدعى الوضع الحرج فى مصر عدم اثارة مناقشة عامة فى الموضوع ، ولكننا قررنا ألا نمكنهم من الفرار فى يسر وسهولة ، ولما كنا نرى العالم كله يرقب فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة فى قلق ، ازدياد التوتر فى الموقفين السياسى والعسكرى : فقد رأينا من العسير علينا أن نمضى الى آخر الطريق .

لقد بدأ السير « جون ووردلو ـ ميلن » المناقشة بخطاب قوى ، بسط فيه القضية الرئيسية فقال : يجب ألا يعد الاقتراح هجوما على الضباط الذين يحاربون فى الميدان ، وانما هو هجوم على « ادارة الحرب المركزية » هنا فى لندن وأرجو أن أبدى أن عوامل فشلنا قائمة هنا ، لا فى ليبيا ولا فى غيرها ، وكان الخطأ الأول الذى ارتكبناه فى هذه الحرب هو الجمع بين منصبى : رياسة الوزراء ووزارة الدفاع • وقد ركز على ما يحمله من يتولى هذين المنصبين فوق كاهله من أعباء ضخمة ثم قال : « يجب أن يكون لنا قائد قوى متفرغ يتقلد رياسة لجنة رؤساء الحرب • اريد رجلا قويا يمكنه أن يطلب الأسلحة التى يفتقر اليها لتحقيق النصر • أريد رجلا يتحمل مسئولية الفروع الثلاثة لقوات التاج المسلحة وأن يضمن تحرر جنرالاته وأميرالاته ومارشالات الجو فى تنفيذ أعمالهم على الوجه الذى يرونه ، ولا يسمح للآخرين بالتدخل فى شئونهم • وفضلا عن ذلك أريد رجلا يقبل على الاستقالة اذا لم يمكنه أن ينفذ ما يريد •• وقد عانينا من الاضطرار الى قيام رئيس الوزراء بتمحيص ما يجرى هنا حقا فى الوطن •• ومن الاحتياج الى ما يجب أن نحصل عليه من توجيه من وزير الدفاع أو من أى ضابط مهما كان اللقب الذى يمنحه بتولى مسئولية القوات المسلحة ، ولا شك فى أنه قد ظهر لكل مدنى أن سلسلة الكوارث التى منينا بها فى الأشهر القلائل الأخيرة بل فى السنتين الأخيرتين ، انما هى نتيجة للعيوب الأساسية فى الجهاز المركزى لادارة دفة الحرب فى بلادنا » •

لقد خلف كل ما قاله السير « جون » أثره وأصاب هدفه ، لكنه لم يلبث أن ارتكب جريرة كبيرة حينما قال : « أرجو أن تكون خطوة مرغوبا فيها ، موفقة اذا ما أقر جلالة الملك وصاحب السمو الملكى أن يتولى الدوق « جلوستر » القيادة العليا للجيش البريطانى على ألا تكون له صلاحيات ادارية »• وقد كان هذا الاقتراح مضرا أفدح الضرر بالقضية التى عرضها ، كما أنه أدى الى الزج بالأسرة المالكة فى خضم مسئوليات قابلة للمناقشات والمتناقضات •• وكان تعيين قائد أعلى للحرب ، يمنح صلاحيات غير محدودة ، وربط هذه الصلاحيات بدوق ملكى ، يعد أمرا يوحى بشىء من الدكتاتورية ، وهكذا بدا بيانه الطويل المطنب يفقد منذ ذلك الوقت تأثيره وقوته وأخيرا وصل السير جون الى القول بأنه « على المجلس أن يظهر افتقارنا الى شخص واحد يخصص وقته كله لقضية : « كسب الحرب » • ويتقلد القيادة الكاملة لكل قوات التاج المسلحة •

وحينما نظفر بهذا الرجل ، ينبغى على المجلس أن يمده بأسباب القوة ويدعمه وييسر له سبيل ممارسة واجباته الملقاة على عاتقه ، فى قوة واستقلال وأضحين • »

وقد اثنى السير روجر كيسى على الاقتراح فى حين تألم من اقالته من مركزه كمدير للعمليات المشتركة ومن الحقيقة الواقعة أننى لم استطع قبل مشورته والاصاخه الى رأيه دائما حينما كان يشغل هذا المنصب ، بيد أن صداقته الشخصية الطويلة لى كانت نقطة ضعف فى موقفه هذا ، لذا فقد ركز انتقاداته وحملته على مستشارى الخبراء وخاصة رؤساء أركان الحرب ، فقال : من المؤلم حقا أن يمنى رئيس الوزراء فى حياته ثلاث مرات بالفشل كما حدث له : « جاليبولى » و « النرويج » والبحر المتوسط وأن يعجز عن تسديد ضربات استراتيجية كان مقدرا لها أن تغير مجرى الحربين واتجاهاتهما : وذلك أن مستشاره البحرى الدستورى « أبى فى المرات الثلاث أن يتحمل معه المسئولية ويشاطره اياها ــ اذا كانت تحتوى أيه مجازفة ‥ » ولم يمر هذا التناقض العجيب بين رأى صاحب الاقتراع ورأى المثنى عليه دون أن يلاحظه الجميع وقد تدخل نائب من حزب العمال المستقل هو : المستر ستيفن فأومأ الى أن صاحب الاقتراح ، أراد توجيه اللوم على أساس أن رئيس الوزراء جاوز حده فى ادارة دفة الحرب ، فى حين نرى من أثنى على الاقتراح يقول : ان الرئيس لم يتدخل تدخلا كافيا فى توجيه هذه الدفة ‥ ولقد كانت هذه النقطة جلية لكل أعضاء المجلس ٠

وقال الاميرال كيسى : « اننا نرنو الى رئيس الوزراء طالبين اليه تنظيم وزارته أولا وأن يجمع كل الشعب خلفه ثانيا لأداء الواجب العظيم » ٠ وهنا تدخل احد النواب الاشتراكيين تدخلا موفقا صائبا فقال : « ان الاقتراح موجه ضد « الادارة المركزية » لدفة الحرب ، فاذا أقر المجلس الاقتراح ، فعلى رئيس الوزراء أن يستقيل ، فى حين نرى العضو الموقر الشجاع ، يناشد المجلس الابقاء على رئيس الوزراء ، فرد السير روجر قائلا : لا شك فى أنها ستكون كارثة تثير كوامن الألم اذا اضطر رئيس الوزراء الى الاستقالة ، وهكذا تضعضعت المناقشة فى بدايتها ٠

وبالرغم من ذلك استمرت المناقشة وقبض الناقدون على زمام المبادرة وقام وزير الانتاج الجديد ، الكابتن أوليفر ليتلتون حين قام يرد على ما وجه الى العتاد من انتقادات فذكر فقرة عاصفة من بيـــــانه المستفيض المفصل الذى تناول فيه هذه الناحية ، وقد لقيت الحكومة مؤازرة قوية من صفوف المؤيدين الخلفيين وقد ألقى المستر بوتبى بصورة خاصة خطابا قويا مؤيدا واسترد اللورد دينترتون ــ وهو الملقب « بأبى المجلس » ــ زمام الهجوم العنيف ، وركز هجومه على فقال : من الوزير المسئول الذى أدار عملية «نارفيك» وكان الرأس المحرك لكل عملياتها ؟ انه الرئيس الحالى للوزارة الذى كان وقتذاك وزيرا للبحرية ‥ ولكن لن يجرؤ أى عضو من الأعضاء على القـــاء التبعة على الشخص الذى ينبغى القاؤها عليه من الناحية

الدستورية ، وهو : « رئيس الوزراء » • واذا كنا سنتلقى الرد نفسه باستمرار وهو : « عدم الانحاء باللائمة على رئيس الوزراء مهما حدث » •• فاننا نكون قد دنونا كثيرا فكريا ومعنويا من الشعب الألمانى الذى يقول : « ان الفوهرر لا يخطىء •• » ولم أشهد طوال السبعة والثلاثين عاما التى أمضيتها فى هذا المجلس ، محاولات مثل ما شهدته اليوم من محاولات لتخليص رئيس الوزراء من المسئولية الوزارية •• ولم يحدث أن مرت بنا فى الحرب السابقة سلسلة متلاحقة من النوائب كما مر بنا فى هذه الفترة •• وبالرغم من ذلك تنجو الحكومة لأن الفوهرر لا يخطىء •• ونحن جميعا متفقون على أن رئيس الوزراء كان هو القائد الموجه لبسالتنا وصمودنا ابان عام ١٩٤٠ بيد أن أحداثا كثيرة وقعت منذ ذلك التاريخ ، واذا ظلت هذه النوازل تتوالى ، فان من الأفضل ـ للسيد الموقر جدا ـ أن يقوم بعمل رائع من أعمال « انكار الذات » التى يقوى كل انسان على القيام بها ، وأن يذهب الى زملائه الوزراء ـ وبينهم كثيرون يصلحون لتولى رياسة الوزارة ـ ويقترح عليهم أن يقوم أحدهم بتأليف الوزارة « شريطة أن يتبوأ السيد الموقر هذا ، منصبا وزاريا معه ، ولعل من الأفضل له أن يأخذ منصب وزير الخارجية لأنه استطاع أن يدعم علاقاتنا الخارجية بروسيا وأمريكا ويصل بها الى درجة القوة والكمال ••

ولم يكن فى طاقتى أن أظل أنصت الى أكثر من نصف الخطب التى ألقيت خلال المناقشة الحامية التى استمرت حتى الساعة الثالثة صباحا ، وكان على طبعا أن أجهز برنامجى لليوم التالى ، ولكن أفكارى كانت مركزة على المعركة التى ظهرت وكأنها معلقة فى كف الأقدار فى مصر ••

وقد استؤنفت المناقشة ، ولم تمض ساعات قليلة على استئنافها حتى كانت قد استنفدت طاقتها ، وفى اليوم الثانى استؤنفت بحيوية متجددة وبطبيعة الحال ، لم يمنع أى نائب من أن يقول ما ينبغى ، فقد كانت حرية الكلام ، وقد أعرب أحد النواب فى قوله :

عندنا فى هذه البلاد خمسة أو ستة جنرالات ينتمون الى دول أخرى كالتشيكيين والبولنديين والفرنسيين ، وهم مدربون على استعمال هذه الأسلحة الألمانية وعلى أساليب القتال التى ينهجها الألمان • وانى لأعلم أن اقتراحى قد يكون جارحا لكبريائنا لكن الا يمكن أن نسند القيادة فى الميدان الى بعض هؤلاء الجنرالات حتى يتوافر عندنا القادرون • ان الأحداث هى التى توجه نقدها الى الحكومة وكل ما نصنعه هو : أن نعبر عنها » وربما يكون تعبيرنا عنها غير واف ، ولكننا نحاول التعبير عنها على أية حال • « وقد لخص المستر هور ـ بليشار » : وزير الحربية السابق القضية

الرئيسية ضد الحكومة ، وفي النهاية قال : قد نفقد مصر أو لا نفقدها واني لأرجو الله ألا نفقدها ، ولكنني حينما أقرأ قول رئيس الوزراء بأننا سنحمي مصر يتضاعف قلقي لأنه قد سبق أن قال انا سنحمي سنغافورة وكريت ، وسنقضي على الألمان قضاء مبرما في ليبيا ، فكيف يمكن المرء أن يضع ثقته في أحكام أثبتت أكثر من مرة خطأها وسوء توجيهها ؟ ..

هذا هو الموضوع الذى يجب أن يقرره مجلس العموم الآن ، عليكم أن تعملوا التفكير في كل ما هو معرض للخطر في هذه اللحظة : « لقد خسرنا في مائة يوم ، امبراطوريتنا في الشرق الأقصى ، فما الذى سيحدث في المائة يوم المقبلة ؟ .. اننى لأرجو أن يحكم كل عضو في المجلس ضميره قبل الاقتراع » ..

وقد نهضت بعد هذا الخطاب القوى لأنهي المنافشة ، وكان المجلس مزدحما بالحاضرين ، ولقد حاولت بالطبع ابانة كل نقطة عرضت على ، وكان المستر « هور بليشا » قد ركز على فشل الدبابات البريطانية ، وعدم كفاية معداتنا في سلاح المدرعات وكان مركزه ضعيفا في هذا الهجوم بالنسبة الى سجله السابق قبل الحرب في وزارة الحربية وقد استطعت أن أنكس الوضع حينما قلت :

ان فكرة الدبابة « مفهوم بريطاني » واستخدام القوات المدرعة على ما هي عليه الآن « خطة فرنسية » كما يظهر في كتاب الجنرال ديجول ، ولم يكن أمام الألمان الا أن يحولوا هذه الأفكار الى أمور عملية يستخدمونها، وقد أمضوا السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة قبل الحرب ــ بما عهد فيهم من مهارة واتقان في التخطيط والصناعة معا ــ في انتاج الدبابات ودراسة طرق حربها . وكان في امكان وزير الحربية اذ ذاك ــ ولو لم تتوافر لديه الأموال الكافية لصناعة وانتاج الدبابات على نطاق واسع ــ انتاج نماذج عملية كاملة الحجم يقوم باجراء التجارب عليها ، ويختار المصانع ويكفل لها ما تحتاج اليه من معدات بحيث تبدأ انتاجها الضخم من الدبابات والمدافع المضادة لها حين تبدأ الحرب .

وحينما انتهت الفترة التى أطلقت عليها « فترة بليشا » لم يكن عندنا سوى مائتين وخمسين دبابة تحمل قلة منها مدافع من عيار رطلين ، وقد وقع أكثرها في قبضة العدو ، أو حطم في معركة فرنسا ..

« واني لأقبل راضى البال ، ما يلزمنى قبوله مما أسماه اللورد النبيل الايرل وينترتون ، (المسئولية الدستورية) عن كل ما حدث ، أرى أننى قد نهضت بهذه المسئولية من ناحية عدم التدخل في الأمور الفنية للجيوش، المشتبكة مع العدو ، على أنى قبل بدء المعركة ، استنهضت همة الجنرال

« أوكنلك » كي يتولى القيادة بنفسه ، لأنني كنت واثقا من أنه لن يحدث في منطقة الشرق الأوسط الشاسعة في الشهر أو الشهرين القادمين ، ما يمكن أن يقارن بالقتال الدائر في معركة الصحراء الغربية ، وقد تراءى لي أنه الرجل الذي يصلح لهذا العمل ، لكنه اعتذر عن ذلك مبديا عددا من الأسباب المعقولة ، وقد خاض الجنرال « رينتشي » المعركة ، وقد ذكرت قبل للمجلس يوم الثلاثاء أن الجنرال « أوكنلك » قد تسلم زمام القيادة من الجنرال « ريتشي » في الخامس والعشرين ، ووافقنا نحن على هذا القرار فورا ، ولكن يجب أن أقرر بصراحة أن هذا الموضوع ـ موضوع ابعاد الضابط عن القيادة لم يكن من الطراز الذي يمكن أن نتخذ فيه حكما قاطعا نهائيا ، ولا أستطيع أن أزعم أني قد أصبحت في حكمي على ما حدث في هذه المعركة ، ولا اريد أن يحس قادة البر والبحر والجو بأن الحكومة تقف سدا منيعا بينهم وبين أي نقد ـ وينبغي أن تمنحهم الفرصة المعادلة بل أكثر من فرصة واحدة . فقد يخطئون ثم يتعلمون من أخطائهم وقد يمنون بسوء الطالع ، لكن طالعهم قد تغير ـ ولكن ليس في امكاننا أن يكون عندنا عسكريون متأهبون لقبول المخاطر الا اذا أحسوا بأن حكومة قوية تؤازرهم وتساندهم وبالطبع أن يغامروا أو يجازفوا اذا أحسوا بأن عليهم أن ينظروا باستمرار خلفهم ، وأن يستشعروا القلق لما يحدث في الوطن ، والا فانهم سيعجزون عن تركيز أنظارهم على العدو وبالطبع لن يكون في وسعهم الحصول على حكومة تقدم على المخاطر ، الا اذا أحسوا أن خلفها أكثرية قوية مخلصة فانظروا الى ما يجب أن نصنعه الآن ، وتخيلوا نوع الهجوم الذي سنتعرض له اذا أردنا القيام بهذا الواجب ، ثم منينا بالفشل ففي فترات الحروب ينبغي على المواطن أن يمنح الولاء اذا رغب في خدمة وطنه حقا .

واني لأود أن اقول بضع كلمات مشفوعة بأصدق التمنيات والتقدير ـ كما يقولون بلغة الدبلوماسيين ، ولي وطيد الأمل في أن يمنحني المجلس الحرية التامة في المنافسة . ان للبرلمان مسئولية خاصة ، فقد كان قائما منذ بداية الكوارث التي لحقت بهذا العالم ولهذا المجلس فضل كبير علي . وأرجو أن يشهد هذا المجلس النصر النهائي وأرى أنه لا يتحقق الا اذا أعطى المجلس الحكومة التنفيذية المسئولة التي اختارها قاعدة قوية ترتكز عليها في هذا السبيل الشاق الطويل الذي يتحتم علينا أن نجتازه بعد ، وعلى المجلس أن يكون عامل استقرار ثابت في الدولة ، لا أن يكون وسيلة يمكن الفئات الناقمة في الصحافة عن طريقها ، خلق أزمة اثر أخرى . واذا قدر للديموقراطية والأنظمة البرلمانية الظفر في هذه الحرب ، فمن المحتم أن تتمكن الحكومات التي تعتمد عليها من أن تعمل ، وأن تجرؤ على هذا العمل وألا يظل موظفو التاج عرضة للمضايقة بالتجريح والنقد ،

والا نمكن دعاية العدو من استغلال ما نقدمه اليها من مواد ، وألا نعرض سمعتنا للتشهير والتحطيم فى كل انحاء العالم ، وعلى النقيض من هذا ، علينا أن نبرز ارادة — المجلس فى مختلف المناسبات الهامة ٠ ومن الأهمية بمكان ألا يكون هؤلاء المتكلمون وحدهم العامل المهم فى الشئون العالمية ، وانما يكون معهم كذلك أولئك الذين يسمعون ويحكمون ٠ فنحن — على أية حال — ما برحنا نحارب لا من أجل الدفاع عن حياتنا والذود عنها بل من أجل الدفاع أيضا عن قضايا هي أغلى من الحياة نفسها ٠ وعلينـــا ألا نفترض أن النصر أمر مؤكد وواقع لأنه لن يتم الا اذا أدينا واجبنا على أحسن وجه ٠ وللنقد البناء الوادع ٠ أو ما يوجه من نقد فى جلســات سرية — فضائل كبيرة ، بيد أن واجب مجلس العموم ، يحتم عليه أحـد أمرين : اما أن يوطد مركز الحكومة أو يغيرها واذا لم يمكنه تغييرها ، فعليه أن يدعمها ، وليس هناك عمل وسط فى أيام الحروب ٠٠ وكل ما ينجم عن الخطب المعادية يتسرب الى الخارج ويستغله العــدو أشنع استغلال ٠٠

لقد قال مقدم اقتراح «لوم الحكومة» يجب على أن أتخلى عن مسئولياتى الدفاعية لتتولى شخصيه عسكرية أو غير عسكرية الادارة العــامة لدفة الحرب ، وأن يكون لهذه الشخصية الاشراف على قوات التاج المسلحة وأن ترأس لجنة رؤساء أركان الحرب ، وأن يخول تعيين الجنرالات والأميرالات واقالتهم وأن يكون مستعدا باستمرار للاستقالة اذا لم يظفر بما يريد ، متحديا زملاءه السياسيين — ان صح لنا أن نطلق عليهم اسم الزملاء — وأن يعمل تحت امرته أمير من أمراء الأسرة المالكة — كقائد عام للجيش وأن يساعد رئيس الوزراء هذا الشخص بل أن يكون تابعا له ويقدم الاجابة عن الاستفسارات ويدبر الدوافع ويقوم بالاعتذارات أمام القادة المدربين ؟ ٠٠ وهل هناك حرج فى أن ترسل الى الميدان هؤلاء — الرجال الذين لا يقلون من حيث الرتبة عن الجنرال «ريتشى» ونسند اليهم قيادة قواتنا ؟٠٠ انهم يعرفون دون قادتنا كيف يخوضون غمار هذه الحرب ، وانى لأصرح بأن من الأفضل أن نكسب المعارك ونحمى أرواح الجنود البريطانيين بقيادة رجال من الأمم المتحدة لا أن نخسرها بقيادة جنرالاتنا ٠٠ وعلى رئيس الوزراء أن يعرف أن هناك قولا ذائعا يردده كل لسان فى هذه البلاد ، بأن رومل لو كان فى الجيش البريطانى لظل حتى الآن عريفا ٠٠أو ليست هذه هى الحقيقة ؟٠٠ انه كلام شائع فى أوساط الجيش كلها ، ففى هذه البلاد الآن وفى الجيش البريطانى « رجل » هزم مائة وخمسين ألفا فى معركة « الا يبرو » فى الحرب الأهلية الاسبانية ، انه ميشيل دونبار الذى يعمل الآن عريفا فى أحد الألوية المدرعة فى هذه البلاد — وحقيقة المسألة وجوهرها أن الجيش البريطانى تتنازعه الأهواء الطبقية فعليكم أن تغيروا هذا الوضع واذا لم

يستطع مجلس العموم آن يدفع الحكومة الى تغييره فان الأحداث ستغيره .
وربما لا يعنى المجلس بما ذكرته اليوم ، ولكنه سيعنى به قطعا فى الاسبوع القادم تذكروا ما قلته يومى الاثنين والثلاثاء حينما تنحرف الأمور وتتعثر ، وهذا ما يحدث كثيرا ، وسيقع حتما وهذا ما فهمته من الاقتراح وان لم يحدده صاحبه .

ان هذا الاقتراح على أية حال ينطوى على سياسة كما أنه ينطوى على نظام يغاير كل المغايرة النظام البرلمانى الذى نحيا فى كنفه ، ومن اليسير أن يبلغ حد الدكتاتورية أو ينقلب اليها ، وانى لأود أن أوضح ايضاحا تاما اننى لن أشترك فى مثل هذا النظام ..

وهنا قاطع السير « جون ووردلو ـ ميلن » قائلا : « أرجو ألا يكون صديقى ـ الموقر كل التوقير ـ قد نسى عبارتى الأصلية وهى « أن كل شىء متوقف على موافقة وزارة الحرب » ولكننى واصلت خطابى فقلت :

... متوقف على موافقة وزارة الحرب . ان هذا الشخص الذى بلغت قوته غايتها يمكنه أن يهدد بالاستقالة فى كل لحظة اذا لم ينل ما يطلب . انه مشروع على أية حال .. لكننى لست مستعدا لأن أشترك فيه ولا أعتقد أنه نظام يرتضيه هذا المجلس .

« ولعل اشتراك أعضاء من الأحزاب المتباينة فى تقديم الاقتراح بلوم الحكومة والاقتراع عليه يمثل حادثا مهما . على أية حال ينبغى عليكم ألا تدعوا المجلس يهون من خطر ما حدث حتى الآن ، وقد دوى هذا الاقتراح فى كل أرجاء العالم لأنه يتضمن استخفافا بنا وتحقيرا لحكومتنا ، وحينما تنتظر كل حكومة فى العالم ـ صديقة كانت أو عدوة ـ ما سيقرره مجلس العموم ، وما يفصح عنه من اعتقاد ، فاننا نحس أن من واجبنا أن نمضى فيه حتى النهاية فهناك فى كل أنحاء العالم فى أمريكا حيث رأيت الوضع بنفسى .. وفى روسيا ، وهناك فى الصين البعيدة .. وفى كل بلاد تحت سيطرة العدو ، يتوقع أصدقاؤنا أن يشاهدوا فى بريطانيا حكومة قوية راسخة ، وأن يروا ماسنصبح عليه زعامتها القومية أتتعرض للتحدى أو لا ؟ ان لكل صوت أهميته ، واذا انخفضت نسبة مؤيدى أولئك الذين هاجمونا الى درجة مزرية ، وانقلب اقتراعهم بلوم الحكومة القومية الى اقتراع بلوم مقدمى الاقتراح أنفسهم فتيقنوا أن هتافات أصدقاء بريطانيا والمخلصين لقضيتنا سترتفع فى كل مكان وستدوى جلاجل الخيبة فى مسامع العتاة الذين نعمل على التخلص منهم .

وكان أن رفض المجلس اقتراح السير « جون ووردلو ـ ميلن » بعدم الثقة بالحكومة بأكثرية (٤٧٥) صوتا مقابل : (٢٥) صوتا .

وكان أصدقائى الأمريكيون يتطلعون بقلق بالغ الى ما سينجلى عنه الاقتراع وقد انكشف فعلا عما أبهجهم • وفى صباح اليوم التالى أفقت لأتلقى تهانيهم •

وينتقل ونستون تشرشل الى الحديث عن معارك القتال بعد أن تحدث بافاضة عن معارك السياسة ، ينتقل ليقول :

كان لسقوط طبرق ، دون حصـــار لفترة طويلة أثره فى قيام ثورة فى خطط المحور ، وكانت الخطة حتى الآن تعتمـد على أن يقف رومل على الحدود المصرية وأن تسارع قوات تنقل عن طريقى البحر والجو ، باحتلال مالطة ، وقد أكد موسولينى هذه الأوامر فى الحادى والعشرين من يونيو بيد أنه اقترح بعد سقوط طبرق بيوم واحد : أن يقوم بالقضاء على ما تبقى من قوات بريطانية صغيرة على الحدود وأن يفتح الطريق الى مصر •• وقد عززت وجهة نظره فى متابعة المطـاردة الى قلب مصر عدة عوامل منها : وضع قواته وروحهم المعنوية العالية والكميات الهائلة من الذخائر فضلا عن الغنائم التى استولى عليها ، وضعف مركز القوات البريطانية • وطلب الموافقة على خطته ، وقد تلقى موسولينى رسالة أخرى من هتلر تلح عليه بقبول اقتراحات رومل ، واليك فقرات منها :

« لقد أراد القدر أن يمنحنا فرصة لن تعوض على مسرح الحرب نفسه ••• فقد دمر الجيش الانجليزى الثامن تدميرا تاما ، وما زالت تجهيزات الميناء فى طبرق سليمة ، وهأنت ذا تملك الآن قاعدة اضافية لها أهمية عظمى ، لأن الانجليز قد مدوا منها سكة حديدية الى مصر نفسها ، واذا لم نقم فى هذه اللحظة بمطاردة الجيش البريطانى حتى يلفظ أنفاسه آخر رجل فيه ، فسيتكرر ما حـدث حينما حـرم البريطانيون ثمار نصرهم الذى حققوه ، فلم يصلوا الى طرابلس ، وتوقفوا بقواتهم فجأة ، ليرسلوها الى اليـونان ••

ان « آلهة المعارك » تزور المحاربين مرة واحدة غير أن من يقعد عن التمسك بها حين تزوره لن يستطيع أن يمسك بها مرة أخرى » •

ولم يكن « الدوتشى » فى حاجة الى من يقنعه بذلك فقد راوده الأمل مرارا فى احتلال مصر • وقد أرجأ الهجوم على مالطة الى أول شهر سبتمبر وخول رومل ــ الذى أصبح حينئذ ماريشـالا بصـورة فاجأت الايطاليين وأدهشتهم ــ الاستيلاء على الممر الضيق نسبيا ، وهو بين العلمين ومنخفض القطارة ليكون « نقطة البداية » فى عملية قادمة تستهدف الوصول الى قناة السويس ، أما كيسلرنج فكان يرى غير ذلك ، فقد أيقن أن مركز المحور

فى الصحراء لن يؤمن الا بالاستيلاء على مالطة ، ولهذا فقد أفزعه ما طرأ على الخطة من تحوير • وقد أومأ الى حمق مشروع روميل وما ينطوى عليه من أخطار جسام •

ولم يكن هتلر نفسه على ثقة من النصر على مالطة لأنه كان يرتاب فى كفاية القوات الايطالية التى كان من المقرر أن تقوم بالدور الرئيسى فى الحملة حيث كان من المتوقع أن يمنى بالفشل أى هجوم يشن عليها ، ولكن من المؤكد الآن أن خسارة طبرق التى تثير كوامن الحزن والفزع — قد أنقذت الجزيرة من محنتها الكبرى • وذلك عزاء ينبغى ألا يفيد منه أى جندى ممتاز سواء أكان ذا شأن فى المعركة أم لم يكن ، لأن جانبا كبيرا من العبء يقع على كاهل القيادة العليا أكثر من وقوعه على أى من الجنرالات أو الجنود •

. . .

وقد نظم روميل بسرعة قوات المطاردة وفى الرابع والعشرين من يونيو اجتاز الحدود الى مصر دون أن يجد مقاومة الا من قواتنا المتحركة الخفيفة بالاضافة الى الأسراب المقاتلة العنيدة التى استطاعت أن تغطى حركة تراجع قواتنا الى مرسى مطروح ولم يكن مركزنا هنا قويا ، وقد تم اتخاذ اجراء دفاعى حول المدينة ، ولم يكن فى جنوبها غير خطوط من حقول الألغام غير المتصلة تفتقر الى الحماية الكافية ، وقد كان الدفاع عن هذا الخط يحتاج الى قوة مدرعة لحماية جناحه الأيمن شأنه فى ذلك شأن خط الحدود الذى تخلينا عنه •• ولم يكن فى امكان الفرقة المدرعة السابعة أن تقوم بهذه المهمة برغم أنها تمكنت حينئذ من حشد مائة دبابة ••

وفى الخامس والعشرين من يونيو وصل الجنرال أوكنلك الى الجبهة الأمامية فى مرسى مطروح وقرر أن يتولى قيادة العمليات بنفسه بدلا من الجنرال « ريتشى » وكان من واجبه أن يفعل هذا منذ طلب اليه أن يفعله فى شهر مايو الماضى •• وقد توصل الى نتيجة سريعة هى : أنه لا يمكنه أن يصمد نهائيا فى مرسى مطروح • وكانت الاجراءات تتخذ على قدم وساق لاعداد المواقع فى العلمين التى تبعد مائة وعشرين ميلا الى الوراء واتخذت التدابير لوقف تقدم العدو فى هذه المنطقة ، ثم عهد الى الفرقة النيوزيلندية التى قامت من سوريا ووصلت الى مرسى مطروح فى الحادى والعشرين من يونيو — بالقيام بعمليات حربية فى السادس والعشرين من هذا الشهر فى المنطقة الصحراوية فى « منفا قائم » بين العلمين ومرسى مطروح • وفى هذه الليلة تمكن العدو من أن يخترق جبهة لواء المشاة الهندى التاسع والعشرين فى المنطقة التى لم تستكمل فيها حقول الألغام بعد وقد نفذ العدو من الفجوة التى فتحها فى الصباح التالى ، وطوق مؤخرة القوات النيوزيلندية التى أصبحت محاصرة من جبهاتها الثلاث ، واستمر القتال عنيفا يائسا طوال النهار ، وفى آخر الأمر ظهر أن نهاية الفرقة قد

غدت محتومة • وقد أصيب قائدها الجنرال « فريبرج » بجراح خطيرة ، بيد أنه قد خلفه الزعيم « انجلر » وقد كان قائدا ماهرا ، فقرر أن ينفذ من الحصار المضروب حوله وبعد منتصف الليل تحرك اللواء النيوزيلندي الرابع صوب الشرق ، وقد انتشرت فرقه وأشهر الجنود أسلحتهم ، ولم يجد النيوزيلنديون أدنى مقاومة مسافة ألف ياردة • وفجأة •• انصبت عليهم النيران ، وهجم اللواء في صف واحد ، وفوجيء الألمان بهذا الهجوم ، وخرجوا مهزومين من المعارك التى جرت بالسلاح الأبيض فى ضوء القمر الساطع ، وقامت بقية الفرقة النيوزيلندية بالهجوم تجاه الجنوب فى دفعات دائرية وهذا ما ذكره رومل نفسه عن هذه القصة حيث قال :

« لقد تناولت المعركة الحامية الوطيس التى أعقبت ذلك ، مركز قيادتى فى الميدان •• وقد تبادل قواتى والنيوزيلنديون اطلاق النيران بصورة قوية عنيفة • وسرعان ما وجدت حول مقر قيادتى عددا من السيارات المحترقة التى غدت هدفا لنيران العدو المتواصلة والتى تنطلق من مسافة قريبة ، وبعد فترة قصيرة أدركنى الملل بسبب هذه الحالة ، وأمرت الجنود وضباطهم بالانسحاب قليلا الى الجنوب الشرقى ولا يمكن المرء أن يصف الاضطراب الذى ساد هذه الليلة » •

وهكذا أفلتت الفرقة النيوزيلندية من الحصار واستعادت تنظيم صفوفها ونشاطها مع القوات الأخرى فى موقع العلمين الذى يبعد ثمانين ميلا الى الوراء • ولم يكن قد طرأ بعد على الفرقة أى انهيار مما ساعدها كثيرا فى تعزيز خطوطها الدفاعية •

وقد تم انقاذ بقية الجيش فى أمان لم يخل من كثير من العنف وكان الذهول قد هيمن على القوات برغم أن اليأس لم يسيطر عليها ، وقد أدى قصر المواصلات وبعد الاسكندرية عن الجبهة أربعين ميلا الى المبادرة باعادة تنظيم كل القوات وبدا « أوكنلك » ـ وهو يتولى القيادة المباشرة شخصا مختلفا كل الاختلاف عن ذلك القائد الاستراتيجى المفكر الذى ينظر بعين واحدة الى المعركة الحاسمة الدائرة ، فى حين تنشغل عينه الأخرى بالأخطار الغامضة البعيدة فى ايران وسورية وقد حاول على الفور أن يسترد زمام المبادرة التكتيكية ، وقام فى الثانى من يوليو بأول هجوم مضاد فى سلسلة الهجمات المضادة التى استمرت حتى منتصف ذلك الشهر وكانت هذه الهجمات تمثل تحديا لتفوق رومل الغريب ، وفى صبيحة يوم الاقتراع على لوم الحكومة أرسلت اليه تشجيعى الذى كان يضاهى ما أطلقه من قصف المدافع •

وقد امتدت مواصلات روميل فى الواقع الى أقصى مدى ممكن ، فى حين بلغ الجهد بقواته مداه ولم يبق لديه من الدبابات سوى اثنتى عشرة دبابة صالحة للعمل ، وقد بدأ السلاح الجوى البريطانى ـ وخاصة المقاتلات ـ يبدو متفوقا بصورة واضحة وفى الرابع من يوليو أبرق روميل يقول : انه سيوقف هجومه ويتجه الى الدفاع فترة من الزمن يستطيع خلالها اعادة تنظيم قواته وهو ما زال واثقا من قدرته على احتلال مصر وقد وافقه كل من موسولينى وهتلر فى هذا الرأى ، وبالفعل أصدر الفوهرر أوامره بارجاء الهجوم على مالطة حتى يتم احتلال مصر دون ايماء الى الايطاليين أو الى قيادته البحرية ٠

● ● ●

وفى الأسبوعين الأولين كانت هجمات « أوكنلك » المضادة بمثابة ضغط شديد على روميل الذى استأنف الهجوم بعد ذلك ، وحاول فيما بين الخامس عشر من يوليو والعشرين منه اختراق الخط البريطانى ، ولكنه اضطر فى الحادى والعشرين الى الابراق بأن هجومه قد صد . وقال : ان الأزمة لا تزال قائمة ٠٠ وفى السادس والعشرين بدأ يفكر فى التراجع الى الحدود ، وأخذ يشكو من قلة الامدادات الجديدة وافتقاده الرجال والدبابات والمدفعية كما شكا من نشاط السلاح الجوى البريطانى الذى كان ذا فعالية ٠٠٠ وهكذا استمرت المعركة فى حالة من التأرجح حتى آخر الشهر حينما وصل الفريقان الى حالة من التوقف من جراء قتالهما المستمر ٠٠ وكان الجيش الثامن الذى يقوده « أوكنلك » قد صمد للعاصفة وأضعفها ، وتمكن بهذا الصمود الراسخ من أسر أربعة آلاف ألمانى ، وكانت مصر لا تزال فى مأمن ٠

ويذكر ونستون تشرشل انه ذهب الى القاهرة قادما من جبل طارق على الطائرة البريطانية التى أسموها الفدائى ذات المحركات الأربعة الى أن يقول :

وقد اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى صباح ذلك اليـوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب ، شريطا ملتـويا من الميـاه الفضية يمتد أمامنا ، انه نهر النيل ينساب رائعا فى واديه ، وقد قطعت فى أيام الحرب والسلم ـ برا ونهرا هذا الوادى العظيم من منبعه فى بحيرة فيكتوريا حتى مصبه فى البحر ، ماعدا منطقة « الناقلة » ولكنى لم أشعر قبل بالارتيـاح حينما تطلعت الى ميـاهه كمـا حدث فى هذا الصـبـاح ٠

وهكذا غدوت ــ بعد فترة وجيزة ــ « الرجل الذى يرقب الأحداث عن كثب » وبدلا من أن يستقر بى المقام فى الوطن فى انتظار وصول الأنباء من الجبهة ، أصبح فى وسعى الآن أن أنقل هذه الأنباء الى أى مكان آخر ، ولقد كان هذا حقا ، شيئا منيرا ·

وكان على آن أقرر عـدة قضـــايا فى القــاهرة ، فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال « أوكنلك » وأركان حربه ؟ واذا كان هذا حقا ، فهل يجب ان آنحيه عن القيادة ومن سيخلفه فى حالة تنحيته ؟ ·· ومثل هذه القرارات تكون مؤلمة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له متــل ما « لأوكنلك » من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات ونصميم ·· ورغبــة منى فى تعزيز أحكامى ، طلبت الى الجنرال سمطس ، أن يطير من جنوب أفريقيا الى القاهرة ، وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة حينما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصــباح معا حيث حــدثته خلالها عن كل متاعبنا ومجالات الخيــار المتفتحة أمامنا وبعــد الظهر عقدت اجتماعا طويلا مع « أوكنلك » الذى بسط لى الوضع العسكرى بصورة جلية واضحة وبعد ظهر اليوم التالى وصل الجنرال « ويفل » قادما من « الهند » وفى السادسة مساء عقدنا مؤتمرا لشئون الشرق الأوسط شهده «سمطس» و «كيس» الذى كان قد خلف ليلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط ، والجنرال « بروك » رئيس أركان الحرب و « ويفل وأوكلنك » والأميرال « هاروود ماريشال الجونيدر » وقد أنهينا كثيرا من الأعمال بالاجماع ولكن عقلى ظل مشغولا طيلة الوقت بالموضوع الأساسى وهو القيادة ·

ولا يستطيع الانسان أن يعالج مثل هذه التغييرات دون أن يستعرض الحلول البديلة · وكان رئيس أركان الحرب ــ الذى يحتم عليه واجبه تقدير كفايات جنرالاتنا ــ مستشارى الخاص فى هذا الجزء من المشكلة ، وقد عرضت عليه أولا ، أن يتولى قيادة الشرق الأوسط وكان الجنرال « بروك » يود من صميم قلبه أن يتولى هذه القيادة العملية ، وكنت أعلم أنه لبس هناك من يفضله فى تولبها · وقد فكر «بروك» فى الموضوع طويلا ، وتحدث فى الصباح التالى طويلا الى الجنرال سمطس ، ورد أخيرا : بأنه تولى رئاسة الأركان العامة منذ ثمانية أشهر فقط ، وهو يعتقد أنه متمتع بكامل ثقتى وان جهاز الأركان يسير سيرا مرضيا ، وأعرب عن اعتقاده بأن أى تغيير فى هذه اللحظة ، قد يحدث انفصاما مؤقتا فى هذا الوقت الحرج ، هذا بالاضافة الى أنه ــ لأسباب تتعلق بالذوق واللباقة ــ لايود أن يكون مسئولا عن التوصية بتنحية الجنرال « أوكنلك » عن قيادته وأن يتسلم هو مقاليد القيــادة بدلا منه ، وكانت سمعته ترتفع فوق مســتوى هــذه الاتهامات

والاعتبارات ، ولكن نحتم على أن انطلع الى ناحية أخرى بحثا عن القـائد الجـديد ٠

وكان « اليكسندر » ومونتجومرى قد اشتركا معه فى المعركة التى تراجعنا فيها الى « دنكرك » فى عام ١٩٤٠ وكنا معجبين سويا بالخطة القوية التى قام بها « أليكسندر » فى الحملة اليائسة التى عهد اليه أمرها فى بورما ، بيد أن سمعة مونتجومرى كانت طيبة تضرب فى آفاق الرفعة والسمو ، فإذا قررنا تنحيـة « أوكنلك » فليس ثمـة شك فى أن « أليكسندر » هو الرجل الذى يجب أن يحمل العبء فى الشرق الأوسط ، ولكن مشاعر الجيش الثامن ينبغى ألا نتجاهلها أو نغفلها على اختيـار رجلين من إنجلترا متخطين الرجال البسلاء الذين خاضوا معركة الصحراء يعد بمثابة تحد لشعورهم على اختلاف رتبهم فهذا هو الجنرال « جوت » ـ وهو قائد أحـد الفيـالق ـ أفضـل من يصلح لقيادة هـذا الجيش ، والقوات تدين له بكثير من الاخلاص ، ولم تلقبه عبثا « بقاذف القنابل » وقد كان هنـاك رأى نقله الى « بروك » وهـو أنه منهك ويحتـاج الى الاستجمام ، وكان اتخاذ هذه القرارات بمثل هذه السرعة أمرا سهلا بعد أن قطعت هذه المسافة الطويلة كلها حتى تتاح لى الفرصة لأرى وأسمع كل شىء بمكن الحصول عليه وتدبيره فى ذلك الوقت ٠

ولقد كان كرم سفيرنا السير « مايلز لامبسون » وضيافته فى غاية الروعة فقد قدم لى حجرة نومه المكيفة ، ومكتبه المكيف للعمل فيه ، وكان الجو حارا للغاية وهاتان الغرفتان الوحيدتان فى المنزل هما اللتان بهما أجهزة التكييف ، ولم يكن هناك منغصات عدا حرارة الجو ـ خلال ذلك الأسبوع الذى أمضيناه فى استكشاف الأجواء والاستماع للآراء وزيارة الجبهة والمعسـكرات الكبرى شرقى القـاهرة فى القصاصين حيث كانت النجدات القوية تتدفق باستمرار ٠

وفى الخامس من شهر أغسطس قمت بزيارة مواقع العلمين وتوجهت بسيارة الجنرال « أوكنلك » إلى النقطة التى تقع الى أقصى الجناح الأيمن للخط ، الى الغرب من « الرويسات » ومن هناك مضينا على طول الجبهة الى مقر قيادته وراء صخور الرويسات حيث تناولنا الافطار فيما يشـبه المكعب يحيط به الأسلاك الشائكة ويمتلىء بالذباب والشخصيات العسكرية الهامة ، وقد وددت لو رأيت عددا من الضباط وفى مقدمتهم ، الجنرال قاذف القنابل ، « جوت » فقيل لى : انه كان منهمكا فى خدمته العسكرية الشاقة ، وكان كل ما أردت أن أعلم ، وبعد أن تعرفت الى مختلف قادة الفيالق والفرق الحاضرين ، طلبت أن يرافقنى الجنرال « جوت » بالسيارة الى المطار ـ وهو المركز الثانى الذى سأتوقف فيه ـ وقد اعترض أحـد

ضباط أركان حرب « أوكنلك » بأن هذا سيبعد الجنرال بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكنى أصررت على وجهة نظرى ، وكانت تلك هى مقـابلتى الأولى والأخيرة لجوت ، على حين كانت السيارة تصعد بنا وتهبط الطرق الوعرة ، تطلعت الى عينيه الزرقاوين الهادئتين وسألته عما اذا كان مجهدا أو لديه آراء يود الافضاء بها ، فرد جوت انه بلا شك مجهد وأنه يود أن يمضى الى انجلترا ، التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى اجازة تستغرق ثلاثة أشهر ولكنه أبدى ـ مع ذلك ـ مقدرته على القيام بأية مجهودات عاجلة أخرى ، فضلا عما يتحمل من مسئوليات قد توكل اليه ، وافترقنا فى المطار فى الساعة الثانية بعد ظهر الخامس من أغسطس ، وبعد يومين قتل فى الساعة نفسها تقريبا برصاص العدو فى المنطقة الجوية التى كنت أطير فيها حينئذ ..

وقد عهد الى نائب مارينسال الجو كننجهام برعايتى ـ وهو الذى كان يتولى رياسة كل القوات الجويه التى عملت مع الجيش فى ظل قيادة تيدر ، وهى القوات التى لولا نشاطها ما أمكن تحقيق ذلك التراجع العظيم مسافة خمسمائة ميل دون أن تنزل بنا الكوارث التى تفوق فى شدتها تلك التى تحملناها حتى الآن ـ وقد طرنا فى ربع ساعة الى مقر قيادته حيث أعد لنا الغداء واجتمع كبار الضباط من قائد جناح فما فوق وأحسست بالتوتر يسود كل الضباط منذ اللحظه التى وصلت فيها .. ولا يفوتنى أن أشير الى أن الطعام كان قد طلب من فندق شبرد فى القاهرة ، وقد حملت سيارة خاصه الطعام من الفندق ، غير أنها ضلت الطريق وبذلت مجهودات مضنيه للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا .

وكانت مناسبة سارة وسط جو صاخب من الهموم والمتاعب .. أجل لقد كانت واحة حقيقية وسط صحراء كبرى مترامية الأطراف ، وكان يسيرا على المرء أن يرى حـرج وضع السـلاح الجوى بالنسبة للجيش وما اعترى سـلاحنا الجوى من دهشـة للهزائم التى تعرضت لها قواتنا المتفوقة ، وعدت فى المساء الى القاهرة ، ونقلت مشاهداتى الى المستر اتلى ، وقضيت اليوم التالى كله ـ وهو السادس من أغسطس ـ مع « بروك وسمطس » ، وفى اعداد البرقيات اللازمة للوزارة ، كانت المسائل التى يتحتم على البت فيها عاجلا لا تتناول كبار القادة فحسب ، بل جهاز القيادة بأكمله فى هذا المسرح الواسع ، وكنت أشعر دائما ان اختيار اسـم « الشرق الأوسط » لمصر وسوريا وتركيا ، كان اختيارا سيئا ، فهـذه المنطقة هى الشرق الأدنى ، أما ايران والعراق ، فهما يؤلفـان الشرق الأوسط ، على حين تكون الصين واليابان الشرق الأقصى ، وقد بدا لى أن هناك ما هو أهم من تبديل الأسماء الوهمية .. وهو « تجزئة قيادة الشرق

الأوسط الحالية » ، نظرا لاتساعها وشمولها آفاقا رحبة شاسعة ، وقد حانت الساعة المناسبة لتحقيق هذا التعديل فى التنظيم ، ولهذا أبرقت فى الثامنة والربع مساء الى المستر أتلى بالبرقية التالية :

١ ـ توصلت الى نتيجة تدعو الى اجراء تغييرات جذرية عاجلة فى القيادة العامة ·

٢ ـ ولهذا أقترح أن تنظم قيادة الشرق الأوسط الحالية فى قيادتين مستقلتين هما :

(أ) قيادة الشرق الأدنى وتشمل مصر وفلسطين وسوريا على أن تكون القاهرة مقرها ··

(ب) قيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد ··

وتشمل القيادة الأولى : الجيش الثامن والتاسع على حين تشمل القيادة الثانية الجيش العاشر ··

٣ ـ يعرض على الجنرال «أوكنلك» تولى القيادة العامة الجديدة للشرق الأوسط ·

٤ ـ يتولى الجنرال أليكسندر القيادة العامة فى الشرق الأدنى ·

٥ ـ يخلف الجنرال « مونتجومرى » الجنرال « أليكسندر » فى قيادة عملية «المشعل» وانى لآسف لاضطرارنا الى نقل «أليكسندر» من قيادة « المشعل » ولكن مونتجومرى جدير بأن يخلفه فى تلك القيادة لكفايته ··

٦ ـ يتولى الجنرال « جوت » قيادة الجيش الثامن تحت امرة « أليكسندر » ·

تكون هـذه الاقتراحات التغييرات الأساسية التى يقتضيها حرج الوضع وأهميته وأكون شاكرا لزملائى أعضاء وزارة الحرب ، اذا ما وافقوا على هذه الاقتراحات · ويريد «سمطس» ورئيس الأركان العامة أن أبلغكم أنهما متفقان معى كل الاتفاق على أن هذه الاقتراحات تنطوى على خير السبل التى يجب أن نتبعها فى مثل هذه الحالة التى تحيط بها المتاعب الكثيرة وفى خضم هذه الحلول المختلفة البديلة ، ووافق وزير الدولة أيضـا على هذه الاقتراحات موافقة تامة ولا ريب عندى فى أن هذه التغييرات ستحفز

الجينس وتعيد اليه الثقة في قيادته ـ وهي الثقة التي فقدت في الوضع الحاضر مع عميق الأسف ـ وأرى لزاما على أن أؤكد هنا ضرورة ايجاد بداية جديدة وعمل عنيف لبعث الحيوية في هذه المنظمة الضالة الواسعة •• ولن تحقق وزارة الحرب ـ فيما أعتقد ـ في ادراك مغزى هذا الانتصار على رومل في أغسطس أو سبتمبر وادراك آثاره الحاسمة على موقف الفرنسيين في شمالي افريقيا عندما تبدأ عملية « المشعل » •

وقد وافقت وزارة الحرب على آرائي في التغييرات الجذرية العاجلة وهي التي أدخلتها في القيادة العامة ـ ورحب أعضاؤها ترحيبا حارا باختيار الجنرال « أليكسندر » قائلين : انه سيغادر انجلترا فورا ـ بيد أنهم ـ على كل حال ـ لم ترقهم فكرة تجزئة قيادة الشرق الأوسط الى قيادتين منفصلتين ، وبدا لهم أن الأسباب التي حملتنا على تقرير قيادة موحدة ، أقوى اليوم مما كانت عليه ، عندما اتخذ القرار في ديسمبر عام ١٩٤١ ، ووافقوا على أن يحل مونتجومرى محل أليكسندر في قيادة « المشعل » واستدعوه للمجيء الى لندن فورا ، وأخيرا تركوا لي موضوع البت في بقية التعيينات •

وفي صباح اليوم التالي أرسلت توضيحا آخر لاقتراحاتي ، وردت وزارة الحرب بأن برقيتي الجديدة لم تستأصل كل مخاوفها ، بيد أنني لما كنت في الميدان ومعي « سمطس » ورئيس الأركان ـ اللذان وافقا على اقتراحي كانت الوزارة على استعداد تام للموافقة على ما أبديت من اقتراحات وان كانت قد أوضحت بشكل قاطع ، أن استمرار الجنرال « أوكنلك » في حمل لقب القائد العام للشرق الأوسط في حالة اختياره لتولي القيادة في ايران والعراق ، سيؤدي الى شيء من الارتباك وسوء المصير ، وقد رأيت أن الوزارة على حق في رأيها فأخذت بنصيحتها ••

وقد قضيت طيلة اليوم السابع من أغسطس في زيارة « الفرقة الحادية والخمسين الجبلية » التي كانت قد وصلت حالا الى مصر على حين كنت أصعد سلم السفارة بعد العشاء قابلت العقيد « ايان جاكوب » الذي غدا السير « ايان » ، فقال لي العقيد : انها لأنباء سيئة عن جوت ، فقلت : وماذا حدث له ؟ فقال : « لقد أسقطوا الطائرة التي استقلها الى القاهرة بعد ظهر اليوم » وقد اعتراني الأسى والألم لفقدان هذا الجندي الممتاز الذي قررت أن أسند اليه القيادة المباشرة في المعركة الكبرى المتوقعة ، وهكذا اضطربت كل الخطط التي وضعتها ، فقد كان تعيين « جوت » لقيادة الجيش الثامن ـ بما عرف عنه من خبرة في حرب الصحراء ومكانة حربية ممتازة ـ يوازي تنحية « أوكنلك » عن القيادة العامة ، ليخلفه فيها أليكسندر فماذا أصنع الآن ؟ •• ولم يساورني شك فيمن يجب أن يخلفه فأبرقت الى

المستر أتلى أقول : « يوصى رئيس الأركان العامة توصية شديدة بتعيين مونتجومرى قائدا للجيش الثامن ، وأشعر أنا وسمطس بضرورة ملء هذا المنصب في الحال ٠٠ أرجو ايفاده في طائرة خاصة فى أسرع وقت ٠ واخبارى بموعد وصوله » ٠٠

وقد بدا أن وزارة الحرب اجتمعت في الحادية عشرة والربع من مساء السابع من أغسطس لدراسة البرقيات التى بعثت بها فى ذلك اليوم ، والتى تم حل رموزها ، وكان المجلس لا يزال يناقش هذه البرقيات عندما دخل فاعتهم أحد السكرتيرين حاملا الرسائل الجديدة القائلة : « أن جوت قد قتل » ٠٠ واننى أطلب ارسال الجنرال مونتجومرى فورا الى القاهرة ، وقيل لى : ان تلك اللحظة كانت شاقة على أصدقائنا فى «داونبج ستريت» ولكنهم تحملوا الصدمة الجديدة ، كما تحملوا ما سبقها من صدمات فى حزم وشجاعة وواصلوا الاجتماع حتى قبيل الفجر ، ووافقوا على كل النقط الرئيسية التى اقترحتها وأصدروا الأوامر اللازمة بشأن مونتجومرى ٠

وحينما أرسلت رسالتى الى وزارة الحرب ، أبلغها فيهـا بمصرع « جوت » طلبت من الزملاء عدم ابلاغ الجنرال أيزنهاور بأننا كنا نعتزم اعطاء مونتجومرى بدلا من أليكسندر ، بيد أن هذه الرسالة جاءت متأخرة ، اذ كان النبأ قد نقل اليه : ان التغيير الجديد للخطة ، كان ينطوى على نوع مزعج من الارتباك لعملية « المشعل » فقد أختير الجنرال أليكسندر لتولى قيادة الجيش البريطانى الأول فى هذه العملية الكبيرة الضخمة وكان قد بدأ يعمل فعلا مع الجنرال أيزنهاور وقد تفاهما تفاهما رائعا والآن ٠٠ ها نحن أولاء ننتزع منه « أليكسندر » لتولى قيادة الشرق الأوسط ، ثم نوفد الجنرال « ايسماى » الى أيزنهاور لينقل اليه النبأ مع تقديم اعتذارى عن انقطاعى من مراسلته ، ووجـود بعض الاضـطراب وليس لهما من علة الا طبيعة الحرب ومقتضياتها وقد ركز « ايسماى » حديثه على المواهب التى يتمتع بها « مونتجومرى » كقائد فى الميدان ، ووصل مونتجومرى على الفور الى مقر قيادة أيزنهاور ، وتمت كل الاجراءات التى يتطلبها اجتماع مثل هذا بين قائدى جيشين يمتان الى شعبين مختلفين ، وان كانا قد أدمجا للقيام بعملية واحدة ، وفى صباح اليوم التالى أى فى الثامن من أغسطس أصبح من الضرورى ابلاغ أيزنهاور بما يتحتم على مونتجومرى فى ذلك اليوم من الطيران الى القاهرة لتولى قيادة الجيش الثامن ، وقد أختير «ايسماى» أيضا لأداء هذه المهمة وكان أيزنهاور رجلا واسع الأفق متفانيا فى أداء الخدمات ، عمليا ، يعالج الأحداث على ضوء الواقع دون تأثر وفى غاية الهدوء ، ومع ذلك فقد أزعجه دون شك وقوع هذين التغييرين فى يومين متتالين فى هذا المنصب الهام ، وهو مرتبط بعملية عهد اليه بترتيبها

وقيادتها ، وها هو ذا يجد نفسه مضطرا الآن الى الترحيب بقائد بريطاني ثالث ، ولا عجب ان رأيناه يسأل « ايسماى » : هل البريطانيون جادون في عملية « المشعل » ؟ ومع ذلك فقد كان موت « جوت » حقيقة حربية يعيها ويفهمهما جيدا كل جندى ممتاز ، وقد أختير الجنرال « أندرسون » لشغل المنصب ، ومضى « مونتجومرى » الى المطار مع « ايسماى » الذى مكث معه زهاء ساعة ليحيطه علما بأسباب هذه التغييرات المفاجئة ··

وقد رويت قصة عن هذا الحديث لم تتحقق مع الأسف ، فقد قيل ان مونتجومرى قد تحدث عن المتاعب والمخاطر التى يتعرض لها الجندى في حياته · وذكر أن الجندى يكرس حياته كلها لمهنته وعمله ، ويقضى سنوات طويلة فى الدراسة وضبط النفس ، وها هو ذا يبتسم له الحظ ، فقد أطلت عليه اشراقة من النجاح ، وحقق انتصارا وها هى ذى الفرصة تواتيه فيمنح قيادة عظمى ، وقد انتصر ، وغدت شهرته تملأ الآفاق وأصبح اسمه على كل لسان ، ثم تنكر له الحظ فانهار كل ما بناه فى حياته وربما لا يكون هذا نتيجة هفوة هفاها ، ولكن سوء الحظ يأبى الا أن يسجل اسمه فى سجل العسكريين الفاشلين وهنا قاطعه « ايسماى » محتجا : « ينبغى ألا تحمل الأمور على هذا المحمل السيىء فهناك جيش عظيم يحتشد الآن فى الشرق الأوسط ، ومن المحتمل ألا تنتهى الى كارثة : وهنا صاح مونتجومرى ــ وهو يجلس في سيارته ــ : ماذا تقول ؟ ·· ماذا تعنى ؟ ·· لقد كنت أتحدث عن رومل ··

★★★

وقد تحتم على حين ذلك أن أبلغ الجنرال « أوكنلك » نبأ تنحيته عن القيادة ولما كنت قد تعلمت من دروس الماضى وعبره ، ان من الأفضل أن يكون مثل هذا العمل المزعج كتابة لا مشافهة فقد أرسلت اليه مع العقيد « جيكوب » الرسالة التالية :

القاهرة ــ ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٢

عزيزى الجنرال أوكنلك :

١ ــ لقد أثرت فى برقيتك الموجهة الى رئيس أركان الحرب فى الثالث من يونيو موضوع رغبتك فى ترك هذه القيادة ، ورشحت الجنرال أليكسندر لتوليتها ولم ترغب حكومة جلالتك فى ذلك الوقت العصيب ــ الذى يمر به الجيش ــ فى الافادة من هذا العرض الذى ينطوى على أصالة رأى وفى الوقت نفسه توليت قيادة المعركة فعلا ــ كما كنت أرغب منذ عهد بعيد ــ وكما اقترحت عليك فى برقيتى

بتاريخ ٢٠ من مايو وقد تمكنت من ايقاف التيار المضاد ، وغدت الجبهة الآن مستقرة ٠

٢ ـ وقد قررت وزارة الحرب الآن ـ للأسباب التى ذكرتها أنت ـ أن الفرصة غدت مواتية لاجراء تغيير ، واقتراح : فصل العراق وايران عن القيادة الحالية للشرق الأوسط ، وتقرر أن يتولى أليكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتجومرى قيادة الجيش الثامن ، وهأنذا أعرض عليك قيادة العراق وايران مع الجيش العاشر ، على أن يكون مقر قيادتك فى البصرة أو فى بغداد ٠ وفى الواقع يعتبر هذا الميدان فى الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ، ولكنه قد يضحى فى خلال عدة شهور ، مسرحا لعمليات حربية حاسمة ، وها هى ذى الامدادات فى طريقها الآن للجيش العاشر ، وستحافظ على ارتباطك بالهند فى هذا الميدان الذى خبرته من قبل ، وانى لآمل ـ بناء على ذلك ـ أن توافق على توجيهاتى ورغبتى هذه ، بما نعهد فيك دائما من روح عالية ورغبة فى الخدمة العامة ومن المرتقب أن يصل ألبكسندر فورا ، كما آمل أن يتم فى أوائل الأسبوع المقبل تحول المسئولية فى جبهات القتال الغربية بمنتهى اليسر والفاعلية ، مع توقف كل شىء على حركات العدو ٠

٣ ـ يسرنى جدا أن أراك فى أى وقت يناسبك ، متى رغبت فى ذلك ٠٠

صدقنى

انى المخلص لك

ونستون٠ أ٠ س٠ تشرشل

ملاحظــة :

لقد كلفت العقيد جيكوب ، حامل رسالتى هذه ، بأن يعرب لك عن تعازى الخالصة بفقدنا المفاجىء للجنرال جوت ٠

وفى المساء عاد « جيكوب » وكان أوكنلك قد تلقى هذه الضربة بما ينبغى أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكرى ، ولم يكن راغبا فى قبول القيادة الجديدة ، وقد ذكر للعقيد أنه سيحضر لمقابلتى فى اليوم التالى ، وكتب العقيد فى يومياته يقول :

لقد استيقظ رئيس الوزراء من نومه فى الساعة السادسة وكان على أن أنقل اليه ما أمكنني ـ تفصيل ما دار بيني وبين الجنرال أوكنلك ، وقد انضم الينا رئيس الأركان العامة للامبراطورية ٠٠ ان عقل رئيس الوزراء مركز على شيء واحـــد هو أن نهزم رومل ، وأن يتولى الجنرال أليكسندر المســئولية الكاملة عن العمليـات فى الصحراء الغربية ، وهو لا يستطيع أن يفهم ، كيف يستطيع الرجل أن يظل فى القاهرة ، على حين تقع أحداث كبرى فى الصحراء تاركا ادارة المعركة لشخص آخر سواه ، وكان الرئيس يذرع الغرفة جيئة وذهابا وهو يردد هذه النقطة ٠ مصمما على تنفيذ ما يريد ، ثم صاح فجأة : « رومل ٠٠ رومل » أهناك أمر ما يهمنا سوى أن نهزمه ؟ ٠٠

وبعـــد الظهر بقليل وصل الجنرال أوكنلك الى القـاهرة وتحدثنا ما يقرب من ساعة حديثا بدا على الفور فاترا بالرغم من أنه كان بعيدا عن الأخطاء ٠ وفى ذلك المســاء أقبل الجنرال أليكسندر لمقابلتى واتخــذت الترتيبات النهائية للتغيرات التى حدثت فى القيادة ، ونقلت كل هذه النتائج الى لندن فى برقية أعتقد أن الفقرة التالية منها مهمة غاية الأهمية :

وجهت الى الجنرال أليكسندر التوجيه التالى الذى جاء موافقا لرغباته وحائزا لموافقة رئيس أركان الحرب ٠٠

١ ـ ان واجبك الأول الأساسى هو : أن تأسر أو تدمر الجيش الألمانى الايطالى الذى يقوده الفيلد ماريشال رومل ، مع كل ما لديه من تجهيزات ومؤسسات فى مصر وليبيا فى أقرب فرصة ممكنة ٠

٢ ـ ستتولى ادارة وتنفيـذ كل ما يتعلق بقيادتك من واجبـات على ألا يؤثر عملك هذا على الواجب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى ، وهو ما ينبغى أن يكون فى صدر مصالح جلالته ٠

وقد يكون من الممكن ـ فى مرحلة لاحقة من الحرب ـ عدم تأكيد هذا التوجيه ، ولكننى واثق من أن البساطة فى تحديد المهمة ووضوح الهدف هما شرطان أساسيان فى الوقت الحاضر ٠

وقد وافانا « أليكسندر » برده بعد ستة أشهر ٠

وما دمنا نتحدث عن التغيير فاننا نود الى التركيز على واقعتين لهما عندى أهمية بالغة ٠٠ الأولى ما جاء فى مذكرات ونستون تشرشل عن ولده :

وكنت لم أسمع عن ولدى راندولف كثيرا فى الأيام الأخيرة وقد كان واحدا من الفدائيين الذين تفرق شملهم الآن الى حد ما فى الصحراء ،

وفى ٧ يونيو وصلتنى برقية منه عن طريق وزارة الخارجية أرسلها من القاهرة بعد اطلاع سفيرنا عليها السير مايلز لامبسون ، ويقول فيها :

« أرى ـ لننتصر فى القتال ـ ضرورة وجود شخصية جديدة ذات كفاءة فى الميدان ، توضح المعالم السياسية والاستراتيجية يوما بعد يوم ، فلم لا تبعث بأحد أعضاء وزارة الحرب هنا يرأس كل الجهود الحربية ، وكل احتياجه لا يتعدى ـ فضلا عن مجموعة صغيرة من الموظفين ـ الى رجلين قديرين ينسق أحدهما شئون التموين ، ويقوم الآخر بالرقابة والدعاية . ويرى هنا كثير من المفكرين ان الحاجة ملحة لتغيير جوهرى ، وليس الى تبديل الأفراد فحسب ، فالفرصة سانحة تماما لاجراء تعديل فى الكيان كله ، أرجو أن تغفر اقلاقى لك ، فقد اضطررت اليه ليقينى بأن الوضع هنا أصبح لا يحتمل وأن العمل العاجل ضرورى لأى نصر متوقع » .

ولا ريب فى أن هذه الرسالة دعمت نواياى نحو العمل النهائى الحاسم ، وقد أرسلت اليه بعد أسبوعين : « لقد توافقت آراؤك القيمة والمرتبة فى رسالتك الى مع ما كان يخالج نفسى من أفكار منذ مدة غير قليلة » ، وعلى هدى من ذلك اتخذت طريقى .

ومما جاء فى حديث تشرشل عن ابنه ، أن ابنه قد اقترح عليه التغيير فى وقت كان يرغب فيه فى احداث تغيير وأنه اقتنع بما جاء فى رسالة الابن وبادر باحداث تغيير الواقعة الثانية التى اهتممت بها اهتماما بالغا فى مذكرات ونستون تشرشل تلك التى جاءت متعلقة بالتغيير وبتغيير الجنرال ويفل بالذات واستقبال الجنرال ويفل لهذا التغيير .. يقول تشرشل :

كنت أعتقد أن أوكنلك دم جديد سيثير الحيوية ويتحمل التبعات بشجاعة اذا تولى قيادة الشرق الأوسط كما أن ويفل سيصادف فى توليه قيادة الهند العظيمة فرصة لاستعادة أنفاسه ، قبل أن تهجم الأخطار المتوقعة فى كل حين ، ووجدت موافقة تامة لآرائى هذه فى الوزارة ، وبين رؤساء الأركان فى لندن ولعل القارىء لا ينسى أننى لا أحرص قط على أن أتولى أى سلطات استبدادية وأن آرائى كانت تتمشى دائما مع وجهات نظر الخبراء والسياسيين ، وأصدرت أوامرى الجديدة فى ٢١ يونيو ، فتلقاها ويفل فى هدوء ، وكان يهم برحلة الى الحبشة سرعان ما وضحت أمامه مخاطرها ، وقد كتب من أرخ حياته قائلا ان الجنرال عندما وصلته برقيتى قال : « ان رئيس الوزراء على حق فالموقف هنا يحتاج الى يد جديدة وعين أخرى » .

واذا كان تشرشل فى مذكراته يتسم بالحكمة الممزوجة بالقوة والواقعية فان مونتجمرى فى مذكراته يتسم بالجرأة والاعتداد بالنفس

وعدم ترك أى تفصيلات يمكن أن ينفذ منها الروتين أو الاتجاه الشخصى للآخرين ثم هو ـ مونتجمرى ـ حريص فى كل ما يكتبه على التركيز على الروحانيات الى جانب الماديات عكس تشرشل تماما : اذا لم تكن الروح عالية فالجيش لا يكون له ثقة بالقيادة العليا ٠

يروى مونتجمرى قصة وصوله الى مصر قائدا للجيش الثامن البريطانى المرابط فى الصحراء :

فى ٥ أغسطس ١٩٤٢ قام تشرشل بزيارة الى الجنرال أوكنلك فى مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء ٠ وكان تشرشل حينذاك مسافرا الى موسكو ، وأوكنلك القائد المباشر للجيش الثامن بعد أن عزل ريتشى والقائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط فى الآن نفسه ٠ وكن يصحب رئيس الوزراء بروك رئيس الأركان الحربية الامبراطورية ٠ فألقوا نظرة على الحالة العامة ولاحظوا على أوكنلك أنه لا يمكنه أن يقوم بالمهمتين معا ، أى أن يكون القائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط والقائد المباشر للجيش التامن فى الآن نفسه ٠ وعليه فرجوعه الى القاهرة أمر لابد منه ، ويعين بعد ذلك من يحل محله على رأس الجيش الثامن ٠ فوافق أوكنلك مع بروك على أن أجىء الى مصر لتسلم قيادة الجيش الثامن ٠ الا أن الفيلد مارشال سمطس كان يحبذ تعيين جوت الذى اشتهر فى الصحراء ويسنده الرأى العام فى الشرق الأوسط ٠ فى ٦ أغسطس أبرق رئيس الوزراء الى المكتب الحربى يطلعه على التغييرات التى كان من رأيه أن يحدثها وهى فصل بلاد فارس والعراق عن قيادة الشرق الأوسط وتبديل أوكنلك بالكسندر وتعيين جوت على رأس الجيش الثامن ٠ غير أن جوت سقط بطائرته وقتل فى ٧ أغسطس ، وفى نهار الغد عينت لأحل محله ٠ وفى النهار نفسه جاء قائد اللواء جاكوب حاملا الى الجنرال أوكنلك فى مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء تعليمات رئيس الوزارة على أنه قد عزل عن منصبه ٠ فى ٩ أغسطس وصل الكسندر الى القاهرة واجتمع بأوكنلك الذى كان قد غادر الصحراء بعد تسليمه الجيش الثامن للجنرال لومسدن قائدا لفرع الثلاثين ، أما أنا فاننى اليوم على يقين من أن تعيين جوت على رأس الجيش الثامن كان خطأ ٠ لم أجتمع به قط ، وكان جنديا ممتازا أبلى البلاء الحسن فى الصحراء ، الا أنه كان قد أعياه التعب وأصبح فى حاجة الى الاستراحة ٠ وأقول ذلك استنادا الى البيانات التى اطلعت عليها ٠

وصلت الى مطار القاهرة فى ١٢ (أغسطس) باكرا ، واتجهت فورا الى المينا هاوس أوتيل فاستحممت وتروقت ثم مضبت بعدئذ الى مركز القيادة للشرق الأوسط فى القاهرة ٠ كنت هناك فى نحو الساعة العاشرة وأدخلت فورا عند أوكنلك ٠ وكان الطقس حارا ولا تزال على ملابسى

الرسمية التى أرتديها فى انجلترا فأرسلت الضابط الملحق بى ليبتاع لى ثيابا تصلح للصحراء ٠

وأخذنى أوكنلك الى حجرة الخرائط ثم سألنى : هل كنت عالما بأنه سيغادر مصر ٠ فأجبته نعم ٠ فعرض لى حينئذ خطته الحربية ، وأساسها أن الجيش الثامن يجب أن يحافظ عليه مهما كلف الأمر فلا يعرض الى أن يتلف فى القتال ٠ فاذا هجم رومل ـ وكان ذلك منتظرا ـ يجب أن ينسحب الجيش الثامن الى الدلتا وان لم يتيسر الاستقرار فى الدلتا والقاهرة ، فيواصل الانسحاب نحو الجنوب على نهر النيل أو نحو فلسطين ٠ وكانت الخطط قد أعدت لنقل مركز قيادة الجيش الثامن نحو النيل ٠

كنت أصغى مندهشا وحاولت مرتين أن ألقى سؤالا فاستشعرت انزعاجا من أوكنلك فلزمت الصمت ٠ ثم قال لى انه من الواجب على أن أمضى نهار الغد الى الصحراء وأقضى يومين فى مركز قيادة الجيش الثامن لأطلع على الحالة الراهنة ٠ وأضاف أنه لا يزال قائد الجيش الثامن وانه كلف لومسدن أن يقوم مقامه ، ولن أستلم قيادة ذلك الجيش الا فى ١٥ (أغسطس) وهو اليوم الذى فيه يسلم قيادته فى الشرق الأوسط الى الكسندر ٠ وكانت رغبته فى أن يتم التسليمان فى يوم واحد ٠ فاذا ما حدث هجوم من العدو ، فسيذهب هو بنفسه الى مركز قيادة الجيش الثامن ويسترجع سلطته من لومسدن ٠ كنت مستغربا كل ذلك وانسحبت حالما تمكنت من الانسحاب بأدب ٠

ويمضى مونتجمرى قائلا انه فى ١٣ أغسطس الساعة ٥ صباحا أقلته السيارة من السفارة البريطانية متجهة به الى الصحراء ٠ ويروى مونتجمرى كيف اختار معاونيه وعملية اختيار المعاونين شاقة وعسرة : قررت أن أعين ده جنغان رئيسا لأركانى وأطلق له السلطة التامة فنتآزر ونحرز النجاح معا ٠

وما قط ندمت على ما عزمت وقررت ٠ أن جنغان صحبنى مدة الحرب كلها وقطعنا جنبا الى جنب الطريق فيما بين العلمين وبرلين ، وكنت أزداد له تقديرا وبه اعجابا على مر الزمن ٠ فلقد كان رئيس أركان ممتازا وانى لأشك فى أن يكون قد وجد قبله أو أن يوجد بعده رئيس أركان من طرازه فى الجيش البريطانى ٠

ويقول انه لم يعجبه الجو الذى وجده فى مركز قيادة الجيش الثامن فالروح لا تكون نشطة فى مكان حزين كهذا وفى ما نحن عليه من الضيق

والانزعاج فى العيش • فلابد من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر ، فنشتغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا •

ولا شك فى أنه ، حتى تلك الساعة ، لابد لنا من عمل مرهق فان مركز القيـــادة يجب أن ينقل بأسرع وقت ممكن الى شـــواطىء البحر المتوسط ، قرب مركز القيادة العامة للقوى الجوية فنصمم هناك خطتنا مع تلك القوى • أما الأمر بعدم استخدام الخيم فهو ملغى : فلنسنورد خيما وفرشا وأوانى للأندية ولنؤمن لأنفسنا الرفاهية ليكون عملنا منتجا •

وفى الختام صارحت أركان جيشى بأساليبى فى الشغل وبكرهى للأوراق الادارية والتفاصيل ثم أخبرتهم بتعيين ده جنغان كرئيس أركان الجيش الثامن فكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فورا • هو محطة ثقتى بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله •

وأخيرا استسلمت الى النوم ، كنت قد أعيانى التعب ولكننى على يقين من أننا أصبحنا الآن على طريق النجاح وبعد ان يذكر مونتجمرى فى مذكراته ــ وبالتفصيل ــ كل ما قام به وجيشه من استعداد لملاقاة روميل وقواته ومن اعادة روح النشاط والحماس لجنوده وضباطه ، وهذا كان مهما جدا • وعن زيارة تشرشل رئيس الوزراء للجيش الثامن فى أماكن تواجده بالصحراء الغربية فى ١٩ أغسطس ١٩٤٢ • وكان فى طريق عودته من موســكو • وقد شرح له خططه لصـد هجوم ، وما يعده هو ــ مونتجمرى ــ من خطط ــ فى المســتقبل للهجوم على جيش رومل • قال مونتجمرى :

قضى الليــل معى فى مركز قيادتنا على الشاطىء قرب برج العرب وكانت سهرتنا سهرة السرور وفرح فى نادينا وكان ده جنجان قد اتخذ التدابير اللازمة بحيث يوفر لرئيس الوزراء خمرا لا بأس به وزجاجـة كونياك معتقة •

وعند ذهابه فى الغد ، طلبت اليه أن يوقع باسمه على دفترى المخصص للتوقيعات •

كنت اتخذت قيادة الجيش الثامن فى ١٣ أغسطس وهو يوم تذكار معركة بلانهيم •

فكتب هذه الأسطر : « وددت لو أن يوم تذكار بلانهيم الموافق اليوم ابتداء القيادة ، يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين هما جديرين بهما » • ونستون تشرشل •

ويتحدث مونتجمرى عن طريقته فى العمل كقائد فيقول :

كان من العادة فى الجيش الثامن ، قبل وصولى ، أن ينقد المأمورون أوامر القائد الأعلى مدعين بأنهم أوفر اطلاعا منه على تسيير القتــال فى الصحراء ولذلك يسمحون لأنفسهم تبديل نقاط من تلك الأوامر لأدنى سبب ، وذلك حتى فى أثناء المعركة ، فأفهمت الجميع أن أوامرى يجب أن تنفذ بحذافيرها حسب الخطة العامة التى كنت قد صممتها • وأن تلك الأوامر لم ألقها كاسس للمناقشة بل كقوانين بهــا يتقيد عمل الجميع فالذى كنت أريده الآن هى معركة تبتدىء وتتطور كما كنت أتصور ، وأريدها معركة تنتهى بالنصر حتى ترجع الثقة بالقيادة العليا الى قلوب الجنود ، فالحالة النفسية هذه ما كان يمكن نزعها الا بانتصار على رومل وبانتصار سهل لا يكلف الجيش الثامن خسارات جسيمة •

ما كنت أستطيع أن أهاجم أنا ، ولذا فكان من اللازم أن يباشر رومل نفسه بالمعركة فيمكننى من أن انتصر عليه وهذا ما تم فى علم حلفا • كانت منظمة الاستعلامات فى جيشى على يقين من أن رومل سيحاول خرق جبهتنا على الجانب الجنوبى ، قبيل ذلك عدول فى الهجوم نحــو الشمال اذ تحاول مصــفحات رومل أن تتجه نحو مرتفعـــات علم حلفا والرويسات • وكان هذا اعتقادى وعليه صممت خطتى •

ويقول روميل انه كان مطلعا على تاريخ الهجوم وعلى اتجاهه وقوته وانه نظم قواه على ضوء تلك الاستعلامات وان المعركة معركة علم حلفــا ٣١ أغسطس / ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وقعت وتطورت حسب الخطة التى كان قد صممها هو •

وقد وصف فون مبليشى فى كتابه معارك البانزر ان معركة حلفا هى محور الحرب فى الصحراء والحلقة الأولى فى ســلسلة الهزائم على كل الجهات وهى الحلقة التى أنذرت بسقوط ألمانيا •

وعن بعض العبر فى معركة حلفا قال مونتجمرى :

ويمكننى الآن استنتاج بعض العبر من معركة علم حلفا • وأول أمر يبدو هو أن تلك المعركة كانت معركة « جيش » فان قوى الجيش الثامن أخذت آنذاك تنبســط وتتطور بمقتضى خطة دقيقة وكان مركز القيادة محتفظا بالسيطرة التامة على كل أطوار المعركة • مما جعل الضباط والجنود يشعرون بضرورة التوجيه الواحد يسير عملهم ويراقب مصيرهم وبعد معركة علم حلفا رضوا جميعهم أن أكون ذلك الرأس المفكر الموجه •

ثم أن أفراد الجيش الثامن كانوا مدنيين فى الأصـل ولم يكونوا رجالا وقفوا حياتهم للجندية ، فهم أناس يطالعون الجرائد من عاداتهم أن ينقدوا كل شيء حتى شخصية قائدهم ، فلابد اذن من أن يكون ذلك القائد ليس رأيا موجها بل أيضا مركز انتباه وجاذبية فلا يقدره رجاله فقط بل يحبونه ويتعلقون به • فأخذت أتجول فيما بين صفوفهم وأسعى الى أن ألفت انتباههم الى • ففى معركة علم حلفـا ابتدأت ألبس القبعـة الاسترالية ، وهى ، علاوة عما كنت أسعى اليه ، كانت فعلا تقينى ضرر حرارة الشمس • ثم عدلت الى لبس « البيريه » التى اشتهرت به •

وعندما انتهت معركة علم حلفا كتب مونتجومرى الى صديق له فى انجلترا :

« ان اجتماعى الأول بروميل أفادنى جدا • لحسن حظى ، استطعت أن أعيد النظام المفقود واصمم خططى فى الوقت اللازم ، فما صعب على أن أهزمه ، وشعورى هو أننى ربحت الجولة الأولى فى حين أنه هو الذى كان قد باشر بالعمل • أما الجولة الثانية فسيكون دورى أنا أن أباشر العمل •

عدنا الى الاستعداد لمعركة العلمين وكان هناك مسائل لابد من الاسراع بمعالجتها قبل الانتقال الى تنفيذ خطط تلك المعركة •

ولن أغرق نفسى ، والقراء فى تفاصيل خطة الهجوم على روميل التى وضعها مونتجمرى نفسه ، فقد كان حريصا على أنه هو الذى يضع بنفسه الخطط ثم يعرضها على رؤسائه •• فقط أذكر أنه اهتم جيدا بمعنويات الجينس اذ أصدر فى ١٤ سبتمبر تعليمات بأن المعركة ستكون شديدة ولربما استغرقت مدة طويلة فاذا ربحناها ربحنا الحرب ولن يبقى علينا سوى تنظيف افريقيا الشمالية من العدو ، وأصدر فى ٦ أكتوبر توجيهات مذكرا وذاكرا بأن يجب ألا نظن أن تفوقنا بالمصفحات سيؤمن لنا انتصارا سريعا فان العدو لن يستسلم بالسهولة ولذا فعلى المشاة أن يقاتلوا ويقتلوا وأن يواصلوا عملهم ذلك ما دام فيهم رمق حياة فلا يستسلم أحد منهم كاسير حرب ، كما كان يجرى فى الماضى مما جعل عـدد الأسراء وافرا ضخما • فلا نيأسن من العاقبة ما دامت معنويات الجنود حسنة وما داموا مزودين بالعتاد والأسلحة •

وواضح أن لزوم الصمت والتقيد بالسر كانا من العوامل الأولى فى تأمين النجـاح • ولحفظ السر كان لابد من الغـــاء الاجازات الى القاهرة والاسكندرية • الا أن ذلك ما كان ليتم الا تدريجيا فأخذت أطلع القوات أولا على تاريخ المعركة ثم الضباط المسئولين وأخيرا فى ٢١ أكتوبر ألغيت كل الاجازات وطلبت أن يطلع الجميع على تاريخ المعركة ذلك النهـار

نفسه ، الا المتقدمين فى الجبهة المتصلين بالعدو اتصالا مباشرا فهم على خطر مستمر فى أن يؤسروا ، فهؤلاء يطلعون على الخبر قبل الصباح بقليل فى ٢٣ أكتوبر وهو اليوم المعين لابتداء الهجوم ، ثم ان الاطلاع على الخبر ما كان يتم عن سبيل وثائق كتابية ، بل شفهيا ٠

ثم اطلعت كل وحدة على الوظيفة المطلوبة منها وجمعت قواد تلك الوحدات جميعهم من قائد الفرع الى العقيد حتى أحيطهم علما بتفاصيل خطة المعركة كلها ٠ فان تلك المعركة كنت أريدها معركة « جيش تسير ونتطور تحت مراقبة مركز قيادتى المباشرة ، فمن اللازم أن يطلع كل قائد فرقه على ما كان ذلك المركز قد عينه له من عمل ٠ وقلت للقواد حينذاك ان المعركة ستدوم ، فى نظرى ، ١٢ يوما وكان اسم مجموعة تفاصيل الخطة « ليتفوت » ٠

وأخيرا أذعت على أفراد الجيش الثامن جميعهم ضباطا وجنودا بيانا أحثهم فيه على الاستبسال وأطلب منهم ألا يستسلم أحد منهم ما دام غير مصاب بجراح وقادرا على القتال ٠ ووعدتهم بالنصر اذا ما قام كل بواجبه ، وكنت على يقين من النصر لأننا كنا الآن على استعداد تام للمهمة المطلوبة منا وهى طرد رومل من أفريقيا الشمالية ٠

فى صباح ٢٣ أكتوبر أدليت ببيان للصحافة ، ثم قصدت مركز قيادتى الاستراتيجية المنصوب قرب مركز قيادة الفرع الثلاثين ٠ وفى المساء قرأت كتابا ونمت باكرا ٠ وحسنا فعلت لأننى كنت على يقين من أنهم سيحتاجون الى فيجب أن أكون فى تمام الراحة لألبى الطلبات ، وفعلا أصبت وطلبت قبل ما كنت أظن ٠

فى الساعة ٤٠ر٩ مساء ابتدأت القنابل تقذف من نحو ١٠٠٠ مدفع، وباشر الجيش الثامن بالهجوم ، وهو يملك نحو ١٢٠٠ مصفحة ٠

وعن يوميات معركة العلمين يقول مونتجومرى :

السبت ٢٤ أكتوبر :

ابتدأ القتال فى ٢٣ أكتوبر وفقا للخطة التى عرضت لها الا أن الطريقين المفروض شقهما فى الشمال لأفواج الفرع العاشر المصفحة ما كان قد تم شقهما عند الساعة ٨ من صباح ٢٤ أكتوبر ٠ وذكرت أن الأمر ذلك ان حدث ، سيتحتم على الأفواج أن تشق الطريقين بنفسها وهى تقاتل ٠ الا أن قوادها ما كانوا ليظهروا الاقدام اللازم وبدا لى بعض الفتور فى وحداتهم وجميعهم خائفون من خسارة المصفحات ٠ فدعوت لومسدن قائد الفرع العاشر وصارحته بأننى على استعداد لتبديله وتبديل قواد أفواجه المصفحة بغيرهم اذا بقوا هكذا لا حماسة فيهم على العمل ٠ فكان لكلامى

هذا الوقع الحسن ، ان اللواء المصفح فى الفوج الأول استطاع أن يشق طريقا ونفذ منها نحو الساعة ٦ مساء الى مراكز العدو حيث أصبح مكشوفا عن جانبيه • فانقلب عليه فوج البانزر الخامس عشر ، وهـذا ما كنت أريده بالضبط • وفى الجنوب أخذ الفوج النيوزيلندى بالاتجاه نحو المنطقة الجنوبية الغربية وباشر بعملية التحطيم والاتلاف فى مشاة العدو • فى الجنوب أيضا شرع الفوج الثالث عشر يلعب الدور المطلوب منه •

الاحد ٢٥ أكتوبر :

فى الساعه ٣٠ر٢ ورد الخبر من الفرع العـاشر أن الفوج العـاشر المصفح ما كان يتقدم بسهولة فى الطريق التى ابتدأ بشقها فى جنوبى منطقة الفرع الثلاثين • وقال قائد الفوج انه ليس مطمئنا الى عمينه وانه لو خرج من الطريق التى يشقها فانه سيصبح فى موقف حـرج اذ ان فوجه لم يكن مدربا على عمليات كهذه • وكان لومسدن يميل الى الموافقة على ذلك • أما الفوج الأول المصفح ، فى الطريق المشقوقة فى الشمال ، فكان قد نفذ الى مراكز العدو فانقلبت عليه مصفحات الألمان بهجمات عنيفة كما كنت أتوقع ، فقرر ده جنجان أن يدعو قائد الفرعين العاشر والثلاثين الى مكتبى ، وهنا علمت أن قائد الفوج العاشر كان عازما على ارجاع وحداته المصفحة من حيث كانت قد وصلت الى ما وراء حقول الألغام فيذهب سدى كل ما كان قد أصابه من افادة ، وهو يحاول تعليل ذلك بأن فوجه سنلحق به خسارات فادحة اذا بقى هكذا معرضا مكشوف الجانبين ـ وكان لومسدن من رأيه فطلب منى أن أتصل أنا ذاتى بقائد الفوج العاشر ، ففعلت وملكتنى الدهشة عندما علمت أنه يوجه سير قواته وهو بعيد عنها بنحو ١٦ كيلومترا فأمرته للحال أن يتقدم الى الأمام ويقود قواته فى الجبهة لا من الوراء •

ثم صرحت علنا لقائدى الفرعين ، ليز ولومسدن أن خطتى لن تبدل وصرفت ليز واحتفظت بلومسدن ، فصارحته بأننى أريد أن تخرج المصفحات من منطقة حقول الألغام الى مراكز العدو حيث تعمل حرة منطلقة ، واذا لم يكن مستعدا هو وقائد الفوج العاشر أن ينفذ أوامرى تلك ، فاننى سأبدلهما بغيرهما ، وكان ما أردت • ففى الساعة ٨ صباحا نفذت مصفحاتنا الى مراكز العدو ، وأصبحنا فى الحالة التى كنت أتمناها فى نهار الأمس فى الساعة نفسها •

وعنـد الظهر جمعت قواد الفروع فى مركز قيـادة الفوج الثـانى النيوزيلندى وهناك اتضح لنا أن عملية الفوج النيوزيلندى فى الجنـوب الغربى ستكلفنا خسارات فادحة فعدلت عنها وبدلتها بعمليات من شأنها تحطيم مشاة العدو ، يقوم بها الفوج التاسع الاسترالى فى الشمال • والعملية تلك كانت تقتضى تغيير اتجاه قدره ١٨٠ درجة وهو تغيير لابد من أن يكون له وقع المفاجأة على العدو ، فيما كنت آمل •

الأربعاء ٢٨ أكتوبر :

كنت عالما أن الصدمة الأخيرة كان لابد من أن تقع فى جبهة الفرع الثلاثين ولكن فى هذه الساعة كنت جاهلا الموقع بالضبط : الا أنه من الواجب على أن أستعد لها • فقررت أن آمر الفرع الثالث عشر فى الجنوب بأن يتخذ موقفا دفاعيا وأن أحتفظ بالفوج النيوزيلندى كقوة احتياطية • ثم ان كل قوى البانزرس الألمانية أصبحت الآن فى منطقة الطريق التى كنا قد شققناها فى الشمال ، فلا سبيل الى الهجوم هناك اذن ، فحولت تلك المنطقة من الجبهة الى جبهة دفاعية واحتفظت بالفوج الأول المصفح كقوة احتياطية • وقررت أيضا أن أستخدم للوقت الحالى الفرع الثلاثين للقتال فى الشمال واحتفظت بالفرع العاشر كقوة احتياطية للهجوم • وأخيرا أمرت بتشديد عمليات التحطيم المكلف بها الفوج التاسع الاسترالى ، طالبا الاتجاه نحو الشاطىء اذ أصبحت ونيتى تنظيم شق جبهة العدو ومطاردنه فى محور طريق الساحل •

الخميس ٢٩ أكتوبر :

كان العدو قد جمع معظم قواه فى الشمال ظانا أن نيتنا أن نهاجم فى تلك المنطقة ، على الساحل • وهذا كان صحيحا فى الأول ، الا أننا كنا انتهينا الآن من فصل الألمان عن الايطاليين • فأصبح الألمان فى الشمال والايطاليون فى الجنوب ، والخط الفاصل بين الفريقين يقع بالضبط شمال الطريق التى كنا قد شققناها فى الشمال •

فغيرت خطتى فورا وقررت أن أحدث صدمتى على نقطة الاتصال تلك ولكن مع جانب أقوى من العنف على الجبهة الايطالية • وقررت ذلك فى ٢٩ أكتوبر ، الساعة ١١ •

ولكن متى يكون تنفيذ قرارى الأخير ذلك ؟ كنت عارفا أن العملية الحربية تورش المصممة فى انجلترا ، تطبيقها هو انزال الجيوش فى ٨ نوفمبر فى منطقة كازابلانكا ـ أوران • فمن الواجب علينا اذن أن نهزم عدونا ونتلف جيشه فى الوقت المناسب للمساعدة على تحقيق العملية الحربية « تورش » هذا علاوة على رغبتنا الشديدة فى أن نصل الى طرابلس الغرب ، وفى استيلائنا على مطار مرطوبا لحماية السفن الحاملة النفط والأجهزة الى مالطة •

فقررت بأن الفوج التاسع الاسترالى سيهاجم بشدة نحو الشمال

ليصل الى البحر وذلك في ليلة ما بين ٣٠ و٣١ (أكتوبر) مما يحمل العدو على تركيز انتباهه فى الشمال ثم فى الليلة التالية ، من ٣١ أكتوبر الى أول نوفمبر أشق فرجة عميقة فى جبهة العدو ، شمال الطريق التى شققناها أولا بالضبط والفرجة هذه سيشقها الفوج الثانى النيوزيلندى يساعده اللواء التاسع المصفح ولواءا مشاة ، والعملية كلها ستكون تحت اشراف الفرع الثلاثين ، ثم « فى الفرجة المفتوحة يمر الفرع العاشر مع أفواجه المصفحة ، وقوام خطتى تلك هو أن أحمل بضربة قوية على اليمين ، أردفها فى الليلة التابعة بضربة قاضية على الشمال » وكان اسم العملية بكاملها : سوبر شارج ٠

فى الصباح وصل الى مركز قيادتى الاستراتيجى أليكسندر ، وده كازى وهو وزير دولة فى الشرق الأوسط ، وهما موفودان من قبل هوايتهال للاطلاع على الأسباب التى دفعتنى الى الاحتفاظ ببعض القوى الاحتياطية فى حين أنه كان يبدو من اللازم رمى القوى كلها فى المعركة ٠

مما حمل بعضهم على الظن أن نيتى الانسحاب فى حين كنت على وشك الانتصار ٠

فأوضحت خطتى كلها ووافق ألكسندر ، وما علمت قط ، فيما بعد ، ماذا أبرقوا الى هوايتهال الا أننى كنت على يقين من رأى بروك فى ٠

الجمعة ٣٠ أكتوبر :

قضيت الصباح أدون توجيهاتى فيما يختص بعملية « سوبر شارج » كنت أكتب أنا بنفسى ولا أدع شيئا للأركان ، تاركا لهم هم تنظيم التفاصيل للخطوط العامة التى أسلمهم اياها ٠

فدونت ارشاداتى من حيث التعليمات العامة التى كنت أريد الجيش الثامن كله أن يتقيد بها :

ثم من حيث عمل الفرع الثلاثين والفرع العاشر ٠

ثم حددت العمل المتوافق فيما بين الفرع العاشر والثلاثين ٠

ثم عينت العمل للفرغ الثالث عشر وللقوى الاحتياطية وللطيران الحربى الملكى ٠

السبت ٣١ اكتوبر :

رأيت أن العمليـات اللاحقة « بالسوبر شارج » قد تكون نتيجتها الفشـل اذا ما هاجمت فى تلك الليلة · فوفقـا لذلك قررت أن أرجىء الهجوم الى الليلة فيما بين أول وثانى (نوفمبر) ·

وكان من شأن الارجاء ذلك أن يفيد العدو ، فقررت مد الشقة التى كنت قد أحدثتها فى جبهته الى بعد ٢٠٠٠ متر ، حتى لا أترك له مجالا للراحـة ·

ولابد لى من أن أضيف أن السلطات العليا أخذت تشك فى حسن عاقبة خطة « السوبر شارج » ، وتتوقع فشلا من ورائها ·

الاثنين ٢ نوفمبر :

ابتدأ هجوم خطة « سوبر شارج » فى الساعة ١ بعد نصف الليل ، على جبهة وسعها ٤٠٠٠ متر · أحرزنا نجاحا باهرا ، عند الليل كان بين أيدينا ١٥٠٠ أسـير ·

الثلاثاء ٣ نوفمبر :

كل شىء يدل على أن العدو على وشك الانسحاب والهزيمة ·

الأربعـاء ٤ نوفمبر :

فى الساعة ٢ بعد منتصف الليل حملت ضربتين قاضيتين فى منطقة الشقة التى كنا أحدثناها وحيث كان العدو يحاول أن يمنعنا من توسيعها· وكان ذلك خاتمة المعركة ·

فانطلقت المصفحات فى مناطق لا الغام فيها وأخذت تنصب صبا على وراء العدو وعلى قواه المتقهقرة ، تتقدمها المصفحات الفرنسية ·

أما فى الجنوب فان القوى الايطالية ما كان يسعها الا أن تستسلم لأن الألمان كانوا قد انتزعوا كل ما كانت تملك من أدوات نقل ومواصلات·

فكلفت هروكس بأن يجمعهـا ، وصرفت أنا اهتمامى الى مطـاردة قوى رومل المهرولة نحو الغرب ·

ويقول مونتجمرى ان من أسباب الانتصار فى معركته الكبرى أنه ثبت على خطته ولم يغيرها وانه ما ضعف وما تزعزع أبدا مما ضاعف فى حماس جيشه واندفاعه الى القتال وان روميل لو كان قد أنفد زاده ما هزم قط ٠٠ الى أن يقول :

رأيت أن الجيش الثامن كان فى حاجة الى الراحة حتى يستعيد قواه للوثبة النهائية على طرابلس ، فأمرت الجنود أن يتوقفوا عن القتال حيثما كانوا وأخبرت الجميع أنهم لن يرجعوا الى القتال الا بعد عيد الميلاد ، واننا سنقضى ذلك اليوم المجيد بالهناء والسرور على قدر ما تتيح لنا الصحراء ذلك ٠ واستوردت من القاهرة الأطعمة المألوف اعدادها لذلك العيد ، وأخذت الأركان التدابير اللازمة حتى يصل كل شىء فى الأوان اللازم ٠

ثم أذعت على الجيش الثامن بيانا أثنى فيه على أفراده للعمل الجبار الذى قاموا به منذ ٢٣ (أكتوبر) وأهنئهم جميعا بعيد الميلاد ، وأذكر لهم كتابا قد بلغنى من فتاة فى اليوركشير كان حبيبها بينهم وهى تتمنى لنا جميعا الفوز النهائى قبل عيد الميلاد ١٩٤٣٠

وسررت جدا بقضاء ذلك العيد فى الصحراء وهكذا كان الجميع فيما أظن ٠ نسينا المشاق والمتاعب بعد انتصاراتنا ، ومعنوياتنا على خير ما يرام ٠

ومن بين ما سبق يتبين لنا اننا والعدو يحتل أرضنا ويقترب من عاصمتنا الثانية كنا نلهو ونلعب ونتخانق على لحاف الحكم ونتسابق فى أن يخفى كل منا المعلومات عن الآخر : لقد كان زعماؤنا فى ذلك الوقت العصيب صرعى خلافاتهم الحزبية والشخصية ولم تكن للمصالح الوطنية العليا أية أهمية لدى الكثيرين منهم ٠

★★★

هذا بعكس ما كانت تسير عليه الحياة فى بريطانيا العظمى ٠ فى كل سطر نقلناه عن تشرشل ، ومونتجمرى تأكيد جديد على أن الشعب البريطانى شعب عظيم حقا : عظيم فى انتصاراته وعظيم فى هزائمه ٠ الوطن أحب الى كل مواطن بريطانى من نفسه وولده : كل شىء يتم

بالتخطيط الدقيق ، لا شيء يمكن أن يترك أبدا للصدفة ولذلك ولأسباب أخرى لا مجال للافاضة فيها انتصروا وكان انتصارهم رائعا للغاية •

وأصارحك عزيزى القارىء أننى فكرت فى شطب هذا الفصل حتى لا أزعج بعضهم ولكننى فى النهاية فضلت الابقاء عليه ، حتى ولو تصاعدت بعض لعنــاتهم الى السماء ، فمثل هذه الدروس من بريطانيا جاءت فى حينها وينبغى أن تحلل وتعصر ، وتقدم فى جرعات دوائية •



الباب التاسع

الفصل الأول

فصل اجتماعى وسياسى وأدبى
أردت اثباته هنا تعميقا للفائدة

فى رأيى أن أعوام الحرب العالمية الثانية [١٩٣٩ ـ ١٩٤٥] جديرة بالمزيد من الدراسة لعدة اعتبارات فى مقدمتها ان الأحكام العرفية كانت قائمة ويجرى تنفيذها بكل قسوة كما أن الرقابة على الصحف كانت تمارس بكل فظاظة ، كما لم تمارس أثناء الحرب العالمية الأولى حيث كانت بريطانيا تحتل مصر ، فاذا أضفنا الى ذلك أن الأعوام الستة ـ أعوام الحرب العالمية الثانية ـ كانت مليئة بالأحداث وعندما اعتمد غالبية المؤرخين على الصحف لتأريخ تلك الأحداث كانت الصحف صماء لا تحمل الا ما أجازته الرقابة وهو لا يصلح أبدا للاعتماد عليه فى عملية التاريخ ، وقد أفرج عن بعض الوثائق الأجنبية وأصبح فى امكانية الدارس المصرى الاطلاع عليها كما تم الافراج عن بعض الوثائق المصرية ، وقد حاولت من جانبى نشر العديد من الوثائق التى لم تر النور والتى آلت الى لظروف خاصة مثل وثائق عبد اللطيف طلعت باشا رئيس الديوان الملكى يرحمه الله ، فى الجزءين الثانى والثالث من سنوات ما قبل الثورة واعتقادى الخالص أنه لابد من اعادة النظر فى كل ما كتب عن تلك السنوات ، وما كتب شحيح للغاية وقد حاولت ـ فى هذا الفصل ـ بأسلوبى الخاص وطريقتى الخاصة ، بل ورؤيتى الخاصة أيضا أن ألقى بعض الأضواء على الحياة فى مصر فى الفترة من ٤ فبراير ٤٢ الى الفترة ٨ أكتوبر ١٩٤٤ محاولا التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحياتية العامة أكثر من التركيز على الجوانب السياسية فقد أوليت الجوانب السياسية عن تلك الفترة أهمية بالغة فى كثير من فصول هذا الكتاب :

● قبل أزمة فبراير ١٩٤٢ كان النحاس باشا وأسرته فى رحلة الى أسوان وكان مع الأسرة فى تلك الرحلة الشباب فؤاد سراج الدين ،

وكانت البواخر النيلية التى يركبها رفعة الرئيس الجليل تفرش خصيصا بأفخر الرياش عندما كان النحاس باشا ينتقل من الأقصر الى أسوان وقيل ان النحاس باشا فى تلك الرحلة كان على يقين من ان وزارة حسين سرى باشا ستستقيل وانه سيكلف بتشكيل وزارة وفدية لحما ودما !

وظهرت الصحف ـ كل الصحف ـ صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ وكلها حاملة نبأ تشكيل النحاس باشا للوزارة وأسرفت الصحف الوفدية فى الحديث عن رضاء الملك وسعادته بتشكيل الوزارة الجديدة ، واهتمت الصحف بصــورة لمجلس الوزراء يتوسط بعض الوزراء وصــورة الملك فاروق تبدو واضحة فى مكتب رئيس الوزراء ، حيث أخذت الصور : لم ينجح أحد من الصحفيين المصريين فى التغلب على الرقابة بزج خبر ، يفهم منه ان ولادة الوزارة الجديدة كانت ولادة عسيرة ، ربما كان فكرى أباظة وحده الذى نجح فى أن يكتب عن ٤ فبراير : الأربعاء الماضى ، كان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ حديث النوادى والصالونات والأجران والمصاطب وأن الرأى العام قد انقسم فى هذا اليوم بين تأييد النحاس باشا فى قبوله الوزارة وبين معارضته • ولكن كل ما نشر بعــد ذلك عن تشكيل الوزارة كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة ! حتى ليجىء فى احدى صفحات المصور ان بعض الدوائر والصالونات قد تساءلت : كيف قيل ان الانجليز قابلوا اسناد الوزارة للنحاس باشــا بالارتيــاح وكان الغزل بينهم مقطوعا ؟ والجواب الوفدى ان النحاس باشا زعيم شعبى بلا شك ووراءه ملايين فهو وحده الذى يستطيع ان يكبح باجماع الثغرات الناشبة ، ومعنى هذا الكلام أن كاتبيه ـ وهم موضع احترامنا ـ اما انهم كتبوا ما كتبوا دون ان يكونوا قد عرفوا حقيقة ما حدث واما أنهــم كتبــوا ما كتبوا وهــم يستعطفون القراء فى محاولة ســاذجة للاحاطة من بعيد ببعض جوانب الأزمة • وأعلم أن كل أندية القاهرة كانت تعرف بالتفصيل الكثير مما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وأن كل الزعماء ـ وخاصة أحمد ماهر ـ الذين حضروا اجتماعات عابدين ـ اجتماعات المأساة ـ تحدثوا فور وصولهم الى بيوتهم أو الى أنديتهم أو أحزابهم عن كل ما حدث وان أحمد ماهر ، أصدر ـ وبسرعة منشورات متعلقة بتفاصيل المأساة •

فى ١١ فبراير ١٩٤٢ ـ أى بعد أيام من حلول المأســاة يحل ميلاد فاروق فاذا بالصحف الوفدية بالذات تولى هذه الذكرى اهتماما بالغا ، لم يحدث من قبل فى أى سنة من السنوات ففاروق هو رمز مصر ودولة مصر بل انه رمز الأمة قبل أن يصير ملكا : انه رمز لمعنوياتها قبل أن يكون رمزا لمادياتها انه عنوان كرامتهــا وابائها وبلادها • هذا الرمز ، أو هذا العنوان هو الذى يصل بين شخص الملك ، وشخص كل فرد من

أفراد الرعية وهو فى الظروف الدقيقة يربح من قلوب شعبه ، أكثر مما يربح فى الظروف الناعمة ، وينال من أيام الحرب ثروة من الجوانح أكثر مما ينال فى أيام السلام • يجرى الاحتفال فى عابدين بعيد ميلاد الملك بحفل كبير ساهر يشترك فيها رئيس مجلس الوزراء، والوزراء •• وكأن لم تكن هناك معركة حياة أو موت قد حدثت بين الملك والنحاس باشا فى ٤ فبراير ١٩٤٢ •

● لا حديث للجماهير لمدة طويلة الا عن زيارة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر ، لرئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا فى مكتبه واستقبال الوفديين له استقبالا حافلا حتى ليرفعون سيارته فوق الأرض بأيديهم تأكيدا على الحفاوة به ثم يحملونه على الأعناق وتصبح صورة لامبسون والنحاس وهما يتعانقان من الصور التى تنشر ــ فيما بعد ــ للنيل من النحاس باشا الذى ألقى بنفسه فى أحضان السفير الذى أساء الى كرامة سفير مصر بالاشارة الى ملك مصر ، فى مناسبة عيد ميلاد الملك يحرص الملك على أن يفتتح مسجد فاروق الأول بنكنات الماظة ويصلى مع الملك ــ النحاس وحمدى سيف النصر وزير الدفاع •

● كان الوفد بناء على توجيهات من لامبسون قد أجرى مفاوضات مع الأحزاب المصرية فى أن يكون هناك اتفاق بين الوفد والأحزاب على ترك بعض الدوائر لأحزاب المعارضــة ، ولكن الوفد سرعان ما عدل عن رغبته تلك وكانت أحزاب المعارضة قد طالبت بالغاء الأحكام العرفية ، ورفع الرقابة على الصحافة ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور العسكرية ، أثناء فترة الانتخابات • وقد رفضت حكومة النحاس باشا ذلك الطلب رفضا باتا وقد أعلن كل من حزب الأحرار الدستوريين والسعديين مقاطعة الانتخابات ، الا أن بعض قادة هذين الحزبين ــ كما هى العادة ــ قد خرجوا على قرار المقاطعة ودخلوا الانتخابات مما يؤكد ان الالتزام الحزبى غــير موجــود بالمرة : بلغ عدد مرشــحى انتخابات (٤ فبراير ١٩٤٢ ــ ٤٥٥ مرشحا لــ ١٧٥ دائرة منهم ٩٥ محاميا ، و ١٥ طبيبا ، و ٧ من الصحفيين هم جبرائيل تقلا باشا ، محمود أبو الفتح ، أحمد قاسم جودة ، جلال الدين الحمامصى ، وفكرى أباظة بالاضافة الى صحفيين متقاعدين هما توفيق دياب ومحمد عبد الرحمن الصباحى وقد « تلطف » الوفد فترك لكل من تقلا باشا وفكرى أباظة دائرته فلم يرشح فيها أحد ، وكان من بين العسكريين السابقين الذين رشحوا أنفسهم فى تلك الانتخابات اللواء محمد فتوح باشا والاميرالاى على شاهين بك والاميرالاى حسين وهبى بك وكان من أبرز المستقلين الذين رشحوا أنفسهم اسماعيل صدقى باشا ، بهى الدين بركات باشا ، توفيق دوس باشا ، أحمد عبود باشا ، ومحمد ذو الفقار بك •

● استقبل النحاس باشا فى أوائل حكمه مستر ادوارد كيندى وكان وقتئذ يعمل مراسلا للاسوشيتدبريس التى كانت وقتذاك تملك ١٢٠٠ جريدة ومجلة تصدر فى الأمريكتين ولا يقل عدد قرائها عن ١٥٠ مليون قارىء ، كما كان ادوارد كيندى يعمل وقتئذ واحدا من كبار المراسلين الحربيين الأمريكيين ٠

● من النواب الشبان الذين فازوا بالتزكية محمد عباس المهدى باشا (عابدين) جورج مكرم عبيد [أولاد عمرو] ، عبد المنعم مصطفى خليل [فاقوس] محمود عبد النبى [أجا دقهلية] محمد فؤاد سراج الدين [نائب الزعفران] وكان محمد فؤاد سراج الدين قد حصل فى الانتخابات التى أجرتها وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٨ على ٤٠ صوتا فقط فى دائرة يملك فيها واخوته ثمانية آلاف فدان : تزوير درجة أولى ٠

● حظى الوفد بطبيعة الحال على الأغلبية الساحقة ، أفلت من كماشة وزارة الوفد ١٦ نائبا مستقلا ، خمسة نواب من الدستوريين ، ونائب سعدى واحد ، وأربعة من الحزب الوطنى ٠

● حرصت وزارة الوفد فى التعيينات الجديدة لمجلس الشيوخ على عدم تعيين الشيوخ السابقين محمد على علوبة باشا ، نجيب الغرابلى باشا ، عبد الحميد بدوى باشا ، لطفى السيد باشا ٠ وعينت ـ من الدستوريين فقط ـ حفنى محمود باشا ٠

● وكان حسن محمد الوكيل باشا نائب دشنا قد حصل على ١١٧٦٤ صوتا ٠ وهى أعلى الأصوات التى حصل عليها نائب فى تلك الانتخابات وحصل الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح والذى كثيرا ما أضرب عن الطعام ليسمع المسئولون صوت الفلاحين ، حصل على ٢٠ صوتا فقط فى الانتخابات !

● فاز فى تلك الانتخابات من الصحفيين جبرائيل تقلا باشا ، فكرى أباظة بالاضافة الى جلال الدين الحمامصى وأحمد قاسم جودة ، وكانا وفديين وقد فصلا من المجلس بعد انضمامهما الى مكرم عبيد أثر انفصاله عن الوفد بدعوى صغر سنيهما ، وكان فى مجلس الشيوخ من الصحفيين د٠ محمد حسين هيكل ، أنطون الجميل بك ، خليل ثابت بك ، أحمد حافظ عوض بك ، محمود أبو الفتح ، وكان وحده الذى دخل المجلس بالانتخاب بينما دخل كل زملائه بالتعيين وكان مكرم عبيد وهو يقدم الميزانية الجديدة الى مجلس النواب قد حرص على أن يقدمها بصورة أدبية واشتراكية : قال مكرم : الميزانية ككل شىء للناس ومن الناس انما هى

روح وجسم وجوهر ، ومظهر فاذا لم تفطر أرقامها على فكرة محددة وسياسية جديدة ، أو حتى مجددة كانت مجرد هيكل حسابي محكم الصنع ومضبوط الطرح والجمع لا روح فيه ولا حكمة يرمى اليها أو هدية يهديه الاستبداد اقتل ، واقتل في ميدان الاقتصاد منه في ميدان السياسة فقد يحفز الاستبداد السياسى السعب الى يقظة تغضبه فنورة وأما الاستبداد السياسى من شأنه أن يسلب الناس أرزاقهم ويشغلهم بمصالح العيش عن التضحية والفداء !

● ويقول مكرم : لست أغلو اذا ما أكدت ان استقلالنا السياسى ، لن يقام له وزن ، أو يكون له أثر اذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى وانه ما من سبيل الى الاستقلال الاقتصادى الا اذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا لا حكوميا كما هو الآن ٠

● كل ما نراه من مظاهر الثراء والترف فى مصر ، انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى ، الغنى السخى أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ، هل هو فى تلك البقرة الحلوب التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها ، أو هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا ٠

● لقد عملنا ـ مكرم عبيد ـ لتخليص الشعب المصرى من الاستعمار الأجنبى وبقى علينا ان نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ٠

● أى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات فلا يكاد يجد فيه القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات ٠

● أسائل نفسى (مكرم عبيد) هل حقا حققنا لمصر استقلالها فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة قد استعبدت للأرض وأصحاب الأرض ٠

● فى مايو ١٩٤٢ ازدادت الغارات الجوية على الاسكندرية بالذات ووقع مئات من الضحايا بالاضافة الى هدم مئات من المنازل : يزور رئيس الوزراء وحرمه الضحايا ويدخل الوزارة ـ فى تعديل مفاجىء ، عبد الحميد عبد الحق ، مصطفى نصرت ، د٠ عبد الواحد الوكيل وأحمد حمزة ويعين زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ » ٠

● تبدأ مع منتصف عام ١٩٤٢ ، حرم النحاس باشا جمع التبرعات لمشروع أسبوع البر وكان جورج دومانى (بك) أمينا لصندوق أسبوع البر ، كما كان أمين عثمان باشا من أعمدة هذا المشروع ، هو ومدام صيدناوى باشا ٠

ويصدر للأستاذ الدكتور طه حسين كتابه « الحب الضائع » ، كما يصدر للأستاذ محمود تيمور مجمـوعة قصصـــية جديدة باسم قال الراوى .

ويشتد الخـلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤدى هذا الخـلاف الى أن يستقيل النحاس باشا ويعهد الملك اليه باعادة تشكيل الوزارة ، ويتم التشكيل بدون مكرم عبيد باشا ويعين كامل صدقى باشا وزيرا للمالية خلفا لمكرم عبيد باشا ويبدأ الخلاف النحاسى ، المكرمى من يونيو ١٩٤٢ فيأخذ أبعادا هامة .

● مع يوليو ١٩٤٢ بدأت الصحف المصرية تتحدث عن الحرب فى الصحراء الغربية بصورة تبعث على الأمل . المصور ــ مثلا ــ فى ١٠ يوليو تنشر ــ على الغلاف صــورة الجنرال أوكلنك وهو يتنقل بســيارته فى الصحراء ، وسيارته أشبه ما تكون بمقاتلة متحركة على أهبة القتال ونراه هنا «المصور» يتفقد المواقع في احدى المعارك التى أدارها بحنكته منذ تولى بنفسه قيادة الجيش الثامن فى معارك الصحراء الغربية ، ويعتبر « المصور » موقعة العلمين التى بدأت مع تولى الجنرال كلود أوكلنك لقيـادة الجيش الثامن فى الصحراء الغربية نقطة تطور فى حرب الصحراء اذ نجح الحلفاء فى وقف الزحف الألمانى نحو دلتا النيل وحصر المعارك فى منطقة ضيقة بين شاطىء البحر الأبيض المتوســط والطرف الشمالى الشرقى لمنخفض القطارة وينشر المصــور صــورا لأهل الاسكندرية ، وقد هاجروا الى كفر الدوار . وكان عدد الدفعة الأولى ٤٠٠٠ مهاجر من الاسكندرية نقلوا الى مهجر كفر الدوار الذى أقامته وزارة الوقاية .

● ويزدحم مصيف رأس البر برواده بعد أن خلت الاسكندرية من كثير من ساكنيها : حرم رفعة رئيس الوزراء ، وخالتها حرم الشيخ المحترم أحمــد حســين بك وقد ركبنا الترولى فى رأس البر أكثر من مــرة . د. أحمد ماهر ، والنقراشى وسيد اللوزى وعبد الوهاب الشريف بالاضافة الى حافظ عفيفى باشا مدير عام بنك مصر ، وكذلك نجيب الهلالى وزير المعارف وحسن صادق باشا وزير الدفاع الأسبق . المهم كان بالقرب من رأس البر ، فكان يعمل بهمة ونشاط .. وكان الموسم هو أضخم موسم سهدته رأس البر وقد انتعش المصيف فجأة بعد أن كان مهددا بالكساد وبعد أن هبط سعر العشة من ١٠٠ جنيه الى ٣٠ جنيها . وكان من رواد رأس البر في هذا الموسم شريف صبرى باشا ومكرم عبيد باشا .

● فى فرنسا وصل سعر الجنية المصرى الى ١٠٠٠ فرنك : يعنى الفرنك الفرنسى بمليم مصرى ! .

● فى منتصف أغسطس ١٩٤٢ بدأ الجنرال دى جول زعيم الفرنسيين الأحرار ، يقوم بجولة يزور خلالها سوريا ولبنان والبلاد الفرنسية المحاربة ـ أى التى لم تسقط فى أيدى الألمان ـ وقد جاء دى جول ليتفقد القوات الفرنسية الحرة التى تحارب مع الحلفاء فى مصر وقد حضر الجنرال كاترو رئيس قوات فرنسا الحرة فى الشرق الأدنى بالطائرة ليكون فى استقبال الزعيم الفرنسى ٠

وقد تحدث دى جول فى حفلة أقامها البارون دى بنوا رئيس الفرنسيين الأحرار فى مصر عن المستقبل فقال : « ان فرنسا ستقول كلمتها قبل نهاية الحرب الحالية فى اعادة تنظيم العالم » ٠

● وفى هذا الوقت ـ أغسطس ١٩٤٢ تمت خطبة المسز روز جريجورى شقيقة اللايدى عثمان حرم معالى أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة الى الوجيه الثرى ، علاء الدين علايلى من كبار الأثرياء ورجال الأعمال بالقاهرة ، والعريس لم يكمل دراسته العالية ، لتفرغه لادارة أملاكه ومزارعه الواسعة ، كما عمل على استغلال ثروته النقدية فى الأعمال التجارية والمالية ، والعروس سليلة أسرة عريقة من مقاطعة كنت الانجليزية وقد حضرت الى مصر لأول مرة فى عام ١٩٣٣ لزيارة شقيقتها وأحبت مصر فأطالت اقامتها فيها حتى تمصرت وعملت سكرتيرة لمعالى أمين عثمان باشا فى الشركة التى كان قد كونها قبل اختياره رئيسا لديوان المحاسبة ٠

● كتب مكرم عبيد فى ذكرى سعد قائلا : فلتجىء اذن ذكرى سعد فان له ولنا فيها حياة مجددة وما الحياة المجددة الا الذكريات الخالدة ، وفى الاحتفال بذكرى سعد لم يسمح الا بالعبارة التالية : كان ضريح سعد مقصد الوافدين وكم كان جميلا أن اجتمع فيها أبناء سعد من مختلف الأحزاب ففى الساعة الحادية عشرة حضر رجال الهيئة السعدية وعلى رأسهم د٠ أحمد ماهر باشا ، وبعد قليل حضر مكرم عبيد باشا وأصحابه وفى الساعة الواحدة حضر رفعة مصطفى النحاس باشا ورجال الوفد ٠٠ الخ ٠ ولم تنشر ـ بطبيعة الحال ـ صورة لمكرم عبيد باشا وأصحابه وهم فى ضريح سعد كما لم تتم الاشارة الى الكتلة الوفدية ٠

● فى ٥ سبتمبر ١٩٤٢ جرى الاحتفال ـ بصورة غير معهودة ـ بعيد ميلاد الملكة فريدة التى كانت قد ولدت فى هذا اليوم من عام ١٩٢١ ٠

وفى نفس التاريخ ـ تقريبا ـ تسقط الطائرة التى كان يستقلها الدوق كنت شقيق ملك بريطانيا وكان فى طريقه الى ايسكتلنده فى مهمة

عسكرية خاصة وقد حضر النحاس باشا الصلوات التى أقيمت على روح سموه بكاتدرائية جميع القديسين بالقاهرة كما حضرها السفير البريطانى بطبيعة الحال .

● والجو مكفهر فى كل مكان يأبى البعض الا أن يثير مجلس النواب موضوع أزياء السيدات تتصدى له ـ فى الصورة مثلا ـ الدكتورة نعيمة الأيوبى مؤكدة أن سن قانون ووضع تشريع خاص بتحديد أزياء السيدات وصمة فى جبين مصر بأجمعها لا فى جبين سيداتها فقط : اننـــا معشر المصريات ولأسقط من حسابى فئة قليلة جدا لا يقام لها وزن . تتخذ من المعنويات نقابا ومن أدبنا واحتشامنا حجابا هى أروع وأصدق من حجب من أقمشة بالية أو قيود تأباها الكرامة ويعافها الشرف ، كرامة وشرف الرجال قبل السيدات . وتقبل النائب المحترم جلال حسن تحدى الدكتورة نعيمـــة الأيوبى ، وكان من بين ما قاله ـ فى تحديه ـ نريد لفتـــاة مصر وسيدة مصر أن تحتفظ بحيائها الشرقى الموروث وبطابعها المصرى الجميل وأن تزداد علما ، وتربية وأخلاقا فى حدود الكمال المصرى وتقاليد التربية العالية .

● من الأمور المستقبلية التى تحدث عنها الفلكى الأستاذ محمـــد يوسف المنياوى مسنعينا كما قال بعلم سر العدد ان قوات المحور التى تقدمت فى الصحراء الغربية ، حتى العلمين سترتد على أعقابها وتعود الى قواعدها القديمة ، بل الى ما وراء هذه القواعد خلال شهرين من تاريخ حدده وان كورسيكا ونيس سيحتلهما الايطـــاليون وأن ألمـــانيا ستحاول الاستيلاء على الأسطول الفرنسى وقد تحقق ما قاله .

وقد أكد ـ قبل معركة العلمين ـ أن القوات الأمريكية والبريطانية ستتغلب على قوات المحور وتسحقها سحقا ثم تكتسح ليبيـــا وطرابلس ويعلن الحلفاء موقفهم من مركز تونس السياسى ويقع للمارشال روميـــل حادث خطير ، وان الشعب الايطالى سيثور على زعيمه الدوتشى ، وقد تحقق كل ما قاله .

● مع نهاية عام ١٩٤٢ ازداد الحديث عن الوحدة العربية ، وكان أول من فتح الحديث فى الموضوع الأستاذ عبد الرحمن عزام بك ، وكان عـــوان مقاله الأول بالمصـــور : « لا حيـــاة لمصر وشقيقاتها العربيـــة الا بالاتحاد » وكان السبب فى بدء الحديث برقية وردت من لندن تقول : « ان المساعى مبذولة هناك لانشاء اتحاد بين الدول العربية ، على غرار الولايات المتحدة » .

وقد رأى المصور أن يسأل الأستاذ عبد الرحمن عزام ـ وهو فى

طليعة المشتغلين بقضية العرب والوحدة ـ الى أية ناحية تتجه مصر اذا ما أرادت أن تؤلف كتلة متحدة أو مؤتلفة معها ومن شقيقاتها العربيـــة باعتبارها ـ مصر ـ زعيمة العالم العربى ، وقلبه النابض » ٠

ويقول عزام بك : مصر فى جميع العصور ، مصر الفرعونية ، مصر الاسلامية ، فى أيام الطولونين والاخشيد والفاطميين والأيوبيين والمماليك وفى العهد الحديث أيام محمد على الكبير ، وابراهيم ، لم تستطع كدولة مستقلة أن تترك مقدرات عرب آسيا دون أن يكون لها دخل فى تكييفها لأن طبيعة الدفاع عن النفس ـ استلزمت منها هذا التدخل ٠

ولسنا نعرف حالة استطاعت فيها مصر المستقلة أن تقف مكتوفة اليدين ، متجاهلة مصير جيرانها الشرقيين ٠

وقد كانت مصر تختلط بالأمم السامية والعربية قبـــل أن تعتنق الاسلام وكان شرق النيل بأجمعه الى حدود السودان مهبطا ومقرا للقبائل العربية منذ بضعة آلاف من السنين وصحراء مصر الشرقية المسماة بصحراء العرب هى وطن للعرب قبل استيلاء الهكسوس على مصر فنصف مصر اذن عربى من قبل الاسلام بآلاف السنين وكما جاء الاسلام فمحـــا الفوارق بتوحيد اللغة والدين فى هذه الأرض الشاسعة الممتدة من الصحراء الليبية حتى الخليج الفارسى (هكذا فى كلام عزام بك) فقامت حضارة مشتركة ثبتت طوال هذه القرون وأصبحت تراثا مشتركا للشعوب العربية فى هذه المنطقة الواسعة وجعلت منها أمة واحدة لا انفصام لها ٠

ويقول عزام بك : لقد دلت الحوادث الأخيرة على أنه لا حياة لشعب صغير مهما اعتز بسيادته الا أن يكون فى مجموعة كثيفة بالسكان ، ولها من اتساع رقعة الأرض ما يسمح له بأن يأخذ مكانه بين الدول وأصبح من ينشد العزلة انما يعرض نفسه لأن يكون فريسة المطامع التى ساعد تطور النقل وسرعة وسائله على تحقيقها ٠

أما شكل هذا التعاون فليس هو الذى يشغلنا فلتكن ولايات متحدة أو لتكن حكومات مستقلة متحالفة أو ليكن أى شكل من الأشكال فالذى نريده انما هو احترام الحق والحقيقة ، وهى أننا أمة واحدة مهما تعددت الأسماء أو قامت بيننا الحدود ٠

أما الأستاذ محمد على علوبة فيصف السعى بأنها محاولة غير مجدية وتفكير عقيم ٠

وينادى علوبة بالامتزاج بين الدول العربية والاسلامية وبايجاد نوع

من التضامن بين الأمم العربية ، وتعاونها فيما يعود عليها بالخير من ثقافة وتجارة وصناعة وشئون دفاع ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل منها سياسيا ، أو جغرافيا .

ويرى الأستاذ محمد على علوبة أنه يجب أن تفتح الباب لجميع الشعوب العربية والشرقية التى ترى فى نفسها القدرة على الانضمام الى هذه الكتلة والتى تساعدها ظروفها وأوضاعها على هذا الانضمام ، سواء أكانت فى آسيا أم فى افريقيا فاذا تعذر ذلك على احدى تلك الدول كان على مصر أن تسارع الى تنمية الروابط الثقافية والاقتصادية معها عن طريق البعوث والتبادل بقدر المستطاع لأن على مصر رسالة أخرى روحية لوجود الأزهر الشريف والجامعة فيها ، يجب ألا تتباطأ فى تأديتها فى الأقطار الشقيقة ما وجدت الى ذلك سبيلا .

ويرى فؤاد أباظة باشا أنه لا فائدة من اتحاد يضم شعوبا مختلفة فى مصالحها الجوهرية وفى أطوار شعوبها بل وفى مواقعها الجغرافية ومبادئها السياسية .

ان الخيال لذيذ ولكن الواقع يصدم أمانى الشعوب العربية التى تتجه اتجاهات محلية واعتبارات دفاعية تجعل تحقيق ذلك متعذرا لوقت على الأقل ليس بقريب ، انما لا يؤخذ ذلك عذرا فى عدم قيام مصر بواجبها نحو واجب عام ، وواجب خاص .

أما الواجب العام فهو أن تعمل مصر على نشر اتحاد عربى يشمل مصر وفلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن والعراق وبلاد العرب واليمن وباقى البلدان التى تتألف منها شبه جزيرة العرب وكذلك ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى ، لقد أسس فى ٢٥ مايو ١٩٤٢ اتحاد عربى على اثر تفكير كثير من ذوى الرأى فى مصر وسوريا والعراق ، والبلدان العربية الأخرى لتنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والسهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها .

ونأمل أن يحذو مفكرو البلدان الأخرى حذونا فى انشاء أندية للاتحاد العربى على نطاق بلادهم ليسهل الاتصال بين الأندية وبعضها على أسس منسجمة .

أما الواجب الخاص فانه يجب على مصر فى الوقت نفسه تأسيس اتحاد نيلى يربطها والسودان بالحبشة وأوغنده ارتباطات سياسية مع كتلة الشعوب البريطانية .

وربما عدد البعض هذه الآراء وأشباهها من الأوهام ولكنها ميسورة التحقيق متى تضافرت الجهود وحسنت النيات لتنفيذها » .

وبسرعة نمت الفكرة وترعرعت وتلقفتها وزارة النحـــاس باشا ، وسنخصص فيما بعد فصلا خاصا لمولد الجامعة العربية ولجنتها التحضيرية وميثــاقها ، بكل الأسرار التى اكتنفت ذلك كله ، فقط نذكر هنــا أن مشاورات عربية اضطلعت بالقيـــام بها الحـكومة المصرية خلقت ما سمى باللجنـــة التحضيرية التى كانت مهمتها الأولى تسجيل ما اتفقت وجهـات النظر عليه واستيفاء ما يحتاج الى استيفاء من الأمور ، والتمهيد ـ كما قال النحاس باشا فى جلسة بمجلس الشيوخ ـ لعقد المؤتمر العام وكان فى مقدمة من ساهم من الوفود العربية فيما سمى بمؤتمر الوحدة العربيـــة السيد حمدى الباجة جى رئيس الوزارة العراقية ودولة سعد الله الجابرى ودولة رياض الصلح بك وتوفيق أبو الهدى باشــا (من أسرة عريقـــة بفلسطين) وكان من آمال سعد الله الجابرى بك رئيس الوفد السورى أمنيته الطيبــة بنجـاح المؤتمر العربى وقال رياض الصلح بك رئيس الوفد اللبنانى نحن على تفاهم صريح مع مصر العزيزة على كل ما نستهدفه من وراء هذه الدعوة العربيـــة التى كنا أول من لباها والتى نرجـو لها النجـاح .

وكان من أمانى دولة توفيق أبو الهدى باشـــا رئيس وفد شرق الأردن :

« أرجو أن تكون الخطوة الثـانية التي نخطوها الآن موفقة ناجحة كما نجحت مرحلة المشــاورات بفضـــل حكمة صاحب المقام الرفيع رئيس وزراء مصر واخلاص من استشارهم من رجال البلاد العربيـــة ففى هذا الاجتماع ستحدد المواضيع التى يتناولها المؤتمر العربى العام الذى آمل ألا يطول وقت انعقاده وعندئذ نصل بعون الله الى الخطوة الأخيرة المقصودة وهى اتفاق البلاد العربية على وحدة أو اتحاد أو تعاون فى كل ما يعنيهم من شئون ويعود على بلادهم بالخير » .

وكان من أمانى نورى السعيد باشا عضو الوفد العراقى أن يأخذ الله بيـــد الأمة العربية ويسدد خطى رجالها ويلهمهم الحكمة والبصـيرة والشـجاعة وتحقق فيهم آمـال الشعب الذى يتلهف الى بلوغ أمانيـــه السامية .

كان عدد العراق وقتئذ أربعة ملايين ونصف تقريبا ، بينما كان عدد سكان المملكة العربية السعودية ستة ملايين ، وسورية ثلاثة ملايين ونصف تقريبا ؛ أما لبنــان فقد زاد عـــددها على المليون ، وكان عـــدد سكان اليمن ستة ملايين ، وعـــدد سكان شرق الأردن ٢٣٠ ألف نسمة ، وفلسطين مليونا ونصف مليون تقريبا !

● من الرجال العاملين الذين فقدتهم مصر فى تلك الفترة المرحوم محمد فهمى عبد المجيد الرئيس السابق لجمعية المواساة الاسلامية وأشهر رجل ـ مجلة المصور ـ فى مدينة الاسكندرية عرف بمشروعات البر والاحسان واليه يرجع الفضل فى انشاء مستشفى فؤاد الأول للمواساة وهو من أهم وأكبر المستشفيات العالمية وكان مما كتبه عنه ـ فى المصور ـ صديقه الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة :

عرفت فهمى بك عبد المجيد منذ كنت طبيبا بصحة بلدية الاسكندرية وبمصلحة الجمارك وكان بين نخبة من شباب موظفى الجمارك بدأت حياتها فى وظائف الحكومة صغيرة متواضعة ثم جاهدت وحصلت على الشهادات العليا • ومن هذه النخبة عبد السلام بك ذهنى المستشار القضائى ، وعبد الفتاح بك السيد رئيس محكمة النقض والابرام ، وقد ضرب هؤلاء لزملائهم الشبان أحسن الأمثال فى الجد والنشاط والتقدم •

وقد رأى فهمى بك بعد أن كون نفسه تكوينا صالحا ، وهيأها للخدمة العامة أن يخدم بمواهبه بلاده ، فانضم لجمعية المواساة الاسلامية ، فنفخ فيها روحا جديدة ، ووسع أعمالها ، ومن الاحسان الضيق الى الاحسان الواسع المنظم فأقدم بهمة وعزم جبار على العمل لانشاء مستشفى من أكبر المستشفيات العالمية هو مستشفى فؤاد الأول للمواساة ، فاصدر له اليانصيب ، وأقام المباريات والحفلات وجمع التبرعات ، واستطاع أن يحقق هذا المشروع فى أقصر وقت وعلى أحسن وجه ثم شرع فى انشاء عيادة العمال بميناء البصل •

وقد كنت وقتئذ من معاونيه فى هذا المجهود ، فرأيت كيف كان الرجل اخلاصا وعزما وحبا للخير ، وتفانيا فى العمل لخدمة بلاده • ولا أنكر اننى استفدت من شجاعة صديقى الراحل ، واقدامه الجرىء على المشروعات الكبرى ما دام مقتنعا بفائدتها للمصلحة العامة •

ولم تقتصر جهود فهمى بك عبد المجيد على خدمة جمعية المواساة الاسلامية ، بل كان من أهم بناة نادى موظفى الحكومة بالاسكندرية ، كما كان من أهم المنشئين للجمعية التعاونية المنزلية بهذه المدينة ، وهى من أحسن الجمعيات المعروفة بنظامها وميزانيتها الكبيرة • وقد خدم ملجأ الحرية خدمات جليلة ، ولم يترك ناحية من نواحى الخير الا ساهم فيها بنصيب محمود •

وقد عاش فقيرا ، ومات فقيرا ، ولكنه كان غنيا بأخلاقه ، وبما عرف عنه من حب شديد للمصلحة العامة ، ومساعدة العائلات التى أخنى عليها الدهر ، والأخذ بيد الفقراء وتخفيف آلام المرضى والبائسين • فكان بصفاته

الفاضلة ، وأعماله القومية جديرا بأن يكون قدوة حسنة لأبناء شعبه . وما أحوجنا في نهضة الاصلاح الصحى والاجتماعى الى الأمثلة الصالحة من العاملين الذين يخدمون ويجاهدون باخلاص وتفان فى سبيل الله وسبيل الوطن .

● بمناسبة الحديث عن واحد من كبار أعمدة الخير بها ، كتب الأستاذ أحمد كامل مدير عام بلدية الاسكندرية كلمة عن فكرة انشاء جامعة فاروق ، رأى أن تبنى فوق تل من تلول الاسكندرية لتكون منارا علميا للمدينة من البر والبحر ، وقد جاء فيما كتبه :

ـ كان انشاء هذه الجامعة عملا موفقا ، بل كان علاجا لنقص كانت تشعر به الاسكندرية ، وتشعر به مصر كلها . فقد كانت هذه المدينة جامعة للعلم والفن والمدنية من أقدم العصور ، وقد اجتمعت فيها مدنية اليونان والرومان والعرب ثم المدنية الحديثة . وقد عنى محمد على باشا الكبير باحياء مجدها ، واهتم المغفور له الملك فؤاد بتجديد نهضتها ، وحذا الملك فاروق الأول حذو والده وجده ليجعل من الاسكندرية منارا للعلم والفن ، كما هى منار للملاحة وميدان للتجارة وسائر نواحى الاقتصاد ، وأن تجمع الى مجدها القديم مجد مصر الاسلامية الحديثة .

ولذلك كان انشاء هذه الجامعة من اهم الوسائل لتقوية النهضة القومية فى مدينة الاسكندرية ، وبث الروح المصرية بين الأهالى . وأحب أن أصارحكم بأن البلدية مع احترامها لمصالح الأجانب ، وتقديرها لجهودهم . ترحب بكل ما من شأنه تقوية هذه الروح فى مدينتها ، ونشر اللغة العربية فيها . وقد أخذت فى السنوات الأخيرة تستخدم اللغة العربية فى جميع شؤونها حتى فى المذكرات التى تقدم لمجلس الادارة ، فانها تكتب باللغة العربية ، وترفق بترجمتها باللغة الفرنسية ، لأن بعض أعضاء المجلس من الأجانب . ولم يكن هذا النظام متبعا من قبل . وقد أمرت منذ توليت منصبى الحالى أن تكون عطلة الأسبوع فى يوم الجمعة كسائر مصالح الدولة بدل يوم الأحد ، كما أمرت أن يكون دليل المتحف اليونانى الرومانى باللغة العربية وهو الآن تحت الطبع ، وكذلك ما يكتب عن الاسكندرية من كتب الدعاية والسياحة مع كتابته باللغة الأجنبية فى بعض الأحوال .

« ولا شك عندى أن وجود جامعة فاروق الأول سيعمل على تنشيط الروح القومية ، ونشر اللغة العربية ، وتقوية نهضتنا المصرية الحديثة فى هذه المدينة » .

وعن رأى أحمد بك كامل فى بناء جامعة فاروق قال :

ــ لما عنيت الحكومة بانشاء هذه الجامعة اتجهت رغبتها الى ايجاد الأمكنة الصالحة لها ، وقد تقدمت بلدية الاسكندرية بتخصيص أربعين فدانا من أرض الشاطبى لاقامة المبانى اللازمة لهـــا • وهذه الأرض في مستوى أرض المبانى المجاورة لها ، وهى تمتاز بالهدوء •

وفى رأيى أن بناء الجامعة الجديدة يحسن أن يقام على تل مرتفع من تلول المدينة لتكون هذه الجامعة مشرفة على جميع أنحائها ، ولتكون مرئية من البحر كمنار للعلوم والفنون الى جانب منار الاسكندرية المشهور الذى يرى المسافرون ضوءه يتلألأ فوق أمواج البحر من مسافات بعيدة •

وعندى أن تل كوم الدكة هو أصلح مكان لذلك • وبلدية الاسكندرية لا تضن على الجامعة بكل مساعدة ممكنة تحتاج اليها •

● كانت رحلة النحاس باشا وبعض وزرائه الى قنا وأسوان حيث انتشرت بكثرة الملاريا ، من الأمور التى أغضبت الملك فاروق والتى اشتكى من أجلها الملك لسفير بريطانيا فى مصر ، حيث ظهر النحاس باشا فى هذه الرحلة ، وكأنه الملك المتوج • وكان أول مظاهر الغرور فى هذه الرحلة قرار النحاس باشا بأن تكون كل الحفلات بالملابس العادية فكل الحفلات والأعياد القومية يجب أن تكون بالملابس العادية ما عدا التى « يحضرها » جلالة الملك •

● تصريح النحاس باشا بأن اصابات الملاريا فى أسوان وبلاد النوبة ودراو وكوم أمبو قد توقفت تماما ، ولم يكن ذلك صحيحا أبدا •

● قام النحاس باشا بتوزيع ٢٦٠ الف قطعة ملابس ، ٣٠ الف بطانية ، ١٠٠٫٠٠٠ جوال دقيق وكميات كبيرة من الأرز والذرة والصابون والزيت والسكر والعدس والفول بما يوحى أن كل شىء موجود فى هذا البلد •

● عمدت الوزارة على احاطة الرحلة بمظاهر غير عادية ووقفت كل جهودها على حشد الجماهير فى الطرقات التى يمر بها رفقة الرئيس حتى قطع النحاس باشا المسافة بين محطة اسنا ومنزل امام أبو العلا بك فى ساعتين وعشر دقائق بينمــا المسـافة لا تسـتغرق بالســيارة أكثر من عشر دقائق •

● بشر النحاس باشا أهل أسوان بأن مدينتهـــم قادمة على عصر ذهبى وانها ستكون ثالث مدن مصر بعد القاهرة والاسكندرية ، ليكسب بذلك الرأى العام الاسوانى ولم تكن لديه مشروعات جديدة خاصة بأسوان ولكنها الدعاية ! •

● اغرب ما كانت تلجأ اليه وزارة النحاس باشا انها كانت تقول ان اصابات الملاريا توقفت ومع ذلك كانت تطلب اعتمادات اضافية لمقاومة الملاريا .

وكانت ترسل البعثات الى المناطق الجديدة التى نكبت بالملاريا ، بقى أن نعلم أن مصر ابتليت لمدة ثلاثة أعوام تقريبا بأخطار صحية مختلفة بسبب الحرب وما جرته من اختلاط وما أدت اليه من فتح طرق جديدة لم تكن مسلوكة من قبل تمر فى مناطق ملوثة بأمراض كثيرة فى الأقطار المجاورة .. وكانت رحمة الله بنا كبيرة اذ لم ننل منا تلك الأمراض الا القليل .

● من الرحلات « الهامة » رحلة الملكة نازلى الى فلسطين عن طريق قطار القاهرة القدس ، كان فى استقبال جلالتها بالقدس ، الهامى حسين باشا وقنصل مصر وقرينته ووكيل القنصلية المصرية وقرينته وكانت كل منهما تحمل باقة ورد جميلة . كان الحسينى بك زغلول الذى أشرف على ترتيبات السفر . وقبل وصول القطار ، وصل نائب المندوب السامى البريطانى ومحافظ المدينة وكان جمهور زاخر من أهالى المدينة سيدات ، ورجالا ، فى انتظار مقدم جلالتها . وقال محافظ القدس ، نأمل أن تقضى فى القدس وقتا جميلا فقالت الملكة : سنرى القدس وننعم بها وسنشاهد كل ما يمكننا أن نشاهده عبرها . وهذه أول مرة تزور فيها ملكة مصرية مدينة القدس وكان قد حجز لجلالتها ومن معها جناح فى الفندق يتكون من عشر حجرات ولكن ديمقراطيتها أبت الا أن تقيم فى الفندق كباقى النزلاء فتناولت طعام العشاء فى صالة الطعام الكبرى مع النزلاء كما جلست معهم تتناول الشاى وتستمع الى الموسيقى وكانت دعوة العشاء قد وجهت باسم الأميرة شويكار !

● نظمت أجازة عيد فى ربوع فلسطين أثناء زيارة الملكة نازلى لفلسطين حيث قضى الضيوف العيد فى فندق الملك داود ، حيث تقيم الملكة وبعض الأميرات .. كان فى مقدمة « الوفد » عثمان محرم باشا والدكتور عبد الله الكاتب وقرينته ومحمد عرفان بك وعبد الحميد بك أباظة . زار الوفد مدينة نابلس ومصنع الصابون بها ، والبحر الميت حيث الفوسفات الذى يستخرج منه بكميات هائلة .

تناول الوفد الغداء فى بلدة اريحة وهى مشتى جميل ينخفض عن سطح البحر ٤٠٠ متر وجوها يشبه جو أسوان واريحة لاتبعد عن القدس أكثر من ٤٠ كيلو مترا .

وبعد الظهر قصدوا طولكرم الذى يرتفع حوالى ٨٠٠ متر عن سطح البحر وهى مصيف القدس •

وفى ليلة الرحيـل دعت الأميرة آمال الأطرش بعض أعضـاء الوفد وعرفتهم ببعض الأدباء والمحامين السوريين والفلسطينيين وقضى الضيوف سهرة جميلة غمرتهم فيها الأميرة بكرمها ولطفها وقالت انها قادمة مع زوجها الأمير حسن الى مصر فى بحر أسبوع •

● وكانت رحلة أخرى لرئيس الوزراء مصطفى النحـاس باشـا ومعه الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب المصرى وعضـو مجلس الشيوخ والنائب المحترم أحمد الوكيل ، وكان للرحلة قصـة سنتناولها فيما بعد بالتفصيل •

● يهمنى هنـا أن أنشر حديثـا موجزا للغايـة أجراه منـدوب المصور عن زيارته لفلسطين وذلك على النحو التالى :

● لماذا اخترتم فلسطين لقضـاء عطلة العيـد ؟ وما أهم ما لفت نظركم فيها ؟

ـ استقليت سيارتى من مصر عقب انتهاء أعمالى الرسمية فى اليوم السابق ليوم الوقفة وقطعت الطريق فى عشر ساعات • وأنا هنا لا أشعر بانى فى أجازة بالمعنى الذى تقصـده ، لأنى كنت أتوق لزيارة فلسطين للدراسة لا لمجرد تبديل الهواء • واننى أجد هنا لذة فى البحث والتحرى والاستفادة بكل ما تقع عليه عيناى • وكان أول ما لفت نظرى ما لمسته ، ونلمسه دائما ، من حب اخواننا فى فلسطين لمصر والمصريين • فهم حقيقة يبادلوننا حبا بحب ، بل ويحسون باحساسنا ويهتمون بكل ما يتعلق بنا كما نهتم بهم وبكل ما يتصل بهم •

« وكان طبيعيا أن أعنى بدراسـة تطور الزراعة فى فلسطين ، والوسائل الجديدة التى استحدثت فيها ، لكى نقتبس منها ما يفيدنا • وقد أعجبت بالطريقة التى أقلموا بها الفاكهة مثـل التفـاح والكمثرى • وقد طفت مع الملحق الزراعى بالقنصليـة المصرية هنـا ، ببعض المزارع الفلسطينية ووقفت على معلومات قيمة فى هذا الشأن ، سيكون لها أحسن الأثر فى أقلمة هذين النوعين من الفاكهة فى بلادنا •

وقد أعجبت بمدرسة الزراعة ومنهاجها ، ولفت نظرى بصفة خاصة وجود طالبات الى جانب الطلبة فى هذه الدراسـة • ويسرنى أن أبـدى تقديرى لطرق التدريس بها فهى عمليـة بحتة • فالمدرسة مقامة وسط حوالى ٥٠٠ فدان يزرعها الطلبة والطالبات ويقومون فيها بتجاربهم ، وهم

يؤدون جميع الأعمـــال فى تلك المزرعـة بأنفســـهم ، فيعزفون الأرض ويزرعونها ، ويعلفون الماشية وينظفون زرائبها ، ويحلبون اللبن ويصنعون الجبن والزبد . فيتولون بأيديهم وسواعدهم كل كبيرة وصغيرة ، مما يعتبر أحسن ضمان لتخريج فلاحين وفلاحات من الطراز الأول . ولا ريب أن فى تعليم الفتيات الزراعة ، ما يساعد على بنـاء أسر زراعية منسجمة . فالزوج الفلاح والزوجة الفلاحة يمكن أن يتم بهما تكوين أسرة سعيدة موفقة ، على خلاف الحال متى كان الزوج فلاحا والزوجة سيدة ناعمة بعيدة عن هذا اللون من ألوان الحياة . وقد استغرقت فى طوافى بهذه المدرسة أربع ساعات وأنوى أن أعاود زيارتها مرة أخـرى وقد كنت فى زيارتى الأولى ناقدا ومستفيدا ، وشرحت لهم وجهة نظرى فى بعض المسائل . وأفدت من الكثير مما رأيته وأعتقد أنه جدير بالاقتباس عندنا .

« وزرت كذلك المعرض الزراعى ودار الأبحاث العلمية . وأكبر ظنى أننا بحاجة شديدة الى التوسع فى الأبحاث العلمية بمصر على النمط الذى رأيته فى فلسطين ، وبذلك نستطيع أن نصل الى تحسين صناعة الجبن والمربى والفاكهة المحفوظة .

● هـل وجـدتم معـاليكم نواحى أخـرى مما يمكن أن نقتبسها أو نستفيد منها ؟

ــ ليست العبرة بالكثرة بل بالاتقان . وحسبى فى هذه الفترة القصيرة هذه الدراسة التى خصصتها لما ذكرت . ولابد من زيارة أخرى أطول من هذه لدراسة نواح أخرى .

● هـــل أعجبتم بتل أبيب هـذه المدينة الجـديدة من الناحيـة الهندسية ؟

ــ يخيل لى أن مبانيها أقيمت على عجل ، وفى فترة قصيرة ، دون أن يراعى فيها الفن الهندسى الدقيق . اذ ليس فيها ابتكار فنى جديد . ولكن هنا فى القدس مبان فيها كثير من الفن والذوق .

وقبل أن يختم معاليه كلامه قال : « ان هناك ظاهرة جميلة لها معناها ومغزاها وهى أن كثيرا من الشبان والفتيان فى فلسطين تسموا باســـم « فاروق » وقد هزت هذه الظاهرة مشاعرى وطابت لها نفسى » .

● نجح الذين كانوا حول الملك فى احاطته بهالة ضخمة من الدعاية المرسومة والمخطط لها وكانوا دوما يختارون له المناسبات التى تقربه من الجمـاهير مما كان يضايق كثيرا رفعـة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الذى كان فى خلاف دائم مع الملك . ومن المناسبات الجميلة

التى نظمها من هم حول الملك بمناسبة تكريم الملك للمتفوقين والمتفوقات من خريجى الجامعات والمعاهد حيث دعاهم جميعا الملك لتناول الشـــاى فى ضيافته بحديقة القصر الملكى ووجه اليهم رسالة حلوة جميلة من بين عباراتها ، أن مصر التى كانت منذ تولى التاريخ الكلام عنها والتغنى بمآثرها، وأما مصر التى ستكون فأنتم المسئولون عنهـــا وانها لأمانة فى أعناقكم فلا تجعلوا أنشودة التاريخ معكم أقل روعة من انشـــودته فى أجدادكم ومن بين تلك الكلمات التى وجهها الملك الشاب الى شباب مصر : على بركة الله سيروا فى طريقكم وهـــذه يدى فى أيديكم ، تساهم فى العمل معكم . يد قوية ، لا لأنها يد ملك ، ولا لأنها يد شبـــاب ، ولكن لأنها يد مصرى يؤمن بمصريته » ..

انني أتصور ملايين المصريين الذين استمعوا الى الرسالة الكريمة وعباراتها القوية ، وقد آمنوا بمصريتهم كما آمن بها مليكهم ، فأصبحت أيديهم قوية يجرى فيهـــا دمه ، وتشيع فى نفوســهم روحه الوثابة ، وديمقراطيته العظيمة .

ومن بين الشباب والشابات الذين كرمهم الملك فى تلك المناسبـة ــ وقد تفرقت بهم الأيام فيما بعد ــ عزيزة ياقوت : معهد التربية العـالى ، سيادات محمد على ــ معهد التربية العالى . زبيدة أمين نجيب كلية الطب ثريا أحمد النهرى كلية الطب ، سميرة عبد الهادى الزيادى ــ كلية العلوم ــ زكى ناشد معهد التربية العالى . حورية موسى ــ المعهد العالى لمعلمات الفنون، اسعاد جودة ــ المعهد العالى لمعلمات الفنـون ، جميلة أحمد نســـيم ، المعهد العالى لمعلمات الفنون ، صفية عبد الحميد حمدى مدرسـة الفنون التطريزية ، أمين سلامة الدراسات القديمة بكلية الآداب ، محمد محمود أبو العلا كلية الحقوق ، عقيل سليم عبده كلية التجارة ، الشيخ محمد حسن خريج الجامعة الأزهرية ، نور الدين عابد قسم التصـوير الزيتى بالفنون الجميلة .

وكان مقررا أن يكرم شفيق حسنين شكرى ــ أول الحاصلين على دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية العليا غير ان المنيـة عاجلته قبل التكريم بأيـام .

● مع بدايات عام ١٩٤٤ أكثرت الوفود العربيـة من زيارات مصر وكانت تلك الوفود تقابل من مصر بالحفاوة الشعبية والرسمية . ومما نذكره ان شاعر القطرين خيا وفد لبنـان الذى كان يزور مصر برئاسـة رياض الصلح بك رئيس وزراء لبنان وكان من بين أبيات قصيدته العصماء :

حقـــا ذعيت الصـــلح   ان الصلح للضدين اجـدى
كنت الحصـانة يوم آب   الرأى بعد الغى رشـداً

أسليم عاركت الحطوب فكنت مقداما وجلدا
وبما مزجت من الكياسة بالسياسة ظلت فردا
لله درك من فتى أرضى العلى حلا وعقدا
لم يعتزم أو يقتحم الا رمى المرمى، الأسدا
موسى لقد كمل النظام وأنت فيه فراع عقدا
جمع الكفايات التى تغنى الشعوب وقل عدا
عقد اذا أهداه لبنان فقد أغلى وأهدى
يا موفدى لبنان ما أجلى زيارتكم وأندى
أشهدتم آيات ما البلد الأمين لكم أعدا
أشهدتم فى الملتقى بجلاا، ذاك الحشد حشدا
أشهدتم الترحيب والتر جيب فى ممسى ومغدى
من ذا يجارى مصر فى مضمارها كرما ورفدا
هى أمة بلغت رفيع مكانها جدا وجدا
حيوا سعودا فى أعز تها الأولى يقفون سعدا
وفوا الزعيم المصطفى فى مصر عن لبنان حمدا
وصفوا له ما فى طوايا القوم اكبارا وودا
مجدت فعائله فما يزداد بالأقوال مجدا
أدوا الحقوق لصحبه الأبرار أحسن ما تؤدى
هم فى المعالى من هم سعيا وتضحية وكدا
أهلا وسهلا بالميامين اهنأوا صدرا ووردا
واستقبلوا الأيام غرا وألسوا الأيام ربدا
وليبشر العرب الكرام مضى الخلاف وكان ادا
وتوطد الميثاق والميثا ق بالأرواح يفدى

ومع بدايات عام ١٩٤٤ تحدث وزير التعليم فى مصر عن تنظيم التعليم فى العام الجديد فقد دار الحديث معه على النحو التالى :

● وضعتم تقريركم عن اصلاح التعليم فى مصر الذى قدمتموه الى البرلمان وقد وافق البرلمان على ميزانية وزارة المعارف فى الأسبوع الأخير ، فهل أستطيع أن أعرف ما هى الخطوة التالية التى أعددتموها لاصلاح التعليم فى البلاد ؟

ـ لما وضعت تقريرى عن اصلاح التعليم الذى قدمته للبرلمان أردت أن أرسم الخطة التى يجب أن تكون عليها السياسة العامة للتعليم فى مصر ، وأن أعطى صورة للخطط التى تسير عليها الأمم الديمقراطية الأخرى . وقد اعتمدت فيما رسمت على تجارب مصر فى نهضتها الحديثة ،

وتجارب الأمم الراقية التى سبقتها فى النهوض وهى خطة واضحة اقتنعت بها كل أمة متحضرة •

أما الخطوة التالية ، فهى وضع القانون الخاص بتنظيم التعليم بجميع أنواعه • فالى هذه الساعة ليس عندنا قانون شامل ينظم جميع أنواع التعليم فنحن بحاجة الى أن نضع هذا القانون الشامل لتوحيد الاتجاه العام فى تربية أبناء الشعب تربية تلائم حاجاته وطاقاته وأهدافه •

وقد أخذت نفسى بأن أنتهز فرصة هذا الصيف لأضع مشروع هذا القانون ليعرض فى بدء الدورة البرلمانية الجديدة • وقد درست كل أنواع التعليم ، وبحثت ما ينبغى أن تتجه له من أغراض • ومازلت أبحث بعض النواحى الأخرى ، على أننى أستطيع أن أقول بصفة عامة ان قانون التعليم الجديد سيشتمل على جميع الأسس التى ينبغى أن تقوم عليها سياسة التعليم فى البلاد المصرية •

وحدة الثقافة

● وهل تعتزمون أن يحقق هذا القانون وحدة ثقافية مشتركة بين جميع طبقات الأمة عن طريق المناهج ؟

ـ اذا كنتم تقصدون بوحدة الثقافة تنمية مدارك الأمة ، وتوحيد المثل العليا والاتجاه القومى نحو العمل للمصلحة العامة ، واعطاء الفرصة لجميع أبناء الشعب ليتعلموا بغض النظر عن الفقر والغنى أو جهة الاقامة فهذا ما سيكون من أول الأسس التى يقوم عليها القانون الجديد •

أما اذا كان الغرض صب أبناء الأمة كلهم فى قالب واحد ، وجعل التعليم يجرى على وتيرة واحدة فهذا يحرم الأمة مزايا التنويع الذى يجب أن يكون عليه التعليم ، وهذا ما لا نرمى اليه ، فليس من المصلحة أن نعلم جميع أبناء مصر تعليما مدنيا فقط أو تعليما ريفيا فقط ، كما سبق أن قلت فى تقريرى « أن يمكن كل ناشىء أو شاب من التعليم الصحيح على مدرسين أكفاء • والتعليم الصحيح المقصود هو الذى يلائم مواهب الطالب واستعداده • وكل موهبة يجب أن تجد فرصتها للتوسع والنمو الى آخر الطاقة التى تستطيعها وكل فرد يجب أن يجد من المعونة المادية والمعنوية ما يسمو به الى أرفع مستوى يهيئه استعداده للوصول اليه » •

مائة ألف تلميذ بالمجان

● قررتم أن يكون التعليم الابتدائى بالمجان ، ووافق البرلمان على ذلك ، فهل ستشمل المجانية كل تلميذ فى المدارس الحكومية والمدارس

الحرة · وما هى الطريقة التى سيجرى عليها العمل فيما يختص بالمدارس الحرة والمدرسين الفنيين فيها ؟

ـ قبل ان أطلب مجانيـــة التعليم الابتدائى درست ميزانيتــه ، ورسمت الخطة التى سأتبعها فى تنفيذه · ولذلك لما تقدمت بطلب المجانية فى هذا النوع من التعليم كنت قد أعـــددت كل شىء ، وعرفت ما سينفق عليه من ميزانية المعارف بالدقة · وكنت أحضر اللجنة المالية ، وأجيب عن كل ما يوجه الى من أسئلة ، سواء أكان فيما يختص باحتمال الميزانية لأعبائه أم فيما يختص بالمدارس الحرة الى آخره ·

وأحب أن أقول لكم وأنا مطمئن ان ما أعددناه لهـــذا المشروع فى الميزانية يكفى لتعليم جميع تلاميذ المدارس الابتدائية حكومية كانت أم حرة · وقد أحصينا عددهم فى هذا العام فوجدناه مائة ألف تلميذ ·

أما فيمـــا يختص بالمدارس الحـــرة ، فسنعينهـــا بدفع مصروفات التلاميذ ، غير اننا سنخصم من هذه الاعانة ما كانت تدفعه للمدرســـين الفنيين ، وستتولى وزارة المعـــارف صرف مرتبـــات هؤلاء المدرســـين مع مساواتهم بزملائهم فى المدارس الحكومية · ولن نبخسهم حقهم ·

والشرط فى هذا كله أن تلتزم المدارس الحرة المبدأ الجديد الذى وافق عليه البرلمـــان وهو مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقتضى عـــدم التفريق فى قبول التلاميذ ·

● ومن أهم أحداث عام ١٩٤٤ مصرع المطربة والممثلة أسمهان ونوجز هنا بعض ما نشرته الصحف عن مصرع اسمهان : كانت اسمهان قد قصدت الى استوديو مصر ، وكان المفروض أن تقوم باجازة قصيرة وقد التقطت لها بعض الصور ، كان منظر حريق يقترب من اسمهان ولم ينجح المنظر فأعيد تصويره مرة أخرى · هذا عن اليوم السابق للحادث أما عن ليلتها الأخيرة فقد جاء ما يلى :

وقضت اسمهان ليلتها الأخيرة فى دارها ، وامتـــدت السهرة بهـــا وبضيوفها حتى الساعة الواحدة صباحا · وكان من ضيوفها أحد النواب وحسين بك سعيد والأســـتاذ حسنى نجيب وقد غنت ليلتها ثم بكت ، وعاودت الغنـــاء مرة أخرى وبكت ·· حتى ان حسنى نجيب قال لها : « احنـــا عارزين نسمع مغنى دوش عياط ! » وكانت المقطوعات الثلاث التى غنتها عنيفة مؤثرة ، ولم يكن بينها مقطوعة واحدة مرحة ·

وتشاورت مع ضيوفها فى أمر اجازتها القصيرة وكيف تقضيها ، فكان

اجماعهم على أن تذهب الى الاسكندرية ، ولكنها أصرت على السفر الى رأس البر . نصحوها بالسفر بالقطـــار ، لأن الطريق طويل وشـــاق ، فأصرت أيضا على السفر بالسيارة ، لأنها بحثت عن تذكرة فى البولمان فلم تجد .

واستقلت أسمهان فى الصباح سيارتها ومعها وصيفتها ، وطارت بهما تنهب الأرض نهبا . ويقول أصدقاء أسمهان انها سافرت الى رأس البر بالسيارة أكثر من عشر مرات فى سنة ١٩٤١ ، وانها تحب هذا الطريق . بل العجيب انه قبيل « شرنقاش » - القرية التى وقعت الحادثة عندها - يوجد وابور طحين كانت أسمهان كلما مرت به وسمعت صوت « ماكيناته » تقول ان هذا الصوت يذكرها بصـــوت يشبهه فى بلدها بجبل الدروز . وكان هذا المكان محببا اليها ، ويلفت نظرها منذ سنوات ، الى أن وقعت الواقعة ، وهبطت بها السيارة الى الماء حيث لقيت حتفها قربه .

ومن كانت منيتـــه بأرض فليس يموت فى أرض سواها

ويعجب الناس ويتساءلون : كيف نجا السائق ؟!

وقد اختلفت الآراء وتعددت التكهنات ولكن الجديد الذى لا يعرفه الناس ، أن السيارة ذات بابين لا أربعة أبواب . وكانت اسمهان ووصيفتها جالستين فى المقعد الخلفى بعيدا عن البابين ، بينما كان السائق يجلس الى جانب أحدهما . ولو ان السيارة كانت ذات أربعـــة أبواب لكان من السهل على أسمهان ووصيفتها الخروج من البابين الخلفيين .

والعجيب ان أسمهان كانت تحب دائما ان تركب الى جانب السائق ، ولكنها فى هذه المرة جلست فى المقعد الخلفى على غير عادتها .

ويقول بعض أصـــدقاء أسمهان ان أحـــد قراء الكف قال لها فى سنة ١٩٤١ : « انك ستموتين بعد ثلاث سنوات مينة شنيعة ، وقد تكون غرقـــا » وقد قال اللواء محمـــد صـــادق باشا انه سمع ذلك بنفســـه من أســـمهان .

وقد انتهت اسمهان من تمثيل جميع مشاهد فيلم « غرام وانتقام » الذى كان يخرجه استديو مصر ، عدا منظر واحد كان قد أجل التقاطه الى ما بعد الاجازة وسجلت جميع أغانى الفيلم ، ويقول الأخصائيون ان المنظر الوحيد الباقى ، يمكن تسجيله بالاستعانة بأية ممثلة غير اسمهان على أن تصور من ظهرها . وان هذا الموقف نفسه له سابقة فى أمريكا ، عندما توفيت جين هارلو ، ولم يكن الفيلم الذى تلعب فيه دور البطلة قد تم .

وأخيرا فان من حق اسمهان علينا ، أن نسجل انها سطعت كمطربة ، وتألقت كنجمة سينمائية ، وعرفت كغادة خلقت لنفسها مكانة وشخصية .

ومما نشرته الأهرام في اليوم التالى للحادث ١٦/٧/١٩٤٤ تحت عنوان : « مصرع الفنانة اسمهان بسبب سقوط سيارتها في ترعة » كانت الفنانة السيدة اسمهان مستقلة سيارتها الخاصة وسائرة في الطريق الزراعى المؤدى من القاهرة الى رأس البر تصحبها صديقتها الآنسة مارى قلادة فحدث في أثناء السير أن ترددت السيارة وكانت تسير بسرعة غير عادية في مكان شديد الانحدار ، « مطب » وسقطت على أثر ذلك في ترعة الساحل على مقربة من بلدة شرنقاش . واستطاع السائق أن يقفز منها وينجو ثم أخذ يستغيث ببعض الأهلين فجاءوا والبكباشي محمود على الشامى مأمور المركز وأخرجوا الفنانة وصديقتها جثتين بعد أن فارقتهما الحياة وقد أبلغ نبأ الحادث الى الأستاذ فريد الأطرش فجاء في المساء وتسلم جثة شقيقته وصديقتها بعد ان رخص بدفنهما في القاهرة . وقد سئل الاميرالاى سليم زكى بك وكيل حكمدار بوليس القاهرة عن معلوماته عن الحادث فقال ان اسمهان كانت تعتبر دائما عن أمنيتها في الاقامة في مصر بعد ان أخبتها وعاشت فيها فترة طويلة وقد شاء الله أن تتحقق أمنيتها فوافتها منيتها فيها . وقال الأستاذ فريد الأطرش ان شقيقته كانت تنوى السفر الى رأس البر عن طريق السكة الحديد ولكنها عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة مفضلة السفر بالسيارة فكان قضاؤها المحتوم منتظرها . وقد شيعت جنازتها ووريت التراب في مقبرة الأسرة أما الآنسة مارى قلادة فقد تسلم والدها جثتها وكانت اسمهان قد اشترت السيارة التى كانت موضوع الحادث بألفى جنيه قبل وفاتها بثلاثة أشهر ، ولما عرض عليها أحد الأصدقاء أن تبيع له تلك السيارة بألفين وخمسمائة جنيه رفضت قائلة انها متفائلة بها وسأل مندوب الأهرام أحمد سالم عن كيفية ابلاغه النبأ فقال : لقد أبلغنى به أحد التمورجية ثم أحد الأصدقاء ، وقد ظن أنه يمزح فأحضر له صحف المساء . وقال ان اسمهان زوجتى أمام الله وأمام الرسول، ولم أطلقها منذ أن تزوجتها في يوم ٢٢ ابريل ١٩٤٤ ولما قيل له لقد خلفت اسمهان ثروة تقدر بألفى جنيه فهل ترث فيها فقال : لن أمس مليما واحدا من ثروتها ، فلست الرجل الذى يمس مال امرأة ، ولما قيل له ان اسمهان كانت تقول دائما انها تحس بأنها ستموت مقتولة ، قال أحمد سالم ، ان هذا القول لا أساس له من الصحة ، بل انها كانت واسعة الآمال جدا وكانت تنوى بعد الحرب أن تسافر الى أمريكا لاخراج أفلام في هوليوود واننا كنا ننتظر مولودا ، وكان استوديو مصر قد أمن على حياة اسمهان لصالحه بخمسة عشر الف جنيه .

قصة وفاة عادية ليس فيها أى غموض على الاطلاق فاسمهان هى التى اختارت السفر بالسكة الحديد الى رأس البر ثم هى التى عدلت عن

السفر فى آخر لحظة مفضلة السفر بسيارتها الخاصة : ليس فى الموضوع اذن من فاروق أو من بعض خصوم اسمهان •

ولأننى عالم بخبرتى الواسعة ان أحداث التاريخ كله متشابكة ، ولا يمكن الفصل بينها فانى أترك ـ مضطرا بعض ما لدى من أوراق الى جزء جديد ان كان فى العمر جديد •

الرأى الآخر ولقاء الأجيال كل الأجيال

أحرص فى كل كتاب جديد من هـذه السلسلة الوطنيـة أن أتيح الفرصة كل الفرصة لأصحاب الرأى دون أى رقابة من جانبى ليستمر الحوار ويستمر العطاء •

والى لأفتخر بأننى أول من أشرك الشعب فى تاريخه •

وعلى القصد ، ومرحبا بالحوار والرأى الآخر الذى ينير الطريق •

الأخ الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد

أصدق الود وبعد ، فكل الذى تنشر توثيقا لحائر التاريخ هو ـ دون ملق غير متحقق بيننا أصلا ـ خير أداء لفرض عين فى ذمتكم وتخفيف لفروض غاية فى ذمم الكثيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه •

وأصدقك عندما أقول انه كثيرا ما يأخـذ هـذا الذى تبذلون فكرا وجهدا عن الالتفات الى ما يكون فى الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث وخفيت •• اما لأنها دارت بين اثنين فحسب وكتماها حتى أتى عليها الموت أو عفا النسيان ، أو لأنها تحققت ولم تنشر فى حينها ان عمدا أو عفوا ، أو لأنها ساعة وقوعها لم تكن تقرع الانتباه ، فلمـا دارت الأيام ربطت بينها وبين سواها أو تمت ترجمتها فى ضوء الأحداث فباتت تقرع كل انتبـاه •

وحتى أتخفف من بعض ما تحمل ذمتى ـ وان أزمعت لو أذن الرحمن أن أعالج هذا فى المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجـدران » •• فانى لأستميح أن أسوق بمناسبة ما جاء بالعدد الأخير من المصور عن « المعارضة بين الحدود والضوابط » وبعض ما ورد فى « سنوات ما قبل الثورة » وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده •

(والواقعة ان كان ، صح

ففى الموضوع الأول ذكرتم أن مصطفى النحاس استعمل او أساء رخصته قائما على الرقابة فرفض نشر العريضة التى وجهها قادة المعارضة

وقتئذ الى الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وأنه لما نشرت النص احدى الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة ، وجاء القضاء ليثبت قرار المصادرة .

والواقعة ان كان هذا الذى تقدم هو جماع صورتها ، فمن تفصيلها أن النص لم يسمح بنشره اطلاقا ، فلما حاولت النشر صحيفة ـ وكانت ان أسعفتنى ذاكرتى السياسة أو البلاغ ـ وتحايلت على الرقيب للقيم حتى ثم اعداد العريضة (صف حروفها) وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب فامر برفعها . فلما كان ذلك ترك القائمون على النشر المكان من الصحيفة خاليا .. وليفهم الناس .

وصدرت الصحيفة ـ وقد تحدثت عنها فى احدى حلقات « لو تكلمت الجدران » التى يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان « بيضاء من غير سوء » ـ ومما رصدته مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود المساحة البيضاء التى لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين الناس .

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة .. وتصادف أن القاضى الذى حل محل صاحب الدور والذى فصل فى المصادرة كان لصيق القرابة لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف بك محمود » .

مجرد مصادفة .

وعن الموضوع الثانى .. الخروج الجماعى الأول لأعضاء من الوفد عام ١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء « السبعة ونصف » أذكر أن الذى أطلق هذه التسمية هى أحزاب المعارضة وفى مقدمتها الأحرار الدستوريون . وقيل فى تعليقها ان « النصف » يرمز الى « قصر » على الشمسى باشا . وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا « الواحد » باق فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون أن هذا « الواحد » منهم . وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصفا .

وصارت مثلا .

وأستميح فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما أشارت اليه العريضة سواء فى شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها .. فصدرت مجموعة متوالية

من هذه المنشورات تحت عنوان « ان الرواية لم تتم فصولا .. » وكان آخرها فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التى تنبه الى ما سيؤدى اليه استشراء فعال البرامكة فى الحكم ومطلعها :

أرى خلل الرمـــاد وميض نـــار ويوشـــك أن يكـون له ضرام

وأذكر من ختامها .. « ان الذى يجـرى فى البلاد لا يشرف حاكما ولا محكوما » . وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب .

أما فى شأن ما نشر الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسويغ دفاعه عن تأييده وأبناء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال انذار ٤ فبراير .. « فى ذات الوقت كان يلح على النحاس ـ أحمد ماهر ـ أن يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية ، وقـد كان هـذا يكون مفهوما لو أن الانجليز طالبـوا بتاليف وزارة وفدية برئاسـة مصطفى النحاس فيكون تاليـف الوزارة القوميـة هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ... » .

ولقد شاءت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان بمكتبى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد . ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل ..

ومن بين هذه التفاصيل « الأمر » البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى الرأى أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية « لحما ودما » . ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خنوعا بقبول الانذار البريطانى كما « أنزل » ، فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضان حلا أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيرا واحدا فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الارادة .

وأصر حافظ رمضان على أن يسطر اقتراحه « بالمحضر » ، وبسطر رديو فى منطق الأمور اقتراح لا يكون الا لعلة وهى التحلل هونا من املاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير .

أخي صبرى

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر وما تتلقى وما تصحح ٠٠ وآمل ان تسعفني ظروفي فالحق بهامش ركبك يوم تتحدث الجدران عن الذكريات السياسة بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

على منصور المحامى

أخي العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ـ أكتب اليوم عن ظروف تعيين حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان الملكى ٠ من المعروف ان انجلترا بعد الغاء المعاهدة لم تقطع العلاقات كما لم تفكر حكومة الوفد فى قطع العلاقات الدبلوماسية اذ كانت بعض المشاكل المعلقة بين البلدين كالقطن والأرصدة الاسترلينية تدعو الوزارة الى التمهل فى اصدار قرار قطع العلاقات وشكلت الوزارة فعلا لجنــة لدراسة الموضوع من كافة نواحيــه الاقتصاديـة والسياسية ولكن الموضوع ظل قيد البحث ولم ينته حتى اقالة الوزارة ٠

ولكن الوزارة سحبت عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن كنوع من الاحتجاج وليس من قبيل قطع العلاقات وسارع الملك فعينه مستشارا خاصا له ٠

اما المسألة التى أثارت زوبعة وأحدثت دويا أكثر مما تستحق فقد كانت تعيين حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان الملكى ٠ والواقع أن الحكومة لم تقترح تعيين حافظ عفيفى ولكنها لم تعترض على تعيينه وأرادت الحكومة أن تفوت على الملك فرصة الخلاف حرصا منها على استمرار معركة القنال ٠ وأرادت السراى أن تومىء من طرف خفى، ان المرشح لرئاسة الوزارة الجديدة هو حافظ عفيفى باشا بعد اقالة النحاس باشا ولكن الحكومة الوفدية لم تكترث للأمر فالمسألة لا تستحق منه فى هذه الظروف ٠ أن يمر التعيين ببساطة لأن الياس اندراوس باشا كان يريد ان يعين رئيسا لبنك مصر محل حافظ عفيفى باشا فمن مصلحة القصر أن يمنى حافظ عفيفى باشا برئاســة الوزارة حيث كان الياس أندراوس المستشــار الاقتصادى للملك وكل الصفقات التى يتمها كانت لحساب الملك ٠

الوفد وحافظ عفيفى باشا

كان الغاء المعاهدة حدثا جليلا فى تاريخ مصر فقد أطلقت الوزارة العنان للشعب لكى يعبر عن كراهيته للاستعمار الى حد لم يسبق له مثيل

منذ قيام ثورة ١٩١٩ التى كانت صرخة الشعب بقيادة خالد الذكر سعد زغلول باشا .

ولا أغالى عندما أقول ان حكومة النحاس باشا نقلت الاحساس المباشر بطغيان الانجليز ووطأ الاحتلال من مدن القنال الى جميع أنحاء البلاد بحيث عادت الى الأذهان ذكرى حوادث ثورة ١٩١٩ وجمهورية زفتى ونضال أسيوط .

وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع الأدبى والمادى معا حتى ميكروفون الاذاعة كان ينتقل الى معسكرات الانجليز فى القناة ليروى قصص الاحتلال البريطانى الدموية منذ ١٨٨٢ .

وقد سبق ان ذكرنا ان الوزارة مدت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط الجيش والبوليس على التطوع واستدعت سفيرنا فى لندن وهمت بقطع العلاقات السياسية فلم يبق بينها وبين حالة الحرب الفعلية الا خطوة واهية . ولقد برز أشخاص ثلاثة على مسرح الحوادث هم اليـاس اندراوس وعبد الفتاح عمرو وحافظ عفيفى .

ولعب كل منهم دورا خطيرا فى هـذه الآونة ولكن أخطر هؤلاء - لا مناص - كان حافظ عفيفى باشا .

واذا كانت الحكومة لم تعترض على تعيينه بغية أن تفوت على السراى الصيد فى الماء العكر ، فان الناس قد ثارت على تعيينه بسبب الحديث الذى أدى به للأستاذ كامل الشناوى ونشرته الأهرام وانبرى فيه مدافعا عن معاهدة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالانجليز الى أقصى حد ، فى الوقت الذى كانت الحكومة على وشك الغاء المعاهدة .

وحافظ عفيفى طبيب أطفال دخل السياسة هاويا وكان عضوا فى الحزب الوطنى الذى اختاره سعد زغلول مع النحاس لينضم الى الوفد وسار كلاهما فى طريق مختلف ، فبينما كان النحاس باشا رجل الشعب كان حافظ عفيفى من عداد أعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى دبرت للانتقاص من حقوق هذا الشعب ، وانغمس بكليته فى المضاربات السياسية التى عرفتها البلاد وكان سفيرا فى لندن وانتهت سفارته باصدار كتاب : الانجليز فى بلادهم .

فقد اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور .

فبينما نجد على ماهر اشترك فى تعطيل الدستور مرتين واسماعيل صدقى مرتين ومحمد محمود مرة واحدة ، نجد حافظ عفيفى أسهم فى الانقلاب على الديمقراطية ثلاث مرات :

١ ــ مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ (اليد الحديدية) ٠

٢ ــ مع اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ بعد الغاء دستور سنة ١٩٢٣ واصدار دستور سنة ١٩٣٠ الذى رفضه الشعب وقاومه مقاومة رهيبة قمعتها الحكومة بالسلاح ٠

٣ ــ مع الهلالى باشا فى وزارة ١٩٥٢ حيث أعلنت الأحكام العرفية وعطلت أحكام الدستور ٠

فقد عينه محمد محمود باشا وزيرا للخارجية وحلقة اتصال بدار المندوب السامى واخفقت المفاوضات التى أجرتها الحكومة مع بريطانيا وقتئذ ٠

وفى وزارة اسماعيل صدقى ١٩٣٠ نقل من الوزارة الى وظيفة وزير مفوض فى انجلترا لكى يكون سندا للانقلاب فى بلاط سان جيمس ٠

وفى تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية يبرز حافظ عفيفى باشا ليضرب الرقم القياسى بين جميع الساسة المصريين فى مائدة المفاوضات ٠

واذا كان مصطفى النحاس فاوض الانجليز خمس مرات فان حافظ عفيفى جلس على مائدة المفاوضات ست مرات :

الأولى : مع سعد زغلول باشا وعدلى باشا يكن سنة ١٩٢٤ (مفاوضات سعد زغلول ، ماكدونالد) ٠

الثانية : مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ (محمد محمود / هندرسون) وكان وزيرا للخارجية ٠

الثالثة : مفاوضات صدقى باشا سنة ١٩٣٠ ٠

الرابعة : مع مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ التى انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ٠

الخامسة : مع صدقى باشا ١٩٤٦ وانتهت بمشروع (صدقى / بيفن) ٠

وهى المفاوضات التى رفضت فيها أغلبية هيئة المفاوضة المشروع وأخيرا اشترك فى مفاوضات الهلالى باشا ــ ستيفنسون ٠

عريضة المعارضة :

تقدمت المعارضة فى أثناء تولى حكومة الوفد فى سنة ١٩٥٠ بعريضة الى الملك وكانت المعارضة فى هذا الوقت تشعر أنها ضاعت فى خضم الجماهير التى ارتضت حكومة الوفد بناء على انتخابات حرة نزيهة وصل فيها

الوفد الى الحكم بعد اقصائه خمس سنوات . ومحاربته حربا لا هوادة فيها وبكافة الأسلحة . وكانت المعارضة تزعم ان الظروف التي قدمت فيها العريضة الى الملك هي خير الظروف المناسبة لاصلاح شئون البلاد ، أو على الاصح ازالة وزارة النحاس باشا من الحكم .

وفى الواقع ان حجة الاصلاح في رأينا لا أساس لها فالمعروف ان العريضة قدمت بعد أن أجرى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ الذى زلزل تماما المعارضة جميعا وانتهى بعزل الدكتور هيكل باشا من منصبه كرئيس لمجلس الشيوخ .

كما ان المعارضة تعلمت بأن الملك كان في رحلات لا تتصل بالمصلحة الوطنيه وأرادت ان تشعره بالمسئولية والزامه بالسلوك السليم ولكن هذا القول أيضا فيما نعلم لا أساس له فالوفد في هذه المرة بالذات كان على صفاء مع القصر أو في فترة مهادنة فرضتها الظروف العامة للبلاد بعد حكومات الأقليات التي استمرت زهاء خمس سنوات وشجعت على توسيع هوة الخلاف بين القصر وممثلي الشعب .

ووقع على العريضة . المرحوم محمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين والمرحوم عبد الرحمن الرافعي بك من الحزب الوطني والمرحوم دولة عبد الهادى باشا والأستاذ مصطفى مرعي بك أطال الله بقاءه عن الحزب السعدى والمستقلين .

ووقع عؤلاء على العريضة كما كتبها دولة عبد الهادى باشا ولكن بعض الساسة طلبوا تعديل صيغة العريضة وعدلت بالفعل ووقع عليها بعد التعديل الدكتور نجيب اسكندر ومحمود غالب باشا وطه الهاشمي باشا .

وجدير بالذكر ان عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال الأسبق وقع على العريضة واختفى بعد التوقيع ، ورفض علي ماهر باشا وحسين سرى باشا الاشتراك في التوقيع على العريضة . كما أن العريضة عرضت على بعض السياسيين الآخرين . ولكنهم رفضوا جميعا .

وقد أصر الموقعون على العريضة على تقديمها . وعندما علم الملك بالعريضة أمر رجال القصر بعدم مقابلة أى فرد من الموقعين على العريضة .

ويذكر أن الملك قد عرف قصة العريضة من أحمد نجيب الجواهرجى الذى رجا الملك ان يسمح له بمقابلة عبد الهادى باشا عن طريق الأستاذ

زكى على وهو صديق لدولة عبد الهادى باشا وأحد وزرائه لاقنساع عبد الهادى باشا بعدم تقديم العريضة وتمت المقابلة بين عبد الهادى باشا وأحمد نجيب الجواهرجي وأبلغ نجيب الجواهرجى ان عدم تقديم العريضة رغبة ملكية فرفض عبد الهادى باشا وأصر على تقديمها وأرسلت العريضة بالبريد المسجل ووصلت فعلا الى الملك الذى اتخـذها ووضعها فى جيبه ٠

وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه أخفق الا حافظ رمضان الذى بادر بالاعتذار الى الأعتاب الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام فى ١٨/٦/١٩٥٠ ٠

صلاح الشاهد

★★★

بعض جذور جمعية اللواء الأبيض

بقلم الكاتب السودانى/باشرى عبد الرحمن

بعد التحية :

آسف تأخرت رسائلى لأننى كنت غائبا عن السودان بالمملكة العربية السعودية وقد أرسلت عدة رسائل الى مجلة المصور وبالتأكيد لم تصل هذه الرسائل الى القاهرة ودليلي على ذلك عدم ظهورها ويخيل الى ان الرقابة بالمملكة حجزتها لأسباب لها مبرر هام أدرى به ولهم عذرهم فى ذلك رغم أنهـا سرد لحوادث مرت عليهـا سنون طويلة والغرض من نشرها اثبات حقيقة تاريخية مجهولة لدى الكثيرين من أبنائنا الذين ألهتهم المدنيـة وزخرفها والحياة الهينة اللينة فى ظل الاستقلال يجهلون ما عاناه آباؤهم من عنت المستعمر واستبداده وبطشه الذى كان حافزا لتمرد فتية آمنوا بربهم ودينهم ووطنهم وحملوا رءوسهم على أكفهم ، سلاحهم اليقين والايمان مقرونان بالحزم والعزم فاستشهد البعض منهم بسلاح الغدر واللؤم وبعضا بالسجن والتشريد من أجل أسمى غاية ينشدها الأحرار فى بلاد الأحرار المحكومين بقوة الحديد والنار وان أخمدت الحركة في وقتها لكنها خلفت رمادا أو تحت الرماد ومبض نار هبت عليه رياح مؤتمر الخريجين فكان للومبض أوار وعلى ضوء هذا الأوار شيد صرح الاستقلال على اللبنة الأولى الميمونة بدم الأحرار من أبطال ثورة ١٩٢٤ ٠

قلت ان الانذار الموجه من دار المندوب السامى لحكومة سعد باشا يتضمن خمسة مطالب . الغرامة وتسليم الجناة وسحب الجيش المصرى من السودان نفذ اثنان الغرامة وانسحاب الجيش فورا وأصبح البند الثالث تسليم الجناة والجناة موجودون بمصر وعلى حكومة القاهرة أن تتدبر أمرها

ومن هو صاحب المصلحة فى مقتـــل سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ومن الطبيعى أول ما يخطر على البال السودان بحكم علاقة الحاكم العام بالسودان وما يجرى في السودان وقتذاك وفريق من السودانيين موجودين بمصر وعداؤهم سافر للانكليز يناصرهم الوفد المصرى وبعض الشـــباب المتسمين بالهـوس الســـياسى فصـــدر الأمر بالقبض على كل السودانيين الموجودين بالقاهرة أيا كانت المهنـة التى يمتهنونها ثم بعض رجال الوفد المصرى والمصريين المبعدين من السودان لأنهم موتورون وفى وزارة الداخلية (كوين بويد) ووكيل وزارة الداخلية النقراشي باشا ومحافظ القاهرة (رسل باشا) وعلى رأس القسم السياسى (سليم زكى) سفير جهنم الذى قاد الكثير من شباب مصر الى المشانق وأعماق الســـجون ـ ونشطت الكلاب المسعورة تحمـل الكشوف المليئـة بالأســماء تجوس فى شوارع القاهرة وأزقتها تعاونها أقسام البوليس فى قسم عابدين والموسكى والأزبكية والسيدة والخليفة وباب الشـــعرية والدرب الأحمر والعباسية وشبرا وبولاق · وكانت ساعات نحس ونكد روعت العائلات فى دجى الليل البهيم أنصت الرجال من المضاجع ومن النوادى والشــــوارع وعربات البوليس تملأ وتفرغ في المحـــافظة فى باب الخلق ودعى وكلاء النيابة الموجودون بمصر للتحقيق وكان النائب العام محمد نور باشا والقيسى باشا يشرفان على التحقيق وكان السؤال محددا أين كنت من الساعة ١٢ ظهرا الى الساعة الثانية بعد الظهر وانتهت الليلة الأولى قرب الصبح ووزع كل المتهمين الى سجون مصر حتى ينظر فى ما وصل اليه المحققون من نتائج وكان أهم ما وصل اليه المحققون تسلل أحمد حسن مطر وهو منتم الى جمعية اللواء الأبيض كزعمه ولكن الذى نعرفه عنه انه لم يكن بالسودان عند قيام ثورة السودان ولكنه كان فى انكلترا عندما وصل سعد باشا الى لندن من منفاه كان أحمد حسن مطر ضمن المظاهرة التى قام بها أبناء مصر لتحية ابن مصر البار وكان أحمد حسن مطر يحمل علما عليه شعار جمعية الاتحاد السودانية ترحب بعودة البطل الظافر العائد من المنفى ثم جاء الى مصر لكى يرجع للسودان بعد غيبة طويلة قضاها فى المغرب فى الحرب التى شنها الأمير عبد الكريم الخطابى ضد المستعمرين وعند وصوله الى مصر رفضت وكالة حكومة السودان السماح له بدخول السودان وعند عودة الحاكم العام من أجازته فى طريقه الى السودان ذهب أحمد حسن مطر الى وزارة الحربية يطلب مقابلة سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العـام متظلما ومنع من المقابلة وسأل عن موعد خروجه فقيل له الساعة الواحدة والنصف فخرج ورابط بالشارع ، وسئل كاتب المذكرات · أين كنت بين الساعة الثانية عشرة والساعة الثانية بعد الظهر · فى ذلك اليـوم كنت معزوما عند أحد أقاربى المرحوم أحمد الطيب الذى كان يعمل فى خدمة

الحاكم العام فى دار الحاكم العام بالزمالك وبعد الساعة الثانية ذهبت مع المرحوم اليوزباشى فؤاد حافظ لأننا على موعد مع الأستاذ الشرقاوى فى عوامته وأستاذننا لأمر هام بطلب من الأميرة نعمت مختار بالمسرح وعدنا أدراجنا وفى ميدان الأزهار سمعنا باعة الصحف ينادون باطلاق الرصاص على سردار الجيش المصرى فافترقنا وتوجهت توا الى العتبة الخضراء لمقهى البرلمان فوجدت المرحوم عرفات وعثمان محمد هاشم وبعض الاخوان ـ فكان المحقق فى أجوبتنا وجد رأس الخيط فليتتبع الأثر ، باعتبارنا أعددنا العدة لاغتيال حاكم السودان قسم بالمكتب وقسم بالمنزل فان فشل الأول نفذ الجريمة الآخر فارسل أحدنا الى ســـجن الأجانب والآخر الى سجن قره ميدان بالمنشية ووضع كل منا فى زنزانة وضـــيق عليه الخنـــاق وانقطعت عنا الأخبار الا اليسير مما نسمعه من بعض السجناء المقيمين فى عيادة السجن التى كنا نتحيل بالمرض لنسمع الأخبـــار والتقيت مرة بالأستاذ مكرم باشا عبيد ودار بيننا نقاش أدى لجفوة بينى وبينه سيأتى دورها بعد الأهم من المهم .

باشرى عبد الرحمن

★★★

السيد الأستاذ / صبرى أبو المجد

نائب رئيس مجلس ادارة تحرير مجلة المصور

مجلة المصور/القاهرة

(١٦ شارع محمد عز العرب ـ المبتديان سابقا)

تحية طيبة وبعد ،،

صدر عدد المصور رقم ٢٩٥٥ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨١ وجاء فى الصفحتين ٩٦ و ٩٧ رسالة من السيد/ صلاح الشاهد تشريفاتى رئاسة مجلس الوزراء السابق حديث نسب الى .

ويؤسفنى أن تكون معرفة سيادتكم بى عن طريق موضوع شائك كالتالى ، وانى أرى نفسى مضطرا لوضع الأمور الحقيقية فى نصابها .

فأولا :

يهمنى أن أؤكد لسيادتكم أن علاقتى بالمرحوم غنام باشا لم تكن بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته بمثل ما نسب الى من خيال كاذب ، فان المجاهد الكبير مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن يدور بخلده أن يكون رئيسا للوزارة لأنه :

(أ) رئيس حزب أقليـــــة فى بلد ديمقراطى وهو قبطى والمملكة المصرية منصوص فى صلب دستورها أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام .

ورغم شعبية مكرم عبيد باشا التى لم يكن يضارعه أحد من الزعماء فيها ، وعقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر قال الملك بصريح العبارة فى سراى عابدين لمكرم وللنقراشى : « الدور عليـــك يا مكرم لكن رغم الثقـة فى شعبيتك وحرصا على الوحدة الوطنية ـ يتولى النقراشى الوزارة » ٠

وكفى مكرم تقديرا وعلوا أن يلقبه زعيم الأمة الراحل سعد زغلول بابن سعد ٠

(ب) عقب الغاء الأحزاب السياسية ـ الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية هو مكرم عبيد ٠

(ج) حينما أراد صلاح سالم انشاء جريدة يومية للثـورة وكان نسيبا ليوسف صـلاح الدين المحاسب القانونى ، طلب من يوسف أخـذ موعد لمقابلة مكرم باشا وتحدد الموعد وحضر جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ الى منزل مكرم عبيد ـ فاتح صلاح مكرم باشا فى أمر الجريدة وطلب من مكرم أن يتـــولى الكتـابة فى تلك الجريدة ٠ رحب مكرم بالفكرة وقال سيكون المقال الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدنيين من حسنى السمعة وتراقبوهم من بعيد ـ انصرف المدعوون ، وهم فى طريقهم قال سليمان حافظ لجمال ـ أنا مش قلت ان مكرم لا يتعاون مع أحد ، وكان رد جمال بالنص : « اتلهى دا راجل عنده مبدأ » ٠ ده حدث فى أثناء توديعى لهم ٠

(د) يوم أن علم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (٦ يونية سنة ١٩٦١) بوفاة مكرم ـ توجه بنفسه الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم وقدم العزاء لقرينته ٠

(هـ) رثاء كبير العائلة المصرية زعيمنا أنور السادات ـ زميل المعتقلات والسجون ـ للمجاهد الكبير زعيمنا مكرم عبيد فى الكنيسة المرقسية لدليل قاطع لكل شك وجامع لكافة الأدلة على نزاهة ووطنية وقوة مكرم عبيد ٠

ثانيا :

يقول السيد / صلاح « ان ما تناوله الكتاب الأسود عن اسـتغلال مادى لا ينجاوز العشرة آلاف جنيه » ٠

فاذا علمنا أن الكتاب الأسود تم توزيعه فى أول مارس سنة ١٩٤٣ بالجملة من منزلى (١٥ ألف نسخة) فيكون ما تناوله الكتاب فى سنة هو العشرة آلاف جنيه ، فاذا أضفنا اليها فى السنة الأولى لحكم وزارة الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب ، فيصبح جملة المسنغل خلال

السنة الاولى لحكم الوفد ٢٥ الف جنيه والسنة الثانية على الأقل مثل الاولى اى ١٥ الف اخرى [illegible] يجمعون [illegible] حكم الوفد [illegible]
سيادته [illegible] فى سنة ١٩٨١ [illegible] الاستقلال
مصريا [illegible] ١٠٠ [illegible] يكون [illegible] المأمون
جنيه مصرى [illegible] على [illegible]
الى [illegible] والمهندسين [illegible] ان هذا [illegible]
والسيد والدى [illegible] به فترة هذا الحكم الذى ولله الحمد والكراهية
بين [illegible] والعدوى [illegible] وغير المخلصين .

ثالثا :

قال المجاهد الكبير : « لقد [illegible] هذا النظام وعلى أن أهدمه » .

لتوضيح هذا [illegible] صلاح [illegible] ان شيخ المهندسين وكبيرهم [illegible] أحمد [illegible] امام عمارة كبيرة بها ١٥٠ دورا وبعد [illegible] ومعاينة [illegible] لاحظ ان بعض الاعمدة القائمة عليها العمارة بدأت تترنح مع الوقت ، فهل يتركها تودى بأرواح الآلاف بل الملايين [illegible] ام يسرع ويبذل اقصى جهد فى اصلاحها ، واذا فشل فيهدمها ..

رابعا :

القبلة ، القبلة ، القبلة . ارجو ياسيدى النائب الكبير أن [illegible] السيد [illegible] أن [illegible] بان هذه القبلة سبقتها [illegible] وتلاها العديد من القبلات بين أخوين شاركا بعضهما فى الجهاد وفى المنفى وفى [illegible] زعيمهما الطاهر [illegible] وليثق سيادته ان مبدىء الخلق [illegible] بعدم الخلط بين السياسة والصداقة والمحبة الاخوية وبجدر بى ان اصارح [illegible] بان المرحوم والمجاهد الكبير مكرم عبيد اعتاد ان يمشى فى المسافة بين منزله فى [illegible] والمنزه وكان يتصادف مرور رفعة الرئيس النزيه والطاهر فى هذه الفترة فكان رفعته يقف بسيارته وينزل منها ويقابل [illegible] بالمحبة [illegible] منهما يقبلان بعضهما كالأطفال الصغار [illegible] فى أذن الآخر ببضع كلمات ثم يستقل النحاس باشا سيارته وينصرف [illegible] مكرم [illegible] فى أفكاره الحارة .
وليس أدل على طهارة القلوب [illegible] النحاس باشا فى [illegible] فى وفاة المجاهد الكبير حسب قال فى [illegible] :

« ان [illegible] لم يحزننى بقدر حزنى على وفاة مكرم » .

خامسا :

أصارحك للمرة الأولى فى حياتى يا سيادة الأستاذ صبرى أن الكتاب الأسود فى العهد الأسود ـ الذى كتب فيه العديد من الصحفيين وكتاب المقالات الخيالية ـ هذا الكتاب بدىء فى طبعه فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ وتم طبعه ـ ١٥ ألف نسخة ـ وتجليده بالغلاف الأســود وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ وتم كل ذلك فى منزلى الكائن بشارع ابن سندر لا سليم الأول وكانت المنطقة بكاملها رملية غير آهلة بالسكان ، وعلى بعد من منزلى كانت فيلا المرحوم الصديق/ صلاح ندا ومن ناحية أخرى وعلى بعد أيضا الأخ الدكتور محمد محمد حمزة عليش ويلتصق بفيلتى منزل الأخ عبد الوهاب البنا فى فيلا يجاورها ويلتصق بفيلتى أيضا الدكتور ايهاب حشيش طبيب أمراض النساء وشـــقيقه الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش ـ وكانا فى ذلك الوقت أولهما طالب بالثانوى والثانى طالب بالابتدائى أمد الله فى عمرهما ، وقد تم توزيع الكتاب الأسود ـ أو نقله على دفعات من منزلى فى أول ابريل سنة ١٩٤٣ بحيث لم يكن يوجد له ولا للمطبعة ولا للعمال أى أثر بعد هذا التاريخ فى منزلى ٠

تم كل هذا ولم يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلى فى ذلك كله الأستاذ يوسف صلاح الدين توفيق خليـــل ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا وأخ ثالث لا داع لذكر اسمه ـ هذا مع الأخذ فى الحسبان أن جميع رجال الحزب وعلى رأســهم المجاهد الكبير مكرم عبيد كانوا لا يعلمون أى شىء عما نعمله نحن ، سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى فقط ٠ وأى مدع غيره كاذب ٠

والحقيقة أن الذى ساعدنا على القيام بهذا العمل على أكمل وجه هو صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقى وبهاء وعبد المنعم وحسن كمال والأميرالاى أمين خليل رئيس البوليس السياسى العالى ، فقد كان ترددهم على منزلى يوميا يمنع أى شك فى ثلاثتنا ٠

وقصة الكتاب طويلة ومفاجآتها عديدة ٠٠ وانى لم آكن فى يوم من الأيام سياسيا ولم يكن لى صلة بأى سياسى ، ولو أنى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات لما أقدمت عليه بتاتا ٠٠ ولكن اندماجى بعد ذلك بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه أو منافقا خادعا خائنا ومرتديا ثوب الطهارة وقلبه ملىء بالضغائن والأحقاد ٠

ان الأخ عبد الوهاب البنا كان أخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك أنه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليـــه لوجود أوراق خاصة بالنحاس باشا معه كما ذكر السيد الشاهد ـ عبد الوهاب كان يشغل منصب مساعد السكرتير العام لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المئات من الشكاوى والتظلمات يوميا فكان يأخذها معه لدراستها فى المنزل ، وفى يوم أول مايو سنة ١٩٤٣ وبعد اتمام اخلاء منزلى من كافة الأوراق والمطبعة بشهر الخ ، وفى منتصف الليل ، سمعنا مناديا يقول يا فايق بك وكنا عبد الوهاب يوسف ومحمد زكى مهدى الاستاذ بكلية الزراعة وخليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد وغالبا الأخ المرحوم محمود شـــوقى ثالثنا ٠

جميع الموجودين دهشوا لوجود حمدى بك ومعه عدد من ضـباط البوليس السياسى ، وعساكرهم وأنوار بطاريات فى الحديقة ٠٠ وبعد تفتيش الفيلا عثر حمدى بك على بعض من هـذه العرائض والشـكاوى وسأل عن سبب وجودها فقلت له اننا بحكم الصداقة والجيرة ، كان الأخ عبد الوهاب يحضرها معه ٠

أراد حمدى بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لى فمنعه القائمقام عبد الواحد عمار بك قائد احدى فرق الجيش وزوج شقيقة عبد الوهاب من دخول المنزل باعتباره مسكنه ، وعبد الواحـد عمار من الضـباط المجاهدين الذين أقسم رجال ثورة ٢٣ يوليو فى منزله على المصحف بالولاء لمبادئهم قبل قيام الثورة بيوم واحد ٠

وما كان من حمدى بك الا أن رضخ لأمر عبد الواحـد بك ورجع هزيلا الينا ليستجوبنى عن اللون السـياسى لكل فرد من الموجودين ، وعندما جاء السؤال عن توفيق بك خليل والد يوسف قال حمدى بك ما لون توفيق بك ، فقلت له أسمر ٠ وبذلك أقفل التحقيق ٠

أمسك حمدى بك بالتليفون وكانت نمرتى فى ذاك الوقت ١٢٥٥ زيتون ، وكان هو منشرح السريرة يعلو وجهه ابتسامة الانتصار ، وطلب غزالى بك وقال له انه ـ وبعد مجهود مضن وتحريات واسعة ، تمكنت من الوصول الى منبع كافة المعلومات الواردة فى الكتاب الأسود والوكر الذى طبع فيه « ـ وأضاف ـ عبد الوهاب البنا وكان معه محمود بك فى منزل فايق الآن » ، وأخذ عبد الوهاب وعاد أدراجه وكانت الساعة الرابعة صباحا ٠

وما كان من محمود غزالى الا أن يتصل بمنزل النحاس باشا ويخطر السيدة حرمه بالانتصار الذى حصل عليه هو وحمدى ٠

وما كان من السيدة حرم النحاس باشا الا أن تولول وتقول أولاد أخ وأخت الباشا طبعوا الكتاب .

وما كان من النحاس باشا الا أن أهان في مجلس الوزراء ـ العزيز الغالي محمود اهانة كبرى وأخذ قصاصة ورق وفصل عبد الوهاب .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضر الى منزلى حمدى بك ومعه ثلاثة ضباط وسيارتان وأخذني الى باب الحديد ، فأغمى على ولما أفقت وجدت نفسي ومعى طبيب وعبد الوهاب في غرفة واحدة بسجن الأجانب .

أما القول بأن حسنين كان له دخل فى الكتاب فهذا يعلمه جلال الحمامصى لأنه كن صديق حسنين وحسن يوسف . والمستندات تثبت أن عبد الوهاب لم يحصل على مليم واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر ـ بل أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتب فى تاريخ الفصل .

وعلمت فيما بعد أن السبب فى القبض علينا هو الولد المطبعجى الذى اشترى جزمة العسكرى الأمريكى ومراقبة الضابط رشاد مهنا لنا من شباك منزل الدكتور الأستاذ عبد الحميد حشيش الأستاذ بكلية الحقوق الآن .

وللكتاب قصة طويلة لا يمكننى سردها حاليا ، وهذه هى الحقيقة التى يسهل على سيادتكم التثبت منها دون اللف والدوران والتخمين والتأليف .

فايق قصبجى

ليس دفاعا عن مصطفى النحاس ..
ولكن تسجيلا للحقيقة والتاريخ

هذا المقال للأخ الصحفى العزيز المخضرم حازم فودة :

صفحاتك فى المصور وفى جريدة مايو عن سنوات ما قبل الثورة تناولت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ... ومثلى كثير يتابعون هذه الصفحات التى تناولتم فيها هذا الحادث خاصة وأنكم فى احدى الحلقات طلبتم أن يوافيك كل صاحب رأى فى حادث ٤ فبراير واستعدادك أن تنشر ما يصل اليك من آراء أو تفاصيل أو اضافات الى كل ما نشرتم .

أقول ان هذه الكلمات شجعتنى أن أكتب اليك واسمح لى أن تكون عددا من الأسئلة التى أرجو أن أجد عندك جوابا لها .

منذ أن بدأتم نشر سلسلة حلقات سنوات ما قبل الثورة وحتى الآن لم أقرأ كلمة واحدة الى جانب مصطفى النحاس .. بل لقد شعر كل من

قرأ هذه الحلقات فى أى من جوانبها أن مصطفى النحاس كان شبحا لا وجود له فى تاريخ الوطنية المصرية · بل كل الذى سمعناه وقرأناه منذ ما يقرب من ثلاثين عاما ـ أى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ـ ليس يحمل كلمة طيبة عن هذا الزعيم الذى خلف سعد زغلول منذ وفاته فى عام ١٩٢٧ وحتى قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ ··· بل كل ما سمعناه خلال هذه المدة عن مصطفى النحاس انه كان عميلا للقصر والاحتلال البريطانى ودار السفير البريطانى ·

وليس لى حق الاعتراض على هذا ولكن أريد أن أجد عندكم الاجابة عن هذه الأسئلة :

١ ـ المعروف أن مصطفى النحاس تولى رئاسة الوزارة خمس مرات وان مدة حكم هذه الوزارات التى رأسها هى ست سنوات فقط بينما وصلت مدة حكم وزارات أحزاب الأقلية ما يقرب من ٢٠ عاما ··· وان كل وزارات مصطفى النحاس أقيلت من الحكم ما عدا وزارة واحدة والسؤال هو : هل تمت اقالة هذه الوزارات لأن رئيسها كان عميلا للقصر الملكى ودار السفارة البريطانية ؟! ·

أرجو الاجابة !! ·

٢ ـ بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو وتولت الحكم فى مصر استعانت أو تعاونت مع كل الأحزاب التى كانت موجودة والتى يقال عنها الآن الأحزاب الفاسدة ··· تعاونت مع الحزب الوطنى القديم واشترك فى حكوماتها أكثر من وزير من هذا الحزب أذكر منهم فتحى رضوان ونور الدين طراف ·

تعاونت مع الاخوان المسلمين وظل الشيخ الباقورى وزيرا للأوقاف فى عدد من وزارات ثورة ٢٣ يوليو ·

تعاونت مع مصر الفتاة وظل رئيس مصر الفتاة يلقى العناية والرعاية من رجال ثورة ٢٣ يوليو حتى يوم وفاته ·

أكثر من ذلك الملك فاروق كرمته الثورة بعد وفاته وسمحت بدفنه فى مقابر الأسرة المالكة بالرفاعى ··· أكثر فان ابنه أحمد فؤاد أهدته ثورة ٢٣ يوليو سيف أبيه ··· وأضافت زوجته حتى أنجبت أول مولود لأحمد فؤاد ·

أسألك الآن بعد هذا التسجيل المختصر جدا ·· هل يمكن أن يفهم الناس أن ثورة ٢٣ يوليو لم يكن لها من عدو الا حزب الأغلبية ·· حزب الوفد ؟! ·

أرجو الجواب .

٣ - ويجيء بعد هذا الكلام عن حادث ٤ فبراير .. فأقول ان تدخل الانجليز فى ٤ فبراير لم يكن الأول .. فقد تدخلوا فى عام ١٩٤٠ بانذار من لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى الى سفيره فى مصر يقول فيه « على ماهر يجب أن يخرج وننصح بقيــام وزارة وفدية أو وزارة يرضى عنها الوفد .. وقد رفض النحاس هذا الانذار ورفض أن يتولى رئاســة وزارة ائتلافية .. وكان هذا الرفض بناء على سياسة الوفد التى اتخذها منذ فشل الائتلاف فى أول وزارة رأسها مصطفى النحاس وهى الوزارة التى أقيلت وقتها .

- . والسؤال هو هل كان رفض النحاس باشا لتشكيل وزارة ائتلافية فى ٤ فبراير سياسة جديدة أم أنهــا كانت الوفد بزعامة النحاس بعد فشل الائتلاف الأول ؟! .

أرجو الاجابة :

٤ - ليس جديدا أن أسجل أن كل الزعماء الذين دعاهم الملك فاروق يوم ٤ فبراير قد قبلوا الانذار البريطانى وأنهم على استعداد أن يدخلوا الوزارة الائتلافية برئاسة النحاس باشا .. وأنه هو الوحيد الذى رفض الانذار وطالب بوزارة وفدية .. أو وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة يعود على أساسها الوفد الى الحكم بالطريق الدستورى .

والسؤال هو : هل اذا قبل النحاس رئاسة الوزارة الائتلافية التى تدخلها كل الأحزاب يعتبر هذا منه عملا وطنيا .. وأنه اذا رفض الوزارة الائتلافية تنفيذا لسياسة الوفد المعلنة والمعروفة يعتبر هذا خيانة للملك والوطن ويصبح متواطئا مع الانجليز ؟!

أرجو الاجابة :

٥ - سمعنا كثيرا أنه كان يجب على النحاس باشــــا أن يرفض الانذار .. وأن يرفض تأليف الوزارة .. ولكنى أســألك وأسأل كل المؤرخين .. اذا رفض النحاس تشكيل الوزارة ونفذت قوة الاحتــلال البريطانى الشطر الثانى من الانذار وهو خلع فاروق .. ألم يكن من المتوقع أن يتهم زعماء الأحزاب النحاس باشا بالتواطؤ مع الانجليز لعزل الملك فاروق ؟! .

أرجو الاجابة :

٦ ـ وأبعد عن حادث ٤ فبراير ٠٠ وأسألك هل الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٠٠ هل اعلان الهجوم على معسكرات الجيش البريطانى فى الاسماعيلية وفى القهرة وفى كل مكان تم بالتواطؤ بين النحاس باشا والانجليز ٠

هل مفاوضات النحاس مع الانجلبز والتى تمسك فيها بكل حقوق مصر وقال كلمته « تقطع يدى ولا أفرط فى السودان وحقوق مصر » ٠٠ قد تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٠

أرجو الاجابة :

واخيرا يا عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد أقول لك ان التحليل التاريخى الحقيقى والصحيح يقـــول انه لو رفض النحاس باشا تشكيل الحكومة فى ٤ فبراير ونفذ الانجليز انذارهم وخلعوا الملك فاروق ٠٠ لم يكن هناك داع لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

ألست معى فى ذلك ؟

حازم فودة

وجهة نظر جديدة فى ٤ فبراير ١٩٤٢

حادث ٤ فبراير للحقيقة والتاريخ

بقلم المجاهد العمالى الوطنى عبد المغنى سعيد

من الأيام ما له أهميته البارزة فى تاريخ الشعوب ، اما لأنه يرمز لذكرى انطلاقة تحرر أو لانتصـــار على قوى الظلم والعدوان ، واما لأنه يرمز الى نقطة تحول هامة فى مجرى التاريخ الخ ٠ ويوم ٤ فبراير ١٩٤٢ لا يدخل فى عداد مثل هذه الأيام ، رغم ما أثير حوله من ضجة ومساجلات سياسية بين الأحزاب فى فترة الصراع الحزبى والفساد السياسى السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

واذا كانت ليوم ٤ فبراير أهمية ودلالة ، فهى ابراز تفكك وانهيار المدرســـة السياسية التى ألقت اليها بزمام ثورة ١٩١٩ ظروف وأوضاع واتجاهات فكرية خارجـــة وداخلية خاصة سادت المجتمع المصرى عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ٠ ولم تكن هذه المدرسة بحكم تكوينها الطبقى وتفكيرها الاجتماعى وفاسفتها الكفاحيـــة المخدوعة بمبدأ تقرير المصـــير والواقفة عند حدود الوسائل السلمية المشروعة ، على مستوى النضال الوطنى الايجابى الفعال ، فلم تلبث أن اتسعت الفجوة بينها وبين جماهير

الشعب التى أصبحت فى النهاية لا تثق تماما بأى من أحزاب ورجال هذه المدرسة ، ونزعت الى الوقوف موقف المتفرج من خلافاتها غير الموضوعية ، بل وعدم الاكتراث بالتغييرات السطحية التى كانت تطرأ على المجتمع السياسى المصرى من وقت لآخر ، والتى كانت أقرب ما تكون الى عملية تفنيط فى العهود والوزارات يتبادلها القصر من جهة والمندوب السامى البريطانى من جهة أخرى ، دون أن يكون للقوى الشعبية دور حاسم فى أى منها ، اللهم الا فى الحالات القلائل التى كان يصل فيها حزب الأغلبية الى الحكم نتيجة لانتخابات عامة حرة ٠

واذا كان الشعب المصرى على ضوء هذه الحقائق قد قابل حادث ٤ فبراير بنوع من الفتور وعدم الاكتراث ، واذا كان لم يتورط فى انفعال عاطفى دفاعا عن كرامته كما كان يريد عملاء القصر يومئذ ، فقد كان ذلك فى حد ذاته دليلا على اكتمال وعيه السياسى ، وتطور عقليته الكفاحية فى الاتجاه الحكيم القائم على تجنب الاستفزاز وما يؤدى اليه من تورط فى معارك ثانوية سابقة لأوانها ، ولا يمكن الا أن تؤدى الى تبديد القوى الثورية التى يجب أن تدخر للمعركة الفاصلة التى تخوضها بأسلحتها وفى الوقت الاستراتيجى المناسب الذى تختاره بنفسها ٠

ان الكرامة الوطنية لم تكن فى نظر الشعب شيئا شكليا ٠ حقيقة ان فاروق كان يومئذ الملك ورأس الدولة ، وكل اهانة له يمكن أن تؤخذ من الناحية الشكلية على انها اهانة للدولة والشعب ٠ ولكن هل كان الشعب راضيا عن فاروق أو راضيا عن النظام الملكى حتى يشعر بمثل هذه الاهانة ؟! ان حادث ٤ فبراير لم يجر فى طى الخفاء ولكنه كان حادثا مكشوفا رآته جماعات من الشعب رأى العين وانتشر خبره فى الحال ٠ ووزع حزب السعديين منشورات سرية مثيرة بشأنه تردد ما قاله أحمد ماهر فى اجتماع الزعماء بالقصر ٠ كما تداولت قصائد لشاعر أو أكثر ، أذكر منها قصيدة محمد الأسمر الذى حاول أن يصور فاروق بطلا بقوله :

دخلوا على الأسد العرين مسلحين مدججين
ضلوا الطريق الى بنى غازى فجاءوا عابدين

وهكذا لم يكن الحادث سرا فى طى الكتمان ، كما قد يفهم خطأ من دراسات الأستاذ المؤرخ الدكتور محمد أنيس ، ولكنه عرف على أوسع نطاق ونوقش فى أكثر من مكان وحددت كثير من التنظيمات الثورية موقفها منه ، بما فيها التنظيم السرى فى الجيش ، فأذكر ان رأى العناصر الثورية جميعا من عسكريين ومدنيين لم يكن فى ضوء فلسفة الكفاح الجديد ليعطى وزنا يذكر لمثل هذا الحادث ٠ وكان شبه الاجماع يومئذ

هو أننا حتى اذا سلمنا جدلا بأن فى الحادث ما يحمل معنى الاهانة ، فانه ليس من الحكمة وحسن التدبير رد الاساءة فى وقتها · ولقد صورت هذه الفلسفة فى كتاب « آن لهذا الشعب أن يفهم » قائلا وذهنى كان يتجه يومئذ الى حادث ٤ فبراير : « ان يساء الى المرء ، وأن يجرح فى كبريائه القومى أمر يستفزه من غير شك · ولا يلبث هذا الاستفزاز ان يتفاعل فى نفوس العاطفيين (١) فيحـــاولون رد الاساءة فى حينهـــا ولو بمجرد ظهور الشعور « وارتكاب الحماقات بعقلية « فليسجل التاريخ وليشهد العالم » ، أما الرجل المدبر فهو لا ينقاد للاستفزاز ، بل يتحرر منه بتفكيره البعيد الهادىء اذا كان لا يستطيع رد الاساءة فى حينها ، ففى استطاعته ان يذكرها ، ويرجىء ردها الى وقت آخر مناسب · وهو بارجائه اياها وتذكرها انما يجمعها ، ويولد من تجمعها وتراكمها قوة دافعة ، تعينه على النصر يوم يتقدم فى أنسب وقت لتصفية حسابه جملة واقتدارا · وليس فى هذا ما يسىء اليه ، فقد ادخر قواه وامتلك زمام النفس ، وتجنب المعارك الثانوية الخاسرة ليفوز فى معركة فاصلة فى النهاية ! » ·

والضجة المفتعلة التى أثيرت حول حادث ٤ فبراير فى أعوام تالية لم تكن لغرض رد اساءة أو اهانة ، وانما كانت موجهة أساسا لاحراج الوزارة الوفدية والتشهير بمصطفى النحاس · والمؤرخ اذ يتصدى اليوم لتحليل هذا الحادث فهو يحلله بعيدا عن تلك الضجة ، وعلى ضوء الظروف الواقعية التى كانت سائدة يومئذ · ولقد التزم الدكتور محمد أنيس جانب الموضوعية فى تحليله فلم يتورط فى تشهير بالنحاس أو فى دفاع عنه ، وانما القى الضوء على حقيقة الموقف ، وفى اعتقادى ان المؤرخ لا يمكنه أن يتصدى لاصدار حكمه على مصطفى النحاس وغيره من زعماء الأحزاب الأخـــرى ، الا فى ضـــوء واقع المجتمع السياسى المصرى يومئذ والعوامل المؤثرة والقوى المتصارعة على السيطرة عليه · ويمكن تلخيص ذلك الواقع وتلك الحقائق فيما يلى :

أولا : منذ تصريح ٢٨ فبراير واعلان دستور ٢٣ وفى ضوء التجربة الواقعية للنظـــام البرلمانى الحزبى فى مصر والوزارات تؤلف وتســـقط وتتعاقب برضاء المندوب السامى البريطانى ، أو بايعاز منه وذلك بناء على اتفاقات مسبقة مع القصر وفى شبه دورة أطلق عليها بعض الكتاب « حلقة الدستور والمفاوضات الجهنمية » : تدخل وزارة حـــزب الأغلبيـــة فى مفاوضات مع الانجليز لتسوية التحفظات الأربعة التى تضمنها تصريح

(١) آن لهذا الشعب ان يفهم ـ الجمعية المصرية للدراســـات القومية ، سبتمبر ١٩٥٢ ص ١٠٩

٢٨ فبراير ، وبفشل المفاوضـــات تقال الوزارة أو تجبر على الاستقالة ليعطل الدستور أو لتزيف الانتخابات وتتولى أحزاب الأقلية الحكم لفترة ما فتتجمع عوامل السخط ، ومن ثم يلجأ الانجليز الى التهدئة وامتصاص التوتر فيوعزون الى القصر أن يوقف حكم هذه الأحزاب تمهيدا للعودة الى الحيـــاة الدستورية الطبيعيـــة • وباجراء الانتخـابات العامة يأتى حزب الأغلبية ، وهو حزب الوفد ، الى الحكم ويستأنف المفاوضات مع الانجليز وتفشل المفاوضات لتقال الوزارة وهكذا • وقد كان من الممكن أن تتحقق رغبة اللورد كيلرن فى أن يؤلف النحاس الوزارة فى يسر وبدون أزمة لو استجاب الملك فاروق لتلك الرغبة كما كان يحدث فى حالات سابقة مماثلة • ولكن معارضته لها فى أول الأمر ودقة الظرف بالنسبة لبريطانيا باستمرار توغل قوات روميل فى الصحراء الغربية ، وعدم اطمئنانهـا لنوايا فاروق وأعوانه من السياسيين المصريين المتعاطفين مع المحور وفى مقدمتهم على ماهر ــ كل هذه العوامل أدت الى الالتجاء الى التهديد والضغط المسلح • ولم تكن رغبتها فى تولى مصطفى النحاس الحكم حبا فى شخصه ولكن باعتباره زعيم حزب الأغلبية والأقدر بالتالى على تحقيق الاستقرار والحد من مناورات أو مؤامرات الملك وحاشيته فى صالح المحور •

ثانيا : كان الوفد بزعامة مصطفى النحاس يتبع سياسة الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب وهذه السياسة وان بدت فى ظاهر الأمر غير موافقة تماما لبريطانيا ، الا انها كانت فى حقيقة الأمر متفقة تمـاما مع مصالحها • وذلك لأنها كانت ترى أن عدم دخول مصر الحرب ضد المحور يتيح لها استخدام الأراضى المصرية كقاعدة للتموين والعمليات العسكرية مع الحد الأدنى من مضايقات المحور وغاراته الجوية ، فى حين لو أن مصر دخلت الحرب الى جانبها لكانت غارات المحور أوسع نطاقا وأعظم شدة • ولقد اتضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الانجليز لم يعتمدوا على قنال السويس ، وانما اعتمدوا على طريق تموين خلفى عبر الصـحراء الشرقية فأنشأوا ميناء كبيرا مستعدا فى سفاجا على ساحل البحر الأحمر ومطارين لحمايته وهما مطار الغردقة ومطار حمـاطة ، كمـا مدوا خطا حديديا بين سفاجا وقنا وكانت امداداتهم وذخائرهم تاتى عبر هذا الطريق الى القاهرة فالصحراء الغربية • وقد ظل هذا الطريق سرا عسكريا طوال الحرب العالمية الثانية ولم يكن لينشر عنه شىء طوال فترة الحرب •

ثالثا : ان الشعب المصرى رغم عدائه للانجليز ونزوع بعض أفراده الى التعاطف مع الألمان ، لم يكن ليميل الى المحور من الناحية السياسية ، ولم يكن ليثق بنوايا ايطاليـــا بالذات بالنسبة لمصر • ووجود بعض الايطاليين فى الحاشية الملكيـة وميول بعض رجال القصر للمحور ليس

بالشىء الذى يمثل حقيقة شعور المصريين . وواضح من تحليل الدكتور أنيس أن الوفد وهو حزب الأغلبية والمتمسك بالقيم الديمقراطية لم يكن ليقبل أساليب الحكم الفاشية وقد بدا ذلك واضحا فى صحفه الرسمية . ولهذا فنحن نستبعد كل رأى قائل بأن الشعب المصرى كان فى تلك الفترة ميالا للمحور . ولقد سبق أن نبهت الى خطورة مثل هذا التفسير فى مجرى الأحداث بمجلة العمل فى تعقيب بعنوان « آن لنا أن نعيد كتابة التاريخ » (العدد ٢٣ ، ابريل ١٩٦٥) قائلا « ولئن كانت احدى الصحف العقائدية الشهرية قد طرقت أخيرا هذا الموضوع البالغ الأهمية والخطورة ، الا أن بعض الكتاب الذين تصدوا له قد أخطأهم التوفيق فكانوا فى تحليلهم غير موضوعيين وتعوزهم الدقة ، ولا أقول الأمانة التاريخية فى حالات كثيرة ! رغم أن الفترات التى طرقوها من تاريخ نضالنا لا تزال قريبة وماثلة فى الأزهان وقد عاصرها الكثيرون منا وعاشوا أحداثها وتفاعلوا معها . ولا ندرى لمصلحة من ينعت الشعب المصرى بأنه كان عطوفا على الألمان وميالا الى الفاشية فى الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية .

مع ان الكثيرين من المصريين تطوعوا فى الحرب الايطالية الحبشة الى جانب الحبشة . وكانت صحافتنا بلا استثناء تهاجم الاستعمار الايطالى والعدوان الايطالى على ليبيا والحبشة . وما كان ليخفى على أحد ما تركته حوادث البطش والارهاب التى ارتكبتها السلطات الايطالية الفاشستية ضد المناضلين الليبيين الأحرار وعلى رأسهم الزعيم الليبى الشهيد عمر المختار من أسوء الأثر فى نفوس المصريين والعرب عموما . ولم تبلغ نقمة العرب على ايطاليا الفاشستية مثلما بلغت فى تلك الأعوام ! ولقد كانت هذه النقمة سببا فى الوقوف موقف الحذر واليقظة من الألمان كشركاء لايطاليا فى المحور . ولئن وجد بين المصريين يومئذ من كان يعطف عطفا سطحيا ساذجا على الألمان بدعوى انهم أعداء الانجليز وعدو العدو صديق، فان هذا العطف لم يكن ليعنى ميلا الى الفاشستية . فقد وجد مثله خلال الحرب العالمية الأولى قبل ظهور هتلر والنازية بسنين وما الأغنية الفطرية السودانية التالية التى كان يغنيها السودانيون أثناء الحرب العالمية الأولى الا تعبيرا عن هذا الشعور الفطرى البرىء :

عينك يا بخيتة ... زى مدافع المانيا
كسرت حصون بلجيكا ... فى دجيجه وفى ثانية
أنا جلت لك يا جورج ... ما بتجدر على هانبوج

والمقصود بجورج هنا الملك جورج الخامس ملك بريطانيا . أما هانبورج فكان المقصود به هندنبرج القائد العام للجيوش الألمانية القيصرية خلال الحرب العالمية الأولى .

هذه هى حقيقة الشعور الفطرى للكثيرين من العرب نحو الألمان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . الا أن مثل هذا الشعور لم يصل قط الى مرتبة التبعية أو الالتزام . وانه لمن الخطأ فى حق أنفسنا وفى حق تاريخنا ان نتصور الأمور أكثر من هذا فيقول أحد الكتاب « وخرجت

المظاهرات الصاخبة تهتف الى الأمام يا روميل ، لكأن الشعب المصرى كان يريد يومئذ استبدال مستعمر بآخر مع أن الحقيقة أن تلك المظاهرات كانت بسبب أزمة التموين والخبز بوجه خاص • والهتاف الذى أشار اليه الكاتب لم يكن أكثر من هتاف مدسوس ردده بعض العملاء والشعب منه برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب » • والمقصود بالعملاء فى هذا التعقيب ليس عملاء المحور وانما حفنة من الهاتفين المرتزقة الذين كانوا على صلة بعلى ماهر والقصر • ولعل تطور الأمر من مجرد ميول سياسية من جانب بعض السياسيين الرجعيين نحو المحور ، الى محاولة لابراز التأييد الجماهيرى للمحور عن طريق مثل هذا الهتاف المدسوس ، كان من أخطر الأسباب التى دفعت بالانجليز الى التصدى على هذا النحو العنيف المكشوف لحسم الموقف فى أدق مراحل هجوم قوات روميل فى الصحراء الغربية • وكان خير ضمان فى نظرهم للاستقرار هو وجود حزب الأغلبية فى الحكم كما سبق أن أوضحنا •

رابعا : ان القوات المسلحة المصرية كانت تقدم بعض الخدمات غير المباشرة لقوات الحلفاء رغم عدم دخول مصر الحرب • وفى مقدمة هذه الخدمات حماية خطوط المواصلات والمدفعية المضادة للطائرات الخ •• وقد شعر الضباط المصريون الأحرار أن الانجليز قد بيتوا النية فى حالة استمرار تقدم قوات روميل نحو الاسكندرية على تعويق هذا التقدم بالنسف والتخريب واغراق منطقة غرب الدلتا وقطع جسور البحر عند منطقة المكس الخ •• فقرروا أن يتصدوا لمنع هذا التخريب وانقاذ مصر منه بعمل وطنى مسلح مدعم بثورة شعبية • وكانت هذه الفكرة هى بداية تكوين التنظيمات الوطنية السرية فى الجيش المصرى وسعيها يومئذ لتنسيق جهودها مع المدنيين • وهذه الحقيقة نجد ما يؤكدها فى كتاب السيد الأستاذ كمال رفعت « الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » (١) بقوله « لم تبدأ الحركة سنة ١٩٤٨ وانما بدأت فى سنة ٤١ و ٤٢ وبالذات أثناء محاولة الغزو الألمانى لمصر سنة ١٩٤١ •

وبدأت الحركة تظهر فى أوساط الجيش لمقاومة اتجاه ومحاولة التدمير التى سيقوم بها الانجليز عند انسحابهم أمام الألمان سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ •

وبعد توقف الألمان فى العلمين وانسحابهم استمر الارتباط بين الضباط الأحرار وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم » • ولما كنت قد عاصرت تلك الأحداث والتقيت بالتنظيم الثورى فى الجيش فى تلك الفترة فاننى فى وضع أستطيع معه أن ألقى الضوء على اتجاهات هذا التنظيم وموقفه من حادث ٤ فبراير • وبدون أية محاولة للاستطراد فى التفاصيل والكشف عن أحداث لم يحن بعد أوان الكشف عنها ، أستطيع أن أؤكد أنه لم تكن هناك ميول حقيقية نحو المحور من جانب العناصر الوطنية الثورية من مدنيين وعسكريين • وان قبل البعض فكرة معاونة الألمان لنا فى نضالنا ضد الانجليز مع كثير من التحفظ ، ذلك أننا لم نكن لنثق تماما بنوايا

(١) كمال رفعت : الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ السلسلة العمالية ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ ص ٥٠ •

الألمان ، أو بنوايا المحور على الأصح ! ولقد كنا حريصين كل الحرص على أن لا يفعل الألمان معنا كما فعل الانجليز مع العرب فى المشرق العربى خلال الحرب العالمية الأولى ٠

والجدير بالتسجيل هنا فقط هو أن العناصر الوطنية فى الجيش لم تكن لتميل ميلا أعمى للالمان ٠ وان الاتصال بهم الذى أشار اليه السيد انور السادات فى مذكراته وفى كتاب البحث عن الذات كان ضرورة حتمية لتصحيح عمليات سابقة ولمنع الاندفاع فى عمليات جديدة ٠ وكانت تحركات الفريق عزيز المصرى يومئذ لا تخلو من تلهف واندفاع ، الا انها لم تكن لنعنى التعاون المفتو مع الألمان ، ومحاولته الافلات بالطائرة التى أوقعها سوء الحظ فى قليوب لم تكن للوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ولكن للانضمام الى ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق ، وقد انضم الى تلك الثورة يومئذ بعض الزعماء أو الثوار العرب مثل الحاج أمين الحسينى من فلسطين والدكتور مختار الوكيل من مصر وقد اضطر هؤلاء جميعا الى الفرار الى ألمانيا بعد هزيمة حركة رشيد عالى الكيلانى ٠

ولقد تبين فيما بعد ان نوايا الألمان لم تكن طيبة تماما تجاه مصر والعرب ٠ وانهم لو كانوا قد دخلوا مصر ، كما يفاد من اعترافات هانز ابلر ، لولوا عليها عباس حليم رئيسا فاشستيا للدولة ٠ كما اتضح أيضا رفض اقتراح من الحاج امين الحسينى ورشيد عالى الكيلانى بتكوين جيش تحرير عربى فى المغرب العربى بعد اعلان استقلاله ٠ ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة ما اذا كان هذا الرفض نوعا من المجاملة لحكومة فيشى فى فرنسا ، أو رفضا لظهور كيان عربى مستقل فى شمال افريقيا يتعارض مع مصلحة الايطاليين ، أو كلا الأمرين !

وفيما يختص برد فعل حادث ٤ فبراير فى الجيش المصرى ، كان التنظيم الثورى لا يخفى عدم اكتراثه بهذا الحادث ساخرا من الانفعالات العاطفية ملتزما بأسس التدبير الثورى السليم كما سبق ايضاحه ٠ الا أن بعض كبار الضباط سواء من الجيل القديم أو من أدوات القصر حاولوا يومئذ استغلال هذا الحادث بعد وقوعه ، لاكتساب عطف ضباط الجيش الشبان على الملك ، وليس لتجميعهم للعمل الوطنى ضد الانجليز كما قصد بعض هؤلاء أيضا احراج الوزارة الوفدية ، باثارة مسائل خاصة بنظام الجيش وفى تلك الظروف اعتقلت وزارة الوفد ضابطين كبيرين وهما فؤاد صادق وكامل الرحمانى وقد التقيب بهما فى معتقل المنيا فى نوفمبر وديسمبر ١٩٤٢ وكان واضحا كل الوضوح أنهما لا يلتقيان فى التفكير مع أنور السادات وحسن عزت عضوى التنظيم السرى فى الجيش اللذين قبض عليهما مع الفريق عزيز المصرى فى حادث الاتصال بالألمان ٠ وقد بدا الاختلاف بين الفريقين واضحا عند مناقشتنا لحادث ٤ فبراير ٠

خامسا : ان الضجة التى أثيرت حول رفض مصطفى النحاس تكوين وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب لا تستحق الاهتمام لأنه لا فرق بين أن يؤلف مصطفى النحاس وزارة وفدية أم وزارة ائتلافية ، فكلا من الوزارتين استجابة لرغبة الانجليز ٠ واذا اعتبرنا تاليف الوزارة الوفدية قبولا للضغط البريطانى ومساسا بالكرامة الوطنية فان تاليف وزارة ائتلافية

برئاسة مصطفى النحاس يحمل أيضا مثـل هذا التفسير اذا أريد له أن يحمله • والثابت من الوثائق ومن تحليـل الدكتور أنيس أن مصـطفى النحاس كان أول الموافقين على رفض الانذار البريطانى ، ولم يقبـل تاليف الوزارة الا بتكليف من الملك فاروق ، كما ثبت أيضا أنه وصل الى قصـر عابدين بعد رجوع الدبابات البريطانية ولم يرها فى الطـريق • وكان النحاس قد استدعى من الصعيد لحضور اجتماع الزعماء بالقصر • وعندما يكون من صالح الانجليز العودة الى الأحوال الطبيعية يوعزون بعودة حزب الأغلبية الى الحكم وقد فعلوا هذا أكثر من مرة كما سبق أن أوضحنا • أما فيما يختص بفكرة الوزارة الائتلافية ، فهى لا تناقش على ضـوء التجارب السابقة وما خرج به الوفد من واقع هذه التجارب فحسب ، وانما نناقش أيضا من وجهة النظر الموضوعية والتنظيمية البحتة •

ان مبدأ الوزارة الائتلافية أو ما يسمى أحيانا بالجبهة الوطنية أو الشعبية يكون مقبولا بين أحزاب متكافئة أو شبه متكافئة تتمتع جميعا بسند شعبى والائتلاف يحدث اما نتيجة لعجز أى منها عن الحصول على الأغلبية المطلقة ، واما لمواجهة أزمة طارئة أو بحكم الضرورة القومية فى أوقات الحرب مثلا • أو فى مواجهة الخطر الفاشستى الخ •• ولما كان حـزب الوفد حتى ٤ فبراير هو حزب الأغلبية الذى يخرج من كل انتخابات عامة حرة بأغلبية مطلقة ، ولما كانت أحزاب الأقلية لا تتمتع بتأييد شعبى وتعتمد على الملكيات الاقطاعية والعصبيات الأسرية التى تكسبها عددا قليلا من الدوائر الانتخابية ، فان فكرة ائتلاف الوفد معها لم تكن بذات موضوع • وعندما كان يدخل الوفد فى نزاع دستورى مع الملك بشأن تعيين موظفى القصر أو الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ أو لأى سبب آخـر ، كانت أحزاب الأقلية تقف الى جانب الملك وقد كان من المفروض كما هو الحـال فى الدول الدسـتورية أن تؤيد أحـزاب المعارضـة الحزب الحـاكم فى اى خلاف دستورى بينه وبين الملك • ومن هنـا يكـون النحاس على حق فى اتهام أحزاب الأقلية بأنها هى المسئولة عن وصول الحال الى ما وصلت اليه • وحتى من الناحية الوطنية كانت أحزاب الأقلية أكثـر اعتدالا واستعدادا لقبول الحل الوسط فى تعاملها مع الانجليز • وعندما تتألف الأحزاب فى جبهة وطنية للمفاوضة يكون موقفها مجتمعة وبما فيها الوفد أقرب الى التساهل ، طالما لا تخشى من اتهام المعارضة لها بالتساهل أو التفريط • وهذه الحقيقة تلقى الضوء على معاهدة أغسطس ١٩٣٦ التى ليس من العدل أن ننسب وزرها الى مصطفى النحاس وحده وقد أبرمها وفد يمثل الجبهة الوطنية التى جاءت بها حركة نوفمبر ١٩٣٥ •

لم تكن هنالك اذن حكمة أو مصلحة قومية فى تاليف النحـاس لوزارة ائتلافية كما يدل على ذلك واقع المجتمع السياسى المصرى يومئذ • فضلا عن الدروس التى خرج بها الوفد من تجاربه السابقة فى الائتلاف • ومن هنا يكون رفض مصطفى النحاس لتكوين وزارة ائتلافية أمرا لا يتعلق بالشرف الوطنى أو الكرامة الوطنية • وهو لا يضاعف ، كما أكد الدكتور محمد أحمد أنيس فى دراسته التاريخية لظروف وملابسات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من خطورة أو وصمة ذلك الحادث فى كثير أو قليل :

عبد المغنى سعيد

صــور ووثـــائق



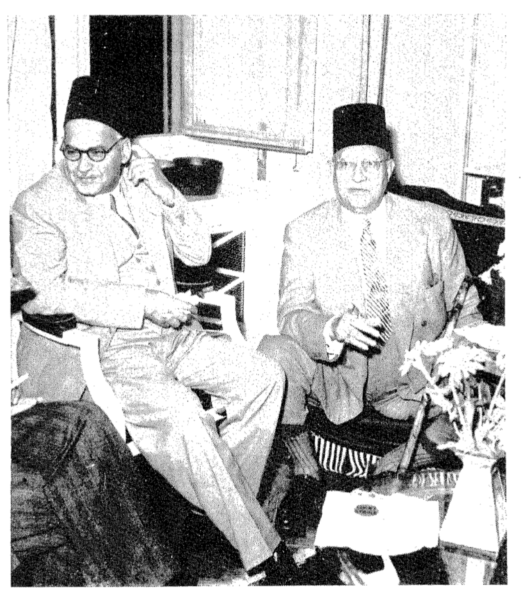
الاتحاد العربي فى هيئته الجديدة : هيئة مجلس « الاتحاد العربى » الجديدة وقد تفضل جلالة الملك بدعوة أعضائها إلى المأدبة التى اقيمت فى قصر عابدين فى الاسبوع الماضى . ويرى فى الوسط الاستاذ محمد على علوبة باشا رئيس الاتحاد الحالى وإلى يمينه معالى عبد المجيد ابراهيم صالح باشا الرئيس السابق ومحمد توفيق خليل بك وكيل الاتحاد والاستاذ موريس أرقشي وكيله السابق ، وإلى يساره الرئيس فؤاد اباظة باشا رئيس الشرف ومؤسس الاتحاد ثم خليل ثابت بك وكيل الاتحاد والدكتور محمد اسعد سلهب الأمين العام .



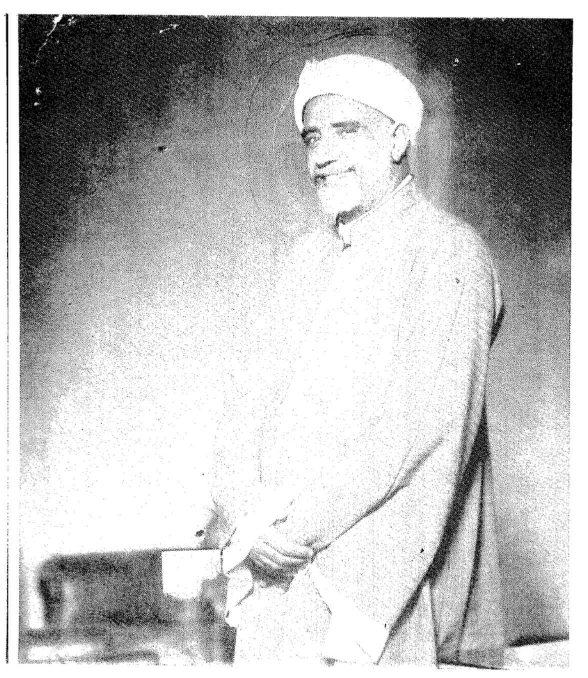
طالبة تمجد ذكرى الشهداء . احدى الطالبات تلقى فى تمجيد ذكرى الشهداء والترحم عليهم والدعوة إلى الثبات وعدم التفرقة حتى تفوز بأمانيها .



أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة يقف خطيبا .



حافظ رمضان باشا وطه السباعى باشا فى اجتماع المعارضة .



الاستاذ الأكبر الشيخ الراعى شيخ الجامع الأزهر .

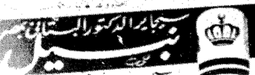


أساتذة الجامعة الأميرية

في أول نشأتها

المرشال ... في السراي ...







المصوّر

العدد ١٩
[illegible] ٢٢ [illegible]
ثمن العدد ١٠ مليمات



لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان

اجتمعت هذه اللجنة الفنية [illegible] في مصر قبل سفرها الى السودان وهي مؤلفة من المسيو كانتر كرايجر الهولندي رئيساً [illegible] وعبد الحميد سليمان باشا عضواً نائباً عن الحكومة المصرية (الاول من اليسار) والمستر ماك جريجور عضواً نائباً عن الحكومة (الاول الى اليمين) و[illegible] أخذت هذه الصورة أثناء زيارتهم أخيراً للقناطر الخيرية



مرقص حنا .



مصطفى النحاس باشا وسراج الدين .



السير بريس لورين يتحدث مع مطران الانجليز لمصر بحق خروجه من الكنيسة سانت مارى حيث حضر صلاة على روح الجنود الذين قتلوا فى ساحة الحرب .



حرم دولة النحاس باشا .



لقد اهتز السيجار فى فم فؤاد باشا فمد يده ليثبته فى مكانه . . أما عبود باشا فقد أبعد السيجار ليتفرغ لمتابعة اللاعبين !



محمد شريف باشا



الأمير محمد على ومصطفى عبد الرازق بك وسفير ايران المفوض فى انتظار تشريف الملك لمسجد محمد على .



عبد القادر شحاتة .


المصور



محمد سلطان : لعب أدوارا هامة فى الحركات الوطنية منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم ، وتعرض للمشنقة أكثر من مرة . ومع كل المصاعب التى لاقاها لم يهن عزمه ، ولم تفتر وطنيته انه لا يزال إلى اليوم على أتم استعداد لكى يبذل روحه فداء لمصر . لعب دورا كبيرا فى معركة القنال .



الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ جامع الأزهر السابق .



عندما يخرج رئيس الوزراء من غرفته الخاصة فى الصباح ، يكون على استعداد لاستقبال زواره . . . ثم يغادر العوامة إلى رياسة مجلس الوزراء .



صورة تذكارية لرحلة علوبة باشا إلى الهندسة سنة ١٩٣٣ هو وسماحة مفتى القدس فى الوفد الذى سافر فى ذلك الحين لجمع الاعانات لقضية فلسطين . ويرى معاليه وعن يمينه رئيس وزراء حيدر آباد ، فسماحة المفتى . وقد تحليا بعقدين من الأزهار . وهى عادة التكريم فى بلاد الهند .



جلالة الملك يضع الحجر الأساسي لنادي الألعاب .



اجتمع الوفد المصرى فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ واختار رفعة مصطفى النحاس باشا رئيساً له ، ولكنه قرر
ألا بعد إقراره من الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلسى الشيوخ والنواب . وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ اجتمعت
بالاجماع على قرار الوفد المصرى . وخطب فى هذا الاجتماع نجيب الغرابلى باشا ، وعبد السلام فهمى جمعة باشا ،
الوفد الجديد وخطب خطبة وطنية ضافية . وقد التقطت هذه الصورة لأعضاء الوفد المصرى بعد اجتماعه


الاثنين

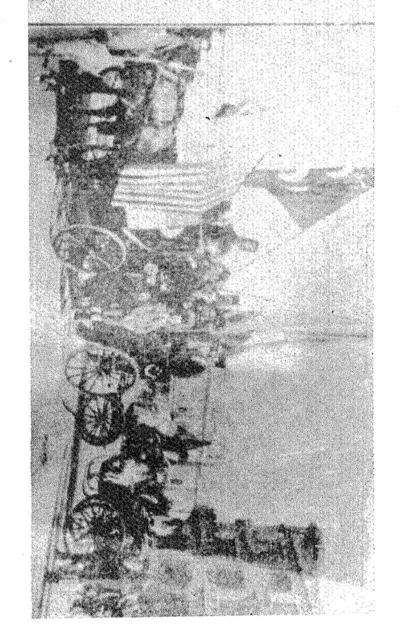


فى معرض جمعية صديقات الفتيات : جلست بعض السيدات حول « المنقد » يدفئن ايديهن بالفحم حتى يأتى « الزبائن » ، ويدفئوها بالنقود !



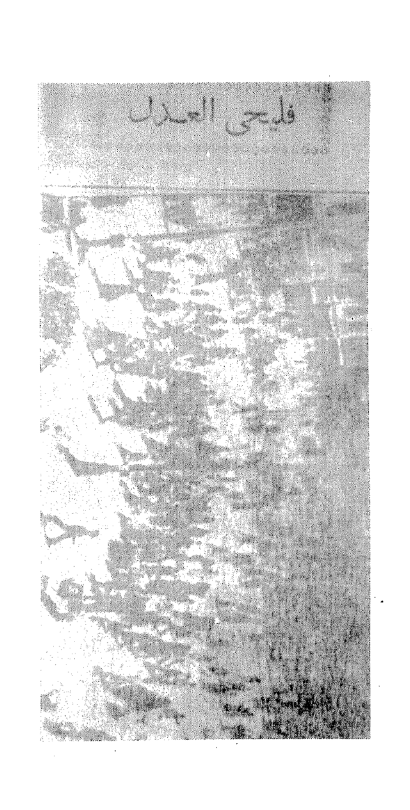
مرجريت فهمي : آخر صورة لها

فلتحي مصر وليحي الوطن



فلتحي السيدات المصريات

سيدة مصرية واقفة فى مركبتها رافعة يدها تحيى الشعب وتهتف للوطن ولمصر


فليحى العدل



الأمير محمد عبد المنعم والأميرة نسل شاه ومعهما قرينة أحمد باشا كامل بزيها المبتكر ، يشاهدون بعض « النمر » .



لطفية هانم العيد .

العدد ١٢٩
الجمعة ١ ابريل ١٩٢٧

الاشتراك
في مصر : ٥٠ قرشاً
في الخارج : ١٠٠ قرش
(أي ٢٠ شلنا او ٥ ريالات اميركية)
(ثمن العدد ١٠ مليمات)



صاحباه : اميل وشكري زيدان
عنوان المكاتبة :
المصور ، بوستة قصر الدوبارة ، مصر
تليفون نمرة ١٩٦٧
الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة
في دار الهلال بشارع الامير قدادار
المتفرع من شارع كوبري قصر النيل

AL-MUSAWAR • Cairo, 1 April 1927 • Vol. III. No. 129

ضيف مصر العظيم

[illegible]



على فهمى كامل باشا شقيق مصطفى كامل باشا .



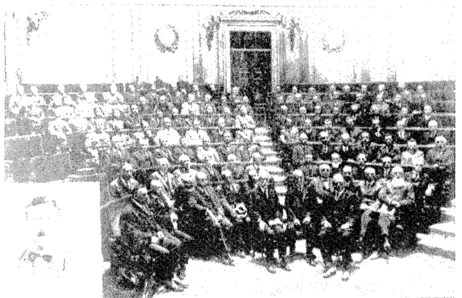

المصور
٤٠ صفحة
أسرار الأسبوع
مقالات ومباحث خطيرة
صور شائقة
الائتلاف



[illegible] للاميرة [illegible] وفلسطين وقد نشرنا هنا صورته مع الامير [illegible]



[illegible]



[illegible] هذا المؤتمر [illegible] وقد قدم الوفد [illegible] وقد شاركت في المؤتمر ٢٧ دولة وحضره كثيرون من رجال الدول [illegible] في الصف الثالث في وسط الجهة اليمنى [illegible]

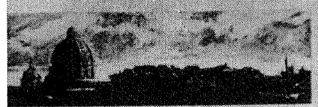
لجنة حدود مصر الغربية : قرب اجتماعها باللجنة الايطالية







فنان مصري يرفع اسم مصر في ايطاليا









صورة تاريخية نفيسة : سعد زغلول باشا وزملاؤه في القضاء



لا يقتصر واجب المجلات المصورة على نشر صور الحوادث الجارية ، بل يجب أن تسعى أيضاً إلى إحياء الماضي ونشر الصور التاريخية [illegible] ، كلما دعت الفرص والظروف إلى ذلك . وقد عثرنا على هذه الصورة النفيسة فخصصنا لها هذه الصفحة وهي تمثل هيأة قضاء قديمة . ومما يجدر ذكره أن جميع الذين في الصورة ، والذين كانوا من أقطاب مصر في ذلك العهد ، قد توفوا إلى رحمة الله ما عدا اثنين منهم هما صاحب الدولة سعد زغلول باشا وصاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا . وإلى القارىء أسماء الذين تمكنا من معرفتهم : الصف الأول الجالسون من اليسار إلى اليمين : [illegible] الواقفون في الصف الأول من اليسار إلى اليمين : غير معروف ، [illegible] باشا . الواقفون في الصف الثاني : [illegible] باشا ، غير معروف ، غير معروف ، [illegible] سعد زغلول باشا . الصف الثالث الواقفون من اليسار إلى اليمين : [illegible]

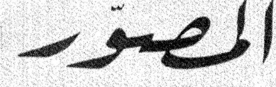
العدد ١٨١

المصوّر

AL-MUSAWAR



البشر على ملامح الوزراء يوم التشريفات في عابدين



إنهاء رحلة موفقة في سبيل تضامن الشعوب العربية









المصور

رجال الامس واليوم والغد ؟

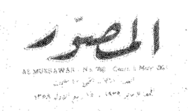
المصور

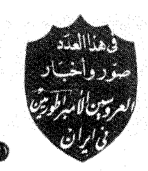


النحاس باشا يغادر ديوان الرئاسة بعد الاستقالة



صدقي يعود ناجحا من رودس .













موكب العروسين في طهران



مأدبة الغداء التى أقامها الدكتور محمد صلاح الدين بك بمتحف اندرسون ودعا اليها أعضاء فرقة الأوبرا الايطالية .



السيدة ناهد رشاد المع الوصيفات فى القصر الملكى .


المصور

النشاط السياسي في لندن

اللطائف المصورة

Al Lataif Al Musawara

سير امبس الصحافي الاستعماري ضيف الدول

محاولة اغتيال حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء



شئون مصر في دار المندوب







اللطائف المصورة

AL-LATAIF AL-MUSAWARA

الانعام على قائد مصري هام برتبة بريطانية عالية



التاريخ يكتب في مصر

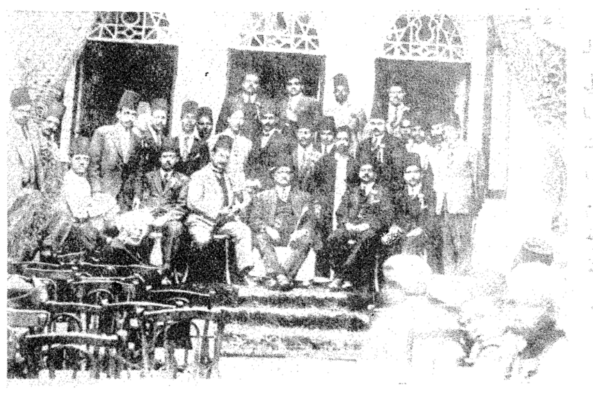












[illegible]

بين الشرق والغرب











اعضاء مجلس



بعض اعضاء مجلس النواب .

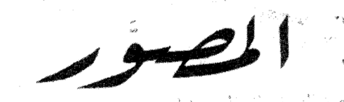
المصور

١٠





زارت الصحف أخيراً [illegible]
صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد
زغلول باشا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]


المصور




AL-MUSAWAR - No
Cairo, (Egypt)
March


معاهده
تنفيذ

المصور

AL-MUSSAWAR

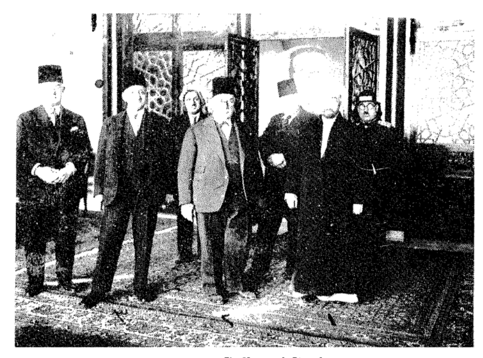




سعادة عبد الخالق حسونة باشا محافظ ومندوب حضرة صاحب الجلالة الملك ومن حوله رجال الهند السعدية فى طريقهم لوضع حجر الاساس لمستوصف أحمد ماهر باشا .



فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بدار الاذاعة اللبنانية ـ بيروت .

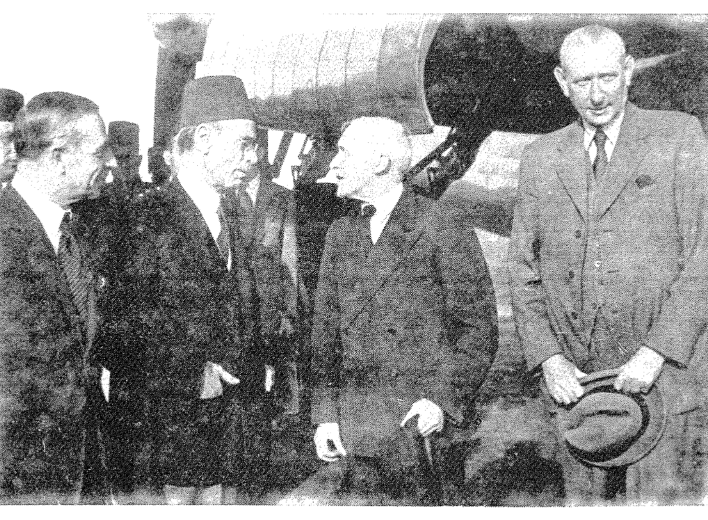


٢ ـ الجناب العالى الخديوى عباس باشا .

٣ ـ حسن خالد باشا رئيس حكومة سيريلانكا . وقد كان رئيس القلم التركى فى ديوانه .



سعد زغلول باشا



وفد المفاوضات البريطانى من أجل تعديل المعاهدة فى مناقشة مع أحمد لطفى السيد باشا .



حفلة افتتاح القسم المصرى فى معرض باريس ، محمود بك خليل يلقى خطبته ، إلى يساره السيد قدور بن نجد بك وواصف غالى باشا .



شيخ الفدائيين المصريين الحاج أحمد رمضان زيان .



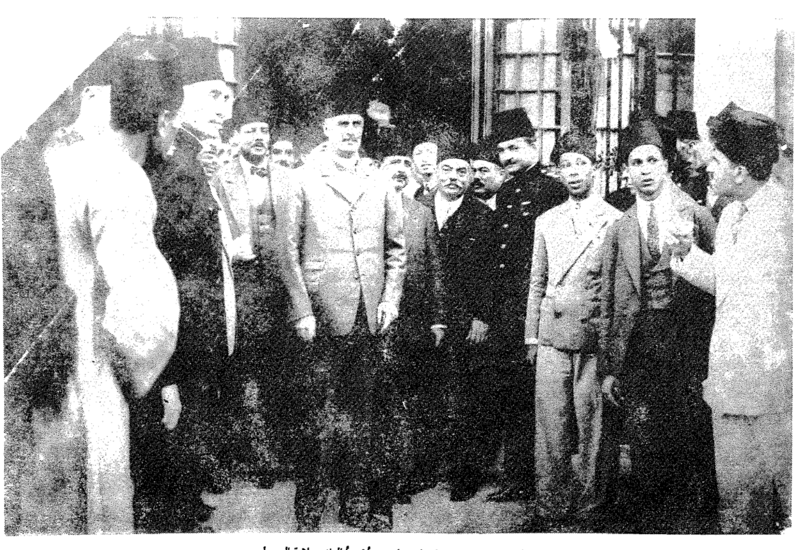
أعضاء الوفد المصرى فى مارس سنة ١٩١٩ .



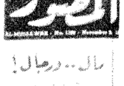
حرم نشأت باشا .



هيئة نقابة المحامين أثناء اجراء انتخابات نقابة المحامين الأصليين فى محكمة استئناف مصر .



البرنس طوسون خارجا من فندق ماجستيك بعد أن هنأ الوفد بسلامة الوصول .

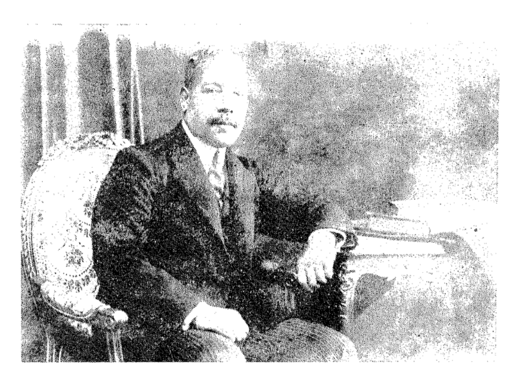


مال .. ورجال!





توفيق رفعت باشا .



محمد علي علوبة باشا .



المهرجان المصرى اليونانى بالاسكندرية . حيدر باشا يعلق على برنامج الحفلة وسراج الدين باشا يحاول خنق ضحكة كانت على شفتيه .



صاحب الجلالة الملكى بملابس ألعاب الثلج وهو يتأهب للجلوس فى الزحافة المعروفة باسم luge وإلى اليمين صاحبة السمو الملكى الأميرة فوزية وقد أمسكت بحبل قيادة زحافة .



توفيق دوس باشا .



اللطائف المصورة

Al Lataif Al Musawara

القاهرة في يوم الاثنين ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

ثمن النسخة ١٠ مليمات مؤقتا

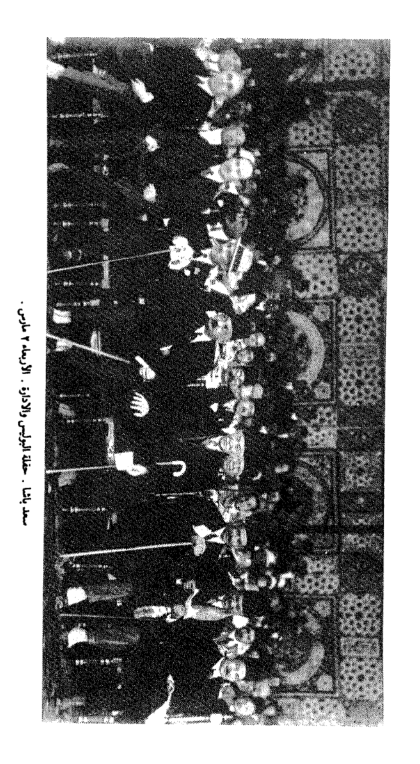
الامة والوزير ولجنة ملنر











سعد باشا . حفلة البوليس والإدارة . الأربعاء ٣ مارس .

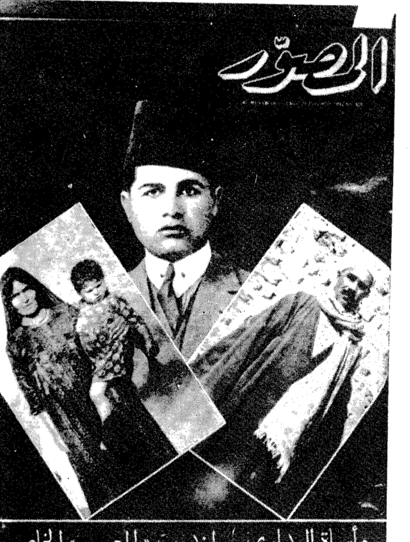


دكتور أحمد ماهر باشا . رئيس وزراء مصر الأسبق وأسرته فى مصيف رأس البر . فى الترولى الذى ينقل الناس فى تجولاتهم برأس البر بدل التاكسى والترام والحنطور .



الشهيد ملازم أول أحمد سعودى خريج الكلية الحربية ١٩٣٧ من مواليد عام ١٩١٩ .


المصور
AL-MUSSAWAR - No. 907 - February
٢٧ فبراير ١٩٤٢



مأساة البداري ـ لمندوب «المصور» الخاص

صور ومعلومات كثيرة

التاريخ يكتب في مصر









الأمير محمد عبد المنعم والأميرة نسل شاه .



حرم محمد على علوبة باشا أول سفير لمصر فى باكستان وهى ترتدى السارى ، الزى الوطنى لباكستان .

رئيس التحرير المسئول
فكري أباظة

العدد ٥٣٦ – ١٠٠ مليمات
الجمعة ١٨ يناير ١٩٣٥
١٣ شوال ١٣٥٣



المصور

AL-MUSAWWAR – No. 536 – Cairo 18 January 1935

٣٢ صفحة



١ الخواجه « لامبسون » القومسيونجي :

أعرض على دولتكم أحسن عينات القماش .. والقمصان والمنسوجات .. وفواتير القطن .. والصوف .. وأنواع القماش .. أحب أن تكون البضاعة صنع زوينة دائماً

في هذا العدد :



حفلة الأميرة شويكار فى كازينو الأوبرج .



النحاس باشا يخطب على ضريح سعد زغلول .



حسن صبري باشا مع وزير خارجية بريطانيا .



حسن الباسل باشا مع إحدى المدعوات فى حفل بمنزل مكرم عبيد باشا .



أعضاء الوفد بعد اجتماعهم بالنحاس بمنزل أحمد حسن بك بالجيزة .



ومعه النحاس باشا وإلى يمينه الدكتور احمد ماهر فالاستاذ محمد صبرى ابو علم .


المصور
نبي الوطنية يعدل عن صيامه بعد انتصاره الباهر



الحفلة التى أقامها النواب الوفديون لسعد باشا فى فندق الكونتيننتال فى يونيو سنة ١٩٢٦ .



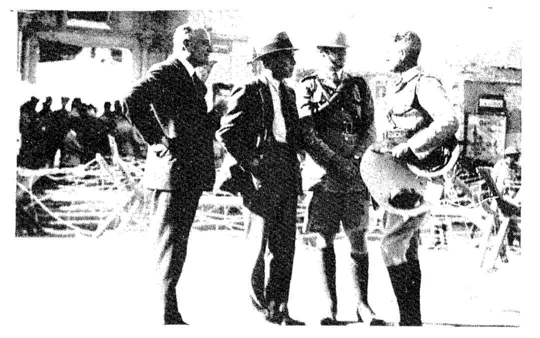
غاندى كما كان يبدو بملابسه الوطنية على أثر اعتزاله المحاماة فى جنوب افريقيا ، وسفره إلى الهند ، ليبدأ نضاله فى سبيل تحرر وطنه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .



الهامي حسين باشا .



لقطة من اجتماع حزب الوفد برئاسة النحاس باشا وعلى يمينه مكرم عبيد سكرتير الوفد



يرى فى هذه الصورة حاكم يافا الادارى واضعا يده فى جيبه وهو الثانى من اليسار . كما يرى أحد الضباط المستر سيكرى وهو الأول من اليمين كاشفا رأسه وهو أحد الضباط الجرحى الذين سقطوا فى المعركة وجرح فى رأسه وكتفه .



فى سراى رأس التين بمناسبة عودة جلالة الملك . رفع النحاس باشا يصافح سعادة حسن يوسف باشا .



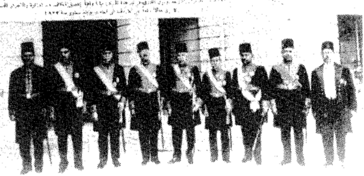
الأميرة شويكار تستفسر عن إحدى المريضات بمستشفى مبرة محمد عن حالتها الصحية .



التحالف مع الشيطان بين جوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفيتي وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية .

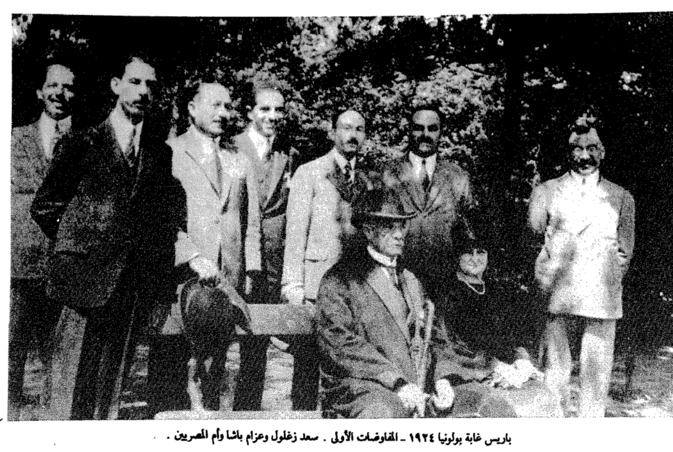
المصور







محاضرة الكونتيس دى فيلبس فى جمعية مبرة محمد على .



باريس غابة بولونيا ١٩٢٤ ـ المفاوضات الأولى . سعد زغلول وعزام باشا وأم المصريين .



محمد حسين هيكل باشا فى أحد المعارض الفنية .



من اليمين : ابراهيم عبد الهادى باشا . وحسين سرى باشا ، ونورى السعدى رئيس وزراء العراق .

المصور



بمناسبة الإذاعات السياسية الأخيرة



الاستاذ محمد سعيد لطفي المستشار العربي للاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية ـوشفيق لطفي السيد باشا مدير الجامعة .



الحاج محمد قطب أمين صندوق عمال العنابر ، كان يختفى وراء لحيته ويشترك فى حركات المقاومة ضد الانجليز . . . وكانت النيابة تستبعد قيام شيخ مسن بارتكاب جريمة قتل . . . كان يدفع معظم مرتبه للحركة الفدائية ، وقد ورد اسمه فى كثير من التحقيقات ولم يسجن .



جزيرة فيشر عام ١٩٤٠ . يبدو فى هذه الصورة التذكارية الاستاذ حافظ رمضان والآنسة حواء ادريس ولفيف من الأصدقاء ، يمضون يوم شم النسيم بين الماء والخضرة فى جزيرة فيشر ، وقد نزلوا ضيوفا على الأستاذ محمد شعراوى .



عبد العزيز جاويش .



أحمد حسنين باشا .



الاستاذ صبري أبو علم .



الدكتور طه حسين .



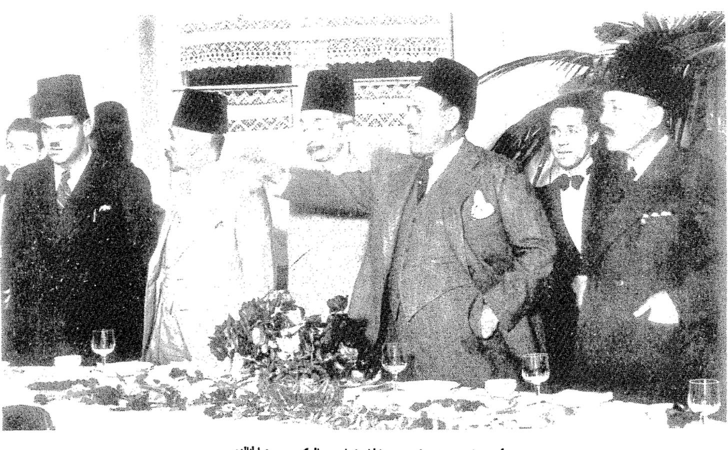
خليل مدكور بملابس العمل فى أحد المصانع . لقد كان يدرس الثانوية وأخذ إلى العمل فى اوروبا ليشترك فى الجهاد .



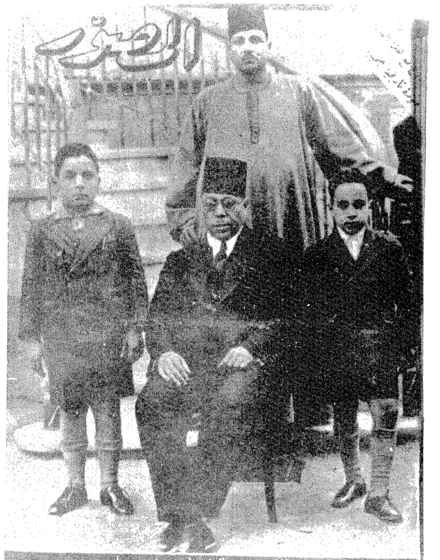
عبد الرحمن عزام .



محمد محمود باشا وعلى ماهر باشا والشيخ المراغى شيخ الأزهر .



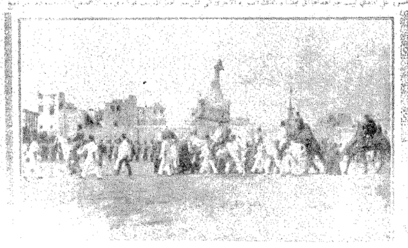
أحمد حلمي باشا – الرشيد بن الحاج ابراهيم – الدكتور حسين الخالدي .



الصحفي السجين : الاستاذ توفيق دياب

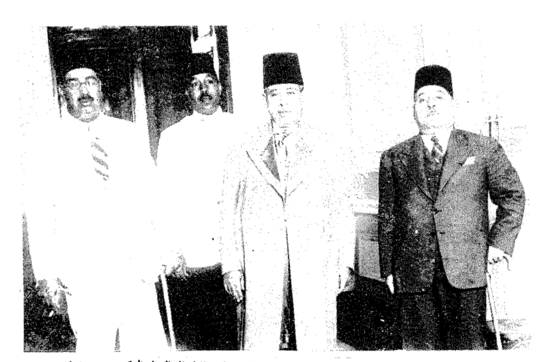
رجوع المحمل الشريف من مكة المكرمة

[illegible]





المطربة نجاة علي .



في الوسط دولة حسن صبري باشا وعن يمينه معالي حلمي عباس باشا وإلى اليسار الدكتور ماهر باشا .



عقيلة



الموسيقار زكريا أحمد مع الشيخ على محمود فى مايو ١٩٢٧ .

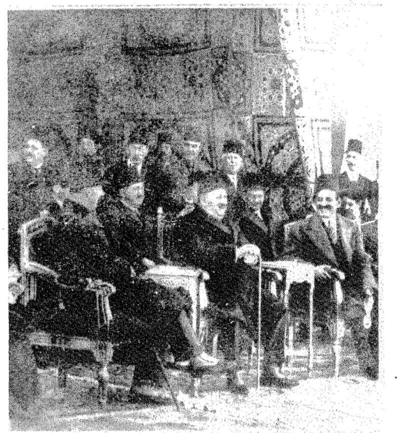


صاحب السمو الملكى الأمير محمد على فى حفلة عرض الجيوش البريطانية احتفالا بعيد ملك الانجليز يتحدث إلى الأدميرال تيننانت قائد الأسطول وقد جلس إلى يمين سموه الأمير بول ولى عهد اليونان .



بيير لوتي .

المصور



الوفاق يسود العلاقات : في حفلة الطيران بمصر الجديدة



رفعة مصطفى النحاس باشا وبعض أصحاب المعالى الوزراء فى انتظار لتشريف حضرة صاحب الجلالة الملك إلى جامع عمرو لصلاة الجمعة اليتيمة .



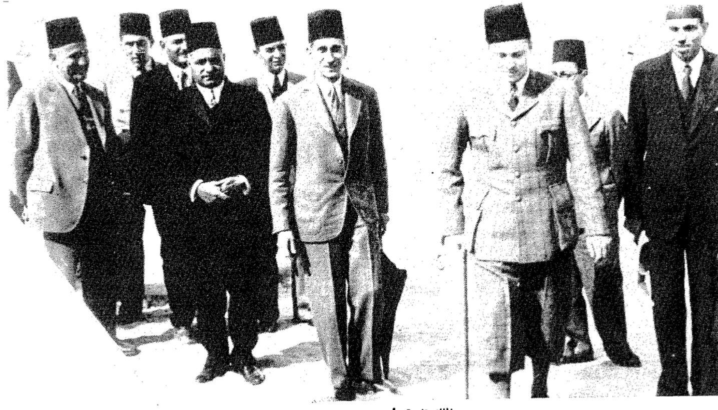
الأميرة نسل شاه قرينة سمو الأمير عبد المنعم ، والأميرة فضيلة فى عربة تكييف الهواء الملحقة بالقطار تتصفحان برنامج الرحلة المصور.



الأمير محمد عبد المنعم فى طفولته .



في قضية القنابل : أول صورة للمتهم ابرهيم عبده الفلاح



الملك فاروق وأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى .

المصوّر

وفد جلالة ملك مصر لدى جلالة امبراطور الحبشة





مفاجآت في قضية الخطابات











. صفية زغلول .



الملك فاروق .



حفلة الشاى وترى هنا أم المصريين وحولها المدعون . . وإلى يسارها حرم القاضى محمد البرادعى مى وهى فى لباس الحج . ٠



فى حفلة افتتاح مبنى محمد على بالاسكندرية ويرى سعادة محمد عبد الخالق حسونة باشا مندوب جلالة الملك يفتتح مستشفى المبرة بجهة فلمينج برمل اسكندرية . ويرى بجواره سمو الأميرة


المصور



قرينة دولة حسن صبرى باشا تغادر البرلمان وراء جثمانه .



شاعر الناطقين بالضاد من غربته وترحيب مصر به





تلك هى اللوحة التى رفعها فريق من شباب الاخوان المسلمين ، فى مظاهرة يوم الجمعة بالقاهرة ، ثم ثبتوها بعدئذ فوق مركزهم العام وقد كتبوا عليها « تسقط معاهدة سنة ١٩٣٦ » .



دولة النقراشي باشا يحيى مستقبليه عند وصوله إلى ميناء فاروق الجوي ، وقد ظهر خلفه معالي ابراهيم عبد الهادي باشا .

الحكم فى قضية القنابل





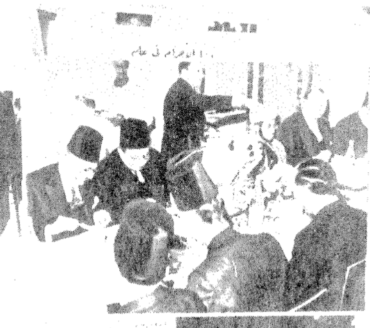


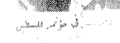




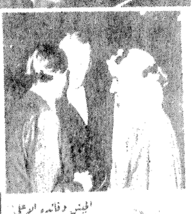


الزعماء في عاليه



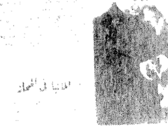


في مؤتمر فلسطين



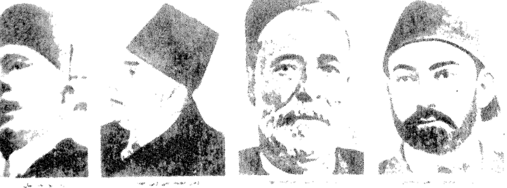
الجيش وقائده الوطني



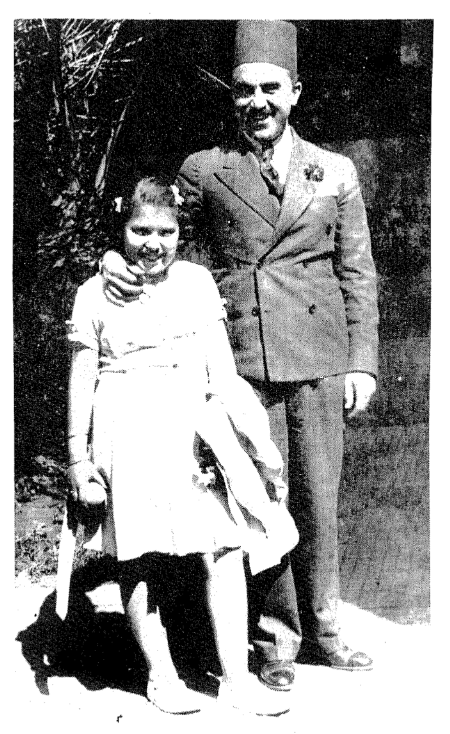




من هم كبار الملاك







أمين عثمان .



وزير بولندا المفوض يقدم أوراق اعتماده .



المصور

اسبوع الانتخابات









عجائب وغرائب – بين طنطا ومسجد وصيف

[illegible]

[illegible]

ق… تمن السر … لى الأمر … [illegible]

… كل كونية

… وعرض وطوال كلمة [illegible]

صاح يوم الأربعاء … [illegible]

ركب … للإسكندرية الأستاذ … [illegible]

الدولة رئيس الوفد وصحبه [illegible]

مسجد وصيف ، حيث … [illegible]

أم المصريين لتناول طعام الغداء

فى محطة طنطا

كان الدخول إلى محطة طنطا محرما وكان نيلة تذاكر الدخول . وقيل كل … [illegible] جميع الناس وجمع لا مزية لها . ومنظر رفيق السور أن يغلق … فى … الرصيف . فخرج ولكنه عندما علم … الدخول … فالتعرفة وتذكرة الرجوع إلى مصر . ثم أرسلنا من يبلغ له تذكرة بمصر إلى القريب محطة كلا يعرفونها … دون ما شرح مع ركب الرئيس بعد وصوله . وهكذا عرضوا خمسة قروش كنا فى غنى عن دفعها

وكانت محطة طنطا … وعرضها وسعتها خلوية خالية إلا مما عن الأتيك ومن جرسونات البوفيه ومدمع … ، ثم حمدنا ضرب حواجز على الرصيف ، فإذا بعشرات من رجال البوليس وبلوك الخفر يحتلون المحطة احتلالا عسكريا

وبعد طول سيرة : وصل النحاس باشا ورفاقه ، وكان ما كان من هتاف وتصفيق ووصول طائفة من الشبان الذين عرفوا كيف يغافلون البوليس ويصلون إلى المحطة بالقوة أو بالحيلة

الكونستابل عبد العال

خرجنا من المحطة إلى حيث كانت السيارات فى الانتظار ، وركب كل منا فى السيارة التى معه … الركوب فيه وكان نصيبي الجلوس فى سيارة واحدة مع الوطنى الكريم الأستاذ فؤاد الوكيل ، وانتظرنا إشارة السير فلم نره ووقف الضباط والجنود يتفرجون علينا ونحن فى سياراتنا وتسلطت علينا أشعة الشمس المحرقة أكثر ما … من أشعة الأدمغة ، وأخيرا تقدم كونستابل قيل لنا أن اسمه عبد العال ، وجعل يأخذ أرقام السيارات الواحدة بعد الأخرى ، ويأذن لها بالسير ! ولكنه كان يبطىء فى إصدار أوامره ، فضايقنا ، وهتفنا به قائلين : « هلكتنا يا حضرة الكونستابل »

فلم تأثر … عبد العال أفندي ، وأقسم بشنب الشريطة التى على يده بأنه لن … تتحرك الآن إلى أن تسمح جميع السيارات بالخروج الدفعة . قلنا : « والله … ! » وعشنا وقتا أبدا … كونستابل فى الناس بلا … ! « ولو رأيتم … عبد العال هذا … فكأنما فى ميدان ! » وعندما هتفنا له

بأننا سترفع أمره إلى رؤسائه ، قهقه وكان يستلقى على ظهره … خيالنا منه أننا لو هتفنا لسعدنا له ترقية لأنه أمعن فى مضايقة من يريد رؤساؤه أن يضايقوهم !

محطة صدقي باشا

عندما وصل الركب أمام محطة « صدقي باشا » وقفت سيارة الأوتوبيس التى تحمل الصحافيين وعانينا ثم وقفت . وعلمنا أنها أصيبت بعطل منعها عن متابعة السير . فقلنا : « والله على من يقول إن محطة صدقي باشا ستكون نكبة على

بما كر البوليس وبلوك الخفر وسياراتهم ! »

يتبطحون على الأرض

ومررنا بعزبة صغيرة خرج فلاحوها من الغيطان هاتفين مرتلين يطلبون رؤية الباشا . فحاول الجند الحيلولة بينهم وبينه ومنعهم من الوصول ، ولكنهم سبقوا يركضون ويعدون منه إلى أن وصلوا إلى سيارة النحاس باشا فانبطحوا على الأرض فى طريقها صائحين : « لا نقف بالدوس ! »

فوقفت السيارة ، وصافح الرئيس تلك الأيدى المصرية المكسوة بالتراب ، والتهم

رجال البوليس فوقفوا واجمين أمام ذلك المنظر . وأجمل أروع ما وقعت عليه العين فى تلك اللحظة منظر امرأة مسنة قوست السنون ظهرها ، وقد عجزت عن السير على قدميها فحملها اثنان من الفلاحين وجاءا بها إلى الطريق حيث جعلت تزغرد ثم قالت : « خلصونا منهم يا باشا واحنا منا خلاص ! »

فى الطين

وكان أحد رجال البوليس السرى يطارد الأهالى بعصاه ، فأصابت ضربة من ضرباته صبيا صغيرا صاح من الألم ، وإذا بالنساء يهجمن على الضارب القاسى ، ويحطنه بين أيديهن ويلقينه فى وسط « الطين »

فى السنطة

كان الأستاذ أحمد حسين العشرى فى السنطة قد جمع بعض وجوه البلدة للترحيب بالضيوف فى أثناء مرورهم ، وتقديم الشهرة إليهم ، ولكن البوليس اعتقله قبل وصول الركب ، وشتتت

(البقية على صفحة ٩٠)

فى أعلى : الوقف مع … مصطفى النحاس باشا والأستاذ … العرابي

النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد … من نافذة القطار

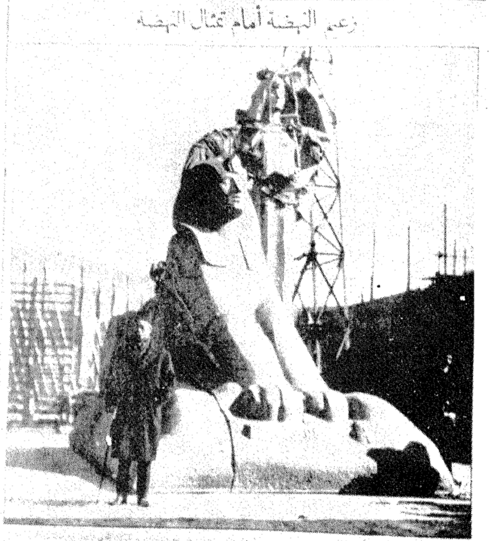
فى اليمين : أم المصريين تستقبل الوفد

في العدد القادم : صور مسابقة « أجمل تمثال في مصر »

المصور

AL-MUSAWAR • Cairo

زعيم النهضة أمام تمثال النهضة



الوزارة السعدية



محمد سعيد باشا
وزير المعارف



أحمد زيور باشا
رئيس مجلس الشيوخ



حسن حسيب باشا
وزير الحربية



فتح الله بركات باشا
وزير الداخلية



واصف غالي باشا
وزير الخارجية



السيدة فتحية أحمد .



أحزاب عمال التلغراف .



على ضريح سعد أحمد ماهر باشا . محمود فهمي النقراشي باشا .



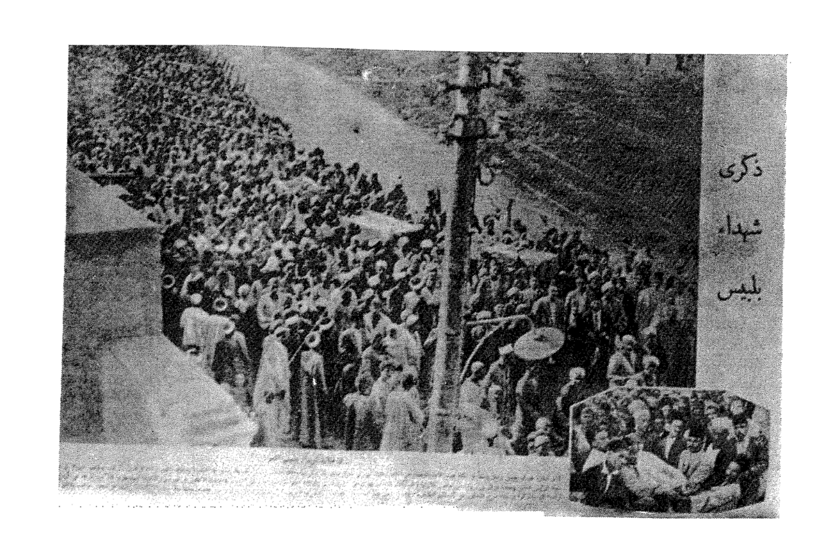
معالى النقراشى باشا داخلا رئاسة الوزارة لمقابلة رئيس الوزاره أثناء الأزمة الوزارية ..



سيدات سوريات وأمريكيات فى (سانتيا جو) بشيلى أقمن حفلة خيرية جمعت مبلغا عظيما
من المال لمشروع خيرى واشترك معهن الاستاذ سامى شوا باسم مصر وقد وقف بينهن .



في طريق [illegible] حتى وابور الزلط محروس !!

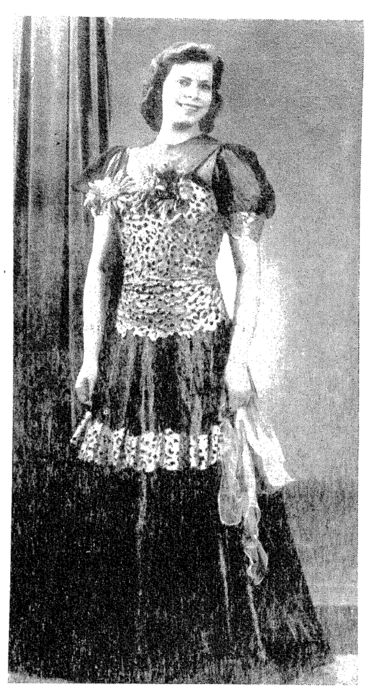


ذكرى
شهداء
بلبيس

المصور

ملف الإجازات





زوجة عمر فتحي باشا .



اليد أو الشوكة: رفض الدكتور محجوب ثابت أن يتناول قطعة اللحم بالشوكة وتناولها [illegible] بيده .. لأن اليد أفضل من الشوكة والملعقة!

معركة: وهنا الأستاذ كامل الشناوي في معركة صغيرة بين فمه ويده [illegible] مع قطعة اللحم [illegible] [illegible]

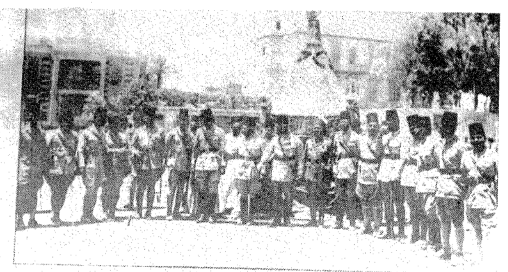


حرم محمد محمود خليل فى احدى القاعات وإلى يساره زائرة من صديقاتها . وقد امتلأت القاعة باللوحات الفنية . ركن من أركان الدار التى جمعت فيها التحف واللوحات ويرى الزوجة الفرنسية ـ إلى اليسار ـ تستقبل احدى صديقاتها فى أحد الصالونات .



الاتحاد النسائي المصري .


المصور
على قبر شوقي



المحمل المصري وضباط الحرس



حل الأزمة الوزارية في فرنسا





الأمير فاروق في لندن

يدرس الجغرافيا

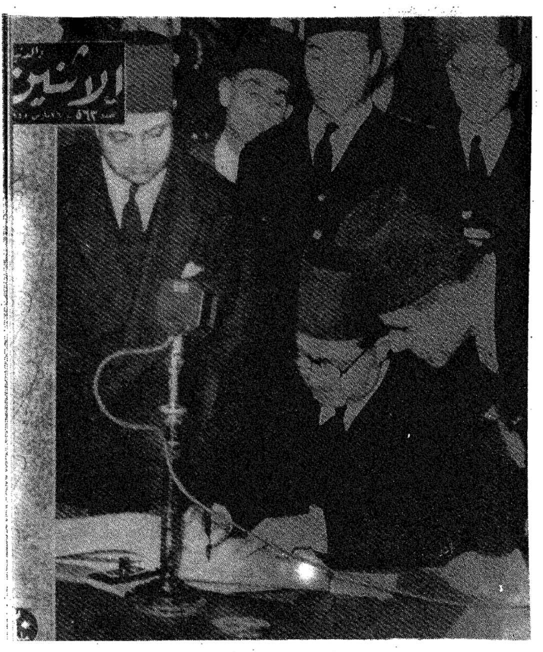
الأميرات ... فوزية

أمام القاهرة

وسط الجماهير

الملاكم على مكتبه


المصور
AL-MUSAWWAR
الدميتان



النقراشى باشا يوقع ميثاق جامعة الدول لعربية .



صورتان لمدكار شنان

نائب سعدي يكرم زعيم السعديين



اجتماع بطلي العالم في رفع الاثقال



AL-MUSAWAR • Cairo, 15 June 1928 • Vol IV • No. 102



ام المصريين تغادر القطر الى اوربا للاستشفاء



صورة المغفور له مصطفى باشا كامل فوق الرؤوس





[illegible]

[illegible]

وزارة بريان الثانية عشرة

[illegible]

مصطفى النحاس باشا في الإسكندرية

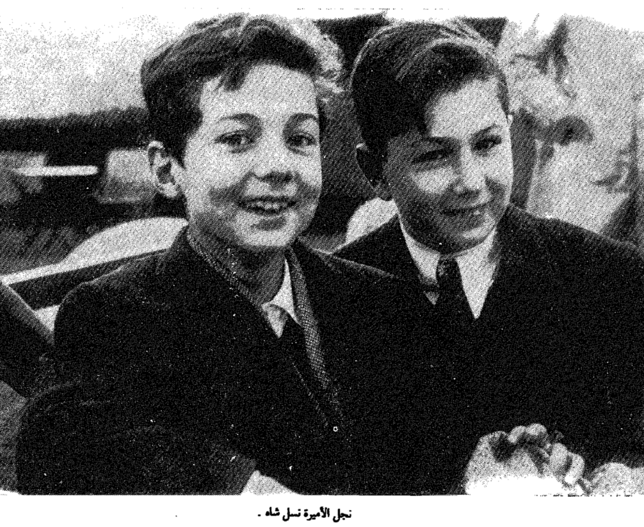
[illegible]



[illegible]

[illegible]





نجل الأميرة نسل شاه .



على ماهر فى لقاءات احزاب ما قبل الثورة والتى انتهت بوزارة المائة يوم .

المصور

رئيس الوفد في المنصورة


صور الأسبوع

رئيس الديوان الملكي

عودة السفير البريطاني





وزير المواصلات المستقيل وخلفه

إلى اليمين معالي يوسف أصلان قطاوي باشا الذي استقال أخيراً من الوزارة الحاضرة (تصوير ...) وإلى اليسار معالي ... الذي عين في منصبه بعد أن كان وكيلاً للداخلية

خلف اللورد اللنبي

تحدثت الصحف كثيراً عن استقالة اللورد اللنبي وذكرت أن خلفه هو السير جورج لويد ... أما إذا ... في الأمر فنحن ننشر صورته ...



مجلس الوزراء أثناء انعقاده

هذه آخر صورة للوزارة الزيورية أثناء انعقادها في دار رياسة مجلس الوزراء (تصوير زولا)





[illegible]



[illegible]



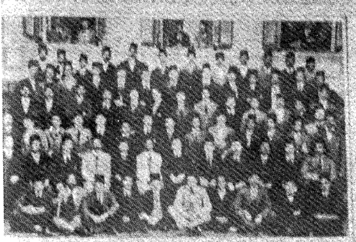
[illegible]



كرة القدم في مصر — وصل الى الاسكندرية يوم ١٥ يناير أعضاء الفريق التركي المنتخب لكرة القدم ، ويرى [illegible] مباراة فريق منتخب الاسكندرية [illegible] يناير ، ثم سافر الى القاهرة حيث كان موضع حفاوة الرياضيين فيها وهواة كرة القدم خاصة ، ويرى هذا الفريق [illegible] يوم الجمعة ١٩ يناير [illegible]

مدرسة التجارة العل









تكريم المنتصرين

[illegible]

المنتصر المتواضع

[illegible]

المنتصر الثاني

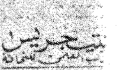
[illegible]





شاي الأميرين السعوديين









حفلة زفاف كريمة ابراهيم فرج باشا ـ جلس النحاس باشا بجوار سراج الدين باشا طوال
الحفلة .. ولم يفترقا أبدا ... حتى حول مائدة الشاى !



فكرى أباظة باشا .



المؤتمر النسائي العربي











احاطت فتيات دار الحضانة بالأميرتين فائزة ونسل شاه . . وهاهما تضحكان من دعابة بريئة جاءت على لسان احدى الفتيات . دار التربية والحضانة التابعة لجمعية المرأة الجديدة بمصر القديمة .



الملكة السابقة مع الملكة فريدة تصعد الدرج ، فى طريقها إلى الحجرة التى اتخذتها مرسما لها . . . انها تقول للمصور « كفاية صور » . . . ووراءها ظهرت بعض جوانب الردهة الداخلية بالقصر .


الملك الدستوري
خطاب العرش
موكب ملكي



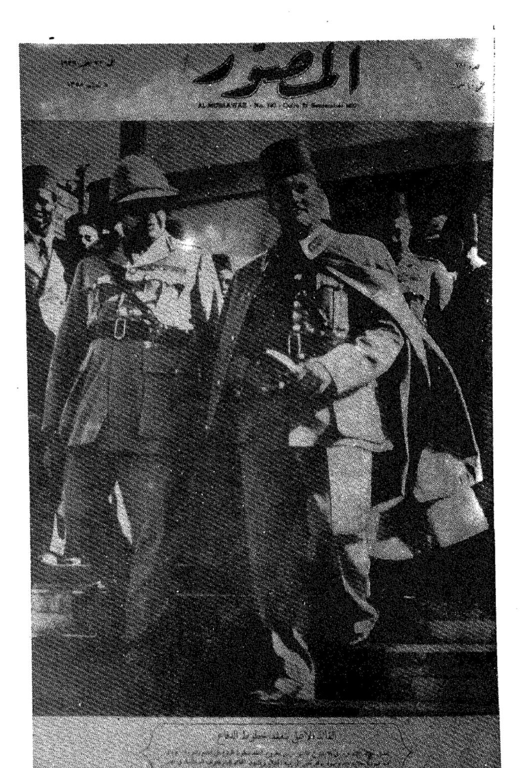
السيد البدراوى عاشور عقب مقابلة لمحمد نجيب وتبرعه بـ ١٠ آلاف جنيه .



صورة لكريمة معالى وزير الخارجية المصرية دولة عبد الفتاح يحيى باشا .



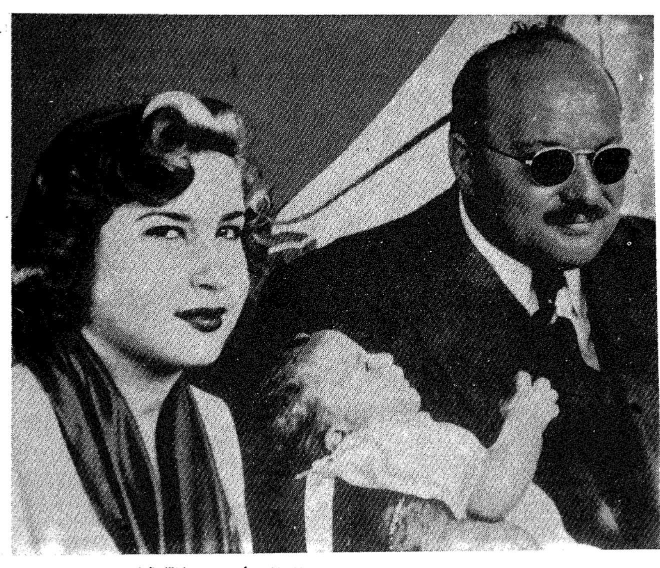
عقدت لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ اجتماعا فى صباح ١٤ يوليو ١٩٣٧ لاستئناف درس الوثائق الخاصة بمؤتمر مونترو لوضع تقريرها . لتقديمه إلى هيئة المجلس .



القائد الأعلى يتفقد خطوط الدفاع



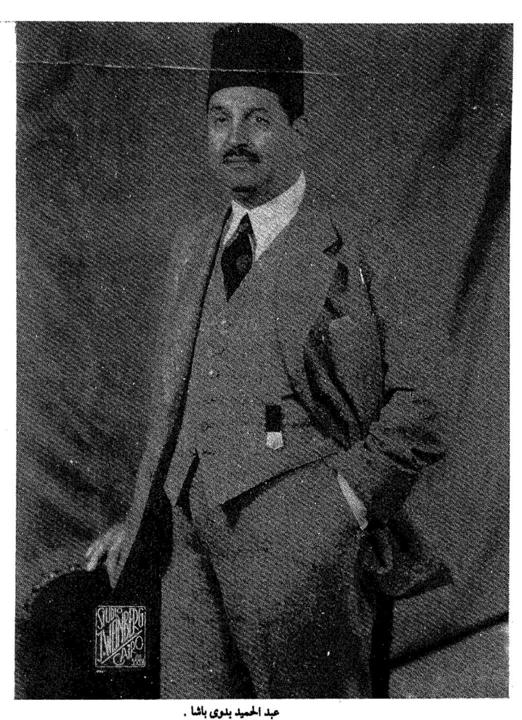
صورة تاريخية «للرئيس» احمد فؤاد مع الجنرال مكسويل



- اسرة ملك مصر السابق فاروق فى كابرى . الملك الطفل : أحمد فؤاد يتوسط الملك السابق والملكة ناريمان فى جزيرة كابرى .



بعض المحامين فى قضية القنابل يوم السبت .
ابراهيم بك الهلباوى ـ مكرم عبيد ـ القرايلى باشا ـ الاستاذ صدقى المحامى .



عبد الحميد بدوى باشا .



أدباء العروبة : عقد « أدباء العروبة » مؤتمرا فى الزقازيق ، وآخر فى الفيوم ، وسيتصلون بالبلاد العربية لينشئوا لهم فروعا . وتراهم فى الصورة وقد ظهر معالى ابراهيم دسوقى اباظة باشا الذى يشجع المشروع ويرعاه ويهتم به اهتماما بالغا . وهو صحفى قديم معروف باسم « الغزالى » وكاتب ، وشاعر من الطراز الأول .



على ماهر باشا ومفتي فلسطين .

العدد ٢١٩
الثمن ١٠ مليمات



الجمعة
١٤ ديسمبر ١٩٢٨

AL-MUSAWAR • Cairo, 14 December 1928 • Vol. V. No. 219



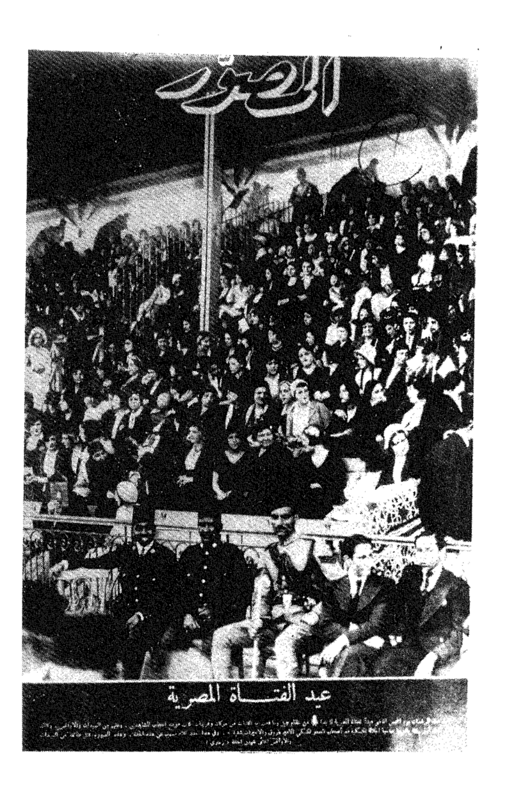
انتخاب بطريرك

[illegible]

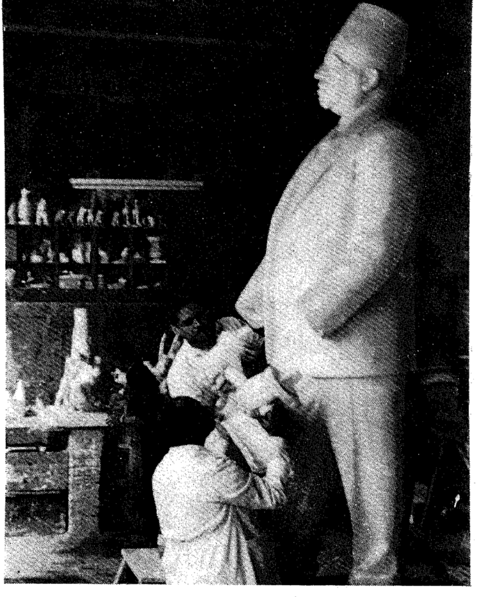
[illegible]



[illegible]



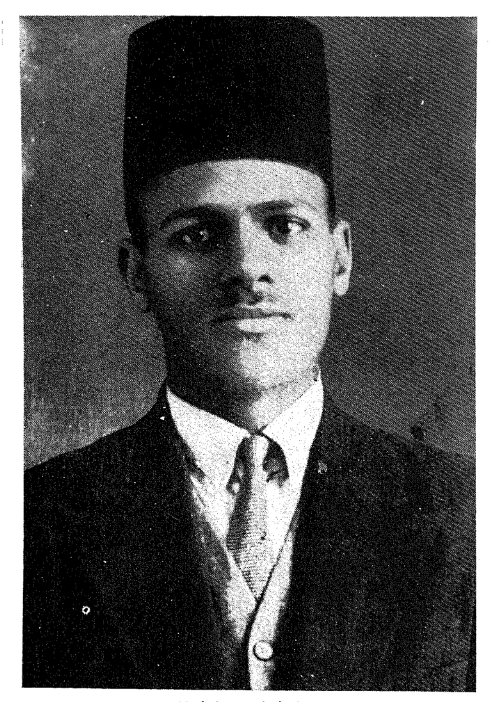
عيد الفتاة المصرية



تمثال طلعت حرب للفنان فتحي محمود .



النائب العام محمود بك منصور .



شهداء عام ١٩٣٥ علي طه عفيفي .


المصور


المصور
وفاة المغفور له السيد توفيق البكري



« عبد الحميد عنايت » أحد المتهمين باغتيال السير لى ستاك .



المصور

الاشتراك
في مصر : ٥٠ قرشاً
في الخارج : ١٠٠ قرش

ثمن العدد في القطر المصري والسودان ١٠ مليمات

ازا اردت

زعماء الثورة في سوريا

زيد بك الاطرش

سلطان باشا الاطرش

القائد العام للثوار ... في سوريا

أحد قواد الثورة

أحد قواد الثورة

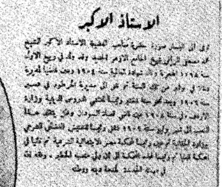


جلالة الملك فى رحلة إلى الصين عند مغادرة خزان أسوان



المصور

منصبان دينيان خطيران يتقلدهما شيخان جليلان



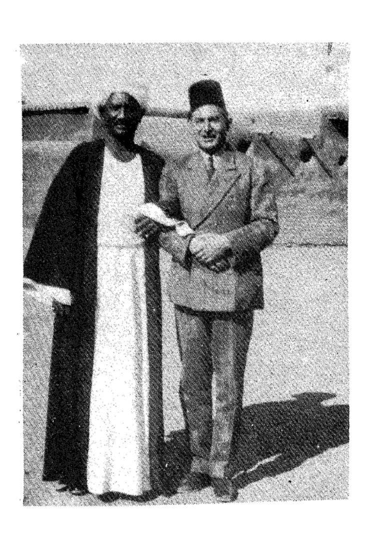
الاستاذ الاكبر

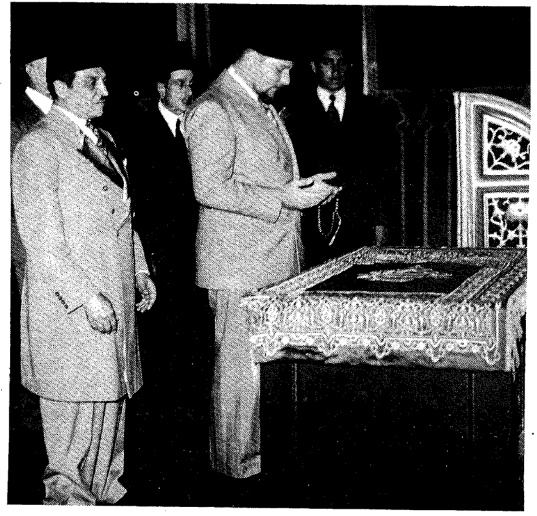
نرى الى اليسار صورة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الازهر الجديد وقد ولد في ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هجرية ونال شهادة العالمية سنة ١٩٠٤ وعين قاضياً لمديرية دنقلة في اواخر تلك السنة ثم نقل الى مديرية الخرطوم في ديسمبر سنة ١٩٠٦ وبعد [illegible] عين رئيساً لمفتشي الدروس الدينية بوزارة الاوقاف . وفي سنة ١٩٠٨ عين قاضي قضاة السودان وظل يشغل هذا المنصب الى [illegible] وفي سنة ١٩١٩ نقل رئيساً للتفتيش الشرعي بوزارة الحقانية ثم عين رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية ثم عضواً في المحكمة العليا ثم رئيساً لهذه المحكمة الى ان ولي منصب المشيخة ، وفقه الله في مهمة [illegible]



المفتي الجديد

الى يمين هذا الكلام صورة حضرة الاستاذ الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية الجديد وقد تخرج في الازهر الشريف سنة ١٩٠٨ فاشتغل بالتدريس بمدرسة القضاء الشرعي ثم عين قاضياً بالمحاكم الشرعية في سنة ١٩١٠ وفي سنة ١٩٢٦ عين مفتشاً على المحاكم الشرعية الى ان عين مفتشاً رئيساً للتفتيش [illegible] وفي سنة ١٩٢٧ عين قاضياً لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية [illegible] وفي منتصف سنة ١٩٢٨ عين رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية وظل يشغل هذا المنصب الى ان وقع عليه الاختيار لتقلد منصب مفتي الديار المصرية وهو من اكبر المناصب الدينية في المملكة المصرية





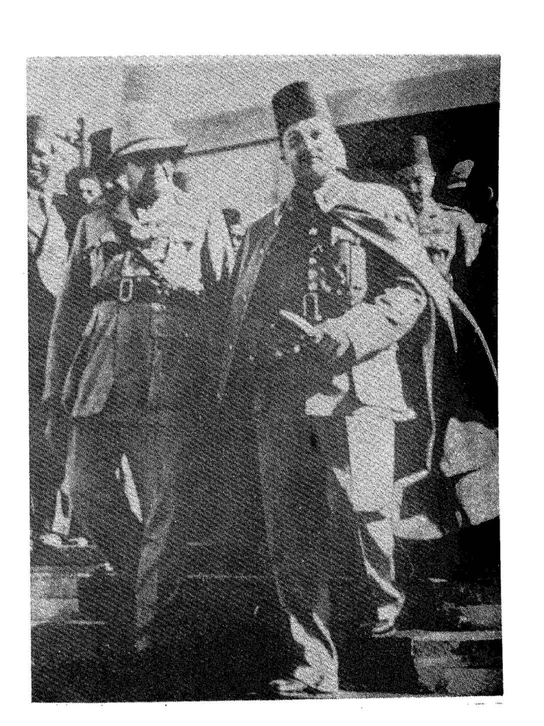
جلالة الملك يقرأ الفاتحة أمام ضريح السيد البدوى . هكذا قيل لفاروق أنه يستطيع أن يصبح خليفة المسلمين دون حاجة إلى الاعتماد على المشايخ أطلق لحيته ، وأمسك بالمسبحة فى يده . . . واتخذ سمات التقى الورع ولكن .



سيارة النبيل عباس حليم عند وصولها إلى الجامعة المصرية لزيارة النصب التذكارى للشهداء



وزارة محمود فهمى النقراشى الهيئة السياسية مجتمعة فى دار الوزارة فى بوكلى .



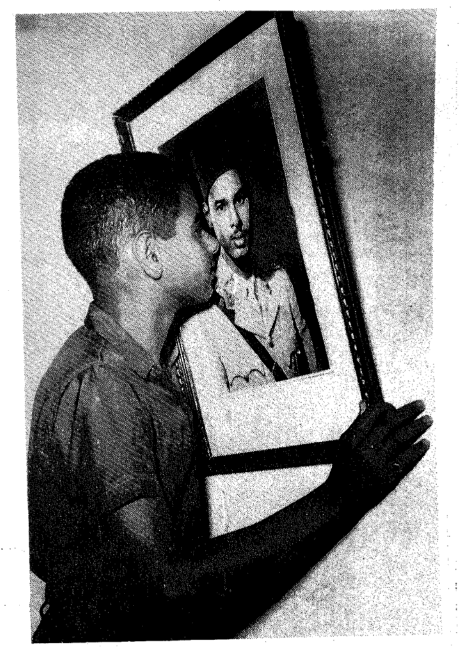

الاثنين
أحمد ماهر .. عمل للوطن حتى اللحظة الأخيرة



النحاس باشا في الأقصر وأسوان



جلالة الملك فاروق الأول يؤدى صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر الشريف .



مع أولاد ضحايا حرب فلسطين .

المصور

AL-MUSAWAR



الرئيس يتأمل ...

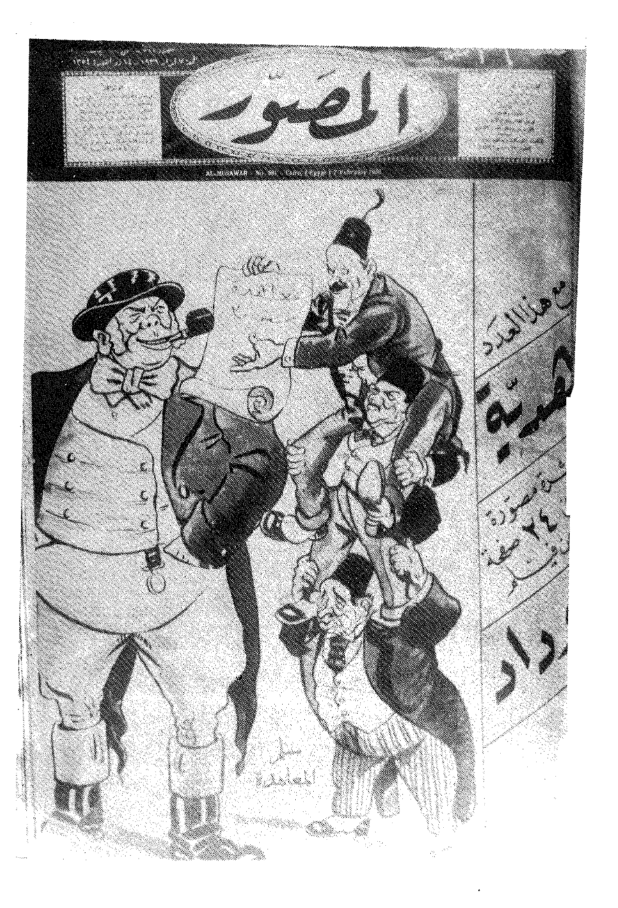


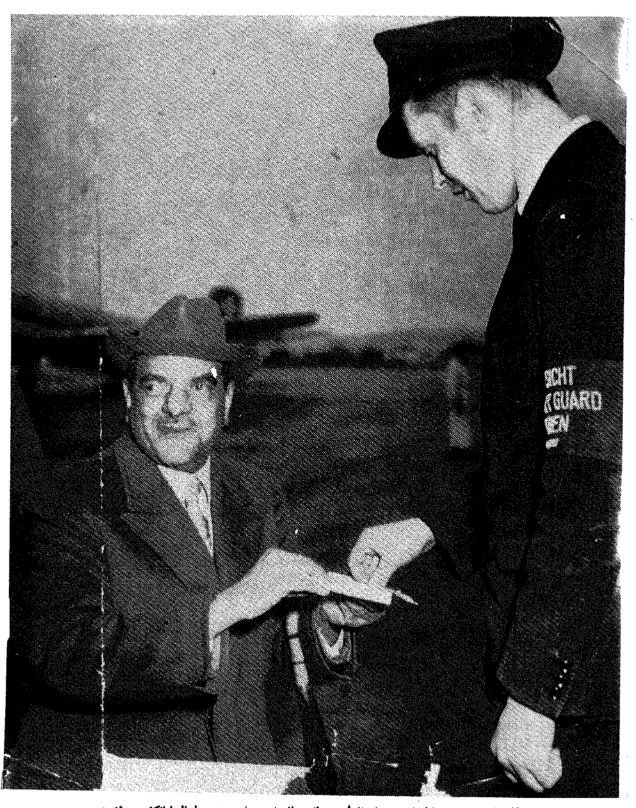
معرض اتحاد الفنون الجميلة .



لم يسمح لنا دولة سرى باشا بتصوير اجتماع المجلس . فطلبنا من الدكتور محمد هاشم ، وزير الدولة أن يتوسط لنا لدى دولته ليسمح لنا بالتصوير على اعتبار ان الوزارة جديدة ، وهذا الاجتماع أول اجتماعاتها ، فسمح ، ولكنه قال لنا « أنا ما عنديش وسايط . . المرة دى ويس . . ده أول وآخر استثناء اعمله » وما كدنا نلتقط صورتين ، أو ثلاثا ، حتى رفع يده وقال بلهجته الحازمة التقليدية : « بس . . متشكر . . اتفضلوا »

وزارة حسين سرى باشا .


المصور
AL-MUSAWAR
مع هذا العدد
دراد



الاستاذ محمد محمود جلال يقدم سيجارة إلى أحد موظفى مطار راين . ماين عند وصوله إلى فرانكفورت بألمانيا .


المصور
١٣ نوفمبر



بعد عودة صدقى باشا من لندن ، وعلى الرغم من مرضه ، ونصيحة الأطباء له بالتزام الراحة التامة تراه مكبا على العمل وكتابة المذكرات فى مخدعه ، وقد اتخذ من كريمته أمينة هانم وقرينها عزيز أباظة باشا أمينين ومعاونين .



محطة قويسنا فى عودة جلالة الملك إلى العاصمة . حضرة صاحب العزة محمد السيد شاهين بك مدير المنوفية يهم بلثم يد جلالة الملك فى أثناء وقوف القطار الملكى فى محطة قويسنا وقد تعطف جلالته فابتسم .



المستشارين العسكرين من اليمن القائمقام حسين سرى عامر بك ، الامير الاى ابراهيم سعد المسيرى بك . . العمداء أحمد حمد بك باشا رئيس المستشارين . أمير الاى سعد الدين صبور بك .



فاطمة رشدى .

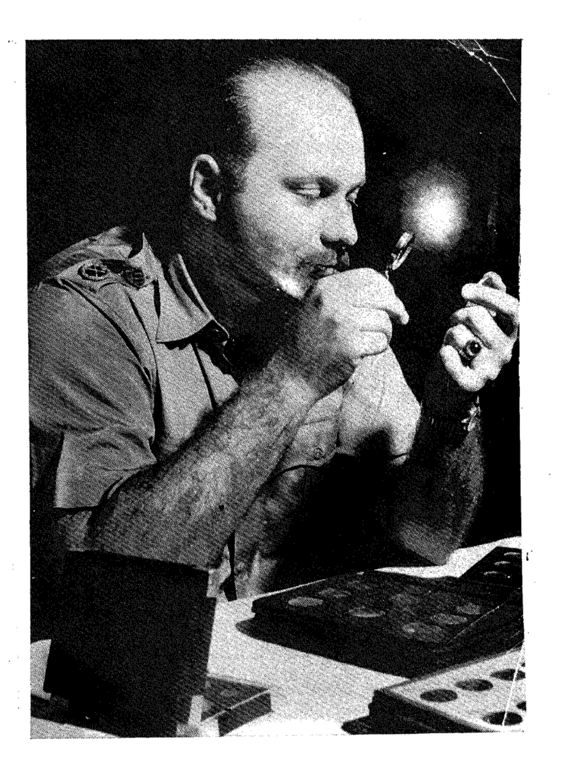
لفيف من المربيات الفاضلات حول السيدة الفاضلة أسماء فهمى .

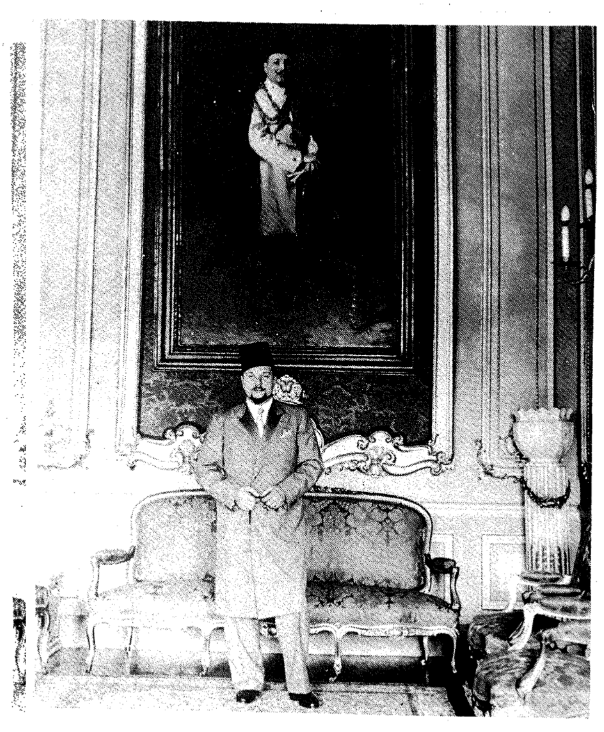


عزيز المصرى باشا .



مع الملكة فريدة .





الملك فاروق حينما حاول أن ينسب نفسه إلى آل البيت ، وقد أطلق لحيته وأمسك بالمسبحة »

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

القاهرة ٥ اغسطس سنة ١٩٤٢

مذكرة سرية شخصية

مرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الاول حفظه الله.

وفد الى مصر يوم الثلاثاء الماضي ٤ اغسطس بصفة سرية محضة حضرة صاحب السعادة المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية.

وقد دعاني لتناول الغداء معه بدار السفارة البريطانية يوم الثلاثاء ٤ اغسطس

حاولت الاتصال بجلالتكم لابلاغكم ذلك فلم يتيسر لي.

كان الحديث على المائدة يدور على احوال مصر بوجه عام

يظهر الي انه قادم بصفة سرية للنظر في الحالة الحربية القائمة على حدود مصر وانه كان لم يتحدث معي في شيء من ذلك.

علمت منه انه انتظر عودة جلالتكم الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية ولهذا السبب لم يتوجه الى القصر العامر ليقيد اسمه في سجل التشريفات. وقد اتصل سعادة السفير البريطاني بحضرة صاحب المعالي احمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالتكم وافضى اليه بذلك.

٣ - طلب في مساء الامس بصفة سرية استمرار وقف المواصلات مع فلسطين على

مدة منفقة لمدة ١٨ سنة أخرى تنتهي في
صباح الأحد المقبل . وقد تم ذلك فعلا

استضفت في مساء السبت الماضي بالمنزل
حضرات أصحاب السمو والمعالي والسعادة
عبدالله ... وعباس حلمي ... باشا
واتفقت معهم على تفاصيل سفرهم إلى ...
بعد أعمدة الكعبة لهم باستراحة ...
المسرور أعدوا بليلة تقاريرهم
وتبعنا لما تم الاتفاق عليه سافروا
باختيارهم صباح الأحد الماضي ووصلوا
إلى الاستراحة البيت بعد الظهر حيث كان
كل شيء معدا لاستقبالهم وإقامتهم
وقد أبلغوني بعد ذلك اليوم أنهم في غاية الرضا
والسرور

ولا يفوتني أن أذكر لجلالتكم أن من الحديث معهم
مساء السبت أدركت أنهم يكنون مشاعر الاحترام
لجلالتكم ولشخصكم ... ويرجون من سموكم
الكريم لاستمرار هذا الاهتمام وأن
... قد بذلت جهدي ... على
أمركم فلم أستطع أكثر مما تم الاتفاق
والتفاهم معهم عليه

هذا ما هممت أن أبلغه لجلالتكم
بصفة عاجلة وإني بانتظار ... على السؤال
المخلص ... الأمين

...

الفهرس

الصفحة

الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩١/٧٦٥١
ISBN — 977 — 01 — 2789 — 2

هذا هو الكتاب الرابع فى سلسلة كتب « سنوات ما قبل الثورة » ، التى تتناول تاريخ مصر الحديث من خلال رؤية صادقة ، ومعايشة حقيقية لكل ما دار فى الشارع السياسى المصرى ، وبخاصة منذ فترة الثلاثينات حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتاريخ مصر هو تاريخ الوحدة الوطنية . وحدة المصريين جميعا بلا تعصب . وبلا تفرقة . وبلا اتاحة فرصة للأيدى العابثة . فقد أكد تاريخ مصر دائما أن أبناءها يقفون جميعا صفا واحدا أمام أى محاولة لاختراق الصفوف . وبخاصة اذا كانت محاولة الاختراق تأتى من خلال قوى خارجية . فهذه هى مصر تتصدى لكل المحاولات . وتمزق كل محاولة للفرقة . لأن مصر هى الكل الذى لا يتجزأ . والصف الذى لا يخترق . والضمير الذى لا يموت ولا يباع .

ان صبرى أبو المجد قد صاغ تاريخ مصر الحديث بضمير القاضى المحايد . رغم أنه قد عاش فى الشارع السياسى أكثر من خمسين عاما . وعاصر الأحداث . وعايش رجالات مصر فى فترة ما قبل الثورة . لكنه اختار أن يطرح عواطفه جانبا . وأن ينصف الموتى من الأحياء . وأن يؤكد جدارة أبناء مصر بأن ينتموا اليها . وأن يكتبوا صفحات جديدة ومشرقة فى تاريخها الوطنى .

وهذا الكتاب هو آخر صفحات الوطنية والجهاد التى سجلها بأمانة المؤرخ وضمير القاضى وانسانيته . قلم صبرى أبو المجد .

أحمد زكى عبد الحليم

٢٣٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب